ضياء السالك

إلى أوضح المسالك

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد عبد العزيز النجار

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية
بمعاهد المعلمين والمعلمات ـ بجمهورية مصر العربية

الجزء الثالث

يطلب من المكتبات الشهيرة بمصر ، ومن المؤلف بعنوانه :
٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصرى « جسر السويس سابقاً » مصر الجديدة
ت : ٨٧٦٣١٦

الطبعـــة الثالثة

١٣٩٣ هـ ـــ ١٩٧٣ م

مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر – شارع الجنداوي رقم ٥
ت ٩٠٧٣٧٩ ص ب ١١٦٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب إعمال المصدر واسمه)

الاسمُ الدالُّ على مُجرَّدِ الحدث ؛ إن كان عَلَماً ، كَفَجَارِ وَحَمَادِ - للفَجْرَةِ ، وَالمَحْمَدَةِ . أو مبدوءاً بميم زائدةٍ لغيرِ المفَاعَلةِ ، كَمَضْرَب - وَمَقْتَل. أو متجاوزاً فِعلُه الثلاثةَ ، وهو بزِنَةِ اسمِ حَدَثِ الثلاثيّ - كَغُسْل وَوُضوء فى قولك : اغتَسلَ غُسلاً - وَتَوَضَّأَ وُضوءاً ؛ فإنهما بزِنَةِ القُرْبِ ، والدُّخولِ فى : قَرُبَ قُرْباً ، وَدَخَلَ دُخُولاً - فهو اسم مصدرٍ ، وإلاَّ فمصدرٌ (١) .

باب إعمال المصدر واسمه

(١) المصدر من حيث معناه : هو الاسم الذى يدل - غالباً - على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان أو مكان ، أو بذات ، أو بعلمية . ومدلوله الحقيق : أمر معنوى محض ، يدل عليه اللفظ المعروف ، وتسميته مصدراً - مجاز. ولا بد من ناحيته اللفظية: أن يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة فى فعله لفظاً أو تقديراً ، وقد يزيد عنها ، كأكرمه إكراماً ، ولا يمكن أن ينقص بدون تعويض . أما أسم المصدر فهو كالمصدر فى معناه ؛ من حيث دلالته على الحدث المجرد ، ويكون علم جنس كما ذكر الموضح . ويخالفه فى لفظه ؛ بنقص حروفه عن حروف فعله بدون تعويض . وما ذكره المصنف من اعتباره المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة - اسم مصدر - مجانب لما عليه جمهور النحاة ؛ من أن هذا يسمى مصدراً ميمياً - كما سيأتى - لا اسم مصدر .

هذا : ويرى بعض المحققين : أن اسم المصدر ؛ يدل مباشرة على لفظ المصدر - لا على الحدث . أما دلالته على الحدث فتبعية ؛ جاءت بوساطة دلالته على المصدر .

ومن أسماء المصادر : كل اسم يدل على معنى مجرد وليس له فعل ، كالقهقرى .

وَيَعْمَلُ المصدرُ عملَ فِعْلِه[1] ؛ إنْ كان يَحُلُّ محلَّهُ فِعْلٌ : إمَّا مع « أَنْ »[2] كعجبت من ضَرْبِكَ زيداً أمسِ ، ويُعجبنى ضَرْبُكَ زيداً غداً أى : أن ضرْبتَه ـ وأن تَضْرِبَه . وإمَّا مع « مَا »[3] كيعجبُنى ضَرْبُكَ زيداً الآن ؛ أى : ما تَضْرِبُه . ولا يجوز فى نحو : ضَرَبتُ ضَرْباً زيداً ـ كونُ « زيداً » منصوباً بالمصدر ؛ لانتفاء هذا الشرطِ[4] .

---

(١) سواء كان متعدياً أو لازماً . ويخالف المصدر فعله فى أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بشروط ستأتى . وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً . وعند حذفه لايتحمل المصدر ضميره، إلا إذا كان مصدراً نائباً عن فعله. وفى رفعه نائب الفاعل ـ خلاف. والمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : سررت من رش بالطائرة المبيدات الحشرية . بخلاف الفعل ؛ فإنه يعمل وجوباً بلا شرط، ويتحمل ضمير مرفوعه المحذوف ـ فاعلا كان أو نائب فاعل . (٢) أى : المصدرية ، وذلك إذا كان الزمان ماضيا أو مستقبلا .

(٣) أى المصدرية أيضاً ، وذلك حين يكون الزمان حالا ولا ، تصلح له « أن » . وتدل كذلك على الماضى والمستقبل. وخصت بإرادة الحال؛ لتعذره مع « أن» ، ولأن دلالة «أن» مع الماضى على المضى ومع المضارع على المستقبل ـ أشد من دلالة «ما» عليهما.

وهذا الشرط ـ وهو صلاحية المصدر لأن يحل محله الفعل مع «أن» أو مع «ما» ـ هو شرط فى عمله فى غير الظرف والجار والمجرور. أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ما.

ويحذف الفعل فينوب عنه مصدره؛ فى عمله ـ وفى تأدية معناه؛ نحو: تعظيماً والديك، وإشفاقاً على الضعيف ـ كما تقدم فى موضعه .

(٤) لأنه لا يصلح أن يحل محله فعل مع «أن» أو «ما» ، وإنما نصب زيد بضربت؛ لأن المصدر المؤكد لعامله المذكور ـ لا يعمل كما سلف . وما ذكره المصنف لعمل المصدر ـ شرط إيجابى لا بد من وجوده . وهنا لك شروط سلبية منها :

(ا) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : أُمَيرك مطاع ـ تريد : أمرك .

(ب) ولا ضميراً ؛ فلا يصح: حبى والدى عظيم وهو أمى أعظم ـ خلافا للكوفيين، ورأيهم ضعيف ؛ لأن الضمير مصدر .

(حـ) ولا مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة ـ أى المرة؛ فلا يجوز : سررت بضربتك

وعملُ المصدرِ مُضَافاً أكثرُ[١] نحو :(ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[٢] ،
ومُنَوَّناً أقيسُ[٣] نحو : (أَوْ إطْعامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً)[٤] .
وبأل قليلٌ ضعيفٌ[٥] كقوله : * ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءهُ *[٦]

الفائزة : أما التاء التى من بنية الكلمة ؛ كرحمة ورهبة ـ فلا تمنع ، تقول : رحمتك الفقراء دليل على مروءتك وحسن خلقك :

(د) وأن يكون مفرداً ـ لا مثنى ولا مجموعاً . وشذ إعمال غير المفرد فى قول الشاعر :

قد جَرَّبوكَ فما زَادتْ تجارِبُهم أبَا قُدَامَةَ ـ إلا المجدَ وَالْفَنَعَا

وأجاز بعض العلماء عمل الجميع ، وهو رأى مقبول لا مانع من الأخذ به .

(هـ) وألا يكون مفصولا من معموله بأجنبى ولا بتابع ، فلا يسوغ : إنى أسرع إلى إجابة صارخاً المستجير . (و) ولا موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يصح : ساءنى عتابك الأليم محمداً .

(ز) ولا مؤخراً عن معموله ؛ فلا يجوز : أعجبنى زيداً ضربك .

(١) أى فى الاستعمال ، وكذلك أبلغ فى القول من المنون .

(٢) الآية : ٢٥١ من سورة البقرة ، والآية ٤٠ من سورة الحج

(٣) أى : أوفق بالقياس على الفعل من المضاف ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير ، وهو يلى المضاف فى الكثرة والفصاحة (٤) «إطعام» مصدر فاعله محذوف «يتيماً» مفعوله ـ أى : إطعامه يتيما ، «ذى مسغبة» ـ أى مجاعة ـ صفة ليوم ومضاف إليه . سورة البلد الآية : ١٤

(٥) أى قليل فى السماع ، ضعيف فى القياس ؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول «أل» عليه .

(٦) صدر بيت من المتقارب ، ذكره سيبويه ولم ينسبه . وعجزه :

* يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ *

اللغة والاعراب : النكاية : الإضرار والأذى ـ من نكيت العدو ـ أثرت فيه ونلت منه . يخال : يظن . يراخى : يباعد ويؤخر . «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف «النكاية» مضاف إليه ، وهو مصدر محذوف فاعله «أعداءه» مفعوله ومضاف إليه «الفرار» مفعول أول يخال «يراخى الأجل» الجملة فى محل نصب مفعول ثان . وسكن الأجل للوقف .

والمعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر فى أعدائه أو يقهرهم أو ينازلهم القتال ؛ يظن أن الهرب والفرار من الحرب ـ يبعد عنه الموت ، ويفسح له فى العمر

واسمُ المصدرِ ؛ إن كان عَلَماً ـ لم يَعمل اتفاقاً[١] ، وإن كان ميمياً ـ فكالمَصْدَرِ اتفاقاً[٢] كقوله : * أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً *[٣]

والشاهد: إعمال المصدر المقترن بأل ـ وهو «النكاية» ونصبه المفعول ـ وهو «أعداءه».

(١) لأن الأعلام لا تعمل ؛ إذ لا دلالة لها على الحدث الذي يقتضي معمولا ، وذلك نحو : «يسار» ـ علم لليسر ، و «فجار» ـ علم جنس للفجور ، وفعله : أفجر ـ لا فجر ، و « برة » ـ علم جنس على البر ، وفعله : أبر ـ لا بر . واسم المصدر العلم لا يضاف ، ولا يقبل « أل » ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، كما ذكر ذلك صاحب الهمع .

وإن كان غير علم، عمل بالشرط الذي يعمل به المصدر غير النائب عن فعله .

وإعمال اسم المصدر مع قياسيته ـ قليل . ومنه قول الشاعر :

* بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ منهم *

ولم يحفظ له شاهد إلا فى حالة الإضافة ؛ لأن النصب من خواص الأسماء؛ فهو يبعد شبه المصدر من الفعل . ويقدر الفعل الماضى عند إرادة الزمن الماضى، والمضارع عند إرادة الزمن المستقبل .

(٢) أو ضحنا قريبا : أن الحق أنه مصدر ميمى ـ لا اسم مصدر

(٣) صدر بيت من الكامل ، للحارث بن خالد المخزومى . وعجزه :

* أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ * وبعده :

أَقْصَيْتِهِ وأرادَ سِلْمَكُمُ فَلْيَهْنِهِ إذ جاءكِ السِّلْمُ

اللغة والاعراب . ظلوم : وصف من الظلم ، لقب به الشاعر حبيبته . مصابكم : مصدر ميمى بمعنى الإصابة : « أظلوم » الهمزة للنداء ، وظلوم منادى « مصابكم» اسم إن وهو مصدر بمعنى الإصابة مضاف إلى فاعله « رجلا » مفعوله « أهدى السلام »، الجملة صفة لرجل « تحية » مفعول مطلق لأهدى ـ على حد قعدت جلوسا ، أو حال مؤكد من السلام ، أو مفعول لأجله «ظلم » خبر إن :

والمعنى : يقول لمحبوبته ـ وقد لقبها بظلوم لمعاملتها له: إن إصابتكم رجلا يتقدم بالتحية تقربا إليكم ـ ظلم منكم له ؛ لأنه يبغى الوصل والقرب، وتجيبونه بالصد والإعراض

والشاهد : عمل المصدر الميمى وهو « مصاب » ـ عمل الفعل ؛ فقد أضيف إلى فاعله ـ وهو كاف المخاطب ، ونصب المفعول ـ وهو « رجلا »

وإن كان غيرَهما[١] لم يَعمل عند البصريين، ويَعمل عند الكوفيين والبغداديين. وعليه قوله: * وبَعْدَ عَطائِكَ المِائَةَ الرِّتاعا *[٢]

(١) أى غير العلم، وذى الميم المزيدة لغير المفاعلة

(٢) عجز بيت من الوافر، لعمير بن شييم — المعروف بالقطامى، وصدره:

* أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّى *

وهو من قصيدته التى مطلعها:

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ... وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

وفيها يخاطب ويمدح زفر بن الحارث الكلابى، وكان قد خلصه من الأسر وأطلق سراحه، ورد عليه ماله، وأعطاه مائة بعير من غنائم الذين أسروه.

اللغة والاعراب: أكفرا، الكفر هنا: جحد النعمة. الرتاعا: جمع راتعة — وهى الإبل التى ترتع وترعى كيف شاءت لا يمنعها أحد. «أكفرا» الهمزة للاستفهام الإنكارى، و «كفرا» مفعول مطلق لفعل محذوف — أى: أأكفر كفراً؟ «بعد» ظرف متعلق بكفرا «رد الموت» مضاف إليه «وبعد» معطوف على «بعد» السابق «عطائك» مضاف إليه وهو اسم مصدر مضاف إلى فاعله، ومفعوله الأول محذوف — أى عطائك إياى «المائة» مفعوله الثانى «الرتاعا» صفة لمائة.

والمعنى: كيف أجحد نعمتك، وأنكر فضلك على وإحسانك إلى، بعد أن أطلقت سراحى من أسرى، وخلصتنى من يد أعدائى — حلت بينى وبين الموت المحقق. ولم تكتف بذلك — بل أعطيتنى مائة من الإبل الراتعة السمينة؛ تفضلا منك وكرماً؟.

والشاهد: إعمال اسم المصدر — وهو «عطاء» — عمل الفعل، فأضيف لفاعله ونصب المفعول — وهذا قليل — وفيما تقدم يقول الناظم:

(بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فى العَمَلْ ... مُضافاً، أَوْ مُجَرَّداً، أَوْ مَعَ أَلْ

إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ «أنْ» أوْ «ما» — يَحُلّ ... مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ)[*]

(*) «بفعله» بفعل متعلق بألحق والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول مقدم لألحق «مضافاً» حال من المصدر، وكذلك ما عطف عليه. (*) «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل «أن» مضاف إليه مقصود لفظه «أو ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع وفاعله يعود إلى فعل، والجملة خبر كان «محله» محل ظرف مكان منصوب والهاء مضاف إليه «ولاسم» جار ومجرور خبر مقدم «مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر، وسكن للشعر.

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ المصدرُ إلى فاعِله ، ثم يأتى مفعولُه[١] نحو : (ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاس) ، ويَقِلُّ عكسُه كقوله :

* قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ *[٢]

وقيل : يختصُّ بالشعر . ورُدَّ بالحديث : (وحِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاع إِلَيْهِ سَبِيلاً)[٣] ؛ أى : وأن يحجَّ البيْتَ المستطيعُ .

أى: ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما ، سواء كان مضافاً ، أو مبدوءاً بأل، أو مجرداً من أل والإضافة — وهو المنون . وإنما يعمل . بشرط أن يصح إحلال فعل مسبوق «بأن» أو «ما» المصدرتين — محله، وإلا فلا يعمل . واسم المصدر قد يعمل أحياناً عمل الفعل — كما بين المصنف .

(١) أى إن وجد له مفعول ، ويكون الفاعل مجرورا فى اللفظ — مرفوعاً فى المحل.

(٢) عجز بيت من البسيط ، للمغيرة بن عبد الله — المعروف بالأقيشر الأسدى . وصدره : * أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

اللغه والاعراب . التلاد: المال القديم — كالتالد والتليد، وضده: الطريف .النشب المال الثابت الذى لا يستطاع نقله ؛ كالدور — والضياع. القواقيز: جمع قاقوزة. وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر . والقرع: ضرب شيء صلب بمثله. «تلادى» تلاد مفعول به لأفنى والياء مضاف إليه «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على تلادى «جمعت» الجملة صلتها « قرع » فاعل أفنى ، وهو مصدر مضاف إلى القواقيز — مفعوله « أفواه الأباريق » أفواه فاعل بالمصدر، والأباريق مضاف إليه .

والمعنى : أن معاقرتى للخمر ومعاشرة إخوان السوء — ذهب بجميع أموالى التى ورثتها عن آبائى ، وما جمعته بجهدى وعملى ؛ سواء فى ذلك المنقول منها والثابت .

والشاهد : إضافة المصدر — وهو قرع»، إلى مفعوله — وهو « القواقيز». ثم الإتيان بالفاعل — وهو «أفواه»، وذلك قليل . وروى : قرع القوارير — جمع قارورة وهى الزجاجة

(٣) « حج » مصدر مضاف إلى مفعوله — وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله . وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ؛ لا حتمال كون «من» بدلا من الناس — بدل بعض من كل ، وقد حذف

وأما إضافتُه إلى الفاعلِ، ثم لا يُذكَرُ المفعول وبالعكس ـ فكثيرٌ، نحو: (رَبَّنَا وتَقَبَّلْ دُعاءِ)[١]، ونحو: (لا يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ)[٢] ولو ذُكِرَ لقيل: دُعائى إيّاكَ ـ ومن دعائه الخيرَ.

وتابعُ المجرورِ؛ يُجَرُّ على اللفظ ـ أو يُحْمَلُ على المحلّ فيُرفع[٣] كقوله:

* طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلومُ *[٤]

الرابط للعلم به ـ أى من استطاع منهم؛ كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف ـ أى فعليه أن يحج. وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذ: ولله على الناس ـ مستطيعهم وغير مستطيعهم ـ أن يحج البيت المستطع، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع. فتدبر.

(١) «دعاء» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم، ومفعوله محذوف ـ أى دعائى إياك. الآية: ٤٠ من سورة إبراهيم.

(٢) «دعاء الخير» مصدر مضاف لمفعوله: وفاعله محذوف ـ أى من دعائه الخير. وقد يضاف المصدر إلى الظرف فيجره، ويرفع الفاعل وينصب المفعول ـ كالمنون، نحو: إهمال اليوم التلميذ الاستذكار ـ ضار بمستقبله.

(٣) أى: إذا كان المجرور فاعلا أو نائب فاعل، وهذا مذهب الكوفيين. وذهب سيبويه، وجمهور البصريين: إلى عدم جواز الاتباع على المحل، وما ورد مما ظاهره الاتباع على المحل ـ يؤول بتقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب. ورأى الكوفيين أوضح وأولى بالسير عليه.

(٤) عجز بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامرى ـ يصف حماراً وحشياً وأتانا. وصدره: * حَتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ وَهاجَهَا *

اللغة والاعراب. تهجر: سار فى الهاجرة، وهى نصف النهار وقت اشتداد الحر. الرواح: الوقت من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقب: الغريم الذى يطلب حقه بإلحاح. «حتى» حرف غاية لكلام متقدم «تهجر» فعل ماض وفاعله يعود على الحمار الوحشى «وهاجها» الواو عاطفة وهاجها فعل ومفعول وفاعله يعود أيضاً على الحمار، و «ها» عائدة على أتان كانت مرافقة له «طلب المعقب»

أو يُنْصَبُ[1] كقوله : * مَخَافَةَ الإفْلاَسِ واللَّيانَا *[2]

طلب مفعول مطلق لهاج، والمعقب مضاف إليه – من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » مفعوله ومضاف إليه « المظلوم » – بالرفع – نعت للمعقب باعتبار محله .

والمعنى : حتى سار ذلك الحمار الوحشى عند شدة الحر بعد الرول ، وأزعج أتانه ، وطلبها طلباً متواصلا ، كما يطالب الغريم المظلوم حقه ودَينه – من غريمه بشدة وإلحاح .

والشاهد : رفع « المظلوم » وهو نعت للمعقب المجرور لفظاً – بإضافة المصدر وهو « طلب » ، ولكنه مرفوع محلا ؛ لأنه فاعل للمصدر .

(١) أى إن كان المجرور مفعولا (٢) عجز بيت من الرجز ، لزيادة العنبرى . ونسب فى كتاب سيبويه لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا *

اللغة والاعراب : داينت بها : أخذتها بدلا من دين لى عليه ، والهاء عائدة على جارية معروفة . الليان : المماطلة . « قد » حرف تحقيق ، « كنت » كان واسمها ، « داينت » الجملة خبر كان « حسانا » مفعول داينت «مخافة » مفعول لأجله «الإفلاس» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف– أى مخافتى الإفلاس «والليانا» معطوف بالنصب على محل الإفلاس .

والمعنى : كنت قد أخذت هذه الجارية من حسان – بدلا من دين لى عليه ؛ لخوفى من إفلاسه ومماطلته فى دفع ما عليه من الدين .

والشاهد : عطف « الليانا » بالنصب– على الإفلاس ؛ لأنه وإن كان مجروراً لفظاً بإضافة المصدر– وهو «مخافة» – لكنه منصوب محلا؛ لأنه مفعول للمصدر . ويجوز جعل « الليانا » مفعولا معه . ويكون معطوفاً على « مخافة » على حذف مضاف .

وإلى إضافة المصدر لما بعده ، وإتباعه على اللفظ أو المحل – يشير الناظم بقوله :

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ
وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِى الاُتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ)(*)

(*) « بعد » ظرف متعلق بكمل « جره » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الذى » مفعول المصدر «أضيف له» ماض للمجهول والجملة صلة الموصول «عمله» مفعول كمل ومضاف إليه.

(*) «جر»فعل أمر «ما» اسم موصول مفعوله «يتبع» الجملة صلة «ما» الثانية مفعول يتبع «جر» الجملة صلة «ومن» اسم شرط جازم مبتدأ «راعى» فعل الشرط «فحسن» الفاء للربط، «وحسن» خبر لمبتدأ محذوف– أى فرأيه حسن، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر «من» .

أى بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له وجره المضاف إليه ـ كمل عمله بالنصب أو بالرفع ؛ وذلك بنصب ما بعده مفعولا به ـ إن كان المصدر مضافاً للفاعل ، وبرفعه إن كان المصدر مضافا للمفعول . وإن جاء تابع للمضاف إليه المجرور ؛ فجر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور ، أو راع محل المضاف إليه من رفع أو نصب ، فارفع التابع أو انصبه ، وهذا حسن . والإتباع على المحل جائز فى جميع التوابع ـ عند الكوفيين وطائفة من البصريين . وأجازه سيبويه ومن وافقه فى العطف والبدل . ومنعه فى النعت والتوكيد . والحق الجواز فى الجميع ؛ لورود السماع به .

تنبيهان

١ ـ إعمال اسم المصدر قليل وإن كان قياسيا . وقال الصيمرى : إعماله شاذ .

٢ ـ قال الأشمونى : المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل ـ مع معموله ، كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ـ كما لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول .

ولا يفصل بينهما بأجنبى ـ كما لا يفصل بين الموصول وصلته . وإذا ورد ما يوهم شيئا من ذلك ـ أول .

أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله ـ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ؛ لأن الأصح أنه مساو لاسم الفاعل فيتحمل الضمير .

ولا يرى الرضى مانعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه . قال تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ـ فلما بلغ معه السعى) .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف كلا من المصدر واسمه، وبين الفرق بينهما فى اللفظ والمعنى — مع التمثيل .
٢ — اذكر أقسام المصدر، وأيها أكثر استعمالا ؟ وهات مثالين لكل قسم .
٣ — هات ثلاثة أمثلة لمصدر مضاف إلى فاعله، ومثلها لمصدر مضاف إلى مفعوله .
٤ — ما الذى يشترط فى المصدر ليعمل عمل فعله ؟ وضح بالمثال .
٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فى الإتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ)

٦ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :

قال تعالى: (أو إطعامٌ فى يومٍ ذى مَسْغَبَةٍ يتيماً . إنه عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يومَ تُبْلَى السرائر . فاذكروا اللهَ كذكركم آباءكم) .

فى الحديث الشريف : « مِن قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضوء » .

يا مَنْ يعزُّ علينا أن نُفارقَهم ... وِجْدانُنَا كلَّ شَىْء بعدكم عَدَمُ

بِضَرْبٍ بالسُّيوفِ رُءوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عن المَقِيلِ

إِذَا صَحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يَجِدْ ... عَسِيراً مِن الآمالِ إلا مُيَسَّراً

وأقتلُ داءٍ رُؤْيةُ العَيْنِ ظَالِماً ... يُسِىءُ وَيُتْلَى فى المحافلِ حَمْدُهُ

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ منهم ... فلا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ ألُوفَا

٧ — أعرب قول الشاعر الآتى، وبين ما فيه من شاهد، واشرح معناه شرحاً أدبياً:

المَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بالعطاءِ فلا ... تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلاَ حَمْدٍ ولا مَالِ

٨ — بين فيما يأتى : المصدر ـ ونوعه، واسم المصدر، مع بيان المعمول وتابعه:

إنَّ وَجْدِى بِكَ الشديدَ أَرَانِى ... عاذرًا مَنْ عَهِدْتُ فيكَ عَذُولاَ

وَحَمْدُكَ المرءَ مالم تَبْلُهُ خَطَأٌ ... وَذَمُّكَ المرءَ بعد الحمد تَكْذِيبُ

لاشىء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار. مخالفة الطالب أستاذه من سوء التربية. يجب أن تكون معاملة الآباء لبنيهم بدافع الشفقة والحنان . محبة الوطن من الإيمان . من البر إكرام ضيفاً وإغاثة محتاج .

(باب إعمال اسم الفاعل)

وهو: ما دَلَّ على الحدَثِ وفاعِله ؛ فخرج بالحدُوثِ نحو : أفضلُ - وحَسَنٌ[١] ؛ فإنهما إنما يَدُلَّانِ على الثّبوت[٢] .

وخرج بذكر فاعِله نحو : مَضروب - وقام[٣] .

فإن كان صِلةً لـ«أَلْ» عمِلَ مطلقاً[٤] ، وإن لم يكن عمِلَ بشرطين[٥] :

(أحدهما) كونُه للحال أو الاستقبال[٦] - لا الماضى ، خلافاً

باب إعمال اسم الفاعل

(١) أى : من اسم التفضيل ، والصفة المشبهة .

(٢) أى ثبوت الصفة للموصوف وملازمتها له ، كما سيأتى إيضاحه فى موضعه .

(٣) « مضروب » : اسم مفعول ، وهو يدل على المفعول لا على الفاعل . و «قام» : فعل ، والفعل يدل بوضعه على الحدث والزمان ، ودلالته على الفاعل بطريق الالتزام .

(٤) أى من غير تقييد بزمن ، أو اعتماد على شىء ، أو غير ذلك من الشروط الآتية ؛ وذلك لأنه مع « أل » الموصولة يحل محل الفعل ، والفعل يعمل فى جميع الأحوال ، فكذلك ما حل محله . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وإنْ يَكُنْ صِلَةَ « أَلْ » فَفِى المُضِى وَغَيْرِهِ - إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى)(*)

أى: أن اسم الفاعل إذا كان بأل - فإنه يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم ، سواء أكان الزمن ماضياً - أم غير ماض .

(٥) المراد : عمل النصب فى المفعول . أما رفعه الفاعل فبغير شرط ؛ إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً ، كما سيأتى بيانه .

(٦) وكذلك إذا كان بمعنى الاستمرار المتجدد - أى الذى يحدث ثم ينقطع ثم يعود .. إلخ . وقيل فى اشتراط هذا : أنه إنما يعمل حملا على مضارعه ، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال . فإن كان بمعنى الماضى - فقد زال شبهه بالمضارع، فلا وجه لعمله.

(*) «وإن يكن» شرط وفعله ، واسم يكن يعود على اسم الفاعل ، «صلة أل» صلة خبر يكن وأل مضاف إليه «فى المضى» متعلق بارتضى والفاء للربط «وغيره» معطوف على المضى ومضاف إليه «إعمالُه» مبتدأ ومضاف إليه « قد ارتضى » الجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط.

للكسائى . ولا حُجَّةَ له فى (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)[١] ؛ لأنه على حكاية الحال . والمعْنى : يَبْسُط ذراعيه ؛ بدليل : (وَنُقَلِّبُهُمْ)[٢] ، ولم يَقُلْ : وَقَلَّبْنَاهُمْ .

(والثانى) اعتمادُه[٣] على استفهامٍ ـ أو نفىٍ ـ أو مُخْبَرٍ عنه ـ أو موصوفٍ ، نحو : أَضَارِبٌ زيدٌ عَمْرًا ؟ ـ وما ضاربٌ زيدٌ عمراً ـ وزيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً ـ ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً[٤] . والاعتمادُ على المقدَّر[٥] كالاعتماد على الملفوظِ به ، نحو : مُهِينٌ زيدٌ عمراً أم مُكْرِمُه ـ أى : أَمُهِين ؟[٦] ، ونحو : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)[٧] أى : صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُه[٨] . وقوله :

---

(١) حجته : أن «باسطا» اسم فاعل بمعنى الماضى ، وقد عمل النصب فى «ذراعيه»

(٢) فقد أتى بالمضارع الدال على الحال ، وكذلك الواو فى « وكلبهم » فإنها للحال ، والذى يحسن وقوعه بعدها المضارع لا الماضى ؛ فإنه يقال : سافر محمد وأبوه يبكى ـ ولا يحسن أن يقال : وأبوه بكى .

(٣) أى : لأن ذلك يقربه من الفعل . وهذا شرط لعمله النصب فى المفعول ، وفى الفاعل الظاهر ـ كما سيأتى ، أما عدم المضى فشرط لعمله فى المفعول فقط .

ويشترط فيه علاوة على الشرطين المذكورين: ألا يكون مصغراً ؛ فلا يصح ضويرب محمداً . ولا موصوفا قبل العمل كالمصدر ؛ فلا يسوغ : راكب «مسرع» سيارة . فإن تأخر النعت عن المنعوت جاز . وخالف الكسائى فى هذين الشرطين :

(٤) « ضارب » اسم فاعل صفة لرجل ، و « أبوه » فاعل به و « عمراً » مفعوله ومثل ذلك الحال ؛ لأنه صفة فى المعنى ، نحو : جاء محمد راكبا أبوه فرسا .

(٥) أى من جميع ما ذكر ؛ من الاستفهام ـ والنفى ـ والمخبر عنه ـ والموصوف ـ وذى الحال . (٦) بدليل وجود « أم » المعادلة ؛ فمهين اسم فاعل وقد رفع «زيد» ونصب «عمراً» ـ اعتماداً على الاستفهام المقدر . (٧) سورة فاطر . الآية: ٣٨، والنحل ـ ٦٩

(٨) التمثيل بهذه الآية ؛ إما سهو ، أو مبنى على أن الاعتماد شرط للعمل ، حتى فى

* كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا * (١)

أى : كَوَعْلٍ ناطحٍ . ومنه : ياطالعاً جبلاً ـ أى : يارجلاً طالعاً .
وقولُ ابن مالك : إنه اعتمد على حرف النداء ـ سهوٌ ؛ لأنه (٢)
مختصٌّ بالاسم ، فكيف يكون مقرِّباً من الفعل ؟ (٣) .

المرفوع ، وهو رأى ضعيف . والصحيح عند النحاة : أن رفعه الفاعل لايشترط فيه شيء . أما الاعتماد فشرط لنصبه المفعول به ـ وليس فى الآية مفعول به .

(١) صدر بيت من البسيط ، للأعشى ـ ميمون بن قيس . وعجزه :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلْ *

اللغة والاعراب : ليوهنها: ليضعفها. يضرها :يضرهاويؤثر فيها. أو هى: أضعف. **الوعل** : التيس الجبلى ، وجمعه أو عال ـ ووعول . « كناطح » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهو صفة لمحذوف ـ أى كوعل ناطح « صخرة » مفعول ناطح « ليوهنها » اللام لام التعليل و « يوهن » فعل مضارع منصوب . بأن مضمرة جوازاً بعد اللام ، والفاعل يعود إلى وعل و « ها » مفعول «قرنه»قرن مفعول أوهى ، والهاء مضاف إليه « الوعل » فاعل .

والمعنى : أن الذى يطلب ويرجو من الأشياء مالا يستطيع الوصول إليه ـ يتعب نفسه ، ويخيب أمله ، ولا يظفر بشيء؛ كالتيس الذى ينطح بقرنه صخرة صلبة ـ ليضعفها ويفتتها ، فلا يؤثر ذلك فيها شيئاً ، ويرجع وقد أتعب نفسه، وآذى قرنه بلا جدوى .

والشاهد : عمل اسم الفاعل ـ وهو «ناطح» ـ النصب فى « صخرة » لاعتماده فى المعنى على الموصوف المقدر . وفى البيت شاهد على جواز تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ـ على الفاعل .

(٢) أى حرف النداء .

(٣) قال الصبان : يجاب عن الناظم ، بأنه لم يدع أن حرف النداء مسوغ ، بل إن الوصف إذا ولى حرف النداء ـ عمل . وهذا لاينا فى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف . وإنما صرح بذلك مع دخوله فى قوله بعد: * وقد يكون نعت محذوف عرف* لدفع توهم أن اسم الفاعل لايعمل إذا ولى حرف النداء ؛ لأن النداء يبعده عن الفعل . وقد أشار الناظم إلى الشرطين اللذين ذكرهما المصنف ـ بقوله :

(فصل) تُحَوَّلُ صيغةُ «فاعِل» للمبالغةِ والتكثيرِ (١) ـ إلى «فعَّال» أو «فَعُول»، أو «مِفعَال» ـ بكثرةٍ. وإلى «فَعِيل»، أو «فَعِل» ـ

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَـــلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرْفَ نِدَا،   أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدَا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ) (*)

أى: أن اسم الفاعل يكون فى العمل ـ تعديا ولزوما ـ كفعله؛ بشرط أن يكون بمعزل ـ أى بعد ـ عن الزمان الماضى. وأن يقع بعد استفهام، أو حرف ندا، أو نفى. أو يكون صفة، أو مسنداً ـ بأن يكون خبراً لمبتدأ أو لناسخ. وقد يكون نعتاً لمنعوت محذوف معروف ـ فيعمل عمل فعله، كما لو اعتمد على مذكور.

(١) أى: المبالغة والكثرة فى معنى الفعل الثلاثى الأصلى، ولذلك تسمى: صيغة المبالغة. ولا تصاغ فى الغالب إلا من مصدر فعل ثلاثى متصرف، متعد ـ ما عدا صيغة «فعال»؛ فتصاغ من مصدر الثلاثى اللازم والمتعدى، وقد اجتمعا فى قول الشاعر:

وَإِنِّى لَصَبَّارٌ عَلَى ما يَنُوبُنِى   وَحَسْبُكَ أَنَّ اللهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ
ولستُ بِنَظَّارٍ إلى جانبِ الْغِنَى   إذا كانت الْعَلْياءُ فى جانبِ الفقرِ

ويندر أن تصاغ من غير اسم الفاعل الثلاثى «كأفعل»، لأن اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل، نحو: درّاك ـ وسئار، من أدرك ـ وأسأر؛ «أى أبقى فى الكأس بقية». ومعطاء ـ ومعوان، من أعطى ـ وأعان. وسميع ـ ونذير، من أسمع ـ وأنذر، وزهوق ـ من أزهق.

(*) «كفعله» جار ومجرور خبر مقدم «اسم فاعل» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه «فى العمل» متعلق بما تعلق به قوله «كفعله» ـ أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «إن كان» شرط وفعله، واسم كان يعود على اسم فاعل «عن مضيه» متعلق بمعزل الواقع خبراً لكان.
وجواب الشرط محذوف للعلم به ـ أى: وإن كان بمعزل عن مضيه ـ فهو كفعله فى العمل

(*) «وولى» معطوف على «كان» فى البيت السابق، أو الواو للحال وبعدها «قد» مقدرة، والجملة حال من اسم كان «استفهاما» مفعول ولى «أو حرف ندا أو نفيا» معطوفان على استفهاما «أو جا» بالقصر معطوف على ولى «صفة» حال من فاعل جاء «أو مسندا» عطف على صفة

(*) «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص واسمها يعود على اسم الفاعل «نعت» خبرها مضاف إلى محذوف «عرف» فعل ماض للمجهول والجملة صفة لقوله: محذوف «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون «العمل» مفعول يستحق «الذى» نعت للعمل «وصف» فعل ماض للمجهول والجملة صلة الذى.

فيعملُ عَمَـلَه بشروطه(١) قال :

* أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلالَهَا * (٢)

(١) أى تخضع لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه ؛ المجرد من «أل» ، والمقرون بها ، وعملها قياسى على الأصح .

وإلى صيغ المبالغة وحكمها- يشير ابن مالك بقوله :

(فَعَّالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولُ فى كَثْرَةٍ - عَنْ « فَاعِلٍ » بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَـــلِ وَفِى « فَعِيلٍ » قَلَّ ذَا، وَ« فَعِلِ »)(*)

أى: أن صيغة فعال، ومفعال، وفعيل، تغنى-عند إرادة الكثرة-عن صيغة «فاعل» وتستحق ما تستحقه من العمل عند استيفاء الشروط . ثم ذكر أن استعمال صيغتى « فعيل » و « فعل » - قليل فى الدلالة على المبالغة.

(٢) صدر بيت من الطويل ، للقُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى. وعجزه:

* وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ *

اللغة والاعراب : أخا الحرب : أى مؤاخيها وملازمها . إليها : إلى - بمعنى اللام أى لها . جلالها : جميع جل ، والمراد : ما يلبس فى الحروب من الدروع ونحوها . ولاج: كثير الولوج- أى الدخول. الخوالف: جمع خالفة، وهى عمود البيت- أو الخيمة، والمراد هنا : الخيمة نفسها أو البيت . أعقلا ، الأعقل : الذى تصطك ركبتاه من الفزع « أخا الحرب لباسا » حالان من ضمير متكلم واقع اسم إن فى قوله قبل :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَـــاءُ فَإِنَّنِى بِأَرْفَعِ مَاحَوْلِى مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلاَ

« إليها» متعلق بلباس « جلالها » مفعول بلباس ومضاف إليه « وليس » الواو عاطفة ، واسم ليس يعود إلى أخى الحرب «بولاج » خبر ليس على زيادة الباء «أعقلا» خبر ثان لليس - أو حال من اسمها - أو نعت لولاج ، ممنوع من الصرف للوصفية ، ووزن أفعل .

(*) « فعال » مبتدأ وليس بنكرة ، بل هو علم على وزن خاص « فى كثرة عن فاعل » متعلقان ببديل الواقع خبراً عن فعال وما عطف عليه (*) «فيستحق» الفاء للتفريع، وفاعل يستحق يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول مفعوله «له» جار ومجرور صلة ما «من عمل» جار ومجرور بيان لما «وفى فعيل » متعلق بقل « ذا » اسم إشارة فاعل قل وتابعه محذوف - أى العمل « وفعل » معطوف على فعيل. والتقدير : وقل هذا العمل فى فعيل وفعل .

وقال : ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا * (١) .

وحكى سيبويه : إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا (٢) . وقال :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا . . . . . . (٣)

والمعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالشجاعة والإقدام ويقول : إنه رجل حرب ؛ يلبس لها لباسها ؛ ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يختبىء فى البيوت أو الخيام خوفاً وفزعاً ؛ أى أنه مقدام جرىء غير جبان، ويقول عن نفسه :

أَنَا القَلَاخُ بنُ جَنَابِ بن جَلَا أَخُو خَنَاثِيرَ أَقُودُ الجَمَلَا

والشاهد : إعمال صيغة المبالغة ــ وهى «لباس» ــ عمل الفعل واسم الفاعل ، فنصبت المفعول وهو «جلالها» ، وقد اعتمدت على موصوف مذكور ــ وهو : « أخا الحرب »

(١) صدر بيت من الطويل، لأبى طالب بن عبد المطلب ــ عم النبى ، من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومى ــ زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب . وعجزه :

* إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللغة والاعراب : ضروب : صيغة مبالغة لضارب . نصل السيف : حده وشفرته. سوق : جمع ساق . سمانها : جمع سمينة ــ ضد الهزيلة ، وهى الممتلئة الجسم . عاقر : اسم فاعل من العقر ــ وهو الذبح . « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف ــ أى أنت ضروب مثلا « سوق » مفعول به لضروب « سمانها » مضاف إليه ، وباقى الإعراب واضح

والمعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم والجود وقت العسرة ، ويقول : إنه كان جواداً واسع الكرم ؛ يعقر الإبل السمان للضيفان ؛ إذا أعسر الناس ولم يجدوا زاداً ، وقد كانوا يضربون قوائم الإبل بالسيوف قبل الذبح، لإضعافها فيتمكنوا من ذبحها .

والشاهد : إعمال صيغة المبالغة ــ وهى «ضروب» ــ عمل الفعل ، فنصب بها المفعول وهو « سوق » ، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف ــ كما بينا فى الإعراب .

(٢) بوائكها : جمع بائكة. وهى السمينة الحسناء من النوق. وهى منصوبة بمنحار صيغة مبالغة من ناحر ، وقد اعتمدت على مخبر عنه ــ وهو اسم « إن » .

(٣) جزء من بيت من الطويل ، لعبد الله بن قيس الرقيات ، وتمامه :

. . . . وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

اللغة والاعراب : فتاتان : تثنية فتاة ــ وهى الجارية الحديثة السن . هلالا ،

وقال : * أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي * (١)

(فصل) تثنيةُ اسمِ الفاعل وجَمْعُه ، وتثنيةُ أمثلةِ المبالغةِ وجَمْعُها

الهلال : القمر — لليلتين ، أو ثلاث من أول الشهر . البدر : القمر عند تمامه وكماله . « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف — أى هما فتاتان . « أما » حرف شرط وتفصيل . «منهما» خبر لمبتدأ محذوف «فشبيهة» ، الفاء زائدة ، وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضاً والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة . وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل «هلالا» مفعول به لشبيهة ، وهو من أشبه —وذلك من النادر . و«أخرى» صفة لمبتدأ محذوف — أى وفتاة أخرى « منهما » صفة لأخرى « تشبه البدرا » الجملة خبر المبتدأ .

والمعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ؛ غير أن إحداهما تشبه الهلال فى نحافتها ، والأخرى تشبه البدر فى سمنها وإشراقها .

والشاهد : فى « شبيهة هلالا » ، حيث أعمل صيغة المبالغة — وهى «شبيهة» — عمل الفعل فنصب بها المفعول ، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف — كما أوضحنا فى الإعراب .

هذا : وقد ورد هذا الشاهد بروى آخر هو : «تشبه الشمسا » ، وبعده :

فتاتانِ فى سَعْدِ السُّعُودِ وُلِدْتُمَا ولم تَلْقَيَا يوماً هَوَاناً ولا نَحْسَا

(١) صدر بيت من الوافر لزيد الخيل الطائى ، وهو الذى سماه الرسول : « زيد الخير » وكان يلقب بزيد الخيل لكثرة خيوله . وعجزه :

* جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لهَا فَدِيدُ *

اللغة والإعراب : مزقون : جمع مزِق — مبالغة فى مازق — من المزق وهو : شق الثياب ونحوها ، ويستعمل فى شق العرض مجازاً . عرضى ، عرض الإنسان : ما يحميه ويصونه ويدافع عنه من حسبه ونسبه . جحاش : جمع جحش — وهو الصغير من الحمير . الكرملين : ماء فى جبل طىء ، كانت ترده الجحوش . فديد : صياح وتصويت «أتانى» أتى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «أنهم» أن واسمها «مزقون» خبرها وهى ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل أتانى «عرضى» مفعول لمزقون ، والباقى واضح .

والمعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أن هؤلاء القوم يتطاولون علىَّ ، وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبأ بهؤلاء ، ولا أصغى لترهاتهم ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح ، وتحدث جلبة كاذبة .

كَمُفْرَدِهِنَّ ـ فى العمل والشروط(١) ؛ قال الله تعالى : (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً)(٢) . وقال تعالى: (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّه)(٣) ؟ وقال: (خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ)(٤) . وقال الشاعر : * وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ اَلْقَهُمَا دَمِى *(٥)

والشاهد : إعمال صيغة المبالغة ـ وهى «مزقون» ؛ فإنه جمع مزق ـ كاسم الفاعل وهو معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن .

(١) وفى ذلك يقول الناظم :

(وَمَا سِوَى المُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فى الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ)(*)

أى: أن غير المفرد ـ من اسم الفاعل وأمثله المبالغة ـ مثل المفرد فى العمل والشروط المتقدمة، ولا فرق بين أن يكون الجمع ـ جمع مذكر سالماً ، أو جمع مؤنث ، أو جمع تكسير .

هذا : وإعمال أمثلة المبالغة ـ رأى سيبويه وأصحابه . وحجتهم السماع والحمل على على أصلها وهو اسم الفاعل ؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة . ويمنع الكوفيون إعمال شىء منها ، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل؛ كما منعوا تقديمه عليها. ويرده قول العرب: « أما العسلَ فأنا شرّاب ». ولم يجز بعض البصريين إعمال «فعيل» و «فعل».

(٢) لفظ الجلالة منصوب بالذاكرين، وهو جمع ذاكر، وفاعله مستتر فيه. ولا يحتاج لشرط؛ لاقترانه بأل .

(٣) «هن» مبتدأ « كاشفات » خبر ، وهو جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها «ضره» مفعول ومضاف إليه؛ وهى معتمدة على مخبر عنه ـ وهو «هن».

(٤) «خشعا» ـ جمع خاشع، «أبصارهم» فاعل به لاعتماده على صاحب الحال .

(٥) عجز بيت من الكامل ، لعنترة العبسى. وصدره :

* الشَّاتِمِى عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا *

وهو من معلقته المشهورة ، فى حصين ومرة ـ ابنى ضمضم، المذكورين فى قوله قبل:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ

اللغة والاعراب . الشاتمى: مثنى شاتم ـ من الشتم، وهو الرمى بالمكروه من القول. الناذرين : تثنية ناذر ، وهو الذى يوجب على نفسه ما ليس بواجب عليه . « الشاتمى ».

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى المفرد» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المفرد مضاف إليه «مثله» مفعول ثان مقدم لجعل الواقع خبراً المبتدأ «فى الحكم» متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» حيث ظرف متعلق بجعل ، و « ما » زائدة «عمل » الجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها .

وقال : * غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ * (١)

غُفُرٌ : جمع غَفور ، وَذَنبهم ـ مفعولهُ .

(فصل) يجوزُ في الاسمِ الفَضْلَةِ (٢) الذي يَتْلُو الوصفَ العامل :

صفة لابنى ضمضم ، مجرور بالياء لأنه مثنى « عرضى » مضاف إليه « ولم أشتمهما » الواو للحال، والجملة فى محل نصب حال « والناذرين » معطوف على الشاتمى « دمى » مفعول للناذرين على تقدير مضاف ـ أى سفك دمى .

والمعنى : أخشى ان أموت ولم أنتقم من ابنى ضمضم ؛ اللذين يشتمانى ويقدحان فى عرضى ، ولم أسىء إليهما . وينذران على أنفسهما ـ حين أكون غائبا عنهما ـ سفك دمى وقتلى ؛ فإذا حضرت أو لقيانى ـ أمسكا عن كل ذلك ؛ هيبة منى ، وجبناً منهما وفزعاً .

والشاهد : إعمال مثنى اسم الفاعل المقترن بأل ـ وهو « الناذرين » ـ عمل المفرد ؛ فنصب المفعول ـ وهو « دمى » ـ بدون اعتماد على شىء .

(١) عجز بيت من الرمل ، لطرفة بن العبد ـ من قصيدته التى مطلعها :

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ ... وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وصدره : * ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فى قَوْمِهِمْ *

اللغة والاعراب . هر : مرخم هرة : اسم محبوبته . غفر : جمع غفور ، مبالغة فى غافر . فخر : جمع فخور ، مبالغة كذلك فى فاخر . «ثم» حرف عطف «زادوا» زاد فعل ماض وواو الجماعة فاعل «أنهم» أن واسمها . روى بفتح الهمزة على تقدير الباء ـ أى زادوا بأنهم، وبكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة، «فى قومهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم أن « غفر » خبر أن وفاعله مستتر فيه « ذنبهم » مفعوله ومضاف إليه والإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم، «غير فخر» غير خبر ثان لأن ، وفخر مضاف إليه ، وسكن للوقف. ويروى : غير فجر ـ من الفجور

والمعنى : أن هؤلاء القوم زادوا على غيرهم ـ فوق ما هم عليه من الإقدام والشجاعة ـ بأنهم كثيرو العفو عن الزلات ، والصفح عن الإساءات ، وأنهم ـ مع ما لهم من الخصال الكريمة ـ لا يفخرون ، ولا يتباهون بشىء . أولا يرتكبون آثاما

والشاهد : إعمال جمع صيغة المبالغة ـ وهو «غفر» ـ عمل المفرد ، وقد اعتمد على مخبر عنه مذكور ـ وهو اسم أن

(٢) المراد بالفضلة : المنصوب على أنه مفعول به ،

أن يُنصبَ به ، وأن يُخْفَضَ بإضافته[١] ، وقد قُرِئَ : (إنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ، وهَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)[٢] ـ بالوجهين[٣] . وأمَّا ماعدا التالى فيجبُ نصبُه[٤] نحو: خليفةً من قوله : (إنِّى جَاعِلٌ فى الأَرْضِ خَلِيفَةً)[٥] .

وإذا أُتبعَ المجرورُ[٦] فالوجهُ جَرُّ التابع على اللفظ ، فتقولُ : هـذا

أو خبر كان وأخواتها . أما الحال والتمييز فلا يضاف الوصف إليهما. وكذا لا يضاف إلى الفاعل فى المعنى (١) محل جواز الوجهين فى الاسم الظاهر ، أما الضمير المنفصل فيجب نصبه ، وأما المتصل فيجب جره بالإضافة لعدم التنوين ، نحو : هذا مكرمك ؛ خلافاً للأخفش وهشام، فقدجعلاه فى محل نصب. (٢) الآية: ٣من سورة الطلاق، ٣٨من الزمر

(٣) أى بالنصب والخفض ، فنصب « أمره » و «ضره» ـ على المفعولية ،وخفضهما على الإضافة (٤) أى : لتعذر الإضافة بسبب الفصل بالتالى . ومحل النصب إن لم يكن فاعلا وإلا وجب رفعه ، نحو : هذا ضارب محمداً أبوه ،

ويتلخص من هذا : أن التالى للوصف العامل؛ تارة يجب جره ، وتارة يجب نصبه، وتارة يجوز فيه الأمران . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْواً، وَاخْفِضِ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى)(*)

أى انصب المفعول التالى لاسم الفاعل العامل ـ أى المستوفى شروط العمل ، أو جره على الإضافة ، ويكون فى محل نصب ؛ فإن نصب أكثر من مفعول ـ جاز جر واحد ، ووجب نصب الباقى . أما التالى للوصف غير العامل ـ فيجب جره بالإضافة ، وينصب ما عداه ولو أكثر من واحد ـ بفعل محذوف، نحو : هذا معطى محمد أمس درهماً ـ ومعلم محمد أمس علياً قائماً . وهذا أيضاً إن لم يكن فاعلا ، وإلا وجب رفعه عند جمهور النحاة، نحو: هذا مكرم أخوه أمس . (٥) من الآية ٣٠ من سورة البقرة

(٦) أى بالوصف بأحد التوابع . أما المنصوب فلا يجوز جر تابعه : لأن شرط الاتباع على المحل كونه أصليا ، والأصل فى الوصف المستوفى للشروط ـ العمل ، لا الإضافة

(*) « بذى » متعلق بانصب « الإعمال » مضاف إليه « تلواً » مفعول انصب « وهو » مبتدأ « لنصب » متعلق بمقتضى «ما» اسم موصول مضاف إليه « سواه» سوى ظرف والهاء مضاف إليه، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» «مقتضى» خبر المبتدأ «هو» .

ضاربُ زيدٍ وعمرٍو . ويجوزُ نصبُه بإضمارِ وصفٍ مُنوَّنٍ[١] ـ أو فعلٍ اتفاقاً[٢] ، وبالعطف على المحلّ عند بعضِهم .

ويتعيَّنُ إضمارُ الفعلِ إن كان الوصفُ غيرَ عاملٍ ؛ فنصبُ الشمس فى (وَجَاعِلِ اللَّيْـلَ سَـكَناً وَالشَّمْسَ)[٣] ـ بإضمـار جَعل لا غير[٤] ؛ إلاّ إنْ قُدِّرَ « جاعِل » على حكاية الحال[٥] .

لالتحاقه بالفعل (١) فيقال فى المثال : وضارب عمراً ، ويكون حينئذ معمولا للتابع المقدر لا تابعاً (٢) فتقول : ويضرب عمراً . قيل: وإضمار الوصف أرجع؛ ليطابق المذكور، ولأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة . ويحتمل المذهبين قول الناظم :

(وَاُجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِـعَ الَّذِى انْخَفَضْ
كَـ « مُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ »)(*)

أى أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف ـ يجوز فيه الجر والنصب ، نحو : من نهض مبتغى جاه ومالا ؛ فكلمة « مالا » معطوفة على « جاه » المجرور بالإضافة ؛ لأنها منصوبة باعتبارها مفعولا لاسم الفاعل . (٣) من الآية: ٩٦ من سورة الأنعام

(٤) فلا يجوز النصب بإضمار وصف منون ، ولا بالعطف على المحل ؛ لأن الوصف غير عامل لـكونه بمعنى الماضى .

(٥) فحينئذ يجوز النصب على الوجهين السابقين ؛ أى بإضمار وصف منون ، أو بالعطف على محل الليل ؛ لأن الوصف على هذا يكون عاملا لـكونه بمعنى « يجعل » .

هذا : وقد اختلف فى ناصب المنصوب : هل هو فعل مضمر يفسره اسم الفاعل؟ ـ أو اسم الفاعل نفسه ؟ كما اختلف فى الأحسن بالنسبة للمعمول التالى للعامل : أهو الجر بالاضافة ؟ أم النصب ؟ ذهب سيبويه إلى أن النصب أولى ، وقيل:الجر أولى؛ لأنه أخف

(*) «تابع» مفعول تنازعه الفعلان قبله «الذى» اسم موصول مضاف إليه «انخفض» الجملة صلة الذى « كمبتغى » الكاف جارة لقول محذوف فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومبتغى اسم فاعل خبر مقدم وفاعله مستتر فيه « جاه » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمعموله « ومالا » منصوب بإضافة وصف منون أو فعل ، أو هو معطوف على محل جاه « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « نهض » الجملة صلة الموصول، والتقدير: وذلك كقولك : الذى نهض مبتغى جاه ومالا .

تنبيهات

(ا) إذا كان اسم الفاعل مجرداً من أل والإضافة – جاز تقديم معموله عليه ، نحو محمداً أنا مكرم . وإن كان مقترناً بأل – لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة ؛ لأن أل الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ، والصلة وما يتبعها لا تتقدم على الموصول . وكذلك إذا كان مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلى ، نحو : هذا رداء معلم الحساب – ذهب محمد بمعلم القراءة . فإن كان حرف الجر زائداً جاز التقديم ، نحو: ليس محمد خليلا بمكرم. وأجاز البعض تقديم المعمول إذا كان اسم الفاعل مضافاً إليه ، والمضاف كلمة «غير» – أو «حق» – أو «جِد» – أو «مِثل» أو « أوّل » ، نحو : المنافق – الوعدَ – غير منجز، محمد – الأعداءَ – جدّ قاهر أو حق قاهر، كاتبنا – جودة – مثل الشاعر ، محمد – ضيفاً أول مكرم . وكذلك يجوز تقديم المعمول على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبرا له ، نحو : الغرباءَ أنت مكرم .

(ب) لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه سواء كان لازما أو متعديا ؛ إلا إذا أريد به الثبوت والدوام ، وقامت قرينة على ذلك ، وحينئذ يصير صفة مشبهة تجرى عليه أحكامها الآتية فى بابها ، ويسمى باسمها – على الرغم من بقائه على صورته ؛ بخلاف المصدر فإنه يضاف للفاعل والمفعول .

وقيل فى علة ذلك: إنه يجوز حذف فاعل المصدر، ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل .

(حـ) إذا أريد باسم الفاعل الاستمرار، جاز اعتبار إضافته محضة ؛ بالنظر إلى معنى المضى فيه ، وبذلك يقع صفة للمعرفة ولا يعمل . وجاز اعتبارها غير محضة ، بالنظر إلى الحال والاستقبال ، وبذلك يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه .

(باب إعمال اسم المفعول)

وهو : مادَلَّ على حَدَث ومفعولِه[١] ؛ كمَضْرُوب ـ ومُكْرَم .

ويَعملُ عَملَ فعلِ المفعول[٢] .

وهو كاسمِ الفاعل ؛ فى أنه إن كان بأل ـ عَمِلَ مطلقاً ، وإن كان مُجَرَّداً ـ عَمِلَ بشرط الاعتماد[٣] ، وكَوْنِه للحالِ أو الاستقبال ؛ تقول : زيدٌ مُعْطًى أبوهُ درهماً الآن أو غداً[٤] ـ كما تقول : زيدٌ يُعْطَى أبوهُ دِرهماً . وتقول : المُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِي[٥] ـ كما تقول : الذى يُعْطَى أو أُعْطِىَ ؛ فالمُعْطَى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى « أل »[٦] ، و « كَفَافاً » مفعول ثان ، و « يكتفى » خبر .

باب إعمال اسم المفعول

(١) أى على معنى مجرد ، وعلى الذات التى وقع عليها هذا الحدث .

(٢) أى الفعل المبنى للمفعول ـ أى للمجهول . فإن كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة ـ رفع واحدا بالنيابة ، ونصب غيره . قال الناظم :

(فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فى مَعْنَاهُ كَـ« الْمُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِى »)(*)

(٣) أى على استفهام ، أو نفى ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، أو ذى حال ـ كما سبق إيضاحه فى اسم الفاعل (٤) « زيد » مبتدأ « معطى » خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين « أبوه » نائب فاعل وهو المفعول الأول « درهماً » مفعوله الثانى. ومعطى مجرد من أل ، وقد اعتمد على المخبر عنه (٥) مثال للمقرون بأل وهو يعمل بلا شرط ؛ وقد مثل به الناظم (٦) وهو مرفوع المحل لأنه نائب فاعل ؛ و « أل » فى المعطى موصولة ، و« معطى » صلتها . وأشار بقوله : الذى يعطى أو

(*) «فهو» الفاء فاء الفصيحة وهو مبتدأ «كفعل» متعلق بمحذوف خبر «صيغ» فعل ماض للمجهول والجملة صفة لفعل «للمفعول» متعلق بصيغ «فى معناه» متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «كالمعطى» الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف و«أل» موصولة مبتدأ نقل إعرابها الى ما بعدها لأنها على صورة الحرف، ونائب فاعل «معطى» يعود إلى «أل» وهو مفعوله الأول «كفافاً» المفعول الثانى والكفاف: ما يكفى الإنسان من غير إسراف «يكتفى» الجملة خبر المبتدأ الذى هو «أل» الموصولة.

وينفردُ اسمُ المفعول (١) عن اسم الفاعل (٢) ؛ بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به فى المعنى (٣) ، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه (٤) إلى ضمير راجعٍ للموصوف (٥) ، وَنَصْبِ الاسم على التشبيه (٦) .

تقول: الوَرِعُ محمودةٌ مَقاصِدُهُ (٧) ، ثم تقول: الوَرِعُ محمودٌ المقاصدَ —

أعطى — إلى أنه يحتمل الأزمنة الثلاثة . وإلى حكم اسم المفعول — أشار الناظم بقوله :

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ)(*)

أى كل ماتقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط — مما ذكره المصنف — يثبت لاسم المفعول بلا زيادة على شىء من الشروط (١) أى القاصر المصوغ من المتعدى لواحد إذا أريد به معنى الثبوت والاستمرار — لا اسم المفعول المراد به الحدوث .

(٢) أى المتعدى لأكثر من واحد، وأريد به الحدوث — والذى أجمع النحاة على امتناع إضافته لمرفوعه . أما اسم الفاعل اللازم إذا أريد به الدوام — كضامر البطن وعالى القامة — فيجوز إضافته إلى مرفوعه كاسم المفعول .

(٣) وذلك إجراء له مجرى الصفة المشبهة ؛ فى جواز الإضافة إلى المرفوع ، ويبقى على وزنه الأصلى؛ وهو زنة « مفعول » من الثلاثى — وزنة مضارعه المبنى للمجهول من غير الثلاثى، مع إبدال أوله ميما مضمونة كما سيأتى (٤) أى عن المرفوع .

(٥) أى باسم المفعول ، فيجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف؛ لأنه لو أضيف إليه من غير تحويل — لزم إضافة الشىء إلى نفسه ؛ لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه .

(٦) أى نصب الاسم المرفوع به — على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف — أشبه الفضلة ؛ لاستغناء الوصف عنه بالضمير . ثم يجر بعد ذلك بالإضافة ؛ فرارا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد — مجرى وصف المتعدى لاثنين ؛ فالجر فرع النصب ، وهذا فرع الرفع .

(٧) « مقاصده » مقاصد نائب فاعل « محمودة »، والهاء مضاف إليه.

(*) «وكل» مبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «قرر» فعل ماض المجهول والجملة صلة ما «يعطى» مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل مستتر هو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطى «مفعول» مضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ «بلا» متعلق بيعطى ، «ولا» اسم بمعنى غير مضافة إلى ما بعدها.

بالنصبِ[١] ، ثم تقول : الْوَرِعُ محمودُ المقاصدِ ـ بالجرّ[٢] .

---

(١) وذلك بعد تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف ، فنائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الورع، وينصب المرفوع ـ وهو المقاصد ـ على التشبيه بالمفعول به .

(٢) أى بجر المقاصد بالإضافة. وفى إضافة اسم المفعول لمرفوعه ـ يشير الناظم بقوله:

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًى ، كَ«مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ»)(*)

هذا : وقد وردت صيغ سماعية بمعنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثى ، فى الدلالة على الذات والمعنى ، ولكنها ليست على زنته .

ومن ذلك : «فعيل» بمعنى مفعول نحو كحيل ـ بمعنى مكحول ، و «فِعْل» «كذبح» ـ بمعنى مذبوح، «وَفَعَل» كقنص ـ بمعنى مقنوص ، «وفُعْلة» كمضغة ـ بمعنى ممضوغة ، وغُرفة ـ بمعنى مغروفة ، وأُكلة ـ بمعنى مأكولة . يقتصر فى ذلك على المسموع .

ومن الخير والتسامح أن تعمل عمل اسم مفعول بشروطه ، فترفع نائب فاعل حتما . وقد تنصب مفعولا به أو أكثر، إن كان فعلها المبنى للمجهول كذلك.

تنبيه

ذكر فى الأشمونى : أن جواز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة ، وقياسه عليها فى جواز إضافته إلى المرفوع ـ إنما يكون إذا كان على وزنه الأصلى، وهو: وزن «مفعول» من الثلاثى ، ووزن المضارع المبنى للمجهول من غيره ؛ فإن حول عن ذلك إلى «فعيل» ونحوه ـ مما سيأتى بيانه ـ لم يجز؛ لكراهة كثرة التغييرات ؛ فلا يقال : مررت برجل كحيل عينه ـ ولا قتيل أبيه . ويجوز : مكحول عينه ـ ومقتول أبيه .

(*) «ذا» اسم إشارة إلى اسم المفعول، وهو نائب فاعل يضاف «إلى اسم جار ومجرور» متعلق بيضاف « مرتفع » نعت لاسم « معنى » تمييز أو منصوب على نزع الخافض « كمحمود » الكاف اسم بمعنى « مثل » خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك مثل ، « محمود » خبر مقدم « المقاصد » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لمرفوعه فى المعنى «الورع» مبتدأ مؤخر .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف كلا من اسمى الفاعل والمفعول — تعريفاً مفصلا يوضح الفرق بينهما.

٢ — ماذا يشترط فى اسم الفاعل لينصب المفعول ؟ إذا كان بأل ، أو مجرداً منها . ووضح ما تقول بأمثلة من عندك .

٣ — ما حكم المعمول التالى لاسم الفاعل ؟ وما حكمه إذا لم يكن تالياً له ؟ وضح ذلك .

٤ — كيف تعرب تابع المعمول المجرور ؟ اشرح ذلك بأمثلة من إنشائك .

٥ — اشرح قول ابن مالك .

« وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى ، كَمَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ »

٦ — يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب اسمى الفاعل والمفعول . بين موضع الاستشهاد ، وأعرب ما تحته خط .

قال تعالى : (إن اللهَ بالغُ أمره . وجاعل الليلَ سكَناً والشمسَ والقمرَ حُسباناً . مالك يوم الدين) وفى الحديث : « السّاعى على الأرملة والمِسكين كالمجاهد فى سبيل الله ، أو القائم الليل الصائم النهار » .

أَمُنْجِزٌ أنتُمو وَعْداً وَثِقْتُ به أم اقتفيتُمْ جميعاً نهجَ عُرقوبِ ؟

حَذِرٌ أموراً لا تَضِيرُ ، وَآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقـدارِ

وعاجِزُ الرّأىِ مِضْيَاعٌ لِفُرْصَتِه حتى إذا فاتَ أمراً عاتَبَ القَدَرَا

ما الرّاحِمُ القلبِ ظَلاَّماً وإنْ ظلما ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإنْ حُرِما

هل أنتَ باعِثُ دِينارٍ لحاجتنا أو عبدَرَبّ أخاعَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

ولست بمِفْرَاحٍ إذا الدهرُ سَرّنى ولا جازِعٍ من صَرْفِه المتقلّبِ

٧ — أعرب ما تحته خط فى البيتين الآتيين ، وبين ما فيهما من شاهد :

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تراءت لراهبٍ بدومة تَجْرٌ دونه وحَجِيجِ

قَلَى دينه واهتاج للشّوْق إنها على الشّوْق إخوانُ العزاء هيوج

٨ — بين فيما يأتى : اسمى الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، ومعمول كل وتابعه ، وحكمه .

الإنسان المخلص فى عمله ، الباذل جهده فى إتقانه ، المطيع أمر خالقه — يكون دائماً مطمئن النفس ، غير مضطرب القلب ، سميعاً أمر رؤسائه ، مرضياً عنه من الله والناس . أما غير المخلص ، المرائى الرؤساء ، المضيع الوقت فى العبث ، القوال غير الفعال — فهو محروم من الطمأنينة ، غير مستوجب مرضاة الله والناس .

قال الجاحظ : المشورة لقاح العقول ورائد الصواب .

وكم مالىء عينيه من شىء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمى

ما عاشَ مَنْ عاشَ مذموماً خلائقه ولم يَمُتْ مَنْ كان بالخيرِ مذكورا

ذَرِيني ، فإنّ البُخْلَ يا أُمّ مالِكٍ لصالحِ أخلاقِ الرِّجالِ سَرُوق

لا تحسَب المجد تمراً أنتَ آكله لن تبلغ المجدَ حتى تلعَق الصَّبرا

أَخْلِق بذى الصَّبر أن يحْظَى بحاجتِه ومُدْمِن القَرْع للأبوابِ أن يَلِجا

تباركْتَ إنّى من عذابك خائفٌ وإنّى إليكم تائبُ النفس باخِعُ

ضَحُوكُ السِّنِّ إن نَطَقوا بخيرٍ وعند الشَّرِّ مِطْرَاقٌ عَبُوسُ

لكلٍّ جَديد لَذّةٌ غير أنّنى وَجَدتُ جَديدَ الموتِ غيرَ لَذِيذِ

٩ — أعرب البيت الآتى واشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

وما كلّ ذى لُبٍّ بمؤتيك نُصْحه ولا كلّ مؤتٍ نُصْحه بلبيبِ

(باب أبنية مصادر الثلاثي) (١)

اعلم أنَّ للفعلِ الثلاثيِّ(٢) ثلاثةَ أوزانٍ :

باب أبنية مصادر الثلاثى

(١) للفعل الثلاثى مصادر كثيرة ، العبرة فيها على السماع . وما يذكره النحويون من الضوابط ـ لمجرد الحصر التقريبي لغير المسموع. فإذا ورد فعل ولم يعلم مصدره ، أتى بمصدر له على الوزن الغالب المقرر فى أمثاله، فإن سمع لهمصدر على غير القياس يكتفى به.

(٢) أى المجرد ، وذلك باعتبار ماضيه فقط . أما باعتبار الماضى مع المضارع ، فيأتى على ستة أوجه ـ يسميها الصرفيون أبواباً ؛ لأن « فَعل » بالفتح ـ يأتى مضارعه مثلث العين. و «فعِل» ـ بالكسر ـ يأتىمضارعه مفتوح العين أو مكسورهالا غير،و « فَعُل » ـ بالضم ـ لا يكون مضارعه ، إلا مضموم العين . وإليك مجمل القول فى هذه الأبواب :

الباب الأول: « فَعَل يَفْعِل»، كضرب يضرب ـ وجلس يجلس وهو مقيس مطرد فى المثال الواوى ، كوعد يعد ؛ بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، كوقع .

وحروف الحلق ستة وهى : الهمزة ـ والهاء ـ والعين ـ والحاء ـ والغين ـ والخاء .

وفى الأجوف اليائى ؛ كجاء يجىء ـ وفاء يفىء .

وفى الناقص اليائى ؛ كأتى يأتى ؛ بشرط ألا تكون عينه حرف حلق ، كسعى .

وفى المضعف اللازم ؛ كفرّ يفرّ . وما عدا ذلك مقصور على السماع .

الباب الثانى : « فَعَلَ يفْعُل . كنصر ينصر ـ وأخذ يأخذ . وهو مقيس فى : الأجوف الواوى : كجال يجول ـ وقال يقول . والناقص الواوى أيضاً ، كصفا يصفو ـ وسما يسمو . والمضعف المتعدى ، كمدّه يمده ـ وصبّ الماء يصبه .

وفى كل فعل تقصد به المفاخرة والغلبة، نحو : ناصرته فأنا أنصره ـ وسابقته فأنا أسبقه.

ويشترط ألا يكون من الأنواع التى يجب فيها كسر العين فى الباب السابق .

الباب الثالث : « فَعَل يفعَل » كبدأ يبدأ . ويكثر فيما كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق ، كذهب يذهب ـ وفتح يفتح .

ويشترط ألا يكون مضعفاً ـ وإلا فهو على ما سبق ؛ من كسر اللازم ـ وضم المتعدى . وما جاء من هذا الباب غير حلق ـ فشاذ ، كأبى يأبى . وقد اشتهر الكسر فى مضارع : رجع ـ ونزع ـ ونضج . والضم فى دخل ـ وصرخ ـ ونفخ ـ وقعد ـ وأخذ ـ وطلع ـ وبزغ ـ وبلغ ـ ونخل . فينبغى الاقتصار على ما اشتهر .

« فَعَلَ » بالفتح ؛ ويكون متعدِّياً كضربه ـ وقاصراً كقعد .
و « فَعِلَ » بالكسر ؛ ويكون قاصراً كسَلِمَ ـ ومتعدِّياً كعَلِمَهُ .
و « فَعُلَ » بالضم ، ولا يكون إلاَّ قاصراً [١] كظَرُفَ .
فأما « فَعَلَ » و « فَعِلَ » ـ المتعدِّيان ـ فقياسُ مصدرهما « الفَعْل » [٢] ؛

الباب الرابع : « فَعِل يفعَل » كعلم يعلم ـ وفهم يفهم . ولا ضابط لهذا الباب . وإنما يكثر فيه الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه ـ والامتلاء ـ والخلو ـ والألوان ـ والعيوب ، والخلق الظاهرة التى تذكر لتحلية الإنسان ؛ كفرح ـ وطرب ـ وغضب ـ وحزن ـ وشبع ـ وروى ـ وعطش ـ وحمر ـ وعمش ـ وعور ـ وهيف .

الباب الخامس : « فَعِل يَفعِل » كحسب يحسب . وولى يلى . وهو نادر فى الصحيح ـ كثير فى المعتل . قيل : ولم يرد فى اللغة من أفعال هذا الباب إلا خمسة عشر فعلا من المعتل هى : ورِث المال ـ ولِى الأمر ـ ورِم الجرح ـ ورِع عن الشبهات ـ ومِق « أى أحب » ـ وفِق ـ وثِق به ـ ورِى المخ ـ وجِد عليه « أى حزن » ـ وعِق عليه ـ ورِك « أى اضطجع » ـ وكِم « أى اغتم » ـ وقِه ـ وهِم ـ وعِم الدار « قال لها : انعمى » .

وورد أحد عشر فعلا تكسر عينها فى الماضى ، ويجوز الكسر والفتح فى المضارع منها : حسب ـ يئس ـ يبس ـ ولِغ الكلب ـ وغِر الصدر ـ وبِق «أى هلك» .

الباب السادس : « فَعُل يَفعُل » كعظم يعظم . وكرم يكرم ، ولا يكون إلا لازماً كما ذكر المصنف . وأفعال هذا الباب تدل على الأوصاف الخلقية ـ أى التى لها مكث .

ولم يرد « فَعُل » يائى العين إلا « هيُؤ الرجل ـ أى حسنت هيئته » ، ولا يائى اللام إلا « نَهُو الرجل ـ أى صار ذا نهية » أى عقل .

هذا : ولك أن تنقل وتحول إلى هذا البناء ـ كل فعل ثلاثى تريد به الدلالة على أن معناه صار كالغريزة ، أو أردت التعجب منه ، أو القدح فيه ـ كما سيأتى فى الباب التعجب ؛ تقول : حسُن يحسن ـ ورفُه يرفه .

(١) وقد يتعدى بالتضمين كما سبق فى « بابه » . انظر صفحة ١٠٣ جزء ثان ، أو بالتحويل كما بينا هنا .

(٢) سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلا ، إلا إن دل على صناعة ، فمصدره ـ فى الغالب ـ

فالأول: كالأكْل والضَّرْب والرَّد. والثانى: كالْفَهْم واللَّثم والأمْن.

وأما «فَعِلَ» القاصرُ ـ فقياسُ مصدرِه «الفَعَل» كالفرَحِ والأشَرِ والْجوَى والشَّلَل[1]؛ إلا إنْ دَلَّ على حِرْفَةً أو وِلَايَةٍ ـ فقياسُه «الفِعَالة»، كوَلِيَ عليهم وِلَايةً[2].

وأما «فَعَلَ» القاصر ـ فقياسُ مصدرِه «الفُعُول»[3] كالقُعود والْجلوس

«فِعالة»، كحاك حياكة ـ وصاغ صياغة ـ وخاط خياطة. والمراد بالقياس: أنه إذا ورد فعل لم يعلم مصدره ـ يقاس على ذلك. ولا يقاس مع السماع.

قال الناظم مشيراً إلى مصدر فَعَل ـ وفَعِل.

(فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ؛ كَ«رَدَّ رَدَّا») (*)

(١) يشير بتكرار الأمثلة، إلى أنه لافرق بين أن يكون صحيحا، أو معتلا، أومضعفا وإليه أشار الناظم بقوله:

(وَ«فَعِلَ» اللَّازِمُ بَابُهُ «فَعَلْ» كَفَرَحٍ، وَكَجَوًى، وَكَشَلَلْ) (*)

يقال: جوى المحب جوى: اشتدت به حرقة الحب. وشلِل المريض شللا ـ أصابه مرض الشلل. ويقال: شلت يده تشل ـ بالبناء للمعلوم، والمجهول.

(٢) مثله: ساس البلاد سياسة ـ وراض الخيل رياضة. وهذا المصدر يأتى فى «فَعَل» المتعدى الدال على صناعة كما سلف، واللازم كما سيأتى. ويستثنى منه مادل على لون؛ فإن الغالب فى مصدره «فُعلة» كحمرة ـ وسمرة ـ وأدمة. ومادل على معنى ثابت، فقياسه «فُعولة». نحو: يبس يبوسه. أو «فَعاله» كبراعة. ومادل على معالجة ـ أى محاولة حسية ـ فمصدره «فُعُول» كصعد صعوداً ـ وقدم قدوماً (٣) هذا إذا كان صحيح العين، فإن كان

(*) «فعل» مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة أنه مراد به لفظ «فعل» المذكور؛ فهو من قبيل الأعلام «قياس مصدر» قياس خبر ومصدر ـ مضاف إليه «المعدى» مضاف إليه لمصدر وأصله نعت لمحذوف ـ أى مصدر الفعل المعدى «من ذى ثلاثة» من ذى جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى وثلاثة مضاف إليه، و «من» للتبعيض «كرد» الكاف جارة لقول محذوف، و «ردا» مفعول مطلق.

(*) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعته «بابه فعل» بابه مبتدأ ثان ومضاف إليه، وفعل خبره والجملة خبر الأول «كفرح» خبر لمبتدأ محذوف، وما بعده عطف عليه.

والخُروج ؛ إلا إن دَلَّ على امتناعٍ ـ فقياسُ مصدرِه «الفِعال» ؛ كالإباء[١] والنِّفَار ـ والجِماح ـ والإباق . أو على تقلُّبٍ[٢] فقياسُ مصدرِه «الفَعَلان» كالجَوَلان ـ والغَلَيان . أو على داءٍ فقياسُه «الفُعال» كمشى بطنُه مُشاءً . أو على سَيْرٍ فقياسُه « الفَعِيل » كالرَّحِيل ـ والذَّمِيل[٣] . أو على صوتٍ فقياسُه «الفُعال» ، أو «الفَعِيل»[٤] كالصُّراخ والعُواء ـ والصَّهِيل والنَّهِيق والزَّئِير[٥] . أو على حِرفةٍ أو وِلاية فقياسُه « الفِعَالة » كتَجَرَ تجارةً ،

معتلها فالغالب فى مصدره ـ أن يكون على وزن « فَعْل » كنام نوماً ـ وصام صوماً . أو على « فِعال» كصام صياماً ـ وقام قياماً . أو « فِعَالة » كناح نياحة . قال الناظم:

(وَ « فَعَلَ » اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا   لَهُ « فُعُولٌ » بِاطِّرَادٍ ، كَغَدَا)(*)

يقال غدا غدواً ؛ أى : أتى أو ذهب فى وقت الغدوة ـ وهى أول النهار .

(١) الإباء : مصدر أبَى بمعنى امتنع . أما أبى بمعنى كره ـ فهو متعد ، تقول : أبيت الشىء ـ إذا كرهته (٢) أى تنقل ، وحركة متقلبة ـ فيها اهتزاز واضطراب ـ لا مطلق تحرك ؛ فلا يرد : قام قياماً ـ ومشى مشياً ـ وسعى سعياً .

(٣) الذميل : ضرب من سير الإبل فيه رفق ولين ، وهو: دون الرسيم .

(٤) يجتمع الفعال والفعيل فى نحو : صرخ الطفل ـ ونعب الغراب ـ ونعق الراعى. ويكون « فعال» مصدراً لما يدل على مرض كما تقدم، أو صوت نحو: بغم الظبي بُغاماً ـ و « فعيل » لما يدل على سير كما سلف ، أو صوت أيضاً نحو : صهل الفرس صهيلا ؛ فـ « أو» ليست للتخيير ـ اللهم إلا إذا لم يسمع أحدهما .

(٥) الزئير : صوت الأسد ـ مصدر زأر . والنهيق : صوت الحمار ـ مصدر نهق ؛ **قيل : ويختص « فُعَال » بالناقص ، مثل رُغاء ، وثغاء ـ فلا يأتى على « فَعيل » كما يغلب « فَعيل » فى المضاعف نحو: أزيز ـ وأنين. وقد تجىء الأصوات على « فِعَال »**

(*) « وفعل » مبتدأ أول « اللازم » نعته « مثل » حال من الضمير فى اللازم « قعدا » مضاف إليه مقصود لفظه « له » خبر مقدم « فعول » مبتدأ ثان مؤخر والجملة خبر المبتدأ الأول « باطراد » حال من الضمير المستكن فى له، « كغدا » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف .

وخاطَ خِياطةً ، وسَفَرَ بينهم سِفارَةً — إذا أصلح[1] .

وأما « فَعُلَ » — بالضم — فقياسُ مصدرِه «الفُعولة » كالصُّعوبةِ — والسُّهولةِ — والعُذوبةِ — والمُلوحةِ ، و « الفَعالةُ » كالبَلاغة — والفَصاحةِ — والصَّراحةِ[2] .

كالعرار — وهو صياح الظليم وإلى المستثنيات من مصدر « فَعَل » مفتوح العين اللازم — يشير ابن مالك بقوله :

(مالَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً « فِعَالاَ »   أَوْ « فَعَلاَنَا » — فَادْرِ — أَوْ «فُعَالاَ »
فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَـــــاعٍ كَأَبَى ،   وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا « فُعَالٌ » — أَوْ لِصَوْتٍ ، وَشَمِلْ   سَيْراً وَصَوْتاً «الفَعِيلُ» كَصَهَلْ)[*]

أى : أن مصدر « فَعَل » اللازم هو «فُعول» باطراد ؛ مالم يستوجب الفعل مصدراً آخر على وزن « فِعال » — أو فَعلان» — أو «فُعال» . فالأول : وهو « فِعال » — يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، كأبى إباء — وامتنع امتناعاً . والثانى : وهو « فَعلان» — يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب ، مثل : جال جولاناً . والثالث : وهو « فُعال» لما يدل فعله على داء أو مرض ، نحو : سعل سعالا . أو على صوت ، نحو : نعب نعاباً

ويستعمل « الفعيل » مصدراً للفعل الذى يدل على الصوت أو السير ، نحو : صهل الخيل صهيلا ، ورحل الضيف رحيلا . وقد جاء مصدر « فَعَل» اللازم على غير ذلك كثيراً ، مثل : قام قياماً — ولها لهواً — وفسد فساداً — وطغى طغياناً .

(١) ويتبين من هذا . أن «فِعال» مطرد فى كل ما دل على حرفة أو ولاية ، سواء كان الفعل متعديا أو لازما ، مفتوح أم مكسورها .

(٢) يكون المصدر على وزن « فُعولة» غالباً ، إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن

(*) «ما» مصدرية ظرفية «مستوجباً» خبر يكن ، واسمها ضمير مستتر ، وفاعل مستوجب ضمير مستتر فيه « فعالا » مفعوله « فادر » فعل أمر والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه .

(*) « فأول » مبتدأ «لذى امتناع» متعلق بمحذوف خبر ومضاف إليه «كأبى» خبر لمبتدأ محذوف « والثان للذى» مبتدأ وخبر «اقتضى تقلبا» الجملة صلة الذى (*) « للدا» بالقصر — جار ومجرور خبر مقدم «فعال » مبتدأ مؤخر « أولصوت » معطوف على للدا « سيراً » مفعول شمل مقدم « وصوتاً » معطوف عليه « الفعيل » فاعل شمل مؤخر « كصهل » خبر لمبتدأ محذوف

وما جاءَ مخالفاً لما ذكرناه فبابُه النقل[1] .

كقولهم فى « فَعَلَ » المتعدى : جَحَده جُحوداً ـ وشَكره شُكوراً وشُكراناً[2] . وقالوا « جَحْداً » على القياس .

وفى «فعَل» القاصر : مات مَوْتاً ـ وفاز فَوْزاً ـ وحكَم حُكماً ـ وشاخ شيخوخةً ـ ونَمّ نَميمةً ـ وذَهب ذَهاباً[3] . وفى « فَعِل» القاصر : رَغِبَ رُغوبةً[4] ـ ورَضِىَ رِضاً ـ وبَخِلَ بُخْلاً ـ وسَخِطَ سُخْطاً ـ بضم أولهما وسكون ثانيهما. وأما البَخَل والسَّخَط بفتحتين ـ فعلى القياس، كالرَّغَب[5]

وفى « فَعُلَ » نحو: حَسُنَ حُسْناً ـ وقَبُحَ قُبْحاً[6] . وذكر الزجاجىّ وابن عصفور: أن «الفُعْلَ» قياسٌ فى مصدر « فَعُلَ »، وهو خلاف ما قاله سيبويه.

« فَعُل» نحو: سَهُل فهو سهل ـ وعَذُب فهو عَذْب، فالمصدر: سهولة ـ وعذوبة. وعلى وزن « فَعالة » إذا كانت الصفة منه على وزن «فعيل » ، نحو : مَلح فهو مليح ـ وظرف فهو ظَريف ؛ فالمصدر : مَلاحة ـ وظَرافة. وقد يتخلف ذلك نحو: ضَخُم ـ فهو ضخم ، ومَلُح الطعام ـ أى صار ملحاً ، فمصدرها الشائع: الضخامة ـ والملوحة ، مع أن الصفة المشبهة ليست على « فَعل ـ ولا فعيل» . وفى « فَعُل » . يقول الناظم :

(« فُعُولَةٌ » فَعَالَةٌ « لِفَعُلاَ » كَسَهُلَ الأمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ)(*)

أى أن لـ « فَعُل» ـ ولا يكون إلا لازما ـ مصدرين هما : « فُعولة » مثل : سهل الأمر سُهولة ـ و « فَعالة» مثل جَزُل الرجل جزالة ـ أى جاد أو عظم.

(١) أى السماع عن العرب، ولا يقاس عليه . (٢) والقياس : جحداً ـ وشكراً .

(٣) والقياس فى الجميع ـ « فُعول » . (٤) والقياس: رغبا .

(٥) وعلى ذلك يكون لرغب ، وبخل ، وسخط : مصادر قياسية ، وأخرى سماعية. ويلاحظ : أن المصنف اعتبر رضى وسخط ـ لازمين ، مع ورود قولهم : رضيه وسخطه

(٦) والقياس : « الفُعولة » أو « الفَعالة » . قال الناظم :

(*) «فعولة» مبتدأ « فعالة » معطوفة بإسقاط العاطف «لفعلا» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وما عطف عليه «كسهل» الكاف جارة لقول محذوف «وزيد» مبتدأ « جزلا » الجملة خبر .

. . . .

(وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى   فَبَابُهُ النَّقْلُ ، كَسُخْطٍ وَرِضَى)(*)

أى : ماجاء عن العرب مخالفاً لما سبق من أنواع المصادر القياسية — يقتصر فيه على السماع وتتلخص مصادر الثلاثى فيما يأتى ، وأ كثرها بقرار من المجمع اللغوى .

(ا) ما دل على حرفة أو شبهها ، يكون على وزن « فِعالة » كزراعة — وتجارة وصباغة — وحياكة .

(ب) وما يدل على امتناع، يكون على وزن« فِعال» كإباء — وجماح — وفرار — ونفار .

(ح) وما يدل على اضطراب وتقلب ، يكون على وزن « فَعَلان » كغليان — وجوَلان — ودوران — وطَيران.

(د) وما يدل على داء ومرض ، يكون على وزن « فُعال » كصُداع — وزُكام وسُعال — ودُوار .

(ه) وما يدل على سير، يكون على وزن« فَعيل» كرحيل — وذميل — ودَبيب — ووجيف .

(و) وما يدل على صوت ، يكون على وزن « فُعال » — أو « فَعِيل » كصراخ وعويل — وزئير .

(ز) وما يدل على لون ، يكون على وزن « فُعْلة » كحمرة — وخضرة . وشهبة وإن لم يدل على شىء من ذلك — فالغالب :

(ا) فى « فعِل » اللازم، أن يكون مصدره على وزن « فَعَل» كفرح — وعطش.

(ب) وفى « فعَل » اللازم، أن يكون مصدره على وزن« فُعول» كقعود — ونهوض.

(ح) وفى المتعدى منهما، أن يكون مصدره على وزن « فَعْل » كفهم — ونصر .

(د) وفى « فَعُل » — ولا يكون إلا لازماً، يكون مصدره على وزن «فعُولة» و « فَعالة » كسهولة — ونباهة.

هذا : وقد قرر مجمع اللغة العربية القاهرى : أن يصاغ من أى باب من أبواب الثلاثى : مصدر على وزن « فَعاله » للدلالة على الحرفة أو شبهها ، كا « الدلاكة » — لصناعة الدلك ، و « الوَساطة » — لحرفة « القومسيونجية »، وكذلك « الصحافة » و « الطباعة» ؛ إلا إذا كان معتل العين، فالغالب فيه « فعْل» كصوْم ونوم، أو «فِعال» كصيام وقيام ، أو « فِعالة » كنياحة .

(*) « وما » اسم شرط مبتدأ « أتى » الجملة فعل الشرط « مخالفاً » حال من فاعل أتى « لما » متعلق بمخالف و « ما » اسم موصول « مضى » الجملة صلة « فبابه النقل » مبتدأ وخبر، والفاء واقعة فى جوابه الشرط ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب خبر المبتدأ وهو «ما»

(باب مصادر غير الثلاثى)

لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ غيرِ ثلاثىٍّ(١) من مصدرٍ مَقيسٍ .

باب مصادر غير الثلاثى

(١) ويشمل غير الثلاثى ما يأتى :

(ا) الرباعى المجرد، وله بناء واحد هو: « فَعْلَل » . ويكون لازما ، كحشرج — « غرغر عند الموت » . ومتعدياً ، كدَحرج . ومنه ما اشتق من أسماء الأعيان ؛ كفلفلت الطعام — وزعفرت الثوب . والمنحوت ؛ كبسمل — وحوقل . ويلحق به ثمانية أوزان، أصلها من الثلاثى، فزيد حرف للالحاق، وهى : « فَعْلَل » كجلبب، يقال: جلببه — ألبسه الجلباب، و« فوْعل » كجورب — ألبسه الجورب . و« فعْول » كهرْوَل — أسرع فى المشى . و« فَيْعَل » كهيمن ، هيمن عليه: صار عليه رقيباً . و« فَعْيل » كشريف ، يقال : شريف الزرع — قطع شريافه « وهو ورقه الطويل » . و « فَنْعل » كسنبل ، و « فَعْنَل » كقلنس . يقال : قلنسه — ألبسه القلنسوة ، و « فَعْلى » كسلقى — أى استلقى على ظهره .

(ب) مزيد الثلاثى بحرف واحد ، وله ثلاثة أبنية .

« أفْعَل » نحو أحسن وأكرم والغالب فيه أن يكون للتعدية نحو: (وأغرقنا آل فرعون) .
و « فَعّل » كقطع وقدم ويغلب أن يكون للتكثير . نحو : (وقطّعن أيديهن) ،
و « فاعَل » كقاتل وخاصم ، ويدل على المشاركة كثيراً .

(حـ) مزيد الثلاثى بحرفين ، وله أبنية خمسة هى : « انْفعل » كانكسر وانصرف . و « افتعل » كاجتمع واتصل . و« تفعّل » كتقدم وتصدع . و « تَفاعَل » كتقاتل وتخاصم — ومنه : أدارك واثاقل . و« أفعَلّ » كأحمر — ومنه : ارعوى .

(د) مزيد الثلاثى بثلاثة أحرف . وأبنيته أربعة هى : « استَفْعل » كاستغفر واستقام . و « افعَوْعَل كاحدودب — واعشوشب . «وافعَوّل» كاجلوّذ — « أسرع فى السير » ، واعلوّط — «اعلوّط البعير: ركبه بغير خطام » . و«افعَالّ» كاحمارّ — واعوارّ

(هـ) مزيد الرباعى بحرف واحد ، وله بناء واحد هو . « تفعْلل » كتدحرج وتبعثر ويلحق به سبعة أوزان، أصلها من الثلاثى فزيد حرف للالحاق ، ثم زيدت عليه التاء وهى : « تفعلل » كتجلبب . و «تفعنل» — كتمندل — أى تمسح بالمنديل . و «تفوْعل» — كتجورب . و «تفعول» — كتسرول . و « تفعيل » كتسيطر . و « تفعْيل » — كترهيأ .

فقياسُ « فَعَّل » بالتشديد ـ إن كان صحيحَ اللام ـ « التفعيلُ » ؛ كالتَّسليم ـ والتَّكليم ـ والتَّطهير ؛ (١) ومُعتَلُّها كذلك، ولكن تُحذفُ ياءُ التفعيل وتُعوَّضُ

يقال : ترهيأ فى الأمر ـ اضطرب ، أوهمّ ثم أمسك عنه » . و « تَفعْلى » ـ كتقلسى ـ أى لبس القلنسوة .

(و) مزيد الرباعى بحرفين، وله بناءان ـ هما : « افعَنْلل » كاحرنجم ـ وافرنقع ، يقال : « احرنجم الرجل ـ أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم اجتمعوا »، وافرنقعوا ـ «تنحوا وانصرفوا» . ويلحق به ثلاثة أبنية أصلها من الثلاثى، فزيد حرف للالحاق ثم حرفان وهى : « افعَنْلل » ـ كاقعنسس « أى تأخر ورجع » ـ و « افعَنْلى » كاسلنقى ـ نام على ظهره . وافتَعْلى كاستلقى.

ويلاحظ أن زيادة الالحاق تكون بتكرير اللام وهو الكثير . أو بزيادة الواو أو الياء ـ ثانية وثالثة . أو النون وسطاً . أو الألف آخراً .

والإلحاق هو : زيادة فى أصول الكلمة ؛ لتكون على وزن أخرى أزيد منها فى الحروف ؛ لتعامل معاملتها فى التصريف ، كالجمع ـ والتكسير ـ والنسب ـ وغيرذلك. وهو يكون فى الأفعال. وضابطه فيها: اتحاد المصادر، ويكاد يكون محصوراً فى الأوزان السالفة.

أما فى الأسماء ؛ فيمكن أن يقال فى تحديده : كل كلة فيها زيادة ـ غير حرف المد ـ لا تطرد فى إفادة معنى ، وتكون موافقة لوزن من أوزان الاسم الرباعى أو الخماسى المجردين ـ فى الحركات والسكنات ـ تكون ملحقة به .

أما حروف المد، فلا تكون للالحاق إلا طرفا، كما سيأتى فى موضعه .

وقد ذكرنا فى الزيادة التى للالحاق: أنها لا تطرد فى إفادة معنى؛ ليخرج مثل : الميم فى « مَفعل »؛ فإنها للزمان أو المكان أو المصدر . وكذلك الهمزة فى « أفعل » فإنها فيه للتفضيل . وكذلك نحو : أكرم ، وقاتل، وقدم ـ فذلك ونحوه ليس من الإلحاق فى شىء .

هذا : وقد كان ألذى يدعو للالحاق عند العرب : دواع ؛ فى مقدمتها : ضرورة الشعر ـ والتمليح ـ أو التهكم .. الخ. وليس من حقنا اليوم، ولا من حق أحد سواهم ـ أن يزيد شيئاً للالحاق ، فأصبح مقصوراً على ما سمع من ذلك .

(١) هى مصادر : سلّم ـ وكلّم ـ وطهّر. وفى هذا يقول الناظم :

منها التاء[1] فيصيرُ وزنُه : «تفعِلةً» كالتوصِية ـ والتَّسمية ـ والتَّزكية[2] .

وقياس «أَفْعَلَ» ـ إذا كان صحيحَ العين ـ «الإفعالُ» كالإكرام ـ والإحسانِ ، ومعتلُّها كذلك ، ولكن تُنقل حركتُها[3] إلى الفاء فتقلبُ أَلِفاً[4] ، ثم تحذف الألِفُ الثانيةُ[5] وتُعوَّضُ عنها التاء ؛ كأقام إقامةً ـ وأعان إعانةً . وقد تحذف التاء[6] نحو : (وَإقَامِ الصَّلَاةِ) .

(وَغَـــيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ)(*)

(١) أى الدالة على التأنيث ؛ لأنها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة .

(٢) وقد يأتى صحيح اللام كذلك على قلة ، نحو : جرب تجربة ـ وذكر تذكرة هذا : وسُمع «فِعَّال» مصدراً لفَعَّل فى لغة اليمن، ومنه قوله تعالى : (وكذبوا بآياتنا كِذَّاباً) ويقتصر فيه على السماع . ويغلب فى مهموز اللام . نحو : جزأ تجزئة ـ وهنأ تهنئة ، ولم يجز سيبويه هذا إلا ما سمع .

(٣) أى حركة العين .

(٤) أى تقلب العين ألفاً، لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

(٥) وهى ألف المصدر ؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المنقلبة عن العين ، ولقربها من الطرف الذى هو محل التغيير. وهذا هو الصحيح ـ وهو مذهب سيبويه، وعليه فوزن إقامة «إفعَلة» . ويرى الأخفش والفراء: أن المحذوف هو الألف الأولى ـ وهى عين الكلمة؛ لأن الأصل: أنه إذا التقى ساكنان والأول حرف مد ـ حذف الأول ، فوزنها عندهما «إفالة» .

(٦) أى للاضافة ، كمثال المصنف ، أو مطلقاً ؛ فقد حكى الأخفش : أجاب إجابا . ويرى الفراء . أن التعويض لازم ـ إلا إذا أضيفت الكلمة ، فيجوز ترك التاء لقيام المضاف إليه مقامها . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وَأَجْمِـــلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّـــلَا تَجَمَّلَا

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ)(*)

(*) «وغير» مبتدأ» أول «ذى ثلاثة» مضاف إليه «مقيس» ـ بمعنى قياس ـ مبتدأ ثان «مصدره» مضاف إليه «كقدس» خبر المبتدأ الثانى، والجملة خبر الأول «التقديس» نائب فاعل قدس ويجوز جعل «كقدس» متعلقاً بمحذوف حالا من هاء «مصدره»، والتقديس هو خبر «مقيس» .

(*) «تزكية» مفعول مطلق لزكِّ «وأجملا» فعل أمر والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «إجمال» مفعول مطلق «من» اسم موصول مضاف إليه «تجملا» مصدر مقدم لتجملا

وقياس ما أَوَّلُه همزةُ وَصْلٍ [١]؛ أن تَـكْسِر ثالثَه، وتَزِيدَ قبل آخره أَلِفاً فينقلبُ مصدراً، نحو: اقتدر اقتداراً ـ واصطَفى اصطِفاءً ـ وانطلق انطلاقاً ـ واستَخرج استخراجاً؛ فإن كان «استَفْعل» مُعْتَلَّ العين ـ عُمِلَ فيه ما عُمِلَ في مصدر «أَفْعَل» المعتل العين [٢]؛ فتقول: استقامَ استقامةً ـ واستعاذَ استعاذةً.

وقياس «تَفَعلَل» وما كان على وزنه [٣] ـ أن يُضَمَّ رابعُه فيصير مصدراً، كتَدحرج تَدَحْرُجاً ـ وتَجَمَّل تَجَمُّلاً ـ وتَشَيْطَن تَشَيْطُناً ـ وتمسكن تمسْكُناً. ويجبُ إبدالُ الضَّمةِ إن كانت اللامُ ياءً؛ نحو: التَّوَانى ـ وَالتَّدَانى [٤]

يقول: إن «فَعَّل» معتل اللام ـ مصدره «تفعلة» نحو: زكى تزكية. «وأفعل» صحيح العين ـ مصدره «إفعال» نحو: أجمل إجمالا. أما «تفعَّل» فمصدره «التفعل» نحو: التجمّل. ثم بين أن السداسى المعتل العين، والرباعى ـ كذلك؛ تحذف عينهما وتعوض عنها التاء غالباً، ومثل للسداسى ـ باستعاذ، وللرباعى ـ بأقام.

(١) هو: ماضى الخماسى على وزن «افتعل» نحو: انشرح واجتمع. وماضى السداسى على وزن «استفعل» ـ غير معتل العين، نحو: استغفر ـ واحلولى. ويشترط أن تكون الهمزة أصلية؛ فيخرج ما أصله: تفاعل ـ أو تفعّل، كاطّاير ـ وتطيّر؛ فلا تكسر ثالث مصدره، ولا تزاد قبل آخره ألف ـ بل يضم ما قبل الآخر نظراً للأصل كما سيأتى. (٢) أى: من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفاً. ثم حذفها للساكنين، وتعويض تاء للتأنيث عنها. وهنا يأتى الخلاف السابق فى المحذوف من مصدر «أفعل» وفى تعويض التاء؛ فوزن استقامة عند سيبويه ـ «استفعلة»، وعند الأخفش «استفالة». وجاء بالتصحيح، نحو: استحوذ استحواذاً ـ وأغيمت السماء إغياما.

(٣) أى فى الحركات والسكنات، وعدد الأحرف، وبدىء بتاء زائدة، وإن لم يكن من بابه ـ كما مثل المصنف. (٤) أصلهما بضم ما قبل الياء؛ فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً؛ لأن ذلك يؤدى إلى وجود ما لا نظير له فى كلام العرب، وهو: وجود واو مضموم ما قبلها ـ فى آخر الاسم المعرب.

الواقع صلة لمن * «وغالباً» حال مقدم من الضمير فى لزم «ذا» اسم إشارة مبتدأ، وهو إشارة إلى المصدر المحذوف منه الحرف «التا» بالقصر مفعول لزم الواقع خبراً لذا.

وقياس « فَعْلَلَ » وما أُلْحِقَ به ـ « فَعْلَلَةً » ؛ كدَحْرج دَحْرجةً ـ وَزَلزلَ زَلزلةً ـ وبيْطَرَ بَيْطَرَةً ـ وحَوْقَلَ حَوْقَلةً[(١)] .

و « فِعْلَالٌ » ـ بالكسر ـ إن كان مضاعفاً[(٢)] كَزِلزالٍ ـ وَوِسْواسٍ .

وهو[(٣)] فى غير المضاعف سماعيٌّ ، كسَرْهَفَ سِرْهافاً[(٤)] .

ويجوز فتح أولِ المضاعَفِ، والأكثرُ أن يُعْنَى بالمفتوح ـ اسمُ الفاعل[(٥)]

هذا: وإذا كان الفعل على وزن « تفاعل » وكانت فاؤه دالا أو ثاء نحو : تدارك وتثاقل ـ جاز إدغام التاء فيما بعدها والإتيان بهمزة وصل ؛ لسكون الأول بالإدغام ، نقول: ادّارك ـ واثّاقل ،ويكون المصدر: ادارکا ـ واثاقلا. ومثل ذلك ما كانت فاؤه صادا أو طاء، أو شيئا، نحو: اصّابر ـ واطّهر ـ واشّاجروا .وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِى أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا)(*)

أى ما يليه الآخر ـ أى يقع بعده الحرف الأخير ـ مدّه وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى ـ من فعل خماسى أو سداسى مبدوء بهمزة وصل ـ ينشأ منه المصدر القياسى ؛ كاصطفى ـ واستهوى. أما الخماسى، الذى على وزن « تفعلَل » فيكون مصدره بضم ما يربع فعله ـ أى ما يكون رابعاً فيه ، نحو تلملم ؛ فإن مصدره « تلملم » بضم الرابع .

(١) ذكر من الملحق ما كان على وزن « فَعْلَل » ـ و « فيعل » ـ و « فوْعل » ، والباقى سبق بيانه قريباً . ومعنى بيطر : عالج الدواب « وهى ما ليس بإنسان من الحيوان » ، وحوقل : ضعف عن الجماع للكبر.

(٢) المضاعف من الرباعى هو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر .

(٣) أى وزن « فِعلال» .

(٤) يقال : سرهفت الصبى ـ أحسنت غذاءه

(٥) أى: معنى اسم الفاعل ـ لا المصدر.

(*) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لمد « الآخر » فاعل يلى ومفعوله محذوف ـ أى ما يليه الآخر ، والجملة صلة « وافتحا » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا «مع كسر» مع ظرف متعلق بمد وكسر مضاف إليه «مما» متعلق بمحذوف حال من تلو، وما اسم موصول « افتتحا» فعل ماض للمجهول والجملة صلة « ما» المجرورة محلا بمن (*) «بهمز وصل» متعلق بافتتح ومضاف إليه «كاصطفى» خبر لمبتدأ محذوف « ما» اسم موصول مفعول ضم « يربع» الجملة صلة ما ، وهو من ربعت القوم ـ صرت رابعهم « فى أمثال » متعلق بضم « قد تلملما » مضاف إليه لأمثال ، قصد لفظه .

نحو : (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ) ـ أى المُوَسْوِس[١] .

وقياس « فاعَلَ »[٢] كضارَبَ وخاصَمَ وقاتَلَ ـ « الْفِعَالُ » ، و « المُفَاعَلَة » .

ويمتنعُ « الْفِعَالُ » فيما فاؤه ياء[٣] نحو : ياسَرَ ـ ويامَنَ . وشذَّ : ياوَمَهُ يِوَاماً[٤] .

وما خرج عما ذكرناه ـ فشاذٌّ[٥] ؛ كقولهم : كَذَّبَ كِذَّاباً .

وفى مصدر « فعلل » الرباعى يقول الناظم :

(فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ ـ لِفَعْلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً ـ لاَ أَوَّلاَ(*))

أى أن « فَعللة » هى المصدر القياسى للرباعى « فَعْلل » . وقد يجىء مصدره على « فِعلال » قليلا ، وقد أوضح المصنف القول فيه .

(١) ولهذا وصف بالخناس وما بعده . وهما من صفات الذوات . قيل : وليس فى اللغة « فَعلال » ـ بالفتح ـ إلا فى المضاعف ، والأصل فيه الكسر ؛ كما أنه ليس فيها « تِفعال » ـ بالكسر ـ مصدراً ؛ إلا « تلقاء » و « تِبيان » ، وماعداهما بالفتح . وورد من غير المصدر بضعة عشر اسماء على وزن « تِفعال » منها : تِعشار ، وترباع ، وتبراك ـ أسماء مواضع . وتمساح ـ للحيوان المعروف . وتمثال ، وتلعاب لكثير اللعب ، وتلقام لسريع اللقم :

(٢) أى غير معتل الفاء بالياء ؛ سواء دل على المشاركة كما مثل المصنف ، أولا . نحو : نادى نداء ـ ومناداة . (٣) وذلك لثقل الابتداء بالياء المكسورة .

(٤) المياومة : المعاملة بالأيام ـ كالمشاهرة بالشهور .

(٥) فيكون مقصوراً على السماع ولا يقاس عليه . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(لِفَاعَلَ : « الْفِعَالُ » وَ « الْمُفَاعَلَهْ » وَغَيْرُ مَا مَرَّ ـ السَّمَاعُ عَادَلَهْ)(*)

أى أن مصدر « فاعل » هو : الفِعال ـ والمفاعلة . وماجاء مخالفاً للمقيس من المصادر السالفة كلها ، فمقصور على السماع لا يقاس عليه ، ومعنى عادله : ساواه .

(*) « فعلال » مبتدأ « أو فعللة » معطوف عليه « لفعللا » متعلق بمحذوف خبر « مقيساً » مفعول ثان مقدم لا جعل « ثانياً » مفعول أول « لا » عاطفة « أولا » معطوف على ثانياً .

(*) « لفاعل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفعال » مبتدأ مؤخر « والمفاعلة » معطوف على الفعال « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « مر » الجملة صلة « السماع » مبتدأ ثان « عادلة » الجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول .

وقوله : بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِياً *[1] . وقولهم :

(١) صدر بيت من الرجز ، استشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبوه لقائل.

وعجزه : * كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

اللغة والاعراب . تنزى : تحرك . شهلة : عجوز ، أو هى النصف التى بين الشابة والعجوز . « تنزى » الجملة فى محل نصب خبر « بات » — إذا جعلت ناقصة ،وحال من الضمير المستتر فيها— إن جعلت تامة ، واسمها أو فاعلها—يعود على المرأة المعلومة من قبل. «دلوها» ذلو مفعول لتنزى والهاء مضاف إليه « تنزيا » مفعول مطلق لتنزى أيضاً ، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «وما» مصدرية . وهى وما بعدها—فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزيا — أى تنزى دلوها تنزيا مماثلا لتنزية شهلة صبياً ، « شهلة » فاعل تنزى « صبياً » مفعول به لتنزى .

والمعنى : أن هذه المرأة ، باتت تحرك دلوها بيديها حين تخرجه من البئر برفق ولين— كما تحرك العجوز الصبى حين ترقصه— برفق ولين كذلك.

والشاهد فى «تنزيا» ؛ حيث جاء مصدراً للفعل «تنزى» المعتل اللام، والقياس «تنزية» كتوصية — وتزكية — وتعمية ؛ لأن «التفعيل» مصدر « فَعَّل » الصحيح اللام.

وقد لخص بعض العلماء الحديثين مصادر الرباعى فيما يأتى — فقال :

(ا) ما كان على وزن « أفعَل »— فمصدره «إفعال » . كأكرم إكراماً

(ب) وما كان على وزن « فَعَّل » — فمصدره « تفعيل » كقدّم تقديما

(حـ) وما كان على وزن «فاعَل»—فمصدره على «فِعال» أو «مفاعلة»—كقاتل قتالا ومقاتلة.

(د) وما كان على وزن « فَعْلل » — فمصدره « فَعللة » كدحرج دحرجة .

وعلى وزن « فِعْلال » إن كان مضاعفاً ، كوسوس وسوسة — ووسواسا .

أما الخماسى والسداسى . فالمصدر منهما يكون على وزن الماضى — مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل الآخر ؛ إن كان مبدوءا بهمزة وصل ، كانطلق انطلاقاً — واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط ؛ إن كان مبدوءا بتاء زائدة ، كتقدم تقدّماً — وتدحرج تدحرجاً .

وإذا كانت عين الفعل ألفاً ، تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها التاء فى الآخر ؛ كأقام إقامة — واستقام استقامة . وإذا كانت لامه ألفاً ؛ ففى « فَعَّل » تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها تاء أيضا ؛ كزكى تزكية . وفى« تفعَّل — وتفاعل » تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها ؛ كتأنى تأنياً — وتغاضى تغاضياً .

تَحَمَّلَ تَحمَّالاً — وترامى القوم رِمِّيّاً — وَحَوْقَلَ حِيْقَالاً — واقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً والقياس: تكذيباً، وتنزيةً، وتحمُّلاً، وترامياً، وحَوقلةً، واقشعراراً.

(فصل) ويُدَلُّ على المَرَّةِ[1] من مصدر الفعل الثلاثيِّ — بـ «فَعْلَة»[2] بالفتح، كجَلَسَ جَلسةً — ولَبِسَ لَبْسَةً؛ إلا إن كان بناءُ المصدرِ العامِّ عليها[3]، فيُدَلُّ على المَرَّة منه بالوصف[4]، كرَحِمَ رحمةً واحدةً. ويُدَلُّ على الهيئةِ[5] بـ «فِعْلة» بالكسرة، كالجِلسة — والرِّكْبة — والقِتْلة[6]؛

وفي غير ذلك: تقلب همزة إن سبقتها ألف، كألقى إلقاء — ووالى ولاء — واقتدى اقتداء — وارعوى ارعواء — واستولى استيلاء.

(١) أي على حصول الشيء مرة واحدة. (٢) أي: أنه إذا أريد الدلالة على المرة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي — علاة على معناه — أتى بمصدره مهما كانت صيغته، وجعل على وزن «فَعْل»، وزيدت عليه تاء التأنيث فيصير «فَعلة». وشذ ما حكاه سيبويه من قولهم: أتيته إتيانة — ولقيته لقاءة — والقياس: أتية — ولقية. قال المتنبي.

لقيتُ بدَرب القلّة الفجر لقية ... شفتْ كبدِي والليلُ فيه قتيل

ودرب القلة، موضع وراء الفرات. ويشترط أن يكون هذا الفعل الثلاثي الذي تصاغ من مصدره المرة: تاماً — متصرفا؛ فلا يصاغ من نحو: كاد وعسى. وأن يكون المصدر لأفعال صادرة عن الجوارح المدركة بالحس؛ كالضرب — والمشي — والجلوس — والقيام ... إلخ، نحو: ضَربة، وقَعدة، وقَومة — لا عن الأفعال الباطنة؛ كالعلم — والفهم — والجهل — والجبن — والبخل، فلا يقال: علمته عَلمة — ولا فهمته فَهمة. وألا يدل على صفة ثابتة ملازمة؛ فلا يصاغ من مثل: حسن — وجبن — وظرف — وقبح

(٣) أي على وزن «فَعلة» بالفتح. أما نحو. كدُرة بالضم، ونِشدة بالكسر — فيفتحان للمرة، ويكسران للهيئة، ولا يؤتى بالوصف معهما..

(٤) أي بلفظ: «واحدة» — أو مايشابهها، أو بقرينة تدل على الوحدة، نحو: أهلك الله ثمود بصيحة. ويتبين من هذا: أن للفعل الثلاثي الصالح للمرة — مصدرين: أحدهما مشهور على النحو السالف، والثاني للدلالة على المرة — وهذا لا يعمل.

(٥) أي هيئة الحدث وكيفيته عند وقوعه (٦) يعمل هنا ما سبق إيضاحه في «فَعلة»

إلا إن كان بناءُ المصدرِ العامِّ عليها،فيُدَلُّ على الهيئةِ ـ بالصفة ونحوها[١]،
كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عظيمةً .

والمَرَّةُ من غيرِ الثلاثيِّ، بزيادة التاءِ على مصدرِه القياسيِّ[٢]، كانطلاقةً
واستخراجةً . فإن كان بناءُ المصدرِ العامِّ على التاءِ ـ دُلَّ على المَرَّة منه
بالوصف[٣] كإقامةً واحدةً ـ واستقامةً واحدةً .

ولا يُبْنَى من غيرِ الثلاثيِّ مصدرٌ للهيئةِ[٤] إلا ما شَذَّ من قولهم :
اختمَرَتْ خِمْرَةً[٥] ـ وانتقبَتْ نِقْبَةً[٦] ـ وتعَمَّمَ عِمَّةً ـ وتقَمَّصَ قِمْصَةً[٧] .

---

(١) أى بالصفة التى تدل على ما يراد من الهيئة ؛ من حسن ـ أو قبح ـ أو زيادة ـ أو نقص ، أو غير ذلك من الأوصاف . ومثل الصفة : الإضافة ، نحو : نشدة اللهوف . وفى صياغة المرة والهيئة من الثلاثى ـ يقول الناظم :

(وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ)(*)

(٢) أى: بدون زيادة أو نقص ، أو أى تغيير (٣) أو بقيام قرينة تدل عليها

(٤) لأن بناء مصدر الهيئة منه يهدم بنية الكلمة ؛ ذلك لأنه يستتبع حذف ما قصد إثباته فيها لغرض من الأغراض ، فاجتنب ذلك ، واكتفى بالمصدر الأصلى مع وصفه عندما تدعو الحال لذلك (٥) أى غطت رأسها بالخمار ، وهو المعروف « بالطرحة » .

(٦) أى سترت وجهها بالنقاب ، وهو المعروف « بالبرقع » .

(٧) أى غطى جسمه بالقميص . وفيما تقدم يقول ابن مالك :

(فى غَيْرِ ذِى الثَّلاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيـــهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ)(*)

أى تكون الدلالة على المرة من مصدر غير الثلاثى ـ بزيادة التاء فى آخره .
أما الهيئة، فلا تجيء منه مباشرة . وشذ مجيئها منه ؛ كالخِمرة ـ من اختمر .

(*) « فعلة » مبتدأ « لمرة » جار ومجرور خبر « كجلسة » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف،أى وذلك كجلسة . وإعراب الشطر الثانى كذلك .

(*) « فى غير » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر بعد « ذى » بمعنى صاحب ـ مضاف إليه « الثلاث » مضاف إليه « بالتا » ـ بالقصر للضرورة ـ خبر مقدم «المرة» مبتدأ مؤخر «فيه» متعلق بشذ والضمير لغير ذى الثلاث «هيئة» فاعل شذ «كالخمرة» خبر لمبتدأ محذوف .

تتمة

(١) المصدر الميمى : هو مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة ـ مصوغ من المصدر الأصلى للفعل، يعمل عمله ويفيد معناه ـ مع قوة الدلالة وتأكيدها .

واحترز بغير المفاعلة ـ من نحو: مشاركة، ومعاونة، ومقارنة ؛ فلا تسمى مصادر ميمية.

وهو يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى مطلقاً ـ غير المضعف[١] مهما كانت صيغته ـ على وزن «مفعَل» بفتح العين ؛ نحو: ملعَب ، وَمَسقَط ، وَمَصْعَد ؛ إلا فى حالة واحدة، فإنه يكون فيها على وزن « مَفعِل » ـ بكسر العين، وهى:

أن يكون الثلاثى : معتل الفاء[٢] بالواو ـ صحيح الآخر ـ تحذف فاؤه فى المضارع عند كسر عينه ، نحو : مَوْصِل ـ مَوْعِد ـ مَوْضِع ـ مَوْثِق ـ مورِد ؛ فإن كان صحيح الفاء ، أو معتلها بالياء ، أو معتل الفاء واللام ، أو غير مكسور العين فى المضارع ؛ كوجِل ـ فصيغته « مَفْعَل » بالفتح .

وشذ : المَرْجِع ـ المصير ، المَعْرِفة ـ المَغْفِرة ـ المجىء ـ المَسِير ـ المشيب ـ المعصية ـ المعيشة ، المعذِرة ، المقدِرة . وقد ورد فيها الفتح على القياس .

ويصاغ من غير الثلاثى على وزن اسم المفعول « وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحا » ، نحو : معرَف ـ متعاوَن ، مكرَم ؛ من عرَّف ـ وتعاوَن ـ وأكرَم .

هذا . والمصدر الميمى يلازم الإفراد ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً ، نحو : المحبة ـ والمودة ـ والمسرة ـ والموعظة . وقد ترد صيغة « مفعلة » لبيان سبب الفعل . ومن ذلك قوله عليه السلام : « الولد مَبخلة مجبنة محزنة » وذلك مقصور على السماع . كما ترد هذه الصيغة للدلالة على مكان كثرة مسماها . نحو : مَأسدة ، ومسبعة ، ومفعاة أى مكان تكثر فيه : الأسود ـ والسباع ـ والأفاعى . وقد أجاز المجمع اللغوى أن تصاغ « مَفعلة . قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول ، للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان ـ أم من النبات ـ أم من الجماد .

---

(١) مضعف الثلاثى هو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو . مد ـ فر ـ عد.

(٢) المعتل الفاء ـ يسمى : « مثالا » ، والمعتل اللام ـ يسمى : «ناقصاً »، والمعتل العين يسمى « أجوف ». والمعتل الفاء واللام ـ يسمى: «لفيف مفروق » مثل: وعى ـ ونى، والمعتل العين واللام ـ يسمى : «لفيف مقرون» مثل: عوى ـ جوى. والذى أحد حروفه همزة ـ يسمى: مهموزاً .

(ب) أسماء الزمان والمكان : هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل ؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه ـ زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر.

وهما يصاغان من الثلاثي على وزن « مَفْعَل » ـ بفتح العين ، إن كان معتل اللام مطلقاً ، أو صحيحها ـ ولم تكسر عين مضارعه ، كمَرْمَى ـ ومَسْعَى ، ومدعَى ، ومنظَر ـ ومَدخَل ـ ومَقام ، ومَخاف .

وعلى وزن « مَفْعِل » ـ بكسر العين ؛ إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقاً ، أو كانت عين مضارعه مكسورة ، نحو : مَوعِد ، وميسِر ، ومجلِس ، ومبيع .

وشذ من الأول : المنسِك « الموضع الذى تذبح فيه النسائك ـ وهى الذبائح » ـ والمطلِع ـ والمشرِق ـ والمغرِب ، والمفرِق ، والمَرْفِق ، والمنبِت ، والمسقِط ، والمسكِن « موضع السكن » ، والمسجِد ، والمجزِر . وسمع الفتح في بعضها على القياس .

وشذ من الثانى : مَوْكَل ، « موضع حصن » ـ ومَوْظَف « موضع قرب مكة » ـ ومَوْزَن « اسم موضع » ، . وقيل : لا شذوذ فى ذلك كله ؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة . ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل.

ويصاغان من غير الثلاثى على زنة اسم المفعول : كمكرم ـ ومستخرج ـ ومستعان به ؛ من أكرم ـ واستخرج ـ واستعان . قيل : وشذ من ذلك : مأوى ومصبح ، على أنهما من آويت ـ وأصبحت. واسما الزمان والمكان مشتقان ، ولكنهما لا يعملان عمل الفعل. وتعيين المراد من الزمان أو المكان ـ خاضع للقرائن .

ويتبين مما تقدم : أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمى ـ واحدة فى غير الثلاثى، وكذلك فى الثلاثى إلا فيما يأتى :

١ ـــ فى المثال الصحيح اللام الذى لا تحذف فاؤه فى المضارع .

٢ ـــ وفى السالم المكسور العين فى المضارع ؛ فإن المصدر الميمى فيهما على وزن « مَفعَل » بفتح العين ، كموجَل ـ ومينع ـ ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن « مَفعِل » فيهما. وعند الاتفاق فى الصيغة يكون التمييز بينها بالقرائن .

(ح) المصدر الصناعى ـ أى المصنوع : هو كل لفظ جامد أو مشتق ، اسم أو غيره ـ زيد فى آخره ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ، تسمى : تاء النقل ، تمحض اللفظ للمعنى

المصدرى؛ ليدل على معنى هو: مجموع الصفات والخصائص والأحوال الخاصة بذلك اللفظ الذى لحقته الياء والتاء، مثل: الحرية ـ والإنسانية ـ والوطنية ـ والتقدمية ـ والوحشية والكيفية ـ والفروسية ـ واللصوصية ـ والرجولية .. الخ

وهو قياسى فى هذا، وليست له صيغ أخرى . والحاجة إليه ـ ماسة ، وبخاصة فى علم الكيمياء وغيره من العلوم الطبيعية . وهو من المولد المقيس على كلام العرب

ولتوضيح الغرض من المصدر الصناعى نقول :

إن اسم الجنس سواء أكان مصدرا أم اسم عين ،يدل على حقيقة الشىء الذى وضع له ، ولا يدل على خصائصه وصفاته التى يمكن أن تقوم به ؛ فلفظ « إنسان » يدل على الحيوان الناطق لا غير ، ولا يدل على خصائص هذا اللفظ ؛ ككون الإنسان كريم النفس ـ مأمون الجانب ـ يألف ويؤلف .. إلخ. ولفظ «وطن» يدل على الموضع الذى يقيم به الإنسان ، ولا يدل على غير ذلك من المعانى التى قد تتعلق بهذا الوطن ، ككونه محبوبا ـ تتعلق به النفوس وتفديه بالأرواح ـ وتعمل لخيره ، وهكذا . . إلخ .

فإذا أريد به الدلالة على هذه الأحوال والخصائص ـ قيل: إنسانية ـ ووطنية ؛ لأن صيغة النسب تربط بين المنسوب والمنسوب إليه، فكأنه قيل: صفات وخصائص تنسب إلى الإنسان والوطن. وزيدت تاء النقل من الوصفية للاسمية، ليتمحض اللفظ للمعنى المصدرى.

وقد قرره المجمع اللغوى ، فقال ما نصه :

« إذا أريد صنع مصدر من كلمة ـ يزاد عليها ياء النسب والتاء » .

(د) اسم الآلة : اسم مصوغ من الفعل للدلالة على الأداة التى تعين الفاعل فى عمل ما يفعل. وهو يصاغ قياساً من الفعل الثلاثى المتعدى غالباً، وجاء قليلا من اللازم، كمصفاة ومطهرة. ومن الثلاثى المزيد فيه، كمصباح ، ومسرجة ـ من استصبح ـ وأسرج .

وينقسم قسمين: مشتق ، وجامد. فللمشتق أوزان ثلاثة وهى :

« مِفْعَال : كمفتاح ـ ومنشار ـ ومِقراض،

و « مِفْعَل » كمِبرد ـ ومِقص ـ ومِخلب ـ ومِخيط ـ ومِنجل .

وَ « مِفْعَلة » : كمكنسة ـ ومِسْبَحة ـ وَمِسطَرة ـ وَمِبْرَاة .

أما الجامد فليس له وَزن مخصوص ، وَإنما يأتى على أوزان شتى لا يحدها ضابط ، مثل الفأس ـ والقدوم ـ والسكين ـ والخدة ـ والملحفه ... الخ.

أما نحو: المُدهُن وَالمُنخُل ـ وَالمُشْط ـ وَالمُكحلة ـ وَالمُدق ـ مما جاء على وَزن مُفْعُل

ـ بضم الميم والعين ـ فالصحيح : أنها أسماء أوعية مخصوصة ، وليست أسماء آلة جارية على فعلها . ويوصى المجمع اللغوى باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات . فإذا لم يسمع وزن منها لفعل ـ جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة

هذا : ولم يرد فى القرآن الكريم من صيغ اسم الآلة غير ست كلمات هى :
مصباح ـ مفتاح ـ ميثاق ـ ميقات ـ ميكال .

ووردت كلمات أخرى قليلة على غير هذه الصيغ، مثل : حجاب ـ خياط ـ سقاية ـ

وقد قرر المجمع اللغوى صحة استعمال « فَعّال » لاسم الآلة ، وأضاف هذه الصيغة إلى الصيغ الثلاث المتقدمة « مِفْعَال ، مِفْعَل ، مِفْعَلة » .

ومعروف أن صيغة « فَعّال » من صيغ المبالغة ، وتستعمل أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدث ، وعلى الأخص الحِرَف ، فقالوا : نجّار ، خبّاز ، نشّال ، كما سيأتى بيان ذلك فى باب النسب. والعرب يسندون الفعل إلى مايلابس الفاعل؛ زمانه ، أو مكانه ، أو آلته ، فيقولون : نهر جار ، ويوم صائم ، وليل ساهر ، وعيشة راضية .

وقد ورد اسم الآلة على وزن « فِعَال » مثل : سِرَاد ، وإرَاث ، والسراد : المثقب « آلة الخرز » ، والإراث : ما أعد للنار من حراقة وغيرها ـ ولكنه غير مطرد . « انظر مجلة المجمع اللغوى الجزء العاشر ».

(فوائد)

١ — من الشاذ المسموع عند العرب : مجىء المصدر الدال على المرة على وزن « فِعْلَة » مثل قولهم : « حَجّ فلان حِجّة » ـ بكسر الحاء ، و « رَأى الشيء رِأيَةً » ـ بكسر الراء .

٢ — ذكر صاحب المصباح : أن الفعل الثلاثى إن كان من ذوات التضعيف كان مصدره الميمى ـ بالفتح والكسر معا ، نحو : فَرّ مَفَرًّا وَمِفَرًّا .

٣ — المصدر الميمى بجميع صيغه وأوزانه يعرب على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلا ـ ومفعولا به ـ ومضافاً إليه ـ ومبتدأ أو خبرا .. إلخ. وهنالك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر الأحوال باعتبارها مفعولا لفعل محذوف نحو: أفعل وكرامة ومسرةً ـ ومرحباً بك.

الأسئلة والتمرينات

١ — ما المصدر القياسى لكل من « فعل » المتعدى ، و « فعل » اللازم ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٢ — اذكر المصادر الغالبة للفعل الثلاثى الذى يدل على . حرفة — أو مرض — أو صوت. ووضح بأمثلة من محفوظك .

٣ — فيم ينقاس كل من : « فِعال » و « فُعلة » و « فُعَل » و « فُعولة » ؟

٤ — اذكر المصدر القياسى لـ « أفعل » صحيح العين ومعتلها ، وبين ما يحدث من التغيير فى المعتل ، موضحاً ذلك بالأمثلة .

٥ — بين الحالة التى يفترق فيها المصدر الميمى — عن اسمى الزمان والمكان ، ومثل لما تقول .

٦ — يستشهد بما يأتى فى هذا الباب : بين موضع الاستشهاد .

قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ موسى تَكْليما . وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ . وهوَ الغفورُ الودُودُ * ذو العرشِ المجيد * فعَّالٌ لِما يُريد . وَنَزَّلَ الملائكة تنزيلا. ويسألونك عن المَحِيض قل هو أذًى . قد علم كُلُّ أناس مشربهم . فإن الجنة هى المأوى) . قال عليه الصلاة والسلام : « وإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبحة » . رجعَ القَهْقَرَى . وقعدَ القُرْفصاء . وَاطمأنَّ طُمَأنينة .

لا يمنعَنَّكَ منْ بُغَاءِ الخيرِ تعقادُ التمائم
إنَّ الأشائم كالأيامن والأيامِن كالأشائم

متى وَعَدْتُكَ فى ترك الهوَى عِدَةً فاشهد عَلَى عِدَتى بالزُّورِ وَالكَذِب

لا تَنَمْ وَاغتنمْ مَسَرَّةَ يوم إن تحت الترابِ يَوْماً طويلا

٧ — يقول أمير الشعراء أحمد شوقى ، مخاطباً رجال الصحافة والوطنية :

حَمِدْنا بلاءكمُو فى النِّضَالِ وَأمسِ حَمِدْنا بلاءَ السَّلَف
وَمَنْ نَسِىَ الفضلَ للسَّابقين فما عَرَفَ الفضلَ فيما عَرَف

بين فى هذين البيتين : المصادر ؛ وأفعالها ، وأعرب ما تحته خط فيهما ، ثم اشرحهما شرحاً أدبياً .

٨ — ايت بثلاث جمل ، فى كل منها لفظ يصلح أن يكون مصدراً ميمياً ، واسمى زمان ومكان .

٩ — بين فيما يأتى: المصادر الشاذة والقياسية ، وسبب ما تقول .

ركوب — عظم — رحيل — ذهاب — ملاحة — شراب — طواف — دعوى

صرير — غفران — فصاحة — توحيد — زكام — طوفان — مدينة — رطوبة

سمو — سباب — شرود — تنبيه — إشارة — استشارة — ضجيج — ثوران

١٠ — عرف كلا من المصدر الصناعى ، والمصدر الميمى ، وائت بثلاثة أمثلة فى جمل مفيدة لكل ، وبين حكمهما فى العمل .

١١ — بين فيما يأتى : المصادر، وأسماء الزمان والمكان ، والمرة ، والهيئة ، واذكر فعل كل :

قال على كرم الله وجهه : ليس لواضع المعروف فى غير حقه وعند غير أهله من الحظ — إلا محمدة اللئام ، وثناء الأشرار ، ومقالة الجهال .

إذا ثارت فى رأسك عزة أخرجتك عن جادة الصواب ، وبدرت منك بادرة إساءة لأحد — فأسرع إلى ترضيته ترضية كريمة ؛ لتنعم بالسكينة والطمأنينة ، وأحسن الإصغاء للناصحين المخلصين ، فذلك خير مستقراً وأحسن مقاما .

ومن قصر فى إصلاح نفسه — قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية . واعلم أن لكل جواد كبوة ، ولكل صارم نبوة . والله المستعان على إنجاح مسعانا .

١٢ — ما الذى تتفق فيه صيغتا المصدر الميمى مع صيغتى الزمان والمكان من الثلاثى ؟ وما الذى تختلفان فيه ؟ مثل لما تقول .

١٣ — أعرب البيت الأول مما يأتى : وبين ما فيهما من شاهد : وهما للمرحوم الشاعر الكبير، محمود سامى البارودى — فى شكوى الزمان :

كُلَّمَا رُمْتُ نهضةً أقعدتْنِي ونِيَةٌ لا تُقِلُّهَا أعصَابِى

لم تَدَعْ صَوْلَةُ الحوادِثِ مِنِّى غيرَ أشلاءِ هِمَّةٍ فى ثيابى

(١٤) أذكر مصادر الأفعال الآتية . ثم صغ منها اسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى ، واسمى المرة والهيئة ، والشكل .

نمـــوذج

الفعل	المصدر	اسم الزمان والمكان	المصدر الميمى	اسم المرة	اسم الهيئة
نام	نوماً	مَنَام	مَنَام	نَوْمة	نِيمة
نَزل	نُزُولاً	مَنزِل	مَنزَل	نَزْلة	نِزْلة
دار	دَوَرانًا	مَدَار	مَدَار	دَوْرة	دِيرة
وزن	وَزْنًا	مَوْزِنْ	مَوْزِنْ	وَزنة	وِزنة
انحدر	انْحِدَاراً	مُنْحَدَر	مُنْحَدَر	انْحِدَارة	—
باع	بَيْعًا	مَبِيع	مَبَاع	بَيْعَة	بِيعَة
صاد	صَيْدًا	مَصِيد	مَصَاد	صَيْدَه	صِيدة
عضّ	عَضًّا	مَعَضّ	مَعَضّ	عَضّة	عِضّة
استكان	استكانةً	مُسْتَكان	مُسْتَكان	استكانة واحدة	—
نهى	نَهْيًا	مَنْهَى	مَنْهِى	نَهْية	نِهْيَة
أنعَمَ	إنْعامًا	مُنْعَم	مُنعَم	نَعْمة	نِعْمة عَظِيمة

(١٥) صغ ما مضى فى النموذج من الأفعال الآتية :

مرّ . ذاق . راعى . وفى . التأم . ولى . تأنى . رجا . جرى . أوعد . ترق . عاش . شان . اختار . تحمل . ابتكر . امى . آنى . أزرى . انتهى .

(باب أبنية أسماء الفاعلين[١] والصفات المشبهات بها)

يأتى وصفُ الفاعِل من الفعل الثلاثى المجرّد[٢] – على « فاعِل »[٣] ؛ بكثرةٍ فى « فَعَل » – بالفتح ؛ متعدِّياً كان كضربَه وقتَله – أو لازماً كذَهَب ، وغَذَا – بالغين والذال المعجمتين – بمعنى سالَ[٤] .

وفى « فَعِل » بالكسر ؛ متعدِّياً كأَمِنَه ، وشَرِبَه ورَكِبه ، ويَقلُّ فى القاصر كَسَلِم . وفى « فَعُل » بالضم كفَرُه[٥] .

وإنما قياسُ الوصِف من « فَعِل » اللازم[٦] : « فَعِلٌ » فى الأعراض[٧]

باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

(١) اسم الفاعل : هو ما صيغ ليدل على من قام به أصل الحدث، أو وقع منه على جهة الحدوث . خرج بقوله أصل الحدث – صيغة المبالغة ؛ لأنها تدل على الزيادة على أصل الحدث، وكذلك اسم المفعول ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان .

وبقوله : على جهة الحدوث : تخرج الصفة المشبهة ؛ لأنها تدل على الثبوت .

(٢) بشرط أن يكون متصرفاً ، سواء كان متعدياً – أو لازماً .

(٣) وإن كانت عين الماضى ألفاً ، كقال وباع – قلبت همزة ، تقول : قائل ، وبائع . وإن كان ماضيه ناقصاً ، كدعى ، ورمى ، وسمى – تحذف لامه فى حالتى الرفع والجر، تقول : هذا داع – ورام – وساع .

(٤) تقول : غذا الماء – إذا سال ، وغذا العرق – إذا سال دمه . ويستعمل متعدياً بمعنى ربّى ، تقول : غذوت الصبى باللبن الطبعى – أى ربيته به . واسم الفاعل فى الحالتين : «غاذ» – على وزن «فاعل» (٥) الفاره من الناس : الحاذق بالشىء ، والمليح الحسن . ومن الدواب : الجيد السير ، يقال : رجل فاره – أى حاذق . وجارية فرهاء – أى حسناء ، وفَرُه الفرس يفرُه – بضم الراء : نشط وخف فى السير .

(٦) يسمى هذا : « باب فرح ». وتأتى منه الصفة المشبهة على ثلاثة أوزان قياسية ذكرها المصنف ومثل لها . وتحد الصفة المشبهة باسم الفاعل بأنها : اسم مشتق مصوغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم؛ للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً مستمراً .

(٧) المراد بالأعراض :الأمور والمعانى التى تطرأ على الذات وتزول سريعاً وتتجدد

كفَرِحٍ وأشِرٍ. و « أَفْعَلُ » فى الألوانِ والخَلْق[١] ؛ كأخْضَرَ - وأسودَ وأكْحلَ[٢] وأَلْمَى[٣] وأعْوَرَ - وأعْمى. و « فَعْلان» فيما دلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن[٤] كشبعان - وريَّان - وعَطشان.

وتتردد على صاحبها، كالفرح - والحزن - والألم. فخرجت الألوان والأشياء الخلقية، تقول: فرِح - فهو فرِح. وأشِر - فهو أشِر. «والأشر: الذى لا يحمد النعمة والعافية» - وتعِب - فهو تعِب. وحذِر - فهو حذِر. ومؤنث « فَعِل » هذا - « فِعلة »

وشذ من هذا الباب: مريض - وكهل؛ لأنهما عرضان.

(١) الخِلق: جمع خِلقة، وهى الحالة الظاهرة الدائمة فى البدن؛ من عيب - أو لون - أو حلية. ومؤنث « أفعل » هذا - « فَعلاء » تقول: عوِر - فهو أعور، وحمِر - فهو أحمر، وكحِل - فهو أكحل. ومنه قولهم: اشتهرت الخيول العربية بأنها دعجاء المقلة، والدعج: سعة العين مع شدة سوادها » كحلاء العين، وطفاء الأهداب. و « الوطف: غزرة شعر الجفون » :

(٢) الأكحل: من بجفونه سواد كالكحل - من غير « اكتحال » .

(٣) الألمى: هو: أسمر الشفتين، والأنثى: لمياء .

(٤) الواو بمعنى « أو » ؛ لأن المقصود: أنه ينقاس فيما يدل على امتلاء أو خلو، أو نحو ذلك مما يطرأ ويتكرر، ولكنه يزول ببطء. ومؤنثه « فَعْلى » تقول: ظمِىء فهو ظمآن - وهى ظمأى. وصدِى فهو صديان - وهى صديى. وروِى فهو ريان - وهى ريا.

والخلاصة: أن باب « فَعِل » اللازم « باب فرح » - يبنى الوصف منه على ثلاثة أوزان: « فَعِل - وأفعل - وفَعلان » وتدور معانيها الغالبة حول ما يأتى: أمور تطرأ وتزول سريعاً وتتردد. وأمور تثبت وتبقى. وأمور تطرأ وتزول ببطء. وإلى هذا الباب يشير الناظم بقوله:

(كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ ؛ إذَا ... مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ - يَكُونُ ، كَغَذَا
وَهْوَ قَلِيلٌ فِى « فَعُلْتُ » وَ « فَعِلْ » ... غَيْرَ مُعَدَّى ، بَلْ قِيَاسُهُ « فَعِلْ »
وَ« أَفْعَلُ »، « فَعْلَانُ » ، نَحْوُ أَشِرٍ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ ، وَنَحْوُ الأَجْهَرِ)(*)

(*) « كفاعل » متعلق بمحذوف حال مقدم من « اسم فاعل » - الواقع مفعولا لصنع، أو صفة لمصدر محذوف - أى صوغاً كصوغ « إذا » ظرف تجرد عن الشرط، متعلق بصنع « من ذى»

وقياسُ الوصف مِن « فَعُلَ » ـ بالضم[1] ـ « فَعِيل » : كَظَرِيف وشَرِيف. ودونه « فَعْل » كشَهمٍ وضَخمٍ. ودونهما « أَفْعَل » كأَخْطَب[2] إذا كان أحمر إلى الـكُدرة . و « فَعَل » كبَطَلٍ[3] وحَسَنٍ . و « فَعَال » ـ بالفتح ـ كجَبَان[4] . و « فُعَال » ـ بالضم ـ كشُجاع . و « فُعُل »

أى : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف ـ على وزن « فاعل » نحو : غَذا فهو غاذٍ ، وهذا يصلح متعدياً ولازماً كما أوضحنا . ووزن « فاعل » قليل فى مثل « فَعُلَ » و « فَعِل » اللازمين ، والقياس فيهما « فَعِلٌ » ، تقول : نَجُس ـ فهو نَجِس ، وفَرِح ـ فهو فَرِح . و « أفعل » و « فعلان » مثل « فعِل » فى أنهما اسما فاعل من « فعِل » الثلاثى اللازم ، نحو: أَشِر ، فهو أشر . وصَدِى ، فهو صديان . وجَهِر ، فهو أجهر . والصديان : العطشان . والأجهر : من لا يستطيع الإبصار فى الشمس . والحق أن هذه الصيغ صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل كما يفهم من ظاهر كلام الناظم .

(١) يسمى هذا « باب كرُم » ، وتأتى منه الصفة المشبهة على أوزان كثيرة . أشهرها ما ذكره المصنف ، ومثل له .

(٢) ذكر فى التصريح : أنه بالخاء والظاء المعجمتين ، وليس لهذه المادة أثر فى كتب اللغة ، والذى فيها : خَطِب ، ولـكن فعله من «باب فرح» ، وخَـطُب ـ بالضم صار خطيباً . فلعل التمثيل بهذا اللفظ سهو من المصنف .

(٣) يقال : بَطُل الرجل ـ صار بطَلاً . (٤) يكثر هذا الوزن فى المؤنث ، يقال : حَصُنَت المرأة ـ فهى حَصان . ورَزُنت ـ فهى رَزان . والرزان : المتوقرة

ثلاثة » متعلق بيكون التامة ومضاف إليه « كغذاء » خبر لمبتدأ محذوف (*) « فى فعلت » متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فعلت «غير معدى» غير حال من «فعل» ومعدى مضاف إليه «بل» حرف انتقال وإضراب « قياسه » مبتدأ ومضاف إليه والضمير للوصف « فعل » خبر المبتدأ (*) «وأفعل» معطوف على فعل «فعلان» معطوف على أفعل بإسقاط العاطف «نحو أشر» نحو خبر لمبتدأ محذوف، وأشر مضاف إليه، وما بعده معطوف عليه.

جُنُبٌ. و « فِعْل » كعِفْر؛ أى شجاع ماكر[١]. وقد يَستغنون عن صيغة «فاعِل» من «فَعَل» بالفتح – بغيرها[٢] كشَيْخ، وأَشْيَب، وطَيِّب، وعَفيف[٣].

(تنبيه) جميعُ هذه الصفاتِ صفاتٌ مشبَّهةٌ[٤]؛ إلا « فاعِلاً » غير الطائشة.

(١) الذى فى اللسان وغيره : أن العِفر – بالكسر – الخبيث الماكر، ومنه العفريت. أما بالضم فهو: الشجاع الجلد. (٢) محل الاستغناء : مالم يكن له وزن قياسى من المسموع. أما ما استعمل له قياس وسمع غيره، فليس موضع الاستغناء، نحو: مالَ، فهو مائِل – وأميل. (٣) ذكر المصنف لباب « فعُل » عشرة أوزان قياسية؛ بعضها كثير الاستعمال، وبعضها قليل، والبعض أقل. وهى موزعة بين البابين كما سيأتى؛ منها ما هو خاص بباب كرُم، وهو: « فَعْل، وفُعُل، وفَعال، وفُعال ». أما: أفعل، وفَعلان، فيختصان بباب فرِح. ويشترك بين البابين: « فَعَل، وفِعل، وفعِيل، وفَعِل ».

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَ« فَعْلٌ » أَوْلَى، وَ« فَعِيلٌ » بِفَعُلْ   كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالفِعْلُ جَمُلْ
وَ« أَفْعَلٌ » فِيهِ قَلِيلٌ وَ« فَعَلْ »،   وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى « فَعَلْ »)(*)

أى أن الماضى إذا كان على وزن « فَعُل » – بضم العين، فالأولى أن يكون وزن اسم فاعله « فَعْل » أو « فَعِيل »، مثل: ضَخْم وجَمِيل، من ضخم – وجمل.

ومجىء اسم الفاعل منه على وزن « أفعل » أو « فَعَل »، قليل. وقد يستغنى عن صيغة «فاعل» من مصدر «فَعَل» – بغيرها، نحو: شاب، فهو أشيب. وشاخ، فهو شيخ .. إلخ » كما ذكر المصنف.

(٤) أى إذا قصد بها الدلالة على الثبوت والاستمرار – وإن لم تضف لمرفوعها ولم

(*) « وفعل أولى » مبتدأ وخبر « وفعيل » معطوف على فعل « بفعل » متعلق بأولى « والفعل جمل » مبتدأ وخبر، وهذه الجملة لبيان الواقع لا للاحتراز
(*) و« أفعل » مبتدأ « فيه » متعلق بقليل الواقع خبراً للمبتدأ « وفعل » معطوف على أفعل «وبسوى الفاعل» جار ومجرور متعلق بيغنى ومضاف إليه «فعل» فاعل يغنى. ومعنى يغنى : يستغنى.

كضاربٍ وقائمٍ؛ فإنه اسم فاعلٍ إلا إذا أضيفَ إلى مرفوعه[١]؛ وذلك فيما دلَّ على الثُّبوت، كطاهرِ القَلب، وشاحِطِ الدارِ - أى بعيدها - فصفةٌ مشبَّهةٌ أيضاً[٢].

(فصل) ويأتى وصفُ الفاعل من غير الثلاثى المجرَّد - بلفظِ مضارِعه[٣]؛ بشرط الإتيان بميمٍ مضمومةٍ مكانَ حرفِ المضارعة، وكَسرِ

ولم تنصبه؛ فإن قصد بها الحدوث والتجدد - كانت أسماء فاعلين. وهل يجب حينئذ أن تحويل إلى صيغة «فاعل»؛ فتقول: ضائق، وسائد، وفارح - فى ضيق - وسيد - وفرح؟ أم يجوز بقاء زنتها مع هذا القصد؟ لعل الأقرب إلى الصواب: أنه لا يجب التحوال إلا إذا قصد التنصيص على إرادة الحدوث.

ولا يختص وزن «فاعل» بجواز قصد الثبوت والاستمرار، بل يجرى ذلك فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى. وقد مثل المصنف للصفة المشبهة بمستقيم الرأى - ومعتدل القامة، وهذا يدل على أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى - تكون أحيانا صفة مشبهة.

(١) أى فى المعنى - وكذلك إذا نصبه.

(٢) يتبين من هذا: أن موازن «فاعل» لا يكون صفة مشبهة؛ إلا إذا قصد به الدوام والاستمرار وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه. وكذلك اسم الفاعل من غير الثلاثى كما أسلفنا، وكما سيمثل به المصنف فى باب الصفة المشبهة من قوله: مستقيم الرأى، ومعتدل القامة؛ مما يدل صراحة على أن الوصف من غير الثلاثى يكون صفة مشبهة

(٣) وشذ من ذلك ألفاظ، منها: أمحل البلد - إذا قحط - فهو ماحل. وأعشب المكان - إذا كثر عشبه - فهو عاشب. وأيفع الغلام - إذا شب - فهو يافع. وأورس النبت والشجر - إذا اصفر لونه - فهو وارس. وأحصرت الناقة - إذا ضاق مجرى لبنها - فهى حصور. وأعقت الفرس - إذا حملت - فهى عقوق. وألقحت الريح - فهى لاقحة. قال تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح). الآية: ٢٢ من سورة الحجر

وقيل: إنه سمع: يفع - وورس؛ فيكون يافع ووارس حينئذ - مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثى عن اسم فاعل غيره. وجاء «مورس» قليلا.

ما قبل الآخِرِ [1] مطلقاً؛ سواء كان مكسوراً فى المضارِع ، كمُنطلِقٍ ومُستخرِجٍ ـ أو مفتوحا، كمتعلّم ومُتدَحرِج.

(باب أبنية أسماء المفعولين)[2]

يأتى وصفُ المفعول من الثلاثىِّ المجرَّدِ[3] ـ على زِنَة « مَفعول » ،

(١) أى : ولو تقديراً ، كمختار ومُعتل ـ اسمى فاعل ـ من اختار واعتل ؛ فإن الكسر مقدر فيهما . وشذ فتح ما قبل الآخر فى: مُسْهَب ـ من أسهب إذا تكلم كثيراً ، ومُحصَن ـ من أحصن إذا تزوج . ومُلقح ـ من ألقح الفحل الناقة.

وفى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثى ـ يقول الناظم :

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)(*)

أى أن زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى ـ هى زنة مضارعه ، مع كسر الحرف الذى قبل الآخر فى المضارع ، وضم الميم الزائدة التى يؤتى بها فى أول المضارع بدل حرف المضارعة . نحو : المواصل ـ من أوصل الرباعى .

هذا : وقد يأتى اسم الفاعل فى صورة المصدر ، نحو ماء غور ـ أى غائر ، ورجل عدل ـ أى عادل ـ وجاء ركضا ـ أى راكضا

باب أبنية أسماء المفعولين

(٢) اسم المفعول هو : اسم مشتق يصاغ من مصدر الفعل المبنى للمجهول ؛ للدلالة على معنى مجرد حادث ، وعلى من وقع عليه هذا المعنى .

(٣) بشرط أن يكون تاما متصرفا ؛ لأن الجامد لا يبنى منه اسم مفعول ، ولا اسم

(*) «وزنة المضارع» زنة خبر مقدم والمضارع مضاف إليه «اسم فاعل» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « من غير » متعلق بزنة «ذى الثلاث» مضاف إليه « كالمواصل» خبر لمبتدأ محذوف

(*) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من كلمة المضارع ، وما بعده مضاف إليه «مطلقاً» حال من كسر« وضم ميم »ضم معطوف على كسر وميم مضاف إليه «زائد » نعت لميم «قد سبقا» الجملة فى محل جر نعت ثان لميم. والألف فى سبقا للاطلاق .

كمضرُوب ـ ومَقْصودٍ ـ وممرورٍ به[١]. ومنه: مَبيع ـ ومَقُول ـ ومَرْمِيّ؛ إلا أنَّها غُيِّرت[٢]. ومن غيْرِه بلفظ مُضارعه؛ بشرط الإتيان بميم مضمومة مكانَ حرف المضارعة. وإن شئتَ فقُل: بلفظِ اسمِ فاعله بشرط فتح ما قبلَ الآخِر[٣]، نحو: المالُ مُسْتَخْرَجٌ ـ وزيدٌ منطلَقٌ به.

فاعل، ولا صفة مشبهة؛ كما لا يأتى منه مصدر، ولا غيره من المشتقات. ويصاغ من المتعدى مطلقا، ومن اللازم بشرط ما يأتى:

(١) هذا مثال لبناء اسم المفعول من اللازم بالصلة؛ لأن اسم المفعول لا يصاغ من اللازم إلا مع الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر ـ كما تقدم بيان ذلك فى باب التعدى واللزوم. انظر صفحة: ٩٤ «جزء ثان».

(٢) أى غيرت لفظاً عن زنة «مفعول» والأصل: مبيُوع ـ ومقْوُول ـ ومرْمُوى، نقلت حركة الياء والواو فى الأولين ـ إلى الساكن قبلهما. ثم قلبت الضمة كسرة فى الأول لتسلم الياء، وحذفت الواو من الثانى لالتقاء الساكنين. أما الثالث فقد قلبت الواو ياء وأدغمتا؛ لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون. ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء. وإذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره، تقول: فاطمة منزهة عن فحش القول.

وقد أشار الناظم إلى بناء اسم المفعول من الثلاثى بقوله:

(وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِىِّ اطَّرَدْ   زِنَةُ «مَفْعُولٍ» كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)(*)

أى: أن صيغة اسم المفعول من مصدر الثلاثى ـ على وزن «مفعول» باطراد، كالوزن الذى تأتى به من الفعل «قصد»، فتقول: مقصود.

(٣) أى فى اسم الفاعل، وفى ذلك يقول الناظم:

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ)(*)

(*) «وفى اسم» جار ومجرور متعلق باطرد، وهو مضاف إلى ما بعده «زنة مفعول» زنة فاعل اطرد ومفعول مضاف إليه «كآت» خبر لمبتدأ محذوف على حذف موصوف «من قصد» متعلق بآت بتقدير مضاف مجرور بعن ـ أى كمفعول آت من مصدر «قصد».

(*) «وإن فتحت» شرط وفعله «منه» متعلق بفتحت والضمير عائد إلى ما زاد عن الثلاثة «ما» اسم موصول مفعول فتحت «انكسر» الجملة خبر كان، وهى ومعمولاها صلة الموصول «صار اسم مفعول» جواب الشرط «كمثل» خبر لمبتدأ محذوف «المنتظر» مضاف إليه.

وقد ينوب «فَعِيل» عن «مفعول»[1] كَ«دَهِين» - وكَحِيل - وجَرِيح - وطريح ، ومَرْجِعُه إلى السماع[2] . وقيل : ينقاس فيما ليس له « فَعِيل » بمعنى « فاعِل »[3] ، نحو : قَدَرَ - ورَحِمَ ، لقولِهِمْ : قديرٌ - ورحيمٌ[4] .

أى أن صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى ، هى صيغة اسم الفاعل — بعد أن يفتح الحرف الذى قبل الآخر ، والذى كان مكسوراً فى اسم الفاعل ، تقول : مُنتَظَر - اسم مفعول ، ومُنتَظِر - اسم فاعل. (١) أى ، أن اسم المفعول من الثلاثى ، قد يأتى على وزن «فعيل» بدلا من «مفعول» ، فيدل على معناه ، ولكن لا يعمل عمله عند كثير من النحاة ؛ فلا يقال : مررتُ برجل كَحِيل عينه — أو قَتِيل أبوه — أو ذَبِيح كبشه . وأجاز ذلك ابن عصفور فى كتابه « المقرب » واستحسنه بعضهم . وكذلك ينوب عن « مفعُول » - على قلة - « فِعْل » كذِبْح ، وطِحْن - بمعنى : مذبوح ومطحون . و « فَعَل » كمَدَد - بمعنى معدود ، وقَنَص - بمعنى مقنوص . و « فُعْلَة » كمُضْغَة - بمعنى ممضوغ ، وكذلك غُرْفَة ، وأُكْلَة ، وسُبَّة ، وضُحْكَة . و « فَعُول » نحو : رَكُوب ، وجَزُور .

(٢) أى يقتصر فى ذلك على المسموع والمنقول عن العرب . وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو « فَعِيلِ » نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)(*)

أى ينوب « فعيل » عن اسم المفعول من الثلاثى . وهـــذا منقول عن العرب ومسموع منهم . تقول : فتاة كحيل - بمعنى مكحولة العين ، وفتى كحيل كذلك . وصيغة « فعيل » التى بمعنى مفعول - يستوى فيها المذكر والمؤنث غالباً .

وقد يأتى اسم المفعول فى صورة المصدر قال تعالى : (هذا خلق الله) - أى مخلوقه (ولا يحيطون بشىء من علمه) أى معلومه . سورة البقرة : ٢٥٥

(٣) أى: كقتيل وجريح ، وذلك لعدم اللبس فيه ، بخلاف ماله ذلك فإنه يلتبس بالفاعل .

(٤) أى : بمعنى قادر - وراحم ، وهذا تمثيل للمنفى ، والتعليل لمحذوف

(*) « نقلا » مصدر بمعنى المفعول حال من ذو فعيل - أى منقولا عن العرب « عنه » متعلق بناب « ذو فعيل » فاعل ناب ومضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « كحيل » صفة لما قبله .

(باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد)(١)

وهى : الصِّفَةُ التى استُحسِن فيها أن تُضَافَ لِما هو فاعِلٌ فى المعنَى(٢) :

كـ«حَسَنِ الوجهِ ـ ونَقِيِّ الثَّغْرِ ـ وطاهر العِرْض .

أى : إنما كان الفعلان لهما « فعيل » بمعنى فاعل ـ لقولهم . . إلخ .

وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فنحو : جريح ـ وقتيل .

باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد

(١) الصفة المشبهة هى: ما اشتق من مصدر فعل لازم لغير تفضيل، بقصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت. وحق الصفة المشبهة أن تكتفى بمرفوعها ولا تعمل النصب ؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ؛ ولأنها مشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم ـ وهو لا ينصب. ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ـ نصبت مفعولها مثله، على التشبيه بالمفعول به . ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل فى أمرين: الأول، أنها تدل على الحدث وصاحبه مثله؛ فـ«حسن» مثلا معناه: ذو حسن ، وضارب معناه: ذو ضرب، ولا فرق بينهما إلا من حيث دلالتها على الثبوت، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث والثانى: أنها تقبل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث غالباً، كاسم الفاعل؛ تقول: حسن ـ وحسنة ؛ كما تقول: ضارب وضاربة، وحسنان وحسنون وحسنات ، كما تقول : ضاربان وضاربتان وضاربون.

ويشترط فى عملها النصب على التشبيه بالمفعول به : الاعتماد ، كاسم الفاعل . ومن أجل هذا كله : سميت بذلك الاسم .

(٢) قيد الفاعل بالمعنى ؛ لأن الصفة لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة وقوعه بعدها ، واتصافه بمعناها .

والمراد : استحسان الجر بنوعها لا بشخصها ؛ لئلا يرد صور امتناع الجر، وضعفه ـ كما سيأتى . وفى تعريف الصفة المشبهة ـ يقول ابن مالك :

(صِفَةٌ اُستُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اُسْمَ الفَاعِلِ)(*)

(*) «صفة» خبر مقدم «استحسن جر فاعل» الجملة من الفاعل ونائب الفاعل والمضاف إليه نعت لصفة «معنى» تمييز أو منصوب على نزع الخافض «بها» متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر وفيها ضمير مستتر فاعل بها ؛ لأنها اسم فاعل «اسم الفاعل» اسم مفعول به بالمشبهة والفاعل مضاف إليه.

فخرج، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه[١]؛ فإنّ إضافةَ الوصفِ فيه إلى الفاعل ممتنعةٌ[٢]؛ لئلا تُوهِمَ الإضافةَ إلى المفعول[٣].

ونحو: زيد كاتبٌ أبوه[٤]؛ فإنّ إضافةَ الوصفِ فيه وإن كانت لا تمتنِع[٥] لعدم اللَّبس[٦] — لـكنَّها لا تحْسُن؛ لأنَّ الصفةَ لا تضافُ لمرفوعها، حتى يُقدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضميرِ موصوفِها؛ بدليلين: أحدهما: أنَّه لو لم يُقدَّر كذلك — لَزِم إضافةُ الشيء إلى نفسه[٧].

والثاني: أنهم يُؤنِّثون الصفةَ في نحو: هندٌ حسنةُ الوجهِ[٨]؛ فلهذا[٩] حَسُنَ أن يقالَ: زيد حَسَنُ الوجه؛ لأنَّ مَنْ حَسُنَ وجهُه — حَسُنَ أن يُسندَ الْحسنُ إلى جملته مجازاً[١٠]. وقَبُحَ أن يقالَ: زيدٌ كاتبُ

أى أن الصفة التى يستحسن أن يجر بها فاعلها فى المعنى هى: « الصفة المشبهة باسم الفاعل »، وهى تجره بالإضافة، والمضاف إليه هو فاعلها المعنوى.

(١) مثال لاسم الفاعل المتعدى — الواقع على الذوات.

(٢) أى وإن قصد به الثبوت والدوام كما بينه المصنف. وأجازها بعض النحاة إذا قصد الثبوت، وأمن اللبس عند الإضافة للمفعول. وآخرون أجازوا إذا قصد الثبوت، ويحذف المفعول اقتصاراً، ويكون من باب الصفة المشبهة.

(٣) أى على أن الأصل: زيد ضارب أباه.

(٤) مثال لاسم الفاعل القاصر — أى الذى لا يقع على الذوات.

(٥) وذلك إذا قصد به الدوام والثبوت؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة. أما إذا قصد به الحدوث والتجدد — فإن إضافته ممتنعة.

(٦) أى عند الإضافة إلى المفعول؛ لأن الـكتابة لاتقع على الذوات.

(٧) لأن الصفة نفس مرفوعها فى المعنى، واللازم باطل — فالملزوم مثله.

(٨) فلو لم تـكن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف وهو هند — لذكرت كما تذكر مع المرفوع.

(٩) أى لأجل هذا التحويل المذكور.

(١٠) أى من الإسناد إلى الجزء وإرادة الـكل، والباعث عليه قصد التخفيف.

الأب ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوه ـ لا يحسن أن تُسندَ الكتابة إليه[١] إلا بمجاز بعيد[٢] .

وقد تبيَّن أن العِلْمَ بحسنِ الإضافة[٣] موقُوفٌ على النّظر فى مَعناها[٤] لا على معرفةِ كونها صفةً مشبَّهة ، وحينئذ فلا دَورَ فى التعريف المذكور[٥] كما توَهَّمه ابنُ الناظم[٦] .

(فصل) وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسمِ الفاعلِ بخمسةِ أمور :

أحدها : أنها تصاغُ من اللازم دون المتعدِّى[٧] ؛ كَحَسن ـ وجَميل وهو يصاغُ منهما، كقائم ـ وضارب .

---

(١) لأن الأب ليس جزءاً من الابن ؛ فلا يسوغ أن يطلق أحدهما ويراد الآخر.
(٢) وهو الإسناد إلى المضاف ـ وإرادة المضاف إليه .
(٣) أى فى إضافة الصفة إلى مرفوعها .
(٤) أى المعنى الثابت لفاعل الصفة وهو : نسبة الحدث إلى موصوفه على سبيل الثبوت ، والدوام ، فما جاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفه ـ فإضافته إلى موصوفه حسنة ، ومالا ـ فلا . (٥) أى التعريف الذى ذكره المصنف ، واتبع فيه الناظم فى قوله : * صفة استحسن جر فاعل * ... إلخ .
(٦) حيث قال : إن هذه الخاصة ـ وهى الإضافة إلى الفاعل ـ لاتصلح للتعريف بالصفة المشبهة وتمييزها عن غيرها ؛ لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها للفاعل ، واستحسان الإضافة متوقف على العلم بكونها صفة مسبهة ؛ فجاء الدور . وقد دفع المصنف ذلك بما حاصله : أن العلم باستحسان الإضافة موقوف على النظر فى المعنى الثابت للفاعل ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة .
(٧) إلا إذا كان المتعدى فى حكم اللازم وفى منزلته، مثل: ممدود القامة ـ وعالى الرأس ؛ إذا أريد لكل من ممدود و «عالى» ـ الثبوت والدوام ، وفعلهما: مدَّ ـ وعلا . وكلاهما متعد ـ ولكن مجىء الصفة المشبهة منهما ـ جعلهما بمنزلة اللازم. وكذلك إذا حول إلى

الثانى: أنها للزّمنِ الحاضرِ الدائم(١) ـدونَ الماضى المنقَطعِ ، والمستقبَل. وهو يكونُ لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكونَ مُجارِيةً للمضارع فى تحرُّكه وسُكونِه ؛ كطاهِرِ القلب ـ وضامِرِ البَطْنِ ـ ومُستقيمِ الرأى ـ ومُعتَدِلِ القامةِ ، وغيْرَ مُجارية لهـ وهو الغالبُ فى المبنية من الثلاثى ـ(٢) كَحَسن، وجميل، وضَخم ، ومَلآن . ولا يكون اسمُ الفاعل إلاَّ مُجارياً له .

« فَعُل » بالضم؛ كما فى رحمن ورحيم وعليم، فإنها صفات من رحم ـ وعلم، وكلاهما متعد.

(١) أى الثابت المستمر ؛ فلابد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة ، ولا يقتصر على بعضها ؛ فلا يصح ـ على الراجح ـ أن يقال: الوجه حسن أمس ـ أو الآن ـ أو غداً، ودلالة الصفة المشبهة على الدوام ـ عقلية لا وضعية ؛ لأنه لما انتفى عنها التجدد والحدوث ـ ثبت الدوام عقلا ؛ لأن الأصل فى كل ثابت دوامه واستمراره .

وإلى الأمرين السابقين ـ أشار الناظم بقوله :

(وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)(*)

أى أنها تصاغ من مصدر الثلاثى اللازم ؛ للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ـ أى الحالى ـ اتصال دوام وملازمة . ثم مثل بمثالين : أحدهما اسم فاعل قصد به الثبوت والاستمرار، فصار صفة مشبهة ، وهو : طاهر القلب ـ وبقى على وزنه . والثانى: صفة مشبهة أصيلة وهو : جميل الظاهر .

(٢) أما المبنية من مصدر غير الثلاثى ، فلا بد من مجاراتها لمضارعها . والمراد بالمجاراة : تساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة فى كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلا .

(*) «وصوغها» معطوف على «جر فاعل» المتقدم ، أو مبتدأ ومضاف إليه حذف خبره ـ أى وصوغها واجب من زلام .. الخ «من لازم لحاضر» متعلقان بصوغها «كطاهر القلب» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ومضاف إليه «جميل الظاهر» معطوف على طاهر القلب بإسقاط العاطف .

الرابع : أنَّ منصوبَها لا يتقدَّمُ عليها(١) بخلاف مَنصوبِه(٢) ؛ ومِن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو : زيداً أنا ضاربُه(٣) ، وامتَنَع فى نحو : زيدٌ أبوهُ حسنٌ وجهُهُ(٤) .

الخامس : أنه يلزمُ كونُ معمولها سببيًّا(٥) — أى متَّصِلاً بضميرِ موصوفِها ؛ إما لفظاً نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجْهُه ، وإما معنًى نحو : زيدٌ

---

(١) أى إن كان شبيهاً بالمفعول به ؛ لأنه كان فاعلا فى الأصل . أما المعمولات الأخرى — فيجوز تقديمها ؛ تقول : محمد بالضعفاء رحيم القلب .

(٢) فإنه يجوز تقديمه ؛ إذا كان غير مقرون بأل نحو : العواصف شجراً مقتلعة . أما المقترن بأل ، أو المجرور بإضافة ، أو بحرف جر أصلى — فيمتنع تقديم منصوبه . ففى مثل : هذا غلام قاتل زيداً ، ومررت بضارب زيداً — يمتنع تقديم « زيداً » . أما نحو : لست بضارب زيداً — فلا يمتنع التقديم لزيادة الجار . أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما ؛ لأن المرفوع فاعل ، والمجرور مضاف إليه ، وكلاهما لا يتقدم .

(٣) أى بنصب «زيداً» على الاشتغال ، وتقدمه على اسم الفاعل المشتغل عنه بالعمل فى ضميره ؛ لأنه لو تفرغ من الضمير لعمل فيه ، وما يعمل فى المتقدم عليه — يصح أن يفسر عاملا فيه .

(٤) فلا يصح نصب الأب ، بصفة محذوفة معتمدة على زيد ، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب سببيه — وهو « وجهه » ؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا . فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان ، و « حسن » خبره ، والجملة خبر « زيد » .

(٥) أى : إذا كان مجروراً أو منصوبا على التشبيه بالمفعول به . وكذلك إذا كان معمولها مرفوعاً ، والصفة جارية على الموصوف . والمراد بالسببى : ما ليس أجنبياً من الموصوف ؛ فيشمل الضمير البارز المتصل ، نحو : حسن الوجه طلقه أنت ؛ فيجوز فى الهاء أن تكون فى محل نصب أو جر « لطلق » ، و « حسن الوجه طلقه » خبران مقدمان و « أنت » مبتدأ مؤخر .

حَسَنُ الوجهُ أى منه[١] وقيل : إنَّ « أل » خَلَفٌ عن المضاف إليه[٢] .
وقولُ ابن الناظم : إنَّ جوازَ ، نحو : زَيدٌ بك فَرِحٌ[٣] مُبْطِلٌ لعموم قوله[٤] : إنَّ المعمولَ لا يكون إلا سببيًّا مؤخراً ـ مردودٌ ؛ لأنَّ المرادَ بالمعمولِ[٥] ـ ما عَمَلُها فيه بحقّ الشَّبَه[٦] ، وإنَّما عَمَلُها فى الظروف ـ بما فيها

---

(١) « فالوجه » معمول لحسن ، وهو سببي ؛ لأنه متصل بضمير الموصوف معنى ـ وهو « زيد » ، وقد حذف الضمير مع حرف الجر ، ولكنه ملحوظ كأنه موجود . وهذا رأى البصريين .

(٢) وهو الضمير ، وعلى ذلك فلا حذف . وهذا رأى الكوفيين . واعترض عليه بأنه قد يصرح بالضمير مع أل ؛ كما فى قول طرفة بن العبد من معلقته :

رَحِيبُ قِطَابِ الْجَيْبِ مِنْهَا رقيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّـــةُ الْمُتَجَرَّدِ

والشاهد فى « الجيب منها » . رحيب : متسع . قطاب الجيب : مخرج الرأس منه. والجس : اللمس . البضة : البيضاء الرخصة . المتجرد : جسدها المتجرد من ثيابها .

وعلى الرغم من هذا الاعتراض ـ يستحسن بعض العلماء رأى الكوفيين ؛ لخلوه من الحذف والتقدير . وعليه يكون السببي هو : المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يغنى عن الضمير . وإلى الأمرين السابقين ـ يشير الناظم بقوله :

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيــهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ)(*)

أى يجتنب أن يسبقها ماتعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببية . وقد أوضحنا ذلك

(٣) أى مما تقدم فيه المعمول ـ وهو هنا « بك » ـ على الصفة ، وهى « فرح » ، مع أنه غير سببي ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف ـ وهو « زيد » .

(٤) أى قول الناظم . (٥) أى فى قوله : * وسبق ما تعمل فيه مجتنب * .

(٦) أى بسبب مشابهتها لاسم الفاعل ، وهو المنصوب على التشبيه بالمعمول به كما يفهم ذلك من قوله :

(*) « وسبق » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « تعمل فيه » الجملة صلتها « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه « ذا سببية » ذا خبر الكون الناقص وسببية مضاف إليه « وجب » الجملة خبر الكون الواقع مبتدأ

مِنْ مَعنى الفِعل . وكذا عَمَلُها فى الحال ، وفى التمييزِ[١] ونحو ذلك[٢] ـ بخلاف اسم الفاعل[٣] .

(فصل) لمعمولِ هذه الصفةِ ثلاثُ حالاتٍ[٤] : الرفعُ على الفاعلية،

(وَعَمَــــلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا)[*]

أى ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى لواحد ـ يثبت لها على الضبط والتحديد الذى قد حدد لكل منهما ؛ ومن ذلك : أن منصوبها لا يسمى مفعولا به وإنما يسمى : المنصوب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة . أما المنصوب على وجه آخر ، والمرفوع ـ فلا يشترط فيهما ذلك .

(١) مثال الحال : محمد حسن وجهه طلقه . ومثال التمييز : على فصيح قولا .

(٢) أى من الفضلات التى ينصبها الفاعل المتعدى واللازم ، ولا يمنع من تقديمها مانع آخر ـ ما عدا المفعول المطلق .

(٣) فإنه لقوة شبهه بالفعل ـ يعمل فى متأخر ومتقدم ، وفى سببى ، وفى أجنبى .

هذا : ومما تختص به الصفة المشبهة أيضاً :

(ا) أنها لاتعمل محذوفة ؛ فلا يجوز : هذا حسن القول والعملَ ـ بنصب «الفعل» على تقدير : وحسن الفعلَ . أما اسم الفاعل فيجوز : أنت ضارب اللصِّ والخائنَ .

(ب) أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب ـ بظرف ، أو جار ومجرور عند الجمهور ـ إلا للضرورة .

(حـ) أنه لا يراعى لمعمولها المجرور محل بالعطف أو غيره ـ بخلاف اسم الفاعل.

(د) أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ـ بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يتعرف بها إذا كان بمعنى الماضى فقط ، وأريد به الاستمرار ؛ فيلحظ فى هذا الاستمرار جانب المضى وحده

(هـ) أن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف لاغير : أما الداخلة على اسم الفاعل، فاسم موصول ومعرفة معاً ـ على الأصح فيهما .

(٤) هنالك معمول يمتنع فيه الرفع ، وآخر يجب فيه ـ كما سيجىء ذلك قريبا .

(*) « وعمل » مبتدأ مضاف إلى ما بعده « المعدى » مضاف إليه ، وهو نعت لمحذوف ـ أى الفعل المعدى «لها» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « الذى » صفة للحد ـ أو بدل منه «قد حدا» الجملة صلة الذى والألف للاطلاق.

وقال الفارسىّ: أو على الإبدالِ مِن ضميرٍ مستترٍ فى الصفة[١] . والخفضُ بالإضافةِ . والنصبُ على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً ـ وعلى التمييز إن كان نكرةً[٢] . والصفةُ مع كلٍّ من الثلاثة: إمَّا نكرةٌ، أو معرفةٌ[٣] وكلٌّ من هذه الستة[٤] للمعمول معه ستُّ حالات ؛ لأنه إمَّا « بأل » كا«لوَجهِ»، أو مضافٌ لما فيه «أل» «كوَجْه الأبِ»، أو مضافٌ للضمير كوَجْهه، أو مضافٌ لمضافٍ للضمير« كوجه أبيهِ»، أو مجرَّدٌ « كوَجهٍ»، أو مضافٌ إلى المجرَّدِ « كوجهِ أَبٍ »

فالصور ستٌّ وثلاثون . الممتنعُ منها أربعةٌ[٥] وهى : أن تكون الصفةُ بأَل والمعمولُ مجرداً منها، ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوضٌ[٦]

(١) أى بدل بعض من كل إذا أمكن ذلك ـ لا مطلقاً . قال الصبان : ويتعين الرفع على الفاعلية فى نحو : مررت بامرأة حسن الوجه ؛ لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء . ويتعين عدمه فى نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ؛ لأن الوجه لو كان فاعلاً ـ لوجب تذكير الوصف . ويجوز الأمران فى نحو : مررت برجل حسن الوجه

(٢) ويجوز أيضاً فى النكرة: أن تنصب على التشبيه بالمفعول به .

(٣) أى مجردة من أل ـ أو مقرونة بها .

(٤) أى الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة ـ فى حالتى تنكير الصفة، وتعريفها .

(٥) لا يصح فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وجره .

(٦) لأنه يلزم عليه إضافة ما فيه أل ـ إلى المجرد منها ، ومن الإضافة لتاليها، أو لضمير تاليها ، وذلك ممنوع كما تقدم إيضاحه فى باب الإضافة. انظر صفحة: ٣٣ جزء ثان
وهذا فى الصفة المفردة . أما المثناة والمجموعة جمع مذكر سالم ـ فتجوز إضافتها مطلقاً .
وقد أشار الناظم إلى حالات المعمول وهذه الصور ـ بقوله :

(فَارْفَعْ بِهَا، وَانْصِبْ، وَجُرَّ ـ مَعَ «أَلْ» وَدُونَ «أَلْ» ـ مَصْحُوبَ أَلْ، وَمَا اتَّصَلْ

(*) « بها » متعلق بارفع « وانصب وجر » معطوفان على ارفع ، وحذف متعلقهما لدلالة هذا عليه «مع أل» مع ظرف حال من الهاء فى بها وأل مضاف إليه «ودون أل» دون ظرف معطوف على مع وأل مضاف إليه «مصحوب أل» مفعول تنازعه الأفعال الثلاثة قبل، فأعمل الأخير وحذف

كا«لحسن وجهِه»(١) ـ أو «وجهِ أبيهِ» ـ أو «وجهٍ» ـ أو«وجهِ» أَبٍ .

بِهاَ ، مُضَافاً ، أَوْ مُجَــــرَّداً ، وَلاَ تَجْرُرْ بِهاَ «مَعْ أَلْ» ـ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ
وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهاَ ، وَماَ لَمْ يَخْلُ ـ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا)(*)

أى ارفع بالصفة المشبهة ، أو انصب ، أو جر ـ مع وجود « أل » فيها ، ودون وجودها : المعمول المقترن بأل ، والمعمول المتصل بالصفة إذا كان مضافا ، أو مجرداً من « أل » والإضافة . « ويدخل تحت قوله : مضافاً ـ ما ذكره المصنف من المعمول المضاف بأنواعه» . ثم ذكر الحالات التى لا يجوز فيها الجر، فقال : لا تجرر بالصفة المشبهة المقرونة بأل ـ اسماً خلا من «أل» ، أو من الإضافة لما فيه «أل » ، ويشمل ذلك الصور الأربعة التى ذكرها المصنف . وما لم يخل من ذلك ـ يجوز جره ، كما يجوز رفعه ونصبه

(١) محل الامتناع فى هذا وفى الأمثلة الثلاثة بعده ـ إذا كان الموصوف غير محلى بأل ، كزيد مثلا ، وإلا جاز الجر ، تقول : مررت بالرجل الحسن وجهه . . إلخ ، لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه أل .

هذا : وتنقسم الصور الجائزة إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن . فالقبيح : رفع الصفة ، سواء كانت مع « أل » أو مجردة منها ـ نكرة ؛ ويشمل ذلك أربع صور هى : الحسن وجه ـ أو وجه أب ، حسن وجه ـ أو وجه أب . ووجه القبح : خلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف ، وإنما جازت لتقدير الضمير فيها . والضعيف : نصب الصفة النكرة ـ المعارف مطلقاً ، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك ست صور ، مثل : حسن الوجه ـ أو وجه الأب ـ أو وجهه ـ أو وجه أبيه ـ بالنصب فيهن . وحسن وجهه ـ وحسن وجه أبيه . بالجر فيهما . ووجه الضعف : إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى فى حالة النصب . وشبه إضافة الشىء إلى نفسه فى حالة الجر .

والحسن ما عدا ذلك ؛ وهو اثنتان وعشرون صورة .

ضميره مما قبله لأنه فضلة « وما » اسم موصول عطف على مصحوب أل «اتصل» الجملة صلة ما
(*) «بها» متعلق بتجرد «مضافاً» حال من اتصل «أو مجرداً» معطوف عليه «تجرر» مجزوم بلا الناهية
« بها » متعلق بتجرر «مع أل» مع ظرف حال من الضمير فى بها العائد الى الصفة، وأل مضاف إليه
« سماً » بالقصر لغة فى الاسم ـ مفعول تجرر « من أل » متعلق بخلا ، وجملة « خلا » نعت لسما
(*) «ومن إضافة» معطوفة على من أل «لتاليها» متعلق بإضافة ومضاف إليه « وما» اسم شرط
مبتدأ أول « لم يخل» الجملة فعل الشرط « فهو» الفاء للربط ، و « هو » مبتدأ « بالجواز »
متعلق بوسما الواقع خبراً للمبتدأ ، وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ الأول، والوسم : العلامة .

الأسئلة والتمرينات

١ — كيف تصوغ اسم الفاعل من الثلاثى؛ صحيح العين ومعتلها؟ وضح بالأمثلة.

٢ — يأتى اسم الفاعل صفة مشبهة، فمتى يكون ذلك؟ وهل يبقى على زنته؟ وضح ماتقول بأمثلة من عندك.

٣ — ما زنة اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى؟ اذكر أمثلة لذلك.

٤ — اذكر أوجه الشبه التى من أجلها سميت: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد؟

٥ — اذكر أوزان الصفة المشبهة من بابى: «فرح»، و «شرف»، ومثل.

٦ — بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروق، فما هى؟ وضح ذلك بأمثلة.

٧ — كيف يعرب معمول الصفة المشبهة معرفة ونكرة؟ وما حكم المعمول من حيث التقدم وعدمه؟

٨ — فيما يأتى شواهد لاسمى الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة. بين الشاهد، وأعرب ما تحته خط:

قال تعالى: (هوَ اللهُ الذى لا إلهَ إلا هوَ عالِمُ الغَيْبِ والشهادة هوَ الرّحمن الرّحيم * هوَ اللهُ الذى لا إلهَ إلا هو المَلِكُ القدُّوسُ السلامُ المؤمنُ المُهَيْمِنُ العزيزُ الجَبّارُ المتكَبِّرُ سبحانَ الله عمّا يُشركون * هوَ اللهُ الخالقُ البارِىءُ المُصَوِّرُ، لَهُ الأسماءُ الحُسنى، يُسَبِّحُ لهُ ما فى السَّمٰوَاتِ والأرض وَهُوَ العزيزُ الحكيم). (وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ).

قيل فى صفة الرسول عليه الصلاة والسلام: «وَشَثْنُ أصابعه» ـ أى غليظها.

وقيل لعربىّ: ما المروءة عندكم؟ قال: طعامٌ مأكولٌ، ونائلٌ مبذولٌ، وبِشرٌ مقبولٌ.

أعندى وقد مارسْتُ كل خَفِيَّةٍ ... يُصَدِّقُ وَاشٍ أو يُخَيَّبُ سائلُ؟

وإنى لَسَهْلٌ ما تُغَيِّرُ شِيمَتِى ... صُرُوفُ ليالى الدهرِ بالفتلِ والنقضِ

ومَنْ يكُ مُنحل العزائم تابعاً ... هواه، فإن الرشد منه بعيد

لعَلَّ عَتْبك محمودٌ عواقبهُ ... وربما صَحّت الأجسامُ بالعِلَلِ

تباركتَ إنى منْ عذابكَ خائف ... وإنى إليكَ تائب النفس باخع

السَّمحُ فى الناسِ محبوبٌ خلائقُهُ ... وَالجامِدُ الكفِّ ما يَنفكُّ ممقوتا

٩ — بين نوع كل من المشتقات الآتية ، وضعه فى جملة من إنشائك ، وهات فعله الذى اشتق منه :

قاض • لطيف • قوّال غير فعّال • سمح الأخلاق • جيِّد • نقى العرض • فكِه الحديث • لَمّاع • مرضى السجايا • مغرور بنفسه • متعال على إخوانه •

١٠ — يقول الفرزدق الشاعر الأموى – فى مدح سيدنا على زين العابدين بن الحسين رضى الله عنهما :

سهلُ الخليقةِ لا تُخشَى بوادرُه ... تزينه الخصلتان : الحِلم والكَرَمُ

حَمّالُ أثقال أقوام إذا افترحُوا ... حُلو الشمائل يَحلو عنده نَعَم

اشرح البيتين شرحا أدبيا ، وبين ما فيهما من شواهد ، وأعرب ما تحته خط .

(١١) صغ اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة من الأفعال الآتية :

لان . ساد . اضطر . روى . هاب . نشط . حلا . استدعى . قاد . رقى .

نمـــوذج

الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة	الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة
لانَ	لاَئن	مَلِين به	لَيِّن	سَادَ	سَائد	مَسُودٌ عَلَيهِ	سَيِّد
اضطرَّ	مُضْطَرّ	مُضْطَرّ	—	رَوِيَ	رَاوٍ	مَرْوِيٌّ مِنْهُ	رَيَّان
هَابَ	هَائِب	مَهِيب	—	نَشِطَ	نَاشِط	مَنْشُوط له	نَشِيط
قَادَ	قَائد	مَقُود		رَقِيَ	رَاقٍ	مرقى.مرقى فيه أو به	
حَلاَ	حَالٍ	مَحْلُوٌّ به	حُلْو	استَدْعَى	مُسْتَدْعٍ	مستدعَى	—

١٢ — صغ من الأفعال الآتية : اسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة :

عضّ • استعانَ • تكَبّر • تخاصم • انبَطح • نَمُم • وَلِى • سَمَا • اسْتَوْلَى •

(باب التعجب)(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ (٢) وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ؟) ـ « سُبْحَانَ اللهِ (٣) إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ » ـ للهِ دَرُّه فارساً (٤) .

باب التعجب

(١) هو انفعال وتأثر داخلى يحدث فى النفس عند استعظام أمر له مزية ظاهرة ؛ بسبب زيادة فيه ، جعلته نادراً ولا نظير له ، وقد خفى سببها . قيل : ولعل هذا معناه اللغوى . أما عند النحاة فهو : استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله ـ أو قل نظيره فيها . وهذا يفسر اشتراط أن يكون الفعل الذى تؤخذ من مصدره صيغة التعجب ـ مبنياً للمعلوم ؛ فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ، ولا مما ظهر سببه ، ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب . وأيضاً ، لا يوصف المولى سبحانه بأنه متعجب ؛ لأنه لا يخفى عليه سبحانه شىء . وما ورد فى كلامه أو فى الحديث الشريف أو غيرهما ـ مما يدل على التعجب ـ فالمراد منه : إما توجيه المخاطبين إلى إظهار العجب نحو : (فما أصبرهم على النار) ـ أى : أن حالهم تستدعى أن يتعجب منها . أو المراد لازمه وهو الرضا والتعظيم ، ونحو ذلك من الأغراض البلاغية ، كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة فى السلاسل » ـ أى : وهم أسارى المشركين ، يسلمون فيدخلون الجنة.

وكان القياس عدم التعجب من صفاته تعالى ؛ لأنها لا تقبل الزيادة ، نحو : ما أعظم الله ـ وما أقدره ـ وما أجله ـ وما أعلمه ، ولكنهم أجازوا ذلك بقصد الثناء عليه على أن المعنى : أنه تعالى فى غاية العظمة ، وأن عظمته مما تحار فيها العقول .

(٢) المعنى : أتعجب من كفركم بالله ، فاستعملت « كيف » للتعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . من الآية : ٢٨ من سورة البقرة

(٣) « سبحان » لفظ موضوع للتنزيه . وقد استعمل للتعجب ؛ لأن الإنسان يسبح الله عند رؤية مخلوقاته العجيبة . والمتعجب منه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن . وهذا حديث ، قاله عليه السلام لأبى هريرة حين رآه فى بعض طرق المدينة وكان جنباً ، فأبى أن يقابله حتى اغتسل .

(٤) قول لبعض العرب . ومن الصيغ التعجبية غير ما ذكر : «يالك» ـ أو « ياله »

والمُبَوَّبُ له منها فى النحو اثنتان[1] :

إحداهما : « ما أَفْعَلَه » نحو : ما أحسنَ زيداً .

فأَمَّا « ما » : فأجمعوا على اسميتها[2] ؛ لأنَّ فى «أحسنَ» ضميراً يعودُ عليها[3] . وأجمعوا على أنها مبتدأٌ ؛ لأنها مجرَّدةٌ للإسناد إليها .

ثم قال سيبويه : هى نَـكرة تامَّةٌ[4] بمعنى شىء ، وابتُدِئ بها لتضمُّنِهَا معنى التعجُّب[5] - وما بعدها خبرٌ[6] فموضعُه رَفْعٌ .

وقال الأخفش : هى معرفةٌ ناقصةٌ[7] - بمعنى الذى - وما بعدها صِلةٌ فلا موضِعَ له . أو نـكِرةٌ ناقصةٌ[8] - وما بعدها صفةٌ ، فمحلُّهُ رَفْعٌ ،

وقولهم : عجبت من كذا ... إلى غير ذلك؛ من كل ما يدل على التعجب بقرينة .

(١) أى : قياسيتان فى التعجب ، يدلان عليه بالوضع لا بالقرينة كغيرهما . وقد يتضمنان أحياناً مع التعجب - غرضاً آخر ، كالمدح أو الذم . كما سيأتى بعد .

(٢) وهى علامة التعجب ، ولذا تسمى: «ما التعجبية» . ويجب تقديمها على الفعل.

(٣) أى : والضمير لايعود إلا على الأسماء ، وهذا الضمير هو فاعل « أحسن » وهو مستتر وجوباً ، ويكون مفرداً مذكراً غالباً .

(٤) يراد بالنـكرة : أنها بمعنى شىء أى شىء . وبالتمام : أنها غير موصوفة بشىء بعدها ، وقد أفادها التنـكير الإبهام وهو يناسب التعجب ؛ لأنه يكون فيما خفى سببه .

(٥) ذلك : لأنها توجه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذى أوجده عظيم - فلها دخل فى إفادته . أما الموضوع للتعجب فهو الجملة بتمامها .

(٦) أى عن الجملة الفعلية ، والتقدير : شىء من الأشياء أحسن زيداً - أى جعله حسناً ، وهذا باعتبار الأصل . أما الآن فليس المقصود بهذا التركيب الإخبار ، بل المراد إنشاء التعجب ، ولهذا جاز استعماله فى التعجب مما يستحيل كونه بجعل جاعل ؛ كالتعجب من صفاته تعالى - كما أسلفنا قريبا فى نحو: ما أقدر الله،وما أعلمه ... الخ

(٧) أى اسم موصول ؛ لأنها تحتاج فى إفهام المراد منها إلى الصلة .

(٨) أى موصوفة بمعنى شىء - تحتاج إلى صفة .

وعليهما فالخبر محذوف وُجوباً — أى شىء عظيم[١] .

وأما « أَفْعَلَ » كأحسنَ ؛ فقال البصريون والكسائى: فِعْلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نونَ الوقايةِ[٢] نحو: ما أَفْقَرَنى إلى رحمةِ الله تعالى، ففتحتُهُ بناءٍ ـ كالفتحة فى ضَرَبَ ، مِنْ: زيدٌ ضَرَبَ عمراً ـ وما بعده مفعولٌ به[٣] وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم : ما أُحَيْسِنَه[٤] ، ففتحتُه إعرابٌ ـ كالفتحة فى « زيدٌ عندَكَ » ؛ وذلك[٥] لأن مخالفةَ الخبرِ للمبتدأ تقتضى عندهم نَصْبَه[٦] ، و« أَحْسَنَ » إنما هو فى المعنى وصفٌ لزيد ـ لا لضميرِ « ما »[٧] ،

---

(١) ويؤخذ على قول الأخفش: أن فيه حذف الخبر من غير أن يسد مسده شىء. وفيه أيضاً : تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر. والمألوف فى الكلام الذى يتضمن إفهاماً وإبهاماً ـ تقديم الإبهام

فالراجح ماذهب إليه سيبويه من أنها نكرة تامة. وينبغى الأخذ به ؛ لأنه خال من التعسف والحذف والتأويل ـ من غير داع . (٢) أى : ونون الوقاية لاتلزم إلا الفعل .

(٣) وهو فى المعنى فاعل . ولهذا المفعول أحكام خاصة ، منها : أنه لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل . ولا يكون إلا معرفة ـ أو نكرة مختصة . ولا يتقدم على عامله . ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح . وسيذكر المصنف بعض هذه الأحكام .

(٤) أى : والتصغير من خصائص الأسماء . ويجيب البصريون ـ ومعهم الكسائى من الكوفيين : بأن هذا شاذ فلا ينهض دليلا على الاسمية .

(٥) أى كون فتحته فتحة إعراب ، مع كونه خبراً .

(٦) أى نصب الخبر ، فعامل النصب عندهم فى الخبر هو المخالفة للمبتدأ ـ أى كونه ليس وصفاً له . أما إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى ـ كالله ربنا ـ أو مشبهاً به نحو : (وأزواجه أمهاتهم) ـ فإنه يرتفع ارتفاعه . « من الآية : ٦ من سورة الأحزاب »

(٧) هذا بيان للمخالفة هنا ، وهى أن الخبر ليس وصفاً للمبتدأ فى المعنى .

وفيه إشارة إلى أن معنى « أحسن » عندهم : فائق فى الحسن ـ لا صير زيداً حسناً ؛ كما هو مذهب البصريين ؛ إذ التصيير صفة لضمير « ما » ـ لا لزيد .

« وزيدٌ » عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به[١] .

الصيغة الثانية : « أَفْعِلْ به » نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ . وأجمعوا على فِعْلِيَّة « أفعِل»[٢] . ثم قال البصريون : لفظُه لفظُ الأمر[٣] ومعناهُ الخبر[٤] ، وهو فى الأصل فعلٌ ماض على صيغة « أَفَعل » بمعنى: صار ذا كذا[٥] كأغَدَّ الْبَعِيرُ — أى صار ذا غُدَّة[٦] ، ثم غُيِّرت الصيغةُ[٧] فقَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر[٨] ، فزِيدت الباء فى الفاعل ؛ ليصيرَ على صورةِ صيغةِ المفعولِ به[٩] — كـ«امْرُرْ بزيدٍ » ، ولذلك

---

(١) وذلك لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة .

(٢) لأن هذه الصيغة لا تكون إلا للفعل . أما «أصْبِع» فنادر .

(٣) أى أنه جاء على صورة الأمر ؛ فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر ، وعلى حذف حرف العلة إن كان معتلا — كالأمر ؛ نظراً لصورته . أو يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر ؛ نظراً لمعناه .

(٤) أى معناه فى الأصل الخبر . أما الآن فالجملة كلها لإنشاء التعجب ، ولا تدل على زمن مطلقاً كما بينا قريباً . أو يكون مراد المصنف بالخبر : ما قابل الطلب ، فيشمل الإنشاء غير الطلب كما هنا .

(٥) أى: أن أصل « أحسن بزيد » : أحسن زيد — أى صار ذا حسن ، فهمزته للصيرورة . وهكذا باقى صيغ« أفعِل » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر — وهى فى الحقيقة فعل ماض يراد منه التعجب .

(٦) الغدة : طاعون الإبل ، ولا تكون الغدة إلا فى البطن .

(٧) أى : غيرت إلى صيغة الأمر ، وذلك عند قصد التعجب ؛ ليوافق اللفظ فى التغيير — تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء .

(٨) لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر مطلقا .

(٩) وزيادتها فى هذا الموضع لازمة، إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً لا مصدراً مؤولا . وإلى صيغتى التعجب المذكورتين — أشار الناظم بقوله :

التُزِمت[1] ـ بخلافها فى: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)[2] ، فيجوز تركها كقوله:

* كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً *[3]

وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنُ كيسان وابنُ خروف : لفظُه

(« بِأَفْعَلَ » انطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبَا أَوْجِئْ بِـ« أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا)(*)

أى انطق بصيغة « أفعِل » لأجل التعجب ؛ بشرط أن تقع هذه الصيغة بعد « ما » التعجبية . أو جىء بصيغة « أفعِل » بعدها المتعجب منه ـ أى من شىء فيه ـ مجروراً بالباء .

(١) أى التزمت زيادتها صوناً للفظ عن القبح ؛ إلا إذا كان المجرور بها ـ وهو الفاعل ـ مصدراً مؤولا من « أنَّ » أو « أنْ » وصلتهما ؛ لاطراد حذف الجار فى ذلك ، كقول العباس بن مِرْدَاس: * وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا * أى بأن تكون (٢) الآية : ٧٩ ، ١١٦ من سورة النساء ، ٢٨ من سورة الفتح

(٣) عجز بيت من الطويل ، لسُحَيم بن وَثِيل ـ عبد بنى الحسحاس ، وصدره :

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَاً *

وبعده: تُرِيكَ غَدَاةَ الْبَيْنِ كَفًّا وَمِعْصَماً وَوَجْهاً كَدِينَارِ الْمِرَقْلِىِّ صَافِيا

كَأَنَّ الثُّرَيَّا عُلِّقَتْ فَوْقَ نَحْرِهَا وَجَمْرَ غَضًى هَبَّتْ لَه الرِّيحُ ذَاكِيا

اللغة والاعراب : عميرة : اسم محبوبته وهو تصغير عمرة . تجهزت : تهيأت وأعددت ما يلزمك فى سفرك . غادياً : اسم فاعل من غدا ، أى ذهب وقت الغداة ـ وهى ما بين الفجر وطلوع الشمس . « عميرة » مفعول مقدم لودع « إن تجهزت » شرط وفعله وفاعله « غادياً » حال من التاء فى تجهزت « الشيب » فاعل كفى « والإسلام » معطوف عليه «للمرء» متعلق بناهيا الواقع حالا من الشيب . ويجوز أن يكون «ناهيا » تمييزاً مبيناً لنسبة الكفاية إليه .

والمعنى : يجرد من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : اترك عميرة وودعها وداع

(*) « بأفعل » متعلق بانطق « بعد » ظرف متعلق بانطق أيضا « ما » اسم تعجب مضاف اليه « تعجبا » مفعول لأجله ، أو حال من فاعل انطق على التأويل بالمشتق ـ أى انطق متعجبا « أو جىء » معطوف على انطق، وما بعده متعلق به « ببا » متعلق بمجرور، وقصر للضرورة

ومعناه الأمر ، وفيه ضميرٌ[١] والباءُ للتَّعدية[٢] . ثم قال ابن كيسان : الضميرُ للحُسْن[٣] . وقال غيره : للمخاطَب[٤] ، وإنما التُزِمَ إفرادُه[٥] لأنه كلام جَرَى مجرَى المَثَل .

شخص أعد عدته لترك نوازع الصبا ، متعظاً بما حل به من الشيب ، واعتصم به من حرمة الإسلام ، وكفى بذلك واعظاً . روى : أن عمر رضى الله عنه حين سمعه ينشد هذا البيت قال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

والشاهد : إسقاط الباء من فاعل « كفى » لعدم التزامها . بخلافها فى فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر – فهى لازمة كما بينا ؛ رفعاً للقبح .

(١) أى مستتر تقديره أنت ، وهو الفاعل .

(٢) فهى حرف أصلى، وهى ومجرورها فى محل نصب على المفعولية. وقيل: الهمزة – على قول الفراء ومن وافقه – للنقل، والباء زائدة .

(٣) أى المصدر المفهوم من أحسن ، والتقدير : أحسن يا حُسن بزيد – أى دم به والزمه ، ولذلك أفرد الضمير؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر – لا يثنى ولا يجمع .

(٤) أى الذى يراد منه أن يتعجب . وعليه يكون معنى أحسن بزيد : اجعل يا مخاطب زيداً حسناً – أى صفه بالحسن كيف شئت . وعلى كل فالضمير المذكور مفرد مذكر دائما ؛ فلا يقال فى التأنيث : أحسنى ، ولا فى التثنية والجمع : أحسنا – وأحسنوا – وأحسنّ . (٥) أى مع تغير المخاطبين ، وكذلك تذكيره واستتاره .

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَتِلْوَ «أَفْعَلَ» انْصِبَنَّهُ : كَـ« مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا »)(*)

أى انصب ما يجىء بعد « أفعَل» على أنه مفعول به – وهو المتعجب منه .

ثم ذكر مثالين: أحدهما للمتعجب منه المنصوب بعد «أفعَل» وهو: ما أوفى خليلينا.

والثانى للمتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعِل » وهو: أصدِق بهما.

هذا : ولا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة ، نحو : ما أحسن محمداً .

(*) « وتلو أفعل » – أى تالى أفعل – تلو مفعول لمحذوف يفسره ما بعده ، وهو انصبنه ، و «أفعل» مقصود لفظه مضاف إليه «كما» الكاف جارة لقول محذوف، «ما» تعجبية مبتدأ «أوفى» فعل تعجب وفاعله مستتر وجوبا يعود الى ما « خليلينا » مفعول أوفى منصوب بالياء ومضاف إليه والجملة خبر ما « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة والضمير فاعل أصدق

(مسألة) ويجوزُ حذف المتعجَّب منه[1] في مثلِ « ما أحسنَه » : إن دَلَّ عليه دليل[2] كقوله : * رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا *[3]

وفي « أَفْعِلْ به » إن كان « أَفْعِلْ » معطوفاً على آخرَ ـ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[4] ، وأما قوله :

وما أسعد رجلا يتقي الله في عمله ؛ وذلك لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يجوز : ما أحسن رجلا ، ولا أحسن برجل ـ لعدم الفائدة .

(١) المراد بالمتعجب منه : المعمول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب ـ من صفة أو فعل ، فإذا قلت : ما أحسن الإخلاص في العمل ؛ فإن التعجب من حسن الإخلاص ـ لا من الإخلاص ذاته ؛ لأن التعجب من الأحوال لا من الذوات .

(٢) ويشترط أن يكون ضميراً ، سواء أكان منصوبا « بأفعل » أم مجروراً بالباء بعد « أفعل » .   (٣) عجز بيت من الطويل لسيدنا علي بن أبي طالب ، من كلمة يمدح فيها ربيعة ـ على ما أبلت معه يوم صفين ، وصدره :

* جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة والاعراب : جزى : كافأ ـ من المجازاة وهي المكافأة . بفضله : بإحسانه . « والجزاء بفضله » الجملة من المبتدأ والخبر معترضة « ربيعة » مفعول أول لجزى . « خيراً » مفعول ثان « ما أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاعله يعود على ما ، والجملة خبر المبتدأ « وأكرما » معطوف على أعف والألف للاطلاق ، ومفعول فعل التعجب ـ وهو المتعجب منه ـ محذوف للعلم به ؛ أي ما أعفها وأكرمها . والمراد هنا : عفتهم عن المغانم وأسلاب القتلى . انظر إلى قول عنترة :

يُنْبِئْكَ مَنْ شَهِدَ الوَقِيعَةَ أَنَّنِي   أَغْشَى الوَغَى وَأَعِفُّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

والشاهد : حذف المتعجب منه وهو مفعول فعل التعجب ؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام .   (٤) أي : أبصر بهم . وإنما جاز حذف المجرور بعد « أَفعل » للدليل ـ مع كونه فاعلا ؛ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة ، فجاز فيه ما يجوز فيها . وقيل : لم يحذف ، وإنما استتر في الفعل بعد حذف التاء .

وقد أشار الناظم إلى حذف المتعجب منه بقوله :

* حَميداً وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فأَجْدِرِ *(١)

(وَحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)(*)

أى يباح لك ويجوز حذف المتعجب منه ــ وهو المنصوب بعد « أفعَل »، والمجرور بالباء بعد «أفعِل » ــ إن كان معناه يظهر عند الحذف ؛ بأن دل عليه دليل بعد حذفه.

(١) عجز بيت من الطويل ــ فى وصف صعلوك، لعروة بن الورد ــ المعروف بعروة الصعاليك ، وقد كان حفيا بهم ، يجمعهم ويقوم بشئونهم . وصدره :

* فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا *

اللغة والاعراب : فذلك : الإشارة لصعلوك وصف بأوصاف كثيرة فى أبيات قبل هذا البيت ، منها .

وَلِلّٰهِ صُعْلُوكٌ صَحِيفَةُ خَــدِّهِ   كَضَوْءِ شِهَابِ الْقَابِسِ الْمُتَنَوِّرُ

المنية : الموت . حميداً : محموداً ، فهو فعيل بمعنى مفعول . فأجدر : أى ما أجدره وما أحقه . « فذلك » ذا : اسم إشاره مبتدأ واللام للبعد والكاف حرف خطاب «إن يلق» شرط وفعله والفاعل يعود إلى الصعلوك « المنية » مفعول به«يلقها» يلق فعل مضارع جواب الشرط ــ مجزوم بحذف الألف، و«ها» مفعول تعود على المنية ، والجملة خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل يلقها « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط الثانى ، و « أجدر » فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر ، وحرك للروى ، وفاعله محذوف ــ أى به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

والمعنى : هذا الصلوك الموصوف بالصفات المذكورة ؛ إن مات فى سبيل مطالبه ــ يموت وهو محمود الفعال عند الناس ؛ لما كان عليه من عفة وعزة نفس ، وماله من صفات كريمة ، وإن عاش واستغنى فما أحقه وما أخلقه بالغنى ؛ لأنه وصل إليه بسعيه وجده .

والشاهد : فى قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها ــ معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف ؛ على حد قوله تعالى(أسمع بهم وأبصر) . من الآية: ٣٨ من سورة مريم

(*) « وحذف » مفعول مقدم لاستبح « ما » اسم موصول مضاف إليه « منه » متعلق بتعجبت الواقع صلة لما «إن كان» شرط وفعله «عند الحذف» عند ظرف متعلق بيضح والحذف مضاف إليه« معناه» اسم كان «يضح» الجملة خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام

أى به — فشاذ[١] .

(مسألة) وكلٌّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّصرُّفِ[٢] ؛ فالأوَّلُ نظيرُ تبارَكَ — وعسَى — وليس[٣] ، والثانى نظيرُ « هَبْ » — بمعنى اعْتَقِدْ ، وَ « تَعَلَّمْ » بمعنى اعْلَمْ[٤] . وعِلَّةُ جُمودهما : تضمُّنُهما معنَى حرفِ التعجُّب الذى كان يستحقُّ الوضعَ[٥] .

(مسألة) ولعدم تَصَرُّف هذين الفِعْلَين — امتنعَ أن يتقدَّمَ عليهما معمولُهُما ، وأن يُفْصَلَ بينهما بغير ظرفٍ ولا مجرورٍ ؛ لا تقولُ :

---

(١) أى لعدم العطف المذكور . قال الصبان : والأوجه عندى أنه ليس بشاذ ، وأنه لا يشترط هذا الشرط ، بل المدار على وجود مطلق دليل يدل على المحذوف .

(٢) فكل من الصيغتين يلزم حالة واحدة ، مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف ، ولكنهما يفقدان التصرف بسبب استعمالهما فى التعجب ، ولا يدلان على حدث ولا زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب . اللهم إلا إذا اشتملت على لفظة « كان » — أو « يكون » — أو غيرهما من الألفاظ التى تدل على زمن معين .

(٣) أى فى الجمود وملازمة المضى .

(٤) أى فى الجمود وملازمة صيغة الأمر .

(٥) وأيضا : فإن لزومهما حالة واحدة أدل على التعجب ؛ لأن التصرف والانتقال من حالة إلى أخرى — ربما يشعر بزوال المعنى الأول . وأجاز هشام الإتيان بمضارع « ما أفعله » ، فتقول : ما يحسن محمداً ؛ وهو قياس ولم يسمع .

وفى عدم تصرف هذين الفعلين يقول الناظم :

(وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِماَ مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِماَ)(*)

أى : ولزم منع تصرف فى كلا الفعلين بحكم محتوم قدما — أى فى الزمن القديم .

(*) « وفى كلا » متعلق بلزما « الفعلين » مضاف إليه « قدما » ظرف متعلق بلزم أيضا « منع تصرف » منع فاعل لزم وتصرف مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « حتما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لحكم — أى لزم منع تصرف فى كلا الفعلين قديما بحكم محتوم .

ما زيداً أَحْسَنَ ـ ولا بزيدٍ أَحْسِنْ ، وإن قيل: إنَّ «بزيدٍ» مفعول[١].
وكذلك لا تقول : ما أحْسَنَ يا عبدَ الله زيداً[٢] ـ ولا أَحْسِنْ لولا بُخْلُهُ بزيد[٣] . واختلفوا فى الفصلِ بظرفٍ أو مجرورٍ مُتَعَلِّقين بالفعل والصحيحُ الجوازُ[٤] كقولهم : ما أحسَنَ بالرجلِ أن يَصْدُقَ — وما أقبحَ به أن يَكْذِبَ ، وقوله : *وَأَحْرِ إذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ *[٥]

(١) كما هو رأى الفراء ومن وافقه ، وقد تقدم.

(٢) أى بالفصل بالمنادى بين أحسن ـ ومعموله . وقد ورد فى الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول على كرم الله وجهه فى عمار بن ياسر ـ وقد مر به وهو مقتول ، فمسح التراب عن وجهه : « أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيعاً مُجَدَّلاً » ـ أى مرمياً على الجدالة ـ وهى الأرض . وأبو اليقظان : كنية عمار بن ياسر .

(٣) أى بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها . وأجاز ذلك ابن كيسان .

(٤) وذلك للتوسع فيهما . وقد أشار الناظم إلى الحكمين السابقين بقوله :

(وَفِعْلُ هٰذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ : بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرْ)(*)

أى أن معمول الفعل فى هذا الباب ـ لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله . والفصل بالظرف والجار والمجرور مستعمل فى الكلام المأثور . والخلاف بين النحاة ثابت فى أمر القياس عليه ، والصحيح جوازه .

ومحل الخلاف ؛ إذا لم يكن فى معمول فعل التعجب ضمير يعود على المجرور ، وإلا وجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ـ كمثال المصنف .

(٥) عجز بيت من الطويل ـ لأوس بن حَجَر ، وصدره :

* أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَادَامَ حَزْمُهَا *

(*) « وفعل هذا » مبتدأ ومضاف إليه « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « معموله » نائب فاعل يقدم ، والجملة خبر المبتدأ « ووصله » مفعول مقدم بالزما ومضاف إليه والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة (*) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » متعلق به « مستعمل » خبر المبتدأ « والخلف » مبتدأ « فى ذاك » متعلق به « استقر » الجملة خبر .

ولو تعلَّقَ الظرفُ والجارُّ والمجرور بمعمولِ فعلِ التعجب — لم يَجُزْ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو : ما أحسنَ مُعتكفاً فى المسجدِ — وأحسِنْ بجالسٍ عندَكَ[(١)] .

(فصل) وإنما يُبْنَى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانيةُ شروط : أحدها : أن يكون فِعْلاً[(٢)] ؛ فلا يُبنيان من « الْجِلْف — والْحِمار » فلا يقال : ما أَجْلَفَه[(٣)] — ولا ما أَحْمَرَه . وشذَّ : ما أَذْرَعَ المرأة — أى

اللغة والاعراب . دار الحزم : المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما . أحر : أخلق . حالت : تغيرت . أتحول : أنتقل عنها إلى غيرها . «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص «حزمها» اسم دام ومضاف إليه، والخبر محذوف ـ أى موجوداً. ويجوز أن تكون «دام» تامة وحزمها فاعل به، و«أحر» الواو عاطفة، وأحر فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر «إذا» ظرف زمان متعلق بأحر «حالت» الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بأن أتحولا» الباء زائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظاً، وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب ـ أحر ـ مرفوع محلا، والألف فى أتحولا ـ للاطلاق .

والمعنى : أقم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف؛ وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزاً مكرماً، فإذا تغيرت الحال ولاقى الإنسان مهانة ـ فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقى فيه العزة والكرامة .

والشاهد : الفصل بالظرف وهو : «إذا حالت» ـ بين فعل التعجب وهو «أحر» ـ وبين معموله وهو قوله : « بأن أتحولا » .

(١) فلا يقال فيهما : ما أحسن فى المسجد معتكفاً ـ ولا أحسن عندك بجالس ؛ لئلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله .

(٢) أى ماضياً، وإن كان سيفقد الدلالة على الزمن بدخوله فى صيغة التعجب .

(٣) لبنائه من الاسم لا من الفعل. وقد أثبت له القاموس فعلا؛ فقد جاء فيه، الجلف: الرجل الغليظ الجافى، وجلِف كفرح جَلفاً وجلافة ، وعلى ذلك يصح ما أجلفه وكذلك ما أحمره ؛ فإنه من الحمار ـ وهو الحيوان المعروف. ويضرب به المثل فى البلادة، ولا فعل له.

ما أخفَّ يدها فى الغَزْل ؛ بَنَوْهُ من قولهم : امرأةٌ ذَرَاعٍ[1] . ومثله : ما أَقْمَنَه ، وما أَجْدَرَه ـ بكذا[2] .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيان من دَحْرَج — وضارَب — واستخرَج[3] ، إلاَّ « أَفْعَلَ » ؛ فقيل : يجوز مطلقاً[4] ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزةُ لغيرِ النَّقْلِ[5] نحو : ما أظلمَ الليلَ — وما أقفرَ هذا المكان[6] . وشذَّ عَلَى هذينِ القولَيْنِ[7] : ما أعطاهُ للدراهمِ

---

(١) فى القاموس : الذراع ـ كسحاب : الخفيفة اليدين بالغزل ـ ويكسر . قيل : وقد ذكر ابن القطاع فى كتاب الأفعال : ذَرِعت المرأة ـ إذا خفت يدها فى العمل فهى ذراع . وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المجهول .

(٢) فقد بنوا الأول من قولهم : هو قَمِنٌ ـ أو قَمينٌ بكذا ، والثانى من قولهم : هو جدير بكذا . ومعناها : ما أحقه وما أخلقه ، ولا فعل لهما .

(٣) قال الصبان ـ نقلا عن المصرح ؛ لأنه يلزم على ذلك حذف بعض الأصول فى الرباعى المجرد ، وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره ؛ كالمشاركة ـ والمطاوعة والطلب ـ فى نحو : ضارب ، وانطلق ، واستخرج ـ مما تدل عليه حروف الزيادة .

(٤) أى سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا . وهذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه .

(٥) همزة النقل هى : التى تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدى ـ أو من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، أو من التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثة ، وقد سبق بيان ذلك فى باب تعدى الفعل ولزومه . « انظر صفحة ١٠١ جزء ثان »

أما التى لغير النقل فهى : التى وضع عليها الفعل ؛ مثل : أظلم ـ وأضاء ـ وأقفر .

(٦) لقائل أن يقول : إن همزة « أفعل » فى التعجب للنقل، ولتعدية ما عدم التعدى فى الأصل ، نحو : ما أظرف زيداً ـ أو فى الحال ، نحو : ما أضربه لعمرو . فالفعلان المذكوران همزتهما للنقل والتعدية . وقد أجيب بأنهما مبنيان من « أفعل » الذى همزته لغير النقل .

(٧) أى : وهما المنع مطلقا ـ أو المنع فى أحد شقى التفصيل .

— وما أَوْلَاهُ للمعروف[١] وعلى كلِّ قَوْلٍ :ما أتقاه ـ وما أَمْلَأَ القِرْبَةَ ؛ لأنهما من اتَّقى وامتلأت . وما أَخْصَرَه ؛ لأنه مِن اخْتُصِرَ . وفيه شذوذ آخر[٢] سيأتى .

الثالث : أن يكون متصرفاً[٣] ؛ فلا يُبنيان من نحو : نِعْمَ ـ وبِئْسَ[٤] .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضُلِ[٥] ؛ فلا يُبنيان من نحو : فَنِيَ — وَمَاتَ[٦] .

الخامس : ألا يكون مبنياً للمفعول[٧] ؛ فلا يُبنيان من نحو : ضُرِبَ . وشذّ : ما أَخْصَرَه من وجهين[٨] .

وبعضُهم يَستثنى ما كان ملازماً لصيغةِ «فُعِلَ» نحو : عُنِيتُ بحاجَتِك — وَزُهِيَ علينا ؛ فيُجِيزُ : ما أَعْنَاهُ بحاجتك — وما أَزْهَاهُ علينا[٩] .

(١) أما الشذوذ على القول الأول فواضح . وأما على الثانى فلأن الهمزة فى المثالين، للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ؛ فإن الأصل : عطا زيد الدراهم ـ أى تناولها ، وولى محمد المعروف ـ أى تناوله .

(٢) هو . أنه مصوغ من مبنى للمفعول .

(٣) أى فى الأصل تصرفا كاملا قبل أن يدخل فى الجملة التعجبية . أما بعد دخوله فيها فيصبح جامداً كما سبق .

(٤) لأن التصرف فيما لايتصرف نقض لوضعه .

(٥) أى التفاوت بالزيادة والنقص ، وذلك ليتحقق معنى التعجب ؛ كالعلم ـ والجهل ـ والغنى ـ والحسن ـ والقبح .

(٦) لأنه لاتفاوت فى الفناء والموت ، ولا مزيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه .

(٧) وذلك لئلا يلتبس المبنى من فعل المفعول ـ بالمبنى من فعل الفاعل .

(٧) هما : كونه من غير ثلاثى ـ وكونه من المبنى للمجهول .

(٩) إنما استثنى ذلك ؛ لأمن اللبس، ولوروده فى الأمثال ، فقد قيل: هو أزهى من ديك ـ وأزهى من غراب ـ وأزهى من طاووس. والتفضيل أخو التعجب فيما يشترط فيهما. قال فى التسهيل : وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبنيان من نحو : كانَ ــ وظَلَّ وباتَ ــ وصار ــ وكادَ[١] .

السابع : أن يكون مُثْبَتاً ؛ فلا يُبنيان من منفى[٢] ، سواء كان ملازماً للنفى نحو : ما عاجَ بالدواء — أى ما انتفعَ به[٣] ، أم غير مُلازِمٍ كـ « ما قام زيد »[٤] .

الثامن : ألا يكون اسمُ فاعِله على « أَفْعَلَ فَعْلاءَ »[٥] ؛ فلا يُبنيان من نحو : عَرِجَ — وشَهِلَ — وخَضِرَ الزَّرْعُ[٦] .

(فصل) ويُتوصَّلُ إلى التعجُّب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصْفُه على

---

(١) فلا يقال : ما أكون محمداً مسافراً مثلا ؛ لأنه يستلزم نصب « أفعل » الشيئين ، وهذا غير سائغ . ولا يجوز حذف « مسافراً » ؛ لامتناع حذف خبر كان . ولا جره باللام ؛ لامتناع ذلك أيضاً . وحكى عن الكوفيين . ما أكون زيداً قائما ؛ بناء على أصلهم ــ من أن المنصوب بعد « كان » حال ، وهو قول لم يؤيده سماع .

(٢) لأنه يؤدى إلى اللبس بين التعجب من المثبت ، ومن المنفى ؛ لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفى . (٣) مضارعه يعيج ــ أى ينتفع ، وهو ملازم للنفى أيضا . وندر مجيئه للاثبات . أما عاج يعوج ــ بمعنى : مال يميل ــ فيستعمل فى النفى والإثبات ، ومن وروده منفيا قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَىَّ إِذاً حَرَامُ

(٤) فلا يقال : ما أقومه . ومثله : ما عاج ــ أى مال ، فلا يقال أيضاً : ما أعوجه وذلك لئلا يلتبس المنفى بالمثبت . (٥) وذلك حملا للتعجب على « أفعل » التفضيل الذى يمتنع بناؤه منه لالتباسه بالوصف ؛ لجريانهما مجرى واحداً فى أمور كثيرة كما سيأتى . ولأن هذه المعانى تشبه الخلقة الثابتة التى لاتفاوت فيها بالزيادة والنقص .

(٦) وهكذا من كل ما دل على لون ــ أو عيب ــ أو حلية ــ أو شىء فطرى . وإلى الشروط المتقدمة ــ يشير الناظم بقوله :

«أَفعَلَ فَعلاء» ، بِـ «ما أَشَدَّ» ونحوه [١] — ويُنصب مصدرُهما بعده [٢] .

أو بِـ «أَشْدِدْ» ونحوه — ويُجَرُّ مصدرُهما بعده بالباء ؛ فتقول : ما أشدَّ أو أعظمَ — دَحْرَجَتَه — أو انْطِلاَقَه — أو حُمْرَتَه .

وَأَشْدِدْ — أو أَعْظِمْ بها [٣] . وكذا المنفيُّ والمبنيُّ للمفعول ؛ إلا أنَّ

(وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ ، صُرِّفَا ، قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ) (*)

أى صغ صيغتى التعجب من مصدر الفعل صاحب الحروف الثلاثة — «أى الثلاثى» — المتصرف — القابل للتفاضل والتفاوت — التام — غير المنفى — والذى صفته المشبهة ليست مثل «أشهل» فإن مؤنثه شهلاء . والشهلة : زرقة تشوب سواد العين — وغير مبنى على صيغة «فُعِل» وهى صيغة بناء الثلاثى للمجهول .

(١) مثل : ما أقوى — وما أضعف ، وما أكثر — وما أقل ، وما أحسن — وما أقبح ، وما أعظم — وما أحقر ، وما أكبر — وما أصغر ، وغير ذلك مما يناسب المقام .
وأشدد ، وأشد — مصوغان من شد الثلاثى ؛ وهو مستكمل للشروط ، ولذلك صح أن يتوصل بهما إلى التعجب مما لم يستكمل الشروط — وليس من اشتد الخماسى كما فهم البعض .

(٢) أى ينصب مصدر ما زاد على الثلاثة . أو ما وصفه على «أفعل فعلاء» — بعد أشد ونحوه — على أنه مفعول به .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَأَشْدِدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
وَمَصْدَرُ العَادِمِ — بَعْدُ — يَنتَصِبْ وَبَعْدَ «أَفْعِلْ» جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ) (*)

(*) «وصغهما» صغ فعل أمر والضمير البارز مفعول لفعل الأمر ، وهو عائد إلى فعلى التعجب «من ذى ثلاث» — أى من مصدر فعل ذى ثلاث — متعلق بصغ ، وثلاث مضاف إليه «صرفا» فعل ماض المجهول والجملة صفة لفعل المقدر «قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا» نعوت لفعل أيضاً ، بعضها مفرد وبعضها جملة

(*) «غير ذى وصف» معطوف على غير ذى انتفاء ، ومضاف إليه ، فهو نعت أيضاً «يضاهى أشهلا» الجملة صفة لوصف «وغير سالك» غير معطوف على غير أيضاً ، وسالك مضاف إليه ، وفى «سالك» ضمير مستتر هو الفاعل «سبيل» مفعوله «فعلا» مضاف إليه مقصود لفظه .

(*) «وأشدد» مبتدأ قصد لفظه «أو أشد ، أو شبههما» معطوفان عليه «يخلف» فعل مضارع فاعله يعود على أحد المذكورات ، والجملة خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول يخلف «بعض

مصدرَهُما يكون مؤوَّلاً[١] ـ لا صريحاً ، نحو : ما أكثر ألاَّ يقومَ — وما أعظَمَ ما ضُرِب ، وأَشْدِدْ بهما .

أما الفعل الناقص : فإن قُلْنا له مصدرٌ[٢] — فمِنَ النَّوْع الأول[٣] ، وإلاّ — فمِنَ الثانى[٤] ، تقول : ما أشدَّ كَوْنَه جميلاً — أو : ما أكثرَ ما كان مُحسناً . وأَشْدِدْ — أو أكثِرْ — بذلك .

وأما الجامدُ والذى لا يتفاوتُ معناه — فلا يُتَعَجَّبُ منهما أَلْبَتَّةَ[٥] .

أى أن صيغة أشْدِدـ على وزن «أفْعِلْ» ، وأشَدَّ ـ على وزن «أفعَل» ، ومايشبه هاتين الصيغتين ـ مما يؤخذ من فعل مستوف للشروط ـ بخلاف الصيغة التى لا يمكن صوغها من الفعل الذى عدم ـ أى فقد ـ بعض الشروط . ومصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة التى جئنا بها ؛ مفعولا بعد «ما أفْعَل» ـ ويجر بالباء بعد «أفْعِل» :

(١) أى : من «أن» والفعل المضارع المنفى ـ أو من «ما» والفعل المبنى للمجهول . والمصدر المؤول ـ فى موضع نصب ـ مفعول به بعد «أفعَل» ، ومجرور بالباء بعد «أفعِل» ويجوز فى المنفى : أن تجىء بمصدره الصريح بدلا من المؤول مسبوقاً بكلمة «عدم» ـ الصريحة فى معنى النفى أو ما يشبهها ، فتقول فى : ما قام زيد ـ ما أحسن عدم قيامه .

(٢) أى بناء على القول بأنه يدل على الحدث ـ وهو الصحيح .

(٣) أى : فيؤتى بمصدرة الصريح بعد صيغة التعجب التى تؤخذ من الفعل المختار .

(٤) أى : يؤتى له بمصدر مؤول من «ما والفعل» ـ منصوب بعد ما «أفعَل» ، ومجرور بالباء بعد «أفعِل» .

(٥) ذلك ؛ لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه أو جره بالباء ، والذى لايتفاوت ـ معناه غير قابل للتفضيل .

هذا : وبقى من لا فعل له ؛ فقيل : لا يتعجب منه ؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد «أشد» ونحوه ، منصوباً أو مجروراً . قال الصبان : والمتجه عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها ؛ فيقال : ما أشد حماريته ـ أوما أشد كونه حماراً

الشروط» بعض مفعول عدما مقدم والشرط مضاف إليه ، وجملة «عدما» صلة ما (*) «ومصدر» مبتدأ «العادم» مضاف إليه ، وهو صفة لمحذوف ـ أى الفعل العادم «بعد» ظرف مبنى على الضم متعلق بينتصب الواقع خبرا المبتدأ . «وبعد» ظرف متعلق بيجب «أفعل» مضاف إليه مقصود لفظه «جره» مبتدأ ومضاف إليه «بالبا» متعلق به ، وقصر للضرورة «يجب» الجملة خبر المبتدأ

ولا يختص التوصل بأشد ونحوه ـ بما فقد بعض الشروط ؛ بل يجوز فيما استوفى الشروط ، تقول : ما أشد ضرب محمد لعلى . وقد يكون « أشد » ونحوه للتعجب ابتداء نحو : ما أشد أعوانه ـ وما أكثر أمواله . وحينئذ لا يؤتى بعده بمصدر ، وما ورد عن العرب من فعلى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط ـ يحفظ ولا يقاس عليه لندوره . ومن ذلك قولهم : ما أخصره ـ من اختصر ، وهو خماسى مبنى للمفعول . وقولهم : ما أجنبه ، وما أهوجه ، وما أحمقه ـ مما الوصف منه على « أفعل » ، وما أعساه وأعس به ـ من غير المتصرف .. إلخ . وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ)(*)

أى : أن ما جاء مخالفاً لما سبق ـ فهو محكوم عليه بالندور ، ولا يقاس على المأثور منه ـ أى المسموع عن العرب .

الأسئلة والتمرينات

١ ـ عرف التعجب ، واذكر بعض الصيغ غير المبوب لها فى النحو . مع وضعها فى جمل من إنشائك .

٢ ـ يقولون : إذا خفى السبب بطل العجب . بين ارتباط هذا القول بتعريف التعجب .

٣ ـ اذكر الشروط المجمع عليها فى الفعل الذى تبنى منه صيغتا التعجب ، ومحترزاتها مع التمثيل بأمثلة من عندك .

٣ ـ كيف تتعجب من فاقد الشروط ؟ ابسط القول فى ذلك ـ مع التمثيل .

٥ ـ ما حكم معمول فعل التعجب ؟ وهل يتقدم على الفعل ؟ ومتى يجوز حذف المتعجب منه ؟

٦ ـ هل يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله ؟ وضح القول فى ذلك .

٧ ـ فيما يأتى شواهد فى باب التعجب . بين الشاهد ، وأعرب ما تحته خط :

ما أشبه الليلة بالبارحة . يا جارتا ما أنت جارة . واهاً لسلمى ثم واهاً واها .

أَعْزِزْ عَلَىَّ بِأَنْ تَكُونَ عَلِيلاً أَوْ أَنْ يَكُونَ لَكَ السَّقَامُ نَزِيلاَ

ما أَقْبحَ التَّزْهِيدَ مِنْ وَاعِظٍ يُزَهِّدُ النَّاسَ وَلاَ يَزْهَدُ

(*) « وبالندور » متعلق باحكم « لغير » متعلق به أيضاً « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر » ماض للمجهول ؛ والجملة صلة ما « على الذى » متعلق بتقس « منه » متعلق بأثر والواو صلة الذى ، ومعنى أثر : نقل عن العرب .

إذا وَرَّثَ الجُهَّالُ أبناءَهُم غِنًى ... وجاهًا فما أشقى بَنِي الحُكَماءِ

فما أكثر الإخوان حين تعدّهم ... ولكنهم في النّائبات قليل

وَلا عَيْبَ فيها غير سِحْرِ جُفُونها ... وَأَحْبِبْ بها سَحَّارَةً حين تَسْحَر

إلَامَ الخُلْفُ بينكُمُو إلامًا ؟ ... وَهٰذِي الضَّجَّةُ الكُبْرَى عَلامًا ؟

ما كان أجملَ عهدَهم وَفِعالَهم ... مَنْ لى بعهدٍ فى الوفاء تَصَرَّمَا

أُولئِكَ قَوْمى باركَ اللهُ فيهمُ ... عَلَى كلّ حالٍ ما أعفّ وأكرمَا

أعظِم بأيامِ الشّبَاب نَضارَةً ... يا ليتَ أيامَ الشّبَابِ تَعُودُ

٨ — يكثر استشهاد النحويين بالبيتين الآتيين فى هذا الباب . اشرحهما ، وبين موضع الاستشهاد فيهما ، وأعربهما :

أَخْلِقْ بذى الصبْرِ أن يحظَى بحاجتِهِ ... وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أن يَلِجَا

خَلِيلَيَّ ما أحرَى بِذِي اللُّبِّ أن يُرَى ... صَبُوراً، ولكن لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ

٩ — هات صيغتى التعجب من الأفعال الآتية ، وبين المعمول بها :

همى الغيث . عُم الحلال . عذُب الماء . هب الريح . اندحر الأعداء . المجاهد فى الحق لا ييأس . أنعم بالفداء فى سبيل الوطن . ما برح المستعمرون يضللون الرأى العام . سننتصر بالصبر والإيمان .

عَسَى الكَرْبُ الذى أمسَيْتُ فيه ... يكُون وَرَاءَهُ فَرَجٌ قريبُ

١٠ — تعجب مما يأتى بصيغتى التعجب المبوب لهما فى النحو « نموذج » .

١ — تسعد الأمم بأبنائها العاملين ... ٢ — يكرم المرء لأدبه

٣ — لا يخذل داعى الوطن إلا دخيل ... ٤ — كان ابن الخطاب آية فى العدل

٥ — يستخرج الغواصون المرجان من البحار ... ٦ — بان وجه الصواب بالبحث الجدى

٧ — لون هذا الثوب زاه ... ٨ — ليس للظلم بقاء مهما طالت أيامه

٩ — لم تحرم أمة من النوابغ ... ١٠ — يكرم المصرى ضيفه .

رقم الجملة	الصيغة الأولى	الصيغة الثانية
١	ما أسعدَ الأمم بأبنائها العاملين	أسعد بالأمم بأبنائها العاملين
٢	ما أحسنَ أن يُكرم المرء لأدبه	أحسِن بأن يكرم المرء لأدبه
٣	(ما أجمل ألا يخذل داعى الوطن إلا دخيل (ما أجمل عدم خذلان . . .	(أجمِل بألا يخذل داعى الوطن إلا دخيل (أجمِل بعدم خذلان . . .
٤	ما أعظم كون ابن الخطاب آية فى العدل	أعظم بكون ابن الخطاب آية فى العدل
٥	ما أكثَر استخراج المرجان من البحار	أكثِر باستخراج المرجان من البحار
٦	ما أبيَن وجه الصواب بالبحث الجدى	أبيِن بوجه الصواب بالبحث الجدى
٧	ما أزهى لون هذا الثوب	أزهِ بلون هذا الثوب
٨	لا يتعجب منه البتة لأنه جامد	
٩	ما أحسَن ألا تحرم أمة من النوابغ	أحسِن بألا تحرم أمة من النوابغ
١٠	ما أجمل أن يكرم المصرى ضيفه	أجمِل بأن يكرم المصرى ضيفه

١١ — تعجب مما يأتى بصيغتى التعجب « ما أفعَل » ، « أفعِل به » .

بان للعالم تعصب الصهيونية . لون السماء صاف . لا يهزم المتمسك بحقه العادل . كان الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه .

١٢ — بين القياس والسماعى من أمثلة المتعجب الآتية مع ذكر السبب ، وأعرب ما تحته خط .

ما أبرع محمدا فى الخطابة . واها لسلمى ثم واها واها ؛ ما أجن المنتحر لسقوطه فى الامتحان ، وما أجهله بدينه . يا سبحان الله! كيف يتفرق العرب والعدو بين ظهرانيهم . لله در الفدائيين . ما أشد فرحة الأحرار حين يقدمون أرواحهم فداء لوطنهم . ما أعذب الموت فى سبيل الحرية وأسترداد أرض الوطن . ما أولع الشباب بالتمثيل المذلى . مع أنه مفسد للأخلاق . ما أجدر المخاصين من أبناء الوطن بالتكريم والتقدير .

(هذا باب نعم وبئس)(١)

وهما فِعلان عند البصريين والـكسائى؛ بدليل : « فَبِهَا ونِعْمَتْ »(٢) .
واسمان عند باقى الـكوفيين(٣) ؛ بدليل : « ما هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَد »(٤) .
جامِدانِ(٥) ـ رافعانِ لفاعلَين، مُعرَّفَين بأل الجنسية(٦) نحو: (نِعْمَ الْعَبْدُ ـ

باب نعم وبئس

(١) المراد بهما هنا: الفعلان الجامدان اللذان يراد بهما إنشاء المدح العام والذم العام. أما «نعم وبئس» اللذان يراد بهما الإخبار بالنعمة والبؤس ـ فليستا موضوع هذا الباب : وهما متصرفتان، لهما : مضارع ، وأمر ، واسم فاعل . . وغير ذلك . تقول : نعِم محمد بكذا ، ينعَم ، فهو ناعم . وبئِس ، ييأس ـ فهو بائس .

(٢) هذا جزء من حديث ، وتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ـ أى فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء .

ووجه الدلالة على الفعلية : دخول تاء التأنيث الساكنة ، وهى لا تدخل إلا على الفعل.

وحكى الـكسائى: نعما رجلين ـ ونعموا رجالا. وضمائر الرفع البارزة المتصلة ـ من خصائص الأفعال أيضاً ، فهذا دليل ثان على الفعلية .

(٣) وقد بنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء .ويعربان مبتدأين. ومعناهما: الممدوح ـ والمذموم . وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلا أو عطف بيان . والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم. ويجوز العكس. وفى مثل: نعم رجلا محمد؛ يعرب«رجلا»تمييزاً أو حالا.

(٤) قول لبعض العرب ـ وقد بشر بمولود أنثى. وتمامه: نصرها بكاء ،وبرها سرقة. ووجه الدلالة فيه : دخول حرف الجر على نعم .

ومثال بئس: قول بعضهم ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير ـ : نعم السير على بئس العَير فقد دخل حرف الجر على بئس . ويجيب البصريون على هذا : بأن حرف الجر داخل على موصوف محذوف مع صفته ، والأصل : بولد مقول فيه: نعم الولد ـ وعلى عَير مقول فيه : بئس العير . والصحيح المعول عليه ـ مذهب البصريين .

(٥) لأنهما تجردا عن الحدث والزمان ـ وإن كانا ماضيين، وقصد بهما إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة ، والإنشاء من معانى الحروف .

(٦) المراد « أل » المعرفة ؛ جنسية كانت أو عهدية ، فلا يقال: نعم زيد، ولا بئس

وبِئْسَ الشَّرَابُ) . أو بالإضافة إلى ما قارنها نحو : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ- فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)[1] ، أو إلى مضاف لِما قارنها كقوله :

* فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *[2]

رجل- على الراجح . والمراد: الجنس حقيقة ؛ إن قصد بدخول « أل » جميع الأفراد ، ثم نص على الممدوح أو المذموم بعد . أو مجازاً ؛ إن أريد بدخولها الفرد المعين كأنه جميع الجنس، مبالغة فى المدح والذم. أما العهد فقد يكون لشىء معهود فى الذهن . وتكون للعهد الذهنى ، وقد تكون للعهد الذكرى ، والمعهود هو المخصوص . و « أل » الجنسية أقوى فى تأدية المقصود وإن كانت العهدية أظهر. (١) من الآيتين ٢٩، ٣٠ من سورة النحل

(٢) صدر بيت من الطويل لأبى طالب عم النبى ، من كلمة يمدح فيها الرسول عليه السلام ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها ، وعجزه .

* زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ *

اللغة والاعراب . حسام ، الحسام : السيف القاطع؛ سمى بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس . حمائل : جمع حمالة – وهى علاقة السيف . « ابن» فاعل نعم « أخت » مضاف إليه « القوم» مضاف إليه أيضاً « غير مكذب» غير حال من ابن ومكذب مضاف إليه، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم «زهير» مبتدأ مؤخر . أو زهير خبر لمبتدأ محذوف- أى هو زهير ، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف –لانعتان لزهير ؛ لأن المعرفة لاتنعت بالنكرة . وروى حساماً مفرداً على أنها حالان من زهير، ولعل هذه الرواية هى الصحيحة «من حمائل» متعلق بمفرد، وجر بالكسرة للضرورة ، وكان ينبغى جره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف .

والمعنى : يمدح زهيراً ابن عمته؛ بأنه صادق المودة مخلص لرحمه ، لا ينسب إلى الكذب . ماضى العزيمة، نسيج وحده ، كالسيف الذى يفرد عن حمائله . وزهير هذا هو: ابن أمية ابن عاتكة بنت عبد المطلب – أخت أبى طالب، وعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان زهير أحد الرجال الذين اتفقوا على نقض الصحيفة التى تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بنى هاشم آل النبى ، وعلقوها فى الكعبة ليلجئوهم على حمل النبى على ترك دعوته .

أو مُضمرَين مُستتِرَين[(١)] مُفَسَّرَين بتمييزٍ[(٢)] ، نحو: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ

والشاهد : الإتيان بفاعل « نعم » اسماً مضافاً إلى مقترن بأل ، وهو القوم .

هذا : وقد جاءت إضافة الفاعل إلى ضمير ما فيه أل فى قول الشاعر :

* فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *

وهو نادر لا يقاس عليه . وأجاز الفراء ومن تبعه من الكوفيين : إضافة الفاعل للنكرة كقوله :

فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاَحَ لهم   وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثمان بن عَفَّانَا

وخص الجمهور ذلك بالضرورة . وورد مجىء الفاعل علما أو مضافا إلى علم، كقول بعض العبادلة : بئس عبد الله أنا إن كان كذا . وقول النبي عليه السلام : « نعم عبد الله هذا » . وأول على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه ، والعلم مخصوص بالمدح ، وما بعده بدل أو عطف بيان .

(١) أى : أو رافعان لضمرين مستترين وجوبا غالبا . ويلتزم هذا الضمير الإفراد والتذكير ، قال الشاعر .

نِعْمَ امرأَيْنِ حاتِمٌ وَكَعْبُ   كِلاَهُمَا غَيْثٌ وَسيفٌ عَضْبُ

ومن غير الغالب: نعما رجلين ـ ونعموا رجالا ، كما سبق. وشذ إبراز الضمير مع الباء الزائدة، حكى الفارضى: «نعم بهم قوما». ولا يتبع بتابع . وشذ تأكيده فى: نعم هم قوما أنتم

(٢) أى بعدها وهذا من المواضع التى يجوز عود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . ولا بد من مطابقة هذا التميز لمعناها ـ أى للمخصوص بالمدح أو الذم ؛ إفراداً وغير إفراد ، وتذكيراً وتأنيثاً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(فِعْلاَنِ غَـــيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   نِعْمَ ـ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَىْ « أَلْ » ، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا ؛ كَـ «نِعْمَ» عُقْبَى الكُرَمَا

(*) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له « متصرفين » مضاف إليه « نعم » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى هما رافعان وفيه ضمير مستتر هو الفاعل « اسمين » مفعوله . ويجوز أن يكون « رافعان » نعت لفعلين

(*) « مقارنى أل» نعت لاسمين ومضاف إليه « أو مضافين » معطوف على مقارنى «لما » متعلق بمضافين» و « ما » اسم موصول «قارنها» الجملة صلة ما ، والهاء عائدة إلى أل « كنعم» الكاف جارة لقول محذوف ، و « نعم » فعل ماض « عقبى الكرما» فاعل نعم ومضاف إليه

بَدَلاً)(١) . وقوله : * نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ *(٢)

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ ؛ كَـ«نِعْمَ» قَوْماً مَعْشَرُهُ)(*)

أى أن نعم وبئس فعلان جامدان ، وهما يرفعان فاعلين : مقترنين بأل ، أو مضافين للمقترن بها ، ومثل لهذا بقوله : « نعم عقبى الكرما » . أو يرفعان ضميراً يفسره تمييز ؛ كنعم قوماً معشره .

ويشترط فى هذا التميز — علاوة على مطابقة المخصوص التى ذكرناها :

(ا) أن يكون نكرة عامة متكثرة الأفراد ؛ فلا يجوز : نعم شمساً هذه الشمس ؛ لأنه لا ثانى لها . أما قولهم: نعم شمساً شمس هذا اليوم— فسائغ ؛ لتعددها بتعدد الأيام .

(ب) وأن يكون مؤخراً عن العامل ؛ فلا يصح تقديمه على نعم وبئس .

(حـ) وأن يتقدم على المخصوص بالمدح أو الذم . وشذ قولهم : نعم محمد رجلا .

(د) ويجب ذكره ؛ فلا يجوز حذفه لئلا يبقى الفاعل المستتر مبهماً ليس له مايفسره ، إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه ، كالتاء فى قولك : إن زرت محمداً فبها ونعمت — أى ونعمت زيارة زيارتك ، ومنه الحديث المتقدم « من توضأ يوم الجمعة .. » إلخ .

(هـ) ويجب أن يكون صالحاً لقبول « أل » المعرفة ؛ أوحا لا محل ما يقبلها ، لأنه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل ، فاعتبر صلاحيته لها ، فلا يفسر بالكلمات المتوغلة فى الإبهام ، ككلمة : « غير » — و « مثل » — و « شبه » — و « أى » — وأفعل التفضيل المضاف والمقرون بمن .

(١) فاعل « بئس » ضمير مستتر فيها ، و « بدلا » تميز مفسر له ؛ والتقدير : بئس هو أى البدل ، والمخصوص محذوف — أى إبليس وذريته — من الآية : ٥٠ من سورة الكهف

(٢) صدر بيت من البسيط — ينسب لزهير بن أبى سلمى ، يمدح هرم بن سنان ، وليس فى ديوانه ، وعجزه :

* إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا *

اللغة والاعراب : لم تعر : لم تنزل ولم تعرض . نائبة : كارثة وحادثة من حوادث الدهر . لمرتاع : أى فزع وخائف — وهو اسم فاعل من ارتاع . وزراً : ملجأ

(*) « ويرفعان » فعل مضارع وألف الاثنين فاعل وهو معطوف على رافعان ، من عطف الفعل على الاسم المشبه له « مضمراً » مفعول يرفعان « يفسره » الجملة صفة لمضمر « مميز » فاعل يفسر « قوماً » تميز مفسر لضمير نعم « معشره » مخصوص بالمدح مبتدأ ، وخبره الجملة التى قبله . ومعشر الرجل ، عشيرته .

وأجاز المبرّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ : أن يُجمعَ بين التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ . كقوله : * نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ * (١)

ومعيناً . «نعم» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو «امرأ» تمييز مفسر للضمير المستتر، أي نعم هو ـ أي المرء، والجملة خبر مقدم «هرم» مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر «نائبة» فاعل تعر « إلا » حرف استثناء «وكان » الواو للحال ، وكان فعل ماض ناقص واسمها يعود على هرم « لمرتاع » متعلق بوزرا الواقع خبراً لـكان .

والمعنى : يمدح هرماً بأنه رجل كريم ذو مروءة ، وشجاع، لا تنزل بأحد نازلة أو تحل به كارثة من كوارث الزمان تتطلب النجدة والعون ، إلا أخذ بيده ، وكان له معيناً وناصراً ومساعداً .

والشاهد : فى « نعم امرأ » فإن فاعل نعم ضمير مستتر، وقد فسر لإبهامه بالتمييز بعده الذى هو « امرأ » . وهنالك شاهد آخر فى قوله : « إلا وكان » ، حيث جيء بواو الحال قبل الفعل الماضى الواقع بعد إلا ، وهذا نادر ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كقوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون). من الآية: ١١ من سورة الحجر و ٣٠ من سورة يس

(١) صدر بيت من البسيط ـ لم يعرف قائله ، وعجزه :

* رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ *

اللغة والاعراب : الفتاة : المرأة الشابة الحديثة السن ـ وهى مؤنث الفتى . بذلت أعطت . بإيماء ، الإيماء : الإشارة ، مصدر أومأ إلى الشيء ـ إذا أشار إليه . « الفتاة » فاعل نعم « فتاة » تمييز مؤكد له « هند » مخصوص بالمدح « لو » شرطية ـ أو حرف تمن «بذلت» فعل الشرط «رد التحية» ردّ مفعول بذلت، والتحية مضاف إليه « نطقاً » منصوب على نزع الخافض ـ أى بنطق « أو بإيماء » معطوف على نطقا بأو ، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

والمعنى : إن هنداً تستحق الثناء والتقدير ، لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة ، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة .

والشاهد : الجمع بين فاعل نعم الظاهر ـ وهو «الفتاة»، وبين تمييزها وهو «فتاة» ، وليس فى التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، ولـكن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء . ومثله قول الشاعر :

ومَنعه سيبويه والسيرافىُّ مطلقاً[١]. وقيل: إن أفادَ معنًى زائداً جاز ـ وإلا فلا ؛ كقولهم : * فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تِهَامِى *[٢]

واختُلِفَ فى كلمة « ما » بعد نِعْمَ وبئسَ ؛ فقيل : فاعلٌ[٣] ؛ فهى معرفةٌ ناقصة ـ أى موصولةٌ فى نحو[٤] : (نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)[٥] أى :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وهذا الرأى مؤيّد بما ورد كثيراً نظماً ونثراً فى الفصيح من كلام العرب ، وهو الصحيح . ومن النثر قول الحارث بن عباد ـ حين بلغه أن ابنه بجيرا قتل فى حرب البسوس ـ . « نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) أى سواء أفاد التمييز معنى زائداً عما يفيده الفاعل ـ أم لا ؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل . وقد أولا ما ورد من ذلك بجعل المنصوب حالا مؤكدة :

(٢) عجز بيت من الوافر ـ لأبى بكر الأسود بن شعوب الليثى ، وقيل: للحارث ابن عباد ، وصدره : * تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد تقدم شرحه فى باب التمييز صفحة ٢٦٢ من الجزء الثانى .

والشاهد فيه هنا : الجمع بين فاعل نعم الظاهر وهو « المرء » ـ وبين التمييز وهو « من رجل » . وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل ، وذلك بواسطة نعته ، وهو أنه تهامى ـ أى منسوب إلى تهامة . وتهامة : اسم لما انخفض عن نجد من بلاد الحجاز . وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بقوله :

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ)(*)

(٣) وعلى ذلك فهى مستثناة من شرط الفاعل المتقدم . ومثل « ما » ـ « من » وتكون موصولة ، أو نكرة تامة ، أو موصوفة . ولا تكون معرفة .

(٤) أى من كل تركيب وقع فيه بعدها جملة فعلية ، وتكون الجملة صلة .

(٥) من الآية : ٥٨ من سورة النساء .

(*) « وجمع تمييز » مبتدأ أول ومضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز « ظهر » الجملة نعت لفاعل « فيه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان ، مؤخر « عنهم » متعلق باشتهر الواقع نعتاً لخلاف، والضمير فى عنهم للنحاة، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

نِعِمَّ الذى يَعِظُكم به . ومعرفةٌ تامّةٌ[1] فى نحو : (فَنِعِمَّا هِىَ) أى : فنعم الشىءُ هِىَ . وقيل : تمييزٌ ؛ فهى نكرَةٌ موصوفةٌ فى الأوّل[2]، وتامّةٌ فى الثانى[3] .

---

(١) أى غير مفتقرة إلى صلة ؛ وذلك إذا وقع بعدها مفرد ، ويكون ما بعدها هو المخصوص كما مثل المصنف : وكذلك إذا وقعت بعدها جملة نحو : نعم ما فعلت ، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف . والتقدير : نعم الشىء شىء فعلت . والتقدير فى المثال السابق : نعم الشىء شىء يعظكم به .

(٢) أى: إذا وقعت بعدها جملة فعلية ، ويكون الفعل بعدها صفة لها ، والمخصوص محذوف ، والتقدير فى المثال المذكور : نعم شيئاً يعظكم به ذلك القول :

(٣) أى: إذا وليها مفرد . فهى نكرة تامة تمييز ، وفاعلها ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، والمفرد بعدها هو المخصوص . وكذلك يجوز إذا وليتها جملة — أن تعرب نكرة تامة ، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف — أى نعم هو شيئا شىء يعظكم به. وإذا لم يلها مفرد ولا جملة، نحو: السماحة نعما ، والتقتير بئسما ؛ فهى: إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها ، والمخصوص على كل محذوف — أى نعم الشىء أو شيئا — تلك السماحة . وكذلك بئس.

وإلى الخلاف فى « ما » المتلوة بجملة فعلية — يشير الناظم بقوله :

(وَ «مَا» مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلُ ، فى نَحْوِ «نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ»)(*)

أى أنه اختلف فى « ما » الواقعة بعد « نعم وبئس » ؛ فقيل : هى نكرة منصوبة على التمييز ، ويكون فاعل « نعم وبئس » ضميراً مستتراً . وقيل : هى الفاعل . والمثال الذى ذكره يصلح للقولين — كما يتبين من الإعراب ، ومما أوضحناه .

(تنبيه) إذا كان فاعل «نعم وبئس» ضميراً مستتراً، فلا يجوز أن يكون له تابع؛ من نعت — أو عطف — أو توكيد — أو بدل . وإذا كان فاعلهما مفردا ظاهرا — امتنع

(*) «وما» مبتدأ « مميز » خبر « وقيل» فعل ماض للمجهول «فاعل» خبر لمبتدأ محذوف — أى هو فاعل ، والجملة نائب فاعل، وهى مقول القول «فى نحو» متعلق بمحذوف حال من «ما» «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح وفاعله مستتر «ما» نكرة ناقصة فى موضع نصب تمييز «يقول الفاضل» الجملة فى محل نصب نعت لما — أى نعم شيئاً يقوله الفاضل . وقيل : « ما » معرفة فاعل نعم، والجملة الفعلية فى محل رفع نعت لمخصوص محذوف — أى نعم الشىء شىء يقوله الفاضل .

(فصل) ويذكرُ المخصوص بالمدح أو الذمَّ بعد فاعلِ نِعْمَ وبئْسَ[1] فيقال: نِعْمَ الرجلُ أبو بكرٍ — وبئْسَ الرجلُ أبو لَهَبٍ، وهو مبتدأ، والجملةُ قبله خَبر[2]. ويجوز أن يكون خبراً لمبتدإ واجبِ الحذف؛ أى الممدوحُ أبو بكرٍ — والمذمومُ أبو لهب[3].

وقد يتقَدَّمُ المخصوصُ[4]، فيتعينُ كونُه مبتدأ، نحو: زيدٌ نِعْمَ

توكيده توكيدا معنويا. فإن كان مثنى أو جمعا — جاز، تقول: نعم الصديقان كلاهما — محمد وعلى، ونعم الأصدقاء كلهم — محمد، وعلى، وعمر والمؤنث كالمذكر.

أما التوكيد اللفظى فجائز، وكذلك العطف والبدل. أما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح — لا التخصيص؛ لأن التخصيص مناف للتعميم المفهوم من أل الجنسية.

(١) يشترط فى المخصوص: أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة أو غيرها من وسائل التخصيص. وأن يكون أخص من الفاعل — لا مساويا له ولا أعم؛ وذلك ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع فى النفس. وأن يكون مطابقا له فى المعنى: تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا. وأن يكون متأخرا عنه ليكون أدعى للتشويق. وكذلك يجب تأخيره عن التمييز، إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز، نحو: نعم رجلا المجاهد. فإن كان الفاعل اسما ظاهرا — جاز تقديم المخصوص على التمييز وتأخيره، تقول: نعم المجد تلميذا محمد — ونعم المجد محمد تلميذا.

وإذا كان المخصوص مؤنثا — جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا.

(٢) والرابط عموم الفاعل، أو إعادة المبتدأ بمعناه. وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه — وهو الراجح.   (٣) وهذا مذهب الجمهور.

وإلى الإعرابين يشير الناظم بقوله:

(وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا   أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا)[*]

أى يذكر المخصوص بعد الفاعل، ويعرب مبتدأ — أو خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا.

(٤) أى على « نعم وبئس »، وذلك بشرط صلاحيته للتأخير.

(*) « المخصوص » نائب فاعل يذكر « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بيذكر « مبتدا » — بالقصر — حال من المخصوص « أو خبر اسم » أو خبر — معطوف على مبتدأ واسم مضاف إليه « ليس يبدو أبدا » الجملة من ليس ومعموليها فى محل جر نعت ثان لاسم.

الرجلُ . وقد يتقدَّمُ ما يُشْعِرُ به فيُحْذَفُ(١)، نحو : (إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ العَبْدُ) أى : هو(٢) .

وليس منه(٣) : « العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى » ، وإنما ذلك من التقدُّم(٤) .

(فصل) وكلُّ فِعْلٍ ثلاثىٍّ صالحٍ للتَّعَجُّب منه ـ فإنه يجوز استعمالُه على « فَعُل » ـ بضم العين ؛ إما بالأصالةِ كظَرُف ـ وشَرُف ، أو بالتَّحويل(٥)

---

(١) أى قد يتقدم على جملة المخصوص لفظ يدل عليه ويشعر به إذا حذف ــ فيحذف المخصوص جوازا ؛ سواء كان هذا المشعر صالحا لأن يكون مخصوصا ــ أولا ، ويعرب على حسب حالته . (٢) أى أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب ، لدلالة ما قبله عليه ، وهو يصلح أن يكون مخصوصا . ويجوز أن يكون التقدير : نعم العبد الصابر ؛ وعلى هذا يكون المشعر ــ وهو كلمة «صابرا» ــ غير صالح لأن يكون مخصوصا ؛ لأنه نكرة غير مختصة «من الآية : ٤٤ من سورة ص » . وإلى حذف المخصوص أشار الناظم بقوله :

(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى   كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)(*)

أى : إذا تقدم على المخصوص بالمدح أو الذم ما يشعر بمعناه ، ويدل عليه من غير لبس أو فساد فى المعنى ــ كفى عنه وجاز حذفه . وقول الناظم : كالعلم نعم المقتنى والمقتفى ــ من تقديم المخصوص لا المشعر به ؛ إذا أعرب « العلم » مبتدأ وما بعده خبر كما هو المتبادر . والأصل : نعم المقتنى والمقتفى العلم . والمقتنى : الشىء الغالى الذى يقتنى ويحرص الناس على الاحتفاظ به . والمقتفى : الذى يتبع ويسار على نهجه .

(٣) أى ليس من حذف المخصوص .

(٤) هذا إذا أعرب « العلم » مبتدأ كما بينا . أما إذا أعرب « العلم » خبراً لمبتدأ محذوف ؛ أى المدوح العلم ، أو عكسه ، أو أعرب مفعولا لمحذوف ــ أى الزم العلم ، وجملة « نعم المقتنى » مستأنفة ــ فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص ؛ لعدم صلاحيته للتأخير ؛ لأنه من جملة أخرى ، وعلى هذا يحمل كلام الناظم .

(٥) أى إذا كان فى الأصل مفتوح العين أو مكسورها كمثال المصنف . ثم إن كان

(*) « وإن يقدم » شرط وفعله « مشعر » نائب فاعل يقدم « به » متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض ، والجملة جواب الشرط « كالعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، و « العلم » مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف .

كضَرُبَ ـ وفَهُمَ . ثم تُجْرَى حينئذ مُجْرَى نِعْمَ وبئْسَ ؛ فى إفادة المدحِ والذَّمِّ[١]، وفى حُـكْمِ الفاعل ، وحُـكْمِ المخصوصِ . تقول فى المدحِ : فَهُمَ الرجلُ زيدٌ ، وفى الذَّمِّ : خَبُثَ الرجلُ عمْرٌو[٢] .

ومن أمثلته: « سَاءَ »[٣]؛ فإنَّهُ فى الأصل سَوَأَ ـ بالفتح[٤]،فَحُوِّلُ إلى « فَعُل » ـ بالضم ـ فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى « بِئْسَ » فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله بما ذَكرنا[٥] ؛ تقول : سَاءَ الرجل أبو جهل ـ وَسَاءَ حَطَبُ النارِ أبو لهبٍ

الفعل معتل العين بالألف نحو: صام ونام ـ بقى على حاله ، وقدر فيه التحويل إلى « فَعُل » .

وإن كان معتل اللام ؛ فإن كانت لامه واواً ـ ظهرت الواو مفتوحة وقبلها الضمة إن لم تسكن موجودة من الأصل . نحو : سرُوَ ، وغَزُو . وإن كانت ياء قلبت واواً وضم ما قبلها ، نحو ؛ خشُوَ . ويعتبر الفعل بعد ذلك التحويل لازما مجرداً من الدلالة على الزمن ، جامداً ـ لا مضارع له ولا أمر ولا غيرهما من المشتقات . واستعمال هذا النوع فى المدح والذم نادر، ولا يحسن استعماله اليوم، فهنالك مايغنى عنه من الأساليب المقبولة . (١) وذلك مع تأدية كل فعل معناه الخاص به ودلالته على التعجب . فكل فعل ثلاثى يحول إلى صورة « فعُل » يؤدى هذه الأمور الثلاثة . وجريان الفعل هذا المجرى ـ ليس على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الأولوية .

(٢) وتقول : شَرُفَ ـ وكَرُمَ ـ ونَبُهَ ـ وفَهُمَ ـ وبَرُعَ ـ ولَعُبَ ... إلخ .

(٣) خصها المصنف والناظم بالذكر ؛ لأنها للذم العام فهى أشبه ببئس ، ولكثرة استعمالها وللخلاف فيها ؛ أهى مثل بئسَ فى المعنى والحكم ؟ أم هى مثلها فى المعنى ؟ أما فى الأحكام فكالأفعال المحولة ؟

(٤) والسوء : ضد السرور . تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، يقال ساءه الأمر يسوؤه ـ إذا أحزنه ، فهو متعد متصرف .

(٥) أى من كونه كبئس فى أحكامه . قال الناظم :

وفى التنزيل : (وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً[١] ـ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ[٢]) . ولك فى فاعل «فَعُل» المذكور : أن تأتىَ به اسماً ظاهراً مجرَّداً من أل[٣] ، وأن تجُرّه بالباء[٤] ، وأن تأتِىَ به ضميراً مطابقاً[٥] ، نحو فَهُمَ زيد .

وسُمِعَ : «مررت بأبياتٍ جادَ بِهِنَّ أبياتاً ـ وجُدْنَ أبياتاً »[٦] ، وقال :

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ)(*)

أى اجعل « ساء » مثل بئس فى معناها وأحكامها . واجعل « فَعُل » من كل فعل ثلاثى ـ مثل « نعم » ـ جعلا مطلقاً فى معناها وأحكامها ، من غير تقييد يحدث بينهما فرقاً .

ومعنى مسجلا : حراً عن التقييد بحكم . والاقتصار على « نعم » ليس مقصوداً بل مثلها فى ذلك ـ « بئس » .

(١) فاعل « ساء » ضمير مستتر يعود على النار « مرتفقا » تمييز على حذف مضاف ـ أى نار مرتفق ؛ لأن التمييز ينبغى أن يكون عين المميز فى المعنى . والمرتفق : المتكأ . من الآية : ٢٩ من سورة الكهف

(٢) « ما » إن جعلت فاعلا ـ فهى اسم موصول والجملة صلة ؛ أى ساء الذى يحكمونه . وإن جعلت تمييزاً ـ فهى نكرة موصوفة ؛ أى ساء شيئاً يحكمونه ، وعلى الاتجاهين فالمخصوص بالذم محذوف . من الآية : ٤ من سورة العنكبوت

(٣) أى بخلاف فاعل نعم وبئس . وهذا أحد الفروق بينهما .

(٤) أى الزائدة . وبكثرة إن كان اسماً ظاهراً ؛ وذلك تشبيهاً بفاعل « أفعل » فى التعجب ، فيجر لفظاً ويرفع محلا ، تقول : حَمُد بالجار معاشرة ـ أى حَمُد الجار معاشرة . وهذا فرق ثان بينهما .

(٥) أى لما قبله وجوباً ، ، وعائداً كذلك إلى شىء سابق ، تقول : المخلص سَعُد رجلا ـ والمخلصان سعدا رجلين .. إلخ ، فإن عاد إلى التمييز المتأخر فلا مطابقة . وهذا فرق ثالث ؛ فإن « نعم » يتعين فى فاعلها المضمر ـ لزومه حالة واحدة ، وعوده على التمييز بعده .

(٦) حكى ذلك الكسائى ـ بزيادة الباء فى الفاعل أولا ، وتجرده منها ثانياً . وهو سبب تمثيل المصنف به . وجاد بهن ؛ من جاد الشىء ـ إذا صار جيداً . وأصله : جوَد ،

(*) « كبئس » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل « ساء » مفعوله الأول مقصود لفظه « فعلا » مفعول أول لا جعل الثانى على تقدير مضاف « من ذى ثلاثة » متعلق بمحذوف حال من فعلا ومضاف إليه « كنعم » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل « مسجلا » حال من نعم

* حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِى لاَ يُرَى *[1]

أصله : حَبُبَ الزَّوْرُ ، فزادَ الباءَ وَضَمَّ الحاءَ ؛ لأن « فَعُلَ » المذكور يجوزُ فيه أن تُسَكَّن عَيْنه ، وأن تُنقلَ حركتُهَا إلى فائِه[2] ؛ فتقول : ضَرْبَ الرجلُ — وضُرْبَ .

(فصل) ويقالُ فى المدح : « حَبَّذَا » ، وفى الذم : « لاَ حَبَّذَا » ، قال:

تحول إلى « فَعُل » لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء فى الفاعل، وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر ، فقيل : بهن ، و « أبياتاً » تمييز . و « جدن » فعل وفاعل و « أبياتاً » تمييز أيضاً . وقد جمع فيهما بين الفاعل والتمييز .

(١) صدر بيت من المديد — للطرِمّاح بن حكيم ، وعجزه :

* مِنْــــهُ إلاّ صَفْحَةٌ أو لِمَامُ *

اللغة والاعراب . الزور : الزائر ، وهو مصدر يراد به اسم الفاعل ، ويطلق على الواحد والجمع — مذكراً ومؤنثاً . صفحة ، المراد : صفحة الوجه — وهى جانبه . لمام : جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغ المنكب سمى : جُمّة . « حب » فعل ماض لإنشاء التعجب « بالزور » فاعل حب على زيادة الباء « الذى » صفة للزور « لا » حرف نفى « يرى » فعل مضارع للمجهول « منه » متعلق به « إلا » أداة حصر « صفحة » نائب فاعل يرى . والجملة صلة الذى ، « أو لمام » معطوف على صفحة

والمعنى : ما أحب الضيف الذى لا يثقل على مضيفه بالمكث عنده ومضايقته ، حتى لا يكاد يتحقق من ملامحه ؛ لسرعة انصرافه وتركه المضيف .

والشاهد : مجىء فاعل « حب » — التى تفيد معنى « نعم » — مقترنا بالباء الزائدة ؛ لقربها من معنى التعجب، وقد علمت أن الباء تزاد فى فاعل فعل التعجب.

(تنبيه) يتبين مما ذكره المصنف: أن « ساء » ، و « حب » — إذا لم يكن معهما « ذا » — من المحول إلى « فَعُل » بالضم، وتجرى عليهما أحكامه التى ذكرها ، وهذا هو المشهور. ويرى الدماميني : أنه يلتزم فى فاعل « ساء » — ما التزم فى فاعل « بئس » من جميع الأحكام

وقال الشاطبي : إن فاعل « حب » — إذا لم يكن معه « ذا » — يلتزم فيه ما التزم فى فاعل « نعم » .

(٢) وفى ذلك ، وفيما تقدم فى فاعل « حب » — إذا كان غير « ذا » — يقول الناظم :

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِى فِى الهَوَى ... وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[١]

ومذهبُ سيبويه: أَنَّ «حَبَّ» فعل، و «ذَا» فاعل، وأَنَّهما باقيان على أصلهما[٢]، وقيل: رُكِّباً وَغَلَبت الفعليةُ لتقدُّمِ الفعلِ، فصار الجميع

(وَمَا سِوَى «ذَا» ارْفَعْ بِحَبَّ، أَوْ فَجُرّ
بِالْبَا، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ)(*)

أى ارفع الفاعل بحب؛ إذا كان اسماً غير كلة «ذا»، أو جره بالباء الزائدة ويكون فى محل رفع. وانضمام الحاء مع «حب» إذا كان دون ذا — كثير.

(١) بيت من المتقارب، لم نقف على قائله:

اللغة والإعراب. العاذر: الذى يقبل العذر، ولا يلوم — مِن عذَره يعذِره، والاسم المعذرة. العاذل. اللائم — من عذله يعذُله، والاسم العذل. «ألا» حرف تنبيه «حبذا» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر مقدم، وسيذكر المصنف لها أعاريب أخرى «عاذرى» مبتدأ مؤخر وهو المخصوص بالمدح «فى الهوى» متعلق بعاذر «ولا» نافية «حبذا الجاهل» إعرابه كسابقه «العاذل» صفة للجاهل.

والمعنى: نعم من يعذرنى فى الهوى — ويكف عن لومى وعذلى، وبئس الجاهل الغبى الذى يلومنى ولا يلتمس لى عذرا فى هواى.

والشاهد: استعمال «حبذا» للمدح فى الشطر الأول من البيت، و «لاحبذا» للذم فى الشطر الثانى، وقد جمع بينهما.

(٢) أى أنهما جمله فعلية ماضوية لإنشاء المدح، و «ذا» كفاعل «نعم» لا يجوز إتباعه. وإذا وقع بعده اسم — نحو: حبذا الرجل — فهو المخصوص، لا تابع لاسم الإشارة. وإلى هذا أشار الناظم بقوله.

(وَمِثْلُ نِعْمَ «حَبَّذَا»، الفَاعِلُ «ذَا» ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: «لاَ حَبَّذَا»)(*)

(*) «وما» اسم موصول مفعول مقدم لارفع «سوى» ظرف صلة ما «ذا» مضاف إليه «بحب» متعلق بارفع «أو فجر» معطوف على ارفع، والفاء زائدة «بالباء» متعلق بجر وقصر للضرورة «ودون ذا» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من محذوف للعلم به، وذا مضاف إليه «انضمام» مبتدأ «الحا» — بالقصر — مضاف إليه «كثر» الجملة خبر المبتدأ، والتقدير: وانضمام الحاء من حب حال كونه دون «ذا» — كثير.

(*) «ومثل» خبر مقدم «نعم» مضاف إليه «حبذا» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه

فِعْلاً ، وما بعده فاعِلٌ[(١)] . وقيل : رُكِّباً وغلبت الاسميةُ لشرفِ الاسم ، فصار الجميع اسماً مبتدأ ، وما بعده خَبَره[(٢)] . ولا يتغيَّر « ذَا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال : حَبَّذَا الزيدان وَالهندان ـ أو الزيدونَ وَالهندات ؛ لأنَّ ذلك كلامٌ جرى مجرى المَثَل[(٣)] ، كما فى قولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ » . يقال لكلِّ أحدٍ ـ بكسر التاء وإفرادها[(٤)] . وقال ابن كَيسان :

أى مثل « نعم » مع فاعلها فى إنشاء المدح ـ جملة « حبذا » ، وهى جملة فعلية ، الفاعل فيها هو « ذا » . وعند إرادة الذم قل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية . ويجب وصلها بذا كتابة .

(١) هذا رأى ضعيف ؛ لأنه لم يعهد تركيب فعل من فعل واسم ، على أنه قد يحذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف ـ كما فى قول الشاعر .

ألاَ حَبَّذَا لولا الحياء ورُبَّمَا مَنَحْتَ الهوَى ما لَيْسَ بالمتَقَارِبِ

(٢) وأجاز بعضهم : كون « حبذا » خبرا مقدما ، والاسم بعده مبتدأ مؤخر . وينسب هذا إلى المبرد وابن السراج . وضعف بأن « حبذا » لو كان اسماً لوجب تكرار « لا » عند إهمالها فى نحو : لا حبذا زيد ولا عمرو . وأيضاً : عمل « لا » فى معرفة إن أعملت عمل « إن » أو ليس .

وبقى وجه آخر ، وهو : أن يكون « حب » فعلا ، و « ذا » ملغاة ، والاسم بعده فاعل .

(٣) أى فى كثرة الاستعمال . وفيه علة تقتضى عدم التغيير كالمثل ، وهى : إرادة الإبهام بذا ، ثم الإيضاح بما يأتى بعدها مثل : ربه رجلا ـ و (قل هو الله أحد) .

(٤) ذلك لأنه فى الأصل خطاب لامرأة طلقت زوجاً غنياً لكبره ، وأخذت شاباً فقيراً ـ وكان ذلك فى زمن الصيف ؛ فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبناً ؛ فقال لها ذلك . وصار مثلا يضرب لمن يطلب الشىء بعد تفريطه فيه ، و « الصيف » منصوب على الظرفية لضيعت .

« الفاعل ذا » مبتدأ وخبر « وإن ترد » شرط وفعله « ذماً » مفعول ترد « فقل » الفاء واقعة فى جواب الشرط « لا » نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب مقول القول وجملة القول جواب الشرط .

لأنَّ المشارَ إليه مضافٌ محذوف - أى حَبَّذَا حُسْنُ هندٍ[١]. ولا يتقدم المخصوصُ على «حَبَّذَا» ؛ لما ذكرنا من أنه كلام جرَى مجْرَى المَثَل[٢]، وقال ابن بابشاذ: لئلا يُتَوَهَّم أنَّ فى «حَبّ» ضميراً[٣]، وَأَنَّ «ذا» مفعولٌ.

(تنبيه) إذا قلت : « حُبَّ» الرجلُ زيْدٌ » ؛ فحبَّ هذه من باب «فَعُل» المتقدِّم ذِكْرُه، ويجوزُ فى حائِه : الفتح - والضم، كما تقدم.

فإن قلت «حَبَّذَا» - ففتح الحاء واجبٌ؛ إن جَعلْتَهَا كالكلمة الواحدة[٤].

---

(١) هذا قول غير مسلم ؛ لأنه لو كان كما ذكره - لظهر هذا المبتدأ المقدر فى بعض التراكيب العربية ؛ ولم يثبت ذلك إطلاقا ؛ فهو قول لا دليل عليه .

(٢) وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

وَأَوْلِ « ذَا » المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ ، لاَ تَعْدِلْ بِذَا ؛ فَهْوَ يُضَاهِى المَثَلاَ)(*)

أى اتبع كلمة « ذا » وجىء بعدها بالمخصوص أياً كان ؛ مفردا أو غيرها . ولا تعدل بذا أو تمل إلى سواه - أى لا تدخل عليه تغييرا مطلقاً ؛ فهو يشبه المثل فى لزومه حالة واحدة للجميع .

(٣) أى ضميراً مرفوعا على الفاعلية عائدا على المخصوص. وهذا التوهم بعيد ؛ لأن معنى هذا التركيب قد اشتهر فى غير ذلك المعنى المتوهم. على أن هذا التوهم الذى يفر منه - لا يمتنع وروده على الذهن بسبب التأخير ؛ لأنه يفهم أن «ذا» مفعول مقدم، و«زيد» فاعل مؤخر

(٤) أى بالتركيب ؛ فإن أبقيا على أصلهما بلا تركيب - جاز الوجهان . وإذا كان فاعل « حب » اسماً غير « ذا » ؛ فإنه لا يلتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ؛ فيكون مفردا أو غير مفرد - مذكرا وغيره ؛ على حسب ما يقتضيه المقام .

ويجوز رفعه أو جره بباء زائدة . تقول : حُب المضىءُ القمرُ - وحُب المضيئان القمران - وحُبت المضيئات الأقمار ... وهكذا .

(*) «وأول» فعل أمر يتعدى لاثنين - أى اتبع «ذا» مفعول أول «المخصوص» مفعول ثان ويجوز العكس «أيا» اسم شرط خبر لكان مقدم، وهى فعل الشرط واسمها يعود إلى المخصوص «لا» ناهية «تعدل» مضارع مجزوم بها ، والجملة جواب الشرط ، وحذفت الفاء للضرورة «فهو» الفاء للتعليل ، و «هو» ضمير منفصل مبتدأ «يضاهى المثلا» «المثلا» مفعول يضاهى والجملة خبر المبتدأ،

تنبيه

يخالف مخصوص « حبذا » مخصوص نعم فى أمور، منها :

(ا) أن مخصوص «نعم» يجوز تقديمه عليها ؛ بخلاف مخصوص « حبذا » فلا يتقدم مطلقاً ؛ لا على « حب » — ولا على «ذا» . وقد أوضح ذلك المصنف .

(ب) يجوز عمل النواسخ فى مخصوص « نعم » تقول : نعم رجلا كان محمد ؛ ولا يجوز ذلك فى مخصوص « حبذا » .

(حـ) تقديم التميز على المخصوص فى «نعم» — كثير ، وتأخيره شاذ ونادر . أما فى «حبذا» ؛ فيجوز ذكر التميز أو الحال قبله أو بعده ؛ تقول : حبذا رجلا محمد — وحبذا محمد رجلا — وحبذا راكباً محمد — وحبذا محمدان مسافرين . وصاحب الحال والمميز هو « ذا » ؛ لأنه الفاعل المبهم — لا المخصوص .

فائدة

يجوز زيادة « كاف الخطاب » فى آخر « نعم وبئس »، تقول : نعمك الرجل محمد — وبئسك الرجل زيد .

وهذه الكاف حرف لمجرد الخطاب ، وليس لها موضع من الإعراب .

ومع جوازها فهى قليلة فى الأساليب البليغة .

الأسئلة والتمرينات

١ — يرى بعض الكوفيين: أن «نعم وبئس» اسمان. بين حجتهم فى ذلك ، وادحضها

٢ — يأتى فاعل « نعم وبئس » اسماً ظاهرا أحياناً ، وضميرا أحيانا أخرى .
اشرح الشروط اللازمة فى كل — ومثل .

٣ — للنحاة أقوال فى إعراب « ما » الواقعة بعد « نعم وبئس » .
اشرح ذلك ؛ ووضح بأمثلة من إنشائك .

٤ — كيف تعرب المخصوص ؟ وما الفرق بين مخصوص « نعم » — و « حبذا » ؟

٥ — ابسط القول فى « ساء » ، و « حب » ، وما يحول إلى « فَعُل ». وبين الفرق بينها ،وبين « نعم وبئس » .

٦ — اشرح قول ابن مالك الآتى ؛ موضحاً ما تقول بالأمثلة :

(وَجَمْعُ تَمييزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فيه خِلَافٌ عنهمُ قد اشْتَهَرْ)

٧ — فيما يأتى شواهد للنحويين فى باب « نعم وبئس » . بين موضع الشاهد ، وأعرب ما تحته خط ، واذكر المخصوص بالمدح أو الذم :

قال تعالى : (وَلَنِعْمَ دار المُتَّقِينَ . بِئْسَ للظالمين بَدَلا . بِئْسَمَا اشتروا به أنفسهم . سَاء مَثَلاً القوم الذين كَذَّبُوا بآياتنا . كَبُرَتْ كلمةً تخرج من أفواههم . إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هى . وحَسُنَ أُولئكَ رَفِيقاً)

تَزَوَّدْ مثــلَ زاد أبيك فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيــكَ زادا
فَنِعْمَ صديقُ المرءِ مَنْ كان عَوْنه وَبِئْسَ امْرَأً مَنْ لا يُعِين على الدهر
فقلتُ اقتــلوها عنكمُ بمزَاجِهاَ وَحُبَّ بها مقتــولةً حين تُقْتَلُ
لَعَمْرِى ـ وما عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّن لَبِئْسَ الفَتَى المدعوُّ بالليلِ حاتِمِ
أَأَلُومُ مَنْ بَخِلَتْ يَدَاهُ وَأَغْتَدِى للبُخْلِ تِرْباً ؟ سَاء ذَاكَ صَنِيعاً
ألاَ حَبَّذَا ، لولا الحياء ، وَرُبمَا منحتُ الهوَى ما ليس بالمُتقَارِب
نِعْمَ امرأينِ حاتِمٌ وَكَعْبُ كِلاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

٨ — أعرب ما تحته خط فى البيتين الآتيين ؛ وبين ما فيهما من شاهد . وهما لجرير الشاعر الأموى المشهور :

يا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سا كِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كانا
وَحَبَّـذَا نفحاتٌ مِنْ يَمَانِيةٍ تأتيكَ من قِبَلِ الرَّيَّانِ أحْيانا

(باب أفعل التفضيل)(١)

إنما يصاغُ أفعلُ التفضيل مما يُصَاغُ منه فِعْلاَ التعجب(٢)؛ فيقال : هو أَضْرَبُ وَأَعْلَمُ وَأَفْضَلُ - كما يقال : ما أَضْرَبَه وَأَعْلَمَه وَأَفْضَلَه .

باب أفعل التفضيل

(١) هو : اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة خاصة ، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة . وهو يصاغ قياساً على وزن « أفْعَل » للمذكر - ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

وعلى وزن « فُعْلى » للمؤنث ، والزائد يسمى « المفضّل » ، والمزيد عليه يسمى : «المفضّل عليه - أو المفضول» سواء كانت صفة مدح كأفضل وأحسن - أو ذم كأقبح وأسوأ .

ومنه : خير - وشر - وحَب ؛ وقد حذفت همزتها لكثرة الاستعمال ؛ قال تعالى : (وأن يستعففن خير لهن - أولئك هم شر البرية) وقال الشاعر :

* وحَبُّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعا *

وجاء على الأصل قول رؤبة :

* بِلاَلُ خَيْرُ النَّاس وَابن الأَخْيَرِ *

وقراءة بعضهم : (من الكذاب الأشرّ)، وفي الحديث : « أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قلّ » .

(٢) تقدم ذلك مستوفى في «باب التعجب» قريباً فارجع إليه إن شئت .

وفي ذلك يقول الناظم :

(صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ   «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي)(*)

أي صغ « أفعل » للدلالة على التفضيل . من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هذه الصياغة من الفعل الذى منع منه الصوغ هنالك .

(*) « من مصوغ » متعلق بصغ والموصوف محذوف - أي من فعل مصوغ « منه » جار ومجرور نائب فاعل مصوغ « للتعجب » متعلق بمصوغ « أفعل » مفعول صغ « للتفضيل » متعلق بصغ « وأب » فعل أمر مبني على حذف الألف « اللذ » اسم موصول لغة في الذي - مفعول « أبي » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى الذي ، والجملة صلة .

وشذَّ بناؤُه من وصفٍ لا فِعْل له ؛ كهُوَ أَقْمَنُ به ـ أى أحقُّ[١] ، وأَلَصُّ من شِظَاظٍ[٢] .

ومِمَّا زادَ على ثلاثة؛ كـ«هذا الكلام أَخْصَرُ مِن غيْرِه»[٣] . وفى «أَفْعَلَ» المذاهبُ الثلاثةُ[٤] ، وَسُمِعَ : هُوَ أَعْطَاهُم للدَّرَاهِمِ ـ وَأَوْلاَهُم للمعروفِ[٥] وهذا المكانُ أَقْفَرُ من غيْرِه[٦] . ومن فِعْلِ المفعولِ ؛ كهُوَ أَزْهَى مِنْ ديكٍ[٧] ـ وَأَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ[٨] ـ وَأَعْنَى بحاجَتِكَ[٩] .

---

(١) بنوه من قَمِن ـ أى حقيق . ومثله قولهم : ما بالبادية أنوأ منه ـ أى أعلم بالأنواء منه . (٢) بنوه من لِصّ . وقد حكى ابن القطاع لصَصَ ـ بالفتح ـ إذا استتر ، وحكى أيضاً : لصَّه ـ إذا أخذه خفية . وعلى ذلك فلا شذوذ فيه . وشِظَاظ ـ بكسر الشين ـ اسم لص ، معروف بالذكاء فى اللصوصية ـ من بنى ضبة ، ويضرب به المثل فى ذلك . ومثل هذين قولهم : هو أفرس من غيره ـ من الفروسية .

(٣) بنوه من : «اختُصِر» . وفيه شذوذ آخر ، وهو : بناؤه من المبنى للمجهول .

(٤) أى فى بناء « أفعل » التفضيل من الرباعى الذى على وزن « أفعل » ـ الخلاف السابق فى التعجب ؛ فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ـ وإلا فلا . (٥) هذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل ؛ لأن همزتهما كذلك .

(٦) هذا شاذ على القول بالمنع مطلقاً ؛ لأن همزته ليست للنقل .

(٧) بنوه من قولهم : زُهى ـ بمعنى تكبر ، وحكى ابن دريد : زها يزهو ـ أى تكبر ، وعليه فلا شذوذ ؛ لأنه من المبنى للفاعل .

(٨) بنوه من « شُغِل » بالبناء للمفعول ؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية ـ لا أنها أكثر شغلا لغيرها ، وهذا الفعل يجىء مبنياً للفاعل ، قال تعالى : (شغلتنا أموالنا وأهلونا) . والنحيين : تثنية نِحى ـ وهو : زق السمن . وذات النحيين : امرأة من « تيم الله بن ثعلبة » كانت تبيع السمن فى الجاهلية . فأتى رجل أنصارى ـ قبل أن يسلم ، فساومها حلت نحيا ، فقال لها : امسكيه حتى أنظر إلى غيره . حلت الآخر ، فقال لها : امسكيه . فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وفر .

(٩) بنوه من « عُنِى » ـ وسمع فيه : عَنِى كرضى ، وعليه فلا شذوذ فيه .

وما تُوُصِّل به إلى التعجُّبِ مما لا يُتَعَجَّب منه بلفظه ـ يُتوصَّلُ به إلى التَّفضيل . ويُجَاء بعده بمَصْدَرِ ذلكَ الفِعْلِ تمييزاً ، فيقالُ : هو أشَدُّ استخراجاً وَحُمْرَةً[(١)] .

(١) إذا كان الفعل جامداً ؛ كعسى وليس ، أو غير قابل للتفاضل ؛ كمات وفنى ـ لم يجز التفضيل منه مطلقاً بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، وعدم التفاوت يفقد الأساس الذى يقوم عليه التفاضل . وفى المنفى والمجهول ـ خلاف بين النحاة ؛ لأن مصدرهما مؤول فيكون معرفة ، فلا يصلح نصبه تمييزاً لأشد ونحوه ، وهو ما ينبغى أن يعرب به المصدر هنا . والتحقيق صحة التفضيل منهما بالطريق غير المباشر ؛ لصحة مجىء كلمة « عدم » قبلهما ، ولصحة التنكير فى بعض الأحوال .
أما ما عدا ذلك ـ مما فقد الشروط ـ فيتوصل إلى التفضيل منه بصوغ اسم تفضيل من « أشد » ونحوه مما يناسب المعنى ، ويوضع مصدر الفعل غير المستوفى للشروط بعده ـ منصوباً على التمييز كما بينا . ويقوم مقام المصدر : اسم فاعل ، أو اسم مفعول فى آخره ياء مشددة وتاء ، تقول : هو أشد ضاربية ، ومضروبية ـ من غيره ، كما سبق .
ويلاحظ : أن « أشد » ونحوه فى باب التعجب ـ « فعل » ، أما هنا ـ فـ « اسم » .
هذا : وقد ذكر النحاة : أن الألفاظ الدالة على العيوب والألوان ـ لا يصاغ منها « أفعل » مباشرة ؛ إذا كانت هذه العيوب والألوان ظاهرة . وسمع من ذلك : أسود من حلك الغراب ـ وأبيض من اللبن ، وقيل : إن هذا شاذ لا يقاس عليه ، ولا ندرى السبب فى عدم القياس ، وما ذكروه من علل غير مقنع . والرأى جوازه ؛ إذا لم يحصل لبس بصيغة أخرى ، وقامت قرينة على التفضيل . أما العيوب والألوان المعنوية فتصح الصياغة منها مباشرة ، مثل : فلان أبله من فلان ـ وأحمق منه ـ وأرعن منه ـ وأخرق منه ـ وأبيض سريرة منه ـ وأسود قلباً منه . . وهكذا . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِـلْ ... لِمَانِـعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ)[(*)]

أى أن ما يتوصل به إلى التعجب ـ من الأفعال التى لم تستكمل الشروط ، بسبب

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بوصل على أنه نائب فاعله قدم عليه ، وساغ ذلك لأنه جار ومجرور يتوسع فيهما « إلى تعجب » متعلق بوصل ، والجملة صلة ، « لمانع » متعلق بوصل أيضاً « به إلى التفضيل » متعلقان بصل « صل » فعل أمر ، والجملة خبر المبتدأ .

(فصل) ولاسم التفضيلِ ثلاثُ حالاتٍ[١] :

إحداها : أن يكون مجرَّداً من «أل» والإضافةِ ، فيجبُ له حكمان:

(أحدهما) أن يكون مُفرداً مذكّراً دائماً[٢] ، نحو : (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ)[٣]، ونحو:(قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ... الآية)[٤]

مانع يمنع التعجب المباشر منها – يتوصل به إلى التفضيل منها عند وجود ذلك المانع.

وليعلم أن « أفعل » التفضيل يدل غالباً على الدوام والاستمرار. وهو اسم جامد ليس له ماض– ولا مضارع– ولا اسم فاعل– ولا مفعول– ولا شيء من المشتقات، ولا يتقدم عليه فى الاختيار شيء من معمولاته ؛ كما هو الحكم العام فى العوامل الجامدة – إلا فى مواضع نص عليها النحاة ، وسيأتى بعضها ؛ كأن يكون المعمول شبه جملة كقول الشاعر :

وَلِلحِلمِ أوقَاتٌ وَلِلجهلِ مِثلُهَا وَلكِن أَوْقَاتى إلى الحِلمِ أَقْرَبُ

(١) هذا بالنظر إلى لفظه. أما بالنظر إلى معناه، فله ثلاث استعمالات أيضاً :

(ا) ما تقدم ذكره فى تعريفه .

(ب) أن يراد به أن شيئاً زاد فى صفته الخاصة به–على شيء آخر فى صفته ، فالاشتراك بينهما فى مطلق الزيادة ، نحو قولهم . السكر أحلى من الملح – والصيف أحر من الشتاء يريدون : أن السكر فى حلاوته – أقوى من الملح فى ملوحته، والصيف فى حرارته–أشد من الشتاء فى برودته ... وهكذا ؛ فليس بين كل اثنين اشتراك فى المعنى– إلا فى مطلق الزياة المجردة المقصورة على صاحبها .

(حـ) أن يتجرد عن معنى التفضيل ، ويراد به ثبوت الوصف لصاحبه ، فيؤول باسم فاعل– أو صفة مشبهة . وقد أشار إليها المصنف والناظم فيما سيأتى :

(٢) أى ولو كان مسنداً إلى مؤنث، أو مثنى، أو مجموع. (٣) سورة يوسف– الآية: ٨

(٤) تمام الآية : (وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم) من الآية : ٢٤ من سورة التوبة فقد أفرد « أحب » فى الآية الأولى مع الاثنين . وفى هذه مع الجماعة .

ومِنْ ثَمّ(١) قيل فى «أُخَرَ» — إنَّه معدولٌ عن آخر(٢)، وفى قول ابن هانىء:

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *(٣) — إِنَّه لَحْن .

(والثانى) : أن يُؤْتَى بَعده «بِمِنْ»(٤) جَارَّةً للمفضولِ ، وقد

---

(١) أى: ومن أجل أن «أفعل» التفضيل المجرد من أل والإضافة — يلزم فيه الإفراد والتذكير كما أسلفنا .

(٢) أى: وليس من باب التفضيل ؛ لأنه ليست فيه مشاركة وزيادة ، لأن معناه الأصلى : أشد تأخراً . و «أخر» : جمع أخرى — أنثى آخر على وزن «أفْعَل» .

(٣) صدر بيت من البسيط ، للحسن بن هانىء — المشهور بأبى نواس ، فى وصف الخمر : وعجزه :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ من الذَّهَبِ *

اللغة والاعراب : فقاقعها : جمع فقاعة ، وهى النفاخات التى على وجه الماء أو الخمر — شبه حبات صغيرة من الحصباء وهى : دقاق الحصى . در : لآلىء ، جمع درة — وهى اللؤلؤة . «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسم كان «من فقاقعها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى «حصباء» خبر كأن «در» مضاف إليه «على أرض» متعلق بمحذوف صفة لحصباء «من الذهب» متعلق بمحذوف صفة لأرض.

والمعنى : كأن النفاخات الصغيرة البيضاء التى تعلو الخمر وهى فى الكأس — فى لونها الذهبى — حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب .

والشاهد : مجىء «أفعل التفضيل» — وهو صغرى وكبرى — مؤنثاً مع أنه مجرد من أل والإضافة ، وكان حقه أن يكون مفرداً مذكراً ، فيقال : أصغر وأكبر . لهذا : قال بعضهم : إنه لحن . وقال الآخرون : إنه لم يقصد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة ، فهو صفة مشبهة — لا أفعل تفضيل .

(٤) ولا يجر المفضول غيرها من الحروف ، وهى واجبة فى هذه الحالة . واختلف فى معناها ، فقال المبرد : هى للابتداء ، وتكون لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ، نحو : النشيط أفضل من الخامل . ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر على المجتمع من العدو . وقال ابن مالك : هى للمجاوزة — أى أن المفضل جاوز المفضول فى الوصف الممدوح أو المذموم ، وزاد عليه.

يحذفان[1] ، نحو : (وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)[2] . وقد جاء الإثباتُ وَالْحذف في : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) — أى : منك[3] .

وأكثرُ ما تحذف « مِنْ » إذا كان « أَفعلُ » خبراً[4] . ويقِلُّ إذا كان حالاً كقوله : * دَنَوْتِ وَقد خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ *[5]

---

(١) أى « من » ومجرورها وهو المفضل عليه ، وذلك عند وجود دليل على الحذف — وإلا امتنع . (٢) أى من الحياة الدنيا . من الآية: ١٧ من سورة الأعلى

(٣) وعند الحذف لفظاً يلاحظان فى التقدير والنية . من الآية: ٣٤ من سورة الكهف وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا)(*)

أى أن « أفعل » التفضيل المجرد من أل والإضافة — ينبغى أن يوصل فى اللفظ بمن جارة للمفضل عليه . وتقدر عند الحذف .

(٤) سواء كان خبراً لمبتدأ ، أو خبر ناسخ ،أو أصله الخبر ؛ كثانى مفعولى «ظن» وأخواتها — وثالث مفاعيل «أعلم وأرى» .. إلخ ، نحو: محمد أكرم — كان محمد أفضل — ظننت محمداً أعلم — أعلمت عليا محمداً أقدر على تحمل المسئولية

(٥) صدر بيت من الطويل ، استشهد به النحاة — ولم ينسبوه لقائل . وعجزه :

* فَظَلَّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ *

اللغة والاعراب . دنوت : قربت ، من الدنو — وهو القرب . خلناك : ظنناك وحسبناك . ظل : استمر . مضللا : حيران غير مهتد إلى الصواب ، من الضلال — وهو عدم الرشد . « دنوت » فعل وفاعل « وقد » الواو للحال من التاء فى دنوت ، و « قد » حرف تحقيق « خلناك » خال : فعل ماض ناقص ، من أخوات ظن ، و « نا » فاعل ، والكاف مفعول أول « كالبدر » متعلق بمحذوف مفعول ثان « أجملا » أفعل

(*) « وأفعل التفضيل » أفعل مفعول لمحذوف يفسره ما بعده ، والتفضيل مضاف إليه ، « أبداً » ظرف منصوب « تقديراً أو لفظاً » مصدران حالان من المجرور بعدهما ، أو منصوبان بإسقاط فى « بمن » متعلق بصل « إن جردا » شرط وفعله ، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

أى دَنوتِ أَجملَ من البدر .

أو صفةً كقوله : * تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَن تَقِيلِى *(١)

تفضيل حال من التاء فى دنوت أيضاً « فظل » معطوف بالفاء على دنوت « فؤادى » اسم ظل « فى هواك » متعلق بضللا الواقع خبراً لظل .

والمعنى : قربت منا أيتها المحبوبة وأنت أكثر جمالا وبهاء من البدر ، وقد كنا نظنك مثله فى الجمال وحسن المنظر ، فصار قلبي حائراً فى هواك وحبك ، لايعرف سبيل الرشد ووجه الصواب .

والشاهد : فى « أجملا » حيث حذفت «من» التى تجر المفضول عليه مع مجرورها، وأفعل التفضيل هنا حال من التاء فى « دنوت » كما ذكرنا . وجملة « وقد خلناك كالبدر » اعتراضية . وهذا على قلته قياسى .

(١) عجز بيت من الرجز ـ أو بيت من مشطوره ، وبعده :

غَداً بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيلِ ‏ ‏ ‏ وَمَشْرَبٍ يَشْرَبُهَا رَسِيلِ

وهو لأُحَيْحَة بن الجُلاَح الصحابى ـ يخاطب فَسِيلَة «نخلة صغيرة» وكان أُحَيْحَة مثرياً وله نخل كثير بيثرب ـ مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ـ ومع ذلك كان يدعو إلى الادخار والجمع .

ومن كلامه الذى جرَى مجْرى المَثَل : «التَّمْرَةُ إلى التَّمْرَةِ تَمْر— والذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبل » ، أى أن القليل إذا انضم إلى القليل صار كثيراً .

اللغة والاعراب. تروحى : ارتفعى وطولى ـ من قولهم تروح النبت ـ إذا طال أجدر : أحق وأحرى . تقيلى : من القيلولة ـ وهى الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار ، والمراد : أنها فى هذا الوقت تكون متصفة بما يأتى . بجنبي بارد ظليل: أى فى مكان يساعد على النمو والازدهار . رسيل : سهل لين ، وهو وصف لمشرب . « تروحى » فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل « أجدر » أفعل تفضيل صفة لمحذوف ـ هو وعامله المعطوف على تروحى؛ أى: وخذى مكاناً أجدر، «أن تقيلى» أن : مصدرية، وتقيلى :مضارع منصوب بأن بحذف النون، والمصدر المنسبك مجرور بحرف جر محذوف قياساً ـ أى بقيلولتك، « غداً » ظرف زمان منصوب بتقيلى « بجنبى » متعلق

أى: تَرَوَّحى وائتى مكاناً أجدَرَ من غيرِه بأن تَقيلِى فيه .

ويجبُ تَقديمُ «مِن» ومجرورِها عليه[١]؛ إن كان المجرور استفهاماً[٢] نحو : أنت مِمَّن أفضَلُ[٣] ؟ ، أو مضافاً إلى الاستفهامِ ، نحو : أنت مِنْ غلام مَن أفضلُ ؟ وقد تتقدَّمُ فى غير الاستفهامِ كقوله :

* فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ *[٤] — وهو ضرورة .

بتقيلى وهو مثنى « بارد » مضاف إليه « ظليل » معطوف على بارد بحذف العاطف . وهما وصفان لموصوفين محذوفين ـ أى بجنى ماء بارد ومكان ظليل .

والمعنى : ارتفعى أيتها النخلة الصغيرة وطولى ، وخذى مكاناً أحرى من غيره بأن يزداد فيه نموك وازدهارك ، بجنى ماء بارد ومكان ظليل . وقد كان أهل يثرب ضنوا بطلعهم عليه، فهبت ريح الصبا وقت التأبير على الذكور واحتملت طلعها فألقته على الإناث فقام ذلك مقام التأبير، فاستغنى عنهم .

والشاهد : فى « أجدر أن تقيلى »؛ حيث حذف «من» والمفضل عليه مع «أفعل» وهو صفة لموصوف محذوف . وذلك قليل .

هذا : وقد ظن بعضهم أن الشاعر يخاطب بهذا ناقته ، وأنه يطلب منها الصبر على مشاق السير فى وقت الرواح المقابل للغدو ، وأن تقيل فى وقت الظهيرة ، وعليه تقدير المصنف . ولكن هذا لا يتناسب مع ما قبل هذا البيت وما بعده . وقبله :

تَأَبَّرِى يَا خَيْرَةَ الفَسِيلِ ... تَأَبَّرِى مِنْ حَنَذٍ فَشُولِى
إذ ضَنَّ أهلُ النَّخْلِ بالفُحُولِ ... تَرَوَّحِى أجدَرَ أن تَقيلِى

والصحيح ما ذكرنا . وقد ذكره الفيومى فى « المصباح المنير »

(١) أى على « أفعل » وحده ، دون تقديمها على الجملة كلها .

(٢) ذلك لأن الاستفهام له الصدارة فى الكلام (٣) الأصل : أنت أفضل ممن ؟

(٤) عجز بيت من الطويل ـ لجرير الشاعر الأموى ، وصدره :

* إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً *

ومثل قول ذى الرمة ـ الشاعر الأموى :

وَلا عيبَ فِيهاَ غير أنَّ قُطوفَهاَ ... سريع وَأنْ لاشىء منهن أطيَبُ

اللغة والإعراب . سايرت : سارت وصاحبت . ظعينة ، الظعينة : الهودج كانت فيه امرأة أولا ــ والجمع : ظعْن وظعائن، وهى أيضاً : المرأة مادامت فى الهودج. والمراد هنا : المرأة مطلقاً . أملح : أحسن ــ من ملُح ــ كظرف .

«إذا» ظرف فيه معنى الشرط سايرت فعل الشرط «أسماء» فاعل سايرت «ظعينة» مفعوله « فأسماء » الفاء واقعة فى جواب « إذا » وأسماء مبتدأ « من تلك » متعلق بأملح الواقع خبراً للمبتدأ « الظعينة » بدل من اسم الإشارة .

والمعنى : أن أسماء ــ كلما سارت مع نسوة ظهر حسنها وجمالها ، وتفوقت على من يسايرنها فى الحسن والملاحة .

والشاهد : تقدم « من » ومجرورها ــ وهو قوله : « من تلك الظعينة » ــ على أفعل التفضيل ، وهو « أملح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ لضرورة الشعر . وفى تقديم « مِن » مع مجرورها فى حالتى الاستفهام ــ يقول الناظم :

(وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ: مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى ... إِخْبَارٍ ــ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا)(*)

أى: إن تكن مستفهماً بالاسم التالى « مِن » ــ أى مجرورها ، فقدمهما وجوباً دائماً ؛ مثل : ممن أنت خير وورد التقديم نادراً حالة الإخبار ؛ أى إذا كان الكلام خبراً ــ لا إنشائياً استفهامياً .

هذا : وإذا بنى أفعل التفضيل من مصدر فعل يتعدى بحرف الجر « مِن » ــ كالفعل « قرُب ، وبعُد» ــ جاز تقديم « مِن » المعدية ، على «مِن» الداخلة على المفضول ، وتأخيرها عنها ، نحو : محمد أقرب من الصواب من على ــ وأقرب من على من الصواب. ولا يجوز الفصل بين « أفعل » وبين « مِن » ومجرورها ؛ إلا بمعمول « أفعل » ، نحو : (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) . أو بـ « لو » وما يتبعها، كقول الشاعر :

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهِبَـةٍ عَلَى خَمْرِ

الموهبة : نقرة فى جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد ، والجمع مواهب « لو »

(*) « بتلو » ــ أى بتالى ــ متعلق بمستفهما « من » مضاف إليه « مستفهما » خبر تكن الواقع فعلا للشرط « فلهما » الفاء لربط الجواب بالشرط ، و « لهما » متعلق بمقدما الواقع خبراً لكن : والجملة جواب الشرط « أبداً » ظرف متعلق بمقدما (*) « كمثل » الكاف زائدة ، و « مثل » خبر لمبتدأ محذوف ــ أى وذلك مثل «ممن» متعلق بخير الواقع خبراً عن « أنت » « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بوردا « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نزرا » حال من فاعل « ورد » العائد على التقديم ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ

الحالة الثانية : أن يكون « بأل » فيجب له حكمان :

(أحدهما) أن يكون مطابقاً لموصوفه(١) ، نحو : زيدٌ الأفضلُ — وهندٌ الفُضْلَى — والزيدانِ الأفضلَانِ — والزيدُون الأفضلُون — والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ — أو الفُضَل(٢) .

للتمنى، أو شرطية حذف جوابها—أى لأحسنت إلينا «على خمر» متعلق بمحذوف صفة لماء .
أو بالنداء كقول الشاعر :

لم أَلْقَ أَخْبَثَ — يافَرَزْدَقُ — منكُمُو ليـــلاً وَأَخْبَثَ بالنَّهَارِ نهارَا

فائدة

قال الصبان : « من كلامهم المشهور : زيد أعقل من أن يكذب »، وظاهره مشكل؛ لأنه يقتضى تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له . وخير ما قيل فى هذا وأمثاله: أن « أفعل » التفضيل يقصد به هنا معناه اللغوى، مع تضمين « أفعل » معنى « أبعد » وبيان سبب البعد ؛ فالمراد بهذا التركيب : زيد أبعد الناس من الكذب بسبب عقله . ويكون الغرض من هذا التفضيل : ابتعاد الفاضل من المفضول . ولا تكون « من » تفضيلية ، وإنما هى مع مجرورها متعلقان بأفعل — الذى هو بمعنى متباعد ، والمفضول متروك لقصد التعميم .

(١) أى فى التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بأل— أضعف شبهه بأفعل فى التعجب.

(٢) الفُضَل : جمع تكسير لفضلى . قيل : وينبغى أن يرجع فى تأنيث اسم التفضيل وجمعه جمع تكسير — إلى السماع . فقد لا يسمع ذلك ، كالأشرف — والأظرف ؛ فإنه لم يسمع فيهما : الأشارف والأظارف —جمعاً ، ولا الشُّرْفَى والظُّرْفَى — للمؤنثة ، كما سمع ذلك : فى الأفضل والأطول . وقد سمع فى الأكرم والأمجد — جمعهما ؛ فقيل: الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكُرْمى والمُجدى— للمؤنثة . ونقل صاحب الأمالى : أن بعض العرب يقولون : الأكرم — والأجمل — والأحسن — والأرذل — والأنذل — والألأم . وهى : الكُرْمى — والجُملى — والحُسنى — والرُّذلى — واللؤمى .. إلخ وعليه فيمكن القياس مع التحفظ للتيسير ؛ لأن الوصول إلى المسموع يحتاج إلى عناء شديد

(والثانى) ألا يُؤتَى معه « مِنْ »[١] ، فأمّا قول الأعشى :

* وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *[٢]

فَخُرِّج على زيادة « أل »[٣] — أو على أنّها[٤] متعلِّقةٌ بـ « أكثر » نكرةً محذوفاً مُبْدَلاً من « أكثر » المذكورةِ[٥] .

الحالة الثالثة : أن يكون مُضافاً[٦] ؛ فإن كانت إضافتُه إلى نكرةٍ

(١) أى : لأن المفضل عليه غير مذكور ، إذ تغنى عنه أل . و «من » ، و « أل » يتعاقبان ولا يجتمعان ، فلا يقال : على الأفضل من محمد .

(٢) صدر بيت من السريع ، للأعشى — ميمون بن قيس — من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة الصحابى ، ويفضل عليه ابن عمه عامر بن الطفيل — فى المنافرة التى وقعت بينهما — وهى مشهورة ؛ وعجزه :

* وَإِنَّمَا الْعِــــزَّةُ لِلْكَاثِرِ *

اللغة والاعراب . حصى ، المراد : العدد من الأعوان والأنصار . العزة : القوة والغلبة . الكاثر : اسم فاعل ، من كثرته أكثره — من باب نصر — غلبته فى الكثرة . « بالأكثر » خبر ليس على زيادة الباء « حصى » تمييز لأكثر « وإنما » الواو عاطفة، وإنما أداة حصر « العزة للكاثر » مبتدأ وخبر .

والمعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عدداً وأعواناً وأنصاراً ، وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر، وأعوان ونصراء.

والشاهد فى قوله: « بالأكثر منهم »؛ حيث يدل ظاهره على أن « من » لحقت أفعل التفضيل المحلى بأل ، وهذا ممنوع لما ذكرنا . وقد خرجه المصنف ، وقال بعضهم إنه ضرورة .

(٣) أى : فلا تفيد تعريفاً ، ويكون أفعل التفضيل نكرة — كما تزاد فى التمييز والحال .

(٤) أى « من » فى قوله « منهم » .

(٥) ويكون الأصل . ولست بالأكثر أكثر منهم ، وفيه حذف البدل . وقيل : إن « من » بمعنى « فى » — أى فيهم .

(٦) الرجيح أن تكون إضافته غير محضة — وقيل محضة . ويشترط فى هذه الحالة مطلقاً ، سواء أضيف لنكرة أو لمعرفة : ألا يقع بعد أفعل — « مِن » الجارة للمفضول.

لَزِمه أَمرانِ: التذكيرُ، والتوحيدُ — كما يلزمان المجرَّدَ؛ لاستوائهما فى التَّنكير(١). ويلزمُ فى المضافِ إليه أن يُطَابِقَ، نحو: الزيدان أفضلُ رَجلينِ — والزيدون أفضلُ رجالٍ — وهندٌ أفضلُ امرأةٍ.

فلايصح: على أفضل المتسابقين من محمد. أما الجارة لغيره فتقع، تقول: محمد أقرب الناس منى كما يشترط: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه عند إرادة التفضيل؛ فلا يصح محمد أفضل امرأة. فإن لم يقصد التفضيل — جاز، نحو: يوسف أحسن إخوته.

والمراد بكونه بعضاً من المضاف إليه: أن يكون «أفعل» جزءاً والمضاف إليه كلا، نحو: الرأس أنفع الجسم. أو يكون «أفعل» فرداً من أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه. وينبغى حينئذ: أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد كثيرة، نحو: النيل أكبر الأنهار فى مصر.

(١) ولكونهما على معنى «مِن». وإذا عطفت على المضاف النكرة — مضافاً إلى ضميرها؛ فقيل: يذكر الضمير أيضاً ويفرد على التوهم، تقول: محمد أفضل رجل وأعقله — وهند أكرم امرأة وأعقله — والمحمدان أكرم رجلين وأعقله... وهكذا.

وقيل: تجوز المطابقة، إن لم تكن واجبة أو أولى. أما إذا أضفت «أفعل» إلى معرفة فإنك تؤنث وتثنى وتجمع وهو القياس، وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقول الشاعر:

وَمَيَّةُ أحسنَ الثقلينِ جِيداً وَسالِفَةً وَأحسنَهُ قَذَالاَ

أى أحسن مَن ذكر. وإلى حكم «أفعل» التفضيل المجرد من «أل» والإضافة، أو المضاف إلى نكرة — يشير الناظم بقوله:

(وَإنْ لِمنْكُورٍ يُضَفْ، أوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأنْ يُوَحَّدَا)(*)

أى: إذا أضيف «أفعل» التفضيل لنكرة، أو جرد من أل والإضافة — يلزم فيه أن يكون مذكراً دائما، وأن يكون مفرداً.

(*) «وإن» شرطية «لمنكور» متعلق بيضف الواقع شرطا لإن، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل «أو جردا» معطوف على يضف «ألزم تذكيرا» نائب فاعل ألزم يعود إلى أفعل التفضيل وهو المفعول الأول، وتذكيرا المفعول الثانى، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «وأن يوحدا» المصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على «تذكيرا».

فأمَّا: (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)[١] ـ فالتقديرُ: أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ به[٢].

وإن كانت الإضافةُ إلى معرفةٍ؛

فإن أُوِّلَ «أَفعلُ» بما لا تفضيلَ فيه[٣] ـ وجَبت المطابقةُ[٤] كقولهم: «النَّاقصُ والأَشَجُّ أعدَلاَ بَنِى مَرْوان»، أى عادِلاَهم[٥].

وإن كان على أَصلِه من إفادةِ المُفاضلةِ؛ جازت المطابقةُ كقوله تعالى: (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا[٦] — هُمْ أَرَاذِلُنَا)، وتركُها كقوله تعالى:

---

(١) أى بإفراد «كافر». ومقتضى القاعدة: «كافرين» بالجمع؛ ليطابق الواو فى «تكونوا» .من الآية: ٤١ من سورة البقرة (٢) فهو على حذف موصوف مطابق فى المعنى ـ وهو «فريق»؛ لأنه جمع فى المعنى. وقد أفرد «كافر» باعتبار لفظ فريق.

(٣) سواء كان الغرض عدم المفاضلة وإرادة الزيادة مطلقاً ـ وأن «أفعل» بمعنى الفاعل أو الصفة المشبهة. أو أن الغرض بيان المفاضلة والزيادة المطلقة ـ لا على المضاف إليه وحده. (٤) أى للموصوف؛ فى الإفراد والتذكير وفروعهما. ولا يلزم حينئذ أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه؛ لأن الإضافة لمجرد التخصيص ـ لا لبيان المفضل عليه. بل تارة يكون، نحو: محمد أفضل قريش ـ أى أفضل الناس من بينهم، وتارة لا يكون ـ كيوسف أحسن أخوته؛ إن قصد أنه أحسن الناس من بينهم ـ أو أحسنهم؛ لأن «أفعل» لا يكون على معنى «من» حينئذ..

(٥) هذا مثال لما لا تفضيل فيه؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل. والناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج هو: عمر بن عبد العزيز؛ لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة. ومثل هذا: نصيب أشعر الحبشة ـ أى: شاعرهم.

ومثال ما يقصد به التفضيل المطلق على المضاف إليه وعلى غيره: محمد أفضل قريش.

(٦) فيه أعاريب، أولاها ـ كما قال الصبان: تفسير «جعلنا» بـ«صيرنا»، «فى كل قرية» ظرف لغو متعلق به «أكابر» مفعوله: «والشاهد فيه» إضافة «أكابر» لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر ـ أى قوما أكابر، ولو لم يطابق لقيل: أكبر

(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)[١] ، وهذا هو الغالب.
وابن السَّرَّاج يُوجِبُه[٢] ؛ فإنْ قَدَّرَ « أكابرَ » مفعولا ثانياً و « مُجرميها »
مفعولاً أول — فيلزمُه المطابقةُ فى المجرَّد[٣].

مجرميها . من الآية : ٢٣ من سورة الأنعام .

وكذلك أراذلنا ، ولولم يطابق لقيل : أرذلنا . من الآية : ٣٧ من سورة هود

وفى حكم المقرون بأل ، والمضاف إلى معرفة — يقول الناظم :

(وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ
هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ   لَمْ تَنْوِ — فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ)(*)

أى أن « أفعل » الذى يتلو « أل » ويقع بعدها — تجب مطابقته لما قبله .

وما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب ، وهما : المطابقة وعدمها ؛ بشرط أن تنوى «من» — أى يقصد التفضيل؛ فإن لم تنو « مِن » فهو مطابق لما قرن التفضيل به — أى للموصوف الذى يقصد به التفضيل .

(١) «هم» مفعول أول لتجد «أحرص» مفعول ثان له. ولو طابق لقال : أحرصى.

(٢) أى يوجب ترك المطابقة ، ويجعل « أفعل » فيه كالمجرد ، ويلتزم فيه الإفراد والتذكير . ويرده : « أكابر مجرميها » — المتقدم .

وقول المصنف: « فإن قدر .. إلخ» — جواب عن تقدير سؤال لابن السراج ، وهو : كيف يوجب ترك المطابقة وقد جاءت فى أكابر مجرميها ؟ (٣) وقد تقدم أنها غير جائزة.

والخلاصة

(ا) أن « أفعل » يجب إفراده وتذكيره ؛ إن كان مجرداً — أو مضافا لنكرة . وينبغى دخول « من » الجارة للمفضول — فى المجرد ، ولا تحذف إلا إذا دل عليها دليل؛

(*) « وتلو » — أى تالى — مبتدأ « أل » مضاف إليه قصد لفظه « طبق » خبر — أى مطابق « وما » اسم موصول مبتدأ « لمعرفة » متعلق بأضيف الواقع صلة لما « ذو وجهين » ذ خبر المبتدأ وجهين مضاف إليه « عن ذى » متعلق بمحذوف صفة لوجهين « معرفة » مضاف إليه — أى ذو وجهين منقولين عن صاحب معرفة (*) « هذا » اسم إشارة مبتدأ والخبر محذوف — أى الحكم مثلا، والإشارة إلى جواز الوجهين فى المضاف إلى المعرفة « معنى » مفعول نويت « من » مضاف إليه « وإن لم تنو » جملة شرطية ، ومفعول تنو محذوف يدل عليه ما قبله « فهو » الفاء للربط ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق بقرن الواقع صلة لما ، والمراد بمعنى من — الذى قد تنويه وقد لا تنويه — هو التفضيل .

(مسألة) يَرفعُ أفعلُ التفضيلِ الضميرَ المستترَ — في كُلِّ لغةٍ، نحو: زيدٌ أفضلُ[١]. وَالضميرَ المنفصلَ، والاسمَ الظاهرَ — في لُغةٍ قليلةٍ[٢] كمررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه — أو أنتَ[٣]. ويَطَّرِدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ[٤]،

كما يجب في النكرة أن تكون مطابقة لصاحب أفعل التفضيل في الإفراد والتذكير وفروعهما

(ب) تجوز فيه المطابقة وعدمها؛ إن كان مضافاً لمعرفة وقصد التفضيل باق. وتجب البعضية في هذه الصورة.

(ﺣ) وجوب المطابقة؛ إذا اقترن بأل. ويجب عدم ذكر «مِن» ومجرورها. أو أضيف لمعرفة ولم تكن المفاضلة قائمة، وفي هذه الصورة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه أو غير بعض.

(١) ففي «أفضل» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد.

(٢) حكاها سيبويه، وأشار إليها الناظم كما سيأتي. وإنما كان رفعه لهذين قليلا؛ لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل؛ إذ هو يلزم الإفراد والتذكير عند تجرده — أو إضافته لنكرة

(٣) بخفض «أفضل» بالفتحة على أنه صفة لرجل، و«منه» متعلق به — ورفع «أبوه، وأنت» على الفاعلية بأفضل. وأكثر العرب يرفع «أفضل» في مثل ذلك على أنه خبر مقدم، و«أبوه وأنت»: مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل، والرابط الضمير المجرور بمن.

وعلى هذا لا يكون «أفضل» رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً.

(٤) أي إذا صح أن يحل محل «أفعل» التفضيل — فعل بمعناه، من غير فساد في المعنى أو في الأسلوب؛ وذلك لأن الفعل يرفع الظاهر — فكذلك ما يحل محله.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى ... عاقَبَ فِعْــلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)(*)

(*) «ورفعه» مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله «الظاهر» مفعوله «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط وهو ظرف متعلق بفعله وهو عاقب «فعلا» مفعول عاقب «فكثيرا» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«كثيرا» حال من فاعل ثبت العائد على رفعه الظاهر وألفه للاطلاق

(*) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، و«لن» حرف نفي ونصب «من رفيق» مفعول ترى على زيادة من «أولى» اسم تفضيل نعت لرفيق «به» متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى — أي من الفضل بالصديق.

وَذلك إذا سبَقه نفىٌ(١) ، وكان مرفوعُه أجنبيًّا(٢) مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارَيْنِ(٣) ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينهِ الـكُحلُ منهُ فى عَينِ زيدٍ(٤) ؛ فإنه يجوزُ أن يقـالَ : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ فى عينه الـكُحْلُ كحُسْنِه فى عَينِ زيدٍ . والأصلُ أن يقعَ هذا الظَّاهرُ(٥) بينَ ضميرَينِ : أولهما للموصوفِ(٦) ، وثانيهما للظاهرِ(٧) كما مَثَّلنا .

أى : أن رفع « أفعل » التفضيل للاسم الظاهر — نزر ؛ أى قليل — لا يقاس عليه ، لـكن متى عاقب « أفعل » فعلا — أى حل محل الفعل ؛ فإن رفعه الظاهر قد ثبت كثيراً عن العرب . ومثل الناظم لهذه الـكثرة بالبيت الثانى . وسيذكر المصنف أصله ، وما حدث فيه من حذف ، ويمكن أن يحل محله فعل بمعناه وهو : يحق .

(١) أى : أو شبهه ، وهو النهى والاستفهام الإنـكارى على الصحيح . وبعد هذا ينبغى أن يكون أفعل التفضيل نعتاً لاسم جنس؛ ليعتمد عليه ويقوى على رفعه الظاهر .

(٢) المراد بالأجنبى هنا : ألا يكون متصلا بضمير يعود على الموصوف ، ويدل على صلة بين « أفعل » ومنعوته ؛ فيخرج نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه .

(٣) أى أن ذلك الأجنبى — يكون مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين . وهذا القيد يغنى عما قبله ؛ لأن الأجنبى لا يختلف بالاعتبار — بل بالذات .

(٤) « ما » نافية « رجلا » مفعول رأيت «أحسن» نعت لرجل إن كانت «رأى» بصرية — ومفعول ثان إن كانت علمية ، وهو : اسم جنس مسبوق بنفى «فى عينه » حال من الـكحل — أو ظرف لغو متعلق بأحسن « الـكحل » فاعل أحسن ، وهو أجنبى من الموصوف ؛ لأنه لم يتصل بضميره ، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ؛ فـكونه فى عين زيد — فاضل ، وفى عين غيره — مفضول « منه » متعلق بأحسن « فى عين زيد» فى عين حال من الهاء فى منه، وزيد مضاف إليه .

والمعنى : أن الـكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال ؛ فالمفضل والمفضل عليه شىء واحد ، لـكن فضل باعتبار مكان — على نفسه فى مكان آخر .

(٥) أى الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل .

(٦) أى المنعوت بأفعل التفضيل، وهو فى المثال : الهاء فى « عينه» .

(٧) وهو الهاء فى « منه»، فيـكون المفضول مذكورا . وقد يحذف الضمير الأول.

وقد يحذفُ الضميرُ الثانى[١] وتدخُل « مِن » ؛ إمّا على الاسم الظاهرِ[٢] ، أو على محلِه[٣] ، أو على ذِى المحل[٤] ؛ فتقولُ : مِن كُحل عَين زَيد ـ أو مِن عينِ زيدٍ ـ أو من زَيدٍ ؛ فتحذف مضافاً[٥] أو مُضافَينِ[٦] .
وقد لا يُؤتَى بعد المرفوع بشىء[٧] فتقول : ما رأيت كعينِ زيد أحسنَ فيها الـكُحلُ[٨] ، وقالوا : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من زيدٍ[٩] . والأصلُ : ما أحدٌ أحسنُ به الجميل من حُسْنِ[١٠] الجميل بزيد ، ثم إنهم أضافُوا

العائد على الموصوف، إن دل على حذفه دليل ، تقول : ما رأيت رجلا أحسن الـكحل منه فى عين زيد ، وتقول : ما رأيت رجلا أكمل الإشراق منه فى وجه المؤمن ، والتقدير : أكمل الإشراق فى وجهه ... إلخ .

(١) أى العائد على فاعل اسم التفضيل الظاهر .

(٢) وهو « الـكحل » فى مثالنا .

(٣) أى المحل والمـكان الذى يقوم به الفاعل ويحل فيه، وهو « العين» فى المثال .

(٤) أى صاحب ذلك المحل الذى يحل فيه الفاعل ، وهو فى المثال « زيد » .

(٥) أى إذا أدخلت « من » على المحل ـ وهو « العين » .

(٦) وذلك إذا أدخلت «من» على صاحب المحل ـ وهو «زيد» .وقد يحذف الضمير الأول للعلم به ، تقول : ما رأيت رجلا أحسن الـكحل منه فى عين زيد .

(٧) فيحذف الضميران معاً ؛ وذلك إذا تقدم محل المفضل نفسه على «أفعل» التفضيل ، فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ، وذلك كمثال المصنف . وكقولهم : ما شىء كالغزال أحسن به الحوَر .

(٨) فتحذف ضمير « الـكحل» ومحله ، وصاحب محله ـ اختصاراً .

(٩) فأدخلوا « من » فى اللفظ على غير المفضل عليه ، وهو ملابسه ـ لا محله حقيقة .

(١٠) الأولى : إسقاط «حسن» ؛ لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين ـ لا بينه بأحد ، وحسنه بزيد . ويظهر أن الذى دعى المصنف إلى تقدير « حسن » ليتعلق به المجرور وهو « بزيد » ، ويمكن عند الحذف أن يكون «بزيد» حالا من مجرور «من»

«الجميلَ» إلى زيدٍ لملابسته إيَّاه[١]، ثم حَذفوا المضاف[٢]. ومِثْلُه فى المعنى:

لَنْ تَرَى فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[٣]

والأصلُ: مِن ولاية الفَضْلِ بالصِّدِّيق[٤]، ثم ـ مِن فَضلِ الصِّدِّيقِ، ثم ـ من الصِّدِّيقِ.

---

(١) أى فى المعنى، فصار التقدير: من جميل زيد.

(٢) أى: وهو «جميل»، وأقاموا المضاف إليه مقامه ـ وهو «زيد».

(٣) هذا بيت من النظم. وقد سبق. انظر صفحة: ١٢٢

(٤) الأولى حذف «ولاية» كما سبق؛ لأن المفاضلة إنما هى بين الفضل ونفسه باعتبارين ـ لا بينه، وبين ولايته. والخلاصة: أن الضميرين قد يذكران معا، وقد يحذفان، وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر.

فائدتان

(ا) ينصب «أفعل» التفضيل: المفعول لأجله، والظرف، والحال، وبقية المنصوبات ـ ما عدا المفعول المطلق، والمفعول معه. وفى المفعول به خلاف. والرأى جوازه لوروده، كقوله تعالى: (هو أهدى سبيلا). أما التميز؛ فإن كان فاعلا فى المعنى نصب بأفعل، نحو: الطبيب أكثر نفعاً من المهندس. وإن لم يكن فاعلا، وكان «أفعل» مضافا ـ صح نصبه، نحو: الحطيئة أكثر الشعراء هجاء.

(ب) إذا كان «أفعل» التفضيل مصوغاً من مصدر فعل متعد بحرف جر معين ـ عدى «أفعل» بذلك الحرف، نحو: كان عمر أشفق الناس على الرعية ـ وأزهدهم فى الدنيا ـ وأسرع إلى إغاثة الملهوف. وإن كان من متعد بنفسه؛ فإن دل على علم ـ تعدى بالباء، نحو: أنا أعلم بصديقى، وأدرى الناس بحالته. وإن دل على حب أو بغض أو ما فى معناهما ـ عدى باللام؛ إن كان مجرورها مفعولا به فى المعنى، وما قبل «أفعل» هو الفاعل، نحو: المسلم أحب للخير من غيره ـ وأبغض لمخالفة دينه.

وعدى بإلى؛ إن كان المجرور هو الفاعل فى المعنى، نحو: المال أحب إلى البخيل من كل شىء.

وإن دل على غير ذلك ـ عدى باللام، نحو: محمد أنفع للجار.

وإن كان فعله متعدياً لاثنين ـ عدى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولا به، نحو: محمد أعطى للمحتاجين الكثير من المال.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف اسم التفضيل، وبين وزنه القياسى، وممّ يصاغ؟ ومثل لما تقول .

٢ — اذكر حالاته من جهة لفظه، ثم من جهة معناه، ووضح ما تقول بالأمثلة .

٣ — متى يلزم «أفعل التفضيل» الإفراد والتذكير؟ ومتى تجب مطابقته للموصوف؟

٤ — بين حكمه إذا أضيف لمعرفة أو لنكرة — من حيث المطابقة وعدمها، ومثل .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

واشرح القاعدة التى يبنى عليها رفعه الظاهر، والضمير البارز. ووضحها بأمثلة .

٦ — فيما يأتى شواهد لأفعل التفضيل . بين الشاهد، وأعربه :

قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يَبدأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ . يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) . وقال عليه الصلاة والسلام : «اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى» وقال : «أَلاَ أُخبرُكُمْ بأحبِّكُمْ إِلَيَّ وأقربِكُمْ مِنِّى منازلَ يوم القيامة؟ أحاسِنُكُمْ أخلاقاً، المُوَطَّئُونَ أَكْنَافاً، الذينَ يألفُونَ وَيُؤْلَفُونَ» . وفى الأمثال : أمضى من سَهم .

وأحبُّ أوطان البـلاد إلى الفتى ... أرضٌ ينال بهـا كريمَ المطلب

إنَّ الذى سمكَ السماء بَنى لنـا ... بيتاً دَعائمُهُ أعـزُّ وأطول

فقالتْ لنا : أهْلاً وَسَهلاً وَزَوَّدت ... جنى النَّحْل أوما زَوَّدت منه أطيب

وَظُلْمُ ذوِى القُرْبَى أشدُّ مضَاضة ... عَلَى المرءِ مِنْ وَقعِ الْحُسَام المُهَنَّدِ

صَبرتُ وَمَنْ يَصْبر يجد غِبَّ صَبره ... أَلَذَّ وَأَحْلَى مِنْ جَنى النَّحْل فى الفَم

٧ — خاطب بالعبارة الآتية : المؤنثة، والمثنى، والجمع بنوعيه :

محمد أحق بالوصاية لأنه أعقل إخوته والأوفر مالا .

٨ — صغ اسم التفضيل وفعلى التعجب من مصادر الأفعال الآتية، وضع أربعة منها فى جمل :

انزَوَى . عَظُم . قَتِل . ملَّ . سئم . اسودَّ . طَوَى . أنعَم . أتى . ناضَل .

٩ — صغ اسم التفضيل وفعلى التعجب من مصادر الأفعال الآتية
ارعوى . قال . اشمأز . طوى . مات . راقب . بر . وعد . ندم . أصفر .

نموذج

المصدر	اسم التفضيل	فعلا التعجب	المصدر	اسم التفضيل	فعلا التعجب
ارعواء	أكثر ارعواء	ما أكثر ارعواءه وأكثر به	قولاً	أقوَل	ما أقوَله ـ وأقوِلْ به
			طيًّا	أطوى	ما أطوَاه ـ وأطوِ به
اشمئزازاً	أكثر اشمئزازاً	ما أكثر اشمئزازه وأكثر به	مراقبةً	أقوى مراقبة	ما أقوى مراقبتَه وأقوِ بها
موتاً	لا يأتى منه	لا يأتيان منه	وَعْداً	أوْعَدَ	ما أوعَدَه ـ وأوعِدْ به
برًّا	أبَرّ	ما أبرّه ـ وأبرِرْ به	اصفرارا	أكثر اصفرارا	ما أشدَّ اصفراره وأشدد به
ندماً	أندمَ	ما أندمه ـ وأندم به			

١٠ — أعرب البيت الآتى ، واشرحه شرحاً أدبياً ، وبين ما فيه من شاهد فى هذا الباب :

لولاَ العقُولُ لـكانَ أدْنَى ضَيغم   أدْنَى إلى شرفٍ مِنَ الإنسانِ

١١ — بين فيما يأتى : اسم التفضيل، ومعموله، وموضعه من الإعراب ، وحكمه من حيث الإفراد والمطابقة :

كان عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان ـ المعروف بصقر قريش ـ من أرجح الناس عقلا ، وأنفذهم عزماً ، وأسخاهم يداً . ولد فى إحدى ضواحى دمشق الدنيا سنة ١٣٣ هـ ، وما كاد يبلغ العشرين من عمره أو أكثر قليلا ـ حتى كان ملك بنى أمية أقرب إلى الزوال ، وأخذ العباسيون يتعقبون الأعيان من البيت الأموى ، ففر عبد الرحمن إلى أقصى المغرب ، واستطاع بما وهب من رجاحة العقل وسعة الفكر ـ أن يؤسس بالأندلس دولة ضارعت أرقى الدول ، وكان لها اليد الطولى فى نشر الحضارة بالمغرب . وتوفى سنة ١٧٢هـ وعاصر من الخلفاء العباسيين : المنصور، والمهدى، والرشيد .

ومن آثاره الباقية إلى اليوم : الجامع الأموى فى قرطبة، وقد كان العنوان الأسمى لمجد الأمويين فى الغرب، والرمز الأعلى لعزهم وحضارتهم . وقد أنشأ فى مواجهته ـ قصراً يعتبر تحفة فنية عظمى ، وهو الأول من نوعه فى الغرب والشرق .

(باب النعت)(١)

الأشياءُ التى تتبعُ ماقبلَها فى الإعرابِ(٢) خمسةٌ : النعت ، والتوكيدُ، وعطف البيانِ ، والنَّسَقُ ؛ والبَدَلُ(٣) . فالنعتُ عند الناظم هو :

باب النعت

(١) يسمى النعت أيضاً : الصفة ، والوصف .

(٢) سواء كان الإعراب لفظياً أو تقديرياً أو محلياً . ومثل الإعراب : ما يشبهه من حركة عارضة — لغير الإعراب ، نحو : يا زيد الفاضل — بضم الفاضل على أنه تابع للمنادى على اللفظ .

(٣) وقد أشار الناظم إلى هذه التوابع بقوله :

(يَتْبَعُ فِى الإعْرَابِ الأسْمَاءَ الأُوَلْ نعتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ،وَعَطْفٌ،وَ بَدَلْ)(*)

أى أن هذه الأربعة تتبع فى إعرابها — الأسماء الأول التى سبقتها وتقدمت عليها — وهى الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء لأنها الأكثر .

وقد اختلف فى عامل التابع؛ فالجمهور على أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع — ما عدا البدل فإن عامله محذوف ، وقيل : غير ذلك ، ولكن ماذكرناه هو الراجح .

ولا يفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى محض عنهما . ويجوز بمعمول الوصف ، نحو قوله تعالى : (ذلك حشر علينا يسير) من الآية : ٤٤ من سورة قٓ .

وبمعمول الموصوف ، نحو : يعجبنى ضربك زيداً الشديدُ ، وبعامل المتبوع نحو . المريض أكرمت الجريحُ . وبمعمول العامل ، كقوله تعالى : (سبحان الله عما يصفون عالم الغيب) من الآية: ٩١ من سورة المؤمنون. وبمفسر العامل، نحو: (إن امرؤ هلك ليس له ولد)

وبالاستثناء ، وبالقسم وبجوابه ، كقوله تعالى : (بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والشهادة) من الآية : ٣ من سورة سبأ . وبالاعتراض كقوله سبحانه وتعالى : (وإنه لقسم — لو تعلمون — عظيم) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة . . . إلخ

ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع. وأجاز بعضهم تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه، نحو: نجح محمد الذكيان وعلى .

(*) « الأسماء » مفعول يتبع « الأول » نعت للأسماء « نعت » فاعل يتبع ، وما بعده معطوف عليه ، وخص الأسماء بالذكر ؛ لأنها وحدها التى تجرى فيها جميع التوابع ، وهذا لا ينافى أن بعضها يجرى فى غير الأسماء ؛ كالتوكيد اللفظى، والبدل، وعطف النسق — كما سيأتى

التابعُ[١] الذى يُكَمِّلُ متبوعَه ؛ بدَلالتِه على معنًى فيه[٢] ، أو فيما يَتَعَلَّقُ به[٣] . فخرج بقيد التكميل — النسقُ والبدلُ[٤] ، وبقيد الدّلالةِ المذكورة — البيانُ والتوكيدُ[٥] . والمراد بالمكمِّلِ : الموضِّحُ للمعرفةِ[٦] كجاء زيدٌ التاجرُ — أو التاجرُ أبوهُ ، والمخصِّصُ للنكرةِ[٧] ؛ كجاءنى رجلٌ تاجرٌ — أو تاجرٌ أبوه .

وهذا الحَدُّ غيرُ شاملٍ لأنواعِ النعت ؛ فإن النعتَ قد يكون لمجرّدِ المدح كـ (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، أو لمجرّدِ الذّمّ ، نحو : (أَعُوذُ باللهِ

---

(١) التابع هو : اللفظ المتأخر المشارك لما قبله فى نوع إعرابه : الحاصل ، والمتجدد وليس خبراً . ومعنى الحاصل والمتجدد : تغير النعت بسبب تغير المنعوت بتغير التراكيب

(٢) هذا إذا كان نعتاً حقيقياً ، وهو : مايدل على معنى فى نفس منعوته — أو ماهو فى حكمه

(٣) وذلك إذا كان نعتاً سببياً ، وهو : ما يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمتبوع ، قال الناظم :

(فالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ)(*)

أى : أن النعت هو : التابع الذى يتمم المنعوت الذى سبقه ، ويكمله بوسمه — أى بزيادة سمة وعلامة فى المنعوت ، أو وسم ما اعتلق به — أى ما اتصل بالمنعوت بعلاقة — وهو سببيه .

(٤) لأنهما لم يقصد بهما أصلا تكميل متبوعهما — لا بإيضاح ، ولا تخصيص .

(٥) لأنهما لا يدلان على صفة ومعنى فى متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به : فإنهما عين متبوعهما — فهما يكملان بالإيضاح ورفع الاحتمال .

(٦) وذلك بإزالة الاشتراك اللفظى فيها ، ورفع الاحتمال الذى يتجه إلى معناها .

(٧) أى بتقليل الاشتراك المعنوى فيها ، وتضييق عدد ما تشمله .

(*) «فالنعت تابع» مبتدأ وخبر «متم» نعت لتابع وفيه ضمير مستتر هو فاعله «ما» اسم موصول مفعول متم «سبق» الجملة صلة ما «بوسمه» متعلق بمتم «أو وسم» معطوف على وسمه «ما» اسم موصول مضاف إليه «به» متعلق باعتلق الواقع صلة لما ، والهاء فيه وفى بوسمه — عائدة إلى «ما» الواقعة على المتبوع .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ، أو للترحُّمِ [١] ؛ نحو : اللَّهُمَّ أنا عَبْدُكَ المسكين. أو للتوكيد نحو : (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[٢] .

(فصل) وتجبُ موافقةُ النّعت لما قَبله فيما هو موجودٌ فيه ؛ مِن أوجُهِ الإعرابِ الثلاثة[٣] . ومن التعريفِ والتّنكير[٤]، تقول : جاءني زيدٌ الفاضلُ - ورأيتُ زيداً الفاضلَ - ومررت بزيدٍ الفاضلِ . وجاءني رجلٌ فاضلٌ كذلك .

وأما الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتّذكيرُ والتأنيثُ ؛ فإنْ رَفَعَ الوصفُ

---

(١) أى : إظهار الرحمة والحنان للغير (٢) يجاب على هذا : بأن الأصل فى النعت أن يكون للايضاح أو التخصيص، ومجيئه للمدح وغيره -أمر عرضى تدل عليه القرائن ؛فهو من باب المجاز، فلهذا اقتصر المصنف وغيره من المؤلفين عليهما .الآية:١٣ من سورة الحاقة

(٣) وهى : الرفع- والنصب - والجر ، وذلك لأن المخالفة فيها تنافى التبعية .

(٤) لأن المخالفة فى ذلك تجعل الشىء معيناً وغير معين فى وقت واحد . ويشترك فى الموافقة فيما تقدم : النعت مطلقاً ؛ حقيقياً أو سببياً . قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

(وَلْيُعْطَ فى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ ، كـ « امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا »)(*)

أى : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير، ما ثبت للذى تلاه النعت-وهو المنعوت وفى المثال الذى ذكره- وهو: « كرماء »- نعت لقوم، وكلاهما نكرة . وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بوصف- بالمعرفة . ومثل لذلك بقوله تعالى : (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان) ، من الآية : ١٠٧ من سورة المائدة فجعل « الأوليان » المعرف بأل - نعتاً لآخران النكرة ؛ لوصفه بالجار والمجرور .

كما أجاز بعضهم: نعت المعرف بأل الجنسية -بالنكرة المخصوصة ، وما فى حكمهما وهو

(*) وليعط » فعل مضارع مجزوم بلام الأمر بحذف الألف، ونائب الفاعل العائد إلى النعت هو المفعول الأول « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « لما »متعلق بمحذوف صلة « ما » وهى واقعة على المنعوت « تلا » فعل ماض وفاعله يعود على النعت، والجملة صلة ما الثانية المجرورة باللام « كامرر» الكاف جارة لقول محذوف وامرر فعل أمر « كرما » جمع كريم صفة لقوم، وقصر للضرورة.

ضميرَ الموصوفِ المستترِ ـ وافقَه فيها(١)، كَجَاءتنى امرأةٌ كريمةٌ ـ ورَجُلَانِ كريمانِ ـ ورجالٌ كِرَامٌ . وكذلك جاءتنى امرأةٌ كريمةُ الأبِ ـ أو كريمةٌ أباً(٢) ، وجاءنى رجلانِ كريمَا الأبِ ـ أو كريمانِ أباً ، وجاءنى رجالٌ كرامُ الأبِ ـ أو كرامٌ أباً ؛ لأنَّ الوصفَ فى ذلك كلِّه رافعٌ ضميرَ الموصوفِ المستترِ(٣) .

وإنْ رَفَعَ الظاهرَ أو الضَّميرَ البارزَ ـ أُعْطِىَ حُكْمَ الْفِعلِ(٤) ، ولم

الجملة ، ومنه قوله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) الآية: ٣٧ من سورة يس

(١) وهذا هو النعت الحقيقى، وحينئذ تكمل له الموافقة لمتبوعه فى أربعة أشياء من عشرة هى : حركات الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد وفروعه، والتذكير والتأنيث .

(٢) الوصف فى هذا المثال وما بعده ـ يسمى بالوصف المجازى ، وهو الذى يجرى على غير من هو له . وذلك بأن يحول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، ويجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ، وينصب على التمييز إن كان نكرة ـ كما فى الأمثلة .

(٣) أى : أصالة أو تحويلا ، ولم يرفع السببى .

هذا : وهنالك أشياء لا تلزم فيها المطابقة المتقدمة غير ما أسلفنا ، منها :

الألفاظ التى تلزم صيغة واحدة فى التذكير والتأنيث كـ «فَعُول» بمعنى فاعل ـ و «فعيل» بمعنى مفعول؛ مثل صبور ـ وجريح . ومنها «أفعل» التفضيل إذا كان مجرداً من أل، أو مضافا لنكرة ؛ فإنه يلزم الإفراد والتذكير. ولا يطابق المنعوت فى التأنيث والتثنية والجمع .

ومن ذلك: صفة جمع مذكر ما لا يعقل؛ فإنه يجوز معاملتها معاملة المفرد المؤنث أو الجمع، نحو : أياماً معدودة ـ ومعدودات . ومنها : أن يكون المنعوت تمييزاً مفرداً للأعداد المركبة ـ أو المعطوفة ـ أو العقود ؛ فإنه يجوز فى النعت: الإفراد مراعاة للفظ المنعوت ـ والجمع مراعاة للمعنى ، تقول : خمسة عشر طالباً ذكياً ـ أو أذكياء . وعشرون رجلا أديباً ـ أو أدباء ، وخمسة وثلاثون عالماً كذلك . . وهكذا .

ومنها : بعض ألفاظ مسموعة من غير مطابقة فى الجمع مثل : « ثوب أخلاق » ـ جمع خَلَق ـ وهو البالى . و « بُرمة أعشار » البرمة : قدر من حجارة ، و «نُطفة أمشاج » جمع مشيج ـ أى مختلط . (٤) أى الذى يقع موقع النعت، فيجب تجريده

يُعْتَبَرْ حَالُ الموصوف ؛ تقول : مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّه ـ وبامرأةٍ قائمٍ أبوها ؛ كما تقول : قامت أُمُّه ـ وقام أَبُوها ، ومررتُ برجلين قائمٍ أبواهُما ؛ كما تقول : قام أبواهُمـاَ ، ومن قال : قاما أبواهما[1] ـ قال : قائمَيْنِ أبواهما[2] . وتقول : مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم ؛ كما تقول : قامَ آباؤهم ، ومن قال : قاموا آباؤُهم ـ قالَ : قائِمِينَ آباؤُهم[3] .

وجمعُ التكسيرِ أفصحُ من الإفراد[4] كقيامٍ آباؤهم .

من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى ، ويراعى حالة مرفوعه فى التذكير والتأنيث؛ سواء أكان المنعوت كذلك أم لا . وهذا هو النعت السببى .

ويجب أن يشتمل الاسم الظاهر على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . ويطابق النعت السببى منعوته حتما فى اثنين من خمسة هما : حركات الإعراب ، والتعريف والتنكير ـ كما قدمنا .

(١) أى بإلحاق علامة التثنية بالفعل المسند إلى المثنى الظاهر ، وهى لغة « طيء » وأزد شنوءة

(٢) أى بتثنية الوصف الرافع للسببى .

(٣) أى : بإلحاق علامة الجمع فى الفعل والوصف ، وهى لغة « أكلونى البراغيث »

(٤) إعلم أنه يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع جمع تكسير : الإفراد ، والتكسير ـ أى المطابقة وعدمها ، والتكسير أفصح عند سيبويه .

ويتعين الإفراد ـ أى عدم المطابقة ـ فى السببى المثنى ، والإفراد أفصح حين يكون السببى جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، أَوْ سِوَاهُمَا ـ كَالفِعْلِ ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا)(*)

أى : أن حكم النعت عند التوحيد ـ أى الإفراد ، وعند التذكير ـ وسواهما من فروعهما ـ هو حكم الفعل ، فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر الفعل ، وطبقه على النعت

(*) « وهو » مبتدأ ، خبره قوله « كالفعل » الآتى « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بما تعلق به الخبر « التوحيد » مضاف إليه « والتذكير أو سواهما » معطوف على التوحيد « ما » اسم موصول مفعول اقف « قفوا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف ـ أى قفوه ، والقفو : الاتباع

(فصل) والأشياء التى يُنعت بها أربعة :

(أَحدها) المشتقُّ . والمرادُ به : ما دلّ على حَـدثٍ وَصاحِبِه[١] ؛ كضارب ـ وَمضروب ـ وحَسَن ـ وَأَفْضَل .

(الثانى) الجامدُ المُشبِهُ للمشتقِّ فى المَعَنى[٢] ؛ كاسمِ الإشـارة[٣] ، « وذِى » بمعنى صاحب[٤] ، وَأسماءِ النَّسبِ . تقول : مررت بزيدٍ هذا

فائدة

قال الصبان نقلا عن المغنى : يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَين ، وإن لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له ؛ لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل. ويمتنع:قائمين لاقاعد أبواه ـ على إعمال الثانى؛ للزوم ما ذكر فى الأوائل

(١) المراد بصاحب الحدث : من قام به الفعل أو اتصف به، أو وقع عليه أو منه . ويشمل ذلك : الأسماء المشتقة العاملة ، وهى : اسم الفاعل . واسم المفعول به ـ وما هو بمعناه؛ كفعيل بمعنى مفعول فى مثل : أمين ـ وجريح . وصيغ المبالغة . والصفة المشبهة . وأفعل التفضيل . أما غير العاملة ؛ كاسمى الزمان والمكان . واسم الآلة ـ فلا ينعت بها ؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الأعم .

(٢) بأن يفيد ما يفيده المشتق من المعنى ـ وهذا هو المسمى بالمشتق تأويلا .

(٣) أى الزمانية؛ مثل: «هذا » وفروعه، وهى معارف، فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة. أما اسم الإشارة المكانية مثل : « هنا ـ وثم »ـ فلا تقع نعتاً بنفسها ، ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ، تقول : مررت برجل هنا ، أو ثم ـ أى كائن أو موجود . ويقال من باب الاختصار : الظرف نعت .

(٤) ومثلها : فروعها وهى : « ذوَا ـ ذوِى » للمثنى المذكر ، و « ذوُو ـ ذوِى » لجمع المذكر ، و « ذات » للمفردة المؤنثة ، و «ذاتا ـ وذاتَى» للمثنى المؤنث، و« ذوات » لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتاً إلا لنكرة . ويوصف كذلك « بذو » الموصولة وفروعها،وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بأل؛كالذى والتى. و«بأل» نفسها. أما «مَن» و « ما » ـ ففى النعت بهما خلاف ، والرأى جوازه . ولما كانت الموصولات معرفةـ وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الجامد المشبه للمشتق: أسماء

- وَبرجُلٍ ذِى مالٍ - وَبرجلٍ دِمَشْقِىٍّ ؛ لأن معناها: الحاضرُ- وَصاحب مالٍ - وَمنسوبٌ إلى دِمَشق(١) .

(الثالث) الجملة: وَللنّعتِ بها ثلاثةُ شروط : شَرْطٌ فى المنعوتِ ، وَهو أن يكون نكرةً(٢) ؛ إمَّا لفظاً وَمعنًى(٣) ، نحو : (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ)(٤) — أومعنًى لا لفظاً ، وَهو المعرَّفُ بأَل

الأعداد ، نحو : اشتريت الكتب الخمسة . ولفظ « أى » ؛ إذا أضيفت لنكرة تماثل المنعوت فى المعنى ، نحو : اتخذت صديقاً - أىَّ صديق . ولفظ « كل - أو جدّ - أو حق » ؛ إذا أضيف كل إلى اسم جنس يكمل معنى الموصوف، تقول : أنت الرجل كل الرجل - هذا صديق جد وفى - أنت الزميل حق الزميل .

(١) أى: فقد أفادت ما يفيده المشتق من المعنى. ولا يقتصر فى النسب على المنسوب بالياء، بل يشمل ما يكون على صيغة « فعّال» أو «فاعل» أو غيرهما كما سيجىء فى باب النسب وينبغى أن يكون مقصوداً، وإلا بقى الاسم على جموده فلا يقع نعتاً ؛ كمن اسمه: بدوىّ - أو مكىّ. ويصلح المنسوب نعتاً للنكرة والمعرفة؛ بشرط المطابقة فى ذلك . ومثل المنسوب: المصغر.

وإلى النعت بالمشتق وشبهه - يشير الناظم بقوله :

(وَأنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذرِبْ ... وَشِبْهِهِ، كَذَا ، وَذِى ، وَالْمُنْتَسِبِ)(*)

والذرب : الحاد اللسان . والمنتسب : المنسوب الذى يفيد النسبة إلى غيره .

(٢) لأن الجملة - كما يقول الرضى - مؤولة بالنكرة ، وإن كان يجرى على الألسنة أنها نكرة ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . ويقول صاحب المفصل : إنها نكرة؛ بدليل وقوعها نعتاً للنكرة . والخلاف شكلى لا أثر له على الجوهر .

(٣) أى : بأن تكون نكرة محضة خالصة من شائبة التعريف ؛ وذلك بخلوها من « أل » الجنسية ، ومن أى مخصص آخر - كالإضافة ، والنعت ونحوهما .

(٤) من الآية: ٢٨١ من سورة البقرة .

(*) « بمشتق » متعلق بانعت ، وهو نعت لوصف محذوف « كصعب » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى : وذلك كائن كصعب « وذرب » معطوف على صعب . « وشبهه » معطوف على مشتق والهاء مضاف إليه « كذا » خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، وما بعده معطوف عليه .

الجنسيّة[١] كَقوله : * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى * [٢] .

وَشَرْطانِ فى الجملة :

(أحدهما) : أن تكونَ مُشتمِلةً على ضمير يَربِطها بالموصوف[٣] ؛ إما ملفوظٌ به كما تقدَّم ـ أو مقدَّرٌ كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) — أى : لا تجزى فيه .

---

(١) فإن معناه نكرة ؛ لأنها للحقيقة فى ضمن فرد منهم . ومثله ما قيد بما يفيد التخصيص ، ولا تتعين الجملة فى هذه الحالة للنعت ، بل يجوز أن تكون حالا أيضاً ، والمنعوت صاحب الحال . (٢) صدر بيت من الكامل ، نسبه سيبويه فى كتابه لرجل من بنى سلول ولم يعينه ،وقيل أنه مولد. ونسبه الأصمعى إلى شمر بن عمرو الحنفى ـ ضمن خمسة أبيات ذكرها ، وعجزه :

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى *

اللغة والاعراب . اللئيم : الدنىء النفس الخبيث الطباع . لايعنينى : لا يقصدنى . «ولقد» الواو للقسم واللام للتوكيد، وقدللتحقيق «يسبنى» يسب: فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة صفة اللئيم بإعتبار معناه ؛ لأنه نكرة فى المعنى « ثمت » ثم : حرف عطف والتاء لتأنيث اللفظ « لايعنينى » لا نافية والجملة مقول القول .

والمعنى : لقد أمر على اللئيم الذى ديدنه وطبعه الشتم والسب من غير مبرر ، فأمضى ولا أهتم به ولا أجيبه بالمثل ، وأردعه ـ احتقاراً له ، وأقول فى نفسى : إنه لا يقصدنى بسبه وشتمه .

والشاهد : وقوع «يسبنى» نعتاً للمعرفة ـ وهى « اللئيم» . وساغ ذلك لأن « أل » جنسية ، فمدخولها معرفة لفظاً ، نكرة معنى .

ويشترط كذلك فى المنعوت : أن يكون مذكوراً . ويجوز حذفه بشرط أن يكون مرفوعاً وبعض اسم متقدم مجرور بـ «من» أو «فى» ، وسيأتى زيادة إيضاح لذلك .

(٣) ويطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وإذا كانت جملة النعت فعلية بعد مبتدأ هو ضمير للمتكلم أو للمخاطب ـ جاز فى الضمير الرابط : أن يكون للمتكلم أو للمخاطب ، وأن يكون للغائب ، تقول : أنا مخلص أحب ـ أو يحب ـ الأهل

(والثانى) : أن تكون خبريَّةً ـ أى محتملةً للصّدق وَالكذب ؛ فلا يجوزُ: مررتُ برجلٍ اضْرِبْه ، وَلا بعبدٍ بِعْتُكَهُ — قاصداً لإنْشاءِ البيع[١] . فإن جاءَ ما ظاهِرُه ذلك — يُؤَوَّلُ على إضمار القول[٢] كقوله:

والأصدقاء . وأنت مخلص تحب ـ أو يحب المخلصين الأوفياء . ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن . والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالأسمية. وقد تغنى « أل » عند بعض النحاة ـ عن الضمير الرابط ؛ إذا دخلت على الجملة الأسمية الواقعة نعتاً ، نحو : اشتريت كتاباً ـ الورق ناعم مصقول والطباعة جيدة ـ أى ورقه ناعم وطباعته جيدة. وهو مسموع كثيراً يصح القياس عليه إذا أمن اللبس . ولا تصلح الواو التى تسبق جملة الوصف للربط ـ بخلاف الجملة الحالية، بل هى تزاد أحياناً؛ لتزيد التصاق جملة النعت بالمنعوت وتؤكد دلالتها على النعت، ولذلك يسميها البعض: «واو اللصوق».ومن أمثلتها فى القرآن الكريم: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) .الآية : ٤ من سورة الحجر .

(١) أى لا الإخبار به ، وذلك لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه ؛ فلا بد أن يكون معلوماً عند السامع قبل . والإنشاء بنوعيه : الطلبى وغير الطلبى ـ ليس كذلك ؛ لأنه لا خارج لمدلولهما إلا عند التلفظ بهما .

(٢) ويكون القول المضمر صفة ، وتكون الجملة الطلبية معمولة لهذا القول .

وإلى هذا ، وإلى النعت بالجملة ـ يشير الناظم بقوله :

(وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ)(*)

أى أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمنعوت المنكر . وإذا حدث ذلك فإنها تعطى من الحكم ما أعطته وهى خبر ؛ وذلك من ضرورة اشتمالها على رابط يربطها بالمنعوت. وليس المقصود أن تعطى جملة النعت جميع الأحكام التى تستحقها وهى خبر ؛ بدليل قوله:

(*) « منكراً » مفعول نعتوا «ما» اسم موصول مفعول ثان لأعطيت ، والأول نائب الفاعل والتاء للتأنيث « أعطيته » الجملة صلة ما ، ونائب الفاعل يعود إلى « جملة » وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثان « خبرا » حال من نائب الفاعل .

(*) « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول امنع « ذات » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « الطلب » مجرور بإضافة ذات « وإن أتت » شرط وفعله « فالقول » الفاء واقعة فى الجواب ، و « القول » مفعول مقدم لأضمر « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى .

* جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟ * [١]

أى : جاءوا بلَبن مخلوطٍ بالماء، مَقولٍ عند رُؤيته هذا الكلام .

(الرابع) المَصدر [٢] قالوا : هذا رَجُلٌ عَدْلٌ — وَرِضًا — وَزَوْرٌ —

وامنع هنا — أى فى باب النعت — وقوع الجملة الطلبية « المراد الإنشائية مطلقاً » . وإن ورد فى الكلام جمل إنشائية وقعت نعتاً ، فيخرج على إضمار قول محذوف هو النعت ، وتكون الجملة الإنشائية مقولا له .

(١) عجز بيت من الرجز — ينسب للعجاج ، وقيل لراجز غيره ، وقد نزل ضيفاً بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل . ثم أتوه بلبن قليل قد خلطوه بماء كثير حتى صار لونه يحاكى لون الذئب فى الزرقة ، وصدره :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ *

اللغة والاعراب . جن : دخل وستر . اختلط : امتزج ظلامه بالضياء . بمذق : هو مصدر بمعنى المذوق — أى المخلوط ، من مذقت اللبن — إذا خلطته بالماء . «قط» : اسم للزمان الماضى . «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط « جن الظلام » فعل الشرط وفاعله ، وجملة « جاءوا » جواب الشرط « هل رأيت » الجملة فى محل نصب مقول لقول مقدر واقع صفة لمذق — أى بمذق مقول فيه ذلك عند رؤيته « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر فى محل نصب لرأيت ، وسكن للروى . **والمعنى** واضح بعد ما ذكرنا .

والشاهد . فى قوله : « بمذق هل رأيت الذئب » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهو «مذق» ، وليس كذلك ؛ بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتاً — كما بينا وأوضح المصنف .

(٢) بشرط أن يكون منكراً ، وصريحاً لا مؤولا ، وأن يكون مصدر فعل ثلاثى أو بزنته ، وألا يبدأ بميم زائدة ، وأن يلتزم صيغة واحدة — وهى : الإفراد والتذكير غالباً ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث — إلا ما سمع من ذلك . وهو مع هذا كله مقصور على السماع . قال الناظم :

(وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) (*)

(*) « نعتوا » فعل وفاعل والضمير للعرب « بمصدر » متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمصدر محذوف — أى نعتاً كثيراً ، وقيل : حال « الإفراد » مفعول به لالتزموا « والتذكيرا » معطوف على الإفراد .

وَفِطرٌ ؛ وذلك عند الكوفيينَ على التأويل بالمشتق[١] ؛ أى عادلٌ — ومرضىٌّ — وزائرٌ — ومُفْطِرٌ . وعند البصريين على تقدير مضافٍ — أى ذو كذا ؛ ولهذا التُزِمَ إفرادُه وتذكيره[٢] كما يُلتَزَمان لو صُرِّح بذو[٣]

(فصل) وإذا تعدَّدت النُّعوتُ[٤] ؛ فإن اتَّحدَ معنَى النعت — استُغنِيَ بالتثنية والجمع عن تفْريقِه، نحو: جاءنى رجلانِ فاضلانِ ، ورجالٌ فُضَلاء . وإن اختلفَ[٥] — وَجَبَ التفريقُ فيها بالعطفِ بالواو[٦] كقوله :

أى نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوه عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر .

(١) ذلك لأنه لايصح أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات . ويؤيد قولهم : ورود أساليب وقع فيها المصدر نعتاً مع إضافته لمعرفة ؛ كقولهم : مررت برجل حسبِك من رجل،أو شِرعك من رجل — أى كافيك ،وهمِّك من رجل — أى مهمك، ونحوِك من رجل — أى مشابهك ومماثلك . وهذه المصادر لم تكتسب التعريف من المضاف إليه لأنها مؤولة بالمشتق. ومن أمثلة المشتق الذى لا يكتسب التعريف — قوله تعالى:(هذا عارض ممطرنا)؛ فقد وصف عارض النكرة — بممطرنا المضاف إلى الضمير. من الآية: ٢٤ سورة الأحقاف

(٢) لأن المصدر من حيث هو مصدر — لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على الأصل للتنبيه على أن حقه ألا ينعت به لجموده ، وأنهم توسعوا فيه بالتأويل والحذف .

(٣) أى : وفروعه ؛ فيقال : هذا رجل ذو عدل — وامرأة ذات عدل — ورجلان ذوا عدل — ورجال ذو وعدل — ونساء ذوات عدل . قيل : ومن النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف — قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل ، وقوله تعالى : (فى أى صورة ما شاء ركبك) . وقيل: إنه من النعت بالجملة .

(٤) أى : وكان المنعوت دالا على متعدد؛ بأن كان مثنى أو مجموعاً من غير تفريق.

(٥) أى النعت؛ إما لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، كالذاهب والمنطلق، أو معنى فقط ، كالضارب — من الضرب بالعصا ، والضارب — من الضرب فى الأرض ؛ أى السير فيها.

(٦) أى لا غير ؛ لأن العطف بغيرها لا يفيد الترتيب فى الفعل — بل فى حصول الوصفين أو الأوصاف للمنعوت ، والترتيب فى هذا غير مراد .

* عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ *(١)

وقولك : مررتُ برجالٍ ، شاعرٍ ــ وكاتبٍ ــ وفقيهٍ .

وإذا تعدَّدت النعوتُ(٢) واتحدَ لفظُ النعت ؛ فإن اتحد معنى العامل

---

(١) عجز بيت من الوافر : أنشده سيبويه ولم ينسبه لقائل ، وصدره :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللغة والاعراب . ربعين : مثنى ربع ــ وهو المنزل . مسلوب : ذاهب لم يبق له أى أثر . بال : ذهبت عينه وبقيت آثاره ورسومه . « ما » نافية « بكا » اسمها ، أو مبتدأ ــ إن جعلت « ما » مهملة « رجل » مضاف إليه « حزين » صفة لرجل ، والخبر محذوف ــ أى مفيد . والجملة معترضة بين العامل وهو بكيت ــ والمعمول وهو : «على ربعين » المتعلق ببكيت، «مسلوب» نعت لربعين و« بال » معطوف عليه .

والمعنى: بكيت من ألم الفراق والحزن على منزلين للأحبة؛ أحدهما ذهب ولم يبق له أثر ما، والثانى بلى ولم يبق منه إلا الأطلال والرسوم. ولكن ماذا يفيد البكاء والحزن على الآثار والأطلال؟

والشاهد : عطف «بال» على «مسلوب» وهما نعتان، ولم يثنهما لاختلافهما فى المعنى.

هذا : وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت واحداً ــ وجب تفريق النعوت بعطف بالواو ، أو بغيرها مما يناسب السياق ــ أو بغير عطف ، تقول : رأيت فى الطريق رجلا ماكراً محتالا زرياً ، أو ــ ومحتالا وزرياً . وتمتنع الواو إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، نحو : شرب المريض الدواء ؛ الحلو المر .

وفى تعدد النعت ومنعوته ــ يقول الناظم :

(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ ؛ إذَا اخْتَلَفْ   فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ ، لاَ إِذَا ائْتَلَفْ)(*)

أى : أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه ، أو فى أحدهما ــ يجب أن تفرقه بالعطف ؛ إذا كان المنعوت متعدداً ــ والعطف يكون بالواو لا غير . أما إذا ائتلف النعت ــ أى اتفق لفظه ومعناه ــ فلا تفرقه

(٢) أى وكان المنعوت متعدداً متفرقاً .

(*) « ونعت » مبتدأ ، وما بعده مضاف إليه « إذا اختلف » شرط وفعله «فعاطفاً» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « عاطفاً » حال من فاعل فرقه ، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « لا » عاطفة للنفى « إذا ائتلف » شرط وفعله ، والجواب محذوف .

وعَمَلُه — جاز الإتباعُ مطلقاً(١) ؛ كَجَاء زيدٌ وأتى عمرٌو ـ الظَّرِيفانِ ، وهذا زيدٌ وذاكَ عمرٌو ـ العاقلانِ ، ورأيت زيداً وأبصرتُ خالداً ـ الشَّاعِرَينِ(٢) . وَخَصَّ بعضُهم جوازَ الإتباع بكونِ المتبوعين فاعِلَىْ فِعلَين — أو خَبَرَىْ مبتدأين(٣) .

وإن اختلفا فى المَعنى وَالعَملِ ؛ كَجَاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلَين . أو اختلفَ المعنَى فقط ؛ كَجَاء زيدٌ وَمَضى عمرٌو الكاتبانِ . أو العَملُ فقط ؛ كهذا مؤلمُ زيدٍ ومُوجِعٌ عمراً الشاعِرانِ — وَجَبَ القَطعُ(٤) .

---

(١) أى : سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين ـ أو خبرى مبتدأين، أو منصوبين أو مجرورين . وبعضهم يشترط فى هذه الحالة : اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً ؛ لئلا تتبع المعرفة بالنكرة أو بالعكس . كما يشترط : ألا يكون أول المنعوتين اسم إشارة ؛ فلا يجوز : جاء هذا ، وجاء محمد الشاعران ؛ لأن نعت الإشارة لا يفصل منه .

(٢) لم يمثل المصنف للمجرور ، ومثاله : مررت بعلى وجزت على خالد الكريمين .

(٣) ليس هنالك من سبب ؛ إلا أن سيبويه نص على هذين فى كتابه ، فتوهم البعض الاختصاص بهما ، والصحيح تعميم الحكم . وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى   وَعَمَلٍ ـ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا)(*)

أى : اتبع ـ بغير استثناء ـ نعت معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل .

(٤) إما بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل . ويمتنع الاتباع لأنه يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى والعمل ـ على معمول واحد ؛ لأن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع كما تقدم . وإن كان العامل واحداً ؛ فإن اتحد عمله ونسبته إلى المعمولين فى المعنى ـ «بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا» ـ جاز الاتباع والقطع بشرطه ، نحو : حضر محمد وعلى الخطيبان . وإن اختلفا ، نحو : ضرب محمد علياً الكريمان . أو اختلفت النسبة دون العمل ، نحو : أعطيت محمداً أباه الفاضلان ـ وجب القطع

(*) « ونعت » مفعول مقدم لأتبع « معمولى » مضاف إليه « وحيدى » مضاف إليه أيضاً وهو صفة لمحذوف ـ أى نعت معمولى عاملين وحيدى « معنى » مضاف إليه « وعمل » معطوف على معنى « بغير » متعلق بأتبع « استثنا » مضاف إليه ، وقصر للضرورة .

(فصل) وإذا تكرَّرت النعوتُ لواحدٍ ؛ فإن تعيَّن مُسماه بدونها — جاز إتباعُها — وقَطْعُهَا ، والجمعُ بينهما[(١)] ؛ بشَرْطِ تقديم المُتْبَع ، وذلك كقول خِرْنِق[(٢)] :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

---

(١) أى : بين القطع والاتباع ؛ فيقطع البعض ويتبع البعض الآخر .

(٢) هى الخرنق بنت بدر بن مالك، من بنى قيس بن ثعلبة — وهى أخت طرفة بن العبد لأمه. وهذان البيتان من بحر الكامل ، من قصيدة فى رثاء زوجها بشر بن عمرو ابن مرثد — سيد بنى أسد، ومن قتل معه فى يوم القُلاب « اسم جبل بديار بنى أسد » .

اللغة والاعراب . لا يبعدن : دعاء خرج مخرج النهى ؛ أى لا يهلكن، من البعد بمعنى الذهاب بالموت أو الهلاك ، وهو مضارع « بَعِد » من باب فَرِح . ومن عادة العرب ؛ إذا أرادوا الدعاء لشخص — يقولون له : لا تبعد — أو لا يبعد . وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت — أو بعداً لك ، وفى التنزيل : (ألا بُعداً لِمدْينَ كما بَعِدَت ثمود)

العداة : جمع عاد — بمعنى العدو — أى أنهم بمنزلة السم للأعداء ، يقتلونهم بلا رحمة آفة الجزر . الآفة — اسم لكل ما يؤذى أو يهلك ، والجزر : جمع جزور وهى الإبل ؛ يريد أنهم كرماء . معترك : موضع الاعتراك والقتال . معاقد : جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار . والإزار : ما يشده الإنسان على وسطه — وكنى بذلك عن طهارتهم وعفتهم عن الفحشاء . «لا» دعائية «يبعدن» فعل مضارع مبنى على الفتح لنون التوكيد الخفيفة «قومى» فاعل يبعدن « الذين » صفة لقومى ، وما بعده صلة « النازلون » نعت لقومى — أو خبر لمبتدأ محذوف « والطيبون » كذلك « معاقد » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « الطيبون » صفة مشبهة « الأزر » مضاف إليه .

والمعنى : تدعو لقومها بالسلامة والنجاة، وتصفهم بالشجاعة، وأنهم للأعداء بمنزلة السم لا يبقون عليهم . وبالكرم ، فهم يفنون الإبل ذبحاً للضيفان . وبالإقدام ، فهم لا يجبنون عن القتال فى كل معركة . وهم مع هذا شرفاء بعيدون عن الخنا والفحشاء .

والشاهد . فى « النازلون — والطيبون » فهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ؛ ومن ثم يجوز فيهما الإتباع والقطع ، وقد بين ذلك المصنف .

ويَجوزُ فيه: رفعُ النازِلين والطَّيبين على الإتباع لقومى — أو على القَطعِ بإضمار «هُمْ». وَنَصْبُهَا بإضمار أمدَح أَوْ أذكرُ. وَرَفعُ الأوَّلِ وَنَصْبُ الثانى على ما ذَكَرْنَا[١]. وَعَكسُهُ على القَطعِ فيهما[٢].

وإنْ لم يُعرَف إلاّ بمجموعِها — وَجَب إتباعُها كلُّها؛ لتنزيلِها منه منزلةَ الشيء الواحِدِ، وذلك كقولك: مررت بزيدٍ التاجِرِ الفقيهِ الكاتبِ؛ إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركُه فى اسمه ثلاثةٌ: أحدُهم تاجرٌ كاتب — والآخرُ تاجرٌ فقيهٌ — وَالآخرُ فقيه كاتبٌ[٣].

وَإن تعيَّن ببعضِها، جاز فيما عَدا ذلكَ البعضِ — الأوجه الثلاثةُ[٤].

---

(١) أى: فيكون الأول — وهو النازلون — مرفوعاً على الإتباع لقومى، أو على القطع بإضمار «هم»، ويكون خبر المبتدأ محذوف. ويكون الثانى — وهو الطيبون — منصوباً على القطع بإضمار أمدح — أو أذكر

(٢) العكس هو: نصب الأول ورفع الثانى ولا يجوز الإتباع فى الثانى؛ لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتباع بعد القطع ممنوع؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولأنه رجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه

(٣) «فزيد» المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة، فيجب حينئذ إتباعها كلها.

(٤) أى الإتباع، والقطع إلى الرفع أو النصب، والجمع بينهما؛ بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع. ويجب إتباع المفتقر إليه فى التعيين كما سلف.

وإلى حكم النعوت المتعددة التى تتلو منعوتاً يفتقر إليها فى تعيين مسماه — يشير الناظم بقوله:

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا)(*)

(*) «وإن» شرطية «نعوت» فاعل لمحذوف يفسرها ما بعده — وهو فعل الشرط «وقد تلت» الواو للحال وقد للتحقيق «مفتقراً» مفعول تلت «لذكرهن» متعلق بمفتقراً، وهو مضاف للضمير «أتبعت» فعل مضارع مبنى للمجهول والجملة جواب الشرط.

(*) «أو اتبع» بنقل فتحة الهمزة إلى الواو؛ لأنه من اتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة — معطوف على اتبع «إن يكن معينا» إن يكن شرط وفعله، ومعينا خبر يكن «أو بعضها» مفعول مقدم لاقطع مضاف إلى ها «معلنا» حال من الضمير فى اقطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

وَإن كان المنعوتُ نكرةً تعيَّنَ فى الأوَّلِ من نُعوته — الإتْباَعُ ، وَجاز فى الباقى القَطعُ(١) كقوله :

وَيَأْوِى إلَى نِسْــوَةٍ عُطَّلٍ   وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى(٢)

وَحقيقة القَطع : أن يُجْعلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعلٍ . فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرَّد مدحٍ أَوْ ذمٍّ أو ترحُّمٍ — وجَب حذفُ

أى : إذا كثرت النعوت وتعددت ، وجاءت بعد منعوت غير معين ، محتاج إليها جميعاً فى تعيين مسماه — وجب إتباعها كلها له فى حركته الإعرابية . وإن كان المنعوت معيناً ومتضحاً بدونها كلها — فاقطع النعوت أو أتبعها . وإذا كان معيناً ببعضها — فاقطع أو أتبع هذا البعض ، وأتبع ما عداه . (١) سواء افتقر إلى جميعها—أولا ؛ لأن القصد من النعت هنا التخصيص ، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد .

(٢) بيت من المتقارب ، من قصيدة لأمية بن أبى عائذ الهذلى — يصف صياداً .

اللغة والاعراب : يأوى ، المراد: يرجع ويؤوب، وأصله من أوى فلان إلى فلان— أى نزل عنده وسكن إليه ، وفلان مأوى المساكين — أى أنهم ينزلون عليه ويجدون عنده راحتهم . عطل : جمع عاطل ، وهى المرأة التى خلا جيدها من الحلى . شعثاً : جمع شعثاء ، وهى المرأة السيئة الحال ، الملبدة الشعر . مراضيع : جمع مرضع، وزيدت الياء للاشباع ، أو جمع مرضاع — والياء منقلبة عن الألف فى المفرد . السعالى : جمع سِعلاة— وهى أخبث الغيلان . « يأوى » فعل مضارع فاعله يعود على الصائد « عطل » صفة لنسوة « وشعثاً » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، تقديره أخص « مراضيع » صفة لشعثاً « مثل السعالى » مثل نعت ثان لشعثاً والسعالى مضاف إليه .

والمعنى : أن هذا الصائد يغيب عن منزله ونسائه مدة للصيد — سعياً وراء رزقه ، ثم يعود إليه فيجد نسوة بائسات ، قد خلت أعناقهن من الحلى ، وتلبدت واغبرت شعورهن ، وهن يرضعن أبناءهن . وتراهن فى هذا المنظر القبيح كأخبث الغيلان .

والشاهد : جر «عطل» على الإتباع وجوباً ؛ لأنه نعت للنكرة . وجواز الإتباع والقطع فى « شعثاً » . وقد روى مجروراً أيضاً — كما ذكر سيبويه .

المبتدإ والفعلِ[١] كَقولهم : الحمدُ لِلّهِ الحميدُ ـ بالرفع بإضمار هو ، وقوله تعالى : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبْ) ـ بالنصب[٢] بإضمار أَذُمُّ .

وَإن كانَ لِغَيْرِ ذلك[٣] ـ جازَ ذِكْرُه ، تقول : مررتُ بزيدٍ التاجرِ بالأوجه الثلاثة[٤] . ولك أن تقول : هو التاجرُ ـ وَأَعْنِي التاجرَ .

---

(١) ليكون وجوب الحذف دليلا على قصد إنشاء المدح ـ أو الذم ـ أو الترحم .

(٢) أى : بنصب « حمالة » على أنه نعت مقطوع للذم ـ مفعول لمحذوف تقديره أذم « وامرأته » مرفوع بالعطف على فاعل « يَصلى » المستتر فيه . ومثال الترحم : اللهم الطف بعبدك المسكين ـ برفع المسكين ونصبه (٣) أى : لغير المدح والذم والترحم ؛ بأن كان للتوضيح ، أو التخصيص ، أو التعميم ، أو الإبهام ، أو التفصيل .. الخ .

(٤) أى : بالجر على الإتباع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف أيضاً . وإذا قطع النعت ـ خرج عن كونه نعتاً ، وكانت جملته مستأنفة مستقلة لا محل لها . وقد تسبقها الواو أحياناً ، وتكون هذه الواو زائدة كما قدمنا . ويرى البعض : أن جملة النعت المقطوع إذا وقعت بعد معرفة محضة ـ كانت حالا وإذا وقعت بعد نكرة محضة ـ كانت نعتاً . وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة . والرأى الأول أقوم وأفضل ؛ لأن الجملة الثانية إنشائية للمدح أو للذم أو غيرهما ، والانشائية لا تصلح نعتاً إلا بتأويل ، ولا تقع حالا .

والخلاصة

أنك إذا أتبعت الأول ـ جاز لك فى التالى : الاتباع ، والقطع . وإذا قطعت الأول ـ وجب القطع فى التالى ؛ فإن قطعت الجميع ـ لم يلزم جعل التالى كالأول ، بل يجوز التوافق والتخالف .

وإلى حركة النعت المقطوع وعامله ـ يشير الناظم بقوله :

(وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، لَنْ يَظْهَرَا)(*)

(*) « وارفع أو انصب » معطوفان على ما قبل « إن قطعت » شرط وفعله وجواب الشرط محذوف « مضمرا » حال من التاء فى قطعت ، وفيه ضمير هو فاعله « مبتدأ » مفعوله « أو ناصباً » معطوف على مبتدأ « لن يظهرا » ألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة على مبتدأ أو ناصباً ، والجملة صفة لهما

(فصل) ويجوزُ بكثرةٍ حذفُ المنعوتِ إن عُلِم(١) ، وكان النَّعتُ : إمَّا صالحاً لمباشَرَةِ العاملِ(٢) ، نحو : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) — أى دُروعاً سابغاتٍ . أو بعضَ اسمٍ مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بِمِنْ أو فى(٣) .

فالأول كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ — أى مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ(٤) ، والثانى كقوله :

أى ارفع النعت المقطوع أو انصبه ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ خبره المقطوع ، والنصب على تقدير عامل محذوف . والعامل فى الحالتين لن يظهر ؛ لأنه محذوف وجوباً ـ وقد فصل المصنف القول فى ذلك .

هذا : ولا يجوز القطع إذا كان النعت للتوكيد ، نحو : أهلك الله عاداً بصيحة واحدة ؛ لأن القطع ينافى التوكيد . أو كان النعت من الألفاظ التى كثر استعمالها نعتاً بعد كلمات معينة ، نحو : جاءوا الجمَّاء الغفير . أو كان نعتاً لاسم الإشارة مثل : إننا نقدر هذا النابغة .

(١) وذلك : بأن كانت هنالك قرينة تدل عليه بعد حذفه؛ كأن يكون النعت مختصاً بالمنعوت مشتهراً به ، نحو : مررت برجل راكب صاهلا ـ أى فرساً صاهلا . أو يكون قد صاحب ما يعينه ، نحو : (وألنا له الحديد ـ أن اعمل سابغات) ؛ فإن تقدم ذكر الحديد أشعر بالمحذوف . من الآية : ١١ من سورة سبأ أو يتقدم ما يدل على المنعوت المحذوف ، نحو : ألا ماء ولو بارداً ؟

(٢) أى : بأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب بإعرابه ؛ فيكون مفرداً ـ إن كان المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجروراً أو مبتدأ . ويكون جملة مشتملة على رابط ـ إن كان المنعوت خبراً مثلا ، نحو : أنت يضرب محمداً ـ أى : أنت رجل يضرب محمداً ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا أو مفعولا أو مجروراً أو مبتدأ ، وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة لاتقع شيئاً مما ذكر .

(٣) أى : يحذف المنعوت جوازاً أيضاً ، إذا كان النعت جملة أو شبهها ، وكان المنعوت مرفوعاً ـ كما قال الفارسى . أو كان المنعوت بعضاً من اسم متقدم عليه مجرور بـ « من » أو « فى » .

(٤) « فظعن وأقام » ـ جملتان فى موضع رفع ـ نعتان

لَوْ قُلْتَ مَا فى قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ ... يَفْضُلُهَا فى حَسَبٍ وَمِيْسَمِ (١)

أصلُه: لو قُلتَ مافى قَوْمِها أحـدٌ يَفْضُلها — لم تَأْثم، فَحَذَف الموصوف — وهو «أحَدٌ»، وكَسَرَ حرف المضارَعةِ من «تَأْثم»، وأبْدَلَ الهمزةَ ياءً، وقَدَّمَ جواب «لو» فاصلاً بين الخبر المقدَّم — وهو الجارُّ والمجرور، والمبتدأ المؤخّر — وهو «أَحَد» المحذوف (٢).

ويجوز حذفُ النعتُ إن عُلِم، كقوله تعالى: (يأخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً) — أى كل سفينةٍ صالحة (٣)، وقول الشاعر:

لنعوتين محذوفين، والنعوتان مرفوعان على الابتداء، وهما بعض اسم مقدم — وهو الضمير المجرور بمن. وهذا تقدير البصريين. ويقدر الكوفيون المحذوف اسم موصول؛ أى منا الذى ظعن والذى أقام. وتقدير البصريين أحسن وأقيس؛ لأن اتصال الموصول بالصلة — أشد من اتصال الموصوف بصفته.

(١) بيت من الرجز، نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحمانى — يصف امرأة. ونسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربعى — راجز إسلامى، كان معاصراً للعجاج.

اللغة والاعراب: لم تيثم: لم تأثم — أى لم تقع فى الإثم، وكسرت التاء على لغة وقلبت الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة. يفضلها: يزيد عليها. حسب: كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه. ميسم: وسامة وحسن. «لو» شرطية غير جازمة «قلت» فعل الشرط «ما» نافية «فى قومها» جار ومجرور خبر مقدم لمبتدأ محذوف — أى أحد «لم تيثم» جواب الشرط «يفضلها» الجملة صفة لأحد المحذوفة «فى حسب» متعلق بيفضلها.

والمعنى: لو قلت: إنه ليس فى قوم هذه المرأة أحد يفضلها ويزيد عليها فى عراقة النسب والجمال — لم تكن كاذباً فى قولك.

والشاهد: حذف المنعوت — وهو «أحد»، وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى — وهو «قومها»، وقد قدره المصنف.

(٢) وقدر المبتدأ مؤخراً؛ لأنه يجب تقديم خبر النكرة المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مختصين. (٣) بقرينة قوله تعالى: (فأردت أن أعيبها). وهنالك قرينة أخرى، وهى: أن الملك الغاصب لا يغتصب مالا نفع فيه. الآية: ٢٩ من سورة الكهف

* فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ *[1] — أى شيئاً طائلا ، وقوله :

---

(١) عجز بيت من المتقارب ، للعباس بن مرداس السلمى ـ أحد المؤلفة قلوبهم ، من أبيات قالها يخاطب النبى عليه السلام حين وزع غنائم حنين ، فأعطى قوماً من المؤلفة قلوبهم ـ من أشراف العرب ـ كل واحد مائة من الإبل ؛ منهم أبو سفيان ، ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن الفزارى . وأعطى العباس أقل من ذلك . وصدر هذا البيت :

* وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

اللغة والإعراب : ذا تدرأ : صاحب عدة وقوة فى القتال ومحاربة الأعداء . والدرء : الدفع، والمدارأة : المدافعة. «ذا» خبر كنت منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « تدرأ » مضاف إليه «أعط»فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم بحذف الآخر ونائب الفاعل « أنا » وهو المفعول الأول « شيئاً » مفعول ثان « أمنع » فعل مضارع مجزوم بلم . وحرك بالكسر للروى .

والمعنى : كنت فى الحرب مجاهداً شجاعاً ، صاحب عدة وقوة لقهر الأعداء وهزيمتهم ، فلما وزعت الغنائم لم أعط شيئاً مناسباً لعملى كما أعطى غيرى مما لم يبذل مثل ما بذلت ، ولم أمنع نهائياً .وقد بذلت أنا وفرسى جهداً عظيما

والشاهد : ذكر المنعوت وهو شيئاً ، وحذف النعت للعلم ؛ لأنه أعطى بالفعل عطاء ، غير أنه كان أقل مما كان يرجو ؛ بدليل قوله : ولم أمنع . وقبل بيت الشاهد :

أَتَجْعَلُ نَهْبِى وَنَهْبَ الْعُبَيْـ ـدِ بَيْنَ عُيَيْنَـةَ وَالأَقْرَعِ

وبعده :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمُ وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لاَ يُرْفَعِ

والنهب بمعنى المنهوب ـ وأراد به الغنيمة ، والجمع نهاب ، وهو أيضاً : ضرب من الركض ، وكل ما انتهب . والعُبيد : اسم فرس العباس بن مرادس . يفوقان : يفضلان، « فى مجمع » : أى عند اجتماع الناس للتفاخر والتنافر.

قيل : إن النبى عليه عليه السلام ـ حين سمع ذلك ـ قال : اقطعوا لسانه عنى، فزادوا عطاءه حتى رضى .

* مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ *(١) — أى : فرع فاحِمٌ ، وجيدٌ طويلٌ.

---

(١) عجز بيت من الوافر للمرقش الأكبر — عمرو بن سعد بن مالك — أحد بنى بكر بن وائل، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وصدره :

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

اللغة والاعراب : أسيلة الخدين : ناعمتهما مع طول واسترسال . مهفهفة : ضامرة البطن خفيفة اللحم . فرع : شعر تام . جيد : عنق . « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد. « الخدين » مضاف إليه ، والخبر فى الأبيات بعد ، « بكر — مهفهفة » صفتان « لها » خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر « وجيد » معطوف على فرع .

والمعنى : يمدح هذه الفتاة بأن لها خداً ناعماً طويلا ، وجسماً فيه ضمور بطن ودقة خصر ، وشعر مسترسل فاحم ، وعنق طويل .

والشاهد : حذف الوصفين من « فرع » و « جيد » ، ويدل على ذلك مقام المدح ؛ لأنه غير مستساغ أن يمدحها بأن لها شعراً وعنقاً مطلقين؛ فكل إنسان له ذلك. وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب — وهو الطول والسواد . وكذلك العنق بالطول. وإلى حذف النعت والمنعوت يشير ابن مالك بقوله :

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِى النَّعْتِ يَقِلْ)(*)

أى : أن ما عقل — «أى علم» — من النعت والمنعوت — يجوز حذفه . وحذف النعت أقل فى الكلام من حذف المنعوت .

هذا : وقد يحذف النعت والمنعوت معاً، إذا دلت القرينة عليهما، وهذا قليل ، ومنه قوله تعالى فى الأشقى الذى يدخل النار: (ثم لا يموت فيها ولا يحيي) — أى : لا يحيا حياة نافعة ؛ لأنه ليست هنالك واسطة بين الحياة والموت . من الآية : ٧٤ من سورة طه

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « من المنعوت » متعلق بعقل « والنعت » معطوف على المنعوت «عقل» فعل ماض للمجهول ، والجملة صلة ما «يجوز حذفه» الجملة خبر المبتدأ « وفى النعت » متعلق بيقل ، والواو للعطف ، وفاعل يقل يعود على الحذف .

تتمة

(ا) النعت الذى شرحناه ـ يسمى «النعت التأسيسى» ؛ وهو: الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بدون ذكره. وهناك نوع يسمى: «النعت الموطىء» أو: «الممهّد» وهو: أن يكون النعت جامداً وغير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده. وقد ذكر ليكون توطئة وتمهيداً للمشتق التالى له المقصود حقيقة، نحو: قابلت أخاً أخاً مخلصاً حقاً، فأخا الثانية نعت موطىء غير مقصود، والمقصود ما بعده — وهو مختصا.

(ب) يجوز أن ينعت النعت، فتقول: هذا ورق أبيض ناصع البياض ـ وهذا وجه مشرق أى إشراق. وقد يقع قبل النعت المفرد: «لا» النافية ـ أو «إما» ؛ فيجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو ـ العاطفة لما بعدها على ما قبلهما، تقول: صاحبت صديقاً، لا بخيلا ولا مسرفاً. واختر زميلا، إما شاعراً وإما خطيبا.

(حـ) إذا تعددت النعوت واتحدت أنواعها ـ بأن كانت مفردة ـ فأنت بالخيار فى تقديم بعضها على بعض، على حسب ما ترى من أهمية. وكذلك إذا كانت كلها جملا.
أما إذا اختلفت أنواعها، فالغالب تقديم المفرد على شبه الجملة، وهذه على الجملة، تقول: هذا طائر أليف على غصن يغرد بصوت حسن، ومنه قوله تعالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) ٢٨ من سورة غافر. ومن غير الغالب، قوله سبحانه (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) ٩٢، ١٥٥ من سورة الأنعام. وهو فصيح يجوز القياس عليه.

(د) إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد، وكانت مفردة متحدة المعنى — لم يجز عطف أحدها على الآخر، نحو: هذا محمد الشجاع الجرىء الفاتك ؛ لأن العطف يقتضى المغايرة. وإن كانت مختلفة المعنى — جاز العطف فى المفردات بجميع حروف العطف، ماعدا: «أم» ـ و «حتى». وفى الجمل خلاف، نحو: هذا طالب يعرف العربية، ويتقن الإنجليزية، ويتعثر فى الفرنسية.

(هـ) من الأسماء ما ينعت وينعت به لاستيفائه شروط ذلك ؛ كاسم الإشارة تقول: مررت بمحمد هذا وبهذا الشاعر، ولا يكون نعتاً إلا لمعرفة ؛ لأنه معرفة. وإذا وقع منعوتاً وجب أن يكون النعت مقروناً بأل. وإذا كان جامداً فالأحسن اعتباره عطف بيان، ويجب أن يطابق منعوته فى الإفراد والتذكير وفروعهما. والموصول كالإشارة.

ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به، وذلك كالمضمر، والمصدر الدال على الطلب، وكثير

من الأسماء المتوغلة فى الإبهام ؛ كأسماء الشرط والاستفهام — و «كم» — و «ما» التعجبية ، وبعض الظروف المبهمة ؛ كقبل وبعد. ويستثنى من ذلك: «غير» — و «سوى» — و «من» و «ما» — النكرتان التامتان ؛ فإنهما تقع نعتاً .

ومنها ما ينعت ولا ينعت به ؛ كالأعلام . ومنها ما يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً .

ومن ذلك : «أى» ؛ بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، و «كل» ، نحو : أنت «الأمين كل الأمين — أى المتناهى فى الأمانة» ، و «جد» تقول: سمعت خطاباً بليغاً جد بليغ. وإذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه ، ويكون المنعوت بدلا منه نحو قوله تعالى : (ويهدى إلى صراط العزيز الحميد الله) . من الآية : ٦ من سورة سبأ.

فائدة

ذكر الصبان : أن النعت بعد المركب الإضافى — يكون للمضاف ؛ لأنه هو المقصود بالحكم وإنما جىء بالمضاف إليه لغرض التخصص ، فلا يكون له إلا بدليل . مالم يكن المضاف لفظ «كل» فالنعت للمضاف إليه — لا له ؛ لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم .

ولذلك ضعف قوله :

وَكُلّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُـــوه لَعَمْـــرُ أبيكَ إلا الفرقَدَانِ

وذكر فى المغنى : أن نحو قوله تعالى «سبح اسم ربك الأعلى» — يجوز فيه : كون «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للرب ، وعلى الأول تكون منصوبة بفتحة مقدرة على الألف للتعذر . أما على الثانى فمجرورة بكسرة مقدرة على الألف .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف النعت ، وبين الأغراض التى يأتى لها ، ووضح الفرق بين السببى والحقيقى منه . ومثل لما تقول .

٢ — يتبع النعت متبوعه ، ففيم يتبع كل من الحقيقى والسببى ؟ وضح بأمثلة .

٣ — وضح — بالأمثلة — ما يشترط فى النعت بالمصدر ، والجملة التى تقع نعتاً .

٤ — ماحكم النعوت إذا تعددت لواحد ؟ ولأكثر من واحد ؟ من حيث الإتباع والقطع .

٥ — متى يحذف كل من النعث والمنعوت ؟ وما شرط ذلك ؟ مثل .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات النعت . بين موضع الشاهد ، وأعربه .

قال تعالى : (وَلَدارُ الآخِرةِ خَيْرٌ . قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالحقِّ . وما نُرِيهِمْ

من آيةٍ إلاّ هِيَ أكبرُ من أختِها . فليَضحكوا قليلاً وليَبكوا كثيراً . وذلك دِينُ القيِّمة . وإن منْ أهلِ الكتابِ إلاّ ليؤمننّ به) .

إن أخاكَ الحقّ من يَسْعى معك ومَنْ يَضُرُّ نفسَهُ لِيَنفَعَكْ

والخِلّ كالماء يبدى لى ضمائره من الصفاء ويُخفيها مع الكدر

كِليني لِهَمّ يا أميمةُ ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بطىءِ الكواكبِ

وإذا أراد اللهُ نَشر فضيلة طُوِيت أتاحَ لها لسان حَسُود

قال لى: كيف أنت؟ قلت : عليل سهر دائِم وحُزْن طويل

٧ — أعرب ما تحته خط من قول أبى العلاء المعرى الآتى ، واشرحه شرحاً أدبياً :

وَقدْ سارَ ذِكْرى فى البلاد فمَنْ لهم بإخفاء شمْسٍ ضوؤها متكامِلُ ؟

٨ — أكمل الجمل الآتية بالنعت المناسب ، وبين حكمه من حيث الاتباع والقطع : سافر على وذهب إبراهيم ... حفظت الخطبة والقصيدة ... أكرم محمود عليا .. حضر الطبيب وحضر المريض . . أعطيت الولد أباه ... مررت بالطلبة وقابلت الضيوف ... أقبل محمد وانصرف على ...

٩ — بين النعت المفرد ، والجملة ، والسبى ، والحقيقى — ومنعوتهما فيما يأتى :
يعتبر يوم الثامن عشر من ذى الحجة المباركة سنة ١٣٧٦ ، الموافق السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٦ — يوما خالداً لا ينسى ذكره على مر العصور والأجيال ؛ ففيه قررت مصر تأميم قناة السويس ، واسترداد هذا المرفق المائى ، العظيم الأثر فى اقتصادنا القومى — من يد المستعمرين ، الذين استغلوه عشرات السنين ، وأهملوا صيانته الضرورية ، وبذلك قضت على مفتاح الاحتلال ، البغيض ذكر اسمه ، وبدأت تعمل بنشاط دائم على تحسين هذا المر العظيم نفعه ، لخدمة الملاحة البحرية العالمية .

وقد ارتفع دخل القناة إلى ما يقرب من ٩٠ تسعين ألف ألف جنيه سنويا .

رجال الغَدِ المأمول إنّا بحاجَةٍ إلى قادةٍ تَبْنِي وشعْبٍ يعمِّرُ

(باب التوكيد)(١)

وهو ضَرْبان : لَفظِىٌّ وسيأتى ، ومعنوىٌّ(٢) وله سبعة ألفاظ :

الأول والثانى : النَّفْسُ ، والعَيْنُ(٣) . ويؤكَّدُ بهما لِرَفع المجازِ عن الذّات ، تقول : جاء الخليفةُ ؛ فيحتمل أنَّ الجائىَ خَبَرُه ، أو ثَقَلَهُ(٤) ، فإذا أكَّدت بالنَّفسِ أو بالعينِ أو بهما(٥) ـ ارتَفعَ ذلك الاحتمالُ .

ويجبُ اتصالُهما بضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد(٦) ، وأن يكون لفظهما طِبقَه فى الإفراد والجمعِ(٧) . وأمّا فى التثنية — فالأصحُّ جمعُهما على «أَفْعُل»(٨)

باب التوكيد

(١) هو فى الأصل ؛ مصدر وكد ، ثم استعمل فى التابع المذكور ، ويقال فيه : التأكيد ـ بقلب الواو همزة ، والأول أشهر فى استعمال النحاة .

(٢) هو : التابع الذى يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غير معناه الحقيقى الظاهر ، وعدم إرادة العموم والشمول (٣) المراد بهما : ذات الشىء وحقيقته التى يتكون منها ـ ولو لم يكن فى تركيبه نفس ولا عين . ويختصان عن بقية ألفاظ التوكيد المعنوى ـ بجواز جرهما بالباء الزائدة ، تقول : رأيت الناظر نفسه ـ أو بنفسه ، وعينه ـ أو بعينه . والمجرور فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ـ على حسب المتبوع .

وإذا أكد معهما بكلمة « كل » ـ يحسن تأخير « كل » عنهما ، كما سيأتى .

(٤) الثقل ـ بكسر الثاء وسكون القاف ـ واحد الأثقال ، كحِمل وأحمال ، وبفتحهما : متاع المسافر وحشمه وكل شىء نفيس مصون . (٥) أى معا بدون عطف ، ويشترط تقديم النفس على العين . (٦) أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وذلك للربط بين التابع والمتبوع ولا يجوز حذفه ولا تقديره (٧) ينبغى أن يجمع النفس والعين جمع تكسير للقلة على «أفعُل» لا غير ؛ حين يكون المؤكد جمعا ، مع إضافتهما لضمير الجمع . ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ـ على المختار .

(٨) فيقال : جاء المحمدان أنفسهما أو أعينهما . ويجوز إفرادها وتثنيتهما فيقال : نفسهما ـ وعينهما . أو : نفساهما ـ وعيناهما . ولا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكد . وفيما تقدم يقول الناظم :

ويترجح إفرادُهما على تثنيتهما عند الناظم، وغيرُه بعَكسِ ذلك :

والألفاظ الباقية : كِلاَ، وكلتاَ — للمثَنَّى(١)، وكُلّ، وجَميع، وعامَّة لغيره(٢). ويجبُ اتصالهنَّ بضميرِ المؤكَّد(٣)؛ فليسَ مِنْهُ : (خَلَقَ لَكُمْ مَافى الأرضِ جَمِيعاً)(٤) ـ خلافاً لمن وَهِم(٥)، ولا قراءةُ بعضهم : (إنَّا

(بِالنَّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا « بِأَفْعُلِ » إنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً ـ تَكُنْ مُتَّبِعَا)(*)

أى أكد الاسم بالنفس أو بالعين؛ بشرط أن يضاف كل منهما إلى ضمير يطابق المؤكد ـ فى الإفراد والتذكير وفروعهما للربط به. وإذا كانا تابعين لغير الواحد ـ وهو المثنى والجمع ـ فجىء بهما مجموعين على وزن « أفعل »، لتكون متبعاً للنهج العربى الصحيح. وأجاز بعض النحاة جمع « نفس » و « عين » ـ على نفوس وعيون؛ كما أجاز آخرون جمع « عين » جمع قلة ـ على أعيان. والراجح ماذكره المصنف.

(١) أى: ولو على سبيل التفريق، نحو: فاز محمد وعلى كلاهما ـ بشرط اتحاد العامل. ويقصد بهما : إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية، وإثبات أنها هى المقصودة.

(٢) أى لغير المثنى؛ وهو الجمع مطلقاً، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله، نحو : حضر الطلبة كلهم ـ جميعهم ـ عامتهم، واشتريت المنزل كله ـ جميعه ـ عامته، والمقصود من التأكيد بها: إفادة التعميم الحقيقى، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل.

(٣) أى لفظاً؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما أسلفنا، كما يجب أن يطابق هذا الضمير ـ المؤكد فى الإفراد والتذكير وفروعهما. وهذا كله إذا جرت على المؤكد، فلا يرد نحو قوله تعالى : (وكل فى فلك يسبحون). من الآية : ٤٠ سورة يس

(٤) لعدم اتصال جميعاً بالضمير. من الآية : ٢٩ من سورة البقرة

(٥) فأعرب « جميعاً » توكيداً لما الموصولة الواقعة مفعولا لـ « يخلق »، ولو كان

(*) «بالنفس» متعلق بأكدا « الاسم » بالرفع مبتدأ «أكدا» نائب الفاعل يعود إلى الاسم والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ ـ وبالنصب مفعول مقدم لأكدا على أنه فعل أمر «مع ضمير» مع ظرف حال من النفس وما عطف عليه، وضمير مضاف إليه «طابق المؤكدا» الجملة صفة لضمير

(*) « بأفعل » متعلق بأجمعهما «إن تبعا» شرط وفعله، والألف فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « ما » اسم موصول مفعول تبع «واحداً» خبر ليس واسمها يعود على « ما » وجملة « تكن » مجزومة فى جواب الأمر وهو أجمع، واسمها مستتر « متبعا » خبرها

كُلاًّ فيهَا)(١) — خلافاً للفرّاء والزمخشرى ؛ بل « جميعاً » حالٌ(٢) ، و « كُلاًّ » بدلٌ(٣) ، ويجوز كونُه حالاً من ضمير الظَّرفِ(٤) . ويؤكَّدُ بهِنَّ لرفعِ احتمال تقديرِ « بعضٍ » مضافٍ إلى متبوعِهِنّ ؛ فَمِنْ ثُمَّ جاز: جاءنى الزيدانِ كلاهما-والمرأتانِ كلتاهما؛ لجواز أن يكونَ الأصلُ: جاءَ أحدُ الزَّيدينِ - أَوْ إحْدَى المرأتين(٥) كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجَانُ) بتقديرِ يَخرجُ من أَحَدِهما(٦) . وامْتَنع- على الأصح- اختصمَ الزَّيدانِ كلاهما ، والهندانِ كلتاهما ؛ لامتناعِ التقديرِ المذكورِ(٧) .

كذلك لقيل «جميعه»، على أن التوكيد بجميع غريب كما سيأتى ، فلا يحمل عليه التنزيل .

(١) من الآية : ٤٨ من سورة غافر (٢) أى من « ما » الموصولة ، ومعناها مجتمعا ، وخلق - بمعنى : قدّر خلق ذلك فى علمه ؛ فلا يرد أن الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما فى الأرض فى حالة الاجتماع - وليس كذلك .

(٣) أى بدل « كل » من اسم « إن » ، وهو لا يحتاج إلى ضمير .

(٤) أى من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع فى « فيها » . قال فى المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتنكير « كل » بقطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى ، والحال واجبة التنكير . قيل : وقد يستغنى عن الاضافة إلى الضمير - بالاضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير .

كَم قد ذَكَرْتُكِ لو أُجْزَى بِذِكْرِكُمُو ... يا أَشْبَهَ الناسِ كُلَّ الناسِ بالقَمَرِ

(٥) أى : وقد أطلق المثنى وأريد به واحد .

(٦) أى : وهو البحر الملح ؛ لأن العذب ليس فيه ذلك . واللؤلؤ : كبار الدر . والمرجان : صغاره . الآية : ٢٢ من سورة الرحمن

(٧) لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ، فلا فائدة من التوكيد هنا . ومثله : كل ما يدل على المفاعلة والمشاركة ؛ كتقاتل- وتحارب . وهذا رأى الأخفش ومن تبعه . وأجاز الجمهور مثل ذلك - على ما فيه من ضعف بلاغى ؛ لأن التوكيد قد يكون للتقوية- لا لرفع الاحتمال .

وجازَ : جاء القومُ كلُّهم — واشتريتُ العبدَ كلَّه . وامتنع : جاء زيدٌ كلُّه(١) . والتوكيدُ بجميع — غريبٌ ، ومنه قول امرأةٍ :

فِدَاكَ حَيُّ خَــوْلاَنْ جَمِيعُهُمْ وَهَمْــدَانْ(٢)

وكذلك التوكيدُ « بِعامَّة » ، والتاء فيها بمنزلتِها في النَّافِلةِ(٣) ؛ فتصلُح

---

(١) لعدم الفائدة من التوكيد ، لأنه يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه .

(٢) بيت من مجزوء الرجز ، قالته امرأة أعرابية ترقص به ولدها . وبعده :

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ وَالأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ

اللغة والإعراب : فداك ، الفِدا — بالقصر والمد — مايعطى من مال ونحوه عوضاً عن المفدى ، والمراد هنا : الدعاء والثناء . خولان وهمدان : قبيلتان من قبائل اليمن . قحطان : أبوالعرب اليمانية . عدنان : أبو عرب الحجاز . «فداك» — بفتح الفاء — فعل ماض والكاف مفعول « حى » فاعل ، وبالكسر مبتدأ ومضاف إليه ، و «حى »خبر « خولان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكن للوقف «جميعهم» جميع توكيد لحى خولان ، وهم مضاف إليه ، « وهمدان » معطوف على حى كذلك « وكل » معطوف على حى . وكذلك « الأكرمون » ، و «عدنان» عطف بيان على « الأكرمون » .

والمعنى : واضح .

والشاهد : فى « جميعهم » حيث جاء توكيداً للفاعل أو الخبر . وهو بمنزلة « كل » في المعنى والاستعمال . والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه

وقد يجىء «جميع» بمعنى مجتمع — ضد متفرق ، فلا يفيدتوكيداً ، كقول الشاعر :

* نَهَيْتُكَ عن هَذا وَأَنْتَ جَمِيعُ *

(٣) أى فىأنها زائدة لازمة، لاتفارقهافى إفراد— ولا فى تذكير—ولا فى فروعهما. وهى للمبالغة لا للتأنيث . وفيما تقدم من ألفاظ التوكيد الخمسة — يقول الناظم :

(«وكُلاًّ» أذْكُرْ في الشُّمُولِ ، وَ«كِلاَ» «كِلْتَا» ، «جَمِيعاً» — بالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

مع المؤنّث والمذكّر، فتقول: اشتريت العبدَ عامَّتَه — كما قال الله تعالى: (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً).

(فصل) ويجوزُ — إذا أُريدَ تقويةُ التوكيد — أن يُتبَعَ «كلّه» بأجمع، و «كلّها» بجمعاء، وكلّهمْ» بأجمعين، و «كلهنّ» بجُمَعَ[1]؛

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ «عَمَّ» فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ (*)

أى: اذكر — عند إرادة الشمول — لفظ «كل» للدلالة على التوكيد، وكذلك «كلا» و «كلتا» — وهما لإفادة الشمول فى المثنى، و «جميع»، ولا بد من وصلها بالضمير المطابق للمؤكد. وقد استعمل العرب للتوكيد فى الدلالة على الشمول ككل — لفظاً على وزن «فاعلة» من الفعل «عَم» — وهو «عامة»، وهذا اللفظ مثل كلمة «نافلة» وزنا، وفى لزوم التاء فى جميع الأحوال؛ تذكيراً، وتأنيثاً، وإفراداً، وغيرها.

هذا: وقد قيل إن معنى «مثل النافلة» — أن ذكر هذا اللفظ — وهو «عامة» فى التوكيد — زائد على ما ذكره النحاة؛ فهو كالنافلة بالنسبة للفرائض. وكونه للتوكيد هو مذهب سيبويه. وذهب المبرد: إلى أن معنى «عامتهم» فى مثل: جاء القوم عامتهم — أكثرهم لا جميعهم، وعلى هذا يكون بدل بعض من كل — لا للتعميم كما يرى سيبويه.

(١) تعتبر هذه ملحقة بألفاظ التوكيد المتقدمة، ولهذا ينبغى فى الفصيح: أن تسبقها لفظة «كل»، وأن تكون مطابقة لها.

وقد يتبع «أجمع» وفروعه: «أكتع»، فأبصع، فأبتع — وفروعها؛ لزيادة التقوية لأنها بمعناها. واستعمال هذه قليل، ولهذا تركها المصنف والناظم. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(*) «وكلا» مفعول مقدم لاذكر «فى الشمول» متعلق باذكر «وكلا، كلتا، جميعاً» معطوفات على «كلا» بحذف العاطف من الأخيرين «بالضمير» متعلق بموصلا الواقع حالا من «كل» وما عطف عليه. وقد أفرد على معنى: ما ذكر

(*) «أيضاً» مفعول مطلق لمحذوف «ككل» متعلق بمحذوف حال من «فاعله» الواقع مفعولا لاستعملوا «من عم» متعلق بمحذوف حال من «فاعله» كذلك «فى التوكيد» متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله «النافلة» مضاف إليه.

قال الله تعالى : (فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) . وقد يؤكَّد بهنَّ ، وإن لم يتقدَّم « كلّ » [١] نحو : (لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ — لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) .

ولا يجوزُ تثنية « أجمع » ، ولا جمعاء — استغناءً بكِلَا وكِلْتا [٢] كما استغنَوا بتثنية « سِيّ » عن تثنية سَوَاء [٣] . وأجاز الكوفيون والأخفشُ ذلك ؛ فتقول : جاءنى الزيدان أجمعان — والهندان جمعاوان .

(وَبَعْدَ « كُلّ » أَكَّدُوا ، « بِأَجْمَعَا » « جَمْعَاءَ » ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا) (*)

أى استعمل العرب بعد لفظة « كل » التى للتوكيد — هذه الألفاظ الأربعة ؛ لتقوية التوكيد بها . (١) وفى هذه الحالة يجوز إعراب «أجمعين» وأخواتها — حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ؛ فإن معناها على الحال يكون — مجتمعين — أى فى حال اجتماعهم وعدم تفرقهم ، وعلى التوكيد : يكون معناها الشمول والإحاطة . وينبغى ملاحظة ذلك عند الإعراب . قال الناظم :

(وَدُونَ كُلّ قَدْ يَجِيءُ : أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ) (*)

(٢) قيل . إنما يصح الاستغناء بذلك ؛ إذا قصد شمول الأفراد . أما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد — كما فى اشتريت المنزلين أو الحديقتين — فإن « كلا » و « كلتا » لاتفيده

(٣) فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءآن إلا نادراً . وهذا رأى جمهور البصريين . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَاُغْنَ بِكِلْتَا فى مُثَنًّى و « كِلَا » عَنْ وَزْنِ « فَعْلَاءَ » وَوَزْنِ « أَفْعَلَا ») (*)

أى استغن بكلتا وكلا فى المثنى — عن تثنية « أجمع » و « جمعاء » ؛ فلا تقول : أجمعان ولا جمعاوان — رفعاً ، ولا أجمعين ولا جمعاوين — نصباً وجراً .

(*) « وبعد كل » بعد ظرف متعلق بأكدوا ، وكل مضاف إليه « بأجمعا » جار ومجرور متعلق به أيضا ، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف — فيما عدا الأخير .

(*) « ودون » ظرف متعلق بيجىء ، أو فى موضع حال من أجمع وما عطف عليه وهو مضاف إلى « كل » « قد » حرف تقليل « أجمع » فاعل يجىء ، وما بعده معطوف عليه بعاطف مقدر — فيما عدا الأخير .

(*) « واغن » فعل أمر — أى استغن « بكلتا فى مثنى » متعلقان باغن « وكلا » معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن « فعلاء » مضاف إليه ، « ووزن » معطوفة على وزن قبله « أفعلا » مضاف إليه .

وإذا لم يُفِد توكيدُ النكرة — لم يَجُز باتفاق[1] : وإن أفادَ جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح[2] .

وتحصل الفائدةُ ؛ بأن يكونَ المؤكَّدُ محدوداً[3] ، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة ؛ كاعتكفت أسبوعاً كُلَّه ، وقوله :

هذا : وجميع ألفاظ التوكيد المعنوى معارف بإضافتها إلى الضمير الرابط . و«أجمع» وفروعه معارف بالعلمية ؛ لأن كل لفظ منها « علم جنس » على الإحاطة ، ولهذا لا يجوز نصبها على الحال ، وتمنع من الصرف ، كما سيأتى فى موضعه .

وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وليس الثانى توكيداً لما قبله ، ولا يجوز فيها القطع ، ولا عطف بعضها على بعض . ولا يجوز حذف المؤكد — المتبوع — على الصحيح ؛ لأن الحذف ينافى الغرض من التوكيد . وأجاز بعض النحاة الحذف إذا كان المؤكد ضميراً رابطاً فى جملة الصلة أو الصفة أو الخبر ؛ تقول : جاء الذى أكرمت نفسه — أى أكرمته نفسه ، وجاء طلبة أكرمت كلهم ، أى أكرمتهم كلهم ، والطلبة أكرمت كلهم — أى أكرمتهم كلهم . ولا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى ؛ فلا يجوز : مات محمد وعاش على كلاهما . فإن اتحد معنى جاز ، تقول : انطلق زيد وذهب عمر كلاهما

(١) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس ، وألفاظه معارف كما قدمنا . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ، فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

(٢) لأن هذا يقربها من التعريف نوعا ما ، ولوروده فى الكلام العربى الفصيح . ويمنعه البصريون مطلقاً . وفى هذا يقول الناظم :

(وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ)[*]

أى أنه يجوز توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد — ومنع نحاة البصريين توكيدها مطلقاً ؛ أفاد أو لم يفد .

(٣) أى موضوعا للدلالة على زمن محدود ، ببدء ونهاية معينين ؛ كيوم — وأسبوع — وشهر — وسنة .. إلخ . أو على شىء معلوم المقدار ، كدرهم ، ودينار .. إلخ .

(*) «وإن يفد» شرط وفعله «توكيد منكور» توكيد فاعل يفد، ومنكور مضاف إليه «قبل» فعل ماض للمجهول فى محل جزم جواب الشرط، وسكن للوقف، ونائب الفاعل يعود الى توكيد منكور « وعن نحاة البصرة » عن نحاة متعلق بالمنع والبصرة مضاف إليه « شمل » الجملة خبر المنع.

* يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رجبُ *[١]

ومَن أنشد «شَهْر» مكان «حَول» ، فقد حَرَّفه[٢] . ولا يجوزُ : صُمتُ زمناً كُلَّه[٣] ، ولا شهراً نَفْسَه[٤] .

---

(١) عجز بيت من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جُندب الهذلى . وصدره :

* لـكِنَّهُ شاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ *

اللغة والاعراب : شاقه : أعجبه وهاجه ـ أو بعث الشوق إلى نفسه . والشوق : نزوع النفس إلى الشىء . حول : هو العام . « لـكنه » لـكن حرف استدراك ونصب والهاء اسمها « شاقه » فعل والهاء مفعوله «أن» مصدرية « قيل »فعل ماض للمجهول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله خبر لـكن ، «ذا رجب» ذا مبتدأ ورجب خبر ، والجملة نائب فاعل قيل . «يا» للتنبيه « ليت» حرف تمن ونصب « عدة حول » عدة اسمها وحول مضاف إليه «كله» توكيد لحول «رجب» الثانية خبر ليت ، وهو مصروف وإن أريد به معين ـ كما فى المصباح .

وقيل : إن أريد به معين منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ـ أو للعدل عن الرجب . ومثله فى ذلك « صفر » .

والمعنى: يقول : إنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه ـ حين قيل: هذا الشهر رجب، وتمنى أن تـكون شهور العام كلها « رجب » ؛ لما يجد فيه من الخير والأنس .

والشاهد : توكيد النـكرة وهى «حول »ـ على رأى الـكوفيين ؛ لأنها محدودة. فالعام معلوم الأول والآخر ، ولفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو « كله » قيل : والصواب نصب « رجب » ـ لا كما رواه النحاة ؛ لأن البيت من قصيدة منصوبة الروى ، ومطلعها :

يا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأربعاءِ ، أَما   يَنفَكُّ يُحْدِثُ لِى بعد النُّهَى طَرَبَا ؟

(٢) لأنه يفسد المعنى ؛ إذ لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ؛ فإن الشهر لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب ، حتى يتمنى أن يكون كله رجباً .

(٣) لأن النـكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار .

(٤) لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول .

(فصل) وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ مُتّصلٌ[١] بالنَّفس أو بالعين — وجب توكيدُه أوَّلاً بالضَّميرِ المنفصلِ[٢] ، نحو: قومُوا أنتم أنفُسُكم؛ بخلاف قام الزيدون أنفُسُهم - فيمتنعُ الضمير[٣] ، وبخلاف ضَرَبْتُهُمْ أنفُسَهم، ومررت بهم أنفُسِهم ، وقاموا كلُّهُمْ - فالضمير جائزٌ لا واجب[٤] .

(١) سواء أكان بارزاً كما مثل المصنف ، أم مستتراً نحو : محمد حضر هو نفسه .

(٢) لوقوع اللبس أحياناً في مثل : هند خرجت نفسها - أو ذهبت عينها ؛ إذ يحتمل أن المراد هو خروج نفسها التي بها حياتها ، وذهاب عينها التي تبصر بها ؛ فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، واطرد الباب . ويعرب الضمير المنفصل توكيداً لفظياً للضمير السالف . وقيل : إن الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير ، نحو : قوموا في الدار أنفسكم ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل - أحسن وأفصح .

(٣) لأن المؤكد - «وهو الزيدون» - ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً، وإنما هو اسم ظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر ؛ فإن الظاهر أقوى منه ؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره .

(٤) لأن الضمير المؤكد في الأولين ليس مرفوعاً ، فهو منصوب المحل على المفعولية في الأول ، ومجرور المحل بالباء في الثاني ، فلا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين، ومع هذا يجوز توكيده بالضمير، تقول: ضربتهم هم أنفسهم - ومررت بهم هم أنفسهم . ويجوز بغير توكيد بالضمير . والتوكيد في الثالث بغير النفس والعين . أما توكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس أو بالعين - فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ لا يحتاج إلى فاصل ، تقول : أنت نفسك حضرت - وأنتما أنفسكما سافرتما - وأنتم أنفسكم امتنعتم عن الإجابة ... إلخ .

وفيما سبق يقول الناظم :

(وَإِنْ تُؤَكِّد الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ   بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ - فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا ، وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا)(*)

(*) « وإن تؤكد » شرط وفعله « الضمير » مفعوله « المتصل » صفة للضمير « بالنفس والعين» متعلقان بتؤكد « فبعد » الفاء واقعة في جواب الشرط، و« بعد» ظرف متعلق بمحذوف - أي فأكد بهما بعد «المنفصل» مضاف إليه (*) «ذا الرفع» ذا مفعول عنيت والرفع مضاف إليه «بما» متعلق بأكدوا وما اسم موصول «سواهما» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة والضمير مضاف إليه

وأما التوكيدُ اللفظيُّ : فهو المـكرَّرُ به ما قبله(١) ؛

أى إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين — فينبغى أن يسبقهما ضمير منفصل، يفصل بين التابع والمتبوع. ثم قال : عنيت ذا الرفع — أى قصدت الضمير المتصل المرفوع . ويجوز التوكيد بلفظ آخر غير النفس والعين . ولا يلتزم حينئذ الفصل بالضمير المنفصل ، بل يجوز بغيره ، وبدون فاصل . كما لا يلتزم الفصل إذا كان المتبوع ليس بضمير رفع متصل .

(١) إما بنصه وعينه ، ولا يضر بعض تغيير يسير ، نحو : (فمهل الـكافرين أمهلهم رويداً) ، فـكلمة « أمهل » توكيد لفظى لمهل ، و « هم » عائدة على الـكافرين لا محل لها من الإعراب . من الآية : ١٧ من سورة الطارق. ومن هذه الآية يتبين : أنه يجوز فى التوكيد اللفظى الفصل بين المؤكَد والمؤكِّد .

وإما بمرادفه قول الشاعر : * أنتَ بالخـــــيرِ حَقِيقٌ قَمِن *

— أى جدير . والمرادف : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماماً ؛ ويخالفه فى حروفه ، ويكون اسماً مثل : ذهب — وتبر، وفعلا مثل : قعد — وجلس، وحرفاً نحو: نعم — وجير.

ولا يصح تـكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات ؛ لأنه لم يسمع غير ذلك.

والغرض من التوكيد اللفظى : تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه — أو لم يتبينه من أول الأمر .

وقد يراد منه التهديد ، كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمون) . وقد يكون للتهويل كقوله سبحانه : (وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين) . وأحياناً يقصد به التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه نحو : الصحة الصحة أغلى شىء — الجنة الجنة نعم من يفوز بها — مصر مصر جنة الله فى أرضه . وقد اقتصر الناظم على تعريف التوكيد اللفظى — فقال :

(وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِى مُـكَرَّراً ؛ كَقَوْلِكَ ادْرُجِى ادْرُجِى)(*)

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفظى » خبر لمبتدأ محذوف — أى هو لفظى ، والجملة لا محل لها صلة ما « من التوكيد » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى لفظى ؛ لأنه فى تأويل مشتق ؛ إذ هو منسوب « يجى » فعل مضارع والجملة خبر « ما » « مكرراً » حال من ضمير يجى « كقولك » خبر لمبتدأ محذوف « ادرجى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعل، والجملة مقول القول، وادرجى الثانية توكيد

فإن كان جُمْلةً ـ فالأكثرُ اقترانُهاَ بالعطفِ[١]، نحو : (كلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثمَّ كلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ) ، ونحو : (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى) . وتأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : «وَاللهِ لأغزُوَنَّ قُرَيْشاً » ـ ثلاثَ مَرَّاتٍ[٢] . ويجب التركُ عند إيهامِ التَّعَددِ ، نحو : ضَرَبت زيداً ضَرَبْتُ زيداً[٣] .

وإن كان اسماً ظاهراً[٤] ، أو ضميراً منفصلاً منصوباً ـ فواضح[٥] ، نحو : فنكاحها باطِلٌ باطِلٌ[٦] ، وقوله : * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ *[٧]

أى : والذى هو لفظى من التوكيد ـ يجىء مكرراً ؛ سواء كان التكرار باللفظ والمعنى ، أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ ـ كما أوضحنا .

(١) وهو « ثم » خاصة . وجعل الرضى الفاء كثم ، ويؤيده : (أولى لكفأولى) والعطف هنا صورى ؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال ، فلا تعطف الثانية على الأولىعطفاً حقيقياً ، وإلا كانت التبعية بالعطف لا بالتوكيد .

(٢) أى كررها الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثلاث مرات .

(٣) لأنه لو عطف بثم أو بالفاء ـ لتوهم تكرار الضرب .

(٤) مثله : اسم الفعل .

(٥) أى أن توكيده يكون بمجرد التكرار من غير شرط ، ويتبع الثانى الأول فى الضبط ، ولا محل له من الإعراب . ويجب فى الأسماء الموصولة عند توكيدها توكيداً لفظياً ـ إعادة لفظها وصلتها معه . ولا يجوز تكرار الموصول وحده دون صلته .

(٦) هذاجزء منحديث، وهو :«أيما امرأةنكحتنفسهابغير وليها فنكاحها..إلخ.

(٧) صدر بيت من الطويل ، للفضل بن عبد الرحمن القرشى . وعجزه :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللغة والاعراب : المراء : الجدال والمعارضة بالباطل. دعاء : صيغة مبالغة ـ مندعا فلان فلاناً ـ إذا طلب حضوره . جالب : مسبب له ؛ من جلبه ـ إذا ساقه وجاء به . « فإياك » منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً، « إياك » الثانية توكيد للأولى « المراء » مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف ـ أى أحذرك المراء « فإنه » الفاء للتعليل

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً ـ جاز أن يؤكَّد به كلُّ ضميرٍ مُتَّصل[(١)]، نحو: قمتَ أنتَ ـ وأكرمتُكَ أنتَ ـ ومررتُ بكَ أنتَ .

وإن كان ضميراً متَّصلاً ـ وُصِلَ بما وُصِلَ به المؤكد[(٢)]، نحو : عجبتُ مِنْكَ مِنْكَ .

وإن واسمها « إلى الشر » متعلق « بدعاء » الواقع خبرا لإن « وللشر » جار ومجرور متعلق « بجالب » المعطوف بالواو على « دعاء » .

والمعنى : أحذرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجه حق ؛ فإن ذلك كثيراً ما يجر إلى الشرور والخصومات ، ويسبب للانسان متاعب ومصاعب .

والشاهد : توكيد الضمير المنفصل المنصوب ـ وهو « إياك » ـ بإعادة اللفظ بنفسه .

(١) أى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور . ويكون على وجه الاستعارة فى توكيده ضمير النصب والجر ، وليس له محل إعرابى . ويؤكد به كذلك المنفصل المرفوع لا المنصوب ؛ فلا يقال : إياك أنت أكرمت . وليس هناك ضمير منفصل مختص بالجر .

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ   أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)(*)

أى أن الضمير المنفصل المرفوع ـ يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل ، لكن على وجه الاستعارة فى توكيده ضمير النصب والجر ـ كما سبق .

(٢) أى يجب أن يعاد مع التوكيد ـ اللفظ الذى يتصل بالمؤكد ، اسماً كان أو فعلا أو حرفاً ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال إلى الانفصال .

وفى ذلك يقول الناظم :

(وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ)(*)

(*) « ومضمر » بالرفع مبتدأ ، وبالنصب مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول صفة لمضمر « قد انفصل » قد حرف تحقيق وفاعل انفصل يعود إلى الذى ، والجملة صلة « اتصل » الجملة فى محل جر صفة لضمير المضاف إليه .

(*) « ولا » ناهية « لفظ » مفعول تعد « ضمير » مضاف إليه « متصل » صفة لضمير « إلا » حرف استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من لفظ « اللفظ » مضاف إليه « الذى » صفة للفظ « به » متعلق بوصل ـ الوالم صلة للموصول ، ونائب فاعله يعود على الذى .

وإن كان فِعلا أو حرفاً جَوَابِيًّا ـ فواضح(١) ، كقولك : قَامَ قَامَ؛

أى لا تكرر لفظ الضمير المتصل ـ للتوكيد ، إلا إذا أعدت معه اللفظ الذى اتصل بالمؤكد « المتبوع » ؛ أى أنه لا بد من تماثل الضميرين ـ المؤكَّد والمؤكِّد ـ فى اللفظ وفى المعنى ، وفى الاتصال ، وفى أن يكون مع كل منهما لفظ يماثل اللفظ الذى مع الآخر.

(١) أى : يكون التوكيد اللفظى بتكرار الفعل وحده ، أو الحرف ـ بدون شرط ما . وحروف الجواب هى : ما يجاب بها عن سؤال سائل ، سواء كان بالإيجاب ؛ كنعم ـ وأجل ـ وجير ـ وإى ، أو بالنفى مثل : لا ـ وبلى .

وبهذه المناسبة ؛ يحسن أن نلقى بعض الضوء على معانى هذه الحروف واستعمالها :

(ا) الأصل فى استعمال « نعم » ، و « جير » ، و « أجل » ، و « إى » ـ أنها حروف جواب ؛ تقرر حكم ما قبلها من إيجاب أو نفى ؛ فإن كان مثبتاً أبقته على إثباته ، وإن كان نفياً أبقته نفياً . فإذا جاءت بعد الاستفهام المثبت ـ أفادت إثباته . وإذا أتت بعد استفهام منفى ـ قررت إثبات نفيه .

وتأتى « نعم » بعد الطلب فتفيد الوعد بإنجاز المطلوب ، سواء كان الطلب أمراً أم نهياً أم غيرهما من أنواع الطلب ، تقول : أخبِرنى الصدق يا أخى ـ لا تغرر بى ـ هلا صدقتنى القول . فيقال : نعم أخبرك الصدق ـ نعم لا أغرر بك ـ نعم صدقتك؛ فهى تصديق لحديث متقدم. قيل: وبعد الاستفهام، ومنه قوله تعالى: (فهل وجدتم ماوعد ربكم حقاً ؟ أئن لنا لأجراً ؟) وهو غير مطرد . وكذلك تأتى «نعم » بعد الجملة الخبرية مثبتة أو منفية ، نحو : قام محمد وما قام على ـ فتفيد تصديق مضمونها وتقريره .

وأما « أجل » فهى حرف جواب مثل « نعم » . وتجىء بعد الخبر والاستفهام ، ولكنها بعد الخبر أحسن من « نعم » ؛ كما أن « نعم » بعد الاستفهام أحسن منها ، وقال جماعة ـ منهم ابن مالك والزمخشرى : إنها للخبر لا غير، ولا تقع بعد الاستفهام ، والحق أنها تكثر فيه لا غير .

وأما « جير » فحرف جواب بمعنى « نعم » ، وتأخذ حكمها فى كل ما تقدم ، وأما « إى » فكذلك حرف جواب بمعنى « نعم » فى جميع استعمالاتها .

وزعم ابن الحاجب : أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (ويستنبئونك أحق هو ؟ قل : إى وربى إنه لحق) . واتفق الجميع على أنها لا تقع إلا قبل القسم.

زيد ، وقوله : * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا *(١)

(ب) أما « لا »، فهى حرف جواب لنفى إثبات ما قبلها . ولا يجاب بها نفى أصلا ، فهى تناقض « نعم » فى معناها ، وكثيرا ما تحذف الجمل بعدها .

وأما «بلى» فهى حرف جواب أيضا، وهى عبارة عن «بل» التى للاضراب، و«لا» التى للنفى؛ ولذلك لا تقع إلا إضرابا عن النفى لتبطله وتصيره إيجابا - فهى بعكس «لا » سواء كان النفى مجرداً نحو: (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ، قل بلى وربى لتبعثن)- أو مقروناً باستفهام ؛ حقيقياً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فتقول : بلى . أو توبيخاً نحو : (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ؟ بلى) ، أو تقريرياً نحو : (ألست بربكم؟ قالوا : بلى) . وقد يجاب بـ «بلى» عن الاستفهام المجرد عن النفى ؛ فى صحيح البخارى أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى » .

وفى صحيح مسلم : أن الرسول قال لرجل أراد زيادة بعض أولاده بالإعطاء : « أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟» قال : « بلى» .

ومما سبق يتبين : أن « لا » لا تأتى إلا بعد إيجاب . وأن « بلى » لا تأتى إلا بعد نفى غالبا . وأن « نعم » تأتى بعدهما .

(١) صدر بيت من الكامل ، لجميل بن عبد الله بن معمر العذوى- المعروف بجميل بثينة - محبوبته : وعجزه :

* أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا *

اللغة والاعراب : لا أبوح : لا أفشى ولا أظهر ؛ من باح بسره - إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه . بثنة : محبوبته ، واسمها بثينة ، وقد تصرف فى اسمها تمليحا . مواثقا : جمع موثق - وهو العهد والميثاق . « لا » نافية ، والثانية توكيد لها «بحب » متعلق بأبوح « بثنة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « مواثقا » مفعول أخذت « وعهودا » معطوف على مواثقا عطف تفسير .

والمعنى : لا أفشى ولا أخبر أحداً بالحب الذى بينى وبين بثينة ؛ لأنها أخذت على عهداً مؤكداً ألا أبوح بحبها ولا أظهره ، ويجب أن أفى بعهدى لها .

والشاهد : توكيد « لا » توكيدا لفظيا ، وهى حرف جواب لا تحتاج للفصل بين المؤكد والمؤكّد ، ولا لشىء آخر كالحروف غير الجوابية - كما سيأتى .

وإن كان غير جَوَابِيٍّ ـ وجَب أمران: أن يُفصَلَ بينهما(١)، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتَّصَلَ بالمؤكَّدِ إن كان مضمراً(٢)، نحو: (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ؟)(٣)، وأن يُعَادَ هُوَ أو ضميرُه إن كان ظاهراً(٤)، نحو: إنَّ زيداً إنَّ زيداً فاضل ـ أو: إنَّ زيداً إنّه فاضلٌ، وهو الأولَى(٥).

وشذَّ اتصالُ الحرفَيْنِ كقوله: * إنَّ إنَّ الكريمَ يَحْلُمُ مالَمْ *(٦)

(١) أى بين المؤكِّد والمؤكَّد بفاصل ما.

(٢) أى: إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمراً.

(٣) فأنكم الثانية مؤكدة لأنكم الأولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد، وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع الثانية ما اتصل بالأولى ـ وهو الكاف والميم؛ لأنه مضمر.

(٤) أى يعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا.

(٥) أى أن إعادة الضمير أولى وأفصح من إعادة اللفظ؛ لأنه الأصل، ويلزم من إعادة اللفظ التكرار، وإيهام أن الثانى غير الأول، وبه جاء التنزيل. قال تعالى: (ففى رحمة الله هم فيها خالدون). من الآية: ١٠٧ من سورة آل عمران

أما إعادة الظاهر فمن وضعه موضع المضمر. وفى توكيد الحرف يقول الناظم:

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ؛ كَنَعَمْ، وَكَبَلَى)(*)

أى: كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة ما اتصل به ـ كما سبق فى البيت قبل؛ كذلك الحروف غير الجوابية ـ لا يعاد لفظها إلا مع الاسم الظاهر المتصل بها أو ضميره. أما حروف الجواب، كنعم وكبلى ـ فتعاد وحدها.

(٦) صدر بيت من الخفيف، لم يعرف قائله، وعجزه:

* يَرَيَنْ مَنْ أجَارَهُ قَدْ ضِيماَ *

اللغة والاعراب: يحلم: من الحلم ـ وهو الأناة والتعقل. أجاره: جعله فى

(*) «كذا» خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» بالرفع نعت الحروف، وبالنصب أداة استثناء، «ما» اسم موصول مضاف إليه، «تحصلا» فعل ماض والألف للاطلاق «به» متعلق به. «جواب» فاعله، والجملة صلة «كنعم» خبر لمبتدأ محذوف «وكبلى» معطوف على كنعم.

وأسهلُ منه قوله : * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ * (١)

جواره وحمايته. ضيم: فعل مبنى للمجهول – أى ظلم وبُخِس حقه . «إنّ» حرف توكيد ونصب «إنّ» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية حرف مبنى لا محل له من الإعراب «يرين» فعل مضارع مؤكد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم، و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم – أى يحلم مدة عدم رؤيته ... إلخ «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة الموصول «قد ضيما» قد حرف تحقيق، وضيم فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعله يعود على من، والجملة فى محل نصب صفة لمن، أو حال؛ إن جعلت «يرى» بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية .

والمعنى : أن الرجل الكريم الخلق الأبى الطيب النفس، يتحلى بالحلم والصبر، والتعقل فى أحواله وتصرفاته، ما لم ير أن مَن أجاره وجعله فى حماه – قد ظلم واعتدى عليه؛ فعند ذلك يذهب عنه حلمه، ويبطش بهذا الظالم، المعتدى على من التجأ إليه .

والشاهد : توكيد الحرف «إن» بإعادتها من غير فاصل بينهما ، مع أنها ليست من حروف الجواب . وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(١) صدر بيت من الرجز ، ينسب لخطام المجاشعى – يصف إبلا . وقيل : هو للأغلب العجلى . وعجزه :

* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ *

اللغة والاعراب : أعناقها : جمع عنق – وهو الرقبة . قرن : حبل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى بعض ، «حتى» حرف غاية وجر «تراها» ترى فعل مضارع والفاعل أنت والضمير البارز مفعول ، وهو عائد على الإبل فى البيت قبله «وكأن» الواو للحال ، وكأن حرف تشبيه ونصب «وكأن» الثانية توكيد ، وخففت للقافية «أعناقها» أعناق اسم كأن الأولى وهو مضاف إلى الهاء «مشددات» خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

والمعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها وانتظامه، فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال ؛ حتى يظن من يراها أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال ؛ لانتظامها جميعا فى السير .

والشاهد : تأكيد «كأن» بمثلها، مع عدم الفاصل بمعمول الأولى – مع أنها ليست

لأنَّ المؤكدَ حرفان[١]، فلم يتّصِلْ لفظٌ بمثلِهِ .

وأشذُّ منه قوله : * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبداً دَوَاءُ *[٢]

لكون الحرف على حرف واحد .

وأسهلُ منه قوله : * فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *[٣]

من حروف الجواب . وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ؛ لأنه فصل هنا بواو العطف.

(١) وهما : الواو وكأن .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى الأسدى ، وقيل : هو لرجل من بنى أسد لم يعين . وصدره ؛

* فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِى *

اللغة والاعراب . لايلفى: لا يوجد ، من ألفى- إذا وجد. لما بى: أى للذى بى . « فلا » الفاء عاطفة « ولا » زائدة لتوكيد القسم ، « والله » الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مجرور به، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، «لا» نافية « يلفى» فعل مضارع للمجهول جواب القسم «لما » اللام جارة وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بيلفى « بى » متعلق بمحذوف صلة « ولا للما بهم » ولا معطوف على ما قبله ، واللام الأولى-فى« للما »- جارة والثانية توكيد للأولى،وما اسم موصول.وبهم متعلق بمحذوف صلة « أبداً » ظرف متعلق بيلفى « دواء » نائب فاعل يلفى.

والمعنى : يقسم أنه لا يوجد للذى به من الموجدة والألم ، ولا للذى عند خصومه من الحقد والضغينة - علاج ، وليس هنالك أمل فى المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن ، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف .

قيل: إن السبب فى هذه القصيدة التى منها هذا البيت؛ أن مسلما كان غائبا، فكتبت إبله لعامل الزكاة ، فظن أنه عُمل به ذلك كيدا . ومنها قوله :

بَكَتْ إبلى وحُقَّ لها البكاء وفرّقها المظالم والعـــداء

والشاهد : فى «للما» فإن اللام الثانية فيها توكيد للأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما فاصل، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائى واحد لا يكاد يقوم بنفسه ، ولو جاء على ما يقتضيه الصواب- لقال: «لما لما بهم». (٣) صدر بيت من الطويل، للأسود بن يعفر، وعجزه :

لأنّ المؤكَّدَ على حَرْفَين ، ولاختلافِ اللّفظين .

---

* أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أمْ تَصَوّبا *

اللغة والإعراب : أصعد : أي ارتفع وارتقى . تصوبا : نزل وتسفل . «فأصبحن» الفاء عاطفة ، وأصبح فعل ماض ناقص ونون النسوة اسمها ، وهى عائدة على الغوانى « لا يسألنه » الجملة خبر أصبح « عن » جارة « بما » الباء حرف جر بمعنى « عن » توكيد لها ، و «ما» اسم موصول فى محل جر بعَن «به» متعلق بمحذوف صلة «أصعد» الهمزة للاستفهام ، وصعد فعل ماض والفاعل يعود على المحب لهن ، وكذلك الضمير فى «به» .

والمعنى : أن هؤلاء الغوانى أصبحن — بعد أن وخط المحب الشيب ، وهده الكبر ونالت منه الشيخوخة — لا يكترثن به ولا يملن إليه ، ولا يسألن عما به من ضعف أو غيره ، وهل لا يزال يحلق فى الهوى والحب ؟ أم نزل إلى السفل ونسى كل شيء ؟

والشاهد : فى « عن بما » ، حيث أكد « عن » الجارة بلفظ مرادف وهو الباء التى بمعنى « عن » المتصلة بما الموصولة . وهذا شاذ أيضاً لعدم الفاصل ، ولكنه أهون من سابقه ؛ لأن الحرف المؤكد — وهو «عن» — موضوع على حرفين ، ولأن اللفظين مختلفان وإن اتفقا فى المعنى ؛ إذ يقال : سألت به — وسألت عنه .

تتمة

(ا) يمتنع حذف المؤكد توكيداً لفظياً ؛ لأن حذفه مناف لتكراره .

(ب) إذا أتبع الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : رأيتك إياك ؛ فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد — وهو الأصح .

أما المرفوع فيجوز أن يكون توكيدا ، كما يجوز أن يكون بدلا بالإجماع .

(ج) من الأساليب الصحيحة : جاء القوم بأجمعهم ، وتعرب «أجمع» توكيدا مجرور اللفظ بالباء الزائدة ؛ فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر — على حسب حالة المؤكد «المتبوع» . وبعضهم يعربها بدلا وإن كانت تؤدى معنى التوكيد . وينبغى إضافتها إلى ضمير مطابق .

(د) تنفرد كلتا : نفس ، وعين — بجواز جرها بالباء الزائدة ؛ تقول : بنفسه أو بعينه ويكونان فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المتبوع .

(د) لا يفصل بين المؤكد والمؤكد ، بـ « إمّا » — على الأصح ، وأجاز الفراء : مررت بالقوم ، إما أجمعين ، وإما بعضهم .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التوكيد، وبين الفرق بين التوكيد اللفظى والمعنوى - بأمثلة موضحة .

٢ — بم يؤكد بالنفس والعين ؟ وما الذى تختص بهما عن بقية ألفاظ التوكيد ؟
اشرح ذلك بأمثلة من الواقع. ثم بين ما يؤكد بجميع وعامة وما يشترط فيهما ؟

٣ — اشرح قول ابن مالك :

واسْتَعْمَلُوا أيضاً كَكُلٍّ فَاعِلَه ... مِنْ عَمَّ فى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَة

٤ — كيف تؤكد الضمير المتصل- بالنفس والعين ؟ وكذلك المنفصل؟ وضح بأمثلة .

٥ — بين كيف تؤكد الحروف غير الجوابية، والجوابية ؟ وما الفرق بينهما ؟

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب. وضح موضع الشاهد، وحكمه فى المعنى والإعراب :

قال تعالى : (فوَربكَ لَنسألَنَّهُم أجمعينَ عَمَّا كانوا يَعملونَ • يا أيُّهَا الذينَ آمنُوا قُوا أنفُسَكُمْ وأهليكُمْ ناراً • كلاَّ إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا دَكًّا * وجاء رَبُّكَ والملكُ صفًّا صفًّا • كلاَّ سيعلمون * ثم كلاَّ سيعلمونَ • لقدْ كُنتُمْ أنتُمْ وآباؤُكُم فى ضلالٍ مُبينٍ • وما أدراكَ ما يومُ الدِّينِ * ثم ما أدراكَ ما يومُ الدِّينِ) .

إذا ما بَدَتْ مِنْ صاحبٍ لكَ زَلَّةٌ ... فَكُن أنتَ مُحتالاً لِزَلَّتِهِ عُذْرَا

والنَّجْمُ تستصْغِرُ الأبصارُ طلعتَهُ ... والذَّنبُ للعَيْنِ لا للنَّجْمِ فى الصِّغَرِ

فلَمَّا تبيَّنَّا الهُدَى كان كُلُّنَا ... عَلَى طاعةِ الرَّحمن والحقِّ والتُّقَى

لا يُنسِك الأسَى تأسِّياً فما ... ما مِنْ حِمَامٍ أحدٌ مُعْتَصِماَ

بلادٌ مَتَى ما جئتها جئتَ جنَّةً ... لعَيْنِك فيها كلَّ ما شئتَ رِضْوَان

إلامَ الخُلفُ بينكُمُو إلاما ؟ ... وهذى الضجة الكُبرَى عَلاما ؟

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوس أوَّل مشرب ... أجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبِيحت دَعَاثِرُهُ

قال صاحب المغنى : الفردوس : روضة باليمامة . والدعثور : الحوض المتلىء .

٧ — أعرب ما تحته خط في البيتين الآتيين ، وبين الشاهد فيهما في هذا الباب :

أيا مَنْ استُ أقلاه ولاَ في البُعْدِ أنْسَاهُ
لكَ اللهُ على ذاكَا لكَ اللهُ لكَ اللهُ

٨ — بين فيما يأتى: ألفاظ التوكيد ونوعها ، والمؤكد ونوعه ، وموضع كل من الإعراب :

كان الاعتداء الغاشم على بور سعيد سنة ١٩٥٦ — امتحاناً للشعوب العربية جميعاً ولمبلغ قدرتها كلها على الدفاع ، والوقوف في وجه المستعمر . ولقد وقف العرب أنفسهم ، ومن ورائهم الشعوب المخلصة جميعها — وقفة أدهشت العالم أجمع ، ولم يكن في مصر كلها متخاذل ولا متقاعد ؛ بل كان الشعب عامة كرجل واحد ؛ حتى اندحر المعتدون وارتدوا على أعقابهم خاسرين .

وفي ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ كان اعتداء إسرائيل بجمعها ، ومن ورائها المستعمرون عامتهم ، على البلاد العربية — تجربة أخرى ، استطاعوا فيها بالخديعة — الانتصار على العرب ، وإصابتهم بنكسة مؤلمة ، ولكن الشعب العربي المعروف بصلابته — لم ييأس ، وسينتصر وينتصر بمشيئة الله . فصبراً صبراً ، وإلى الأمام إلى الأمام ، وشكراً شكراً لكل من يؤازرنا في هذه المحنة؛ بنفسه — أو بماله . والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

ليتَ شِعْرِى هَلْ ، ثمَّ هَلْ ، آتِيَنْهم أم يَحُولَن دُون ذَاكَ حِمَام ؟

٩ — أكد الفاعل ، والمفعول ، والضمير — في العبارات الآتية — بالنفس والعين ، وبما يناسب من ألفاظ التوكيد الأخرى :

جلست في الدرس منصتاً ، وأصغيت إلى أستاذى حين يتكلم . أمسك لسانك عن الشتم ، ويديك عن الأذى .

إيَّاكَ أن تَعِظَ الرِّجَالَ وَقدْ أصبحتَ مُحْتَاجاً إلى الوَعْظِ

وقفَ الخلق يَنظُرُون جَمِيعاً كيف أبنى قواعد المجد وَحْدِى

١٠ — عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :

« لو قيل « نعم » في قوله تعالى : (ألست بربكم ؟ — كان كفراً » .

بين السبب في ذلك — على ضوء ما عرفت في « نعم » ، و « بلى » .

(باب العطف)(١)

وهو ضربان : عطفُ نَسَقٍ وسيأتى ، وعطفُ بيان ، وهو : التابع(٢) المُشْبِهُ للصِّفَةِ فى توضيح مَتْبُوعِه(٣) إن كان معرفةً ، وتَخْصِيصِه إن كان نكرةً .

والأوّل(٤) مُتَّفَقٌ عليه ، كقوله : * أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ *(٥)

والثانى(٦) : أثبتَهُ الكوفيّون وجماعة ، وجوَّزوا أن يكونَ منه : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) ـ فيمَنْ نوّن « كفَّارَة » ، ونحو :

باب العطف

(١) هو فى الأصل : مصدر بمعنى الميل والرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه ، وأطلق على التابع المذكور ؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثانى ، أو أشركه معه فى الحكم ـ كما سيأتى .

(٢) يشترط فيه: أن يكون جامدا، بخلاف النعت فإنه لايكون إلا مشتقاً ـ أو مؤولا به

(٣) النعت يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته ، ومعنى فيه أو فى سببه ـ كما سبق ، أما عطف البيان ، فيوضح متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه .

(٤) أى : وهو توضيح ذات متبوعه المعرفة ، وإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها .

(٥) عجزه :

* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ *

وقد تقدم شرح هذا البيت وقصته فى باب العلم ، فى الجزء الأول ـ صفحة ١٣٦ والشاهد فيه هنا : أن « عمر » عطف بيان على أبو حفص ، وهو علم معرفة ، وقد قصد به الإيضاح .

(٦) أى : وهو تخصيص النكرة . فقد نفاه جمهور البصريين ، وأثبته الكوفيون وبعض البصريين المتقدمين ؛ كأبى على الفارسى ـ وابن جنى ، وبعض المتأخرين كالزمخشرى ـ والناظم وابنه ـ كما سترى بعد .

(مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)[١] .

والباقون يوجبُون فى ذلك البدليَّةَ[٢] ، ويَخُصُّون عطفَ البيان بالمعارف[٣] ، ويُوَافِقُ متبوعَه فى أربعةٍ من عَشرةٍ : أوجُه الإعرابِ الثلاثة[٤] ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير[٥] — وفروعهن .

---

(١) فقد أعربوا « طعام » عطف بيان لكفارة ، و « صديد » عطف بيان لـ « ما » . وكلاهما نكرة . والصديد : الدم المختلط بالقيح . (٢) أى بدل كل من كل .

(٣) حجتهم : أن عطف البيان — كاسمه — يقصد به البيان والإيضاح ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يعين المجهول . ويقول المجيزون : إن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، فلا مانع من أن يبين الأخص غيره ، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(العَطْفُ : إمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ ... وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو البَيَانِ : تَابِعٌ ، شِبْهُ الصِّفَهْ ، ... حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ)(*)

أى أن العطف ينقسم إلى نوعين : عطف بيان ، وعطف نسق ، ونحن الآن فى صدد تعريف وإيضاح عطف البيان ؛ وهو : تابع يشبه الصفة — أى النعت — إلا أن بينهما فرقا وهو : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويوضح ذاته نفسها . أما النعت فيبين معنى عارضاً ، وصفة من صفات الذات كما بينا .

(٤) ويجوز فيه القطع كالنعت ، وقد سبق إيضاح ذلك — فارجع إليه .

(٥) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً ؛ بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ؛ ليتحقق الغرض من عطف البيان . وقد يقع عطف البيان بعد « أى » المفسرة ، نحو : هذا الخاتم لجين — أى : فضة . ويجوز أن يعرب فى هذه الصورة بدلا . وفى موافقة العطف لمتبوعه يقول الناظم :

(فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

(*) « العطف » — بمعنى المعطوف — مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ « بيان » مضاف إليه « أو نسق » معطوف على ذو بيان « الآن » ظرف زمان « بيان » خبر المبتدأ وهو الغرض « ما » اسم موصول إليه « سبق » الجملة صلة ما

(*) فذو البيان تابع » مبتدأ ومضاف إليه وخبر « شبه الصفة » نعت لتابع ومضاف إليه « حقيقة القصد » مبتدأ ومضاف إليه « به » متعلق بمنكشفة الواقع خبراً ، والجملة صفة ثانية لتابع .

(*) « فأولينه » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، والهاء مفعوله الأول ، ومرجعها ذو بيان .

وقولُ الزَمَخْشرى: إنّ (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) عطف على: (آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ)[١] ـ مخالفٌ لإجماعهم[٢]. وقولُهُ، وقولُ الْجرجانى: يُشْتَرط كونه أوضحَ من متبوعه[٣] ـ مُخَالِفٌ لقول سيبويه فى «ياهذا ذَا الْجُمَّة»: إنّ «ذا الْجُمَّة» عَطف بيان، مع أنّ الإشارةَ أوضحُ من المضاف إلى ذِى الأداة[٤].

ويصحّ فى عطف البيان: أن يُعْرَبَ بدلَ كلٍّ[٥]؛ إلاَّ إنِ امْتَنَع

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ (*)

أى أعطه من موافقة الأول «المتبوع» ـ مثل ما ولى وأخذ النعت؛ من موافقة لمنعوته فى الأمور السابقة. ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه ـ يتماثلان تعريفاً وتنكيرا؛ ليرد على القائلين بأن عطف البيان لا يكون إلا معرفة.

(١) أى: مع أن «مقام» مخالف لآيات ـ فى التنكير، والتأنيث، والجمع. والمراد بالآيات: أثر القدم فى الصخرة، وغوصها فيها إلى الكعبين، وإبقاء هذا الأثر دون آثار سائر الأنبياء، وحفظه آلاف السنين. وسبب هذا الأثر: أنه لما ارتفع بناء الكعبة ـ قام إبراهيم على هذا الحجر، ليتمكن من رفع الحجارة فغاصت فيه قدماه.

(٢) أى على وجوب مطابقة البيان للمبين؛ تعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وغيره، وتذكيرا وغيره. فالوجه: أن «مقام» مبتدأ حذف خبره ـ أى منها مقام إبراهيم، أو العكس ـ أى بعضها مقام. وقيل: يجوز كونه بدلا من آيات ـ بدل بعض من كل

(٣) أى أعرف منه؛ لأنه يوضح حقيقته وذاته.

(٤) لم يعرب سيبويه: «ذا الجمة» نعتاً؛ لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل، والجمة: الشعر الواصل إلى المنكب.

(٥) وذلك إذا قصد به ما يقصد بالبدل، وحينئذ يتعين كونه بدلا.

* «من وفاق» متعلق بأولينه «الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول ثان لأولينه «من وفاق الأول» متعلق بولى ومضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولى» فعل ماض وفاعله يعود إلى النعت، والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما (*) «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص وألف الاثنين اسمه، وهى عائدة على البيان والمبين «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، و«ما» مصدرية والجملة بعدها مقدرة بمصدر مجرور بالكاف ـ أى ككونهما معرفين.

الاستغناء عنه[1] ، نحو : هندٌ قَام زيدٌ أخوها . أو إحلالُهُ محلّ الأوّل ، نحو : يازيدُ الحارثُ[2] ، وقوله : * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ *[3]

(١) أى : فيمتنع أن يكون بدلا . ومن ذلك — غير ما سيذكره الناظم — أن تفتقر جملة الخبر إلى رابط وهو فى التابع كمثال المصنف ، « فأخوها » يتعين كونه عطف بيان ؛ لأنه لو أعرب بدلا — لخلت جملة الخبر عن الرابط ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل على الصحيح ، فهو من جملة أخرى . وكذلك جملة الصلة والصفة نحو : حضر الذى أو رجل — ضرب محمد أخوه . وجملة الحال ، نحو : هذا محمد قام رجل أخوه .

(٢) أى : مما فيه فيه تابع المنادى محلى بأل ، والمتبوع منادى خالياً منها ، فيتعين كون « الحارث » عطف بيان من زيد — لا بدلا ؛ لامتناع إحلاله محله ، فلا يقال : يا الحارث ؛ لأن « يا » و « أل » لا يجتمعان هنا .

وإيضاح ما تقدم : أنه يصح فى عطف البيان — إذا قصد به مايقصد ببدل الكل — أن يعرب بدل كل إلا فى حالتين :

(ا) ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان ، لمانع يحول دون صحة البدل .

(ب) وألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلا — محل متبوعه ؛ لمانع يحول دون البدلية ، ووضع البدل مكان المبدل منه .

(٣) صدر بيت من الطويل ، لطالب بن أبى طالب بن عبد المطلب — أخى أمير المؤمنين على بن أبى طالب — من قصيدة يمدح بها الرسول عليه السلام ، ويبكى أصحاب القليب — « البئر » — من قريش ، الذين قتلوا يوم بدر ، وعجزه :

* أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا *

وروى فى السيرة : * فِدًى لَكُمَا لاَ تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبَا *

اللغة والاعراب : عبد شمس : فصيلة من قريش — منهم بنو أمية . نوفل : فصيلة أخرى من قريش أيضاً . أعيذكما بالله ، يريد : ألجأ إلى الله من أجلكما — أو أحصنكما بالله وأجعلكما فى رعايته ؛ مخافة أن تشعلا نار الحرب بينكما . « أيا » حرف للنداء « أخوينا » منادى منصوب بالياء لأنه مبنى مضاف إلى نا « عبد شمس » عبد عطف بيان على أخوينا وشمس مضاف إليه « ونوفلا » معطوف على عبد شمس « أن تحدثا حرباً » أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بأعيذ — أى من إحداثكما حرباً . **والمعنى** : واضح — بعد ما تقدم من الشرح

وقوله : * أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *(١)

والشاهد : تعين كون « عبد شمس » عطف بيان لأخوينا، و « نو فلا » عطف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ لعدم صحة حلوله محل « أخوينا » ؛ لأن ذلك يستلزم ضم « نوفل » المعطوف عليه ؛ لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم ، والرواية بالنصب لا غير .

ومن الصور التي يمتنع فيها البدل لعدم صحة إحلاله محل الأول : أن يكون تابع المنادى اسم إشارة ؛ كيا محمد هذا . أو مقروناً بأل ، نحو : يا على الحسن . أو يتبع وصف « أى » فى النداء ، أو وصف اسم الإشارة بالخالى من أل ، نحو : يا أيها الرجل محمد — ويإذا الرجل غلام محمد . أو يضاف « أفعل » فى التفضيل إلى اسم عام يتبع بقسميه نحو : على أفضل القوم — الرجال والنساء . أو أن يتبع ما أضيف إليه « كلا وكلتا » بمتفرق ، نحو : جاء كلا المجاهدين — أحمد وعلى .

فى كل ما تقدم، يتعين أن يكون التابع عطف بيان ، ويمتنع البدل للسبب المتقدم . فإن الفصيح أن يكون تابع اسم الإشارة مقروناً بأل . ودخول « أل » على المنادى ممنوع . وتابع « أى » فى النداء لابد أن يكون مقروناً بأل ، أو اسم إشارة له تابع مقرون بها . وأفعل التفضيل لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه ، ويلزم على البدلية أن يكون « علىّ » بعض النساء . وكلا وكلتا لا تضافا للمثنى المتفرق إلا شذوذاً .

(١) صدر بيت من الوافر ، للمرار بن سعيد الفقعسى ، من قصيدة يفتخر فيها بأن جده خالد بن فضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد — زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى — الشاعر المشهور ، وذلك فى يوم « القُلاب » . وعجزه :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً *

اللغة والاعراب . التارك : اسم فاعل — من ترك . البكرى : المنسوب إلى بكر بن وائل . وهى قبيلة مشهورة ، منها : جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل . ترقبه : تنتظره . « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن التارك » خبر ومضاف إليه « البكرى » مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكرى « عليه الطير » عليه خبر مقدم والطير مبتدأ مؤخر ، والجملة حال من البكرى « ترقبه » الجملة حال من ضمير الطير المستتر فى عليه ، « وقوعا » مفعول لأجله حذف متعلقه : أى ترقبه لأجل وقوعها عليه — أو حال من الضمير المستتر فى ترقب .

وتجوز البدليَّةُ فى هـذا عند الفراء ؛ لإجازته الضاربُ زيدٍ[1] وليس بمرضِىّ .

والمعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، وأنه ابن الذى ترك البـكرى ـ بشراً ـ مجندلا فى العراء، مثخناً بالجراح ،فى حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده ، فهو شجاع من نسل شجعان .

والشاهد : تعين كون « بشر » عطف بيان ؛ لأنه لو أعرب بدلا ـ والبدل على نية تـكرار العامل ـ لـكان التقدير : أنا ابن التارك البـكرى ، التارك بشر ؛ فيضاف الوصف المقترن بأل ـ إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره . وذلك غير جائز ـ كما تقدم فى باب الإضافة .

(١) مذهبه : جواز إضافة الوصف المقترن بأل ـ إلى جميع المعارف ، وهو غير مرضى عند الجمهور . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَصَالِحًا لِبَـــدَلِيَّةٍ يُرَى فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَا غُلَامُ يَعْمُرَا »
وَنَحْوِ « بِشْرٍ » تَابِـعِ « الْبَكْرِىِّ » وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِىِّ)(*)

أى أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير التركيب الذى يشبه « يا غلام يعمر» ـ ويعمر : اسم شخص ـ ، وهو أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً ، والمتبوع منادى .

فيتعين أن يكون « يعمر » عطف بيان ؛ لأنه لو جعل بدلا لوجب بناؤه على الضم، وهو منصوب . وكذلك إذا كان التابع خالياً من أل ، كـ«بشر» ، والمتبوع بأل « كالبـكرى » ، وقـــد أضيفت إليه صفة بأل ، نحو : أنا ابن التارك البـكرى بشر ـ فيتعين كون « بشر » عطف بيان لما بيناه . وليس إعرابه بدلا مرضياً عند المصنف والجمهور .

وهاتان المسألتان اللتان ذكرهما الناظم ـ هما من أفراد النوع الثانى الذى ذكره المصنف

(*) « وصالحاً » مفعول ثان مقدم ليرى « لبدلية » متعلق بصالح « يرى » فعل مضارع المجهول ونائب الفاعل يعود إلى عطف البيان ـ وهو المفعول الأول « فى غير نحو » متعلق بيرى ومضاف إليه « ياغلام » يا : حرف نداء ، وغلام : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « يعمرا » عطف بيان لغلام على المحل ، وهو بضم الميم وفتحها ـ علم لشخص منقول من عمر يعمر (*) « ونحو بشر » معطوف على نحو الأول ومضاف إليه « تابع » بالجر نعت لبشر، وبالنصب حال منه « البكرى » مضاف إليه « أن يبدل » أن وما بعدها فى تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » خبرها على زيادة الباء .

أما الأول – وهو أن يكون التابع غير مستغنى عنه فى التركيب – فلم يتعرض له.

هذا : وعلى الرغم من أن بين عطف البيان ، وبدل الكل من الكل – مشابهة كبيرة فى المعنى والإعراب؛ فإن عطف البيان يقصد به إيضاح الذات نفسها أو تخصيصها – لا أمراً عرضياً طارئاً عليها – فهو بمنزلة التفسير للمتبوع .

أما البدل فيدل على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة وفرد معين واحد فى حقيقته ، ولا شأن له بالإيضاح والتخصيص .

ويذكر النحاة فروقاً أخر بينهما من جهة الصناعة ، منها :

(ا) أن عطف البيان لا يكون ضميراً ، ولا تابعاً لضمير ؛ ولهذا امتنع إعراب « مخصوص حبذا » – عطف بيان .

(ب) ولا يكون مخالفاً لمتبوعه فى التعريف والتنكير – على الصحيح .

(ج) ولا يقع جملة ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلا ولا تابعاً لفعل .

(د) وأنه لا يلحظ فيه إحلاله محل الأول .

(هـ) ولا يعد متبوعه فى حكم الطرح . ولا يعد فى جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه – بخلاف البدل فى ذلك كله . وفى بعض تلك الأمور خلاف بين العلماء .

ولهذا يرى الإمام الرضى وفريق من النحاة: أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل ؛ فإن المشابهة بينهما تامة . وما ذكر من الفروق مبنى على دعوى أن البدل على نية تكرار العامل – وهى دعوى لا تثبت عند التمحيص . على أنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل – أى يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع .

(باب عطف النسق)(١)

وهو تابعٌ يتوسَّط بينه وبين متبوعِه أَحدُ الأحرفِ الآتى ذِكرُها(٢)

وهى نوعان : ما يَقتضى التشريكَ فى اللَّفظِ والمعنى(٣) ؛

إمَّا مطلقاً ، وهو : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وحَتَّى(٤) — وإمَّا مُقيداً ،

باب عطف النسق

(١) النسق — بالفتح — اسم مصدر ، وبالسكون — مصدر نسقت الكلام أنسقه — من باب نصر — عطفت بعضه على بعض ، وربطت بعض أجزائه ببعض . وهو بمعنى المنسوق — من إطلاق المصدر على اسم المفعول ؛ فالمراد : العطف فى الكلام المنسوق بعضه على بعض .

(٢) وفى تعريف عطف النسق يقول الناظم :

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)(*)

أى أن التالى والتابع بسبب حرف متبِع — أى مشرك — ما بعده لما قبله فى الحكم والإعراب — يسمى عطف النسق . ثم ساق الناظم مثلا للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو الواو ، والتالى المشارك فى الحكم لـ«ود» — هو الثناء . وعلى هذا فليست « أى » التفسيرية من حروف العطف عند الجمهور ؛ لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها . وما بعدها بدل أو عطف بيان ، خلافاً للكوفيين الذين يعدونها عاطفة ومعناها : التفسير .

فخرج بقول المصنف : يتوسط . . إلخ — التوابع كلها ما عدا عطف النسق ، وبالتقييد بالحروف المذكورة — « أى » التفسيرية كما ذكرنا .

(٣) أما فى اللفظ فبوجوه الإعراب ، وأما فى المعنى فباحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد ؛ نفياً ، وإثباتاً ، وصلاحية له . وهذا إذا كانا مفردين ؛ فإن كان المعطوف غير مفرد ؛ فقد لا يفيد التشريك ، نحو : حضر التلميذ ولم يحضر والده .

(٤) يرى الكوفيون أن « حتى » لا تكون حرف عطف ، بل هى حرف ابتداء

(*) « تال » خبر مقدم «بحرف» متعلق به «متبع» صفة لحرف « عطف النسق » عطف مبتدأ مؤخر والنسق مضاف إليه «كاخصص» خبر لمبتدأ محذوف، وهو فعل أمر «بود » متعلق به «وثناء» معطوف على ود « من » اسم موصول مفعول اخصص « صدق » فعل ماض والجملة صلة من

وهو : أَوْ، وأَم(١) ؛ فشرطُهما أَلاَّ يقتضيا إضراباً(٢).

وما يقتضى التشريك فى اللَّفظ دون المعنى .

إما لـكونه يُثبتُ لما بعدهُ ما انتفَى عمَّا قَبله ؛ وهو « بل » عند الجميع، و « لـكِن » عند سيبويه وموافقيه(٣).

وإمَّا لـكونه بالعكس(٤) ، وهو « لاَ » عند الجميع(٥) ، و « ليس ».

دائماً . ويقدرون عاملا لما بعدها تتم به الجملة ، ففى مثل : قدم الحجاج حتى المشاة — يقدرون: حتى قدم المشاة . (١) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استفهام كالهمزة.

(٢) فإن اقتضيا إضراباً — كانا مشركين فى اللفظ فقط ، مثل « بل »

وإلى الحروف الستة المذكورة — أشار الناظم بقوله :

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا ... حَتَّى ، أَمَ ، أَوْ كَـ« فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا »)(*)

أى أنه يعطف بالواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ، وأم ، وأو — فتفيد مشاركة المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً ؛ أى فى اللفظ والمعنى .

(٣) يرى يونس : أن « لـكن » حرف استدراك دائماً ، وعندما تأتى عاطفة تـكون قبلها الواو ؛ لتـكون هى العاطفة ، وسيأتى بيان واف عن « لـكن » قريباً .

(٤) وهو أن ينفى عما بعده — ما ثبت لما قبله .

(٥) سيأتى بيان شاف لـكل منها . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلاَ ، ... لـكِنْ ؛ كَـ« لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لـكِنْ طَلاَ »)(*)

أى : وأتبعت وأفادت مشاركة المعطوف للمعطوف عليه فى اللفظ فقط — أى فى

(*) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من الضمير المستتر فى الخبر وهو « بواو » — على رأى من يجيز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور « ثم ، فا ، حتى ، أم ، أو » — معطوفات بعاطف مقدر على واو — بقصد اللفظ « كفيك » الـكاف جار لقول محذوف ، و « فيك » خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفا » معطوف على صدق .

(*) « وأتبعت » فعل ماض والتاء للتأنيث « لفظاً » تمييز أو منصوب على نزع الخافض « فحسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، و « حسب » بمعنى كاف — مبتدأ مبنى على الضم ، وخبره محذوف — أى فحسبك ذلك « بل » فاعل أتبعت « ولا ، لـكن » — معطوفان على بل بحذف العاطف من لـكن ، « امرؤ » فاعل يبد « لـكن » حرف عطف « طلا » معطوف على امرؤ .

عند البغداديين ، كقوله : * إنَّمَا يَجْزِى الفَتَى لَيْسَ الْجَمَل *[1]

(فصل) أما الواوُ : فلمُطلَقِ الجمع[2] ؛ فتعطِفُ متأخِّراً فى الْحُكم ،

الإعراب لا فى المعنى — «بل ، ولا ، ولكن» والطلا — بالقصر — ولد الظبية حين يولد ، أو ولد البقرة الوحشية ، أو ولد ذات الظلف مطلقاً — وجمعه أطلاء .

(١) عجز بيت من الرمل ، للبيد بن ربيعة العامرى — يحث على المعروف وحسن المكافأة . وصدره :

* وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ *

وهذا البيت من قصيدته التى مطلعها :

إنَّ تَقْوَى اللهِ مِنْ خَيْرِ نَفَلْ وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِى وَالْعَجَـــل

اللغة والإعراب : النفل الغنيمة . الريث : الإبطاء والتمهل . أقرضت قرضاً : أعطيت شيئاً من المال على سبيل القرض لتؤديه بعد ، والمراد : قدمت إليك معونة ما — أو صنع معك معروف . فاجزه : كافىء صاحبه . الفتى : الإنسان . الجمل : الحيوان المعروف ، وقد يراد بالفتى — الشاب الذى فى طراوة الشباب ، وبالجمل — الرجل الذى تقدمت به السن .

«وإذا» ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط «أقرضت» فعل ماض للمجهول فعل الشرط والتاء نائب فاعل «فاجزه» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واجزه فعل أمر والفاعل أنت والهاء مفعوله «إنما» أداة حصر «يجزى الفتى» فعل وفاعل «ليس» حرف عطف بمعنى «لا» — على مذهب البغداديين ، «الجمل» معطوف على الفتى .

والمعنى : إذا أسدى إليك أحد يداً ، أو صنع معك معروفا — فكافئه بمثله ، أو بخير منه ؛ فإن هذا شأن الشاب القادر الخير . أما من كان كالجمل فى اللؤم والخداع ، أو من ضعف وقعدت به السن — فلا يجازى على المعروف إلا مضطراً .

والشاهد : استعمال «ليس» حرف عطف بمعنى «لا» ؛ لتنفى عما بعدها صنع الخير الذى ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين — تبعاً لابن عصفور وبعض الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى التسهيل . ويخرجه المانعون : على أن «ليس» فعل ماض ناقص و «الجمل» اسمها ، وخبرها محذوف — أى ليس الجمل جازياً :

(٢) أى الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين فى المعنى والحكم ، من غير دلالة على مصاحبة — أو ترتيب زمنى — أو مهلة — أو نحو ذلك ، وخالف فى ذلك البعض وقالوا : إنها للترتيب .

نحو: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)[١] . ومُتقدِّمًا، نحو: (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)[٢] ، ومُصاحِباً نحو : (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)[٣] .

وتنفرد الواوُ[٤] ؛ بأنها تعطفُ اسماً على اسمٍ لا يَكْتفِي الكلامُ به[٥] ، كـ « اختَصم زيدٌ وعمرو — وتضارب زيدٌ وعمرٌو — واصطفَّ زيدٌ وعمرٌو — وجلست بين زيدٍ وعمرٍو ؛ إذ الاختصامُ والتضاربُ والاصطفافُ والبَيْنِيَّة — من المعانى النِّسْبيّةِ التى لا تَقومُ إلاَّ باثنين فصاعداً[٦] . ومِن هنا قال الأصمعىُّ : الصوابُ أن يقال :

---

(١) من الآية : ٢٦ من سورة الحديد (٢) من الآية : ٣ من سورة الشورى فـ « الذين » معطوف على الكاف مع إعادة الجار — عطف متقدم على متأخر .

(٣ « فأصحاب السفينة » معطوف على الهاء عطف مصاحب فى الانجاء على مصاحبه ومضاف إليه وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقًا فِى الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا)(*)

أى اعطف بالواو: اللاحق والسابق والمصاحب فى الحكم كما مثل المصنف ؛ لأنها تدل على مطلق الاجتماع والاشتراك فى الحكم بلا قيد ما . وإنما تفيد ذلك إذا كان المتعاطفان مفردين ، ولم تقع بعدها « إما » الثانية ، ولم تكن هنالك قرينة تدل على عدم التجرد للتشريك المطلق ؛ فإن وقعت بعدها « إما » الثانية — فمعناها يوحى به المقام كما سيأتى . وإن وجدت قرينة — وجب الأخذ بما تدل عليه .

هذا : واستعمالها فى المعية والمصاحبة أكثر، وفى تقدم ما قبلها كثير، وفى تأخره قليل.

(٤) أى من بين سائر حروف العطف . ولها مواضع أخرى تنفرد بها تقدم بعضها

(٥) أى بالمعطوف عليه فى أداء معناه ؛ وذلك حين يتطلب الحكم متعدداً ؛ كالاختصام ، والمساواة ، ونحوها — كما مثل المصنف .

(٦) أى : ولا يمكن أن تكون من طرف واحد ، وذلك مثل : تنازع — وتصالح

(*) « لاحقاً » مفعول اعطف « أو سابقاً » معطوف عليه « فى الحكم » متعلق بسابقاً، وقد تنازعه الوصفان قبله « أو مصاحباً » معطوف على سابقاً « موافقاً » نعت له ،

* بين الدَّخولِ وحَوْمَلِ * — بالواو (١) .

وتشارك ـ وتعاون ... إلخ . وإنما انفردت الواو بهذا ؛ لأنها لمطلق الجمع، وتترجح فيها المعية . قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

(وَاُخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لاَ يُغْنِى مَتْبُوعُهُ، كَـ«اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِى») (*)

أى اخصص الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأن يعطف بها ، حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه فى تحقيق معنى العامل ، كالمثال الذى ذكره الناظم ؛ فإن الاصطفاف يتطلب أكثر من واحد .

(١) لأن البينية لايتحقق معناها بواحد . ولا يعطف فيها بالفاء ؛ لأن الفاء تدل على الترتيب . وهذا بعض بيت من الطويل ، لامرىء القيس بن حجر الـكندى ـ هو مطلع معلقته ، وأوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى . . . .

اللغة والاعراب . قفا: فعل أمر من الوقوف ـ والألف فيه للاثنين . وقيل منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والمخاطب واحد ، وعوملت الـكلمة فى الوصل كما تعامل فى الوقف . ذكرى : مصدر بمعنى التذكر . سقط اللوى : السقط ـ بتثليث السين وسكون القاف ـ منقطع الرمل حيث يستدق طرفه . واللوى : رمل يتلوى وينحنى . الدخول : اسم موضع ، وكذلك : حومل . «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر « من ذكرى» متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه «بسقط اللوى» بسقط جار ومجرور، واللوى مضاف إليه ـ متعلق بمحذوف صفة لمنزل « بين الدخول» بين ظرف مكان، والدخول مضاف إليه ـ صفة ثانية « فحومل » معطوف على الدحول .

والمعنى : قفا يا صاحبى وشاركانى فى البـكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب كان يقيم هنا ، ومنزل كان عامراً به ـ بين هذين الموضعين .

والشاهد : فى قوله « بين الدخول وحومل» ؛ فإن « بين» لاتضاف إلا إلى متعدد والفاء تدل على الترتيب من غير مهملة ، فالبينية غير متحققة هنا ، وإنما تتحقق بالعطف بالواو التى تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معاً دفعة واحدة ـ فى مدلول

(*) « عطف » مفعول اخصص « الذى » مضاف إليه «لايغنى متبوعه » الجملة من الفعل المنفى ونائب فاعله صلة الذى « هذا » فاعل اصطف « وابنى » معطوف على « هذا » .

وحُجة الجماعةِ: أَنَّ التقديرَ: بين أماكن الدَّخول فأماكنِ حَوْمَلِ (١)؛ فهو بمنزلة: اختَصم الزيدون فالعمرون (٢).

العامل. ولهذا خطأ الأصمعى امرأ القيس. وقد عنى العلماء بتصحيح قول امرىء القيس، كما بين ذلك المصنف.

(١) أى أن كلمتى الدخول وحومل هنا — لا يراد بهما جزئى مشخص، وإنما يراد بهما أجزاء هذين المكانين، وهنالك مضاف محذوف يفيد هذا التعدد مثل: أماكن، أو مواضع، أو أجزاء — الدخول وحومل. وقدر يعقوب بين أهل الدخول .. إلخ.

(٢) يقال هذا؛ إذا كان كل فرد من كل فريق خصماً لمن هو من فريقه؛ فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض — عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض.

هذا. وتختص الواو كذلك: بعطف الشىء على مرادفه؛ لتقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده، نحو: البغى والظلم وبال على صاحبه، ومنه قوله تعالى: (شرعة ومنهاجا).

وبعطف النعوت المتعددة المتفرقة — التى منعوتها متعدد غير متفرق، نحو: أصبحت بلادنا زراعية وصناعية وتجارية.

وبوقوعها قبل «إما» المسبوقة بمثلها، نحو: إنكار المعروف إما جهل، وإما عدم تقدير.

وبوقوع «لا» النافية بعدها إذا عطفت مفرداً بعد نفى أو نهى، نحو: الكريم لا يحب البخل ولا الرياء. ومنه قوله تعالى: (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ... إلخ) من الآية: ٢ من سورة المائدة؛ فتكرار «لا» يفيد أن النفى والنهى واقعان على كل من الصفتين وحدها. وعدم تكرارها يوهم أنهما مقصوران على حالة اجتماعهما.

وباقترانها بالحرف «لكن» كقوله تعالى: (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله)؛ فالواو هى العاطفة، أما «لكن» فحرف استدراك.

وبعطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: (رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات). من الآية: ٢٨ من سورة نوح

أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص — فتشاركها فيه «حتى»، نحو: (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ... الآية)، ومات الناس حتى الأنبياء.

وتختص كذلك بالعطف فى التحذير، والإغراء نحو: المروءة والنجدة، ومنه قوله تعالى: (ناقة الله وسقياها)، وغير ذلك كثير. وقد أوصل النحاة ما تختص به الواو — إلى واحد وعشرين نوعا. وسيذكر المصنف فى آخر الباب بعضاً آخر مما تختص به.

وأما الفاء : فللتّرتيبِ[١] والتّعقيب[٢]، نحو: (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)[٣].

وكثيراً ما تَقْتَضِي أيضاً التَّسَبُّبَ[٤]، إن كان المعطوفَ جملة[٥]، نحو: (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ).

واعتُرِضَ على الأوّلِ[٦] بقوله تعالى: (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[٧] ونحو: (تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وجْهَهُ ويَدَيْهِ.... الحديث)[٨].

والجوابُ، أَنَّ المعنَى: أَردنَا إهلاكها — وأَرادَ الوضوء[٩].

---

(١) أى بنوعيه: المعنوى، والذكرى. والمراد بالترتيب المعنوى: أن يكون زمن تحقق المعنى فى المعطوف — متأخراً عنه فى المعطوف عليه، نحو: من الخير الإنصات، فالسماع، فمحاولة الفهم. أما الترتيب الذكرى فهو: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما — لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما، نحو: حدثنا المعلم عن أبى بكر فعثمان فعمر.

(٢) التعقيب هو: اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة، وقصر المدة التى بين وقوع المعنى عليهما، والتعقيب فى كل شىء بحسبه. (٣) من الآية: ٢١ من سورة عبس

(٤) أى الدلالة على السببية؛ بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه. ولكنها لا تسمى فاء السببية — إلا إذا دخلت على مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة كما سيأتى فى موضعه. (٥) أى فى الغالب، وكذلك إذا كان المعطوف وصفاً مشتقاً، نحو: الطلبة واثقون بأنفسهم فمقبلون على الاختبار ففائزون. ومثل قوله تعالى (لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون). من الآية: ٥٢ من سورة الواقعة

(٦) وهو الترتيب المعنوى. (٧) من الآية: ٤ من سورة الأعراف

(٨) فإن الإهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى، وهو متقدم عليه فى التلاوة والذكر. وغسل الأعضاء الأربعة متقدم فى المعنى، ومتأخر عن الوضوء فى الذكر.

(٩) وبهذا انتفى الاعتراض؛ فإن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس، وإرادة الوضوء سابقة على غسل الأعضاء. وأجيب أيضاً: بأن الفاء فى الآية والحديث — للترتيب الذكرى لا المعنوى؛ لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها.

وعلى الثانى[١] بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)[٢]

والجواب : أَنَّ التقدير فمضَتْ مُدَّةٌ فجعله غُثَاءً[٣] — أو بأن « الفاء » نابَتْ عن « ثُمَّ » ؛ كما جاء عكسُه ، وسيأتى .

وتختصُّ الفاءُ : بأنها تعطفُ على الصِّلة ما لا يصحُّ كونُه صلةً ؛ لِخُلُوه من العائد[٤] ، نحو : اللَّذَانِ يَقُومان فَيَغْضَبُ زيدٌ أَخَوَاكَ[٥] . وعكسه[٦] ، نحو : الذى يقومُ أَخَوَاكَ فيغضب هو زيدٌ[٧] .

---

(١) أى وهو التعقيب . (٢) أى : بعد قوله تعالى : (الذى أخرج المرعى) ؛ فإن جعله غثاء أحوى ـ لا يعقب إخراج المرعى ولا يتصل به . ومعنى غثاء : جافاً هشيماً . والأحوى : الأسود . من الآية : ٥ من سورة الأعلى

(٣) أى فيكون المعطوف عليه محذوفاً . وقد قيل : إن هذا لا يدفع الاعتراض ؛ لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج . وأجيب بأنه يكفى أن يكون أول أجزاء المضى متعقباً للاخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل ، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) من الآية : ٦٣ من سورة الحج

فإن اخضرار الأرض يبتدى بعد نزول المطر ، لكن لا يتم إلا فى مدة ومهلة .

(٤) ذلك لأن ما فى الفاء من معنى السببيه ـ جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، ، فأغنى ذلك عن الرابط .

(٥) « اللذان » مبتدأ « يقومان » الجملة صلة « فيغضب زيد » الجملة معطوفة بالفاء على جملة يقومان الواقعة صلة . وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها عن ضمير يعود إلى الموصول ؛ لأنها رفعت الظاهر ـ وهو « زيد» ، ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك ؛ لما فى الفاء من معنى السبب كما بينا ، « أخواك » خبر المبتدأ .

(٦) أى : وهو أن تعطف الفاء ما يصلح أن يكون صلة ـ على ما لا يصلح لذلك.

(٧) « الذى » اسم موصول مبتدأ « يقوم أخواك» الجملة صلة، وهى خالية من ضمير يعود إلى الموصول ؛ فكان القياس عدم صلاحيتها، ولكن عطف جملة ، « فيغضب هو » عليها بالفاء ـ وهى مشتملة على عائد إلى الموصول ـ سوغ ذلك ، « زيد » خبر المبتدأ ، والعائد هو الضمير المستتر فى «يغضب» . أما لفظ « هو » فتوكيد له . ويجوز:

ومِثلُ ذلك جارٍ فى الخبرِ ، والصِّفةِ ، والحالِ[1] ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[2] . وقوله :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فيبدو . . . .[3]

أن يكون مبتدأ و « زيد » خبره، والجملة خبر الذى.

كما يحتمل أن يكون فاعلاليغضب،وأبرز لدفع توهم كون « زيد» فاعلا.

(١) فتعطف بالفاء على كل منها ــ ما لا يصلح أن يكون خبراً أو صفة أو حالا ، وبالعكس ــ « أى تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لاتصلح » .

(٢) جملة « فتصبح الأرض» معطوفة بالفاء على جملة « أنزل » الواقعة خبراً لأنّ ، وهى خالية من ضمير يعود على اسم «أن» ، ولكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .

(٣) جزء من بيت من الطويل لذى الرمة ــ غيلان بن عقبة ــ وتمامه :

. . . . . . * . . . . . . وتَارَاتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ *

اللغة والاعراب . إنسان عينى : هو النقطة السوداء اللامعة وسط سواد العين . يحسر : ينكشف وينزاح . فيبدو : فيظهر . يجم : يكثر . « إنسان عينى »إنسان مبتدأ وعينى مضاف إليه «الماء» فاعل يحسر على أنه مبنى للمعلوم، ونائب فاعل، إذا بنى للمجهول والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ، و « يبدو »فعل مضارع والفاعل يعود على إنسان العين « وتارات » معطوف على تارة « يجم » الجملة خبر لمبتدأ محذوف ــ أى هو يجم، « فيغرق » معطوف على يجم .

والمعنى : أن إنسان العين ينكشف عنه الماء ويزول أحياناً ، فيظهر الإنسان للرائى، وأحياناً يكثر الماء فى العين فيغرق إنسانها ويستتر ولا يرى .

والشاهد : عطف جملة « فيبدو »، وهى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ ــ وهو « إنسان » ، لاشتمالها على ضمير يعود إليه ــ على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير ــ وهى جملة « يحسر الماء » :

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف ــ على أخرى تصلح لذلك : هذا قائد يسهر على حراسة الشعب فتسعد الرعية : وعكسه نحو : هذا قائد شكت الرعية فأزال أسباب الشكوى .

ومثال عطفها جملة لاتصلح حالا ــ على أخرى تصلح، أن تقول : أقبل محمد يضحك فتنشرح قلوب الزملاء .

وأما « ثمَّ » ؛ فللترتيبِ والتّراخِي(١) نحو : (فَأَقْبَرَهُ * ثمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)(٢) . وقد توضَعُ موضعَ الفاء كقوله:

* جَرَى فى الأنابيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ *(٣)

وعكسه نحو. أقبل محمد تنشرح قلوب الزملاء فيضحك. وإلى ماتقدم يشير الناظم بقوله:

(وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ)(*)

أى تختص الفاء بأنها تعطف جملة لاتصلح أن تكون صلة لخلوها من الرابط على جملة أخرى تصلح صلة لاشتمالها على الرابط ومثل الصلة: الخبر، والصفة، والحال كما بينا.

ومن أحكام الفاء : أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل مطلقاً . وتعطف المفردات كما تعطف الجمل . ويجوز حذفها بقرينة ، تقول : أنفقت المال جنيهاً – جنيهين – ثلاثة. وتشترك مع الواو ؛ فى أن كلا منهما يعطف عاملا قد حذف وبقى معموله ، تقول : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً – أى فذهب الثمن صاعداً . وسيأتى إيضاح ذلك . وأن كلا يجوز حذفه عند أمن اللبس ، وحذف الواو أكثر .

(١) التراخى هو : انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ، ووقوعه على المعطوف . وتحديد هذه المدة متروك للعرف . و « ثم » تعطف المفردات والجمل، وقد تدخل عليها تاء التأنيث لتأنيث اللفظ ، فتختص بعطف الجمل نحو : من ظفر بمطلوبه ثمت أهمل فى الحفاظ عليه فلا يلومن إلا نفسه . وتكتب بتاء غير مربوطة .

(٢) الآية : ٢٢ من سورة عبس (٣) عجز بيت من المتقارب لأبى دُؤاد حارثة بن الحجاج الإيادى ، من قصيدة يصف فيها فرسه . وصدره :

* كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ *

اللغة والاعراب : الردينى : الرمح المنسوب إلى ردينة ، وهى امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهجر . العجاج : الغبار ، والمراد : ما تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم الأنابيب : جمع أنبوب، وهو ما بين كل عقدتين من القصب. « كهز » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف «الردينى» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله . والمشبه : اهتزاز

(*) « عطف » مفعول اخصص « ما » اسم موصول مضاف إليه « ليس صلة » الجملة من ليس ومعموليها صلة ما « على الذى » متعلق بعطف « أنه الصلة » المصدر المؤول من أن ومعموليها فاعل استقر، وجملة «استقر» من الفعل والفاعل صلة الموصول.

وأما « حَتَّى »[(١)] : فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونَه[(٢)] .

وشرطه أربعة أُمور :

فرس كانت تحت الممدوح . « تحت العجاج » تحت ظرف مكان منصوب بهز ، والعجاج مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهز « ثم » حرف عطف بمعنى الفاء « اضطرب » فعل ماض مبنى على الفتح ، وسكن للروى .

والمعنى : إن اهتزاز هذا الفرس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال — يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه ، فى سرعة وخفة فى كل ناحية تحت غبار المعركة .

والشاهد : فى قوله « ثم اضطرب » ، فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة فى لحظات — من غير مهلة .

وفى معنى « الفاء » و « ثم » — يقول الناظم :

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ)(*)

ومعنى « باتصال » : أى من غير مهلة زمنية ، وهو ما يعبر عنه بالتعقيب . ومعنى « بانفصال » : أى بمهلة زمنية ، وهى التراخى .

هذا : وقد ترد « ثم » للترتيب الذكرى الإخبارى « أى الذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات ؛ من غير ملاحظة ترتيب كلامى سابق ، ولا ترتيب زمنى حقيقى » كقول الشاعر :

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

هذا : وقد تدخل همزة الاستفهام على ثم — والواو — والفاء ؛ مثل (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ — أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ — أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) فقيل : إن الهمزة تقدمت على العاطف لأصالتها فى التصدير ، وقيل : إن هذه حروف استئناف داخلة على جمل مستأنفة .

(١) معناها : ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ؛ سواء كانت هذه الغاية حسية أو معنوية — محمودة أو مذمومة . وكل هذا بحسب التخييل .

(٢) ويعربونها ابتدائية فى مثل : جاء الطلبة حتى محمد — ورأيت المسافرين حتى علياً — ومررت بالمائدين حتى أخيك ، وما بعدها معمول لعامل محذوف .

(*) « والفاء » مبتدأ « للترتيب » متعلق بمحذوف خبر « باتصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب ، وإعراب الشطر الثانى كذلك .

(أحدها) كونُ المعطوف اسماً[١] .

(والثانى) كونه ظاهراً؛ فلا يجوز: قام الناسُ حتى أنا. ذكره الخُضْرَاوى[٢]

(والثالث) كونه بَعْضًا من المعطوفِ عليه؛ إمَّا بالتحقيق[٣]، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها - أو بالتأويل[٤] كقوله:

أَلْقى الصحيفةَ كى يُخَفِّفَ رَحْله   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[٥]

---

(١) فلا يصح أن يكون فعلا، ولا حرفاً، ولا جملة. أما على الفعل؛ فلأنها منقولة من «حتى» الجارة، وهى لاتدخل على الأفعال؛ فلا يصح - على العطف - صفحت عن المذنب حتى خجل. وأما على الحرف؛ فلأن الحرف لايدخل على نظيره غالباً إلا فى التوكيد اللفظى أو الضرورة الشعرية. وإذا دخلت على جملة فعلية، أو على جملة اسمية - كانت حرف ابتداء.

(٢) حقق بعض العلماء - الاستغناء عن هذا الشرط، وأجاز المثال المذكور، وفيه تيسير مقبول. انظر ترجمة الخضراوى صفحة ٤٩ جزء ثان.

(٣) وذلك بأن يكون جزءاً من كل - كمثال المصنف، أو فرداً من جمع، نحو: عاقبت التلاميذ حتى علياً، أو نوعاً من جنس، نحو: أعجبنى العنب حتى البناتى.

(٤) أى بتقدير أنه كالبعض؛ لملازمته الكل فى كثير من الأحيان، ولأهميته.

(٥) بيت من الكامل، من كلام أبى مروان النحوى فى المتلمس - حين فر من عمرو ابن هند لما أراد قتله. والمتلمس: لقب جرير بن عبد المسيح. وبعد هذا البيت:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ   خَوْفًا، وَفَارَقَ أَرْضَــه وَقَلَاهَا

اللغة والاعراب. ألقى: رمى إلى الأرض. الصحيفة: ما يكتب فيه من ورق وغيره. رحله، الرحل: ما يستصحبه المرء من المتاع، وهو أيضاً: ما يوضع على ظهر الناقة - بمنزلة السرج للفرس. والزاد: كل ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده. «ألقى» فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس «الصحيفة» مفعوله «كى» حرف تعليل «يخفف» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد «كى» «والزاد» معطوف على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله» معطوف على الزاد.

والمعنى: أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع، وألقى كذلك ما معه

فيمَنْ نَصَب نعلَه ؛ فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى : ما يُثقِلُه[١] .

أو شبيهاً بالبَعض[٢] كقولك : أعجبتني الجارية حتّى كلامُها ، ويمتنعُ : حتى ولدُها[٣] .

وضابط ذلك : أنه إن حَسُن الاستثناء — حَسُن دُخول حتّى[٤] .

(والرابع) كونه غايةً في زيادةٍ حِسِّيَّةٍ ، نحو : فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ . أو معنويةٍ نحو : مات النَّاسُ حتى الأنبياءُ ، أو الملوكُ[٥] .

أو في نقصٍ كذلك ، نحو : المؤمنُ يُجْزى بالحسناتِ حتَّى

من زاد يتبلغ به ؛ حتى نعله التي يلبسها رمى بها . وكان من أمر هذه الصحيفة : أنه وطرفة — هجيا عمر بن هند الملك ، ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وختمها ، وأمره فيها بقتلهما . وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة ؛ فلما بلغا الحيرة فتح المتلمس صحيفته وعلم بما فيها فألقاها في النهر وفر إلى الشام . وأبى طرفة أن يفتح صحيفته ، ودفعها إلى العامل فقتله .

والشاهد : عطف «نعله» بحتى — على ماقبله ؛ لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بين المصنف . ويحتمل أنه منصوب بفعل محذوف يفسره «ألقاها» ، وهذا على رواية النصب

وروى بالرفع ؛ على أن «حتى» ابتدائية ، و «نعله» مبتدأ ، وجملة «ألقاها» في محل رفع خبر — كما روى بالجر ؛ على أن «حتى» حرف غاية وجر ، و «نعله» مجرور بها .

(١) ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويتعب حركته في الهرب .

(٢) أى في شدة الاتصال به ؛ كالعرض اللازم للكل ، من غير أن يدخل في تكوينه مثل : العلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، والكلام .. إلخ .

(٣) لأن الولد ليس جزءاً منها ولا شبيهاً بالجزء ، بخلاف الكلام — كما أوضحنا

(٤) المراد : الاستثناء المتصل ؛ لأن شرط الاستثناء المتصل : أن يتناول ما قبل أداته — ما بعدها نصاً . (٥) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية ، وهى الاتصاف بالنبوة والملك . ولهذا لا يصح : فاز الناس حتى زيد ؛ إذا لم يكن زيد متميزاً بشيء عن غيره

مِثقالِ الذَّرة ، ونحو : غلَبَكَ النَّاسُ حتى الصبيانُ — أو النساء(١)

وأما « أَمْ »، فضربان: مُنقطعة وستأتى . ومُتَّصلةٌ، وهى المسبوقة؛ إمَّا بِهمزةِ التَّسْوِيةِ(٢) ، وهى الداخلةُ على جُملةٍ فى مَحلِّ المصدر(٣) .

(١) غاية النقص المعنوى فى الصبيان والنساء هى : الاتصاف بالصبا — والأنوثة . وقد اجتمع المعنيان فى قول الشاعر :

قهرناكمُو حتَّى الكُماةَ فأنتم ... تهابُوننا حتى بَنينا الأصاغرا

فإن فقد شرط من هذه الشروط — لا تكون حتى عاطفة . و«حتى» العاطفة لمطلق الجمع ، كالواو — عند عدم القرينة . ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاطف والمعطوف والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ؛ من الأضعف إلى الأقوى — وبالعكس . وإذا عطف بها آخر شىء ، على معطوف مجرور بحرف — وجب إعادة هذا الحرف بعدها لأن المعنى يلتبس بعدم إعادته ، وتلتبس هى بالجارة، تقول: سافرت فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره ؛ إذا كان السفر فى أوقات متقطعة فى الأسبوع ، فلو لم تذكر « فى » ثانية — لاحتمل أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره .

ولا تعطف « حتى » نعتاً على نعت . وتكون كالواو فى عطفها الخاص على العام .

وفى « حتى » وشروطها — يقول الناظم :

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى « كُلٍّ » ، وَلاَ ... يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ (*)

أى اعطف بحتى بعضاً على كل؛ أى أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه ، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذى تلاه — وهو المعطوف عليه . والمراد : الغاية فى الزيادة أو النقص — كما أوضح المصنف .

(٢) سميت بذلك: لوقوعها غالباً بعد لفظ «سواء»، أو: لا أبالى ، أو : لا أدرى — أو ما يشبهها ؛ فى الدلالة على أن الجملتين بعدها متساويتان فى الحكم عند المتكلم .

(٣) بيان لعلامتها ، وهى : أن تتوسط بين جملتين خبريتين قبلهما الهمزة ، وكانتا

(*) « بعضاً » مفعول مقدم لاعطف « بحتى » متعلق باعطف « ولا » الواو للحال ، و « لا » نافية «يكون» فعل مضارع ناقص واسمها يعود إلى بعض « إلا » أداة استثناء ملغاة « غاية » خبر يكون « الذى » مضاف إليه « تلا » الجملة صلة ، وجملة « يكون » من اسمها وخبرها — حال من بعض ، ومجىء الحال من النكرة بلا مسوغ — قليل

وتكونُ هى والمعطوفةُ عليها : فعليَّتين ، نحو : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[١] . أو اسميَّتينِ كقوله :

* أَمَوْتِىَ نَاءٍ أم هُو الآنَ واقعُ ؟ *[٢]

الجملتين يصلح أن يحل محلها هى والهمزة ـ مصدر مؤول منهما معاً .

(١) أعرب الجمهور لفظ «سواء» خبراً مقدما عن الجملة التى بعده، لتأويلها بمصدر ـ أى إنذارك وعدمه سواء، ويجوز العكس. وسوغ الابتداء بسواء ـ تعلق الجار والمجرور به، وهذا من مواضع سبك الجملة بلا سابك . ومنها : الجملة المضاف إليها الظرف ، نحو قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، من الآية : ١١٩ من سورة المائدة ومنها قولهم: «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه »؛ بناء على عدم تقدير « أن» قبل تسمع .

(٢) عجز بيت من الطويل ـ لم يعرف قائله ، ويظهر أنه لمتمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك . وصدره :

* وَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ فَقْدِىَ مَالِـكاً *

اللغة والاعراب : أبالى : أ كترث وأعبأ . ناء : بعيد ، وهو اسم فاعل من نأى ينأى ـ أى بعد . « لست » ليس واسمها «أبالى» الجملة خبرها « بعد » ظرف متعلق بأبالى « فقدى » مضاف إليه ، وهو مصدر مضاف إلى الياء فاعله « مالـكا » مفعوله « أموتى » الهمزة للاستفهام، و « موتى » مبتدأ « ناء» خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، والجملة فى محل نصب مفعول أبالى . وقد علق عن العمل فى اللفظ بالاستفهام « أم » عاطفة متصلة « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « واقع » خبر المبتدأ .

والمعنى : لست مهتماً ولا مكترثاً بشىء فى الحياة ، بعد أن فقدت أخى مالـكا ، ولا يعنينى ـ وقد فقدته ـ أن يكون موتى بعيداً، أو ينزل بى الآن .

والشاهد : وقوع « أم » بين جملتين اسميتين ، وقد عطفت إحداهما على الأخرى والتقدير : لست أبالى ؛ نأى موتى ـ أو وقوعه الآن .

أو مختلِفتَين ، نحو: (سوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)(١).
وإمَّا بهمزةٍ يُطلَبُ بها، و « بأَمْ » — التَّعيينُ(٢) . وتَقعُ بين مُفرَدَين ؛

(١) الجملة المعطوف عليها فعلية ، والمعطوفة اسمية ، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم — أى الأصنام — وصمتكم . من الآية : ١٩٣ من سورة الأعراف

ومثال العكس : لا يبالى المخلص فى عمله ؛ أرئيسه حاضر أم يغيب ؟ والمصدر المؤول هنا مفعول به ، والتقدير : لا يبالى المخلص حضور رئيسه وغيابه .

ومما تقدم يتبين : أن « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية — لا تعطف إلا جملة على جملة ، وعطفها للمفرد نادر لايقاس عليه . وهمزة التسوية لا شأن لها بالاستفهام بعد أن تمحضت للتسوية .

(٢) قوله : « وإما بهمزة » — معطوف على قوله قبل — « إما بهمزة التسوية » . وهمزة التعيين — عند كثير من النحاة — هى الواقعة بعد : « ليت شعرى — ولا أعلم — وما أدرى — ونحوها » ؛ لأن هذه الألفاظ ليست فى حكم « لا أبالى » التى تكون الهمزة بعدها للتسوية — كما أسلفنا ؛ لأن قائلها يريد : لا أدرى ، ولا أعلم ، وليت شعرى — جواب هذا الاستفهام ، ولا يقصد التسوية . وهذا صحيح عند عدم القرينة ؛ فإن دل السياق على غير ذلك — وجب النزول على ما يحدده السياق .

وعلامة « أم » المسبوقة بهمزة التعيين : أن تقع بين شيئين ينسب لواحد منهما — غير معين — أمر ما معروف للمتكلم ، وقبلهما همزة استفهام يقصد بها وبأم — تعيين أحد هذين الشيئين . وتسد « أى » مسد الهمزة مع « أم » — فى طلب التعيين ، وهما يغنيان عن « أى » فى ذلك . وفى « أم » المتصلة بنوعيها يقول الناظم :

(وَ«أَمْ» بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَىّ » مُغْنِيَهْ)(*)

أى: أن « أم » يعطف بها: بعد همزة التسوية وقد شرحها المصنف . وبعد الهمزة التى تغنى مع « أم » عن لفظ « أى » فى طلب التعيين — وهى الهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين على النحو الذى بيناه . وسميت « أم » فى هذين النوعين متصلة ؛ لأنها تقع بين شيئين لا يكتفى بأحدهما فى تأدية المعنى المطلوب ؛ لأن التسوية وطلب التعيين لا يكونان إلا بين متعدد . وتسمى كذلك: « أم » المعادلة ؛ لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية فى

(*) « وأم » مبتدأ قصد لفظها « بها » متعلق باعطف ، وجملة اعطف خبر المبتدأ « إثر » ظرف بمعنى بعد — متعلق باعطف « همز التسوية » مضاف إليه « أو همزة » معطوف على همز « عن لفظ أى » جار ومجرور متعلق بمغنية ومضاف إليه « مغنية » نعت لهمزة

متوسطاً بينهما مالا يُسأَلُ عنه، نحو: (أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماء ؟)(١)
أو متأخراً عنهما، نحو: (وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)(٢)
وبين فعليّتين كقوله: * فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَم عَادَنِي حُلُم ؟ *(٣)
لأنَّ الأرجحَ كونُ «هِيَ» فاعلاً بفعل محذوف.

النوع الأول، وإفادة الاستفهام فى النوع الثانى. وتخالف همزة التسوية ـ الهمزة التى يطلب بها التعيين؛ فى أن الأولى لاتستلزم جواباً؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب. أما الثانية، فتتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام.

(١) الاستفهام هنا توبيخى، والسؤال عن المبتدأ وهو «أنتم»، والمعادل «السماء» المعطوفة على أنتم ـ وهما مفردان، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو «أشد خلقاً» ـ الواقع خبراً تقديرا عن المتعاطفين. من الآية: ٢٧ من سورة النازعات

(٢) المسئول فى هذه الآية عن الخبر ـ وهو قريب وبعيد، والمسئول عنه متأخر ـ وهو «ما توعدون»؛ وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم: أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلى «أم» المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه. ويرى سيبويه: أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى ـ لا واجب. وإذا عادلت «أم» بين مثبت ومنفى، فالغالب أن يلى المثبت الهمزة ـ والمنفى أم.

(٣) عجز بيت من البسيط لزياد بن حَمَل، وقيل: لزياد بن منقذ العدوى ـ من كلمة يحن فيها إلى وطنه. وصدره:

* فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي *

وقبله: زارَتْ رُقَيَّةُ شُعْثاً بعْدَ مَا هَجَعوا لَدَى نَوَاحِلَ فى أَرْساغِهَا الْخَدَمُ

اللغة والاعراب. الطيف: المراد به خيال المحبوبة الذى يراه فى النوم. مرتاعا: خائفاً، يقال: راعه فارتاع ـ أى أفزعه ففزع، ولا ترع ـ أى لا تخف. أرقنى: أسهرنى. أهى: بسكون الهاء ـ إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه. سرت: من السرى ـ وهو السير ليلا. عادنى: زارنى وأتانى بعد إعراض. «مرتاعاً» حال من التاء فى قمت «فأرقنى» الفاء عاطفة، وفاعل أرق يعود إلى الطيف والنون للوقاية والياء مفعول «أهى» الهمزة للاستفهام؛ و«هى» فاعل لفعل محذوف يفسره

وإسميتين كقوله : * شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أَم شُعيث ابنُ مِنْقَرِ ؟ *(١)

سرت « أم » عاطفة متصلة «عادنى حلم» الجملة فى محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول المحذوف ـ أى ، فقلت: أهى . . . إلخ .

والمعنى : استيقظت من النوم فزعا خائفاً ؛ لما رأيت فى نومى من خيال المحبوبة ، وقلت فى نفسى : ـ وقد أزعجنى ذلك وأطار النوم من عينى ـ أهى المحبوبة جاءت إلى ليلا ؟ أم ذلك حلم ومنام ؟

والشاهد : وقوع « أم » المعادلة لهمزة الاستفهام ـ بين جملتين فعليتين ، فإن « هى » فاعل لفعل محذوف على الأرجح ؛ لأن الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل .

(١) عجز بيت من الطويل ، نسبه سيبويه للأسود بن يعفر التميمى ـ يهجو قبيلة شعيث بأنها لاتُعزى إلى أب معين. ونسبه بعضهم إلى اللعين المنقرى الشاعر ،وصدره :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدرِى وَإِنْ كُنْتَ دارِياً *

اللغة والاعراب . ماأدرى : ما أعلم . دارياً : أى من أهل الدراية والعلم بالأنساب. شعيث : اسم حى من بنى تميم . سهم : اسم حى من قيس عيلان . منقر : حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم . « لعمرك » اللام للتوكيد ، وعمرك مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوباً ـ أى قسمى . وقد تقدم مثل ذلك، « ما » نافية «أدرى» فعل مضارع « وإن » الواو اعتراضية وإن شرطية « كنت » كان واسمها « داريا » خبرها، والجملة اعتراضية ، « شعيث » مبتدأ ، وقد حذفت منه الهمزة « ابن سهم » ابن خبر وسهم مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب مفعول لأدرى، وقد علق عن العمل فى اللفظ بالهمزة المحذوفة «أم» عاطفة متصلة «شعيث ابن منقر» شعيث مبتدأ، وابن منقر خبر ومضاف إليه.

والمعنى : يقسم الشاعر : أنه لا يعلم ـ وإن كان من أهل العلم والمعرفة بالأنساب ـ أى نسبى شعيث هو الصحيح والحق ! أنسبتها إلى سهم ؟ أم نسبتها إلى منقر ؟

والشاهد : وقوع «أم» المعادلة ـ بين جملتين اسميتين؛ ولهذا ثبتت همزة « ابن »، لأنها تحذف إذا كان « ابن » نعتاً لعلم ، ومضافاً إلى علم ، والثانى أبو الأول ، وهو هنا خبر .

هذا : وقد ذكر سيبويه ، أنه إذا جاءت همزة التسوية بعد كلمة « سواء » فلا بد من ذكر « أم » العاطفة . فإن لم تجيء الهمزة بعد « سواء » ـ عطف الثانى على

الأصل : أَشُعَيثُ ؟ فحذفت الهمزة والتنوين منهما(١) .

الأول بالحرف « أو »، نحو : سواء علينا رضى العدو أو سخط . وجاء فى المغنى : أنه لايصح العطف بأو بعد « سواء » ، سواء ذكرت همزة التسوية أم حذفت . وقيل : إن قول الفقهاء : سواء كان كذا أو كذا – خطأ ، وصوابه « أم » . وقد علمت أنه صواب على رأى سيبويه . وحقق بعض العلماء: اجتماع همزة التسوية و «أو» ،مخالفاً فى ذلك رأى سيبويه ، وهذا يدل على إباحة استعمال « أو » فى جميع الحالات ، وهو رأى فيه تيسير، ولامانع من الأخذ به. أما العطف بـ«أو» بعدهمزة الاستفهام–فجائز قياسا تقول: أسعيدعندك أو بكر، والمعنى: أحدهما عندك أم لا؟. وتخالف همزة التسوية الهمزة التى يطلب التعيين؛ فى أن الأولى لاتستحق جوابا ؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب. أما الثانية فتتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين، لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام .

(١) أما حذف التنوين فللضرورة ؛ بناء على أن «شعيثاً» مصروف نظراً إلى الحى ، ويحتمل أنه ممنوع من الصرف نظراً إلى القبيلة . ولا ينافى ذلك الوصف بابن ؛ لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين . وأما حذف الهمزة فجائز اختياراً .

ونقل الدمامينى اطراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة ؛ لكثرته نظماً ونثراً ، وذلك إن علم أمرها ولم يوقع حذفها فى لبس . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَرُبَّمَا أُسْقِطَتْ الْهَمْزَةُ ، إنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ)(*)

أى قد تحذف الهمزة – سواء كانت همزة التسوية ، أو الهمزة المغنية عن أى – إذا كان حذفها لا يؤدى إلى خفاء المعنى ، والوقوع فى اللبس . وتبقى « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة . وقد تحذف « أم » مع معطوفها على قلة ، كقول الشاعر :

دَعَانِى إليها القَلْبُ إنّى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا ؟

يريد : أرشد أم غى ؟ وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها – كما سيأتى .

(*) « وربما » رب حرف تقليل ، و « ما » زائدة كافة « الهمزة » نائب فاعل أسقطت « إن كان » شرط وفعله « خفا » بالقصر – اسم كان «المعنى» مضاف إليه «بحذفها» متعلق بأمن الواقع خبراً لكان ، وجواب الشرط محذوف للعلم به من سابق الكلام

والمنقطعة : هى الخالية من ذلك(١) ، ولا يفارقها معنى الإضراب(٢)

وقد تقتضى مع ذلك استفهاماً حقيقيًّا ، نحو : إنّها لإبلٌ أم شاءٌ — أى : بلْ أهِى شاءٌ(٣) . وإنَّما قدَّرنا بعدها مبتدأ ؛ لأنها لا تدخلُ على المفرد(٤) .

أو إنكاريًّا كقوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ) — أى : بلْ ألهُ البنات ؟(٥) . وقد لا تقتضيه ألبتَّة(٦) ، نحو: (أَمْ هَلْ يَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟)(٧) — أى: بلْ هل تستوى؛ إذ لا يدخلُ استفهامٌ على استفهام. وكقول الشاعر :

---

(١) أى من المذكور فى المتصلة ؛ فلا تتقدم عليها همزة التسوية ، ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين . وسميت منقطعة ، وقد تسمى منفصلة ؛ لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين فى معناها ، لكل معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر . (٢) المقصود بالإضرب هنا : إبطال الحكم السابق ونفى مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها ، ويسمى هذا : الإضراب الإبطالى . وقد يراد الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه ، وحينئذ يسمى : الإضراب الانتقالى . وسيأتى زيادة إيضاح لذلك بعد .

(٣) أخبر أولا بأنها إبل ، ثم تحقق غير ذلك فأضرب عنه ، مستفهما عن كونهاشاء.

(٤) لأنها غير عاطفة ، بل هى بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ، فـ « شاء » خبر لمبتدأ محذوف . وقيل: تعطف المفرد بقلة.

(٥) من الآية : ٣٩ من سورة الطور. ولا يصح أن تقدر هنا للاضراب المحض ؛ لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله سبحانه منزه عن ذلك . وقد تفيد مع ذلك الوعيد، كقوله تعالى(أم أمنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حصبا)، من الآية: ١٧ من سورة الملك. والسخرية كقوله سبحانه (أم أبرموا أمرا فإنامبرمون)، من الآية : ٧٩ من سورة الزخرف (٦) أى : فتكون للخبر المحض .

(٧) من الآية : ١٦ من سورة الرعد

* هُنَالِكَ أم فى جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ * (١) إذ لا معنى للاستفهام.

---

(١) عجز بيت من الطويل، لعمر بن أبى ربيعة المخزومى، وصدره :

* وَلَيْتَ سُلَيْمَى فى الْمَنَامِ ضَجِيعَتِى *

وقبله: أَلاَ ليتَ أنّى يومَ تَقْضَى مَنِيَّتِى لَثَمْتُ الّذِى ما بَيْنَ عينَيْكِ والفَمِ

وَليتَ طَهُورِى كان رِيقَكِ كُلَّه وَلَيْتَ حَنُوطِى من مُشاشِكِ وَالدَّمِ

اللغة والاعراب : سليمى : اسم محبوبته . المنام : النوم . ضجيعتى : مشاركتى فى المضجع، وهو مكان الرقاد . « سليمى » اسم ليت « فى المنام » متعلق بضجيعتى الواقع خبراً لليت « هنالك » هنا اسم إشارة إلى مكان النوم - فى محل نصب بضجيعتى، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب « أم » حرف ابتداء بمعنى « بل » للاضراب «فى جنة» متعلق بمحذوف خبر ليت المحذوفة مع اسمها «أم فى جهنم» إعرابها كذلك.

والمعنى : يتمنى أن تكون محبوبته سليمى معه، وضجيعته حيث ينام . ثم رأى أن ذلك غير متيسر فأضرب عنه، وتمنى أن تكون ضجيعته فى الجنة . ثم أضرب عن هذا لعدم يقينه من تحققه، وتمنى أن يكونا فى جهنم معا .

والشاهد : أن « أم » المنقطعة هنا تمحضت للاضراب بمعنى « بل »، ولا تدل على الاستفهام ولا تقضيه أصلا ؛ لأن الشاعر لا يريد الاستفهام، وإنما ساقه مساق التمنى ؛ ولهذا قدرنا بعدها جملة ؛ لأن « أم » التى بمعنى « بل » - لا يقع بعدها إلا الجمل، وفى « أم » المنقطعة يقول الناظم .

(وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى «بَلْ» وفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ) (*)

أى أن « أم » تكون منقطعة، ويترتب على ذلك أن تكون بمعنى « بل » إذا خلت مما قيدت به فى النوع السابق ؛ وهو أن تسبقها همزة التسوية، أو همزة مغنية عن لفظ «أى»، فإذا خلت من هذا التقييد - وفت بالانقطاع، وكانت مفيدة له وقد تقع

(*) «وبانقطاع وبمعنى» متعلقان بوفت «بل» مقصود لفظه مضاف إليه «وفت» فعل ماض والفاعل يعود إلى أم، والتاء للتأنيث «إن تك» شرط وفعله، واسم تك يعود إلى أم أيضاً «مما» متعلق بخلت، و « ما » موصولة « قيدت به » قيدت فعل ماض للمجهول وبه متعلق به، والجملة صلة ما « خلت » الجملة فى محل نصب خبر تك، وجواب الشرط محذوف - مع فوات شرط حذفه - وهو : مضى الشرط - للضرورة

وأمّا أَو : فإنّها بعدَ الطلبِ[1] للتّخييرِ، نحو: تزوّجْ زينبَ أو أُختَها. أو للإباحةِ[2] ، نحو : جالس العلماءَ أو الزُّهّادَ .

والفرق بينهما: امتناعُ الجمع بيْنَ المتعاطفين في التّخيير، وجوازُه في الإباحة

وبَعد الخبر للشّك[3] ، نحو : (لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[4] .

أو للإبهام[5] نحو: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ)[6] .

وللتّفصيل نحو ، (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى) .

بعد أداة استفهام غير الهمزة كقوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير * أم هل تستوى الظلمات والنور) . وجرى العلماء على تسميتها حرف عطف . والراجح أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هى حرف ابتداء يفيد الإضراب، ولا يدخل إلا على الجمل . قيل : وقد تكون « أم » زائدة كما فى قول ساعدة بن جؤية :

يا ليتَ شِعرى وَلا مَنْجَى من الهرم　　أم هَل عَلَى العيْشِ بعد الشّيب من نَدَم

وهذا النوع مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه .

(١) المراد بالطلب : الصيغة التى تدل على معنى الأمر ، سواء كانت فعل الأمر ـ أم لام الأمر الداخلة على المضارع ؛ لأن الإباحة والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ، ولا فى باقى الأنواع الطلبية على الصحيح . ولا فرق بين الأمر الملفوظ والملحوظ ، كقوله تعالى : (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ـ أى: فليفعل أى الثلاثة. الآية: ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) التخيير. ترك المخاطب حراً فى اختيار أحد المتعاطفين والاقتصار عليه ـ دون الجمع بينهما، لسبب يمنع الجمع . أما الإباحة فهى: حرية المخاطب فى اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارهما معاً، وله الجمع بينهما إذا أراد . والمراد : الإباحة بحسب العقل أو العرف ، فى أى وقت ، وعند أى قوم ـ لا الإباحة الشرعية .

(٣) المراد بالخبر : ما يحتمل الصدق والكذب لذاته . والشك يكون من المتكلم فى الحكم؛ لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة . (٤) من الآية : ١٩ من سورة الكهف

(٥) أى من المتكلم على المخاطب والسامع ، وذلك بأن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له ، ويكتمها عن المخاطب والسامع ؛ رغبة فى عدم إثارتهما أو إقلاقهما أو نحو ذلك .

(٦) الشاهد فى « أو » الأولى ، وقيل فى الثانية ، وقيل فيهما . والمعنى :وإن أحد

أو للتَّقسيم ، نحو : الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرف[١] .

وللإضراب عند الكوفيين وأبى على . حكى الفراء : « اذْهَبْ إلى زَيدٍ، أو دَعْ ذلك فَلَا تَبرحِ اليومَ »[٢] .

وبمعنى الواوِ عند الكوفيين[٣] ، وذلك عند أَمْنِ اللَّبس كقولك :

* مَا بينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ *[٤]

الفريقين منا ومنكم- لثابت له أحد الأمرين؛ فى كونه على هدى، أو كونه فى ضلال مبين وجاء بالكلام فى صورة الاحتمال، مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى، ومن عبد غيره فهو فى ضلال – توطيناً للمخاطب؛ ليكون أكثر قبولا لما يلقى إليه ..

(١) قيل : الفرق بين التفصيل والتقسيم : أن الأول تبيين للأمور المجتمعة بلفظ واحد ؛ فـ « أو » فى الآية تفصيل للاجمال فى الواو – فى « قالوا » العائدة على اليهود والنصارى؛ أى: قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى : كونوا نصارى. أما التقسيم فهو: تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة – كمثال المصنف. ويرى المحققون ألا فرق بينهما ، ولا ضرر من توحيد معناهما وجعلهما مترادفين، والمسألة اصطلاحية محضة .

(٢) فـ « أو » فى المثال للاضراب بمعنى بل . ومنه قول الشاعر :

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِى

وهل هى حرف لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة ؟ أو أنها مع إفادة الإضراب حرف عطف ، فما بعدها معطوف على ما قبلها ؟– رأيان ، والأول أنسب.

واشترط سيبويه فى مجيئها للاضراب : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل معها نحو: ما قام محمد أو ما قام على – ولا يخرج محمد أو لا يخرج على . والمراد : بل ما قام علىّ – وبل لا يخرج علىّ

(٣) أى تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين. ويصح أن يحل محلها الواو. ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمى، والأخفش.

(٤) عجز بيت من الكامل ، لحميد بن ثور الهلالى . وصدره :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللغة والاعراب . الصريخ: صوت المستصرخ المستغيث ، ويطلق على المستغيث نفسه وكلا المعنيين يصلح هنا ، وقد يطلق الصريخ على المغيث ، قال تعالى : (فلا صريخ لهم)

وزَعم أكثر النَّحويين : أنّ « إمَّا » الثانية ـ في الطَّلب والخبر ،

أي : لا مغيث . ملجم : جاعل اللجام في موضعه من الفرس . مهره : أصله الحصان الصغير ، والمراد هنا : الحصان . سافع : قابض على ناصية فرسه . « قوم » خبر لمبتدأ محذوف « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل الشرط وفاعل « رأيتهم » جواب الشرط. «ما بين » ما: زائدة ، و« بين » ظرف في موضع المفعول الثاني لرأيت « ملجم مهره » مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى الواو « سافع » معطوف على ملجم .

والمعنى : يصف القوم بالشجاعة والنجدة فيقول : إنهم إذا سمعوا استغاثة من أحد أسرعوا لإجابته ونجدته ؛ فترى من يلجم فرسه، ومن يأخذ بناصية فرسه، حتى يحضر له غلامه اللجام_ للاسراع في نجدة المستغيث .. الخ.

والشاهد : استعمال « أو » بمعنى الواو العاطفة ؛ ذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظاً ومعنى ، فلو أبقيت «أو» على معناها ـ وهو أحد الشيئين أو الأشياء ـ لأضيفت « بين » إلى واحد، وهو غير سائغ في العربية. وفي معاني «أو» يقول الناظم:

(خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ ـ بِأَوْ ـ وَأَبْهِمِ   وَاشْكُكْ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي
وَرُبَّمَـــا عَاقَبَتِ الْوَاوَ ، إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا)(*)

أي أن «أو» تؤدي هذه المعاني، وهي: التخيير_ والإباحة_ والتقسيم_ والإبهام_ والإضراب . وقد تعاقب الواو ـ أي تحل محلها وتؤدي معناها ـ إذا لم يجد المتكلم منفذاً للالتباس ؛ أي ألا يكون استعمالها موقعاً في اللبس ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو . وخلاصة ما تقدم من معاني « أو » : أنها تكون للتخيير والإباحة بعد الأمر ، وللشك والإبهام بعد الجمل الخبرية . أما التفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو ـ فتكون بعد الطلب وبعد الخبر . والأفضل في الإضراب : أن يسبقه نفي أو نهي ، وأن يتكرر العامل معه : وهذه المعاني المسموعة خاضعة للسياق والقرائن لتبين نوع كل منها

(*) « أبح ، قسم » أمران معطوفان على خير بحذف العاطف « بأو » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم ،واشكك» معطوفان على خير «وإضرب» مبتدأ «بها» متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لمحذوف « نمي » فعل ماض مبني للمجهول ، والجملة خبر المبتدأ .

(*) «وربما» رب :حرف تقليل، و«ما» كافة « عاقبت » الفاعل يعود إلى أو «الواو» مفعول به «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «ذو» فاعل يلف «النطق» مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة إذا «للبس» متعلق بمنفذا «منفذا» ـ أي طريقاً ـ مفعول أول ليلف، والثاني محذوف، وكذلك جواب إذا.

نحو : تزوج إما هنداً وإما أُختَها ، وجاءَنى إمَّا زيدٌ وإما عمرٌو[1] — بمنزلة « أو » فى العطف والمَعنى[2] .

وقال أبو علىّ وابنا كَيسان وبَرْهان[3] : هى مِثلُها فى المَعْنَى فقط[4] ، ويؤيِّدُه قولهم : إنَّها مُجامِعةٌ للواو لزوماً ، والعاطفُ لا يدخلُ على العاطف . وأمَّا قولُه : * أَيْمَا إلَى جَنّةٍ أَيْمَا إلَى نَارِ *[5] — فشاذ .

---

(١) المثال الأول للطلب ، والثانى للخبر .

(٢) فتكون حرف عطف بمعنى «أو» . وتكون للتخيير والإباحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر . وللشك والإبهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية . وللتفصيل بعد الخبر أو الطلب ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ٣ — من سورة الإنسان . والواو زائدة لازمة وانتصابهما على الحال ، والعامل فيهما « هديناه » . ولا تكون « إما » الثانية للاضراب ، ولا بمعنى واو العطف ؛ لأن « أو » مختصة بهما .

(٣) ابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن على بن برهان الأسدى العكبرى — نسبة إلى عكبرا، على دجلة فوق بغداد . كان عالماً مجيداً للعربية واللغة والتاريخ وأيام العرب . وكان أول أمره منجماً فصار نحوياً ، وكان حنبلياً فصار حنفياً متعصباً لأبى حنيفة محترماً بين أصحابه . وقد تصدر للتدريس ببغداد وأفاد كثيراً . وكان فى خُلقه شدة على من يقرأ عليه ، يقبل على الطلبة الغرباء ، ويتكبر على أولاد الأغنياء ، ديناً زاهداً لا يعنى بملابسه ، ولا يضع على رأسه غطاء . ولولا هذا الشذوذ فى أخلاقه وتعاليه على من يقرأ عليهم ويستملهم — لكانت له آثار باقية وكتب مروية ؛ لعلمه وفضله وتبحره فى النحو واللغة . وتوفى فى جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ . وانظر ترجمة ابن كيسان فى الجزء الأول — صفحة ٢٥٠ .

(٤) أى : وليست للعطف ، وذكرها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(٥) عجز بيت من البسيط ، لسعد بن قُرط — من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان عاقاً شريراً ، وصدره :

* يا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعامَتُها *

وكذلك فتحُ همزتها ، وإبدالُ ميمِها الأولى ياءً(١) .

وأما لـكِنْ : فعاطفةٌ ـ خلافاً ليونس(٢) . وإنَّما تَعطِفُ بشروط :

اللغة والاعراب . شالت نعامتها : كناية من كنايات العرب ، ومعناها : ماتت. وأصل شالت . ارتفعت ، والنعامة : باطن القدم ، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فتظهر نعامته ، وقيل النعامة هنا : النعش . أيما : لغة فى « إما » . «يا» حرف تنبيه أو نداء ، والمنادى محذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة « أمنا »أم اسم ليت ونامضاف إليه «شالت نعامتها» الجملة خبر ليت . ويجوز أن تـكون «ما» كافة ،وأمنا ـ بالرفع مبتدأ ، وجملة شالت نعامتها خبر المبتدأ « أيما » حرف للتفصيل « إلى جنة » متعلق بشالت «أيما » الثانية عاطفة . وقد جاءت بدون الواو شذوذاً ، (وهو الشاهد)

والمعنى : يتمنى هذا الشاعر العاق لأمه ، أن تكون أمهقد ماتت، وسيان عنده بعد ذلك : أن يكون مصيرها الذهاب إلى الجنة ، أو إلى النار .

(١) أى : شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع ؛ أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل هو لغة لجماعة من العرب ، منهم: تميم ، وقيس . وفى « إما » يقول الناظم :

(وَمِثْلُ «أَوْ» فى القَصْدِ «إمَّا» الثَّانِيَهْ فى نَحْوِ : «إمَّا»ذِى،وَإمَّاالنَّائيَهْ»)(*)

أى أن « إما » الثانية تفيد ما تفيده « أو » من المعانى ، نحو : اقصد ، إما هذه الجهة وإما النائية ــ أى الجهة البعيدة . وقد سكت المصنف والناظم عن «إما» الأولى ؛ لأنه لا عمل لها فى عطف أو غيره . ويرى بعض النحاة : أن « إما » الثانية والأولى متشابهان فى الحرفية ، وفى تأدية المعانى المتقدمة . وأن كلا منهما ليس حرف عطف ؛ أما الأولى فلأنه ليس قبلها معطوف عليه، والثانية تقع دائما بعد الواو العاطفة بلا فاصل، والعاطف لا يدخل على مثله ، قيل : وهو رأى حسن يجدر الأخذ به .

وقد تحذف « إما » الثانية لوجود ما يغنى عنها ، والغالب أن يكون « وإلا » ، تقول : إما أن يتـكلم الإنسان بخير ــ وإلا فليسكت .

(٢) فإنها عنده ، مخففة من الثقيلة ، ومعناها الاستدراك ، وما بعـدها معمول لمحذوف يدل عليه المذكور قبلها ، وإذا ذكرت معها الواو فالعطف بالواو ــ لابها .

(*) «ومثل أو» مثل خبر مقدم وأومضاف إليه «فى القصد» متعلق بمثل «إما» مبتدأ مؤخر مقصود اللفظ «الثانية» نعت لها «فى نحو» متعلق بمثل أو بالثانية «إما» حرف تفصيل «ذى» اسم إشارة للمؤنثة ــ مبتدأ ، والخبر محذوف ، أى : إما هذه لك مثلا «وإما الثانية» عطف على ماقبله .

إفراد معطوفِها . وأن تُسْبَقَ بنَفيٍ أو نَهى . وألاّ تقترن بالواو ، نحو: مامررتُ برجل صالحٍ لـكن طالحٍ ، ونحو: لايَقُمْ زيدٌ لـكن عمرٌو.

وهى حرف ابتداء[1] ؛ إنْ تَلَتْهَا جملةٌ كقوله:

إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لاتُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَـكِنْ وَقَائِعُهُ فى الحربِ تُنْتَظَرُ[2]

أو تَلت واواً نحو : (وَلَـكِنْ رَسُولَ اللهِ) ـ أى : ولـكن كان رسولَ الله[3] . وليس المنصوبُ معطوفاً بالواو[4] ؛ لأنَّ متعاطِفَىْ الواو المفردَين ـ لا يختلفان بالسَّلب والإيجاب[5] . أو سُبِقت بإيجابٍ، نحو:

---

(١) أى : واستدراك أيضاً ، وليست عاطفة ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها عن الجمله التى قبلها

(٢) بيت من البسيط ، من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى ـ يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوى .

اللغة والاعراب . ورقاء : اسم رجل . بوادره : جمع بادرة ـ وهى ما يبدر من الإنسان عند الغضب . وقائعه : جمع وقيعة ـ وهى إنزال الشر بالأعداء . تنتظر : تخشى ويرتقب وقوعها. « ابن ورقاء »ابن اسم إن، ورقاءمضاف إليه «لاتخشى بوادره» الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر إن « لـكن » حرف ابتداء واستدراك « وقائعه » مبتدأ ومضاف إليه « فى الحرب » متعلق بتنتظار ، وجملة « تنتظر » خبر المبتدأ .

والمعنى : إن هذا الرجل لا يخاف منه عند غضبه وحدته ؛ لأنه يملك نفسه عند الغضب فلا يغدر ولا يخون ، لـكن فتـكه بأعدائه فى الحرب يرتقب ويخشى منه .

والشاهد : مجىء «لـكن» حرف ابتداء لا عطف ؛ لأن الواقع بعدها جملة لامفرد

(٣) بين بهذا التقدير : أنه إذا سبقتها الواو ـ وجب أن تقع بعدها جملة تعطف بالواو على ما قبلها ، وتكون «لـكن» حرف استدراك وابتداء لا غير. و«رسول الله» خبر لـكان المحذوفة ومضاف إليه.من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب

(٤) أى على أنه من عطف مفرد، وهو«رسول الله» ـ على مفرد وهو « أبا أحد »

(٥) فإن المعطوف عليه وهو«أبا أحد»ـمنفى، والمعطوف وهو «رسول الله»ـمثبت. أما عطف الجملتين بالواو فيجوز تخالفهمانفياًوإيجاباً؛ تقول: حضر محمد ولم يحضر على.

قام زيدٌ لـكن عمرٌو لم يَقُمْ[(١)] . ولا يجوزُ : « لـكِنْ عمرٌو » على أنه معطوف[(٢)] ـ خلافاً للـكوفيين .

وأَمَّا بَلْ : فيُعطفُ بها بشَرْطيْن :

إفراد معطوفها[(٣)] . وأن تُسبقَ بإيجابٍ أو أمرٍ ، أو نفيٍ ، أو نهى .

ومعناها بعد الأوّلين : سَلبُ الحكمِ عمَّا قَبلها لما بعدها ؛ كقام زيدٌ بل عمرٌو ـ ولِيقُمْ زيد بل عمرٌو[(٤)] . وبعد الأخِيرينِ : تقريرُ حكم ما قبلها ، وجعلُ ضدّه لما بعدها ؛ كما أنَّ «لَـكِنْ» كذلك ، كقولك :

---

(١) فـ « لـكن » هنا حرف استدراك وابتداء ـ لا عاطفة ، و« عمرو » مبتدأ ، وجملة « لم يقم » خبر . وجملة المبتدأ والخبر مستقلة .

(٢) أى : وحده ـ على زيد ، لعدم تقدم نفى أو نهى .

ومما تقدم يتبين: أن «لـكن» حرف استدراك دائماً، وأنها لا تعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة ؛ فإن فقد منها شرط لم تكن عاطفة ، ووجب دخولها على الجمل وتكون حرف استدراك وابتداء معاً . والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها فى الحكم . وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منفياً أو منهياً عنه ـ فيكون الكلام الذى بعدها مثبتاً دائماً

(٣) ومعناه يختلف باختلاف ما قبله ، من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر أو نفى أو نهى ـ كما سيبين المصنف. فإن دخلت « بل» على جملة كانت حرف ابتداء ، ومعناها : الإضراب ؛ إما الإبطالى وهو : الذى يقتضى نفى الحكم السابق والقطع بأنه غير واقع ، نحو قوله تعالى : (بل عباد مكرمون) ٢٦ ـ سورة الأنبياء أى بل هم عباد ؛ بناء على أن المضرب عنه القول . أو الانتقالى وهو : الذى يراد به الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، مع بقاء الحكم السابق وعدم إلغائه ، نحو : قوله سبحانه ؛ (بل تؤثرون الحياة الدنيا) . من الآية : ٢٦ من سورة الأعلى

(٤) فإن القيام فى المثالين مسكوت عنه بالنسبة لزيد ، وثابت لعمر . فالواو هنا حرف عطف وإضراب انتقالى .

ما كنتُ فى مَنزِلٍ رَبيعٍ ـ بل فى أرضٍ لا يُهْتَدَى بها[١] ، ولا يقُمْ زيدٌ بل عمرٌو . وأجاز المبرّد كونَها ناقلةً معنى النّفيِ والنَّهْى لما بعدها ؛ فيجوز على قوله : ما زيدٌ قائماً بل قاعداً ـ على مَعنَى : بل ما هو قاعداً[٢]

ومذهبُ الجمهورِ : أنها لا تفيدُ نَقلَ حُكمِ ما قَبْلَها لما بعدَها ـ إلاّ بعدَ الإيجابِ والأمرِ، نحو: قامَ زيدٌ بل عمرٌو ـ واضْرِبْ زيداً بل عمراً[٣]

---

(١) أى لم أكن فى مكان مخصب آهل ؛ بل كنت فى قفر مجهول . فهنا تقرير لنفى السكون فى منزل ربيع ، وإثبات السكون فى الأرض المجهولة . وفى المثال بعد : تقرير نهى زيد عن القيام ، وأمر عمرو به . فـ « بل » فى المثالين حرف عطف واستدراك .

وخلاصة ما تقدم : أن « بل » مع الخبر المثبت والأمر ـ تفيد إزالة الحكم عما قبلها ـ بحيث يصير كالمسكوت عنه ـ وجعله لما بعدها . وبعد النفى والنهى ـ تفيد تقرير ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها . وفى حكم « بل » يقول الناظم :

(وَ« بَلْ » « كَلَـكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)(*)

أى أن « بل » مثل « لكن » ؛ فى أنها تقرر حكم ما قبلها وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعدها ؛ إذا كانت بعد نفى أو نهى ـ وهما المراد بقوله « بعد مصحوبيها » ـ والمربع : المكان الخصيب الذى ينزل فيه القوم زمن الربيع خاصة . والتيها : الأرض الصحراء التى يتيه فيها المرء ولا يهتدى إلى مقصده .

(٢) قيل : إن مثل هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب ؛ لأنه يلزم عليه أن « ما » لا تعمل « فى قائماً » شيئاً ؛ لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول ، وقد انتقل عنه . وقد أجيب : بأن الانتقاض جاء بعد مضى العمل فلا يضر .

(٣) فالقائم والمأمور بضربه ـ عمرو ، أما « زيد » فمسكوت عنه .

وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(*) « وبل » مبتدأ مقصود لفظه « كلكن » جار ومجرور خبر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من بل « مصحوبيها » مضاف إليه ، و « ها » عائدة إلى لكن « فى مربع » جار ومجرور خبر أكن « بل » حرف عطف « تيها » بالقصر ـ معطوف على مربع ، وأصله : تيهاء .

وأمّا لا[١] : فيعطفُ بها بشُرُوط :

إفراد معطوفِها[٢] . وأن تُسبَق بإيجابٍ أو أمر اتفاقاً ، كهذا زيد لا عمرٌو - واضْرِب زيداً لا عمراً .

أو نداءٍ خلافاً لابن سَعْدان[٣] ، نحو: يا ابنَ أَخِي لا ابنَ عَمّي.

(وَانقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأوَّلِ فى الخَبَرِ المُثْبَتِ ، وَالأَمْرِ الجَلِى)[*]

أى أن « بل » بعد الكلام الموجب ، وبعد صيغة الأمر - تفيد الإضراب عن الأول ويصبح مسكوتاً عنه ، وتنقل حكمه إلى الثانى .

هذا : ولا يجوز العطف ببل بعد الاستفهام ؛ فلا يجوز: أحفظت خطبة بل قصيدة. وقد تقع « لا » النافية قبلها . فإن كانت « بل » للاضراب ، وليست للعطف - كان معنى « لا » تقوية الإضراب وتوكيده . وإن كانت « بل » عاطفة مسبوقة بكلام مثبت أو بصيغة الأمر - أفادت « لا » تقوية الإضراب المستفاد من « بل » .

فان سبقت بنفى أو نهى كان معنى « لا » تقوية ذلك ، نحو : ما عاقنى المطر - لا بل البرد ، لاتترك العمل — لا بل الإجهاد .

(١) «لا» حرف عطف ونفى- تفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه.

(٢) أى ولو تأويلا ؛ فيجوز : قلت : محمد قائم لا محمد قاعد ، ولا يعطف بها جملة لا محل لها من الاعراب . ويشترط فى المفرد : ألا يكون صالحاً لأن يكون صفة لموصوف مذكور ، أو يكون خبراً ، أو حالا ، فإن صلح لشىء من ذلك - كانت « لا » للنفى المحض وليست عاطفة، ووجب تكرارها، نحو: (لا فارض ولا بكر) - ٦٨ سورة البقرة محمد لا كاتب ولا شاعر - جاء سعيد لا راضياً ولا ساخطاً . كما يشترط ألا تقترن بعاطف، وإلا كان العطف به. وهى لإفادة نفى ما قبلها ، نحو : جاء محمد لا بل على .

(٣) فإنه منع ذلك؛ زاعماً أنه لم يسمع عن العرب. وابن سعدان هو :أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير . كان من النحاة الكوفيين الموثوق بهم ، عالما بالعربية والقراءة .وقد

(*) « بها للثان» متعلقان بانقل «حكم الأول» حكم مفعول انقل والأول مضاف إليه « فى الخبر» متعلق بانقل « المثبت » صفة للخبر « والأمر » معطوف على الخبر ، و « الجلى » صفة للامر .

وأَلاَّ يَصْدُق أَحدمتعاطِفَيْهَاعلى الآخِر[١] . نصّ عليه السُّهَيلىُّ وهوحَقٌّ فلا يجوزُ : جاءنى رجلٌ لا زيدٌ ، ويجوز : جاءنى رجل لا امرأَةٌ .

وقال الزّجاجىّ : وأَلاَّ يكونَ المعطوفُ عليه معمولَ فِعلٍ ماضٍ . فلا يجوزُ : جاءنى لا زيد لا عمرو[٢] . ويردُّه قوله :

* عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ القَوَاعِلِ *[٣]

أخذها عن أهل مكة والمدينة وغيرها ، وكان يقرأ بقراءة حمزة ، وصنف كتاباً فى النحو وآخر فى القراءات . وتوفى يوم عيد الأضحى سنة ٢٣١ هـ . وأنجب ولداً اسمه إبراهيم ، كان من أهل العلم والفضل .

(١) أى لا يكون داخلافى مدلوله ، ولا معدوداً من أفراده التى يطلق عليها اسمه

(٢) حجته : أن العامل يقدر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال: لا جاء عمر — إلا سبيل الدعاء .

(٣) عجز بيت من الطويل، لامرى القيس الكندى ، وصدره :

* كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ *

اللغة والاعراب . دثار : اسم رجل — كان راعياً لامرىء القيس، وهو : دثاء بن فقعس أحد بنى أسد . حلقت : ذهبت وارتفعت . بلبونه، اللبون : الإبل ذوات اللبن . عقاب: طائر معروف من الطيور الكواسر . تنوفى : اسم موضع مرتفع فى جبال طىء ، أغير على إبل امرىء القيس من ناحيته . القواعل : موضع دون تنوفى .

«دثاراً» اسم كأن «حلقت» الجملة خبرها «عقاب تنوفى» عقاب فاعل حلقت وتنوفى مضاف إليه « لا » عاطفة « عقاب القواعل » معطوف على عقاب تنوفى ، ومضاف إليه .

والمعنى : كأن هذا الراعى — حين أغار عليه الأعداء وشردت إبله بعيداً — قد طارت بإبله عقبان ذلك الجبل العظيم ، وارتفعت بها فوقه ، فهو لا يستطيع ردها ولا الوصول إليها — لا عقبان هذا الجبل الصغير .

والشاهد : أن « لا » عطفت « عقاب القواعل » على «عقاب تنوفى» ، والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو «حلقت» ؛ فهو رد على الزجاجى الذى يمنع ذلك .

وقد جمع الناظم حكم « لكن » المتقدمة ، وحكم « لا » — فى بيت واحد هو :

(فصل) يُعطَفُ على الظاهرِ، والضميرِ المنفصلِ، والضميرِ المتّصل المنصوب — بلا شرط؛ كقام زيد وعمرٌو — وإيّاكَ والأسَدَ، ونحو: (جَمَعْنَاكُمْ وَالأوَّلِينَ)(١).

ولا يَحسنُ العطفُ على الضميرِ المرفوع المتَّصلِ ـ بارزاً كان، أو مستتراً ـ إلاّ بعد توكيدِه بضميرٍ مُنْفَصِلٍ(٢)، نحو: (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) أو وجودِ فاصلٍ أَيِّ فاصلٍ كانَ ـ بينَ المتبوعِ والتابعِ(٣) نحو: (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)(٤).

أو فَصلٍ بـ «لاَ» بين العاطفِ والمعطوفِ، نحو: (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)(٥).

(وَأَوْلِ «لٰكِنْ» نَفْياً أَوْ نَهْياً، وَ«لاَ» نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَلاَ)(*)

أى اجعل «لكن» والية ـ أى واقعة ـ بعد نفى أو نهى، و «لا» تتبع نداء أو أمراً أو إثباتاً. ولا تكون عاطفة إلا إذا وقعت بعد أحدها. وقد أوضح المصنف مافى البيت من قصور. هذا: وقد أجاز بعض النحاة وقوع «لا» العاطفة بعد الدعاء والتحضيض، نحو: أطال الله عمرك لا عمر عدوك ـ هلا تكرم المجد لا الخامل. كما أجاز البعض وقوعها بعد الاستفهام؛ تقول: أفرغت من رسائل الطلبة لا الطالبات؟

(١) «الأولين» معطوف على «كم»، من الآية: ٣٨ من سورة المرسلات

(٢) قيل فى سبب ذلك: إن المتصل المرفوع كالجزء من عامله المتصل به لفظاً ومعنى؛ فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكلمة؛ فإذا أكد دل على انفصاله فحصل له نوع استقلال.

(٣) أى بين المعطوف والمعطوف عليه (٤) فقوله «ومن صلح» معطوف على الواو فى «يدخلونها»، والفاصل بينهما «ها» (٥) فقوله «آباؤنا» معطوف على «نا» فى أشركنا بالواو، و«لا» فاصلة بين العاطف والمعطوف. الآية ٤٨ من سورة الأنعام

(*) «وأول» فعل أمر من أولى ـ يتعدى إلى مفعولين، والفاعل أنت «لكن» مفعوله الأول «نفياً» مفعوله الثانى «أو نهياً» معطوف على نفياً «ولا» مبتدأ قصد لفظه «نداء» مفعول مقدم لتلا «أو أمراً أو إثباتاً» معطوفان على نداء «تلا» الجملة خبر المبتدأ ـ وهو: «لا».

وقد اجتمع الفصلان فى نحو : (مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)[1] وَيَضْعُفُ بدون ذلك ؛ كمررت برجل سواءٍ والعَدَم[2] ـ أى مُسْتَوٍ هو والعدَم. وهو فاشٍ فى الشِّعر ؛ كقوله :

* ما لم يَكُنْ وأبٌ له لِينَالاَ *[3]

ولا يَكثُر العطفُ على الضميرِ المخفوضِ إلاّ بإعادةِ الخَافض ؛ حرفاً كان أو اسماً ، نحو : (فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ — قَالُوا نَعْبُدُ إِلٰهَكَ

---

(١) فقد فصل بين « آباؤكم » المعطوف على الواو فى « تعلموا » ـ بالتوكيد وهو «أنتم». وفصل بين العاطف وهو الواو، وآباؤكم المعطوف ـ بلا ٩١ من سورة الأنعام

(٢) أى : برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر فى « سواء » ؛ لأنه مؤول بالمشتق فيتحمل الضمير ـ وليس بينهما فاصل . وهذه عبارة مأثورة عن بعض العرب .

(٣) عجز بيت من الكامل، لجرير الشاعر الأموى المشهور ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبى وقومه ، وصدره :

* وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة والاعراب . رجا : أمّل ـ من الرجاء ، وهو الأمل فى الحصول على الشىء . الأخيطل : تصغير الأخطل . سفاهة رأيه : ضعف رأيه وفساده . « الأخيطل » فاعل رجا « من » حرف جر للتعليل « سفاهة رأيه » مجرور بمن ومضاف إليه « ما » اسم موصول أو نكرة ـ مفعول رجا « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «وأب» معطوف على الضمير المستتر فى يكن الواقع اسماً لها والعائد على الأخطل « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود ، و «ينالا» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والألف للتثنية فاعل ، والجملة خبر يكن .

والمعنى : أن الأخطل يرجو ويتمنى ـ لخفته وضعف رأيه وعدم حصافته ـ مالا يمكن أن يناله هو وأبوه من الآمال والأحلام ؛ مما لم تجر العادة بأن ينال مثله

والشاهد : عطف «أب» ـ وهو اسم ظاهر ، على اسم يكن المرفوع المستتر ـ بغير تأكيد أو فاصل بينهما . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

وَ إلهَ آبائِكَ)[١] . وليس بلازمٍ — وفاقاً ليونُس والأخفش والكوفيّين[٢] بدليل قراءةِ ابن عباس والحسن وغيرِهما : (تَسَاءلُونَ بِهِ والأرْحَامِ)[٣] — وحكاية قُطْرُب : « ما فيها غيْرُه وَفَرَسِه »[٤] .

(وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ - فافصِلْ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ   فى النَّظْمِ فَاشِياً ، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ)(*)

أى : إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا — فافصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين . أو افصل بأى فاصل غير الضمير . وورد عدم الفصل كثيراً فى الشعر ، وهو مع كثرته ضعيف ، ويمكن القياس عليه شعراً ما دام كثيراً .

(١) فقوله « وللأرض » معطوف على الهاء فى « لها » المجرور باللام وأعيدت مع المعطوف . من الآية ١١ من سورة فصلت ، و«آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة « إلهَ » ، وقد أعيد المضاف مع المعطوف . من الآية ١٣٣ من سورة البقرة

(٢) أى : لا يلزم إعادة الخافض عند هؤلاء ، وتبعهم الناظم فى ذلك .

(٣) أى بجر « الأرحام » وعطفه على الضمير المجرور بالباء بدون إعادة الجار — أى : وبالأرحام (٤) بجر كلمة «وفرسه» بالعطف على الهاء المجرورة بإضافة «غير» إليها — من غير إعادة الجار وهو المضاف . وهذه العبارة قولة لبعض العرب .

وقطرب هو : أبو على محمد بن المستنير البصرى النحوى — الملقب بقطرب . لازم سيبويه وأخذ عنه كثيراً ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج سيبويه سحراً رآه على بابه فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به . والقطرب : دويبة لا تستريح نهارها سعياً .

وقد أخذ قطرب كذلك عن عيسى بن عمر ، وجماعة من علماء البصرة . قيل : إنه لم يكن ثقة فى اللغة ، وله تصانيف كثيرة منها : العلل ، والنحو ، والأضداد ، وإعراب القرآن . ومات سنة ٢٠٦ هـ ، وكان يقول الشعر قليلا . ومن شعره :

لقد غرّت الدنيا رجالا فأصبحوا   بمنزلةٍ ما بعدها مُتحوَّل

(*) «وإن» شرطية «على ضمير رفع» متعلق بعطفت ومضاف إليه « متصل» صفة لضمير «عطفت» فعل الشرط والتاء فاعل «فافصل» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ولكونه طلبا دخلته الفاء (*) «أو فاصل» معطوف على الضمير، «ما» اسم نكرة نعت لفاصل — بمعنى : أى فاصل كان «وبلا فصل» بلا متعلق بيرد والواو للاستئناف ، و «لا» اسم بمعنى غير، وفصل مضاف إليه « فى النظم » متعلق بيرد أيضا «فاشيا» حال من فاعل يرد « وضعفه » مفعول اعتقد مقدم والهاء مضاف إليه .

قيل : ومنه : (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[١]. إذ ليس العطفُ على « السَّبيل » ؛ لأنَّه صلةُ المصدرِ[٢]، وقد عُطِف عليه « كُفْرٌ » ، وَلاَ يُعْطَفُ على المَصْدَرِ حتى تَــكْمُلَ معمولاتُه[٣].

ويُعطف الفعلُ على الفعلِ[٤] بشرطِ اتحادِ زمانيهما[٥] ؛ سواء اتّحدَ نوعاهما نحو : (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ) ، ونحو : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا

(١) فقوله : « والمسجد الحرام » معطوف على الهـاء فى « به » من غير إعادة الجار . قال فى المغنى : والصواب أن « المسجد » مجرور بياء محذوفة لدلالة ماقبلها عليها ــ لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور معطوف على «به» . ٢١٧ ــ سورة البقرة

(٢) أى وهو « صد» لأنه متعلق به (٣) وذلك لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ؛ فلو عطف « المسجد » على « سبيل » لـكان من جملة معمولات « صد » ؛ لأن المعطوف على معمول المصدر ــ من جملة معمولاته .

وفى العطف على الضمير المخفوض ــ يقول الناظم :

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً ؛ إذْ قَدْ أَتَى ... فى النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا)(*)

أى : أن عود الخافض عند العطف على الضمير المخفوض ــ أمر لازم عند النحاة ، ولـكنه ليس لازماً عند ابن مالك؛ لأن عدم إعادته قد ورد مثبتاً فى النظم والنثر العربيين

(٤) أى وحده من غير مرفوعه، وذلك من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض؛ كما يعطف الاسم على نظيره عطف مفردات (٥) أى فى الماضى، أو الحال، أو الاستقبال

(*) « وعود خافض» «ود مبتدأ وخافض مضاف إليه «لدى عطف» لدى ظرف متعلق بعود، وعطف مضاف إليه « على ضمير » متعلق بعطف، وخفض مضاف إليه « لازما » مفعول ثان لجعلا مقدم «قد جعلا» قد للتحقيق وجعلا فعل ماض للمجهول، والألف للإطلاق ونائب الفاعل يعود إلى عود خافض، والجملة خبر المبتدأ (*) «عندى» متعلق بلازما الواقع خبرا لليس «إذ» أداة تعليل «أتى» فعل ماض ، وفاعله يعود إلى العطف على الضمير المخفوض «فى النظم» متعلق بمثبتا «مثبتا» حال من فاعل أتى .

وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ)[١].

أم اختلفا ، نحو : (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)[٢].

ونحو : (تَبَارَكَ الَّذِى إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً)[٣].

ويُعطفُ الفِعلُ على الاسمِ المُشْبِهِ له فى المعنى[٤]؛ نحو : (فَالْمُغِيرَاتِ

(١) فقد عطف « تتقوا » على « تؤمنوا » ، و « يسألكم » على «يؤتكم» — من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب؛ بدليل الجزم فيهما. وكلاهما فعل مضارع.

(٢) عطف « أورد » على « يقدم » والأول ماض ، ولكنه مستقبل المعنى ؛ لأنه بمعنى يورد — والثانى مضارع (٣) عطف « يجعل » — وهو مضارع — على « جعل » الماضى لأنه فى محل جزم. وهو مستقبل بسبب أداة الشرط الجازمة التى تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا ولافرق فى عطف الفعل على الفعل ، بين أن يكون بالواو وبالفاء كما مثل، أو بثم كقوله تعالى: (وإن تتولوا يستبدل قوما عندكم ثم لا يكونوا أمثالكم)، كما أنه لافرق بين أن يكون العطف قبل تمام الفائدة، كعطف الشرط على الشرط — أو بعد تمامها كعطف الجواب على الجواب. وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بعجز البيت الآتى، وصدره سيأتى فى آخر الباب فى موضوع آخر .

. . . . وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ (*)

ويلاحظ : أن المصنف مثل للماضى والمضارع ولم يمثل للأمر؛ وذلك لأن فعل الأمر بدون فاعله لا يكون معطوفاً ولا معطوفاً عليه على الصحيح ؛ لأنه لا يفارق فاعله لا لفظاً ولا تقديراً . ويعرف عطف الفعل وحده على آخر كذلك ؛ إذا نصب الفعلان أو جزما بغير تكرار الناصب أو الجازم . أما فى حالة الرفع فى المضارعين ، فيجوز أن يكون من عطف المفرد أو الجملة ، والقرينة هى التى توضح المراد .

(٤) هو الاسم المشتق العامل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة، والمصدر الصريح أيضاً ، واسم الفعل فى بعض أحواله .

(*) « وعطفك » عطف مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الكاف، والواو للاستئناف. « الفعل » مفعوله « على الفعل » جار ومجرور متعلق بعطف « يصح » الجملة خبر المبتدأ .

صُبْحًا * فَأَثَرْنَ)[١] — ونحو : (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)[٢] ، ويجوز العكس كقوله : * أُمٍّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ *[٣].

---

(١) « أثرن » فعل ماض معطوف على المغيرات ، وهى اسم فاعل مشبه للفعل ؛ لأنه فى تأويل: واللائى أغرن . واختلف فى موضع «أثرن» من الإعراب؛ فقيل: لا محل لها لعطفها على صلة أل وهى كذلك، وجرها بالعارية من أل . وقيل: هى فى محل جر بالتبعية

(٢) عطف « يقبض » وهو مضارع — على « صافات » وهو اسم فاعل ؛ لأنها فى معنى يصففن . ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو . ومعنى يقبضن : يضممن الأجنحة إلى الأجسام. الآية: ١٩ — سورة الملك (٣) مجزيبت من الرجز ، لراجز اسمه جندب بن عمرو ، يذكر امرأة الشماخ بن ضرار الغطفانى ، شاعر معروف . وصدره :

* يا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ *

وقبله :

يا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ خَارِجِ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذاتَ خَلْقٍ بَارِجِ

اللغة والاعراب . بارج : حسن وجميل . العواهج : جمع عوهج ، وهى فى الأصل : الطويلة العنق من الظباء والنوق والنعام ، والمراد هنا : المرأة التامة الخلق . حبا : زحف ومشى على عجزه. دارج : اسم فاعل ، من درج الصبى — إذا مشى هيناً متقارب الخطو .

« يا » للتنبيه . « بيضاء » مبتدأ مجرور برب لفظاً فى محل رفع « من العواهج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء « أم » بالجر بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ — وبالرفع باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف «صبى» مضاف إليه «حبا» فعل ماض والجملة صفة لصبى « أو دارج » معطوف على حبا لتأويله بدرج .

والمعنى : يريد الشاعر امرأة تامة الخلق ، تشبه الظباء فى طول عنقها ، ولا يكون معها غير صبى يحبو ، أو قريب عهد بالمشى لا يكاد يدرك ؛ حتى لا ينم عن اتصاله بها .

والشاهد : عطف الاسم المشبه للفعل وهو « دارج » — على الفعل وهو « حبا » وفى هذا الشاهد تسامح ؛ لأن المعطوف عليه محل جملة « حبا » ؛ لأنها صفة لنكرة ، فهو من العطف على الجملة — لا على الفعل .

وعليه يكون قوله : « أم صبى » — بدل ، أو عطف بيان من «ذات خلق بارج» .

وجعل منه الناظمُ: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ). وقَدَّر الزمخشريُّ عطف «مُخْرِج» على «فَالِقٍ»(١).

(فصل) تختصُّ الفاء والواوُ: بجوازِ حذفِهما لدليلٍ(٢). مثاله في الفاء: (أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فانْبَجَسَتْ) — أي: فضَرب فانبجَست(٣)، وهذا الفعل المحذوفُ معطوفٌ على «أوحينا»(٤). ومثاله في الواو قولُه:

---

(١) فيكون من عطف الاسم على الاسم. من الآية: ٩٥ من سوة الأنعام.

وفي عطف الفعل على الفعل، وعلى اسم يشبهه أو العكس — يقول الناظم:

(وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ)(*)

أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه. واستعمل العكس — وهو: أن تعطف الاسم على الفعل الواقع موقع الاسم — تجد الأمر سهلا ومستساغاً.

هذا: ويجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها. كما يجوز عطف الجملة الفعلية على مثلها؛ بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشاء. ويمتنع إن اختلفا في ذلك على الصحيح.

أما عطف الاسمية على الفعلية، والعكس — فجائز على الراجح. ومن الحكم المأثورة: «للباطل جولة ثم يضمحل»؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. وقد تعطف الجملة على المفرد أو العكس؛ إذا كانت الجملة في الحالتين مؤولة بالمفرد؛ كأن تكون نعتاً، أو خبراً، أو حالا، كقوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون) — أي: أو قائلين. وقوله تعالى: (وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً) فقاعداً معطوف على قوله «لجنبه» (٢) وتشاركهما في ذلك «أم» المتصلة كقول الشاعر:

دَعَاني إليها القَلبُ إنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا؟

التقدير: أرشد طلابها أم غي؟ وقيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل.

(٢) أصله: فضرب فانبجست، فتكون «انبجست» معطوفة على «فضرب» المحذوفة

(٣) أي: من قوله تعالى في سورة الأعراف: (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه

(*) «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه فعل» شبه نعت لاسم وفعل مضاف إليه «فعلا» مفعول اعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل «تجده» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو «استعمل»، والهاء مفعوله الأول «سهلا» مفعوله الثاني.

فما كان بَيْنَ الْخيرِ لوجاءَ سالماً   أبو حُجُرٍ إلاَّ ليالٍ قلائلُ(١)

أى بينَ الْخير وَبيْنى، وقولهم: راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ — أى: وَالناقةُ(٢)

وتختصُّ الواوُ: بجوازِ عطفِها عاملاً قد حُذِفَ وبَقِيَ معمولُه؛ مرفوعاً كان نحو: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) — أى: وليَسْكُن زَوجُك(٣).

أو منصوباً نحو: (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإيمَانَ) — أى: وأَلِفُوا الإيمان.

قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست) . وإنما لم يكن العطف على أوحينا — كما هى القاعدة من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول — لأن حرف العطف إذا كان يقتضى الترتيب، يكون المعطوف عليه ما قبله مما يقتضيه المعنى .

(١) بيت من الطويل، من قصيدة للنابغة الذبيانى — يرثى فيها أبا حُجر — النعمان ابن الحارث بن أبى شمر الغسانى .

اللغة والاعراب . معانى المفردات واضحة . « فما » الفاء عاطفة ، و « ما » نافية « بين الخير » بين ظرف والخير مضاف إليه وهو متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « إلا » أداة حصر «ليال» اسمها مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة «قلائل» صفة ليال « لو » شرطية غير جازمة « جاء » فعل الشرط « أبو حجر » أبو فاعل جاء وحجر مضاف إليه « سالماً » حال من أبو حجر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين خبر كان واسمها .

والمعنى : لم يكن بينى وبين ما كنت أرجو وأطمع فيه من خير ونعمة — إلا مدة قليلة ، لو سلم النعمان وجاء إلينا . ولكن القدر كان له بالمرصاد ، فذهبت آمالى سدى .

والشاهد : حذف الواو ومعطوفها — وهو « وبينى » — كما ذكر المصنف ، والدليل على ذلك : أن كلمة « بين » يجب أن تضاف لمتعدد كما أسلفنا .

(٢) قول لبعض العرب . ومعنى طليحان : متعبان ضعيفان . والدليل على المحذوف تثنية الخبر، ويقاس على هذا : كل مبتدأ مضاف، أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه — من غير عطف (٣) «زوجك» فاعل بفعل محذوف معطوف على «اسكن» بالواو — من عطف فعل الأمر على الأمر، والآية بعده من عطف الجملة على الجملة

أو مجروراً ، نحو : « ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً ، ولا بيضاءَ شحمةً » — أى : ولا كلُّ بَيْضَاءَ[1] .

وإنما لم يُجْعَل العطفُ فيهنَّ على الموجودِ فى الكلام ؛ لئلا يلزم فى الأوَّلِ رفعُ فِعْلِ الأمر للاسم الظاهر[2] . وفى الثانى : كونُ الإيمانِ مُتَبَوَّأً ، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزِل[3] . وفى الثالث : العطفُ على معمولَىْ عامِلَين[4]

ولا يجوزُ فى الثانى أن يكونَ الإيمانُ مفعولاً معه ؛ لعدمِ الفائدةِ فى تقييد الأنصار[5] بصاحبةِ الإيمانِ ؛ إذْ هو أمرٌ معلومٌ .

---

(١) « بيضاء » مجرور بمضاف محذوف معطوف على « كل » — كما ذكر المصنف .

(٢) أى : لو جعل « وزوجك » معطوفاً على فاعل اسكن المستتر — لكان شريكه فى عامله ، والأمر لا يرفع الظاهر

(٣) أى : لو جعل « الإيمان » معطوفاً على « الدار » — لكان معمولا لتبوءوا . والتبوأ ، معناه التهيؤ . وقيل : إنه يقال : تبوأ فلان الدار إذا لزمها ، وعلى هذا يصح العطف ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل .

(٤) ذلك لأن « سوداء » — معمول لـ « كل » ، و « تمرة » — معمول لـ « ما » فلو عطف بيضاء على سوداء ، وشحمة على تمرة — لزم ذلك المحذور ، وهو غير جائز على الأصح عند الجمهور

(٥) فى بعض النسخ : « المهاجرين » — بدل الأنصار ، وهو سهو ؛ لأن الآية واردة فى الأنصار . وفى مواضع الحذف السابقة يقول الناظم :

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ ؛ إِذْ لاَ لَبْسَ ، وَهْىَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِى)(*)

(*) « والفاء » مبتدأ « قد تحذف » قد للتقليل ، والجملة خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بتحذف « ما » اسم موصول مضاف إليه « عطفت » الجملة صلة « والواو » مبتدأ والخبر محذوف — أى كذلك « إذ » ظرف متعلق بتحذف « لا » نافية للجنس « لبس » اسمها والخبر محذوف — أى موجود « وهى » ضمير منفصل مبتدأ « انفردت » الجملة خبر (*) « بعطف عامل » بعطف متعلق بانفردت وعامل مضاف إليه « مزال » — أى محذوف — نعت لعامل « قد بقى معموله » الجملة نعت ثان لعامل « دفعاً » مفعول لأجله « لوهم » متعلق به « اتقى » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على وهم ، والجملة فى محل جر صفة لوهم .

ويجوز حذفُ المعطوفِ عليه بالواوِ والفاء[1] ؛ فالأوّلُ كقول بعضهم : وبِكَ وأهلاً وسَهْلاً — جواباً لمن قال له : مَرحباً ، والتقدير : ومَرْحباً بك وأهلاً[2] ، والثاني نحو : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا) — أي أَنُهْمِلُكُم فنضربُ ؟ ، ونحو : (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ؟) — أي : أَعَمُوا فلم يَرَوْا ؟[3] .

أي : أن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو ؛ إذا دل على ذلك دليل ولم يحدث لبس . وتنفرد الواو — من بين حروف العطف، بأنها تعطف عاملا مزالا — أي محذوفاً — بقي معموله ، والذي يدعو لتقدير المحذوف — دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

هذا : وقد يحذف العاطف وحده ، ولا يكون ذلك إلا في الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو : قوله عليه السلام : « تصدق رجل من ديناره، من درهمه ، من صاع بره، من صاع تمره » . ومثال الفاء : ذاكرت النحو باباً باباً — وادخلوا المدرسة واحداً واحداً ؛ أي باباً فباباً ، وواحداً فواحداً . ومثال « أو » : أعط السائل قرشاً — قرشين — ثلاثة ؛ أي قرشاً ، أو قرشين ، أو ثلاثة .

(١) ومثلهما : « أم» المتصلة ، وذلك عند أمن اللبس في الجميع .

(٢) الجار والمجرور —وهو« بك»— متعلقان بكلمة «مرحباً» المحذوفة ، «وأهلا» الواوعاطفة ، و«أهلا» معطوف على مرحباً المحذوفة— عطف مفرد على مفرد ، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد، و«سهلا» معطوف مرحباً المحذوفة؛ فالمعطوف عليه محذوف . وسيبويه يجعل « مرحباً » و « أهلا » — منصوبين على المصدر .

ونظير هذه العبارة قول القائل: «وعليكم السلام» — جواباً لمن قال: «السلام عليكم» فالواو في الجواب لعطف كلام المتكلم المجيب على كلام المخاطب — مثلها في العبارة السابقة .

(٣) كل من جملتي « نضرب » ، و « لم يروا » — معطوف بالفاء على جملة محذوفة بينها وبين الهمزة ؛ لأن المعطوف عليه بالفاء خاص بالجمل ، والهمزة في الموضعين في موضعها الأصلي ، وهذا رأي الزمخشري ومن تبعه ، واختاره المصنف .

ويرى سيبويه والجمهور: أن الهمزة قدمت من تأخير؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير

ومحلها الأصلى بعد الفاء . والأصل : فأنضرب – فألم يروا. ومثال الحذف مع بقاء «أم» المتصلة – قوله تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فإن التقدير : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره ؟ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ... إلخ . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بصدر بيت سبق عجزه فى موضوع آخر . صفحة ٢١٤، وهو:

(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ . . . .)(*)

أى : استبح حذف معطوف عليه ظهر وذكر فى هذا الموضع ، وهو : العطف بالواو ، والفاء ، وأم .

(تتمة)

(ا) لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف إليه ، وما ورد من ذلك فهو شاذ يقتصر فيه على المسموع . ومنه قول الأحوص :

أيَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عليكِ – ورحمةُ اللهِ – السَّلاَمُ

(ب) يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف أو جار ومجرور ، ومنه قوله تعالى: (وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً) ولايجوز بين الفاء ومعطوفها إلا فى الضرورة الشعرية .

(ج) الأصل فى عطف النسق : المغايرة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشىء على نفسه . وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغى ، أو لقصد التفسير والتوضيح . ومنه قول الشاعر :

* وَأَلْفَى قولها كَذِباً وَمَيْناً *

(د) الصحيح جواز عطف الخبر على الانشاء ، والجملة الاسمية على الفعلية – والعكس

(هـ) مما تنفرد به الواو – عطف كلمة «أى» على مثلها ، كقول الشاعر :

فلَئن لقيتُك خاليين لتعلمن أيِّى وَأَيُّكَ فارسُ الأحزابِ

(و) لا يجوز العطف بـ « بل » الواقع بعد الاستفهام فلا تقول : أقرأت كتاباً بل كتابين .

(*) «وحذف متبوع» حذف مفعول استبح مقدم ومتبوع مضاف إليه «بدا هنا» بدا بمعنى ظهر فعل ماض – والجملة صفة لمتبوع ، و « هنا » ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف عطف البيان، ووضح الفرق بينه وبين البدل بأمثلة من إنشائك .
٢ — عرف عطف النسق، واذكر حروفه، وما يدل عليه كل حرف، مع التوضيح
٣ — تختص كل من الفاء والواو العاطفتين بأشياء . اذكر ما تختص به كل منهما، ووضح ذلك بأمثلة .
٤ — ما شروط العطف بحتى ؟ وما حكم المجرور بعدها ؟ اذكر أمثلة موضحة .
٥ — ما الفرق بين « أو » و «إما» ، وما المعانى التى تأتى لها كل منهما . مثل لما تقول
٦ — اشرح قول ابن مالك :

وَأولِ «لكن» نفياً أو نهياً و « لا » نداء أو أمراً أو اثباتاً تلاَ

٧ — ما الفرق بين همزة التسوية وهمزة التعيين ؟ اشرح معنى كل بأمثلة موضحة . ثم اذكر الفرق بين « أم » المتصلة والمنقطعة — مع التمثيل بأمثلة من عندك .
٨ — فيما يأتى شواهد فى باب العطف . بين مواضع الشاهد، وحكمه فى الإعراب :

قال تعالى : (ويوم نَبْعَثُ من كلِّ أمّةٍ شهيدا ، ثم لا يُؤْذَنُ للذين كفروا وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ. لا يَسْتوِى أصحابُ النّار وأصحاب الجنة ، أصحابُ الجنة هُمُ الفائزون . ربنا افتح بيننا وبين قَوْمِنا بالحق وأنت خيرُ الفاتحينَ . أَوَ لَمْ يتفكّروا ما بصاحبهم من جِنّة ، إن هو إلاّ نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهاَ ؟ أم لهم أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بها ؟ . أفى قُلُوبِهِمِ مرضٌ أم ارتابوا ؟ . إن المُصّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقات ، وَأقْرَضُوا الله قَرْضاً حَسَناً . أفلم تكن آياتى تُتْلَى عليكم؟. إمّا أن تُعذِّب ، وإمّا أن تتّخذ فيهم حُسْنًا).

فى الحديث : « كلُّ شَىْء بقضاء وَقَدَرٍ حتى العَجْزَ والكَيْسَ . صُومُوا لرؤيته وأفطِرُوا لرؤيته » .

إذا سَيِّد مِنّا مضَى لِسَبِيله أقام عمودَ الدين آخرُ سَيِّدِ

صبرتُ على ما كان بينى وبينه وما يستوى حَرْبُ الأقاربِ وَالسِّلْم

كيف أصبحتَ؟ كيف أمسيتَ؟ مما يغرسُ الوُدَّ فى فؤاد الكريم ؟

إن مَنْ سادَ ثمَّ سادَ أبوه ثمَّ قد سادَ قبل ذلك جدُّهُ

أراك فلا أدرى أهمٌّ هممتَهُ وذو الهمِّ قِدْماً خاشعٌ متضائلُ

نالَ الخلافةَ أو كانت له قدَرا كما أتى ربَّهُ موسى على قدَرِ

ذُعِرتُم أجمعون ومَنْ يليكم برؤيتنا وكنَّا الظافرينا

فاليومَ قد بِتَّ تهجونا وتشتمنا فاذهَبْ فما بِكَ والأيامِ من عجَبِ

دعانى إليها القلبُ : إنِّى لأمره سميع فما أدرى أرُشْدٌ : طِلابُها ؟

٩ — أعرب البيت الآتى ، وبين ما فيه من شاهد ، ثم اشرحه شرحاً أدبياً :

إنى مُقسِّمٌ ما ملكْتُ فجاعِلٌ أجراً لآخرةٍ ، ودُنيا تنفعُ

١٠ — يكثر فى تعبير الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » ، ويقول بعض النحاة : إن هذا التعبير خطأ . اشرح القول فى ذلك — على ضوء ما بينا فى موضعه .

١١ — ما الفرق بين التخيير والإباحة ؟ وبعد أى صيغة يقعان ؟ اذكر مثالين من إنشائك يلقى الضوء على ما تذكر من فروق .

١٢ — كيف تعطف على ما يأتى : (ا) على الضمير المرفوع المتصل ؟
(ب) على الضمير المخفوض . ثم وضح بأمثلة من عندك .

١٣ — ما شرط عطف الفعل على الفعل ؟ وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .

١٤ — متى تكون « بل » للاضراب ؟ ومتى تتمحض للعطف ؟ وما الفرق بين الإضراب الإبطالى والانتقالى ؟ وضح ما تقول بأمثلة من عندك .

١٥ — قد تعطف الجملة على المفرد ، أو العكس . فتى يكون ذلك ؟ وضح ماتقول بأمثلة .

(باب البدل)[١]

وهو : التابعُ المقصودُ بالْحُكم[٢] بلا واسطةٍ[٣] . فخرج بالفَصْلِ الأوّلِ[٤] : النعتُ، والبيانُ، والتوكيدُ؛ فإنّها مُكمِّلاتٌ للمقصودِ بالْحُكم[٥] وأما النَّسَق فثلاثة أنواع :

(أحدُها) ما ليس مقصوداً بالْحُكم[٦] ؛ كَجاء زيدٌ لا عمرٌو — وما جاءَ زيدٌ بل عمرٌو — أو لكن عمرو . أما الأوّلُ فواضحٌ ؛ لأن الحكم السَّابق مَنْفِيٌّ عنه ، وأمَّا الآخرانِ ؛ فلأنَّ الحكم السابقَ هو نَفْيُ المجيءِ ، والمقصودُ به إنَّما هو الأوّلُ .

(النوع الثاني) : ما هو مقصودٌ بالْحُكم هُوَ وما قَبله ، فيصْدُقُ عليه أنه مقصود بالْحُكم — لا أنَّه المقصود[٧] ، وذلك كالمعطوف

باب البدل

(١) معناه فى اللغة : العوض . وفى الإصلاح : ما ذكره المصنف .

(٢) أى : الحكم المنسوب إلى متبوعه ؛ إثباتاً أو نفياً .

(٣) أى : من غير واسطة لفظية ، تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . والمراد بالواسطة هنا : حرف العطف؛ لأن البدل من المجرور قد يكون بواسطة إعادة حرف الجر الداخل على المبدل منه ، نحو قوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله — تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) .

(٤) أى : وهو متبوعها ؛ إما بتخصيصه أو إيضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التى سبقت فى أبوابها . أما هى فليست مقصودة بالحكم

(٥) أى : وهو المقصود بالحكم

(٦) وهو المعطوف «بلا» بعد الإيجاب ، و«ببل ولكن» بعد النفى — كامثل المصنف

(٧) أى وحده ، بل يشاركه فى الحكم غيره وقد نص المصنف على ذلك ؛ لأن عبارة « مقصود بالحكم » لا تمنع غيره أن يكون مقصوداً هو أيضاً . أما عبارة « المقصود بالحكم » ، فتدل على أنه مقصود بالحكم وحده ، ولا يشاركه غيره .

بالواو[١] ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو — وما جاء زيدٌ ولا عمرٌو.
وهذانِ النوعان خارجانِ بما خَرَج به النعتُ والتوكيدُ ، والبيان[٢].

(النوع الثالث) ما هو مقصودٌ بالْحُكم دونَ ما قبله ، وهذا هو المعطوف « بَلْ » بعد الإثبات ، نحو : جاءنى زيدٌ بل عَمْرٌو ، وهذا النوع خارج بقولنا : بِلاَ واسطة . وسَلِمَ الْحَدُّ بذلك للبدل .

وإذا تأملتَ ما ذكرتُه فى تفسير هَذَا الْحَدِّ ، وما ذكره الناظم وابنُه ومَن قلّدَهما — عَلِمتَ أنَّهم عَن إصابة الغرضِ بِمَعْزِلٍ .

وأقسام البدل أربعة[٣] :

(الأول) بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ ؛ وهو بَدَلُ الشيء مِمَّا هو طِبْقُ معناه

(١) أى : فى حالة الإثبات أو النفى ، وقد مثل المصنف للحالتين .

(٢) أما الأول ؛ فلأن المقصود بالحكم هو المتبوع . وأما الثانى ؛ فلأن التابع ليس هو المقصود وحده بالحكم . وفى تعريف البدل — يقول الناظم :

(التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ — بِلاَ وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ)(*)

والغرض من البدل : تقرير الحكم السابق وتقويته — بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه؛ ذلك لأن الحكم ينسب للمتبوع أولا ، ثم يأتى بعده التابع؛ فكأن الحكم ذكر مرتين . ولهذا يقولون : إن البدل فى حكم تكرير العامل . ولا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه ، إلا إذا أفاد الثانى زيادة بيان وإيضاح .

(٣) زاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : بدل الكل من البعض ، واستدل بأمثلة متعددة من الشعر العربى . وفى القرآن الكريم (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً * جنات عدن) ؛ فجنات بدل «كل» من الجنة ، وهى جمع والجنة مفرد . وقال الشاعر :

كأنى غداةَ البَيْنِ يومَ تحمَّلُوا لدَى سَمُرات الْحَىِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

(*) « التابع » مبتدأ أول « المقصود » نعت له « بالحكم » متعلق بالمقصود « بلا » متعلق بالتابع أو بالمقصود « واسطة » مضاف إليه «هو المسمى» مبتدأ ثان وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وفى المسمى ضمير هو نائب فاعله ، وهو المفعول الأول « بدلا » مفعوله الثانى .

معناه[١] نحو : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ)[٢] . وسمّاه الناظمُ : « البدلَ المُطابِقَ » ؛ لوقوعه فى اسمِ الله تعالى، نحو: (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللّهِ) فيمن قرأ بالجرِّ[٣] ، وإنما يُطلقُ « كُلّ » على ذى أجزاء ، وذلك ممتنعٌ هنا[٤] .

(والثانى) بدلُ بعضٍ من كُلٍّ . وهو : بدلُ الْجُزءِ مِن كلِّه[٥] : قليلاً كانَ ذلك الجزء — أو مساوياً — أو أكثر ؛ كأكلتُ الرغيف ثُلُثَه ـ أو نِصْفَه ـ أو ثُلثَيه . ولا بُدَّ من اتِّصاله بضميرٍ يَرْجعُ على المُبدَلِ منه[٦] ؛ مذكورٍ كالأمثلةِ المذكورة ، وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا

«فاليوم» بدل من «غداة» مع أنه يشملها وهى جزء منه، وسَمُرات: جمع سمرة وهى شجرة الطلح. ناقف : جامع . وجامع الحنظل تدمع عيناه، فلهذا شبه به وعيناه تدمعان.

(١) أى : أن يكون الثانى مطابقاً ومساوياً للأول فى المعنى تمام المطابقة ، ويختلفان فى اللفظ غالباً . (٢) فـ« صراط» الثانية بدل كل من كل ـ من الأولى. سورة الفاتحة

(٣) فـ«الله» بدل من «العزيز» بدل من مطابق ، ولا يقال فيه بدل كل من كل ؛ لما ذكره المصنف ، وإن كانت هذه التسمية اصطلاحية ، نقلت بعد التغليب على ما يدل على ذى أجزاء . الآية: ١ من سورة إبراهيم (٤) لأن مسماه «تعالى» لا يقبل التجزئة .

هذا : ولا يحتاج البدل المطابق إلى رابط يربطه بالمتبوع ؛ لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ؛ كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى ـ لا تحتاج لرابط .

(٥) ضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ، ولا يفسد المعنى بحذفه (٦) أى ليربط البعض بكله . ويجب فى هـــذا الضمير : أن يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالبدل مباشرة ، أو بلفظ آخر له صلة بالبدل ، نحو : قابلت العائدين من القتال أربعة منهم . وقد يغنى عن الضمير فى إفادة الربط: «أل» عند أمن اللبس، نحو: إذا رأيت والدك فقبله اليدا ـ أى يده . و«إلا» فى الاستثناء؛ إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه فى كلام تام ؛ حيث يجوز فى المستثنى النصب على الاستثناء ، أو الإتباع على

وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[1] - أو مُقدَّرٍ كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) — أى : منهم[2] .

(والثالث) بَدَلُ الاشتمال ، وهو : بَدَلُ شيءٍ يَشتملُ عامِلُه على معناهُ اشتمالاً بطريقِ الإجمالِ[3] ؛ كأعجبنى زيدٌ عِلْمُهُ — أو حُسْنُه ، وسُرِقَ زيد ثوبُه — أو فَرَسُه[4] . وأَمْرُه فى الضمير كأمرِ بدلِ البعض؛ فمثالُ المذكور ما تقدَّم من الأمثلة ، وقولُه تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

---

(١) «كثير» بدل من الواو الأولى فى «عموا» ، والثانية فى «صموا» - عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة؛ إذ التقدير - والله أعلم - ثم عموا كثير منهم وصموا . والذى يحمل على ذلك ؛ أنه لو جعل بدلا من الواوين معاً - لزم توارد عاملين على معمول واحد . البدلية ، نحو : ما نجح الطلاب إلا واحداً .

(٢) «من استطاع» بدل من الناس ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر - كما بين المصنف ، وفيه أعاريب أخرى .

(٣) لتوضيح هـذا التعريف نقول : إن بدل الاشتمال تابع يقصد به تعيين وتوضيح أمر فى متبوعه ، وهذا الأمر من الأمور العارضة الطارئة ، التى ليست جزءاً أصيلا من المتبوع . ويشتمل على هذا الأمر ويدل عليه - «العامل» فى المبدل منه، ولكن بطريقة إجمالية ؛ لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه . ويرى ابن مالك : أن المشتمل هو المبدل منه . وذهب الفارسى إلى أنه البدل . وما رآه المصنف من أن المشتمل هو «العامل» - جدير بالاتباع . وهذا الاشتمال : قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعلم - والكرم - والزهد ، أو غير مكتسب ولكنه ملازم لصاحبه ، كالحسن . أو غير ملازم كالكلام . وقد يكون الاشتمال بطريق التبعية كالثوب - والفرس .. إلخ .

(٤) فالعلم والحسن بدل اشتمال ، وكلاهما يعين أمراً عرضياً فى المتبوع - لأنه لا يدخل فى تكوين الذات - ويشملهما الإعجاب إجمالا ، ولكن لا يناسب نسبته إلى ذات «زيد» التى هى عظم ولحم ودم ، فيفهم أن المقصود نسبة الإعجاب إلى صفة من صفاته . وكذلك الثوب والفرس بدل اشتمال ، ويقال فيهما ما ذكرنا .

فالمقصود نسبة السرقة إلى شيء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل «العامل» على البدل بطريقة مجملة.

الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[١]. ومثالُ المقدّرِ قوله تعالى:(قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ* النَّارِ)[٢] — أى : النّـارِ فيه . وقيل : الأصلُ « نارِه » ، ثم نابت « أَل » عن الضمير .

(والرابع) البدلُ المباينُ[٣] ، وهو ثلاثةُ أقسام[٤] .

لأنه لابدّ أن يكون مقصوداً كما تقدّم فى الْحدّ .

ثمّ الأوّل[٥] : إن لم يكن مقصوداً أَلبَتّةَ ، ولـكنْ سَبَق إليه اللسانُ — فهو بدلُ الغَلَط ؛ أى : بدلٌ عن اللّفظ الذى هُوَ غلطٌ — لا أَنّ البدَل نفسَه هو الغَلط ، كما قد يُتوهَّم .

وإن كان مقصوداً ؛ فإن تبيَّن بعد ذِكْرِه فسادُ قَصده — فبدل نِسْيَانٍ ؛ أى بدلُ شيءٍ ذُكِرَ نسياناً .

وقد ظَهرَ أن الغَلطَ متعلقٌ باللسان، والنِّسيان متعلقٌ بالْجنانِ. والناظم

---

(١) فـ «قتال» بدل اشتمال من « الشهر » ، والرابط بينهما الهاء المجرورة بفى ، وهى متصلة بما يتعلق بالبدل من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) هذا بناء على أن « النار » بدل اشتمال من « الأخدود » . والأخدود : الشـــق فى الأرض . وأصحابه هم : أنطيانوس ملك الروم ، وبختنصر ملك فارس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران ، حفر كل منهم شقاً عظيماً وملأه ناراً ، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر ، و«أل» فى الأخدود للجنس؛ لأنها أخاديد ـ لا أخدود واحد.

وبدل الاشتمال كبدل البعض ، لابد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبـــدل منه مع صحة المعنى عند حذفه ؛ فمثـل : أعجبنى على أخوه ـ بدل إضراب لا بدل اشتمال ؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول . (٣) أى المغاير للمبدل منه .

(٤) لا بد فى كل من الأقسام الثلاثة : أن يـكون البدل هو المقصود بالحـكم وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لايحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع . (٥) أى المبدل منه.

وكثيرٌ من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما ، فسمَّوا النوعين بَدَلَ غَلَطٍ [(١)] .

وإن كان قَصْدُ كلٍّ واحد منهما صحيحاً [(٢)] — فبدلُ الإضراب ، ويُسَمَّى أيضاً : « بدلَ البَدَاءِ » [(٣)] .

وقولُ الناظم: «خُذْ نَبلاً مُدَى» ـ يحتملُ الثلاثة ، وذلك باختلافِ

---

(١) وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المتقدمة ـ بقوله :

مُطَابِقاً ، أَوْ بَعْضاً ، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ ، يُلْفَى ، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ) (*)

أى : يلفى البدل ــ أى يوجد ــ مطابقاً ،أو بعضاً ،أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالا معنوياً « يريد العامل والمتبوع » كما ذكرنا . أو كمعطوف بالحرف « بل » ، وذلك هو البدل المباين ؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لايخلو من الإضراب .

(٢) وذلك بأن ذكر المبدل منه قصداً ، ثم أضرب عنه وتركه ؛ من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات

(٣) بفتح الباء ــ أى الظهور ؛ سمى بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً ، لسبب ما ؛ كأن يكون ظهر له الصواب بعد خفائه عليه . وهذا النوع من البدل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع ، وكثيراً ما يوقع فى لبس ، فالأحسن عدم استعماله . وإليه أشار الناظم بقوله :

(وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ،إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ ـ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

كَزُرْهُ خَالِداً ، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا ، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى) (*)

(*) « مطابقاً » مفعول ثان مقدم ليلفى «أو بعضاً أو ما» معطوفان عليه، و«ما» اسم موصول واقعة على بدل «يشتمل» الجملة صلة ما «عليه» متعلق بيشتمل، والضمير فى يشتمل يعود إلى البدل وفى «عليه» إلى المبدل منه . ويجوز العكس ، على أن المشتمل هو البدل أو المبدل منه « يلفى » مضارع للمجهول ونائب الفاعل هو المفعول الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل ـ معطوف على « ما يشتمل » و « معطوف » مضاف إليه « ببل» جار ومجرور متعلق بمعطوف .

(*) «وذا » اسم إشارة مفعول مقدم لاعز، والإشارة إلى مثل المعطوف ببل « للاضراب» متعلق باعز «إن» شرطية «قصدا» مفعول مقدم لصحب الواقع فعلا للشرط ، والجواب محذوف يفهم مما قبله «ودون قصد» دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صحب، وقصد مضاف إليه ـ أى وإن وقع دون قصد « غلط » خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف ــ أى فهو بدل غلط «به» متعلق بسلب الواقع صفة ، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق .

(*) « خالداً » بدل مطابق من الهاء فى زره « اليدا » بدل بعض من الهاء فى قبله ، والعائد محذوف ـ أى منه « حقه » بدل اشتمال من الهاء فى اعرفه «مدى» بدل إضراب من « نبلا » .

التقادير ؛ وذلك لأنَّ النَّبلَ : اسمٌ جَميعٌ للسَّهمِ ، والمُدَى : جمع مُدْية وهى السِّكين .

فإن كان المتكلمُ إنما أرادَ الأمرَ بأخذِ المُدَى ، فسبَقَه لسانُه إلى النَّبل — فبدَلُ غلَطٍ . وإن كان أرادَ الأمْرَ بأخذ النَّبل ، ثم تبيّنَ له فسادُ تلك الإرادةِ ، وأنّ الصَّوابَ الأمْرُ بأخذ المُدَى — فبدلُ نِسيانٍ . وإن كان أرادَ الأوّلَ ، ثم أَضرَب عنه إلى الأمرِ بأَخذ المُدَى ، وجَعَل الأوّل فى حكم المتروك — فبدلُ إضرابٍ وبَدَاء .

والأحسنُ فيهنَّ أن يُؤْتَى بِبَلْ[(١)] .

و «ذا» — أى هذا الذى يشبه « بل » — انسبه إلى الإضراب إن صحبه القصد من المتكلم . وإن لم يقصده المتكلم — فهو بدل جىء به ليسلب الغلط الذى حدث ويزيله . وقد مثل الناظم فى البيت الثانى لأنواع البدل كلها ، وذكر مثالا للبدل المباين يحتمل أقسامه الثلاثة وهى : الغلط — والإضراب — والنسيان . وإن كان لم يذكر فى البيت الأول سوى نوعين هما : الغلط — والإضراب . وقد تكفل المصنف بإيضاح ذلك .

و « خالد » اسم رجل — وهو بدل مطابق من الهاء فى «زره» . و «اليدا» بدل بعض من الهاء فى « قبله » ؛ أى يده — أو اليد منه . و « حقه » بدل اشتمال من الهاء فى « اعرفه » . و «مدى» بدل مباين؛ غلط — أو نسيان — أو إضراب — من «نبلا»

(١) لئلا يتوهم أن «مدى» صفة لنبل . والمعنى : نبلا حاداً . وإذا أتى ببل خرج عن كونه بدلا — وصار عطف نسق .

(تتمة)

(١) لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه فى التعريف والتنكير ؛ فقد يكونان معرفتين ؛ كقوله تعالى : « كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد * الله) — بجر كلمة « الله » على أنها بدل من « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ، كقوله سبحانه وتعالى : (إن للمتقين مفازاً * حدائق وأعناباً) . وقد تبدل المعرفة من النكرة ، نحو: (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله)

(فصل) يُبْدَلُ الظاهرُ من الظَّاهر كما تقدَّم . ولا يُبْدَل المُضمرُ من المُضمرِ [١] ، ونحو : قمتَ أنتَ ، ومررتُ بك أنت — توكيدٌ اتفاقاً ، وكذلك نحو : رأيتُكَ إياكَ — عند الكوفيين ، والناظم [٢] .

ولا يُبدلُ مضمرٌ من ظاهر ، ونحو : رأيتُ زيداً إياه — مِن وَضعِ النحويين وليس بمسموع .

والعكس كقوله سبحانه : (لنسفعاً بالناصية * ناصية كاذبة . . .) سورة العلق

(ب) أما الإفراد والتذكير وفروعها ؛ فإن كان بدل « كل » طابق متبوعه فيها ، مالم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ؛ كأن يكون أحدهما مصدراً لا يثنى ولا يجمع ، كالمصدر الميمى فى الآية السابقة (مفازاً * حدائق) . أو قصد التفضيل كقول الشاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صحيحةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها .

(ج) إذا اجتمعت التوابع كلها أو عدد منها ؛ قدم النعت ، ويليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ، كما قيل :

قدِّم النَّعت ، فالبيان ، فأكِّد ... ثم أبْدِل . واختم بعطف الحُروف

(١) العلة فى ذلك : عدم الورود عن العرب .

(٢) لأنه لا فرق عندهم فى تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل — بين المرفوع وغيره - وذهب البصريون إلى أنه بدل ؛ لما ثبت عن العرب — كما نقل عن سيبويه وتلقاه مَن بعده بالقول — أنها إذا أردت التوكيد ، أتت بالضمير المرفوع المنفصل ، فتقول : جئته أنت — ورأيتك أنت — ومررت بك أنت . فإذا أرادت البدلية — وافقت بين التابع والمتبوع ، فقالت : جئت أنت — ورأيتك إياك — ومررت به به ؛ فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ، ويختلف فى غيره .

وذهب الكوفيون إلى أن الضمير الثانى فى حالتى النصب والجر — توكيد للأول ، كما هو فى حالة الرفع ولو كان موافقاً له ، نحو : رأيتك إياك — ومررت بك بك . وبهذا أخذ ابن مالك .

ويجوزُ عكسه مطلقاً[1] ؛ إن كان الضميرُ لغائب ، نحو : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)— فى أحد الأوجُه[2] . أو كان لحاضِرٍ[3] ؛بشرطِ أن يكونَ : بدلَ بعض، كأعجبْتَنى وجْهُك[4] ، وقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ)[5]

— أو بدل اشتمال كأعجبْتَنِى كلامُك[6] ، وقول الشاعر :

* بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا *[7]

— أو بَدَلَ كلٍّ مُفيدٍ للإحاطةِ ، نحو : (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا

---

(١) أى يجوز إبدال الظاهر من الضمير ؛ سواء فى ذلك بدل الكل — أو الاشتمال — أو المباينة (٢) هو : إبدال «الذين» من الواو فى « أسروا » — بدل كل من كل . وقيل : «الذين» فاعل أسروا ، والواو حرف دال على الجمع لا ضمير — وهى لغة أكلونى البراغيث . وقيل : « الذين ظلموا » مبتدأ مؤخر ، و« أسروا النجوى » خبر مقدم. من الآية : ٣ من سوره الأنبياء

ومثال بدل البعض : محمد أوثقته يديه .. والاشتمال : على استجدته عقله . والغلط: إبراهم ضربته فرسه (٣) سواء كان لمتكلم أو مخاطب

(٤) « وجهك » بدل مرفوع من تاء المخاطب — بدل بعض من كل .

(٥) فـ« من » الموصولة المجرورة باللام فى « لمن » — بدل من ضمير « لكم » ، وأعيدت اللام مع البدل للفصل والتوكيد، وهذه الإعادة جائزة لا واجبة، والجر بها— لا باللام الأولى — ولا بأخرى مقدرة على الأصح .من الآية : ٢١ من سورة الأحزاب

(٦) « كلامك » بالرفع — بدل اشتمال من تاء المخاطب .

(٧) صدر بيت من الطويل— للنابغة الجعدى ، من قصيدة أنشدها بين يدى حضرة الرسول عليه السلام . وعجزه : * وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا *

اللغة والاعراب . بلغنا السماء : وصلنا إليها ، وهو كناية عن علو المنزلة . مجدنا ، المجد : كرم الآباء . سناؤنا : السناء — الشرف والرفعة « السماء » مفعول بلغنا «مجدنا» مجد بدل اشتمال من ضمير المتكلم فى«بلغنا» الواقع فاعلا، والضمير مضاف إليه «وسناؤنا» معطوف على مجدنا « لنرجو » اللام للتوكيد ، وجملة نرجو خبر إنا ، « فوق » ظرف

وَآخِرِنَا)[1] . ويمتنع إن لم يُفِدْها خلافاً للأخفش؛ فإنه أجاز: رأيتُك زيداً — ورأيتنى عمراً[2] .

(فصل) يُبدلُ كلٌّ من الاسمِ والفعل والجملة — مِنْ مِثْلِه[3]؛

مكان متعلق بمحذوف حال من مظهراً «ذلك» مضاف إليه «مظهراً» مفعول نرجو، وهو مصدر ميمى أو اسم مكان، معناه المصعد. قيل: ولا يبعد أنه مكان فى الجنة.

والمعنى: يصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يرجوها المؤمل؛ من ارتفاع القدر وسمو المنزلة، وهم مع ذلك يرقبون منزلة أعلى.

قيل إنه لما أنشد هذا بين يدى الرسول قال له: «إلى أين المظهر يا أبا ليلى»؟ فقال: إلى الجنة بك يارسول الله. فقال الرسول: «أجل، إن شاء الله».

والشاهد: إبدال، «مجدنا وسناؤنا»، بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلا فى بلغنا

(١) فـ «أولنا وآخرنا» بدل كل من الضمير «نا» المجرور باللام، ولهذا أعيدت اللام جوازاً مع البدل- مجاراة للمبدل منه، وهو مفيد للاحاطة والشمول؛ لأن المراد بأولنا وآخرنا - جميعنا، على عادة العرب؛ من ذكر طرفى الشىء، وإرادة جميعه، كقوله تعالى: (بكرة وأصيلا) - أى فى كل وقت.

وقد اقتصر الناظم فى الحالات السابقة، على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر- فقال:

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا ... تُبْدِلْهُ؛ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ
أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالاَ ... كَإنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ)(*)

أى: لا تبدل الظاهر من ضمير، إلا إذا أظهر البدل إحاطة - أى دل عليها؛ بكونه بدل كل من كل. أو اقتضى بعضاً؛ بأن دل على البعضية، أو دل على اشتمال كقولك: إنك ابتهاجك استمال إليك القلوب وجذبها نحوك.

(٢) أى: على أن «زيداً» و «عمراً»- بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلا فى رأيتك ورأيتنى. ووجه الامتناع - إن لم يفد الإحاطة - عدم الفائدة حينئذ. وينبغى أن يفيد البدل ما لم يفده المبدل منه.

(٣) ويرى بعض النحاة: جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه- والعكس؛ كما جاز

(*) «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بتبدله «الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يفسره تبدله «لا» ناهية «تبدله» فعل مضارع مجزوم بلا، والهاء مفعوله تعود إلى الظاهر «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول مستثنى مبنى على السكون فى محل نصب «إحاطة» مفعول جلا

فالاسم كما تقدَّم، والفعل كقوله تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ[(١)]). والجملة كقوله تعالى: (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ)[(٢)].

فى العطف. تقول: محمد متق يخاف ربه، ومحمد يخاف ربه — متق. وقيل: إن هذا خبر بعد خبر.

(١) فالفعل «يضاعف» بدل اشتمال من «يلق» لأن لقى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب. وقيل: بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام:

ويشترط اتحاد الفعلين فى الزمان دون النوع كما فى العطف؛ فيجوز: إن جئتنى تحسن إلى أكرمك. ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض، ولا بدل مباين. وأجازهما بعض النحاة، ومثلوا للأول بقولهم: إن تصلّ تسجد لله يرحمك. فـ «تسجد» بدل بعض من «تصلّ». وللثانى بنحو: إن تطعم الفقير تكسه تثب؛ فـ «تكسه» بدل مباين من «تطعم». والذى يدل على أن البدل فيما سبق هو الفعل وحده — لا الجملة — مشاركة الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه. فهو من قبيل بدل المفرد. وفى بدل الفعل من الفعل يقول الناظم فى إجمال:

(وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كَمَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)(*)

«فيستعن بنا» بدل اشتمال من «يصل إلينا».

(٢) جملة «أمدكم» الثانية بدل بعض من كل — من «أمدكم» الأولى لأنها أخص منها؛ لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام وغيرها. من الآيتين: ١٣٢، ١٣٣ من سورة الشعراء

وتبدل الجملة من الجملة بدل اشتمال كقوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ... وإلا فكن فى السر والجهر مسلما

فجملة «لاتقيمن» بدل اشتمال من جملة «ارحل»؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة.

مقدم، وجملة «جلا» صلة الموصول (*) «أو اقتضى» معطوف على جلا، والفاعل يعود على البدل «بعضاً» مفعوله «أو اشتمالا» معطوف على بعضاً «كإنك» الكاف جارة لقول محذوف «ابتهاجك» ابتهاج بدل اشتمال من الكاف فى إنك الواقع اسماً لإن والكاف مضاف إليه، «استمال» فعل ماض والفاعل يعود على ابتهاجك والألف للاطلاق والجملة خبر إن؛ أى إن، فرحك استمال القلوب إليك

(*) «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» متعلق بيبدل «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، و«من» اسم شرط جازم مبتدأ «يصل» فعل الشرط مجزوم، «إلينا» متعلق به «يستعن» فعل مضارع بدل اشتمال من يصل «يعن» بالبناء المجهول جواب الشرط، وجملتا الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

وقد تُبدلُ الجملةُ من المفردِ كقوله :

إلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وبالشَّام أُخرى؛ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟[١]

أبْدَلَ « كَيفَ يلتقيان » من حاجة وأخرى ؛ أى : إلى الله أشكو هاتَيْن الحاجتين — تَعذُّر التقائهما .

(فصل) وإذا أُبْدِلَ اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّنٍ معنَى حرفِ استفهام ،

أما إبدال الجملة من الجملة بدل كل ؛ فمنعه البعض ، وأجازه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أدل من الأولى على بيان المراد ، نحو : اقطع عنقود العنب اقطعه .

ولا يحتاج هذا النوع من البدل إلى ضمير يعود على المبدل منه ؛ لتعذر عودته على الفعل أو على الجملة .

(١) بيت من الطويل ، ينسب للفرزدق الشاعر المشهور ـ يشكو من تفرق حاجاته وأغراضه وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشتت البال . وبعده :

سَأُعمِلُ نَصَّ الْعَيْشِ حتّى يكُفَّنِي ... غِنَى المَـال يوماً أو غِنَى الحَدَثَانِ

اللغة والاعراب . معانى المفردات واضحة . «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من « حاجة » تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور « أخرى » معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو ، « كيف » اسم استفهام حال تقدمت على صاحبها وعاملها « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل ، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى .

والشاهد : إبدال جملة « كيف يلتقيان » ، من المفرد ـ وهو حاجة ، وأخرى ـ بدل كل ، وسوغ ذلك أن الجملة فى التقدير بمنزلة المفرد ـ كما بين المصنف ، والذى ذهب إليه المصنف ـ رأى ابن جنى ومن جاء بعده .

وقال الدماميني : يحتمل أن يكون «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة ؛ أريد بها التنبيه على سبب الشكوى ـ وهو استبعاد اجتماع هاتين الحالتين .

وقد يبدل المفرد من الجملة ، كقوله تعالى : (ولم يجعل له عوجاً قيماً) ، فكلمة «قيماً » بدل من جملة «لم يجعل له عوجاً » ؛ لأنها فى معنى المفرد ـ أى جعله مستقيماً .

أو حرفِ شرط — ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل[1] .

فالأول كقولك : كم مالُكَ ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ ومن رأيتَ ؟ أزيداً أم عمراً ؟ وما صَنَعْتَ ؟ أخيراً أم شرًّا ؟[2] .

والثانى نحو : مَنْ يَقُم — إن زيدٌ وإنْ عَمْرٌو — أَقُمْ معه ، وما تَصنعْ — إن خَيراً وإنْ شرًّا — تُجْزَ به ، ومتى تُسافِرْ — إن غداً وإنْ بَعد غدٍ — أُسافِرْ معك[3] .

(١) وذلك ليوافق البدل المبدل منه فى تأدية المعنى ، وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام مع المبدل منه ؛ فإن ظهر فلا يلى البدل ذلك ، ومعنى تضمنه معنى همزة الاستفهام : أنه استفهام يؤدى معنى الهمزة . وهذا الاستفهام عام مجمل ، وما بعد الهمزة من البدل — فرد يدخل ضمناً فى اسم الاستفهام المبدل منه . وكذلك يقال فى الشرط

(٢) فـ « عشرون » وما عطف عليه — بدل تفصيل من « كم » ؛ و « زيداً » وما عطف عليه — بدل من « من » ، و « خيراً » وما عطف عليه — بدل من « ما » وقرن الجميع بالهمزة ؛ لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام .

وتكرير الأمثلة ؛ لأن الاستفهام الذى يتضمنه المتبوع ؛ قد يكون عن الكمية — أى المقدار ، أو عن تعيين الذات ، أو عن معنى من المعانى .

(٣) فزيد وعمرو — بدلان من « من » بدل تفصيل ، وخيراً وشراً — بدلان من « ما » الشرطية . وغداً وبعد غد — بدلان من « متى » ، وقرنت كلها بإن لتضمن المبدل منه معنى الشرط . وكرر الأمثلة ؛ لأن الشرط الذى يتضمنه المتبوع ؛ قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان والمكان .

وقد اقتصر الناظم على الكلام على البدل مما ضمن الاستفهام — فقال :

(وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي   هَمْزاً ، كَـ« مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي » ؟)(*)

أى أن البدل من المضمن همزة الاستفهام — لا بد أن تسبقه الهمزة كالمثال الذى ذكره .

(*) « وبدل » مبتدأ ، والواو للاستئناف « المضمن » اسم مفعول مضاف إليه ، ونائب فاعله ضمير مستتر هو المفعول الأول « الهمز » مفعول ثان له « يلى همزاً » الجملة خبر المبتدأ « كمن » الكاف جارة لقول محذوف ، و « من » استفهامية مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر « أسعيد » الهمزة للاستفهام ، و « سعيد » بدل من « من » « أم على » معطوف على سعيد .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف البدل، واذكر أنواعه؟ ومثل لكل، وبين كيف يبدل من المجرور؟
٢ — ما الذى يشترط فى كل نوع من أنواع البدل؟ ولماذا؟
٣ — ما شرط الإبدال من الضمير؟ وكيف تبدل مما ضمن معنى الاستفهام، أو الشرط؟
٤ — اذكر اقسام البدل المباين، وبين الفرق بينها، موضحاً ذلك بأمثلة من عندك.
٥ — اشرح قول ابن مالك:

واعطِف على اسمٍ شِبهِ فِعلٍ فِعلاَ ... وَعَكساً استَعمِل تَجِدْهُ سَهْلاَ

وما رأى النحاة فى عطف الجملة على الجملة؟ اشرح ذلك، وهل يشترط فيه شىء؟

٦ — فيما يأتى شواهد لأنواع البدل ومسائله، وما يتعين كونه عطف بيان ـ أو بدل، وما يجوز فيه الأمران. بين موضع الشاهد واعربه.

قال تعالى: (وتَرَى كلَّ أُمَّةٍ جاثيةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إلى كِتابها. أَمَدَّكم بما تعلمونَ * أمدَّكم بأنعامٍ وَبَنِين. ولا تكونوا من المشركينَ * مِنَ الذين فَرَّقوا دِينَهم وكانوا شِيعاً. وما أنسانيه إلا الشيطان أنْ أذكره. ما يقال لك إلا ما قَدْ قِيل للرُّسُل من قَبلك. اتبعوا المرسلين * اتّبعوا من لا يسألكم أجراً. ومن يفعل ذلك يلق أثاماً * يضاعف له العذاب. ونَرِثه ما يقول ويأتينا فرداً) قال عليه السلام: «ثلاث من كُنَّ فيه وَجَدَ حلاوة الإيمان: أن يكون اللهُ ورسوله أحبَّ إليهِ مما سواهما ... إلخ» وقال: «اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر ... إلخ»

إن النّجوم نُجومَ الأفق أصغرها ... فى العَيْن أذهبها فى الجوّ إصعادا

ذَرِينِى إنَّ أمركِ لن يُطَاعَا ... وما أَلفَيتَنِى حِلمِى مُضَاعا

رحِمَ اللهُ أعظُماً دَفنُوها ... بِسِجِسْتانَ طَلحةَ الطَّلحاتِ

أداوى جُحودَ القلْبِ بالبِرِّ والتُّقَى ... ولا يستوى القلبانِ قَاسٍ وَرَاحِمُ

أقولُ لَهُ ارحَل لا تُقيمَن عندنا وإلاّ فَكُن فى السِّرِّ والجَهر مُسْلِمَا

٧ — بين الفرق بدل المطابقة ، وبدل الاشتمال ؛ موضحاً ذلك بأمثلة كافية .

٨ — ما رأيك فيما يذكر النحاة من فروق بين عطف البيان والبدل ؟ وفى القولة المشهورة عن الإمام الرضى ، ونصها كما فى الصبان فى آخر باب عطف البيان : « أنا للآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل — وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه » .

٩ — بين فيما يأتى : أنواع التوابع التى مرت بك ، ومتبوعها ، وأعرب ما تحته خط .

هل تعلم أن سلطان العلماء العز بن عبد السلام — وفد على مصر المعزية من دمشق حاضرة سورية، فى عهد السلطان نجم الدين أيوب ؟ وقد رشحته موهبته العظيمة ، وأدبه الجم ، وطلاقة لسانه — أن يتولى الخطابة فى مسجد الإمام عمرو بن العاص ؛ كما رشحه علمه وورعه — أن يتولى القضاء . وأنه أفتى ببيع السادة المماليك . وقد تم ذلك ، ونودى ببيعهم على رءوس الأشهاد ، صغيرهم وكبيرهم ، ووضعت الأموال أثمانهم فى بيت المال ، خزانة المالية وقتئذ ؟ ذلك ما حدث لا ريب فيه ، وقد سجله التاريخ .

إنّ عَلَيّ اللهَ أن تُبايعا تُؤخَذَ كُرهاً أو تَجيءَ طائِعا

١٠ — بعض أنواع البدل لابد فيه من ضمير يربطه بالمتبوع . اذكر ذلك النوع ، وهل هنالك ما يغنى عن الضمير فى الربط ؟ وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .

١١ — أعرب البيت الآتى واشرحه وبين الشاهد فيه .

ألا فى سبيلِ المَجْد ما أنَا فاعلُ عَفَاف وإقدام وحزم ونائل

(باب النداء[1] وفيه فصول)

(الفصل الأول) فى الأحرف التى يُنبَّه بها المنادَى ، وأحكامُها .

وهذه الأحرفُ ثمانية : الهمزةُ ، و « أى » — مقصورتين وممدُودتين[2] ، و « يا » ، و « أيا » ، و « هيا » ، و « وا » .

فالهمزةُ المقصورةُ للقريب[3] ؛ إلا إنْ نُزِّل منزلةَ البعيدِ[4] — فله بَقيَّة الأحرف، كما أنَّها للبعيد الحقيقى. وأعمُّها «يا»؛ فإنها تدخلُ على كل نداء[5] .

وتتعينُ فى نداء اسم الله تعالى[6] ، وفى باب الاستغاثة ، نحو : يالله للمُسْلمِينَ وتتعيَّن هى ، أو « وَا » — فى باب النُّدْبة ، و « وَا » أكثرُ استعمالاً منها فى ذلك الباب . وإنما تدخلُ « يا » إذا أُمِنَ اللَّبْسُ[7]

باب النداء وفيه فصول

(١) النداء معناه لغة : الطلب وتوجيه الدعوة بأى لفظ كان . واصطلاحاً : طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف « يا » — أو إحدى أخواتها ، سواء كان الإقبال حقيقياً ، أو مجازياً يقصد به طلب الاستجابة ؛ كنداء الله سبحانه وتعالى .

(٢) تقول فى حالة القصر : أمحمد — أى محمد ، وفى حالة المد : آمحمد — آى محمد . أما بقية الأحرف فممدودة

(٣) أى للمخاطب القريب فى المكان من الداعى ؛ حسياً كان أومعنويا، نحو : أربَّ الكون ما أعظم قدرتك . ومثلها « أى » عند المبرد . وقال ابن مالك هى لنداء البعيد كيا

(٤) وذلك بسبب نوم، أو سهو، أو ارتفاع مكانة كنداء العبد لربه — أو انخفاضها كالعكس . أما الهمزة الممدودة فللبعيد ؛ لأنه يحتاج إلى مد الصوت ليسمع النداء

(٥) سواء كان خالصاً من الندبة والاستغاثة — أم مصحوباً بهما . ولهذا لا يقدر غيرها عند الحذف . وهى لنداء البعيد عند جمهور النحاة .

(٦) أى فى لفظ الجلالة « الله » ، وكذلك فى نداء لفظ « أيها » و « أيتها » إذ لم يرد عن العرب نداء هذه الأشياء بحرف آخر

(٧) فلا يلتبس المندوب بغير المندوب

كقوله : ‏ * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *(١)

(١) عجز بيت من البسيط لجرير ، يرثى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه. وصدره:

* حُمِّلْتَ أمراً عظيما فاصْطَبَرْتَ لَهُ *

وقبله : نَعَى النُّعَاةُ أمير المؤمنين لنا ‏ يا خيرَ مَنْ حَجَّ بيتَ اللهِ واعْتَمَرا

وبعده: فالشّمس طَالِعَةٌ لَيْست بكاسِفَةٍ ‏ تبكى عليك نجوم الليلِ والقَمَرا

اللغة والاعراب . حملت : كلفت . أمراً عظيماً : هو الخلافة وتبعاتها الشاقة . اصطبرت : بالغت فى الصبر والاحتمال . « حملت » فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول «أمراً» مفعول ثان «فاصطبرت» معطوف على حملت « له » جار ومجرور فى محل نصب مفعول اصطبرت « ياعمرا » يا : حرف نداء وندبة « عمرا » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخر منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة ألف الندبة.

والمعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين ، فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور ؛ فصبرت على تلك المشاق ، وقمت بما أمرك الله ، فقضيت على الفساد ونشرت العدل بين الناس ، فأرضيت الخلق والخالق .

والشاهد : استعمال «يا» للندبة لأمن اللبس ؛ فإن صدور ذلك بعد موت عمر — دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع — لا النداء ، وكذلك اتصال ألف الندبة فى آخره — دليل على أنه أراد الندبة لا النداء .

وفى بيان أدوات النداء ، ومواضع استعمالها — يقول الناظم :

(وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ ، أَوْ كَالنَّاءِ «يَا» ‏ وَ «أَيْ» ، وَ «آ» ، كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِى ، وَ «وَا» لِمَنْ نُدِبْ ‏ أَوْ «يَا» ، وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ)(*)

أى أنه يستعمل للمنادى النائى — أى البعد ، أو ما يشبهه مما ذكرناه — هذه الأحرف الخمسة التى سردها ، وأن الهمزة تستعمل لنداء الدانى — أى القريب ، وأن «وا» للمندوب

(*) « وللمنادى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الناء » صفة له « أو كالناء » عطف عليه « يا » بالقصر مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وأى ، وآ » معطوفان على يا « كذا » خبر مقدم « أيا » مبتدأ مؤخر « ثم هيا » معطوف على أيا

(*) «والهمز للدانى» مبتدأ وخبر «ووا» مبتدأ قصد لفظه «لمن» متعلق بمحذوف خبر ، وجملة «ندب» صلة من « أو يا » معطوف على « وا » «وغير» مبتدأ « وا » مضاف إليه « لدى » ظرف متعلق باجتنب « اللبس » مضاف إليه ، وجملة « اجتنب » خبر المبتدأ وهو « غير » .

ويجوز حذفُ الحرف[1] ، نحو : (يُوسُفَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا — سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّها الثَّقَلَانِ — أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ)[2] إلا فى ثمان مسائل: المندوبُ[3] نحو : يا عُمَرا . والمستغاث[4] ، نحو : يالله . والمنادَى البعيد ؛ لأنَّ المراد فيهنَّ إطالةُ الصوت والحَذْفُ ينافيه . واسمُ الجنس غير المعَيَّن[5] كقول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيَدِى . والمضمرُ[6] — ونداؤه شاذّ — ويأتى على صيغَتَى المنصوب والمرفوع، كقولِ بعضهم: يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ[7] ، وقولِ الآخر :

وكذلك «يا» بشرط أمن اللبس ، فإن خيف لبس بالمنادى ـ تعينت «وا» ؛ كما إذا كنت تندب شخصاً اسمه «على» وبحضرتك مسمى بهذا الاسم؛ فإنه لو أتى بيا احتمل نداء الحاضر.

هذا : ويجوز نداء القريب بما للبعيد ، لعلة بلاغية ، كالتوكيد، والحث على الإصغاء. ويمتنع العكس ـ إلا فى حالة التنزيل المذكور .

(١) أى لفظاً فقط ، مع مراعاة تقديره . ويتعين تقدير « يا » عند الحذف كما أسلفنا ؛ لأنها تستعمل فى جميع أنواع المنادى (٢) أى بتقدير حرف النداء « يا » فى الجميع . وقد مثل بثلاثة أمثلة للمنادى : المفرد ، والشبيه به ، والمضاف .

وقيل : إن « عباد الله » مفعول أدوا ومضاف إليه ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) وهو المتفجع عليه ـ أو المتوجع منه ، وسيأتى إيضاحه فى بابه .

(٤) وهو من ينادى ليخلص من شدة ، أو يساعد فى دفعها ، وقريباً نوضحه فى مكانه . ومنه المتعجب منه ، نحو : ياللماء ـ إذا تعجب من كثرته .

(٥) هو : النكرة غير المقصود؛ لأنها غير متهيئة فتحتاج إلى زيادة تنبيه .

(٦) المراد ضمير المخاطب؛ لأن غيره لا ينادى مطلقاً؛ فلا يقال : يا أنا ـ ولا ياهو . وإنما امتنع الحذف ؛ لأن حذف الحرف معه يفوت الدلالة على النداء .

(٧) قيل : إن الأحوص اليربوعى وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الأب فخطب، فلما انتهى قام الابن ليخطب فقال له الأب ذلك ـ أى قد أغنيتك عن القول .

وبعضهم أعرب « يا » للتنبيه ، و «إياك» مفعول لفعل محذوف يفسره « كفيتك » المذكور ، ويكون من باب الاشتغال ، ولا شاهد فيه .

* يا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجرٍ يا أَنْتَا *(١)

واسمُ الله تعالى — إذا لم يُعَوَّض فى آخره الميمُ المشدَّدةُ(٢) .

وأجازه بعضُهم ؛ وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْتِ :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى ... أَدِينُ إِلَهاً غَيْرَكَ اللهُ رَاضِياً(٣)

---

(١) صدر بيت من الرجز ، نسبة العينى للأحوص اليربوعى . وصوب بعضهم : أنه لسالم بن دارة ـ فى مُر بن واقع . وصدره : * يا مرُّ يا ابنَ واقع يا أَنْتَا *
والعجز فى الحالتين : * أَنتَ الَّذِى طَلَقْت عامَ جُعْتَا *

اللغة والاعراب : الأبجر : المنتفخ البطن . طلقت : فارقت حلائلك . عام جعتا : أى فى الوقت الذى وقعت فيه المجاعة . « يا » للنداء « أبجر » منادى مبنى على الضم «ابن أبجر» ابن صفة لأبجر، وأبجر مضاف إليه، وكان حق «أبجر» الجر بالفتحة لوزن الفعل ولكنه صرف لضرورة الوزن. «يا» للنداء « أنتا » منادى مبنى على ضم مقدر منع منه حركة البناء الأصلى ، والألف للاطلاق . «أنت الذى » مبتدأ وخبر « طلقت » الجملة صلة الذى « عام » ظرف متعلق بطلقت « جعتا » الجملة فى محل جر بإضافة عام

والمعنى : يذم المخاطب بقوله : يا عظيم البطن وابن عظيمها ، أنت الذى فارقت زوجاتك حين لم تجد ماتسد به رمقك وتملأ به كرشك ، وأبيت السعى لجلب رزقهن

والشاهد : فى «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذى فى موضع الرفع . وقيل : إن «يا» للتنبيه ، و « أنت » الأولى مبتدأ ، والثانية توكيد ، والموصول خبر ، ولا شاهد فيه

(٢) لأن نداءه على خلاف الأصل ؛ لوجود « أل » فيه ، فلو حذف حرف النداء من غير تعويض ـ لم يدل عليه دليل ؛ فإن عوض فالحذف واجب ـ كما سيأتى .

(٣) بيت من الطويل ، من قصيدة طويلة فى سيرة ابن هشام . وأمية هذا : شاعر ثقفى مشهور فى الجاهلية ، كان عالماً بالأخبار ، وقد قرأ كثيراً من الكتب ، وعلم أن الله سيرسل رسولا فى ذلك الوقت ، فرجا أن يكون هو الرسول ، فلما بعث النبى ـ عليه السلام ـ حسده وكذبه ، ولم يوفق للإيمان به . وقيل : إنه هو الذى نزل فيه فى سورة الأعراف ـ قوله تعالى : (واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين) .

واسمُ الإشارةِ . واسمُ الجنس لِمُعَيَّنٍ(١) خلافاً للكوفيين فيهما(٢)؛
احتَجُّوا بقوله * بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ *(٣)

اللغة والاعراب : أدين :أتخذ ديناً ، من دان بالشيء ـ اتخذه ديناً . «اللهم» منادى مبنى على الضم ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف «رباً» مفعول رضيت ـ أو تمييز ـ أو حال من لفظ الجلالة، «فلن» الفاء للتفريع و «لن» حرف نفى ونصب «أرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا «أدين» فعل مضارع ارتفع بعد حذف الناصب، وأصله : أن أدين ـ على حد: «تسمع بالمعيدى» ، «إلهاً» مفعوله «غيرك» غير صفة لإله والكاف مضاف إليه «الله» منادى بحذف حرف النداء بدون تعويض ـ على رأى «راضياً» حال من فاعل رضيت ـ أو أدين ، أو هو مفعول مطلق لرضيت على حد ، قم قائماً ـ أى قياماً .

والمعنى : رضيت رضاً بك رباً يا ألله ، فلن أرى أن أتخذ إلهاً غيرك أعبده وأدين له .

والشاهد : فى قوله «الله» حيث أعرب منادى مع حذف حرف النداء ـ وبدون تعويض بالميم المشددة، وذلك ممنوع ؛ كما أنه يجب حذف الحرف معه إذا لحقته الميم ؛ لأنه لايجمع بين العوض والمعوض. وهذا هو القياس. وماجاء على غير ذلك فهو مخالف للقياس.

(١) المراد به : النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها . وعلة امتناع الحذف عندهم : أن حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض عن أداة التعريف ، فلا يحذف كما لا تحذف . وكذلك اسم الإشارة

(٢) فقد أجازوا نداء اسم الإشارة على قلة ـ بشرط ألا تتصل به كاف الخطاب ـ إلا فى الندبة فيصح ، فإن اتصلت به الكاف ففى جواز ندائه خلاف ، والصحيح المنع لا ستلزامه اجتماع النقيضين ؛ لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى . وكذلك يجوز نداء اسم الجنس لمعين ـ قليلا.

(٣) عجز بيت من الطويل ، من قصيدة لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة . وصدره:

* إذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى *

ومطلع القصيده :

عَلَيْكُنَّ يا أطلالَ مىَّ بشارِعٍ   عَلَى ما مَضَى مِن عَهدِكُنَّ سَلَامُ

وقولهم: أَطْرِقْ كَرَا(١) وَافْتَدِ مَخْنُوقُ(٢) وَأَصْبِحْ لَيْلُ(٣)
وذلك عند البصريين ضَرورةٌ وشُذوذٌ(٤).

اللغة والاعراب. هملت العين: فاض دمعها وسال. لوعة، اللوعة: حرقة فى القلب من ألم الحب والهوى أو الحزن. غرام: ولوع وشدة رغبة. «إذا» شرطية «هملت» فعل الشرط والتاء للتأنيث «عينى» فاعله «لها» متعلق بهملت، واللام للتعليل — أى لأجل المحبوبة «قال» فعل ماض جواب الشرط «صاحبى» فاعله مضاف للياء «بمثلك» جار ومجرور خبر مقدم «هذا» ها: للتنبيه، و «ذا» اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء «لوعة» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب مقول القول. «وغرام» معطوف على لوعة

والمعنى: كلما بكى وانهمر دمعه عند تذكر محبوبته، قال له صاحبه: يا هذا! إنك شديد الحب لها والغرام بها. وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته وغرامه، ويذهب عنه بعض آلامه.

الشاهد: نداء اسم الإشارة وهو «هذا» مع حذف النداء — على رأى الكوفيين

(١) هذا جزء من مثل، وتمامه: إن النعام فى القرى، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أحسن وأشرف منه؛ أى اخفض يا كرا عنقك للصيد، فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منك — وهو النعام — قد صيد وجيء به من مكانه إلى القرى: وأصله: يا كروان — فرخم بحذف النون والألف — كما سيأتى إيضاحه، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وشذوذه من وجهين: حذف حرف النداء، وترخيمه.

(٢) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وضيق، وهو يبخل بافتداء نفسه بشيء من ماله؛ أى افتد نفسك يامخنوق.

(٣) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشيء؛ أى لتذهب أيها الليل بهمومك وليأت الصبح بديلا عنك؛ فقد حذف حرف النداء فى هذه الأمثلة، مع أن المنادى اسم إشارة فى المثال الأول، واسم جنس فى الأخيرين. وبذلك احتج الكوفيون على الجواز، وجعلوا منه قوله تعالى: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)، على أن هؤلاء — اسم إشارة منادى

(٤) أى: ضرورة إذا وقع فى النظم، وشذوذ إذا ورد فى النثر. ومن ذلك قول المتنبي.

(الفصل الثانى) فى أقسام المنادى وأحكامه

المنادَى على أربعة أقسام :

(أحدها) ما يجبُ فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به [١] لو كان مُعْرَباً ، وهو ما اجتمعَ فيه أمران:

هَذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتَ رَسِيساَ ثُمَّ انصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيساَ

أى : ياهذى . وقيل: المتنبى كوفى فجاء كلامه على مذهبهم . ومعنى هجت : أثرت رسيساً : هما . نسيساً : بقية نفس . أما الآية فمؤولة على أن « هؤلاء » بمعنى الذين، وهو خبر عن أنتم — أو بالعكس، وجملة « تقتلون» صلة . أو أن هؤلاء اسم إشارة وجملة « تقتلون » حال . وقد اقتصر الناظم فى مواضع الحذف على قوله :

(وَغَيْرَ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً — قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فى اسْمِ الجِنْسِ ، وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ)(*)

أى : قد يعرى — أى يتجرد — المنادى من حرف النداء ؛ إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث . وحذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس المعين ، والمشار له — أى اسم الإشارة ؛ بشرط خلوه من ضمير المخاطب ، وقد منعه كثير من النحاة . ومن يمنع ذلك فانصر لائمه ؛ لأنه لا حجة له فى المنع ، فقد وردت أمثلة كثيرة عن العرب تكفى للقياس عليه .

(١) فيبنى على الضم الظاهر أو المقدر فى : المفرد الحقيقى ، وما يلحق به كأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة — غير المبدوءة بأل ، وفى جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم . وعلى الألف فى المثنى ، وعلى الواو فى جمع المذكر السالم . وعلل النحويون البناء

(*) «وغير مندوب» غير مبتدأ ومندوب مضاف إليه «ومضمر، وما» معطوفان على مندوب و«ما» اسم موصول « مستغاثاً » حال من فاعل جا ، والجملة صلة ما « قد يعرى » الجملة خبر المبتدأ « فاعلما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا فى الوقف

(*) « وذاك » مبتدأ والإشارة إلى التعرى — أى التجرد من حرف النداء — المفهوم من يعرى. « فى اسم الجنس» فى اسم متعلق بقل والجنس مضاف إليه « والمشار » عطف على اسم الجنس «له» متعلق به ، وجملة «قل» خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط مبتدأ « يمنعه » فعل الشرط « فانصر» الفاء واقعة فى جواب الشرط « عاذله » مفعول انصر ومضاف إليه ، والجملة جواب الشرط .

أحدُهما : التعريفُ ؛ سواء كان ذلك التعريفُ سابقاً على النـداء ، نحو : يا زيدُ، أو عارضاً فى النداء بسبب « القَصْدِ والإقْبَالِ »[١] نحو : يا رجلُ — تريد به مُعَيَّناً .

والثانى : الإفرادُ؛ ونَعنِي به ألَّا يكون مضافاً ، ولا شَبِيهاً به ؛ فيدخلُ فى ذلك: المركَّبُ المزجى[٢]. والمثَنَّى. والمجموع[٣]، نحو: يا مَعْدِى كربُ - ويا زيدانِ - ويا زيدونَ - ويا رَجُلانِ - ويا مُسلِمونَ - وياهندات[٤] .

وما كان مَبْنِيًّا قبلَ النِّداء ؛ كسيبويهِ ، وحَـــذَام - فى لغة أهل

بمشابهته الـكاف الاسمية فى نحو ، « أدعوك » - خطاباً - وإفراداً - وتعريفاً ، وهذه تشبه الـكاف الحرفية لفظاً ومعنى ، فهو مشبه للحرف بالواسطة .

(١) أى قصد المنـكر بعينه، مما يزيل عنه الإبهام ، وإقبال المتـكلم عليه وإلقائه الـكلام نحوه ؛ فالعلم المفرد بعد النداء - معرفة من غير شك، سواء كان التعريف سابقاً على النداء - وهو الأرجح ، أو تجدد بسبب النداء . والنـكرة المقصودة هى : التى تستفيد التعريف من النداء ، وحكمها البنـاء على الضمة أو ما ينوب عنها - فى محل نصب ، فهى كالمفرد العلم فى ذلك ؛ بشرط أن تـكون مفردة ، وغير موصوفة قبل النداء - كما سيأتى .

(٢) وكـذلك العددى - كخمسة عشر ، والإسنادى - كفتح الله . ويبنى المزجى على ضم الجزء الثانى - وكـذلك الإسنادى ، والعددى على فتح الجزأين .

(٣) قال الصبان : الظاهر أن نحو ، يا زيدان ويازيدون - من النـكرة المقصودة لا من العلم ، وأن العلمية زالت ؛ إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنـكيره ، ولهذا دخلت عليهما أل ، فتعريفهما بالقصد والإقبال .

(٤) الأول مبنى على ضم الجزء الثانى، والأخير كذلك لأنه جمع مؤنث، والباقى على الألف والواو - والجميع فى محل نصب ؛ لأن المنادى بمنزلة المفعول به . وقد اختلف فى ناصبه ؛ فعند سيبويه والجمهور : أن الناصب له فعل مضمر وجوباً ، حذف لـكثرة الاستعمال فنابت عنه « يا » - أو إحدى أخواتها ، وصار المفعول به منادى مبنياً على

الحجاز ـ قُدِّرَتْ فيه الضمةُ[1].

ويظهرُ أثرُ ذلك فى تابعِه؛ فتقول: يا سيبويهِ العالِمُ ـ برفع العالم ونصبه[2] كما تفعلُ فى تابع ماتَجدَّد بناؤه، نحو: يا زيدُ الفاضلُ.

والمَحْكِىُّ كالمبنىّ[3] تقول: يا تأبَّطَ شرًّا المقدامُ ـ أو المقدامَ.

الضم فى محل نصب؛ فأصل يا محمد ـ أدعو محمدا؛ حذف الفعل ونابت منابه «يا»

ويرى المبرد والفارسى: أن النصب بحرف النداء الذى سد مسد الفعل المستتر، وقد استتر الفاعل فيه، والمنادى مشبه بالمفعول به. ويعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب؛ على الرغم من أنها قبل النداء خبرية.

(١) أى كما تقدر فى المعتل، كفتى ـ وقاض.

(٢) الرفع مراعاة للضم المقدر، والنصب مراعاة للمحل. ولا يجوز الجر مراعاة للكسر: لأنها حركة بناء. ويقال فى إعرابه: مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ـ فى محل نصب، و «سيبويه» منادى مبنى على ضم مقدر، منع منه اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ـ فى محل نصب.

(٣) أى يبنى على ضم مقدر، منع من ظهوره حركة الحكاية ـ فى محل نصب، ويرفع تابعه وينصب على النحو المبين فى المبنى. وإذا نودى المنقوص كقاض ـ حذف تنوينه ورجعت الياء، وبنى على ضم مقدر عليها. وإذا نودى: اثنا عشر، واثنتا عشرة ـ علمين ـ جاز أن يقال: يا اثنا عشر، ويا اثنتا عشرة ـ بالبناء على الألف، وتبقى عشر وعشرة مبنية على الفتح؛ لأنها بمنزلة نون المثنى ـ وهمزتهما للقطع ما داما علمين.

ويجوز أن يقال: يا اثنى عشر، ويا اثنتى عشرة ـ بالنصب بالياء، واعتبار عشر وعشرة ـ بمنزلة المضاف إليه صورة. وقد أشار الناظم إلى القسم المتقدم بقوله:

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الّذِى فى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا)(*)

أى ينبغى أن يبنى المنادى المفرد المعرف، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهودة فيه

(*) «وابن» فعل أمر مبنى على حذف الياء «المعرف» مفعوله «المنادى» بدل من المعرف «المفردا» نعت للمنادى «على الذى» جار ومجرور متعلق بابن «فى رفعه» متعلق بعهدا الواقع صلة للذى، ونائب فاعل عهدا يعود إلى الذى، والألف للاطلاق (*) «انضمام» مفعول انو «ما» اسم موصول مضاف إليه «بنو» الجملة صلة، والعائد محذوف ـ أى بنوه «قبل

(والثانى) ما يجب نَصبُه . وهو ثلاثة أنواع :

أحدُها : النكرة غير المَقصودة(١) ؛ كقول الواعظِ : يا غافلاً والموتُ يطْلُبه(٢) ، وقول الأعمى : يا رجلاً خُذ بيدِى ، وقول الشاعر :

* أَيَا رَاكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ(٣) *

فى حالة رفعه قبل النداء؛ فما علامته الضمة يبنى عليها، وما علامته الألف كالمثنى، أو الواو كجمع المذكر - يبنى عليهما. ومثل المفرد العلم: النكرة المقصودة؛ لأنها عرفت بالنداء كما بينا.

وما كان من الأسماء مبنياً قبل النداء ، يجب تقدير بنائه على الضم ، وإجراؤه مجرى المعرب الذى زال إعرابه وتجدد بناؤه بالنداء - أو مجرى المبنى الذى زال بناؤه القديم وحل محله بناء جديد ؛ وذلك بأن يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه - وبالنصب مراعاة للمحل، على النحو الذى شرحناه

(١) أى الباقية على إبهامها وشيوعها ، ولا تدل على فرد معين مقصود بالمناداة ، وتسمى : اسم الجنس غير المعين .

(٢) هذا إذا جعلت الواو استئنافية ، فإن جعلت حالية - كان من أمثلة الشبيه بالمضاف ؛ لعمله النصب فى الجملة التى هى حال من ضمير « غافلا » المستتر فيه .

(٣) صدر بيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثى - أحد شعراء الجاهلية من قصيدة ينوح فيها على نفسه ، عندما أسرته تيم الرباب فى يوم الكلاب الثانى. وعجزه :

* نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا * . ومطلع القصيدة :

أَلا لاَ تَلومانى كَفَى اللَّوْمَ مابِيَا فَمَا لَكُما فى اللوم خَيْرٌ وَلا لِيَا

اللغة والاعراب . عرضت : أى ظهرت ، وقيل معناه : أتيت العروض ، والعروض : اسم لمكة والمدينة وماحولها. نداماى: جمع ندمان ، وهو المؤنس فى مجلس الشراب . نجران : بلد باليمن . « أيا » حرف نداء « راكباً » منادى منصوب « إما » إن شرطية مدغمة فى « ما » الزائدة « عرضت » فعل الشرط « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وبلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « نداماى » نداماى مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم « من نجران » متعلق بمحذوف حال من النداماى . ونجران ممنوع من الصرف

النداء» قبل ظرف متعلق ببنوا والنداء مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفة، ويجر فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، ونائب الفاعل يعود إلى الذى بنوا قبل النداء « مجرى » مفعول مطلق مبين للنوع « ذى بناء » مضاف إليه « جددا » فعل ماض للمجهول ، والجملة فى محل جر صفة لبناء .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا القسم

الثانى : المضاف[1] ؛ سواء كانت الإضافةُ مَحضة ، نحو : (رَبَّنَا اغفِرْ لَنَا). أوَ غير مَحْضَةٍ نحو: يا حسنَ الوجه . وعن ثعلب إجازةُ الضمِّ فى غير المحضة[2] .

الثالث : الشبيهُ بالمضاف ؛ وهو ما اتَّصَلَ به شىءٌ مِن تمام معناه[3]

للعلمية والتأنيث «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للاطلاق ، والخبر محذوف ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففه . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر — مفعول ثان ليلغن .

والمعنى : يندب الشاعر حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، فيقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى ورفاق ، وأهلى وأحبابى — أنه لا تلاقى بيننا ؛ فنحن فى الأسر لا ندرى ما الله صانع بنا .

والشاهد : فى قوله « فيارا كباً » فهو منادى منصوب لأنه نكرة غير مقصودة ؛ فإن الشاعر لايقصد راكباً معيناً .

وفى هذا وأمثاله — رد على المازنى الذى زعم استحالة وجود هذا النوع ؛ بدعوى أن نداء غير المعين لا يمكن . وقال : إن التنوين فى ذلك شاذ أو ضرورة

(١) بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب؛ فلا يصح أن يقال : يا غلامك ؛ لأن النداء خطاب للمضاف ، مع أن المضاف إليه ضمير لمخاطب غير المضاف

(٢) حجته : أن الإضافة فيها فى نية الانفصال . ورد بأن علة البناء مشابهة الضمير ، وهى مفقودة هنا ؛ لأن الصفة المضافة إلى معمولها — ليست بهذه المنزلة ، ولم يسمع عن العرب ما يسيغ ذلك . وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف ، والمضاف إليه— فى الضرورة الشعرية ، كقول سعيد بن مالك :

يَا بُؤْسَ للحَــــربِ التى وَضعَتْ أرهطَ فاستَرَاحوا

(٣) أى جاء بعده معمول يتمم معناه ، سواء كان هذا المعمول مرفوعاً به — أم منصوباً — أم مجروراً بالحرف، والجار والمجرور متعلقان بالمنادى— أم معطوفاً على المنادى قبل النداء ، ومنه النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير من النحاة ؛ سواء وصفت بمفرد أو بغيره ، نحو : يا حليماً لا يعجل ؛ لأنه قد اتصل بها شىء تمم معناها .

نحو : يا حسناً وجهُه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثةً وثلاثين ـ فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك(١) . ويمتنعُ إدخال « يا » على ثلاثين(٢) خلافاً لبعضهم . فإن نَادَيْتَ جماعةً هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غيرَ معيَّنة ـ نصبتَهما أيضاً(٣) وإن كانت معيَّنةً ـ ضَمَمْتَ الأول(٤) وعرَّفْتَ الثانى بأل(٥) ونَصَبْتَه أو رفعتَه(٦) ـ إلا إن أُعيدَتْ معه « يا » فيَجِبُ ضَمُّه وتجريدُه من أل(٧) .

ومَنْعُ ابن خَروف(٨) إعادةَ «يا»، وتَخييرُه فى إلحاق أل ـ مردودٌ(٩)

(والثالث) ما يجوزُ ضمُّه وفتحُه ، وهو نوعان :

---

(١) أى : قبل النداء ، وهذا مثال للمنادى المعطوف عليه قبل النداء .
وإنما وجب نصبها للطول ؛ أما الأول فلشبهه بالمضاف ، لأن الثانى معمول له لوقوع التسمية بهما. وأما الثانى فبالعطف بالواو (٢) لأنه جزء علم، كشمس ـ من عبد شمس، وقيس ـ من عبد قيس . أما المخالف فقد نظر إلى الأصل .

(٣) أى مادمت تريد المجموع؛ أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة، وأما الثانى فللعطف

(٤) لأنه نكرة مقصودة، ما دمت أردت به جماعة معينة .

(٥) لأنه اسم جنس أريد به معين أيضاً ، فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ولم يكف تعريف النداء ؛ لأن « يا » لم تدخل عليه مباشرة .

(٦) أى : عطفاً على محل المتبوع أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه .

(٧) أما الضم فلأنه نكرة مقصودة . والمقصود بالضم : البناء على ما يرفع به . وأما تجريده من «أل» فلأن «يا» لا تجامع أل إلا فى مواضع ستأتى، وليس هذا منها .

(٨) انظر صفحة : ٧٧ ـ جزء ثان

(٩) قوله : مردود ـ خبر منع . ووجه الرد على الشطر الأول : أن الثانى ليس بجزء علم حتى تمتنع معه « يا » ، وعلى الشطر الثانى : أن اسم الجنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل ـ لا التخيير . وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله :

أحدُهما : أن يكون علماً مُفرداً[١] ، موصوفاً بابنٍ ، مُتَّصلٍ به ، مضافٍ إلى عَلَمٍ[٢] نحو : يا زَيْدُ بْنَ سَعيدٍ[٣] . والمختار عند البصريين ـ غير المبرد ـ الفتح ، ومنه قوله : * يا حَكَمُ بنَ المُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ *[٤]

(وَالْمُفْرَدَ الْمَنْـكُورَ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ ـ انْصِبْ عَادِماً خِلَافَا)(*)

أى : إذا كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة ، أو كان مضافاً ، أو مشبهاً به ـ فانصبه بغير خلاف فى ذلك . ولم يعتد الناظم برأى ثعلب المخالف ـ لضعفه .

(١) فلا يكون مثنى ولا مجموعا ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة ، فلا يكون معتل الآخر . فنحو : يا موسى بن محمد ـ يتعين فيه الضم .

(٢) سواء كان كل من العلمية : اسماً ـ أو كنية ـ أو لقباً . ومتى اجتمعت هذه الشروط فى نداء أو غيره ـ وجب حذف همزة الوصل وألفها من ابن وابنة كتابة ونطقاً ؛ إلا لضرورة الشعر ـ أو وقوع إحداهما فى أول السطر ، فتثبت حينئذ كتابة. « انظر صفحة ١٢٢ـ باب العلم ـ من الجزء الأول » .

(٣) فيجوز فى « زيد » البناء على الضم فى محل نصب على الأصل ؛ لأنه مفرد علم ، وعلى الفتح فى محل نصب أيضاً ؛ إما لتركيبه مع الصفة وجعلهما شيئاً واحداً ـ كخمسة عشر ـ أو على الاتباع لفتحة « ابن » ؛ لأن الحاجز بين آخر المنادى وآخر صفته ـ حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلا فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين .

ويقال فى إعرابه: مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة الاتباع فى محل نصب. وكلمة « ابن » صفة منصوبة باعتبار المحل . ويجوز أن يكون المنادى معرباً منصوباً مضافاً إلى سعيد ، وكلمة « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، لا توصف بإعراب ولا بناء ولا محل لها ، ولا شك أن هذا تكلف لا مبرر له .

(٤) صدر بيت من الرجز ، نسبه الجوهرى لرؤبة . ونسبه غيره لرجل من بنى الحرماز يمدح الحكم بن المنذر العبدى ـ أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك . وعجزه .

* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ *

(*) « والمفرد » مفعول مقدم لانصب « المنكور » صفته « والمضافا وشبهه » معطوفان على المفرد ، والهاء فى شبهه مضاف إليه عائدة إلى المضاف « عادماً » حال من فاعل انصب ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « خلافا » مفعوله .

ويتعيَّن الضمُّ فى نحو : يا رجل ابنَ عمرٍو ، ويا زيدُ ابنَ أخينا ؛ لانتفاءِ عَلميَّة المنـادى فى الأولى – وعَلمية المضاف إليه فى الثانية . وفى نحو: يا زيدُ الفاضلَ ابنَ عَمرو ؛ لوجود الفصل . وفى نحو : يا زيدُ الفاضلَ ؛ لأنَّ الصفةَ غيرُ « ابن » . ولم يَشْتَرِط ذلك[1] الـكوفيون ، وأنشدوا : * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجوادَا *[2] – بفتح عُمَرَ .

اللغة والاعراب : الجارود : لقب لجد الممدوح ، قيل : لقب بذلك لأنه أغار على قوم فاكتسح أموالهم ، فشبهوه بالسيل الشديد الذى يجرف أمامه كل شىء . سرادق : هو ما يمد فوق صحن الدار . المجد : علو المنزلة وسمو القدر .

« يا » حرف نداء « حكم » منادى ، وقد ورد بالفتح ؛ فهو مبنى على ضم مقدر فى محل نصب منع منه حركة الإتباع . أو على الفتح لتركيبه مع « ابن » صفة للحكم على اللفظ أو المحل « المنذر » مضاف إليه « ابن » « ابن » الثانية مجرورة صفة المنذر « الجارود » مضاف إليه وسكن للوقف « سرادق المجد » مبتدأ ومضاف إليه « ممدود » خبر .

والمعنى : أن الممدوح ذو شرف وسيادة ، وقد جعل المجد ذا سرادق منصوب عليه على سبيل الاستعارة بالكناية .

والشاهد : فتح « حكم » على الرواية ، ويجوز فيه الضم . وقد اشترط فى جواز الوجهين : كون الابن صفة ؛ فلو جعل بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى حذف منه حرف النداء ، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره : أعنى ونحوه – تعين الضم .

(١) أى كون الوصف « ابنا » . وحجتهم : أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء فى باب « لا » نحو : لا رجل ظريف بفتحهما – فيجوز هنا .

(٢) عجز بيت من الوافر – لجرير ، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز . وصدره :

* فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى *

ومطلع القصيدة : أَبَتْ عيناكَ بالحَسَنِ الرُّقَادا ۝ وَأنْـكَرْتَ الأَصَادِقَ وَالبِلاَدَا

اللغة والاعراب : كعب بن مامة : هو كعب الأيادى – الذى يضرب به المثل فى الإيثار ؛ لأنه آثر رفيقه فى السفر بالمـاء حتى مات عطشاً . ومامة : اسم أمه – وابن سعدى : هو أوس بن حارثة الطائى الجواد المشهور – وسعدى : اسم أمه –

والوصفُ بابنةٍ كالوصف بابنٍ نحو : يا هندُ ابنةَ عمرو . ولا أثرَ للوصف ينت؛ فنحو: يا هندُ بنتَ عمرٍو - واجبُ الضَّم[١] .

(الثانى) أن يُكرَّر[٢] مضافاً ، نحو : يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ ،

«فما» ما نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» ابن صفة ومامة مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وابن أروى معطوف على سابقه ومضاف إليه «بأجود» خبر «ما» على زيادة الباء «يا عمر» يا : للنداء ، وعمر منادى مبنى على الفتح أو على ضم مقدرة منع من ظهوره فتح الاتباع، «الجوادا» صفة. والمعنى: واضح .

والشاهد : أن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد وصف بغير «ابن» — وهو الجوادا — على رأى الكوفيين ؛ بدليل قوافى القصيدة . ويحمله البصريون على أن «عمر» حذفت منه الألف ، وأصله «يا عمرا» فهو كالمندوب ، والألف المحذوفة كألف الندبة والفتحة فتحة المناسبة — لا حركة العامل ، وهو تكلف بعيد .

(١) ويمتنع الفتح لتعذر الإتباع ؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً وهو تحرك الباء . وقد أشار الناظم إلى هذا النوع بقوله :

(وَنَحْوَ « زَيْدٍ » ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ، مِنْ نَحْوِ « أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ » لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ - إِنْ لَمْ يَلِ الاَبْنُ عَلَماً ، أَوْ يَلِ الاَبْنَ عَلَمٌ - قَدْ حُتِمَا)(*)

أى أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً ، موصوفاً بكلمة ابن أو ابنة — مضافين إلى علم — جاز فيه البناء على الضم والفتح . ولم يذكر المصنف هذه الشروط اكتفاء بالمثال ، وقد بينت بإيضاح . والضم محتوم ، ويمتنع الفتح — إن لم يقع «ابن» بعد علم ، أو لم يقع بعده علم ، وباقى المحترزات بينها المصنف .

(٢) أى المنادى المفرد المعرفة ، سواء كان علماً أم اسم جنس . وفى التمثيل بسعد

(*) «نحو زيد» نحو مفعول لضم وزيد مضاف إليه «وافتحن» معطوف على ضم، ومفعوله ضمير محذوف يعود على زيد «من نحو» متعلق بمحذوف حال من زيد «أزيد» الهمزة للنداء و«زيد» منادى مبنى على الضم فى محل نصب. ويجوز فيه البناء على الفتح «ابن» نعت لزيد باعتبار محله «سعيد» مضاف إليه «تهن» مجزوم بلا الناهية

(*) «والضم» مبتدأ «إن» شرطية «الابن» فاعل يل «علماً» مفعوله، والجملة فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام — أى فالضم حتم «أويل» بالجزم عطف على يل الأولى المجزوم بلم ، «الابن» مفعول يل الثانى «علم» فاعله «قد حتما» قد : حرف تحقيق ، ونائب فاعل حتم يعود على الضم ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ .

فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضمَمتَه[1] فالثانى بيان أو بدل – أو بإضمار « يا »، أو « أعنى »[2] .

وإن فتَحْتَهُ؛ فقال سيبويه: مُضافٌ لما بَعْدَ الثانى، والثانى، مُقْحَم بينهما[3] .

وقال المبرّد : مُضافٌ لمحذوفٍ مُماثِلٍ لما أُضيف إليه الثانى[4] .

وقال الفراء : الاسمانِ مضافان للمذكور[5]، وقال بعضهم : الاسمان مُركَّبان تركيبَ خمسة عشر ثم أضيفا[6] .

سعد الأوس – إشارة إلى بيت من أبيات من الطويل ، قيل : إن هاتفاً هتف بها فى أهل مكة قبل إسلام سعد بن معاذ ، وسعد بن عبادة – وهى :

فإنْ يسلم السَّعــــدان يُصْبح محمداً بمكة لا يَخْشَى خلافَ المُخالفِ
أيا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنتَ ناصراً وَيا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ
أجِيبَا إلى دَاعِى الهُدَى ، وتَمنَّيا على اللهِ – فى الفِرْدَوْسِ – مُنْيَةَ عارفِ

وسعد الأوس هو : سعد بن معاذ – رضى الله عنه. وسعد الخزرج هو: سعد بن عبادة.

(١) أى : لأنه مفرد معرفة، يبنى على الضم فى محل نصب.

(٢) أى أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى، فهو كالنعت المقطوع إلى النصب.

(٣) أى متوسط بين المتضايفين . ونصبه ؛ إما لأنه توكيد لفظى للأول ، ولم ينون لقصد المشاكلة بين الاسمين – أو فتحته فتحة إتباع للأول .

وقيل : هو زائد ، على القول بزيادة الأسماء زيادة مطلقة لاتوصف فيها بإعراب ولا بناء ، والفصل جائز بين المتضايفين ، وفتحته أيضاً فتحة إتباع للأول .

(٤) ويكون نصب الثانى حينئذ على أحد الأوجه المذكورة عند ضم الأول ؛ وهو أن يكون منادى – أو عطف بيان – أو بدل .. إلخ . والأصل : يا سعد الأوس سعد الأوس ، فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه .

(٥) وهو رأى ضعيف ؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد .

(٦) وتكون فتحة الثانى على هذا – فتحة بناء .

وقد أشار الناظم إلى هذا النوع ببيت سيأتى فى آخر « فصل تابع المنادى» وهو :

(الرابع) ما يجوزُ ضمُّه ونصبُه : وهو المنادَى المستحقُّ للضم ؛ إذا اضْطُرَّ الشاعرُ إلى تنوينه ، كقوله : * سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *[١] ، وقوله : * أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً *[٢] . واختار الخليلُ وسيبويه —

(فى نَحْوِ «سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ» يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ)(*)

أى : فى مثل ياسعد سعد الأوس — مما وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً ، والثانى مضاف — يجب نصب الثانى منهما . أما الأول فيجوز فيه الضم والفتح على النحو والتوجيه الذى بينه المصنف . وإذا كان الاسم الثانى غير مضاف ، نحو : يا محمد محمد ، أى ياسعد سعد — جاز بناؤه على الضم ؛ على أنه منادى حذف قبله حرف النداء — أو بدل ، وجاز رفعه ونصبه باعتباره توكيداً لفظياً — على اللفظ أو المحل .

(١) صدر بيت من الوافر للأحوص — محمد بن عبد الله بن عاصم الأوسى . وعجزه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

اللغة والاعراب : « سلام الله » مبتدأ ومضاف إليه . « يا » للنداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لضرورة الشعر « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « عليك » خبر ليس مقدم « السلام » اسمها مؤخر .

والمعنى : واضح .

والشاهد : فى « يا مطر » الأول ؛ حيث جاء منوناً مرفوعا لضرورة الشعر ، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم .

(٢) **عجزه** : * أَلُؤْماً لا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا *

وهو لجرير ، وقد تقدم شرحه فى باب المفعول المطلق «صفحة ١٣٧ — جزء ثان» .

والشاهد : فيه هنا : نصب « عبدا » وتنوينه للضرورة ، مع أنه منادى مفرد معرفة ، لأنه نكرة مقصودة . وقيل : يجوز نصبه لأنه شبيه بالمضاف ؛ إذ هو نكرة

(*) « فى نحو » متعلق بينتصب « سعد » منادى مفرد حذف فيه حرف النداء ، ولتكرره يجوز فيه الضم على الأصل ، والفتح على الإتباع لما بعده « سعد الاوس » بنقل حركة الهمزة إلى اللام — منصوب لاغير على البدلية ، أو عطف بيان على محل الأول ، أو توكيداله على تقدير فتحه « ينتصب ثان » فعل وفاعل « أولا » تنازعه الفعلان قبله « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر .

الضمَّ . وأبو عَمْرٍو[١] وعيسى[٢] - النَّصبَ . ووافق الناظمُ والأعْلَمُ - سيبويه فى العلم[٣] ، وأبا عمرٍو وعيسى - فى اسمِ الجنسِ[٤] .

موصوفة ؛ كما يجوز أن يكون « عبداً » - حالا من فاعل فعل محذوف ؛ كأنه قال : أتفخر عبدا ؟ أى : وأنت عبد ؟ ولا يليق الفخر بالعبيد .

(١) اسمه كنيته ، وقيل : اسمه زبان بن العلاء بن عمار التميمى المازنى البصرى . أخذالعربية عن ابن أبى إسحاق - أول من مد القياس وشرح العلل . وكان أبو عمرو أوسع منه علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها . كما كان من جلة القراء ، وأحد أئمة القراءات السبع الموثوق بهم . وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها ، وفيه يقول الفرزدق :

ما زلت أفتح أبواباً وَأُغلِقُهَا حتى أتيتُ أبا عَمرِو بن عمَّار

سمع أبو عمرو رجلا ينشد بيت المرقش الأصغر :

ومَن يَلقَ خيراً يَحمدِ الناسُ أمرَه ومَنْ يَغْوَ لا يعدَم على الغيِّ لائماً

فقال له : قل : ومن يغوِ - بكسر الواو ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل : «فغوَى» وتوفى أبو عمرو فى طريق الشام سنة ١٥٤ هـ .

(٢) هو أبو عمرو - عيسى بن عمر الثقفى ، مولى خالد بن الوليد المخزومى . كان إماماً فى النحو والعربية . أخذ عن ابن إسحاق وأبى عمرو بن العلاء ، وروى عن الحسن البصرى . وعنه أخذ الأصمعى والخليل وغيرهما . وكان عيسى يطعن على العرب ، ويخطىء المشاهير منهم - كالنابغة فى بعض أشعاره . كما كان صاحب تقعير فى كلامه واستعمال للغريب فيه . وله مصنفات كثيرة ؛ يقال إنها تربى على السبعين . ومنها : الإكمال والجامع - فى النحو ، وفيها يقول الخليل :

بَطَلَ النَّحْو جميعاً كلُّه غيرَ ما أحدَثَ عيسى بنُ عمر

ذاكَ «إكمالٌ» وَهذَا «جامعٌ» فَهُمَا للنَّاسِ شمسٌ وقمر

قال السيرافى : لم يقع هذان الكتابان إلينا ، ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما .

ومات عيسى بن عمر سنة ١٤٩ هـ . قبل أبى عمرو بن العلاء بسنوات .

(٣) أى : الضم فيه « كمطر » فى البيت السابق ، وذلك لشدة شبهه بالضمير .

(٤) أى فى نصبه « كعبدا » فى البيت الثانى ؛ وذلك لضعف شبهه بالضمير .

(فصل) ولا يجوز نداءُ ما فيه « أل »[١] - إلا فى أربع صور :

إحداها : اسمُ الله تعالى[٢] . أجْمَعُوا على ذلك ؛ تقولُ « يا ألله »

بإثبات الألفَين ، و « يَـللهُ » بحذفهما، و « يالله » بحذف الثانية فقط.

والأكثرُ أن يُحْذَفَ حرفُ النداء ويُعَوَّضَ عنه الميمُ المشدَّدةُ فتقول: «اللَّهُمَّ»[٣]

وقد يُجْمَعُ بينهما فى الضرورة النادرة كقوله: *أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا*[٤].

وخير فى النظم بين الضم والنصب مع التنوين للضرورة - فقال :

(وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ ـ ما اضْطِرَاراً نُوِّنَا   مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا)[٥]

أى : اضمم أو انصب ما نون اضطراراً ؛ من كل ماله استحقاق ضم بين فيما سبق. وذلك هو : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة . وإذا نون المبنى على الضم بقى على بنائه أما فى حالة تنوينه منصوباً - فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة .

هذا : ويجوز فى تابع المنون المضموم : الضم مراعاة للفظه ، والنصب مراعاة لمحله . أما تابع المنون المنصوب - فيجب نصبه

(١) لما فيه من الجمع بين معرفين ظاهرين : النداء ، وأل . وذلك مالم يعهد فى الأساليب العربية ؛ سواء كان النداء بيا-أو إحدى أخواتها . أما دخول«يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم - فلامانع منه؛لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة (٢) وذلك للزوم «أل» له، حتى صارت كالجزء منه .

(٣) وهو من الألفاظ الملازمة للنداء . ويقال فى إعرابه : « الله » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء « يا » .

(٤) عجز بيت من الرجز ، لأبى خراش الهذلى. ويقال : هو لأمية بن أبى الصلت وصدره : * إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا *

اللغة والاعراب . حدث : حادث طارىء من مكاره الدنيا . ألما : نزل . «إنى»إن حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «ما» زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره « ألم » وهو فعل الشرط«ألما» فعل ماض والألف للاطلاق «أقول» الجملة خبر «إن» ، وهو يدل على جواب إذا - أو هو الجواب،وجملة

(*) « ما » اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « اضطراراً» ،مفعول لأجله « نونا »فعل ماض للمجهول والألف للاطلاق، والجملة صلة «ما»؛ «مما» متعلق بنونا وما موصولة «له»متعلق ببينا «استحقاق ضم»مبتدأ ومضاف إليه «بينا» الجملة خبر، وجملة المبتدأ والخبر صلة « ما » الثانية المجرورة بمن .

الثانية : الْجُمَلُ المَحْكِيَّةُ ، نحو : يَا « المُنْطَلِقُ زيدٌ » فيمن سُمِّى بذلك[1] نص على ذلك سيبويه . وزاد عليه المبرِّد : ما سُمِّىَ به مِن موصولٍ مَبْدوءٍ بأل[2] نحو : الَّذِى ـ والَّتى . وصوَّبه الناظم .

الشرط وجوابه خبر، «يا» حرف نداء « اللهم » منادى مبنى على الضم ، والميم حرف ، وأصلها عوض عن « يا » عند حذفها ، وقد جمع بينهما للضرورة « ياللهم » الثانية ـ إعرابها كذلك . وجملة النداء فى محل نصب مقول القول

والمعنى : إذا نزل بى حادث من حوادث الدهر ، وطرأ علىَّ ما أحتاج فيه إلى المعونة ـ ألجأ إلى الله وأناديه ؛ فإنه ـ جلت قدرته ـ هو المعين وحده .

والشاهد : الجمع فى «ياللهم» ـ بين «يا» ـ والميم المشددة التى تأتى عوضاً عنها ، وذلك نادر ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض ، وهذا ما لم يعهد فى العربية .

هذا : وقد تحذف « أل » من اللهم فيقال: لَهُمَّ، وتكون كلة «لاهُمَّ» هى المنادى المبنى على الضم ، وهو كثير فى الشعر ، ومنه قول القائل :

لا هُمَّ إنَّ العَبْدَ يَمْـــنَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ رِحَالَكْ

وقد تخرج «اللهم» عن النداء المحض؛فتستعمل قبل أحرف الجواب ؛ لتقوى الجواب وتؤكد مضمونه فى نفس السامع ، كأن يقال : أصحيح أنك مسافر ؟ فتقول : اللهم نعم ، أو : لا ، فكأنك تقول : والله ـ نعم ، أو : والله ـ لا . وقد تستعمل لإفادة الندرة والدلالة على قلة الشيء ، كأن يقال : سأسافر غداً اللهم إلا إذا تغير الجو . ومنه قول المؤلفين : اللهم إلا أن يقال كذا أو كذا . وهى فى الاستعمالين منادى صورة . فتعرب كما يعرب المنادى الحقيقى ، ويقال : إن النداء غير حقيقى ، وأنه خرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر ؛ هو تقوية الجواب ـ أو إفادة الندرة .

(١) أى من الجمل الاسمية المبدوءة بأل . ويقال فى إعرابه : مبنى على ضم مقدر للحكاية فى محل نصب . ويجب قطع همزته وإثباتها نطقاً وكتابة فى جميع الأحوال مع ثبوت ألف « يا » ؛ لأن المبدوء بهمزة الوصل إذا سمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها ؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم ـ ما عدا لفظ الجلالة « الله » فله حكمه الخاص الذى سلف (٢) بشرط أن يكون مع صلته علماً

الثالثة : اسمُ الجنس المُشبَّهُ به[1] كقولك : « يا الخليفةُ هَيْبَةً » نص على ذلك ابنُ سَعْدَان .

الرابعة : ضرورةُ الشعر كقوله : * عَبّاسُ يَا المَلِكُ المتَوَّجُ وَالَّذِى *[2]

ولا يجوزُ ذلك فى النَّثر ـ خلافاً للبغداديين .

نحو : «ياالذى سافر» ـ فى نداء من سمى بذلك؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلته اسم واحد، أما الموصول وحده المسمى به ـ فتتفق على منع ندائه .

(١) بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ـ كما مثل المصنف. وتقديره : يا مثل الخليفة هيبة . فـ «يا» لم تدخل على « أل » ، بل دخلت فى الحقيقة على منادى محذوف قد حل محله المضاف إليه بعد حذفه ، فـ «الخليفة» منادى منصوب ؛ لأنه مضاف تقديراً بعد حذف المضاف وإقامته مقامه فى الإعراب ، و « هيبة » تمييز

(٢) صدر بيت من الكامل ، لم نقف على قائله ، وعجزه :

* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلاَ عَدْنَانُ *

اللغة والاعراب . المتوج : الذى ألبس التاج . عرفت : اعترفت . العلا: الشرف . عدنان ، المراد : عدنان أبو العرب . « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب « يا » حرف نداء « الملك » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « المتوج » بالرفع والنصب ـ صفته على اللفظ أو المحل « والذى » معطوف على الملك « بيت العلا » بيت مفعول عرفت مقدم، والعلا مضاف إليه «عدنان» فاعل مؤخر .

والمعنى : واضح .

والشاهد : إدخال حرف النداء « يا » على الاسم المقترن بأل وهو « الملك » ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر . ويجيز الكوفيون نداء الاسم المقترن بأل كما سبقت الإشارة إليه . وفيما سبق من حكم اجتماع أل ، وحرف النداء ـ يقول الناظم مقتصراً على بعض الصور :

(وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» وَ «أَلْ» إلاّ مَعَ « اللهِ » وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ)

(*) « وباضطرار » متعلق بخص « جمع » نائب فاعل خص ؛ إن كان ماضياً للمجهول ومفعوله إن كان فعل أمر « يا » مضاف إليه « وأل » معطوف عليه « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع « الله » مضاف إليه « ومحكى الجمل » معطوف

(الفصل الثالث) فى أقسام تابع المنادَى المبنى[1] وأحكامه.

وأقسامُه أربعة :

(أحدها) ما يجب نصبُه مراعاةً لمحلّ المنادَى ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدُهما : أن يكونَ نعتاً[2] أو بياناً ، أو توكيداً .

وَالأَكْثَرُ « اللّهُمَّ » بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ « يَا اللّهُمَّ » فِى قَرِيضِ (*)

أى أن الجمع بين حرف النداء و « أل » خاص بضرورة الشعر . أما مع لفظ الجلالة — « الله » ، والجمل المحكية المبدوءة باللام — فجائز . والأكثر فى نداء اسم الله؛ « اللهم » — بميم مشددة معوضة من حرف النداء . وشذ الجمع بين حرف النداء والميم فى قريض — أى فى شعر . وقد ذكر الناظم الجمع بين « يا » و « أل » ، والمقصود حروف النداء — لا خصوص « يا » .

ومن مواضع جواز الجمع بين حرف النداء و « أل » : المنادى المستغاث به المجرور باللام ، نحو : ياللموسرين للمحتاجين ، وسيأتى فى بابه قريباً إن شاء الله .

(١) أما المنادى المنصوب اللفظ ؛ فإن كان تابعه نعتاً ، أو عطف بيان، أو توكيداً — وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع ، نحو: يامجاهداً مخلصاً لا تحجم عن لقاء العدو. يا عرباً أهل اللغة الواحدة ، أو كلكم — أجيبوا داعى الوطن .

وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق مجرداً من « أل » — فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ أيضاً نحو: بوركت يابن الخطاب عمر— أو بوركتما يابن الخطاب وعلياً . وبعضهم يجعل ذلك فى حكم المنادى المستقل

(٢) بشرط ألا يكون منعوته — وهو المنادى — اسم إشارة ، ولا كلمة « أى » أو « أية » ، وإلا وجب رفع النعت كما فى الحالة الثانية الآتية .

على لفظ الجلالة ومضاف إليه (*) « والأكثر اللهم » مبتدأ ، وخبر مقصود لفظه ، « وبالتعويض » متعلق بمحذوف حال من اللهم « ياللهم » فاعل شذ قصد لفظه « فى قريض » متعلق بشذ .

الثانى : أن يكون مضافاً مجرّداً من أل[١] ، نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرٍو — ويازيدُ أبَا عبدِ الله ، ويا تميمُ كلَّهُم — أو كلَّكُم[٢] .

(والثانى) ما يجبُ رفعُه مراعاةً للفظِ المنادى ، وهو : نعتُ «أىٍّ» و «أية»[٣] ، ونعتُ اسمِ الإشارةِ — إذا كان اسمُ الإشارة وُصْلَةً

(١) ويشترط أن تكون الإضافة فى الثلاثة محضة على الراجح ، وإلا جاز رفع التابع مراعاة للفظ المنادى، نحو : يا رجل ضارب محمد — بالضم والنصب .

ووجوب النصب بهذين الشرطين — مذهب جمهور النحاة . وعن جماعة من الكوفيين : جواز النصب والرفع تبعاً للمحل واللفظ . ومثل المضاف شبهه .

(٢) إذا كان تابع المنادى مشتملا على ضمير ؛ جاز أن يكون للغائب — باعتبار أن لفظ المنادى اسم ظاهر ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة . وجاز أن يكون للمخاطب لأنه مخاطب . وتلك قاعدة عامة تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب؛ إلا إذا كان التابع اسم إشارة — فلا يجوز أن تتصل بآخره علامة خطاب .

وإلى هذا القسم أشار ابن مالك بقوله :

(تَابِعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ» أَلْزِمْهُ نَصْباً : كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)(*)

أى : أن تابع المنادى المبنى على الضم — إذا كان مضافاً مجرداً من أل — يجب نصبه ، نحو : أزيد ذا الحيل — أى صاحب الحيل . « فزيد » منادى مبنى على الضم ، و « ذا » نعت له منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، و « الحيل » مضاف إليه .

ويراد بالتابع — ما عدا عطف النسق والبدل ، كما يشير إلى ذلك بعد ، وشمل قوله « ذى الضم » : العلم ، والنكرة المقصودة — ولو كانا مبنيين قبل النداء .

(٣) « أى » فى التذكير ، و « أية » فى التأنيث . وإنما وجب الرفع ؛ لأن المقصود بالنداء هو التابع وهو مفرد . أما « أى » و « أية » فكلاهما صلة لندائه .

(*) « تابع » مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور بعده « ذى الضم » مضاف إليه « المضاف » نعت لتابع « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع « أل » مضاف إليه مقصود لفظه « نصباً » مفعول ثان لألزمه ، والهاء مفعوله الأول « كأزيد » الكاف جارة لقول محذوف ، والهمزة للنداء ، و « زيد » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « ذا » نعت لزيد بمراعاة المحل « الحيل » مضاف إليه ، وسكن للشعر .

النداء[1] نحو : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ — يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)[2] ، وقولك : « يا هذَا الرجلُ » ؛ إن كان المرادُ أَوَّلاً نداء الرَّجل .

ولا يوصفُ اسمُ الإشارة أبداً — إلاَّ بما فيه أَل[3] .

ولا توصَفُ « أيّ » و « أَيّة » فى هذا الباب — إلاَّ بما فيه أَل[4] أو باسم الإشارة[5] ، نحو : يأَيُّهذَا الرَّجُل[6] .

وهما مبنيان على الضم ؛ لأن كلا منهما نكرة مقصودة ، و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما (١) أى : نداء النعت المبدوء بأل ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز نداؤه بغير واسطة — إلا فى المواضع التى سبقت ، ويكون هو المقصود بالنداء ؛ فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده — لم يلزم رفع وصفه ، بل يجوز فى تابعه الأمران كما سيأتى.

(٢) « أى » و « أية » نكرتان مقصودتان مبنيتان على الضم فى محل نصب ، و « ها » زائدة للتنبيه لا محل لها « الناس » و « النفس » — نعتان لأى مرفوعان باعتبار اللفظ، وحركتها إتباع على الصحيح . ٢١سورة البقرة ، ٢٧ من سورة الفجر

(٣) أى الجنسية، والتى تصير بعد النداء للعهد الحضورى. أو باسم موصول مبدوء بأل نحو : ياهذا الغافل تنبه . ويجوز إعراب هذا الاسم المبدوء بأل — عطف بيان لاسم الإشارة . والأفضل إعراب المشتق نعتاً ، والجامد عطف بيان .

(٤) أى الجنسية ، أو المتصلة باسم موصول — كما تقدم فى اسم الإشارة .

(٥) بشرط أن يكون مجرداً من كاف الخطاب . ويغلب حينئذ وصفه أيضاً باسم مقرون بأل — كمثال المصنف ، وكقول الشاعر :

أَيُّهَا ذَا الشَّاكِى وَمَا بِكَ دَاءٌ كُنْ جَمِيلاً تَرَ الْوُجُودَ جَمِيلاَ

وقد يجىء نعته بدون أل نحو : يأيهذا أقبل . (٦) « أى » منادى ، « ها » للتنبيه « ذا » اسم إشارة صفة فى محل رفع « الرجل » صفة لذا ، أو عطف بيان ، هذا : ويجب إفراد « أى » و « أية » فى النداء ، سواء كانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ، تقول : يأيها الطالب — يأيها الصديقان — يأيها الزملاء ، ويحسن أن تماثل كل منهما صفتها فى التذكير والتأنيث ، تقول : يأيتها الفتاه — يأيتها الفتاتان يأيتها المجدات . وفى هذا القسم يقول ابن مالك :

(والثالث) ما يجوزُ رفعُه ونصبُه وهو نوعان :

أحدُهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بأل[١]، نحو: يازيدُ الحسَنُ الوجهِ[٢]

والثانى : ما كان مُفرداً[٣] ؛ مِن نعتٍ – أو بيانٍ – أو توكيدٍ .

أو كان معطوفاً مقروناً بأل ، نحو : يا زيدُ الحسنُ والحسنَ – ويا غلامُ

(وَ«أيُّهَا» مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِى الْمَعْرِفَهْ
وَ«أيُّهَذَا» «أيُّهَا الَّذِى» وَرَدْ ... وَوَصْفُ «أىٍّ» بِسِوَى هَذَا يُرَدْ
وَذُو إشَارَةٍ «كَأىٍّ» فِى الصِّفَهْ ... إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ)(*)

أى : أن النعت المقترن بأل بعد «أيها» – يلزم رفعه ، وورد عن العرب : «أيهذ- وأيها الذى ؛ مما فيه النعت اسم إشارة، أو اسم موصول مبدوء بأل .

ونعت «أى» بغير ذلك- يرد ويرفض. وكذلك اسم الإشارة المنادى مثل «أى»- ينعت بمعرفة مرفوعة مقرونة بأل؛ من اسم جنس أو اسم موصول. ويجب أن ينعت اسم الإشارة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه ، وإلا – لا .

(١) اقترانه بأل يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هى التى تجتمع مع أل ، وتكاد تنحصر هذه الإضافة فى تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع هذه الإضافة

(٢) الرفع على الاتباع للفظ «زيد» فى الصورة ؛ تشبيهاً له بالمرفوع، والنصب على المحل

(٣) أى : عن الإضافة لا غير ، سواء كانت فيه «أل» ، نحو : يا محمد المجد ، أم لا ؛ كيار جل ظريف – بالرفع والنصب .

(*) «وأيها» مقصود لفظه مبتدأ «مصحوب أل» مصحوب مفعول مقدم ليلزم، وأل مضاف إليه «بعد صفة» حالان من مصحوب أل، وبعد ظرف متعلق بمحذوف «يلزم» الفاعل يعود على أيها والجملة خبر المبتدأ «بالرفع» حال ثالثة من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم «ذى المعرفة» مضاف إليه

(*) «وأيهذا» مبتدأ قصد لفظه «أيها الذى» معطوف عليه بحذف العاطف «ورد» فاعله يعود على المذكور، والجملة خبر المبتدأ «ووصف أى» مبتدأ ومضاف إليه «يرد» نائب الفاعل يعود إلى وصف أى..الخ» والجملة خبر المبتدأ (*) «وذو إشارة» مبتدأ ومضاف إليه «كأى» متعلق بمحذوف خبر «فى الصفة» متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر «إن كان» شرط وفعله «تركها» اسم كان والضمير يعود إلى الصفة «يفيت المعرفة» الجملة خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

بِشْرُ وبِشْراً — ويا تميمُ أجمعون وأجمعين ، وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) . قرأهُ السبعةُ بالنصب[1] ، واختاره أبو عَمْرو وعِيسَى. وقُرِىء بالرَّفع[2] ، واختارهُ الخليلُ وسيبويه . وقَدَّرُوا[3] النَّصْبَ بالعطفِ على «فَضْلاً»، من قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً)[4] وقال المبرّد : إن كانت « أل » للتعريف مِثْلَهَا فى « الطَّير » — فالمختارُ النصب[5]، أو لغيره مِثْلَهَا فى « اليَسَع » — فالمختارُ الرفعُ[6] .

(والرابع) ما يُعْطَى تابعاً ما يستحِقُّه إذا كان منادًى مستقِلاً ؛ وهو :البدلُ — والمنْسُوق المجرَّدُ من أل[7] ؛ وذلك لأنَّ البَدَلَ فى نِيَّةِ تكرارِ

---

(١) أى بنصب «الطير» بالعطف على محل «الجبال» . من الآية ١٠ من سورة سبأ

(٢) أى : عطفاً على لفظ « الجبال »   (٣) أى من اختاروا الرفع .

(٤) والتقدير : وآتيناه الطير ، وتكون جملة النداء معترضة بين المتعاطفين . ووجه اختيار الرفع : مشاكلة الحركة وكثرته — كما يقول سيبويه .

(٥) لأن المعرف يشبه المضاف من حيث تأثر كل بالتعريف عما يتصل به .

(٦) لأن « أل » حينئذ — وهى من بنية الكلمة — كالمعدومة ، فلا مانع من أن يلى ما هى فيه حرف النداء . وإلى المعطوف المقرون بأل — أشار الناظم بقوله :

(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا   فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)(*)

أى: إذا كان المعطوف عطف نسق مقترناً بأل — جاز فيه وجهان : الرفع، والنصب والمختار الرفع . ومعنى ينتقى — يختار .

(٧) فيبنى كل منهما على الضم إن كان مفرداً معرفة بالعلمية أو بالقصد . وينصب

(*) «وإن يكن» شرط وفعله «مصحوب أل» مصحوب خبر يكن مقدم وأل مضاف إليه «ما» اسم موصول — اسم يكن «نسقا» فعل ماض للمجهول، والجملة صلة ، والألف للاطلاق «ففيه» الفاء واقعة فى جواب الشرط و «فيه» خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط «ورفع» مبتدأ وسوغ الابتداء به — وهو نكرة — وقوعه فى معرض التقسيم «ينتقى» فعل ماض للمجهول ، والجملة خبر .

العاملِ، والعاطفُ كالنائبِ من العامل[1]، تقولُ: يا زيدُ بِشْرُ بالضم ـ وكذلك: يا زيدُ وبشرُ. وتقول: يا زيد أَبَا عبدِ اللهِ ـ وكذلك: يازيدُ وأَبَا عبدِ اللهِ. وهكذا حُكْمهُمَا مع المنادى المنصوب[2].

إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف

(١) أى: أن حرف العطف بمنزلة عامل النداء، فكأنه داخل على منادى مستقل

(٢) أى فليس ذلك مختصاً بتابع ذى الضم، كما يوهمه كلام الناظم، تقول: ياعبد الله أخا محمد، ويا عبد الله وأخا محمد ـ بنصب الأخ فيهما.

وقد أشار الناظم إلى هذا القسم بقوله:

(وَمَا سِوَاهُ انْصِبْ، أَوِ ارْفَعْ، وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلاَ)(*)

وهذا البيت يأتى عقب قول الناظم:

(تَابِعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ» أَلْزِمْهُ نَصْباً، كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

فقوله: «وما سواه» ـ أى ما سوى تابع المضاف المذكور الواجب النصب؛ وهو: المضاف المقرون بأل، والمفرد من نعت وبيان أو توكيد أو نسق مقرون بأل ـ يجوز رفعه ونصبه كما بين المصنف. أما عطف النسق المجرد من أل، والبدل ـ فنى حكم المنادى المستقل؛ يجب ضمه إذا كان مفرداً، ويجب نصبه إن كان مضافاً.

ويتلخص مما سبق من أحكام هذا الفصل: أن توابع المنادى تنصب جوازاً أو وجوباً ـ على النحو الذى أوضحه المصنف، إلا فى موضعين:

(ا) أن يكون المنادى المتبوع، لفظ «أى» أو «أية»، أو «اسم إشارة» فيجب رفع نعتها لتماثل حركته حركة المنادى.

(ب) أن يكون المنادى المتبوع مبنياً على الضم، والتابع بدلا، أو عطف نسق مجرداً من «أل» ـ فحكمهما حكم المنادى المستقل عند فريق من النحاة. وبعضهم يجيز النصب، وهو رأى حسن.

(*) «ما» اسم موصول مفعول ارفع مقدم «سواه» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة والهاء مضاف إليه «واجعلا» فعل أمر مؤكد بالنون المنقلبة ألفاً «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل فى موضع المفعول الثانى له «نسقاً» مفعوله الأول «وبدلا» معطوف على نسقا.

(الفصل الرابع) فى المنادَى المضافِ للياء[١] . وهو أربعة أقسام :

(أحدها) ما فيه لُغَةٌ واحدة ، وهو المعتَلُّ[٢] ؛ فإنّ ياءه واجبةُ الثبوتِ ، والفتح[٣] ، نحو : يا فتایَ – ويا قاضِیَّ[٤] .

(الثانى) ما فيه لُغتان ، وهو الوصفُ المُشْبِهُ للفعل[٥] ؛ فإنّ ياءه ثابتةٌ لا غير ، وهى: إما مفتوحةٌ – أو ساكنة، نحو: يا مُكْرِمِیَّ – ويا ضارِبی.

---

(١) ينظر موضوع «المضاف لياء المتكلم» صفحة ٣٩٧ – جزء ثان : فبين الموضوعين صلة قوية .

(٢) سواء أكان مقصوراً أم منقوصاً ، وقد مثل لهما المصنف .

(٣) أما علة الثبوت ؛ فلأنها لو حذفت لحصل التباس بغير المضاف . وأما وجوب الفتح ؛ فلأنها لو سكنت التقى ساكنان ، والتحريك بالضم والكسر ثقيل على الياء

(٤) « قاضى » منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المدغمة فى ياء المتكلم وهى مضاف إليها . ويلحق بالمعتل : المثنى وشبهه ، وجمع المذكر السالم وشبهه – إذا أضيفا وحذفت نونهما للاضافة ، وختم آخرها بالعلامة الخاصة بكل منهما ؛ فتدغم الياء الساكنة فى آخرها – فى ياء المتكلم المبنية على الفتح ، نحو : ياعينيَّ جودى بالدمع ومنه قول الشاعر :

يا سَابِقِيَّ إلى الغُفْرَانِ ، مَكْرُمَةً إنَّ الكِرَامَ إلى الغُفْرَانِ تَسْتَبِقُ

ويلحق كذلك بالمعتل : المختوم بياء مشددة ليس تشديدها للادغام ؛ كعبقريّ ، وبنيّ – تصغير ابن ، يقال : يا عبقريّ ويا بنيّ – بحذف الياء المشددة الثانية وإدغام الأولى فى ياء المتكلم المفتوحة . ويجوز حذف ياء المتكلم وبقاء الياء المشددة قبلها مكسورة تقول : يا عبقريِّ ، ويابنيِّ . ولا يجوز إسكان ياء المتكلم المتصلة بالاسم المعتل لئلا يلتقى ساكنان. كما لا يجوز تحريكها بالكسرة أو الضمة، لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء

(٥) أى المضارع ، وذلك بإفادته معنى الحال أو الاستقبال، وهو الذى إضافته غير محضة ، والمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها الكسرة التى لمناسبة الياء . ويجب أن يكون المنادى المضاف مفرداً، وأن يكون وصفاً عاملا.

(الثالث) ما فيه ستُّ لُغَاتٍ ، وهو ما عدا ذلك[١] ـ وليس أَباً ، ولا أُمًّا ، نحو : ياغُلَامِي .

فالأكثرُ حذفُ الياء والاكتفاءُ بالكَسْرِ ، نحو : (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونَ)[٢] . ثم ثبوتُهَا ساكنةً ، نحو : (يَاعِبَادِيْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) ـ أو مفتوحةً ، نحو : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا) . ثم قَلْبُ الكسرة فتحةً والياءِ ألفاً ، نحو : (يَا حَسْرَتَا)[٣] . وأجاز الأخفش حذفَ الألفِ والاجتزاءَ بالفتحة ، كقوله : * بِلَهْفَ ولا بِلَيتَ وَلَا لَوَانِّي *[٤] أصلُهُ بِقَوْلِي : يَا لَهْفَا .

أما إذا كان الوصف بمعنى الماضى ـ فإن إضافته تكون محضة ، وتجرى فيه اللغات الست الآتية .

(١) ويشمل : الصحيح الآخر ، وما يشبهه ـ إذا كانت إضافتهما محضة . ويجب نصبه ؛ إن كان المنادى مفرداً ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالماً ، نحو : يا أخى ـ يا أصدقائى ـ يا زميلاتى .

(٢) « عباد » منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ، منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء . الآية ١٦ من سورة الزمر

(٣) أصله : حسرتىَ ، فقيل حسرتىَ ـ ؛ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فهو منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، منع منها حركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . ويجوز أن تلحقه هاء السكت عند الوقف ، فتقول : ياحسرتاه . من الآية : ٥٦ من سورة الزمر

(٤) عجز بيت من الوافر ـ لم ينسب لقائل ، وصدره :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى *

اللغة والاعراب . راجع : اسم فاعل من رجع ، وهو أفصح من أرجع . وفى القرآن الكريم (فإن رجعك الله إلى طائفة منهم) . لهف : حزن وتحسر . و «يالهف» كلمة يتحسر بها على فائت . « براجع » خبر ليس على زيادة الباء ، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل « ما » اسم موصول مفعوله « فات » فعل ماض والجملة صلة « بلهف »

ومِنهم مَنْ يَكْتفِى مِن الإضافةِ بنيَّتِها[١]، وَيَضُمُّ الاسمَ كما تُضَمُّ المفردات[٢]، وإنما يفعلُ ذلك فيما يَكْثر فيه ألاَّ يُنادَى إلا مضافًا[٣]، كقول بعضهم : يا أُمُّ لا تَفْعَلِى، وقِراءةِ آخر : (رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إلَىَّ)[٤].

الباء جارة لقول محذوف و «لهف» منادى بحذف حرف النداء، والجملة معمولة للقول المحذوف، وما بعده معطوف عليه مقصود لفظه، «ولا» زائدة لتأكيد النفى.

والمعنى : أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة، ولا بكلمة التمنى وقولى : ليتنى عملت كذا، ولا بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا.

والشاهد : فى قوله : «بلهف» ؛ فإن «لهف» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة، والفتحة دليل عليها — وأصله : يالهفى. وقيل : إن «لهف» مجرور بالباء على الحكاية، وكذا ما بعده — لا على النداء، وإذاً لا شاهد فيه.

(١) فيحذف الياء والكسرة.

(٢) وذلك تشبيهاً له بالنكرة المقصودة، فضمته ضمة مشاكلة. ويقال فى إعرابه : منصوب بفتحة مقدرة لإضافته تقديراً، منع من ظهورها ضمة المشاكلة. وهذه اللغة أضعف اللغات، وقد أهملها بعض النحاة.

(٣) وذلك ليكون العلم بشيوع إضافته دليلا على حذف المضاف إليه، وأنه محذوف فى اللفظ ملاحظ فى النية، مثل : أم — أب — ابن — رب — قوم.

(٤) كل من «أم» و «أب» — منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها الضمة المجلوبة لمشاكلة المفرد المبنى على الضم. من الآية ٣٣ من سورة يوسف. وإلى حكم الصحيح، واللغات التى فى الياء — أشار الناظم، مقتصراً على خمس اللغات الأولى — بقوله :

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لـ«يا» كَعَبْدِ، عَبْدِى، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)(*)

(*) «منادى» مفعول أول اجعل «صح» الجملة صفة لمنادى «إن يضف» شرط وفعله، ونائب الفاعل يعود إلى منادى، وجواب الشرط محذوف «ليا» متعلق بيضف، والمضاف إليه مقدر — أى لياء المتكلم «كعبد» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف.

(الرابع) ما فيه عشرُ لُغات، وهو: الأب والأمّ؛ ففيهما مع اللغات الستِّ: أن تُعوَّضَ تاءَ التأنيث[1] عن ياء المتكلم وتكسِرَها - وهو الأكثر. أو تفتَحَهَا - وهو الأقيَس[2]. أو تَضُمَّها على التشبيه بنحو: ثُبَة وهِبَة - وهو شاذ، وقد قُرِئَ بهن[3].

وربما جُمِعَ بين التاء والألف، فقيل: يا أَبَتَا - يا أُمَّتَا[4]، وهو كقوله:

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا * وسبيل ذلك الشعر.

أى: اجعل المنادى الصحيح الآخر - إذا أضيف للياء - على مثال واحد من ذلك «فعبد» - لما حذفت فيه الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها، و «عبدى» لثبوت الياء ساكنة وكسر ما قبلها، و «عبدَ» لما قلبت فيه الياء ألفاً وحذفت واستغنى عنها بالفتحة، و «عبدَا» لما قلبت فيه الياء ألفاً ولم تحذف، وقلبت الكسرة فتحة، و «عبدىَ» لما أضيف للياء المبنية على الفتح. ولم يذكر اللغة السادسة، وهى ضم الاسم بعد حذف الياء كالمفرد - اكتفاء بنية الإضافة؛ لما بينا.

(١) الغالب فى هذه التاء: أن تبقى تاء عند النطق بها وقفاً ووصلا، وأن تكتب تاء غير مربوطة فى جميع أحوالها.

(٢) لأنها عوض عن ياء حركتها الفتح.

(٣) أى فى نحو قوله تعالى: (يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكباً)، والمنادى فى هذه الحالات الثلاث منصوب؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث، ونصبه بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جىء بها لمناسبه التاء.

ويرى بعض المحدثين أن يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة؛ لأن تاء التأنيث تستلزم فتح ما قبلها دائماً إلا فى النداء.

(٤) على ما فيه من جمع بين العوض والمعوض وذلك ممنوع. وهوّن من ذلك أن الألف بدل من الياء؛ فهو جمع بين العوض وبدل المعوض. وقيل: إن هذه الألف ليست بدلا من ياء المتكلم، وإنما هى حرف هجائى يوصل به آخر المنادى؛ إذا كان بعيداً - أو مندوباً - أو مستغاثاً به. وهنالك صورة أضعف من هذه؛ وهى الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها؛ فتقول. ياأبتى - وياأمتى، وعليها جاء قول الشاعر:

ولا يجوزُ تعويضُ تاء التأنيث عن ياء المتكلِّم إلاَّ فى النداء[1] ؛ فلا يجوزُ : جاءنى أَبَتُ — ولا رأيتُ أُمَّتَ . والدليل على أنَّ التاء فى يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ عِوَض من الياء — أنهما لا يكادَانِ يجتمعان . وعلى أنَّها للتأنيثِ — أنه يجوزُ إبدالُها فى الوقف هاءً[2] .

(فصل) وإذا كان المنادَى مضافاً إلى مُضافٍ إلى الياء — فالياء ثابتة لا غير[3] ، كقولك : يا ابْنَ أَخِي — ويا ابنَ خَالِي ؛ إلا إن كان ابنَ أُمّ ، أو ابنَ عَمّ[4] — فالأكثر الاجتزاء بالكسرةِ من الياء[5] ، أو أن يُفتَحَا

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّنَا ... لَنَا أَمَلٌ فى العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

ويقال فى إعرابها : « أب » منادى منصوب مضاف ، والتاء عوض عن الياء المحذوفة ، أما المذكورة فحرف ناشىء من إشباع كسرة التاء ، أو التاء للتأنيث اللفظى والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت بين المتضايفين .

(١) وذلك أيضاً خاص بالأب والأم (٢) وكذلك فى الخط ، وقد بينا قريباً : أن الغالب والأفضل — جعلها تاء عند الكتابة والوقف .

وإلى بعض ما سبق فى نداء « أب » ، و « أم » — يقول الناظم :

(وَفِى النِّدَا « أَبَتِ ، أُمَّتِ » عَرَضْ ... وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ)(*)

أى : عرض وقيل فى النداء : يا أبت ، ويا أمت — بكسر التاء وفتحها ، وهذه التاء عوض عن ياء المتكلم المضاف إليها . وقد ترك الناظم صورة ضم التاء — كما ترك بقية الصور التى أوضحها المصنف (٣) أى : مع بنائها على السكون أو الفتح ، ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاقتصار على أحدها (٤) وكذلك : ابنة أم — أو ابنة عم ، أو بنت أم — أو بنت عم (٥) ويكون المنادى معرب منصوب ، والمضاف إليه الأول مجرور

(*) « وفى الندا » جار ومجرور متعلق بعرض « أبت » مبتدأ مقصود لفظه « أمت » معطوف على أبت بحذف العاطف « عرض » الجملة خبر المبتدأ « ومن اليا » متعلق بعوض « التا عوض » مبتدأ وخبر .

للتركيب المزجي[1]، وقد قرىء (قَالَ ابنَ أُمَّ) بالْوَجْهَيْنِ، ولا يكادون يُثبتون الياء ولا الألف ـ إلا فى الضرورة، كقوله :

* يَا ابنَ أُمِّى وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِى *[2]

---

(١) فيصيران بمنزلة «خمسة عشر» مثلا . بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة . ويقال فى إعراب : يا ابن أم ... إلخ: «يا» للنداء و «ابن أم» منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء التركيبى، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه . وقيل : إن الأصل : يا ابن أما، ويا ابن عما .. إلخ ـ بقلب الياء ألفاً وحذفها للتخفيف، وإبقاء الفتحة دليلا عليها، ويكون الإعراب مقدراً منع منه الفتحة التى جىء بها لمناسبة الألف المحذوفة . ويجوز وجه ثالث وهو : إهمال الياء المحذوفة واعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم الواحد المركب تركيبا مزجياً؛ ويعرب مبنياً على ضم مقدر منع منه حركة البناء أيضاً . وقد أشار الناظم إلى بعض هذه الآراء بقوله :

(وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ، وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ ... فِى «يَا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ ـ لَا مَفَرّْ»)(*)

أى فتح الميم وكسرها قبل الياء المحذوفة، وحذف هذه الياء ـ مستمر على الراجح فى يا ابن أم، ويا ابن عم؛ من المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم، وأصلهما : يا ابن أمى، ويا ابن عمى .

(٢) صدر بيت من الخفيف، لأبى زبيد الطائى ـ واسمه : حرملة بن المنذر ـ من قصيدة يرثى فيها أخاه . وعجزه :

* أَنْتَ خَلَّفْتَنِى لِدَهْرٍ شَدِيدِ * وأولها :

إِنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ ... وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

اللغة والإعراب : شقيق : تصغير شقيق . خلفتنى : تركتنى بعدك . لدهر شديد : لزمن تبعاته شديدة . والإعراب واضح .

(*) «وفتح» مبتدأ وهو نكرة سوغة التقسيم «أو كسر» عطف عليه «وحذف الياء» حذف عطف على كسر والياء مضاف إليه، والواو بمعنى مع «استمر» فاعله يعود على حذف الياء، والجملة خبر المبتدأ «فى» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفى على الحكاية، متعلق باستمر «يا ابن عم» معطوف عليه بحذف العاطف «لا» نافية للجنس «مفر» اسمها والخبر محذوف — أى: لى، أو: موجود .

وقوله : * يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِى وَاهْجَعِى *(1)

والمعنى : يا أخى فى النسب، ويا من نفسه كنفسى ؛ لقد ذهبتَ وتركتنى وحيداً أقاسى ويلات الزمن ، وقد كنتَ ركناً أستند إليه ، وظهيراً أعتمد عليه .

والشاهد : إثبات ياء المتكلم فى « يا ابن أمى »— للضرورة .

(1) صدر بيت من الرجز — أو بيت من الرجز المشطور، لأبى النجم — الفضل بن قدامة العجلى — يخاطب امرأته « أم الخيار » ، وعجزه :

* لاَ يَخْرِقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِى *

وهذا البيت من قصيدة مشهورة مطلعها :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِى كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِى أَبْطِئِى أَوْ أَسْرِعِى أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِى

* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِى *

اللغة والإعراب . لا تلومى : من اللوم ، وهو كثرة العتاب . اهجعى : من الهجوع — وهو الرقاد بالليل، والمراد: ترك ما هى فيه من لوم وتعنيف . حجاب مسمعى: كناية عن الأذن . « ياابنة » « يا » للنداء وابنة منادى منصوب « عما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا، منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه . «لا تلومى» لا ناهية وتلومى فعل مضارع مجزوم بلا بحذف النون ، « واهجعى » فعل أمر معطوف عليه

والمعنى : دعى واتركى لومى وعتابى يا ابنة عمى ، وخذى نفسك بالراحة ، ونامى ؛ فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعى ولا أستمع له . وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه ولا سيما وقت النوم والراحة .

والشاهد : فى « ياابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم — للضرورة .

(باب فى ذكر أسماء لازمت النداء)(١)

منها « فُلُ » ، و « فُلَةُ » ـ بمعنى رَجُل ، وامْرَأَة(٢) . وقال ابن مالك وجماعة : بمعنى زَيد ، وهِند ، ونحوهما(٣) ، وَهُوَ وَهَمٌ(٤) ، وإنما ذلك بمعنى : فلان ـ وَفُلَانة(٥) .

وأما قوله : * فى لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ *(٦) ـ فقال ابنُ مالك:

باب فى ذكر أسماء لازمت النداء

(١) أى لا تستعمل إلا منادى ؛ فلا تقع فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً أو خبراً لناسخ ، ولا مضافا إليها ، ولا شيئاً آخر غير المنادى .

ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى على الصحيح؛ كالاسم المضاف إلى ضمير المخاطب نحو : يا أخاك ، وكضمائر غير المخاطب ، واسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب نحو : ياذاك ، والاسم المبدوء «بأل»ـ فى غير المواضع المستثناة التى سبق ذكرها .

(٢) أى : فهما كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان ، مستقلتان عن فلان وفلانة. وأصل«فلُ»ـ فِلى ، حذفت الياء اعتباطاً . وهذا مذهب سيبويه .

(٣) أى من أعلام الأناسى ؛ فهما كنايتان عن علم شخصى لمن يعقل .

(٤) أى غلط . (٥) أى أن الذى بمعنى زيد وهند ، ونحوها ـ من كناية الأعلام ـ هو : « فلان » و « فلانة » ـ لا « فُل » و « فُلة » . ويمكن دفع وهم ابن مالك ؛ بأن أصل « فُلُ » و « فُلة »عنده ـ فلان وفلانة ،ـحذفت الألف والنون تخفيفاً ، وهو مذهب الكوفيين . ومهما يكن ؛ فكل من « فُل ، وفُلة » ـ مبنى على الضم دائماً فى محل نصب، سواء اعتبرا من المفرد العلمـ أو النكرة المقصودة. واستعمالهما فى غير النداء، أو منادى منصوباًـ لا يكون إلا لضرورة شعرية .

(٦) عجز بيت من الرجزـ أو بيت من مشطور الرجز، لأبى النجم العجلىـ يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غباراً ، وقبله :

* تَضِلُّ مِنْــــهُ إبلِى بِالهَوْجَلِ *

وهذا البيت من أرجوزة طويلة مشهورة ـ مطلعها :

الحمــدُ لله العَلِىِّ الأجْلَلِ الواسعِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

هو «فُلُ» الخاصُّ بالنداء — استُعمِل مجروراً للضرورة (١). والصوابُ: أنَّ أصلَ هذا — «فُلان»، وأنه حُذِفَ منه الألفُ والنونُ للضرورة. كقوله: * دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبَانِ * (٢) أى: دَرس المنازلُ.

اللغة والاعراب: الهوجل: المراد هنا: المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج. لجة: هى الجلبة واختلاط الأصوات فى الحروب. «منه». جار ومجرور متعلق بتضل. والهاء عائدة على الغبار فى البيت قبله «إبلى» فاعل تضل. «بالهوجل» متعلق به «فى لجة» متعلق بتضل أيضاً، أو بتدافع — الواقع مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف — أى تدافعت الإبل تدافع، وذلك فى قوله قبل:

* تَدافعَ الشَّيْبِ وَلَم تقْتَـــــل *

«أمسك فلاناً عن فل» الجملة فى محل نصب مقولة لقول محذوف صفة للجة — أى فى لجة مقول فيها: أمسك ... إلخ

والمعنى: يصف الشاعر إبلا أقبلت متزاحمة متدافعة تثير الغبار، فشبهها فى هذه الحالة — وقد ارتفعت أصواتها فى الفلاة — بقوم شيوخ فى لجة يدفع بعضهم بعضاً، فيقال فيهم: أمسك فلاناً عن فلان — أى احجز بينهما. وقيل: إن صدر البيت هو: تدافع الشيب ... إلخ؛ لأن العجز يتلاءم معه بدون هذا التكلف.

والشاهد: استعمال «فُلَ» فى غير النداء، وجرها بحرف الجر للضرورة. وهذا رأى ابن مالك؛ إذ يقول: «وجر فى الشعر فل».

(١) وقد صرح بذلك فى النظم فقال: «وجر فى الشعر فلُ».
وقيل إن «فل» هنا؛ أصله «فلان»، فرخم بحذف النون والألف.

(٢) صدر بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامرى. وعجزه:

* فتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ *

اللغة والاعراب. درس: عفا وزال أثره. المنا: أى المنازل. متالع، وأبان، والحبس، والسوبان: أسماء أماكن معينة. «المنا» فاعل درس مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر — أو بضمة ظاهرة على الحرف المحذف للترخيم «بمتالع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل. «فأبان» معطوف على متالع

ومنها: « لُؤمانُ » — بضم أوله وهمزةٍ ساكنة ثانيةٍ — بمعنى كثير اللؤم[(١)].

و« نَوْمانُ» — بفتح أوّله وواوٍ ساكنة ثانية— بمعنى كثيرِ النوم[(٢)]

و « فُعَل » كغُدَر وفُسَق — سبًّا للمذكر . واختار ابنُ عصفور كونَه قياسيًّا[(٣)] وابنُ مالك كونَه سماعياً[(٤)] .

والمعنى : أن جميع المنازل التى كانت بهذه الأماكن ـ درست وزالت آثارها .

والشاهد : أن أصل المنا ـ « المنازل » فرخم فى غير النداء بحذف حرفين منه للضرورة . وهذا يقوى رأى من يقول: إن أصل «فُل»ـ فى البيت السابق ـ «فلان» وحذفت منه الألف والنون للضرورة . وقيل : إن المنا بمعنى المحاذى ولا ترخيم فيه وكأن الشاعر قال : عفا المكان المحاذى لهذه الأماكن .

(١) ومثله فى المعنى والحكم : «مَلأَم»، وكذلك «مَلأَمان، ومَخبثان» ـ وصفان بمعنى : لئيم وخبيث . ومثلهما : كل وصف على وزن «مَفعلان» مما يدل على أمر مذموم وقد يدل على أمر محمود مثل: مَكرمان ومَطيبان ـ وصفان بمعنى: عزيز مكرَّم، وطيب.

(٢) لا يقاس على ما كان على وزن : « لؤمان، ومَلأم ، ونـومان » . بل يقتصر فيه على السماع . أما كان على وزن « مَفعلان » ففيه رأيان .

ولعل الأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة ؛ لكثرة ما ورد فيها .

(٣) أى فى كل وصف جاء على وزن « فعَل » بمعنى فاعل ـ لذم المذكر وسبه ، بشرط دلالة أصله على السب .

(٤) وقد أشار إلى ذلك فى النظم كما سيأتى. ومما سمع: فُسَق، وغُدَر، وخُبَث، ولُكَع، وسُفَه ـ بمعنى سافِه، وشُتَم ـ بمعنى شاتم. وورد «ياسُفَهُ مقتل الرجل بين فكيه»

وقد يستعمل هذا الوزن فى غير النداء كحديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعدَ الناس فى الدنيا لُكَع بن لُكَع » .

و « فَعَالِ » كَفَسَاقِ وخَبَاثِ — سبًّا للمؤنث[1] . وأَمَّا قوله :

* إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُه لَـكَاعِ *[2] فاستعمَلَه خبَراً ضرورة .

وينقاس هذا ، و « فَعَالِ » بمعنى الأمر[3] كنزالِ — من كلِّ فِعْلٍ ، ثلاثى[4] تامٍّ ، مُتَصَرِّفٍ[5] . نخرج نحو : « دَحرج ، وكان ، ونِعْم وبئس »[6] . والمبرِّد لا يَقيسُ فيهما .

---

(١) وهو معدول عن « فاعلة» أو « فعيلة »، ومبنى على الكسر أصالة .

(٢) عجز بيت من الوافر، اشتهر بأنه للحطيئة ـ فى هجاء امرأته . ونسبه ابن السكيت لأبى الغريب النصرى ، وصدره :

* أُطَوِّف ما أُطَوِّف ثمَّ آوِى *

اللغة والاعراب . أطوف : من التطويف ـ أى أكثر الطواف والجولان فى البلاد آوى : أرجع وأعود. قعيدته: التى تلازم القعود فيه ، ويطلق على المرأة « قعيدة البيت» لذلك . لكاع : لئيمة خبيثة . « ما » مصدرية ظرفية « أطوف » فعل مضارع ، وقد وصلت به « ما » وهو مضارع مثبت ، وذلك قليل « قعيدته » مبتدأ ومضاف إليه « لكاع » خبر مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة صفة لبيت .

والمعنى : يهجو امرأته ويقول : أسير فى الأرض وأكثر من الطواف والجولان والتنقل فى نواحيها لتحصيل القوت، والبحث عن العيش لى ولأسرتى، ثم أعود إلى منزلى فأجد فيه امرأة خبيثة لئيمة ، لم تهيىء لى أسباب الراحة بعد هذا العناء .

والشاهد : استعمال «لكاع» ـ وهو على وزن «فعال» ـ فى غير النداء للضرورة فهى خبر المبتدأ . وقيل : إن الخبر قول محذوف ـ أى قعيدته يقال لها : يا لكاع ، وحينئذ لا يكون قد خرج عن النداء .

(٣) ذكر المصنف ذلك هنا من باب الاستطراد لموافقته، نحو: خباث؛ فى الوزن، والبناء على الكسر، وشروطه ـ لا فى النداء . وسيجىء الكلام على هذه الصيغة فى باب « أسماء الأفعال» .

(٤) إلا ما سمع من نحو : دراك ـ من أدرك

(٥) أى تصرفاً كاملا ؛ فلا يبنى من نحو : يذر ويدع ؛ لأن كلا منهما ناقص التصرف .

(٦) « دحرج » ـ غير ثلاثى ، و « كان » غير تام ، و «نعم وبئس » ـ جامدان .
ويستخلص مما تقدم : أن الألفاظ التى لا تستعمل إلا منادى ثلاثة أنواع :

(ا) نوع مقصور على السماع ، وأشهر ألفاظه : أَبَت ، وأمت — اللازمتين لتاء التأنيث ، اللهم — فل — فُلة — لؤمان — مَلأم — نومان . وألفاظ هذا النوع مبنية على الضم — إلا أبت وأمت ، وقد تقدم حكمهما.

(ب) نوع قياسى وهو : ماكان على وزن « فَعَالِ » لسب الأنثى وذمها ؛ كياخباث ويا فَساق ، وله شروط سبق بيانها . ويقال فى إعراب هذا النوع : منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى فى محل نصب .

(حـ) نوع فى قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ بقول من يقول بقياسيته ، لكثرة ما ورد منه عن العرب ، وهو : ماكان على وزن « مَفعلان » للذم غالباً ، أو للمدح كلأمان — ومَكرمان . وماكان على وزن « فُعَل » لذم المذكر نحو : غُدَر ولُكَع وهذا النوع مبنى على الضم فى محل نصب .

وإلى ما تقدم فى هذا الباب — يشير الناظم بقوله :

(وَ « فُلُ » بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... « لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ » — كَذَا ، وَاطَّرَدَا

فِى سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ « يَاخَبَاثِ » ... وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِى

وَشَاعَ فِى سَبِّ الذُّكُورِ « فُعَلُ » ... وَلَا تَقِسْ ، وَجُرَّ فِى الشِّعْرِ « فُلُ » (*)

أى أن « فل » و « فلة » — من الأسماء التى تختص بالنداء . وكذلك « لؤمان » و « نومان » . واطرد فى سب الأنثى « يا خباث » ، وماكان على وزنها . وهذا الوزن مطرد أيضاً فى كل اسم فعل ثلاثى دال على الأمر . وشاع فى النداء : ماكان على وزن « فُعَل » خاصاً بسب الذكور ، ومع شيوعه ، فلا تقس عليه . ويجوز جر « فُلُ » فى الشعر للضرورة ، مع أنها مختصة بالنداء .

نداء المجهول : اختار العرب لنداء المجهول كلمات منها : « هَن » لنداء المذكر المجهول ، و « هِنت » لنداء المؤنثة المجهولة ، تقول : « ياهَنُ » لا تدخل فيما لايعنيك

(*) « وفل » مبتدأ « بعض » خبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « يخص » فعل مضارع للمجهول ونائب الفاعل يعود على « ما » والجملة صلة « بالندا » متعلق بيخص « لؤمان » مبتدأ « نومان » معطوف عليه بتقدير عاطف « كذا » متعلق بمحذوف خبر « واطردا » فعل ماض والألف للاطلاق (*) « فى سب » متعلق باطردا والأنثى مضاف إليه « وزن » فاعل اطرد « ياخباث » مضاف إليه على الحكاية « والأمر » مبتدأ « هكذا » متعلق بمحذوف خبر « من الثلاثى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر

(*) « فعل » فاعل شاع « جر » فعل ماض للمجهول « فى الشعر » متعلق بجر « فل » نائب فاعل جر .

(هذا باب الاستغاثة)(١)

إذا استُغيث اسمٌ منادَى(٢) — وجب كونُ الحرف «يا»، وكونُها مذكورة(٣) وغَلَبَ جرُّه بلامٍ واجبةِ الفتح(٤) كقول عُمَرَ رضى الله

و «يا هِنت» أقبلى. وتقول فى التثنية: «يا هَنان» و «هِنتان». وفى جمعى السلامة: «يا هَنون» و «يا هَنات». وقد تلحقها فى الآخر «ها» كما فى الندبة، فيقولون فى الإفراد: «يا هَناه» و «يا هِنتاه»، وفى التثنية: «يا هَنانِيه» و «يا هِنتانيه» وفى الجمع: «يا هَنُوناه» و «يا هناتُوه». وتسكن الهاء الأخيرة فى كل ذلك عند الوقف، وتحذف وصلا. وقد تثبت وصلا للضرورة الشعرية، فتتحرك بالضم أو بالكسر أو بالكسر. ومن الخير عدم استعمال هذه الكلمات اليوم؛ لثقلها ولتعدد معانيها اللغوية، ومن معانيها: المحمود والمذموم.

باب الاستغاثة

(١) يعرفها النحويون بأنها: نداء مَن يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها. ولا يستلزم أن يفعل المستغاث وفق ما يطلب المستغيث. قال تعالى: (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه). وأسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء، ولا يتحقق إلا بثلاثة أشياء: حرف النداء «يا» لا غير. وبعده غالباً المستغاث به؛ وهو الذى يطلب منه العون والمساعدة، وقد يسمى المستغاث. ثم المستغاث له وهو الذى يطلب العون بسببه. ولكل من هذه الثلاثة شروط وأحكام — تتضح مما يأتى

(٢) أى: إذا نوى مدلول اسم للاستغاثة به (٣) هذا شرطان فى حرف النداء.

(٤) هذا حكم من أحكام المستغاث. ووجود اللام ليس واجباً، وإنما الواجب فتحها حين تذكر؛ لأنه واقع موقع كاف الخطاب فى مثل: أدعوك، ولام الجر تفتح معها. وليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله. قال الناظم — مشيراً إلى ذلك:

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللاَّمِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى)(*)

(*) «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «استغيث» فعل ماض للمجهول فعل الشرط و «اسم» نائب فاعله «منادى» نعت لاسم «خفضا» الجملة جواب الشرط والألف للاطلاق «باللام» متعلق به «مفتوحاً» حال من اللام «كيا» الكاف جارة لقول محذوف، و «يا» حرف نداء «للمرتضى» اللام جارة عند البصريين، وفى متعلقها خلاف كما سيأتى.

تعالى عنه: «يَاللهِ»[١]، وقول الشاعر: *يا لَقَوْمِي ويا لأمْثَالِ قَوْمِي*[٢]
إلا إن كان معطوفاً ولم تُعَدْ معه «يَا» - فتُكسَر[٣].
ولامُ المستغاثِ لَه مكسورةٌ دائماً كقوله:

أى: إذا نودى واستغيث باسم - وجب جر المنادى بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى.

(١) قال: - رضى عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى - يالله للمسلمين.

(٢) صدر بيت من الخفيف - لم ينسب لقائل، وعجزه:

* لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فى ازْدِيَادِ *

اللغة والاعراب. عتوهم، العتو: الاستكبار والطغيان. فى ازدياد: أى يزيد يوماً بعد يوم. «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومى» اللام حرف جر أصلى وهى مفتوحة، وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو؛ بتضمينه معنى فعل يتعدى باللام - كألتجىء مثلا. أو متعلق بحرف النداء؛ لنيابته عن الفعل «أدعو» كما بينا سابقاً. وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشىء، والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد. وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده، وأن الأصل: «يا آل» فحذفت الهمزة للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين. «ويالأمثال» إعرابه كذلك «قومى» مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف - أى أدعوكم لأناس، أو متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل «عتوهم» مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس.

والمعنى: أستغيث بقومى وبأمثالهم فى النجدة والشجاعة، ليمنعونى من قوم يزدادون علواً واستكباراً علىّ، ويظلمونى بغير سبب.

والشاهد: جر المستغاث به فى «يا لقومى، ويالأمثال» - بلام واجبة الفتح.

(٣) هذا استثناء من وجوب بناء لام المستغاث على الفتح، وهو وجوب الكسر - إذا كان المستغاث غير مسبوق بـ «يا»، ولكنه معطوف على آخر مسبوق بها.

وكذلك يجب الكسر إذا كان المستغاث ياء المتكلم، نحو: يا لِى للغرباء - على رأى ابن جنى؛ من جواز كونه قد استغاث بنفسه، وكسرت اللام لمناسبة الياء. ويرى غيره: أن «يالى» لا يكون إلا مستغاثاً لأجله، والمستغاث به محذوف. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

ياللهِ لِلْمُسْلِمِينَ(١) ، وقول الشاعر: * يَا لَلْـكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *(٢)

(وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يا» وَفِى سِوَى ذَلِكَ - بِالْـكَسْرِ ائْتِيَا)(*)

أى إذا كررت « يا » مع المعطوف ـ وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفى غير هذه الصورة ـ يجب كسر اللام معه ، وهذا يشمل: عدم ذكر « يا » مع المعطوف ـ كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له .

هذا : والمستغاث المجرور باللام المسبوق « يا » ـ معرب منصوب ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلا ، حتى المفرد العلم والنـكرة المقصودة ؛ لأن اللام جعلتهما من قسم المضاف تأويلا. ويقال فى إعرابه: اللام حرف جر أصلى، وما بعدها منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الـكسرة التى جلبها حرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بيا .

وإنما يعرب بشرط ألا يكون مبنياً فى الأصل نحو : يا لهذا للمستجير .وأن تكون اللام مذكورة وقبلها «يا» . ويجوز فى تابعه: الجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل.

(١) إنما يجب كسر لام المستغاث له ؛ إذا لم يكن ضميراً ـ غير ياء المتكلم، وإلا فتحت لامه نحو : يا للمخلص لنا ـ ويا لَحمد لَك، بخلاف يا للزائر لى؛ لأن الضمير ياء المتكلم.

وهذا حكم من أحكام المستغاث له . ويجب كذلك تأخيره عن المستغاث ؛ كما أنه يجوز حذفه إذا علم وأمن اللبس ،نحو : يا لقومى من للندى والسماح ؟

(٢) عجز بيت من البسيط ـ لم ينسب لقائل . وصدره :

* يَبْـكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

اللغة والاعراب . ناء: بعيد ، وهو اسم فاعل من نأى ينأى ـ بمعنى بعُد. مغترب، غريب. الـكهول: جمع كهل ، وهو من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب ،وقيل: الأربعين. والشبان ،جمع شاب، وهو من كانت سنه دون سن الـكهل. «ناء» فاعل يبكى «بعيد الدار» صفة لناء ومضاف إليه وإضافته للدار غير محضة ، ولذلك وقع صفة للنـكرة « مغترب » صفة ثانية. «يا للـكهول » «يا» حرف نداء واستغاثة واللام حرف جر، و «الـكهول»

(*) « وافتح » فعل أمر ، ومفعوله محذوف — أى اللام « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذلك المحذوف « المعطوف » مضاف إليه «يا » مفعول «كررت الواقع فعلا للشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « وفى سوى» جار ومجرور متعلق بائتيا « ذلك » مضاف إليه والإشارة الى المذكور فى البيتين « بالـكسر » متعلق بائتيا أيضاً « ائتيا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل أنت .

ويجوزُ ألاّ يُبتدأَ المستغاثُ باللام ؛ فالأكثرُ حينئذ أن يُختَم بالألف[١]

كقوله : ‏ * يَا يزيدَا لِآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ *[٢]

مجرور بها ، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو - أو يا ، كما سبق بيانه « وللشبان » إعرابه كذلك « للعجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف كما سبق ، وهو مستغاث له .

والمعنى : يبكيك ويحزن لفقدك وموتك - الأباعد الغرباء ؛ لما كنت تسدى إليهم من معروف وعون. وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك . فهيا معشر الكهول والشباب لمشاركتنا فى العجب من ذلك !

والشاهد : كسر لام المستغاث له . فى « للعجب » . وفيه شاهد آخر وهو : كسر لام المستغاث به فى « للشبان » لأنه معطوف لم تتكرر معه « يا » .

(١) وتكون هذه الألف عوضاً عن اللام ، ومن ثم لا يجتمعان ، ويبقى المنادى دالا على الاستغاثة بالقرينة . ولكنه لا يكون فى هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف ، بل يكون مبنياً على الضم المقدر فى محل نصب، منع من ظهوره الفتحة الطارئة لمناسبة الألف

ويجوز فى تابعه الرفع مراعاة للفظه ، والنصب مراعاة لمحله ، ولا يجوز مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف . وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف - فالأحسن مجىء « ها » السكت الساكنة ، تقول : ياشاعراه ، وتحذف عند الوصل .

(٢) صدر بيت من الخفيف - لم يعين قائله . وعجزه :

* وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ *

اللغة والاعراب : آمل : اسم فاعل من الأمل، وهو الرجاء والتوقع . نيل: حصول فاقة : فقر وحاجة . هوان : مذلة واحتقار . « يا » حرف نداء واستغاثة ، « يزيدا » منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة « لآمل » متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف كما تقدم « نيل عز » نيل مفعول لآمل وعز مضاف إليه ، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل « وغنى » معطوف على عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للساكنين «بعد» ظرف زمان متعلق بنيل أو بآمل . «فاقة» مضاف إليه «وهوان» معطوف على فاقة

والمعنى : أستغيث بك يا يزيد ، وأدعوك لمن يطلب القوة والعزة - بعد الضعف والمذلة ، ويرجو الغنى والثراء - بعد الفقر والحاجة

والشاهد : فى « يزيدا » فإنه مستغاث به اختتم بالألف ، ولم يؤت معه باللام

وقد يَخلُو منهما[1] كقوله : * أَلاَ يا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *[2]

ويجوزُ نِداءُ المتعجَّبِ منه ؛ فيعاملُ مُعاملةَ المستغاثِ[3] كقولهم : يَا لَلْماءِ ، ويا لَلدَّواهِي — إذا تَعجَّبوا مِن كثرتِهما .

المفتوحة التى تدخل على المستغاث به . (١) أى من اللام والألف ، وحينئذ يكون حكمه حكم المنادى الذى ليس للاستغاثة .

(٢) صدر بيت من الوافر — لم ينسب لقائل . وعجزه :

* وَلِلغَفَلَاتِ تَعرِضُ لِلأرِيبِ *

اللغة والاعراب : الغفلات : جمع غفلة ، مصدر غفل عن الشىء — لم يلتفت إليه ولم يلق إليه باله . تعرض له : تنزل به . الأريب : العالم بالأمور البصير بالعواقب . « ألا » أداة تنبيه « قوم » مستغاث به منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسرة الميم . ويجوز أن يكون مبنياً على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة « للعجب » جار ومجرور مستغاث لأجله ، متعلق بيا — أو بالفعل المحذوف « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات » معطوف عليه « تعرض » الجملة حال من الغفلات .

والمعنى : استغيث وأدعو قومى ليعجبوا العجب كله ، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه — للبصير بالأمور الخبير بالعواقب ؟

والشاهد : فى « يا قوم » حيث جاء مستغاثاً به ، خالياً من اللام المفتوحة فى أوله ومن الألف فى آخره ، وذلك نادر . وقد مر التنبيه على ذلك

(٣) قد يراد بأسلوب النداء : التعجب من شىء عظيم يتميز بذاته أو بكثرته ، أو شدته أو غرابته ؛ فينادى جنس ما رآه ، نحو : ياللماء — أو من له به صلة أو معرفة نحو : يا للعلماء . ويأتى على صورة الاستغاثة مشتملا على حرف النداء « يا » ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة ، ولكن ليس هنالك مستغاث ؛ وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله ، فتقول : يا للبدر ! أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرته فتقول : يا للماء !. مثل هذا الأسلوب يقال فيه : إنه أسلوب نداء أو استغاثة أريد به التعجب ، فكأنك تنادى البدر والماء ، وتقول : احضر ليتعجب منك ، وعلى هذا ينبغى أن يعامل معاملة المستغاث؛ فيجر باللام المفتوحة ، وإذا حذفت جىء بالألف فى آخره عوضاً عنها ، وتلحقه هاء السكت عند الوقف . وقد يأتى على صورة أخرى ؛ فلا يبدأ باللام ولا يختم بالألف ، تقول : ياعجبُ . وإلى ذلك وما قبله — يشير الناظم بقوله :

(باب الندبة)(١)

حُكم المندوب — وهو المتفجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه — حكمُ المنادَى ؛ فيضمُّ فى نحو : وَا زَيْدُ ، ويُنصبُ فى نحو: وا أميرَ المؤمنين ؛

(وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ)(*)

أى : أن لام المستغاث قد تحذف فتعقبها ويؤتى بألف بدلها فى آخره عوضاً عنها ، ومثل : المستغاث ـ الاسم المتعجب منه فى أسلوب التعجب الآتى .

تنبيه

قد يجر المستغاث له « بمن » بدلا من اللام ؛ إذا كان مستنصراً عليه ـ كقوله :

يا للرِّجَالِ ذَوِى الألبَابِ مِن نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِى لهم دِيناً

فإن كان مستنصراً له ـ تعين جره باللام ، نحو : يالله للمجاهدين . ويجوز الجمع بين « يا » و « أل » التى فى صدر المستغاث ؛ إذا كان مجروراً باللام كما مثلنا .

باب الندبة

(١) الندبة لغة : مصدر ندب الميت ـ إذا ناح عليه . وذكر خلاله الكريمة ومآثره الحميدة . واصطلاحا: نداء موجه للمتفجع عليه أو المتوجع منه ـ بلفظ «وا» ، أو « يا » عند أمن اللبس . والتفجع : إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة ، وأكثر ما يكون عند النساء ؛ لضعفهن عن الاحتمال والصبر .

والمتفجع عليه : من نزلت به الفجيعة . أو أصابته نازلة حقيقة ، أو نزل منزله ذلك ؛ كقول عمر رضى الله عنه: ـ وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب ـ: واعمراه واعمراه .

والمتوجع منه : الموضع والمكان الذى فيه الألم ، كقولك : وارأساه . أو السبب الذى أدى إلى الألم كقولك : وامصيبتاه ؛ لأن المصيبة هى سبب الألم . وقد يسمى هذا متوجعاً له . والمنادى فى ذلك كله ـ يسمى : مندوباً .

(*) « ولام » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه «استغيث» الجملة صلة «ألف» مفعول عاقب ، وسكن على لغة ربيعة ، والجملة خبر المبتدأ «ومثله» خبر مقدم ومضاف إليه، والضمير يعود إلى المستغاث «اسم» مبتدأ مؤخر «ذو تعجب» ذو نعت لاسم وتعجب مضاف إليه «ألف» الجملة صفة لتعجب.

إلاّ أنه لا يكونُ نكرةً كرجل(١). ولا مُبهماً كأىّ ، واسمِ الإشارةِ والموصولِ ؛ إلاّ ما صِلَتُهُ مشهورةٌ(٢) فيندب، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه»(٣) ؛ فإنّه بمنزلةِ « وا عبدَ المُطَّلِباه »(٤) ، إلاَّ أنَّ الغالبَ أن

(١) هذا فى المتفجع عليه . أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة نحو : وامصيبتاه — فى مصيبة غير معينة .

وإنما لم تندب النكرة ولا المبهم : لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته ، وذلك يستدعى أن يكون معروفا معيناً .

(٢) أى معروفة الارتباط بالموصول بين المتخاطبين ؛ بحيث يتعين بها الموصول. وهذا إذا كان الموصول غير مبدوء بأل — وإلا امتنعت ندبته مطلقاً . ومثل الموصول فى الإبهام — المضمر .

(٣) « وا » حرف نداء وندبة « من » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب ، وجملة « حفر » صلة « بئر » مفعول حفر « زمزماء » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة مناسبة ألف الندبة . وهذا إذا اعتبر متصرفاً ؛ فإن اعتبر ممنوعا من الصرف — فهو منصوب بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة ، والهاء للسكت . (٤) أى فى الشهرة .

وإلى ما سبق من حكم المندوب ، وبيان ما لا يندب — أشار الناظم بقوله :

(مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالّذِى اشْتَهَرْ ... كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِى « وَامَنْ حَفَرْ »)(*)

أى : اجعل للمندوب من الأحكام — ما للمنادى . ولا تندب النكرة ولا المبهم من الأسماء؛ كأى ، والمضمر ، واسم الإشارة ، والموصول المحلى بأل. ويندب الموصول الخالى

(*) « ما » اسم موصول مفعول أول لاجعل « للمنادى » متعلق بمحذوف صلة « لمندوب » فى موضع المفعول الثانى لاجعل « وما » اسم موصول مبتدأ « نكر » فعل ماض للمجهول، والجملة صلة « لم يندب » الجملة خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، و « لا » نافية « ما » موصولة معطوفة على الضمير فى يندب ؛ لوجود الفصل بلا « أبهما » فعل ماض للمجهول والجملة صلة

(*) « بالذى » متعلق بالموصول لا بيندب « اشتهر » الجملة صلة والعائد محذوف — أى به « كبئر » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف وبئر بالنصب على الحكاية لأنه مفعول به لحفر « زمزم » مضاف إليه « يلى » فعل مضارع ، وفاعله يعود إلى بئر زمزم ، والجملة حال من « وامن حفر » الواقع مفعولا ليلى على الحكاية، وجملة « حفر » صلة من ، والأصل : وامن حفر بئر زمزم .

يُختمَ بالألفِ[1] كقوله : * وقُمتَ فيه بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا *[2]

ويُحذَفُ لهذه الألفِ ما قبلها ؛ من ألفٍ ، نحو : وَا مُوساه[3] . أو تنوينٍ فى صِلَةٍ ، نحو: وَا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاه[4] — أو فى مضافٍ إليه ، نحو: وَا غلامَ زَيدَاه — أو فى مَحْكِيٍّ ، نحو: وَا قامَ زَيْدَاه[5] ؛

من أل ، إذا اشتهر بالصلة ، نحو : « وا من حفر بئر زمزماه » والذى حفرها: عبد المطلب جد النبي عليه السلام ، وقد شاع ذلك وعرف بين الناس فكأنك قلت : واعبد المطلب ، وقوله : « يلى وامن حفر » أى : يقع بعد هذه القولة .

(١) أى الزائدة ، وذلك لمد الصوت ، حتى يكون أقوى بنبرانه على إعلان ما فى النفس من حزن وأسى ، (٢) تقدم هذا الشاهد فى أول « باب الندباء »

والشاهد : فيه هنا ـ فى قوله : « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة . وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب ، ولو كان منادى لبنى على الضم ؛ لأنه علم مفرد ، وهو مبنى على ضم مقدر منع منه فتحة مناسبة الألف . واستعمال « يا » للندبة لأمن اللبس ؛ لأن وجود الألف بين أنه مندوب ـ لا منادى .

(٣) أى فى «موسى» ، وعند إعرابه يقال: «موسى» منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

(٤) بحذف التنوين الظاهر من «زمزم» ـ على أنه مصروف ، والتنوين المقدر ـ على أنه ممنوع من الصرف (٥) فـ« قام زيداه » مبنى على ضم مقدر منع منه فتحة المناسبة ، وقيل : ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف . وفى زيادة ألف الندبة ، وحذف ما يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها ـ يقول الناظم :

(وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا ؛ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ)(*)

(*) « ومنتهى المندوب » منتهى مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والمندوب مضاف إليه « متلوها » مبتدأ مضاف إلى الهاء « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان مستتر فيها «مثلها» خبرها مضاف إلى الهاء « حذف » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى متلوها، والجملة خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر .

(*) « كذاك » خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر «الذى» مضاف إليه « به» متعلق بكمل الواقع صلة للذى « من صلة » بيان للذى أو حال من المضاف « أو غيرها » معطوف على صلة، مضاف للهاء .

فيمن اسمُه « قام زيد » . ومن ضمةٍ(١) نحو : وا زَيْدَاه ، أو كسرةٍ(٢) ، نحو : وَاعَبْدَ المَلِكاهْ — وَاحَذَاماه . فَإن أَوْقَعَ حذفُ الكسرةِ أو الضَّمة فى لَبْسٍ — أُبْقِيَتا ، وجُعلت الألفُ ياءً بعد الكسرةِ نحو : وَاغُلامَكِي(٣) ، وواواً بعد الضَّمةِ ، نحو : وَاغُلامَهُو — أو وَاغُلامَكُمُو(٤) ولكَ فى الوَقف زيادةُ « هاء السكت » بعد أَحرُفِ المدِّ(٥) .

يعنى أن آخر المندوب تلحقه ألف الندبة ؛ فإن وقعت هذه الألف بعد مثيل لها — أى بعد ألف — حذف المثيل دون ألف الندبة ؛ لأنها جاءت لغرض ، وقوله : متلوها — أى الذى تليه وتقع بعده .

وكذلك يحذف التنوين مما جاء بعد المندوب ليكمله ؛ كالصلة بعد الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف . وقوله : نلت الأمل — دعاء للمخاطب ، سيق لتكملة البيت .

(١) أى فى المبنى (٢) أى فى المعرب كالمثال الأول ، أو فى المبنى كالمثال الثانى

(٣) ولا يصح مجىء الألف ؛ لأنه لو قيل : واغلامكا — التبس خطاب المؤنث بالمذكر

(٤) لأنه لو قيل : واغلامها — التبس المذكر بالمؤنث فى الأولى ، أو غلامكا — التبس الجمع بالمثنى فى الثانية .

والخلاصة

أنه ينبغى أن يفتح ما قبل الألف إن كان غير مفتوح ؛ لأن الفتحة هى التى تناسبها . فإن أوقعت الفتحة فى لبس — تركت ، وبقيت الحركة الموجودة على حالها ، مع زيادة حرف بعدها يناسبها ؛ فتزاد ياء بعد الكسرة ، وواو بعد الضمة

وفى شكل المندوب وضبطه — يقول الناظم :

وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِساً إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا)(*)

أى : إذا شكل آخر المندوب بضم أو كسر — فأوْلِه مجانساً له ؛ من واو — أو ياء ؛ إذا كان الفتح قبل ألف الندبة يوقع فى لبس توهم غير المراد .

(٥) فتقول : واعمراه — وامصيبتاه — وارأساه . وتحذف فى الوصل ، إلا فى

(*) « والشكل » مفعول لمحذوف يفسره أوله «حتماً» مفعول مطلق لمحذوف — أو حال من هاء أوله « مجانساً » مفعول ثان لأوله ، والهاء مفعوله الأول «إن يكن» شرط وفعله «بوهم» متعلق بلابساً الواقع خبراً ليكن ، ولابساً : من لبست الأمر عليه — خلطته ، وجواب الشرط محذوف

(فصل) وإذا نُدِب المضاف للياء[1]؛ فعلى لغةِ من قال: «يا عبدِ» بالكسر، أو «يا عبدُ» بالضم، أو «يا عبدَا» بالألفِ، أو «يا عبدِيْ» بالإسكان — يقال: وَا عبدَا[2].

وعلى لغةِ من قال: «يا عبدِيَ» بالفتح، أو «يا عبدِيْ»

الضرورة الشعرية، فتبقى وتحرك بالكسر أو بالضم، كقول المتنبي:

وَاحَـــرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ... وَمَنْ بِجِسْمِى وَحَالِى عنده سَقَمُ

وفى هذه الهاء يقول الناظم:

(وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إنْ تُرِدْ ... وَإنْ تشأ فَالمدُّ، وَالهَا ـ لاَ تَزِدْ)(*)

أى: إذا وقفت على المندوب ـ فزد بعد الألف هاء سكت إذا أردت. وإن شئت ألا تزيد حرف المد ولا الهاء ـ فافعل.

تنبيه

إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً ـ فلا تحذف نونهما عند ألف الندبة، فيقال: وازيدانا ـ وازيدونا، ويبنيان على الألف والواو كالمجرد. وإذا كان للمندوب تابع؛ فإن كان نعتاً لفظه كلمة «ابن» المضافة لعلم ـ فإن الألف تدخل على المضاف إليه تقول. وا إسماعيل بن إبراهيماه، وإن كان لفظاً آخر، فالأحسن دخولها على المنعوت. أما البدل، وعطف البيان، والتوكيد المعنوى ـ فالأحسن الاكتفاء بدخولها على المتبوع. وفى عطف النسق تدخل على المعطوف، تقول: واعلى ـ واعمراه، ويجوز دخولها على المعطوف والمعطوف عليه. وتدخل فى التوكيد اللفظى عليهما، تقول: وامحمداه وامحمداه.

(١) أى: لياء المتكلم الجائزة فيها اللغات الست المتقدمة.

(٢) أى يقال فى هذه اللغات الخمس: «ياعبدا» بزيادة ألف الندبة فى المحذوف الياء، وتحذف ياء المتكلم المنقلبة ألفاً فى «عبدا»، والياء الساكنة فى «عبدى» وتحل محلهما ألف أخرى للندبة. ويقال فى إعرابه: منادى مضاف منصوب بفتحة

(*) «وواقفاً» حال من فاعل زد «هاء» مفعول أول لزد، ومفعوله الثانى محذوف «فالمد» الفاء واقعة فى جواب الشرط، و«المد» مبتدأ، وخبره محذوف ـ أى واجب، والجملة جواب الشرط «والها» ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول مقدم لتزد المجزوم بلا الناهية.

بالإسكان — يقال : « وا عَبدِيا »[١] ؛ بإبقاء الفتح على الأول ، وباجتلابه على الثانى .

وقد تبيَّنَ أنَّ لمن سكن الياء : أن يحذفَها ، أو يفتحَها . والفتحُ رأىُ سيبويه ، والحذفُ رأىُ المبرّد . وإذا قيل يا غلامَ غُلاَمى — لم يَجُزْ فى النَّدبة حذفُ الياء ؛ لأنَّ المضافَ إليها غيرُ منادَى[٢] .

مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ، منع من ظهورها فتحة ألف الندبة . وليس مبنيا لأنه مضاف

(١) أى : زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها ، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء فى محل نصب ، والياء مضاف إليه مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف .

(٢) فلا يسرى عليه أحكام المنادى المضاف للياء ، ولما لم تحذف فى النداء لم تحذف فى الندبة ، ومع إثبات الياء يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها .

وفى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم — يقول ابن مالك :

(وَقَائِلٌ : وَاعَبْدِيَا ، وَاعبْدَا مَنْ فى النِّدَا ، اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى)(*)

أى : يقول : «واعبديا» — بتحريك الياء بالفتح وزيادة ألف الندبة ، أو : «واعبدا» بحذف الياء ، مع زيادة الف الندبة وفتح ما قبلها . يقول ذلك : من أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون ؛ أى من كانت لغته فى المنادى المضاف للياء — إسكانها .

وكذلك يقول : « واعبدا » — من يحذف الياء ، أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها .

تنبيه

هل المندوب منادى أو لا — رأيان . وقد صرح الرضى بأن المندوب والمتعجب منه — مناديان مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت : يا محمداه ، أو باللماء — فكأنك تنادى وتقول : تعال يا محمد ؛ فإنى إليك مشتاق . وأت يا ماء حتى يتعجب منك .

(*) « وقائل » خبر مقدم وفيه ضمير هو فاعله « واعبديا » مفعول به مقصود لفظه « واعبدا » معطوف عليه « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « فى الندا » متعلق بأبدى « الياء » بالقصر — مفعول مقدم لأبدى « ذا » حال من الياء « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض وفاعله يعود الى « من » والجملة صلة لها . ومعنى أبدى : أظهر .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف النداء، واذكر أداة النداء التى ينادى بها القريب ، والتى ينادى بها القريب والبعيد . ومثل بمثالين من إنشائك لكل .

٢ — تختص «يا» من بين أحرف النداء بميزات ، فما هى هذه الميزات؟ وضح بأمثلة

٣ — لا يجمع بين «يا» و « أل » فى النداء إلا فى مواضع . اذكر هذه المواضع ، ومثل لكل ، ووضح علة استثنائها .

٤ — ما المراد بالمفرد فى باب النداء؟ وما حكمه فى الإعراب ؟ هات أمثلة موضحة .

٥ — متى يبنى المنادى ؟ ومتى يجب نصبه ؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٦ — إذا وصف المنادى العلم بابن . فمتى يجب ضمه ؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح ؟ مثل لما تذكر .

٧ — هنالك أشياء لا تقع إلامنادى، وأخرى لا تنادى . اذكر كلا ، ووضح بأمثلة.

٨ — ما حكم آخر المنادى المعتل إذا أضيف لياء المتكلم ؟ وما الذى يلحق بالمعتل ؟ مثل لما تقول .

٩ — فيم ينقاس « فَعالِ » فى النداء ؟ وفيم يستعمل ؟ وكذلك « فُعَل » ؟ مثل .

١٠ — عرف المندوب تعريفاً شاملا ، وبين ما يجوز ندبه وما يمتنع ، ووضح بالأمثلة

١١ — اشرح قول ابن مالك :

وَلامُ مَا اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

وبين لم يجب فتح لام المستغاث ؟ ومتى تفتح لام المستغاث لأجله ؟ ومتى تحذف لام المستغاث به .ووضح بالأمثلة

١٢ — ما حكم إعراب تابع المنادى المبنى ؟ إذا كان : نعتا مفرداً — أو مضافا مجرداً من أل — أو منسوقاً مقروناً بأل — أو مجرداً منها . وضح ما تقول بالأمثلة .

١٣ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل : النداء ، والندبة ، والاستغاثة . بين موضع الشاهد ، وحكمه :

قال تعالى : (يا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مع الرسولِ سبيلا . يا جِبالُ أَوِّبِى معه والطَّير. ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم. رَبَّنَا لا تؤاخِذْنا إنْ نَسِينا أو أخطأنا

يا أبانا مالكَ لا تأمنّا على يوسُف . يا أبَتِ إنّى قد جاءنى من العِلم ما لم يأتِك . يا أسفا عَلى يوسف . قل اللهمّ فاطرَ السموات والأرض عالمَ الغَيب والشهادةِ أنتَ تحكم بين عِبادِك . يأيها المَلأُ أفتونى فى أمرى) يا عظيما يُدْعَى لكل عظيم . يالله من أعداء الوطن . فيالك ليلا بت فيه مسهّدا .

أيا أبتى لازلتَ فينا فإننا لنا أمل فى الله ما دمت عائشا

يا أنتَ يا خَيرَ الدّعاة إلى الهُدَى لبّيك داعياً لَنا وهادِيا

يا للرّجال لقوم عزّ جانبهم واستَلهموا المجدَ من أصلٍ وَأعراق

يا مَن يا عِزٌّ علينا أن نفارقَهم وجداننا كلّ شىء بَعدَكم عدمَ

لا هُمّ إن العَبدَ يَمنعُ رَحلَه فامنعْ رِحالَك

ضَيّعتْ قيصرَ البريّة أنثى يا لَرَبِّى مِمّا تجرُّ النساء

١٤ — أعرب ما تحته خط فى الأبيات الآتية ، واشرح الأخيرين شرحا أدبياً :

يا لَلغروب وَما به من عَبرَةٍ للمستهامِ ، وَعَبرةٍ للرائى

يا أمةً كان قُبح الجَور يسخطها حيناً فأصبح حُسن العدلِ يُرضيها

يا لَقَومِى إنّ مِصراً ترتجى مِن بَنيها عملاً يرفعُها

فانهَضُوا للمجد وَاسمُوا للعُلاَ إنمّا موضِعُكم موضِعُها

١٥ — صغ العبارات الآتية فى صور الاستغاثة التى مرت بك ، وضعها فى عبارات مناسبة :

ظلم الاستعمار . الأحرار فى العالم . أبناء العروبة . الصهيونية . الفدائيون .

١٦ — متى يجب وصف اسم الإشارة المنادى؟ ومتى يجوز؟ وما حكم التابع فى الحالتين ؟

١٨ — ما حكم نعت « أى » ؟ وما الأشياء التى توصف بها فى النداء ؟ مثل لما تقول .

١٨ — ما الحروف التى يجربها المستغاث لأجله ؟ وما حكم البدل وعطف البيان إذا كانا تابعين للمنادى ؟ مثل .

(باب الترخـــيم)(١)

يجوز ترخيمُ المنادى — أىْ: حذفُ آخرِه تخفيفاً ، وذلك بشروط:(٢) كونِه معرفة(٣) ، غيرَ مُستغاثٍ(٤) ، ولا مَندوبٍ ، ولا ذِى إضافةٍ(٥) ، ولا ذِى إسنادٍ(٦) ؛ فلا يُرَخَّمُ ، نحو قولِ الأعمى : يا إنساناً خُذ بيَدِى ،

باب الترخيم

(١) الترخيم فى اللغة : ترقيق الصوت وتليينه ؛ يقال: صوت رخيم — أى رقيق لين . وكلام رخيم — لين سهل، قال الشاعر:

لَهَا بشَرٌ مثلُ الحَرِيرِ وَمنطقٌ رخِيمُ الحوَاشِى لا هُراءٌ وَلا نَزْرُ

وفى الاصطلاح : حذف آخر الكلمة فى النداء بطريقة مخصوصة ، للتخفيف غالباً ، أو لداع آخر ؛ كالتمليح ، أو الاستهزاء .

وهو ثلاثة أقسام: ترخيم اللفظ للنداء. وترخيمه للضرورة الشعرية. وترخيمه للتصغير. والأولان هما موضوع هذا الباب ، وفى ذلك يقول الناظم :

(تَرْخِيماً احْذِفْ آخِـــرَ المُنَادَى كَيَا سُعَا ، فِيمَنْ دَعَا « سُعَادَا »)(*)

أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كقولك : يا سُعـا ، إذا أردت أن تنادى من اسمها «سعاد» . (٢) هذه شروط عامة ، لا بد منها لترخيم المنادى ؛ سواء أكان مختوماً بتاء التأنيث — أم مجرداً منها .

(٣) إما بالعلمية كالمفرد العلم ، أو بالقصد والإقبال كالنكرة المقصودة . وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأنها هى التى يكثر نداؤها ؛ فلا يصح ترخيم النكرة غير المقصودة .

(٤) أى مجرور باللام. ويجوز ترخيم المحذوف اللام عند سيبويه وكثير من النحاة ، تقول : يا فاطِا لأخيها . وبعضهم يمنعه أيضاً . (٥) أى لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به .

(٦) أى لا يكون مركباً تركيب إسناد . ويزاد على هذه الشروط : ألا يكون من الألفاظ المختصة بالنداء « كفُل» و « فُلة»؛ ولا مبنياً قبل النداء، كحذام، وخمسة عشر.

(*) « ترخيماً » مفعول مطلق لا حذف ؛ لأنه بمعناه كقعدت جلوساً . أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله فى الطلب ؛ أى رخم ترخيماً «آخر المنادى» آخر مفعول احذف والمنادى مضاف إليه « كيا سعا » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « فيمن » متعلق بمحذوف حال منه « دعا سعادا » دعا فعل ماض وسعاد مفعول ، والفاعل يعود على «من» الموصولة المجرورة محلا بفى ، والجملة صلة .

وقولك: يا جَعْفر — وَوَا جَعْفَرَاه، ويا أمير المؤمنين — ويا تأبَّطَ شَرًّا، وعن الكوفيين إجازةُ ترخيم ذى الإضافة بحذف عَجُزِ المضافِ إليه؛ تمسّكاً بنحو قوله: * أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ *[1]

وَزَعَم ابْنُ مالك، أنه قد يُرَخَّمُ ذو الإسناد[2]، وأن «عَمْراً» نقل ذلك

(١) صدر بيت من الطويل، لم ينسب لقائل، وعجزه:

* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة والاعراب: لاتبعد: لاتهلك، من البعد — بمعنى الذهاب بالموت والهلاك. ابن حرة: يكنى بذلك عن الرجل الكريم. ويقال. ابن الأمة ما ألأمه. ميتة: اسم هيئة من الموت. «أبا» منادى بحذف الياء منصوب بالألف نيابة عن الضمة «عرو» مضاف إليه، وحذفت منه التاء للترخيم «لا» حرف دعاء «تبعد» فعل مضارع مجزوم به «فكل» الفاء للتعليل و «كل» مبتدأ «ابن حرة» ابن مضاف إليه، وحرة مضاف إليه كذلك «سيدعوه» يدعو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو «داعى» فاعل، والجملة خبر المبتدأ «ميتة» مضاف إليه «فيجيب» معطوف على سيدعوه.

والمعنى: لا تهلك نفسك أسى وحزناً على من مضى؛ فكل عظيم سيصيبه الموت بسبب ما من أسبابه الكثيرة، ولا يستطيع أن ينجو منه؛ فتلك سنة الله فى الخلق.

والشاهد: فى قوله «أبا عرو»؛ حيث رخم عجزه بحذف التاء وهو منادى مركب مضاف، وذلك جائز عند الكوفيين. ويمنعه البصريون؛ محتجين بأن المضاف إليه بمنزلة التنوين مما قبله، فليس بآخر المنادى حقيقة.

(٢) فتقول فى تأبط شراً — يا تأبط. ونسب ذلك إلى سيبويه حيث يقول:

(وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ)(*)

أى — أنه يجوز ترخيم المركب المزجى، وترخيمه يكون بحذف عجزه. أما مركب الجملة — وهو المركب الإسنادى — فترخيمه قليل، وقد نقل ذلك عن العرب — «عمرو» —

(*) «والعجز» مفعول احذف مقدم «من مركب» متعلق باحذف «ترخيم جملة» ترخيم فاعل «قل» وجملة مضاف إليه «وذا» اسم إشارة مبتدأ، وهو إشارة إلى ترخيم الجملة «عمرو» مبتدأ ثان «نقل» فعل ماض، والجملة خبره» وجملة الثانى وخبره خبر الأول، والرابط محذوف — أى نقله.

« وعَمْرو هذا : هو إمامُ النحويين ـ رحمه الله، وسيبويه لَقَبُهُ ، وكُنْيتُهُ: أبو بِشْر » .

ثم إنْ كان المنادَى مختوماً بتاء التأنيث — جاز ترخيمُه مطلقاً[1] ؛ فتقول فى « هِبَة » — عَلماً : ياهِبَ[2] ، وفى « جارية » — لمعيَّنةٍ : يَا جَارِيَ . قال : * جارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *[3]

المشهور بسيبويه. « ولاشتهار المنع عند سيبويه فى هذه المسألة ـ عنى الناظم بالتنبيه على أنه هو الذى نقل الجواز عن العرب » .

(١) أى سواء كان علماً ، أو نكرة مقصودة ، زائداً على الثلاثة ، أم ثلاثياً غير التاء ؛ لأن التاء فى حكم الانفصال ، أو أقل من ثلاثة كما مثل .

(٢) ومثله:قول العرب ، « يا شا ادجنى » ـ أى أقيمى فى مكانك ولا تسرحى .

(٣) صدر بيت من الرجز، للعجاج بن رؤبة ـ يخاطب امرأته، وقد أنكرت عليه تأهبه للسفر . وعجزه :

* سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

اللغة والاعراب . لا تستنكرى : لاتعديه أمراً منكراً . عذيرى ، العذير : ما يعذر الإنسان فى عمله ـ فعلا كان أو تركا . والمراد هنا : الحال التى يزاولها ، وعذير الرجل : من يعذره . « جارى » منادى بحذف الياء ، وقد رخم بحذف التاء لأنه نكرة مقصودة ـ أى يا جارية . والجارية : الفتية من النساء .

« لا » ناهية «تستنكرى» فعل مضارع مجزوم بها بحذف النون والياء فاعل، «عذيرى» مفعول تستنكرى وهو مضاف لياء المتكلم « سيرى » بدل تفصيل من عذيرى « وإشفاقى » معطوف عليه ـ أو الواو بمعنى « مع » .

والمعنى : لاتنكرى على يا جارية تأهبي للسفر ، والذهاب فى الأرض للبحث عن العيش ، وعطفى وإشفاقى على بعيرى ؛ فالسعى واجب على كل إنسان ، والعطف على الحيوان من الإيمان . قيل : إنه كان يعمل رحلا لبعيره استعداداً للسفرفهزئت منه.

والشاهد : فى « جارى» ؛ فإنه منادى مرخم بحذف التاء من آخره ، وهو نكرة مقصودة ، وقد حذفت منه ياء النداء . ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف فى جوازه ـ فضلا عن ترخيمه .

وإذا كان مُجرَّداً من التاء — اشتُرِط لجواز ترخيمه : كونُه عَلَماً[1] ، زائداً على ثلاثة[2] كجعفر — وسُعاد . ولا يجوز ذلك فى نحو : «إنسان» لمعيَّن[3] ، ولا فى نحو : زيد ، ولا فى نحو : حَكَم .

وقيل : يجوزُ فى مُحرَّك الوسَط دُون ساكِنِه، وقيل: يجوزُ فيهما[4] .

(فصل) والمحذوفُ للترخيم :

---

(١) فلا يصح أن يكون نكرة مقصودة ؛ لأن تعريفها بالقصد والإقبال .

(٢) فلا يصح ترخيم الثلاثى مطلقاً ، سواء كان ساكن الوسط أو متحركه . وقد أجازه بعض الكوفيين. وترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن عند سيبويه

(٣) لأن تعريفه بغير العلمية كما بينا .

(٤) القائل بجواز ترخيم محرك الوسط : الفراء . وبالجواز مطلقاً : بعض الكوفيين

وفى ترخيم المختوم بالتاء والمجرد منها — يقول الناظم :

(وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فى كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالهَا ، وَالّذِى قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا — وَفِّرْهُ بَعْدُ ، وَاحْظُلاَ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ
إلاّ الرُّبَاعِىَّ فَمَا فَوْقُ ، العَلَمْ ، دُونَ إضَافَةٍ ، وَإسْنَادٍ مُتَمّ)[5]

أى : جوز الترخيم فى المنادى المؤنث بالهاء — أى بتاء التأنيث — مطلقاً ؛ علماً كان أو غير علم — ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة ، وما يرخم بحذفها لا يحذف منه شىء بعد ذلك

(*) « مطلقاً » حال من الهاء فى « جوزنه » العائد إلى الترخيم «فى كل» متعلق بجوزنه « ما » اسم موصول ، أو نكرة موصوفة — مضاف إليه «أنث بالهاء» الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة أو صفة « والذى » مفعول لمحذوف يفسره « وفره » الآتى «قد رخما» الجملة صلة

(*) «بحذفها» متعلق برخما « وفره » فعل أمر ومفعوله — أى لا تحذف منه شيئاً . « بعد » ظرف متعلق بوفره « ترخيم » مفعول احظلا المؤكد بالنون الخفيفة «ما» اسم موصول مضاف إليه «من هذه» متعلق بخلا « الها» بالقصر — بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قد خلا» الجملة صلة ما (*) الرباعى » منصوب على الاستثناء « فما » معطوف على الرباعى ، و «ما» اسم موصول « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « العلم » بدل من الرباعى « دون إضافة» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى، واضافة مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافة « متم » اسم مفعول نعت لإسناد — أى إسناد تام .

إمّا حرفٌ؛ وهو الغالب[١]، نحو: يا سُعَا، وقراءة بعضهم: (يَامَالِ)[٢]

وإمّا حرفان، وذلك إذا كان الذى قبل الآخِر؛ من أَحرُف اللّين — ساكناً[٣] زائداً — مُكَمِّلاً أربعةً فصاعداً — وقَبْلَه حَرَكةٌ مِن جنسه لَفظاً أو تقديراً[٤]، وذلك نحو: مَرْوان، وسَلْمَان، وأسماء، ومنصور، ومِسْكِين — عَلَماً. قال: * يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِي مَحْبوسَةٌ *[٥]

واحظلا — أى امنع ترخيم المنادى الخالى من التاء؛ إلا إذا كان رباعيا فأكثر، وكان علماً، غير مضاف، ولا مركباً تركيب إسناد، تام كامل.

(١) ولا يشترط فيه شىء غير ما تقدم. (٢) من الآية: ٧٧ من سورة الزخرف.

(٣) الواو والألف والياء التى يجمعها لفظ « واى »؛ إذا وقعت ساكنة بعد حركة تجانسها، وهى الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء — سميت: حروف علة ومد ولين، نحو: قام — يقوم — مقيم؛ فإن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها — سميت حروف علة ولين، نحو: فرعون — خير؛ فإن تحركت — سميت حروف علة فقط. فكل مدّ لين، وكل لين علة — ولا عكس، وعلى ذلك فذكر المصنف السكون مع اللين — للكشف والإيضاح. وفى بعض النسخ: من أحرف العلة.

(٤) لفظاً: كمروان، ومسكين، ومنصور. وتقديراً: كمصطفَوْن، ومصطفَيْن — علمين.

(٥) صدر بيت من الكامل للفرزدق — يستجدى به مروان بن الحكم، وكان والياً على المدينة، وقد مدحه فأبطأت عليه جائزته. وقد استشهد به سيبويه، وعجزه:

* ترجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لم يَيْأَسِ *

اللغة والاعراب. مطيتى، المطية: الراحلة؛ من المطو وهو الإسراع — أو من المطا وهو الظهر؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها. محبوسة: يريد ممنوعة من العودة إلى منزل صاحبها. الحباء: العطاء بلا جزاء. ربها: صاحبها. لم ييأس: لم يقطع الأمل فى العطاء. « يا » للنداء « مرو » منادى مرخم بحذف الالف والنون « ترجو الحباء » الجملة فى محل نصب حال من ضمير مطية، وإسناد الرجاء إليها مجاز، والمراد صاحبها « وربها » الواو للحال « ربها » مبتدأ ومضاف إليه، وجملة « لم ييأس » خبر، وييأس مجزوم بلم، وحرك بالكسر للروى. وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

وقال : * يَا أَسمَ صَبراً على ما كانَ مِن حَدَثٍ *(1)

بخلاف نحو : شَمأل – عَلماً ؛ فإنَّ زَائِدَهُ – وهو الهمزة – غيرُ حرفِ لينٍ . ونحو : هَبَيَّخ وقَنَوَّر(2) – عَلَمين ؛ لتحرُّك حرف اللّين ،

والمعنى : يقول للممدوح : إننى باق هنا أنا ومطيتى لم أبرح رحابك انتظار العطائك ولم أقطع الأمل فى أن يصل إلى ، ولا يزال رجائى معقوداً بك .

والشاهد : فى قوله « يامرو » ، فقد رخم بحذف النون والألف قبلها ، وأصله « يا مروان » وهو مستوف للشروط التى ذكرت .

(1) صدر بيت من البسيط – للبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه . وعجزه :

* إنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ *

وقبله : تَرى الكَثِيرَ قليلاً حين تسأله وَلا تخالِجُه المَخلُوجَةُ الكُثُرُ

اللغة والاعراب . اسم : أصله – أسماء . حدث : هو النازلة من نوازل الدهر – والجمع أحداث . ملقى : اسم مفعول من لقى . منتظر : مرتقب ومتوقع النزول ، «يا» للنداء «اسم» منادى مرخم بحذف الألف والهمزة «صبراً» منصوب على المصدرية لفعل محذوف « على » متعلق به « ما » اسم موصول فى محل جر « كان » تامة بمعنى حدث ووقع ، وفاعله يعود على « ما » الموصولة « الحوادث » اسم « إن » ، « ملقى » خبر لمبتدأ محذوف ، أو العكس – أى بعضها ملقى ، « ومنتظر » معطوف عليه ، والجملتان فى موضع رفع خبر إن ويجوز أن يجعل « ملقى » خبر إن .

والمعنى : اصبرى يا أسماء على ما يطرأ من حوادث الدهر ونوازله ؛ فإن حوادثه متتابعة محتومة ؛ منها ما وقع وحصل ، ومنها المنتظر وقوعه وحدوثه .

والشاهد : فى «يا أسم» ؛ فقد رخم بحذف الهمزة والألف قبلها : وأصله «يا أسماء» ولا يصح فى هذا النوع المستوفى للشروط – الاقتصار على حذف الآخر وحده ، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذى قبله ؛ إلا المختوم بالتاء فتحذف وحدها ، مع ملاحظة أن أصل الترخيم بحذف الآخر اختيارى ، ولكن إذا اختير الحذف فى هذا النوع المستوفى الشروط – وجب التزام ما ذكرنا .

(2) فيقال فى ترخيمهما : يا هَبَيّ ويا قنوّ – بحذف الأخير فقط . والهبيخ : الغلام

ونحو: مُختار ومُنْقاد — عَلَمين؛ لأصالة الألِفين[١]. ونحو: سَعِيد وثَمود وعِماد؛ لأنَّ السابقَ على حرف اللين اثنان[٢].

وبخلاف نحو: فِرْعَوْن وغُرَنَيْق — علماً؛ لعدم مُجَانَسَةِ الحركةِ[٣].

ولا خلاف في نحو: مُصْطَفَوْن ومُصْطَفَيْن — عَلَمين؛ لأنَّ أصْلَهما مصطفَيُون، ومُصطفَيِينَ؛ فالحركةُ المجانسةُ مُقدَّرَةٌ.

السمين الممتلىء لحماً — والأنثى هبيخة. والقنوّر: الضخم الرأس — أو الصعب اليابس من كل شيء. (١) فإنهما منقلبان عن أصل، فتقول في ترخيمهما: يا مختا، ويا منقا — بحذف الآخر لا غير.

(٢) فيقال في ترخيمهما. يا سَعِى، ويا ثمو، ويا عِما — بحذف الدال فيها لا غير.

(٣) فتقول في ترخيمهما: يا فرعَوْ، ويا غُرنَى — بحذف الآخر فقط.

ولا يشترط الجرمى والفراء المجانسة؛ فيقولان: يا فِرْعَ، ويا غُرن؛ لبقاء الاسم على ثلاثة أحرف. وغرنيق: اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء معروف.

وفي الترخيم بحذف الحرفين الأخيرين — يقول الناظم:

(وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ ... إنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلاَ
أرْبَعَةً فَصَاعِداً، وَالْخُلْفُ — فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ — قُفِي)(*)

أي: يجب أن يحذف مع الحرف الأخير ما قبله؛ إن كان حرف لين ساكناً رابعاً فصاعدا. وما كان قبل واوه أو يائه فتحة — فيه خلاف كما أوضحنا. وقوله: تلا — أي تلاه الآخر. وليناً ساكناً: هو حرف المد. ومعنى قفى: تبع وجاء بعده حرف.

(*) «ومع الآخر» مع ظرف متعلق باحذف والآخر مضاف إليه «الذى» مفعول به «تلا» الجملة صلة «زيد» بالبناء للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على الذى تلا، وجواب الشرط محذوف «ليناً» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت له «مكملا» نعت ثان وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل (*) «أربعة» مفعوله «فصاعداً» معطوف على أربعة، أو حال من فاعل فعل محذوف — أى فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «فى واو» متعلق به «وياء» معطوف على واو «بهما» خبر مقدم والباء بمعنى مع «فتح» مبتدأ مؤخر «قفى» — أى اتبع — فعل ماض للمجهول ونائب فاعله يعود على الخلف، والجملة خبر المبتدأ.

وإما كلمةٌ برأسها، وذلك فى المركب المَزْجىّ، تقول فى مَعْدِ يكَرِب: يا مَعْدِى[1].

وإمَّا كلمةٌ وحرف، وذلك فى «اثنا عشر»، تقول: يا اثْنَ[2]؛ لأنَّ «عَشَرَ» فى موضع النون، فنُزِّلَت هى والألفُ — منزلةَ الزيادة فى «اثْنَان» عَلَماً.

(فصل) الأكْثَرُ أن يُنْوَى المحذوفُ فلا يُغَيَّرُ ما بقى[3]؛ تقولُ فى جَعْفَر: ياجَعْفَ ـ بالفتح، وفى حارِث: ياحَارِ ـ بالكسر، وفى مَنصُور:

---

(١) وكذلك تفعل فى «سيبويه» و«خمسة عشر» ونحوها ـ مسمى بهما، تقول يا سِيبَ ـ ويا خمسةَ، ولا بد من وجود قرينة قوية تدل على الأصل. ومنع كثير من النحاة ـ ترخيم المركب المزجى لعدم سماعه عن العرب، ورأيهم أقرب إلى الصواب. ومنع الفراء ترخيم المركب المددى. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه.
وقد أشار الناظم إلى حذف عجز المركب المزجى ـ بقوله: «والعجز احذف من مركب»

(٢) وتقول فى اثنتا عشرة: يا اثنت، ولم يعرف الترخيم بحذف الآخر وحرف قبله ـ فى غير هذين اللفظين من المركبات العددية؛ بشرط أن يسمى بهما؛ لئلا يلتبسا بنداء المثنى، وهو: اثنان ـ واثنتان.

(٣) بل يبقى على على حاله قبل الحذف؛ من حركة أو سكون ـ أو صحة أو إعلال؛ لأن المحذوف فى نية الملفوظ، ويستمر البناء على الضم واقعاً على الحرف الأخير المحذوف وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر ـ وهى اللغة الفضلى؛ لأن المحذوف المنوى جدير بالمراعاة وينبغى الاقتصار عليها فى ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث ـ عند خوف اللبس، كما سيأتى.
وفى هذه اللغة يقول الناظم:

(وَإِنْ نَوَيْتَ ـ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ)(*)

(*) «ما» اسم موصول مفعول نويت «حذف» فعل ماض للمجهول، والجملة صلة «فالباقى» الفاء واقعة فى جواب الشرط، و«الباقى» مفعول استعمل مقدم «بما» متعلق باستعمل، والباء بمعنى على «فيه» متعلق بألف، وجملة «ألف» من الفعل ونائب الفاعل صلة «ما» المجرورة بالباء.

يا مَنْصُ ـ بتلك الضمة ، وفى هِرَقْل : يا هِرَقْ ـ بالسكون ، وفى ثمودُ — وعِلاَوة[١] وكَرَوان : ياثمُو ، ويا عِلاَو ، ويا كَرَو.

ويجوز : ألاّ ينْوَى فيُجعلُ الباقى كأنه آخرُ الاسم فى أَصْلِ الوَضع[٢]. فتقولُ : ياجعفُ ، ويا حارُ ، ويا هِرَقُ — بالضم فيهنَّ . وكذلك تقولُ : يا مَنصُ ـ بضمةٍ حادثة للبناء[٣] .

وتقولُ : « ياثمِى » ـ بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ؛ كما تقول

أى : إن نويت ما حذف بعد حذفه ـ فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألف فيه وعرف عنه قبل الحذف ؛ أى اتركه على حاله المألوف قبل الحذف .

(١) العلاوة بالكسر : ما يعلق على البعير بعد تمام الوقر . والكروان : طائر طويل العنق معروف . (٢) وعليه يقع البناء؛ لأن ما حذف اعتبر كأنه انفصل نهائياً . وتسمى هذه اللغة : لغة من لا ينتظر ، وفيها يقول ابن مالك :

(وَاجْعَلْهُ ـ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً ـ كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا
فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فى ثَمُودَ : « يَا ثَمُو » ، « وَيَاثَمِى » ـ عَلَى الثَّانِى بِيَا)(*)

أى : اجعل الباقى من المنادى المرخم إن لم تنو المحذوف ـ كما لو كان قد تم الآخر بالوضع ، وكأنه لم يحذف شىء يليه ؛ فقل على الأول الذى ينتظر المحذوف ـ فى « ثمود » علماً : ياثمو ـ بحذف الدال وترك الباقى على حاله . وعلى الثانى الذى لا ينتظر : ياثمى ـ بقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لأنه يعامل حينئذ معاملة الاسم التام .

(٣) اختار الصبان : أنه مبنى على ضم مقدر ، ويكون رفع التابع إتباعاً للضم المقدر ـ لا للضمة الملفوظ بها ، وذلك خير من تكلف ذهاب ضمة أصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء

(*) « محذوفاً » مفعول تنو « كما » الكاف جارة ، و « ما » زائدة « لو » مصدرية « كان » اسمها يعود إلى الباقى « بالآخر » متعلق بتمما « وضعاً » منصوب على نزع الخافض ـ أو تمييز « تمما » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل هو ، والجملة خبر كان ، و « لو » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وهى ومجرورها فى موضع نصب مفعول ثان لاجعله

(*) « فقل » الفاء للتفريع « على الأول » متعلق بمحذوف حال من فاعل قل ـ أى جارياً على الوجه الأول « ياثمو » مفعول قل مقصود لفظه « وياثمى » جملة النداء فى نصب مقول لقول محذوف دل عليه الأول « على الثانى » متعلق بمحذوف حال كذلك من فاعل « قل » المحذوف « بيا » متعلق بمحذوف حال من « ياثمى »

فى جَمْع جَرْو ، ودَلْو: الأجْرِى — والأدْلِى[١] ؛ لأنه ليس فى العربية اسمٌ مُعْرَبٌ آخره واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلها .

وخرج بالاسم : الفعلُ، نحو: يَدْعُو . وبالمعربِ : المبنىُّ، نحو :هُو. وبذكر الضمِّ ، نحو : دَلْو — وغَزْو . وباللزوم ، نحو : هذا أبوك[٢] .

وتقول: يا عِلاءِ- بإبدالِ الواوِ همزةً؛ لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدة — كما فى كساء . وتقول : يا كَرَا[٣] بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها — كما فى العصاَ .

(فصل) يَختصُّ ما فيه تاءُ التأنيث بأحكام .

منها : أنه لا يُشترَط لترخيمه عَامِيَّةٌ ، ولا زيادةعلى الثلاثة — كما مَرَّ .

وأنَّه إذا حُذِفت منه التاءُ توفَّر من الْحذف ، ولم يَسْتَتْبَع حذفُها حذفَ حَرفٍ قبلها[٤] .

---

(١) أصلهما : الأجْرُو ، والأدْلو — قلبت الضمة كسرة ، والواو ياء لعدم النظير ، كما ذكر المصنف . ويرى بعض المحدثين : أنه قد انتشرت الآن الأسماء المعربة المختومة بالواو اللازمة الساكنة، التى قبلها ضمة— للأشخاص والأماكن ، مثل: نهرو — كايمنصو — أرسطو — أدفو — طوكيو — كونغو ، فيكون من الخير واليسر أن ترخم بإبقائها على حالها ؛ إذا فهمت ولم يحدث لبس .

(٢) فإن الواو فيه غير لازمة ؛ لقلبها ألفاً فى النصب — وياء فى الجر .

(٣) ومنه المثل العربى « أطرق كرا إن النعام فى القرى » — أى يا كروان . وهو مثل يضرب لمن يخدع بكلام يلطف له ويراد به الغائلة

(٤) أى ولو كان ليناً ساكناً — زائداً مكملا أربعة فصاعداً ؛ ذلك لأن التاء فى حكم كلة منفصلة عما قبلها . وقد أشار الناظم إلى ذلك قبل ؛ حيث قال :

وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا

بِحَذْفِهَا وَفِّرْه بَعْدُ . . . .

فتقول فى عَقَنباَة — يا عَقَنْباَ(١).

وأنّه لا يُرَخَّم إلا على نِيّة المحذوف؛ تقول فى مُسْلِمَة، وحارِثة، وحَفْصة: يا مُسْلِمَ، ويا حارثَ، ويا حفصَ — بالفتح؛ لئلا يلتبسَ بنداء مُذكَّر لا ترخيمَ فيه. فإن لم يُخف لَبسٌ — جاز؛ كما فى نحو: هُمَزَة — ومَسْلَمة(٢)

وأنَّ نداءه مُرَخَّماً أكثر من ندائه تامًّا، كقوله:

* أفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ *(٣)

---

(١) أى بالألف والاقتصار على حذف التاء. وعَقنباة: صفة للعقاب، إحدى الطيور الجارحة، يقال: هذه عقاب عَقنباة — أى ذات مخالب قوية.

(٢) الهُمَزة: علم على المغتاب — يستوى فيه المذكر والمؤنث، و «مسلمة»: علم على قائد مشهور، واسم لكثيرين من الصحابة، ومن ذلك: مسلمة بن عبد الملك بن مروان، ومثل مسلمة: حمزة، وطلحة — من الأعلام المشهورة التى فيها التاء ليست للفرق بين المذكر والمؤنث. وفى ذلك يقول الناظم:

(وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فى «كَمُسْلِمَهْ» وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ)(*)

أى التزم الترخيم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف — فيما فيه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث — كمسلمة. وجوز الترخيم على اللغتين فيما فيه التاء ليست للفرق كمسلمة «علماً». ولعل من الخير أن يبتعد عن اللبس مطلقاً، سواء كان فى المختوم بالتاء — أم فى المجرد منها، أم فى غيرهما، ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء. فإن لم يكن هنالك احتمال لبس — جاز اختيار إحدى الطريقتين، وأمر ذلك موكول إلى المتكلم، وإن كانت الطريقة الأولى أنسب؛ لبعدها عن اللبس غالباً؛ لأن عدم وجود الضمة يوحى بأن فى اللفظ الحالى حذفاً.

(٣) صدر بيت من الطويل، لامرىء القيس — من معلقته المشهورة. وعجزه:

* وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى *

اللغة والاعراب. مهلا: مصدر مهل فى الشىء — عمله برفق ولم يعجل به. التدلل: أن يثق الشخص بحب غيره له فيجرؤ عليه ثقة به — وإظهار المرأة الغضب والتمنع

(*) «الأول» مفعول التزم «فى كمسلمه» الفاء جارة والكاف اسم لدخول حرف الجر عليها — بمعنى مثل، مبنى على الفتح فى محل جر بفى، ومسلمه» مضاف إليه. وإعراب الشطر الثانى كذلك.

لـكنْ يُشَارِكُهُ فى هذا : مالكٌ ، وعامرٌ ، وحارثٌ[*][(١)] .

(فصل) ويجوزُ ترخيمُ غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك فى الضرورة .

الثانى : أن يَصْلُحَ الاسم للنداء[(٢)] ؛ فلا يجوزُ فى نحو الغلام .

وليست بنضى . أزمعت : عزمت ووطنت النفس . صرمى : هجرى وقطيعتى ، فأجملى : فأحسنى . « أفاطم » : الهمزة للنداء ، وفاطم منادى مرخم بحذف التاء « مهلا » مفعول مطلق منصوب بمحذوف « بعض » مفعول به لمحذوف أيضاً — أى دعى بعض « هذا » مضاف إليه « التدلل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، وإن كنت » شرط وفعله والتاء اسم كان « قد أزمعت صرمى » ، الجملة خبر كان ، « فأجملى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأجملى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

والمعنى : ترفقى بى يافاطمة ، واتركى الدلال وإظهار الهجر ، وإن كنت قد اعتزمت هجرى حقا ، ووطنت نفسك عليه — فأحسنى فى ذلك ، وكونى بى رفيقة رحيمة .

والشاهد : فى « أفاطم » فهو اسم مؤنث رخم بحذف التاء ، وهذا كثير — بل أكثر من غير المرخم

(١) فإن ترخيمها أكثر من تركه ؛ لـكثرة استعمالها فى الشعر العربى فى النداء ، وأسماء للرجال .

(٢) أى لمباشرة حرف النداء . ولا شك أن « الغلام » لا يصلح لذلك ؛ بسبب وجود « أل » . وفى هذا يقول الناظم :

(وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ « أَحْمَدَا »)[(*)]

أى : رخموا للضرورة — فى غير النداء — ما يصلح أن يكون منادى ، نحو : « أحمد » . فنص الناظم على شرطين هما : أن يكون الترخيم للضرورة ، وأن يـكون المرخم صالحاً للنداء ، وقد عرفت باقى الشروط . ولا يشترط فى المرخم للضرورة — أن يكون معرفة ، فقد ترخم النـكرة ، كقول الشاعر :

* لَيْسَ حَىٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ * — أى : بخالد

(*) « ولاضطرار » مفعول لأجله متعلق برخموا « دون نداء » دون ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » مقدم على صاحبه ، وندا مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول رخموا « للندا » متعلق بيصلح الواقع صلة لما « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « أحمدا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة للعلمية ووزن الفعل .

الثالث : أن يكون إمَّا زائداً على الثلاثة ، أو بتاءِ التأنيث كقوله :

* طَرِيفُ بنُ مالِ ليلةَ الْجُوعِ والْخصَرْ * (١)

ولا يمتنعُ على لُغةِ مَن ينتظِرُ المحذوفَ — خلافاً للمبرّد ؛ بدليل :

* وأَضْحَتْ منكَ شاسِعةً أُماما * (٢)

---

(١) عجز بيت من الطويل — لامرىء القيس الكندى ، وصدره :

* لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ *

وبعده: إِذَا البَازِلُ الكَوْمَاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً   تُلَاوِزُ من صَوْتِ المُبَسْبِسِ بالسَّحَرْ

اللغة والاعراب : الفتى : يراد به هنا — الرجل الجواد . تعشو : تنظر إلى ناره من بعيد ، من عشا النار — رآها ليلا من بعد فقصدها مستضيئاً . الخصر : شدة البرد «لنعم» اللام للتوكيد ، ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل ، وجملة «تعشو» حال منه — أو صفة « طريف » بدل من الفتى ، أو مبتدأ مؤخر وجملة « نعم الفتى » خبر مقدم . ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف — والعكس ، « ابن » صفة لطريف « مال » مضاف إليه « ليلة الجوع » ليلة ظرف لتعشو والجوع مضاف إليه . « والخصر » معطوف على الجوع

والمعنى : نعم الرجل السخى الكريم — طريف بن مالك ؛ يقصده الناس من بعيد مستضيئة بناره فى زمن الحاجة والمسغبة؛ عند اشتداد البرد . وزمن الشتاء عند العرب — هو زمن الحاجة والمجاعة ، وفيه يظهر الجواد والشحيح .

والشاهد : فى قوله : « ابن مال » حيث رخم فى غير النداء للضرورة ، وأصله : ابن مالك ، ونون على لغة من لا ينتظر .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لجرير بن عطية — الشاعر الأموى المشهور . وصدره :

* أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَاماً *

اللغة والاعراب : أضحت : معناها هنا — صارت وتحولت . حبالكم ، المراد: عهودكم وأواصر الألفة وروابط المحبة بيننا وبينكم. رماماً : بالية ضعيفة — جمع رمة ، وهى القطعة البالية من الحبل. شاسعة : بعيدة بعداً كبيراً. « ألا » حرف تنبيه « رماماً » خبر أضحت الأولى « شاسعة » خبر أضحت الثانية مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بها « أماما » اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم ، والألف للاطلاق .

والمعنى : لقد تحول ما بينى وبينكم أيها القوم من أواصر الألفة وروابط المحبة ، وصار ما بيننا من عهود الود وأسباب التواصل — كأن لم يكن ، وأصبحت محبوبتى « أمامة » بعيدة عنى ، ليس فى وصلها والرجوع إليها مطمع .

والشاهد : فى « أماما » حيث رخم للضرورة فى غير النداء ؛ بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو حجة على المبرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ولو رخم على لغة من لا ينتظر لقيل : أمامُ — بالرفع .

تنبيه

(ا) كثيراً مايرد لفظ « صاح » منادى ، وأصله « صاحب » فنودى نداء ترخيم بحذف الباء على القاعدة . وهذا أولى من قول من يقول : إن أصلها : « صاحبى » ؛ ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ؛ لأن الأخذ بما لا شذوذ فيه — أولى ، وبخاصة إذا كان المطرد ممكناً .

(ب) ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة ، وغير المقرون بها .

فالأول كقول الشاعر :

كـلّمَا نادى مُنادٍ منهمُ ... يا لتَيْمِ اللهِ . قُلنَا يالمَالِ

فإنه أراد : يالمالك ، فرخمه بحذف آخره وهو الكاف،وهو مستغاث مقرون باللام

والثانى كقول أبى شريح الأحوص الكلابى :

تَمنّانى ليقتلَـــــنى لقِيط ... أعامِ لك ابنَ صَعصعةَ بنِ سَعْدِ

وفى هذا البيت شذوذ من وجهين :

استعمال الهمزة فى نداء المستغاث . وترخيمه .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الترخيم واذكر أنواعه، وبين المقصود منه هنا، مع التمثيل.
٢ — ما الذى يشترط فى ترخيم المنادى مطلقاً؟ وما الذى يختص به مافيه التاء. مثل.
٣ — قد يرخم غير المنادى. بين الشروط المطلوبة لذلك، وما الذى يحذف للترخيم؟ ووضح بأمثلة من إنشائك.
٤ — بين الترخيم على لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر — ومثل.
٥ — قد تدعو الضرورة إلى ترخيم المنادى؛ فما شرط ذلك؟ وضح بالمثال.
٦ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات هذا الباب. بين موضع الشاهد، وحكمه

يا عَبلُ لا أخشى الحِمامَ وإنَّما أخشَى عَلَى عَيْنَيْكِ وقتَ بُكَاكِ

كِليني لِهَمٍّ يا أُميمةُ ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بطىءِ الكَواكِبِ

وهَذَا رِدائى عندَه يَستعيرُه ليَسْلُبنى حَقِّى — أمالُ بنُ حَنظلِ

يا حارِ لا أُرمَيَن مِنكُمْ بداهيةٍ لَمْ يَلقَها سُوقَةٌ قَبلى ولا مَلِكُ

كلما نَادَى مُنَادٍ مِنهُم يالَتَيمِ الله — قلنا يا لَمَال

٧ — اشرح قول ابن مالك:

والعَجُزَ احذفْ من مُركَّب وقَلّ ترخيمُ جملةٍ، وذَا عمرٌ نَقَل

وبين على ضوئه: حكم ترخيم المركب المزجى، والإسنادى، والعددى.
٨ — بين فيما يأتى: ما يجوز ترخيمه، وكيف يرخم؟ ومالا يجوز — وسبب عدم الجواز؟
حارثة. سعفان. محمود. نومان. فتح الله. ماجدة. عمران. إسماعيل.
مختار. عبد الإله. حمدويه. عنتر. يا أماه. واحزناه. يالله للفدائيين
٩ — بين الشاهد فى قول عنترة الآتى، وأعرب الشطر الثانى منه.

وَلقد شفَى نَفسِى وأبرأ سُقمَها قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أقدمِ

١٠ — اشرح البيت الآتى وأعرب الشطر الأول منه، وهو لحاتم الطائى.

أماوِىَ إنَّ المالَ غادٍ ورائحٌ ويبقى من المال الأحاديثُ والذِّكرُ

(باب المنصوب على الاختصاص)(١)

وهو : اسمٌ معمولٌ لأَخُصُّ واجبَ الحذف ؛

فإن « كان أَيُّهَا » أو « أيَّتُهَا » — استُعْمِلا كما يُستعملان فى النداء ؛ فيُضَمَّانِ(٢) ويُوصَفَان لزوماً باسْمٍ لازمِ الرفع ، مُحَلًّى بأل نحو : أنا أَفعلُ كذا أَيُّهَا الرجُلُ(٣) ، و « اللَّهُمَّ اغفِرْ لنا أَيَّتُهَا العصابة » .

وإن كان غيرَهما — نُصِبَ(٤) ، نحو : « نَحنُ معاشِرَ الأنبياء

باب المنصوب على الاختصاص

(١) الاختصاص : مصدر اختصصته بكذا ـ أى خصصته به وقصرته عليه . فهو لغة : قصر الحكم على بعض أفراد المذكور أولا . واصطلاحاً : إصدار حكم على ضمير مبهم لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر معرفة ، يفسره ويوضحه ، ويختص بهذا الحكم . وهو معمول لأخص محذوفاً وجوباً . ومثل أخص : أعنى ـ أقصد ـ أريد ـ أو ما شا كل هذا ، غير أن لفظ « أخص » هو المشهور ، ومنه سمى الاختصاص . والباعث عليه : إرادة القصر والتخصيص . وقد يكون الفخر ، نحو : أنا ـ العربى ـ لا أستكين للمذلة . أو التواضع ، نحو : إنى ـ أيها الضعيف ـ قوى بالإيمان . وقد يكون الغرض منه تفصيل وبيان ما يراد من الضمير ؛ من جنس ، أو نوع ؛ أو عدد ، نحو : نحن ـ بنى الإنسان ـ نخطىء ونصيب . نحن ـ الجنود ـ قدوة فى الكفاح . نحن ـ العشرة ـ أعضاء الاتحاد .

(٢) أى : يبنيان على الضم فى محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف ، ولا بد أن يتصل بآخرها لفظ « ها » للتنبيه . وأن يلتزما هذه الصيغة ، إفراداً وتثنية ، وجمعاً ـ «أى» للمذكر ، و «أية» للمؤنث (٣) «أنا» ضمير مبتدأ «أفعل» الجملة خبر «أى» منادى فى محل نصب مفعول به لفعل محذوف مع فاعله « ها » حرف للتنبيه مبنى على السكون « الرجل » نعت لأى باعتبار اللفظ وضمته ضمة إتباع ، وجملة الاختصاص فى محل نصب على الحال ، ومعناه : أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال . ويصح تأخير جملة الخبر ـ وهى : أفعل كذا ـ فى نهاية الجملة ، فتقول : أنا أيها الرجل أفعل كذا .

(٤) أى وجوباً ؛ سواء كان معرفاً بالإضافة كما مثل المصنف ـ أو بأل ، نحو :

* نحنُ العُرْبَ أسْخَى مَنْ بَذلَ *

لا نُورَثُ[1] » . ويُفَارِقُ المنادَى فى أحكام .

(أحدها) أنه ليس معه حرفُ نداءٍ — لا لَفْظاً ، ولا تقديراً .

(الثانى) أنه لا يقعُ فى أَوَّلِ الـكلام ؛ بل فى أَثْنَائِه ، كالواقِـع بعد « نَحنُ » فى الحديثِ المتقدِّم . أو بَعْدَ تمامه ، كالواقع بعد « أنَا » و « نَا » فى المثالين قبله .

(الثالث) أنه يُشْتَرَطُ أن يكونَ المقدَّمُ عليه اسماً بمعناه[2] .

والغالبُ كونُه ضميرَ تكلُّم .وقد يكونُ ضميرَ خِطَابٍ كقول بعضهم : « بكَ اللهَ نَرْجُو الفَضل »[3] .

أو كان علماً غير مضاف ـ وذلك قليل ، نحو : أنا الطبيب لا أتوانى عن إجابة الداعى ، ومنه قول رؤبة :

* بِنَا تَمِيماً يُـكْشَفُ الضَّبَابُ *

(١) هذا جزء من حديث ، وتمامه : «ما تركناه صدقة» ، « ما » اسم موصول مبتدأ « تركناه » الجملة صلة «صدقة » خبر المبتدأ .

هذا : وبين الاختصاص والنداء تشابه فى أمور هى :

(ا) أن كلا منهما يفيد الاختصاص ، وهو فى هذا الباب ـ خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء ـ مقصور على المخاطب .

(ب) أن كلامنهما للحاضر ـ أى المتكلم أو المخاطب ـ وإن كان النداء لا يكون للمتكلم

(حـ) أن كلا منهما ـ يرى معه الاسم أحياناً مبنياً على الضم فى محل نصب فى «أى» و «أية» ، مع وجود «ها» التنبيه ، والنعت ـ بعدها . وتارة يكون منصوباً .

(د) أن الاختصاص يقصد به تقوية المعنى وتوكيده ، وكذلك يكون النداء أحياناً .

أما الأمور التى يختلفان فيها فقد أوضحها المصنف .

(٢) أى : أن يـكون المراد منهما شىء واحد .

(٣) « بك » جار مجرور متعلق بنرجو « الله » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً وهو علم « الفضل » مفعول نرجو . وفى هذا المثال ولى المختص ضمير

(والرابع والخامس) أنَّه يَقِلُّ كونُه عَلَماً ، وأنَّه يَنتصبُ[1] مع كونه مفرداً — كما فى هذا المثال .

(والسادس) أنَّه يكونُ بأَل قياساً كقولهم : «نحن العَرْبَ أقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ» .

المخاطب وهو قليل ، والأكثر أن يلى ضمير التكلم ؛ واحداً — أو مثنى — أو مجموعاً وكذلك جاء علماً وهو نادر . ولا يقع المختص بعد ضمير غيبة ، ولا بعد اسم ظاهر .

(١) أى لفظاً لا محلا فقط ، وهذا فى غير «أى — وأية» فإن نصبهما محلى لا غير وهما مبنيان على الضم فى محل نصب . ومن الفروق غير ذلك : أن «أى — وأية» توصفان فى النداء باسم الإشارة — وهنا لا توصفان به . وصفتهما واجبة الرفع اتفاقاً — بخلافهما فى النداء . والمختص لا يكون موصولا ، ولا ضميراً ، ولا مستغاثاً ولا مندوباً ، ولا يرخم — بخلاف النداء فى ذلك كله . والعامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بدون تعويض . أما فى النداء فحرف النداء عوض عنهما . وهذه الفروق كلها راجعة إلى اللفظ .

ويفترقان معنى فى : أن الكلام مع الاختصاص — خبر ، ومع النداء — إنشاء . وأنه قد يفيد الفخر والتواضع — بخلاف النداء ؛ فإن الغرض الأصلى منه طلب الإقبال . وأن الغرض منه تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه — وليس الأمر كذلك فى النداء . وقد اقتصر الناظم على بعض ما سبق بيانه ، فأجمل موضوع الاختصاص فى بيتين هما :

(أَلِاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَـ «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»)

(وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» ... كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»)(*)

(*) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» خبر «دون» ظرف نعت لنداء و«يا» مضاف إليه «كأيها» الكاف جارة لقول محذوف و«أى» منادى فى محل نصب بأخص وجوباً ، و «ها» حرف تنبيه «الفتى» نعت لأى «بإثر» حال من أيها «ارجونيا» قصد لفظه مضاف إليه (*) «ذا» نائب فاعل يرى «دون أى» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا . وأى مضاف إليه «تلو أل» تلو مفعول ثان ليرى ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مضاف إلى أل «كمثل» خبر لمبتدأ محذوف «نحن» مبتدأ «العرب» مفعول لفعل محذوف وجوباً ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره . وهو «أسخى» «من» اسم موصول مضاف إليه «بذل» الجملة من الفعل والفاعل صلة «من» .

(باب التحذير)

وهو : تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروهٍ ليجْتَنِبَهُ(١) :

فإنْ ذُكِر المحذَّرُ بلفظ « إيّا » — فالعامِل محذوفٌ لزوماً(٢) ؛ سواء

أي : أن الاختصاص يشبه النداء لفظاً ، بدون حرف نداء . ولا بد أن يسبقه شيء ، وأن تصاحبه الألف واللام غالباً ، كالمثال الذى ذكره ، وهو : أيها الفتى بإثر — أى بعد «ارجونى» . وقد يرى الاختصاص مستعملا من غير لفظ « أى — أو أية » ، ويكون اسماً مشتملا على « أل » كقولك : « نحن العرب أسخى من بذل » — أى : أكرم من أعطى ماله .

باب التحذير

(١) هذا التعريف شبه لغوى ؛ لأن التحذير مصدر معناه التخويف . والمناسب للنحوى الذى يبحث عن أحوال الكلام إعراباً وبناء — أن يقال فى التعريف : اسم منصوب معمول لفعل مضمر تقديره : أحذر ونحوه . والأصل فى أسلوب التحذير : أن يشتمل على ثلاثة أشياء : المحذِّر — وهو المتكلم الذى يوجه التحذير لغيره . والمحذَّر — وهو الذى يتوجه إليه التنبيه والتحذير . والمحذَّر منه — وهو الشىء الذى يطلب تجنبه والبعد عنه . وقد يقتصر على بعض هذه الأمور كما سنبينه بعد .

ويكون التحذير بأمور كثيرة ؛ كصورة الأمر ، أو النهى ، تقول : افعل كذا — ولا تفعله . ولكن المقصود فى هذا الباب أساليب خاصة ؛ تخضع لضوابط وقواعد ، وضعها النحاة . ويكون بثلاثة طرق :

(ا) ذكر المحذور وهو إياك «وفروعه: إيا كما-إيا كم-إيا كن » ؛ إما بعطف المحذور منه على إياك ، نحو: إياك والأسد — أو بخفضه بمن ، نحو : إياك من الإهمال .

(ب) ذكر المحل المخوف عليه ، ويكون بذكره نائباً عن «إيا» مضافاً إلى كاف خطاب للمحذر من غير عطف ولا تكرار — أو مع العطف أو التكرار ، مثل: يدك — نفسك ؛ أى : نفسك والأسد ، أو نفسك نفسك .

(حـ) ذكر المحذَّر منه مكرراً أو معطوفاً عليه — أو بدونهما ، نحو : البرد البرد — البرد والمطر ، وسيأتى مزيد إيضاح لذلك كله .

(٢) لأنه لما كثر التحذير بلفظ « إيا » — جعلوه عوضاً عن اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار العامل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . وهو منصوب باعتباره مفعولا به للمحذوف . ولا بد من أن يذكر بعده المحذَّر منه .

عَطفْتَ عليه أم كرَّرتَه — أم لم تعطِف، ولم تُكرِّر[1]، تقول: إيَّاكَ والأسدَ. والأصل: احْذَرْ تلاقِيَ نفسِكَ والأسدِ[2]، ثم حُذف الفعلُ وفاعلُه، ثمَّ المضافُ الأولُ وأُنيب عنه الثانى فانتصَبَ[3]، ثم الثانى وأُنيبَ عنه الثالثُ فانتصَبَ وانفصَلَ[4].

وتقول: إيَّاكَ من الأسدِ[5]، والأصلُ: باعِدْ نفسَكَ من الأسدِ، ثم حُذِف «باعِد» وفاعِلُه والمضافُ[6]. وقيل: التقديرُ — أُحَذِّرُكَ مِن الأسَدِ، فنحو إياكَ الأسدَ — ممتنعٌ على التقديرِ الأوَّلِ، وهو قَوْلُ الجمهور[7]. وجائزٌ على الثانى، وهو رأى ابن الناظِمِ[8].

---

(١) الأحسن أنه إذا سبقت الاسم المذكور بعد إياك واو العطف: أن يختار فعل يناسب المعطوف — غير الفعل الناصب لإياك؛ فيكون فى الأسلوب فعلان محذوفان وجوباً مع مرفوعيهما.

(٢) بجر «نفس» و «الأسد» (٣) فصار: نفسَك والأسدَ — بنصبهما.

(٤) أى بعد أن كان مجروراً متصلا؛ وذلك لتعذر اتصاله، فصار: «إياك». ويقال فى إعرابه: «إياك» فى محل نصب مفعول به بفعل محذوف وجوباً تقديره: أحذر ونحوه، والكاف حرف خطاب، و«الأسد» معطوف على إياك: والأحسن أن يكون منصوباً بفعل آخر مضمر وجوباً يناسب الكلام كما أسلفنا، ويكون من عطف الجمل.

(٥) أى: بجر المحذّر منه «بمن» — بدلا من العطف بالواو.

(٦) أى: وهو «نفس» فانفصل الضمير وانتصب، «فإياك» منصوب بباعد المحذوف، و«من الأسد» متعلق به (٧) لأن «باعد» لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ولا يجوز نصب «الأسد» بنزع الخافض — وهو «من»؛ لأن ذلك سماعى فى غير أنّ، وأن، وكى» كما تقدم فى موضعه. انظر صفحة: ٩٦ «جزء ثان».

(٨) لأن «أحذر» يتعدى إلى مفعولين بنفسه، قال تعالى: (ويحذركم الله نفسه) وينبنى على التقديرين: أن الكلام على تقدير الجمهور — إنشائى، وعلى تقدير ابن الناظم — خبرى. والحق — كما رأى بعض المحققين — أنه لا يتعين تقدير «باعد» ولا

ولا خلافَ في جواز : إياكَ أن تفعلَ[1] ؛ لصلاحيته لتقدير « مِن » .
ولا تكونُ « إيّا » في هذا البابِ ـ لمتكلِّم[2] . وشذَّ قولُ عُمرَ رضى الله عنه « لِتُذَكِّ لكُمُ الأسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ ، وَإِيَّاىَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرْنَبَ »[3] ، وأصلُهُ : إيَّاىَ باعِدُوا عَنْ حَذْفِ الأرْنَبِ ـ وباعِدُوا أنفسكم أن يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرْنَبَ[4] ، ثم حُذِفَ من الأوّلِ المحذورُ[5] ، ومن الثانى المحذَّرُ[6] .

ولا يكون لغائب[7] . وشَذَّ قولُ بعضهم : « إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّين فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ »[8] ، والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَاقِيَ نَفْسِهِ

« أحذر » ولا غيرها ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض ويناسب الحال ، مثل : دع ـ اتق ـ نح ـ .. إلخ ؛ لأن المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه . وينبغى الأخذ بهذا الرأى عند تقدير المحذوف فى كل ما يحتاج إلى تقدير .

(١) أى مما فيه المحذر منه «أن» المصدرية وصلتها ؛ لأن حذف الجر قبل « أن » جائز فى سعة الكلام . (٢) لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذَّر . (٣) «لتذك» اللام لام الأمر ، وتذك فعل مضارع مجزوم بها ـ من التذكية وهى الذبح . « الأسل » أصله : الشوك الطويل من شوك الشجر ، والمراد به هنا : مارق وأرهف من الحديد ؛ كالسيف والسكين ونحوها .

والمعنى : يأمر ـ رضى الله عنه ـ أن يكون الذبح بالأسل ، أو الرماح ، أو السهام عند الرمى بها . وينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر ؛ فإن ذلك لا يحله .

(٤) الصواب : أنهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبته فى الآخر . وهو قول الجمهور والزجاج . (٥) أى : وهو حذف الأرنب . (٦) وهو : أنفسكم .

(٧) وذلك ؛ لاختصاص التحذير بالمخاطب ، والغائب لا يحذر

(٨) قول سمع عن العرب كما قال سيبويه . والشواب : جمع شابة . ويروى : السوءات ـ جمع سوأة ، ومعناه : إذا بلغ الرجل ستين سنة ، فلا ينبغى له أن يولع بشابة ـ أو أن يفعل سوأة

وَأَنْفُسَ الشَّوَابَ[1] .

وفيه شذوذان؛ أحدهما: اجتماع حذف الفعل وحَذف حرف الأمر[2]

والثانى: إقامةُ الضمير ـ وهو « إيَّا » ـ مقام الظاهر وهو الأنْفُس؛ لأنَّ المستحقّ للإضافة إلى الأسماء الظاهرة ـ إنما هو المُظْهَرُ لا المُضْمَرُ[3]

وإنْ ذُكِرَ المحذَّرُ بغير لفظ «إيَّا» ، أو اقتُصر على ذِكرِ المُحَذَّر منه؛ فإنما يَجِبُ الحذفُ — إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ[4] ؛ فالأوَّلُ نحو: نَفْسَكَ نَفْسَكَ. والثانى نحو: الأسَدَ الأسَدَ ، و (نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاها)[5]

وفى غير ذلك يجوزُ الإظهارُ كقوله :

* خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ *[6]

---

(١) فقد حذف الفعل مع فاعله ، ثم المضاف الأول وهو « تلاق » ـ وأنيب عنه الثانى وهو « نفس » . ثم الثانى فانفصل الضمير وانتصب ـ وأبدل أنفس بإيا .

(٢) ولام الأمر لا تحذف إلا فى الضرورة ، فحذفها مع مجزومها أشد .

(٣) ذلك لأن الإضافة للتعريف أو للتخصيص ، والضمير فى غنى عن ذلك ؛ لأنه أعرف المعارف . قال صاحب اللمع : ويجوز أن يكون المحذر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذر ، كقول الشاعر : فلا تصحب أخا الجهل * وإياك وإياه

وعلى ذلك لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم ـ شاذاً ؛ إلا إذا كان محذراً لا محذراً منه . وهذا وما قبله ـ هما الأسلوبان الثانى والثالث من أساليب التحذير اللذان أشرنا إليهما أول الباب (٤) ذلك ؛ لأنهم جعلوا العطف والتكرار كالبدل من الفعل ولا يكون العطف إلا بالواو خاصة (٥) «ناقة الله» ناقة منصوب بفعل مضمر وجوباً على التحذير ولفظ الجلالة مضاف إليه «وسقياها» معطوف على الناقة ـ أى: ذروا ناقة الله وسقياها فلا تمنعوها عنها ، فقد عطفت الواو محذراً منه على مثله . ويجوز فى هذا : أن تكون الواو للمعية ، فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه ، وحينئذ يجوز إظهار العامل لعدم العطف . الآية ١٣ من سورة الشمس (٦) صدر بيت من البسيط لجرير ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمى ، وهو من شواهد سيبويه ، وعجزه :

* وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ *

اللغة والإعراب: خل: فعل أمر، من التخلية — أى اترك ودع. الطريق، المراد هنا: سبيل المجد والشرف. المنار: علامات توضع فى الطريق ليهتدى بها السالكون. ابرز: اظهر. برزة: اسم أم عمر بن لجأ. «الطريق» مفعول لفعل الأمر «خل» «لمن» متعلق به، ومن اسم موصول «يبنى المنار» الجملة صلة «حيث» ظرف مكان معمول لابرز «اضطرك القدر» الجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها.

والمعنى: اترك طريق المجد وسبيل العظمة والشرف — لمن يعمل له، ويأخذ فى أسبابه، فلست له أهلا. واسلك مع أمك طريق الغى والضلال، حيث ألجأك القدر الذى لا يغالب. وقيل: إن المراد ببرزة: الأرض الواسعة، والباء فيه للظرفية بمعنى «فى».

والشاهد: فى «خل الطريق»؛ حيث أظهر العامل — وهو «خل» — فى التحذير؛ لأن المحذر منه — وهو الطريق — غير مكرر ولا معطوف عليه.

وفى الأمثلة التى يجوز فيها ذكر العامل أو حذفه — يصح رفع المحذور منه على أنه مبتدأ خبره محذوف، ولا يكون مما نحن فيه.

والخلاصة: أنه إذا كان التحذير بـ «إيا» وفروعها — وجب نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً؛ سواء كان هذا الضمير مكرراً أو لا — معطوفاً عليه أو لا. ولك أن تخفض المحذور بـ «من»؛ فتقول: إياك من الإهمال، أو تنصبه بغير عطف فتقول: إياك الأسد. وإن كان التحذير بغير ذلك — وجب نصب الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً؛ بشرط العطف أو التكرار. فإن لم يوجد عطف ولا تكرار — كان النصب بعامل محذوف جوازاً. ويجوز ضبط الاسم بغير النصب، ولا يتعين الأسلوب للتحذير. وفى هذا الباب يقول الناظم فى إجمال:

(«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ — نَصَبْ   مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا «لِإِيَّا» انْسُبْ، وَمَا   سِوَاهُ — سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(*) «إياك والشر» مفعول مقدم لنصب قصد لفظه «ونحوه» معطوف عليه «محذر» فاعل نصب «بما» متعلق بنصب وما اسم موصول «استتاره وجب» مبتدأ وخبر والجملة صلة

(*) «ودون عطف» دون ظرف متعلق بانسب، وعطف مضاف إليه «ذا» مفعول، قدم له «لإيا» متعلق بانسب أيضا «ما» اسم موصول مبتدأ «سواه» ظرف متعلق بمحذوف صلة ما «ستر فعله» مبتدأ ثان ومضاف إليه «لن يلزما» الجملة خبر والألف للاطلاق، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول.

(باب الإغراء)(١)

وهو تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ محمودٍ ليفعَله(٢) . وحكْمُ الاسمِ فيه — حكْم التحذير الذى لم يذكر فيه « إيّا » ؛ فلا يلزمُ حذفُ عامِله إلا فى عَطْفٍ أو تكرار، كقولك : المرُوءةَ والنَّجدةَ — بتقدير : الزَم ، وقوله :

* أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ *(٣)

إلاّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التَّكْرَارِ ، كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِى »
وَشَذَّ « إيَّاىَ » ، وَ « إيَّاهُ » أَشَذّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ (*)

أى نصب المحذر أسلوب « إياك والشر » ونحوه — بعامل محذوف وجوباً إن اشتمل على عاطف كما مثل . وانسب هذا الحكم لـ « إيا » عند عدم العطف عليها . أما ما سواها فحذف الفعل الناصب ليس لازماً — إلا مع العطف أو التكرار . ثم ذكر أن التحذير بـ «إيا» وفروعها — يكون للمخاطب . وشذ مجيئها لضمير المتكلم. وأشذ منه مجيئها لضمير الغائب ، ومن قاس على ذلك فقد انتبذ — أى بعد عن الصواب .

باب الإغـــراء

(١) الإغراء : مصدر أغريت فلاناً بكذا — حببته إليه ، وحملته على فعله .

(٢) يقال فى هذا التعريف ما قيل فى التحذير ، والفعل المقدر هنا : الزم ونحوه وأساوب الإغراء يشمل: المغرِى — وهو المتكلم. والمغرَى — وهو المخاطب. والمغرَى به — وهو الأمر المحبوب (٣) صدر بيت من الطويل لمسكين الدارمى ، وقيل: هو لإبراهيم ابن هرمة القرشى . والصواب أنه لمسكين، وعجزه :

* كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ *

(*) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع العطف» مع ظرف متعلق بيلزم والعطف مضاف إليه «أو التكرار» معطوف عليه « كالضيغم» الكاف جارة لقول محذوف ، و« الضيغم» منصوب بفعل واجب الحذف والثانى توكيد له «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب «السارى» بدل أو نعت لاسم الإشارة (*) «وشذ إياى» فعل، وفاعل مقصود لفظه «وإياه أشذ» مبتدأ خبر « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتبذ « القصد » مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ وجملة « قاس » صلة من « انتبذ » — أى بعد — الجملة خبر المبتدأ .

ويقال: «الصلاةَ جامعةً»، فتنصب «الصلاةَ» بتقدير: احضُرُوا، و «جامعةً» على الحال، ولو صُرِّح بالعامل لجاز[1].

اللغة والإعراب. الهيجاء: الحرب، وهى تمد وتقصر. «أخاك» منصوب على الإغراء — بتقدير الزم محذوفاً وجوباً للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم موصول اسم إنّ «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها. وقيل: الأحسن أن يكون خبر «لا» محذوفاً، و«أخا» مضاف إلى ضمير «له»، واللام زائدة — أى إن الذى لا أخاه موجود، والجملة من لا ومعموليها صلة الموصول، «كساع» متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به.

والمعنى: الزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه؛ فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويعضده — كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أداتها. والظاهر أنه يريد أخا النسب — لا أخا الصداقة والألفة كما يراه بعضهم؛ لقوله بعد ذلك:

وإنَّ ابنَ عَمِّ المرْءِ - فاعْلَمْ — جَنَاحُه ... وهل يَنهضُ البازِى بغَيْرِ جناحِ؟

فيكون قد أوصى أولا على التمسك بالأخوة — ثم بأبناء العم.

والشاهد: نصب «أخاك» بعامل واجب الحذف؛ لأنه مكرر.

(١) أى لعدم العطف والتكرار. ويجوز فى هذه العبارة رفعهما على الابتداء والخبر، كما يجوز رفع الأول على الابتداء، والخبر محذوف، ونصب «جامعة» على الحال من فاعل الخبر المحذوف. وقد أشار الناظم إلى الإغراء وحكمه — بقوله:

(وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ «إيَّا» اجْعَلاَ ... مُغْرًى بِهِ فِى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ)(*)

أى أن الاسم المغرى به — كالاسم المحذر الذى بغير «إيا» فى جميع أحكامه التى سبقت

(تتمة)

١ — الغالب فى أساليب الإغراء والتحذير: أن تكون إنشائية طلبية — تبعاً لعاملها الدال على الطلب.

(*) «وكمحذر» متعلق باجعلا، وهو فى موضوع المفعول الثانى له مقدم عليه «بلا إيا» متعلق به أيضاً، ولا: بمعنى غير «اجعلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بالنون المنقلبة ألفاً، والألف للاطلاق «مغرى» مفعول أول له «به» متعلق بمغرى «فى كل» متعلق باجعلا «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد فصلا» الجملة صلة، وفصلا فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للاطلاق.

٢ — يلحق بالتحذير والإغراء فى وجوب النصب، وفى التزام إضمار الناصب: بعض الأمثال المشهورة المسموعة بالنصب، وبعض العبارات التى تشبه المثل، ولكنها لم تبلغ مبلغه فى الشهرة؛ فمن الأمثال:

(١) «الكلابَ على البقر»: وهو مثل يضرب لمن يترك الخير والشر يصطرعان ويطلب السلامة لنفسه؛ أى: خل الناس خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة. وتقديره: اترك الكلاب على البقر.

(ب) «أحَشفاً وسُوء كِيلة»: مثل يضرب لمن يسىء إلى غيره من جهتين، ويظلم الناس من ناحيتين. والحشف: أردأ التمر. وسوء الكيلة: الظلم فى الكيل وتقديره: أتبيع حشفاً، وتزيد على ذلك سوء كيلة؟

(ج) «كليهما وتمرا» مثل يضرب لمن خير بين شيئين ليختار أحدهما، فطلبهما معاً — بل وطلب الزيادة عليهما. ومعناه: أعطنى كليهما وزدنى تمرا.

ومن العبارات التى تشبه المثل وتجرى مجراه:

(١) قوله تعالى: (انتهوا خيراً لكم) من الآية: ١٧١ من سورة النساء. أى انتهوا عن التثليث واتركوا الإشراك بالله، واصنعوا خيراً لكم.

(ب) من أنت؟ خالداً. يقال لمن يذكر عظيما رفيع القدر بسوء. والتقدير: من أنت؟ تذكر خالداً.

(ج) مرحباً، وأهلا، وسهلا. التقدير: وجدت مرحباً، وأتيت أهلا، ونزلت سهلا.

٣ — الواو فى الإغراء لا يتحتم أن تكون عاطفة؛ فقد تكون للمعية، نحو: الاستذكار والفهم كى تنتفع بما تقرأ. وقد تكون للعطف وحده. وقد يتسع المجال للأمرين؛ فيراعى ما يقتضيه المقام.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الاختصاص ، واذكر أهم الأغراض التى تبعث عليه ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٢ — يوافق الاختصاص النداء فى أمور ، ويخالفه فى أخرى ، بين أوجه الاتفاق والخلاف ، ووضح بالأمثلة .

٣ — ما حكم عامل الاختصاص من حيث الذكر والحذف ؟ وكيف تعرب « أيها » و « أيتها » فى الاختصاص ؟ وما حكم التابع لهما ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٤ — عرف كلا من التحذير والإغراء تعريفاً نحوياً ، واذكر أساليب كل مع التمثيل .

٥ — متى يجب حذف عامل التحذير والإغراء ؟ ومتى يجوز ؟ اذكر أمثلة لكل .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل التحذير ، والإغراء ، والاختصاص . بين ذلك :

إيَّاكَ أن تَعِظَ الرجـــال وقَدْ أصْبحتَ محتــــاجاً إلى الوَعْظِ

ومالِىَ لا أُعطِى الحياةَ إذا دَعت بلادى ؟ حياتى للبــلاد ومالى

جُدْ بِعَفْوٍ فإنَّنى أيها العبــدُ إلى العفو يا إلهى فقـــيرُ

فإيَّاكَ إيَّاكَ المـــراء فإنّه إلى الشرِّ دَعَّاء وللشرِّ جالِبُ

٧ — اشرح قول ابن مالك الآتى ، وعلل له :

وَشذَّ إيَّاىَ وَإيَّاهُ أشَـــذّ وعن سبيل القَصْد مَن قاسَ انتبذْ

٨ — كون ثلاث جمل للاختصاص فى جهاد الأعداء المستعمرين ، ومثلها للتحذير والإغراء ، بحيث تستوعب أنواع كل .

٩ — اشكل ما تحته خط فيما يأتى ، وبين نوعه ، وموقعه من الإعراب :

إننا معشر الشرقيين — لا نستسلم لمعتد أو مستعمر ، وشعارنا : أيها الغافلون عن عبر التاريخ — النار ولا العار ، والعدل والإنصاف حتى مع الأعداء . فالجهاد الجهاد فى سبيل الشرف والكرامة ، وإياكم والاستسلام ، والبعد عن الشيطين واللئام . موطنك لا تفرط فى ذرة من رماله . دينك وخلقك ، ولا تقل نفسى نفسى ، فالوطن أغلى من كل شىء . ومبدؤنا نحن بنى العروبة أن نعيش مع الناس كافة عيشة حرة كريمة ، وأن نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا

(باب أسماء الأفعال)(١)

اسمُ الفِعل : ما نابَ عن الفِعْل معنًى واستعمالاً ؛ كـ« شَتَّانَ »(٢) و« صَهْ »، و« أَوَّه ».

والمرادُ بالاستعمال : كونُه عاملاً غيرَ معمولٍ(٣) ؛ فخرجت المصادرُ والصفاتُ في نحو : ضرباً زيداً - وأقائمٌ الزيدان ؛ فإنّ العواملَ تدخُل عليها(٤).

وورودُه بمعنَى الأمرِ كثيرٌ ؛ كـ« صَه ، ومَهْ ، وآمين » — بمعنى :

باب أسماء الأفعال

(١) اسم الفعل هو : اسم ينوب عن فعل معين ، ويتضمن معناه وزمنه ، ويعمل عمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل . ويمتاز عن الفعل الذى هو بمعناه - بأنه أقوى منه فى الدلالة على أداء المعنى وإبرازه كاملا ، مع إيجاز فى اللفظ أحياناً ؛ لالتزامه صورة واحدة ، لاتتغير غالباً مع الإفراد والتذكير وفروعهما .

وكونه اسم هو الصحيح ، ومدلوله لفظ الفعل من حيث دلالته على معناه الموضوع له .

(٢) شتان ، معناه : افترق . والصحيح أن يكون الافتراق خاصاً بالأمور المعنوية ؛ كالعلم والفهم . فلا يقال : شتان المتخاصمان . وهو يطلب فاعلا متعدداً بواو العطف لا غير ، وقد تزاد بعدها «ما» ، تقول : شتان ماعلى ومعاوية فى الشجاعة . وقد تزاد «مابين» كقول ربيعة بن ثابت ؛ يمدح يزيد بن حاتم المهلبى ، ويهجو يزيد بن أسيد السلمى :

لَشَتَّانَ مَا بيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى ... يزيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرِّ بْنِ حَاتِمِ

« فاليزيدين » فاعل مرفوع تقديراً . و « ما بين » - زائدة . والظاهر : أن شتان فى مثل هذا بمعنى « بعد » . ولا تزاد « بين » وحدها ، وأما قول الشاعر :

جَازَيْتُمُونِى بالوِصَالِ قطيعةً ... شتَّان بيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِى

- فلم يستعمله العرب ، ويخرج على أن « ما » مضمرة قبل «بين» .

(٣) أى غير معمول لعامل يقتضيه ، فاعلا أو مفعولا - مثلا ، وهذا لا يمنع أن يكون معمولا للحروف الناصبة أو الجازمة .

(٤) أى : وتعمل فيها ؛ فإن « ضربا » منصوب بما ناب عنه وهو : « اضرب » ، و « أقائم » مرفوع بالابتداء .

اسكت ، وانكفف ، واستجب . ونزال وبابه(١) .

وبمعنى الماضى والمضارع قليل ؛ كـ «شتّان ، وهيهات» ـ بمعنى افترق وبعد ، و«أوّه ، وأفٍّ» ـ بمعنى أتوجّع وأتضجّر ، و« وا » ، و «وى ، وواهاً » ـ بمعنى أعجبُ ؛ كقوله تعالى : (وَىْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)(٢) ـ أى : أعجبُ لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

وا بأبِى أنْتِ وفوكِ الأشْنَبُ(٣)

وقول الآخر : * واهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً *(٤)

(١) مر ما ينقاس فيه « فعال » فى باب « أسماء لازمت النداء » .

(٢) « وى » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله أنا « كأنه » الكاف حرف تعليل وجر ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف وقيل: «كأن» بتمامها حرف تشبيه ونصب ، والهاء اسمها وجملة «لا يفلح الكافرون» خبرها.

(٣) رجز، ينسب لراجز من بنى تميم ـ لم يعين اسمه ، وبعده :

كأنّما ذُرّ عليهِ الزَّرْنَبُ أوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِى أطْيَبُ

اللغة والاعراب . فوك : فمك . الأشنب : من الشنب ، وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان . ذر : فرق ورش . الزرنب : نبت من نبات البادية طيب الرائحة. الزنجبيل: نبت معروف ، ويطلق كذلك على الخمر . « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا « بأبى » جار ومجرور خبر مقدم « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر و «فوك» الواو للاستئناف «فوك» مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له « كأنما » كأن حرف تشبيه ونصب «ما » كافة «ذر» فعل ماض المجهول «عليه» متعلق بذر . « الزرنب » نائب فاعل ، والجملة خبر « فوك » .

والمعنى : يعجب من جمال محبوبته ويقول لها : أفديك بأبى ، ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان ، والرائحة الطيبة المنبعثة منها .

والشاهد : فى « وا » : فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب .

(٤) رجز ينسب لأبى النجم ، الفضل بن قدامة العجلى . وينسبه بعضهم لرؤبة بن العجاج ، وقيل : لغيرها . وبعده :

(فصل) اسمُ الفِعل ضربان[1] :

. . . . . . هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا
يا لَيْتَ عَيْنَاهَا لنا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرضِي بِهِ أَبَاهَا
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بلغَا فِى الْمَجدِ غايتاهَا

اللغة والاعراب : المنى : ما يتمناه الإنسان – جمع منية . نلناها : ظفرنا بها . والنيل : الظفر والمراد . « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب . قال الجوهرى : إذا تعجبت من طيب شىء – قلت : واهاله – أى ما أطيبه، « لسلمى » جار ومجرور به ، وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة « ثم » حرف عطف « واها » الثانية معطوف على الأولى . و « واها » الثالثة توكيد .

والمعنى : يعجب لحسن محبوبته سلمى ، ويؤكد عجبه بذلك ويقول : إنها كل ما يتمناه ويرجوه فى هذه الحياة لو ظفر بها .

والشاهد : فى «واها» فى المواضع الثلاثة، فإنه اسم فعل بمعنى أعجب وقد عمل عمله، وفيما تقدم يقول الناظم :

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ«شَتَّانَ – وَصَهْ» هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا « أَوَّهْ – وَمَهْ »
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ ، كَ«آمِينَ» كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَ«وَىْ ، وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ)(*)

أى أن الذى ينوب عن الفعل ، ويقوم مقامه فى الدلالة على معناه وفى عمله – يسمى اسم فعل ؛ مثل : شتان – صه – أوه – مه . والذى بمعنى « افعل » أى فعل الأمر – كثير ، مثل : آمين – بمعنى استجب . أما الذى بمعنى غيره – وهو الماضى والمضارع – فقليل ، مثل « وى » بمعنى أعجب ، و « هيهات » بمعنى بعد . ومعنى نزر : قل .

(١) هذا التقسيم من حيث الوضع والإصالة فى الدلالة على الفعل .

(*) «ما» اسم موصول مبتدأ أول «ناب» الجملة صلة «عن فعل» متعلق بناب «كشتان» فى موضع الحال من فاعل ناب «هو اسم فعل» مبتدأ ثان وخبر ومضاف إليه، والجملة خبر الأول «وكذا» خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف عليه (*) «وما» اسم موصول مبتدأ «بمعنى» متعلق بمحذوف صلة «افعل» مضاف إليه «كآمين» خبر لمبتدأ محذوف «كثر» الجملة خبر المبتدأ ما «وغيره» مبتدأ ومضاف إليه «كوى» خبر لمبتدأ محذوف «وهيهات» معطوف عليه «نزر» الجملة خبر المبتدأ «غير» .

أحدهما : ما وُضِعَ مِن أَوَّلِ الأمرِ كذلك[١] ، كـ« شَتَّانَ ، وصَهْ ، ووَىْ » .

الثانى : ما نُقِلَ مِن غيرِه إليه[٢] . وهو نوعان :

منقولٌ من ظَرْفٍ أو جارٍّ ومجرور ، نحو : عَلَيْكَ ـ بمعنى الزَم ، ومنه : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)[٣] ـ أى الزَموا شأنَ أنفسكم ، ودُونك زيداً ـ بمعنى خُذه ، ومكانَكَ ـ بمعنى اثبُت ، وأمامَك ـ بمعنى تقدَّم ، ووراءك ـ بمعنى تأخَّر ، وإليك ـ بمعنى تَنَحَّ[٤] .

ومنقولٌ مِن مَصدرٍ ، وهو نوعان : مصدرٌ استُعْمِلَ فِعلُه ، ومصدرٌ أُهْمِلَ فِعلُه .

---

(١) أى أنه لم يستعمل فى غيره من قبل ـ ولذلك يسمى : المرتجل .

(٢) أى وضع أول الأمر لمعنى آخر ، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل ، ولهذا يسمى : المنقول .

(٣) « عليكم » اسم فعل أمر مبنى لا محل له من الإعراب والفاعل أنتم « أنفسكم » مفعول به على حذف مضاف ـ أى الزموا شأن أنفسكم ، ١٠٥ من سورة المائدة .

واختلف فى الكاف المتصلة بعلى ؛ فقيل : هى حرف خطاب لا محل له ، وقيل : هى ضمير فى محل رفع على الفاعلية ـ أو فى محل نصب على المفعولية ـ أو فى محل جر ؛ إما بعلى أو بالإضافة ؛ لأن « على » اسم للمصدر وهو اللزوم . وقد يتعدى عليك بالباء ؛ نحو : عليك بذات الدين فيقدر فعل مناسب ـ أى تمسك « مثلا » . وكثيراً ما تزاد الباء فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل . (٤) أى ابتعد . وقال الأشمونى : ولا يقاس على هذه الظروف المبهمة ، ولا على ما سمع من الجار والمجرور ـ غيرها مما لم يسمع . وأجاز الكسائى قياس ما لم يسمع على ما سمع ، ولا يستعمل هذا النوع إلا متصلا بضمير المخاطب ، وشذ قولهم . « عليه رجلا غيرى » ـ أى ليلزمه ، و « على الشىء » ـ أى أولنيه أو لألزمه . وأما قوله عليه السلام ؟ « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ـ فقد حسنه ما قبله من الخطاب فى قوله : « يا معشر الشباب . إلخ » . وقيل : « عليه » خبر مقدم ، و « بالصوم » مبتدأ

(فالأول) نحو : رُوَيْدَ زيداً ؛ فإنهم قالوا : أَرْوَدَهُ إرْواداً — بمعنى أمْهَلَه إمهالاً ، ثُمَّ صغَّروا الإرْواد تصغيرَ الترخيم[1] وأقاموه مُقامَ فِعله ، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله ، فقالوا : رُويدَ زيدٍ ، وتارة منوَّناً ناصباً للمفعول ، فقالوا : رُويداً زيداً[2] . ثم إنَّهم نقَلوه وسمَّوا به فِعْلَه فقالوا: رُويدَ زيداً . والدليلُ على أنَّ هذا اسمُ فِعل ـ كونُه مبنيًّا .

مؤخر على زيادة الباء . واختلف فى موضع الضمير المتصل بعليك ونحوه ؛ فقيل : رفع على الفاعلية واستعير ضمير غير الرفع له ، وقيل : نصب على المفعولية . والصحيح أن موضعه جر بالإضافة مع الظروف ؛ كدونك ونحوه ـ وبالحرف مع المنقول من الحروف كعليك وأمثاله . وقد نظر فى ذلك إلى الأصل قبل النقل ؛ لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر . وفى كل واحد من الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع على الفاعلية ، فإذا جئت بتوكيد فقلت : عليكم كلكم محمداً ـ جاز رفع « كل » على أنه توكيد للضمير المستتر المرفوع ، وجاز جره على التوكيد للمجرور الموجود .

ومن هذا يتبين: أن اسم الفعل هو الجار لا غيره، والفاعل مستتر فيه، والكاف كلمة مستقلة

(١) فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين. وأوقعوا التصغير على أصوله، فقالوا . رويد؛ بمعنى تمهل ـ أو أمهل .

(٢) « رويد » فيهما مصدر مصغر نائب عن فعل الأمر المحذوف وهو « ارود » وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة « زيد » مفعول به مضاف إليه ؛ مجرور فى الأول ـ منصوب فى الثانى . وقد يستعمل منوناً غير ناصب مفعوله ، نحو : رويداً يا سائق ، فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً ، ويستعمل مصدراً منوناً غير نائب عن فعل الأمر، فينصب ؛ إما على الحال إذا وقع بعد معرفة ، نحو : قرأت الكتاب رويداً ـ أى مروداً : بمعنى متمهلا . أو نعتاً لمذكور أو محذوف على التأويل بالمشتق ، نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ـ أى متمهلا فيه ، وساروا رويداً ـ أى مرودين .

وإذا قلت: رويدك زيدا ؛ فإن قدرت «رويدا» اسم فعل ـ فالكاف حرف خطاب ، وإن قدرته مصدراً ـ فالكاف اسم مضاف إليه فى محل رفع على الفاعلية .

والدليل على بنائه ـ كونُه غيرَ منوّنٍ(١) .

(والثانى) قَوْلُهم « بَلْهَ زيداً » ؛ فإنَّه فى الأصلِ مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مرادفٍ لِدَع(٢) واترُكْ ؛ يقال: بلْهَ زيدٍ بالإضافة إلى المفعولِ — كما يقال: تَرْكَ زيدٍ ، ثمَّ قيل(٣) : بَلْهَ زيداً ؛ بنصب المفعول وبناءِ « بَلْه » على أنَّه اسمُ فعلٍ(٤) .

(١) أى مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء .

هذا : ويلاحظ أن « رويداً » مصدر مصغر ، ويعمل النصب ولو لم ينقل إلى اسم الفعل ـ على الرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً . وقد أجيب بأن هذا الشرط لازم فى غير « رويد» ؛ لورود السماع به .

(٢) « دع » فعل لا مصدر له من لفظه ، وله مصدر من معناه ، هو : الترك .

(٣) أى بعد أن نقل وسُمى به الفعل .

(٤) إذا كان الاسم بعد « بله » منصوباً منوناً ؛ جاز أن تكون مصدراً عاملا معرباً ـ وجاز أن تكون فعل أمر مبنياً بمعنى اترك ، والقرائن هى التى تعين أحد الوجهين . وإن كان الاسم بعدها مجروراً ـ وجب أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعدها ، وكذلك الحال فى « رويد » .

وفى اسم الفعل المنقول بأنواعه المتقدمة ـ يقول ابن مالك :

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ « عَلَيْكَا » وَهٰكَذَا « دُونَكَ » مَعْ « إِلَيْكَا »
كَذَا « رُوَيْدَ » « بَلْهَ » نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ)(*)

أى ، أن من أسماء الأفعال ما هو فى أصله جار ومجرور مثل: «عليك» ـ و «إليك» ، أو ظرف « كدونك » ، أو مصدر « كرويد ـ وبله » . وهما يكونان اسمى فعل إذا نصبا ما بعدهما ، ويعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما .

(*) « والفعل » مبتدأ أول « من أسمائه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليكا » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة خبر الأول « وهكذا » خبر مقدم « دونك » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال «إليكا» مضاف إليه مقصود لفظه (*) «كذا» خبر مقدم « رويد » مبتدأ مؤخر « بله » معطوف على رويد بعاطف مقدر « ناصبين » حال من ضمير الخبر وما عطف عليه ، « الخفض » مفعول يعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلا ليعملان .

(فصل) يَعْمَلُ اسمُ الفعل عَمَلَ مُسَمَّاه[1] تقول: هيهات نَجْدٌ — كما تقولُ: بَعُدت نجدٌ. قال: * فهيهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ *[2] وتقول: شتَّان زيدٌ وعمرٌو — كما تقول: افترَق زيدٌ وعمرو، وتَرَاكِ زيداً — كما تقولُ: اترُكْ زيداً.

وقد يكونُ اسمُ الفعل مشترَكاً بين أفعالٍ سُمِّيت به، فيُستعملُ

وقد يستعمل «بله» اسم استفهام بمعنى «كيف» مبنية على الفتح، وتكون خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر، نحو: «بله المريض» — أى كيف المريض؟ وقد تقع اسماً معرباً بمعنى «غير» كما فى الحديث القدسى: «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر؛ مِن بَلْه ما اطلعتم عليه» أى من غير، فهى مجرورة بمِن هنا.

هذا؛ ومن أسماء الأفعال: سَرعان — بمعنى سرُع، وهيّا وهَيت — بمعنى أسرع وهلمّ — بمعنى تعال، ولدَيك، وها — بمعنى خذ؛ ومنه قوله تعالى: (هاؤم اقرءوا كتابِيه) أى خذوه واقرءوا ما فيه، ويقال للاثنين: هاؤما اقرآ.

(١) أى عمل الفعل الذى يدل عليه؛ فيرفع الفاعل مثله حتماً، ويسايره فى التعدى واللزوم غالباً، وباقى المكملات؛ فإن كان فعله متعدياً أو لازماً — فهو مثله، وإن تعدى بحرف جر معين — فهو مثله أيضا، وإن كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوع واحد — كان اسم فعله مثله. ومن غير الغالب أن يخالفه فى ذلك، مثل: «آمين» فإنه لازم، وفعله الذى بمعناه — وهو استجب — قد يأتى متعديا ولازما. و «إيه» فإنه لازم، وفعله — وهو «زد» — متعد... إلخ. (٢) صدر بيت من الطويل لجرير الشاعر الأموى. وعجزه:

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُه *

وقد تقدم إعراب هذا البيت وشرحه فى الجزء الثانى «باب التنازع» صفحة ١١٠ فارجع إليه إن شئت.

والشاهد: فيه هنا: أن «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى «بَعُد»، وقد عمل عمل الفعل الذى بمعناه.

على أوجه باعتبارها[١] ؛ قالوا : حَيَّهَل الثّريدَ — بمعنَى : ائت الثّريدَ ، وحَيَّهَل على الخير — بمعنَى أقْبلْ على الخيرِ . وقالوا : «إذا ذُكِرَ الصالحونَ فَحَيَّهَلْ بعُمَرَ» — أى أَسْرِعُوا بذكره[٢] .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول اسمِ الفِعل عليه[٣] خلافاً للكسائى .

وأمّا (كتابَ اللهِ عَلَيْكم) ، وقوله :

* يأَيُّها المـائحُ دَلوِى دُونَـكا *[٤]

(١) بمعنى أنه يساير فى التعدى واللزوم — الفعل الذى يؤدى معناه .

(٢) قول يروى عن ابن مسعود ، ويراد به سيدنا عمر بن الخطاب — رضى الله عنهما .

(٣) وذلك لضعفه بعدم التصرف ، ففى مثل : عليك نفسك — لا يصح فى الغالب أن يقال : نفسك عليك .

وفى عملها عمل الفعل الذى تنوب عنه ، وفى أن معمولاتها لا تتقدم عليها — يقول الناظم :

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا ، وَأَخِّرْ مَا الَّذِى فِيهِ الْعَمَلْ)(*)

أى أن ما يثبت من عمل للفعل الذى تنوب عنه — يثبت لها ، وأخر معمولها عنها .

(٤) صدر بيت من الرجز ، لراجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم . ونسبه بعضهم لجارية من بنى مازن مع أبيات أخرى — تخاطب ناجية الأسلمى صاحب بدن الرسول عليه السلام — وهو يميح على الناس فى القليب . والصواب الأول ، وعجزه :

* إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَـكَا *

اللغة والإعراب . المائح : الذى ينزل البئر ليملأ الدلاء عند قلة مائها ، أما الذى يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء منها — فهو ماتح . دونـكا : خذ . «أيها» أى منادى ، و « ها » للتنبيه « المائح » نعت أى « دلوى » مفعول لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور — أى خذ دلوى ، أو مبتدأ ، و «دونـكا» اسم فعل أمر بمعنى خذ والفاعل أنت ، والجملة خبر المبتدأ . وهنالك مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ ، والتقدير «دونـكه» .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « لما » متعلق بمحذوف صلة «تنوب» الفاعل يعود على أسماء الأفعال ، والجملة صلة « ما » المجرورة محلا باللام « عنه » متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الأولى « لها » خبر المبتدأ — أى : وما ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه — كائن لها «ما» اسم موصول مفعول لأخر «الذى» خبر مقدم « فيه » متعلق بالعمل الواقع مبتدأ مؤخراً ، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما .

فمؤوَّلان(١) .

(فصل) وما نُوِّنَ مِنْ هذه الأسماء فهو نَـكِرَةٌ(٢) . وقد التُزِم ذلك فى « وَاهاً » و « وَيْهاً » — كما التزِم تنـكيرُ ، نحو : « أَحَـدٍ » و «عَرِيبٍ»ـ و « دَيَّارٍ »(٣) .

والمعنى : يأيها المائح خذ دلوى فاملأه ، فإنى رأيت الناس يثنون عليك لمروءتك

والشاهد : فى « دلوى دونـكا » حيث يدل ظاهره على أن « دلوى » مفعول مقدم لدونـكا ، وهو ما استدل به الـكسائى على جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه .

(١) قيل فى تأويل الآية : « كتاب » مصدر منصوب بفعل محذوف ، وهومؤكد لنفسه ؛ لأن قوله : (حرمت عليـكم أمهاتـكم) ـ يدل على أن ذلك مكتوب، « عليـكم » متعلق به ، أو بالفعل المحذوف ـ لا اسم فعل ، والتقدير : كتب الله عليـكم ذلك كتاباً فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله . من الآية : ٢٤ من سورة النساء

أما تأويل البيت : « فدلوى » مبتدأ لامفعول مقدم « دونـكا» اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، والجملة خبر المبتدأ والعائد محذوفـ أى دلوى دونـكه. ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية سائغ عند الجمهور .

هذا : واسم الفعل لا يعمل محذوفا على الأصح خلافا لابن مالك . ولا تلحقه نون التوكيد مطلقاً . وفاعل اسم الفعل الماضى يكون فى الغالب اسماً ظاهرا أو ضميراً للغائب مستتراً جواز . أما اسم الفعل المضارع والأمر ـ ففاعلهما فى الغالب ضمير للمخاطب مستتر وجوبا . ولا يكون الفاعل فى هذا الباب ضميراً بارزاً :

(٢) التنـكير خاص بالمرتجل من أسماء الأفعال . أما المنقولة فلا تنون لاستصحابها الأصلـ وهو غير منون . واعلم أن التنـكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ـ لا إلى اسم الفعل ؛ لأن الفعل لا يحكم عليه بتعريف ولا بتنـكير ؛ ف « صهٍ » بمعنى اسكت منوناً ـ يراد به طلب السكوت عن كل كلام . و «صهْ» مجرداً من التنوين معناه: اسكت عن هذا الموضوع الخاص المعروف لنا ، مع جواز التـكلم فى غيره .

(٣) « عريب ، وديار» ـ بمعنى أحد . و«لأحد » استعمالات ؛ فقد يكون مرادفاً للأول، كالذى يستعمل فى العدد المركب والمعطوف ـ وللواحد بمعنى المنفرد ، نحو : (قل هو الله أحد) ـ وللانسان . نحو : (وإن أحد من المشركين استجارك)

وما لم يُنوَّن منها فهو مَعرفة. وقد التُزِم ذلك فى «نَزَالِ» ـ و«تَرَاكِ» وبابِهما(١)؛ كما التُزِم التعريفُ فى المُضْمَرَات، والإشارات، والموصولات(٢) وما استُعمِل بالوَجهين فعلى مَعْنَيين(٣).

وقد جاء على ذلك: صَهٍ ـ ومَهٍ ـ وإيهٍ، وألفاظٌ أُخَرُ؛ كما جاء التعريف والتنكيرُ فى نحو: كتاب، ورَجل، وفرس(٤).

ويكون اسماً لمن يعقل، نحو: (فما منكم من أحد عنه حاجزين)، ٤٧ من سورة الحاقة. وفى هذه الحالة لا يستعمل إلا منفياً، ويلازم التنكير فلا يعرّف إلا شذوذاً.

(١) أى من كل ما كان على وزن «فعالِ».

(٢) وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

(وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ)(*)

أى احكم بتنكير مانون من أسماء الأفعال. وما لم ينون فتعريفه واضح؛ لتجرده من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير.

هذا: وجميع أسماء الأفعال مبنية وليس لها محل من الإعراب، وبناؤها على لفظها المسموع؛ فمنها ما بناؤه على الفتح، كشتان وهيهاتَ. ومنها المبنى على الكسر. كإيهِ. والمبنى على السكون، كمهْ ـ بمعنى انكفف. والمبنى على الضم مثل آهُ ـ بمعنى أتوجع، ومن أجل ذلك؛ لا تكون مبتدأ ـ ولا خبرا ـ ولا فاعلا ولا مفعولا ـ ولا مضافا أو مضافا إليه ـ ولا أى شىء يقتضى أن تكون مبنية، ولها محل رفع ـ أو نصب ـ أو جر.

(٣) ينكر عند تنوينه، ويعرف عند عدم التنوين، وذلك راجع إلى المصدر كما بينا.

(٤) فهذه وأمثالها مع التنوين ـ نكرات. وبدونه ـ مع أل أو الإضافة ـ معارف.

(*) «بتنكير» متعلق باحكم «الذى» مضاف إليه «ينون» فعل مضارع للمجهول. ونائب الفاعل يعود الى الذى، والجملة صلة «منها» متعلق بينون «وتعريف» مبتدأ «سواه» مضاف إليه «بين» خبر.

(باب أسماء الأصـــوات)[1]

وهى نوعان:

(أحدهما) ما خُوطِبَ به مالا يَعْقِلُ[2] مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعلِ[3] كـقولهم فى دُعاء الإبل لتشرب: جِئْ جِئْ[4] — مهموزين، وفى دعاء الضأن: حَاحَا، والمعز: عَاعَا — غيرُ مهموزين، والفعل منهما: حاحَيْتُ — وعاعَيْتُ، والمصدر: حِيحاء — وعِيعاء. قال:

يا عَنْزُ هذا شَجَــرٌ وَمَاءْ ... عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيعَاءْ[5]

باب أسماء الأصوات

(١) هى ألفاظ يفهم المقصود منها بمجرد النطق بها وسماعها. وقد وضعت لخطاب ما لا يعقل من الحيوان الأعجم، أو ما هو فى حكمه من صغار الآدميين، وقد يراد بها حكاية صوت من الأصوات: (٢) أو ما فى حكمه كما بينا.

(٣) أى فى أنه يكتفى به وحده، ولا يحتاج فى بيان المراد منه إلى شىء آخر بحسب الظاهر. وإن كان اسم الفعل فى الحقيقة مركبا مع مرفوعه الظاهر أو الضمير، أما اسم الصوت فلفظ مفرد ليس معه ضمير ولا غيره:

وإلى مجرد الشبه، فيما ذكرنا — يشير الناظم بقوله:

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِــلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ — صَوْتاً يُجْعَلُ)(*)

أى أن ما يخاطب به غير العاقل أو ما هو فى حكمه؛ مما يشبه اسم الفعل فى عدم حاجته فى إفادة المراد منه إلى لفظ آخر — يسمى: اسم صوت.

وقد قيل: إن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فى هذا قاصر؛ لأن اسم الفعل لابد له من فاعل ولا يمكن أن ينفرد بنفسه وقد يحتاج إلى معمولات أخرى — بخلاف اسم الصوت.

(٤) لعل ذلك أخذ من قولهم: جأجأ بالإبل — دعاها للشرب. والجىء: الدعاء إلى الطعام والشراب (٥) بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، ولم يعين النحاة القائل.

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بخوطب « ما » الثانية نائب فاعل خوطب « لا يعقل » الجملة صلتها « من مشبه » بيان لما الأولى « اسم الفعل » مضاف إليه « صوتاً » مفعول ثان ليجعل الواقع خبراً للمبتدأ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول.

وفى زَجْر البغل : « عَدَس » ، قال :

* عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيك إمَارَةٌ *(٢)

وقولنا مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعل — احْتِرَازٌ من نحو قوله :

* يَا دَارَ مَيَّةَ بالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ *(١)

اللغة والاعراب . عاعيت : صحت وقلت : عا عا . « يا » حرف نداء « عنز » منادى نزل منزلة العاقل « هذا شجر » مبتدأ وخبر « وماء » معطوف على شجر « عاعيت » فعل وفاعل، ومفعوله محذوف ـ أى عاعيته «لو» حرف تمن، أو شرطية ، وجملة « ينفعنى العيماء » فعل الشرط ، والجواب محذوف دل عليه عاعيت ـ أى لو ينفعنى العيماء لعاعيت وأكثرت منه .

والشاهد : استعمال « فعل » من اسم الصوت «عاعا»ـ وهو «عاعيت ، وكذلك استعمل المصدر .

(١) تقدم شرح هذا البيت فى «باب الموصول» . جزء أول صفحة : ١٧٣ .

والشاهد : هنا فى « عدس » ؛ حيث استعمل اسم صوت لزجر الفرس ، وقيل : إنه هنا اسم للفرس نفسه ـ بدليل قول آخر :

* إذا حَمَلْتُ بِزَّتى على عَدَسْ *

فإنه اسم ؛ لدخول حرف الجر عليه ، واسم الصوت لا يعمل فيه شىء .

(٢) صدر بيت من البسيط ، هو مطلع قصيدة مشهورة للنابغة الذبيانى معدودة فى المعلقات ـ يمدح فيها النعمان بن المنذر ، وعجزه :

* أقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ *

اللغة والاعراب . العلياء : ما ارتفع من الأرض . السند : المرتفع من الجبل الذى يسند ويصعد فيه، وقيل : هما اسما موضعين . أقوت : خلت وأصبحت قواء ـ أى خالية من الأنيس . سالف الأمد : الزمان الماضى . « يا » حرف نداء « دارمية» دار منادى ،ومية مضاف إليه ممنوع من الصرف،وهو نداء لما لا يعقل « بالعلياء» متعلق بمحذوف حال من دار « فالسند » معطوف على العلياء . والفاء بمعنى الواو « أقوت » الجملة حال بتقدير « قد ». والباقى واضح الإعراب .

وقوله : * أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انجَلِى *[1]

(الثانى) ما حُكِىَ به صَوتٌ كَـ «غَاقْ» لحكاية صوت الغراب[2]

والمعنى : ينادى ويخاطب دار محبوبته بهذا المكان ، ويتوجع لأنها أصبحت خالية خاوية ليس بها أنيس ، وقد طال عليها الزمن . وقد كانت تجمعه هو ومحبوبته فى هناءة وصفاء .

والشاهد : فى « يادارمية » فهو خطاب ونداء لما لا يعقل ــ وهو الدار ، وهو ليس اسم صوت ؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل كما ذكرنا .

(١) صدر بيت منى الطويل ـ لامرىء القيس ــ من معلقته المشهورة ، وعجزه:

* بِصُبحٍ وما الإصْبَاحُ مِنكَ بِأَمْثَلِ *

اللغة والاعراب . انجلى : انكشف ــ من الانجلاء وهو الانكشاف . بأمثل : بأحسن وأفضل حالا ؛ من المثالة وهى الفضل . «ألا» للتنبيه « أيها » أى منادى والهاء للتنبيه « الليل » صفة لأى « الطويل » صفة الليل « ألا » توكيد للأولى « انجلى » فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والياء الموجودة مزيدة للاشباع « بصبح » متعلق به «وما » الواو للحال، و« ما » نافية . «الإصباح» مبتدأ أو اسم ما «منك متعلق بأمثل الواقع خبرا للمبتدأ، أو خبر «ما» ــ على زيادة الباء .

والمعنى : ينادى الليل ويشكو طوله ويطلب زواله بالصبح ؛ لما يلاقيه فيه من آلام . ثم رجع وقال : ليس الصبح بأفضل منك ياليل ؛ لأنى أقاسى فيه أيضاً آلاماً وأشجاناً .

والشاهد : فى « أيها الليل» فهو نداء وخطاب لغير العاقل ـ وهو الليل، وليس اسم صوت ؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل .

ومن أمثلة النوع المتقدم: « أو » لدعاء الفرس ، و « دَوْهِ » للفصيل ، و « بُس » للغنم ، و « عَوْهِ » للجحش ، و « نِخّ » للبعير المراد إناخته ، و « دَجْ » للدجاج . وللزجر « هَيج » لزجر الناقة ، و « هِس » لزجر الغنم ، و « هَج » لزجر الكلب ، و « هَلا » للخيل عن البطء ، و « وَح » للبقر ، و « حَرّ » للحمار .

(٢) ومثله لحكاية صوت الحيوان : « مَا » بالإمالة ــ لحكاية صوت الظبية إذا دعت ولدها . و « شِيبِ »لشرب الإبل،و « عِيط »لصوت اللاعبين ، و « طِيخ »للضحك

و « طَاقْ » لصوت الضَّرب ، و « طَقْ » لصوت وَقْعِ الحجارة ، و « قَبْ » لصَوت وَقْعِ السيف على الضَّرِيبة(١) .

والنوعان مَبنيّـان لشَبَهِهما بالحروف المُهمَـلةِ — فى أَنَّهَا لا عاملةٌ ولا مَعمولة(٢) ؛ كما أنَّ أسماءَ الأفعالِ بُنِيتْ لشبَهِها بالحروف العاملة — فى أَنَّهَا عاملةٌ غيرُ معمولة ، وقد مضى ذلك فى أوائل الـكتاب(٣) .

---

(١) أى الدَّرَقة، وهى تُرس من جلد ليس فيه خشب : والجمع ، دَرَق .

(٢) محل البناء إذا بقيت على دلالتها على مجرد الصوت ، ويجب إبقاؤها على صيغتها وحالتها الواردة عليها ؛ فإن خرجت عن معانيها الأصلية ـ أعربت، نحو قولك: أزعجنا غاقٌ ـ وفزعنا من غاقٍ، ونحو: ما أمضى قباً ـ وأنعم بقبٍّ فى الهيجاء. ويجوز الإعراب والبناء إذا قصد لفظها نصاً ، نحو : فلان كالطفل لا يرعوى إلا إذا سمع « كخْ » أو « كخاً » بالبناء على السكون أو بالإعراب ؛ لأن المعنى ، إلا إذا سمع هذه الـكلمة . وإلى هذا النوع الثانى يشير الناظم بقوله :

(كَذَا الّذِى أَجْدَى حِكَايَةً كَـ«قَبْ»   وَالزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ)(*)

أى كذلك يسمى اسم صوت : مادل على حكاية صوت جماد أو غيره . ويجب بناء النوعين إذا بقيا على دلالتهما على مجرد الصوت .

(٣) أى فى باب المعرب والمبنى جزء أول؛ عند بيان أنواع شبه الحرف فى سبب البناء.

ويستخلص مما سبق : أن اسم الصوت المخاطب به ما لا يعقل، أو ما هو فى حكمه ـ قسمان : ما يكون لدعاء ما لا يعقل، وما يكون لزجره . وكذلك المحـكى به صوت ؛ إما لحيوان ، أو غيره : وقد تقدمت الأمثلة على ذلك؛ فتنبه يا فتى .

فائدة

تجرى على الألسنة عبارة « وهلم جرا » ، وقد توقف العلامة ابن هشام فى عربية هذا التعبير ، ثم قال فى توجيهه ما ملخصه : «هلم» اسم فعل بمعنى « أقبل ـ وائت » ،

(*) « كذا » خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « أجدى حكاية » الجملة صلة « كقب » خبر لمبتدأ محذوف « بنا » بالقصر ـ مفعول الزم « النوعين » مضاف إليه « فهو قد وجب » جملة من مبتدأ — وخبر جملة ، والفاء فى « فهو » للتعليل ، و « قد » حرف تحقيق .

ولبس المراد الإقبال والمجيء الحسيين ، وإنما المقصود الاستمرار على الشيء وملازمته ؛ كما أنه ليس المراد الطلب — وإنما هو خبر فى صورة الطلب ، مثل قوله تعالى : (فليمدد له الرحمن مدا). وهلمّ يستوى فيه المذكر والمؤنث، والمفرد وغيره ، وقد يتصرف مع الضمائر فيقال: هلموا وهلمى. ويستعمل لازما بمعنى أقبل، ومتعديا بمعنى أعط تقول: هلمّ الزكاة أما كلمة « جرا » فهى مصدر جرّه يجره جراً — إذا سحبه . وليس المراد كذلك الجر الحسى — بل المقصود التعميم الذى يشمله وغيره ، فإذا قيل — «مثلا» : حدث ذلك الأمر يوم كذا وكذا وهلم جرا ؛ فكأنه قيل: واستمر ذلك فى بقية الأيام استمراراً، أو استمر مستمراً — على الحال المؤكدة .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف اسم الفعل ، واذكر أنواعه . وبين الفرق بينه وبين الفعل ، ووضح .

٢ — ما الفرق بين المنقول والمرتجل من أسماء الأفعال ؟ وعن أى شىء يكون النقل ؟

٣ — وضح الفرق بين اسم الفعل واسم الصوت فى الدلالة ، والحكم — مع التمثيل .

٤ — فيما يأتى شواهد لبعض أنواع هذا الباب . وضح الشاهد، وبين موقعه من الإعراب

قال تعالى : (ولا تَقُلْ لهما أفٍّ ولا تَنْهَرْهُما . هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ . أفٍّ لكم ولِما تعبدونَ مِن دُون الله. قل هلمّ شهداءكم).

وقال عليه الصلاة والسلام : « عليكَ بذاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ » .

وقال الشاعر : * مكانك تحمدى أو تستريحى *

شتّانَ مَا يَوْمِى على كُورِها ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جابِرِ

سَلْ عن شجاعته وزُره مُسالمًا ... وحَذارِ ، ثم حذارِ منه مُحاربا

عليك نفسك فارعها ... واكسبْ لها فعلا جميلا

آهًا لها مِن ليالٍ ! هل تعودُ كما ... كانت ؟ وأىُّ لَيالٍ عاد ماضيها ؟

يَقُلْن وقد تلاَحقت المطايا ... كذاك القولُ ، إنّ علينا عيننا

أيا جاهداً فى نَيل ما نِلْتَ من عُلاً ... رُوَيدَك إنى نِلتُها غيرَ جاهد

٥ — أعرب البيت الآتى ، وبين ما فيه من شاهد فى هـذا الباب ، وهو لـكعب بن مالك الأنصارى :

تَذَرُ الجماجم ضاحيـــاً هاماتها بَلْهَ الأكفّ كأنها لم تُخْلَقِ

٦ — ضع أسماء الأفعال الآتية فى جمل مناسبة من إنشائك :

سرعان . إيه . عليك . رويداً . دونك . آمين . بخ لك .

٧ — بين فيما يأتى : اسم الفعل ، ومعناه ، وإعرابه ونوعه ؛ من حيث الزمن والوضع

بخ لـكم أيها المجاهدون فى سبيل الدين والوطن . هلموا إلى أعدائـكم من كل صوب ، فسرعان ما يرجعون القهقرى ، وحذار أن يندس بينـكم خائن.
آمين للداعى إذا دعاكم ، وأف للمتخادلين الذين لايدركون مغزى قوله تعالى :
(يأيُّهَا الذين آمنوا عَلَيْكم أنْفُسَكم لا يَضُرُّكم مَن ضَلَّ إذَا اهتَدَيتم) .
فهيهات النجاح إن لم يكن جد وعمل ، ومؤازرة من الجميع . وإليـكم عن كل ما يبعد عن الطموح والإقدام .

٨ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى .

اذهبْ إليك فإنى مِن بنى أسد أهل القباب وأهل الخيل والنادى

يا ربّ لا تسلبنـــــى حبها أبداً ويرحم الله عبـــداً قال : آمينا

وعليك مَن حالاه واحـــدة فى اليُسرَ إما كُنتَ والعُسْرِ

٩ — أعرب البيت الآتى واشرحه شرحا أدبيا .

أيها الرافع البنـــاء رُوَيدا ان تَذودَ المنونَ عنك المبانى

١٠ — اشرح قول بن مالك .

وما لِما تنوبُ عنه مِنْ عَمل لها وأخِّرْ ما لِذِى فيه العَمَـــلْ

(باب نونى التوكيد)

لتوكيدِ الفعلِ نُونان : ثقيــلة[١] وخفيفةٌ ، نحو : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)[٢] ويؤكَّد بهما الأمرُ مطلقاً[٣] . ولا يؤكَّدُ بهما الماضى مطلقاً[٤] وأمَّا المضارعُ فله حالات :

(إحداها) أن يكونَ توكيدُه بهما واجباً ؛ وذلك إذا كان مُثْبَتاً — مستقبلاً — جواباً لقَسَمٍ — غيرِ مَفصولٍ مِن لامِـه بفاصل[٥] ، نحو : (وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) . ولاَ يجوزُ توكيدُه بهما إن كانَ منفيًّا[٦]

باب نونى التوكيد

(١) أى مشددة ، والتوكيد بها أشد وأبلغ وأقوى فى تأدية الغرض من المخففة الساكنة ؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً .

(٢) اجتمعت الثقيلة والخفيفة فى هذه الآية ، وجىء بها مشددة فى « ليُسجنن » ، لأن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً ؛ لأنها كانت تتوقع حبسه فى بيتها ، فيكون قريباً منها ، وتراه كلما شاءت. من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٣) أى من غير شرط ؛ سواء كان بالصيغة ـ أم بلام الأمر ، نحو ليقومنّ ؛ لأنه مستقبل يدل على الطلب دائماً . وسواء كان باقياً على معنى الأمر الخالص ، أو خرج إلى غرض آخر ؛ كالدعاء مثلا ـ مع بقاء صيغته على حالها .

(٤) أى : ولو كان بمعنى الاستقبال ؛ ذلك لأنهما يخلصان مدخولها للاستقبال ، وذلك ينافى المضى ، فيكون هناك تناقض . وأما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَوْلاَكِ لم يَكُ للصَّبابة جانحا —

فضرورة ؛ سهلها أن الفعل مستقبل معنى ؛ لأن الدعاء إنما يتحقق فى الاستقبال .

(٥) قيل : إنما وجب التوكيد فى هذه الحالة ؛ للفرق بين لام القسم ولام الابتداء ولابد من توكيده باللام والنون عند البصريين . وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحدهما

(٦) إما لفظاً نحو : والله لا أكتم الشهادة إن دعيت لها ، أو تقديراً كمثال المصنف

نحو : (تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[1] ؛ إذ التقدير : لا تَفْتَأُ . أو كانَ حالاً كقراءةِ ابن كثير : (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)[2] ، وقول الشاعر :

* يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ *[3]

أو كان مفصولاً من اللام[4] مثل : (وَلَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ)[5] ، ونحو : (ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) .[6]

وإنما امتنع فى هذه الحالة ؛ لأن من أدوات النفى ما يخلص الفعل للحال ، مثل «لا» و «ما» — النافيتين ، وذلك ينافى التوكيد بالنون ، وعمم فى الباقى (١) الآية : ٨ من سورة يوسف

(٢) أى بجعل اللام للقسم ؛ لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع — تخلص زمنه للحال عند فريق من النحاة ، فالإقسام موجود عند التكلم ، ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ، فيتعارضان . «أول سورة القيامة»

(٣) صدر بيت من المتقارب — لم ينسب لقائل . وعجزه :

* يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ *

اللغة والاعراب . أبغض : أكره ، مضارع ماضيه أبغض — كأكرم . وقولهم : ما أبغضه لى — شاذ . يزخرف : يزين ويحسن . « يميناً » ، مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه — أى أقسم « لأبغض » اللام واقعة فى جواب القسم وأبغض فعل مضارع «كل امرىء» كل مفعول أبغض وامرىء مضاف إليه «يزخرف» الجملة صفة لامرىء .

والمعنى : أقسم أنى أبغض وأمقت ، ولا أحب كل إنسان يقول قولا مزخرفاً مملوءاً بالمواعيد والأفعال الكريمة ، ولكنه لا ينفذ شيئاً مما يقول .

والشاهد فى « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع أنه مضارع مثبت مقترن بلام الجواب متصل بها ؛ ذلك لأنه ليس مستقبلا ؛ فإن البغض حاصل عند التكلم .

(٤) ذلك لأن الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل ، وهذا ينافى التوكيد ، سواء كان الفصل بمعمول الجواب أو بغيره ، وقد مثل لهما المصنف .

(٥) « لئن » اللام موطئة لقسم محذوف ، و « إن» شرطية « لإلى » اللام موطئة للجواب — وهو «تحشرون» ؛ أى لتحشرون إلى الله ، فقد فصل بين اللام والفعل بمعموله .

(٦) « يعطيك » معطوف على جواب القسم — وهو « ما ودعك » ، والمعطوف على

(والثانية) أن يكونَ قَرِيباً من الواجب ، وذلك : إذا كان شَرْطاً لإن المؤكَّدة بـ«ما»[1] ، نحو : (وإمَّا تَخَافَنَّ — فَإمَّا نَذْهَبَنَّ — فَإمَّا تَرَيِنَّ)[2] .

ومن تركِ توكيده قوله : *يا صَاحِ إمَّا تَجِدْنى غيرَ ذِى جِدَةٍ *[3]

الجواب جواب ، وقد فصل بين اللام والفعل بسوف . الآية ٥ من سورة الضحى .

ومثل الفصل — بسوف : الفصل بالسين أو « قد » .

(١) أى : إذا كان المضارع فعل شرط لإن الشرطية المدغمة فيها « ما » الزائدة للتوكيد .

ويرى المبرد والزجاج : أن التوكيد فى هذه الحالة واجب — إلا فى ضرورة الشعر .

(٢) « إن » شرطية مدغمة فى « ما » الزائدة « ترين » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف نون الرفع ، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل . ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجواب الشرط قوله تعالى: (فقولى إنى نذرت للرحمن صوماً) وأصله « ترأيين » نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت فقلبت الياء ألفاً على القاعدة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار « تَرَيْنَ » ، فحذفت النون للجازم ، وأكد فالتقى ساكنان ، فحركت الياء بالكسر للتخلص من الساكنين . من الآية ٢٦ من سورة مريم وإما تخافن: من الآية ٥٨ من الأنفال . وإما نذهبن : من الآية ٤١ من الزخرف

(٣) صدر بيت من البسيط — لم يعلم قائله ، وعجزه :

* فَمَا التَّخَلِّى عَن الخِلاَّنِ مِن شِيَمِى *

اللغة والإعراب . جدة : غنى وسعة فى المال . الخلان : جمع خليل . شيمى : طبيعتى وخلقى . « يا » للنداء « صاح » منادى مرخم صاحب « إما » إن شرطية و«ما» زائدة «تجدنى» مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «غير» مفعول ثان « ذى جدة» ذى مضاف إليه، وهو مضاف إلى جدة «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط «ما» نافية «التخلى» اسم «ما» أو مبتدأ «عن الخلان» متعلق بالتخلى « من شيمى » خبر على الحالين ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط .

والمعنى : يقول لصاحبه وصديقه : إن كنت لست فى سعة من المال ، ولا أستطيع مساعدة إخوانى بمالى — فلا أستطيع التخلى عنهم ونصرتهم بنفسى ؛ لأن ذلك ليس من خلقى ولا من شيمتى .

وهو قليل ، وقيل يَخْتَصُّ بالضَّرُورة .

(الثالثة) أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أَدَاةِ طَلَبٍ [١] ، كقوله تعالى : (ولاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) — وقول الشاعر :

* هَلاَّ تَمُنِّنْ بوعدٍ غيرَ مُخْلِفَةٍ * [٢]

والشاهد : عدم تأكيد الفعل المضارع «تجدنى» - مع أنه شرط لإن المؤكدة بما الزائدة، وذلك قليل عند بعض النحاة ، أو هو من ضرورات الشعر.

والخلاصة

أن النحاة اختلفوا فى جواز ترك توكيد المضارع بعد « إما » ؛ فذهب بعضهم إلى وجوب توكيد المضارع بعد إما - إلا لضرورة الشعر، ومنهم المبرد والزجاج وذهب سيبويه وتبعه كثيرون إلى أن توكيد المضارع بعد «إما» أحسن من تركه ؛ ولهذا لم يقع فى القرآن إلا مؤكداً . والمتأخرون يؤيدون هذا المذهب .

(١) أى حقيق ، وهو : الأمر - والنهى - والدعاء - والعرض - والتحضيض - والتمنى - والاستفهام . أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقوله تعالى: (والمطلقات يتربصن) لأن معناه الأمر ، وكقولك للعاطس : يرحمك الله - فلا يؤكد .

وإنما كان التوكيد بعد الطلب كثيراً ؛ لأن عناية الطالب بالمطلوب واهتمامه به يستدعى تأكيده.

(٢) صدر بيت من البسيط- لم يذكر قائله ، وعجزه :

* كما عَهِدْتُكِ فى أيامِ ذِى سَلَمِ *

اللغة والاعراب. مخلفة : اسم فاعل مؤنث ، من الإخلاف وهو: عدم الوفاء بالوعد ذى سلم : اسم موضع بالحجاز ، وقيل : بالشام . « هلا » حرف تحضيض يقصد به الحث على الفعل بعنف وشدة «تمنن» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين - فاعل، والنون للتوكيد ، وحذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على الثقيلة ، وأصله : تمنين «بوعد» متعلق بتمنن «غير مخلفة» غير حال من ياء المخاطبة المحذوفة ومخلفة مضاف إليه «كما» الكاف جارة ، و«ما» مصدرية ، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن .

وقول الآخر : * فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي *(١)

وقوله : * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً ؟ *(٢)

والمعنى : يطلب منها بشدة وحث – أن تشفق عليه وتفى بوعدها ولا تخلفه ؛ كما عهدها موفية بالوعد أيام كانوا مربعين بذى سلم .

والشاهد : تأكيد «تمنن» بالنون؛ لوقوعه بعد حرف التحضيض – وهو «هلا»

(١) صدر بيت من الطويل– لم يعين قائله، وعجزه :

* لِكَىْ تَعْلَمِى أَنِّى امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ *

اللغة والاعراب . يوم الملتقى : يريد يوم الحرب التى يلتقى فيها الأقران . هائم : غارق فى الحب . « فليتك » ليت حرف تمن ونصب والكاف اسمها « يوم الملتقى » يوم ظرف متعلق بترينني والملتقى مضاف إليه «تريننى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وقد سبق قريباً بيان ذلك ، والجملة خبر ليت « لكى » اللام حرف جر وتعليل و « كى » مصدرية « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى بحذف النون والياء فاعل « أنى امرؤ » الجملة من أن ومعموليها سدت مسد مفعولى تعلمى « بك » متعلق « بهائم » الواقع صفة لامرؤ .

والمعنى : يتمنى أن تراه فى هذا اليوم– حيث ينشط الأبطال فيه نشاطاً تاماً، ويذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث على نشاطه وأشد إثارة لشجاعته وإقدامه – حتى تعلم أنه بها مغرم متيم ؛ لأنه يذكرها وحدها فى ذلك الوقت .

والشاهد : تأكيد « تريننى » بالنون ؛ لوقوعه بعد أداة التمنى– وهى « ليت » .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وهو من أبيات سيبويه ، وينسب إلى امرىء القيس وصدره : * قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ *

اللغة والاعراب . فطيمة : تصغير فاطمة تصغير ترخيم . حل : فعل أمر من حلأه عن الماء –أى منعه وطرده ، وأصله: حلىء ، فقلبت الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة ثم حذفت تخفيفاً . كندة : اسم قبيلة امرىء القيس . قبيلا : – أى قبيلة ، ورخم للضرورة « حل » فعل أمر «شعرك» مفعوله ومضاف إليه «مدحه» مدح بدل من شعرك، وهو منصوب على نزع الخافض والهاء مضاف إليه « أفبعد » الهمزة للاستفهام والفاء عاطفة على

(الرابعة) أن يكون قليلاً ، وذلك بعد « لاَ » النافيـة ، أو « ما » الزائدة التى لم تُسبق بإنْ[١] كقوله تعالى: (واتَّقُوا فِتْنَةً لاَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)[٢] وكقولهم :

* ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنّ شَكِيرُهَا *[٣]

محذوف ــ أى : أنعتد بقبيل فبعد كندة تمدحن « بعد » ظرف متعلق بتمدحن المذكور « كندة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . «قبيلا» مفعول تمدحن

والمعنى : أن محبوبته فاطمة قالت له : تجنب المدح فى شعرك؛ لأنه ليس هنالك من يستحق المدح والثناء بعد قبيلتك .

والشاهد : فى « تمدحن »؛ حيث أكد بعد همزة الاستفهام . ولم يمثل المصنف لباقى أنواع الطلب . ومثل المضارع بعد أداة الأمر : لتحذرن الحاقدين فإنهم كثر . وبعد العرض : ألا تنسين إساءة من اعتذر إليك . وبعد الدعاء : لا يعدمن أصدقائى المخلصون؛ فإنهم عون لى عند الشدائد .

(١) أى لم تدغم فى «إن» الشرطية، سواء سبقت بأداة شرط أخرى ، نحو : متى ما تجلس أجلس ، أم لا ــ كما مثل المصنف . ويدخل فى ذلك : « ما»الزائدة بعد «رب» على رأى سيبويه، نحو : ربما يأتين الخير من العدو، ومنعه بعضهم . والقلة فى هذه الحالة بالنسبة لما تقدم ، وإلا فهو كثير فى نفسه .

(٢) أكد « تصيبن » بعد « لا » النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة . والجملة صفة لفتنة ، فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم ــ لا خاصة بالظالمين . الآية ٢٤ من الأنفال

(٣) مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله . وقد جاء عجز بيت من الطويل لشاعر ــ لم يذكر اسمه ، وصدره :

* إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ *

اللغة والاعراب . عضة : شجرة ذات شوك من أشجار البادية ــ والجمع عِضاه . شكيرها ، الشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها . « إذا » ظرف للمستقبل « منهم » متعلق بمحذوف حال من « سيد » الواقع فاعلا لمات ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « ابنه » فاعل سرق « من عضة » جار ومجرور متعلق بينبتن « ما » زائدة « شكيرها » شكير فاعل ينبتن ، والهاء العائدة إلى عضة ــ مضاف إليه .

وقوله : * قَلِيلاً بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ *

(الخامسة) أن يكون أقلّ ؛ وذلك بعد « لم »[1] ، وبعد أداةِ جزاءٍ

والمعنى : إذا مات من هؤلاء القوم شخص ، سرق ابنه صفاته وخلاله وأصبح مثله ، وإنما يجيء الفرع وفق أصله .

والشاهد : فى ينبتن » ، فقد أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة ؛ لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

(١) صدر بيت من الطويل ـ لحاتم الطائى الجواد المشهور ، وعجزه :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا *

اللغة والاعراب . مغنما : غنيمة ـ وهى الحصول على الشىء بلا مشقة . « قليلا » صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه قوله «يحمدنك» ـ أى يحمدنك حمداً قليلا ؛ ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى ؛ لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه « ما » زائدة « به » متعلق بيحمدنك ، والضمير فيه للمال فى قوله قبل :

أَهِنْ للذى تَهوَى التِّلادَ فإنه إذا مِتُّ كانَ المـالُ نَهباً مُقَسَّماَ

« وارث »فاعل يحمد «إذا» ظرف متعلق بيحمد «مغنما» مفعول نال .

والمعنى : قلما يحمد الوارث مَن ورثه ، مع أنه يستولى على ما جمعه من المال ، وأفنى عمره فى الحصول عليه ، فلينظر الإنسان فى خير ما ينفق فيه ماله .

والشاهد : توكيد « يحمدنك » بعد « ما » الزائدة ، وهى بمعنى النفى كما قيل . وقال الدمامينى : لا أدرى الوجه الذى عين ذلك . وليس المراد بكون توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لإن قليلا ـ أنه قليل فى ذاته؛ فإنه كثير ـ بل قيل إنه مطرد .

ويجوز توكيد المضارع الواقع بعد « ربما » كما يشعر به كلام سيبويه ، فقد ورد عن العرب قولهم: « ربما يقولن ذلك » ، ومنه قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ

ومعنى أوفيت : نزلت. والعلم: الجبل ، وفى: بمعنى على . وشمالات: رياح من الشمال.

(٢) لأن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، وهذا يتعارض مع ما تفيده نون للتوكيد

غيرِ « إمَّا » ، كقوله : * يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا * (١)

وقوله : * مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بآئِبٍ * (٢)

---

(١) صدر بيت من الرجز، لأبي الصمعاء ـ مساور بن هند العبسي ـ شاعر مخضرم ، يصف وَطب لبن ـ أي سقاء لبن . ونسبه الشيخ خالد لأبي حيان الفقعسي ، وعجزه :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّـــهِ مُعَمَّمَا *

اللغة والاعراب . يحسبه: يخاله ويظنه . معمما : لابساً عمامة . « الجاهل » فاعل يحسب والهاء مفعوله الأول « ما » مصدرية ظرفية « يعلما » فعل مضارع مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً مجزوم بلم « شيخاً » مفعول ثان ليحسب « على كرسيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشيخا « معمما » صفة ثانية له .

والمعنى : يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ ؛ يظنه الجاهل الذى لايعلم الحقيقة ـ شيخاً لابساً عمامته البيضاء ، وقد جلس وتربع فوق كرسيه .

وقيل إنه يصف جبلا عمه الخصب ، وحفه النبات. والأجودما قلنا كما عليه الأكثرون.

والشاهد : فى « لم يعلما » حيث أكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد « لم » وهو قليل نادر (٢) صدر بيت من الكامل لابنة مرة الحارثى ـ من ثلاثة أبيات ترثى بها أباها ، وكانت باهلة قد قتلته . وتمامه :

* أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِى قُتَيْبَةَ شَافِى *

اللغة والاعراب . يثقفن : يوجدن، من ثقفته ـ وجدته . ويروى بتاء الخطاب ، وبنون المتكلم مبنياً للفاعل ؛ أى تجدن ـ أو نجدن . آئب : اسم فاعل من آب يئوب ـ أى رجع . بنى قتيبة : فرع من باهلة . «من» شرطية جازمة مبتدأ «يثقفن» فعل مضارع مجزوم ، وهو فعل الشرط مؤكد بالنون الخفيفة «فليس» الفاء واقعة فى جواب الشرط « بآئب » خبر ليس على زيادة الباء ، والجملة خبر المبتدأ « وقتل بنى قتيبة » قتل مبتدأ وبنى مضاف إليه ، وهو مضاف إلى قتيبة « شافى » خبر « قتل » .

والمعنى : من يوجد من بنى قتيبة فسيقتل حتما ، ولن يرجع أبداً إلى قومه ؛ فإن قتلهم يشفى الغلة ، ويطفىء جذوة الغضب ؛ بسبب ما سفكوا من دماء .

والشاهد : تأكيد « يثقفن » بالنون الخفيفة بعد « مَن » الشرطية .

وقد أشار الناظم إلى الأقسام المتقدمة بقوله :

(فصل) فى حكم آخر المؤكّد .

اعلم أنّ هنا أصلين يُستثنى من كلّ منهما مسألةٌ .

الأصلُ الأوّل : أنّ آخرَ المؤكَّدِ يُفتَحُ [(١)] ؛ تقول : لتضربَنّ — واضربَنّ .

(لِلفعلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا   كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّدَانِ « افْعَلْ » وَ« يَفْعَلْ » آتِيَا   ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً « إمّا » تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ   وَقَلَّ بَعْدَ « مَا ، وَلَمْ » وَبَعْدَ « لاَ »

وَغَيْرِ « إمّا » مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا   وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا) (*)

أى يلحق الفعل للتوكيد نونان ؛ إحداها ثقيلة كنون « اذهبن » ، والثانية خفيفة كنون « اقصدنهما » ، وهما يؤكدان « افعل » — أى فعل الأمر ، و « يفعل » — أى المضارع الآتى — أى المستقبل ؛ إذا كان دالاعلى الطلب ، أو شرطاً تالياً إما ، أو واقعاً جواب قسم مثبتاً مستقبلا . ويقل دخول النون على المضارع الواقع بعد « ما » التى لا تصحب إن ، والواقع بعد « لم » ، وبعد « لا » — النافيتين ، والواقع بعد غير « إما » من أدوات الشرط التى تطلب جزاء . ثم ذكر الناظم : أن آخر المؤكد يبنى على الفتح ؛ كابرُزا ، أصله « ابرزَنْ » بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .

(١) سواء أكان صحيحاً أم معتلا — أمراً أو مضارعاً ، كما مثل المصنف .

(*) « للفعل » خبر مقدم « توكيد » مبتدأ مؤخر « بنونين » متعلق بتوكيد « هما كنونى » مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل جر صفة لنونين « اذهبن » مقصود لفظه مضاف إليه « واقصدنهما » معطوف عليه كذلك (*) « افعل » مقصود لفظه مفعول به ليؤكدان « ويفعل » معطوف عليه « آتيا » حال من « يفعل » وفيه ضمير هو فاعله « ذا طلب » ذا حال من الفاعل وطلب مضاف إليه « أو شرطاً » معطوف على ذا طلب « إما » مفعول مقدم لتاليا الواقع صفة لشرطاً (*) « أو مثبتاً » معطوف على شرطاً « فى قسم » متعلق به — أو بآتيا « مستقبلا » حال من ضمير مثبتاً أو آتياً « وقل » فعل ماض والفاعل يعود إلى التوكيد بنونيه « بعد » ظرف متعلق به « ما » مضاف إليه مقصود لفظه « ولم » عطف على ما « وبعدلا » كذلك (*) « وغير إما » وغير عطف على « لا » وإما مضاف إليه « من طوالب » متعلق بمحذوف حال من غير إما « الجزا » بالقصر مضاف إليه « وآخر المؤكد » آخر مفعول مقدم لافتح والمؤكد مضاف إليه « كابرزا » الكاف جارة لقول محذوف ، و « ابرزا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل أنت .

ويستثنى من ذلك : أن يكونَ مسنداً إلى ضمير ذي لين[١] ؛ فإنه يُحرّكُ آخرُه حينئذٍ بحركةٍ تُجانِسُ ذلك اللينَ[٢] كما نشرحُه.

والأصل الثاني : أنَّ ذلك اللينَ يجب حذفُه إن كان ياءً - أو واواً ، تقول: اضربُنَّ يا قومُ - بضم الباء ، واضربِنَّ يا هندُ - بكسرها ، والأصل: اضربُونَّ — واضربِينَّ ، ثم حُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويُستثنَى من ذلك : أن يكون آخرُ الفِعل ألفاً كيخشَى ؛ فإنك تحذفُ آخرَ الفعل ، وتُثبِتُ الواو مضمومةً والياءَ مكسورَةً ؛ فتقول : يا قومُ اخشَوُنَّ — ويا هندُ اخشَيِنَّ[٣] .

فإن أسْنِدَ هذا الفعلُ إلى غيرِ الواوِ والياءِ[٤] — لم تَحْذِفْ آخرَه ، بل تقلبُه ياء ، فتقول : لَيَخْشَيَنَّ زيْدٌ — ولَتَخْشَيَنَّ يا زيد ، ولَتَخْشَيَانِّ يا زيدان — ولَتَخْشَيْنَانِّ يا هندات[٥] .

---

(١) أى: ألف ، أو واو ، أو ياء (٢) فيضم قبل الواو ، ويكسر قبل الياء ، ويفتح قبل الألف . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَأَشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا)(*)

أى اشكل المضارع الصحيح الآخر ؛ إذا وقع قبل ضمير لين ؛ أى إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة - بحركة تجانس وتساير ذلك اللين .

(٣) أصلهما : اخشيُون - واخشيِين ، حذفت الضمة والكسرة للثقل على حرف العلة ، ثم حذفت الياء للساكنين ، وحركت الواو والياء بما يناسبهما .

(٤) وذلك هو : الاسم الظاهر ، والضمير المستتر ، والألف ، ونون النسوة .

(٥) وإلى هذا ، وما تقدم - يشير الناظم بقوله :

(*) « واشكله » فعل أمر والهاء مفعوله ، وهى عائدة على آخر المؤكد فى البيت قبله « قبل مضمر » قبل ظرف متعلق به ، ومضمر مضاف إليه « لين » نعت لمضمر «بما» متعلق باشكله ، وما اسم موصول واقعة على الحركات المجانسة «جانس» الجملة صلة ما ، ومفعول جانس محذوف - أى عله جانس المضمر « قد علما » الجملة نعت لتحرك ، وعلما ماض للمجهول ، والألف للاطلاق

(وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلاَّ الأَلِفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِى آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعاً ، غَيْرَ الْيَا   وَالْوَاوِ ـ يَاءً ؛ كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِى   وَاوٍ وَيَا ـ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى
(نَحْوُ : اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ ـ بِالْكَسْرِ ، وَيَا
قَوْمِ اخْشَوُنْ ، وَاضْمُمْ ، وَقِسْ مُسَوِّيَا)(*)

أى أن الضمير اللين المتصل بالمضارع الصحيح الآخر ـ يحذف؛ إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً . وإن كان الفعل معتلا ؛ فإن كان آخره ألفاً ـ فاجعل الألف ياء إذا رفع الفعل ضميراً غير الواو والياء ـ أى واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ كالظاهر ـ وألف الأثنين ـ والضمير المستتر ـ ونون النسوة . واحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ إن رفع واواً أو ياء ، مع تحريكهما بشكل مناسب؛ فتضم الواو وتكسر الياء ، وهذا عند تأكيد الفعل . فإن لم يؤكد الفعل بإحدى النونين ـ لم تضم الواو ولم تكسر الياء ؛ بل يجب تسكينهما ، تقول : يا قوم! هل ترضوْن بالمذلة؟ يا بنت مصر هل ترضَيْن بغير النصر . يا مجدون اخشَوْا ـ ويا هند اخشَيْ .

وإيضاح ما ذكره المصنف : أن الفعل الذى يراد توكيده يتبع فيه ما يأتى :

(١) إن كان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكر ـ بنى آخره على الفتح لمباشرة النون ـ خفيفة كانت أو ثقيلة ، ولم يحذف منه شىء ، سواء أكان صحيحاً

(*) « والمضمر » مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن يكن » شرط وفعله ، ويكن تامة « ألف » فاعله (*) « فاجعله » الفاء واقعة فى جواب الشرط والهاء مفعول اجعل الأول « منه » متعلق باجعل ، والهاء عائدة على الفعل « رافعاً » حال من الهاء فى منه ، وفيه ضمير هو فاعله « غير الياء » مفعوله والياء مضاف إليه « والواو » معطوف على الياء « ياء » مفعول ثان لاجعل « كاسعين » الكاف جارة لقول محذوف ، و « اسعين » فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة « سعيا » مفعول مطلق (*) « واحذفه » فعل أمر والهاء مفعوله عائدة إلى الألف « هاتين » مضاف إليه لرافع ، والإشارة إلى الواو والياء « وفى واو » متعلق بقفى « ويا » عطف عليه مقصور « شكل » مبتدأ « مجانس » نعت له « قفى » فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى شكل مجانس ، والجملة خبر المبتدأ (*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « اخشين » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، وحرك للتخلص من الساكنين ، والنون حرف توكيد « بالكسر » حال من اخشين « ويا قوم » معطوف على يا هند ، و « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة « اخشون » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للتوكيد « واضمم » فعل أمر ومفعوله محذوف ـ أى الواو « مسوياً » حال من فاعل قس المستتر ؛ تقديره أنت .

أم معتلا . وترد لام المعتل إلى أصلها إن كانت قد حذفت . وإن كانت ألفاً قلبت ياء لتقبل الفتحة ، تقول : لتجتهدَنّ - لتدعوَنّ - لترضَيَنّ .

(ب) وإن كان مسنداً إلى ألف اثنين - فكذلك الحكم ؛ غير أنه يجب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة - للجازم ، أو لتوالى الأمثال . وتكسر نون التوكيد تشبيها لها بنون الرفع . ولا تكون النون بعد الألف إلا مشددة ، تقول : لتنصرانّ - لتدعوانّ - لترضيانّ . والفعل معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، والألف فاعل ، والنون المذكورة المشددة- حرف للتوكيد .

(ج) وإذا أسند لنون النسوة - فكما تقدم أيضاً ، وتزاد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد التى يجب أن تكون مشددة مكسورة بعد الألف الزائدة . ولا تحذف نون النسوة لأنها اسم ؛ تقول : لتنصرنانّ - لترمينانّ - لتدعونانّ . والفعل مبنى على السكون ، ونون النسوة فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف لا محل له .

(د) وإذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ؛ فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لما تقدم ، وحذفت واو الجماعة أو ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين « مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها ، والكسرة قبل ياء المخاطبة لذلك » تقول : لتجتهدُنّ يا أبنائى - ولتجلِسِنّ يا هند . وإن كان معتلا حذف آخر الفعل مطلقاً ؛ ثم إن كان معتلا بالألف - حذفت نون الرفع أيضاً ، فيلتقى ساكنان ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما ، فتحرك واو الجماعة بالضم ، وياء المخاطبة بالكسر - مع فتح ما قبلهما ، تقول : لترضوُنّ يا قوم - ولترضَيِنّ . وتقول فى إعرابه :فعلمضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، واو الجماعة أو ياء المخاطبة - فاعل ، ونون التوكيد حرف . وإن كان معتلا بالواو أو الياء - حذفت مع الآخر واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل الواو المحذوفة ، والكسرة قبل الياء؛ لتدل على المحذوف ، تقول : لتدعُنّ - لترجُنّ ، لتدعِنّ - لترجِنّ . ويكون الفعل مرفوعاً بالنون المحذوفة، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة المحذوفة - فاعل ، والنون المذكورة للتوكيد .

والخلاصة : أن المضارع المعتل الآخر عند توكيده ؛ إن كان معتلا بالألف - قلبت ألفه ياء عند إسناده لألف الاثنين أو نون النسوة ، وجىء بنون التوكيد مشددة مع زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد ، وحذفت ألفه عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة - مع تحريك الواو بالضمة والياء بالكسرة .

(فصل) تنفردُ النُّونُ الخفيفةُ بأربعةِ أحكام :

أحدها : أَنَّهَا لا تقعُ بَعْدَ الألفِ[1] ، نحو : قُومَا — واقعُدا ؛ لئلاَّ يَلْتَقِي ساكنان[2] . وعن يونس والكوفيين إجازَتُه .

ثمَّ صَرَّحَ الفارسىُّ فى الْحُجَّةِ[3] بأنّ يونس يُبْقِى النونَ ساكنةً ، ونظَّرَ ذلك بقراءة نافع (وَمَحْيَاىْ)[4] .

وذَكر الناظمُ : أنَّه يَكسِرُ النونَ ، وحَملَ على ذلك قراءةَ بعضهم :

وإن كان معتلا بالواو أو الياء ، وأسند لألف الاثنين ـ تركت الواو والياء مع فتحهما ، ويسكنان عندالإسناد لنون النسوة . ويجب حذف حرفى العلة عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ـ مع حذف الواو والياء، وضم ماقبل الواو، وكسر ماقبل الياء . ويجب حذف نون الرفع فى جميع الحالات ، وهى لا توجد مع نون النسوة .

هذا : والأمر الصحيح الآخر ومعتله ـ كالمضارع فى جميع ماتقدم ؛ غير أن الأمر مبنى دائماً ، ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً . أما المضارع فمعرب فى جميع الحالات؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين التوكيد ، فهى غير مباشرة ـ إلا عند إسنادهلنونالنسوة فيكون مبنياً معها على السكون . والخفيفة كالثقيلة

(١) سواء أكانت الألف اسماً ـ أى ضمير الاثنين ، بأن أسند إليها الفعل ، أو حرفاً؛ بأن كان الفعلمسنداً إلى ظاهر ـ على لغة ـ كيضربان المحمدان، أو كانت زائدة ـ وهى التالية لنون النسوة ، للفصل بينها وبين نون التوكيد نحو : اضربنان :

وهذا مذهب عامة البصريين .

(٢) هما : الألف التى قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة ـ بالنظر إلى أصلها وهو السكون . أما نون الرفع هنا فمحذوفة ؛ لأن الأمر يبنى على حذف النون . والتقاء الساكنين يغتفر فى العربية ؛ إذاكان أول الساكنين حرف لين وثانيهما مدغماً فى مثله، وهما فى كلمة واحدة ؛ ولهذا جاز وقوع المشددة بعد الألف وامتنعت الخفيفة بعدها

(٣) الحجة. كتاب جليل الشأن فى التعليل لقراءات الأئمة القراء . وقد تناول فيه الفارسى كثيراً من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية ، والتفسير والحديث ، وبعض العلوم الآخرى، وقدمه إلى عضد الدولة

(٤) أى بسكون الياء بعد الألف وصلا

(فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيراً)[١] ، وجوّز فى قراءة ابن ذَكْوان[٢] (وَلاَ تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون[٣] .

وأما الشديدةُ فتقعُ بعدَها اتفاقاً ، ويَجِبُ كسرُها كقراءة باقى السَّبعةِ : (وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)[٤] .

الثانى : أنها لا تُؤَكِّدُ الفعل المسندَ إلى نُونِ الإناثِ ؛ وذلك لأنَّ الفِعلَ المذكورَ يجبُ أن يُؤْتَى بعد فاعِله بألِفٍ فاصلةٍ بين النُّونَين — قصداً للتَّخفيفِ، فيقال: اضربْنَانِّ، وقَدْ مَضى أنَّ الخفيفةَ لاتقع بعد الألف ومن أجاز ذلك فيما تقدَّم — أجازه هنا بشَرْطِ كسرِ النُّونِ[٥] .

---

(١) من الآية : ٣٦ من سورة الفرقان ، وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين ، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان ، من أصحاب ابن عامر . كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموى . قال الحافظ الدمشقى : لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ، ولا بالشام ، ولا بمصر ، ولا بخراسان — فى زمان ابن ذكوان — أقرأ منه عندى ، وتوفى سنة ٢٠٢ هـ

(٣) أى : على أن الواو للعطف ، و « لا » ناهية فتكون الألف ضمير الاثنين ، ونون الرفع محذوفة بها ، والنون المذكورة مؤكدة مكسورة . ويجوز أن تكون الواو للحال ، و « لا » نافية ، والنون الموجودة علامة الرفع ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر حال .

(٤) الآية ٨٩— يونس. وهنا يغتفر التقاء الساكنين؛ لأن أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغم فى مثله كما تقدم . وقد أشار الناظم إلى هذا الفرق بين الخفيفة والثقيلة — بقوله :

(وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ ... لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وكَسْرُهَا أُلِفْ)(*)

أى لاتقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ بل يجب أن تكون شديدة ، وتكسر تشبيها لها بنون المثنى

(٥) وذلك فراراً من التقاء الساكنين على غير حده ؛ إذ ليس هنا ثلاث نونات . وإلى هذا الفرق الثانى — يشير الناظم بقوله :

(*) « خفيفة » بالرفع فاعل تقع ، وبالنصب حال من فاعل تقع العائد إلى النون المعلومة من السياق « بعد الألف » بعد ظرف متعلق بتقع والألف مضاف إليه «شديدة» عطف على خفيفة بلكن.

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ(١)

أصله : لا تُهِينَنْ .

الرابع : أنَّهَا تُعطى فى الوقْتِ حُكمَ التَّنوينِ ؛ فإن وقعت بعد فَتْحَة

(وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلاً ـ إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا)(*)

أى زد قبل نون التوكيد مباشرة ـ ألفاً ؛ حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة ؛ وذلك كراهة توالى الأمثال ، وبعداً عن اللبس أحياناً

(١) بيت من المنسرح، للأضبط بن قريع السعدى ـ جاهلى قديم، من أبيات مطلعها:

لِكُلِّ هَمٍّ من الهُمُومِ سَعَهْ ... وَالْمُسْىُ وَالصُّبْحُ لافلاحَ مَعَهْ

قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل

اللغة والاعراب . تهين: فعل مضارع، من الإهانة ـ وهى الاحتقار والازدراء . علك: لغة فى لعلك . تركع : أصله من الركوع ، وهو الانخفاض من أعلى إلى أسفل . والمراد هنا : انحطاط الحال ، وتبدل الحال الحسنة بأخرى مغايرة لها . « لا » ناهية « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقاء الساكين فى محل جزم، والفتحة دليل عليها « علك » علّ حرف ترج ونصب والكاف اسمها « أن تركع » أن مصدرية وهى ما بعدها فى تأويل مصدر خبر لعل ؛ على تأويله باسم الفاعل ـ أو على حذف مضاف « يوماً » ظرف زمان « والدهر قد رفعه » الدهر مبتدأ، وقد للتحقيق، وجملة رفعه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

والمعنى : لاتحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به ، فربما يتبدل الحال ويتغير ـ والدهر قلب ـ فيخفضك الزمان ويرفعه عليك .

والشاهد : فى « لاتهين الفقير » حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من الساكنين ، وهما: النون واللام فى « الفقير » ، وبقيت الفتحة على آخر الفعل دليلا على النون المحذوفة ، وثبوت الياء مع وجود الجازم ـ دليل على أن الفعل مؤكد .

(*) « وألفاً » مفعول زد مقدم « قبلها » قبل ظرف متعلق بزد والهاء مضاف إليه « مؤكداً » حال من فاعل زد ، وفيه ضمير هو فاعله « فعلا » مفعوله « إلى نون الإناث » متعلق بأسندا ومضاف إليه ، وجملة « أسند » نعت لقوله « فعلا » ، ونائب الفاعل ضمير مستتر، والألف للاطلاق.

قُلِبَت ألفاً، كقوله تعالى: (لَنَسْفَعاً — وليَكُوناً)، وقول الشاعر:

* وَلاَ تَعبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا *(١) . وإن وقعت بعد ضَمَّةٍ أو كسرةٍ حُذِفَت، ويجبُ حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصلِ لأجلها(٢)

(١) عجز بيت من الطويل، للأعشى — ميمون بن قيس — من قصيدة له في مدح الرسول عليه السلام، وكان قدم إليه لينشدها بين يديه فمنعته قريش، وصدره:

* وَإيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا *

اللغة والاعراب. الميتات: جمع ميتة، وهي الحيوان المأكول الذي فارق الحياة حتف أنفه من غير تذكية. لاتقربنها: المراد لاتطعمها. الشيطان: يطلق على كل متمرد من الجن والإنس: «وإياك» منصوب على التحذير بمحذوف وجوباً «والميتات» معطوف عليه «لا» ناهية «تقربنها» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين «الشيطان» مفعوله «والله» الواو عاطفة ولفظ الجلالة مفعول مقدم لاعبدا «فاعبدا» الفاء زائدة أو عاطفة، و«اعبدا» فعل أمر مبني على سكون مقدر منع منه الفتح العارض لأجل نون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف.

والمعنى: ابتعد عن أكل الميتة، ولا تخضع للشيطان ونزعاته، بل اخضع لله تعالى واعبده فيما أمرك به ونهاك عنه؛ فإنه سبحانه المستحق وحده للعبادة.

والشاهد: في «فاعبدا»؛ حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً في الوقف؛ كما أن التنوين في الاسم المنصوب كذلك.

(٢) وذلك لزوال علة الحذف، وهي التقاء الساكنين.

وإلى الفرقين: الثالث والرابع — يشير الناظم بقوله:

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِى الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِى الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

(*) «ردف» فعل ماض، والجملة صفة لساكن «وبعد» متعلق باحذف «غيرفتحة» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق باحذف «تقف» الجملة في محل جر بإضافة إذا إليها (*) «إذا» ظرف متعلق باردد «حذفتها» الجملة في محل جر بإضافة إذا، والهاء عائدة إلى النون «ما» اسم موصول مفعول ازدد «من أجلها في الوصل» متعلقان بعدما «كان» اسمها يعود إلى ما الموصولة الواقعة على الواو والياء المحذوفتين «عدما» فعل ماض للمجهول والجملة خبر كان، وجملة كان ومعموليها صلة ما

تقول فى الوصل : اضْرِبُنْ يا قومُ — واضرِبِنْ يا هند ، والأصل : اضرَبُونْ — واضرِبينْ كما مرَّ؛ فإذا وَقفْتَ حَذَفْتَ النون لشبهها بالتنوين فى نحو: جاءَ زيدٌ — ومررت بزيدٍ، ثمَّ تَرجع بالواو والياء لزوالِ الساكنَين، فتقول : اضربُوا — واضربى.

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ — أَلِفَا وَقْفاً ، كَمَا تَقُولُ فى قِفَنْ : قِفَا)(*)

أى احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ـ أى تبعها ـ ساكن ، وكذلك إذا وقعت عند الوقف عليها ـ بعد غير فتحة ؛ أى ضمة أو كسرة . ويجب عند الوقف أن ترد إلى الفعل ما حذف منه بسببها عند وصل الكلام ؛ كما يجب إبدالها ألفاً فى الوقف ، إذا وقعت بعد حرف مفتوح ، تقول فى « قِفن » عند الوقف : قِفا :

ومن هذا يتبين : أنها تحذف وجوباً فى النطق ؛ إذا وقع بعدها ساكن ولم يوقف عليها ، وكذلك إذا وقف عليها بعد ضم أو كسر .

هذا : ويروى فريق من النحاة ـ تحريك النون بالكسر إذا وليها ساكن بدلا من حذفها ؛ لأن الأصل فى التخلص من الساكنين تحريك الأول منهما بالكسر ، كما نبه على ذلك شارح المفصل، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة .

(*) «وأبدلنها» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و«ها» مفعول أول «ألفاً» مفعول ثان «وقفا» منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل أبدلنها أو مفعول له «كما» الكاف جارة ، و«ما» مصدرية وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف «فى قفن» متعلق بتقول «قفا» مقول القول مقصود لفظه ، أو الجملة محكية بالقول

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الذى يؤكد من الأفعال : وما الذى لا يؤكد ؟ ولماذا ؟ مثل .

٢ — متى يجب توكيد الفعل المضارع ؟ وبماذا ؟ ومتى يمتنع ؟ وضح ما تقول .

٣ — ما حكم توكيد المضارع الصحيح والمعتل ؛ إذا أسند كل إلى واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؟ هات أمثلة موضحة .

٤ — ما الذى تختص به نون التوكيد الخفيفة ؟ وضح ذلك بأمثلة من عندك :

٥ — ما حكم توكيد المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة ؟ أو بعد « لم » الجازمة ؟ مثل لما تقول .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح الشاهد ، وبين حكم توكيد الأفعال فيها :

قال تعالى : (فإما تَثْقَفَنَّهم فى الحرب فشَرِّد بهم مَن خَلْفَهم . ولسوف يُعْطِيك ربُّك فترضَى . لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ألم نشرح لك صدرك؟)

وقال عليه السلام : « فأنزلن سكينة علينا ، وثبت الأقدام إن لاقينا » .

يقال فى المثل — لمن يُخفى عنك أمراً أنت تعلم به — : بعَينٍ ما أرَينَّك .

لا تحفِلَنّ ببؤسها ونعيمها ... نُعْمَى الحياةِ وبُؤْسُها تَضليلُ

لئن تلك قد ضاقت علىَّ بيُوتكم ... لَيَعلمُ ربِّى أنَّ بَيْتِى أوسَعُ

أتهجُرُنَّ خليلاً صانَ عَهدكُمو ... وأخلصَ الودَّ فى سرٍّ وإعلانِ ؟

مَنْ جَحَد الفضْلَ ولم يَذْكُرَنْ ... بالحمدِ صاحبَه — فقد أجرما

ومُستبدلٍ مِن بعد غَضْبَى صَرِيمة ... فأحرِ به من طُولِ فقرٍ وأحرِيا

تالله لا يُحمدَنَّ المرءُ مجتنباً ... فِعلَ الكِرام،ولو فاقَ الورَى حَسَبا

٧ — خاطب بالعبارة الآتية : المفردة ، ومثناها ، والجمع بنوعيه ، مع تأكيد الأفعال فى كل صورة ، واضبط تلك الأفعال بالشكل :

« لا تن فى أداء الواجب . ولا تخش فى الحق لومة لائم . واسم بنفسك عن الدنايا » . وكن قدوة لغيرك فى حسن معاملة الناس .

نمـــوذج

٨ — أسند الأفعال الآتية إلى : ضمير الواحد ، وألف الاثنين ، ونون النسوة وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ـ مؤكداً بالنون مع الضبط .

ادع . يدّعى . انهَ . يسعَدُ . يقضى . فِهْ . يسمُو . يرقى .

الفعل	ضمير الواحد	ألف الاثنين	نون النسوة	واو الجماعة	ياء المخاطبة
ادع	ادعوَنّ	ادعَوان	ادعونَانِّ	ادعُنّ	ادعِنّ
يدّعِى	يَدّعِيَنّ	يدّعيَانّ	يدّعينَانّ	يدّعُنّ	تدّعِنّ
انهَ	انهيَنّ	انهيَانّ	انهيْنَانّ	انهوُنّ	انهِيِنّ
رَه	رَيَنّ	رَيَانّ	رَيْنَانّ	رَوُنّ	رَيِنّ
يسعَد	يسعَدَنّ	يسعدَانّ	تسعدْنَانّ	يسعَدُنّ	تسعَدِنّ
يقضى	يقضيَنّ	يقضيَانّ	يَقضِينَانّ	يَقضُنّ	تَقضِنّ
فِه	فيَنّ	فيَانّ	فينَانّ	فُنّ	فِنّ
يسمو	يسمُوَنّ	يسمُوانّ	يسمونَانّ	يسمُنّ	تَسمِنّ
يرقى	يرقَيَنّ	يرقَيَانّ	يرقَيْنَانّ	يرقَوُنّ	تَرْقَيِنّ

٩ — أسند الأفعال الآتية إلى المفردة ، والمثنى المذكر ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، ثم أكدها مع الضبط بالشكل . وضعها فى جمل من إنشائك .

اسع . ينأى . ينجو . تول . يبغى . اسم . قِه . يأن . بق

١٠ — اشرح البيت الآتى شرحاً أدبياً ، وأعرب الشطر الأول منه :

لا تَيئَسَنّ إذا اكتويتُم مرةً إن النجاحَ حليفُ كلِّ مثابرِ

١١ — كون ثلاث جمل من إنشائك ، بكل منها مضارع واجب التوكيد ، وثلاثاً أخرى بها مضارع ممتنع التوكيد . ثم ثلاثاً فيها مضارع جائز التوكيد ، وبين سبب ما تقول .

١٢ — ما حكم المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء ؛ إذا أريد إسناده إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ـ مع التوكيد .

اشرح ما يحدث فيه من تغيير ، ووضح ذلك بالمثال .

(باب ما لا ينصرف)(١)

الاسمُ إن أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مرَّ — وَسُمِّى غيرَ مُتَمَكِّن(٢)، وإلاَّ أعْرِبَ. ثُمَّ المُعربُ؛ إنْ أَشْبَهَ الفعلَ(٣) مُنِعَ الصَّرْفَ(٤) كما سيأتى.

باب مالا ينصرف

(١) اختلف النحاة فى مأخذ هذه الكلمة؛ فقيل: من الصريف — وهو التصويت ولا شك أن التنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف. وقيل: من الانصراف — وهو الرجوع، فكأن الاسم انصرف ورجع عن مشابهة الفعل والحرف، أو انصرف عن طريقهما إلى طريق الاسمية المحضة. والأصل فى الاسم أن يكون معرباً منصرفاً؛ أما الإعراب؛ فلأنه تتوارد وتتعاقب عليه معان لا تتميز إلا بالإعراب؛ كالفاعلية والمفعولية. وأما الصرف فلخفته فى النطق. ولا يخرج عن أصله إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف. ووجود هذا التنوين فى الاسم المعرب يجعله أشد تمكناً فى الاسمية وأقوى فيها من غيره، ولهذا يسمى: تنوين الأمكنية — كما يسمى تنوين الصرف.

(٢) أى لعدم تمكنه فى باب الاسمية، بسبب عدم قبوله الحركات.

(٣) أى فى علتين فرعيتين؛ ترجع إحداهما إلى اللفظ، والثانية إلى المعنى، أو فى علة واحدة تقوم مقام العلتين المذكورتين — كما يتضح بعد.

(٤) أى التنوين — كما منع الفعل. وإيضاح ذلك كما يقول النحاة: أن الفعل فرع عن الاسم فى اللفظ؛ لأنه مشتق من المصدر، والفرع أضعف من الأصل. وفرع عنه فى المعنى؛ لأن الفعل محتاج دائماً إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، والحاجة ضعف. فإذا وجدت فى بعض الأسماء هذه الفرعية، وهذا الضعف بنوعيه، أو بنوع واحد آخر يقوم مقامهما — فقد شابه الفعل؛ فيعطى حكمه فى المنع من التنوين، ويمنع تبعاً لذلك جره بالكسرة؛ لتآخيهما فى الاختصاص بالأسماء — فيجر بالفتحة نيابة عنها؛ بشرط ألا يكون مضافاً ولا مقترناً بأل كما سيأتى. هكذا يعلل النحويون سبب منع بعض الأسماء من الصرف. ويقول السهيلى: إن المانع من صرف بعض الأسماء — استغناؤها عن التنوين الذى هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به.

والحقيقة أن العلة هى السماع من العرب؛ لأن العربى ما كان يعرف شيئاً من تلك العلل.

— وسُمِّى غيرَ أَمْـكَن[1]، وإلاّ صُرِفَ — وسُمِّىَ أَمْـكَنَ.

والصرفُ هو: التَّنوينُ[2] الدالُّ عَلَى مَعْنًى يكون الاسمُ به أَمْـكَنَ، وذلك المعنَى: هُوَ عَدَمُ مشابهتِه للحرفِ وللفعلِ؛ كزيد — وفرس.

وقد عُلِمَ مِن هذا: أَنَّ غيْرَ المنصَرِفِ هو الفَاقِدُ لهذا التنوين.

ويُسْتثنَى من ذلك، نحو: «مُسْلِمَاتٍ»[3]؛ فإنَّه مُنْصَرِفٌ مع أَنَّه فاقِدٌ له، إذ تنوينُه لمقَابلةِ نُونِ جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ[4].

ثم الاسمُ الذى لا ينصرفُ نوعان:

أحدهما: ما يمتنعُ صَرْفُه لِعلَّةٍ واحدة، وهو شيئان:

---

(١) أى غير قوى التمكن فى باب الاسمية؛ لاشتماله على علامة واحدة هى الإعراب، وحرمانه من العلامة الثانية — وهى التنوين.

(٢) أى وحده كما هو رأى المحققين. أما عدم الجر بالكسر فتابع له كما أسلفنا؛ لتآخيهما فى الاختصاص بالأسماء، وفى هذا يقول الناظم:

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى، بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْـكَنَا)(*)

وقد أوضح المصنف معنى هذا البيت توضيحاً شافياً. وهذا التنوين لا يدخل إلا الأسماء المنصرفة.

(٣) أى من جمع المؤنث السالم غير المسمى به، والباقى فى دلالته على الجمع. أما ما سمى به منه، نحو: «عرفات» — فغير منصرف ولا كلام فيه.

(٤) أى فى أن كلا منهما يدل على تمام الاسم. وليس من تنوين الأمكنية أيضاً — تنوين «العوض»، وهو الذى يكون فى المنقوص، مثل جوارٍ وقاضٍ، ولا تنوين «التنكير» لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة.

(*) «الصرف تنوين» مبتدأ وخبر، وجملة «أتى» نعت لتنوين «مبيناً» حال من فاعل أتى، وفيه ضمير هو فاعله «معنى» مفعوله «به» متعلق بيكون بعد «الاسم» اسم يكون «أمكنا» خبرها، والجملة فى محل نصب صفة لمعنى.

(أحدُهما) ما فيه أَلِفُ التأنيثِ مُطلقاً — أى مقصورة كانت ، أو ممدودةً[1] ، ويمتنعُ صَرْفُ مَصحوبها كيفما وقعَ ؛ أى سواء وقع نكرةً ؛ كذِكْرَى وصحراء — أم معرفةً كَرَضْوَى[2] وزَكَرِيّاء ، أم مفرداً كما تقدم — أمْ جَمْعاً كَجَرْحَى وأصدقاء ، أم اسماً كما تقدم — أم صفةً كَحُبْلَى وحَمراء[3] .

(الثانى) الجمعُ المُوازِنُ لـ «مفاعِلَ أو مَفاعِيلَ»[4] كدَراهِمَ ودَنانيرَ

(١) ألف التأنيث المقصورة ـ ألف تجيء فى نهاية الاسم المعرب؛ لتدل على تأنيثه. ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لابد أن تسبقها ألف زائدة للمد فتنقلب ألف التأنيث همزة وسيأتى إيضاح لذلك فى موضعه . وإنما استقلت هذه بالمنع ؛ لأن وجود ألف التأنيث وزيادتها فى آخر الاسم ـ علة لفظية؛ لدلالتها على أن مدخولها مؤنث، والتأنيث فرع التذكير. وملازمتها له فى جميع حالاته ـ علة معنوية (٢) رضوى : علم على جبل بالمدينة .

(٣) يقال عند إعراب مافيه الألف المقصورة فى حالتى الرفع والنصب : مرفوع بضمة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة، والإعراب فى المختوم بالألف المقصورة تقديرى. أما الممدودة فمرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة كذلك ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة . والتنوين ممتنع فى جميع الحالات. وفى هذه الألف يقول الناظم :

(فَأَلِفُ التَّأْنيثُ مُطْلَقاً مَنَــــعْ صَرْفَ الذى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ)(*)

أى : أن ألف التأنيث مطلقاً ـ مقصورة كانت أو ممدودة ـ تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع ذلك الاسم ؛ أى على أى حال كان عليه ؛ من تعريف ، أو تنكير ، أو اسمية ، أو وصفية ، أو إفراد ، أو جمع .

(٤) أى فى عدد الحروف والحركات والسكنات. ويسمى ذلك الوزن: صيغة منتهى الجموع

(*) « فألف التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « مطلقاً » حال من فاعل « منع » العائد على المبتدأ « منع » فعل ماض والفاعل يعود على ألف التأنيث «والجملة خبر «صرف» مفعول منع « الذى » مضاف إليه « حواه » فاعل حوى يعود على الذى والهاء مفعوله ، والجملة صلة الموصول « كيفما » اسم شرط « وقع » فعل الشرط وفاعله يعود الى الذى حواه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه ؛ أى كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف .

وإذا كان « مفاعِلُ » منقوصاً ، فقد تُبْدَلُ كسرَتُه فتحةً فتنقلِبُ ياؤُه ألفاً فلا يُنوَّن[1] ؛ كَعذَارَى ومدَارَى[2] . والغالبُ أن تبقَى كسرتُه .

أى «الجمع التناهى». وضابطه: كل جمع تكسير مفتوح أوله، وثالثة ألف زائدة ، ليست عوضاً ، وبعدها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن، ومكسور كسراً أصلياً ولو تقديراً ، كدواب ـ وعذارى، ولم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال . فمتى كان الجمع بهذه الصفة استقل بالمنع ؛ فإن خروج هذه الصيغة عن أوزان الآحاد العربية لفظاً وحكماً ـ علة لفظية ، ودلالتها على الجمعية ـ علة معنوية . ووجه خروج هذه الصيغة عن صيغ الآحاد العربية ؛ أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة ـ إلا وأوله مضموم كعُذافر ـ للجمل القوى والأسد ـ فيصرف . ويصرف كذلك ما فقد أحد الشروط المتقدمة ؛ بأن تكون ألفه غير ثالثة كصلصال ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى يائى النسب ، كيمان وشآم ؛ فإن أصلهما: يمنىّ وشامىّ، حذفت إحدى الياءين تخفيفاً وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شآمى بعد سكونها ومدت ، ثم أعل إعلال المنقوص كقاض ، فصار : يمان وشآم. أو يكون ما يلى الألف غير مكسور كتدارُك ، أو كسره عارض للاعتلال، كتدانٍ وتوانٍ ؛ فإن أصلهما: تدانِىُ وتوانىُ ـ بضم النون فيهما، فقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء وأعل إعلال قاض . أو يكون ثانى الثلاثة بعد الألف متحركاً كطواعية وكراهية . أو يكون الثانى والثالث عارضين للنسب منوى انفصالهما ؛ تخفيفاً كظفارىّ ـ نسبة إلى «ظفار» ـ مدينة باليمن، ورباحىّ نسبة إلى بلد. أو تقديراً كجوارىّ، بخلاف نحو : قمارىّ وبخاتىّ وكراسىّ ؛ فإن الياء المشددة موجودة فى المفرد قبل ألف الجمع ، فهى ممنوعة من الصرف، وإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة ـ التى هى فى الجمع وفى المفرد ـ وحل محلها ياء أخرى مشددة للنسب ، ولا يمنع الاسم معها من الصرف .
وإلى الجمع المذكور ـ أشار الناظم بقوله :

(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ « مَفَاعِلاَ » أَوِ «المَفَاعِيلَ » ـ بِمَنْعٍ كَافِلاَ)(*)

أى كن كافلا ـ أى قائما ومنفذاً ، لجمع مشبه « مفاعل ومفاعيل » ؛ فى عدد الحروف والحركات والسكنات ـ بمنع الصرف .

(١) وبذلك يجرى مجرى الصحيح فى عدم التنوين (٢) جمعا : عذراء ـ وشى .

(*) « لجمع » متعلق بكافلا الواقع خبراً لكن واسمها مستتر تقديره أنت « مشبه » نعت لجمع وفاعله يعود على جمع « مفاعلا » مفعوله « أو المفاعيل » معطوف عليه « بمنع » متعلق بكافلا .

فإذا خَلاَ من « أل » والإضافةِ ؛ أُجْرِىَ فى الرَّفع والجرّ مُجْرَى قاضٍ وسارٍ ؛ فى حَذْفِ يائِه[(١)] وثُبوتِ تنوينِه ، نحو : (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ، وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)[(٢)] — وفى النَّصْبِ مُجْرَى « دَرَاهِمَ » ؛ فى سَلاَمَةِ آخِرِهِ وظُهُورِ فَتْحَتِهِ ، نحو : (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِىَ) .

و « سراويلُ » ممنوعُ الصَّرف مع أنَّه مُفرد[(٣)] ؛ فقيل : إنَّهُ أعجمىٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنه من العربى[(٤)] ، وقيل : إنه مَنْقُولٌ عن جَمع «سِرْوَالَة»[(٥)]

البـكر ، ومَدرى ـ وهو المشط ، ويعربان بحركات مقدرة على الألف للتعذر .

(١) أى فى حالتى الرفع والجر مع بقاء الـكسرة قبلها ، ومجىء التنوين عوضاً عنها ، ويكون مجروراً بفتحة مقدرة ـ وتنوينه للعوض ، بخلاف « قاض » فإنه مجرور بكسرة مقدرة – وتنوينه للصرف (٢) « غواش » مبتدأ مؤخر للجار والمجرور قبله ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة . من الآية ٣١ من سورة الأعراف و «ليال» معطوف على الفجر مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل نيابة عن الـكسرة، لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديراً وفى حكم صيغة منتهى الجموع ، إذا كانت اسماً منقوصاً كالجوارى ـ يقول الناظم :

(وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَـــوَارِى رَفْعاً وَجَرّاً ـ أَجْرِهِ كَ «سَارِى»)(*)

أى أن المعتل الآخر من هذا الجمع ـ أى صيغة منتهى الجمع – يجرى فى الجر والرفع مجرى المنقوص «كسار» ؛ من حذف يائه رفعا وجرا مع التنوين عوضاً عنها ، وبقائها فى حالة النصب . وسار : اسم فاعل منقوص من سرى ـ إذا سار ليلا ، وأصله سارى

(٣) لأنه اسم مؤنث للازار بصورة الجمع . وصيغة « مفاعيل » و « مفاعيل » لا تـكون فى العربية إلا لجمع أو منقول عنه .

(٤) أى « كدنانير » مثلا (٥) أى : وسروالة لفظ عربى ، وهذا رأى

(*) « وذا » مفعول لمحذوف يفسره قوله : أجره « اعتلال » مضاف إليه «منه كالجوارى» متعلقان بمحذوف صفة لذا — أو حال منه ، والضمير للجمع المتقدم « رفعاً وجراً » منصوبان على نزع الخافض « أجره» فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء عائدة الى ذا اعتلال« كسارى» جار ومجرور متعلق بأجره .

ونَقلَ ابْنُ الحاجب(١) أن مِنَ العرب مَنْ يَصْرِفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك(٢) .

وإنْ سُمِّىَ بهذا الجمع ، أو بما وَازَنَه ؛ من لفظٍ أعجمِىٍّ، مثل سَرَاوِيلَ وشَرَاحِيلَ(٣) . أَوْ لَفظٍ ارْتُجِلَ لِلْعامِيَّةِ مثل كَشاجِم(٤) — مُنِعَ الصَّرْفَ

المبرد وهو الصواب . وأنكر بعضهم « سروالة » وقال : إن سراويل جمع سروال . ومهما يكن؛ فإن « سراويل » وشبهه ؛ مما يدل على مفرد وصيغته صيغة منتهى الجموع — ممنوع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد . وفى هذا يقول الناظم :

(وَ « لِسَرَاوِيلَ » بِهٰذَا الْجَمْعِ   شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)(*)

أى أن لكلمة « سراويل » — وهى مفرد على صورة الجمع — شبهاً بصيغة منتهى الجموع ، يقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً لذلك .

(١) هو العلامة ، جمال الدين أبو عمرو — عثمان بن عمر بن الحاجب الكردى . ولد بإسنا من بلاد الصعيد ، وكان أبوه جندياً كردياً حاجبا للأمير عزار بن الصلاحى ؛ فنشأ بالقاهرة وحفظ القرآن ، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى وتأدب عليه ، وبرع فى العربية ، وكان من أذكياء العالم ، مبرزاً فى عدة علوم . ثم رحل إلى دمشق، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه ، وكان الغالب عليه النحو . وقد صنف فيه « الكافية » وشرحها ، وألف فى التصريف « الشافية » وشرحها . وشرح المفصل بشرح سماه « الإيضاح » وقد خالف النحاة فى مواضع . ومصنفاته كلها فى غاية الحسن ، وقد رزقت قبولا تاماً لحسنها وجزالتها . ثم عاد إلى مصر وانتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته ومات رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ (٢) ورد بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل .

(٣) اسم لعدة أشخاص ؛ من المحدثين والصحابة وغيرهم . قال صاحب القاموس : لاينصرف عند سيبويه فى معرفة ولا نكرة ، وعند الأخفش ينصرف فى النكرة . فإن حقرته انصرف عندهما .

(٤) علم رجل وهو بفتح الكاف ، ويجوز فيها الضم فتخرج عن أوزان صيغة

(*) ولسراويل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا » متعلق بشبه الواقع مبتدأ مؤخرا « الجمع » بدل أو عطف بيان لهذا ، وجملة « اقتضى عموم المنع » صفة لشبه وفاعل اقتضى يعود على شبه .

النوع الثانى : ما يمتنعُ صرفُه بعلّتين ، وهو نوعان :

(أحدهما) ما يمتنعُ صرفُه نكرةً ومعرفةً — وهو : ما وُضِعَ صفةً[1]، وهو : إما مَزيدٌ فى آخره ألفٌ ونونٌ[2]، أو موازنٌ للفعل، أو معدولٌ.

منتهى الجموع . وهو بالضم لقب شاعر عباسى من شعراء دولة بنى حمدان . ومثل «كشاجم» : بهادر — علم لرجل هندى، وهوازن — علم على قبيلة ، و«صنافين» — علم لقرية مصرية ، وكذلك «صناديد». فهذه وأمثالها — من الأعلام المرتجلة — تعتبر ملحقة بصيغة منتهى الجموع ، وتمنع من الصرف؛ لما فيها من الصيغة — أو قيام العلمية مقام الجمعية ، ولهذا لو نكر انصرف . ويقال فى الإعراب : ممنوع من الصرف للعلمية ، وشبه الجمع — أو لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع . وفيما تقدم يقول الناظم فى إجمال :

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَـا لَحِقْ ‌ ‌ بِهِ — فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ)(*)

أى : إن سمى بصيغة الجمع المتناهى وصار علماً على شىء ، أو بما ألحق به ، مما هو علم على مفرد — يمنع من الصرف ، سواء أكان علماً مرتجلا أم منقولا ؛ عربياً أم أعجمياً وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع ، وما ألحق بها — ممنوعة من الصرف دائماً فى جميع الحالات ؛ حتى ما كان منها علماً لمفرد ثم زالت علميته ؛ لبقاء صورة الجمعية. وهذا رأى سيبويه ، وهو الصواب .

(١) المراد بالصفة هنا : بعض الأسماء المشتقة التى ليست أعلاماً والوصفية : هى العلة المعنوية ؛ لأنها فرع عن الجمود؛ لاحتياجها إلى موصوف تنسب إليه — بخلاف الجامد، كما أن العلمية هى العلة المعنوية ، وينضم إلى كل منهما علة أخرى لفظية كما سيأتى .

(٢) فرعية اللفظ فى ذلك : أن الألف والنون الزائدتين تضارعان ألفى التأنيث فى نحو : حمراء ؛ فى أنهما فى بناء يخص المذكر ، كما أن ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث — وفى عدم لحاق التاء ، والمزيد فرع المجرد .

(*) «وإن» شرطية «به» نائب فاعل سمى ؛ وجاز تقديمه عليه لأنه جار ومجرور ولا لبس فيه «أو بما» معطوف على به ، و «ما» اسم موصول ، وجملة «لحق» صلة «فالانصراف» مبتدأ أول، والفاء واقعة فى جواب الشرط «منعه» مبتدأ ثان ومضاف إليه «يحق» الجملة خبر المبتدأ الثانى، وجملة الثانى وخبره خبر الأول ، وجملة الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط

أما ذو الزيادتين : فهو « فَعْلان »[1] بشرط ألا يَقبلَ التاء ، إمَّا لأنَّ مُؤنَّثَه « فَعْلَى » كسكران وغَضْبان وعَطْشان[2] — أو لكونه لا مُؤنَّثَ له كَـ« لَحْيَانْ »[3] ؛ بخلاف ، نحو : مَصَّان — لِلَّئيم ، وسَيْفان — للطويل[4] وأَلْيان — لكبير الأَلْيةِ[5] ، وندمان — من المُنادمة لا من النَّدم ؛ فإنَّ مؤنثاتها « فَعْلانة »[6] .

---

(١) أى بفتح الفاء؛ بشرط أن تكون وصفيته أصلية غير طارئة؛ فلا يمنع من الصرف مثل : « صَفوان » فى قولهم : رجل صفوان قلبه ؛ لأن أصل الصفوان : الحجر . أما « فُعلان » بضم الفاء فمؤنثه « فعلانة »، وفِعلان بالكسر لا وجود له فى الصفات .

(٢) فإن أشهر مؤنثاتها : سكرى ، وغضبى ، وعطشى — بألف التأنيث لا بالتاء .

(٣) لحيان : وصف مختص بالذكور — لطويل اللحية. وفيه خلاف ، والصحيح منعه من الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى، ومثله « رحمن » (٤) أى الرجل الطويل المشوق القامة.

(٥) الألية : العجيزة من الرجل والمرأة وغيرهما — ولا يقال : إلية، ولا لية .

(٦) أى : مَصانة — سَيفانة — أليانة — ندمانة ، ولهذا انصرف . أما ندمان من الندم فمؤنثه « ندمى » فيمنع من الصرف ؛ لأن الألف والنون فيه يشبهان ألفى حمراء، وفعله ندم ، وفعل الآخر « نادم » .

وفى الوصفية مع زيادة الألف والنون يقول الناظم :

(وَزَائِدَا « فَعْلَانَ » ، فى وَصفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ)[*]

أى يمنع الاسم الذى فيه ألف ونون زائدتان — من الصرف ؛ إذا كان وصفا لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛ إما لأنه وصف خاص بالرجال فلا مؤنث له ، أو لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث .

(*) « وزائدا » معطوف على فاعل منع ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع لوجود الفصل « فعلان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية — لأنه علم على الوزن — وزيادة الألف والنون « فى وصف » حال من زائدا فعلان — أو صفة له « سلم » الجملة نعت لوصف « من » جارة « أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع نائب فاعله يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بمن « بتاء تأنيث » بتاء متعلق بختم وتأنيث مضاف إليه ، وجملة « ختم » فى موضع المفعول الثانى ليرى — إن كانت علمية ، وفى موضع الحال من ضميرها — إن كانت بصرية .

وأما ذُو الوَزنِ: فهو «أَفْعَل»[١] بشَرْط أَلاّ يقبلَ التاء[٢]؛ إمَّا لأنَّ مؤنَّثه «فَعلاء» ـ كأحمر[٣]، أو «فُعلى» ـ كأفضل، أو لـكونه لا مؤنّث له ـ كَأَكْمَرَ، وآدَرَ[٤]. وإنما صُرِف «أربَع» فى نحو: مررت بنسوةٍ

---

(١) أى فى الغالب ـ وهو وزن الفعل. ومن غير الغالب، نحو: أُحيمر ـ وأُفَيضل «تصغير: أحمر ـ وأفضل»؛ فإنهما ممنوعان من الصرف مع أنهما ليسا على وزن «أفعل»، لـكنهما على وزن يكثر فى الفعل؛ كأبيطر ـ مضارع بيطر ـ إذا عالج الدواب والهمزة فيه تدل على المتـكلم. وكان الأولى بالمصنف أن يعلق المنع على «وزن الفعل» لا على «وزن أفعل»؛ ليشمل الوزن الخاص بالفعل نحو: أجمل وأشرف. والوزن المشترك بين الأسماء والأفعال ولـكن الفعل به أولى لغلبته فيه أو لدلالته على معنى فيه دون الاسم، نحو: «أُحَيمر ـ وأُفَيْضل» كما بينا.

(٢) لأن ما تلحقه التاء من الصفات ـ ضعيف الشبه بلفظ المضارع؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه. ويشترط أيضاً: أن تـكون وصفيته أصلية لا طارئة ـ كما مر فى سابقه.

(٣) أى: وأبيض وأسود، فإن المؤنث حمراء ـ وبيضاء ـ وسوداء.

(٤) الأكمر: عظيم الـكمرة ـ وهى رأس الذكر. والآدر: عظيم الأنثيين، فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن «أفعل». وهذا الوزن أصل فى الفعل وهو به أولى؛ لأن أوله زياده تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، وما كانت زيادته لمعنى ـ أصل لغيره وأولى منه؛ لأن الأصل فى الزياده أن تـكون لمعنى.

وفى الوصفية ووزن الفعل يقول الناظم:

(وَوَصْفٌ أَصْلِىٌّ وَوَزْنُ «أَفْعَلاَ» ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا؛ كَأَشْهَلاَ)(*)

أى يمنع الاسم من الصرف للوصف الأصلى، إذا كان على وزن «أفعل» ـ أى وزن الفعل ـ الممنوع تأنيثه بالتاء، مثل «أشهل»، فإن مؤنثه شهلاء، والشَّهَل: أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

(*) «ووصف» معطوف على زائدا فعلان أو مبتدأ خبره محذوف «أصلى» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف «أفعلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل «ممنوع تأنيث» ممنوع حال من أفعلا وتأنيث مضاف إليه «بتا» متعلق بتأنيث «كأشهلا» خبر لمبتدأ محذوف، والألف للاطلاق

أربعٍ[١] ؛ لأنَّه وُضِع اسماً ، فلم يُلْتفَت لما طَرَأَ له من الوصفية . وأيضاً فإنه قابلٌ للتاء[٢] .

وإنما مَنع بعضهم صَرْفَ باب « أبطح »[٣] ، وأدْهمَ - للقيد[٤] ، وأَسْوَد وأَرْقَم للحيَّة[٥] — مع أنها أسماء ؛ لأنها وُضِعَتْ صفاتٍ ، فلم يُلْتَفَتْ إلى ما طرَأَ لهامن الإسمية[٦] . وربما اعتدَّ بعضُهم باسميتها فصرَفَها

وأما « أَجْدَلٌ » للصَّقر ، و « أَخْيَلٌ » لطائر ذى خِيلان[٧] ،

---

(١) أى : مع أنه صفة لنسوه — وفيه وزن الفعل .

(٢) أى : أنه فقد الشرطين معا ؛ لأن وصفيته طارئة ؛ فإن الأصل فيه أن يستعمل اسماً للعدد المخصوص ؛ ولأن مؤنثه يكون بالتاء ، تقول : سافرت أياماً أربعة . أما إذا استعمل « أربع » فى مجرد العدد ؛ بأن قصد به الكمية العددية المذكورة — فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ لأنه قصد لفظه فصار علماً . تقول : أربع اسم من أسماء العدد. ومثله: «أرنب» فى قولك «هذا رجل أرنب» أى ضعيف، فلا يمنع من الصرف لأن وصفيته عارضة، وأصله اسم للحيوان المعروف ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . (٣) الأبطح : اسم للمكان الواسع يجرى فيه الماء بين دقاق الحصى، وأصله. وصف للشىء المرتمى على وجهه . وبابه : الصفات الخاصة بالأمكنة ؛ كالأجرع — للمكان المستوى ، والأبرق — للأرض الخشنة التى تختلط فيها الحجارة والرمل والطين وأصله: وصف لكل شىء لامع براق . (٤) اسم للقيد المصنوع من الحديد، وأصله وصف للشىء الذى فيه دُهمة — أى سواد . وبابه : الصفات العامة (٥) « أسود » : اسم للثعبان الأسود ، وأصله : وصف لكل شىء أسود . و «أرقم»: اسم للثعبان الذى ينتشر على جلده نقط بيض وسود كالرقم ، وأصله : وصف للشىء المرقوم — أى المنقط

(٦) أى الاسمية المجردة الخالية من الوصفية والعلمية . وذكر سيبويه : أن العرب لم تختلف فى منع صرف : أدهم — وأسود — وأرقم — وأبطح — وأجرع — وأبرق . وورد أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة .

(٧) جمع خال : وهى النقطة التى يخالف لونها لون سائر الجسم ، وتسمى « الشامة » . وقيل : هو طائر أخضر اللون على جناحيه نقط كالخيلان — تخالف لونه ويسمى « الشقرّاق » والعرب تتشاءم منه ، فتقول : أشأم من أخيل.

و « أَفْعَى » للحيَّة — فإنها أسماء فى الأصلِ والحال؛ فلهذا صُرِفت فى لغةِ الأكثرِ . وبَعضُهم يَمنعُ صَرْفَهَا لِلَمْحِ مَعنَى الصِّفةِ فيها ، وهى : « القُوَّةُ — والتلَوُّن — والإيذاء »[١] ، قال :

* فِرَاخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا *[٢]

وقال : * فَمَا طائِرِى يوماً عَلَيْكَ بِأَخْيَلا *[٣]

---

(١) القوة — بالنسبة للأجدل ؛ لأنه مشتق من الجدل وهو الشدة ، والتلون — بالنسبة للأخيل ؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان ، والإيذاء — بالنسبة للأفعى لما يلحظ فيها من الإيذاء الذى اشتهرت به ، وقيل : إنها مشتقة من فَوْعة السم — أى شدته . وأصل مادتها « ف ع و » بدليل « الأفعوان » .

(٢) عجز بيت من الطويل لعمير بن شُييم — المعروف بالقطامى — يفخر على بنى عقيل ، وصدره : * كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ *

اللغة والاعراب : العقيليين : جمع عقيلى — نسبة إلى قبيلة عقيل . فراخ القطا : الفراخ : جمع فرخ — وهو الصغير من الطيور ، والقطا : جمع قطاة — وهى نوع من الطير يشبه الحمام . أجدل : هو الصقر . بازيا : اسم فاعل من بزا عليه — إذا تطاول عليه وغلبه . والبازى : طائر معروف ، وهو نوع من الصقور ، « كأن » حرف توكيد ونصب « العقيليين » اسم كأن « يوم » ظرف متعلق بكأن لتضمنها معنى أشبه « لقيتهم » الجملة فى محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ القطا » فراخ خبر كأن والقطا مضاف إليه « لاقين » فعل وفاعل ، والجملة حال « أجدل » مفعول لاقين « بازيا » صفة لأجدل ، أو معطوف عليه بحذف العاطف للضرورة ؛ إذا أريد به الطير المشهور .

والمعنى : يصف نفسه بالقوة والشجاعة ، ويرمى عقيلا بالضعف وعدم الثبات عند اللقاء فى معارك الحرب ، وأنهم حين تقاتلوا كان العقيليون كفراخ القطا ، وكان هو كالصقر والبازى ، ولا تستطيع الفراخ من القطا — وهى ضعيفة — أن تثبت أمام الصقور الكواسر .

والشاهد : منع « أجدل » من الصرف مع أنه اسم لا وصف . والسبب فى ذلك : لمح ما فيه من الوصفية — وهى القوة والشدة ، فصار فيه الوصفية المتخيلة ووزن الفعل فمنع

(٣) عجز بيت من الطويل ، لسيدنا حسان بن ثابت — يخاطب امرأته ، وصدره :

* ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي *

وقبله: لَكِ الْخَيْرُ غُضِّي اللَّوْمَ عَنِّي فَإِنَّنِي أُحِبُّ مِنَ الأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلَا

اللغة والاعراب . ذريني : دعيني واتركيني ، والمضارع يذر ، والماضي من هذه المادة غير مستعمل . شيمتي : خلقي وطبيعتي . « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون . والياء الأولى للمخاطبة فاعل والنون للوقاية والياء الثانية للمتكلم مفعول « وعلمي » الواو للمعية بمعنى مع ، وعلمي مفعول به . « وشيمتي » معطوفة عليه « فما » الفاء للتعليل و « ما » نافية « طائرى » اسم « ما » على أنها حجازية ، أو مبتدأ على أنها تميمية « يوما » ظرف متعلق بأخيلا لما فيه من معنى الوصف ، وكذلك عليك « بأخيلا » خبر ما على زيادة الباء ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو خبر المبتدأ — على ما أوضحنا .

والمعنى : اتركيني وخبرتي بالأمور وسجيتي ؛ فما كنت في يوم من الأيام شؤماً عليك .

والشاهد : في قوله « أخيلا » ، حيث منع من الصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم للطائر المعروف . ولكن لما لحت فيه الصفة — وهي التلون — منع الصرف لهذه الوصفيه المتخيلة ووزن الفعل .

والخلاصة

أن لـ « أفعل » بالنظر للوصفية ثلاث حالات :

(ا) أن تكون صفة في الأصل والحال مثل : أعلم — أحمر ، وهذه ممنوعة من الصرف إجماعا .

(ب) أن تكون اسماً في الأصل ، ثم عرضت الوصفية ، مثل : أربع — وأرنب ، وهذه مصروفة إجماعا ، وتلغى الوصفية العارضة .

(ج) أن تكون صفة في الأصل ، ثم عرضت الاسمية ، مثل : أدهم — وأسود . وهذه ممنوعة من الصرف ، وتلغى الاسمية العارضة .

أما أجدل وأخيل وأفعى . فقيل: مصروفة وهو الأشهر ، وقيل: ممنوعة من الصرف .

وإلى الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة وحكمهما والتمثيل لهما — أشار الناظم بقوله :

(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفاً — انْصِرَافُهُ مُنِعْ

(*) « عارض الوصفية » عارض مفعول ألغين والوصفية مضاف إليه « كأربع » خبر لمبتدأ محذوف . « وعارض الأسمية » معطوف على عارض السابق ومضاف إليه (*) « فالأدهم » مبتدأ « القيد »

وأما ذو العَدْلِ(١) فنوعان:

(أحدهما) موازن «فُعَال» و «مَفْعَل»، من الواحـد إلى الأربعة باتفاقٍ — وفى الباقى على الأصح(٢)، وهى مَعْـدُولةٌ عن ألفاظِ العَدد الأصولِ مكَرَّرةً؛ فأصْلُ جاء القوم أُحَادَ جاءوا واحداً واحداً(٣)، وكذا الباقى

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَـــلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا (*)

أى ألغ الوصفية العارضة، ولا تعتد بها فى الصرف ـ فى الاسم الذى على وزن «أفعل» كالتى فى أربع. وكذلك ألغ الاسمية العارضة فيما هو صفة فى الأصل. فالأدهم ـ وهو اسم للقيد ـ ممنوع من الصرف مراعاة لأصله، وهو الوصف للشىء الأسود.

أما أجدل ـ وأخيل ـ وأفعى ـ فمصروفة؛ لأنها أسماء وليست بصفات. وبعضهم يمنعها من الصرف لتخيل معنى الوصفية فيها ـ على النحو الذى بسطناه.

(١) العدل هو: تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى؛ بشرط ألا يكون هذا التحويل ـ لقلب ـ أو لتخفيف ـ أو لإلحاق ـ أو زيادة معنى؛ فليس من المعدول، نحو: «أيِس» مقلوب «يَئِس»، ولا «فَخْذ» ـ مخفف فَخِذ، ولا «كوثر» بزيادة الواو لإلحاقه بجعفر، ولا «رُجَيْل» بالتصغير، لإفادة التحقير؛ لأن هذا كله لا يسمى معدولا. والعدل قسمان: تحقيقى وهو: الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف؛ كالعدل فى سَحَر ـ وأُخَر ـ ومَثْنى؛ فإن دليل العدل فيها ورود كل منها مسموعا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف ـ مع اتحاد المعنى فى الصيغتين. وتقديرى وهو: ما يمنع فيه العلم من الصرف سماعاً، من غير أن تكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها فى منع الصرف، فيقدر فيه العدل؛ لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها. وهذا النوع خاص بالأعلام، كعمر ـ وزفر ـ وجشم .. إلخ.

(٢) ويرى أبو عبيدة: أن المسموع من واحد إلى أربعة لا غير. ويقول الكوفيون إن المسموع من واحد إلى خمسة وعشرة، وما بين الخمسة والعشرة مقيس.

(٣) فعدل عن هذا المكرر إلى «أحاد» تخفيفاً باختصار اللفظ. والدليل على

بدل أو عطف بيان مفسر للأدهم «لكونه» متعلق بمنع، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه وجملة «وضع» خبره، ونائب الفاعل يعود إلى الأدهم «فى الأصل» متعلق بوضع «وصفاً» حال من ضمير وضع «انصرافه منع» مبتدأ ثان وخبر، والجملة خبر الأدهم

(*) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر «المنعا» مفعول بنان

ولاَ تُسْتَعْمَلُ هذه الألفاظُ إلاّ نُعُوتاً نحو: (أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)(١)، أو أحوالاً نحو: (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)(٢)، أو أخباراً نحو: «صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»(٣). وإنما كُرِّر لقصْدِ التوكيد — لا لإفادة التكرير.

(الثانى) «أُخَرُ» فى نحو: مررت بنسوةٍ أُخَرَ؛ لأنها جَمْعٌ لأُخْرَى، و«الأُخْرى» أنثى «آخَر» بالفتح ـ بمعنى مُغَايِر(٤). و«آخَرُ» من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قِيَاسُهُ: أن يكون فى حال تجرُّدِه من أل والإضافة مفرداً مذكراً(٥)، نحو: (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أبينا مِنَّا)، ونحو: (قُلْ إنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ـ إلى قوله سبحانه ـ أَحَبَّ إلَيْكُمْ)، فكان القياسُ أنْ يقال: مررت بامرأةٍ آخَرَ ـ وبنساءٍ آخَرَ ـ وبرجالٍ آخَرَ ـ وبرجُلَين آخَر. ولكنَّهُمْ قالوا: أُخْرَى، وأُخَر، وآخَرُون، وآخَرَانِ(٦)؛

العدل: أنها بمعنى المكرر، وتفيد ما يفيده من التقسيم. وعلى الوصف: أنها لا تستعمل إلا كما ذكره المصنف (١) «مثنى» صفة لأجنحة مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية والعدل، «وثلاث ورباع» معطوفان على مثنى. وهذه الألفاظ لا تثنى ولا تجمع. أول سورة فاطر

(٢) «مثنى وثلاث ورباع»: أحوال من النساء. من الآية ٣ من سورة النساء

(٣) «مثنى» الأولى خبر «صلاة»، والثانية للتوكيد لا للتكرير لأنه حاصل بالأولى. ومثل «أحاد» ـ مَوْحد. ومثل «مثنى» ـ ثُناء كغراب

(٤) أى مخالف. وهذا باعتبار الحال، وإلا فمعنى آخر، فى الأصل ـ أشد تأخراً. ويقابله فى جمع المذكرين «آخرين» ـ بمعنى مغايرين ومخالفين.

(٥) أى فى جميع استعمالاته، ولو كان جارياً على مثنى أو مجموع كما مثل المصنف. أو على مؤنث، نحو: زينب أحب إلىّ من علىّ (٦) فعدلوا عن الحكم العام والقياس مع لفظ «آخر»، وأنثوه مع المؤنث، وثنوه وجمعوه مع المثنى والجمع.

قال الله تعالى (فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[١] — فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ[٢] — وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا — فَآخَرَانِ يَقُومَانِ).

وإنما خَصَّ النحويون «أُخَرَ» بالذكر؛ لأن فى أُخْرَى ألفَ التأنيث، وهى أوضحُ من العدلِ، «وآخرون — وآخران» مُعْرَبان بالحروف، فلاَ مَدْخَلَ لهما فى هذا الباب. وأما «آخَرُ» فلاعَدْلَ فيه، وإنما العَدلُ فى فروعه[٣]. وإنما امتنَع من الصَّرف للوصف والوزن.

وإن كانت «أُخْرَى» بمعنى آخِرَة[٤] نحو: (قَالَتْ أُولاَهُمْ لأُخْرَاهُمْ) — جُمِعَتْ على «أُخرَ» مصروفاً؛ لأنَّ مذكَّرها «آخِرٌ»[٥] بالكسر؛ بدليل: (وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى — ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ)[٦]، فليست مِن بابِ اسم التَّفضيل[٧].

وإذا سُمِّىَ بشىءٍ من هذه الأنواع[٨] — بَقِىَ على منع الصَّرف؛ لأنَّ

(١) الأخرى هنا ليست معدولة، بل أنثت لاقترانها بأل. الآية ٢٨٢ - سورة البقرة

(٢) «أخر» صفة لأيام ممنوع من الصرف للوصفية والعدل. وقد اختلف فى العدل فيه؛ فقال أكثر النحاة: إنه معدول عن الأخر - معرفاً بأل؛ لأنه من باب أفعل التفضيل؛ فحقه ألا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بأل أو مضافاً إلى معرفة، فإذا وجد على غير هذه الحالة - حكم بعدله عما يستحقه. والتحقيق: أنه معدول عن «آخر» وهو ما كان يستحقه من الاستعمال بلفظ الواحد المذكر؛ لأنه أفعل تفضيل وقياسه الإفراد والتذكير فى جميع الاستعمالات إذا كان مجردا من أل والإضافة.

(٣) وهى: المؤنث، والمثنى، والجمع

(٤) وهى: المقابلة لكلمة «أولى».

(٥) أى الذى يقابل كلمة «أول»

(٦) وجه الدلالة: أنه وصف النشأة فى الآية الأولى - بالأخرى، وفى الثانية - بالآخرة، والقصة واحدة، فدل ذلك على أن معناها واحد

(٧) فليس فيها عدل

(٨) أى الأنواع الثلاثة التى تمنع مع الوصفية، وهى: الوصف ذو الزيادتين، والوازن للفعل، والمعدول.

الصِّفَةَ لَمَّا ذَهَبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العَامِيَّةُ[(١)] .

النوع الثانى: مالا ينصرفُ معرفةً وينصرفُ نَكِرَةً، وهو سبعةٌ :

(أحدها) العَلَمُ المركَّبُ تركيبَ المَزْجِ[(٢)] : كبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوت، وقد يُضَافُ أَوَّلُ جُزْأَيْهِ إلى ثانيهما[(٣)] ،

---

(١) الذى ذهب إليه المصنف من منع الصرف بعد التسمية فى الأنواع المذكورة ــ رأى الجمهور ، ويرى الأخفش والمبرد والفارسى : أنه إذا سمى بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل ، كمثنى وثلاث ــ انصرف . وارتضى ابن عصفور هذا الرأى

وفى الوصفية مع العدل يقول الناظم :

(وَمَنْعُ عدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فى لَفْظِ « مَثْنَى ، وَثُلَاثَ ، وَأُخَرْ »
وَوَزْنُ « مَثْنَى وَثُلَاثَ » كهُمَا ،   مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)[(*)]

أى أن الاسم يمنع من الصرف للوصفية والعدل ، فى لفظ مثنى وثلاث على وزن « فُعال ومَفْعَل » ، وفى لفظ «أخر» . ومثل مثنى وثلاث ــ ما كان على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى . وقد سمع فى بقية الأعداد إلى عُشار ومَعشر ، كما ذكر المصنف

(٢) أى إذا كان معرباً ؛ بأن كان غير عددى ، وغير مختوم بويه . والمركب المزجى ــ كما سبق فى باب العلم ــ هو كل كلمتين امتزجتا ــ أى اختلطتا ؛ بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، ويفتح آخر الجزء الأول فى الغالب ؛ إلا إذا كان معتلا فيسكن ــ كمعدى كرب ، والإعراب والبناء على آخر الجزء الثانى على المشهور ، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة . ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث ، كما هو الشأن فى كل اسم ممنوع من الصرف مجرد من أل والإضافة .

(٣) فيعرب الصدر بحسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة اللفظية ، ويعطى العجز

(*) «ومنع عدل» منع مبتدأ وعدل مضاف إليه «مع وصف» مع ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ووصف مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «فى لفظ» متعلق بمعتبر «مثنى» مضاف إليه «وثلاث وأخر» معطوفان على مثنى * «كهما» متعلق بمحذوف خبر وزن ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر عند الناظم كما سبق فى باب حروف الجر «من واحد لأربع» متعلقان بمحذوف حال من ضمير الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر، و «يعلما» فعل مضارع المجهول مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً فى الوقف فى محل جزم، ونائب الفاعل هو

وقد يُبْنَيَانِ على الفتح[1] .

وعلى اللغات الثلاث ؛ فإن كان آخرُ الأوَّلِ مُعْتَلاً كَمَعْدِي كَرِب ، وقالِي قَلا[2] — وَجَبَ سُكُونُه مطلقاً[3] .

(الثانى) العَلم ذو الزِّيادتين[4] : كمرْوان ، وعِمرَان ، وعُثمان ، وغَطَفَان ، وأصبهان .

من الصرف وعدمه — مايستحقه لو كان مفردا ، وعلى هذا يفصل الجزءان فى الكتابة . فإذا كان فيه مع العلمية سبب آخر مؤثر — منع الصرف ؛ وإلا صرف ، نحو : «رام هرمز» مدينة فارسية ، تقول : فى رام هرمزَ آثار عجيبة « فرام » مجرور بفى ، و«هرمز» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة .

وكذلك حكم عجز العلم المركب تركيباً إضافياً ؛ فيمنع من الصرف فى نحو : أبى هريرة — وأبى عمر — وأبى يعقوب . ويصرف فى نحو : عبد الله — وفتح الباب

(١) أى رفعاً ونصباً وجراً ؛ كبناء خمسة عشر ونحوها . فيكون فى آخر كل جزء فتحة لا تتغير فى جميع الحالات ، وهذا إذا كان آخر الجزء الأول صحيحاً .

(٢) اسم موضع (٣) أى : رفعا ونصبا وجرا ، معرباً أو مبنياً . ويكون الجزء الثانى ممنوعاً من الصرف و «معدى كرب» : اسم رجل فى الأصل — مركب من جزأين : «معدى» اسم مكان أو زمان — من «عدا» بمعنى جاوز ، و « كرب » ، بمعنى فساد ، كأنه قيل : عداه الفساد .

وفى منع الاسم من الصرف العلمية والتركيب المزجى — يقول الناظم فى إجمال :

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَاً تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبَا»)(*)

أى يمنع الاسم من الصرف — إذا كان علماً مركباً تركيب مزج ؛ فيجعل الإعراب على الجزء الثانى ، ويمنع من الصرف للعلمية والتركيب (٤) سواء كان علماً للانسان أم لغيره ، وقد مثل لهما المصنف . وعلامة زيادة الألف والنون — سقوطهما فى بعض التصاريف ، كما فى « نسيان » ، وكفران» — إذا ردا إلى نسى وكفر ، فإن كانا فيما

(*) «والعلم» مفعول لمحذوف يفسره مابعده «صرفه» مفعول امنع ومضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب مزج» تركيب مفعول مطلق مبين للنوع ومزج مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «معديكربا» مضاف إليه ، وهو غير منصرف للعلمية والتركيب ، والألف للاطلاق.

(الثالث) الْعَـلَمُ المؤنثُ . ويَتَحَتَّمُ مَنْعُه من الصرف إن كان بالتاء[١] ، كفاطِمةَ وطَلحةَ . أو زائداً على ثلاثةٍ ، كزينبَ وسُعَادَ[٢] . أو مُحَرَّكَ

لايتصرف ؛ فعلامة الزيادة : أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين من غير تضعيف الثانى ، نحو : عثمان ــ ومروان . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ، ثانيهما مضعف ــ جاز اعتبار الحرف الذى حصل به التضعيف أصلا ، فتكون الألف والنون زائدتين لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ــ أو عدم اعتباره أصلا فتكون النون أصلية . ومن أمثلة ذلك : حسان ــ عفان ــ حيان ؛ فإن قدرتها من الحِسّ ، والعفة ، والحياة ــ منعتها ، ووزنها : « فَعلان » . وإن قدرتها من الحسن، والعفن، والحين بمعنى الهلاك ــ صرفتها ، ووزنها « فَعْلال » . وإن كانت الألف والنون أصليتين ، نحو: «خان» بمعنى دكان أو فندق ، أو النون أصلية ، نحو: « لسان » و « أمان » ــ لم يمنع الاسم من الصرف .

وفى منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة ــ يقول الناظم :

(كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ « فَعْلاَنَا » كَغَطَفَانَ ، وَكَأَصْبِهَـــانَا)(*)

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف ؛ إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين فى « فعلان » ــ وهما : الألف والنون ، مثل « غطفان » ــ فرع من قبيلة قيس العربية ، و « أصبهان » ــ اسم مدينة بفارس .

وإذا أبدلت النون الزائدة لاماً ــ منع الاسم من الصرف ؛ إذا كان مستوفياً شروط المنع ، كقولهم : أصيلال ــ فى « أصيلان » تصغير « أصيل » ، وذلك إعطاء للمبـدل حكم المبدل منه ، فلو سمى به منع من الصرف . ولو كان العلم ذو الزيادتين مسموعاً عن العرب بصورة واحدة ــ هى المنع أو عدمه ــ فالأولى اتباع المسموع ؛ كما فى «حسان» ــ شاعر الرسول ، فإن المسموع عنهم منعه

(١) سواء كان علماً لمؤنث أو لمذكر كما مثل المصنف . ثلاثياً ــ كهبة وأمة ، أو غير ثلاثى ــ كمبلة وبثينة . ساكن الوسط أو متحركه . وإنما وجب المنع لوجود العلمية فيه باعتبار وضعه ، ولزوم علامة التأنيث فى لفظه

(٢) وذلك تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث .

(*) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر «زائدى» مضاف إليه « فعلانا » مضاف إليه كذلك ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « كغطفان » خبر لمبتدأ محذوف « وكأصبهانا » معطوف عليه .

الوسَط[1] كَسَقَرَ وَلَظَى . أو أعجميًّا ، كَمَاء وَجُور[2] . أو منقولاً من المذكَّرِ إلى المؤنَّثِ[3] كزَيد اسم امرأة . ويجوزُ في نحو: هِنْد وَدَعْد[4] — الصرف وتركُه ، وهو أولى . والزّجّاج يُوجبُه[5] . وقال عيسى والجَرْميّ والمبرّد — في نحو : زيد اسم امرأة — إنَّهُ كهند[6] .

---

(١) أى إذا كان غير زائد على الثلاثة ؛ لقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع .

(٢) اسمان لبلدتين ، والعجمة لا تحتم منع صرف الثلاثى ، ولكن انضمامها إلى العلمية والتأنيث ـ حتم المنع ؛ فهى مقوية للتأنيث لا غير (٣) لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل يعادل خفة اللفظ بالسكون ويجعلها كالعدم ، فيرجع إلى تحتم المنع .

(٤) أى : ونحوها ؛ كفخذ ، ودار ـ من كل ثلاثى ساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ، ولا منقولامن مذكر (٥) أى يوجب المنع . وحجته: أن سكون الوسط خفيف، فلا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف (٦) أى فى جواز الوجهين وقد استدلوا بقوله تعالى : (اهبطوا مصراً) مع قوله : (وقال ادخلوا مصرَ) فإن مصر فى الأصل اسم لمذكر ، وهو مصر بن نوح عليه السلام ، ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهى مؤنثة ؛ فصار كزيد المذكور . ورد : بأن يجوز أن يكون المراد مصراً من الأمصار ـ لا مصر المعروفة ، فليس علماً . أو المراد : المكان ؛ فيكون علماً لمذكر.

وفى العلم المؤنث يقول الناظم :

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدٍ ـ اسْمَ امْرَأَةٍ ـ لا اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَةً ، كَهِنْدَ ـ وَالْمَنْعُ أَحَقّ)[*]

(*) « كذا » خبر مقدم « مؤنث » مبتدأ مؤخر « بهاء » متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من ضمير الخبر « وشرط » مبتدأ « منع » مضاف اليه « العار » مضاف إليه مفعول لمنع من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو بحذف الياء استغناء عنها بالكسرة « كونه » خبر المبتدأ، والهاء اسم الكون الناقص مضاف إليه «ارتقى» الجملة خبر (*) «فوق الثلاث» فوق ظرف متعلق بارتقى، والثلاث مضاف إليه «أو كجور» معطوف على محل ارتقى «أو سقر أو زيد» معطوفان على جور «اسم امرأة» اسم حال من زيد، وامرأة مضاف إليه «لا اسم ذكر» معطوف بلا على اسم امرأة ومضاف إليه (* وجهان فى العادم» مبتدأ وخبر « تذكيراً » مفعول العادم « سبق » فعل ماض، وفاعله يعود لتذكير ، والجملة نعت له « وعجمة » معطوف على تذكيرا « كهند » خبر لمبتدأ محذوف « والمنع أحق » مبتدأ وخبره.

(الرابع) الْعَلَمُ الأعجميُّ ؛ إن كانت عَلَميَّتُه فى اللغة العجمية[١]، وزاد على ثلاثةٍ ـ كإبراهيم وإسماعيل. وإذا سُمِّيَ بنحو: «لِجَام ، وفِرِنْدَ»[٢]

أى كذلك يمنع الاسم من الصرف ـ علم مؤنث بالهاء ؛ أى بتاء التأنيث مطلقاً . ويشترط فى منع العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث : ارتقاء أحرفه على الثلاثة ـ أى: زيادتها عليها . أو أن يكون أعجمياً ، مثل : جُور . أو يكون ثلاثياً محرك الوسط نحو: سَقَر . أو يكون علماً منقولا من مذكر لمؤنث ، كزيد ـ علم امرأة .

ويصح الوجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه ، وفقد كذلك العجمة ـ وكان ساكن الوسط ، مثل : هند ، والمنع أولى .

الخلاصة

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف ؛ إلا إذا كان ثنائياً ، أو ثلاثياً ساكن الوسط ــ غير أعجمى ، وغير منقول من مذكر ، ففى هاتين الحالتين يصح المنع وعدمه .

هذا : ويجور فى أسماء القبائل والأرضين : الصرف ـ على تأويلها بالحى والمكان . وعدمه ـ على إرادة القبيلة والبقعة ؛ إلا إذا سمع أحدها فلا يتجاوز . و «مصر» عند تأويله بالبقعة ـ يتعين منعه ؛ لأنه منقول من مذكر ، وليس كهند (١) المراد بالأعجمى: ماعدا العربى ، فيشمل كل لغة أجنبية ، ثم ينتقل فى اللغة العربية علماً ، وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير فى الحروف والحركات ، لتخفيف النطق ، أو لتقريبه من الصيغ العربية . وتعرف العجمة بنقل الأئمة ، أو بخروج وزن الاسم عن الأوزان العربية للأسماء مثل : إبراهيم ، وإبريسم . أو أن يكون الاسم رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الذلاقة الستة التى جمعها بعضهم فى « مر بنفل » . أو أن يجتمع فيه من أنواع الحروف مالا يجتمع فى الكلمة العربية الصحيحة ؛ كالجيم مع القاف ، مثل: جُرموق ـ أو مع الصاد ، مثل: صولجان ـ أو مع الكاف، مثل: سكرجة . وكالراء بعد النون فى أول الكلمة مثل : نرجس ـ والزاى بعد الدال مثل : مهندز (٢) اللجام : ما يوضع فى فم الفرس ونحوه . والفرند : السيف وجوهره ووشيه ، وهو فارسى معرب . وكل منهما اسم جنس فى اللغة الأجنبية، ثم نقله العرب كذلك ؛ ثم استعملوه علما .

ومن ذلك يعلم أن الشرط فى منع الصرف : أن يكون الاسم علماً فى اللغة الأجنبية ، ثم ينتقل إلى العربية علماً فيها ، ولم يشترط بعضهم علميته فى اللسان الأعجمى قبل نقله .

— صُرِف؛ لحدوثِ عَلَمِيَّتِه. ونحو: نُوح، ولُوط، وشَتَر — مصروفة[1] وقيل: الساكنُ الوسَطِ ذو وَجْهين، والمحرَّكُه مُتَحَتِّمُ المَنْعِ.

(الخامس) العَلَمُ الموازِنُ للفعل[2]. والمعتبَرُ من وزنِ الفعل أنواع:

أحدُها: الوزنُ الذى يَخُصُّ الفعل[3] كـ«خَضَّمَ» لمكان، و«شَمَّرَ»

---

(١) أى لكونها ثلاثية. والشرط فى المنع الزيادة على الثلاثة، و«شتر» اسم قلعة بأذربيجان، وفى منع الصرف للعلمية مع العجمة — يقول الناظم:

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ امْتَنَعْ)(*)

أى أن الاسم العجمى وضعه وتعريفه — بأن يكون اسماً معرفة بالعلمية فى لغة العجم، الزائد على ثلاثة أحرف — يمنع من الصرف للعلمية والعجمة. والناظم يرى أن يكون الاسم الأعجمى علماً قبل نقله، وقد علمت أن بعضهم لا يشترط ذلك.

تنبيه

أسماء الأنبياء عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة؛ إلا: محمداً — صالحاً — شعيباً — هوداً — لوطاً — نوحاً — شيثاً. وكذلك أسماء الملائكة، ما عدا: مالك — منكر — نكير، ورضوان ممنوع للعلمية وزيادة الألف والنون. وإبليس ممنوع أيضاً للعلمية والعجمة، أو للعلمية وشبه العجمة — على اعتبار أنه عربى الأصل. وإذا سمى بصيغة جمع المذكر السالم؛ كمحمدون وزيدون — يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لما فيه من الزيادة التى لا تقع فى المفرد عند العرب.

(٢) سواء أكان الفعل ماضياً، أم مضارعا، أم أمراً.

(٣) وهو الذى لا يوجد فى غيره إلا نادراً، سواء كان الوزن خاصاً بالماضى وحده. كالمضعف العين المبنى للمعلوم، مثل كلّم — وصرّح، والمبنى للمجهول، مثل: حُورِم — وعُوفى، والمبدوء بهمزة الوصل أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة، نحو: انتقع —

(*) «والعجمى الوضع» مبتدأ أول ومضاف إليه، من إضافة الوصف لمرفوعه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير فى العجمى لتأوله بالمشتق «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد؛ لأنه مصدر بمعنى زيادة «صرفه امتنع» صرفه مبتدأ ثان ومضاف إليه وجملة امتنع خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر العجمى.

لفرس ، و «دُئِلَ» ـ لقبيلة ، وكانطَلق واستَخْرَج وَتقَاتَل ـ أعلاماً .

الثانى : الوزنُ الذى به الفِعلُ أَوْلَى ؛ لـكونه غالباً فيه[١] كإِثْمِدْ ، وإِصْبَع ، وَأُبْلُم — أعلاماً ؛ فإِنَّ وُجُودَ مُوَازِنِهاَ فى الفعل أكثرُ ؛ كالأمر من ضَرَب ، وَذَهَب ، وَكَتَب .

الثالث : الوزنُ الذى به الفعلُ أَولَى ؛ لـكونه مبدوءاً بزيادةٍ تدلُّ فى الفِعل ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو : « أَفْـكَل »[٢] و « أَكْلُب » ؛ فإنَّ الهمزةَ فيهما لا تدلُّ . وهى فى موازنهما من الفعل ، نحو : أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ — دالَّةٌ على المتـكلِّم[٣] :

ثمَّ لا بُدَّ من كونِ الوزن لازماً ـ باقياً ـ غيرَ مُخَالِفٍ لطريقةِ الفِعل .

وتقاتل ـ وتبـيّن ، فإذا جعلت هذه الأفعال أعلاماً ـ وجب منعها من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وتصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع . أو كان الوزن خاصاً بالمضارع ، أو بالأمر من غير الثلاثى ، نحو : يدحرج ـ ينطلق ـ يستخرج ، والأمر منها .

أما الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ـ فليس خاصاً بالفعل ، كضارِب ، وقادِم ، وقاتل ـ أمر من ضارب ـ وقادم ـ وقاتل ؛ ذلك لأن نظيرها من الأسماء كثير ، مثل : راكب ـ فاضل ـ صاحب .

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل ـ استعمالها فى غيره نادراً ؛ كاستعمال « فَعَّل » علماً مثل : خضَّم ـ علم لرجل تميمى ، و « شمّر » علم لفرس ، و « دُئِـل » علم قبيلة .

أو أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم ، مثل «استبرق» ، و « بقّم » ـ علم صبغ .

(١) وذلك كصيغة « إفعِـل » ، و « إفعَل » ، و « أُفعُل » وقد مثل لها المصنف . والإثمد : اسم حجر للـكحل ، وأبلم : نوع من البقل . فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ ـ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل . وهذا النوع الغالب يـكون فى الأعلام ، نحو يعرب — ويزيد ، وفى الصفات كأحمر ـ وأصفر

(٢) اسم للرعدة والرعشة ، يقال : نزل به الأفـكل ـ أى أصابته رعدة

(٣) وكذلك نحو : تنفـل»

خرج بالأول[١] نحو: «امرُؤ» ـ عَلَماً؛ فإنه في النَّصْب نظيرُ اذْهَب، وفي الجرّ نظيرُ اضْرِب، فلم يبقَ على حالةٍ واحدة[٢].

وبالثاني[٣] نحو: رُدَّ، وقيلَ، وبِيعَ؛ فإن أصلَها «فُعِلَ»، ثم صارت بمنزلة «قُفْل» و«دِيك» ـ فَوَجب صَرْفها[٤]. ولو سَمَّيْتَ بِضُرْب ـ مُخففاً من ضُرِبَ ـ انصرَفَ اتفاقاً[٥]. ولو سَمَّيْتَ بِضُرِبَ ثم خَفَّفتَه ـ انصرَفَ أيضاً عند سيبويه. وخالفه المبرِّد؛ لأنه تغييرٌ عارض[٦].

وبالثالث[٧] نحو: «أَلْبُبْ» ـ بالضم ـ جمع لُبّ عَلَماً؛ لأنه قد باين الفعل بالفكّ[٨]. قاله أبو الحسن[٩]، وخُولِفَ لوجودِ الموازنة[١٠].

اسم للثعلب أو جروه؛ فإنها على وزن «تَنْصُر» والتاء في تنصر تدل على المخاطب أو المؤنثة الغائبة، ولا تدل على شيء في «تتفل». فإذا جاء العلم على وزن مشترك ولكنه بالفعل أولى للسبب المذكور ـ منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. أما إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء ـ فلا يمنع من الصرف، مثل: شجر، وجعفر.

(١) أى: وهو كون الوزن لازماً (٢) وعلى ذلك يكون قد فارق الفعل بعدم لزوم عينه حركة واحدة، فيصرف لمخالفة الفعل (٣) أى وهو البقاء على حالته الأصلية

(٤) لأن وزن الفعل هنا ليس أصليا خاليا من تغيير سابق، بل إنه خرج بالنقل والإعلال عن الحالة الأصلية التى كان بها موازناً للفعل.

(٥) لأن التخفيف سابق على التسمية، والصيغة المستحدثة لا يعتد بها فى منع العلم من الصرف (٦) فالخلاف بين سيبويه والمبرد فى السكون العارض للتخفيف بعد التسمية؛ هل يعتبر كالسكون الأصلى فيستوجب الصرف؟ أم ـ لا

(٧) أى: وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (٨) لأنه الآن على وزن «أنصُر» أو «أكتُب» والمضارع الذى على وزنه يغلب على عينه ولامه ـ الإدغام؛ إذا كانا من نوع واحد، نحو: أشُدّ ـ وأعُدّ؛ فضعف اعتبار الوزن ـ فيصرف.

(٩) هو الأخفش البصرى. انظر صفحة ١٦٧ جزء أول (١٠) أى أنه يوازن «أكتب» فيمنع من الصرف لذلك، والفك رجوع إلى أصل متروك فلا يمنع من اعتبار

ولا يُؤثِّرُ وزنٌ هو بالاسم أوْلَى (١) ، ولا وزنٌ هو فيهما على السواء (٢) . وقال عيسى (٣) : إلاَّ أن يكونا منقولين من الفِعل (٤) ؛ كالأمرِ من ضَارَبَ ، وكضَرَبَ ودَحْرَجَ — أعلاماً ، واحتجَّ بقوله :

* أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا * (٥)

وزن الفعل . على أن الفك قد يدخل الفعل لزوماً كأشدِد فى التعجب، وجوازاً فى مثل أرْدُد — ولم يرْدُد . وفى بعض ألفاظ مسموعة . وهذا الرأى لسيبويه ، وهو أفضل وأولى بالاتباع . وإلى ما تقدم يشير الناظم — وقد اقتصر على النوعين الأولين — بقوله :

(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ   أَوْ غَالِبٍ ؛ كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْلَى) (*)

أى كذلك يمنع الاسم من الصرف ؛ إذا كان علماً — وهو على وزن يختص بالفعل أو يغلب ؛ فالمختص نحو : « يَعْلَى » — علماً ، والغالب نحو «أحمد» — وهو علم منقول من المضارع — أو من أفعل التفضيل الذى فعله « حَمِدَ » ، فيكون منقولا من وصف .

(١) وذلك مثل « فاعِل » نحو : «كاهل » — علما ؛ فإنه وإن وجد فى الفعل كضارِب وقاتِل — إلا أنه فى الاسم أولى لكثرته فيه .

(٢) وذلك مثل « فَعَل» و «فعلَل»، نحو : شجر — وضرب، وجَعْفر — ودَحْرج،

(٣) هو عيسى بن عمر — شيخ سيبويه والخليل. انظر صفحة ٢٥٥ من هذا الجزء .

(٤) أى فإنهما يؤثران بالمنع من الصرف

(٥) صدر بيت من الوافر لسحيم بن وثيل الرياحى ، وكان صاحب غارات ، وقد تمثل به الحجاج وهو يخطب فى أهل العراق . وعجزه :

* مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى *

اللغة والإعراب . جلا : كشف . طلاع : صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية ، وهى العقبة ، أو الجبل ، أو الطريق إليهما ، والمراد : مقتحم الشدائد العمامة ، يريد : ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم — وهى البيضة أو المغفر . «أنا ابن»

(*) «كذلك» متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو وزن» ذو مبتدأ مؤخر ووزن مضاف إليه «يخص الفعلا» الجملة صفة لوزن «أو غالب» بالجر عطف على محل يخص من عطف الاسم المشبه الفعل على الفعل « كأحمد » خبر لمبتدأ محذوف « ويعلى» معطوف عليه .

وأُجِيبَ : بأنه يَحْتَمِل أن يكونَ سُمِّيَ بـ«جَلَا»، من قولك : زيد جَلَا، ففيه ضميرٌ، وهو من باب المَحْكِيَّاتِ (١) كقوله :

* نُبِّئْتَ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ * (٢)

وأن يكونَ ليسَ بِعَلَم، بل صِفة لمحذوف (٣) — أى : ابْنُ رجلٍ جَلَا الأمور .

مبتدأ وخبر « جلا » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو علم منقول من الفعل ، أو « جَلا » — فعل ماض وفاعله يعود على « رجل » مقدر بعد ابن مضاف إليه ، والجملة صفة لرجل المقدر ؛ أى : أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن « الثنايا » مضاف إليه « متى » اسم شرط جازم « أضع » فعل مضارع مجزوم فعل الشرط « تعرفونى » جواب الشرط .

والمعنى : أنا ابن رجل كشف الأمور، ومقتحم صعابها ومذلل عظائمها ، متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتى ومبلغ مقدرتى . وقيل : المراد بوضع العمامة — إزالتها عن الرأس استعداداً للحرب .

والشاهد : فى « جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر، على أنه علم منقول من الفعل الماضى ، وأنه إذا سمى بنحو « ضرب » منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . وأجاب الجمهور بما ذكره المصنف .

(١) فيكون «جلا» وفاعله جملة محكية مسمى بها ، فالنقل عن الجملة وعدم التنوين للحكاية — لا لمنع الصرف (٢) بيت من الرجز المشطور ، ينسب لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق شرحه فى «باب العلم » — الجزء الأول صفحة ١٣٢ .

والشاهد فيه هنا : فى «يزيد» ، فهو علم منقول عن فعل مضارع وضميره المستتر فيه وقد حكى على ما كان عليه قبل العلمية ؛ بدليل رفعه مع أنه مضاف إليه . ولو كان منقولا عن الفعل وحده — لجر بالإضافة بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(٣) فهو فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة صفة لموصوف محذوف كما أوضحنا فى الإعراب . وعلى القول بأن « جلا » اسم أصله « جلاء » — فهو

(السادس) العَلَمُ المختومُ بألِفِ الإلحاقِ المقصورة[1] ؛ كَعَلْقَى وأَرْطَى — عَلَمين[2] .

(السابع) المعرفةُ المعدولةُ ؛ وهى خمسةُ أنواع :

مصدر ممدود وقصر للضرورة ، ومعناه : الوضوح والظهور . وقيل : هو اسم مقصور ومعناه : انحسار الشعر عن مقدم الرأس

(١) ألف الإلحاق هى : ألف زائدة مقصورة أو ممدودة ، تدخل بعض الأسماء وتلازمها ؛ ليصير الاسم على وزن اسم آخر ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التى يخضع لها ذلك الاسم الآخر ، ومنها الصرف وعدمه.

وإنما منعت ألف الإلحاق المقصورة ؛ لأنها زائدة لازمة ، وزيادتها جعلتها على وزن « فَعْلى » المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التى يمنع صرف الاسم بسببها. فلما أشبهتها ألف الإلحاق فى الزيادة واللزوم ، وفى أن كلا غير مبدل من شىء آخر ، وأن ألف الإلحاق المقصورة لا تكون إلا فى وزن خاص بألف التأنيث ـ امتنع صرفه معها ؛ كما يمنع مع ألف التأنيث .

ويقال فى الإعراب : ممنوع من الصرف للعلمية . وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث . أما ألف الإلحاق الممدودة ـ مثل «علباء» ـ فلا تمنع من الصرف مطلقا .

هذا : ويجوز فى الاسم المختوم بألف الإلحاق : أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين؛ بشرط أن يكون غير علم ؛ تقول : هذه أرطاة ، أو علقاة ـ ولكنهما لا يلحقان ألف التأنيث مطلقاً . وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للالحاق ـ فلا يمنع من الصرف ، وغير منوّن بجعلها للتأنيث ـ فيمنع من الصرف ، وبهما قرىء فى السبع «تترى» فى قوله تعالى : (ثم أرسلنا رسلنا تترى) . من الآية : ٤٤ من سورة المؤمنون

(٢) «علقى» اسم لنبت تتخذ من سيقانه المكانس ، و «أرطى» شجر له نور وثمر كالعناب ـ وهما ملحقان بجعفر . وفى منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق ـ يقول الناظم :

(وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِفْ   زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ ـ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)(*)

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير علماً» الجملة من يصير واسمها وخبرها صلة «من ذى» جار ومجرور متعلق بيصير على القول بجواز التعليق بالفعل الناقص . أو حال من مرفوع يصير « ألف » مضاف إليه «زيدت لإلحاق» الجملة صفة لألف «فليس ينصرف» جملة ليس ومعموليها خبر المبتدأ وهو ما ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط فى العموم والإبهام .

أحدُها : « فُعَلَ » في التوكيد ، وهى: جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع [١]. فإنها معارفُ بِنِيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكَّدِ [٢] ، ومعدولةٌ عن « فَعْلاوات». فإنَّ مُفرداتها : جَمْعاَء — وَكَتْعاَء — وَبَصْعاَء — وَبَتْعاَء . وإنما قياس «فَعلاء» إذا كان اسماً — أن يُجْمع على «فَعلاوات» كصحراء وصحراوات [٣].

الثانى : « سَحَر » ؛ إذا أُرِيدَ به سَحَرُ يوم بعينه — وَاستُعْمِل ظرفاً — مجرداً من أل والإضافة ، كجئتُ يوم الجمعةِ سَحَرَ [٤] ؛ فإنه معرفةٌ معدولهٌ عن السَّحَر [٥] . وَقال صدرُ الأفاضِل [٦] : مبنىٌّ لتضمُّنه معنى اللام .

اى : ويمنع صرف الاسم إذا كان علماً فيه ألف زائدة مقصورة للالحاق :

(١) كُتَع — جمع كتعاء ، من تكتع الجلد — إذا اجتمع ، وبُصع — من البصع وهو العرق المجتمع . وبُتع — من البتع وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه ؛ فإذا قلت : احتفيت بالمهاجرات كلهن — جمع — كتع — بتع — بصع ؛ فالألفاظ الأربعة توكيد للمهاجرات — مجرورة بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل أو مع وزن « فُعَل » (٢) فإنهم يقولون : إن أصل جاء النساء جُمع — مثلا — « جُمَعهن» فحذف الضمير للعلم به ونوى ، فشابهت بذلك العلم ؛ من جهة أنها معرفة بدون قرينة لفظية — وهذا هو الصحيح . ويقال: ممنوع من الصرف لشبه العلمية والعدل، وقيل: إن هذه الألفاظ معارف بالعلمية؛ لأن كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول.

(٣) وقيل أيضاً : إن مذكرها جمع بالواو والنون . فحق المؤنث الجمع بالألف والتاء ، فعدل عن ذلك إلى « جُمَع » — وهو جمع تكسير . وقيل: إن هذه الألفاظ سمعت ممنوعة من الصرف وليس بها علة غير العلمية ، فالتمسوا لها علة أخرى فقالوا: بالعدل .

(٤) المراد باليوم : ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه ، و « سحر » ظرف منصوب على أنه بدل بعض من يوم — على تقدير الضمير ، ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . والسحر : الثلث الأخير من الليل (٥) أما التعريف ، فقيل : بالعلمية لأنه جعل علماً لهذا الوقت ، وقيل : بشبهها لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم . وأما العدل : فلأنه لما أريد به معين كان حقه أن يذكر معرفا بأل ، فعدل عن ذلك وقصد به التعريف ، فمنع الصرف للتعريف والعدل (٦) هو أبو الفتح ناصر بن

واحترِزَ بالقيدِ الأول(١) من المُبْهَم نحو : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)(٢) .
وبالثانى من المُعَيَّنِ المستعمل غيرَ ظرف(٣) ؛ فإنه يجبُ تعريفُه بأل.
أو الإضافة نحو : طاب السَّحَرُ سحَرُ ليلتنا .

وبالثالث(٤) من نحو :جئتكَ يومَ الجمعة السَّحَرَ — أو سَحَرَه(٥) .

الثالث : « فُعَل » عَلَماً لمذكَّر(٦) ؛ إذا سُمِعَ ممنوع الصرف وليس.

أبى المكارم المطرزى من خوارزم . برع فى النحو واللغة والفقه، وكان يقال: هوتلميذ الزمخشرى. وله مصنفات كثيرة منها : شرح المقامات،ومختصر الصباح فى النحو، والإقناع فى اللغة . وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ (١) وهو: أن يراد بهسحريوم معين.

(٢) فإنه يصرف اتفاقاً؛ لأن المراد سحر من الأسحار. الآية: ٣٤ من سورة القمر

(٣) بأن كان اسما محضاً معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شىء وقع فيه.

(٤) وهو أن يجرد من أل و« الإضافة »

(٥) فإنه يصرف باتفاق . وفى« سحر » يشير الناظم ــ فى إجمال ــ بقوله :

(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعاً « سَحَرْ » إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ)(*)

أى أن العدل والتعريف بالعلمية يمنعان معاً ــ سحر ــ من الصرف ، إذا قصد به تعيين سحر بعينه ، وقد عرفت بقية الشروط . ومثل سحر : « رجب » و « صفر » من أسماء الشهور العربية ، فيمنعان من الصرف ــ إذا أريد بهما معين ، وإلا فيصرفان . وذلك لأن المعين معدول عن : « الرجب ــ والصفر » ، ففيهما العلمية والعدل .

وقيل: إن المانع هو العلمية والتأنيث ؛ لأن المراد المدة .

(٦) أما إذا كان جمعاً نحو : غُرَف ــ وقُرَب، أو اسم جنس ، كصُرَد ــ ونُغَر « الصرد : نوع من الغربان ضخم الرأس يصطاد العصافير، والنغر : نوع من البلابل ». أو صفة كحُطَم ولُبَد ، أو مصدراً كهُدى وتُقى ــ صرف اتفاقاً ، وقد يجوز فيه الأمران . والأحسن الصرف ، إذا كان السماع مجهولا .

(*) «مانعا» خبر العدل وما عطف عليه «سحر» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «إذا» ظرف متعلق بمانعا « به » متعلق بيعتبر « التعيين » نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر « قصداً» حال من نائب فاعل يعتبر ، ونائب فاعل يعتبر يعود على التعيين ، والجملة مفسرة.

فيه عِلَّةٌ ظاهرةٌ غيرُ العلَمية ، نحو : عُمَر — وَزُفَر — وَزُحَل — وَجُمَح[1] فإنهم قدَّروه معدولاً ؛ لأن العلَمية لا تستقلُّ بمنع الصَّرْف ، مع أنَّ صيغة «فُعَل» قد كَثُر فيها العَدلُ ، كغُدَر - وفُسَق ، وكجُمَع - وكُتَع ، وكأُخَر[2] . وأما طُوًى[3] فمَنْ منَعَ صَرْفَه ؛ فالمعتبرُ فيه التأنيثُ باعتبار البقعة — لا العدلُ عن طَاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيرُه فلا وَجْهَ لتكلُّفِه . ويؤيِّدُه[4] أنه يُصْرَف باعتبار المكان .

الرابع : «فَعَالِ» عَلماً لمؤنَّث ؛ كحَذَامِ وَقَطَامِ — فى لُغة تَميم[5] فإنهم يمنعون صَرْفَه ؛ فقال سيبويه : للعلميّة والعَدْل - عن «فاعِلَة»[6] .

---

(١) وكذلك : مُضر - هُبل - جُشم - قُثم - قزح - دُلف - عُصم - بُلع - هُذل - جُحا - ثعُل . فهذه خمسة عشر اسماسمعت عن العرب غير مصروفة ، وليست فيها علة ظاهرة سوى العلمية؛ فقدروا فيها العدل؛ لئلا يلزم ترتيب المنع على علة واحدة.

(٢) أى إنهم قدروا العدل دون غيره لإمكانه ، ولأن هذه الصيغة قد جاء فيها العدل كثيراً كما مثل (٣) طوى: اسم واد بالشام (٤) أى يؤيد اعتبار المنع للتأنيث ؛ لأن العدل لو كان معتبراً فيه لما انصرف فى هذه الحالة . وقد ورد مصروفا وغير مصروف . وأما «أُدَد» — جد قبيلة عربية — فلم يسمع فيه الصرف ؛ فلا يجوز غير ما سمع . وإلى «فُعَل» - بنوعيه - أشار الناظم بقوله:

(وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَـ«فُعَلِ» التَّوْكِيدِ أوْ كَـ«ثُعَلاَ»)(*)

أى امنع صرف العلم إن كان معدولا عن كلمة أخرى ، مثل ما كان من ألفاظ التوكيدعلى وزن«فُعَل»،والعلم الذى على وزن «ثُعَل»-وهو أبو حى من طيء ، وأصله علم للثعلب ، والألف زائدة للشعر . (٥) بشرط أن يكون مختوماً بالراء كما سيأتى .

(٦) أى لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقوله ، وهذا رأى الناظم .

(*) «العلم» مفعول لفعل محذوف يفسره امنع «إن عدلا» شرط وفعله ، ونائب الفاعل يعود إلى العلم ، والجواب محذوف يدل عليه المقام «كفعل» خبر لمبتدأ محذوف «التوكيد» مضاف إليه - على معنى اللام ، أو فى «أو كثعلا» معطوف على - كفعل التوكيد

وقال المبرّد : للعاميّة والتأنيث المعنويّ كزينب [1] . فإن خُتم بالرّاء كَسَفَارِ — اسماً لماء، وكَوَبَارِ — اسماً لقبيلة — بَنَوْهُ على الكسر [2] إلا قليلاً منهم [3] . وقد اجتمعت اللُّغَتَانِ في قوله :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَماً وَعَاداً أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى «وَبَارِ» فَهَلَكَتْ جَهْرَةً «وَبَارُ» [4]

وأهلُ الحجاز يَبْنون الباب كُلَّهُ على الكسر، تشبيهاً له بنَزَال [5] كقوله:

---

(١) وهذا القول أقوى وأصح لتحققه ؛ بخلاف العدل — فإنه يلجأ إليه إذا لم يمكن غيره.

(٢) أى فى جميع الأحوال، ويكون فى محل رفع أو نصب أو جر — على حسب الجملة. ومثلهما « ظفار » . ولعل السبب فى ذلك: أن لغتهم الإمالة، والكسر يوصل إليها .

(٣) فإنه يمنعه من الصرف كالأول .

(٤) هذا الشاهد مما استشهد به سيبويه . والبيتان للأعشى — ميمون بن قيس — وهما غير متصلين فى القصيدة ، وبينهما أربعة أبيات .

اللغة والاعراب . إرم : اسم البلدة . وعاد : اسم القبيلة . أودى بها : ذهب بها وأهلكها . وبار : اسم أمة قديمة بائدة كانت تسكن اليمن . « ألم » الهمزة للاستفهام. و « لم » جازمة « تروا » فعل مضارع مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعل «إرماً» مفعول تروا « أودى بها الليل» الجملة من الفعل والفاعل حال «على وبار» على جارة، وبار مبنى على الكسر بعلى « جهرة » مفعول مطلق لفعل محذوف — أو حال «وبار » الثانية فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة . **والمعنى** : واضح .

والشاهد : فى قوله «وبار» فقد بناه على الكسر فى صدر البيت — على لغة الأكثرين. وأعربه فى آخره إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضمة — على رأى القلة ، ففيه تلفيق بين اللغتين . وقيل : إن « وبار » الثانية ليست علماً ، بل الواو عاطفة ، و «باروا» — بمعنى هلكوا — فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة معطوفة على قوله « هلكت » وأنث « هلكت » — على إرادة القبيلة ، وذكر «باروا» — على معنى الحى .

(٥) أى فى العدل والتعريف ، والوزن والتأنيث .

إذا قالَتْ « حَذَامِ » فَصَدِّقُوهاَ فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ « حَذَامِ »[(١)]

الخامس : « أَمْسِ » مُرَاداً به اليومُ الذى يَلِيه يَوْمُك ، ولم يُصَغَّرْ ، ولم يُقْرَنْ بالألف واللام[(٢)] ولم يقع ظرفاً[(٣)] ؛ فإنَّ بعضَ بنى تميم يمنعُ

(١) بيت من الوافر، للجيم بن صعب ـ فى امرأته « حذام بنت الريان بن جسر ابن تميم » ، وقيل : هى امرأة من عنزة .

اللغة والاعراب : « إذا » شرطية « قالت » فعل الشرط « حذام » اسم امرأة فاعل قالت فى الموضعين مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها» الفاء واقعة فى الجواب « فإن » الفاء للتعليل و «إن» حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن «ما» اسم موصول خبرها «قالت حذام » الجملة صلة والعائد محذوف ـ أى فإن القول هو الذى قالته حذام.

والمعنى : واضح لا يحتاج إلى شرح .

والشاهد : فى « حذام » فإنه مبنى على الكسر فى الموضعين على لغة أهل الحجاز ، ولو أعرب إعراب ما لا ينصرف ـ لرفع ؛ لأنه فاعل ، ولكن القافية بالكسر .

ويتبين من ذلك : أن المنع من الصرف للعلمية والعدل فى وزن « فَعَالِ » المؤنث ـ مقصور على بعض تميم ؛ بشرط ألا يكون العلم المؤنث مختوماً بالراء .

وفى « فعال » يقول الناظم فى بيت وكلتين من أول البيت الذى يليه :

(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ «فَعَالِ» عَلَمَا مُؤَنَّثاً ، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ . . . .)(*)

أى ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزن « فعالِ » فى جميع الأحوال عند غير تميم . وهو عند تميم نظير « جُشَم» ـ فى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل .

وإذا سمى بحذام وبابه ـ مذكر ـ لم يبن؛ لزوال موجب البناء ، بل يعرب مع منعه من الصرف للعلمية والتأنيث بحسب الأصل ، وهذا هو الغالب . ويجوز إعرابه مع التنوين .

(٢) فإن قرن بها أعرب ، تقول : ذهب الأمس ـ وكان الأمس طيباً .

(٣) وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير . وهو معرفة بدليل وصفه

(*) « فعال » مفعول ابن « علماً » حال منه « مؤنثاً » حال منه ثانية ـ أو وصف للأولى «هو نظير» مبتدأ وخبر «جشما» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل والألف للاطلاق

(*) « عند » ظرف متعلق بنظير ، وتميم مضاف إليه

صَرْفَه مطلقاً[١]؛ لأنه معدولٌ عن الأمس كقوله :

* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجباً مُذْ أَمْساَ *[٢]

وجمهورهم يَخُصُّ ذلك بحالة الرفع[٣] كقوله :

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بأسُ وتَنَاسَ الذى تَضَمَّنَ أَمْسُ[٤]

---

(١) أى رفعاً ونصباً وجراً ، فيكون مرفوعاً بالضمة من غير تنوين ، ومنصوباً ومجروراً بالفتحة من غير تنوين فيهما .

(٢) صدر بيت من الرجز ، استشهد به سيبويه، ولم ينسبه لقائل . وعجزه :

* عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالِى خَمْساَ *

اللغة والاعراب : عجباً ، العجب : انفعال فى النفس بسبب وصف زائد فى المتعجب منه . عجائز : جمع عجوز . وهى التى هرمت وشاخت من النساء ، ولا تقل عجوزة . السعالى : جمع سِعلاة ــ وهى أخبث الغيلان . « لقد » اللام موطئة لقسم محذوف ، وقد للتحقيق « عجبا » مفعول رأيت ، والجملة جواب القسم لا محل لها ، « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لشبه العلمية والعدل ، والألف للاطلاق « عجائزا » بدل من عجبا « مثل» صفة لعجائز « خمسا » صفة ثانية .

والمعنى : والله لقد أبصرت من أمس أمراً يتعجب منه ؛ وذلك أنى رأيت نسوة كباراً فى السن مثل الغيلان فى القبح ، عدتهن خمس .

والشاهد : جر « أمسا » بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والعدل عند بعض بنى تميم فى جميع الأحوال . وقيل: إن « أمسى » فى البيت فعل ماض ــ أى: مذ أمسى المساء . وتبقى حينئذ كتابته بالياء ، لأن الألف رابعة .

(٣) فيعربه إعراب مالا ينصرف فى هذه الحالة ، فيقول : ذهب أمسُ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف .

(٤) بيت من الخفيف ــ لم ينسب لقائل معين، ولم نقف له على قائل.

اللغة والاعراب . اعتصم : استمسك واجعله عصمة لك ترجع إليه عند الشدة : الرجاء : الأمل، وتوقع حصول ما تطلب. عنّ : عرضَ وظهر، ويروى «عَزّ» بمعنى غلب

بالمعرفة، فى قولهم : أمس الدابر لا يعود

والحجازيون يَبْنُونه على الكسر مُطلقاً — على تقديره مُضَمَّناً معنى اللَّام ،قال : * ومَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ *[١]. والقوافى مجرورة .

فإن أردتَ بأمسِ يوماً من الأيام مُبْهماً، أو عرَّفْتَه بالإضافة أو بالأداة — فهو مُعْرَبٌ إجماعاً[٢] .

بأس : شدة ومشقة . ويروى « يأس » . « بالرجاء » متعلق باعتصم « إن عن » شرط وفعله « يأس » فاعل . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، وتناس فعل أمر مبنى على حذف الألف ، ومعناه : تغافل ولا تلق بالا « الذى » اسم موصول مفعوله « أمس » فاعل تضمن — أى اشتمل ، مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة تضمن لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والمعنى : تمسك بالأمل وتوقع بلوغ المراد إذا صادفتك مشقة ، ولا تيأس ولا تلق بالا إلى ما حدث بالأمس : فقد يجرك ذلك إلى اليأس وفقدان الأمل .

والشاهد : وقوع « أمس » فاعلا مرفوعا غير منون ؛ مما يدل على أن بعض العرب يعربها فى حالة الرفع . ولا يبنيها كالحجازيين

(١) عجز بيت من الكامل، ينسب مع أبيات قبله لأسقف نجران، وقيل: هو لتبع ابن الأقرن ، وصدره :

* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِىءُ بِهِ *

اللغة والاعراب . مضى : ذهب . بفصل قضائه : أى بقضائه الفاصل — أى القاطع ، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف . « اليوم » بالرفع مبتدأ — وبالنصب ظرف لأعلم « ما » اسم موصول مفعول أعلم «يجىء به» الجملة صلة ما ، وجملة « أعلم » خبر المبتدأ ، ومفعول أعلم الثانى محذوف «أمس » فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

والمعنى : إنى لأعلم– بالدلائل– بعض ما قد يقع فى اليوم من الحوادث، فيمكن الحذر واتخاذ الحيطة. ومضى أمس بقضائه الفاصل، وحوادثه التى وقعت —فلامفر مما وقع .

والشاهد : وقوع « أمس » مكسوراً مع أنه فاعل ، وذلك على لغة الحجازيين فى فى بنائه فى جميع الأحوال على الكسر ، وعدم إدخاله فى باب الممنوع من الصرف .

(٢) أى عند التميميين والحجازيين ، وذلك لزوال علة البناء وهى تضمنه معنى اللام.

وإنْ استعمَلتَ المجرَّدَ المراد به مُعَيَّنٌ ـ ظرفاً ـ فهو مبنيٌّ إجماعاً[١].

(فصل) يَعْرِضُ الصَّرْفُ لغيرِ المُنصرفِ لأحدِ أربعةِ أسباب :

الأول : أن يكون أحدُ سببَيْهِ العاميَّةَ ثم يُنَكَّرُ ، تقول : رُبَّ فاطمةٍ ، وعِمْرَانٍ ، وعُمَرٍ ، ويزيدٍ ، وإبراهيمٍ ، ومَعْدِكَرِبٍ ، وأَرْطًى[٢]

ويُستثنى من ذلك : ما كان صفةً قبل العاميَّة ، كأحمرَ وسكرانَ ؛ فسيبويه يُبْقيهِ غيرَ منصرفٍ[٣] . وخالفَه الأخفشُ في الحواشي[٤] ووافقَه في الأوسط .

الثاني : التصغيرُ المُزيلُ لأحدِ السَّببين ؛ كحُمَيْد ، وعُمَيْر — في أحمد

وكذلك إذا كان مصغراً ، نحو : أُمَيْس كان يوماً حاراً ، أو مجموعا جمع تكسير نحو : أموس ، أو آمس ، أو آماس ــ كانت جميلة .

(١) وذلك لتضمنه معنى « في » الظرفية .

(٢) أى بالجر والتنوين في الجميع ؛ لزوال أحد موجبي منع الصرف ــ وهو العلمية وقد مثل للأنواع السبعة التي تمنع مع العلمية . وفي ذلك يقول الناظم :

(. . . وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا)(*)

أى يجب صرف كل اسم نكرة بعد أن كان معرفا ، وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف . والمراد بالتعريف : « تعريف العلمية » .

(٣) أى للعلمية الطارئة مع وزن الفعل . وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية صار المنع بسبب الوصفية مع الوزن .

(٤) فقال : بالصرف ؛ بناء على أن الصفة إذا زالت بالعلمية ــ لا تعود . والحواشي : كتاب يتضمن تعليقات للأخفش على كتاب سيبويه . والأوسط : كتاب آخر له .

(*) « ما » اسم موصول مفعول اصرفن « نكرا » فعل ماض للمجهول ، والجملة صلة ما ، والألف للاطلاق « من كل » متعلق بمحذوف حال من ما — مبين لها « ما » اسم موصول مضاف إليه « التعريف » مبتدأ « فيه » متعلق بأثرا الواقع خبرا المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة .

وعُمَر[1]، وعَكسُ ذلك نحو: «تِحْلِىءٍ»[2] عَلَماً؛ فإنه ينصرفُ مكبَّراً ولا ينصرفُ مصغَّراً؛ لاستكمالِ العِلَّتَيْنِ بالتَّصغير[3].

الثالث: إرادةُ التَّناسُب[4]؛ كقراءة نافعٍ والكسائى: (سَلَاسِلاً) و (قَوَارِيراً). وقراءةِ الأعمش: (وَلاَ يَغُوثاً وَيعُوقاً)[5].

الرابع: الضرورة، كقوله: * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *[6]

(١) فإن الوزن والعدل قد زالا بالتصغير فيصرفان. أما زوال الوزن فواضح، وأما العدل؛ فإنهم قدروه حفظاً للقاعدة. وإنما يلجأ إليه عند سماع الاسم ممنوعاً من الصرف. و «عمير» لم يسمع إلا مصروفاً.

(٢) تِحْلِىء، هو فى الأصل: القشر الذى يظهر على وجه الأديم حول منابت الشعر.

(٣) فإنه يصير بالتصغير «تُحَيْلِىء» فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، إذ يكون على وزن: تُدَحْرِج، وتُبَيْطِر ـ مما يختص بالفعل، وهذان السببان يستلزمان جر الاسم بالكسرة وجوبا؛ لأنه يجرى عليه حكم المنصرف بعد زوال التنوين.

(٤) أى لكلمات منصرفة فى آخر الجمل، أو فى آخر الكلمات المتجاورة؛ ذلك لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على السمع، وأثراً فى تقوية المعنى وتمكينه فى نفس السامع والقارىء. والصرف للتناسب جائز عند العلماء.

(٥) فقد نون «سلاسلا» لمراعاة «أغلالا وسعيراً» التى تليها وتجاورها، ونون «قواريراً» الأولى لمراعاة آخر الآية التى قبلها والتى بعدها، و «قواريراً» الثانية لمراعاة الأولى. ونون «يغوثاً ويعوقاً» مراعاة لما حولها من كلمات منونة وهى: «وداً ـ وسواعاً ـ ونسراً».

(٦) صدر بيت من الطويل لامرىء القيس الكندى، من معلقته المشهورة وعجزه: * فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِى *

اللغة والاعراب: الخدر: أصله المنزل تقصر فيه المرأة، والمراد هنا: الهودج وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير، ثم ترخى فوقها ستور لتكون النساء بداخله. عنيزة: لقب فاطمة ابنة عمه. الويلات: جمع ويلة ـ وهى العذاب الشديد. مرجلى: اسم فاعل مضاف لياء المتكلم؛ أى مصيرى راجلة ـ أمشى على رجلى؛ لعقرك ظهر بعيرى. «ويوم»

وعن بعضِهم اطِّرادُ ذلك[١] فى لُغة .

وأجاز الكوفيون والأخفشُ والفارسيّ — للمُضْطَرِّ — أن يمنعَ صرفَ المُنصرف ، وَأَبَاهُ سائرُ البصريين ، واحتُجَّ عليهم بنحو قوله :

طَلَبَ الأزارِقَ بالكتائبِ ؛ إذْ هَوَتْ   بِشَبِيبَ غائِلةُ النفوسِ غَدُورُ[٢]

معطوف على ما قبله فى بيت سابق، وهو : * ويوم عقرت للعذارى مطيتى * « خدر » بدل من الخدر « عنيزة » مضاف إليه « لك الويلات » لك خبر مقدم والويلات مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب مقول القول، وهى جملة دعائية عليه.

والمعنى : أنه لما دخل عليها الخدر اضطربت، وخافت أن يعقر بعيرها فتضطر للسير راجلة ،فدعت عليه بالويل .

والشاهد : فى « عنيزة » حيث صرفه وجره اضطراراً ، مع أنه علم لمؤنث ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

(١) أى صرف ما لا ينصرف مطلقاً . قال الأخفش: وكأنها لغة الشعراء؛ لاضطرارهم إلى ذلك فى الشعر، فجرى على ألسنتهم فى النثر . وفى الحالتين السابقتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة . والصرف جائز فيها لا واجب .

(٢) بيت من الكامل ، للأخطل التغلبى النصرانى، من قصيدة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد- نائب الحجاج، ويذكر ما كان بينه وبين شبيب بن يزيد- أحد رءوس الخوارج الأزارقة ، وكان قد عظم أمره حتى ادعى الخلافة، وتسمى بأمير المؤمنين — فى عهد عبد الملك بن مروان .

اللغة والإعراب. الأزارق: جمع الأزرق. وأصله الأزارقة، فحذفت التاء للضرورة — وهم فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق- أحد رءوس الخوارج. وكان عليه أن يقول: الأزارقة؛ كما قيل: أشاعرة، ومهالبة- فى جمع أشعرى ومهلبى؛ لأنهم يزيدون التاء فى الجمع عوضا عن ياء النسب، ولكنه حذف التاء للوزن. الكتائب: جمع كتيبة- وهى الفصيلة من الجيش، وتطلق على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف. هوت: سقطت. غائلة النفوس: هى المنية، لأنها تغتال الناس وتفتك بهم. غدور: صيغة مبالغة من الغدر. « الأزارق » مفعول طلب وفاعله يعود على سفيان المذكور « إذ » ظرف زمان بمعنى حين معمول لطلب « بشبيب »

وعن ثعلبٍ أنه أجاز ذلك فى الكلام .

(فصل) المنقوصُ[1] المستَحِقُّ لمنع الصَّرْفِ ؛ إن كان غيرَ علمٍ — حُذِفتْ ياؤه رفعاً وجراً[2] ، وَنُوِّنَ باتفاق ؛ كجَوارٍ وَأُعَيْمٍ[3] ، وكذا إن كان عَلماً ؛ كَقاضٍ — عَلَم امرأةٍ ، وكَيَرْمٍ — علماً[4] ؛ خلافاً ليونس وعيسى

متعلق بهوت مجرور بالكسر ، أو بالفتحة نيابة عن الكسرة — على قولين . « غائلة النفوس » غائلة فاعل هوت والنفوس مضاف إليه « غدور » بدل من غائلة أو نعت لها .

والمعنى : أن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش ، حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد .

والشاهد : فى « شبيب » ؛ حيث منع من الصرف للضرورة ؛ لأنه ليس فيه علة غير العلمية ، فهو علم مصروف . وفى تنوين الممنوع ، ومنع التنوين مما يستحقه — يقول الناظم مقتصراً على بعض الأنواع :

(وَلاضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ — صُرِفْ ذُو المَنْعِ ، وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ)(*)

أى : أن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر ، أو للتناسب فى الكلام . والمصروف قد ينون . وقد بسط المصنف الكلام فى ذلك .

هذا : وإذا منع الاسم من التنوين بسبب الضرورة ، فهل يجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة ؟ أم يجر بالفتحة كالممنوع من الصرف ؟ — قولان جائزان . والأحسن جره بالكسرة ، والاقتصار فى الضرورة على منع التنوين الذى تقتضيه — لا غير .

(١) المنقوص هو : الاسم المعرب الذى آخره « يا » ساكنة لازمة غير مشددة مكسور ما قبلها ، مثل : هاد — داع — مستقص .

(٢) وتبقى الياء فى حالة النصب مفتوحة غير منونة .

(٣) « جوار » — ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، و « أعيم » — للوصفية ووزن الفعل ؛ لأن وزنه — أدحرج ، وهو تصغير أعمى ، والتنوين فيهما للعوض .

(٤) الأول غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ، والثانى للعلمية ووزن الفعل المنقول عنه . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

(*) « ولاضطرار » جار ومجرور متعلق بصرف « ذو » المنع « ذو نائب فاعل صرف والمنع مضاف إليه « والمصروف » مبتدأ « قد لا ينصرف » قد هنا للتقليل ، والجملة خبر المبتدأ .

وَالـكسائىِّ ؛ فإنهم يُثبتونَ الياءَ ساكِنةً رفعاً ـ ومفتوحةً جرًّا ـ كما فى النصبِ(١) ؛ احتجاجاً بقوله : * قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَا *(٢) وذلك عند الجمهورِ ضرورةٌ ، كقوله فى غيرِ العَلَمِ :

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِى إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ - يَقْتَفِى)(*)

أى ما يكون من الممنوع من الصرف ـ منقوصاً ؛ فإنه يقتفى ـ أى يتبع ـ فى إعرابه طريق جوار « جمع تكسير الجارية » ؛ فى حذف يائه رفعاً وجراً مع تنوين العوض، وإثبات الياء مفتوحة من غير تنوين فى حالة النصب .

(١) أى أن الياء تثبت فى جميع الأحوال بغير تنوين ، وتسكن فى حالة الرفع لثقل الضمة ، فيكون الرفع بضمة مقدرة على الياء ، ويكون النصب بفتحة ظاهرة ، ويجر بالفتحة الظاهرة بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف ، وهذا الرأى ضعيف لندرة شواهده .

(٢) صدر بيت من الرجز ـ استشهد به سيبويه ولم ينسبه ـ ونسبه الشيخ خالد للفرزدق ، وعجزه :

* لَمَّا رَأَتْنِى خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا *

اللغة والاعراب . يعيليا : مصغر ـ يَعْلَى ـ علم لرجل. خلقاً : عتيقاً باليا . والمراد : رث الهيئة ضعيفاً . مقلولياً : متجافياً منكمشاً ، والمراد : دميم الخلقة . « يُعَيليا » مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق. « لما » ظرف زمان بمعنى حين « خلقاً » مفعول ثان لرأتنى ، والياء مفعوله الأول ، « مقلولياً » نعت لقوله خلقاً ، أو معطوف عليه بحذف العاطف .

والمعنى : عجبت هذه المرأة منى ومن يعلى ؛ حين رأتنى رث الهيئة دميم الخلقة .

والشاهد : فى « يعيليا » فإنه علم مصغر موازن للفعل ، ممنوع من الصرف ، وهو منقوص ، وقد عومل معاملة الصحيح ، وفتحت ياؤه ولم ينون على مذهب يونس ومن معه ، ومذهب سيبويه والجمهور أنه ضرورة :

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « منه » متعلق بيكون ، والضمير إلى مالا ينصرف « منقوصاً » خبر يكون واسمها يعود إلى ما ، والجملة صلة « فى إعرابه » الفاء زائدة والجار والمجرور متعلق بيقتفى «نهج» مفعول يقتفى «جوار» مضاف إليه، وجملة « يقتفى » خبر المبتدأ.

* وَلَـكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوالِيَا *(١)

---

(١) عجز بيت من الطويل ـ للفرزدق ، يهجو به عبد الله بن أبي إسحاق النحوى الحضرمى . وصدره :

* فلو كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ *

وكان عبد الله يطعن فى شعر الفرزدق كثيراً ويلحنه . حتى قيل: إنه لما بلغه هذا البيت ـ قال: قولوا له : هجوتنى فلحنت أيضاً .

اللغة والاعراب . مولى : للمولى عدة معان ، والمراد هنا : مولى العتاقة وهو العبد. « لو » شرطية « كان » فعل الشرط « عبد الله » اسم كان ومضاف إليه «مولى» خبرها « هجوته » جواب لو « مولى » الثانية خبر لـكن « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق.

والمعنى : لو كان عبد الله « مولى » فقط لهجوته ـ على ما فى الموالى فى نظر العرب من خسة وضعة وانحطاط منزلة ـ ولـكنه مولى موال ، فهو رق لأرقاء ، وعلى ذلك فهو لا يستحق منى تقديراً ولا هجاء؛ لضعته وخسته.

وكان عبد الله مولى للحضرميين ، وهم أرقاء لبنى عبدشمس .

والشاهد : فى « مواليا » فهو منقوص غير علم ـ ممنوع من الصرف ، وقد عومل فى حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فثبتت ياؤه وجر بالفتحة نيابة عن الـكسرة ، وذلك شاذ وضرورة عند الجمهور . وكان القياس أن يقول : مولى موال .

تنبيهان

١ ــ إذا كان الممنوع من الصرف علماً منقولا من جمع مؤنث ، مثل : عطيات ، وزينات ــ جاز إعرابه إعراب مالا ينصرف ، ويجوز أن يعرب كالمنصرف ، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ، ويجر بالـكسرة مع التنوين ــ فى جميع الحالات .

٢ ــ أجاز بعض النحويين صرف الاسم الذى اجتمعت فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، ولو لم يوجد فيه أحد الأسباب الأربعة التى ذكرت . وبعضهم أجاز ذلك فيما كان على صيغة منتهى الجموع .

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ ما الصرف ؟ وما الاسم الذى لا ينصرف ؟ وما سبب هذه التسمية ؟ اشرح ذلك بإيضاح .

٢ ـــ بين السبب الذى يعلل به النحاة منع الاسم من الصرف . وما رأيك فيه ؟

٣ ـــ اذكر المواضع التى يمتنع فيها الاسم من الصرف لعلة واحدة ذات فرعين . ومثل لكل موضع بمثال ؛ فى جملة مفيدة من إنشائك .

٤ ـــ اشرح القول فى « العدل » الذى يمنع الاسم من الصرف لأجله . وكذلك « وزن الفعل » . ومثل لما تقول . ثم إذا سميت رجلا بـ « نُصِر » للمجهول ، أو بـ « نَصر » ، فما الذى يصرف منهما ؟ وما المانع من الصرف .

٥ ـ متى تمنع « سَحر ، وأمسِ ، وأُخرَ » ـ من الصرف ؟ ومتى تصرف ؟ وضح القول فى ذلك بأمثلة ؛ فى جمل مفيدة من إنشائك .

٦ ـــ لم يمنع الاسم المختوم بألف الإلحاق من الصرف ؟ وما حكم المنقوص المستحق للمنع من الصرف ؟ وما شرط منع الأسماء المؤنثة والأعجمية من الصرف ؟

٧ ـــ اشرح قول ابن مالك :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبَا»

٨ ـــ فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وحكمه فى الإعراب .

قال تعالى : (لَيُوسُفُ وأخوهُ أَحَبُّ إلى أبينا مِنَّا . إنك بالوادِى المُقَدَّسِ طُوًى. فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون* إلاَّ إبليسَ استكبرَ . فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر . سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ووهبْنَا له إسحَق وَيعقوب كلاًّ هَدينَا . إنّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحا وآلَ إبراهيم وآلَ عِمرَان عَلَى العالمينَ . كلاَّ إنها لَظَى نَزَّاعَةً للشَّوى)

فى الحديث الشريف : « صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى » .

لم تتلفّع بفضلِ مِئْزَرِها ... دَعْدٌ ، وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

وقائلةٍ ما بالُ دَوْسَرَ بعدنا ... صحا قلبه عن آلِ لَيلى وعن هِنْدِ ؟

هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهِلَه ... بجَدِّه أنبياء الله قد خُتِمُوا

تَرعَى الله مِصرا فهى فى الأرض جَنّة ... وساحتها الفِردوسُ والنِّيل كوثرُ

بنى مصر مكانكمو تهَيَّا ... فهيَّا أسرِعُوا المجدِ هيَّا

ما هاجَ حَسّان رسوم المدام ... ومَظعن الحىّ ومَبنى الخيام

نُبِّئْتُ أخوالى بنى يزيدُ ... ظلْمًا علينا لهم فديدُ

ولقد قتلتكُمُ ثُناءَ ومَوْحَدَا ... وتركتُ مُرّة مثل أمسِ الدابرِ

٩ — الكلمات الآتية تمنع من الصرف ، وبعضها يجوز صرفه . بين السبب فى الحالتين وضعها فى جمل مناسبة .

فلسطين . رجب . شعبان . نعمان . فطاحل . يحيى . أسامة . قنا . دمشق . مضر . أخضر . صحراء . معاوية . هند . لوط . تلاميذ . بشرى . دعد .

١٠ — بين موضع إعراب ما تحته خط فيما يأتى . واذكر سبب المصروف والممنوع من الصرف .

ولد أبو الحسن الشاذلى أعظم العلماء المتصوفين فى عصره بمدينة تونس ، وعاش فيها سنى حياته الأولى ، ثم رحل إلى مصر سنة ٦١٣ هـ واتجه إلى الإسكندرية مع كثيرين من مريديه ، واتخذ مسجد العطارين مركزاً يعقد فيه ندواته الدينية ويلقى مواعظه . ثم تنقل فى كثير من المدن والقرى ، فذهب إلى دمياط ، ودمنهور ، وطنطا ، وأكثر مدن الوجه القبلى . ولما تعرضت مصر للحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا . واستولت على دمياط سنة ٦٤٧ هـ رأى العلماء المغاوير من واجبهم أن يتحركوا، وأن يكونوا المثل الماثل والقدوة التى تنير الطرائق للشعب ، فسافروا إلى المنصورة يتقدمهم أبو الحسن الشاذلى الذى لم يترك المنصورة حتى هزم الصليبيون، وأسر ملكهم لويس التاسع فى دار ابن لقمان . وقد شاء القدر أن يفقد أبو الحسن بصره بعد وصوله إلى مصر بأربع سنوات ، وعاش بقية حياته مَكفُوفاً . وكان من أقرب المقربين إليه تلميذه أبو العباس المرسى . رضى الله عنهما .

فهرس موضوعات الجزء الثالث من كتاب

«ضياء السالك إلى أوضح المسالك»

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء

وقعت بعض أخطاء مطبعية ـ لم نر داعيا لإثباتها؛ لأنها تدرك بسهولة. وهاك نموذجاً منها

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٣	٢٥	ارضى	ارتضى	١٣٤	٢٤	شبه	شبهه
١٥	١٦	حدوى	جدوى	١٤٣	٢٣	للسكرة	للنكرة
١٧	٢٣	كرة	كثرة	٢٠٣	١١	بمنى	بمعنى
٤٤	١٠	اب	أبى	٢٩٤	١٠	أفتحه	المتحة
٩٨	٢٤	منى	مبنى	٣١٩	٢٥	نز	نزر

ضياء السالك

إلى أوضح المسالك

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد عبد العزيز النجار

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية
بمعاهد المعلمين والمعلمات ـ بجمهورية مصر العربية

الجزء الرابع

يطلب من المكتبات الشهيرة بمصر ، ومن المؤلف بعنوانه :
٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصرى « جسر السويس سابقاً » مصر الجديدة
ت : ٨٧٦٣١٦

الطبعــة الرابعة

١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م

مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر — شارع الجنداولي رقم ٣
ت ٩٠٧٣٧١ — س.ت ١١٩٩٧٠

(باب إعراب الفعل)(١)

رافعُ المضارعِ تجرُّدُه من الناصبِ والجازمِ ، وِفاقاً للفرّاء(٢) — لا حُلُولُه محلَّ الاسم(٣) ، خلافاً للبصريين؛ لانتقاضِه بنحو: هَلاَّ تَفْعَلُ(٤) — وَنَاصِبُه أربعة :

(أحدُها) : « لَنْ » . وهى لِنَفْيِ « سَيَفْعَلُ »(٥) . ولا تقتضِى تأبيدَ

باب إعراب الفعل

(١) الأفعال ثلاثة : ماض وأمر — وهما مبنيان دائماً ، ومضارع — وهو معرب ؛ إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشراً نون التوكيد فيبنى على الفتح — أو نون النسوة فيبنى على السكون . وعلة إعرابه — كما يقول النحاة — وقوعه فى مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ؛ كوقوعه خبراً ، وصفة ، وصلة . ثم جريانه فى الحركات والسكنات على لفظ اسم الفاعل . وقبوله لام الابتداء التى تتصل بخبر « إن » المكسورة . واحتماله الحال والاستقبال، وتخصيصه بأحدهما بالقرينة — وكذلك الاسم شائع بحسب وضعه ويتخصص بأل

(٢) وعلى هذا جرى المعربون ، فيقولون فى مثل : يقوم محمد — « يقوم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم . ولا يقال : إن التجرد علامة عدمية فلا يكون علة للوجودى ؛ لأن معنى التجرد : الإتيان بالمضارع على أول أحواله قبل أن يسبقه شىء . وعلى هذا جرى الناظم حيث يقول :

(ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَسْعَدُ)(*)

أى أن الفعل المضارع يرفع إذا تجرد عن عامل النصب أو الجزم ، مثل : تسعد

(٣) أى فيما إذا وقع خبراً — أو صفة — أو حالا ؛ لأن الأصل فى هذه الثلاثة الاسم.

(٤) لأن الاسم لا يقع بعد أداة التحضيض، ولا بعد «سوف» فى مثل: سوف يقوم على

(٥) أى لنفى الفعل فى الزمن المستقبل غالبا ، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة الشعرية . ويجوز تقديم معموله عليها ، تقول : محمداً لن أخاصم .

(*) «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل يعود على مضارع ، والجملة فعل الشرط ، وجوابه محذوف — أى إذا يجرد فارفعه « من ناصب » متعلق بيجرد « وجازم» معطوف عليه « كتسعد » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقد تقدم مثله.

النَّفى[1] ولا تأكيدَه — خلافاً للزمخشرىّ . ولا تقعُ دُعائِيَّةً[2] — خلافاً لابن السَّراج . وليس أصلُها « لاَ » فأُبْدِلَتْ الألفُ نوناً[3] — خلافاً للفرّاء . ولا « لاَ أَنْ »، فَحُذِفت الهمــزة تخفيفاً والألفُ للساكنين[4] — خلافاً للخليل والكسائى .

(الثانى) : « كَىْ » المصدرِيَّة[5] ؛ فأما التَّعليليةُ فجارَّةٌ ، والناصبُ بعدها « أَنْ » مضمرةً ، وقد تظهرُ فى الشِّعر .

وتتعيَّنُ المصدريةُ إنْ سَبَقَتْهَا اللَّامُ[6] نحو: (لِـكَيْلاَ تَأسَوْا) .

---

(١) أى دوامه واستمراره — إلا بقرينة ، بدليل قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيّا) ؛ لأنها لو كانت تفيد تأبيد النفى — لوقع التناقض بينها وبين كلة « اليوم » فى الآية، ولوقع التكرار بذكر « أبدا » فى قوله سبحانه وتعالى : (ولن يتمنوه أبداً) لأن « أبدا » تدل على التأبيد

(٢) أى بأن يكون الفعل بعدها معناه الدعاء . وخالف فى ذلك : ابن عصفور وابن السراج وكثيرون ، واختاره المصنف فى المغنى . واحتجوا بقول الشاعر :

لن تزالوا كذلِكُمْ ، ثم لازِلْـــتُ لكم خالداً خُلودَ الجِبَالِ

فقد تضمنت مع النفى — الدعاء لهم بالاستمرار على ما هم عليه من الإنعام . والدليل على ذلك : عطف الدعاء عليه . ومنه قوله تعالى : (فلن أكون ظهيراً للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه وجهله بالغيب — يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدعاء ، لا النفى القاطع لما يكون فى المستقبل

(٣) لأن المعهود إبدال النون ألفاً ، نحو : (لنسفعا) — لا العكس

(٤) لأن التركيب إنما يصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب ، مثل « لولا » ، والظاهر هنا جزء كل منهما . والخلاف فى تركيب « لن » أو عدمه — لا طائل تحته

(٥) علامتها : وقوعها بعد لام الجر المعروفة بلام التعليل — لفظاً أو تقديراً ، وعدم وقوع «أن» المصدرية بعدها ظاهرة أو مضمرة . وهى تقتضى سببية ما قبلها فيما بعدها ، إذا كان الكلام مثبتاً . فإن كان منفياً فقد تقتضى ذلك — أو لا تقتضيه

(٦) أى : ولم تقع بعدها «أن» كما بينا . ولا يصح اعتبارها تعليلية ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله فى الراجح .

والتَّعليليةُ إن تأخَّرَتْ عنها اللامُ ، أو « أن» [١] نحو قوله :

كَيْ لِتَقضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا   وَعَدَتْنِي غيرَ مُخْتَلَسِ [٢]

وقوله :   * كَيْماَ أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعاَ * [٣]

ويجوزُ الأمرانِ فى نحو : (كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً) [٤] .

---

(١) وكذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية للسؤال عن العلة ، نحو : كيمه يغيب الطلاب فى آخر العام ـ أى: لِمه يغيبون ؟ ولا يصح جعلها مصدرية لوجود فاصل قوى بينها وبين المضارع ، وأيضاً لفساد المعنى مع المصدرية . أو دخلت على « ما » المصدرية ، نحو : جئتك كيما تنصح وتوجه ـ أى : للنصح والتوجيه ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن حرف المصدر لا يدخل على مثله فى الفصيح .

(٢) بيت من المديد ، من قصيدة لعبد الله بن قيس الرقيات :

وقبله :   لَيْتَنِى أَلْقَى رُقَيَّـــةَ فى   خلوة مِن غَيْرِ ما أُنُسِ

اللغة والاعراب : لتقضيني : لتوفى لى بما وعدت . رقية : اسم امرأة . مختلس : مصدر ميمى بمعنى الاختلاس ـ أو اسم مفعول . والاختلاس : أخذ الشيء خطفاً وبسرعة . « كى » تعليليـة « لتقضيني » اللام للتعليـل مؤكدة لـكى . وتقضينى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعدها ، وسكنت الياء للضرورة ، والنون للوقاية والياء مفعول أول « رقية » فاعل « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « وعدتنى » الجملة صلة ما «غير مختلس» غير صفة لمصدر محذوف ، ومختلس مضاف إليه ـ أى قضاء غير مختلس ـ أو حال من «ما» .

والشاهد : أن « كى » تعليلية لوقوع اللام بعدها ، فى قوله « كى لتقضينى » والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة مقدرة على الياء

(٣) تقدم شرح هذا البيت وتمامه فى باب حروف الجر ـ جزء ثان صفحة ٢٧١ .

والشاهد فيه هنا : كون «كى» تعليلية لظهور أن المصدرية بعدها . ففى هذه الصور الأربعة «كى» بمنزلة لام الجر ، معنى وعملا ، فإذا وقعت بعدها اللام ـ كانت مؤكدة

(٤) أى إذا تجردت من لام الجر قبلها ، ومن «أن» المصدرية بعدها ؛ فإن قدرت اللام قبلها ـ فهى مصدرية تنصب الفعل بنفسها . وإن قدرت « أن» بعدها ـ فهى تعليلية بمعنى لام الجر ، والفعل منصوب بأن .

ويلاحظ ؛ أنه إذا توسطت « كى » بين لام الجر ، و « لا » النافية ـ وجب وصل

وقوله : * أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *[1]

(الثالث) : «أن»[2] فى نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا — وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) . وبعضهم يُهْمِلُهَا حملاً على « مَا » أُخْتِهَا — أى :

الثلاثة فى الكتابة . وإن لم توجد لام الجر — فصلت « كى » عن « لا » .

(١) صدر بيت من الطويل — لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

اللغة والاعراب . تطير : تذهب بسرعة. شنا ، الشن : الجلد الذى بَلِى وتخرق. بيداء : صحراء — سميت بذلك لأن صاحبها يبيد ويهلك فيها. بلقع : قفر خالية من كل شىء. « لكيما » اللام حرف جر وتعليل « كى » إما جارة تعليلية مؤكدة للام ، وأن ناصبة — أو مصدرية مؤكدة بأن ، واللام جارة و « ما » زائدة « فتتركها » فتترك معطوفة على تطير و « ها » مفعول أول ، « شنا » مفعول ثان لتترك — أو حال من المفعول على التأويل « ببيداء » متعلق بتترك « بلقع » صفة لبيداء .

والمعنى : يخاطب الشاعر طائراً جارحاً — أو سارقا ماهراً ؛ فيقول : رغبت أن تأخذ قربتى بسرعة ، وتتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان .

والشاهد : فى « لكيما أن » ؛ حيث يجوز أن تكون « كى » مصدرية ، وأن مؤكدة لها — وأن تكون تعليلية مؤكدة للام — ولولا «أن» لوجب أن تكون «كى» مصدرية . ولولا وجود اللام — لوجب أن تكون تعليلية . ويرجح النحويون الإعراب الثانى ؛ لالتصاق «أن» بالمضارع ، ولأنها أقوى فى نصبه وأكثر استعمالا من «كى» .

(٢) أى المصدرية . وعلامتها : أن تقع فى كلام يدل على الشك — أو الرجاء والأمل ولم تسبق بما يدل على العلم أو الظن . وأن يقع بعدها فعل . وتدخل على الماضى والمضارع وتنصب المضارع لفظاً أو تقديراً أو محلا . ولا تنصب الماضى مطلقاً ولا تغير زمنه . وتتصل بالفعل الذى تدخل عليه . ولا يفصل بينهما بغير « لا » النافية أو الزائدة . ويمتنع تقديم معمول فعلها عليها على الصحيح — خلافا للفراء . وتسبك مع الجملة التى بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب ما قبلها . وتقع فى أول الكلام فتؤول مع ما بعدها بمصدر يكون مبتدأ ، نحو : (وأن تصوموا خيراً لكم) . وتقع فى وسط الكلام فيكون

المصدرية[1]، كقراءة ابن مُحَيْصِن[2] : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)،
وكقوله : * أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *[3]

المصدر فاعلا، نحو : (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) ـ ومفعولا، نحو : (فأردت أن أعيبها)، ومجروراً بالإضافة، نحو: (من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال). وبحرف الجر، نحو: عجبت من أن كشفت عن اللص .

(١) وعلى ذلك لا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط النصب . وهذا الرأى ضعيف لا يحسن العمل به الآن، وفيه يقول الناظم :

وبَعْضُهم أَهْمَلَ « أَنْ » حَمْلاً عَلَى «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا)

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة . كان مقرىء أهل مكة مع ابن كثير . وكان نحويا جليلا، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وفى قراءته بعض مخالفة للمصحف . وتوفى بمكة سنة ١٢٣ هـ .

(٣) صدر بيت من البسيط ـ لم نقف على قائله، وعجزه :

* مِنِّى السَّلَامَ وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا *

اللغة والاعراب . تقرآن، المراد : تبلغان وتقولان، من قولهم : اقرأ السلام على فلان ـ أى بلغه كأنك تتلوه عليه، والمراد بالسلام هنا : مطلق التحية . ويحكما مصدر معناه : رحمة لكما . « أن » مصدرية مهملة . « تقرآن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب ـ بدل من حاجة فى قوله :

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِى نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رَشَدا
إِنْ تَقْضِيَا حَاجَةً لِى خَفَّ مَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَا مِنَّةً عِنْدِى لَهَا وَيَدَا

ـ أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة ـ أى: هى أن تقرآن «ويحكما» ويح منصوب بفعل محذوف من معناه، وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن « السلام » مفعول تقرآن « وألا » الواو عاطفة، وأن مصدرية ناصبة و« لا » نافية « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن بحذف النون والألف فاعل «أحداً» مفعول .

والمعنى : أرجو يا صاحبى أن تبلغا محبوبتى أسماء تحيتى، وألا تخبرا بذلك أحداً :

والشاهد فى : « أن تقرآن » ؛ حيث رفع الفعل مع وجود « أن » قبله، مما يدل على أنها مهملة . وفى هذا نظر ؛ فإن الشاعر أعمل « أن » فى عجز البيت ؛ فإذا كان

وتأتى «أن» مُفَسِّرَةً، وزائدةً، ومخففَّةً من أنَّ ـ فلاتنصبُ المضارع

فالمُفَسِّرَةُ هى : المسبوقةُ بجملةٍ فيها معنَى القولِ دون حُروفِهِ[1] نحو: (فأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ — وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[2].

الإهمال لغة الشاعر فكيف يوجه ذلك؟ إن هذا يقدح فى صحة الشاهد، ولاسيما أن قائله مجهول.

(١) ويشترط كذلك : أن تتأخر عنها جملة أخرى ، تتضمن معنى الأولى وتوضح المراد منها . وألا تقترن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر :

ومن هذا يتبين: أن التفسير إنما هو بالجملة المتأخرة ، أما « أن » فمجرد أداة ، وهى حرف مهمل مثل « أى » المفسرة .

فإن لم تسبقها جملة كاملة ـ كانت فى الغالب مخففة من الثقيلة ، نحو قوله تعالى : (وآخِرُ دَعْواهم أنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين) ، وإن لم تتأخر عنها جملة ـ امتنع مجىء « أن » ؛ فلا يقال : أخذت عسجداً أن ذهباً ، بل يجب حذف «أن» ـ أو الإتيان بكلمة « أى » المفسرة .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر ، كانت مصدرية ، نحو : كتبت إليه بأن اهجم على العدو ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول .

تنبيه

إذا جاء بعد « أن » الصالحة للتفسير ـ مضارع مسبوق بكلمة «لا» ، نحو : أشرت إليه ألا يتكلم ؛ جاز رفعه على اعتبار « لا » نافية ، وجزمه على اعتبارها ناهية ، و « أن» فى الحالتين مفسرة ، والجملة بعدها مفسرة لما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب. ويجوز نصب الفعل على تقدير « لا » نافية، و «أن» مصدرية حذفت الجملة قبلها قياساً ؛ فإن حذفت «لا »ـ امتنع الجزم ، وجاز الرفع أو النصب .

(٢) المفعول فى الآية الأولى مقدر ؛ أى : أوحينا إليه شيئاً هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة . من الآية : ٢٧ من سورة المؤمنون .

والمعنى : أوحينا إليه لفظ « اصنع » .

وليس المراد بالانطلاق فى الآية الثانية ـ المشى، وإنما المقصود انطلاق الألسنة بهذا الكلام؛ كأن المراد بالمشى ـ الاستمرار على الشىء، وليس المشى المعروف. الآية ٦ من سورة ص

والزَّائدةُ هى : التالية لـ « لمَّا »[1] نحو : (فلَمَّا أَنْ جاءَ البَشِيرُ) ، والواقعةُ بين الكاف ومجرورها كقوله :

* كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارقِ السَّلَمْ *[2]

أو بين القَسم و « لوْ »، كقولِه : * فأُقسِمُ أَنْ لو الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ *[3]

والمخففَّةُ من « أَنَّ » هى : الواقعةُ بعد « عِـلْمٍ »[4] نحو : (عَلِمَ أَنْ

(١) أى : الحينية التى بمعنى حين ووقت ــ لا النافية .

(٢) تقدم هذا البيت وشرحه فى باب : إن وأخواتها فى الجزء الأول صفحة ٣٤٧ .

والشاهد فيه هنا : زيادة « أن » بين الكاف ومجرورها ــ وهو « ظبية » على رواية الجر . أما على رواية النصب ، فتكون « كأن» حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و « ظبية » اسمها ، والخبر محذوف .

(٣) صدر بيت من الطويل ــ للمسيب بن علس ــ يخاطب بنى عامر بن ذهل ، وهو من شواهد سيبويه ، وعجزه :

* لَكَانَ لَكُم يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ *

وقبله : لَعَمْرِى لَئِنْ جَدَّتْ عداوةُ بَيْننا لَيَنْتَحَيَنْ مِنِّى عَلَى العَظْمِ مَيْسَمُ

اللغة والاعراب . أقسم : أحلف ــ وهو فعل مضارع فاعله أنا « أن » زائدة « لو » شرطية غير جازمة « التقينا » فعل الشرط « وأنتم » معطوف على « نا » من غير فاصل للضرورة ، « لـكان » جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « يوم » اسمها مؤخر « مظلم » صفة ليوم . ويجوز أن تجعل « كان » تامة، و «يوم » فاعل بها . وقيل: إن المحذوف جواب القسم ؛ لأن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور فى الـكلام سواء تقدم عليه القسم أو تأخر .

والمعنى : يقسم أنه لو التقى بأعدائه لخذلهم ، وكان يوم اللقاء شراً ووبالا عليهم .

والشاهد : وقوع «أن » زائدة بين فعل القسم و «لو» . وفعل القسم مذكور هنا

(٤) أى بعد كلام يدل على اليقين والتحقق والاعتقاد الثابت ، مثل : علم ــ تحقق تبين ــ تيقن ، وغير ذلك مما يدل على اليقين والقطع . وإنما كانت فى ذلك مخففة ؛ لأن العلم يتعلق بالمحقق الثابت فيناسبه التوكيد الذى تفيده « أن» المخففة . وجعل سيبويه :

سَيَكُونُ مِنْكُم مَرْضَى) ، ونحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ) . أو بعد ظَنٍّ[١] نحو : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ) . ويجوزُ فى تاليةِ الظَّنِّ ـ أن تكون ناصبةً وهو الأرجح[٢] ، ولذلك أَجْمَعوا عليه فى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) ، واختلفوا فى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) ؛ فقرأه غيرُ أبى عَمْرٍو وَالأَخَوَيْنِ[٣] ـ بالنصب[٤] .

الحذر والخوف ـ كالعلم ؛ إذا كان الشىء المحذور أو المخوف متيقناً ، نحو : خشيت أن تفعل كذا ـ وخفت أن تذهب وحدك . (١) أى : مؤول بالعلم ومستعمل فيه .

(٢) ذلك لأن فى هذا إجراء الظن على أصله من غير تأويل ، ولأن الناصبة للمضارع أكثر استعمالا من المخففة . ومثل الظن : ما فى معناه من أفعال الرجاء .

ويفرق بين الناصبة والمخففة ؛ بأن الناصبة ينصب بعدها المضارع وتؤول بمصدر أما المخففة فيرفع بعدها الفعل ولا تؤول بمصدر .

(٣) المراد بهما : حمزة ـ والكسائى (٤) أما هم فقد قرءوا بالرفع ؛ لوجود الفصل بين « أن » والفعل « بلا » ، ولم يقرءوا بالرفع فى «يتركوا» ـ لعدم الفصل .

تنبيه

يجب حذف النون من « أن » الناصبة المصدرية كتابة ؛ إذا وقعت بعدها « لا » نافية أو زائدة ـ وإدغامها فى « لا » نطقاً ، نحو : (ما منعك ألا تسجد) ويجب إظهارها كتابة لا نطقاً إن كانت غير ناصبة، سواء كان بعدها اسم أوفعل ، نحو (أشهد أنلا إله إلا الله) ، وتدغم فى « لا » عند النطق .

وفيما تقدم من « لن »، و « كى »، و « أن » ـ يقول الناظم :

(وَ«بِلَنِ»انْصِبْهُ«وَكَيْ»، كَذَا«بِأَنْ» لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ
فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ،وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ»، فَهُوَ مُطَّرِدْ)(*)

(*) « وبلن » متعلق بانصبه « وكى » معطوف على لن « كذا بأن » متعلقان بمحذوف يدل عليه انصبه «لا» عاطفة «بعد علم» بعدظرف معطوف على محذوف حال من أن وعلم مضاف إليه ـ أى حال كونها بعد غير علم لا بعد علم «والتى» اسم موصول مبتدأ «من بعدظن» متعلق بمحذوف صلة

(*) « فانصبها » الجملة خبر المبتدأ «والرفع» مفعول مقدم لصحح « تخفيفها» مفعول اعتقد ومضاف إليه « من أن » متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، و «هو» مبتدأ «مطرد» خبر

(الرابع) : « إِذَنْ » . وهى حرفُ جوابٍ وَجَزاء[١] .
وَشَرْطُ إعمالها ثلاثةُ أمور :
أحدُها : أن تَتَصَدَّرَ[٢] ؛ فإن وَقَعَتْ حشواً أُهمِلَتْ[٣] كقوله :
* وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا *[٤] . وأما قوله :

أى : انصب المضارع بحرفى النصب : لن — وكى ، وكذلك بالحرف « أن » بشرط ألا يكون واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، وإن وقعت « أن » بعد ما يفيد الظن والرجحان — فانصب بها المضارع إن شئت ، وارفعه إن شئت . واعتقد فى حالة الرفع أنها مخففة من الثقيلة .

(١) أى حرف يقع فى صدر كلام يكون مترتباً على كلام قبله ترتب الجواب على السؤال ، وليس بلازم أن يكون الكلام السابق مشتملا على استفهام يتطلب جواباً . ومعنى كونها للجزاء : دلالتها على جملة بعدها تكون فى الغالب مسببة عما قبلها ، وتعتبر أثراً من آثاره . والصحيح أنها بسيطة ثلاثية الحروف ، ناصبة بنفسها ، وتبدل نونها ألفاً فى الوقف . والجمهور يكتبونها بالنون . وبعضهم يكتبها بالألف . وقيل : تكتب العاملة بالنون ، والمهملة بالألف ؛ للتفرقة بين النوعين ، وهو رأى حسن .
وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً — اتباعاً للرسم العثمانى .

(٢) أى تقع فى صدر جملتها ، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب على الرغم من ارتباطهما فى المعنى .

(٣) يكثر وقوعها حشواً ؛ بين المبتدأ وخبره نحو : أنا إذا أساعدك ، والخبر هنا جملة مضارعية . وبين جملتى الشرط والجواب — سواء كانت أداة الشرط جازمة أو غير جازمة ، نحو : إن تزرنى — إذا — أشكرك ، ونحو : إذا أنصف الناس — إذا — يسعدون . أو بين القسم وجوابه ، سواء كان القسم مذكوراً أو مقدراً ، نحو : والله إذا — أكافئك ، ونحو : لئن قصرت فى عملك — إذا — لا تكافأ . وكذلك تهمل إذا تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها .

(٤) عجز بيت من الطويل — لكثير عزة ، من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان — والد الإمام العادل : عمر بن عبد العزيز — وكان والياً على مصر ، فأعجبته مدحته ،

* إنِّى إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا *(١) ـ فضرورة ، أو الخبر محذوف ـ أى إنِّى لا أستطيعُ ذلك . وَإنْ كان السابقُ عليها واواً أو فاءً ـ جاز

فقال له : تمن على ـ فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ؛ فلحظ منه القبول ، فأعرض الشاعر عن ذلك مكتفياً بما منحه من مال ، ثم ندم بعد . وصدره :

* لَئِنْ عَادَ لِى عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة والاعراب . عاد : رجع . لا أقيلها : لا أتركها ولا أردها ، والضمير فيه وفى « بمثلها » ـ يرجع إلى خطة الرشد فى قوله قبل :

عَجِبْتُ لِتَرْكِى خُطَّةَ الرُّشْدِ مَا بَدَا لِىَ من عبد العزيز قَبُولُهَا

وقيل : الضمير فى « بمثلها » ـ يرجع إلى مقالة عبد العزيز له ، وهى : « تمن على » ؛ وفى قوله : « لا أقيلها » ـ إلى مقالته السابقة ، وهى : تمنيه أن يكون كاتبه وصاحب أمره « لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن شرطية جازمة « عاد » فعل الشرط « عبد العزيز » عبد فاعل عاد ، والعزيز مضاف إليه « بمثلها » متعلق بعاد ، وجواب الشرط محذوف « وأمكننى » معطوف على عاد « إذاً » حرف جواب مهمل « لا » نافية « أقيلها » فعل مضارع والفاعل أنا ، و « ها » مفعول ، وهو جواب القسم فى قوله قبل :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى تَغُولُ الْفَيَافِى نَصُّهَا وَذَمِيلُهَا

الراقصات : الإبل ، والرقص : الخبب لها . تغول : تقطع . النص : السير الشديد الذميل : السير اللين .

والمعنى : يقسم أنه إذا رجع الخليفة وعرض عليه مثل الخطة التى عرضها ، وأمكنه من ذلك ـ لا يتركها ولا يردها .

والشاهد : إهمال « إذن » فى قوله : « إذا لا أقيلها » لعدم تصدرها ، ووقوعها حشوا بين القسم وجوابه ، ولذلك رفع « أقيلها » ولم ينصبه بإذن .

(١) عجز بيت من الرجز ـ لم نقف على قائله ، وصدره :

* لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرًا *

اللغة والاعراب . شطيراً : غريباً أو بعيداً . أطير ، المراد : أذهب بعيداً . « لا » ناهية « تتركنى » فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة والنون للوقاية والياء مفعول أول « شطيرا » مفعول ثان أو حال « إنى » إن واسمها « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن والجملة خبر إن « أو أطيرا » معطوف على أهلك ، والألف للاطلاق .

النصب(١)، وقد قُرِىء : (وَإِذًا لاَ يَلْبَثُوا — فَإِذاً لاَ يُؤْتُوا)، والغالبُ الرفعُ(٢) وبه قرأ السبعة .

الثانى : أن يكون مُسْتَقْبلاً ؛ فيجبُ الرفعُ فى نحو: إذَن تَصْدقُ(٣) — جواباً لمن قال: أنا أُحبُّ زيداً .

والمعنى : لا تتركنى وتصيرنى مثل البعيد والغريب بين هؤلاء القوم الذين لا أستريح إليهم ، فإنى إذن أموت أو أرحل بعيداً عنهم .

والشاهد : نصب المضارع — وهو «أهلك» — بعد «إذن» وهى غير واقعة فى صدر الجملة ؛ لأنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها . وقد خرج — كما ذكر المصنف — على أنه ضرورة ، أو على أن خبر « إن » محذوف ، وعلى ذلك تكون « إذن » فى صدر جملة مستأنفة

(١) أى نصب المضارع على إعمال « إذن » واعتبار الواو أو الفاء للاستئناف ؛ لتكون «إذن» فى صدر الكلام . وظاهر عبارة ابن مالك: أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم (٢) أى باعتبار الواو والفاء للعطف ، فيكون ما بعد العاطف من تمام ما قبله لربطه به . والحق أنه إذا عطف فعل مضارع على مثله — وجب الإهمال لأن المعطوف لا يستقل بنفسه ، بل يتبع المعطوف عليه فى إعرابه ؛ فلا تكون «إذن» واقعة فى صدر جملة مستقلة فى إعرابها ، تقول : لم يحضر الغائب وإذاً يسترحْ أهله — بجزم يسترح ، عطفاً على يحضر — عطف فعل على فعل . أما إذا عطفت جملة على جملة قبلها — مضارعية كانت — أو ماضوية — أو اسمية ؛ فإن كان للجملة السابقة محل من الإعراب — وجب إهمال «إذن» لوقوعها فى صدر جملة تابعة فى إعرابها لما قبلها لا مستقلة ، نحو : إن للتلاميذ رائداً يرشدهم وإذاً يبلغهم مرادهم ، فجملة « يرشدهم » فى محل نصب صفة لرائدا ، وجملة «يبلغهم» معطوفة عليها فى محل نصب ، و«إذن» مهملة لا تنصب الفعل بعدها لعدم وقوعها فى صدر الجملة . وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطية مثلا — جاز الإعمال والإهمال ، نحو : إن تزرنى — وإذا أشكرك — أزرك ؛ فجملة تزرنى شرطية لا محل لها ، وقد عطفت عليها جملة «أشكرك» ولا محل لها أيضا ، فيصح نصب الفعل « أشكر » باعتباره فى صدر جملة لا محل لها فهى كالمستأنفة . ويصح الرفع باعتبار العطف وارتباطها بما قبلها فى المعنى ، فكأنها غير مستقلة .

(٣) لأنه يدل على الحال ، والناصب يخلص زمن المضارع للاستقبال ، فيقع التعارض بينهما

الثالث: أن يتَّصِلا(١)، أَوْ يَفْصِل بينهما القَسَمُ(٢) كقوله:

* إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *(٣)

(١) أى أن يكون المضارع متصلا بها؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها — وتخطى الفاصل (٢) ذكر فى المغنى جواز الفصل بلا النافية، وقد وردت فى النصوص أمثلة قليلة، وقع فيها الفصل — مع الإعمال — بالنداء، وبالدعاء، وبالظرف؛ فينبغى أن يقتصر على المسموع، ولا يقاس عليه.

(٣) صدر بيت من الوافر — ينسب لسيدنا حسان بن ثابت، وعجزه:

* تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ *

وهو مثبت فى ديوانه بيتا مفردا، من غير سابق ولا لاحق.

اللغة والاعراب. نرميهم، المراد: نصيبهم، وأصل الرمى: الطرح على الشىء وقذفه. بحرب، الحرب يذكر ويؤنث، والأكثر فيها التأنيث. المشيب: زمن الشيب. «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب لا محل له «والله» الواو للقسم «الله» مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرمى فعل مضارع منصوب بإذن وضمير الغائبين مفعول به «بحرب» متعلق بنرمى «يشيب» فعل مضارع والفاعل يعود على الحرب «الطفل» مفعول به والجملة فى محل جر، صفة لحرب.

والمعنى: إذن والله نصيب هؤلاء القوم بقتال يشيب الولدان قبل أن يبلغوا سن الشيب، وذلك بسبب ما يحصل لهم من الفزع والرعب.

والشاهد: نصب المضارع — وهو «نرميهم» — بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم.

وفى «إذن» وأحكامها السابقة — يقول الناظم:

(وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا)(*)

(*) «بإذن» متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعوله «إن صدرت» شرط وفعله، والجواب محذوف «والفعل» الواو للحال، و«الفعل» مبتدأ «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف خبر، والجملة حال من إذن «موصلا» حال من الضمير المستكن فى الظرف.

(*) «أو» عاطفة على بعد — أو موصلا «قبله» قبل والهاء مضاف إليه — ظرف خبر مقدم «اليمين» مبتدأ مؤخر ويجوز جعل اليمين فاعلا بالظرف «وانصب وارفعا» فعلا أمر والمفعول محذوف — أى الفعل «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لمحذوف هو فعل الشرط — يفسره وقعا، «من بعد عطف» جار ومجرور متعلق بوقعا ومضاف إليه، وجواب إذا محذوف.

(فصل) يُنصبُ المضارعُ « بأَنْ » مُضْمَرةً وجوباً فى خَمْسةِ مواضع:

أحدها : بعد « اللَّام » ؛ إن سُبقت بكونٍ ، ناقصٍ (١) ، ماضٍ (٢) ، منفيٍّ (٣) ، نحو: (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ — لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) (٤) .

وتُسمَّى هذه اللامُ ـ لامَ الْجُحُود (٥) .

أى أن العرب نصبت الفعل المضارع بإذن ؛ إذا كان مستقبل الزمن ، وكانت «إذن» فى صدر جملتها ، والفعل متصل بها من غير فاصل بينهما ـ أو بفاصل هو القسم ، ولم يذكر « لا » النافية . وانصب المضارع أو ارفعه إذا وقعت « إذن » بعد حرف عطف ، وقد قيد النحاة العطف بالواو أو الفاء ـ كما بين المصنف .

(١) هو « كان » أو يكون » ـ دون غيرها من سائر الأفعال الناسخة أو التامة فلا يجب الإضمار بعد «كان» التامة ؛ لأن اللام بعدها لام « كى » :

(٢) أى لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ إذا وقع فعل الكون مضارعاً بعد « لم » الجازمة التى تقلب زمنه إلى المضى (٣) هذا النافى هو : « ما » ، وتختص بالدخول على « كان » . و « لم » الجازمة ، وتدخل على المضارع .

وينبغى أن يلى فعل الكون الناسخ اسمه مباشرة . وأن يكون اسماً ظاهراً لا ضميراً . ثم يأتى مضارع منصوب مبدوء بلام مكسورة ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً فى الغالب ، يعود على اسم الناسخ السابق كما مثل المصنف . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

. . . . وَبَعْدَ نَفْيِ «كَانَ» حَتْمًا أُضْمِرَا (*)

أى : أضمر الحرف الناصب ـ وهو « أن » ـ حتماً ؛ إذا وقع بعد كان المنفية . وقد أوضح المصنف ما فى ذلك من أحكام .

(٤) « يعذب » و « يغفر » ـ منصوبان بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والخبر محذوف ، وتتعلق به اللام الجارة للمصدر المنسبك من « أن » والفعل المجرور بها . والجار والمجرور فى محل نصب خبر الناسخ . والتقدير : ما كان الله مريداً لتعذيبهم .

(٥) أى النفى ؛ لأنها تقوى معنى النفى فى الجملة كلها ؛ فهى تقع بعد كون منفى ،

(*) « وبعد نفى » بعد ظرف متعلق بأضمرا ونفى مضاف إليه « كان » مضاف إليه « حتماً » نعت لمصدر محذوف ـ أى إضماراً حتما « أضمرا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى أن ، والألف للاطلاق

الثانى : بعد « أَوْ »[١] ؛ إذا صَلح فى موضعها « حَتَّى »[٢] ، نحو : لألزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّى ، وكقوله :

* لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى *[٣]

والمعنى بعدها منفى لتعلقها مع المجرور بالخبر المحذوف المنفى . وما ذكره المصنف من أن الناصب بعد لام الجحود ـ هو « أن » المضمرة ـ هو مذهب البصريين . ويرى الكوفيون أن الناصب اللام ، وهى حرف زائد عندهم فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول المجرور بها .

(١) أى العاطفة (٢) أى الدالة على الغاية ، وتسمى الغائية ـ أو التى بمعنى «إلى» ، أو الدالة على التعليل ـ وتسمى التعليلية ، أو التى بمعنى « كى » أو لام التعليل .

(٣) صدر بيت من الطويل ـ لم نقف على قائله ؛ وعجزه :

* فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ *

اللغة والاعراب . لأستسهلن الصعب : لأعدنه وأصيرنه سهلا بالصبر . والصعب : الأمر العسير . أدرك : أبلغ . المنى : ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ـ جمع منية. انقادت: سهلت وتيسرت . الآمال : جمع أمل ـ وهو مايرجى من المطالب . «لأستسهلن» اللام موطئة لقسم محذوف ، وجملة أستسهلن جوابه لامحل لها « الصعب » مفعول أستسهلن « أو » عاطفة بمعنى حتى أو إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » ، وهو فى تأويل مصدر بأن المحذوفة ـ معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل المتقدم ـ أى : ليكونن منى استسهال أو إدراك « فما » الفاء للتعليل وما نافية «الآمال» فاعل انقادت « إلا » أداة استثناء مفرغ . « لصابر » متعلق بانقادت

والمعنى : لأصيرن كل أمر عسير ـ سهلا بالصبر والاحتمال، حتى أبلغ ما أتمناه وأرجوه فما ذلت الصعاب وتيسرت الأمور التى يرجى الحصول عليها ـ إلا لمن يصبر على الشدائد ويحبس نفسه عن الجزع واليأس .

والشاهد : فى قوله « أو أدرك » ، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أو» التى بمعنى حتى ـ أو إلى .

أو « إلاَّ »(١) نحو لأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ ، وقوله :

* كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيما *(٢)

---

(١) أى الاستثنائية : إذا كان الفعل الذى قبلها ينقضى دفعة واحدة كما مثل المصنف

(٢) عجز بيت من الوافر ـ لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه، وصدره :

* وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *

اللغة والاعراب . غمزت : هززت ـ من الغمز وهو الهز والجس باليد . قناة : المراد الرمح . كعوبها : جمع كعب ، وهو من القصب ما بين كل عقدتين، ومن الرمح أطرافه . تستقيما : تعتدل بعد اعوجاج « وكنت » كان واسمها « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط «غمزت» فعل ماض فعل الشرط «قناة قوم» قناة مفعول غمزت وقوم مضاف إليه «كسرت» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر كان الناقصة «كعوبها» كعوب مفعول كسرت والهاء مضاف إليه «أو» عاطفة بمعنى «إلا» الاستثنائية ، وقد عطفت مصدراً مؤولا على مصدر متصيد كما سبق «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو، والألف للاطلاق، والفاعل يعود إلى قناة قوم .

والمعنى : يقصد الشاعر : أنه إذا شرع فى إصلاح قوم مفسدين، لا يرجع عن ذلك إلا إذا استقاموا وصلحوا ـ وإلا كسرهم وآذاهم ، كما أنه إذا أراد إصلاح رمح معوج، لا يتركه إلا إذا استقام واعتدل ـ وإلا كسره .

والشاهد : فى « أو تستقيما »، حيث نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التى بمعنى إلا . وفى البيت استعارة تمثيلية . وإلى « أو » أشار الناظم بقوله .

(كَذَاكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِى مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «أَلاَّ» أَنْ خَفِى)(*)

أى : مثل ما وقع بعد لام الجحود ـ يجب إضمار أن بعد «أو»، إذا صلح فى موضعها « حتى » ـ أو « إلا »

(*) « كذاك » متعلق بمحذوف مفعول مطلق لخفى ـ أو حال من فاعله « بعد أو » بعد ظرف متعلق بخفى وأو مضاف إليه «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه «حتى» فاعل يصلح «أو إلا» معطوف على حتى «أن» مقصود لفظه مبتدأ «خفى» فعل ماض فاعله يعود إلى أن ، والجملة خبر المبتدأ والمعنى التقديرى : «أن» خفى بعد «أو» خفاء مماثلا فى الوجوب ذلك الخفاء الذى بعد نفى كان ؛ إذا كان يصلح فى موضع «أو» ـ حتى ، أو ، إلا .

الثالث : بعد « حَتَّى »(١) ؛ إن كان الفعلُ مستقبَلاً باعتبارِ التكلم ، نحو : (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)(٢) — أو باعتبارِ ما قبلَها ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرسُولُ)(٣) .

ويُرْفَعُ الفِعْلُ بَعْدَها ؛ إن كان حالا(٤) — مُسَبَّباً — فضلةً(٥) ، نحو : مَرِضَ زيدٌ حتى لا يَرْجُونَه(٦) ، ومنه : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) فى قراءة

(١) أى الجارة للمصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً — وما دخلت عليه . وهى : إما أن تدل على الغاية ، أو على التعليل ، أو على الاستثناء . فتدل على الغاية ؛ إذا كان المعنى بعدها نهاية وغاية لما قبلها . وعلامتها : أن يصلح فى موضعها « إلى » ولهذا تسمى: حتى الغائية — أو التى بمعنى « إلى » كما أسلفنا . ولابد أن يكون المعنى السابق، من الأمور التى تنقضى تدريجياً — أى شيئاً فشيئاً — لا دفعة واحدة ، نحو يستمر الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس .

وتدل على التعليل ؛ إذا كان ما قبلها علة وسبباً فيما بعدها . وعلامتها : أن يصلح فى موضعها « كى » ، نحو : تعنى مصر بالصناعة حتى تستغنى عن الخارج .

وتدل على الاستثناء « كإلا » ؛ إذا لم تصلح للغاية أو التعليل . وعلامتها : أن يصلح مكانها « إلا أن » ، نحو : لا يعفى المدين من دينه حتى يؤديه ، فليست فى هذا غائية ؛ لأن ما قبلها لا ينقضى تدريجياً — ولا تعليلية ؛ لأن ما قبلها ليس سبباً لما بعدها . وقد تدل « حتى » على أكثر من معنى ، إذا لم تكن هناك قرينة تعين المعنى المقصود (٢) فإن « تفىء » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب (٣) فقول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة لزمن الإخبار ونزول جبريل بالآية — إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ويجب كذلك نصب الفعل بعد «حتى » إذا كان ما بعدها غير مسبب عما قبلها ، نحو : تصوم حتى تغرب الشمس . أو كان ما بعدها غير فضلة — بأن كان جزءاً أساسيا من الجملة التى قبلها — نحو: أحب أن أعمل حتى أتم الواجب على (٤) أى بأن يكون زمنه زمن النطق بالكلام المشتمل على حتى

(٥) أى ليس جزءاً أساسيا فى الجملة ، كخبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ .

(٦) فقوله : لا يرجونه — حال ؛ لأنه فى قوة : فهو الآن لا يرجى ، ومسبب عما

نافع ؛ لأنه مؤوَّلٌ بالحال — أى : حَتَّى حالة الرسولِ والذين آمنوا معه أَنَّهُمْ يَقُولُون ذلك(١) .

ويَجِبُ النَّصْبُ فى مثل : لأسيرَنَّ حتى تَطْلُعَ الشمسُ ، ومَا سرتُ حتى أَدْخُلَهَا ، وأَسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا ؟ لانتفاء السَّببيَّة(٢) . بخلاف : أَيُّهُم سَارَ حتى يَدْخُلُهَا ؟ فَإِنَّ السَّيْرَ ثَابتٌ ، وإنما الشَّكُّ فى الفاعل . وفى نحو : سَيْرِى حتى أَدْخُلَهَا ؛ لعدم الفَضْلِيَّةِ(٣) . وكذلك : كان سَيْرِى أمس حتى أدخُلَهَا ـ إن قَدَّرْت «كان» ناقصةً ، ولم تُقَدِّر الظرفَ خَبَراً(٤)

قبله ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض . وفضلة ، لأن الكلام تم بدونه ، وإذاً فشروط الرفع بعد «حتى» ثلاثة (١) فالرفع فى قراءة نافع ، على تقدير القول الماضى واقعاً فى الحال ـ أى فى زمن التكلم ، لاستحضار صورته العجيبة . ٢١٤ سورة البقرة

(٢) لأن طلوع الشمس ليس مسببا عن السير ـ والدخول لا يتسبب عن عدم السير ، والسير لم يتحقق وجوده فى المثال الثالث بدليل الاستفهام عنه ، فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه ، وذلك لا يصح

(٣) ذلك لأن «سيرى» مبتدأ و «حتى أدخلها» خبر، فلو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر.

(٤) بل قدر متعلقاً « بسيرى » . فإن قدرت « كان » تامة ، أو قدر الظرف ـ وهو « أمس » خبراً ـ جاز الرفع ؛ لأن ما بعد حتى ـ حال فضلة .

والخلاصة

أن الفعل بعد حتى ؛ إن كان مستقبلا خالصاً بالنسبة للتكلم ـ وجب نصبه ؛ نحو : (حتى يرجع إلينا موسى) . وإن كان وقته حاضراً ـ وجب رفعه ، نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، إذا قلته وقت الدخول . وإن كان ماضياً جاز الأمران ، باعتبار جواز التأويل ؛ فإن قدرته حاضراً وقت التكلم بقصد حكاية الحال أو الحادثة الماضية ـ وجب رفعه ، وتكون حتى ابتدائية .

وإن قدرته مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم ـ وجب نصبه . وتكون حتى جارة للمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل . وفى « حتى » يقول الناظم :

الرابع والخامس : بعد فاءِ السَّببيَّةِ ، وَوَاوِ المعيَّةِ [١] مسبوقَين بنفيٍ [٢] أو طَلَبٍ [٣] مَحْضَين [٤] ، نحو : (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ

(وَبَعْدَ «حَتَّى» هَـكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ ، كَـ«جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»
وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ) (*)

أى : أن إضمار «أن» — واجب بعد حتى كالإضمار السابق ، والمثال الذى ذكره لحتى التعليلية . والمضارع التالى «حتى» ؛ إن كان معناه حالا أو مؤولا بالحال — يرفع ، وإن كان مستقبل المعنى — ينصب ، وقد بينا وبين المصنف بقية الشروط .

(١) فاء السببية هى : التى تدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ومترتب عليه بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب . وواو المعية هى : التى تدل على أن معنى ما قبلها وما بعدها متلازمان — يحصلان معاً فى وقت واحد ، فهى بمعنى «مع» فى دلالتها على الجمع والمصاحبة .

(٢) سواء كانت أداة النفى حرفا مثل : لا — ما — لم — لن ، أو فعلا مثل : ليس — زال ، أو إسماً مثل : غير ، نحو : أنت غير آت فتحدثنا .

ويلحق بالنفى التشبيه المراد به النفى بالقرينة ، نحو : كأنك المعلم فنطيعك — أى ما أنت بالمعلم ، وكذلك التقليل بقلما — المقصود به النفى أحياناً ، نحو : قلما يشيع الظلم فى أمة فتنهض — أى : لا يشيع الظلم

(٣) المراد بالطلب : الأمر والنهى — والدعاء — والاستفهام — والعرض — والتحضيض — والتمنى — والترجى على الصحيح . وقد جمع بعضهم أنواع الطلب والنفى فى قوله :

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمِ تَمَنَّ وَارْجُ ، كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ

(٤) المراد بالنفى المحض : الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا ينتقض معناه « بإلا » .

(*) « وبعد حتى » بعد ظرف متعلق بإضمار الواقع مبتدأ ، وحتى مضاف إليه «أن» مضاف إليه . « حتم » خبره «هكذا» متعلق بمحذوف حال من الضمير فى حتم « كجد » خبر لمبتدأ محذوف «حتى» حرف جر بمعنى كى « تسر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى « ذا » مفعول تسر «حزن» مضاف إليه . وتسر فى تأويل مصدر بأن المحذوفة مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد .

(*) « وتلو حتى » — أى تالى حتى — تلو مفعول لارفعن وحتى مضاف إليه « حالا أو مؤولا » حالان من تلو حتى « به » متعلق بمؤولا « المستقبلا » مفعول انصب .

فيَمُوتُوا[١] — وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ — يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ — يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ — وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ غَضَبِي) وقوله : * لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ * [٢]

الاستثنائية التى تنقض النفى والنهى ، ولا بنفى آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نفى النفى إثبات . وسيأتى إيضاح لذلك .

أما الطلب المحض فهو: ما يدل لفظه صراحة ونصاً على الطلب، ويظهر ذلك فى الأمر والنهى والدعاء . أما غيرها من أنواع الطلب، فيجىء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه. والطلب غير المحض هو : الذى يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر — كما سيأتى .

(١) الفاء عطفت المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل على المصدر المتصيد من الكلام ؛ أى : لا يكن قضاء عليهم فموت لهم . من الآية : ٣٦ من سورة فاطر .

وقد سبقت الفاء بالنفى . والآية التالية مثال للواو بعد النفى . وما بعدها مثالان لهما بعد التمنى . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ‏ ‏ ‏ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ
وَالْوَاوُ كَالْفَا ، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ «مَعْ» ‏ ‏ ‏ كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)(*)

أى : أن « أن » تنصب المضارع بعد الفاء المجاب بها نفى محض أو طلب محض ، وسترها — أى حذفها — واجب . والواو كالفاء فى الحكم ؛ إذا كانت بمعنى « مع » — أى دالة على المعية والمصاحبة . ثم ساق الناظم مثلا لتقدم النهى بعد الواو .

(٢) صدر بيت من الكامل — لأبى الأسود الدؤلى ، وقد استشهد به سيبويه ونسبه للأخطل ، وعجزه :

* عَارٌ عَلَيْكَ — إِذَا فَعَلْتَ — عَظِيمُ *

(*) « وبعد » ظرف متعلق بنصب « فاجواب نفى » مضافات إليه « أو طلب » معطوف على نفى « محضين » نعت لنفى وطلب « أن » مبتدأ قصد لفظه « وسترها حتم » مبتدأ وخبر، والواو للحال والجملة حالية أو اعتراضية بين المبتدأ والخبر « نصب » فعل ماض ، والفاعل يعود إلى « أن » والجملة خبر المبتدأ الأول — وهو أن (*) « والواو كالفا » مبتدأ وخبر « مفهوم » مفعول تفد « مع » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، و « لا » ناهية « جلداً » خبر تكن « وتظهر » الواو المعية ، « وتظهر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها ، وهو محل الشاهد والفاعل أنت « الجزع » مفعول تظهر منصوب بالفتحة، وسكن للوقف.

وقوله : يَا نَاقَ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحاً   إِلَى سُلَيمانَ فَنَسْتَرِيحَا[1]

وقوله : * فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى *[2]

اللغة والاعراب . لا تنه : لا تطلب الـكف والبعد عن الشيء . عار : عيب ونقص. « لا » ناهية «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا بحذف الألف، والفاعل أنت «وتأتى» الواو للمعية ، وتأتى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو «مثله» مثل مفعول تأتى. والهاء مضاف إليه ، وأن مادخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر مأخوذ من الفعل قبلها ــ أى لا يكن منك نهى وإتيان « عار » خبر لمبتدأ محذوف ــ أى ذلك عار ، ويجوز العـكس « عليك » متعلق بمحذوف صفة لعار « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « فعلت » فعل الشرط وفاعل ، والجواب محذوف ــ أى فذلك عار ، « عظيم » صفة ثانية لعار ، وجملة الشرط معترضة بينهما .

والمعنى : لا تطلب من غيرك الـكف والبعد عن شىء قبيح وأنت تفعل مثله ، فذلك عار عظيم عليك، وأمر مشين يحط من قدرك .

والشاهد : نصب « تأتى » بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ــ فى جواب النهى بلا. والآية قبله مثال للفاء بعد النهى.

(١) بيت من الرجز ، لأبى النجم العجلى ــ الفضل بن قدامة ــ من قصيدة يمدح فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك . وهو من شواهد سيبويه .

اللغة والاعراب . عنقاً : العنق : ضرب من السير السريع . فسيحا : واسعاً ، فهو وصف كاشف . « يا ناق» « يا » للنداء ، وناق منادى مرخم « ناقة » مبنى على ضم القاف ، أو التاء المحذوفة ــ على اللغتين المعروفتين ــ فى محل نصب . «سيرى» فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل « عنقا » صفة لمصدر محذوف ــ أى سيرا عنقاً «فسيحاً» صفة ثانية كاشفة « فنستريحا » الفاء للسببية، ونستريحا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء، والألف للاطلاق ، وهو فى تأويل مصدر بأن ، معطوف بالفاء على مصدر متصيد كما سلف ــ أى ليـكن منك يا ناقة سير واسع ــ فاستراحة لنا .

والمعنى : سيرى يا ناقة سيراً سريعاً إلى سليمان ، وجدى فى ذلك لنستريح معاً .

والشاهد : نصب نستريحا ، بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً فى جواب الأمر .

(٢) صدر بيت من الوافر ، استشهد به سيبويه ونسبه للاعشى ، وهو فى زيادات ديوانه . ونسبه آخرون إلى غير الأعشى ، وعجزه :

وقدْ اجتمع الطَّلَبُ والنَّفىُ فى قوله تعالى: (وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ الآية) ؛ لأنَّ « فتطرُدَهُمْ » جوابُ النَّفى[1] — و (فَتَكُونَ) جواب النَّهى[2] .

واحترزَ بتقييدِ النفى والطَّلبِ بمَحْضَين ـ من النفى التالى تقريراً[3]

---

* لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ *

ويروى قبل هذا البيت:

تقولُ حَلِيلَتِى لمّا اشتكَيْنَا سيُدْرِكُنَا بنو القَرْمِ الهِجَانِ
سيُدْرِكُنَا بنُو القَمَرِ ابنِ بَدْرٍ سراجُ الليلِ للشمسِ الحَصَانِ

اللغة والاعراب. ادعى : أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء . أندى : أفعل تفضيل ، من الندا مقصوراً ـ وهو بعد ذهاب الصوت . « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، ويجوز فى همزته ـ فى غير الوصل ـ الضم والكسر «وأدعو» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب الأمر . إن حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف «لصوت» مضاف إليه على زيادة اللام «أن ينادى» أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر إن، ويجوز العكس، داعيان فاعل ينادى.

والمعنى : قالت لهذه المرأة التى خافت أن يلحق بنا العدو : نادى مع ندائى للاستغاثة، كى ننجو من العدو ؛ فإن أرفع صوت نداء داعيين معاً .

والشاهد: نصب المضارع ـ وهو أدعو ـ بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية فى جواب الأمر ومن النحاة من يروى هذا البيت * فقلت ادعى وأدع فإن أندى * على أن أدع مجزوم بلام أمر مقدرة للضرورة ـ أى : ولأدع ، وسهل ذلك عطفه على الأمر الصريح

(١) أى : وهو قوله تعالى : (ماعليك من حسابهم من شىء) ٥٢ — سورة الأنعام

(٢) وهو قوله سبحانه : (ولا تطرد الذين يدعون ربهم) ففى الكلام لف ونشر غير مرتب . وقد اقتصر المصنف فى التمثيل على النفى والتمنى والنهى والأمر ؛ لأنه لم يسمع نصب الفعل بعد الواو فى غيرها . وزاد الأشمونى الاستفهام كقوله :

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونَ بينى وبينكم المَوَدَّةُ والإخاءُ ؟

ثم قال : وقس الباقى . وقال أبو حيان : لا ينبغى أن يقدم على ذلك ـ إلا بسماع .

(٣) أى : المسبوق باستفهام تقريرى ، نحو : ألم تشهد الورد متفتحاً فتسر به ؟ فانه

— والمتلوّ بنفى — والمنتقِض بإلاّ[1] ، نحو : أَلَمْ تَأْتِنى فأُحسنُ إليكَ ؛ إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقىّ[2] ، ونحو : ما تزالُ تأتينا فتحدِّثُنا — وما تأتينا إلاَّ وتحدثُنا .

ومِنَ الطَّلَبِ باسم الفعل ، وبما لَفظُه الخبرُ — وسيأتى[3] .

وبتقييدِ الفاءِ بالسببيَّةِ والواو بالمعيَّة : من العاطفَتَيْنِ على صريح الفعْل ومن الاستئنافيَّتَين ، نحو : (وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)؛ فإنَّهَا للعطفِ[4] وقوله : * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *[5] ؛ فإنها للاستئناف ؛ إذ

يجوز رفع الفعل « تسر » — مراعاة لمعنى الإثبات ؛ لأن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل ، ويجوز نصبه مراعاة لصورة النفى أو الاستفهام .

(١) فإنه يجب رفع الفعل بعدها عند ابن مالك ومن تبعه ؛ لأن معناهما الإثبات، وأجاز سيبويه وآخرون : الرفع والنصب بعد المنتقض بإلا الاستثنائية .

(٢) أى : بل أردت حمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه.

(٣) وكذلك بالمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ؛ نحو : سكوتا فيتكلم الخطيب.

(٤) أى عطف « يعتذرون » على لفظ « يؤذن » ، ليدل على نفى الإذن والاعتذار عقبه مطلقا — أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

(٥) صدر بيت من الطويل . وقد استشهد به سيبويه ، وهو من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى — صاحب بثينة ، وعجزه :

* وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ ؟ *

اللغة والإعراب ، الربع : المنزل . القواء : الخالى الذى لا أنيس به . بيداء : صحراء قفر . سملق : لا تنبت شيئا . « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى . « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسر للساكنين « الربع » مفعوله « القواء » صفته « فينطق » الفاء للاستئناف ، وينطق فعل مضارع مرفوع والفاعل يعود على الربع والجملة خبر لمبتدأ محذوف — أى فهو ينطق ، ولا يضر الاقتران بالفاء « وهل » الواو عاطفة ؛ وهل حرف استفهام، تخبرنك مضارع مبنى على الفتح لنون التوكيد الخفيفة « بيداء » فاعل تخبر

العطفُ يقتضى الجَزْمَ[(١)] ، والسببيَّة تقتضى النَّصبَ[(٢)] . وتقولُ : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ - بالرَّفع إذا نهيتَه عن الأوَّل فقط[(٣)] ؛ فإن قدَّرْتَ النَّهْىَ عن الجمع نَصبتَ[(٤)] أو عن كلٍّ منهما جَزَمتَ[(٥)] .

وإذا سقَطتْ الفاءُ بعد الطَّلب وقُصِدَ مَعنى الجزاءِ[(٦)] — جُزِمَ الفعلُ جواباً لشرطٍ مقدَّرٍ[(٧)] — لا للطلبِ ؛ لتضمُّنِه معنى الشَّرْطِ ، خلافاً لزاعمى ذلك ، نحو : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)[(٨)] ، بخلاف نحو : (فَهَبْ لِى

والمعنى : ألم تسأل هذا المنزل الخالى الذى لا أحد به، فيخبرك عن الأحبة ؟ ثم رجع إلى نفسه وقال : وهل تخبرنك صحراء جرداء لا نبات بها ؟

والشاهد : فى قوله «فينطق» حيث رفع المضارع بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ ذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ولا للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) لأنه معطوف على مجزوم وهو « يسأل » (٢) لأنه فى جواب استفهام وقيل: إن الفاء هنا للعطف ، والمعتبر فى العطف الجملة لا الفعل وحده .

(٣) فتكون الواو للاستئناف ،وتشرب خبر لمبتدأ محذوف ـ أى ولك شرب اللبن. ويحتمل أن تكون الواو للحال،و «تشرب» خبر لمبتدأ محذوف،ويكون النهى عن المصاحبة

(٤) أى على أن الواو للمعية . ويكون من عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد من الفعل السابق كما مر؛ أى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

(٥) أى على العطف ، ويكون من عطف الفعل على الفعل للتشريك فى النهى لا كسابقه ـ احترازاً من سقوطها بعد النفى ،فإنه لا يصح جزم المضارع معه بل يجب رفعه وألحق الكوفيون بالواو ـ « ثم » فى الحديث : « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه » . (٦) أى قصد بالفعل الذى سقطت منه الفاء ـ أن يكون جواباً وجزاء على الطلب المتقدم ؛ أى يكون مسبباً عنه كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط.

(٧) أى هو وفعل الشرط ، لدلالة الطلب عليهما . ويتعين أن تكون أداة الشرط المقدرة « إن » لأنه لا يحذف غيرها . (٨) « أتل » فعل مضارع مجرد من الفاء وقد تقدمه طلب ـ وهو : « تعالوا » ، والمقصود به الجزاء ؛ لأن التلاوة عليهم مسببة

مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) ــ فى قراءة الرفع ؛ فإنَّه قدَّره صفةً لوليًّا[١] ، لا جوابًا لِهَبْ ــ كما قدَّره مَن جزم .

وشَرَطَ غيرُ الكسائيِّ لصحةِ الجزمِ بعد النَّهْيِ[٢] ــ صحةَ وُقوع « إنْ لاَ » فى موضعه[٣] ؛ فمن ثَمَّ جازَ : لا تَدْنُ من الأسدِ تَسْلَمْ ــ بالجزمِ ، ووجَب الرفعُ فى نحو : لا تدنُ من الأسدِ يأكُلُكَ[٤] .

وأمَّا قولُه : « فَلاَ يقْرَبْ مَسجدَنَا يؤْذِنَا » ، فالجزمُ على الإبدال[٥] ــ لا الجواب .

عن مجيئهم ــ فجزم بحرف شرط مقدر ، والتقدير : إن تأتوا أتل ــ ١٥١ الأنعام . ومثله قوله تعالى : (وهزى إليك بجزع النخلة تساقط) فإن تساقط مجزوم بالاتفاق .

(١) أى أن جملة « يرثنى » فى محل نصب صفة لوليا لأنه نكرة، والمراد : بالإرث إرث النبوة والعلم ــ لا المال ؛ لأن الأنبياء لا تورث . ومثله : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) فتطهرهم فى موضع نصب صفة لصدقة ــ أى صدقة مطهرة لهم ، ويصح أن يجزم فى جواب الأمر أو يرفع مع الاستئناف . وإذا كان ما قبل الفعل معرفة ــ أعربت الجملة حالا ، نحو : (ولا تمنن تستكثر ــ ذرهم فى خوضهم يلعبون) . وإن كان نكرة تصلح لمجيء الحال منها ــ احتمل الوصفية والحالية ، نحو : أكرم رجلا من الغرباء يدين بالإسلام . (٢) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء .

(٣) أى صحة وضع « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية ــ موضع « لا » الناهية المحذوفة ــ مع استقامة المعنى . (٤) ذلك لعدم صحة حلول «إن لا» ــ موضع « لا » الناهية المحذوفة ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو ، وإنما على الدنو نفسه ، ولهذا وجب الرفع فى قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) . الآية : ٦ ــ من سورة المدثر

(٥) أى جزم « يؤذنا » على أنه بدل اشتمال من يقرب ــ لا على أنه جواب النهى ؛ لأنه لا يصح : إن لا يقرب يؤذنا ؛ لأن الإيذاء ــ إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه . وهذا جزء من حديث « من أكل من هذه الشجرة ــ يعنى الثوم ــ فلا يقرب

وألحق الكسائىُّ فى جواز النَّصبِ بالأمرِ — ما دلَّ على معناه؛ مِن اسم فعلٍ[1] نحو: نَزَالِ فنُكرِمَك، أو خَبَرٍ نحو: حَسْبُكَ حديثٌ

مسجدنا يؤذنا » . وفى جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفى – أى الطلب – يقول الناظم :

(وَبَعْدَ غيرِ النَّفْىِ جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْىٍ أَنْ تَضَعْ «إن» قَبْلَ «لا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ)(*)

أى أنه يجوز فى جواب غير النفى – من أنواع الطلب المذكورة – أن تجزم إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . وشرط الجزم بعد النهى : أن تضع « إن » الشرطية قبل « لا » النافية ، دون أن يحدث اختلاف فى المعنى – قبل مجىء « إن لا » . أما شرط الجزم بعد غير النهى من أنواع الطلب – كالأمر ، أو الدعاء ، أو غيرها – فهو صحة المعنى مع الاستغناء عن أداة الطلب ، وإحلال «إن» الشرطية وحدها . وتدخل « إن » على المضارع إن وجد مضارع مذكور ، وإلا فعلى فعل آخر يتصيد فى مكانه ويوافق المعنى المقصود . وهذا العمل مؤقت ليرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته، تبعاً لسلامة المعنى أو عدم سلامته .

هذا : ولم يشترط الكسائى وبعض الكوفيين : إحلال «إن لا» – محل «لا» الناهية ولا إحلال «إن» قبل بقية أدوات الطلب ، ولا ما يترتب على ذلك من صحة المعنى أو عدم صحته ؛ بدعوى أن فهم المقصود من الجملة يرجع إلى القرائن وحدها ، وأن كثيراً من الأمثلة التى جاز فيها جزم المضارع – لا يستقيم معناها بوضع «إن لا» بدلا من «لا» الناهية

(١) سواء كان من لفظ الفعل كما مثل المصنف – أو لا . نحو « صه » فيسمع الناس الخطيب . وكذلك ينبغى النصب؛ إذا كان الأمر بصيغة المصدر النائب عن

(*) «وبعد» ظرف متعلق باعتمد «غير النفى» غير مضاف إليه والنفى كذلك «جزماً» مفعول اعتمد مقدم « إن تسقط » شرط وفعله ، وجوابه محذوف كما تقدم «الفا» بالقصر فاعل تسقط «والجزاء قد قصد» مبتدأ وخبر ، والواو للحال ، والجملة موضع الحال من فاعل اعتمد

(*) «وشرط جزم» مبتدأ ومضاف إليه « بعد نهى » بعد ظرف متعلق بشرط أو بجزم ونهى مضاف إليه «أن تضع» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وسكن للوقف ، وهما فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «إن» مفعول تضع مقصود لفظها «قبل» ظرف متعلق بتضع «لا» مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من إن « تخالف » مضاف إليه «يقع» فاعل يقع يعود على تخالف ، والجملة صفة لتخالف

فينامَ الناس(١). ولا خلافَ في جوازِ الجزمِ بعدهما إذا سقطَتْ الفاء(٢) كقوله: * مكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَستريحي *(٣)

فعله، نحو: سكوتاً فينام المتعبون. (١) «حسبك» اسم فاعل بمعنى كافيك — مبتدأ «حديث» خبر، ويجوز العكس «فينام» الفعل منصوب على رأى الكسائى، والجملة متضمنة معنى اكفف. أو «حسب» اسم فعل مضارع بمعنى يكفى مبنى على الضم «حديث» فاعل.

ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر: قوله تعالى: (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار) بجزم المضارعين: يغفر، ويدخل — في جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر وهى: (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون)؛ لأن المعنى: آمنوا وجاهدوا. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام — وهو: «هل أدلكم»، لفساد المعنى على ذلك. سورة الصف

(٢) ذلك لأن امتناع النصب بعدها عند الجمهور — سببه جمودها، فلا يمكن إضمار «أن»، وتأويل مصدر يعطف على ما قبلهما. أما الجزم فلا يستلزم سبك مصدر.

(٣) عجز بيت من الوافر، لعمرو بن الإطنابة الخزرجي — والإطنابة: اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة، وصدره:

* وقولى كلما جشأت وجاشت *

اللغة والاعراب. جشأت: ثارت ونهضت من فزع أو حزن ونحوهما، والضمير للنفس جاشت: فزعت وغلت من حملها الأثقال كما تغلى القدر. تحمدى: يحمدك الناس. «وقولى»: الواو عاطفة، وقولى مبتدأ معطوف على همتى في قوله قبل:

أَبَتْ لى همتى وأَبَى بلائى ... وأَخذِى الحمدَ بالثمنِ الربيحِ
وإقحامِى على المكروهِ نفسِى ... وضربِى هامةَ البطلِ المشيحِ

«كلما» ظرف زمان متعلق بقولى منصوب، و«ما» حرف مصدرى «جشأت» الجملة صلة «ما». «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت، والكاف حرف خطاب — أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ،

وَقولهم : «اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» ؛ أى لِيتَّقِ اللهَ وَلْيَفْعَلْ[1].

وَأَلْحَقَ الفراءُ التَّرجِّى بالتَّمنى[2]، بدليل قراءة حفص: (فَأَطَّلِعَ) بالنصب[3]

«تحمدى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب «أو تستريحى» معطوف على تحمدى.

والمعنى : أن همتى وشجاعتى جعلتنى أقول لنفسى كلما : ــ فزعت وضجرت من مشقات الحرب ـــ اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة والاحتمال، أو تستريحى من عناء الدنيا بالقتل فى موطن الشرف والفخار .

والشاهد : فى « تحمدى »؛ حيث جزم بحذف النون لوقوعه فى جواب اسم الفعل الأمر ؛ لدلالته على الطلب (١) جزم « يثب » لأن « اتقى » و « فعل » وإن كانا فعلين ظاهرهما الخبر ــ إلا أن المراد بهما الطلب .

وفى جزم المضارع فى جواب الأمر ــ يقول الناظم فى تعبير مجمل غير واف :

(وَالأمْرُ إنْ كانَ بِغَيْرِ «افْعَلْ» فَلاَ   تَنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ)(*)

أى : أن الأمر ــ وهو من أنواع الطلب ــ إن كان مدلولا عليه بغير صيغته الصريحة، وهى صيغة «افعل»؛ بأن كان مدلولا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر ــ لم يجز نصبه بعد الفاء ؛ لأنها لا تعتبر سببية . ويصح جزمه فى جواب هذا الأمر عند سقوط الفاء

(٢) أى فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبا . وإذا سقطت هذه الفاء ، صار المضارع ــ على هذا ــ جوابا للترجى مجزوما ، نحو: لعلك تحفظ حق النعمة يدمها الله عليك (٣) أى فى جواب قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) . من الآيه : ٣٧ سورة غافر . وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

(*) « والأمر » مبتدأ ــ والمقصود به الطلب « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان مستتر فيها « بغير افعل » بغير متعلق بمحذوف خبرها، وافعل مضاف إليه «فلا تنصب» الفاء واقعة فى جواب الشرط، و « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «جوابه» جواب مفعول تنصب والهاء مضاف إليه، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف ، وجزمه مفعول اقبلا مقدم « اقبلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف .

(فصل) ويُنصب بـ « أَن » مضمرةً جوازاً بعْد خمسةٍ أيضاً(١) :

أحدها : اللامُ ؛ إذا لم يَسْبِقْهَا كَوْنٌ ، ناقصٌ ، ماضٍ ، منفيٌّ ، ولم يقترن الفعلُ بـ « لا » ، نحو : (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ـ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)(٢) . فإن سُبِقَتْ بالكَوْنِ المذكورِ ـ وَجَبَ إضمارُ « أن » كما مرَّ . وإن قُرِنَ الفعلُ بـ « لا » نافيةً أو مؤكِّدَةً ـ وجب إظهارُها(٣)، نحو : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ ـ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)(٤) .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ)(*)

أى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ـ ينصب كما ينصب المضارع الواقع بعد التمنى ؛ على اعتبار الفاء سببية فى كل منهما . ولم يذكر الناظم حكم المضارع إذا سقطت الفاء ، وقد بيناه .

هذا : والتمنى الذى أداته «لو» ـ كالنفى ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند سقوط الفاء

(١) أى بعد خمسة أحرف ، ويمكن إجمال ذلك فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر غير المسبوقة بكون منفى ، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله «لا» النافية أو الزائدة . وهذا هو الذى بينه المصنف بقوله : أحدها .

(٢) أضمرت النون فى « لنسلم » وأظهرت فى « أن أكون » ، وهذا الذى ذكره المصنف مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام ؛ وجوزوا إظهار أن بعدها للتوكيد ـ ٧١ ـ الأنعام ، ١٢ ـ الزمر (٣) أى لئلا يتوالى مثلان من غير إدغام .

(٤) أدغمت النون فى «لا» النافية فى الآية الأولى : ١٥٠ ـ سورة البقرة . وفى «لا» المؤكدة فى الآية الثانية : ٢٩ ـ سورة الحديد . وفيما تقدم يقول الناظم :

(*) « والفعل » مبتدأ « بعد الفاء » بعد ظرف فى موضع الحال من نائب فاعل نصب والفاء مضاف إليه « فى الرجا » بالقصر متعلق بنصب الواقع خبراً المبتدأ « كنصب » متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف — أى نصب نصباً كنصب ، أو حال من مرفوع نصب « ما » اسم موصول مضاف إليه واقع على الفعل بعد الفاء « إلى التمنى » متعلق بينتسب الواقع صلة لما .

والأربعة الباقية : « أو » ، و « الواوُ » ، و « الفاء » ، و « ثُمَّ » ؛ إذا كان العطفُ على اسمٍ ليس فى تأويلِ الفعل[١] نحو : (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) فى قراءة غير نافع بالنصبِ ـ عطفاً على « وَحْياً »[٢] . وقوله :

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى *[٣]

(وَبَيْنَ « لاَ » ولاَمِ جَرٍّ التُزِمْ إظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةً ، وَإِنْ عُدِمْ
« لاَ » فَأَنِ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا . . . .)(*)

أى يلزم إظهار « أن » الناصبة للمضارع ؛ إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعيها ولام الجر ، وإن عدمت « لا » فأعمل « أن » مظهرة أو مضمرة .

(١) هذا هو الموضع الثانى الذى ذكره المصنف بقوله : والأربعة الباقية وهو: أن تقع «أن» بعد حرف عطف من حروف أربعة؛ هى: الواو ـ والفاء ـ وثم ـ وأو؛ بشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكوراً ليس فى تأويل الفعل ـ أى يكون جامداً محضا ، سواء كان مصدراً صريحا أم غير مصدر . ويشترط أيضا : ألا يدل حرف من هذه الحروف على معنى يوجب إضمار « أن »؛ كالسببية مع «الفاء»، والمعية مع «الواو» و «ثم» ، والاستثناء مع «إلا» (٢) «يرسل» مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد « أو » ؛ وهو فى تأويل مصدر منصوب معطوف على «وحيا» والتقدير : إلا وحيا أو إرسالا . والاستثناء منقطع ؛ لأن الوحى والإرسال ليسا تكليما .

وقيل : هو استثناء مفرغ من الأحوال ؛ أى ما يوجد تكليم الله بشراً فى حال ما ، إلا حال كونه موحى إليه ـ أى ملهما له كأم موسى ـ أو مسمعا له من وراء حجاب كموسى ـ أو مرسلا إليه كباقى الأنبياء ؛ فهى أحوال من المفعول . ويجوز أن تكون من الفاعل ـ أى موحيا ؛ أو مكلما ، أو مرسلا . و « كان » تامة « لبشر » متعلق بها « أن يكلمه » المصدر المنسبك فاعل ـ أو ناقصة و«وحيا» خبرها ، أى ما كان تكليم الله بشراً إلا إيحاء (٣) صدر بيت من الوافر ، وقد استشهد به سيبويه ولم ينسبه .

(*) « وبين لا » بين ظرف متعلق بالتزم ـ أو بإظهار ، ولا مضاف إليه «ولام جر» معطوف على لا « إظهار أن» إظهار نائب فاعل التزم وأن مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبة » حال من أن

(*) « لا » نائب فاعل عدم الواقع فعلا للشرط « فأن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « أن » مفعول مقدم لاعمل « مظهراً أو مضمرا » ـ بصيغة اسم الفاعل ـ حالان من فاعل اعمل ، وبصيغة اسم المفعول ـ حالان من أن .

وقوله: * لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ *(١)

ونسبه بعضهم إلى « ميسون » بنت بحدل الكلابية ؛ وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية ، ونقلها إلى الحاضرة — وهى أم ولده يزيد ؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها ؛ فقال لها : أنت فى ملك عظيم وكنت قبلا تلبسين العباءة. فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهلها وإلى حالتها الأولى — ومنها هذا البيت . وعجزه :

* أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

اللغة والاعراب . عباءة : كساء معروف لا يلبسه أهل الحضر غالبا . تقر : تسر يقال : قرت عينه — إذا بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه الشفوف : جمع شف ، وهو الثوب الرقيق الذى لا يحجب ما وراءه . « ولبس » الواو عاطفة ، و « لبس » مبتدأ « عباءة » مضاف إليه ، وهو معطوف على قوله قبل :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيــــهِ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

«وتقر » الواو للعطف « تقر »فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو و « عينى » فاعل تقر « أحب » خبر المبتدأ .

والمعنى : ولبس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى — احب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة ، مع استيلاء الهموم والأحزان على .

والشاهد : نصب « تقر » بأن مضمرة جوازاً بعد الواو ، وهى مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل — وهو «لبس» ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على لبس

(١) صدر بيت من البسيط — لم أقف على قائله ، وعجزه :

* مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ *

اللغة والاعراب . توقع : ترقب وانتظار . معتر : هو الفقير — أو الذى يتعرض للمعروف من غير أن يسأل بلسانه . إترابا : مصدر أترب الرجل — إذا كثرت أمواله وصارت كالتراب ، أو قلت ؛ فهو من الأضداد . والمراد الأول . أما ترب — فمعناه افتقر . ترب : فقر . « لولا » حرف امتناع لوجود « توقع » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه «فأرضيه» الفاء عاطفة ، وأرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، «ما» نافية « كنت » كان واسمها « أوثر إترابا » الجملة خبر « كنت » ، وجملة « ما كنت » جواب لولا .

وقوله : * إنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ *(1)

وتقول : الطائر فيغضبُ زيدٌ الذُّبَابُ ـ بالرفع وُجوباً ؛ لأن الاسمَ فى تأويلِ الفعلِ ـ أى الذى يَطِيرُ(2) .

والمعنى : لولا انتظار السائلين وذى الحاجات لمساعدتهم وسد عوزهم ـ ما آثرت الغنى على الفقر . وقرأه البعض : أترابا ـ جمع ترب ، وهو المساوى فى العمر والسن ، ويكون المعنى : ما كنت أوثر أحداً على أترابى بالعطاء والبذل ؛ أو ذلك كناية عن تركه وطنه وأترابه، والضرب فى الأرض ابتغاء الثراء ؛ ليصير ملجأ للمحتاجين والسائلين.

والشاهد ؛ نصب الفعل « أرضيه » بعد الفاء العاطفة بأن مضمرة جوازاً ، على اسم خالص ليس فى تأويل الفعل ـ وهو « توقع »

(1) صدر بيت من البسيط ، لأنس بن مدركة الخثعمى ، وعجزه :

* كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عافَتِ الْبَقَرُ *

اللغة والاعراب ، سليك: اسم رجل. وأمه تسمى« سلكة»، وقد اشتهر بها فيقال : سليك بن سلكة . وهو عداء مشهور ، يقال:إنه يسبق الخيل ويلحق الظباء . أعقله : أدفع ديته . وسميت الدية « عقلا » لأنهم كانوا يعقلونها ـ أى يربطونها بجوار القتيل ، وكانت من الإبل . الثور : هو فحل البقر ، وقيل : هو ما يعلو وجه الماء من طحلب ونحوه فتعافه الوراد : «إنى» إنّ واسمها «وقتلى» الواو للمعية، وقتلى مفعول معـه وهو مصدر مضاف لفاعله «سليـكا» مفعوله «ثم» حرف عطف «أعقله » أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم والهاء مفعوله « كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » الجملة حال من الثور «لما » ظرف ـ بمعنى حين ، أو حرف ربط . وجملة عافت فى محل جر بإضافة لما

والمعنى : كان سليك قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها ، فقتله الشاعر حمية ودفع ديته ، فهو يقول : إنى حين قتلت سليكاً ودفعت ديته، فألحقت بمالى الضرر لنفع غيرى ـ كالثور الذى يضرب لتشرب البقر ؛ وذلك أن البقر إذا امتنعت عن الشرب لا تضرب ؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها، فيضرب الثور .

والشاهد : نصب « أعقله » بعد ثم العاطفة ، بأن مضمرة جوازاً . وقد عطفت فعلا على اسم صريح فى الاسمية ليس فى تقدير الفعل ـ وهو « قتلى » .

(2) ذلك لأنه صلة « لأل » وصلتها فى تأويل الفعل ، و « أل » اسم موصول

ولا يُنصبُ بـ « أن » مضمرةً في غير هذه المواضع العشرة[١] — إلا شاذًّا ، كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه »[٢] . وقول آخر : « خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخُذَكَ »[٣] وقراءة بعضهم : (بَلْ نَقْذِفُ بالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ)[٤] .

مرفوع بالإبتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف « الذباب » خبر «فيغضب» الفاء عاطفة، ويغضب فعل مضارع مرفوع ، وزيد فاعل ، والجملة معطوفة على صلة أل ، ولا تحتاج لرابط لعطفها بالفاء .

وفي الموضع الثاني من مواضع إضمار « أن » جوازاً — يقول الناظم :

(وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ «أَن»: ثابتاً، أو مُنْحَذِفْ)(*)

أي إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل — بأن يكون جامداً — فانصبه « بأن » ثابتة في الكلام أو محذوفة . وقد أوضح المصنف مايتصل بهذا من تفصيل

(١) يزاد عليها ما سيأتي في الجوازم ؛ من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء ، أو الواو بعد الشرط أو الجزاء ؛ فإنه ينصب بأن مضمرة وجوباً . وإذا دخلت الفاء على مضارع مسبوق بإنما للحصر ، نحو : إنما أنت المسافر فتنتفع — جاز نصب المضارع ؛ على اعتبار الفاء السببية وتنزيل الحصر منزلة الطلب ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية . ومثله قوله تعالى : (فإنما يقول له كن فيكون) فيقراءة من نصب «فيكون»

(٢) «تسمع» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة شذوذاً ؛ والمصدر المنسبك مبتدأ — أي سماعك، «خير» خبر ، ويروى برفع «تسمع»— وهو مثل عربي يضرب لمن اشتهر وذاع صيته ، وتزدرى مرآته . قيل : إن أول من قاله — المنذر بن ماء السماء.

(٣) ليس في هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة — وهو « يأخذك »

(٤) أي بنصب « يدمغه » بأن مضمرة شذوذاً ، من الآية: ١٨ من سورة الأنبياء ، وكذلك « يأخذك » قبله .

ومن الخير الاقتصار على السماع في هذا النوع ، وإليه أشار الناظم بقوله :

(*) « وإن » شرطية «على اسم » جار ومجرور متعلق بعطف الواقع فعلا للشرط « خالص » نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره عطف « تنصبه » فعل مضارع جواب الشرط والهاء مفعوله « أن » فاعله قصد لفظه « ثابتاً » حال من أن «أو منحذف » معطوف على ثابتاً، وسكن على لغة ربيعة .

(فصل) وجازمُ الفعلِ نوعان: جازمٌ لفعلٍ وَاحِدٍ، وهو أربعة: «لا» الطَّلَبِيَّة[1]؛ نهياً كانت، نحو: (لا تُشْرِكْ باللهِ) — أودُعاء نحو: (لا تُؤَاخِذْنَا). وَجَزْمُهَا فِعْلَيِ المتكلم مبنيَّين للفاعل — نادرٌ[2] كقوله: * لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا *[3]

(وَشَذّ حَذْفُ «أنْ» وَنَصْبٌ فِى سِوَى ... مَامَرّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)(*)

أى أن حذف «أن» مع عملها النصب فى المضارع بعد حذفها — فى غير المواضع السالفة — أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وما روى منه على لسان الراوى العدل — يقبل منصوباً كما روى

(١) هى التى يطلب بها الكف عن شيء وعدم فعله؛ فإن كان الطلب من أعلى لأدنى — سميت «لا» الناهية. وإن كان من أدنى لأعلى — سميت لا «الدعائية» كما مثل المصنف. وإن كان من مساويك — سميت «لا» التى للالتماس؛ كأن تقول لمساويك: لا تفعل كذا. وخرجت «لا» النافية والزائدة.

(٢) لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه — غير مألوف، ومخالف للواقع. أما جزمها فعلى المتكلم المبنيين للمفعول فكثير، وستأتى الإشارة إلى ذلك.

(٣) صدر بيت من البسيط — للنابغة الذبيانى؛ يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغسانى ويحذرهم بأسه؛ وكانوا قد نزلوا أرضاً يحميها. وعجزه:

* مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ *

اللغة والاعراب. ربربا: اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء؛ وقد شبه به الجماعة من النساء فى حسن عيونهن وهدوئهن. حوراً: جمع حوراء — من الحور وهو: شدة سواد العين مع شدة بياضها. مدامعها: جمع مدمع — اسم مكان، والمراد العيون؛ لأنها أماكن الدمع؛ من إطلاق الحال وإرادة المحل. مردفات: مركبات خلف الراكبين، كل واحدة رديف لراكب. أكوار: جمع كور — وهو الرحل بأداته. أعقاب: جمع عقب، وهو المؤخر من كل شيء. «لا» ناهية «أعرفن»

(*) «حذف» فاعل شذ «أن» مضاف إليه مقصود لفظه «ونصب» معطوف على حذف «سوى» متعلق بنصب «ما» اسم موصول مضاف اليه «مر» الجملة صلة «ما» الثانية مفعول اقبل «عدل» مبتدأ، وجملة «روى» خبره، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما والعائد محذوف — أى رواه

وقوله : * إذا ما خَرَجْنا مِنْ دِمَشْقَ فلا نَعُدْ *[1]

ويكثرُ : لا أُخْرَجْ ولا نُخْرَجْ ؛ لأن المَنْهِيَّ غيرُ المتكلم[2] .

فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا ، والفاعل أنا .

ويجوز جعل «لا» نافية «ربربا» مفعول أعرفن «حوراً» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا والهاء مضاف إليه «مردفات» حال من «ربربا» — أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه .

والمعنى : لا يكن نساء جميلات . تشبه الغزلان أو بقر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وحور العين فأعرفها — قد ركبن خلف الراكبين على مؤخر الرحل

فأقيم السبب مقام السبب . وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات — مردفات خلف من استباهن . وفى كتاب سيبويه : أن عجز البيت :

* كأنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ *

والأبكار : صغار بقر الوحش — وأراد بها الجوارى من النساء . والنعاج : جمع نعجة وهى البقرة الوحشية . ودوار : ما استدار من الرمل يدور حوله الوحش . يريد : لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيات .

والشاهد : فى «لا أعرفن» فإن «لا» ناهية والمضارع المجزوم بها محلا — للمتكلم ، وهو مبنى للمعلوم ، وذلك شاذ .

(١) صدر بيت من الطويل — للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية . ونسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب إلى الفرزدق . وعجزه : * لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ *

اللغة والإعراب : الجراضم : الكبير البطن الكثير الأكل ، وكان معاوية معروفاً بذلك . «إذا» شرطية و «ما» زائدة «خرجنا» فعل الشرط «فلا» الفاء واقعة فى جواب الشرط «لا» ناهية أو دعائية «نعد» فعل مضارع مجزوم بلا «لها» جار ومجرور متعلق بنعد «أبدا» ظرف زمان كذلك «ما» مصدرية ظرفية ، «فيها» خبر دام مقدم «الجراضم» اسمها مؤخر **والمعنى** : واضح .

والشاهد فى قوله : «فلا نعد» حيث جزم فعل المتكلم المبنى للمعلوم بلا الناهية — أو الدعائية على قول ، وذلك قليل . (٢) وهو الفاعل المحذوف

و « اللامُ » الطلبيَّةُ[1] ؛ أمراً كانت ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) ، أو دُعاءً ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) . وجزمُهَا فِعْلَى المتكلم مبنيَّيْنِ للفاعل — قليلٌ ، نحو : « قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ »[2] . (ولْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) . وأقلُّ منه جزمُهَا فعلَ الفاعلِ المخاطَبِ[3] ، نحو : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) — فى قراءةٍ ، ونحو : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[4] . والأكثرُ الاستغناءُ عن هذا بفعل الأمر[5] .

و « لم » ، و « لمَّا »[6] . ويشتركان فى الحرفيَّةِ ، والنَّفى ، والجَزْمِ ،

النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجنى ، ولا يخرجنا أحد ـ بالنباء للمعلوم ، فلما حذف الفاعل بنى الفعل للمجهول . ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يَا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ لم يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبلى وَلا مَلِكُ

(١) يقال فيها ما قيل فى « لا » ، وحركتها الكسر ، وفتحها لغة سليم . وتسكن بعد الفاء والواو كثيراً ، وتحريكها بعد « ثم » حسن . وقد تحذف ويبقى عملها ، وكذلك يصح حذف مضارعها إذا دل على ذلك دليل . وإنما تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل — إلا فى ضرورة الشعر (٣) أى لأجلكم ، وهو أمر لهم بالاهتمام به ولكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . والفاء لعطف جملة طلبية على مثلها ، و « أصلِّ » مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء « لكم » اللام للتعدية ؛ لأن الصلاة بمعنى الدعاء . وهذا الحديث عن أنس بن مالك ؛ فقد روى أن جدته مليكة دعت الرسول لطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فلأصلّ لكم » ، وتقدم النبي وخلفه أنس واليتيم ، وقامت العجوز من ورائهما ، فصلى ركعتين ثم انصرف.

(٣) أما جزمها المبنى للمفعول — متكلما أو مخاطباً — فكثير ، نحو : لأُكرَمْ ، ولتُكرم يا محمد ؛ لأن الأمر فيهما للغائب كما سبق (٤) هذا حديث للرسول ، وفى مسلم عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلعم يقول : « لتسوّن صفوفكم أو ليخالفنّ الله بين وجوهكم » (٥) ذكر الزجاج : أن جزم الفعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة . وقد ورد فى الحديث فيقبل قوله (٦) تختلف « لما » الجازمة — عن

والقلبِ للمضيِّ[١] . وتنفرد « لَمْ » بمصاحبةِ الشرطِ[٢] نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) ، وبجواز انقطاعِ نَفْيِ مَنْفِيِّهَا[٣] ؛ ومن ثَمَّ جازَ : لم يَكُنْ ثُمَّ كانَ ، وامتنعَ في لَمَّا[٤] .

وتنفردُ « لَمَّا » بجواز حذف مجزومِهَا[٥] ، كـ « قاربتُ المدينةَ وَلَمَّا » — أى وَلَمَّا أَدْخُلْهَا . فأَمَّا قوله: * يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ *[٦]

« لما) الظرفية التى بمعنى « حين » أو « إذ » . والتى كثيراً ما تدخل على الماضى نحو قوله تعالى : (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم) . وكذلك تختلف عن « لما » بمعنى إلا ، التى لا تدخل غالباً إلا على الجمل الاسمية ، نحو : (إن كل نفس لمّا عليها حافظ) - أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لمّا فعلت كذا .

(١) فيكون الفعل مضارعا فى صورته وإعرابه ، ولكن زمنه ماض . ويختصان كذلك بالمضارع ، وبجواز دخول همزة الاستفهام - ولاسيما التقريرى - عليهما ، مع بقائهما على عملهما ، نحو :(ألم يجدك يتيماً فآوى ؟) - ألما تترك اللهو وقد شبت ؟

(٢) أى يجوز دخول بعض أدوات الشرط عليها مثل : إن - إذا - لو - من .. الخ

وإذا دخلت عليها أداة الشرط ، تجرد المضارع بعدها للمستقبل وبطل تأثيرها فى قلب زمنه للماضى . ويكون عمل الجزم فى هذه الحالة للشرط لسبقه . وتقتصر « لم » على إفادة النفى دون الجزم ، وقيل : إن « لم » هى الجازمة لاتصالها بالفعل مباشرة ، وأدوات الشرط مهملة . (٣) أى جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم ، نحو: (لم يكن شيئا مذكوراً) ؛ لأن معناه: ثم كان بعد ذلك .

ويجوز أن يكون مستمراً متصلا بالحال ووقت التكلم ولا ينقطع ، نحو قوله تعالى : (لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد)

(٤) لأنه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كما سيأتى . وزعم بعضهم : أن بعض العرب قد ينصب المضارع بـ « لم » ، وبعضهم يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، والحق عدم الاعتداد بمثل ذلك ، وتأويل ما سمع منه .

(٥) أى اختياراً فى النثر والشعر لدليل ، والوقوف عليها بعد حذفه .

(٦) عجز بيت من الكامل ، لإبراهيم بن هَرْمة القرشى ، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، وقد مات فى خلافة الرشيد . وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، وصدره :

— فضرورةٌ . وبتوقُّعِ ثُبوتِه[1] نحو : (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ — وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمَانُ فى قلوبِكُم)[2] ؛ ومن ثَمَّ امتنعَ : لَمَّا يجتمع الضِّدَّان[3] .

وجازمٌ لفعلين وهو أربعةُ أنواع : حرفٌ باتفاقٍ وهو : « إن » . وحرفٌ على الأصحِّ، وهو : « إذ ما ». واسمٌ باتفاقٍ، وهو: « مَنْ، وَمَا

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التى اسْتُودِعْتَهَا *

اللغة والاعراب : يوم الأعازب ، وقيل الأغارب : يوم معهود من أيام العرب « وديعتك » وديعة مفعول احفظ والكاف مضاف إليه «التى» اسم موصول نعت للوديعة « استودعتها » استودع فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء نائب فاعل وهى مفعوله الأول، والهاء مفعول ثان ، والجملة صلة الموصول «يوم» ظرف منصوب «الأعازب» مضاف إليه « إن » شرطية « وصلت » فعل الشرط — روى بالبناء للمجهول وللمعلوم . وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله « وإن » الواو عاطفة ، وإن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية لا غير— على الخلاف المتقدم . **والمعنى** : واضح.

والشاهد : حذف المجزوم بـ « لم » للضرورة ؛ لأن المعنى : وإن لم تصل .

(١) أى ثبوت منفيها ووقوعه فى الغالب على الوجه الخالى من النفى . ومن غير الغالب : ندم إبليس ولما ينفعه الندم — واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما تنفعه شفاعته . وتنفرد « لما » كذلك بوجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن الحالى ، امتداداً يشملهما معاً ، وبأن الزمن المنفى بها قصير غالباً ؛ أى أن أوله فى الغالب ليس بعيداً عن آخره المتصل بالحال ؛ بخلاف الزمن الماضى المنفى بالحرف « لم » — فإنه طويل فى الغالب . والطول والقصر يرجعان إلى العرف.

(٢) أى إلى الآن ماذا قوه وسوف يذوقونه. الآية:٨ من سورة ص . وإلى الآن مادخل الإيمان فى قلوبكم وسوف يدخل الآية: ١٤ — الحجرات (٣) لاستحالة دخولها، وتوقع المستحيل محال

وإلى الجوازم الأربعة المتقدمة — يشير ابن مالك بقوله :

(« بِلاَ وَلاَمٍ » طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فى الْفِعْلِ هَكَذَا « بِلَمْ وَلَمَّا »)(*)

(*) « بلا » جار ومجرور متعلق بضع « ولام » عطف عليه « طالباً » حال من فاعل ضع المستتر « جزما » مفعول ضع فى الفعل » متعلق بضع « هكذا بلم » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف دل عليه ضع « ولما » عطف على لم .

وَمَتَى ، وَأَىّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُمَا » . واسمٌ على الأصحِّ وهو : « مَهْمَا »[(١)] .

وكلٌّ منهن يقتضى فِعْلين : يُسَمَّى أَوَّلُهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاءً[(٢)] .

أى : اجزم الفعل المضارع بلا ، واللام ؛ إن كنت طالباً بهما — أى إذا استعملتهما أداتى طلب . وكذلك اجزمه بلم ولما .

هذا : وزعم بعضهم أن «لم» قد تنصب المضارع فى لغة ، واستشهد بقول الراجز :

فى أى يومَىَّ من الموتِ أفِر   أيوم لم يقدرَ أم يوم قُدر

والحق خلافه ، وحمل البيت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة .

أو أن فتحة الراء لاتباع الفتحة قبلها أو بعدها .

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » — فالصحيح أنها أدوات غير جازمة . وإلى هذا القسم من الجوازم — أشار الناظم بقوله :

(وَاجْزِمْ بِإِنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا   أَىٍّ ، مَتَى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا ، أَنَّى . وَحَرْفٌ «إِذْ مَا »   كَإِنْ ، وَبَاقِى الأَدَوَاتِ أَسْمَا)(*)

وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، ولا تدخل على اسم ، ولها الصدارة فى جملتها ، ولا يصح حذفها على القول الصحيح .

ومنها مالا يجزم إلا مقترناً بما ، وهو: حيث — وكيف . ومالا تلحقه « ما » وهو: من — ما — مهما — أنى . وما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن — أى — متى — أين — أيان .

(٢) وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية ، أما جملة الجواب فتكون فعلية واسمية كما سيأتى وإنما عملت هذه الأدوات فى شيئين ؛ لإفادتها ربط الثانى بالأول ، فكأنهما شىء واحد . وسمى الأول شرطاً ؛ لأن المتكلم يعتبر تحقيق مدلوله شرطاً لتحقق مدلول الجواب ، والثانى جواباً وجزاء ، لترتبه على الأول ولزومه له . هذا: وبعض هذه الأدوات يأتى للاستفهام ؛ كمتى فى قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الله والذين آمنوا معه متى نصر الله)

(*) « بإن » متعلق باجزم ، وما بعدها معطوف عليها باسقاط العاطف فى بعضها .

(*) « وحرف » خبر مقدم «إذ ما » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « كإن » متعلق بمحذوف نعت لحرف « وباقى الأدوات» مبتدأ ومضاف إليه « أسما » خبر المبتدأ ، وقصر للضرورة .

ويكونان مُضارِعين[١]، نحو: (إنْ تَعُودُوا نَعُدْ)، وَمَاضِيين[٢] نحو: (وَإنْ عُدْتُمْ عُدْنَا). وماضياً فمضارعاً، نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ). وعكسه وهو قليلٌ نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ»[٣]، ومنه: (إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ)؛ لأن تابِعَ الجوابِ جوابٌ[٤].

فقد أفادت مع الاستفهام التمنى. ولا يقع بعدها الفعل، بل الاسم الذى يعرب مبتدأ. و«أيان» فى قوله سبحانه (يسألون أيان يوم الدين). و«أين» فى قوله (ويوم يناديهم أين شركائى). و«أنى» فى قوله (ذلكم الله فأنى تؤفكون). و«أى» فى قوله (فأى آيات الله تنكرون).

(١) ويجزم لفظ المعرب، أما المبنى فيجزم محله. (٢) يجزم الماضى محلا؛ لأن لفظه لا يجزم. وإنما يكون فى محل جزم؛ ومعناه ينقلب إلى الاستقبال؛ لأن أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصاً. وما ورد مما فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما معاً، واقعاً فى الماضى — فمؤول، نحو قوله تعالى: (إن كنت قلته فقد علمته — إن يسرق فقد سرق أخ له — وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت) أى: إن يتبين فى المستقبل أنى قلته فى الماضى — فأنا أعلم أنك قد علمته.. وهكذا.

(٣) حديث نبوى، ومعنى إيماناً: تصديقاً بأنها حق وطاعة. واحتساباً: أى طلباً لرضاء الله وثوابه — لا للرياء ونحوه. ومثل هذا: قول عائشة عن أبيها — وهى تحدث الرسول حين قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» —: إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقم مقامك رق قلبه «الأسيف: السريع الحزن الرقيق القلب»

(٤) «فظلت» ماض، وهو معطوف على الجواب وهو «ننزل» فيكون جواباً.

وفى عمل تلك الأدوات وما يليها — يقول الناظم:

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاء، وَجَوَاباً وُسِمَا

(*) «فعلين» مفعول يقتضين مقدم، ونون النسوة فى يقتضين فاعله، وهى عائدة على الأدوات السابقة «شرط» مبتدأ وسوغ الابتداء به — وهو نكرة — وقوعه موقع التفصيل أو خبر مبتدأ محذوف — أى أحدهما «قدما» فعل ماض للمجهول» والجملة خبر أو صفة والألف للاطلاق «الجزاء» فاعل يتلو، والجملة مستأنفة — أو خبر ثان لشرط «وجواباً» مفعول

وَرَدَّ الناظم بهذين ونحوِهما على الأكثرين؛ إذْ خَصُّوا هذا النوعَ بالضرورة[1]. وَرَفْعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارعٍ منفىٍّ بِلَمْ — قَوِىٌّ[2] كقوله:

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لاغَائِبٌ مَالِى وَلاَحَرِمُ[3]

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)(*)

أى أن هذه الأدوات المذكورة قبل — تقتضين فعلين؛ المقدم منهما يسمى شرطاً، ويتلوه الجزاء — ويسمى الجواب. وهذان الفعلان يكونان ماضيين أو مضارعين، أو مختلفتين على النحو الذى بينه المصنف

(١) حجتهم، أننا إذا أعملنا الأداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً — كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه، وذلك غير مستساغ. والحق ماذهب إليه الناظم؛ لورود الأمثلة الكثيرة التى تؤيده.

(٢) لأن الأداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط لكونه ماضياً، أو مجزوماً بغيرها وهو «لم» — ضعفت عن العمل فى الجزاء فحسن رفعه، كما قال الناظم:

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)(*)

أى: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعا — جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن. والجزم أحسن. وإن كان الشرط مضارعا والجزاء مثله — وجب الجزم. ورفع الجزاء ضعيف. والرفع عند الكوفيين والمبرد — بتقدير الفاء؛ فيكون الفعل المرفوع وفاعله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء — أى فهو يقول، والجملة الاسمية هى الجواب. وعند سيبويه: على تقدير حذف الجواب، والمرفوع المذكور دليله.

(٣) بيت من البسيط. لزهير بن أبى سلمى، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان. وهو من شواهد سيبويه

وسما الثانى، ونائب فاعله العائد إلى الجزاء هو المفعول الأول

(*) «وماضيين» مفعول ثان لتلفيهما مقدم «أو مضارعين» معطوف عليه «تلفيهما» تلفى مضارع ألفى، والضمير البارز مفعوله الأول «أو متخالفين» معطوف على مضارعين،

(*) «وبعد ماض» بعد ظرف متعلق بحسن وماض مضاف إليه «رفعك» رفع مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله «الجزا» مفعوله، وقصر للضرورة «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» مبتدأ مضاف إلى مفعوله «بعد مضارع» بعد ظرف متعلق بوهن ومضارع مضاف إليه، وجملة «وهن» خبر المبتدأ.

ونحو : إن لم تَقمْ أقومُ .

وَرَفْعُ الجوابِ فى غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

. . . . مَنْ يَأتِهَا لا يَضيرُها[1]

اللغة والاعراب : خليل ، المراد هنا : الفقير ذو الحاجة ـ من الخلة ، وهى الفقر والحاجة . مسغبة : مجاعة،من سغب فلان ـ إذا اشتد به الجوع. حرم :ممنوع وحرام .

«إن» شرطية « أتاه خليل» الجملةفعل الشرط «يوم» ظرف زمان متعلق بأتى و «مسغبة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالى» فاعل بغائب سد مسد الخبر. أو غائب خبر مقدم و «مالى» مبتدأ مؤخر ـ مضاف إلى ياء المتكلم.

والمعنى : يصف هرماً بالكرم والجود، وأنه لا يرد سائلا فيقول : إذا جاءه ذو حاجة قد أخذ منه الجوع ـ لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه . ولا يقول للسائل المحتاج : أنت ممنوع محروم .

والشاهد : فى «يقول» ؛حيث رفع وهو جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط ماض .

(١) هذا من شواهد سيبويه ، وهو جزء من بيت من الطويل، لأبى ذؤيب الهذلى ـ يخاطب بختيا من الإبل يحمل ميرة من قرية كثيرة الطعام ، ويطلب منه التجلد والصبر على الحمل فوق الطاقة ، والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

اللغة والاعراب . تحمل : أجهد نفسك وتكلف الحمل،طوقك : طاقتك وقدرتك . مطبعة : أى وضع عليها الطابع ـ وهو الخاتم ، والمراد : أنها مملوءة بالطعام ؛ لأنه لا يختم على الشيء إلا إذا امتلأ وعاؤه . «من» شرطية مبتدأ «يأتها» فعل الشرط مجزوم بحذف الياء ، والفاعل يعود على من ، و « ها » مفعول عائدة على القرية « لا » نافية « يضيرها » يضير فعل مضارع جواب الشرط مرفوع ،وها مفعول، والجملة خبر المبتدأ .

والمعنى : احمل فوق ما تستطيع حمله من طعام هذه القرية ؛ فإنها كثيرة الطعام لا يؤثر فيها ما ينتقص منها .

والشاهد: فى قوله «لا يضيرها» ؛ حيث رفع المضارع وهو جواب شرط غير ماض، ولا مضارع منفى بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة قال الناظم :

وعليه قراءة طلحة بن سلمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)(١)

. . . . وَرَفْعُهُ بعد مضارع وَهَن

(١) أى برفع « يدركـكم »، وهى قراءة شاذة . ومن المفيد إن نذكر هنا فى إجمال كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام ـ فنقول :

١ ـــ إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف ـ فهى فى محل جر بالحرف أو بالإضافة نحو : عمّن تتعلم أتعلم ؛ وكتاب مَن تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب . ولا تكاد الأداة تجر فى غير هاتين الحالتين .

٢ ـــ وإذا كان الأداة ظرفا للزمان أو المكان ـ فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاما ، نحو : متى يقبل الصيف يشتد الحر . وللخبر إن كان ناسخا نحو : أينما تكن تجد تقديراً لإخلاصك ؛ فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر «تكن» . وأدوات هذا النوع هى : متى، وأيان ـ للزمان . وأين ، وأنى ، وحيثما ـ للمكان . وأى مضافة إلى الزمان أو المكان ـ على حسب الحالة .

٣ ـــ وإن دلت الأداة على حدث محض ـ فهى مفعول مطلق لفعل الشرط . وأداة هذا النوع؛ « أى » مضافة للمصدر ، نحو : أى عمل تقدم للوطن تجز به خيراً . أما إذا دلت على ذات ؛ فإن كان فعل الشرط لازماً ـ فهى مبتدأ خبره فعل الشرط على الأصح وتوقف الفائدة على الجواب، إنما هو من حيث التعلق ـ لا من حيث الخبرية . وقيل: الجواب هو الخبر . وقيل : هما ، نحو : من يسافر أسافر معه . وكذلك إن كان متعدياً ومفعوله أجنبى منها ، نحو : (من يعمل سوءاً يجزبه) . وإن كان متعدياً مسلطاً عليها فهى مفعوله ، نحو : (وما تفعلوا من خير يوف إليكم)؛ فإن سلط على ضميرها أو على ملابسه ـ فاشتغال نحو : من يكرمه محمد أكرمه ـ ومن يصاحب أخاه علىّ أصاحبه ؛ فيجوز فى «من» . أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط. وأدوات هذا النوع : من ، وما ، ومهما ، وأى ـ مضافة إلى اسم ذات .

ويتبين مما تقدم: أن ـ متى وأيان ـ تدلان على الزمان؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . وأين ، وأنى ، وحيثما ـ تدل على المكان . ومن ، وما . ومهما ـ غير ظروف ، أما « أى » فبحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت إلى زمان فزمان ـ أو إلى مكان فمكان ـ أو إلى غيرهما فغير ظرف .

(فصل) وكلُّ جوابٍ يمتنعُ جعلُه شرطاً — فإنَّ الفاءَ تجبُ فيه[(١)].
وذلك: الجملةُ الاسميةُ[(٢)]، نحو: (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)
وَالطَّلبيةُ[(٣)] نحو: (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) .
وقد اجتمعا في قوله: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ)[(٤)]؟

أما « إن » و « إذ ما » — فلتعليق الجواب على الشرط، تعليقاً مجرداً من غير دلالة على زمان أو مكان أو غيرهما، وتفيدان الشك والظن.

كما أن « إذ » الشرطية تفيد الأمر المتيقن غالباً. و « كيفما » — تدل على الحال.

(١) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء؛ إذ بدونها لا يكون ربط؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة. وهذه الفاء زائدة محضة ليست للعطف ولا للسببية ولا لغيرها. ولا تفيد إلا مجرد الربط المعنوى بين جملة الجواب وجملة الشرط. وتعرب مع الجملة التى بعدها فى محل جزم جواب الشرط. وخصت الفاء بذلك؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب، ولا شك أن الجزاء متسبب عن الشرط وعاقب له.

وفى ذلك يقول الناظم:

(وَاقْرُنْ بِـ«فَا» حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ)(*)

أى اقرن بالفاء حتما — كل جواب، لو جعلته فعل شرط للأداة «إن» أو غيرها من أخواتها — لم ينجعل؛ أى لم يصلح فعلا للشرط؛ لعدم انطباق الشروط عليه.

(٢) فإن جملة الشرط لابد أن تكون فعلية كما أسلفنا، وفعلها وحده هو الشرط.

(٣) وتشمل: الأمر، والنهى، والدعاء — ولو بصفة الخبر، والنفى والاستفهام. وإذا كانت أداة الاستفهام هى الهمزة — وجب تقديمها على الفاء؛ نحو قوله تعالى: (أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار؟) فإن كانت الأداة غير الهمزة وجب تقديم الفاء، نحو: إن حضر محمد فهل تكرمه؟ — أو فمن يكرمه؟ أو فأيكم يكرمه؟

(٤) جملة « فمن ذا الذى ينصركم » — اسمية؛ لأن صدرها اسم وهو «من»، وطلبية

(*) «بفاء» متعلق باقرن وقصر للضرورة «حتماً» حال بتأويل اسم الفاعل — أى حاتماً، أو نعت لمصدر محذوف أى قرناً حتماً «جواباً» مفعول اقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود إلى جواب وهو المفعول الأول «شرطاً» مفعوله الثانى «لإن» متعلق بمحذوف صفة لشرطاً «أو غيرها» غير معطوف على إن وهو مضاف إلى ها «لم ينجعل» جواب الشرط وفاعل ينجعل يعود إلى جواب، وجملة لو وشرطها وجوابها فى محل نصب، صفة لجواباً.

والتى فِعْلها جامِدٌ نحو : (إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّى)[1] .

أو مقرون بقَدْ[2] نحو : (إن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) .

أو تنفيس ، نحو : (وإنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ).

أو « لَنْ »، نحو : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ) .

أو « مَا » ، نحو : (فإنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) .

وقد تحذفُ فى الضرورة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحسنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *[3] . وقوله :

لأن «من» استفهامية ؛ وهى مبتدأ و «ذا» اسم إشارة خبر ، و«الذى» نعت له أو بيان « ينصركم » الجملة صلة . ويجوز أن تكون « ذا » ملغاة ، و « الذى » هو الخبر والجملة فى محل جزم جواب الشرط. من الآية : ١٦٠ من سورة آل عمران

(١) « إن » شرطية « ترنى » فعل الشرط مجزوم بحذف الألف ، والفاعل أنت والنون للوقاية والياء المحذوفة تخفيفاً ــ مفعول أول « أنا » توكيد لها «أقل» مفعول ثان « فعسى» الفاء واقعة فى جواب الشرط لأن الفعل جامد. من الآية: ٣٩ من سورة الكهف

(٢) لأن « قد » تقتضى وقوع فعل الشرط وتقريبه من الحال ، وذلك ينافى مايقتضيه فعل الشرط من احتمال الوقوع وعدمه، وأن زمنه مستقبل. الآية: ٧٧ ــ سورة يوسف

(٣) صدر بيت من البسيط ، لعبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت . وقيل : لكعب بن مالك ــ وكلاهما أنصارى. وهو من شواهد سيبويه، وعجزه :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ *

ويروى: . . . عند الله سِيّان .

اللغة والاعراب . « من » اسم شرط جازم مبتدأ « يفعل » فعل الشرط مجزوم ، وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين ، وفاعله يعود على من « الحسنات » مفعوله ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله يشكرها » مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « من »

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا ... سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا[1]

وَيجوزُ أن تُغْنِيَ « إذا » الفُجائيةُ[2] عن الفاءِ ؛ إنْ كانت الأداةُ

والمعنى : من يفعل الخير والمعروف يحظى برضاء الله وشكره ، والجزاء المضاعف على هذا الخير. ومن يفعل الشر يجازى بمثله .

والشاهد : فى « الله يشكرها » ؛ فإنها جملة اسمية وقد وقعت جوابا للشرط ، وكان يجب أن تقترن بالفاء ، ولكنها حذفت لضرورة الشعر .

(١) بيت من الطويل ـ لم نقف على قائله .

اللغة والاعراب . ينقاد : يتبع ويميل . للغى ، الغى : ضد الرشد . الصبا : الصبوة سيلفى : سيوجد . « من » شرطية مبتدأ « لا » نافية : « يزل » . فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط واسمها يعود على من « ينقاد » الجملة خبرها « سيلفى » فعل مضارع للمجهول جواب الشرط مجزوم ، ونائب فاعله مفعوله الأول « نادما » مفعول الثانى ـ أو حال .

والمعنى : أن الشخص الذى يستسلم للشهوات والشرور ونزعات الصبوة ـ لابد أن يندم على ذلك فى يوم من الأيام ، مهما طالت سلامته وسلم من عواقب فعله .

والشاهد : فى قوله « سيلفى » ، فإنه جواب الشرط . وفيه حرف التنفيس وهو السين ولم يقترن بالفاء للضرورة . ومن النادر الذى لايقاس عليه ـ قوله عليه السلام لأبي ابن كعب فى شأن اللقطة . « . . . فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به . أى فأدها إليه .

وقد نظم بعض الفضلاء المواضع التى تجب فيها الفاء فى بيت مشهور هو :

اسْمِيَّـــةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ ... وَبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتنفيس

ومثل النفى بما ولن ـ النفى بإن ؛ غير أنه إذا كانت أداة الشرط « إذا » والنا فى هو « إن » ـ جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها . وجعل بعض النحاة « ما » و « لا » النافيتين . مثل « إن » النافية .

وزاد فى المغنى على المواضع المتقدمة : الجواب المقرون بحرف له الصدارة ؛ كرب ، وكأن ـ قال تعالى : (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) . والمصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو : (وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء فتأتيهم بآية) .

(٢) معناها : الدلالة على المفاجأة فى الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام ، وهى بعد

« إنْ »[1] . والجوابُ جُملةً اسميةً غير طلبيةٍ[2] نحو : (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

أداة الشرط لا تخلو من الدلالة على تعقيب الجواب على الشرط .

(١) مثالها « إذا » الشرطية عند بعض النحاة ، مستدلين بقوله تعالى فى المطر : (فَإِذَا أَصابَ بِهِ مَنْ يَشاء مِنْ عِبادِهِ إذا هم يَسْتَبْشِرُون) ،وقوله سبحانه : (إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُم تخرُجُون) .

(٢) وكذلك يشترط : أن تكون غير مسبوقة بنفى ولا بناسخ ؛ فتتعين الفاء فى نحو : إن يعص محمد والده فويل له — إن يعص فما له حظ فى الآخرة ؛ فإن خسرانه لا شك فيه . أما الجمع بين الفاء وإذا — ففيه خلاف ؛ فمنعه بعضهم ، وأجازه آخرون مستدلين بقوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يأجُوجُ وَمأجُوج . فإذا هِيَ شاخِصَةٌ أبْصَارُ الذِينَ كَفَرُوا) . والحق جوازه ، وإن كان قليلا .

وتخالف «إذا» الفجائية «إذا» الشرطية فى: أنها حرف— والشرطية اسم ظرف زمان . والفجائية خاصة بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب — أما الظرفية فخاصة بالفعل ولا بد لها من جواب . ومعنى الفجائية : الحال ، ولا يبتدأ بها . والشرطية تدل على الزمان المستقبل ولها حق الصدارة . وفى إغناء « إذا » الفجائية عن الفاء — يقول الناظم :

(وَتَخْلُفُ « الفَاء » « إذَا المُفَاجأه » كَـ « إنْ تَجُدْ » إذَا لَنا مُكَافَأه)[*]

أى أن الفاء قد تختفى وتخلفها وتحل محلها « إذا » التى تدل على المفاجأة ؛ وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية — كما يفهم من المثال الذى ذكره .

(تنبيه)

إذا صلح المضارع الواقع جواباً لأن يكون فعلا للشرط — جاز اقترانه بالفاء ، بشرط أن يكون مثبتاً، أو منفياً « بلا » أو « لم » ، وحينئذ يرفع المضارع مع الفاء على أنه

(*) « الفاء» مفعول تخلف « إذا » فاعله مقصود لفظه « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « كان » الكاف جارة لقول محذوف ، و « إن » شرطية « تجد » فعل الشرط « إذا » حرف ربط الجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور خبر مقدم « مكافأة » مبتدأ مؤخر وسكن للشعر، والجملة فى محل جزم جواب الشرط

(فصل) وإذا انقضَت الجملتـان ، ثمَّ جئْتَ بمضارعٍ مقرونٍ بالفاء أو الواو ؛ فلكَ جَزْمُه بالعطف[١] ، ورفعُه على الاستئناف[٢] ، ونَصْبُه بأَنْ مُضمرةً وُجوباً[٣] وهو قليلٌ ؛ قرأَ عاصمٌ وابنُ عامرٍ : (فيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) ـ بالرَّفْعِ ، وباقيهم ـ بالجزم[٤] ، وابنُ عباسٍ ـ بالنصب .

خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : (فمن يؤمن بِرَبِّه فلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقاً) ، وقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ من الصالحات وَهُوَ مُؤْمِن فلا يَخَافُ) ـ أى : فهو لا يخاف . وإن كان الجواب فعلا ماضيا لفظا ومعنى ـ وجب اقترانه بالفاء على تقدير « قد » إن لم تكن ظاهرة ، نحو قوله تعالى : (إن كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَت) ، وإن كان ماضيا لفظا مستقبلا معنى ، غير مقصود به وعداو وعيد ـ امتنع اقترانه بالفاء نحو : إن قام محمد قام على . وإن قصد بالماضى المتقدم وعد أو وعيد ـ جاز اقترانه بالفاء على تقدير « قد » ، نحو قوله تعالى : (ومَنْ جاءَ بالسَّيئةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُم فى النَّار) . الآية ٩٠ من سورة النمل وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل حقيقة .

(١) أى على لفظ الجواب ، إن كان مضارعا مجزوماً ـ وعلى محله إن كان ماضيا أو جملة اسمية فعلية ، وفى هذه الحالة تعتبر الفاء والواو حرفى عطف مجردين لا يفيدان سببية ولا معية (٢) فتكون الواو والفاء حرفى استئناف ، والمضارع مرفوع إن كان مجرداً من ناصب أو جازم ، ومن نونى التوكيد ، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملتى الشرط والجواب .

(٣) أى على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ؛ لأن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ـ فهو يشبه الاستفهام أو النفى أو الطلب . . إلخ .

(٤) أى : عطفاً على لفظ يُحاسبكم ، فى قوله سبحانه قبل : (إن تُبدُوا ما فى أنفسكم أو تُخفُوه يُحاسِبْكم به اللهُ فيغْفِرُ لِمَنْ يَشَاء) . الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة

وقُرِىء بهنَّ أيضاً فى قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِىَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)(١)

وإذا توسَّط المضارعُ المقرونُ بالفاء أو بالواو بين الجملتين — فالوجهُ الْجَزْمُ(٢) . ويجوزُ النصبُ(٣) كقوله:

* وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *(٤)

---

(١) برفع «يذرهم» على الاستئناف ـ ونصبه بأن مضمرة وجوباً بعد الواو ـ وجزمه بالعطف على محل جملة « فلا هادى له » الآية ١٨٦ ـ الأعراف، وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ ـ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ)(*)

أى : إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو ـ جاز فيه فيه ثلاثة أوجه : الجزم، والرفع، والنصب ـ على التوجيه الذى أوضحناه . ومعنى قمن ـ جدير والمراد بالتثليث: الأوجه الثلاثة المذكورة. والكوفيون يجعلون «ثم» مثل الواو للعطف والمعية ؛ فيجيزون النصب بعدها . وزاد بعضهم : « أو » .

(٢) أى على العطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلا.

(٣) أى على إضمار « أن » وجوباً بعد الفاء والواو . ويمتنع الرفع ؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وقيل: لامانع من الرفع على اعتبار الجملة معترضة بين الشرط والجزاء

(٤) صدر بيت من الطويل ـ لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا *

اللغة والإعراب . يقترب منا : يدنو ويقرب ـ يريد : النزول عندهم وفى جوارهم . يخضع : يستكين ويكون منقاداً لنا خاضعاً لإرادتنا. نؤوه: ننزله عندنا ونعد له مأوى هضماً : غمطاً لحقوقه، من هضمه حقه ـ إذا لم ينصفه ويوفه . « من » اسم شرط جازم مبتدأ «يقترب» فعل الشرط، وفاعله يعود على من «ويخضع» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، وهو فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل قبله كما سبق ، « نؤوه » نؤو فعل مضارع مجزوم فى جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، والهاء مفعوله، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ .

(*) « والفعل » مبتدأ «من بعد الجزا» من بعد جار ومجرور متعلق بيقترن والجزا مضاف إليه « إن يقترن » شرط وفعله « بالفا » بالقصر للضرورة متعلق بيقترن «أو الواو» معطوف على الفاء « بتثليث » متعلق بقمن الواقع خبراً للمبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

(فصل) ويجوزُ حذف ما عُلِمَ من شرطٍ؛[١] إن كانت الأداةُ «إنْ» مقرونة بلا، كقوله: * وَإلاَّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الْحسَامُ *[٢] — أى: وإلاّ تُطَلِّقْهَا يَعْلُ .

والمعنى : من يدن منا وينزل فى حمانا، مع الخضوع لمشيئتنا وإرادتنا ـ ننزله خير منزل ، ولا يخف من تعدى أحد عليه ، أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا .

والشاهد : فى قوله « ويخضع » ؛ حيث نصب بالعطف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب . والوجه الجزم ، ولكن النصب غير ممنوع .

وفى حكم المضارع إذا توسط بين جملتى الشرط والجواب ـ يقول الناظم ؛

(وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ «فَا» أَوْ «وَاوٍ» إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا)(*)

أى : أن المضارع المقرون بالفاء أو الواو ـ يتعين نصبه أو جزمه ؛ إن اكتنفته ـ أى أحاطت به ـ جملتا الشرط والجواب. وإذا توسط المضارع بين جملتى الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد حروف العطف السابقة ـ أعرب بدلا من فعل الشرط إن كان مجزوماً ، نحو : متى تأتنا تنزل عندنا نكرمك ، وأعربت جملته حالا ـ فى الغالب ـ إن كان مرفوعا ؛ كقول الحطيئة :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

(١) أى بأن تدل قرينة عليه ، ولا يذكر بعده فى الكلام ما يفسره .

(٢) عجز بيت من الوافر ـ للأحوص يخاطب مطراً ، وكان دميماً وتحته امرأة حسناء ، وصدره :

* فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ *

اللغة والإعراب . بكفء : بمساو ومماثل فى الحسب وغيره ـ مما يعتبر لازماً للتكافؤ بين الزوجين . مفرقك ، المفرق : وسط الرأس حيث يفرق الشعر . الحسام : السيف

(*) « وجزم » مبتدأ « أو نصب » عطف عليه « لفعل » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق به ، أو بالمعطوف عليه ـ على سبيل التنازع ، والخبر محذوف ـ أى جائز مثلا ، أو هو الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل « فا » بالقصر مضاف إليه « أو واو » عطف على فا « إن » شرطية « بالجملتين » متعلق باكتنفا الواقع فعلا للشرط وجواب الشرط محذوف ،

وماعُلِمَ من جَوابٍ (١)، نحو: (فإن استطعتَ أن تبتغيَ نفقاً.. الآية) (٢).
ويجبُ حذفُ الجوابِ؛ إن كان الدَّالُّ عليه ما تقدَّمَ؛ مما هو جوابٌ في

القاطع . « فطلقها » الفاء عاطفة ، وطلق فعل أمر والهاء مفعول « فلست » الفاء للتعليل وليس واسمها « لها » متعلق بكفء الواقع خبراً لليس على زيادة الباء « وإلا » الواو عاطفة ، وإن شرطية مدغمة في « لا » النافية ، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق مفعول يعل مقدم والكاف مضاف إليه « الحسام » فاعل مؤخر .

والمعنى: يطلب الأحوص من مطر أن يطلق زوجته لأنه غير كفء لها ــ وإلا أطاح برأسه.

والشاهد : في « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لأن الأداة « إن » مقرونة بلا ــ أي : وإلا تطلقها . وينبغي أن يتقدم كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف ، مثل : طلقها في البيت .

(١) بشرط أن يكون فعل الشرط ــ في غير الضرورة الشعرية ــ ماضياً لفظاً ومعنى ، كما مثل المصنف . أو معنى فقط كالمضارع المنفي بالحرف « لم » نحو قوله تعالى : (لئن لم تنته لأرجمنك) ، من الآية ٢٦ من سورة مريم ، وقول الشاعر :

لمن تطلبُ الدُّنيا إذا لم تُرِدْ بها … سُرُورَ مُحِبٍّ أو إساءةَ مُجْرِمِ ؟

(٢) جواب «إن استطعت» محذوف لدلالة الكلام عليه ــ أي: فافعل سورة الأنعام . فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً ؛ بأن كان مضارعا لفظاً ومعنى ، لم يصح ــ في القول الراجح ــ حذف الجملة الجوابية ؛ إلا إذا سد مسدها جملة أخرى بعدها تدل عليها ولا تصلح جوابا نحو قوله تعالى : (وإن تَجْهَرْ بالقَوْلِ فإنه يعلمُ السِّرَّ وأَخْفَى) ؛ فقد حذف الجواب ــ وهو : فإنه غنى عن جهرك ــ وسد مسده جملة : « فإنه يعلم السر »، وهذه لاتصلح جواباً ؛ لأن الجهر بالقول لايترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ لأنه ــ سبحانه ــ يعلم السر دائماً.
ومثل هذا: قوله سبحانه: (من كانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فإنَّ أجَلَ اللهِ لآت)؛ فإن الجواب محذوف، تقديره : فليبادر بالعمل الصالح . ولم يشترط الكوفيون كون فعل الشرط ماضياً مستدلين بمثل الآيتين المذكورتين ، وأن المذكور هو الجواب ، ولا يشترط أن يكون الجواب مترتباً على الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

المعنَى[١] ، نحو : أنتَ ظالِمٌ إن فعلْتَ ـ أو ما تأخر[٢] من جوابِ قَسمٍ سابقٍ عليه ، نحو : (لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالْجِنُّ . . . الآية)[٣] .

كما يجبُ إغنـاءُ جوابِ الشرطِ عن جوابِ قَسمٍ تأخَّر عنه ، نحو : إن تَقُمْ وَاللهِ أَقُمْ[٤] .

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَـكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ)(*)

أى : أن الجملة الشرطية قد تغنى عن الجملة الجوابية وتدل عليها عند حذفها . والعـكس قد يقع ؛ بشرط أن تدل قرينة على ذلك ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف ـ لا لبس فيه ولا اضطراب .

(١) أى : ولا يصح أن يكون جواباً صناعة ؛ إما لـكونه جملة اسمية مجردة من الفاء ، أو جملة منفية بلم المقرونة بالفاء ـ أو لـكونه مضارعا مرفوعا .

وإنما وجب حذف الجواب ، وامتنع جعل المتقدم جوابا ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الـكلام، فلا يتقدم الجواب عليها .

(٢) أى : أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر .. إلخ .

(٣) « لئن » اللام موطئة للقسم » وإن » شرطية ، وجملة « لا يأتون » جواب القسم لسبقه وتقدمه على الشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه . الإسراء

(٤) « أقم » جواب الشرط لتقدمه . وحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمْ)(*)

أى: أنه إذا اجتمع شرط وقسم ـ حذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب المتقدم عليه . ويستثنى من ذلك :

(ا) ما إذا كان القسم مقروناً بالفاء ؛ فإنه يجب جعل الجواب له وإن تأخر ، وتـكون جملة القسم وجوابه جواب الشرط ، نحو : إن جاء محمد فوالله لأكرمنه .

(*) « والشرط » مبتدأ « يغنى » الجملة خبر « من جواب » متعلق بيغنى « قد علم » الجملة صفة لجواب « المعنى » نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم ، وهو فعل الشرط ، والجواب محذوف.

(*) « لدى » ظرف متعلق باحذف « اجتماع » مضاف إليه « جواب » مفعول احذف « ما » اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « أخرت » صلة « فهو ملتزم » مبتدأ وخبر ، والفاء للتعليل ،

وإذا تقدَّمها ذُو خَبرٍ[١]، جاز جعلُ الجوابِ للشرطِ مَعَ تأخرِه[٢]، ولم يجب — خــلافاً لابن مالك[٣]، نحو: زيدٌ والله إن يَقُمْ

(ب) أو إذا كان الشرط امتناعياً — وهو ما كانت أداته دالة على الامتناع، وهى: «لو — لولا — لوما» — فيجب أن يكون الجواب له وإن تأخر، ويحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، نحو: لولا رحمة الله بعباده والله لأخذهم بذنوبهم.

(حـ) وهنالك حالة ثالثة ينبغى أن يكون الجواب فيها للشرط وإن تأخر عن القسم، وهى: التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج لخبر، وقد بينها الناظم والمصنف.

ويعرف جواب الشرط؛ بأنه يجب أن يكون مجزوماً لفظاً إن كان مضارعا — أو محلا إن كان ماضياً، أو يقرن بالفاء، أو بإذا الفجائية — إن كان من الأنواع التى لاتصلح فعل شرط كما سبق. أما جواب القسم؛ فإن كان للاستعطاف — فجملة الجواب تكون طلبية، نحو: بربك يا أخى ترحم الضعيف. وإن كان غير استعطافى؛ فإن كانت جملة الجواب مضارعية مثبتة — أكدت باللام والنون معاً، نحو: والله لأبذلن جهدى فى نصح المنحرفين. وإن كانت ماضوية مثبتة وفعلها متصرف — اقترنت باللام و «قد» غالباً، نحو: والله لقد ظفر المجدون بالنجاح، وقد تقترن بأحدهما أو تجرد. وإن كان فعلها جامداً — «غير ليس» — فالأكثر اقترانها باللام فقط، نحو: والله لنعم رجلا المجاهد فى سبيل الوطن. أما إذا كان الجامد «ليس» فلا تقترن بشىء، نحو: والله ليس الغنى بالمال ولكن بالقناعة. وإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة — فالكثير تأكيدها باللام و «إن» معاً، نحو: والله إن الكذب لو بال على صاحبه، ويصح الاكتفاء بأحدهما، ويندر تجرده منهما.

وإن كان الجواب جملة فعلية منفية «بما» أو «لا» أو «إن» — وجب تجريده من اللام؛ سواء كانت الجملة فعلية ماضوية أو مضارعية، نحو: والله ما يحتمل العزيز الضيم — والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته — والله إن ظفر إلا المخلص.

(١) أى ما يحتاج إلى خبر؛ وذلك: كالمبتدأ، أو الناسخ.

(٢) لوقوعه حينئذ خبراً وهو عمدة فى الكلام، وحذفه يخل بمعنى الجملة. أما القسم فهو لمجرد التأكيد.

(٣) أى فى التسهيل — والكافية؛ فقد نص فيهما على الوجوب، وقد خالف ذلك فى الألفية، فقال:

أَقُمْ(١) ، ولا يجوزُ إن لم يتقدمهما — خلافاً له(٢) وللفرَّاء . وقوله :

لئن كان ما حُدِّثْتَهُ اليومَ صادقاً　　أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ بادِيَا(٣)

(وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ　　فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ)(*)

أى إذا اجتمع الشرط والقسم ، وتقدم عليهما مايطلب خبراً — رجح الشرط مطلقاً سواء تقدم أو تأخر ، فيكون الجواب له ، ويحذف جواب القسم .

(١) « أقم » جواب الشرط مع تأخره ؛ لتقدم ذى خبر وهو المبتدأ . ويجوز أن يجعل الجواب للقسم لتقدمه ؛ فيقال : زيد والله إن يقم لأقومن.

(٢) أى لابن مالك ، حيث يقول فى النظم :

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ　　شَرْطٌ بِلَا ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ)(*)

أى : قد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم ، عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر . فيجوز عنده مثل : والله إن قام محمد أقم .

(٣) بيت من الطويل، قيل: إنه لامرأة من بنى عقيل— ولم يعين أحد اسمها . وقوله فى البيت : « باديا » — يرجح أن يكون القائل رجلا ، وإلا لقال : بادية :

اللغة والاعراب . حدثته : أخبرت به . القيظ : شدة الحر . باديا : ظاهراً بارزاً «لئن» اللام موطئة للقسم «وإن» شرطية « كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «ما» اسم موصول اسمها « حدثته » حدث فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل والهاء مفعوله الثانى، والجملة صلة « صادقا » خبر كان « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن « للشمس » متعلق بباديا الواقع حالا من فاعل أصم .

والمعنى : يقسم الشاعر لمخاطبه ويؤكد له : أنه لو كان ما حكى عنه ونسبه إليه

(*) « وإن تواليا » شرط وفعله ، وألف الاثنين فاعل « وقبل » الواو للحال ، و«قبل » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو خبر» ذو مبتدأ مؤخر وخبر مضاف إليه، والجملة حال من ألف الأثنين « فالشرط» الفاء واقعة فى الجواب ، و «الشرط» مفعول رجح مقدم، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مطلقاً » حال من الشرط « بلا حذر » بلا جار ومجرور متعلق برجح ، و « لا » بمعنى « غير » مضافة إلى حذر .

(*) « وربما » رب حرف تقليل ، و « ما » كافة « بعد قسم » بعد ظرف متعلق برجح وقسم مضاف إليه « شرط » نائب فاعل رجح « بلا ذى » بلا جار ومجرور متعلق برجح وذى مضاف إليه « خبر » مضاف إليه أيضا «مقدم» نعت لذى خبر .

— ضرورةٌ ، أو اللامُ زائدةٌ . وَحيث حُذِفَ الجوابُ ، اشتُرِطَ — فى غير الضرورة — مُضِيُّ الشرطِ[1] ؛ فلا يجوزُ : أنتَ ظالِمٌ إن تفعلْ — ولا : واللهِ إن تقُمْ لأقومَنَّ .

الواشون صحيحاً ؛ فإن عليه نذراً لله أن يصوم يوماً شديد الحر ، وأن يتعرض لوهج الشمس ، حتى يكون ذلك أوجع له وأكثر إيلاما .

والشاهد : فى « أصم » ؛ فقد استشهد به ابن مالك والفراء — على أن الفعل الواقع جواباً ؛ إذا تقدم عليه شرط وقسم — جاز جعله للشرط ، وإن كان الشرط متأخراً ، ولم يتقدم عليهما ذو خبر ؛ « فأصم » جواب للشرط بدليل جزمه . ويؤوله الجمهور على أن هذا — ضرورة ، أو اللام فى « لئن » زائدة وليست للقسم ، كما بين المصنف .

(١) أى لفظاً أو معنى ؛ كالمضارع المجزوم بلم — كما مثل . واحترز بقوله : فى غير الضرورة — عن نحو قول الشاعر :

لَئِن تَكُ قد ضاقت علىَّ بُيوتُـكم   لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِىَ وَاسِـعُ

فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع وهو « تك » . أما جملة « ليعلم » فهى جواب القسم ، ولا يصح أن تكون جوابا للشرط ؛ لأنه متأخر ، وجوابه لا يكون مقروناً باللام .

هذا : وقد يحذف الشرط والجواب معاً ، وتبقى أداة الشرط هنالك بشرط أن تكون قرينة تدل عليهما ، والغالب أن تكون أداة الشرط « إن » كقول الراجز :

قالَتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمَى وَإِنْ   كان فقيراً مُعدِماً ؟ قالَتْ : وإنْ

فإن التقدير : أتتزوجينه يا سلمى وإن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان كذلك أتزوجه . ومن أمثله حذفها بعد أداة غير « إن » — قول النمر بن تولب :

فإنَّ المَنِيَّـــةَ مَنْ يَخْشَهَا   فسوفَ تُصادِفُهُ أَيْنَمَـا

أى : أينما يذهب تصادفه .

الأسئلة والتمرينات

١ — لم يعرب المضارع إذا لم يتصل بالنونين ؟ اشرح القول فى ذلك موضحاً بالمثال :

٢ — ما الفرق بين « كى » المصدرية والتعليلية ؟ ومتى تتعين إحداهما ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .

٣ — يقول النحويون : إن بين « لم » و « لما » الجازمتين — فرقا فى المعنى والعمل . وضح ذاك بأمثلة من إنشائك .

٤ — اذكر المواضع التى يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، واذكر أمثلة لذلك .

٥ — اشرح قول الناظم :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم   جواب ما أخرت فهو ملتزم

٦ — كيف تفرق بين جواب الشرط وجواب القسم ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .

٧ — اذكر المواضع التى يجب فيها إضمار أن ، ومتى يجب رفع المضارع بعدها ؟ مثل

٨ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات هذا الباب ، بين الشاهد وحكمه فى الإعراب:

قال تعالى : (وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين . وإذا لا يلبثون خلافك إلاّ قليلا . يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبَ بآياتِ ربنا . أيامّا تدعو فله الأسماء الحُسنى . مَنْ كان يريدُ حَرْثَ الآخرةِ نَزِدْ له فى حرثِه ، وَمَنْ كان يريدُ حَرْثَ الدُّنيا نؤتِهِ منها . وإنْ تُصِبْهم سيِّئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هم يَقْنَطون . فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل اللهُ فيه خيراً كثيراً . ومن يفعل ذلك ابتِغاء مرضاة الله فسوف نُؤتيه أجراً عظيما أفإنْ مِتَّ فهم الخالِدُون؟ إنه مَنْ يتَّقِ ويَصْبِر فإن اللهَ لا يضيعُ أجرَ المحسنين وإنْ يُكذِّبوكَ فقد كُذِّبت رُسُلٌ من قبلك . ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) . وفى الحديث : « مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه » .

لَأُلفِيَنَّكَ بعد الموتِ تَندُبُنِى   وفى حياتِىَ ما زَوَّدْتَنِى زادِى

ومَنْ لا يُقَدِّم رجْـــله مُطمئِنَّةً   فيثبتها فى مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ

من يَكِدْنى بِسَىّءٍ كُنت منه كالشَّجَا بين حَلقه والوَرِيد

لِتَقم أنت يا ابنَ خير قُرَيش كى لِتُقضَى حوائجُ المُسلمينا

يا ليْتَ مَنْ يَمنعُ المعروف يَمنعهُ حتى يذوق رجال غِبَّ ما صنعَوا

لئن ساءنى أنْ نِلتقى بمساءة لقد سَرَّنى أنى خَطَرْتُ ببالِكَا

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصرع أخوك تُصرعُ

إنْ يَعلموا بالخير يُخفوه، وإنْ عَلِمُوا شَرًّا أذاعوه، وإنْ لم يَعلموا كَذَبوا

إذا أنتَ عاتبْتَ الوَضِيعَ فإنما تَخُطُّ عَلَى صُحفٍ من الماءِ أحرُفَا

ربِّ وَفِّقْنى فلا أَعْدِلَ عن سَنَنِ السَّاعِين فى خير سَنَنْ

٩ — أعرب البيت الآتى، وبين ما فيه من شاهد:

مَنْ عاذِلى فهائمًا ان أبْرَحَا بِمثلٍ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحَا

١٠ — اشرح البيت الآتى شرحا أدبياً — وهو للمرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء المصرى وبين إعراب ما تحته خط :

وما السِّلاحُ لقومٍ كلَّ عُدَّتهم حتى يكونوا من الأخلاقِ فى أُهُبِ

١١ — يقول الله سبحانه وتعالى : (أَفَلَمْ يَسِيروا فى الأرضِ فتكُونَ لهم قلوبٌ يعقِلونَ بها ؟) . ويقول فى آية أخرى : (أَلم تَرَ أنَّ اللهَ أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرضُ مُخضَرَّةً ؟) .

بين ، لم نصب المضارع فى الآية الأولى ؟ ورفع فى الثانية ؟ مع تقدم النفى والاستفهام فى كلتا الآيتين ؟

١٢ — اضبط ما تحته خط فى البيت الآتى، وبين موقعه من الإعراب — مع ذكر السبب .

يابن الكِرام ألا تَدْنُو فتُبصِر ما قد حَدَّثوك فما راءٍ كمن سمعا !

١٣ — كون من إنشائك ما يأتى .

(ا) جملة فيها شرط وقسم والجواب للشرط ، وأخرى فيها الجواب للقسم .
(ب) جملة شرطية يجب فيها حذف الجواب ، وأخرى شرطية قسمية يجب فيها حذف جواب القسم .
(حـ) جملة يتلو الجواب فيها فعل مضارع ؛ معطوف بالفاء مرة ــ وبثم أخرى ، مع بيان الأوجه الجائزة فى إعراب الفعلين . وذكر السبب .

١٤ ــــ بين فيما يأتى : حكم إعراب الأفعال التى تلى « الواو » ، أو « الفاء » ــ مع توضيح السبب

من يكثر مزاحه تسقط هيبته ويحتقره الناس . من يعمل فيخلص فى عمله يكسب ثقة عارفيه . إن تقبل على الدرس تدرك عويص الحقائق فتـكون موضع ثقة إخوانك . من يصحب الأخيار ويقلدهم يظفر بحسن الأحدوثة . لا تخالف والديك فتندم . استمع لنصحى فتربح .

١٥ ــــ فبين فيما يأتى : المنصوب من الأفعال ، والمجزوم منها ــ مع ذكر عامل النصب والجزم .

هل تستمع إلى أحدثك ، لعل حديثى ينفذ إلى قلبك فينشرح صدرك للخير وتأمن العثار ؟ لا تـكن عبد شهواتك تظفر برضاء الله والناس . صبرا فتصل إلى الأوج اعتمد على نفسك فى أمورك تظفر بما ترجو . رباه ما أشد حاجتى إلى رضاك ، فأسدل على ثوب العافية ، ووفقنى إلى ما يرضيك لأظفر بنعيم جناتك . ليت العالم يدرك عاقبة التسابق فى التسلح ، ويدرك أنه سيلحق بالإنسانية الدمار والفناء حسبك هذا فتعمل به .

وَمَن يَكُ ذا فَضْلٍ فَيبخَلْ بفضله   على قومِه يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

قال الله تعالى :

(فإنك لا تُسْمِعُ المَوْتَى وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاء إذا وَلَّوْا مُدْبِرين)

(فصل فى لو)

لـ « لَوْ » ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

(أحدُها) أن تـكونَ مَصْدَرِيَّةً ؛ فتُرَادِفُ « أَنْ »(١) . وأكثرُ وُقوعِها بعد « وَدَّ » ، نحو : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) — أو « يَوَدُّ »(٢) نحو: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)(٣) .. ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ :

مَا كان ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهْوَ المَغِيظُ الْمُحْنَقُ(٤)

فصل فى لو

(١) أى تـكون مثلها في المعنى والسبك ـ لافى النصب . ولابد أن يطلبها عامل وتوصل بالجملة الماضوية وبالمضارعية ، ولا توصل بجمله أمريه ؛ ووصلها بالجملة الإسمية قليل ، كقوله تعالى : (وإنْ يَأْتِ الأحزابُ يَوَدُّوا لو أنهُمْ بادُونَ فى الأعْراب) الآية : ٢٠سورة الأحزاب. ويكون منها ومن صلتها مصدر مؤول، ولا تحتاج لجواب . « انظر باب الموصول الجزء الأول ـصفحة ١٣٣ » .

(٢) وكذلك ما هو بمعناها ؛ نحو : أحب يحب ـ رغب يرغب ـاختار يختار .

(٣) « لو » وما بعدها فى المثالين ـ فى تأويل مصدر مفعول ؛ أى : الادهان ـــ والتعمير . من الآيه : ٩ من سورة القلم . ومن الآية : ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) بيت من الـكامل ، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحـــارث الأسدية ، تخاطب النبي عليه السلام ، وكان قد قتل أباها صبراً بالصفراء ، بعد انصرافه من غزوة بدر . قيل : لأنه كان يقرأ على العرب أخبار العجم ، ويقول لهم : محمـد يأتيكم بأخبار عاد وثمود ـ وأنا آتيـكم بخبر الأكاسرة والقياصرة ، يريد بذلك إيذاء الرسول . روى أن الرسول عليه السلام لمـا سمع كلامها قال : « لوسمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ولمفوت عنه » .

اللغة والاعراب . ضرك : عاد عليك بالضرر . مننت : أنعمت وتفضلت . المغيظ : اسم مفعول ، من غاظه يغيظه ـ إذا أغضبه وأثاره . المحنق : الذى يكمن الغيظ فى صدره ، وهو اسم مفعول أيضاً ـ من أحنقه ، إذا أغضبه «ما» استفهامية مبتـدأ « كان » زائدة « ضرك » فعل ومفعول « لو مننت » لو مصدرية وهى ومابعدها فى

وإذا وَلِيَهَا الماضى بَقِىَ عَلَى مُضِيِّه ، أو المضارعُ تَخَلَّصَ للاستقبالِ[١] ، كما أَنَّ « أَنْ » المصدريَّةَ كذلك .

(الثانى) أن تكون للتَّعليقِ فى المستقبل[٢] ؛ فتُرادِف «إنْ»[٣] كقوله:

تأويل مصدر فاعل ضر ، والجملة خبر ما . ويجوز أن تعرب « كان » عاملة ، ومصدر « لو مننت » اسمها ، وجملة « ضرك » خبرها ـ أى ؛ما كان منك ضرك . كما يجوز أن تكون «ما» فى محل نصب مفعول مطلق لضرك ؛ أى : أى ضرر ضرك المن. «وربما» الواو للحال و « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، وما كافة « وهو » الواو للحال ، و«هو» مبتدأ « المغيظ » خبر « المحنق » صفة له، أو خبر بعد خبر .

والمعنى : أى ضرر كان يلحقك يارسول الله ـ لو تفضلت وأنعمت على أبى بالعفو ؟ وكثيراً ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظاً وغضباً .

والشاهد: فى«لو مننت» فإن «لو»مصدرية وما بعدها فى تأويل مصدر ولم تتقدمها « ود » ولا « يود » ونحوهما ؛ وهذا قليل .

وذكر الصبان : أنه يجوز أن تكون « لو» هنا شرطية، والشرط « لو مننت» ، والجواب محذوف يدل عليه الكلام؛ أى لومننت لم يضرك شىء؛ وإذا لا شاهد فيه .

هذا : وبعض النحاة ينكر كون « لو » مصدرية ، ويقول : إنها شرطية دائماً ، وإذا لم يكن فى الكلام ما يصلح أن يكون جواباً ـ قدر الجواب . وحجته :أنها قدتدخل على «أنّ» كما فى قوله تعالى :(وماَ عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تودّلوأنّ بينها وبينه أمداً بعيداً).ولو كانت مصدرية ما دخلت على حرف مصدرى؛لأن حرف المصدر لا يدخل على مثله . ورد :بأنه يمكن تقدير دخول «لو» على فعل ؛ ويكون المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له ، والتقدير فى الآية : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه .

(١) ولابد أن يكون كل من الماضى أو المضارع تام التصرف .

(٢) أى تعليق جوابها على شرطها وجوداً وعدما فى المستقبل ، بحيث لا يتحقق معنى الجواب فى المستقبل ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله فى المستقبل ؛ وتسمى « لو » هذه : الشرطية غير الامتناعية .

(٣) أى الشرطية ، وذلك فى تعليق الجواب على الشرط ، وفى أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب ـ مستقبلا مهما كان نوع الفعل، إلا أنها لا تجزم على الأفصح

* ولو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *[(1)]

وإذا وَلِيَهَا ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل، نحو: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا)[(2)] أو مضارعٌ تخلَّصَ للاستقبال — كما فى « إنْ » الشرطية .

(الثالث) أن تكون للتَّعليق فى الماضى[(3)] وهو أغلبُ أقسام «لَوْ»[(4)]

---

(١) صدر بيت من الطويل، لقيس بن الملوح — المعروف بمجنون ليلى، وقيل: هو لأبى صخر الهذلى. وعجزه :

* ومِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا من الأرضِ سَبْسَبُ *

اللغة والاعراب . أصداؤنا : جمع صدى ، وهو ما تسمعه كأنه يجيبك بمثل صوتك ، إذا كنت فى مكان خال — أو على جبل — أو شط نهر. رمسينا : مثنى رَمس وهو القبر أو ترابه. سبسب : صحراء بعيدة الأطراف . «لو» شرطية غير جازمة، « تلتقى » فعل الشرط « أصداؤنا » فاعل ومضاف إليه «ومن» الواو للحال «من دون» جار ومجرور خبر مقدم « رمسينا » مضاف إليه « من الأرض » جار ومجرور حال من « سبسب » الواقع مبتدأ مؤخراً . وجواب « لو » لظل — فى قوله بعد :

لَظَلَّ صَدَى صَوتِي وَإنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى ليلى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

والمعنى : لو تتقابل وتجتمع أصداء أصواتنا من قبورنا ، وبيننا مسافات شاسعة — لطربت لسماع صدى صوتها ، وأجبتها وإن كنت عظاما بالية .

والشاهد : فى قوله : « لو تلتقى » ؛ حيث وردت «لو» شرطية للتعليق فى المستقبل، بدليل الإتيان لها بجواب ؛ وهو قوله : « لظل »، وهو ماض لفظاً مستقبل معنى .

(٢) أى : لو قاربوا أن يتركوا ، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع «خافوا» جزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك بالفعل ؛ لاستحالته بعد موتهم. الآية: ٩ — سورة النساء

(٣) أى تعليق حصول مضمون الجواب والجزاء ، على حصول مضمون الشرط فى الماضى ، فكل من الشرط والجزاء مرتبط بالآخر . وعما أنها تفيد أن الشرط لم يتحقق وامتنع وقوعه فى الماضى ، والجواب معلق عليه فى الماضى أيضاً — فيلزم امتناع الجواب إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى تحقيق الجواب ، ولهذا، تسمى « لو الشرطية الامتناعية » .

(٤) وهذا القسم هو الذى عناه الناظم بقوله :

وتقتضى امتناعَ شَرْطها دائماً[1] — خلافاً للشَّلوبين ، لا جوابها— خلافاً — للمُعْربين[2] . ثم إنْ لم يكُن لجوابِها سببٌ غيرُه —لَزِمَ امتناعُهُ نحو: (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)[3] ، وكقولك : لو كانتِ الشَّمْسُ طالعةً كانَ النَّهارُ موجوداً[4] ، وَإلاَّ — لم يَلْزَم ، نحو : لو كانتِ الشَّمْسُ طالعةً

(«وَلَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِىّ، وَيَقِلّ إيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً ، لَكِنْ قُبِلْ)(*)

أى : أنّ « لو » حرف يفيد الشرطية فى الزمان الماضى ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل فتقلب زمنه للمضى ، ويقبل هذا لوروده عن العرب

(١) أى مثبتاً أو منفياً ؛ لأنه لو حصل لـكان الجواب كذلك ، فتخرج عن إفادة التعليق ؛ لأن الثابت الحاصل لا يعلق .

(٢) أى فى قولهم : « لو حرف امتناع لامتناع » مما يفهم منه، أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ولا شك أن هذا غير صحيح ؛ لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب . فقد يستلزمه أو لا يستلزمه— اللهم إلا إذا لم يكن للجواب سبب غيره — كما أوضح المصنف . ولعل المعربين يقصدون بهذا التعبير— الـكثير الغالب.

والصواب أن يقال : إنّ « لو » حرف يدل على ما كان سيقع فى الماضى لوقوع غيره فى الماضى أيضا ، وهذا قول سيبويه .

(٣) هذه الآية فى أحد علماء بنى إسرائيل — أو فى بلعم بن باعوراء — أو فى أمية ابن أبى الصلت . وكان يأمل أن يكون هو النبى المنتظر ، فلما بعث عليه السلام حسده وكفر به ، و « لو » هنا تدل على نفى مشيئة الله لرفع هذا المنسلخ ، وذلك يستلزم نفى الرفع ؛ فقد انتفى الجواب لانتفاء الشرط ؛ لأنه لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت، وانتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة ، كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب . من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف

(٤) فقد انتفى الجواب — وهو وجود النهار — بدخول « لو » ؛ لأنه لا سبب له عقلا وعادة إلا طلوع الشمس .

(*) «لو» مبتدأ قصد لفظه «حرف شرط» حرف خبر وشرط مضاف إليه «فى مضى» متعلق بمحذوف نعت لشرط «إيلاؤها» إيلاؤ فاعل يقل ، وهو مصدر مضاف إلى الهاء مفعوله الأول « مستقبلا » مفعوله الثانى «لـكن» حرف استدراك « قبل» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على إيلائها المستقبل، والجملة مستأنفة .

كان الضَّوْءُ موجوداً[1] ، ومنه : « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ »[2] .

وإذا وليهَا مضارعٌ أُوِّلَ بالماضى[3] نحو : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)[4] .

وتختصُّ « لَوْ » مطلقاً[5] بالفعل ، ويجوزُ أن يَلِيهَا قليلاً ـ اسمٌ

---

(١) فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط ، وهو طلوع للشمس — انتفاء الجواب : وهو حدوث الضوء ؛ لجواز وجوده بسبب آخر ؛ كمصباح ـ أو نار ـ أو قمر . . الخ .

(٢) هذا أثر مروى عن عمر رضى الله عنه ؛ وأوله : « نعم العبد صهيب » . و « لو » فيه لا تدل على انتفاء الجـواب لانتفاء الشرط ؛ فإنه لا يلزم من انتفاء عدم الخوف ـ انتفاء عدم العصيان ، حتى يكون قد خاف وعصى ؛ لأن لعدم العصيان أسباباً أخرى غير الخوف ـ الذى هو وظيفة العوام ، منها : الاجلال ـ والإعظام ـ والمحبة والحياء ، وتلك وظيفة الخواص . والمراد : أن صهيبا لو قدر عدم خوفه ـ لم تقع منه معصية ؛ لأنه من الخواص ـ فكيف وهو يخاف؟ (٣) أى مع بقاء لفظه على حاله .

(٤) أى لو أطاعكم لعنتم ، من الآية : ٧ من سورة الحجرات

ومثله قول كثير فى محبوبته عزة :

رُهْبَانُ مَدْيَنَ والذين عَهِدْتُهم ... يبكون من حَذَرِ العذابِ قُعودا

لو يسمعونَ ـ كما سَمِعْتُ ـ كلامها ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسجودا

أى : لو سمعوا حديثها كما سمعت . وفى هذا يقول الناظم :

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِىِّ ، نَحْوُ : لَوْ يَفِى كَفَى)(*)

أى : إذا تلا «لو» الامتناعية ووقع بعدها مضارع لفظا ـ فإنها تقلب زمنه إلى المضى ، ويكون مضارعا فى الصورة والشكل لا غير ، نحو : لو يفى كفى ـ أى : لو وفى كفى .

أما غير الامتناعية ، فيبقى المضارع معها على حالته صورة وزمنا .

(٥) أى : مصدرية كانت ـ أو شرطية بنوعيها ؛ ومع اختصاصها بالفعل ـ لا تجزمه على الصحيح

(*) « وإن » شرطية « مضارع » فاعل لمحذوف هو فعل الشرط ، والفعل بعده مفسر له «صرفا» ماض للمجهول جواب الشرط ونائب الفاعل يعود إلى مضارع ، والألف للاطلاق «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «لو» حرف شرط غير جازم «يفى» فعل مضارع فعل الشرط «كفى» فعل ماض جوابه ؛ وجملة الشرط وجوابه فى محل جر بإضافة « نحو » إليها على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك : لو يفى كفى

معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده[١] كقوله :

* أَخِلَّايَ لَوْ غيرُ الْحِمَامِ أَصابَكُمْ * [٢]

---

(١) سواء كان ذلك الاسم مرفوعا كما مثل المصنف ، ومنه قول عمر -رضي الله عنه- لأبي عبيدة بن الجراح حين قال له - وقد رجع بالجيش من الشام حين بلغه أن بها وباء - أفراراً من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ! نعم ؛ نفر من قدر الله إلى قدره . والقصة مشهورة . وقول حاتم الطائي : «لو ذات سوار لطمتني» ، وقد قال ذلك حين كان مأسوراً في بعض أحياء العرب ، فطلبت منه صاحبة المنزل أن يفصد ناقته لها لتشرب دمها - فنحرها . فقيل له في ذلك فقال : هذا فصدي ، فلطمته الجارية فقال هذا القول . ويراد بذات السوار — الحرة ؛ لأن الإماء عند العرب ما كانت تلبس السوار ، وجواب لو محذوف — أي لهان على ذلك . وهو مثل يضرب للوضيع يهين الشريف . أو منصوبا ، نحو : لو محمداً رأيته لأكرمته . أو خبراً لكان محذوفة ، نحو : التمس ولو خاتما من حديد .

(٢) صدر بيت من الطويل لأبي الغطمش الضي- الشاعر الأسدي ، وعجزه :

* عَتَبْتُ وَلَكِنْ ما على الْمَوْتِ مَعْتِبُ *

اللغة والاعراب . أخلاى : جمع خليل وهو الصديق ، وينشد : أخلاء بهمزة مكسورة . وأصله : أخلائي ، ثم قصر بحذف الهمزة للضرورة ، وأضيف لياء المتكلم . الحمام : الموت . معتب : مصدر ميمي بمعنى العتاب ؛ من عتب عليه - إذا لامه وسخط عليه « أخلاي » الهمزة للنداء ؛ وخلاي منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء ؛ وهي مضاف إليها ، وحرف النداء محذوف ، وهو مقول القول في قوله قبل :

أَقولُ لها وقد فاضَتْ بِعَيني عَبْرَةٌ أَرَى الأرضَ تَبقَى والأخلاءَ تَذْهَبُ

« لو » شرطية غير جازمة « غير » مبتدأ خبره ما بعده — أو فاعل لمحذوف يفسره أصابكم « الحمام » مضاف إليه « عتبت » الجملة جواب « لو » « ولكن » الواو عاطفة ولكن حرف استدراك « ما » نافية « على الدهر » جار ومجرور خبر مقدم « معتب » مبتدأ مؤخر .

والمعنى : لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت ، وكان لي معه شأن

وكثيراً «أَنَّ» وَصِلَتُهَا نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)[١]؛ فقال سيبويه وَجُمهور البصريِّين : مبتدأ[٢] . ثم قيل : لا خَبَر له[٣] ، وقيل : له خبرٌ محذوف[٤] . وقال الكوفيون والمبرّد والزّجاج والزمخشرىّ : فَاعِلٌ بِثَبَتَ مُقَدَّرًا[٥] — كما قال الجميعُ فى « ما » وَصِلَتها فى : لا أُكَلِّمُه ما أَنَّ فى السَّماء نَجْماً[٦] .

آخر ، ولكن الذى أصابكم الموت ، ولا عتاب عليه ولا سخط؛ لأنه قدر لامفر منه.

والشاهد : وقوع الاسم- وهو «غير»- بعد «لو» الشرطية وذلك قليل . وموقعه فى الإعراب على أوجه : فقيل : فاعل لمحذوف يفسره ما بعده ، كقوله تعالى :(إذا السماء انشقت).وقيل : مبتدأ خبره مابعده، وهذا أحسن فى «لو» . أما فى «إذا» و« إن »- فالأرجح الأول لكثرة وروده عن العرب على هذا النحو. (١)الآية :٥-سورة الحجرات

(٢) أى : أن موضع أنّ مع اسمها وخبرها — رفع على الابتداء . وعلى ذلك تكون « لو » غير داخلة على الفعل .

(٣) أى : لاشتمال «أنّ» وما بعدها على المسند والمسند إليه، فأغنى ذلك عن الخبر، وتوقف الإفادة على الجواب لا يضر بشىء .

(٤) قيل : يقدر قبل المبتدأ — أى ولو ثابت صبرهم . وقيل : يقدر مؤخراً عنه — أى ولو صبرهم ثابت .

(٥) قيل : وهذا هو الأرجح ؛ لأن فيه إبقاء«لو» على اختصاصها بالدخول على الفعل

(٦) « أنّ » ومعمولاها فى موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدراً — أى ما ثبت أن فى السماء نجماً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَهْيَ فى الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ«إِنْ» لَكِنَّ «لَوْ» «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ)(*)

(*) «وهى» ضمير منفصل مبتدأ «فى الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الخبر الآتى « بالفعل » متعلق بالاختصاص «كإن » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك ونصب «لو » اسم لكن مقصود لفظه « أن » مبتدأ مقصود لفظه أيضاً « بها » متعلق بتقترن « وجملة « قد تقترن » خبر المبتدأ ، و « قد » للتحقيق ، وجملة المبتدأ وخبره - خبر لكن .

وَجَوَابُ «لو»: إمّا ماضٍ معنًى[1] نحو: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ — أو وَضْعاً وهو: إمّا مُثْبَتٌ، فاقترانُه باللامِ[2] نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً) — أكثرُ من تركِها، نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجاً).

وإمّا مَنْفِيٌّ بـ «مَا»، فالأمرُ بالعكس، نحو: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) وقوله: * وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا *[3]

قيل: وقد تجابُ بجملةٍ اسمية[4] نحو: (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)[5].

أى: أن «لو» الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، مثل «إن» الشرطية فإنها لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً. وتنفرد «لو» بدخولها على «أنّ» ومعموليها

(١) لا بد «للو» من جواب مذكور أو محذوف. والماضى معنى هو: المضارع المقرون بلم الجازمة، ويجب تجرده من اللام؛ لأن اللام لا تدخل على ناف إلا «ما» كما سيأتى: (٢) هذه اللام تسمى: «لام التسويف» - أى التأجيل والتأخير؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلا، وعدم وجودها يدل على أن التحقق سيتأخر زمناً أقل. الآية الأولى: ٦٥ - الواقعة. والثانية: ٧٠ - من السورة نفسها (٣) صدر بيت من الوافر - لم نقف على قائله، وعجزه:

* وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

اللغة والاعراب: «لو» شرطية غير جازمة «نعطى» فعل مضارع للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «الخيار» مفعول ثان «لما» اللام واقعة فى جواب لو «ما» نافية «افترقنا» افترق فعل ماض ونا فاعل والجملة لا محل لها جواب «لو».

والمعنى: لو كان الأمر بيدنا، وخيرنا بين التلاقى والافتراق - ما اخترنا غير التلاقى، ولكن الأيام قلب، ولا خيار للانسان معها:

والشاهد: وقوع جواب «لو» فعلا ماضياً منفياً بـ «ما»، وقد اقترن مع هذا باللام، وهذا قليل، والكثير فى هذه الحالة ألا يكون مقترناً باللام.

وإن كان النفى بغير «ما» - امتنع اقترانه باللام، نحو: لو سافر محمد لم يحضر على.

(٤) أى: يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام. (٥) ١٠٣ - سورة البقرة.

وقيل : الجملةُ مستأنفةٌ (١) ، أو جوابٌ لقسمٍ مقدَّرٍ — وإنَّ « لَوْ » في الوجهين للتَّمنِّي (٢) فلا جوابَ لها .

(فصل في أمّا)

وهي حرفُ شرطٍ (٣) وتوكيدٍ دائمًا (٤) ، وتفصيلٍ غالبًا (٥) ؛ يدلُّ على الأول

---

(١) أي : أن اللام في « لمثوبة » — لام الابتداء — لا الواقعة في جواب « لو » .

(٢) قال الصبان : أي على سبيل الحكاية — أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم وإبقاءهم تلهفاً عليهم — لا على سبيل الحقيقة ؛ لاستحالة التمني عليه تعالى . ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه — أي لأثيبوا

وقد يكون جواب «لو» مسبوقا بكلمة « إذا » كقوله تعالى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي — إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق) . ويندر أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء ، أو « رب » ، أو « قد »

هذا : وتأتي « لو » زائدة ، نحو : البخيل — ولو كثر ماله — منبوذ . وللعرض ، نحو : لو تسهم في أعمال البر فتثاب — بنصب المضارع « فتثاب » بعد فاء السببية . وللتحضيض نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبة . وللتمني ، نحو قوله تعالى : (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين) . وهل هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التمني فأشبهت ليت فنصب جوابها مثلها ؟ أو الشرطية أشربت معنى التمني فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدراً ؟ أو هي قسم برأسها فلا جواب لها ؟ — أقوال . وعلى كل فقد يجيء لها جواب منصوب كليت — وقد لا يجيء ولا تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو في حكمه .

(فصل في أما)

(٣) أي : حرف يفيد معنى الشرط ويتضمن معناه ، وهو : تعليق شيء على آخر وجودا وعدماً — وليست موضوعة له .

(٤) المراد بالتوكيد هنا : تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة .

(٥) أي : تبيين وتوضيح الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا أو يراد بالتفصيل : ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر ، وإن لم يكن ثم إجمال .

مجىء الفاء بعدها[١] . وعلى الثالث[٢] : استقراء مواقعها نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ . فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى . . . الآيات)[٣] ، ومنه : (فَأَمَّا الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ... الآية) وَقَسِيمُه فى المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فى الْعِلْمِ . . . الآية)[٤] ؛ فالوقفُ دُونَه[٥] ، والمعنى : وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فيقولون ؛ وذلك على أَنَّ المراد بالمُتشابِه : ما استأثرَ اللهُ تعالى بعِلْمِه[٦] .

(١) أى غالباً واعتبارها للجزاء ، ولا يصح أن تكون للعطف فى مثل قوله تعالى : (فأمّا الذين آمنُوا فيَعْلَمُون أنه الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِم ، وأما الذين كَفَرُوا فيقُولُون . فأمّا الذين فى قُلوبهم زَيْغٌ فيَتّبِعُون ما تَشَابَهَ منه) ؛ لأنها داخلة على على الخبر فى ذلك ، والخبر لايعطف على مبتدئه . ولا فى مثل : (فأما اليتيم فلا تقهر) ؛ لأنها داخلة على الفعل ، وهو لا يعطف على مفعوله . وكذلك لا يصح أن تكون زائدة لعدم الاستغناء عنها .

(٢) أى : وهو التفصيل .

(٣) ففى هذه الآيات : قسيم معطوف بأما ؛ وهو فى الآية الأولى : (وأما السائل فلا تنهر)١٠–سورة الضحى.وفى الثانية:(وأما الذين ابيضت وجوههم)١٠٦–آل عمران وفى الثالثة : (وأما من بخل واستغنى) ٥– سورة الأنفال ، فدل ذلك على أنها للتفصيل .

(٤) وقيل : إن القسيم محذوف يدل عليه قوله : (والراسخون) ؛ أى : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه وعلمه إلى ربهم. وإنما قال المصنف : «ومنه» ؛ لأن التفصيل فى ذلك غير ظاهر لعدم تكرار « أما » . وقد يترك تكرارها كذلك استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، نحو قوله تعالى : (فأما الذين كفروا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل) – أى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا .

(٥) أى على قوله : « إلا الله » . وقوله : «والراسخون فى العلم» – كلام مبتدأ به منقطع عما قبله ؛ لأن الراسخين على هذا لا يؤولون . من الآية ٧ – سورة آل عمران

(٦) قال السعد : والحق أنه إن أريد بالمتشابه مالا سبيل إليه للمخلوق – فينبغى الوقف على « إلا الله » . وإن أريد به ما لا يتضح ؛ بحيث يتناول المجمل والمؤول – فالحق العطف .

ومن تَخَلُّفِ التَّفصيل قولك: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ[1] .

وأما الثانى[2] : فذكَرَهُ الزَّمخشريُّ فقال: « أَمَّا » حرفٌ يُعْطِى الكلامَ فَضْلَ توكيدٍ ؛ تقول: زيدٌ ذاهِبٌ ، فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لامَحَالَةَ ذاهِبٌ — قُلْتَ: أَمَّا زَيْدٌ فذاهِبٌ[3] . وَزَعَمَ أنَّ ذلك مُسْتَخْرَج من كلام سيبويه[4] .

وهى نائبةٌ عن أداةِ شرطٍ وَجُمْلَتِه ، ولهذا تُؤَوَّلُ « بمهما يَكُنْ من شىء »[5] ، ولا بُدَّ من فاءٍ تاليةٍ لتاليها[6] — إلا إن دخلَتْ على قَوْلٍ قد

---

(١) قيل: يحتمل أنه للتفصيل — والقسيم محذوف للعلم به، أى: وأما غيره فهو ليس كذلك. وقد يكون التفصيل مقدراً تدل عليه القرائن ويوحى به السياق، نحو: الناس معادن، فأما أنفسها فالصادق الأمين — أى: وأما أرخصها فالكاذب الخائن .

(٢) أى المعنى الثاني وهو التوكيد .

(٣) إيضاح التوكيد: أن « أما» قائمة مقام «مهما يكن من شىء» — أى مهما يوجد شىء فزيد ذاهب ، فقد علق الذهاب على وجود شىء ما، ووجود شىء ما محقق ؛ لأن الدنيا لا تخلو من وجود شىء ، والمعلق على المحقق محقق، وإذا فلا بد من المعلق عليه ، وهو: ذهاب زيد. وهذا الإيضاح يبين أن «أما» للتوكيد، وأنها فى معنى الشرط وقائمة مقام اسم الشرط ؛ بحيث يصح حذف «أما» ووضع «مهما يكن من شىء» — موضعها ، ولا يفسد المعنى ولا التركيب .

(٤) فإن سيبويه فسر « أما » — بمهما يكن من شىء. ويقال فى إعراب هذا التركيب: « مهما» اسم شرط جازم مبتدأ «يكن» فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط «من شىء» «من» زائدة ، وشىء فاعل يكن على اعتبارها تامة ، واسمها على اعتبارها ناقصة وخبرها محذوف — أى موجوداً. وجواب الشرط مايكون بعد هذه الجملة مقترناً بالفاء والجملة خبر مهما.

(٥) ويقال فى إعرابها: «أما» نائبة عن مهما يكن من شىء ، ولا تعرب اسم شرط أو فعل شرط ، ولا تؤدى معناها ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يؤدى معنى اسم أو فعل .

(٦) هذه الفاء لازمة لربط الجواب بها ، ولتكون كالقرينة عليها لخفاء شرطيتها لأن شرطيتها بطريق النيابة . وأصل هذه الفاء أن تكون فى صدر الجواب كما هو

طُرِح استغناءً عنه بالمَقول ؛ فيجبُ حذفُها معه[١] ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ[٢])، ولاتُحذفُ فى غيرِ ذلك إلا فى ضرورةٍ كقوله : * فأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ *[٣] . أو نُدُورٍ

الشأن مع غير « أما » من أدوات الشرط ، ولكنها أخرت لقبح وجودها عقب أما لفظاً — أو لأنها تشبه العاطفة صورة ، فيكون فى الكلام عاطف بلا معطوف عليه .

وفيما تقدم فى « أما » يقول الناظم :

(أَمَّا كَ«مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» ،وَ«فَا» لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا)[*]

أى: أن «أما» قائمة مقام أداة شرط وفعله، وهما : «مهما يكن من شىء» . وتجب الفاء لتالى تاليها ؛ تبعاً للمألوف فى الفصيح من الكلام العربى ، وتالى تاليهما هو الجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط.

(١) وذلك للاستغناء عنهما بالمقول . وقيل : إن حذفها حينئذ كثير لا واجب ، فيجوز إبقاؤها على قلة مع حذف القول .

(٢) فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء فى الحذف ؛ فقوله «أكفرتم» مفعول القول المحذوف ، والقول ومفعوله جواب «أما» . الآية ١٠٦ — سورة آل عمران

(٣) صدر بيت من الطويل — للحارث بن خالد المخزومى، يهجو به بنى أسيد، وعجزه:

* وَلَكِنَّ سَيْراً فى عِرَاضِ المَوَاكِبِ *

وقبله : فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بالفِرارِ وَأَنتُمُ قُمُدّونَ سُودانٌ عِظَامُ المَناكِبِ

اللغة والإعراب: قمدون : جمع قُمُد — وهو الطويل العنق الضخمة. سودان : جمع أسود على غير قياس. وقيل : جمع سود — وهذا جمع أسود، مأخوذ من السيادة. عراض: جمع عُرض بالضم — وهو الناحية والشق. المواكب: جمع موكب، وهو الجماعة من الناس — ركباناً أو مشاة ، وقيل : هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة . « أما » شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسمها « لديكم » ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر « لا » . والجملة خبر المبتدأ ،

(*) « أما » مبتدأ « كمهما يك من شىء » الكاف جارة وما بعدها مقصود به الحكاية فهو مجرور بها ، والجار والمجرور خبر المبتدأ « وفا » بالقصر — مبتدأ « لتلو » متعلق بألفا « تلوها » مضاف إليه « جوباً » حال من ضمير ألفا الواقع نائب فاعل ، والجملة خبر المبتدأ .

نحو: «أما بعدُ ما بالُ رِجالٍ يشترِطونَ شروطاً ليست في كِتابِ الله»[1]

والرابط إعادة المبتدأ بلفظه «ولكن» الواو عاطفة لكن حرف استدراك ونصب «سيرا» اسمها والخبر محذوف — أى لديكم . وقيل : إن اسم لكن ضمير مخاطبين محذوف ، و « سيرا » منصوب على المصدرية لمحذوف — أى يسيرون سيراً ، والجملة خبر لكن .

والمعنى : يهجو الشاعر بنى أسيد ويصفهم بالجبن والضعف ، ويقول: إنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة الشجعان ، ولكنهم يسيرون فى جانب المواكب للزينة لا غير .

والشاهد : فى قوله « لاقتال » حيث حذفت منه الفاء ، وهو جواب « أما » مع أنه ليس فى الكلام قول محذوف — وذلك ضرورة .

(١) هذا حديث للرسول أخرجه البخارى ، والأصل : أما بعد فما بال رجال ، فحذفت الفاء ، وذلك نادر . و « ما » استفهامية مبتدأ ، و « بال » — بمعنى شأن — خبرها . وجوز بعضهم: أن يكون هذا مما حذفت فيه الفاء تبعاً للقول. والتقدير: فأقول: ما بال رجال .. إلخ . فالأولى الاستدلال بقول عائشة رضى الله عنها :« أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحدا » ؛ لأنه على حذف الفاء قطعاً ، ولا يصح فيه تقدير القول ؛ لكونه إخباراً بشىء مضى . وفى حذف الفاء يقول الناظم :

(وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فى نَثْرٍ ، إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا)(*)

أى: أن حذف هذه الفاء قليل فى النثر — إلا إذا حذفت مع القول ؛ حيث يكون المقول عوضاً عنهما — كما بينا .

ويجوز حذف « أما » إذا دل على ذلك دليل ، ويكثر ذلك قبل الأمر ، والنهى ، كقوله تعالى : (وربك فكبر * وثيابك فطهر * والرجز فاهجر) .

هذا : ولا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة — إلا إذا كانت دعائية — بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم — حفظك الله — فإنى مسافر ، وأما فى الغد فإنى فى انتظارك . ويكون الفصل بين أما ، والفاء — بأحد الأمور الآتية :

(*) « وحذف » مبتدأ « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « الفا » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان ، وجملة « قل » خبر للمبتدأ « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط «لم يك» لم جازمة ويك فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع ظرف متعلق بنبذا الواقع خبراً ليك والهاء مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

(فصل فى لولا ولو ما)

لـِ « لَوْلاَ ، وَلَوْمَاَ » وَجْهَاَن :

(أحدهما) أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجودِ تاليهِما[1] ؛ فيختَصَّانِ بالْجملِ الاسمية[2] نحو : (لَوْلاَ أَنتُمْ لَـكُنَّا مُؤْمِنِينَ) .

(ا) المبتدأ ، نحو : أما محمد فسافر ، وقد يستلزم المبتدأ شيئاً يذكر معه ؛ كما إذا كان اسم موصول، نحو قوله تعالى : (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا (فإن اسم الموصول يتطلب صلة بعده .

(ب) الخبر ، نحو : أما فى المدرسة فمحمد ، وأما عند المهاجرين فعلى .

(حـ) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ، نحو قوله تعالى : (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان ..) إلخ فقوله : «فروح» جواب أما ، وجواب الشرط محذوف وجوباً ؛ استغناء عنه بجواب « أما » .

(د) الاسم المنصوب لفظاً أو محلا بالجواب، نحو : (فأما اليتيم فلا تقهر ..) إلخ ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لأن الفاء بعد « أما » مزحلقة عن محلها الحقيق كما تقدم .

(هـ) الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما الضيف فأكرمه ، وأما الطفيلى فأهنه . ومن هذا قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) ــ على قراءة نصب « ثمود » . ويجب تقدير العامل بعد الفاء ــ وقبل ما دخلت عليه ؛ لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما ؛ فيقال : فهدينا هديناهم .

(و) شبه الجملة « ظرف. أو جار ومجرور » المعمول لأما ــ إذا لم يكن هناك عامل غيرها ــ وذلك لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، نحو : أما اليوم فإنى ذاهب إلى الميدان ، وأما فى الميدان فالله القادر فى عون الجميع .

(فصل فى لولا ولو ما)

(١) وكلاهما فى الزمن الماضى ، وهما شرطيتان . وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ؛ أى : امتناع شىء بسبب وجود غيره ، فهما خاصتان بالشرط الامتناعى .

(٢) فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً ــ ولو كان ضميراً متصلا ؛ كلولا

(والثانى) أن يَدُلاَّ على التَّحضيض[١] ؛ فيختصَّان بالفعلية[٢] نحو :

ولولاك ؛ فإنها وإن كانت فى ذلك حرف جر لاتتعلق بشىء — إلا أن مجرورها فى محل رفع بالابتداء . وقد مر ذلك فى باب المبتدأ والخبر فى الجزء الأول عند قول الناظم :

* وبعد لَوْلاَ غالباً حَذف الخبر *

ولا بد لها من جواب كجواب « لو » — فى شروطه المتقدمة ؛ فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط « كالمضارع المسبوق بلم » — جاز اقترانه باللام وتجريده منها ؛ سواء أكان مثبتاً أم منفياً « بما » دون سواها ، والأكثر اقتران المثبت وتجرد المنفى ، نحو قوله تعالى : (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكنا مؤمنين — ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا المَشَقَّةُ سَادَ الناس كُلُّهمو ... الْجُودُ يُفقِرُ وَالإقدَامُ قَتَّالُ

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله سبحانه : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) — أى لهلكتم . وقد يكون المرفوع بعد لولا اسماً مؤولا نحو قوله سبحانه : (لولا أن من الله علينا لخسف بنا) .

وفى استعمال لولا ولوما للامتناع ، ودخولهما على المبتدأ لزوما — يقول الناظم :

(«لَوْلاَ» وَ «لَوْمَا» يَلْزَمَانِ الاْبْتِدَا ... إذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا)[*]

أى : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ ، إذا عقدا — أى ربطا — الامتناع بالوجود أى دلا على امتناع شىء بسبب وجود شىء آخر .

(١) أى : أو العرض . والتحضيض هو : الترغيب بقوة فى فعل شىء أو تركه » أما العرض فهو الترغيب فى الشىء بلين ورفق .

(٢) ذلك لأن مضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق به الطلب بقوة وحث، أو برفق — وهو ما يفيده التحضيض والعرض. ويجب أن يليهما المضارع ظاهراً أو مقدراً، وأن يكون معناه مستقبلا؛ لأن أداة التحضيض والعرض تخلص زمن المضارع للاستقبال، إذ معناها لا يتحقق إلا فيه . وإن دخلا على الماضى لفظاً أو تأويلا — كانا للزجر والتوبيخ

(*) « لولا » مبتدأ « ولوما » عطف عليه مقصود لفظهما « يلزمان الابتداء » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « امتناعاً » مفعول عقدا مقدم « بوجود » متعلق بعقدا « عقدا » فعل الشرط وألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة إلى لولا ولوما.

(لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ — لَوْمَا تأتينا بالْمَلاَئِكَةِ)[١] . وَيُسَاوِيهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلاَّ ، وألاَ ، وَأَلاَّ[٢] .

وقد يَلِي حرفَ التحضيض اسمٌ مُعَلَّقٌ بفعلٍ؛ إمَّا مُضْمَرٍ نحو: «فَهَلاَّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ»[٣] — أي فَهَلاَّ تَزَوَّجْتَ بِكْراً. أو مُظْهَرٍ مؤخرٍ نحو : (وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)[٤] — أي : هَلاَّ قُلْتُمْ إِذْ سمعتموه؟

على ترك الفعل فى الماضى ، نحو قوله تعالى : (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) .

(١) هذان المثالان للتحضيض. ومثال العرض:(لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق) وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ،وقد لا تحتاج– على حسب المقام

(٢) كما أن هذه الأدوات تدل على التحضيض — كذلك تدل أحياناً على التوبيخ : نحو : هلا دافعت عن شرفك — ألا قاومت المعتدى — ألا رحبت بضيفك .

وتمتاز «ألا» بأنها تكون للعرض «وهو الترغيب فى فعل شىء أو تركه باللين والعطف» ويكثر استعمالها فيه . وفى دلالة «لولا» ، «ولو ما» على التحضيض وإشراك أدوات أخرى معها فى ذلك — يقول الناظم :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ ، أَلاَّ ، أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ)(*)

أى : ميز بلولا ولو ما الدلالة على التحضيض، ويشاركهما فى ذلك :هلا– وألاَّ –وألاَ وتختص حينئذ بالدخول على الجمل الفعلية — كما أوضحنا .

(٣) حديث للرسول عليه السلام ، قاله لجابر — حين أخبره بأنه تزوج بثيب ، و «بكراً» مفعول لفعل محذوف — كما قدر المصنف .

(٤) «لولا» هنا بمعنى «هلا» ، «إذ» متعلقة بقلتم، وهو فعل مظهر مؤخر من تقديم– كما قدر المصنف ، «سمعتموه» الجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .الآية ١٦– النور وإلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله :

(*) «وبهما» جار ومجرور متعلق بمز «التحضيض» مفعول مز مقدم «وهلا» معطوفة على الهاء فى بهما . أو مبتدأ حذف خبره — أى كذلك «وألا ألا» معطوفان على هلا بإسقاط العاطف «وأولينها» أول فعل أمر متعد لا ثنين،مؤكد بالنون الخفيفة ، والهاء مفعوله الأول «الفعلا» مفعوله الثانى ،والألف الاطلاق .

(وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ)(*)

أى : قد يقع بعد هذه الأدوات فى الظاهر — اسم، ولكنه فى الحقيقة يكون متعلقاً ومعمولا لفعل مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل ظاهر متأخر عن هذا الاسم .

وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ، فيقدر الفعل المضمر « كان الشانية » كقول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرسلَت بشفاعةٍ إلىّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى فهلا كان هو — أى الشأن — نفس ليلى ؛ شفيعها فـ « نفس » مبتدأ و « ليلى » مضاف إليها « شفيعها » خبر ومضاف إليه — أو بالعكس ، والجملة خبر« كان » الشانية المحذوفة . و « كان » هنا بمعنى « يكون »، لوقوعها بعد حرف التحضيض . وإنما عبر بكان ؛ لأن المعهود فى غير هذا الموضع تقدير « كان » ، فحمل عليه هذا الموضع.

تنبيه

هنالك أدوات تفيد الشرط ولا تجزم أيضاً ، منها : «لما» — وهى ظرف بمعنى«حين» ولا يليها إلا الماضى ، تقول : لما نجح أخى هنأته. و « كلما »—وهى ظرف يفيد التكرار ويليها الماضى أيضاً ، نحو قوله تعالى : (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟) . و « إذا » — وهى ظرف للزمان المستقبل ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً ، ولا تستعمل إلا عند التحقق من وقوع الشرط ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

و « كيف»حين تستعمل أداة شرط لبيان الكيفية ، نحو : كيف تتكلم أتكلم .

خاتمة

فى الجمل، وأقسامها ، وموقعها من الإعراب :

(ا) تنقسم الجمل بحسب وضعها إلى قسمين : اسمية ، وفعلية .

فالاسمية هى : ما صدرت باسم ، والفعلية ما صدرت بفعل . والمراد بصدر الجملة : المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فنحو : أمسافر أخواك؟ ولعل الجو معتدل ، وما محمد خائف — جمل اسمية . ونحو : أسافر أخوك ؟ وقد نجح على ، وهلا قمت ، — جمل فعلية ؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف .

(ب) يقسم علماء العربية هذه الجمل إلى قسمين : كبرى ، وصغرى :

(*) « قد » حرف تقليل «اسم» فاعل يليها « بفعل » متعلق بعلق « مضمر » نعت لفعل « علق » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى اسم ، والجملة نعت لاسم« أو بظاهر » معطوف على « بفعل » مع ملاحظة منعوت محذوف — أى : أو بفعل ظاهر « مؤخر » نعت لظاهر.

فالكبرى هى : الجملة الاسمية التى يكون خبر المبتدأ فيها جملة ؛ سواء أكانت فعلية أم اسمية ، نحو : الخريف يبدأ من اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ، والجيش المصرى رجاله مخلصون .

والصغرى هى : التى يخبر بها عن المبتدأ ؛ كجملتى : رجاله مخلصون — ويبدأ من اليوم .. إلخ .

أما الجملة المكونة من مبتدأ وخبر مفرد ، نحو : محمد مسافر ، والخطيب جهير الصوت . وكذلك الجملة الفعلية التى ليست خبرا عن مبتدأ مثل : تكثر الفاكهة صيفاً — فلا تسمى صغرى ولا كبرى ، بل هى مطلقة .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين مختلفين كما بينا .

(حـ) ويقسم علماء المعانى الجمل إلى قسمين : جمل رئيسية ، وأخرى غير رئيسية ، فالجمل الرئيسية هى : المستقلة بمعناها التى ليست قيداً فى غيرها ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية. وتشمل: جملة المبتدأ والخبر. والجملة التى أصلها المبتدأ والخبر ؛ كاسم « كان» و « إن » وخبرهما ، وأخواتهما . وجملة الفعل والفاعل . وجملة الفعل ونائب الفاعل . وجملة المصدر النائب عن فعل الأمر وفاعله . وجملة اسم الفعل وفاعله.

أما الجمل غير الرئيسية فهى : ما كانت قيداً فى غيرها ، وليست مستقلة بنفسها ، ومنها : جملة الحال . جملة المفعول به . جملة الصفة. جملة الشرط . جملة الاختصاص.. إلخ.

(د) الجملة الاسمية التى خبرها مفرد ، أو جملة اسمية — تفيد بأصل وضعها : ثبوت شىء لشىء — من غير نظر إلى حدوث أو استمرار ، وقد تخرج عن هذا الأصل فتفيد الدوام والاستمرار بقرينة ؛ كما إذا كان الكلام فى معرض المدح أو الذم .

أما الجمل الفعلية أو الاسمية التى خبرها جملة فعلية — فتفيد التجدد فى زمن معين ، وقد تفيد الاستمرار، إذا قصد المدح أو الذم — كما تقدم.

(هـ) وتنقسم الجمل باعتبار موقعها من الإعراب إلى قسمين : جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها من الإعراب .وقد مرت مفصلة فى أبوابها، ونذكرها هنا بإجمال من باب التذكير :

ا — الجمل التى لها محل من الإعراب ، وهى على المشهور :

(١) جملة الخبر — ومحلها الرفع. (٢) جملة الحال — ومحلها النصب.

(٣) جملة المفعول — ومحلها النصب . (٤) الجملة المضاف إليها — ومحلها الجر.

(٥) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقترنت بالفاء أو « إذا » — ومحلها الجزم .

(٦) الجملة التابعة لمفرد ؛ بأن كانت نعتاً له ، أو عطفت عليه بالحرف ، أو كانت مبدلة منه ــ ومحلها على حسب إعراب المتبوع .

(٧) الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب ؛ ويكون ذلك فى بابى النسق والبدل ــ ومحلها على حسب ما قبلها . وزاد صاحب المغنى : الجملة المستثناة ، نحو قوله تعالى : (لست عليهم بمسيطر * إلا من تولى وكفر) ــ على رأى من أعرب « مَن » مبتدأ وجملة « يعذبه » خبر . والجملة المسند إليها نحو : (سواء عليهم أأنذرتهم . . الآية) ؛ إذا أعرب « سواء» خبراً مقدماً ، و« أنذرتهم» مبتدأ مؤخر .

ب ــ الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وهى :

(١) الجملة المستأنفة ، وتشمل : الجملة الابتدائية التى تأتى فى صدر الكلام نحو : محمد مسافر ، والتى تأتى فى أثنائه منقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ــ رحمه الله .

(٢) الجملة الواقعة صلة لاسم موصول

(٣) الجملة الواقعة جواباً للقسم .

(٤) الجملة المفسرة لما قبلها ، نحو : هلا نفسك هذبتها .

(٥) الجملة الاعتراضية ــ وهى المتوسطة بين أجزاء جملة ؛ كالتى تقع بين الفعل والفاعل ــ أو بين المبتدأ والخبر .. إلخ ، أو المتوسطة بين جملتين مرتبطتين .

(٦) جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً ، أو جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء ، أو بإذا الفجائية .

(٧) الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب .

الأسئلة والتمرينات

١ — اذكر أقسام « لو » ، وبين الفرق بين « لو » المصدرية ، و « لو » الشرطية في المعنى والعمل . ووضح بأمثلة من عندك .

٢ — على أي الجمل تدخل « لو » ؟ وما حكم جوابها من حيث الاقتران باللام أو عدمه ؟ مثل .

٣ — ما الذي تفيده « لما » ؟ اشرح ذاك ، وبين ما يشترط في جوابها مع التوضيح بالأمثلة .

٤ — على مَ تدل « لو » ، و « لوما » ؟ هات مثالين لكل منهما ؛ أحدهما : يوضح معنى والثاني يبين معنى آخر لهما .

٥ — اذكر أربعة أمثلة يفصل فيها بين أما وبين الفاء ؛ على أن يكون الفاصل مختلفاً في كل مثال عن غيره .

٦ — فيما يأتي شواهد لبعض أدوات هذا الباب . بين الغرض من الشاهد ، وما يفيده من معنى — مع إيضاح الشرط والجواب .

قال تعالى : (وَلْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافوا عليهم . فلولا نَفَرَ من كلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ ليتفقَّهُوا في الدِّين . ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأسمعهم ، ولو أسمعهم لتَوَلَّوْا وهم مُعرضون . لو نشاء جعلناه أُجاجاً . فلولا إذ جاءهُم بأسُنا تضرَّعوا . فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكُون منَ المحسنينَ . لوما تأتينا بالملائكة إنْ كنت من الصادقين . فأمَّا إن كان من المُقرَّبينَ فَرَوْحٌ وريحانٌ وجنة نعيم . لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين . ألا تقاتلون قوماً نكَثُوا أيْمانهم ؟) . ويقول الرسول عليه السلام : « أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي » .

لا يُلفِكَ الرَّاجوكَ إلا مُظهِرًا خُلُقَ الكِرام ولو تكونُ عَدِيما

لولا مُفَارقةُ الأحباب ما وَجَدَتْ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلاَ

ولو أنّ ما أسْعَى لِأدنى معيشةٍ كفانى، ولم أطلب قليلٌ من المال

فأما الصُّدورُ لا صُدُورَ لجعفرٍ ولـكِنّ أعجازًا شديدًا ضَرِيرُها

لولا رَجاء لقـاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

٧ — أعرب ما تحته خط فى الأبيات الآتية ، وبين ما فيها من أداة شرط — مع ذكر الشرط والجواب :

يابْنَ الـكِرامِ ألا تَدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سَمِعا

لولا أبوك ولولا قبـله عمرٌ ألقت إليك معدٌّ بالمقـاليد

ما أطيبَ العيش لو أنّ الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

٨ — بين فيما يأتى : الأدوات التى وردت فى هذا الباب ومعناها ، وشرطها ، وجوابها إن كان :

من الخير أن تقرأ كل يوم شيئاً من القرآن ولو يسيراً . أما والله لو فعلت ما أصابك شر فى يومك . ولو أن كل حافظ للقرآن فعل ذلك — إذا والله لظفر بالحسنى . الأصدقاء ثلاثة : فأما خيرهم فالوافى المعين عند الشدة ، وأما أوسطهم فالمشارك بالقول أكثر من الفعل .. أى أخى ! هل المعوز عاونت ؟ ألا تصاحب المهذب الأخلاق ، لو ما تراقب الله فى عملك . هلا ذكرت ضعفك وقدرة الله واطلاعه عليك .

والنَّفس لو أن ما فى الأرض حِيزَ لها ما كان إنْ هى لم تقنع بكا فيها

وربّما فات قَوْماً جُـلُّ أمْرِهِمُ من التَّأنى ، وكان الحَزْمُ لو عَجِلُوا

(باب الإخبار بالذى وفروعه[١] ، وبالألف واللام)

ويُسَمِّيه بعضُهم : بَابَ السَّبْكَ[٢] . وهو : بَابٌ وضَعه النحويُّونَ للتَّدْرِيب فى الأحكام النَّحْوِيةِ[٣] ، كما وَضَع التصريفيُّونَ مَسَائلَ التَّمْرِينِ فى القواعِدِ التَّصرِيفِيَّةِ[٤] . والـكلامُ فيه فى فَصْلين :

باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

(١) فروع الذى هى : المثنى ، والجمع « اللذان ــ والذين ــ والأولى ــ واللائى » ومثلها : « التى » ومثناها ، وجمعها . أما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به .

(٢) هى تسمية قديمة من الصدر الأول . ومعناه : سبك كلام من كلام آخر . ويسمى كذلك ــ باب التمرين .

(٣) أى للتمرين والتدريب فيها ؛ ليستطيع الدارس استحضار وتذكر المسائل النحوية المختلفة وأحكامها ، وتقوية ملكته على التصرف فيها والتطبيق عليها ، ومعرفة ما يصح الإخبار عنه وما يمتنع .. إلخ . ولذلك توسعوا فيه حتى شمل كثيراً من أبواب النحو ؛ كالفاعل ــ والمبتدأ والخبر ــ ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع .. إلخ.

وقد لا يقصد بالإخبار ما ذكرنا من التمرين والتدريب ؛ بل يؤتى به لغرض آخر مثل :

(ا) الاختصاص والقصر ؛ كما إذا قال قائل: ركب علىٌّ الطائرة ، فتقول ــ رداً عليه: الذى ركب الطائرة خالد . ويجاب بهذا كذلك لمن قال : ركب على وخالد ــ لإفادة القصر ، وإزالة الشك فى الراكب .

(ب) تقوى الحكم وتثبيته ؛ لأن فى التعبير بالإخبار إسنادين: أحدهما إلى الضمير ، والثانى إلى الظاهر ، ولا شك أن هذا أقوى مما فيه إسناد واحد .

(حـ) تشويق السامع ، كقول أبى العلاء المعرى ــ فى وصف ناقة سيدنا صالح ــ وفيه إشارة إلى المعاد الجسمانى ــ :

والذى حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد

(٤) سيأتى فى باب التصريف أمثلة لذاك ، كقولهم : « كيف تبنى من قرأ » على

(الفصل الأول) فى بيانِ حقيقتِه .

إذا قيلَ لك : كيفَ تُخْبِرُ عن زيدٍ — مِنْ قوْلِنَا : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ — بِالَّذِى ؟ فاعْمِد إلى ذلك الـكلامِ ، فَاعْمَل فيه أَربعةَ أعمال :

أحدها : أن تَبتَدِئَه بموصولٍ مُطَابِقٍ لزيدٍ فى إفرادِهِ وتَذكيره — وهُو الَّذِى (١) .

الثانى : أَنْ تُؤَخِّر « زيداً » إلى آخر التركيب (٢) .

الثالث : أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلَّذِى (٣) .

الرابع : أَنْ تجعلَ فى مكانه (٤) الذى نَقَلْتَه عَنْه — ضميراً مُطَابِقاً له فى معناه وإعرابه (٥) ؛ فتقول : «الذى هُوَ مُنْطَلِقٌ زيدٌ» ؛ فالَّذِى : مبتدأ وهُوَ منطلقٌ : مبتدأ وخبَرَ ، والجملةُ صلةٌ لِلذِى ، والعَائِدُ منها (٦) الضَّمِيرُ الذى جَعَلْتَهُ خَلَفاً عن زيدٍ — الذى هُوَ الآنَ كمالُ الـكلامِ (٧) .

مثال « جعفر » ؟ ومن أمّ على وزن « إصبع » فهذا ، مثل قولك : كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه ؟

(١) وتجعله مبتدأ . (٢) لأنه يراد جعله خبرا عن الموصول .

(٣) ويجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول .

(٤) أى فى موضع « زيد » الذى أخرته .

(٥) ويكون مطابقاً للموصول لأنه العائد إليه . ويلزم عند الجمهور : أن يكون هذا الضمير غائباً — ولو كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب ؛ لأنه عائد على غائب ؛ إذ الموصول فى حكم الغائب . وأجاز بعضهم : مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب ؛ فيقال فى الإخبار عن التاء ، فى ضربتَ — بالفتح : الذى ضربتَ أنت ، وبالضم : الذى ضربتُ أنا

(٦) أى إلى الموصول ؛ لأنه يحتاج إلى عائد كما هو معروف .

(٧) وإلى بيان حقيقة الإخبار المذكورة — أشار الناظم بقوله :

وقد تَبَيَّنَ بما شَرحناه : أَنَّ « زيداً » مُخْبَرٌ به لا عَنه ، وَأَنَّ « الَّذِى » بالعكس، وذلك خِلافُ ظاهِرِ السُّؤَال(١)؛ فوجَبَ تأويلُ كلامِهم على مَعْنى : أَخبِرْ عَن مُسَمَّى زيدٍ في حَالِ تَعبيرِكَ عَنْه بالَّذى(٢) .

وتقولُ فى نحو: بَلَّغتُ مِن أخويكَ إلى العَمْرين رِسالَةً ـ إذا أَخبرتَ عَنْ

(مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بالّذِى » خَبَرْ عَنِ الّذِى مُبْتَدَأً قَبْـــلُ اسْتَقَرْ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِـــلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّـكْمِـــلَهْ
نَحْوُ « الّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا)(*)

أى : إذا قيل لك : أخبر عن اسم ما بالذى ـ فاجعل الذى مبتدأ فى أول الكلام، واجعل ذلك الاسم خبراً عنه فى الآخر ، وما سوى المبتدأ والخبر من بقية الكلام ـ فاجعله متوسطاً بينهما ليكون صلة الذى ، والعائد ضمير خلف عن الاسم الذى جعلناه فى الآخر خبراً ومكملا لجملة المبتدأ ، ويكون مطابقاً له فى معناه وإعرابه ؛ فتقول فى نحو ضربت زيداً : الذى ضربته زيد ؛ فالذى مبتدأ ، وزيد خبره ؛ وضربته صلة والهاء فيه خلف عن زيد . وهى عائدة على الذى . فـ « عن » فى قول الناظم : عنه ـ بمعنى « الباء » ، والباء فى بالذى ـ بمعنى « عن » .

(١) أى الذى ساقه المصنف وهو : « كيف تخبر عن زيد من قولنا : زيد منطلق ـ بالذى ؟ » ؛ فإن ظاهره أن « زيدا » مخبر عنه ، وأن « الذى » مخبر به .

(٢) هذا أحد التأويلات التى ذكروها وهو لابن عصفور ، وقيل : إن الباء فى

(*) « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة « قيل » صلة « عنه بالذى » متعلقان بأخبر، وجملة أخبر وما تعلق به ـ مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذى » متعلق بخبر «مبتدأ » حال من الذى «قبل» ظرف متعلق باستقر الواقع صلة للذى ـ أو مبنى على الضم فى محل نصب حال ثانية (*) «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة وهما مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة والجملة خبر المبتدأ « صلة » حال من الهاء الواقعة مفعولا لوسطه « عائدها » مبتدأ ومضاف إليه « خلف معطى » خبر ومضاف إليه « التكملة » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، والجملة صفة لصلة (*) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «الذى» اسم موصول مبتدأ «ضربته» الجملة صلة « زيد » خبر المبتدأ « فذا » الفاء للتفريع ، و « ذا » اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيداً » الجملة مقصود لفظها خبر « كان » مقدم ، واسمها يعود إلى ذا ، وجملة كان واسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو « ذا » « فادر » فعل أمر « المأخذا » مفعول ادر ، والألف للاطلاق.

التَّاءُ بِالَّذِي — : الَّذِي بَلَّغَ مِن أَخويكَ إِلَى الْعَمْرِين رِسَالَةً — أَنَا[1] فإن أَخبرتَ عَنْ « أخويكَ » قُلت : اللّذان بَلَّغتُ مِنْهما إلى الْعَمْرين رِسَالَةً — أَخوَاكَ[2] ، أو عَنِ الْعَمْرِينَ قلتَ : الَّذِين بَلَّغتُ مِنْ أَخوَيك إليهم رِسَالَةً — الْعَمْرُونَ ، أَوْ عَن الرسالةِ قلت : التي بَلَّغتُهَا من أَخوَيْكَ إلى الْعَمْرِين — رِسَالَةٌ[3] ؛ فتُقَدِّمُ الضميرَ وتَصِلُه[4] ؛ لأنه إذا أَمْكَنَ الوصلُ لم يَجُزِ العدولُ — إلى الفَصلِ ، وحِينئذٍ[5] فَيجوزُ حذفه ؛ لأنَّه عائدٌ متَّصِلٌ مَنْصُوبٌ بالفعل .

(الفصل الثاني) في شروط ما يُخْبَر عنه .

في كلام الناظم للسببية — أي : أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذي . أو للاستعانة — أي : متوصلا إلى ذلك الإخبار بالذي .

(١) فـ « الذي » مبتدأ ، و « أنا » خبره ، وما بينهما صلة ، والعائد الضمير المستتر في بلغ . (٢) فـ « اللذان » مبتدأ ، و « أخواك » خبر ، وما بينهما صلة ، والعائد ضمير التثنية المجرور في « منهما » .

(٣) « التي » مبتدأ ، و « رسالة » خبر ، وما بينهما صلة . والعائد الهاء في بلغتها .

(٤) أي تقدم ضمير الرسالة عن موضعه ، وتصله بالفعل ؛ وكان حقــه أن يكون مكانهـا ومنفصلا ؛ ويكون التقدير : التي بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالة

(٥) أي حين إذ قدمت الضمير ووصلته .

ويؤخذ من هذا الذي ذكره المصنف : أنه إذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا أو مؤنثاً — جيء بالموصول على وفقه ؛ لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في الإفراد والتذكير وفروعهما . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ)(*)

(*) « وباللذين » متعلق بأخبر « والذين والتي » معطوفان عليه « مراعياً » حال من فاعل أخبر، وفيه ضمير هو فاعله «وفاق المثبت» وفاق مفعوله والمثبت ومضاف إليه. وليس الحكم مقصوراً على هذه الثلاثة، بل المراد فروعها ؛ كاللتين ، واللاتي ، واللائي ، والأولى كما أوضحنا.

اعْلم أَنَّ الإخبارَ إنْ كان بالذِى أو أحدِ فُرُوعِه[1] — اشترط للمُخْبَرِ عنه سبعةُ شروط :

(أحدها) أن يكون قابلاً للتأخير[2] ؛ فلا يخبرُ عن « أَيُّهم » من قولك أيُّهم فى الدار ؟ لأنك تقولُ حينئذ : الَّذِى هُو فى الدار أَيُّهم ، فتزيلُ الاستفهام عن صَدريَّته[3] . وَكَذَا القولُ فى جميع أسماء الاستفهامِ والشرط . و « كم » الخبرية ، و « ما » التَّعجبيَّة ، وضمير الشأن — لا يُخْبَرُ عن شىءٍ منها لِماَ ذَكرنَا[4] .

وفى التَّسْهيل : أَنَّ الشَّرْطَ أَن يقبلَ الاسمُ أو خلفَه — التأخيرَ ، وذلك لأن الضمائر المتَّصِلةَ — كالتاء من قمتُ — يخبَرُ عنها مع أَنَّهَا لا تتأخَّرُ ، ولكن يتأخَّرُ خلفُهَا — وهو الضمير المنفصلُ ، فتقول : الَّذِى قام أناَ .

(الثانى) أن يكونَ قابلاً للتَّعريفِ ؛ فلا يُخبَرُ عن الحالِ ، والتمييزِ ؛

أى : إذا كان الاسم الذى قيل : لك « أخبر عنه » أى به — مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ؛ فجىء بالمبتدأ الموصول وفقه فى ذلك ؛ ليطابق الاسم المخبر عنه به ، فتقول : اللذين للمثنى ، والذين للجمع ، والتى للمؤنث .

(١) أى من موصول ؛ للتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

(٢) وذلك لما سبق بيانه ؛ من أنه يجب تأخير ذلك الاسم إلى نهاية الجملة ؛ وجعله خبراً عن الذى وفروعه .

(٣) وقد أجاز ذلك ابن عصفور والمبرد ومن تبعهما ؛ بشرط تقدم اسم الاستفهام ونحوه ، فيقال : أيهم الذى هو فى الدار . ويعرب « أيهم » خبراً مقدما ، و « الذى » مبتدأ مؤخر — وهم يجيزون تقديم الخبر فى هذا الباب . وقيل : أيهم مبتدأ والذى خبره . والصواب رأى الجمهور من عدم جواز هذا ونحوه

(٤) أى : من استلزامه إزالة ماله صدر الكلام عن موضعه اللازم له وهو

لأنَّكَ لو قلتَ في جاءَ زيدٌ ضاحكاً : الَّذِي جاء زيدٌ إيَّاه ضاحكٌ — لـكنت قد نَصَبْتَ الضميرَ على الحال ، وذلك مُمتنعٌ ؛ لأنَّ الحالَ واجبُ التنكير ، وكذا القولُ في نحوه[١] . وهذا القيدُ لم يَذكرهُ في التَّسْهيل[٢] .

(الثالث) أن يكونَ قابلاً للاستغناء عنه بالأجْنبيِّ[٣] ؛ فلا يُخبَرُ عن الهاء من نحو : زَيْدٌ ضَرَبتُه ؛ لأنها لايستغنى عنها بالأجنبي ـ كعمرٍو ، وبكرٍ . وإنما امتنَعَ الإخبارُ عمَّا هُوَ كذلك ؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنه لَقلتَ : « الذى زيدٌ ضربتُه هُوَ » ، فالضميرُ المنفصلُ هو الذى كانَ مُتصلاً بالفعل قَبْلَ

الصدرية . ومثل ما ذكر : ضمير الفصل ـ على القول بأنه اسم ؛ فلايخبر به لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط .

(١) فلا يجوز في نحو : اشتريت خمسين فداناً ـ الذى اشتريت خمسين إياه فدان ، ولا في نحو : كرم محمد نفساً ـ التى كرم محمد إياها نفس ؛ لأن الضمير الواقع بدلا ملازم للتعريف ، ونصبه على التمييز غير جائز .

(٢) وذلك للاستغناء عنه بالشرط الرابع الآتى ؛ وهو : أن يكون قابلا للاستغناء عنه بالمضمر : لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف .

وقد ذكره الناظم لزيادة الإيضاح ؛ فقال في الشرطين الأول والثانى :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا)(*)

أى : أنه يشترط في الاسم المخبر عنه بالذى ـ أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يخبر عما له صدر الكلام ؛ كأسماء الشرط والاستفهام وغيرهما ـ مما ذكره المصنف . وأن يكون قابلا للتعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز . وقد أوضح المصنف العلة في ذلك .

(٣) أى : بأن يصح وضع أجنبي موضعه قبل الإخبار ؛ مثل « محمد » من أكرمت

(*) « قبول » مبتدأ « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » معطوف عليه « لما » متعلق بحتما ، و « ما » موصولة واقعة على المخبر عنه « عنه » جار ومجرور نائب فاعل أخبر ، والجملة صلة ما « ههنا » متعلق بحتم « قد حتما » نائب الفاعل يعود إلى قبول تأخير ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ قبول .

الإخبارَ. والضميرُ المتَّصِلُ الآن(١) خلَفٌ عن ذلك الضَّميرِ الذى كانَ متَّصلاً فَفَصَلْتَه وأَخَّرتَه، ثمَّ هذا الضميرُ المتَّصِلُ: إنْ قَدَّرْتَه رابطاً للخبر بالمبتدأ، الذى هو زيدٌ — بقى الموصولُ بلا عائد، وإن قَدَّرته عائداً على الموصولِ — بَقِيَ الخبرُ بِلاَ رابطٍ(٢).

(الرابع) أن يكونَ قابلاً للاستغناء عنه بالمُضْمَرِ(٣)؛ فلا يُخبَرُ عن الاسم المجرورِ بحتَّى — أو بِمُذ — أو مُنذ؛ لأنَّهن لايجرُرْنَ إلا الظاهر(٤) والإخبارُ يَستدعِى إقامةَ ضميرٍ مقامَ المخبَرِ عنه كما تقدم(٥)؛ فإذا قيلَ: سَرَّ

محمداً؛ فإنه يصح وضع «على» مثلا — موضعه فى تركيب آخر؛ فتقول: أكرمت علياً

(١) وهو الهاء المتصلة بالفعل.

(٢) ولا يسوغ أن يعود عليهما؛ لأن الضمير المفرد لا يعود على شيئين؛ إنما الذى يسوغ: أن يقدر عوده على أحدهما، ويقدر للآخر عائد يناسب المقام. ومثل الضمير غيره مما يحصل به الربط؛ كاسم الإشارة فى نحو: (ولباس التقوى ذلك خير) فلا يقال: الذى لباس التقوى هو خير ذلك. وكالاسم الظاهر فى نحو: محمد ضربت محمداً؛ فلا يخبر عن محمد، فلا يقال: الذى محمد ضربته محمد، ومنه قول الشاعر:

* وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * فلا يقال: الذى فى رحمته أطمع الله.

وكالأسماء الواقعة فى الأمثال، نحو: الكلاب — فى قولهم: «الكلاب على البقر»، فلا يجوز أن يقال: التى إياها على البقر الكلاب؛ لأن لفظ الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى؛ إذ الأمثال لا تغير ألفاظها.

(٣) أى الذى يعود على ما قبله، ليصح كونه عائد الموصول؛ فلا يخبر عن مجرور «رب» فى مثل: رب رجل لقيته؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن؛ وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة. وهو علاوة على ذلك محتاج إلى تمييز ولا تمييز هنا.

(٤) ومثلهما: المجرور بواو القسم وتائه، والكاف.

(٥) وقد أوضح المصنف ذلك أول الباب؛ فلا تقول فى الإخبار عن الرأس — من قولك: أكلت السمكة حتى رأسها — بالجر — الذى أكلت السمكة حتاه رأسها. ولا فى

أباَ زيدٍ قربٌ من عمرو الكريم — جاز الإخبارُ عن زَيدٍ[1] ، وامتنعَ الإخبارُ عن الباقى ؛ لأنَّ الضميرَ لا يَخْلُفُهُنَّ . أَمَّا الأبُ ؛ فلأنَّ الضميرَ لا يُضَافُ . وَأَمَّا القربُ ؛ فلأنَّ الضَّميرَ لا يتعلَّقُ به جارٌّ ومجرورٌ — ولا غيرُه. وَأَمَّا عمرٌو الكريمُ؛ فلأنَّ الضَّميرَ لا يُوصَفُ، ولا يوصفُ به. نَعم ، إنْ أَخبرْتَ عن المضافِ والمضافِ إليه معاً[2] ، أو عَنِ العاملِ ومَعموله معاً[3] ، أو عَن الموصوفِ وصفته معاً[4] ، فأخَّرتَ ذلك وجَعلتَ مكانَه ضميراً — جاز ؛ فتقولُ فى الإخبار عن المتضايفَيْنِ : الَّذِى سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكريمِ — أَبُو زَيدٍ ، وكذا الباقى[5] .

الإخبار عن « يومين » من قولك : ما رأيته منذ أو مذ يومين ـ اللذان مارأيته منذهما أو مذهما يومان؛ لأن حتى ومنذ ومذ ـ لا تجر ضميراً . وكذلك لا يجوز الإخبار عن المضاف ـ دون المضاف إليه . ولا عن الموصوف أو الموصول ـ دون الصفة أو الصلة، والعكس فيهما. ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ كاسم الفاعل — واسم المفعول — والمصدر — واسم الفعل ؛ لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها .

وإلى الشرطين الثالث والرابع ـ أشار الناظم بقوله :

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِىٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا)(*)

أى : كذلك يشترط فى المخبر عنه بالذى ـ أن يصح الاستغناء عنه بأجنبى ، وأن يكون كذلك صالحاً للاستغناء عنه بمضمر ، وقد أوضح المصنف سبب اشتراط ذلك .

(١) أى وحده فى هذه العبارة ؛ لأن الضمير يصح أن يخلفه ؛ فيقال : الذى سر أباه قرب من عمرو الكريم ـ زيد.

(٢) وهما: أبا زيد (٣) وهما : قرب من عمرو .

(٤) وهما عمرو الكريم (٥) فتقول فى الإخبار عن العامل ومعموله :

(*) « كذا » جار ومجرور متعلق بشرط « الغنى » مبتدأ « عنه بأجنبى » متعلقان به «أو بمضمر» معطوف على بأجنبى ، و « أو » بمعنى الواو « شرط » خبر المبتدأ «فراع» الفاء للتفريع ، و « راع » فعل أمر مبنى على حذف الياء « ما » اسم موصول مفعول راع « رعوا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف ـ أى رعوه . والمعنى : فلاحظ ما حفظوه من الشروط

(الخامس) جَوازُ وُرُودِهِ في الإثباتِ ؛ فَلاَ يُخبَرُ عن «أَحَدٍ» من نحو : ما جاءنى أحد ؛ لأنَّه لو قِيلَ : الذى ماَ جاَءنى أَحَدٌ — لَزِمَ وقوعُ «أحد» فى الايجاب[1] .

(السادس) كونه فى جملةٍ خبريةٍ[2] ؛ فَلاَ يُخبر عن الاسم فى مِثلِ : اضْرِبْ زيداً ؛ لأن الطَّلَبَ لا يقع صِلةً[3] .

(السابع) ألاَّ يكونَ فى إحْدَى جُمْلتينِ مستقلَّتين[4] نحو زَيدٌ — من قولك : قامَ زيدٌ وقعدَ عمــرٌو[5] ؛ بخلاف : إن قامَ زيدٌ

الذى سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم؛ فالضمير المستتر فى سرّ الواقع فاعلا — خلف عن «قرب» ، وكان ينبغى أن يوضع فى محله، ولكن ضرورة اتصاله قدمته، واتصل بعامله فاستتر فيه . وتقول فى الإخبار عن الموصوف وصفته معاً — وهما عمرو الكريم: الذى سر أبا زيد قرب منه — عمر الكريم .

(١) وذلك ممنوع عند الجمهور ؛ ذلك لأن «أحد» خبر عن «الذى» وفاعل «جاء» ضمير مستتر فيه ؛ وهو ضمير «أحد» . ومثل أحد فى ذلك : عَريب وديار — وغيرهما مما لا يستعمل إلا فى النفى .

(٢) أى ليمكن الاتيان بصلة للموصول — كما ذكر المصنف .

(٣) فلا يقال : الذى اضربه زيد . وكذلك لا يخبر عن اسم «ليت» «ولعل» وخبرها — إلا إذا كانا بعض جملة خبرية ؛ مثل : قال محمد : ليت علياً مسافر — أو لعل بكراً مقيم عندنا ؛ فإنه يقال : الذى قال محمد : ليته مسافر علىّ — أو ليت علياً هو مسافر . . . الخ . ولا يسوغ الإخبار عن معمول لكنّ ؛ لأنها لا تقع صلة — وإن كانت خبرية ؛ لئلا يلزم الاستدراك بدون مستدرك .

(٤) أى : إذا لم يكن هنالك ما يربط إحداها بالأخرى .

(٥) فلا يقال : الذى قام وقعد عمرو — زيد ؛ لخلو جملة «قعد عمرو» من رابط ؛ كضمير يعود على الموصول ، أو عطف بالفاء ، فيلزم عند الإخبار : عطف ما ليس صلة على ما هو صلة . فإن كان فى الثانية ضمير الاسم المخبر عنه ، أو كانت معطوفة بالفاء — جاز الإخبار ؛ لانتفاء المجرور المتقدم ، تقول فى حالة الضمير :

قَعَدَ عَمْرٌو (١) .

وإن كان الإخبارُ بالألفِ واللامِ ، اشتُرِطَ عَشرةُ أُمورٍ: هذه السبعة وثلاثةٌ أُخَر وهى : أَن يكونَ المُخبَرُ عنه مِن جملةٍ فعليَّةٍ (٢) . وأن يكون فِعْلُهَا متصرفاً . وأن يكونَ مُقَدَّماً (٣) ؛ فلا يُخبرُ بأَل عن زيدٍ من قولك: زيدٌ أخوك (٤) — ولا مِن قولك : عسى زيدٌ أن يقومَ (٥) — ولا مِن قولكَ : مازَال زيدٌ عالماً (٦) .

فى الإخبار عن أحمد فى مثل « سافر أحمد وتخلف عنه إبراهيم » : الذى سافر وتخلف عنه إبراهيم ــ أحمد . وفى حالة العطف بالفاء ، تقول : فى مثل « حضر على فتخلف محمد » : الذى حضر فتخلف محمد ــ على .

(١) لأن جملتى الشرط والجزاء فى حكم الجملة الواحدة ، فتقول فى الاخبار عن زيد : الذى إن قام قعد عمرو ــ زيد »

هذا : ومن الشروط : ألا يكون الاسم ملازما لغير الرفع مثل : « سبحان » و « عند » ؛ لتعذر جعله خبراً . وأن يمكن الاستفادة منه ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الأعلام ، مثل : بكر ــ من أبى بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شىء

(٢) بخلاف الأخبار بالذى ؛ فإنه يخبر به عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية

(٣) فى بعض النسخ « مثبتاً » ، فيكون شرطاً زائداً على التقدم .

(٤) لأنه فى جملة اسمية ، والجملة الاسمية لا تصلح صلة .

(٥) لأن فعلها جامد ، وهو أيضاً لا يصلح صلة لأل .

(٦) لأنه تقدم على الفعل نفى : ولا يفصل بين « أل » وصلتها بنفى ولا بغيره .

وإلى الشروط المتقدمة ــ يشير الناظم بقوله :

(وَأَخبَرُوا هُنَا بأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ ... كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطَلْ») (*)

(*) «هنا بأل عن بعض» الثلاثة متعلقات بأخبروا «ما» اسم موصول مضاف إليه «فيه» متعلق بتقدما «الفعل» اسم يكون ، وجملة «قد تقدما» خبرها ، وجملة «يكون» إلى آخر البيت صلة ما (*) «إن صح» شرط وفعله ، والجواب محذوف «صوغ» فاعل صح «صلة» مضاف إليه «منه»

ويُخبَرُ عَنْ كلٍّ من الفـاعِلِ والمفعولِ فى نحو قولكَ : وَقَى اللهُ البطل ؛ فتقولُ :

الوَاقِي البطَلَ اللهُ[1] والواقيهِ اللهُ البطَلُ[2] . ولاَ يَجوزُ لكَ أن تحذفَ الهاء ؛ لأنَّ عائِدَ الألِفِ واللام — لا يحذفُ إلاَّ فى ضرورة الشِّعر ؛ كقوله :

* مَا المُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عاقِبَةٍ *[3]

(فصل) وإذَا رَفَعَتْ صِلةُ «أَلْ» ضَميراً رَاجِعاً إلَى نَفْسِ أَلْ — استَتَرَ فى الصِّلةِ ولم يُبْرَزْ[4] ؛ تَقُولُ فى الاخبَار عن التاءِ من « بَلَّغتُ » فى المثال المتقدم : المُبلِّغ من أَخويكَ إلى العَمْرينِ رِسَالَةً — أَنَا ؛ ففى المبلِّغ ضميرٌ مستترٌ ؛ لأنه فى المعنى لِـ«أَلْ» ـ لأنه خَلَفٌ عن ضميرِ المتكلِّم، و«أل»

أى : أنه يخبر بما فيه « أل » عن الاسم ، إذا كان واقعاً فى جملة فعلية تقدم فيها الفعل ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن تصاغ منه صلة الألف واللام ؛ فلا يكون جامداً ــ ولا منفياً . وقد أوضح المصنف ذلك ــ كما أوضح الإخبار فى المثال الذى ذكره الناظم، وهو : « وقى الله البطل » .

(١) أى إذا أخبرت عن الفاعل ؛ فتنصب البطل على المفعولية ، أو تجره على أنه مضاف إليه . (٢) أى عند الإخبار عن المفعول ؛ فيرفع لفظ الجلالة على الفاعلية باسم الفاعل ــ والبطل على الخبرية .

(٣) تقدم إعراب وشرح هـذا البيت فى باب الموصول . صفحة ١٨١ جزء أول - « والشاهد فيه » هنا : حذف الهاء العائدة على «أل» من المستفز ــ للضرورة ؛ أى المستفزه .

(٤) بل يجب استتاره ؛ لأن الصفة جارية على من هى له .

متعلق بصوغ «لأل» متعلق بصلة « كصوغ » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « واق » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «من» حرف جر متعلق بصوغ، ومجروره قول محذوف ــ أى من قولك «وقى الله البطل » والجملة مقصود لفظها مجرورة بمن تقديراً .

للمتكلِّم ؛ لأنَّ خبرَها ضميرُ المتكلم والمبتدأُ نفس الخبر[1] .

وإن رَفعَتْ صِلَةُ «أَل» ضميراً لغير «أل» — وَجَبَ بُروزه وانفِصَالُه[2] ، كما إذا أخبرْتَ عن شىء من بقيةِ المِثَالِ ؛ تقولُ فى الاخبارِ عن الأخوين : المبلِّغُ أَنا منهما إلى العَمْرِين رسالةً — أَخَوَاكَ . وعن العَمْرَينَ : المُبلِّغُ أنا من أَخَويكَ إليهم رسالةً —العَمْرُون. وَعَنِ الرِّسالة: المُبَلِّغُهَا أَنَا من أَخَويكَ إلى العَمْرِين — رسالةٌ[3] وذلك لأنَّ التبليغَ فِعلُ المتكلِّم[4] ، و «أل» فيهن لِغَيرِ المتكلِّم ؛ لأنها نفسُ الخبرِ الذى أَخَّرْتَهُ[5] .

---

(١) وإذا أخبرت عن الفاعل فى مثل : أكرمتنى — قلت : المكرمى أنت فيستتر فاعل الصلة ؛ لأنه لأل ، و «أنت» خبرها . فإن أخبرت عن المفعول ، قلت المكرمه أنت أنا ، فالهاء مفعول عائدة على أل ، و «أنت» مرفوع الصلة ، وقد أبرز لأنه لغير أل ، و «أنا» خبر أل .

(٢) لأن الصلة إذا جرت على غير من هى له — امتنع رفعها ضميراً مستتراً . وإلى ذلك يشير الناظم — بقوله :

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ   ضَمِيرَ غَيْرِهَا — أُبِينَ وَانْفَصَلْ)(*)

أى : إذا رفع الوصف الواقع صلة لأل — ضميراً ، وكان هذا الضمير عائداً على غير «أل» — وجب الإتيان به بارزاً منفصلا . أما إذا عاد إلى أل — فيجب استتاره كما بينا.

(٣) «أنا» فى الأمثلة — فاعل المبلغ ؛ لأنه اسم فاعل ، وهو ضمير منفصل لأنه لغير «أل» ، وضمير الغيبة هو العائد .

(٤) بدليل إسناده إلى تاء المتكلم فى بلغت .

(٥) أى : وهو الأخوان فى الأول — والعمرون فى الثانى — والرسالة فى الثالث.

(*) «وإن يكن» شرط وفعله «ما» اسم موصول اسم يكن «رفعت صلة أل» الجملة صلة ما «ضمير غيرها» ضمير خبر يكن والهاء مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبنى للمجهول فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل يعود على «ما» ومعناه: قطع «وانفصل» معطوف على أبين فى محل جزم.

خاتمـــة

يجوز الإخبار عن اسم كان ، بالذى وفروعه ، وبالألف واللام ؛ تقـول فى مثـــل : كان محمد زميلك فى الدراسة ـ الذى كان زميلك فى الدراسة ـ محمد ، أو الـكائن زميلك .. إلخ أما الخبر ؛ فيرى السيوطى جواز الإخبار عنه إذا كان جامداً، كما يجوز باتفاق فى خبر المبتدأ ، وفى باب « إن »، وباب « ظن »ـ الجامد؛ تقول: الذى كان محمد إياه ، أو كانه محمد ـ أخوك . والذى محمد هو أخوك ، والذى إن محمداً هو أخوك ، والذى ظننت محمداً إياه، أو ظننته محمداً ـ أخوك .

ويمتنع فى كل خبر مشتق فى الجميع ؛ سواء كان خبرا للمبتدأ ـ أو فى باب كان ـ أو إن ـ أو ظن.

أما غير السيوطى ؛ فيجيز الإخبار عن الخبر مطلقاً ، جامداً أو مشتقاً ، وهذا هو الصحيح ، وفيه تيسير حسن .

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ ما الذى يريده النحاة بقولهم : أخبر عن أى اسم بالذى ، أو بالألف واللام ؟

٢ ـــ اذكر الخطوات التى تتبعها إذا أردت الإخبار عن اسم ـ بالذى .

٣ ـــ اذكر ما يشترط فى الاسم الذى يراد الإخبار عنه ـ بالذى ـ أو أحد فروعه. ومثل.

٤ ـــ بين مالا يصح أن يخبر عنه من الأسماء . ووضح السبب فى ذلك .

٥ ـــ ما الذى يشترط فى المخبر عنه بالألف واللام ؟ ولماذا هذه الشروط ؟

٦ ـــ أخبر عن الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ والخبر ، واسم كان ـ فى الجمل الآتية ـ بما يمكن الإخبار به ، وعلل لما تقول :

قابلت زملاءك بالأمس ، وكان محمد معنى باستذكار دروسه ، أما أخوه فقد رسب وحزن أصدقاؤه لذلك حزنا شديداً . لا يزال الفدائيون يبذلون كل جهد لينالوا الانتصار على العدو الغادر ، وما برح هذا العدو غير مستجيب لنداء الأمم المتحدة. ينصر الله المتوكل عليه . إنه نعم المولى ونعم النصير

(باب العـــدد)[1]

اعلم أنَّ الْوَاحِدَ والاثنين يخالفان الثلاثةَ والعشرةَ وما بينَهما فى حُكْمَين أحدهما : أَنَّهما يُذَكَّرَانِ مَعَ المذَكَّرِ ؛ فتقولُ : واحد ـ واثنان . ويؤَنَّثَانِ مع المؤنَّثِ[2] ؛ فتقولُ: واحِدَةٌ ـ واثْنتانِ[3] . والثلاثةُ وأخواتُها تجرى على عكس ذلكَ[4] ؛ فتقول : ثلاثَةُ رجالٍ — بالتـاء ، وثَلَاثُ

باب العـــدد

(١) إن معنى كلمة العدد ـ واضح ومعروف ، ومع هذا فقد عرفه النحاة بأنه : ما وضع لـكمية الآحاد ـ اى الأفراد . والمراد به هنا : الألفاظ الدالة على المعـدود . ومن خواص العدد : أنه يساوى نصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ، والمراد بالحاشيتين : الناحيتان اللتان يقع العدد بينهما ؛ وهما : العدد الذى قبله ـ والعدد الذى بعـــده. ومعنى تقابلهما : أن الحاشية التى قبله تنقص عنه بمقدار زيادة الحاشية التى بعده، فالعدد ٧ مثلا ، حاشيته السفلى ٦ـ والعليا ٨ ؛ ومجموعهما ١٤ ، والعدد ٧ نصف هذا المجموع . . . وهـكذا . (٢) ومثلهما فى ذلك : العشرة إذا ركبت ، تقول :الجزء الرابع عشر ـ والمقاله الرابعة عشرة . وما وازن « فاعلا» مطلقاً ، تقول :الجزء الرابع والمقالة الرابعة ، وسيأتى الـكلام على موازن « فاعل » فى موضعه إن شاء الله .

(٣) أى على لغة الحجازيين ؛ وثنتان على لغة بنى تميم :

(٤) فتلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً ، وتتجرد من التاء إن كان مؤنثا وذلك بشرط : أن يكون المعدود مذكوراً فى الـكلام . وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، تقول . ثلاثة رجال ، وأربع فتيات . فإن لم يذكر المعدود بل لحظ معناه ، أو تقدم وجعل اسم العدد صفته ـ جاز فى اسم العدد التذكير والتأنيث ، ومن ذلك الحديث ؛ « ثلاث من كن فيه كان منافقاً » ـ ويجوز ثلاثة . وحللت مسائل تسعاً ـ وقابلت رجالا ستة ، ويجوز العكس . وإن حذف المعدود ولم يلاحظ فى التقدير مطلقاً ـ بل قصد ذكر اسم العدد المجرد ـ فالأفصح تأنيث العدد بالتاء ؛ على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ تقول : ثلاثة نصف ستة ، ويمنع من الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث . ولا تلحقه « أل » المعرفة على الأرجح. هذا : وقد ذكر ابن مالك أن السر فى ذكر التاء فى

إماءٍ — بتركها ؛ قال الله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)

والثانى : أَنَّهُمَا لا يُجمعُ بَيْنَهُمَا وبين المعدودِ[(١)] ؛ لا تقولُ: وَاحِدُ رجل ، وَلاَ اثناَ رَجُلين ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : رجل — يفيد الجنسية والوَحْدَةَ ، وقولك: رَجُلان— يُفيدُ الجنسيةَ وَشَفْعَ الواحد؛ فلا حَاجَةَ إلى الجمع بينهما

وَأَمَّا البواقى؛ فلا تستفادُ الْعِدَّةُ والجنسُ إلاَّ من العددِ والمعدودِ جميعاً ؛ وذَلِكَ لأَنَّ قَوْلَكَ ثلاثةٌ — يُفيدُ الْعِدَّةَ دُونَ الجنسِ ، وقولك رجالٌ — يفيدُ الْجِنْسَ دُونَ العِدَّةِ . فإنْ قَصَدْتَ الافادَتينِ — جَمَعْتَ الكَلِمَتَيْنِ[(٢)] .

الثلاثة والعشرة وما بينهما فى عد المذكرين ـ هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة ، مثل : فرقة ـ زمرة ـ أمة . فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها . ولما كان المذكر سابقا على المؤنث فى الاستعمال ـ استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر ، وحذفت التاء مع المؤنث للفرق بين المذكر المؤنث .

(١) أى لايذكر معهما تميز؛ وذلك على الإضافة، كما مثل المصنف. وأما «ثنتا حنظل» فى قول جندل بن المثنى ـ فضرورة شاذة . ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس ـ العدد المخصوص لا الجنسية ، كما فى قوله تعالى : (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد) ، فإنه لو قيل « إله » ولم يؤكد بواحد ـ لم يحسن ؛ فربما فهم أن المراد إثبات الإلهية ـ لا الوحدانية .

(٢) وفى حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما ـ يقول الناظم :

(ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... فى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فى الضِّدِّ جَرِّدْ . . . .)[(*)]

(*) «ثلاثة» ـ بالنصب ـ مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر ، وبالرفع مبتدأ ، وجملة «قل» خبره ، والرابط محذوف ـ أى ثلاثة مقرونة بالتاء قلها « بالتاء » متعلق بمحذوف حال من ثلاثة لقصد لفظه « للعشرة فى عد » متعلقان بقل « ما » اسم موصول مضاف إليه « آحاده مذكره» مبتدأ ومضاف إليه وخبر ، والجملة صلة الموصول « فى الضد » جار ومجرور متعلق بجرد .

(فصل) مُمَيِّزُ الثلاثةِ والعَشرةِ وَمَا بينهما ، إنْ كانَ اسمَ جنسٍ[1] كَشَجَرٍ وَتَمْرٍ، أو اسمَ جمعٍ كَقَوْمٍ وَرَهْطٍ[2] — خُفِضَ بِمَنْ ؛ تقُولُ : ثلاثة من التَّمْرِ — وعَشرَةٌ مِنَ القومِ، قال الله تعالى:(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ) وَقَدْ يُخفَضُ بإضَافةِ العددِ[3] نحو : (وَكَانَ فى المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) ، وفى الحديث : « ليسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » ، وقال الشاعر :

* ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ *[4]

وإن كان جَمعاً خُفِضَ بإضَافةِ العددِ إليه نحو : ثلاثَةُ رجال .

ويُعتبرُ التذكيرُ والتأنيثُ مع اسْمَى الجمعِ والجنس — بحسبِ

أى : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة ؛ إذا كنت تعد جمعاً آحاده — أى مفرداته — مذكرة ، أما فى ضد ذلك ؛ حين تكون مفردات المعدود مؤنثة — فيجب تجريد العدد من التاء . وقد أوضحنا ما فى ذلك كله .

(١) تقدم الكلام مستوفى على اسم الجنس وأنواعه ، واسم الجمع — فى الجزء الأول صفحة ٢٢ (٢) رهط الرجل : قومه وقبيلته ، وهو من الثلاثة إلى العشرة من الرجال ولا واحد له من لفظه (٣) يرى بعض النحاة قصر ذلك على السماع .

(٤) صدر بيت من الوافر للحطيئة ، من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء ، وذلك أنه كان فى سفر ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة ، فسرح إبله فافتقد منها ناقة فحزن لذلك ، وعجز البيت : * لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى *

وقبله : أَذِئْبُ القَفْرِ أم ذِئْبٌ أَنِيسٌ أَصَابَ البَكْرَ أم حَدَثُ اللَّيالِى؟

اللغة والاعراب . ذود : الذود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وقيل غير ذلك . ومن الأمثال: «الذود إلى الذود إبل» أى إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيراً — فهو حث على الادخار وعدم التبذير . « ثلاثة» خبر لمبتدأ محذوف أو العكس ، وما بعده مضاف إليه — أى نحن ثلاثة أنفس ، ولنا ثلاث ذود . قال المبرد: أراد بثلاث ذود — ثلاث نوق ؛ كما تدل على ذلك القصة. « لقد» اللام موطئة للقسم وقد حرف تحقيق . « الزمان » فاعل جار « على عيالى » جار ومجرور متعلق بجار

حَالِهِمَا(١) ؛ فَيُعْطَى العددُ عكسَ ما يَسْتَحِقُّه ضميرُهما ؛ فتقول : ثلاثةٌ مِنَ الغَنَمِ — بالتاء ؛ لأنكَ تقولُ : غَنَمٌ كثيرٌ بالتذكير(٢) .

وثلاثٌ من البطِّ ـ بترك التاء ؛ لأنَّكَ تقولُ : بطٌّ كثيرةٌ بالتأنيث.

وثلاثةٌ من البقر ـ أو ثلاثٌ ؛ لأنَّ في البقر لُغتين : التذكيرَ والتأنيثَ؛ قال الله تعالى : (إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) — وقُرِىءَ (تَشَابَهَتْ).

والشاهد : إضافة العدد ـ وهو ثلاثة ـ إلى «ذود» المعدود ، وهو اسم جمع مؤنث وذلك قليل ، والقياس ألا يضاف العدد إلا إلى جمع . وفيه شاهد آخر وهو : تأنيث ثلاثة ـ والنفس مؤنثة ، والقياس : ثلاث أنفس ، وقد أنث مراعاة للمعنى ، لكثرة إطلاق النفس على الإنسان .

(١) أى حال لفظهما وصيغتهما ، وما هما عليه من تذكير أو تأنيث. أو صلاح للأمرين . وذلك : أن الجنس ؛ منه المؤنث ـ كالنخل والبط ، والمذكر ـ كالموز والعنب والسدر والقمح ، وما فيه لغتان ـ كالبقر والغنم . وكذلك اسم الجمع ؛ منه المذكر ـ كقوم ورهط ، والمؤنث ـ كإبل وخيل ، وجائزهما ـ كركب . ويعرف الحال من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما ، أهو مذكر أم مؤنث ؟ والإشارة المستعملة مع كل ـ والنعت ـ وتأنيث الفعل معهما .. إلخ ومحل اعتبار اللفظ والصيغة فى اسمى الجنس والجمع ؛ إذا لم يفصل بين المعدود واسم العدد ـ نعت يدل على التأنيث فقط ، أو التذكير فقط ، أو يكون لفظه صالحاً لنعت المؤنث والمذكر ؛ فإن توسط هذا النعت ـ وجب مراعاة المعنى الذى يقتضيه ؛ فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ تقول : خمس إناث من الغنم ، وثلاثة ذكور من البط ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو كان لفظه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ـ كلفظ حسان مثلا ـ لم يكن له أثر فى تأنيث العدد وتذكيره . تقول : فى الماء خمس من الغنم إناث ـ وخمسة من الغنم إناث ، وثلاثة من البط ذكور ـ أو ثلاث من البط ذكور ؛ كما تقول : خمسة حسان ، أو خمس حسان ـ من البط ؛ لأن لفظ « حسان » يصلح نعتا للمذكر والمؤنث ، فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان .

(٢) فى مختار الصحاح ، الغنم : اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور

ويُعتبرَان[1] مع الجمع بحالِ مُفرَده ؛ فلذلك تقولُ : ثلاثة اصْطَبلاتٍ وثلاثةُ حَمَّاماتٍ ـ بالتـاء فيهما — اعتباراً بالاصطبلِ وَالْحمَّامِ ؛ فإنّهما مُذَكَّرَانِ. ولا تقولُ: ثلاثُ بتركِهاَ ـ اعتباراً بالجمع، خلافاً للبَغداديين[2]

ولا يُعْتَـبَرُ من حالِ الواحدِ حالُ لَفْظِه حتى يقال : ثلاثُ طَلَحاتٍ بترك التاء، ولا حَالُ مَعناه حتى يقال : ثلاثُ أَشْخُصٍ بتركها — تريدُ نِسْوَةً[3] ؛ بل يُنْظَرُ إلى ما يستحقه المفردُ باعتبارِ ضَميرِهِ ، فيُعْكَسُ حُكْمُه في العدد[4] ؛ فكما تقولُ : طَلْحَةُ حَضرَ ، وَهِنْدٌ شَخْصٌ جميل بالتذكير فيهما ـ تقولُ : ثلاثةُ طَلَحَاتٍ ، وثلاثةُ أَشخُصٍ ـ بالتاء فيهما .

فأَمَّا قوله : * ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبَانِ وَمُعْصِرُ *[5] ـ فضرورةٌ .

---

(١) أى التذكير والتأنيث . والإناث وعليهما جميعاً ، والإبل كالغنم فى ذلك

(٢) فإنهم يجيزون مراعاة الجمع والمفرد . ووافقهم الكسائى ، فيقال : ثلاثة حمامات ـ وثلاث حمامات . وذكر سيبويه : أن ذلك مخالف لما ورد عن العرب .

(٣) لأن لفظ « شخص » يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولكن إذا أعيد عليه الضمير ـ يعود مذكراً ، ويؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه .

(٤) وعلى ذلك : لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكراً مؤولا بالمؤنث

(٥) عجز بيت من الطويل، لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وصدره :

* فكانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنتُ أتَّقِى *

وهذا البيت من قصيدته الرائية المشهورة ـ التى مطلعها :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْكِرُ   غَدَاةَ غَـــدٍ أَم رائحٌ فَمُهجِّرُ

اللغة والاعراب . مجنى ، المجن : أصله الترس وجمعه مجان . ويريدبه هنا : مايتقى به الرقباء. أتقى: أجانب وأحذر. شخوص: جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بعد والمراد هنا : الإنسان . كاعبان : مثنى كاعب — وهى الجارية حين يبدو ثديها معصر : الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب . « مجنى » خبر كان مقدم

والذى سَهَّل ذلك قوله : « كاعِبَانِ وَمُعْصِر » ، فاتَّصَلَ باللفظ ما يُعَضِّدُ المعنى المراد[1] ، ومع ذلك فليس بقياس ـ خلافاً للناظم .

وإذا كان المعدودُ صفةً — فالمعتَبَرُ حَالُ الموصوفِ المنوىِّ لا حالُها ، قال الله تعالى :

(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) أى : عشرُ حسناتٍ أمثالِهَا ، وَلَوْلا ذلك لَقِيلَ: « عشرةُ » ؛ لأنَّ المثلَ مُذكَّر[2] . وتقول : عندى ثلاثةُ رَبَعات[3] بالتاء إن قدَّرتَ رِجَالاً ، وبتركها إنْ قدَّرت نساءً ، ولهذا يقولون : ثلاثة دَوابٍّ بالتاء — إذا قَصَدوا ذُكُوراً ؛ لأنَّ الدابَّةَ صِفـةٌ فى الأصل ، فكأنهم قالوا: ثلاثةُ أَحْمِرَةٍ دوَابُّ ، وسُمِعَ ثلاثُ دوابَّ ذكورٍ — بترك التاء ؛ لأنهُمْ أجرَوْا الدابةَ مُجرى الجامدِ ، فلا يُجرونها على موصوفٍ .

« دون » منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى « من » اسم موصول مضاف إليه « كنت أتقى » الجملة صلة الموصول ؛ والعائد محذوف — أى أتقيه « ثلاث شخوص » ثلاث اسم كان مؤخر وشخوص مضاف إليه « كاعبان » بدل من ثلاث « ومعصر » معطوف عليه

والمعنى : كان سِترى وحِصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء — هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكراً وساعدننى على ذلك . وقبل هذا البيت :

فقالتْ لها الصُّغْرَى سَأُعْطِيهِ مِطْرَفى ... وَدِرْعِى، وَهَذَا البُرْدَ إنْ كَانَ يَحْذَرُ

يَقُومُ فَيَمْشِى بَيْنَنَا مُتَنَكِّرًا ... فلا سِرُّنَا يَفْشو ، وَلاَ هُوَ يَظْهَرُ

والشاهد : فى ثلاث شخوص ؛ فقد حذف التاء من ثلاثة ، وشخوص جمع وكان ينبغى ملاحظة مفرده المذكر — وهو شخص — فيقول: ثلاثة شخوص، ولكنه راعى المعنى الذى قصده ، وقواه ذكر الكاعبين والمعصر . وهذا ضرورة عند جمهور النحاة .

(١) أى: وهو التأنيث ، فقد كنى بذلك عن النساء .

(٢) ذلك لأنه واحد الأمثال ، وتقدم أنه يعتبر فى الجمع حال مفرده .

(٣) بفتح الباء — جمع رَبعة ، وهو المربوع الخلق الذى ليس بالطويل ولا بالقصير .

(فصل) الأعدادُ التى تضافُ للمعدودِ عشرةٌ ، وَهى نوعان :

(أحدهما) الثلاثة والعشرة وما بينهما . وحَقُّ ما تضافُ إليه أنْ يكون جمعاً مكسَّراً من أبنية القِلّةِ(١) نحو : ثلاثةُ أَفْلُسٍ — وأربعة أَعْبُدٍ — وسبعة أبحرُ . وقد يتخلَّفُ كلٌّ واحد من هذه الأمور الثلاثة فيضَاف للمفردِ ؛ وذلك إذا كان مائةً(٢) نحو : ثلاثمائة وتسعمائة ، وشذَّ فى الضرورة قوله :

يوصف به المذكر ، والمؤنث ، فيقال : رجل ربعة — وامرأة ربعة ، وهو فى الأصل اسم، ثم استعمل صفة . قال صاحب الصحاح : وهذا الجمع شاذ ؛ لأن « فَعْلة » إذا كانت صفة لا تحرك فى الجمع ؛ وإنما تحرك إذا كانت اسماً ، ولم يكن موضع العين واو — ولا ياء.

(١) وذلك ليتطابق المعدود والعدد فى الدلالة على التعدد لفظاً ومعنى ؛ فإن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظاً . وفى ذلك يقول الناظم :

(. . . . . وَالْمُمَيِّزَ اُجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فى الأَكْثَرِ)(*)

أى اجعل تمييز الثلاثة إلى العشرة مجروراً بالإضافة ، والغالب أن يضاف إلى جمع قلة ؛ إن كان للمعدود جمع قلة وكثرة ، فإن لم يكن للكلمة إلا جمع كثرة — صح التمييز به بلا ضعف .

(٢) أى إذا كان التمييز لفظ « مائة » فإن لفظها مفرد — وإن كانت جمعاً فى المعنى ؛ لأنها عشر عشرات، وهو حد جمع القلة . وكذلك إذا كان اسم جمع — كقوم ورهط . أو اسم جنس — كنحل وبقر . والغالب فى هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِن » ، تقول : ثلاثة من القوم فازوا ، وخمسة من البقر ولدت . ومنه قوله تعالى : (فخذ أربعة من الطير) . ومن جرهما بالإضافة قوله تعالى : (وكان فى المدينة تسعة رهط) . وقوله عليه السلام . « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » قيل : والأحسن قصره على السماع.

(*) « والمميز » مفعول اجرر مقدم « اجرر » فعل أمر والفاعل أنت « جمعاً » حال من المميز « بلفظ » متعلق به « قلة » مضاف إليه « فى الأكثر » جار ومجرور متعلق بقلة »

* ثَلاَثُ مِئينِ للملُوكِ وفى بِهاَ *(١)

ويُضَافُ لجمع التصحيح فى مسألتين(٢) :

إحداهما: أن يُهْمَلُ تَكْسِيرُ الكلمة، نحو : (سَبْعَ سَمَوَاتٍ)-وخمسُ صلوات ـ و (سَبْعَ بقَرَاتٍ)(٣) .

والثانية : أن يُجَاوِرَ ما أُهمِلَ تكسيرُه ، نحو : (سَبْعَ سُنْبُلاَتٍ) ،

---

(١) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق همام بن غالب ـ فى الفخر ، وعجزه :

* رِدَائِى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهاَتِمِ *

اللغة والاعراب : ثلاث مئين : أى ثلثمائة بعير . ردائى ، الرداء : معروف ، وهو ما يلبس . قيل : والمراد هنا السيف . جلت : كشفت. وجوه : عظماء وأعيان. الأهاتم : جمع أهتم ـ وهم بنو سنان الأهتم . «ثلاث» مبتدأ «مئين » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين« وفى » فعل ماض « ردائي » فاعل ، والجملة خبر المبتدأ «جلت» فعل ماض وفاعله يعود على ردائى .

والمعنى : يقول : إن ردائى أو سيفى وفى بديات ثلاث ملوك قتلوا ـ وكانت ديتهم ثلثمائة بعير ـ وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة ، وكان قد رهن رداءه أو سيفه فى ذلك

والشاهد : إضافة ثلاث إلى جمع المائة وذلك شاذ ؛ لأن المائة إذا جمعت كان أقل مفهومها ثلاثة ، وذكر « ثلاث » التى هى العدد ، يجعل معنى ثلاث مئين ـ تسعمائة ، ولا شك أن هذا غير المقصود .

(٢) وكذلك : إذا كان للكلمة جمع تكسير ولكنه نادر وقليل الاستعمال ، نحو : ثلاث سعادات ـ وآيات . فإنه يندر : سعائد ـ وآى .

ومن النادر أيضاً : وقوع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد : مثل : ثلاثة صالحين ، وأربعة زاهدين ـ بالإضافة . والأحسن أن يعرب هذا الجمع نعتاً ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة .

(٣) فإن « سماء » و « صلاة » و « بقرة » ـ لم يسمع لها جمع تكسير أصلا.

فإنَّه فى التنزيل مُجاوِرٌ لِـ « سبع بقرات »[١].

ويضافُ لبناء الكثرة فى مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَلَ بناءُ القلةِ ، نحو : ثلاثُ جَوَارٍ ، وأربعة رجالٍ ، وخمسة دراهم[٢].

والثانية : أن يكونَ له بناءُ قلَّةٍ ، ولكنَّه شاذٌ قياساً أو سماعاً ؛ فينَزَّلُ لذلك منزلةَ المعدوم.

فالاوّلُ نحو : (ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ) ؛ فإنَّ جَمعَ «قَرْءٍ» بالفتح على أَقراء شاذٌّ[٣].

والثانى نحو : ثلاثة شُسوع[٤] ؛ فإنَّ أَشْسَاعاً قليلُ الاستعمال[٥].

(النوع الثانى) المائة والألفُ[٦]. وَحَقُّهُمَا أن يُضَافا إلى مُفردٍ ، نحو : (مِائَةَ جَلْدَةٍ) — و (ألف سنة).

---

(١) «سنبلات» لها جمع تكسير وهو «سنابل» ، وقد عدل عنه لمجاورته بقرات التى ليس لها جمع تكسير — مراعاة للتنسيق. الآية ٤٣ — سورة يوسف

(٢) «جارية» و «رجل» و «درهم» : لم يستعمل لها جمع قلة ، أما «أرجل» — فجمع رِجل . (٣) ذكر بعضهم : أنه جمع «قُرء» بالضم ، وعليه فلا شذوذ. وأيضاً — فقد ذكروا بناء قلة مطرداً لقَرء — بالفتح — وهو «أقرؤ» ، وعلى ذلك فالصواب : جعل «ثلاثة قروء» من القليل — لا مما شذ جمع قلته . من الآية ٢٢٨ — سورة البقرة.

(٤) جمع شسع وهو : أحد سيور النعل .

(٥) أى : وإن كان جمعاً قياسياً لشسع .

(٦) أى : ومثناها وجمعها ؛ فالمراد جنس المائة وجنس الألف ، سواء كان الجمع بالصيغة ، نحو : مائتى رجل — وألفى فتاة — وثلاثة آلاف مقاتل . أو بإضافة «ثلاثة» فما فوق إليه ، نحو : ثلثمائة رجل — وأحد عشر ألف رجل . ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتباراً بلفظ مائة وألف .

وقد تضافُ المـائة إلى جمعٍ كقراءة الأخوين[1] (ثَلاثَمائَةِ سِنِينَ)[2]
وقد تُميَّزُ بمفرد منصوب كقوله : * إذَا عَاشَ الْفَتَى مائَتين عَاماً *[3]

هذا : ويميز بالألف مطلقاً، نحو: مائة ألف ـ وأحد عشر ألفاً ـ وعشرون ألفاً ؛ ولا يميز بالمائة إلا : ثلاث ـ وإحدى عشرة وأخواتهما ؛ تقول : ثلثمائة ـ وخمسمائة ـ وإحدى عشرة مائة ـ وخمس عشرة مائة .

(١) المراد : حمزة والكسائى .

(٢) أى : بإضافة مائة إلى سنين ؛ تشبيها لها بالعشرة . أو من وضع الجمع موضع المفرد . الآية ٣٥ ـ سورة الكهف . وفى المائة والألف يقول الناظم :

(وَمِائَةَ وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ)(*)

أى ، أضف « مائة » و « الألف » للمفرد ليكون تمييزاً لهما . وقد يردف المائة ـ أى يقع بعدها ـ جمع مضاف إليه ليكون تمييزاً لها ، وذلك نادر لا يقاس عليه . وإنما يجب جر التمييز فيما تقدم ـ إذا تأخر وأعرب تمييزاً ، فإذا تقدم على العدد ـ أعرب على حسب حاجة الجملة ، وأعرب العدد نعتاً مؤولا لجموده، تقول : عندى ضيوف ثلاثة ـ برفعها ، ورأيت رجالا ثلاثة ـ بنصبها ... إلخ .

(٣) صدر بيت من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزارى ـ أحد الشعراء المعمرين ، وقد استشهد به سيبويه ، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ *

اللغة والاعراب. المسرة : ما يسر به الإنسان. والجمع مسار، وفى رواية: اللذاذة . الفتاء : الشباب، يقال: فتى فتاء فهو فتى ـ أى بين الفتاء . «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمن « الفتى » فاعل عاش « مائتين » مفعوله منصوب بالياء لأنه مثنى « عاماً » تمييز :

والمعنى : إذا بلغ الإنسان هذه السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بها ، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه ويعجب به .

والشاهد : نصب تمييز مائتين ، وكان حقه الجر بالإضافة ، فيقول :مائتى عام. ونصبه عند الجمهور ضرورة لا يقاس عليه ، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان .

(*) « ومائة » مفعول أضف مقدم « والألف » عطف عليه « للفرد » متعلق بأضف « ومائة » الثانية مبتدأ « بالجمع » متعلق بردف الواقع خبراً للمبتدأ ، ونائب فاعله يعود إلى مائة « نزرا » حال من ضمير ردف الواقع نائب فاعل .

(فصل) إذا تجاوَزْتَ العشرةَ جئتَ بكلمتين ؛ الأولى النيِّف(١) ـ وهو التسعة فما دونها ـ وحَكَمْتَ لها فى التذكيرِ والتأنيثِ بما ثبتَ لها قبلَ ذلك(٢) ؛ فأجريتَ الثلاثةَ والتسعة وما بينهما ـ على خلافِ القياس ، وما دُون ذلك(٣) على القياس ؛ إلا أنَّكَ تأتى بأَحَد وَإحْدَى ـ مكانَ وَاحِدٍ وَوَاحدةٍ(٤) ، وَتَبْنى الجميعَ على الفتح(٥) ؛ إلا اثنَين واثنتَين فتُعربهما كالمثنى(٦) ـ وإلا ثمانى ؛ فلك فتحُ الياء وإسكانُهَا ، ويقلُّ حذفُها مع بقاءِ كسرِ النُّونِ ـ ومع فَتحِها(٧) .

(١) هو من ١ إلى ٩ ، وكل مازاد على العقد حتى يبلغ العقد الثانى . والنيف ـ وقد يخفف ـ الزيادة ، يقال عشرة ونيف ؛ ومائة ونيف ، وهو من ناف ينوف ـ إذا زاد . ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ، ولا يستعمل إلا متأخرا عما يصاحبه من العقود . والعقد: ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف . أما البضع فهو : ما بين الثلاث إلى التسع . وحكمه حكم ثلاثة فى الإفراد والتركيب ، وعطف عشرين وأخواته عليه ؛ تقول : بضع سنين ـ وبضعة عشر رجلا ـ وبضع عشر امرأة ، فإذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لا تقول : بضع وعشرون . . . إلخ ، وقيل : بجواز ذلك ـ وعليه يقال : بضع وعشرون كتاباً ، وبضع وعشرون صحيفة . وفى الحديث «الايمان بضع وستون شعبة» .

(٢) أى قبل التركيب . (٣) وهو : الأحد ، والاثنان .

(٤) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة ، أو مضافة ، أو معطوفاً عليها ، نحو : إحدى عشرة ـ إحدى وعشرون ، قال تعالى (إنها لإحدى الكبر) الآية: ٣٥ ـ سورة المدثر . ولا تستعمل مفردة ، وألفها للتأنيث عند الأكثرين ، وقيل: زائدة للالحاق .

(٥) أى جميع ألفاظ النيف ، وهى تكون صدر المركب مع ضمها لما بعدها . وعلة بنائها : وقوعها موقع ما قبل تاء التأنيث ـ فى لزوم الفتح .

(٦) لوقوع ما بعدها موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لابناء ؛ ولذلك لا يضافان إلى العقد . (٧) هذا كله إذا ركبت . أما إذا لم تركب ؛ فإن أضيفت إلى تمييز مؤنث ـ فالأفصح إثبات الياء فى جميع الحالات مع إعرابه إعراب المنقوص ، فتقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر الفتحة ؛ تقول : ثمانى فتيات ينشدن ـ سمعت

والكلمة الثانية : العشرةُ : وترجعُ بها إلى القياس ؛ فى التذكيرِ مع المذكَّرِ - والتأنيثِ مع المؤنَّثِ ، وتَبنيها على الفَتح مطلقاً[١] . وإذا كانَت بالتاءِ سَكَّنْتَ شينَها فى لُغَةِ الحجازيين ، وَكَسَرْتهاَ فى لغة تميم ، وبعضُهم بفتحُها[٢] .

وَقدْ تبيَّنَ ممَّا ذَكَرْنَا أنَّكَ تقولُ : أَحَدَ عشرَ عبداً ، واثنا عشرَ رَجلاً - بتذكيرِهما[٣] ، وثلاثةَ عشرَ عبداً - بتأنيثِ الأوَّلِ وتذكيرِ الثانى وتقول : إحْدَى عَشْرَةَ أمَةً ، واثنتاَ عشْرَةَ جاريةً — بتأنيثهما ، وثلاثَ عشرةَ جاريةً - بتذكير الأوَّل ، وتأنيث الثانى .

فإذا جاوَزتَ التسعةَ عشرَ فى التذكير ، والتسعَ عشرةَ فى التأنيث - استوى لَفْظُ المذكر والمؤنَّثِ[٤] ، تقول : عِشرونَ عبداً ، وثلاثون أمةً .

ثمانيَ غوانٍ يعزفن . وإن أضيفت إلى مذكر لزمتها الياء ، وبعدها التاء الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، تقول : عندنا ثمانية رجال - وشاهدت ثمانية رجال - واستمعت إلى ثمانية منشدين . وإن لم تضف ؛ فإن كان المعدود مذكراً لزمتها الياء والتاء أيضاً ؛ تقول : المسافرون من الرجال ثمانية - كان المسافرون ثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً - أعرب إعراب المنقوص غالباً ، تقول : جاءنى من الفتيان ثمانٍ ، ومررت بثمانٍ من التلميذات ؛ ورأيت ثمانياً أو ثمانيَ - من الكاتبات ؛ فالتنوين على اعتبارها اسماً منقوصاً منصرفاً ، وعدمه على المنع من الصرف ؛ كجوارٍ .

(١) أى :سواء كانت مع النيف ، أو مع اثنين واثنتين وعلة البناء تضمنها معنى حرف العطف ، ووقوعها موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة مع اثنين واثنتين - وموقع التنوين مع الباقى . (٢) أى كما هو الشأن إذا كان المعدود مذكراً . وتسكن الشين إن كان المعدود مؤنثاً . (٣) أى النيف والعقد فى المثالين .

(٤) ويكون المدار فى التذكير والتأنيث على التمييز . وقد أجمل الناظم الأحكام المتقدمة فى ستة أبيات ؛ فقال فى تركيب العقد مع أحد وإحدى :

(وَأَحَدَ اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ)(*)

أى : أن « عشرة » إذا ركبت مع «أحد» ـ ذكرت ، وإذا ركبت مع «إحدى» ـ أنثت ، وتسكن شينها عند التأنيث فى أشهر اللغات ، وتميم تجيز الكسر أيضاً .

ثم بين أن الحكم الخاص بعشرة ـ من ناحية المطابقة للمعدود ـ ليس مقصوراً على أحد وإحدى ، فقال :

(وَمَعَ غَيْرِ « أَحَدٍ » وَ« إِحْدَى » مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا)(*)

أى افعل قصدا مع غير أحد وإحدى ـ من الأعداد التى تركب مع عشرة ـ ما فعلته مع أحد وإحدى ؛ من المطابقة فى التذكير والتأنيث .

ونص على هذه الأعداد التى تركب مع العشرة بقوله :

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)(*)

أى : أن ثلاثة وما بعدها إلى تسعة ـ حكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ تثبت فيها التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً . أما «عشرة» فتسقط منها التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ـ على العكس من ثلاثة فما بعدها ، ثم ذكر حكم اثنى، واثنتى ـ فقال :

(*) «وأحد» مفعول اذكر مقدم «وصلنه» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة والهاء مفعوله «بعشر» متعلق به « مركباً قاصد» حالان من فاعل اذكر « معدود» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « ذكر » نعت لمعدود (*) إحدى عشرة» مفعول قل مقصود لفظه «والشين» مبتدأ أول « فيها عن تميم » متعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسره » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، والهاء فى «كسره» مبدلة من تاء التأنيث للوقف .

(*) «ومع» مع ظرف متعلق بافعل « غير أحد »غير مضاف إليه وأحد كذلك« وإحدى» معطوف على أحد «ما» اسم موصول مفعول مقدم لافعل «معهما» مع متعلق بفعلت والضمير المضاف إليه عائد إلى أحد وإحدى « فعلت » الجملة صلة ما « فافعل » الفاء زائدة و« افعل » فعل أمر « قصدا » حال من ضمير « افعل » على تأويله بمشتق هو اسم فاعل — أى قاصداً ،

(*) «ولثلاثة» جار ومجرور خبر مقدم « وتسعة وما » معطوفان على ثلاثة ، وما اسم موصول «بينهما» بين ظرف متعلق بمحذوف صلة ما «إن ركبا» شرط وفعله، والألف نائب فاعل، وجوابه الشرط محذوف «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر « قدما »قدم فعل ماض للمجهول والجملة صلة ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل يعود إلى ما ، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية لا محل لها .

وتمييزُ ذلك كُلِّه مُفردٌ منصوب[1] نحو : (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً — إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً — وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً — إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)[2] .

وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً) — فأسباطاً بدل من اثنتَى عشرة[3] والتمييزُ محذوفٌ — أى : اثنَتى عشرةَ فرقةً .

(وَأَوَّلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ ، وَعَشْرَا اثْنَيْ ، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالأَلِفِ وَالْفَتْحُ فِى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ)(*)

أى أتبع « اثنى » المؤنثة كلمة «عشرة» المؤنثة ، واذكر كلمة «عشر» المذكرة بعد «اثنى» المذكرة، وهما يعربان إعراب المثنى ، فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

أما العجز — وهو « عشر » — فيبنى على الفتح ، وغيرها من الأعداد المركبة يبنى فتح الجزأين فى القول المألوف — أى الشائع .

(١) ونكرة أيضاً . وإنما كان مفرداً نكرة ؛ لأنه جيء به لبيان حقيقة المعدود ، وذلك يحصل بالمفرد النكرة التى هى الأصل — ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التى هى فى صورة نون الجمع . (٢) ٤ سورة يوسف، ٣٦ سورة التوبة ، ١٤٢ الأعراف ، ٢٣ ص

(٣) أى بدل كل من كل ، وليس بتمييز لأنه جمع . ولا يقال إن المبدل منه فى نية الطرح ، ولو قيل : « وقطعناهم أسباطاً » لفاتت فائدة كمية العدد وهى مطلوبة — لأنا نقول : إن ذلك أغلبى ، وقد يخرج القرآن على غير الغالب ، كما فى قراءة التنوين فى « ثلثمائة سنين » . وخرج بعضهم الآية — على أن تمييز المركب بالجمع جائز ؛ إذا صدق

(*) « عشرة » مفعول أول لأول « اثنتى » مفعول ثان « وعشراً » معطوف على عشرة « اثنى » معطوف على اثنتى ، وفى هذا عطف على معمولين لعامل واحد ، وذلك جائز « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « أنثى » مفعول تشا مقدم وهو فعل الشرط « أو ذكرا » عطف على أنثى ، وجواب الشرط محذوف (*) «واليا» مبتدأ وقصر للضرورة «لغير الرفع» لغير متعلق بمحذوف خبر والرفع مضاف إليه «والفتح» مبتدأ «فى جزأى» متعلق بألف «سواهما» سوى مضاف إليه والضمير مضاف إليه أيضا «ألف» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الفتح ، والجملة خبره .

ولو كان «أسباطاً» تمييزاً — لَذُكِّرَ العدَدَانِ[١] ؛ لأنَّ السِّبط مذكَّر.
وزعم الناظم أنه تمييزٌ — وأنَّ ذِكْرَ «أُمماً» رجَّح حُكْمَ التأنيث[٢]
— كما رَجَّحَهُ ذِكْرُ «كاعِبَانِ ومُعْصِر» فى قوله :

* ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ وَمُعْصِرُ *[٣]

(فصل) ويجوزُ فى العَدِدِ المركَّبِ — غير اثْنَىْ عشَرَ واثْنَتَىْ عَشْرَةَ[٤] — أَنْ يُضَافَ إلَى مُسْتَحِقِّ المعدودِ[٥] فيُسْتَغْنَى عن التمييزِ، نحو : هذه أَحَدَ عَشَرَ زيدٍ .

على كل واحد من العدد ، وهنا كذلك ؛ لأن المراد : وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة ، كل فرقة أسباط ، فوضع « أسباط » موضع فرقة . الآية : ١٦٠ ــ سورة الأعراف

(١) أى فكان يقال : اثنى عشر بتذكيرها (٢) أى فى « أسباطاً » لأنه وصف « بأمما » ، وهو جمع أمة .

(٣) تقدم قريباً . انظر صفحة ٩٨ ، وكان القياس أن يقال : ثلاثة شخوص ؛ لأن الشخص مذكر ، ولكن التفسير بكاعبان ومعصر ــ وهما مؤنثان ــ رجح تأنيثه .

وفى تمييز العشرين ونحوه من ألفاظ العقود ــ يقول الناظم :

(وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا)(*)

أى : أن العدد من عشرين إلى تسعين ــ يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً ، ويذكر قبله النيف ، ويعطف هو عليه .

(٤) لأن « عشرة » فيهما بمنزلة نون المثنى ، فلا تجامع الإضافة ــ كالنون .

(٥) أى إلى شىء يستحقه ، وذلك بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ، أو منتسباً له بأى صلة من صلات الإضافة الدالة على الاستحقاق .

(*) « العشرين » مفعول ميز « للتسعينا بواحد » متعلقان بميز ، واللام بمعنى إلى والألف للإطلاق « كأربعين » خبر لمبتدأ محذوف ؛ أى وذلك كأربعين « حينا » تمييز لأربعين .

ويجبُ عند البصريين بقاءُ البناءِ فى الجزأين(١) . وحكى سيبويه الإعرابَ فى آخرِ الثانى(٢) — كما فى بَعْلَبَكَّ ، وقال : هى لغةٌ رديئةٌ . وحَكَى الكوفيون وجهاً ثالثا ؛ وهو : أَنْ يُضَافَ الأوّلُ إلى الثانى — كما فى عبد الله(٣) ، نحو : ما فَعَلَتْ خمسةُ عَشْرِكَ . وأجازوا أيضا هذا الوجهَ — دونَ إضافةٍ(٤) ، استدْلالاً بقوله :

(١) أى كما يبقى مع التميز ، ولم تؤثر الإضافة ، لقلتها ، ولأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع — فكذلك مع الإضافة. ويكونان فى محل رفع أو نصب أو جر — على حسب حاجة الجملة .

(٢) أى : ويبقى الجزء الأول على بنائه على الفتح فى جميع الحالات ؛ لأن المضاف مجموع الجزأين؛ فهما كاسم واحد فى إعرابه فى آخره . تقول : ثلاثة عشر على — إن ثلاثة عشر محمد عندى — حافظت على ثلاثة عشر أحمد ؛ فثلاثة عشر فى هذه الأمثلة معربة ، وعجزها فى الأول مبتدأ ، وفى الثانى اسم إن ، وفى الثالث مجرور بعلى .
وفى حكم تمييز المركب يقول الناظم :

(وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا ، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ)(*)

أى أن تمييز العدد المركب — كتمييز عشرين وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً .
وإذا أضيف العدد المركب بقى الجزآن على بنائهما عند الجمهور . وقد يعرب العجز ويبقى الصدر على بنائه ، وهو مذهب سيبويه وآخرين .

(٣) أى : فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة إلى مستحق المعدود . وقيل : إنه سمع ذلك عن العرب .

(٤) أى إلى مستحق المعدود، تقول : هذه خمسة عشر — بجر عشر، وتعرب خمسة على

(* « مركباً » مفعول ميزوا « بمثل ما » بمثل متعلق بميزوا وما اسم موصول مضاف إليه « ميز عشرون » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما ، والعائد محذوف — أى به « فسوينهما » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، والضمير البارز مفعوله عائد إلى مركب وعشرين (* « وإن أضيف » شرط وفعله « عدد » نائب فاعل أضيف « مركب » نعت لعدد « يبق » جواب الشرط مجزوم بحذف الألف « البنا » فاعل يبق وقصر للضرورة « وعجز » مبتدأ « قد يعرب » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبره .

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ[1]

حسب العوامل ، والرأيان الأخيران ضعيفان .

(١) بيت من الرجز، ينسب لنفيع بن طارق، وقيل : أنشده فى أرجوزة ليست له:

اللغة والاعراب : « كلف » ماض للمجهول ـ بالتشديد من التكليف، وهو تحمل مافيه كلفة ومشقة . وقرىء : كلِف ـ من الكلف ، يقال : كلف بكذا ـ أى أولع به . عنائه، العناء معناه: التعب والجهد . شقوته : شقائه وعسره . من حجته : من عامه ذلك . «كلف» فعل ماض للمجهول «من عنائه » من للتعليل . عنائه مجرور ومضاف إلى الهاء « وشقوته» معطوف على عنائه «بنت» مفعول ثان لـكلف «ثمانى عشرة» ثمان مضاف إليه وهو مضاف إلى عشرة « من حجته » من جارة بمعنى « فى » . وحجته مجرورة بها

والمعنى : أن هذا الرجل تحمل وتكلف ـ لأجل تعبه وشقائه ـ مشقة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك .

والشاهد : فى قوله « ثمانى عشرة » فقد استشهد به الـكوفيون على جواز إضافة صدر المركب العددى إلى عجزه ـ وإن لم يضف المجموع إلى شىء آخر ؛ فقد أضيف ثمانى إلى عشرة مع عدم إضافتها إلى غيرها ـ كما فى خمس عشرة محمد .

هذا : وقد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، فيضاف إلى مستحق المعدود كالمركب ، تقول : هذه ثلاثتنا ، أو ثلاثة محمد ـ إلى تسعة ، وهذه عشرون ، أو عشرو على. وكذلك بقية العقود .

ومن المفرد : واحد ومؤنثه، واثنان كذلك ؛ تقول . هذا واحد زملائه . وهذه واحدة أسرتها. وهذان اثنا محمد ـ إشارة إلى كتابين مثلا. وهاتان الفتاتان اثنتا مصر.

وخلاصة ما تقدم : أن ألفاظ العدد بالنسبة للاستعمال أربعة أنواع :

مفرد ، وهو : الواحد والاثنان ، وعشرون ، وتسعون ـ وما بينهما .

ومضاف، وهو : ثلاثة وعشرة، وما بينهما . ومائة . وألف.

ومركب، وهو : أحد عشر، وتسعة عشر ـ وما بينهما.

ومعطوف وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون ـ وما بينهما .

وتمييزها فى الغالب هو : واحد واثنان ـ لا يحتاجان لتمييز : وثلاثة وعشرة وما بينهما تميز بجمع تـكسير للقلة مجرور. وجنس المائة والألف يحتاج إلى مفرد مجرور بالإضافة أو بمن مع التفصيل الذى ذكره المصنف . وما عدا ذلك يحتاج إلى مفرد منصوب :

(فصل) ويجوزُ أَنْ تَصُوغَ من اثنَين وَعشَرَةٍ وَماَ بينهماَ[١] ـ اسمَ فاعِلٍ كما تَصُوغه مِن «فَعَلَ» ؛ فتقولُ : ثان ، وثالث ، ورابع . . إلى العاشر[٢] كما تقول: ضَارب وقاعد. ويَجبُ فيه أبداً: أَنْ يُذكّر مع المذكّر ويُؤنَّثَ مع المؤنثِ — كما يجبُ ذلك مع ضَارِبٍ، ونحوه . فأمَّا ما دُونَ الاثنين ، فإنَّه وضِعَ عَلَى ذلك من أوَّلِ الأمرِ[٣] ، فقيل : واحدٌ ـ وَوَاحدةٌ

تنبيهان : (١) إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد « عشرون وبابه » ، أو المعطوف ـ جاز فى هذا النعت : الإفراد مراعاة للفظ المنعوت ، ، وجاز الجمع مراعاة لمعناه ، تقول : عندنا خمسة عشر خبيراً عالماً أو علماء ـ وعشرون مهندساً ماهراً أو ماهرين ـ وخمسة وعشرون طبيباً ذكياً أو أذكياء .

ومراعاة اللفظ أكثر ، ومثل النعت غيره من بقية التوابع .

(ب) وإذا ميز عدد مركب بشيئين ، فالحكم لمذكرهما مطلقاً إن وجد العقل ، سواء سبق المذكر أولا ـ وقع الفصل بين أولا ، تقول : عندى خمسة عشرطالباً وطالبة ، وخمسة عشر طالبة وطالباً . وإن فقد العقل فللسابق ؛ بشرط اتصال التمييز بالعدد ، نحو : عندى خمسة عشر جملا وناقة ، وخمس عشرة ناقة وجملا .

فإن فصل بين العدد والتمييز ببين ؛ فالحكم للمؤنث ، نحو : عندى ست عشرة مابين ناقة وجمل ـ أو ما بين جمل وناقة .

(١) الأصل فى الاشتقاق : أن يكون ـ على الأرجح ـ من المصدر، وهذه الأعداد أسماء أجناس جامدة وليست بمصادر ؛ فالاشتقاق منها سماعى يقتصر فيه على المسموع مثل قولهم : تربت يداك ـ من التراب ، واستحجر الطين ـ من الحجر .

وقد أجاز المجمع اللغوى المصرى : الاشتقاق من الأسماء الجامدة عند الحاجة .

(٢) إذا أردت من «ثالث» ـ مثلا ـ معنى جاعل الاثنين ثلاثة ـ كان مشتقاً من مصدر : ثلث الاثنين أثلثهما ـ أى جعلتهما ثلاثة . وإن أردت أنه واحد من هذه العدة ـ كان مشتقاً من اسم العدد الذى هو ثلاثة ؛ لأن العرب لم تستعمل فعلا ولا مصدراً بهذا المعنى .

(٣) أى أنه اسم وليس بوصف . وقال الرضى : « واحد » اسم فاعل ، من وحَد يحِدِ وحداً ـ أى انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ـ أى العدد المنفرد .

ولك في اسمِ الفاعلِ المذكورِ [(١)] أن تَستعمِلَه بحسبِ المعنَى الذي تُرِيدُه على سبعةِ أوجُهٍ :

(أحدها) أن تَسْتَعمِلَه مع أَصْلِه ؛ ليُفيدَ الاتِّصَافَ بِمعناهُ مجرّداً ، فتقول : ثالث ، وَرابع [(٢)] قال : * لِسِتَّةِ أَعوامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ * [(٣)]

---

(١) وهو ثان ، وعاشر ، وما بينهما .

(٢) ويكون معناه حينئذ : أنه واحد موصوف بهـذه الصفة ، وهى كونه ثالثة أو رابعاً — أى فى المرتبة الثالثة أو الرابعة. ويقال فى المؤنثة : ثالثة أو رابعة ..إلخ. ويعرب « فاعل » فى هذه الحالة بالحركات الظاهرة — على حسب مايقتضيه الكلام.

(٣) عجز بيت من الطويل — للنابغة الذبيانى ، وصدره :

* تَوَهَّمْتُ آياتٍ لهـا فَعَرَفْتُهَا *

اللغة والاعراب . توهمت : وقع فى وهمى وذهنى . آيات : علامات — جمع آية وهى العلامة . « آيات » مفعول توهمت منصوب بالكسرة «لستة أعوام» متعلق بعرفتها ومضاف إليه « وذا » الواو عاطفة و « ذا » اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل «سابع» خبر

والمعنى : توهمت علامات لهذه الديار وسكانها ؛ من النؤى والأثافى — وغير ذلك فعرفتها بعد مرور ستة أعوام على تركها . وهذا العام الذى أنا فيه هو السابع .

والشاهد : فى قوله « سـابع » فإنه اسم فاعل مفرد مأخـوذ من لفظ « سبعة » مجرد عن الإضافة ، ومعناه : اتصاف الموصوف بهذا العدد فحسب .

وفى هذا الاستعمال يقول الناظم :

(وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلَى ... عَشَرَةٍ كَـ « فَاعِـلٍ » مِنْ فَعَلَا
وَاخْتِمْهُ فى التَّأْنِيثِ بالتَّا ، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ «فَاعِلاً» بِغَيْرِتَا) (*)

(*) « فما فوق » الفاء عاطفة ، و «ما» موصولة معطوفة على اثنين ، « فوق » ظرف مبنى على الضم متعلق بمحذوف صلة ما، والعائد محذوف — أى فما فوقها «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصغ « كفاعل » جار ومجرور صفة لمفعول صغ المحذوف — أى صغ وزناً مماثلا لفاعل « من فعلا » متعلق بفاعل (*) « فى التأنيث» حال من الهاء فى اختمه « بالتاء » متعلق باختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو ظرف فى محل نصب بذكرت « ذكرت » فعل الشرط فى محل جزم « فاذكر فاعلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط « بغيرتا » متعلق بمحذوف نعت لفاعلا .

(الثانى) أن تَستَعملَه مع أَصْلِه ؛ ليُفيدَ أَنَّ الموصوفَ به بعضُ تلك العِدَّةِ المعيَّنة لاغيرُ ؛ فتقول: خامسُ خَمسة - أى بعضُ جماعةٍ مُنحَصرةٍ فى خَمْسَة.

ويَجِبُ حينئذٍ : إضَافَتُه إلى أَصْله(١) - كما يجبُ إضافة البَعض إلى كلِّه ، قال الله تعالى : (إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ)(٢) وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثةٍ) .

وزعم الأخفشُ وَقُطرُبُ والكسائى وثَعلبُ : أَنَّه يجوزُ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثانى ، ونَصْبُهُ إيَّاهُ(٣) - كما يجوزُ فى « ضارب زيدٍ » .

وزَعَمَ النَّاظِمُ أَنَّ ذلك جائزٌ فى « ثانٍ » فقط(٤) .

أى : صغ من العدد « اثنين » أو ما فوقه إلى عشرة- وزناً على مثال «فاعل» ، كما تصوغه من الفعل الثلاثى « فَعَل ». واختم «فاعلا» بالتاء حين يكون المعنى على التأنيث فتقول : ثالثة ورابعة ؛ وإذا كان المعنى على التذكير - فلا تأت بالتاء .

(١) ويكون من إضافة الشىء إلى جزئه ، والمراد : الوجوب الإضافى . والغرض منع نصب الوصف ما بنى هو منه - كما سيأتى عن الأخفش ؛ لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب ، وإلا - فإنه يجوز خامس من خمسة مثلا . والفرق بين هذه الصيغة وما قبلها: أنها تدل على الاتصاف بالعدد. مزيداً عليه الدلالة على أنها فرد منه و بعض من كله

(٢) «ثانى» حال من الهاء فى أخرجه، و «اثنين» مضاف إليه . الآية ٤٠ سورة التوبة

(٣) فيقال : ثالث ثلاثةٍ - بجر ثلاثة بالإضافة ، ونصبها على أنها مفعول به .

(٤) حجته : أن لثان فعلا ؛ فقد روى أن العرب تقول : ثنيت الرجلين - إذا كنت الثانى منهما ، ولا تقول : ثلثت الرجال - إذا كنت الثالث منهم ، وإذا جاز ثنيت الرجلين - جاز ثنيت الاثنين . وفى الصحاح الجوهرى ، يقال : ثلثت القوم أثلثهم إذا كنت ثالثهم ، أو أكملتهم ثلاثة . وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(الثالث) أَن تَسْتَعْمِلَه مع ما دُونَ أصله[١] ؛ لِيُفيدُ مَعنَى التصيير ، فتقولُ : هذا رابعُ ثلاثةٍ ـ أى : جاعلُ الثلاثةِ بنفسه أربعةً ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى[٢] ثَلاَثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلاَ خَمْسَةٍ إلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ)[٣] .

ويجوزُ حينئذٍ إضافتُه وإعمالُه[٤] ؛ كما يجوز الوجهان فى «جاعِل» ،

(وَإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى   تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ)(*)

أى : إن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوق ـ الدلالة على أنه بعض مما بنى منه ـ أى واحد مما اشتق منه ـ فأضف إليه مثل بعض ؛ أى كما تضيف بعضاً إلى كل ـ والمضاف إليه هو الذى اشتق منه .

(١) أى مع العدد الأقل منه مباشرة وينقص عنه بدرجة واحدة ؛ فلا يقال : رابع اثنين مثلا ، أو خامس ثلاثة . (٢) أى محادثة سرية

(٣) « سادس » مضاف إلى الضمير العائد إلى خمسة ، والضمير بمنزلة مرجعه . وكذلك رابع مضاف إلى الضمير العائد إلى ثلاثة ؛ فكأنه مضاف إليها الآية ٧: المجادلة

(٤) أى إضافته إلى العدد الأقل منه مباشرة ، إن كان بمعنى المضى ؛ فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ـ جاز مع الإضافة : تنوينه ، ونصبه على اعتباره مفعولا به ؛ مع ملاحظة ما يشترط فى إعمال اسم الفاعل من اعتماده على نفى أو استفهام أو غيرها . وإنما عمل الوصف فى هذه الحالة ؛ لأن له فعلا ، فإنه يقال : ثلثت الطالبين ـ أى صيرتهم ثلاثة بانضمامى إليهم ، وكذلك ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة « ففاعل » هنا بمعنى جاعل ، والمصدر الثلث والربع . . . إلخ ـ على وزن الضرب والمضارع على وزن يضرب ؛ إلا ما كانت لامه عيناً ، وهو ربع ، وسبع ، وتسع .

(*) «وإن ترد» شرط وفعله « بعض» مفعول ترد «الذى» مضاف إليه «منه» متعلق ببنى الواقع صلة الموصول « تضف »فعل مضارع مجزوم جواب الشرط ومفعول ضمير محذوف يعود إلى فاعل « إليه » متعلق بتضف ، والهاء فى منه وإليه ـ عائدة إلى الموصول الواقع على العدد ، ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل ، فالصلة جارية على غير صاحبها « مثل بعض » مثل حال من مفعول تضف المحذوف ، وبعض مضاف إليه « بين» صفة لبعض

و « مُصَيِّر » ، ونحوهما[١] .

وَلاَ يُسْتَعمل بهذا الاستعمال « ثَانٍ » ؛ فلا يقال : ثانى واحدٍ — ولا ثانٍ واحداً. وأجازه بعضهم[٢] وحكاه عن العرب .

(الرابع) أن تَستعمِله مع العَشرَة ؛ ليُفيدَ الاتِّصافَ بمعناهُ مقيَّداً بمصاحبَةِ العشرة[٣] ؛ فتقول : حادِى عشَرَ بتذكيرهما — وحادية عشرةَ بتأنيثهما . وكذا تَصنعُ فى البواقى ؛ تُذكِّرُ اللفظَين مع المذكَّرِ — وتؤنِّثهما مع المؤنَّثِ ، فتقول : الجزءُ الخامسَ عشَرَ — والمقامةُ السادسةَ عَشْرَه[٤] . وحَيثُ استعملْتَ الواحدَ أو الواحدةَ مع العَشرةِ ، أو مع

مضارعه مفتوح العين لا مكسورها ، ويقال : كان القوم تسعة عشر فعشرتهم — وتسعة وعشرين فثلثتهم — أى صيرتهم عشرين وثلاثين ؛ وهكذا إلى ٩٩ فأمأميتهم — وكانوا ٩٩٩ فآلفتهم . فأنا ممىء ومؤلف . (١) أى : من أفعال التحويل والانتقال .

(٢) وهو الكسائى ، فلا مانع عنده من أن يقال : محمد ثان واحداً — أى مصير الواحد اثنين بنفسه . وفى هذا الاستعمال الثالث يقول الناظم :

(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ — فَحُكْمَ جاعِلٍ لَهُ احْكُمَا)(*)

أى : إذا أردت بفاعل أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة — فاحكم له بحكم « جاعل » ؛ أى بحكم اسم الفاعل من « جعل » الذى يفيد التصيير والتحويل ؛ فإنه ينصب المفعول به إذا تحقق شرط عمله . وهذه الاستعمالات الثلاثة « لفاعل » المفردة ، من غير أن تليها كلمة « عشرة » . ولها معها ثلاثة أخرى ستأتى

(٣) أى أن الوصف مرتبط بالعشرة ارتباط زيادة عليها .

(٤) وحكم هذا النوع : وجوب فتح الجزأين معاً ، ويكونان فى محل رفع أو نصب أو جر — على حسب حاجة الجملة .

(*) «جعل» مفعول ترد الواقع شرطاً لإن « الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول «مثل ما» مثل مفعوله الثانى وما موصول مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « فحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و« حكم » مفعول مقدم لا حكما « جاعل » مضاف إليه « له » متعلق باحكما الواقع جواباً للشرط ، وهو مبنى لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً

مافَوْقَهَا كالعشرين- فإنَّكَ تَقْلِبُ فاءهما إلى مَوْطِنِ لامِهما وتُصيِّرُها ياءً[١] فتقولُ : حادٍ ، وحادية .

(الخامس) أن تَستعمِلَه معها ؛ ليُفيدُ مَعنى ثانى اثْنَيْنِ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذُكِر[٢] . ولكَ فى هذه الحالةِ ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها- وهو الأصل : أن تأتِيَ بأربعةِ ألفاظٍ ؛ أوَّلُها الوصف[٣] مركّباً مع العَشرة ، والثالث ما اشتُقّ منه الوصفُ[٤] مركباً أيضاً مع العَشرة، وتُضيفَ جملةَ التركيب الأوّل إلى جملةِ التركيب الثانى[٥] فتقول: ثَالِثَ عشَرَ ثلاثةَ عشَرَ[٦] .

---

(١) وذلك بناء على القاعدة الصرفية ، وهى قلب الواو ياء إذا تطرفت إثر كسرة ، وتاء التأنيث فى حادية فى حكم الانفصال ، ثم أعل « حادى » بحذف اليـاء لالتقاء الساكنين لأنه منقوص ، ولم تعل «حادية» لتحرك الياء . و «حادى وحادية» يكونان مركبين مع العشرة ، تقول : اليوم الحادى عشر - والليلة الحادية عشرة ، ومعطوفا عليها فى الأعداد المعطوفة ، تقول : اليوم الحادى والعشرون والليلة الحادية والعشرون ولا يستعملان فى غير ذلك . وكذلك « إحدى » تركب مع العشرة - أومعطوفا عليها تقول : إحدى عشرة طالبة ، وإحدى وعشرون حجرة . أما « واحدة » فلا تركب مع العشرة إلا سماعا ، وتكون معطوفاً عليها فيقال : هذه واحدة وعشرون، وكذلك واحد وعشرون . (٢) أى : أنه يدل على أنه بعض مما اشتق منه ، وفرد من تلك الجماعة المنحصرة فى العدد الأصلى .

(٣) وهو صيغة « فاعل » للمذكر، و « فاعلة »للمؤنث .

(٤) أى العدد الأصلى ، وهو : أحد واثنان وثلاثة بالتاء - إلى تسعة فى التذكير وبالعكس فى التأنيث . أما الثانى والرابع فهو العشرة.

(٥) ويكون كل من التركيبين مبنياً على فتح الجزأين - ما عدا اثنا واثنتا كما تقدم، ومحل التركيب الأول بحسب العوامل ، والثانى مجرور دائماً بإضافة التركيب الأول إليه .

(٦) وثالثة عشرة ثلاث عشرة . فتجرى على صيغة « فاعل » ، من التذكير

الثانى : أن تَحذِفَ عَشر من الأوّلِ استغناءً به فى الثانى ، وتُعْرِبَ الأوّل لزوالِ التركيب ، وتَضِيفَه إلى التركيب الثانى[١] .

الثالث : أن تَحذِف العِقدَمن الأوّل والنَّيِّفَ من الثانى[٢] . ولكَ فى هذا الوجهِ وجهان: أحدهما: أن تُعرِبهما لزوالِ مُقتضى البناءِفيهما[٣] فتَجْرى

والتأنيث ما تطابق به مدلولها — وهى فى صدر المركب الأول لا غير — وتطابقها فى الحالتين كلمة « عشر » .

(١) ويبقى مبنياً على فتح الجزأين فى محل جر ؛ تقول : هذا ثالث — ثلاثة عشر . وهذه ثالثة — ثلاث عشرة ؛ فيقتصر على صدر المركب الأول — وهو صيغة « فاعل » وحدها ، ويليه المركب الثانى كاملا . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالا
وفى هذا الوجه والذى قبله — يقول الناظم :

(وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ   مُرَكَّبـــاً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ « فَاعِلاً » بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ   إِلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى)(*)

أى : إن أردت بـ « فاعل » الدلالة على معنى « ثاني اثنين » — كما بينا ، فجئ بتركيبين على النحو الذى بسطه المصنف ، وهذا هو الوجه الأول . أو أضف «فاعلا» بحالتيه وهما : حالة التذكير أو التأنيث — من التركيب الأول بعد حذف كلمة « عشرة » إلى مركب واف بما تنويه — أى كامل؛ وهذا هو الوجه الثانى الكثير الاستعمال .

(٢) فيحذف من المركب الأول عجزه ، وهو « عشر » ، ومن المركب الثانى صدره — وهو صيغة « فاعل » ، وتكون صيغة « فاعل » مطابقة لمدلولها ؛ فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث . (٣) وهو التركيب ؛ فقد زال منهما لزوال جزء من كليهما .

(*) «مثل» مفعول أردت الواقع شرطاً لإن «ثانى» مضاف إليه، و«اثنين» مضاف إليه الثانى «مركباً» حال من مثل «بتركيبين» متعلق بجىء الواقع جواباً للشرط.

(*) «أو فاعلا» أو عاطفة وفاعلا مفعول أضف معطوف بأو على جىء «بحالتيه» متعلق بمحذوف نعت لفاعلا « إلى مركب » متعلق بأضف « بما » متعلق بيفى ، وجملة « تنوى » صلة ما والعائد محذوف ، وجملة « يفى » صفة لمركب — أى مركب — واف بما تنويه .

الأوَّل بمقتضى حُكْمِ العواملِ، وتجُرّ الثانى بالإضافة[١].

والوجه الثانى: أن تُعربَ الأوَّلَ وتبنَى الثانى[٢]. حكاه الكسائى، وابن السِّكيت، وابن كَيْسان. وَوَجْهُه: أنه قَدَّر ما حُذِفَ من الثانى، فبَقِيَ البناءُ بحاَلِه[٣]، ولا يُقاسُ على هذا الوجهِ لقلَّتِهِ. وَزَعم بعضُهم: أنه يجوزُ بناؤُهما لحُلولِ كلٍّ منهما محَلَّ المحذوفِ مِن صاحبِه[٤]، وهذا مردودٌ؛ لأنه لا دليلَ حينئذٍ على أنَّ هذَين الاسمين مُنْتَزَعان من تركيبَين؛ بخلاف ما إذا أُعرِبَ الأوَّلُ[٥]. ولم يذكُرِ الناظم، وابنُه ـ هذا الاستعمال الثالثَ[٦]، بل ذَكَرَا مكانَه: أنَّكَ تَقتصِرُ على التركيبِ الأوَّلِ باقياً بناءَ صَدْره[٧]، وذَكَرَا أنَّ بعضَ العرب يُعْرِبُه، والتَّحريرُ ما قدَّمتُه[٨].

---

(١) وهو العقد ـ أى لفظ «عشر» دائماً.

(٢) أى: وهو لفظ «عشر» أيضاً.

(٣) أى: لنية وملاحظة الصدر المحذوف، واعتباره كالموجود.

(٤) أى: وتقدير وملاحظة ما حذف من كل منهما؛ من صدر ـ أو عجز ـ

(٥) فإن ذلك يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين.

(٦) أى: وهو حذف العقد من الأول، والنيف من الثانى.

(٧) أى: وعجزه، مقدراً حذف التركيب الثانى بكماله ـ حيث يقول:

(وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ . . . .)

ولعل الاستغناء الذى يريده هو: حذف العقد من التركيب الأول، والنيف من التركيب الثانى، ويكون قد ذكر الوجه الثالث الذى شرحه المصنف. والمراد بنحو «حادى عشر» ـ ثانى عشر ـ وثالث عشر ... إلى تسعة عشر.

(٨) أى: من وجْهى الاستعمال الثالث فتدبر. وأما حكاية ابن السكيت ومن معه من إعراب الأول، فهى فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثانى. وما ذكره الناظم

(السادس) أن تستعمله معها ؛ لإفادة معنى رابع ثلاثة[١] ، فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتُقَّ منه الوصف ؛ فتقول : رابعَ عَشَر ثلاثة عشر ، أجاز ذلك سيبويه — ومنعه بعضهم .

وعلى الجواز ؛ فيتعيّن بالإجماع : أن يكونَ التركيبُ الثانى فى موضع خفض[٢] ولك أن تحذفَ العشرةَ من الأوّل[٣] ، وليس لك مع ذلك أن تحذفَ النَّيِّفَ من الثانى للإلباس[٤] .

يجب حمله على الاقتصار على المركب الأول وإلا كان باطلا ؛ لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين .

والخلاصة

أن فى استعمال « فاعل » كثانى اثنين ـ خمسة أوجه :

(ا) الإتيان بأربعة ألفاظ، وهذا قليل الاستعمال .

(ب) حذف عقد الأول . (حـ) حذف هذا ونيف الثانى وبناء ما بقى .

(د) حذفهما وإعراب الباقى .

(هـ) إعراب عقد الوصف وبناء عشر مع حذف نيفه . وليس منها الاقتصار على التركيب الأول بتمامه . وإنما هو فى استعماله ، كالمفرد .

(١) أى : فيستعمل مع العدد الأقل مباشرة من العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل ، وجعل الأقل مساوياً لما فوقه .

(٢) أى بإضافة التركيب الأول إليه ، ولا يجوز أن ينصب مفعولا به وإن كان الوصف بمعنى « جاعل » ؛ لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول لا بد أن يكون منوناً أو مبدوءاً بأل ـ وهذان ممتنعان مع التركيب . أما التركيب الأول فمبنى على فتح الجزأين

(٣) فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر . ويعرب الوصف حينئذ على حسب العوامل ، أو يبنى بنية العجز ، ويضاف إلى التركيب الثانى لا غير .

(٤) أى : إلباس الوصف بمعنى «جاعل» ـ بالوصف بمعنى بعض، فتقول: رابعَ عشرَ بفتحهما ؛ لأن هذا يلبس بما ليس أصله تركيبين .

(السابع) أن تَستعمِلَه مع العشرين وأخواتها ؛ فتقدِّمَه وتَعطِفَ عليه العِقدَ بالواو (١).

---

(١) أى : خاصة — دون غيرها من حروف العطف ، فتقول : الواحد والعشرون — والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون — والحادية والعشرون . والثانى والثانية والثلاثون .. إلخ . ولا يجوز حذف الواو ؛ فلا يقال : حادى عشرون — كما يقال : حادى عشر . ويعرب المعطوف عليه بالحركات على حسب العوامل، ويتبعه المعطوف فى الإعراب ، ولكنه يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم .

وفى هذا الاستعمال يقول الناظم فى البيت الثانى وجزء من الأول :

([وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ]) وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وَبَابِهِ «الفَاعِلَ» مِنْ لَفْظِ العَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ)(*)

أى : اذكر قبل «عشرين» وبابه — وهو باقى العقود التى بعده — صيغة «فاعل» مأخوذة من أحد الأعداد المحصورة من واحد إلى تسعة ، ويكون «فاعل» بحالتيه من التذكير أو التأنيث — على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف ، ويليها العقد المعطوف .

فائدة

التاريخ ضرورى للأفراد والجماعات ؛ لضبط الشئون وتنظيم الأمور، وما يكون بين كل من معاملات . ولكل فرد طريقته الخاصة فى ذلك . وتختار الجماعات مبدأ زمنياً تؤرخ به الشئون العامة والحوادث الهامة . وكان العرب قبل الإسلام يؤرخون بالخصب ، وبالعامل «الوالى الحاكم عليهم» ، وبالأمر المشهور — كعام الفيل . فلما فتح سيدنا عمر بلاد الفرس ، وذكر له أمر التاريخ عندهم — استحسن ذلك ، ورأى أن

(*) «الاستغنا» فاعل شاع وقصر للضرورة «بحادى عشر» متعلق بالاستغنا «ونحوه» معطوف عليه «وقبل عشرين» قبل ظرف متعلق باذكرا ، وعشرين مضاف إليه ، وألف اذكرا منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة . (*) «وبابه» عطف على عشرين «الفاعل» مفعول اذكر «من لفظ العدد» متعلق باذكر أو بنعت للفظ «الفاعل» محذوف ، تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ العدد، والعدد مضاف إليه «بحالتيه» متعلق باذكر «قبل واو» قبل ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل «واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى واو ، والجملة صفة لواو .

يجعل مبدأ للتاريخ العربى ، وبعد خلاف فى البدء اتفقوا على أن تكون الهجرة – لما لها من أثر عظيم فى نشر الإسلام – مبدأ زمنياً للتاريخ العربى، وأن يكون المحرم هو بدء السنة – وهو قبل الهجرة بشهرين واثنى عشرة ليلة .

ويؤرخ بالليالى لسبقها ؛ إذ الشهور عند العرب قمرية ، وأول الشهر القمرى ليلة ، وآخره نهار ؛ فيقال لما يحدث فى أول الشهر : حدث لأول ليلة منه أو لغرته – أو مُهله – أو مُستهله . ولما بعد الليلة الأولى إلى العاشرة : لليلة خلت : ولليلتين خلتا – ولثلاث خلون .. إلخ، ولإحدى عشرة : خلت ، إلى ليلة النصف فيقال : للنصف منه – أو لمنتصفه – أو لانتصافه ، ويصح أن يقال : لخمس عشرة خلت – أو بقيت ، والأول أفصح وأكثر استعمالا . وعند العشرين يقال : لعشر بقين ، أو لثمان بقين – إلى ليلة التاسع والعشرين فيقال : لليلة بقيت . وفى ليلة الثلاثين يقال : لآخر يوم منه – أو لسلخه – أو انسلاخه . وهذا يدل على أن الشهر القمرى كامل – أى ثلاثون يوما .

هذا : ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة – والعكس ؛ فى كل موضع يراد فيه الحديث عن عدد ؛ مدلوله جمع لما لا يعقل . وتاء التأنيث أنسب فى جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث . ونون النسوه أنسب مع جمع القلة للمؤنث .

تتمة

الأفصح فى شين عشرة – الفتح مع التاء ، والتسكين بدونها إذا كانت مفردة ، والعكس إذا كانت مركبة؛ قال تعالى (تلك عشرة كاملة – والفجر وليال عشر) وقال سبحانه (إنى رأيت أحد عشر كوكبا – فانبجست منه اثنا عشرة عينا) .

(باب كِنايات العدد)[١]

وهى ثلاثةٌ : كم ، وكَأَىٍّ ، وَكَذَا .

أمَّا « كَم » فتنقسمُ إلى : استفهاميةٍ بمعنىأىّ عَدَد[٢] ، وخَبريَّةٍ بمعنى كثير[٣] ويشتركانِ فى خمسَةِ أمور : كَونِهما كِنايَتين عن عَددٍ مجهول الجنسِ والمقدارِ . وكونهما مَبنيَّين[٤] ـ وكَوْنِ البناءِ على السُّكون[٥] ، ولزُومِ التَّصدير[٦] . والاحتياج إلى التمييز[٧] .

ويفترقانِ فى خمسةِ أمور أيضاً .

باب كِنايات العدد

(١) الكناية : هى التعبير عن الشىء بغير اسمه لسبب بلاغى . وسميت هذه الألفاظ كنايات ؛ لأن كلا منها يكنى به عن معدود ـ وإن كان مبهما

(٢) فيكنى بها عن عدد مبهم ، مجهول الجنس والكمية عند المتكلم ـ معلوم فى ظنه عند المخاطب . ويستعملها: من يسأل عن كمية الشىء وينتظر الجواب .

(٣) فهى أداة للاخبار عن معدود كثير . ويكنى بها عن عدد مجهول الجنس والكمية عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم ويريد الإخبار به ، ولا ينتظر جوابا . ويستعملها : من يريد الافتخار والتكثير .

(٤) وذلك لشبهما للحرف فى الوضع على حرفين .

(٥) وهما فى محل رفع أو نصب أو جر ـ على حسب الجملة ، فهما متماثلتان فى إعرابهما المحلى .

(٦) أى : فى جملتيهما ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا حين يكونان مجرورين بحرف جر أو بإضافة . وحكى الأخفش جواز تقديم عامل الخبرية ، وقال إنها لغة . وإذا لم يجرا وكان بعدهما فعل متعد لم يذكر مفعوله ـ فهما فى محل نصب مفعوله ، وإلا ففى محل رفع مبتدأ

(٧) وذلك ليبين إبهامهما ؛ لأن كلا منهما عدد مجهول . ولا يجوز أن يكون التمييز منفياً ؛ فلا تقول : كم لارجلا جاءك . ويجوز حذف التمييز إن دل عليه دليل ؛ تقول : كم صمت . ومنع بعضهم حذف تميز « كم » الخبرية .

أحدها : أَنَّ « كَم » الاستفهامية تميَّزُ بمنصوبٍ مفردٍ[1] ، نحو : كم عبداً مَلَكتَ؟ . ويجوزُ جَرُّهُ بـ «مِن» مُضمرةً جوازاً — إنْ جُرَّت « كَم » بحرفٍ[2] نحو : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟

وتميَّزُ الخبريةُ بمجرورٍ[3] مُفردٍ أو مجموعٍ ، نحو : كَم رجالٍ جاءوكَ — وَكَم امرأةٍ جاءتْكَ ، والإفرادُ أكثرُ وأبلغُ .

---

(١) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، وقد استشهد بها الكوفيون على صحة وقوع التمييز جمعاً ، تقول : كم شهوداً لك ؟ وقيل: يجوز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : كم غلمانا لك ؟ إذا كان السؤال عن الأصناف — وإلا فلا .

(٢) المشهور منع ظهور « من » عند دخول حرف الجر على « كم » ؛ لأن حرف الجر عوض عن التلفظ بمن . وقيل: يجوز : بكم من درهم اشتريت . ولم يشترط بعض النحاة لجر تمييزها — جرها بحرف جر ؛ مستدلا بقوله تعالى : (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) — وهو رأى ضعيف . وفيما تقدم يقول الناظم :

(مَيِّزْ فى الِاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا
وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ « مِنْ » مُضْمَرَا   إنْ وَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا) (*)

أى : أن تمييز « كم » الاستفهامية يكون كمميز « عشرين » وأخواته — مفرداً منصوباً . ويجوز جره بمن مضمرة ؛ إن وقت « كم » بعد حرف جر ظاهر ، وقد أوضح المصنف القول فى ذلك .

(٣) ويكون الجر بإضافة « كم » إليه على الصحيح ، وقيل : « بمن » مقدرة ، ويجوز إظهارها . قال تعالى (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً) .

(*) « كم » مفعول ميز مقصود لفظه « بمثل » متعلق بميز « ما » اسم موصول مضاف إليه « عشرين » مفعول ميزت والجملة صلة والعائد محذوف — أى ميزت به عشرين « ككم » الكاف جارة لقول محذوف ، و « كم » اسم استفهام مبتدأ « شخصاً » تمييز لكم « سما » فعل ماض والفاعل يعود على كم ، والجملة خبر المبتدأ (*) « أن تجره » تجر فعل مضارع منصوب بأن فى تأويل مصدر مفعول أجز ، والهاء عائدة إلى التمييز « من » فاعل تجر مقصود لفظها « مضمرا » حال من من « إن وليت » شرط وفعله « كم » فاعل وليت « حرف جر » حرف مفعول وليت وجر مضاف إليه « مظهرا » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه .

والثانى : أَنَّ الخبريَّة تختصُّ بالماضى كرُبَّ ؛ لا يجوز : كم غلمانٍ سأَمْلِكُهم ، كما لا يجوز : رُبَّ غلمانٍ سأَمْلِكُهم (١) . ويجوزُ : كم

ويشترط لجر التمييز : أن يكون متصلا بها غير مفصول منها بشىء . ويصح فصل التمييز منها ؛ فإن كان الفصل بجملة كقول الشاعر :

* كم نالَنِي مِنهمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ *

أو بظرف وجار ومجرور معاً كقوله :

تؤمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُونَهُ ... من الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

ـ تعين النصب على الصحيح ، ولا يجوز جره إلا فى ضرورة الشعر . وإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار والمجرور ـ جاز الأمران ، والنصب أرجح ، نحو : كم دون النبوغ سهراً ـ وكم له مجهوداً . ولا يفصل بين الخبرية ومميزها المجرور بالإضافة ـ إلا فى الضرورة ؛ بخلاف الاستفهامية ، فإن الفصل جائز فى السعة ، نحو : كم عندك عبداً ؟ . وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله ـ وجب جر التمييز « بمن » ؛ لئلا يتوهم أن المنصوب مفعول به وليس تمييزاً ، كقوله تعالى : (كم تركوا من جنات وعيون ـ وكم أهلكنا من قرية) ؛ فـ « كم » فى الآيتين فى محل نصب مفعول به . هذا : وتدخل « من » على مميز « كم » الخبرية بكثرة نحو (وكم من ملك) ، والاستفهامية بقلة وإن لم تجر ـ نحو (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) . وإلى حكم تمييز « كم » الخبرية ـ يشير الناظم بقوله :

(وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ) (*)

أى : أن تمييز « كم » الخبرية ، كتمييز العدد « عشرة » ـ أى جمعاً مجروراً فى الغالب ، أو كتمييز المائة ـ أى مفرداً مجروراً .

(١) لأن التكثير والتقليل لا يكونان إلا فيما عرف مقداره ، وهذا لا يتحقق إلا فى شىء مضى ، أما المستقبل فمجهول .

(*) « مخبراً » حال من فاعل استعملنها « كعشرة » متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ـ أى استعمالا كاستعمال عشرة « أو مائة » معطوف على عشرة « ككم » الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف ، و « كم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ « رجال » مضاف إليه والخبر محذوف أى كثير عندى مثلا « أو مره » معطوف على رجال ، وأصل مره : امرأة ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت استغناء بهمزة الوصل .

عبداً ستشتريه ؟[١] .

والثالث : أَنْ المتكلِّمَ بها لا يَسْتَدْعِي جواباً مِن مخاطبِه[٢] .

والرابع : أَنّهُ يَتَوَجَّهُ إليه التصديقُ أو التكذيبُ[٣] .

والخامس : أَنَّ المبدَلَ منها لا يقترِنُ بهمزة الاستفهام[٤] تقول : كَمْ رجالٍ فى الدارِ — عشرونَ بل ثلاثون ، ويُقَالُ : كم مالُكَ ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟

(تنبيه) يُرْوَى قولُ الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى[٥]

---

(١) لأن الاستفهام لتعيين المجهول — يكون فى الماضى والمستقبل .

(٢) لأنه مخبر لا مستخبر ، بخلاف الاستفهامية . والأحسن فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب — ويجوز رفعه مطلقاً .

(٣) لأنه مخبر ، والخبر عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه .

(٤) لأن هذا البدل خبرى كالمبدل منه وهو « كم » ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام ؛ بخلاف الاستفهامية ، فإنه يجب اقتران البدل منها بالهمزة ؛ لأنها تتضمن معنى الاستفهام ، قال الناظم :

(وَبَدَلُ المضَمَّنِ الْهَمْـزَ يَلِى هَمْزاً ؛ كَمَنْ ذَا ؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِى ؟)

(٥) بيت من الكامل ، من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً الشاعر . وكان الهجاء بينهما مستديماً .

اللغة والاعراب. فدعاء: وصف الأنثى، من الفدع — وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيهما، وذلك من كثرة الحلب — أو المشى وراء الإبل حلبت على: أى على كره منى. عشارى: جمع عُشَراء — وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. «كم» خبرية مبتدأ ، أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية «عمة» بالجر تمييز «لكم» على الخبرية، وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة، «وخالة» معطوفة على

— بجرِّ عمةٍ وخالةٍ عَلَى أَنَّ « كم » خبريَّة — وبنصبهما ؛ فقيل : إنَّ تميماً تُجيز نصبَ مُمَيِّز الخبريَّةِ مفرداً[1] ، وقيلَ : عَلَى الاستفهامِ التهكُّمِىِّ . وعليهما[2] فهى مبتدأ ، و « قد حَلَبت » خَبَر ، والتَّاءُ للجماعةِ لأنهما عمَّاتٌ وخالاتٌ[3] — وبرفعهما على الابتداء ، و « حَلَبت » خَبَرٌ للعَمَّةِ أو الخَالَةِ ، وَخَبَرُ الأخرى محذوف[4] وإلاَّ لقيل : قد حَلَبتا ، والتاءُ فى حَلَبَت للوَحدة ؛ لأنَّهما عَمَّةٌ واحدةٌ وَخَالَةٌ واحدةٌ ، و « كَم » نَصْبٌ عَلَى المصدريَّة[5] أو الظَّرفيَّة — أى : كَم حَلبةً ، أو وقتاً .

عمة « فدعاء » صفة لعمة وخالة ، منصوب بالفتحة على رواية النصب ، وعلى رواية الجر — بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف ، «قد حلبت» ، الجملة خبر «كم» « على » متعلق بحلبت « عشارى » مفعول حلبت ، وياء المتكلم مضاف إليه

والمعنى — على الإخبار : كثير من عماتك وخالاتك ياجرير ، كن من جملة خدمى وقد تعوجت أرساغن من كثرة حلبهن نياقى على كره منى .

وعلى الاستفهام : أخبرنى ياجرير — بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى ويحلبن نياقى ، حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب ، فقد نسيت عددهن ؟

والشاهد : «فى عمة وخالة » فقد روى فيهما الرفع والنصب والجر ، وقد ذكر المصنف تخريج كل ، فتنبه يا أخى

(١) قال الرضى : وبعض العرب ينصب مميز « كم » الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً ؛ اعتماداً فى التمييز بينها وبين الاستفهامية — على قرينة الحال . وعلى هذا يجوز نصب «عمة» — مع كون « كم » خبرية . وقول الرضى هذا : هو الذى اعتمد عليه الذين أجازوا النصب فى تمييز كم الخبرية . (٢) أى : على رواية الجر ، والنصب .

(٣) لأن « كم » واقعة على متعدد ، أو للوحدة ، وأفرد الضمير نظراً للفظ « كم » .

(٤) أو جملة «قد حلبت» خبر عنهما ، والإفراد على تأويله بكل منهما ، كما قيل : الأذان والإقامة سنة — أى كل منهما .

(٥) فى هذا التعبير تسامح ، والأحسن أن يقال : نصب على المفعولية المطلقة .

وأما « كَأَيِّنْ »(١) : فبمنزلةِ « كَمْ »(٢) الْخَبَرِيَّة ؛ فى إفادهِ التَّكْثير، وفى لُزُوم التَّصدير ، وفى انجرار التمييز ؛ إلاَّ أَنَّ جَرَّه بِمِنْ ظاهِرَةً — لا بالإضافة(٣) ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا)(٤) وقد يُنْصَبُ كقوله :

اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَا فَكَأَيٍّ ۞ آلِمًا حُمَّ يُسْرُه بَعْدَ عُسْرِ(٥)

هذا : وحاصل إعراب « كم » بقسميها : أنها إذا وقعت على زمان أو مكان — فهى ظرف للفعل بعدها مبنى على السكون فى محل نصب ، نحو : كم يوما صمت؟ وكم ميلا مشيت؟ وإن وقعت على حدث — فهى فى محل نصب مفعول مطلق لما بعدها ، نحو : كم زيارة زرت أخاك . وإن وقعت على ذات ؛ فإن لم يليها فعل ، نحو : كم طالب فى الفصل ؟ ، أو وليها وكان لازماً ، نحو : كم رجلا اشتغل ، أو متعدياً رافعاً ضميرها نحو : كم محتاج ساعدته — فهى مبتدأ وما بعدها خبر . وإن كان الفعل بعدها متعدياً لم يستوف مفعوله — فهى فى محل نصب مفعوله ، نحو : كم قرشا أعطيت السائل ؟ وإن سبقها حرف جر أو مضاف — فهى فى محل جر ، نحو : فى كم ساعة تنتهى من الامتحان — وفوق كم حاجز يقفز الحصان .

(١) أصل هذه النون التنوين ، فيصح الرجوع إلى أصلها عند الكتابة والوقف . والأحسن إثبات نونها خطاً ونطقاً ، ويقال لها «كائن» و«كأين» ، ويكنى بها عن العدد.

(٢) مذهب ابن مالك : أن «كأى» تكون خبرية وتكون استفهامية . وهو رأى ابن عصفور ، وإعرابها كإعراب « كم » . نحو: كأين من معدم أعنته.

(٣) لأن نون « كأين » أصلها التنوين كما قلنا . وهو يمنع الإضافة . وعند الجر يكون الجار والمجرور متعلقين بكأى .

(٤) « كأين » مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « من دابة » جار ومجرور متعلق بمحذوف بيان لكأين ، « لا » نافية « تحمل رزقها » الجملة صفة لدابة — أو خبر كأين « الله » مبتدأ ثان ، وجملة « يرزقها » خبره ، والجملة خبر كأين — على الوجه الأول ، «وإياكم» معطوف على الهاء فى يرزقها من الآية : ٦٠ من سورة العنكبوت

(٥) بيت من الخفيف — لم نقف على قائله .

وَأَمَّا كَذا⁽¹⁾ : فَيُكْنَى بِهَا عن العـددِ القليلِ والـكثيرِ⁽²⁾ ويجبُ

اللغة والاعراب : اطرد : أزل وأبعد . اليأس : القنوط ونفى الأمل فى الحصـول على المراد . الرجاء : الأمل وترقب حصول الشىء . فـكأين : فـكثير . آلما : اسم فاعل من «ألم يألم» بمعنى : تألم يتألم، والمراد : صاحب ألم . حم: قدر وكتب وهيىء . «فـكأين» الفاء للتعليل ، وكأين اسم بمعنى كـثير ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «آلما» تمييز لها «حم» فعل ماض للمجهول «يسره» نائب فاعل حم ومضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ «بعد» ظرف زمان منصوب بحم، و «عسر» مضاف إليه .

والمعنى : أبعد عن نفسك القنوط من نيل ما تطلب ولا تيأس ، وترقب الوصـول إلى ماتريد ؛ فـكثير من المتألمين واليائسين ، قد قدر وكتب لهم اليسر بعد العسر، والفرج بعد الشدة والضيق . وإن مع العسر يسرا ، ومع الشدة فرجا

والشاهد : فى قوله « آلما » فإنه تمييز منصوب لـكأين ، فدل ذلك على أن تمييزها يكون منصوباً ـ كما يكون مجروراً بمن ؛ بخلاف تمييز « كم » الخـبرية الذى لا يكون إلا مجروراً . وتخالف « كم » الخبرية فيما يأتى :

(ا) أن « كم » بسيطة على الأرجح . أما «كأين» فمركبة من كاف التشبيه «وأى» المنونة على الصحيح ؛ ولا أثر لهذا التركيب فى معناها الآن بعد أن صارت كلمة واحدة

(ب) أن « كم » تجر بالحرف ، وبالإضافة ، وتقع استفهامية . أما «كأين» فلا تجر بشىء ؛ ولا تخرج إلى الاستفهام . وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جرها بحرف الجر

(ج) وأن تمييز « كم » يجر بالإضافة ، أو بمن ظاهرة أو مضمرة . أما تمييز كأين فمجرور بمن الظاهرة غالباً ، وإذا لم يجر بمن كان منصوبا .

(د) إذا وقعت كأين » مبتدأ ـ وجب أن يكون خبرها جملة . أما « كم» فلا يلزم فيها ذلك . وتقع « كأين » مفعولا بها ، تقول : كأين رجلا رأيت .

(١) هى مركبة من كاف التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وقد أصبحت كلمة واحدة معناها : الإخبار عن معدد قليل أو كثير، وتعرب على حسب العوامل .

(٢) وهى توافق «كأين» ؛ فى التركيب . وفى البنـاء ، والإبهـام ، والافتقار إلى التمييز بمفرد . وتشبه « كم » الخبرية ؛ فى الإخبار، وفى الإبهام، وفى البناء ، وفى الحاجة إلى تمييز . وتخالفهما فيما ذكره المصنف ؛ من أنهـا لا تـكون فى الصدر، وتمييزها واجب النصب على الأرجح .

فى تمييزها النَّصْبُ ، وليسَ لهـا الصَّـدْرُ ؛ فلذلك تقولُ : قبضتُ كذا وكذا دِرهماً(١) .

(١) والغالب أنها تتكرر مع العطف بالواو؛ تقول : تبرعت للفدائيين بكذا وكذا دينارا . وفى « كأين » و « كذا » ــ يقول الناظم فى بيت واحد مجمل :

(كَكَمْ « كَأَىٍّ » ، وَ « كَذَا » وَيَنْتَصِبُ
تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ « مِنْ » تُصِبْ)(*)

أى : أن « كأين » و « كذا » مثل « كم » الخبرية ــ وقد بينا وجه الشبه بينها ــ وتمييزهما منصوب . ويجوز جر تمييز كأين » بمن ، ولا يجوز جر تمييز كذا بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة ــ خلافا للكوفيين . والضمير فى « به » ــ فى النظم ــ عائد على تمييز كأين لا غير .

تتمـة

تأتى « كذا » كناية عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحدث عن شىء حصل ، أو عن قول . ومن ذلك الحديث : « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا ؛ فعلت فيه كذا وكذا ؟ » . ويتكلم بها من يخبر عن غـيره ، فتكون من كلامه ــ لا من كلام المخبر عنه .

ويكنى أيضاً عن الحديث عن شىء وقع ، أو خبر حدث ، أو قول قيـل ــ بكيت وكيت ، وذَيْت وذَيْتَ ــ مثلثة التاء . ولابد من تكرارهما مع العطف بالواو للاشعار بطول الكلام ؛ تقول : كان من الأمر كيت وكيت ــ وقالوا : ذيت وذيت .

ويقال فى إعراب هذا التركيب : « كان » فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن ؛ وخبرها « كيت وكيت » ، « من الأمر » بيان متعلق بأعنى مقدراً ، والجزءان مبنيان على الفتح . وهذا المركب المزجى نائب عن جملة ؛ ولهذا يصح أن يعمل فيه القول ، فتقول : أنت قلت : كيت وكيت ؛ فيكون المركب فى محل نصب مفعولا به للقول .

(*) « ككم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأى » مبتدأ مؤخر « وكذا » معطوف على كأى « تمييز » فاعل ينتصب « ذين » اسم إشارة مضاف إليه « أو » عاطفة « به » متعلق بصل والضمير عائد إلى التمييز « صل » فعل أمر « من » مفعول صل مقصود لفظه « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ــ وهو صل .

الأسئلة والتمرينات

١ — بين حكم الأعداد من الواحد إلى العشرة ؟ إذا كان المعدود مذكراً ، أو مؤنثاً ومثل لما تقول .

٢ — إذا كان المعدود جمعاً ، أو اسم جمع ، أو صفة — فكيف تصنع بالعدد؟ وماحكم تمييزه ؟ وضح ما تقول بأمثلة .

٣ — ما الذى يشترط فى تمييز الثلاثة إلى العشرة ؟ وفى تمييز المائة والألف ؟ مثل .

٤ — ما حكم الأعداد المركبة مع العشرة ، ومع العشرين وبابه ؟ وحكم العشرة نفسها ؟ من حيث : التذكير ، والتأنيث ، والإعراب ؟ وضح ماتقول بأمثلة مفيدة من إنشائك .

٥ — متى يستغنى عن تمييز العدد؟ وما حكم إعراب اثنى عشر واثنتى عشرة ؟ ومطابقتهما للمعدود .

٦ — ما الفرق بين « كم » الاستفهامية والخبرية ؟ وما حكم تمييزها ؟ مثل لكل بمثال من عندك .

٧ — ما الذى تفيده كل من « كأين »و « كذا » ؟وما الفرق بينهما؟ثم بينهماو بين كم.

٨ — ما موضع الاستشهاد بما يأتى فى باب العدد وكناياته ؟ وضح ذلك ، وبين موقع إعراب ما تحته خط :

قال تعالى : (مثلُ الذينَ يُنفِقُونَ أموالَهمْ فى سبيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبع سنابلَ فى كل سُنْبلة مائة حَبَّة وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يشاء . وأمَّا عادٌ فأُهلِكُوا بريحٍ صَرْصَرٍ عاتية * سَخَّرهَا عليهم سَبْعَ ليالٍ وَثمَانيةَ أيّامٍ حُسُوماً . وكم أهلَكنا من قريةٍ كانَتْ ظَالمةً . ربنا أَمَتَّنا اثنتين وَأَحييتنا اثنتين . والنَّخل بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ . وكأين من نَبِيّ قَاتل معه رِبِّيونَ كَثِير . كم مِن فِئة قليلة غلبت فئةً كثيرة بإذن الله . قال قائل مِنهمْ كم لَبِثتمْ؟ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أو بعض يَوْمٍ)

كم شامتٍ لى إن هلكْت وقائــــل لِلهِ دَرُّه

فكم نزهـةٍ فيك للناظرين ... وكم راحـةٍ فيك الأنفس

وكائن ترى من حال دنيا تغيرت ... وحالٍ صفا بعد اكدرار غديرها

كم طوى البؤس نفوساً لو رعت ... منبتاً خصباً لكانت جوهرا

عِدِ النفس نُعمى بعد بؤساك ذاكراً ... كذا وكذا لطفاً به نسى الجهدُ

٩ — اذكر ثلاثة استعمالات مختلفة لـ « فاعل » المصوغ من اسم العدد مع التمثيل ؛ ثم اشرح قول الناظم :

وإن أردتَ مثل ثانى اثنين ... مركباً فجئ بتركيبين

أو فاعلاً بحالتيهِ أضفِ ... إلى مركب بما تنوى يَفِى

١٠ — ضع الأعداد ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ١٠٠ — فى عبارات عربية على أن تكون معرفة بالألف واللام مرة ، وخالية من التعريف أخرى — مع اختلاف مواقعها فى الإعراب ، وأعطها ما تستحقه من تمييز .

١١ — هات ثلاثة أمثلة من إنشائك ؛ لـ « كم » الاستفهامية ، وأخرى لـ « كم » الخبرية بحيث تكون فى أحدها ظرفاً ، وفى الثانى مفعولا ، وفى الثالث مبتدأ :

١٢ — بين فيما يأتى . نوع « كم » وتمييزها ، وموقعها من الإعراب . ثم موقع إعراب ما تحته خط .

قال المتنبي الشاعر العربي المعروف :

وكم ذا بمِصْرَ مِن المُضحكات ... ولكنه ضحِكٌ كالبُكا

وقال أبو العلاء المعرى :

وكم من طالبٍ أمَدِى سيَلقَى ... دُوين مكانى السبعَ الشدادا

ومن خطبة لقَطَرى بن الفُجاءة الخارجى — فى وصف الدنيا :

كم واثق بها قد فجعته ، وذى طمأنينة إليها قد صرعته ، وذى احتيال فيها قد خدعته . وكم من ذى أبهة بها قد صيرته حقيراً ، وذى نخوة قد ردته ذليلا .

(باب الحكاية)(١)

حكايةُ الْجُمَلِ مُطَّرِدَةٌ بعد القَوْلِ(٢) نحو : (قَالَ إنِّى عَبْدُ اللهِ)(٣) ، ويجوزُ حكايتُهَا عَلَى المَعْنَى(٤) ؛ فتقولُ فى حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : قال عَمْرٌو : قائمٌ زيد . فإن كانت الجملةُ مَلحُونةً ـ تَعَيَّنَ المَعنى على الأصح(٥) وحكايةُ المفردِ فى غير الاستفهام شاذَّةٌ(٦) كقول بعضهم : ليس

باب الحكاية

(١) معناها لغة : المماثلة والمشابهة . أما فى اصطلاح النحاة فهى : ذكر اللفظ المسموع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته ، من غير تغيير شىء من حروفه أو حركاته أو إيراد صفته . وهى ثلاثة أنواع : حكاية جملة . وحكاية مفرد . وحكاية حال المفرد وصفته . وسيذكرها المصنف فيما يأتى على هذا الترتيب .

(٢) المراد : القول وما تصرف منه ؛ من فعل أو وصف بأنواعه . وكذلك تطرد بعد السماع ، وبعد الكتابة ، والقراءة . ولا تقع الحكاية بعد غير ذلك إلا سماعا .

(٣) هذا مثال للجملة الملفوظ بها بعد القول ، ومثلها قوله تعالى : (وقولهم إنا قتلنا المسيح ـ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) ، وغير ذلك مما حكيت فيه الجملة على ترتيب اللفظ .

(٤) يراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكى عنه بهيئته وترتيبه ؛ فيشمل تقديم بعض ألفاظ المحكى وتأخيرها ، أو تغيير إعرابها .

(٥) وذلك ابتعاداً عن اللحن ، وصوناً للسان عنه . وينبه عليه لئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكى ؛ فإذا قال شخص : «حضر محمد» ـ بجر محمد ـ وأريد حكاية قوله ، قيل : قال فلان : « حضر محمد » ـ لكنه جر « محمداً » . ومثال حكاية الجملة المكتوبة : كتبت « سلام عليكم بما صبرتم » ، وقول من قرأ خاتم النبى : قرأت على فصه ـ «محمد رسول الله» . ويتضح من هذا : أن حكاية الجملة تطرد بعد القول ، وبعد السماع ، وبعد الكتابة ، وبعد القراءة . ولا تقع بعد غير ذلك إلا سماعا كقول الشاعر :

وجدنا فى كِتاب بنى تميم أحق النَّاس بالركض المُعار

(٦) هذا هو النوع الثانى ، وأكثر ما يكون فى الأعلام . ومحل شذوذ حكاية

بِقُرَشِيًّا ـ ردًّا على مَنْ قال : إنَّ فى الدارِ قُرَشِيًّا(١) .

وأمَّا فى الاستفهامِ(٢) ؛ فإن كان المسئُولُ عنه نكرةً(٣) والسؤالُ بأىّ أو بِمَنْ ـ حُكى فى لَفظ « أىّ » ، وفى لفظ « مَنْ » ـ ما ثَبَتَ لتلك النكرةِ المسئُولِ عنها ؛ مِنْ رفعٍ ونصبٍ وَجَرٍّ ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ(٤) . تقول لمن قالَ : رأيتُ رجلاً ، وامرأةً ،

المفرد ـ إذا قصد معناه . فإن قصد لفظه ؛ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى ـ فلاشذوذ كقوله عليه السلام : « إياكم ولو فإن « لو » تفتح عمل الشيطان » ، فـ « لو » اسم إنّ ، قصد منها حكاية اللفظ . وإذا حكى لفظ باعتبار كونه لفظاً ـ جاز إعرابه بحسب العوامل . وجازت حكايته على أصله ، مع تقدير إعرابه للحكاية . واللفظ الذى على حرفين إن حكى لم يغير مطلقا ، وإن أعرب وثانيه لين وجب تضعيفه مثل « لو » ، قال الشاعر :

أَلام عَلَى « لَوّ » ولو كُنت عالِماً بأذنابِ « لَوّ » لم تَفتنِي أوائِلُه

ويقلب الحرف المضاعف همزة فى ما ، ولا ـ للساكنين ، تقول : ماء ـ ولاء .

(١) فقوله : « بقرشيا » مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية ـ وهى الفتحة والتنوين ، ومثل هذا : قول بعض العرب ـ وقد قيل له : هاتان تمرتان ـ دعنا من تمرتان ؛ فتمرتان مجرور بمن ـ بياء مقدرة منع من ظهورها حرف الحكاية . (٢) هذا هو النوع الثالث ، وهو حكاية حال المفرد ، وتكون بأداتى الاستفهام : « أى » ـ و « من » ؛ ويسمى الاستثبات بأى أو من ـ أى طلب الإثبات بهما . وهذا النوع هو الذى ذكره الناظم كما سيأتى .

(٣) احترز به عن المعرفة ؛ لأنها لا تحكى بأى . ويجب أن تكون النكرة مذكورة ، قال الدنوشرى : أو معلومة ، كما إذا قيل : هل ضربت رجلا ؟ فقال المخاطب : ضربت ، فتقول : ـ مريداً لتعيين الحاكى « أياً » ، فقد حكيت مافيها مع الحذف .

(٤) سـواء كان كل من التثنية والجمع حقيقياً ؛ بأن كان موجوداً فى المسئول عنه كما مثل المصنف ، أو يكون صالحاً لأن يوصف به نحو : رأيت كاتباً وخطيباً ، وقابلت رجالا ونساء ؛ فإنك تحكيها بأيين ـ وأيات ، مع أن الأولين ليسا مثنيين صناعة ، ولكن يوصفان بالمثنى ، تقول : جالسين مثلا ـ والآخرين ليسا

وغلامَين ، وَجارِيتَين ، وَبنِين ، وبنات ـ أَيًّا وَأَيَّةً ، وَأَيِّيْنِ ، وَأَيَّتَينِ ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ (١) .

بجمعي تصحيح ، ولـكن يوصفان به ، تقول : صالحين وصالحات . ويقـاس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور .

(١) « أى » فى جميع الأمثلة ـ استفهامية معربة . وفى إعرابها خلاف ؛ فقيل : هى معربة بما فيها من حركات وحروف على حسب العوامل، « فأى » مبتدأ مرفوع بالضمة ، وخبرها محذوف مؤخر عنها لصدارتها ، تقديره فى مثل : جاء رجل ـ أى جاء ؟ ، و « أياً » مفعول لفعل محذوف مؤخر أيضا ، تقديره فى مثل : أكرمت رجلا ـ أيا أكرمت ؟ ، و « أى » مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه ، تقديره فى مثل : مررت برجل ـ بأى مررت ؟ ، و « أيان » مرفوع بالألف ، و « أين » بالياء .. إلخ ، ويلزم على هذا القول : حذف الجار ، وإبقاء عمله فى حالة الجر .

وقيل : هى معربة بحركات مقدرة ؛ لأنها لحكاية اللفظ المسموع ، فحركاتها وحروفها الزائدة فى التثنية للحكاية ، وليست علامات إعراب ، وعلى هذا يقال : «أى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حركة الحـكاية ، و «أيان» مرفوع بضمة مقدرة منع منها علامة التثنية التى جىء بها للحكاية ... إلخ ، والخبر محذوف تقديره : أى هو ـ أو هما ـ مثلا .

وقيل : الحركة والحرف فى حالة الرفع إعراب ، وفى حالتى النصب والجر ـ حكاية

هذا : وحكايتها للمنكور من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ـ هى اللغة الفصحى ، وهناك لغة أخرى يحـكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط .

ولا يثنى ولا يجمع لفظ « أى » ؛ فتقول : « أياً » لمن قال : رأيت رجلا ـ أو رجلين ـ أو رجالا ، وأية لمن قال : رأيت امرأة ـ أو امرأتين ـ أو نساء .

وفى الحـكاية بأى يقول الناظم :

(احْكِ « بِأَيٍّ » مَا لِمَنْـكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا ؛ فِى الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلْ) (*)

أى : إذا سئل بأى عن منـكور فى كلام سابق ـ حكى فى «أى» ما لذلك المنـكور من إعراب ، وتذكير ، وإفراد ، وفروعهما ، سواء فى ذلك حالة الوقف أو الوصل .

(*) « ما » اسم موصول مفعول احك « لمنـكور » متعلق بمحذوف صلة ما « عنه » متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة صفة لمنـكور « بها » متعلق بسئل ، و « ها » عائدة إلى أى « فى الوقف » متعلق باحك « أوحين » حين ظرف معطوف بأو على الوقف « تصل » الجملة فى محل جر بإضافة حين ، ومفعول تصل محذوف ـ أى : حين تصل الـكلام .

وكذلك تقولُ فى «مَنْ»[١] ؛ إلاَّ أَنَّ بينهما فَرقاً من أربعةِ أوجهٍ[٢] :

(أحدها) أَنَّ « أَيّاً » عامَّةٌ فى السؤالِ ؛ فيُسألُ بها عن العاقل كما مثّلنا — وعَنْ غيره كقول القائل : رأيتُ حماراً أو حِمارَيْنِ . و « مَنْ » خاصَّةٌ بالعاقل .

(الثانى) أَنَّ الحكايةَ فى « أَىّ » عامَّةٌ فى الوقف والوصل ؛ يقال: جاءنى رجلان ، فتقولُ : أيّانْ بالوقف — أو أَيّانَ يا هذا .

والحكايةُ فى « مَنْ » خاصَّـة بالوقف[٣] تقول : مَنانْ بالوقف

---

(١) أى : إذا حكيت بها نكرة مذكورة ، تقول للمفرد : مَنا — ومَنه ، وللمثنى مَنين — مَنتين ، وللجمع : مَنين — مَنات . و «من» فى الجميع مبنية ، وهى مبتدأ مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للحرف الذى جلبته الحكاية فى محل رفع ، والخبر محذوف — كما تقدم فى أى . وليست « منان » و « منين » ونحوهما معربة ، كما يتوهم من علامات التثنية والجمع ؛ بل هى لفظ «من» — زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسئول عنه .

(٢) هناك فرق خامس وهو : أن «أيّاً» تختص بحكاية النكرة ؛ و «مَن» تحكى بها النكرة ، ويحكى بعدها العلم من المعارف — بشروط كما سيأتى :

(٣) وفى هذا يقول الناظم :

(وَوَقْفاً احْكِ ما لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ»   وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً ، وَأَشْبِعَنْ)(*)

أى : إن سئل عن منكور مذكر بـ « من » — فاحك فيها فى حالة الوقف ماله من إعراب وغيره ، وحرك النون فى أحوال إعراب المحكى الثلاثة ، وأشبع حركتها لينشأ عنها ما يناسب المحكى .

(*) « ووقفاً » حال من فاعل احك — أو منصوب على نزع الخافض « ما » اسم موصول مفعول احك « لمنكور » متعلق بمحذوف صلة « بمن » متعلق باحك «والنون» مفعول حرك مقدم « مطلقاً » نعت لمصدر محذوف — أى تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة

والإسكان ، وإن وَصَلْتَ قلت : مَنْ يا هذا(١) ؟ وبَطَلت الحكايةُ ، فأَمَّا قوله : * أَتَوْا نَارى فقُلْتُ مَنُونَ أَنتُم *(٢)

— فنادرٌ فى الشعر ، ولا يقاسُ عليه — خلافاً ليونس .

(الثالث) أَنَّ « أَيًّا » يُحكَى فيها حركاتُ الإعرابِ غَيْرَ مُشبَعةٍ ؛

(١) أى بإبقائها ساكنة على لفظها فى جميع الأحوال ؛ فلا تحرك نونها ، ولا تشبع ولا تلحقها علامات الفروع .

(٢) صدر بيت من الوافر ؛ استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، وهو لشمر بن الحارث الضبى ، وقيل : لتأبط شراً . وعجزه :

* فقالوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَمَاً *

اللغة والاعراب : أتوا : حضروا وجاءوا . نارى ، المراد : النار التى توقدلإرشاد السائرين ، وكانت عادة كرماء العرب إذا كانت مجاعة أو قحط — أن يوقدوا نارا على مرتفع من الأرض ، ليراها السائرون ليلا فيقصدونها . منون أنتم : أى : من أنتم؟ عموا ظلاماً : تحية من تحايا العرب الجاهليين ، مثل : عم صباحا ، وعم مساء . «أتوا نارى» أتى فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوف للساكنين ، وواو الجماعة فاعل ، ونادى مفعول مضاف لياء المتكلم ، «منون» من: اسم استفهام مبتدأ مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية — فى محل رفع ، والواو والنون زائدتان للحكاية ، والمحكى : ضمير فى فعل محذوف صادر من الجن والتقدير : أتوا نارى فقالوا : أتينا — فقلت : منون أنتم ؟ «أنتم» خبر المبتدأ «الجن» خبر لمبتدأ محذوف — أى : نحن الجن . والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاما» منصوب على الظرفية بعموا .

والمعنى : هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن ، يقول الشاعر : حضر الجن إلى نارى للاستدفاء أو لغيره ؛ فقلت لهم مستفهماً : من أنتم ؟ فقالوا : نحن الجن ؛ فقلت عند ذلك — تحية لهم — نعم ظلامكم . وبعده :

فقلتُ : إلى الطعام ، فقالَ منهم زعيمٌ : نحسد الإنسَ الطَّعامَا
لقد فُضِّلتم بالأكل فينا ولكن ذاك يُعقِبكم سَقَامَا

فتقول : « أىٌّ ، وَأَيًّا ، وَأَىٍّ » ، ويجبُ فى «مَنْ» الإشباع[١] ، فتقول: «مَنُو، وَمَنَا ، وَمَنِى» .

(الرابع) أَنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث فى« أَىّ » - واجبُ الفَتح، تقول: أَيَّةْ ، وأَيَّتان . ويجوزُ الفتحُ والإسكان فى « مَنْ »[٢] تقول : مَنَه — وَمَنْت[٣] ، وَمَنَتَان — وَمَنْتَان ، والأرجح الفتحُ فى

والشاهد : فى « منون » ؛ حيث لحقت الواو والنون « من » فى حالة الوصل وذلك شاذ ، والقياس : «من أنتم» ؛ لأن لفظ «من» فى الحكاية لا يختلف فى حالة الوصل فى إفراد ولا تثنية ولا جمع . وفيه شذوذ آخر ، وهو : تحريك النون الأخيرة ، والنون حين تزاد تكون ساكنة . وشذوذ ثالث وهو : حكاية الضمير المحذوف فى « أتينا» والضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ « مَنُونَ » فى نَظْمٍ عُرِفْ)(*)

أى : أن « مَن » يحكى بها فى الوقف على النحو الذى سبق ؛ فإذا وصلت لم يحك فيها شىء ، وتكون بلفظ واحد فى الجميع . وورد قليلا فى الشعر « منون » وصلا .

(١) أى للحركات فى حكاية المفرد المذكر خاصة - على اللغة الفصحى . ومن العرب من يحكى « بمن » إعراب المسئول عنه فقط . ولم يرد علامة التأنيث أو التثنية والجمع ؛ فيقول لمن قال : قام رجل ، أو امرأة ، أو رجلان ، أو امرأتان ، أو رجال أو نساء — « منو » فى الجميع ، وفى النصب — مَنا ، وفى الجر - مَنى .

(٢) وذلك إذا اتصلت بها تاء الحكاية .

(٣) وكذلك فى حالتى النصب والجر . ولم يثبت حرف المد فى « منه » للدلالة على الإعراب ؛ لأن هاء التأنيث لا تكون فى الوقف إلا ساكنة ، فاكتفى بحكاية التأنيث ، وتركت حكاية الإعراب .

(*) « فلفظ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ولفظ مبتدأ « من » مضاف إليه ، وجملة « لا يختلف » خبر المبتدأ « ونادر » خبر مقدم « منون» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «فى نظم» متعلق بنادر « عرف » فعل ماض للمجهول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لنظم .

المفردِ[1] والإسكان فى التثنية .

(١) قيل : لأن التاء فيه متطرفة فهى ساكنة فى الوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ؛ ولا كذلك فى التثنية . وفى هذا يقول الناظم :

(وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ» : «مَنَهْ»   وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ)(*)

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ . . . .

أى قل فى حكاية المؤنثة : «مَنَه» رفعاً ونصباً وجرا — لمن قال لك : «أتت بنت» وتسكن النون التى قبل التاء فى التثنية ؛ فتقول : مَنْتان — ومَنْتين . وقد ورد قليلا فتح النون . وفى حكاية المثنى يقول الناظم :

(وَقُلْ : «مَنَانِ ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِى   إلْفَانِ بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ)(*)

أى قل فى تثنية المذكر : «منان» رفعاً ، و «منين» نصباً وجراً . وتسكن النون فيهما ، وإلفان مثنى إلف — بمعنى مؤالف . وبابنين : أى معهما ، ومنان لحكاية إلفان، ومنين لحكاية ابنين، ففيه لف ونشر مرتب . وذكر حكاية جمع المذكر بقوله :

(وَقُلْ : « مَنُونَ، وَمَنِينَ » مُسْكِنَا   إنْ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)(*)

أى : قل فى حكاية جمع المذكر «مَنون» — رفعاً ، و «منين» — نصباً وجراً — بسكون النون فيهما . فإذا قيل : جاء قوم — فقل : منون ، وفى رأيت قوما — منين ، وفى مررت بقوم — منين . وأشار إلى حكاية جمع المؤنث بقوله :

(. . . وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ   بِمَنْ بِإثْرِ « ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ »)(*)

(*) «لمن» متعلق بقل ، وجملة «قال» صلة من «أتت بنت» الجملة محكية بقال «منه» مفعول قل مقصود لفظه «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بمسكنة الواقع خبراً للنون .

(*) «منان» مفعول قل مقصود لفظه «ومنين» عطف عليه «بعد» ظرف متعلق بقل «لى» خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» متعلق بإلفان ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول لقول محذوف مضاف «بعد» إليه ، أى : بعد قولك . . إلخ .

(*) «منون» مفعول قل على حكاية اللفظ «مسكنا» اسم فاعل حال من فاعل قل «إن قيل» شرط وفعله، والجواب محذوف «جاقوم» الجملة من الفعل والفاعل نائب فاعل قيل قصد لفظها «لقوم» متعلق بجا «فطنا» نعت لقوم المجرور .

(*) «التا» بالقصر مفعول صل «والألف» معطوف عليه «بمن بإثر» متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة مبتدأ «بنسوة» متعلق بكلف الواقع خبراً للمبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة قول محذوف يضاف «إثر» إليه — أى : بإثر قولك : ذا . . . إلخ .

وإن كان المسئولُ عنـه عَلَماً[١] لِمَن يَعْقل ، غَيْرَ مَقرونٍ بتابع[٢] ، وأداةُ السؤال « مَنْ » غير مَقْرُونةٍ بعاطفٍ ـ فالحجازيون يُجيزون حكايةَ إعرابه[٣] ، فيقولون : مَنْ زيداً[٤] ـ لمن قال : رأيت زيداً ، ومَنْ زيدٍ بالخفضِ[٥] ـ لمن قال : مررت بزيد .

وتبطلُ الحكاية فى نحو : وَمَنْ زيدٌ ـ لأجلِ العاطف ، وفى نحو : مَنْ غلامُ زيدٍ ـ لانتفاء العلميّة ، وفى نحو : مَن زَيْدٌ الفاضلُ ـ لوجودِ التابع[٦] .

ويُستثنى من ذلك : أن يكون التابعُ ابناً ، متّصِلاً بِعَلَمٍ ؛ كرأيت

أى : صل التاء والألف الزائدتين بمن ـ عند حكاية الجمع المؤنث ، فإذا قيل : هذا كلِف بالنساء ـ فقل فى الحكاية : منات : وكذلك تفعل فى حالتى الجر والنصب .

(١) اسما كان ، أو لقبا ، أو كنية .

(٢) أى من التوابع الخمسة : التوكيد ، والبدل ، والبيان ، والنعت لغير ابن كما سيأتى . وفى العطف الخلاف الآتى . وإنما اشترط انتفاء التابع ؛ لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية ؛ لأن إطالته بالتابع توضحه .

(٣) أما غير الحجازيين فلا يجيزون حكايته ؛ بل يرفعونه بعدها مطلقا ـ على أنه مبتدأ خبره « من » ـ أو العكس . ومن الحجازيين من يجوّز ذلك أيضا براجحية .

(٤) ويقال فى إعرابه : « من » مبتدأ و « زيداً » خبر ـ أو العكس ، وهو مرفوع بضمة مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وقيل : حركته فى حالة الرفع ـ إعراب ، والفتحة والكسرة للحكاية .

(٥) ويتعين حينئذ : رفع الاسم بعد العاطف على الخبرية أو الابتدائية ـ فى جميع الأحوال كما سبق . (٦) ويشترط كذلك لحكاية العلم « بمن » : ألا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ، فلا يقال : من الفرزدق ـ بالجر ـ لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن انتفاء الاشتراك فيه متيقن .

زيدَ بنَ عمرو ، أو عَلماً معطوفاً[1] ؛ كرأيت زيداً وعمراً ـ فتجوزُ فيهما الحكايةُ[2] على خلافٍ في الثانية .

---

(١) أى بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .

(٢) تقول لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : من زيد بن عمرو ؟ ، ولمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيد وعمر ؟ . ولمن قال : رأيت أخا محمد وعليا : من أخا محمد وعليا ؟ . وفى حكاية العلم يقول الناظم :

(وَالْعَلَمَ أَحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ)[*]

أى : احك العلم « بمن » إن لم يتقدم عليها عاطف بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .

ويتبين مما ذكر : أنه لا يحكى غير العلم من المعارف ؛ فلا يقال ـ لمن قال : رأيت صديق محمد : من صديق محمد ؟ ـ بنصب صديق ؛ بل يجب رفعه .

ولا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضافا إلى علم ؛ فلا يقال : من محمداً العاقل ؟ ، ولا من محمداً ابن الأمير ؟ ـ لمن قال : رأيت محمداً العاقل ـ أو رأيت محمداً ابن الأمير .

وخلاصة ما سبق : أن « مَن » تخالف « أيا » فى باب الحكاية فيما يأتى :

(ا) « مَن » تختص بحكاية العاقل ، و « أى » عامة فى العاقل وغيره .

(ب) « » بالحكاية فى الوقف ، و «أى» عامة فى الوقف والوصل .

(ج) « يجب فيها الإشباع ، و «أى» تحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة

(د) من تحكى النكرة ويحكى بعدها العلم بالشروط المذكورة ، و «أى» تختص بالنكرة

(هـ) ما قبل تاء التأنيث فى «من» يجوز فيه الفتح والاسكان ، وفى «أى» واجب الفتح

(*) « والعلم » مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « من بعد » متعلق باحكينه ، و « من » مضاف إليه « إن عريت » شرط وفعله ، وفاعله يعود على « من » « من عاطف » متعلق بعريت « بها » متعلق باقترن والجملة صفة لعاطف ، وفاعل اقترن يعود على عاطف .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الحكاية . واذكر أقسامها التى بينها المصنف . ومثل لكل .
٢ — أين تطرد حكاية الجملة ؟ اذكر أمثلة موضحة من إنشائك ؟
٣ — ما الفرق بين الحكاية «بأى» — و «بمن» ؟ . وكيف تعربهما؟ وماحكم «من» مع النكرة ؟
٤ — بم يحكى العلم ؟ وما الذى يشترط فى حكايته ؟ اذكر ذلك موضحا بالأمثلة .
٥ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :

قال تعالى: (أم تقولون إن إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاق ويعقوب والأسباطَ كانوا هُودا أو نَصَارَى ، قلْ أأنتم أعْلَمُ أم الله؟ قالوا أئِنك لأنت يُوسُف؟ قال : أنا يُوسُف وهذا أخى . قرأت على باب الحسين « أحب أهل بيتى إلىّ الحسن والحسين » . وكتب على أحد الحوائط : (قُلْ لا أسألكم عليه أجرا إلا المَوَدَّة فى القُربى) . سمع رجل آخر يقول لصاحبه مشيرا إلى ثالث : هذا فلسطينى ، فأجابه : ليس فلسطينى

٦ — إحك « بأى » ثم « بمن » — النكرات الصالحة للحكاية فيما يأتى :
إذا بعث إليك برسل فأكرمهم . فى مصر عظماء وقادة مخلصون ، وفى البلاد العربية إخوان لنا نجلهم ونقدرهم . لابد للكنانة من حماة أباة ، ركبت حماراً مسرجا ، ونظرت إلى فرس ملجم . وصلت ميناء السويس سفن حربية .
٧ — فى البيت الآتى شاهد فى هذا الباب — على قول؛ وضحه، وبين موقع ما تحته خط من الإعراب — وهو لذى الرمة :

سمعت الناسُ يَنتَجِعُون غيثاً فقُلتُ لصَيْدَحَ : انتَجِعِى بِلَالَا

صيدح : اسم ناقة الشاعر، وبلال : اسم الممدوح، وهو بلال بن أبى بردة القاضى.
٨ — اشرح قول الناظم الآتى ؛ مبينا شروط حكاية العلم :

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

٩ — احك الجمل الآتية مبينا ما تطرد حكايته :
نصر من الله وفتح قريب . حسبنا الله ونعم الوكيل . محمداً أكرمته . ومررت بسعيد .

(هذا باب التأنيث)

لما كان التأنيثُ فَرْعَ التذكير(١) ـ احتاجَ لعلامةٍ ، وهى : إما « تاء » مُحرَّكة(٢) وتختصُّ بالأسماء — كقائمة . أو « تاء » ساكنةٌ وتختصُّ بالأفعال — كقامَتْ . وإمَّا ألفٌ مفردةٌ(٣) كحُبلَى ، أو ألفٌ قبلها ألفٌ فتُقلبُ هى(٤) همزةً — كحمراء ، ويَختَصان بالأسماء . وقد أنَّثوا أسماء كثيرةً(٥) بتاء مقدَّرة(٦) . ويستدلُّ على ذلك : بالضميرِ العائد عليها نحو : (النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ـ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ

هذا باب التأنيث

(١) قيل : إنما كان التأنيث فرع التذكير ؛ لأن الأصل فى جميع الأشياء ـ كما يقول سيبويه ـ التذكير ؛ بدليل أنه يطلق على كل مذكر أو مؤنث لفظ « شىء » وهذا اللفظ مذكر . وأيضاً : فهو لايحتاج إلى زيادة .

(٢) وتكون مربوطة ، وتقلب فى الوقف هاء ؛ ولذلك يسميها بعض النحاة « هاءالتأنيث »، وهى أظهر فى الدلالة على التأنيث من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بشىء ـ بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بألف الإلحاق وألف التكسير .

(٣) أى ليس معها ألف أخرى ، وتسمى « الألف المقصورة » ـ وهى ألف لينة مفردة زائدة قبلها فتحة للدلالة على التأنيث ، ولا يلحقها تنوين ولا تاء ،وتزاد فى آخر الأسماء المعربة .

(٤) أى الألف الثانية التى للتأنيث ، وهذا رأى البصريين وهو الراجح . وتزاد فى آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة . ولا يجمع بين الألف والتاء فى التأنيت . أما « علقاة » ـ لنبت ، و « أرطاة » ـ لشجر ؛ فألفهما مع التاء للالحاق بجعفر ، ومع عدمها تحتمل الإلحاق والتأنيث .

(٥) أى من مجازى التأنيث والتذكير ، وسبيل ذلك السماع

(٦) وذلك مثل : دار ـ وشمس ـ وأرض ـ وعين ـ وأذن . ولا يقدر غير التاء ؛ لأنها أكثر وأظهر فى الدلالة على التأنيث كما بينا .

أَوْزَارهَا ـ وَإن جَنَحُوا لِلسِّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)[١] . وبالإشارة إليها نحو : (هَذِهِ جَهَنَّمُ)[٢] . وبثبوتها فى تصغيره[٣] نحو : عُيَيْنَة — وأُذَيْنة أو فِعْلِه نحو : (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ) . وبسُقوطِها مِنْ عَدَدِه كقوله :

* وَهْى ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *[٤]

---

(١) فالنار ، والحرب ، والسلم ـ مؤنثات ؛ بدليل عود الضمير عليها مؤنثاً . من الآية: ٧٢ ـ سورة الحج، ٤: سورة محمد، ٦١ : سورة الأنفال (٢) ٦٣ـ سورة يٰس

(٣) أى : لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ويختص ذلك بالثلاثى ، وكذا الرباعى ـ إذا صغر تصغير الترخيم ، نحو : ذُريعة ـ فى ذراع .

(٤) عجز بيت من الرجز ، لحميد الأرقط ـ يصف قوساً عربية ، وصدره :

* أَرْمِى عَلَيْهَا وَهْىَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *

اللغة والإعراب : فرع : أى مأخوذة من الغصن بحاله ـ وليست بفلق . « وهى » الواو للحال و « هى » مبتدأ « فرع » خبر « أجمع » توكيد .

والمعنى : إنى أرمى على هذه القوس المصنوعة من الغصن نفسه ، وقد استوفت طولا وأجزاء . والمراد بقوله : و« أصبع » ـ الاشارة إلى أن هذه القوس كاملة وافية كما يقال : هذا الثوب سبع أذرع وزيادة .

والشاهد : فى ثلاث أذرع ؛ فإن سقوط الهاء من ثلاث يدل على تأنيث الذراع ؛ لما هو معروف من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة ـ يذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع المذكر . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفى «أَسَامٍ» قَدَّرُوا التَّا ؛ كَالْكَتِفْ
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ ؛ كَالرَّدِّ فى التَّصْغِيرِ)(*)

أى : أن العلامة التى تدل على تأنيث اللفظ ـ وجود تاء فى آخره ، أو ألف مقصورة، أو ممدودة ـ على النحو الذى بينه المصنف . وقد تقدر التاء كما فى «أسام» ـ جمع أسماء

(*) « علامة التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تاء » خبر « أو ألف » عطف على تاء « وفى أسام » متعلق بقدروا « التا » بالقصر ـ مفعول قدروا « كالكتف » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أى : وتلك الأسامى كالكتف (*) « التقدير » نائب فاعل يعرف « بالضمير » متعلق بيعرف « ونحوه » عطف عليه « كالرد » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أى : وذلك كالرد « فى التصغير » متعلق بالرد .

(فصل) الغالبُ فى التاء أن تكون لِفَصْلِ صِفَةِ المؤنثِ من صفةِ

الذى مفرده : «اسم»، فهو جمع الجمع ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع– مثل جوار و «كتف» من أجزاء الجسم . ويعرف المقدر من العلامة – بعود الضمير إليه مؤنثاً ، أو بما أشبه ذلك ؛ كرد التاء إليه فى التصغير . وكذلك بتأنيث خبره ، أو نعته ، أو حاله .

والمؤنث نوعان : حقيقى وهو : الذى يدل على أنثى من طبعها أن تلد وتتناسل ولو كان التناسل من طريق البيض والتفريخ . فإن وجدت فيه علامة التأنيث ؛ من تاء أو ألف ، نحو : فاطمة ، وليلى ، وعلياء – سمى كذلك مؤنثاً لفظياً ومعنوياً . وإن لم توجد ؛ كهند ، وسعاد – سمى مؤنثاً معنوياً . ومجازى وهو : الذى لا يلد ولا يتناسل ويعامل معاملة المؤنث الحقيقى غالباً ، ويعرف من طريق السماع والنقل عن العرب. ومما سمع من المؤنثات المجازية : الجنوب–الشمال – الصبا – الدبور – جهنم– سقر –الشمال اليسار – الكف – الضلع– الكأس . وقد تكون فيه علامة ظاهرة ؛ كورقة – وسفينة أو مقدرة ؛ كدار – وأذن – وشمس . وهنالك مؤنث لفظى فقط ، وهو : ما كان علماً لمذكر واشتمل على علامه التأنيث ؛ نحو : أسامة –وزكرياء .

وله أحكام أخرى؛فقد يراعى لفظه فيمنع من الصرف، وقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : قامت أسامة، وزكرياء . ولا يجمع جمع مذكر سالما . . . إلخ .

ويذكر النحاة نوعاً آخر يسمى : المؤنث الحكمى، وهو : ما كان لفظه مذكراً وأضيف إلى مؤنث فاكتسب التأنيث بالإضافة ، نحو قوله تعالى : (وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد) فكلمة «كل» مذكرة ، واكتسبت فى الآية التأنيث من المضاف إليه وهو «نفس» . من الآية ٢١ من سورة قٓ .

فائدة : مالا يتميز مذكره عن مؤنثه ، مثل: نخلة ، قملة ، برغوث – يعتبر مافيه التاء مؤنثا مطلقاً ، وماتجرد منها مذكراً مطلقاً . وتذكير أعضاء الإنسان وتأنيثها موقوف على السماع . والغالب فى الأعضاء المزدوجة – التأنيث ؛ تبعاً للسماع الوارد فيها مثل : عين – أذن – رجل ، وفى غير المزدوجة – التذكير ؛ مثل: رأس – قلب – أنف – ظهر . ومن المزدوج المذكر : الحاجب – الصدغ – الخد – المرفق–الزند –الكوع–الكرسوع اللحى «عظم الفك» . ومن المنفرد المؤنث : الكرش – الكبد . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد – الإبط – الضرس ومن المفرد الذى يذكر ويؤنث : العنق اللسان – القفا .

المذكر كقائمة وقائم[١] . ولا تدخلُ هذه التاء[٢] فى خمسةِ أوزان :

(أحدها) « فَعُول » بمعنى فاعِل ، كرَجُل صَبُور — وامرأة صَبُور، ومنه[٣] : (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) ـ أصله : بَغُويًا ، ثم أُدْغِمَ .

وأمَّا قولُهم : امرأةٌ مَلُولَةٌ — فالتاء للمبالغةِ ؛ بدليل ـ رجلٌ مَلُولَة ، وأما امرأة عَدُوَّة — فشاذٌ[٤] محمولٌ على صَدِيقة . ولو كان « فَعُول » بمعنى مفعول — لَحِقَتْهُ التاء[٥] نحو : جَمَلٌ رَكُوب ، وناقة ركوبة .

(والثانى) « فَعِيل » بمعنى مفعول[٦] نحو : رَجُلٌ جَرِيح وامرأةٌ

---

(١) قيل . ذلك قياس فى اسم الفاعل كقائمة ، واسم المفعول كمحمودة ، والصفة المشبهة كحسنة ، والمنسوب بالياء كعربية . وقدتدخل بعض الأسماء الجامدة . سمع : أسد وأسدة ـ رجل ورجلة ـ غلام وغلامة ـ إنسان وإنسانة ـ فتى وفتاة ـ ظبي وظبية ـ امرأ وامرأة ، ولا يقاس على ذلك ، بل يجب الوقوف عند حد السماع . كما تدخل فى الصفات المختصة بالمؤنث ـ على وزن فاعِل ومُفْعِل ـ مثل : طالق ـ حامل ـ حائض ـ مرضع ـ مطفل ؛ إذا لم يقصد منها الحدوث ، فإذا قصد بها الحدوث فى أحد الأزمنة لزمتها التاء ؛ تقول : فلانة حائضة الآن ـ وطالقة غداً .

(٢) أى الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر والفارقة بينهما . وقد تلى « فَعولا » وغيره من الأوزان ـ « تاء » ، ولكنها لا تكون فارقة ، مثل : فروقه ـ من الفرق ، وملولة ـ من الملل ؛ فإن التاء فيهما للمبالغة .

(٣) إنما قال : ومنه ؛ ليشير إلى الرد على ابن جنى ، حيث قال : إن « بغيا » وزنه « فعيل » ولو كان « فعولا » لقيل : بَغُوا ـ كما قيل : نَهُوٌ . ووجه الرد : أن نهواً ـ شاذ .

(٤) هذا إذا كانت « عدوة » بمعنى قامت بها العداوة . أما إذا أريد من وقعت عليها العداوة ـ فلا شذوذ ؛ لأنها حينئذ بمعنى مفعول .

(٥) أى جوازاً على قلة ـ لا شذوذاً كغيره من الأوزان .

(٦) أى : بشرط أن يعرف موصوفه ـ أى المتصف بمعناه ، فلا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة . وليس المراد بالموصوف ـ هنا ـ الموصوف النحوى وهو النعت ،

جَرِيح ، وشَذَّ مِلْحَفةٌ جديدةٌ . فإن كان « فَعِيل » بمعنى فاعِل — لَحِقَتْهُ التاء[1] نحو : امرأَةٌ رَحِيمةٌ وَظَرِيفة ، فإن قلْتَ : مَرَرت بِقَتِيلَةِ بَنِي فلان — أَلحقْتَ التاء خَشْيَةَ الإلْبَاس[2] ؛ لأنَّكَ لم تَذْكُر الموصوف

(الثالث) « مِفْعَال » كَمِنْحَار ، وشَذَّ مِيقَانَة[3] .

(الرابع) « مِفْعِيل » كَمِعْطِير[4] ، وَشَذَّ امْرَأة مسكينةٌ . وَسُمِع مِسكين — على القياس .

(الخامس) « مِفْعَل » كَمِغْشَم — وَمِدْعَس[5] .

وإنما المقصود : الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق ؛ ليشمل ما إذا كان الوصف خبراً ، أو حالا ، أو بيانا؛ مثل : الفتاة قتيل — بحذف التاء . وسواء كان الموصوف المذكور ملفوظا به ، أو منويا وملحوظا بقرينة تدل عليه؛ نحو : قتيل من النساء . وقد تلحقه التاء حملا على الذى بمعنى « فاعل » كقولهم : صفة ذميمة — وخصلة حميدة .

(١) وقد تحذف حملا على الذى بمعنى مفعول ، نحو : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ — مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) الآية ٥٦ الأعراف . الآية ٧٨ يس

(٢) أى بالمذكر، وبهذا يعلم أنه إذا استعمل « فعيل » بمعنى مفعول استعمال الأسماء؛ بأن لم يعرف الموصوف — وجب ذكر التاء لعدم اللبس ، نحو : رأيت فى المجزر ذبيحة .

(٣) من اليقين — وهو عدم التردد ، يقال رجل ميقان ، وامرأة ميقانة — أى يكثر كل منهما اليقين والتصديق بما يسمعه .

(٤) أى كثير العطر طيب الرائحة، ومثله «مِنطيق» للرجل البليغ ، والمرأة البليغة

(٥) المغشم : الجرىء الشجاع الذى لا يثنيه شىء عن إدراك ما يريد ويهوى والمدعس : الطعان — من الدعس ، وهو الطعن . وإلى أوزان المشتقات التى لا تدخلها التاء الفارقة — أشار الناظم بقوله :

(وَلاَ تَلِي فَارِقَةً « فَعُولاَ » أَصْلاً ، « وَلاَ الْمِفْعَالَ ، وَالْمِفْعِيلاَ »

وتأتى التاء لفَصْلِ الواحدِ من الجنسِ[١] كثيراً ؛ كتَمْرَة . ولِعَكْسِه[٢] ، فى جَبْأة وَكَمْأة خاصّةً[٣] . وَعِوَضاً من فاءٍ كَعِدَة[٤]

كَذَاكَ « مَفْعَلٌ » ، وَمَا تَلِيهِ   تَا الفَرْقِ مِنْ ذِى ـ فَشُذُوذٌ فِيهِ
وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ   مَوْصُوفَهُ غَالِباً ـ التَّا تَمْتَنِعْ)(*)

أى : أن هذه التاء التى تدخل على الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث ـ لاتدخل على ما كان من الصفات على وزن « فَعول » أصلا ـ أى الذى بمعنى فاعل ، ولا وصفا على « مِفعال » أو « مِفعيل » أو « مفعَل » . وما تلحقه التاء الفارقة من هــذه الأوزان ففيه شذوذ ـ أى أنه شاذ . أما الوصف الذى على وزن « فعيل » ؛ فإن تبع موصوفه ـ بأن كان له موصوف معروف ـ حذفت منه التاء غالبا ؛ اكتفاء بمعرفة الموصوف

(١) أى من جنسه الجامد . وتكون فى المخلوقات كثيراً ، كتمرة وتمر ـ ونخلة ونخل ـ وشجرة وشجر . وفى المصنوعات قليلا ، كلبنة ولبن ـ وجرة وجر ـ وسفينة وسفين

(٢) أى تمييز الجنس الجامد من واحده ؛ فتكون داخلة على الجنس وذلك قليل .

(٣) هما اسمان لنوع واحد من النبات ؛ الأول أحمر ، والثانى يميل إلى السواد ، ويقال للمفرد منهما « جَبء » ، و « كَمء » . وليس منه : سيارة ومَيّارة ؛ لأنهما جمعا سيار وميار ، وليسا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما ، قال تعالى : (وجاءت سيارة) من الآية ١٩ سورة يوسف . وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس ـ فهما اسما جنس مشتق

(٤) مصدر « وَعَد » وأصلها « وِعدة » . نقلت كسرة الواو إلى العين ، ثم حذفت الواو وعوض عنها التاء آخراً ؛ لأنها لا تقع صدراً .

(*) « ولا » لا : نافية « تلى » فعل وفاعله يعود إلى تاء التأنيث « فارقة » حال من فاعل تلى « فعولا » مفعول تلى « أصـلا » حال من فعولا (*) « كذاك » خبر مقدم « مفعل » مبتدأ مؤخر « وما » اسم موصول مبتدأ « تا » فاعل تليه « الفرق » مضاف إليه والجملة صلة ما « من ذى » متعلق بتليه ، والإشارة إلى الأوزان المتقدمة « فشذوذ فيه » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، والفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط .

(*) «ومن فعيل» متعلق بتمتنع «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف فى موضع الحال من فعيل « إن تبع » شرط وفعله ، والجواب محذوف لدلالة ما بعده عليه « موصوفه » موصوف مفعول تبع ، والهاء مضاف إليه ، وفاعله يعود على فعيل « غالباً » حال من ضمير تبع « التاء » بالقصر للضرورة ـ مبتدأ ، وجملة « تمتنع » خبره .

أو مِن لامٍ، كسَنَـة[١] ؛ أو مِن زائدٍ لمعنًى، كأشْعَثِيّ وأشاعِثَـة[٢] . أو من زائدٍ لِغَـيرِ معـنًى كزِنْدِيق ، وزَنادِقة[٣] . وللتّعريب كَمُوازِجَة[٤] . وللمبـالغةِ[٥] كرَاوِيةٍ . ولتأكيدها[٦] كنَسَّابة . ولتأكيدِ التأنيث كنعجة[٧] .

---

(١) أصلها : سَنو أو سَنه؛ بدليل جمعها على : سنوات — أو سنهات ، حذفت الواو والهاء ؛ لكراهية تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها ، وعلى الهاء لخفائها — وعوض عنها التاء .

(٢) فإن التاء هنا عوض عن ياء النسب ، ولذلك لا يجتمعان ، ومثله : أزرقى ـ و« أزارقة » ،ومهلبي ـ و « مهالبة ، من جموع التكسير المنسوبة إلى المفرد: أشعث — وأزرق ـ ومهلب .

(٣) فإن التاء عوض عن الياء فى المفرد ؛ إذ أن الأصل فى تكسيرها زناديق — على وزن مفاعيل، ولا يجمع بينهما.

(٤) جمع مَوْزَج، وهو الجورب ـ أو الخف والقياس فى جمعه : موازج ، فجيء بالتاء فى الجمع للدلالة على أن أصل الكلمة غير عربى وقد عربت بإدخال شىء من التغيير على صيغتها . ومثلها : كيالجة — جمع كيلجة ، والقياس كياليج ؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على التعريب .

(٥) أى فى الوصف الذى على فاعل ، والراوية : الكثير الرواية . قيل : وإنما أنثوا المذكر هنا؛ لأنهم قصدوا أنه غاية فى ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة.

(٦) أى تأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء فى الصفة التى على فعال أو مفعال أو فعول. لأن هذه الصفة تفيد المبالغة بنفسها، فدخول التاء يؤكد هذه المبالغة .

(٧) لأن هذا اللفظ مخصوص بالمؤنث بقطع النظر عن التاء ، كعجوز وأتان ؛ فدخول التاء عليه لتأكيد التأنيث ، ومثل نعجة — ناقة . وكذلك خئولة ـ وعمومة؛ فإنها فيهما لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

هذا : وليعلم أن التاء التى للمبالغة أو لتأكيدها ـ قد انسلخت عن التأنيث فلا تفيد أى معنى فيه . أما فيما عدا ذلك، فتدل — مع ما تفيده من الأغراض — على التأنيث المجازى لما هى فيه ؛ بدليل تأنيث ضميرها والإشارة إليها . وقد تدخل التاء على وصف يخص المذكر وتلزمه نحو: «بُهمة» — للرجل الشجاع الذى لا يصل إليه العدو . وتدخل

(فصل) لكلٍّ واحدٍ من أَلِفَى التأنيثِ[١] أوزانٌ نادرةٌ — ولا نتعرَّضُ لها فى هذا المختصرِ ، وأوزانٌ مشهورةٌ ،

(فشهورُ أوزانِ المقصورة اثنا عشَرْ[٢])

أحدها : « فُعَلَى » - بضم الأوّل وفتح الثانى ؛ كـأُرَبَى للدَّاهِية ، وَأُدَمَى ، وَشُعَبَى — لموضعين ، قال : * أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً *[٣]

وَزَعم ابنُ قُتَيْبَةَ[٤] أنه لا رابع لها . ويَرِدُ عليه « أُرَنَى » - بالنون - لحَبٍّ يُجبنُ به اللبنُ ، و « جُنَفَى » لموضع ، و « جُعَبَى » لِعظَام النمل[٥] .

وَقدْ تبَيَّنَ أَنَّ عدَّ الناظم «لفُعَلَى» فى الأوزان المشهورة - مُشْكِلٌ[٦]

الثانى : « فُعْلَى » - بضم الأوّل وسكون الثانى : اسماً كان كبُهْمَى[٧]

على ما يشترك فيه المذكر والمؤنث وتلزمه أيضاً ؛ نحو : رَبْعة — للمعتدل القامة من الرجال والنساء، وجمعهما رَبَعات . (١) أى المقصورة والممدودة . وقد سبق تعريفهما .

(٢) هذه الأوزان سماعية ؛ لا يجوز الزيادة على المسموع منها عن العرب .

(٣) تقدم الكلام على هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق الجزء الثانى صفحة- ١٣٧ .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، النحوى اللغوى الكاتب . كان رأساً فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس ، ثقة ديناً فاضلا ، وقد سكن بغداد وحدث بها . وروى عنه كثير من العلماء ، منهم: ابن درستويه ، وله مؤلفات كثيرة منها : إعراب القرآن ، وجامع النحو ، وطبقات الشعراء ، وعيون الأخبار . وكتابه أدب الكاتب — معروف متداول ، وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح .

(٥) أى كباره — فهو جمع عظيم .

(٦) فقد تبين أنه من الأوزان النادرة، بل قيل إنه شاذ. وأيضاً فقد جعله فى التسهيل من الأوزان المشتركة بين المقصورة والممدودة، ومنه مع الممدودة : عشراء — ونفساء — وكرماء — وفضلاء — وخلفاء ، وهو كثير فيها .

(٧) اسم لنبت، يطلق على الواحد والجمع — أو واحدته « بهماة »، يقال: أبهمت الأرض — أنبتت البهمى، وأنكر المبرد ذلك.

أو صِفةً كحُبْلَى وطُولَى ، أو مصدراً كرُجْعَى[١] .

الثالث : « فَعَلَى » — بفتحتين: اسماً كان ؛ كبَرَدَى — لنهر بدمشق، أو مصدراً كمَرَطَى[٢] — لمِشيةٍ ، أو صِفةً كحَيَدَى[٣] .

الرابع : « فَعْلَى » بفتح أوّله وسكون ثانيه ؛ بشرط أن يكون : إما جَمْعاً كقَتْلَى وجَرْحَى ، أو مصدراً كدَعْوَى ، أو صِفَةً كسَكْرَى، وسَيْفَى — مُؤنّثي سَكْران ، وسَيْفَان للطويل .

فإن كان « فَعْلَى » اسماً كأَرْطَى وعَلْقَى[٤] — ففي ألفِهِ وَجْهان[٥] .

الخامس : « فُعَالَى » — بضم أوّله ، كحُبَارَى[٦] وسُمَانَى — لطائرَيْنِ .

---

(١) هي مصدر للفعل رجع .

(٢) مرطى ، وبشكى ، وجمزى — أنواع من السير السريع . وهي مصادر للأفعال ؛ مرط — وبشك — وجمز .

(٣) يقال : حمار حيدى — أي يحيد عن ظله، ويحاول الفرار إذا تخيل منه لنشاطه قال صاحب الناموس : ولم يوصف مذكر على« فَعَلَى » غيره . وفي التسهيل : أن هذا الوزن من المشترك ؛ وذكر منه مع الممدودة . قرماء ، وجَنفاء — لموضعين ، ودأثاء ويحرك — للأمة ، والجمع دأث ، وابن دأثاء : الأحمق .

(٤) الأرطى : شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم ؛ يقال أديم مأروط — أي مدبوغ ؛ والعلقى : نبت يكون واحد وجمعا ؛ قضبانه دقاق يتخذ منه المكانس

(٥) قيل : إنها للتأنيث ؛ وعلى ذلك يمنع من الصرف . وقيل : للالحاق فلا يمنع . ومثلهما : تترى : يقال : جاءوا تترى — أي متتابعين . وهذا الوزن من المشترك ؛ ومنه مع الممدودة : حمراء .

(٦) في القاموس . الحبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث . ويكون فعالى : اسماً كما مثل المصنف ، كسكارى . وصفة كعلادى — للشديد من الإبل ؛ يقال : جمل علادى — أي قوى شديد :

وفى الصِّحَاح : أَنَّ أَلِفَ حُبَارَى ليست للتأنيث — وهو وَهَم ؛ فإنَّه قد وافَقَ عَلَى أنَّهُ ممنوع الصرف(١) .

السادس : « فُعَّـلَى » — بضم أوَّله وتشديد ثانيه مفتوحاً ؛ كَسُمَّهَى للباطل(٢) .

السابع : « فِعَـلَّى » — بكسر أوَّله وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ؛ كسِبَطْرَى ، ودِفَقَّى — لضَرْبَيْن من المَشى(٣) .

الثامن : « فِعْـلَى » — بكسر أوَّله وسكون ثانيه ، إمَّا مصدراً كذِكْرَى ، أو جَمعاً ، وذلك : « حِجْلَى » جمعاً للحَجَل — بفتحتين — اسماً لطائر ، و«ظِرْبِى » بالظاء المُشَالَةِ ـ جَمعاً لِظَرِبَانٍ ـ بفتح أوله وكسر ثانيه — اسماً لِدُوَيْبَّة(٤) . ولا ثَالِثَ لهما فى الجموع(٥) .

التاسع : « فِعِّيلَى » — بكسر أوَّله ، وثانيه مشدَّداً ، نحو : حِثِّيثى

---

(١) أى: ومنع الصرف دليل علىأن ألفه للتأنيث .

(٢) فى القاموس — السمهى : الهواء المرتفع ، والكذب ، والأباطيل .

(٣) سبطرى : اسم لمشية فيها تبختر ، ودفقى : اسم لمشية فيها تدفق وإسراع .

(٤) تشبه الهرة . منتنة الفسو ، يقال : فسا بينهم الظربان — أى تقاطعوا ؛ قيل لأنه إذا فسا فى ثوب لاتذهب رائحته حتى يبلى .

(٥) قيل : إن أبا على الفارسى سأل المتنبى يوما ـ وكان تلميذه ـ كم لنا من الجموع على وزن « فِعْلَى » ؟ فأجاب المتنبى على الفور «حجلى، وظربى » فبحث الفارسى ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً ، فإن لم يكن « فِعلى » مصدراً أو جمعاً ـ فألفه للتأنيث ؛ إن كان غير منون، نحو : (قِسمة ضيزى)ـ أى جائرة، من الآية:٢٢ من سورة النجم. وللالحاق إن نوّن، نحو : عِزهى ـ للعازف عن اللهو والنساء ، أو اللئيم. أو الذى لا يكتم بغض صاحبه

وخِلِّيفَى (١). وحكى الكسائى: هُوَ من خِصِّيصاءَ قَوْمِهِ — بالمدّ، وهو شاذّ.

العاشر : « فُعُلَّى » — بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ؛ كـكُفُرَّى — لوعاء الطَّلْعِ (٢)، وحُذُرَّى، وبُذُرَّى — من الحَذْر والتَّبْذِير (٣).

الحادى عشر : « فُعَّيْلَى » — بضم أوّلِه وفتح ثانيه مشدَّداً ؛ كخُلَّيْطَى للاختلاط (٤) وقُبَّيْطَى للنَّاطِف (٥).

الثانى عشر : «فُعَّالَى» — بضم أوّله وتشديد ثانيه ، نحو: شُقَّارَى وخُبَّازَى — لِنَبْتَيْنِ، وخُضَّارَى لطائر (٦).

(تنبيه) نحو : جُنَفَى ، وَخِلِّيفَى ، وخُلَّيْطَى — ليس من الأوزان المختصة بالمقصورةِ ؛ بدليل : عُرَوَاء (٧) — وفِخِّيراء (٨) — ودُخَّيْلاء (٩).

(١) حثيثى : مصدر للفعل : حث على الشيء — إذا حض عليه ، ولم يجىء إلا مصدراً وخليفى : اسم بمعنى الخلافة ، وفى الأثر عن عمر رضى الله عنه : لولا الخليفى لأذنت ، ومثلهما : خصيصى وفخيرى — اسمان للاختصاص والفخر : وفى التسهيل : أنهما يمدان ؛ فيكون هذا الوزن من المشترك .

(٢) أى اسم للوعاء الذى يوضع فيه طلع النخل — واسم للطالع نفسه .

(٣) الذى فى القاموس : حُذرى : الباطل، ومثله بذرى .

(٤) يقال . وقعوا فى خُلّيطى—أى اختلط عليهم الأمر . وخليطى : أوباش مختلطون

(٥) الناطف : نوع من الحلوى ، يسمى بذلك لأنه ينطف — أى يستقطر قبل خثورته . ومثلهما : « لُغّيزى » — اسم للغز.

(٦) الذى فى القاموس : الخضارى كغرابى — طائر ، وكالشقّارى — نبت . وفى المنجد : هو نبت أحمر، قيل: هو شقائق النعمان .

(٧) العروراء، هى: برودة الحمى ومسها فى أول رعدتها (٨) الفخيراء: الرجل الفخور.

(٩) فى القاموس : دخيلاء الرجل ودخله بالكسر والفتح — نيته ومذهبه، وجميع أمره وبطانته . ويقال : هو عالم بدخيلاه — أى بداخل أموره وباطنها .

وفى قسمى ألف التأنيث ، والأوزان المشهورة للألف المقصورة — يقول الناظم :

ومشهورُ أوزانِ الممدودةِ سبعةَ عشر[١] :

(أحدها) « فَعْلاء » — بفتح أوَّله وسكون ثانيه[٢] ؛ اسماً كان كصَحراء ، أو مَصدراً كرَغْباء[٣] ، أو صفة[٤] كحمراء — وديمة

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذاتُ قَصْرِ   وَذَاتُ مَـــدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ
وَالاشْتِهـــارُ فى مَبَانِى الأُولَى   يُبْدِيهِ : وَزْنُ «أُرَبى» ، وَ«الطُّولَى»
وَ«مَرَطَى» وَوَزْنُ « فَعْلَى » جَمْعاً   أَوْ مَصْدَرًا ، أَوْصِفَةً : كَـ« شَبْعَى »
وَكَـ« حُبَارَى ، سُمَّهَى ، سِبَطْرَى ،   ذِكْرَى» ، وَ«حِثِّيثَى» ، مَعَ «الكُفُرَّى»
كَذَاكَ «خُلَّيْطَى» ، مَعَ «الشُّقَّارَى»   وَاعْزُ لِغَــيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا)(*)

أى : أن ألف التأنيث على ضربين : أحدهما المقصورة ، والثانى الممدودة ، وقد شرحناهما . والغر : جمع — مفرده المذكر أغر ، والمؤنث غراء . والأوزان المشهورة فى مبانى الأولى — وهى المقصورة — اثنا عشر ؛ يوضحها : وزن « أربى — كفعلى .. إلخ . وقد وضحت تمام الإيضاح . ثم قال الناظم بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان : واعز — أى أنسب — لغير هذه الأوزان استندارا — أى ندرة .

(١) هى كأختها المقصورة سماعية؛ لا يجوز القياس عليها ، وهى: ألف زائدة فى آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة — للتأنيث ، وقبلها أخرى زائدة فتنقلب الثانية همزة . ولا يجمع بينها وبين التاء .

(٢) وهو قياسى فى مؤنث « أفعل» صفة، وقد يجىء فى غير ذلك كما مثل المصنف.

(٣) مصدر رغب إليه— أراد ماعنده ، ويقال : رغب فى الشىء — أراده ، ورغب عنه — لم يرده .   (٤) أى لأنثى « أفعل » كحمراء — أو لغيره ، كديمة هطلاء؛ فإنه

(*) « وألف التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه «ذات قصر» خبر ومضاف إليه كذلك «وذات مد» عطف عليه « نحو» خبر لمبتدأ محذوف «أنثى الغر» مضاف إليه بنحو ، وأنثى الغر: غراء بألف ممدودة (*) « والاشتهار » مبتدأ « فى مبانى الأولى» متعلق به ومضاف إليه «وزن» فاعل يبديه ؛ والجملة خبر المبتدأ (*) « والطولى ومرطى» معطوفان على أربى « ووزن» معطوف على وزن السابق «فعلى » مضاف إليه «جمعا» حال من فعلى (*) وكحبارى معطوف على كشبعى ، وما بعده عطف عليه باسقاط العاطف «مع الكفرى» مع ظرف حال من المتقدمات قبل والكفرى مضاف إليه (*) «كذاك» خبر مقدم «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع الشقارى» مع حال من خليطى ، والشقارى مضاف إليه «استندارا» مفعول إعز .

هَطْلاء ، أو جمعاً فى المعنى كطَرْفاء(١) .

(الثانى، والثالث، والرابع) «أَفْعَلَاء» ـ بفتح العين(٢) ، و «أَفْعِلاء» — بكسرها، و « أَفْعُلاء » — بضمها ؛ كقولهم : يوم الأربعاء — سُمع فيه الأوزان الثلاثة .

(الخامس) « فَعْلَلَاء » ، كعَقْرَبَاء ـ لمكان(٣)

(السادس) « فِعَالَاء » — بكسر الفاء ؛ كقِصَاصاء — للقِصَاص .

(السابع) « فُعْلُلَاء » ـ بضم الأوّل والثالث ؛ كقُرْفُصَاء(٤) .

(الثامن) « فَاعُولَاء » — بضم الثالث ؛ كعَاشُوراء(٥) .

يقال : سحاب هطِل أو هطّال ـ لا أهطل . والديمة: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء : متتابعة المطر .

(١) نوع معروف من شجر الأثل ، مفرده طرفاءة فى الأكثر ، وطرفة ، وبها لقب طرفة بن العبد ، واسمه: عمرو . وقيل : طرفاء اسم جنس جمعى ؛ لأن فعلاء ليس من أبنية جمع التكسير . ولهذا قال المصنف : أو جمعاً فى المعنى .

(٢) ذكر فى التسهيل : أن هذا الوزن من المشترك. ومثال المقصورة : « أجْفلى» للدعوة العامة إلى الطعام يقال : دعوت القوم الجفلى والأجفلى والأجفلاء ـ أى دعوتهم عموما إلى الطعام ، وضده : « النَقَرَى » وهو دعوة قوم على الخصوص دون قوم ـ كالانتقار ؛يقال : دعوتهم النقرى . قال الشاعر:

نَحْنُ فى المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى لاَ تَرَى الآدِبَ فينَا يَنْتَقِرْ

(٣) وهى أيضاً : أنثى العقارب ممنوع من الصرف ، وأرض معقربة ـ كثيرة العقارب.

(٤) اسم لنوع من القعود ؛ وهو : أن يجلس المرء على أليتيه وقدميه ويلصق بطنه بفخذيه ، ويحتبى بيديه . وفى القاموس : القرفصى ـ مثلثة القاف والفاء ـ مقصورة ؛ وعلى هذا فهو من الأوزان المشتركة .

(٥) اسم للعاشر من المحرم أو لتاسعه ، ويقصر ـ فهو من المشترك على هذا .

(التاسع) « فَاعِلَاء » — بكسر الثالث ، كقَاصِعاء — لأحد جِحَرَة اليَرْبُوع[١] .

(العاشر) «فِعْلِيَاء»ـ بكسر الأوّل وسكون الثانى، نحو: كِبْرِياء[٢]

(الحادى عشر) « مَفْعُولاء » — كمَشْيُوخاء[٣] .

(الثانى عشر) « فَعَالاء » — بفتح أوّله وثانيه ، نحو : بَرَاسَاء — بمعنى الناس، يقال: ما أَدْرِى أىُّ البَرَاسَاء هو؟ وبَرَاكاء ـ بمعنى البُروك[٤]

(الثالث عشر) « فَعِيلَاء » — بفتح أوّله وكسر ثانيه ، نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثاء — نوعان من البُسر .

(الرابع عشر) « فَعُولاء » ـ بفتح أوّله وضمّ ثانيه ، نحو: دَبُوقَاء[٥]

(الخامس عشر) « فَعَلَاء » — بفتحتين ؛ كَخَفَقَاء ـ لموضع ، قاله ابن الناظم . وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له — إلاَّ دَأَثَاء

---

(١) اليربوع : حيوان أكبر قليلا من الفأر ؛ يداه أقصر من رجليه . ويتخذ لجحره أبواباً يخفيها ، منها : القاصعاء ، والنافقاء ؛ فإذا أتى من جهة القاصعاء ـ ضرب النافقاء برأسه فانتفق ـ أى خرج من نافقائه .

(٢) اسم للتكبر والعظمة والاختيال .

(٣) اسم لجماعة الشيوخ ـ وهى جمع شيخ، وهو : من سنه فوق الخمسين.

(٤) وهو : أن تبرك الإبل وينزل عنها للقتال على الأرجل .

وبراكاء : اسم لمعظم الشىء وشدته ، يقال : وقع فى براكاء الأمر أو القتال — أى : فى شدته وأكثره . قال الشاعر :

وَلا يُنجِى مِن الغَمَرَاتِ إلاّ ... بَرَاكاء القِتَال أو الفِرار

(٥) اسم للعَذِرة . ومثله : جلولاء ـ بلدة بالعراق ، وحروراء ـ لموضع تنسب إليه الحرورية ـ وهم طائفة من الخوارج .

للأَمَة(١)، وَقَرَماء لموضع، وعلى هذا: فعدُّ الناظم لذلك فى المشهور ـ مُشْكِل وفى المحكَم(٢): أَنَّ «جَنَفَى» بالجيم والنون والفاء والقَصر — موضع، وأَنّه بالمد أيضاً موضع.

(السادس عشر) «فِعَلاَء» — بكسر أَوَّله وفتح ثانيه، نحو: سِيَرَاء(٣)

(السابع عشر) «فُعَلاَء» — بضم أَوَّله وفتح ثانيه ـ كَخُيَلاَء(٤).

---

(١) يقال: فلان ابن دثاء ـ أى «ابن أمة».

(٢) كتاب فى اللغة العربية، يقارب عشرين مجلداً، منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية، مؤلفه: أبو الحسن على بن إسماعيل ـ المعروف بابن سيده، النحوى الأندلسى من أهل مرسية. كان نادرة وقته، وإماماً فى اللغة العربية ـ على الرغم من أنه ضرير، وله شعر جيد، وله تصانيف كثيرة، منها: المحكم هذا، والمخصص فى ١٧ مجلداً وقد طبع ببولاق سنة ١٣١٦. وتوفى ابن سيدة سنة ٤٤٨ هـ.

(٣) اسم لنوع من الثياب فيه خطوط؛ مخلوط بالحرير ـ ولنبت يشبه الحلة ـ وللذهب الخالص. قيل: لم يأت على هذا الوزن غير هذه الكلمة.

(٤) اسم للكبر والعجب والاختيال؛ ومثله: عشراء. وتسماء وقد يأتى جمعاً نحو فقهاء وعلماء. وإلى الأوزان المتقدمة لألف التأنيث الممدودة ـ أشار الناظم بقوله:

(لِمَدِّهَا: «فَعْلاَء، أَفْعِلاَء» ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ «فَعْلَلاَء»
ثُمَّ «فِعَالاَ، فُعْلُلاَ، فَاعُولاَ» وَ «فَاعِلاَء، فِعْلِيَا، مَفْعُولاَ»
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ «فَعَالاَ»؛ وَكَذَا مُطْلَقَ فَاء «فَعَلاَء» أُخِذَا)(*)

أى: أن لألف التأنيث الممدودة ـ هذه الأوزان التى ذكرها، وقد أوضحها المصنف وكلها مختومة بالهمزة، وقد تركت فى بعضها لوزن الشعر. وأراد بـ «فعالى»

(*) «لمدها» جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» عطف عليه بحذف العاطف «مثلث العين» مثلث حال من أفعلاء، والعين مضاف إليه
(*) «وفعللاء ـ إلى مفعولا» معطوفات على فعلاء باسقاط العاطف، والقصر فى بعضها للضرورة
(*) «ومطلق العين» مطلق حال مقدم من «فعالا» والعين مضاف إليه وهو معطوف على ما سبق «وكذا» متعلق بأخذا «مطلق فاء» مطلق حال من «فعلاء» الواقع مبتدأ وفاء مضاف إليه، وجملة «أخذا» خبره، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى فعلاء.

(هذا باب المقصور والممدود)(١)

قَصرُ الأسماءِ وَمَدُّها ضربانــ : قياسىٌّ ، وهو وَظيفةُ النَّحوىِّ ،
وسماعىٌّ ، وهو وظيفةُ اللُّغَوىّ . وقد وَضَعوا فى ذلك كُتباً .

مطلق العين ــ ما كان على وزن «فعالا» مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، وكذلك أراد بـ « فعلاء » مطلق الفاء ــ ما كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها . وقد مثل المصنف لكل ذلك بأمثلة أوضحنا معناها .

هذا : ولألف التأنيث الممدودة ــ أوزان كثيرة غير ما ذكر ، منها : فُنْعلاء ــ كخُنفساء . وفعولاء ــ كعشوراء . وتَفْعلاء ــ كترْكضاء ، لمشية المتبختر . وقد ذكر العلامة الأشمونى كثيرا منها ، فارجع إليه إن شئت .

تنبيه

من الألفاظ الكثيرة الاستعمال التى يجوز فيها التذكير والتأنيث: الطريق. السلاح. العقرب . الملح . اللسان . السراويل . السكين . القوس . الذهب . العسل . الكبد

هذا باب المقصور والممدود

(١) المقصور هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل الهدى والفتى ؛ فيخرج الحرف. والفعل المختوم بالألف ــ كدعا ويسعى. والاسم المبنى ، مثل : « إذا » و « لدى » . والمثنى فى حالة رفعه ، والأسماء الستة فى حالة نصبها؛ لأن الألف فيهما غير لازمة . وسمى مقصورا ، لأنه لامد فيه فهو فى مقابلة الممدود .

ويعرب المقصور بحركات مقدرة على آخره فى جميع الأحوال ، وإذا نون حذفت ألفه لفظاً لا خطاً ؛ مرفوعا كان ، أو منصوبا ، أو مجروراً .

أما الممدود فهو : الاسم المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة ــ أو هو: الاسم المعرب الذى فى آخره ألف قبلها ألف زائدة؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، نحو: رداء ــ خضراء ؛ فيخرج الفعل ، نحو : يشاء . وما فيه الهمزة بعد ألف أصلية ، نحو : ماء وشاء ــ أو بعدها تاء التأنيث، نحو : هناءة ؛ لأن الإعراب يجرى على التاء .

ومما تقدم يتبين : أن المقصور والممدود نوعان من الاسم المتمكن المعتل الآخر ، فلا يطلقان عند النحاة على المبنى ، ولا على الفعل والحرف . وقولهم فى « هؤلاء » إنه

وضابط الباب عند النحويين: أَنَّ الاسمَ المعتلَّ بالألف ثلاثة أقسام:

أحدها : ماله نَظيرٌ من الصحيح [١] يَجبُ فتحُ ما قبلَ آخِرِه ، وهذا النوعُ مقصورٌ بقياس [٢] ، وله أمثلة.

منها : كونُه مصدرَ « فَعِلَ » اللازم ، نحو: جَوِيَ جَوًى — وَهَوِيَ هَوًى — وَعَمِيَ عَمًى ؛ فإنَّ نَظيرَها من الصحيح : فَرِحَ فَرَحاً — وَأَشِرَ أَشَراً [٣] .

قال ابن عصفور وغيره: وشذَّ الغَرَاءُ — بالمد — مصدر غَرِيَ [٤] وأنشدوا :

إذا قلتُ مَهلاً غَارَتِ العينُ بالبُكا غَرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ [٥]

ممدود — تسمح . أما اللغويون والقراء ، فيقولون فى «أولى» — اسم إشارة — إنه مقصور وفى « أولاء » — ممدود ، وكذلك فى جاء وشاء — ممدودان

أما المنقوص فهو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، نحو : القاضى والمنادى ، وإذا نون حذفت ياؤه لفظاً وخطاً فى حالتى الرفع والجر ، وبقيت فى حالة النصب . والصحيح : ما عدا ذلك ، كقلم وكتاب .

(١) أى نظير فى وزنه ، وفى نوع الاسم ؛ كالمصدرية والوصفية والجمعية — لا خصوص الوزن

(٢) أى قياس يخضع للقواعد النحوية ، وهذا هو الذى ذكر تعريفه

(٣) وهذا المصدر واجب فتح ما قبل آخره ؛ لأن « فعِل » اللازم قياس مصدره فى الغالب « فَعَل » ، فكل من جوى وهوى — مقصور ؛ لأن لهما نظير من الصحيح وقد اتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما .

(٤) أى على غير قياس ، من غرى بالشىء أولع به — أو تمادى فيه فى غضبه

(٥) بيت من الطويل . لكثير عزة — الشاعر الأموى المشهور :

اللغة والاعراب . مهلا : مصدر بمعنى التمهل والترفق . غارت : والت وأرسلت الدمع متتابعاً . مدتها : أعانتها وكانت لها مدداً . نهل : كثيرة متتابعة . «مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بالبكا » مفعول غارت على زيادة الباء « غراء » منصوب على

وفيما قالوه نَظَرٌ؛ لأنَّ أبا عُبيدةَ حكى : غَارَيْتُ بين الشيئين غِراءً — أى وَالَيْتُ؛ ثم أنشده [١] . وعلى هذا فالمدُّ قياسىٌّ كما سيأتى؛ لأنَّ غَارَيتُ غِرَاءً — مثلُ: قاتلتُ قِتَـالاً ، وغَارَيتُ: فاَعَلْت — من غَرِيتُ به ، وأنشد «أَسْلُو» بَدَلَ «مهلاً» — و «فَاضَت» [٢] بَدَلَ «غَارت» — وحُفَّل [٣] بدل «نُهَّل».

ومنها : «فِعَل» — بكسر أوَّله وفتح ثانيه — جمعاً لِفِعْلة [٤] بكسر أوَّله وسكون ثانيه، نحو : فِرْية وفِرًى — ومِرْية ومِرًى ؛ فإنَّ نظيرَه : قِرْبة وقِرَب [٥] .

المصدرية بفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور على رأى ابن عصفور ، وفيه تعسف ظاهر ، والأسلم أن يكون منصوبا على الحال بمعنى غرية — على رأى أبو عبيدة «مدامع» فاعل مدت « نهل » صفة لمدامع .

والمعنى : إذا أردت التمهل والترفق فى الحزن — والت العين دموعها وأرسلته تباعاً ومدتها المدامع الكثيرة المتتابعة .

والشاهد : فى « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح الغين والمد ، وقال: إنه مصدر غرى بالشىء فهوبه غر ، ومده شاذ والقياس القصر . وقد ذكر المصنف عن أبى عبيدة: أن الرواية بكسر الغين والمد، وفعله «غارى» — مثل: قاتل قتالا، وعلى ذلك فمده قياسى .

(١) أى أنشد بيت كثير المذكور ، فعلم من هذا أن غارت فى البيت بمعنى والت وأصله : غاريت ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين

(٢) هو من قولهم : فاض النهر — إذا زاد ماؤه عن ارتفاع الشاطىء فسال على الوادى .

(٣) أى ممتلئة .

(٤) أى المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة ، والفرية : الكذب والاختلاق من افترى — أى اختلق . والمرية :الشك — وقد يضم، والامتراء فى الشىء : الشك فيه . فهذان وأشباههما من جموع التكسير — من المقصور القياسى .

(٥) و « فعلة » المذكورة — يكثر جمعها على « فِعل ».

ومنها « فُعَل » ـ بضم أَوَّله وفتح ثانيه — جمعاً « لفُعْلَة» بضمٍّ أَوَّله وسكون ثانيه ، نحو : دُمْيَة[١] وَدُمًى ، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْيَة[٢] وزُبًى وكُسْوَةً وكُسًى؛ فإن نظيره : حُجَّة وحُجَج — وقُرَبَة وقُرَب .

ومنها : اسمُ مفعولٍ مازاد على ثلاثةٍ[٣] نحو: مُعطًى ومُسْتدعًى ؛ فإنَّ نظيرَه : مُكْرَم ومُسْتَخْرَج[٤] .

(١) هى الصورة من العاج ونحوه ، وتطلق على الذات الجميلة تشبيهاً . وجاء فى الشعر : الدمى ـ بمعنى الثياب التى فيها التصاوير .

(٢) الزبية : حفرة تحفر للأسد . وأصلها الرابية لا يعلوها الماء ، وسميت بذلك ؛ لأنهم كانوا يحفرونها فى موضع عال . وفى المثل : « بلغ السيل الزبى » فهذه وأمثالها من من جموع التكسير ـ من المقصور القياسى .

(٣) أى اسم مفعول مصوغ من ماض معتل الآخر يزيد على ثلاثة أحرف .

(٤) واسم المفعول القياسى للفعل المذكور ـ يجئ على هذا الوزن .

وفى المقصور القياسى يقول الناظم :

(إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ ، كَالأَسَفْ
فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ـ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَـ « فِعَلٍ » وَ « فُعَلٍ » فى جَمْعِ مَا كَـ « فِعْلَةٍ » وَ « فُعْلَةٍ » ، نَحْوُ الدُّمَى)(*)

أى : أن الاسم الصحيح الآخر ؛ إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا ، مثل:أسف مصدر أسِف، وكان له نظير فى وزنه معتل الآخر ـ يثبت لهذا النظير القصر قياساً لإخفاء فيه . ثم ذكر الناظم وزنين للاسم المقصور هما : « فِعل » و « فُعل » الأول جمع « فِعلة » والثانى جمع « فُعلة » ـ كالدمى جمع دمية . ولم يذكر الباقى .

(*) «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فتحاً» مفعول استوجب «وكان» اسمها يعود إلى اسم «ذا نظير» ذا خبرها ونظير مضاف إليه (*) «فلنظيره» الفاء واقعة فى جواب إذا ، والجار والمجرور خبر مقدم « المعل » نعت لنظير « الآخر » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لنائب فاعله « ثبوت قصر» ثبوت مبتدأ مؤخر وقصر مضاف إليه « بقياس» متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس (*) « كفعل » خبر لمبتدأ محذوف «وفعل» عطف عليه « فى جمع » متعلق بمحذوف حال منهما « ما » اسم موصول مضاف إليه « كفعلة » متعلق بمحذوف صلة ما « وفعلة عطف عليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « الدمى » مضاف إليه

الثانى : أن يكون له نظيرٌ من الصحيح(١) ، يجبُ قبل آخره ألِف.

وهذا النوع ممدودٌ بقياس(٢) وله أمثلة.

منها : أن يكون الاسمُ مصدراً لِـ « أَفْعَل »(٣) أو لِفِعْلٍ أَوَّله همزةُ وَصْلٍ(٤)؛ كَأَعْطَى إعطاءً ، وارْتَأَى ارْتِئاءً(٥) ، واسْتَقْصَى استِقْصَاءً(٦)؛

ومن الأمثلة غير ما تقدم ـ كما ذكر الأشمونى ـ «أفعل» صفة للتفضيل ، كالأقصى ـ أو لغير تفضيل ؛ كأعمى وأعشى؛ فإن نظيرهما من الصحيح: الأبعد والأعمش . وكذلك ما كان جمعاً للفُعلى أنثى « الأفعل » كالقُصوى والقصَى ـ والدنيا والدُّنى ؛ فإن نظيرها من الصحيح : الكبرى والكُبر ـ والأخرى والأخر . وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء ، وهو على وزن « فَعَل » ـ وعلى الوحدة بالتاء ، كحصاة وحَصَى ـ وقطاة وقطا ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : شجرة وشجر ـ ومدَرة ومدَر . وكذلك «المِفْعل» مدلولا به على مصدر ميمى ـ أو على اسم زمان ـ أو مكان ؛ نحو : ملهى ومسعى؛ فإن نظيرهما من الصحيح ـ مذهب ومسرح .

(١) أى غير المهموز . (٢) وإليه يشير الناظم بقوله :

(وَمَا اسْتَحَقّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فى نَظِــيرِهِ حَتْماً عُرِفْ)(*)

أى: ما استحق من الأسماء الصحيحة ـ بحسب القواعد العامة ـ أن يكون قبل آخره ألف؛ فإن نظيره من مصادر المعتل الآخر ـ يكون ممدوداً حتماً. (٣) أى لماض رباعى معتل اللام.

(٤) ويكون معتل اللام، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، وقد مثل المصنف لذلك .

(٥) ارتأى فى أمره : أى رأى وتدبر ـ من الرأى والتدبير ، وأصله : ارتأيَ ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصل المصدر : ارتئاياً ، قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . (٦) استقصى الأمر ـ تتبعه .

وقد اقتصر الناظم على هذا النوع من الممدود ـ فقال :

(*) « ما » اسم موصول مبتدأ أول « استحق » الجملة صلة « قبل آخر » قبل ظرف مضاف إلى آخر ـ متعلق باستحق «ألف» مفعول استحق، وقد وقف عليه بالسكون على لغة «فالمد» مبتدأ ثان « فى نظيره » متعلق بعرف «حتما» حال من ضمير عرف «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى المد ، والجملة خبر، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر ما .

فإنَّ نظيرَ ذلك أَكْرَمَ إِكْرَاماً ـ واكْتَسَبَ اكْتِسَاباً ـ واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً
ومنها : أن يكونَ مفرداً لِـ « أفْعِلَةٍ »[١] نحو : كِسَاء وَأَكْسِيَة ـ
وَرِدَاء وَأَرْدِيَة ؛ فإنَّ نظيرَه : حِمَار وَأَحْمِرة — وَسِلاح وَأَسْلِحة ،
وَمِنْ ثَمَّ[٢] قال الأخفشُ : أَرْحِيَةٌ وَأَقْفِيَةٌ مِن كلام المولَّدِين ؛ لأنَّ رَحًى
وَقَفًى مقصوران[٣] ، وأما قوله :

* فى لَيلةٍ من جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ *[٤] والمفردُ نَدَى بالقصر ـ فضرورة

(كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الّذِى قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ ؛ كَارْعَوَى،وَكَارْتَأَى)[*]

أى : كمصدر الفعل الذى أوله همزة وصل ـ من الماضى الخماسى، أو السداسى المعتل الآخر ـ كما مثل . (١) أى لجمع تكسير على وزن « أفعلة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة الياء ؛ بشرط أن يكون هذا المفرد مختوما بالهمزة المسبوقة بحرف علة ؛ لأن « أفعلة » لا تكون إلا جمع تكسير للرباعى الذى قبل آخره مدة .

(٢) أى : ومن أجل أن مفرد « أفعلة » من المعتل ـ ممدود قياساً .

(٣)أى : فلا يجمعان على أفعلة .

(٤) صدر بيت من البسيط ـ لمرة بن محكان التميمى،وهومن شعراء الحماسة،وعجزه:

* لا يُبْصِرُ الكَلْبُ فى ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا *

اللغة والاعراب . أندية : جمع ندى ـ وهو المطر والبلل الكثير . الطنب:حبل. يشد به الخباء ـ والجمع أطناب « فى ليلة » متعلق بقومى أو ضمى ـ فى قوله قبل :

يَا رَبَّةَ البيْتِ قُومِى غَيْرَ صَاغِرَةٍ   ضُمِّى إِلَيْكِ رِحَالَ القوم وَالْقُرُبَا

والقرب : جمع قراب ، وهو جفن السيف أو غمده. « من جمادى»متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات أندية »ذات صفة ثانية لليلة وأندية مضاف إليه « الطنبا »مفعول يبصر.

والمعنى : يذكر أنه طلب إلى زوجه الاستعداد للرحيل فى ليلة من جمادى ، كثيرة

(*) « كمصدر » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « الفعل » مضاف إليه « قدبدئا » نائب فاعل بدىء يعود إلى الذى الواقع نعتاً للفعل ، والألف للاطلاق، والجملة صلة«بهمز وصل» بهمز متعلق ببدئا ووصل مضاف إليه « كارعوى » خبر لمبتدأ محذوف،وكارتأى معطوف عليه.

وقيل : جُمع نَدَى على نِدَاء — كجَمَل وجِمَال ، ثم جُمِع نِدَاء على أندية[١] . ويُبعده أنّه لم يُسمع نِدَاء جمعاً .

ومنها : أن يكونَ مصدراً لِـ «فَعَل» بالتخفيف[٢] ؛ دالاً على صَوت كالرُّغاء والثُّغَاء[٣] ؛ فإنَّ نظيرَه الصُّراخ . أو على داءٍ نحو المُشَاء[٤] ؛ فإن نظيره الدُّوَار[٥] والزُّكام .

الثالث: أن يكونَ لانظيرله[٦] ؛ فهذا إنما يُدرَك قَصْرُه ومَدُّه بالسماع[٧]

فمنَ المقصورِ سماعاً : الفَتى — واحد الفِتيان ، والسَّنَا — الضَّوء ،

النَّدى والبلل ، شديدة الظلام ، حتى إن الكلب مع حدة بصره ، لا يبصر شيئاً فيها حتى عمد الخباء .

والشاهد : فى « أندية» ؛ فإنه جمع ندى شذوذاً ، وقياس جمعه « أنداء » لأن « أفعلة » ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثه حرف مد .

(١) فيكون أندية : جمع الجمع ، وعلى ذلك فليس بضرورة.

(٢) أى المعتل الآخر الذى مضارعه على وزن «يَفعُل» .

(٣) الرغاء : صوت الحيوانات ذات الخف كالإبل ، والماضى « رَغا » . والثغاء : صوت الغنم والمعز ، والفعل « ثغَا » .

(٤) المشاء : استطلاق البطن، وماضيه مَشى. والمشاء : الدواء المسهل.

(٥) الدوار : ما يصيب الرأس من دوران . ومن الأمثلة غير ما تقدم : «فِعال» مصدر فاعل المعتل اللام، نحو: والىَ وِلاء — وعادى عِداء ؛ فإن نظيرها من الصحيح: ضارب ضراباً — وقاتل قتالا . وكذلك ما صيغ من المصادر على وزن « تَفعال » ومن الصفات على وزن « فَعّال» أو «مفعال» بقصد المبالغة : كالتَّعداء مصدر عدا ، والعَدّاء : للكثير العدو ، والمعطاء — لكثير العطاء ؛ فإن نظيرها من الصحيح التَّذكار — والخَبّاز — والمِهذار .

(٦) أى من الصحيح.

(٧) وهذا هو المقصور السماعى والممدود السماعى، مما لا يدخل فى الأمثلة المتقدمة ولا تنطبق عليه الضوابط السابقة . وأهمها : عدم وجود نظير له من الصحيح ، وفيه يقول الناظم :

والثَّرَى ـ التراب، والحِجَا ـ العقل . ومِنَ المدودِ سماعاً: الفَتَاءُ ـ لِحَدَاثة السِّنِّ ، والسَّنَاءُ ـ للشَّرف ، والثَّرَاءُ ـ لكثرةِ المال ، والحِذَاءُ ـ للنَّعل .

(مسألة) أَجمعوا على جوازِ قصر الممدودِ[1] للضرورة كقوله :

* لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وإن طَالَ السَّفَرْ *[2]

وقوله : * وأهلُ الوَفَا مِنْ حادثٍ وَقَدِيمِ *[3]

(وَالعادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ؛ كالحِجَا ، وَكالحِذَا)(*)

أى أن ما ليس له نظير فى الصحيح ـ من المقصور والممدود ـ فقصره ومده موقوفان على النقل والسماع ؛ فالحجا مقصور ، والحذاء ممدود ـ وقصر للوزن . وليس لهما نظير من الصحيح يجتمع معهما فى المصدرية وغيرها، وإن اجتمع فى الوزن أحياناً كعنب

(١) لأنه رجوع إلى الأصل ـ وهو القصر ، ويكون بحذف الألف قبل الآخر . وأجازه الفراء بشرط ألا يقتضى القياس مده . ومنعه الكسائى فى حالتى الرفع والجر . وذلك كله مردود بما ذكر من الشواهد وغيرها .

(٢) صدر بيت من الرجز ـ لم يعين قائله ، وعجزه .

* وإن تَحَنَّى كلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ *

اللغة والاعراب . صنعا : اسم مدينة باليمن . تحنى : انحنى ـ من حنى ظهره إذا احدودب . عود : هو المسن من الإبل . دبر : أصابته الدبرة ـ وهى قرحة تحدث فى البعير من احتكاك الرحل وغيره . «لا» نافية «بدّ» اسمها مبنى على الفتح، والخبر محذوف ـ أى حاصل «من صنعا» متعلق ببد ـ أو هو خبر لا «وإن طال» شرط وفعله «السفر» فاعل طال وسكن للروى . والجواب محذوف ـ أى فلا بد منه .

والمعنى : لا بد من الوصول إلى صنعا، وإن بعدت الشقة وأصاب المطايا ما أصابها من الضعف والمرض .

والشاهد : قصر «صنعا» لضرورة الوزن ، وهى ممدودة ـ وأصلها : صنعاء .

(٣) عجز بيت من الطويل ـ لم ينسب لقائل، وصدره :

(*) «والعادم» مبتدأ «النظير» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «ذا قصر وذا مد» حالان من الضمير فى قوله «بنقل» الواقع خبراً عن المبتدأ، وتقديم الحال على عامله الظرف والجار والمجرور ـ نادر «كالحجا» خبر لمبتدأ محذوف ـ أى وذلك.. الخ. «وكالحذا» عطف عليه.

واختلفوا فى جَوازِ مدِّ المقصور للضَّرورة ؛ فأجازَه الكوفيون متمسكين بنحو قوله: *فلا فقرٌ يَدُومَ ولا غِناءُ*(١) . ومَنَعه البصريون، وقَدَّروا الغِناءَ فى البيت مصدراً لغانَيتُ(٢) — لا مصدراً لِغَنيت ، وهو تعسُّف(٣) .

---

* فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِى تَعرِفُونَه *

اللغة والاعراب. مثل الناس، المراد: أنهم مشهورون كالمثل. الوفا: ضد الغدر ونقض العهود . «هم» ضمير منفصل مبتدأ « مثل الناس » مثل خبر والناس مضاف إليه « الذى » صفة لمثل ، وجملة « تعرفونه » صلة ، « وأهل الوفاء » وأهل معطوف على مثل، والوفا مضاف إليه « من حادث » متعلق بمحذوف حال من « أهل الوفا » .

والمعنى : أن هؤلاء القوم الذين مدحهم — أمرهم مشهور ؛ يضرب بهم الناس المثل فى الفضائل وفى كل صفة من صفات الخير والنبل والرجولية، وهم أهل وفاء حديثاً وقديماً .

والشاهد : قصر « الوفا » لضرورة الوزن ، وأصله : الوفاء — بالمد .

(١) عجز بيت من الوافر — لم ينسبه النحاة لقائل ، وصدره :

* سَيُغنِينِى الذِى أَغنَاكَ عنِّى *

اللغة والاعراب : معانى الألفاظ واضحة ، وكذلك المعنى العام ؛ فإنه يقول : إن الذى جعلك فى غنى عنى — وهو المولى سبحانه — سيغنينى عنك ، فلا أحتاج إلى معونة أحد ؛ لأن الفقر والغنى بيده وحده سبحانه ، وهما لا يدومان لمخلوق .

والشاهد : فى « غناءُ » ؛ فقد مده الشاعر لضرورة إقامة الوزن . وأصله: الغنى بالقصر — ضد الفقر .

(٢) ومعناه : فاخرت بالغنى ؛ فهو ممدود قياسا

(٣) لأن ذكر الفقر فى البيت يدل على أن المراد بالغناء — الغنى بالقصر ، الذى هو ضد الفقر . وإلى الخلاف فى هذه المسألة — يشير الناظم بقوله :

(وَقصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعَ   عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ)(*)

(*) « وقصر » مبتدأ « ذى المد » مضاف إليه « اضطراراً » مفعول لأجله « مجمع » خبر المبتدأ « عليه » متعلق بمجمع على أنه نائب فاعله « والعكس » مبتدأ « بخلف » متعلق بيقع الواقع خبراً للمبتدأ ، وفاعل يقع يعود الى العكس .

(باب كيفية التثنية)[١]

الاسمُ[٢] على خمسةِ أنواع :

أحدها : الصحيحُ[٣] ، كرجل وامرأة .

الثانى : المنزَّلُ منزله الصحيح[٤] ، كَظَبْي ودَلْو .

الثالث : المعتلُّ المنقوص[٥] ، كالقاضى .

وهذه الأنواعُ الثلاثة يجب ألاَّ تُغَيَّرَ فى التثنيةِ[٦] ؛ تقول: رجلان، وامرأتان ، وَظَبْيَان ،وَدَلْوان ، والقاضيان. وشذ فى أَلْيَة وخُصْيَة ـ أَلْيَان وَخُصْيَان[٧] ، وقيلَ : هما تثنية أَلْى ـ وَخُصْى .

الرابع : المعتلُّ المقصورُ ، وهو نوعان :

أى : أن قصر الممدود للضرورة الشعرية ـ متفق عليه إجماعاً ، أما العكس ـ وهو مد المقصور ؛ فيجوز وقوعه فى الضرورة مع خلاف فى صحته . والأحسن الأخذ برأى من يقول بجوازه فى الضرورة الشعرية وحدها ؛ لأن الشعر محل التيسير .

باب كيفية التثنية

(١) المراد من التثنية: الدلالة على اثنين متفقين فى اللفظ ـ بلفظ واحد؛ قصدا للايجاز ولابد من تكرير الاسم والعطف ، ويكون ذلك بزيادة ألف ونون مكسورة رفعاً ، وياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة نصبا وجرا ـ فى آخر الاسم (٢) أى القابل للتثنية :

(٣) وهو : الذى ليست لامه حرف علة . (٤) هو : الذى آخره واو أو ياء، وقبلهما سكون ؛ سواء أكانتا مخففتين ، كظبي وعضو ـ أم مشددتين : كمرمىّ ومغزوّ .

(٥) هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة غير مشددة ـ قبلها كسرة ، مثل القاضى والمستعلى (٦) فتزاد على الآخر علامة التثنية بدون تغيير مع فتح الآخر ؛ إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء ـ فيجب أن ترد إليه مفتوحة عند التثنية، نحو : داعيان ـ فى تثنية « داع » (٧) أى : بحذف التاء منهما . والقياس . أليتان ـ وخصيتان .

(أحدهما) ما يجبُ قلبُ أَلِفه ياءً[(١)] ، وذلك فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن تتجاوزَ أَلِفُه ثلاثةَ أحرُف[(٢)] ، كحُبْلَى — وحُبْلَيَان ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَان . وشذَّ قَوْلهم فى تثنيـة قَهقَرَى وَخَوْزَلى : قَهْقَرَانِ ، وَخَوْزَلانِ ـ بالحذف[(٣)] .

الثانية : أن تـكون ثالثةً مُبدلَةً مِن ياء كَفَتَى[(٤)] قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ) . وشَذَّ فى حِمًى حِمَوَان — بالواو[(٥)] .

الثالثة : أن تكون غيرَ مبدَلةٍ[(٦)] ، وقد أُمِيلت[(٧)] كمَتى ؛ لو سَمَّيتَ بِها قُلْتَ فى تثنيتِها : مَتَيَان .

---

(١) إنما وجب قلب ألفه ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، ولابد من فتح ما قبل علامة التثنية ، ولا يمكن حذف الألف للتخلص من الساكنين؛ لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند إضافته لياء المتكلم ، كفتاى مثلا (٢) سواء كان أصلها ياء ، أو واواً ، وذلك رجوعاً إلى الأصل فيما أصله ياء ، وحملا للفعل غير الثلاثى فيما أصله واو ، كملهى، فإن الفعل ألهيت.

(٣) القهقرى : الرجوع إلى الخلف . والخوزلى : مشية فيها تبختر، ووجه الشذوذ: حذف الألف دون قلبها ياء ، والقياس : قهقريان ـ وخوزليان .

(٤) يعرف الأصل؛ بالمصدر ، والتصغير والمشتقات . . إلخ . قال الدنوشرى : الفتى: مصدره الفتاء ، يقال : هو فتى بين الفتاء ، وهو من المصادر التى لا فعل لها .

(٥) والقياس : حميان ؛ لأن ألفه بدل من ياء ، تقول : حميت المـكان أحميه حماية

(٦) سواء كانت أصلية، كالتى فى حرف أو شبهه مسمى بهما ـ كبلى ومتى ، أو كانت مجهولة الأصل ـ كالتى فى اسم جامد لا يعرف أصله ، نحو : « الددا » ـ للهو واللعب ، فإننا لاندرى أصل الألف ؛ لأنه ليس للـكلمة أصل معلوم يرجع إليه فى الاشتقاق .

قيل: ومن المجهولة الأصل: الأسماء الأعجمية ؛ كموسى، وعيسى .

(٧) لأن الإمالة ميل بالألف إلى الياء ، فكان ردها إلى الياء فى التثنية أحق وأولى . وإلى هذه المسائل الثلاث ـ أشار الناظم بقوله :

(والثانى) ما يجبُ قلبُ أَلِفه واواً ، وَذلك فى مسألتين :

إحداها : أن تكون مُبدَلَةً مِنَ الواو[١] كعصاً — وقفاً — وَمَناً ، وهو لُغةفى المَنِّ الذى يُوزَن به[٢] . قال: *عَصاً فى رأسِها مَنَوَا حَدِيدِ*[٣]

وشذّ قولهم فى رضاً ـ رِضَيَان بالياء ، مع أَنَّه من الرِّضوان .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اُجْعَلْهُ يَا   إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُهُ ، نَحْوُ الفَتَى   وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى)(*)

أى : أن ألف المقصور تقلب ياء عند التثنية فى ثلاثة أحوال: إن كانت ألفه مرتقية — أى زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، نحو : الفتى ، أو ثالثة جامدة « مجهولة الأصل » وأميات : نحو : « متى » — مسمى بها .

(١) أى: ولم تتجاوز ثلاثة أحرف   (٢) فى القاموس : المنا والمناة — كيل أو ميزان ، ويثنى منوان — ومنيان ، والجمع أمناء وأمن . والمنا أو المن : رطلان .

(٣) عجز بيت من الوافر — لم أقف على نسبته لقائل، وصدره :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلعُذّالِ عِنْدِى *

اللغة والاعراب . أعددت : هيأت . العذال : اللوام — جمع عاذل وهو اللائم المتسخط «منوا» مثنى منا — كعصا «قد» للتحقيق «أعددت» فعل وفاعل «للعذال» متعلق بأعددت «عندى» متعلق به كذلك «عصا» مفعول أعددت «فى رأسها» جار ومجرور خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والنون محذوفة لإضافته إلى «حديد» والجملة صفة لعصا .   **والمعنى** : واضح .

والشاهد : فى « منوا » فإنه مثنى مقصور . قلبت ألف مفرده — وهو « منا » — واواً فى التثنية رجوعاً إلى الأصل؛ لأن أصله منو، تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً

(*) «آخر مقصور» آخر مفعول لمحذوف يفسره اجعله ومقصور مضاف إليه «تثنى» الجملة صفة لمقصور «اجعله» فعل أمر والهاء مفعوله الأول «يا» بالقصر مفعوله الثانى «إن كان» شرط وفعله، واسم كان يعود إلى المقصور وجواب الشرط محذوف «عن ثلاثة» متعلق بمرتقيا الواقع خبراً لكان

(*) « كذا » خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « اليا » بالقصر مبتدأ «أصله» خبر ومضاف إليه ، والجملة صلة الذى « والجامد » معطوف على الذى أول البيت « الذى » نعت للجامد « أميل » والجملة فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على الجامد صلة.

والثانية : أن تكونَ غيرَ مُبدَلةٍ ، ولم تُمَل (١) نحو : « لدَى » و « إذَا » ، تقول إذا سمّيتَ بهما ثمّ ثنّيتهما : لَدَوَانِ — وإذَوَان .

الخامس : الممدودُ ، وهو أربعة أنواع :

(أحدها) ما يجبُ سلامةُ همزتِه ؛ وهو ما همزتُه أصليّةٌ كقُرَّاءٍ ووُضّاءٍ (٢) ، تقول : قُرّاءان — ووُضّاءان . والقُرَّاء : النَّاسك (٣) ، والوُضَّاء : الوضِيء الوجْه .

(الثانى) ما يَجبُ تغييرُ همزتِه بقلبها واواً ؛ وهو ما همزتُه بدلٌ من ألِفِ التأنيث (٤) كحمراء — وحمراوان . وزعم السِّيرافىُّ ، أنه إذا كان قبلَ ألِفه واوٌ — وَجَبَ تصحيحُ الهمزة ؛ لئلاّ يجتمع واوان ليس بينهما

(١) لأن عدم الإمالة دليل على عـــدم ملاحظة الياء ، فقلبت الألف واواً . وإلى هاتين المسألتين — أشار الناظم بقوله :

(فى غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الألِفْ   وَأَوْلِهَا مَا كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)(*)

أى . تقلب ألف المقصورة واواً — إذا ثنى فى غير ماذكر من المواضع الثلاثة المتقدمة . وأتبع الواو المنقلبة إليها الألف — ما ألف من علامتى التثنية .

(٢) اسمان على وزن رُمّان ، من قرَأ — ووضُؤ . وإنما لم تقلب الهمزة فيهما ؛ لقوتها بالأصالة ، وعدم انقلابها عن غيرها (٣) والقَرّاء — بفتح القاف ككتان — الحسن القراءة والجمع قراءون ولا يكسر . (٤) قيل : إن السبب فى قلبها واواً فى ذلك — الحمل على النسب ؛ لأن التثنية وجمعى الصحيح والنسب — تجرى كلها مجرى واحداً .

(*) « فى غير ذا » فى غير متعلق بتقلب وذا مضاف إليه « واواً » مفعول ثان لتقلب « الألف » نائب فاعل تقلب وهو مفعوله الأول « وأولها » فعل أمر مبنى على حذف الياء ، و « ما » مفعوله الأول عائدة إلى الألف « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « كان » فعل ماض ناقص واسمها يعود إلى ما « قبل » ظرف متعلق بألف ، وجملة « قد ألف » فى محل نصب خبر كان » والجملة صلة « ما » .

إلا ألفٌ ؛ فتقول فى عَشْواءٍ (١) : عَشْواءَان بالهمزة . وجوّز الكوفيون فى ذلك الوَجهين .

وشَذَّ حَمْرَايان — بقلب الهمزة ياء (٢) ، و « قُرْفُصَان ، وَخُنْفُسَان ، وعَاشُوران » (٣) — بحذف الألف ، والهمزةِ معاً .

(الثالث) ما يترجَّحُ فيه التصحيحُ على الإعلال ؛ وهو ما همزتُه بدلٌ مِنْ أَصْلٍ (٤) نحو : كِسَاء — وَحَياء ؛ أصلهما : كِسَاو - وَحَيَاى (٥) وشَذَّ كِسَايان .

(الرابع) ما يترجَّحُ فيه الإعلالُ على التصحيح ؛ وهو ماهمزتُه بَدَلٌ من حرفِ الإلحاق (٦) كعِلْبَاء — وقُوبَاء (٧) ؛ أصلهما: عِلْبَاى، وقُوبَاى — بياءٍ زائدة فيهما لتلحقهما بِقرطاس وقُرْنَاس (٨) ، ثم أُبدِلَت الياءُ همزةً . وزعم الأخفش وتبعه الجُزُولىُّ (٩) : أن الأرجحَ فى هذا الباب أيضاً

---

(١) العشواء هى : الناقة التى لا تبصر أمامها . والعَشا : سوء البصر بالليل والنهار .

(٢) وكذلك حمرا آن بالتصحيح، وقيل: إنها لغة فزارة.

(٣) تثنية قرفصاء ـ وخنفساء ـ وعاشوراء . والقرفصاء : نوع من القعود تقدم شرحه قريباً . والخنفساء : دويبة سوداء معروفة .

(٤) إنما رجح التصحيح ؛ لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية

(٥) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفها إثر ألف زائدة على القاعدة ـ كما سيأتى :

(٦) إنما رجح الإعلال فى هذا — تشبيهاً لهمزته بهمزة حمراء ؛ لأن كلا منهما بدل من حرف زائد (٧) العلباء : اسم لبعض أعصاب صفحة العنق ، والقوباء : مرض جلدى معروف ، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ، ثم تتسع

(٨) القُرناس : قطعة بارزة من الجبل متقدمة ، تشبه الأنف فى التقدم والبروز .

(٩) انظر ترجمة الجزولى فى الجزء الثانى ـ صفحة : ٢٨ .

التصحيحُ ـ وسيبويه إنما قال: إنّ القلبَ فى عِلباءٍ أكثرُ منه فى كِساءٍ (١)

---

(١) أى : أن القلب فى التى للالحاق ـ أكثر منه فى المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما فى القلة . وفى كيفية تثنية الممدود ـ يقول الناظم :

(وَمَا كَصَحْـرَاء بِوَاوٍ ثُنِّيَا   وَنَحْوُ عِلْبَاء كِسَاء وَحَيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ ما ذُكِرْ   صَحِّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ) (*)

أى : أن الممدود الذى همزته للتأنيث كصحراء ـ تقلب همزته واواً عند التثنية. ونحو : علباء مما همزته للالحاق ، وكساء مما همزته بدل من أصل وهو الواو ، وحياء مما همزته بدل من أصل وهو الياء ـ هذه الأنواع الثلاثة يجوز فيها قلب الهمزة واواً فى التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وفى غير هذه الثلاثة ـ تصحح الهمزة .

وما خالف هذا الذى ذكر ـ فهو شاذ يقتصر فيه على المنقول عن العرب .

وإذا ختم الممدود بتاء التأنيث لا يسمى ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود .

تنبيه

إذا كان الاسم محذوف اللام ؛ فإن كان الحذف لعلة توجب ذلك ـ كما فى المنقوص والمقصور ـ فقد تقدم حكمه. وإذا كان الحذف لغير علة ـ ويسمى الحذف اعتباطاً ـ نحو : أب وأخ ـ ويد ـ ودم ـ وفم ؛ فإن كانت هذه اللام ترد فى الإضافة ردت فى التثنية ؛ وذلك فى أب وأخ وحم وهن فحسب ؛ تقول : أبوان ـ أخوان .. إلخ ؛ لأنك تقول فى الإضافة : أبوك ـ أخوك .. الخ .. وإن لم ترد فى الإضافة ـ لا ترد فى التثنية ؛ تقول فى فم ودم ويد ـ فمان ودمان ويدان . وتقول فى تثنية : ذو مال ـ ذوا مال بدون رد ، وفى ذات مال ـ ذواتا مال بالرد . ومنه قوله تعالى: (ذواتا أفنان) وهو الكثير، وورد. ذاتا ـ دون رد على القياس ، وهو قليل .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « كصحراء » متعلق بمحذوف صلة « بواو » متعلق بثنيا الواقع خبراً المبتدأ ، وألفه للاطلاق ونائب فاعله يعود إلى ما «ونحو» مبتدأ «علباء» مضاف إليه مصروف « كساء وحيا » معطوفان على علباء بعاطف مقدر

(*) « بواو » خبر نحن «وغير» مفعول صحح مقدم «ما» اسم موصول مضاف إليه «ذكر» ماض المجهول والجملة صلة ، « وما » اسم موصول مبتدأ «شذ» الجملة صلة « على نقل » متعلقة بقصر الواقع خبراً المبتدأ .

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم)

ويُسَمَّى : الجمعَ الذى على هِجَاءَين[١] ، والجمع الذى على حَدّ المثنّى ؛ لأنه أُعرب بحرفَين ، وسَلِم فيه بناء الواحــد ، وخُتِم بنونٍ زائدةٍ تُحذفُ للإضافة[٢] .

اعلَم أَنَّه يحذفُ لهذا الجمع : ياءَ المنقوصِ وكسرتها[٣] ؛ فتقول : القاضُون والدَّاعُون[٤] . وألفُ المقصور دُون فتحتها[٥] ؛ فتقول: الموسَوْن[٦] وفى التنزيل : (وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ — وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ)[٧] .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(١) يراد بالهجاءين : الواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجراً .

(٢) أى : كما أن المثنى كذلك .

(٣) ثم يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء للمناسبة ــ كما مثل المصنف .

(٤) جمعان للقاضى والداعى ؛ وهذان مثالان لحالة الرفع ؛ الأول ياؤه أصلية ، والثانى منقلبة عن واو ، وأصلهما: القاضِيون ـ والداعِيون ، حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت الضاد والعين لمناسبة الواو ؛ لئلا تقلب ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة. وتقول فى حالتى النصب والجر: القاضِين والداعِين ، وأصلهما: القاضِيين والداعيين ، حذفت كسرة الياء للثقل، ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين

(٥) لتكون دليلا على الألف المحذوفة قبل الواو أو الياء

(٦) أى فى حالة الرفع ، وهو جمع موسى . وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة، نحو : عيسى، و « حبلى »ـ مسمى به مذكر .

ويتعين الفتح عند الجميع فيما ألفه أصلية، وذلك للعناية بالأصلى .

(٧) أصلهما : الأعلوُون والمصطفوين، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها . ١٣٩: آل عمران، ٤٧: ص

ويُعطَى الممدودُ حكمَهُ فى التثنية[١] ؛ فتقول فى وُضَّاء : وُضَّاءون بالتصحيح، وفى حَمراء عَلماً لمذكَّر : حَمراوُون بالواو.

ويجوزُ الوجهانِ فى نحو : عِلباء وكِسَاء — عَلَمين لمذكَّرين[٢] .

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)[٣]

يَسْلَمُ فى هذا الجمع ما سَلِم فى التثنية ؛ فتقول فى جَمع هِند : هِنْدَات كما تقول فى تثنيتها : هِندان ، إلاّ ما خُتِمَ بتاء التأنيث[٤] ؛ فإنَّ تاءه تحذفُ فى الجمع[٥] وتسلَمُ فى التثنيةِ ، تقول فى جمع مُسْلِمة : مسلمات ، وفى تثنيتها : مسلمتان ، ويَتَغَيَّرُ فيه ما تغيَّر فى التثنية ، تقول : حُبليات، وصحراوات بالواو ؛ كما تقول فى تثنيتهما : حُبْليان — وصحراوان .

وإذَا كان ما قبلَ التاء حرفَ علّةٍ — أَجْرَيْتَ عليه بعدَ حذفِ التاء ما يستحقُّه[٦] لو كان آخراً فى أصلِ الوضع ؛ فتقول فى نحو : ظَبية

---

(١) فتبقى الهمزة على أصلها إن كانت أصلية، وتقلب واواً إن كانت زائدة فى المفرد للتأنيث، ثم صار هذا المفرد علماً لمذكر. ويجوز الأمران إن كانت مبدلة من أصل أو للإلحاق

(٢) قيد المصنف هذه المفردات بكونها أعلاما لمذكرين؛ ليصح جمعها هذا الجمع الذى يجب أن يكون مفرده علماً — أو صفة لمذكر

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(٣) تقدم ما ينقاس فيه هذا الجمع فى الجزء الأول صفحة : ٨٣. ولا يجمع المنقوص جمع مؤنث سالماً — إلا إذا سمى به مؤنث ، ثم زيدت فى آخره الألف والتاء . وحينئذ يعامل معاملته فى التثنية

(٤) سواء كانت زائدة كقائمة ، أو بدلا من أصل ، كأخت — وبنت — وعدة

(٥) وذلك لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ثم يعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها

(٦) أى : من تصحيح وإعلال

وَغَزْوة — ظَبَيَات وغَزَوَت ؛ بسلامة الياء والواو ، وفى نحو . مُصْطفاة وفَتَاة — مُصْطَفيَات وفَتَيَات ؛ بقلب الألف ياء[١] ، قال الله تعالى : (وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ)[٢] .

وفى نحو : قَنَاة[٣] — قَنَوَات بالواو ، وفى نحو : نَبَاءة — نَبَاءات وَنبَاوَات[٤] ، وفى نحو : قُرَّاءة[٥] ـ قُرَّاءات بالهمزة لا غير .

---

(١) وذلك رجوعا إلى الأصل فى فتاة ولزيادتها على الثلاثة فى مصطفاة (٢) ٣٣: النور
(٣) تطلق القناة : على الرمح ، وعلى الحفرة يجرى فيها الماء
(٤) لأن الهمزة بدل من واو ، فيجوز فيها التصحيح والإعلال كما مر . والنباوة والنبوة : ما ارتفع من الأرض (٥) هى الناسكة المتعبدة ـ كالقارئة

وفى جمع المقصور وحده — يقول الناظم :

(وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فى جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ
وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فى التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ)(*)

أى : إذا جمت المقصور جمع مذكر سالما ـ فاحذف منه ما اكتمل به لفظه وختم ، وهو الألف قبل مجىء علامة الجمع ، وأبق الفتحة دليلا على الألف المحذوفة . وإن جمعته جمع مؤنث سالماً ، فاقلب ألفه كما تقلب فى التثنية . وإذا كان فى المفرد تاء بعد الألف ـ فنحها ـ أى احذفها . واقتصر الناظم على حكم جمع المقصور ، وترك حكم المنقوص والممدود لأن حكمهما عند الجمع كحكمهما عند تثنيتهما . وقد ذكر ذلك .

(*) « من المقصور فى جمع » متعلقان باحذف « على حد » متعلق بمحذوف نعت لجمع والمثنى مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول احذف « به » متعلق بتكملا الواقع صلة لما .
(*) « والفتح » مفعول لأبق « مشعراً » حال من الفتح ـ أو من الضمير فى أبق « بما » متعلق بمشعرا ، وما اسم موصول « حذف » فعل ماض للمجهول ، والجملة صلة ما . « جمعته » فعل الشرط والهاء عائدة على المقصور (*) « فالألف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، والألف مفعول اقلب مقدم « قلبها » مفعول مطلق ومضاف إليه « فى التثنية » متعلق بقلب « وتاء » مفعول أول الزمن مقدم « ذى التاء » مضاف إليه « تنحية » مفعول ثان لألزمن . والتنحية : مصدر نحيته ـ جعلته فى ناحية

(فصل) إذَا كانَ المجموعُ بالألفِ والتاءِ: اسماً، ثلاثياً، ساكنَ العين، غيرَ مُعتلِّها، ولا مُدغماً[١]؛ فإن كانَت فَاؤُه مفتوحةً — لَزِم فتحُ عَينه[٢] نحو: سَجْدة ـ ودَعْد؛ تقول: سَجَدَات ـ وَدَعَدات: قال الله تعالى: (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)[٣]، وقال الشاعر:

* باللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا *[٤] وأما قوله:

---

(١) جملة الشروط خمسة. (٢) أى إتباعاً لحركة فائه، فيتماثلان فى الحركة؛ سواء فى ذلك العاقل وغيره — صحيح الفاء واللام، أو أحدهما — مؤنث التاء أو المعنى.

وفى هذا الإتباع الواجب — يقول الناظم:

(وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ، الثُّلاَثِى، اُسْمًا أَنِلْ ... إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِل
إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاء أوْ مُجَرَّدَا)(*)

أى: إذا جمع الاسم الثلاثى، الصحيح العين — أى غير معتلها ولا مضعفها — الساكنها، المؤنث، المختوم بالتاء أو المجرد منها — بألف وتاء؛ فأنل — أى امنح — إتباع عينه الساكنة — الحركة التى شكلت بها فاؤه. (٣) ١٦٨ — سورة البقرة

(٤) صدر بيت من البسيط، ينسب إلى عبد الله بن عمرو العرجى، وقيل لغيره، وحقق بعضهم أنه لبدوى اسمه: كامل الثقفى، وعجزه:

* لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أم لَيْلَى من الْبَشَرِ؟ *

اللغة والإعراب. ظبيات: جمع ظبية، وهى الحيوان المعروف، واستعير هنا للمليحة من النساء. القاع: الأرض السهلة المطمئنة التى انفرجت عنها الجبال والآكام. «بالله» متعلق بفعل قسم محذوف «ليلاى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو

(*) «والسالم العين» السالم مفعول أول لأنل مقدم «العين» مضاف إليه «الثلاثى» صفة للسالم «اسماً» حال من الثلاثى «إتباع» مفعول أنل الثانى «عين» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول بعد حذف فاعله «فاءه» مفعول إتباع الثانى ومضاف إليه «بما» متعلق بإتباع «شكل» ماض للمجهول ونائب فاعله يعود إلى الفاء، والجملة صلة ما والعائد محذوف — أى بالذى شكل به (*) «ساكن العين مؤنثاً» حالان من ضمير بدا العائد إلى السالم العين «بدا» فعل الشرط، وجوابه محذوف — أى فأنله ما ذكر «مختتماً» حال ثالثة من فاعل بدا «بالتا» متعلق به «أو مجرداً» معطوف على مختتما.

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ (١)

— فضرورة حَسَنَةٌ ؛ لأنَّ العَين قد تَسَكَّن للضرورة مع الإفراد والتذكير (٢) كقوله * يَا عَمْرُو يَا ابنَ الأَكْرَمِينَ نَسْبَاً * (٣)

مضاف إلى ياء المتكلم «منكن» متعلق بمحذوف خبر، والجملة مقول القول «أم» عاطفة معادلة للهمزة المحذوفة في ليلاى، والتقدير: أليلاى؟ «ليلى من البشر» مبتدأ وخبر. **والمعنى**: واضح.

والشاهد: فى ظبيات ؛ فقد فتح العين — وهى الياء ؛ إتباعاً لفتحة الفاء — وهى الظاء ، والجمع مؤنث مستكمل الشروط المذكورة .

(١) بيت من الطويل، لعروة بن حزام العذرى — من قصيدة فى محبوبته عفراء .

اللغة والاعراب : زفرات : جمع زفرة — وهى خروج النفس ممتداً مع أنين وشدة فأطقتها : تحملتها مع مشقة وجهد . يدان : تثنية يد — بمعنى القوة والقدرة . «حملت» فعل ماض للمجهول . والتاء نائب فاعل وهى المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان «وما» الواو عاطفة، وما نافية مهملة ، «لى» جار ومجرور خبر مقدم «بزفرات» متعلق بيدان الواقع مبتدأ مؤخراً لأنه فى معنى قدرة : والعشى مضاف إليه

والمعنى : تحملت — فى جهد ومشقة — ما أصابنى من شدة الوجد والهيام فى فترة الضحى ، وليس لى قدرة على تحمل زفرات العشى . وخص هذين الوقتين ؛ لأن عادة المحب المتيم أن يقوى به الهيام فيهما .

والشاهد : تسكين العين فى «زفرات» فى الموضعين. وعدم اتباعها الفاء فى الفتح على القياس . للضرورة الشعرية . (٢) أى فتسكينها فى الجمع فى هذا البيت — أولى.

(٣) صدر بيت من الرجز، أنشده ابن الأعرابى. وعجزه :

* قد نَحَبَ المجدُ عليكَ نَحْبَا *

اللغة والاعراب . النحب : شدة البكاء ، ويطلق على النذر ، والخطر العظيم ، ولعل ذلك هو المراد هنا . «يا عمرو» يا للنداء وعمرو منادى مبنى على الضم ، «يا ابن الأكرمين» ابن منادى أيضاً منصوب مضاف إلى الأكرمين «نسبا» — بسكون السين — تمييز.

المعنى : ينادى عمراً ويقول له: إنك سليل الكرماء من جهة الآباء والأمهات، وإن المجد ضرب عليك ، فهو ملازم لك لا يفارقك أبداً .

وإن كان(١) مضمومَ الفاءِ ، نحو : خُطوة وجُمْل(٢) ، أو مكسورَها ، نحو : كِسْرَة وَهِنْد — جاز لك فى عَينهِ : الفتحُ ، والإسكان مطلقاً(٣) ، والإتباعُ(٤) ؛ إن لم تكن الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً(٥) كدُمْيَة وزُبْيَة ـ ولا مكسورَةً واللامُ واواً(٦) كذِرْوَة ورِشْوَة ، وشذ : جِرِوَات ـ بالكسر(٧) .

ويمتنعُ التغييرُ(٨) فى خمسة أنواع :

والشاهد : فى « نسبا » ؛ حيث سكنت السين فيه وهو مفرد ـ للضرورة ، مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة .

(١) أى الاسم المستوفى للشروط الخمسة المتقدمة .

(٢) جمل : علم امرأة .

(٣) أى عن القيد الآتى المشروط فى الإتباع .

(٤) أى لحركة الفاء .

(٥) فيمتنع الضم ، وذلك لثقل الضمة قبل الياء

(٦) فيمتنع الكسر ، وذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو .

(٧) أى بكسر الراء إتباعا للجيم . وجروات : جمع جروة ، وهى الأنثى من ولد الكلب والسبع ـ والصغيرة من القثاء .

وفى بيان ما يجوز فى العين الساكنة بعد فاء غير مفتوحة ـ يقول الناظم :

(وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا
وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ « ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ » ، وَشَذَّ كَسْرُ « جِرْوَهْ »)(*)

أى : إذا كانت عين الجمع الثلاثى بعد فاء غير مفتوحة ـ أى مضمومة أو مكسورة ـ جاز فى العين الساكنة بقاؤها على سكونها ، أو تخفيفها بالفتحة ، أو إتباعها لحركة الفاء من ضم أو كسر . ومنع النحاة الاتباع فى نحو : « ذِروة » من الاسم المكسور الفاء واوى اللام ؛ لثقل الكسرة قبل الواو ـ ونحو : « زُبية » من المضموم الفاء يائى اللام لثقل الضمة قبل الياء . وشذ ماخالف ذلك ، نحو : « جِروة » فإنه مكسور الفاء واوى اللام ، وجاء بالإتباع شذوذا

(٨) أى لمع العين

(*) التالى » مفعول سكن « غير الفتح » غير مفعول التالى ، والفتح مضاف إليه « فكلا » مفعول « رووا » مقدم (*) « إتباع » مفعول منعوا « نحو ذروة » مضاف إليه « وزبية » عطف على ذروة ، والذروة ـ بالضم والكسر ـ أعلى الشىء ، والزبية : حفرة تحفر ليقع فيها الأسد وغيره مما يصاد . والجروة ـ مثلثة الجيم : الأنثى من ولد الكلب أو السبع .

(أحدها) نحو: زَيْنَبَات وسُعادات؛ لأنهما رُباعيّان لا ثُلاثيان.

(الثانى) نحو: ضَخْمات وعَبْلات[١]؛ لأنهما وَصْفان لا اسمان.

وشذَّ كَهَلَات بالفتح[٢]، ولا ينقاس خلافاً لقُطرب[٣].

(الثالث) نحو: شَجَرَات وسَمُرَات[٤] ونمِرَات[٥]؛ لأنهنّ مُحرَّكات الوسط. نعم يجوزُ الإسكان فى نحو: سَمُرَات ونَمِرَات[٦] — كما كان جائزاً فى المفرد[٧]؛ لا أنّ ذلك حُكمٌ تجدَّد حالةَ الجمع.

(الرابع) نحو: جَوْزات وبَيْضَات[٨]؛ لاعتلالِ العَين، قال الله تعالى: (فى رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)[٩]. وهُذَيلٌ تحرِّكُ نحو ذلك[١٠]، وعليه قراءةُ بعضهم: (ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)، وقول الشاعر:

---

(١) جمع عَبلة، وهى الضخمة الجسم. والعبل: الضخم من كل شىء، وهى بهاء — والجمع كجبال.

(٢) أى بفتح الهاء، وهى جمع كهلة، والقياس الإسكان لأنه صفة. والكهل: من وخطه الشيب — أو من جاز الثلاثين إلى الخمسين، وهى بهاء. ويقال: اكتهل الرجل — أى صار كهلا. قال صاحب القاموس: والجمع كهلات — ويحرك، ولا يقال: كهلة إلا مزدوجاً بشهلة (٣) فقد أجاز القياس عليه، فقال: صعبات وضخمات — بالفتح

(٤) جمع سمرة — وهى شجرة الطلح «وهو شجر عظيم من شجر العضاة»

(٥) جمع نمرة — أنثى النمر.

(٦) أى: من كل ثلاثى صحيح العين، وعينه مضمومة أو مكسورة.

(٧) أى كما كان الإسكان جائزاً فى المفرد للتخفيف — فاستصحب مع الجمع.

(٨) أى من الواوى أو اليائى الذى قبل حرف العلة فيه فتحة — فلا يغير؛ فرارا من تحريك حرف العلة (٩) من الآية: ٢١ من سورة الشورى

(١٠) لأنها لا تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها، ولا تشترط الصحة فى عين الاسم.

* أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *(١)

واتَّفق جميعُ العرب على الفَتح فى : عِيرَات جَمع عِير — وهى الإبلُ التي تَحْمِلُ المِيرَةَ(٢) ، وهو شاذٌّ فى القياسِ(٣) ؛ لأنه كبِيعة وبِيعات ، فحقُّه الإسكان .

(الخامس) نحو : حَجَّات — وحِجَّات — وحُجَّات(٤) ؛ لإدغام

---

(١) صدر بيت من الطويل ـ لشاعر من هذيل يمدح جمله ، وعجزه :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

اللغة والاعراب . أخو بيضات : أى صاحب بيضات وملازم لها ، وهى جمع بيضة . رائح : اسم فاعل من راح يروح رواحا ، والرواح : السير وقت العشى ، والمراد راجع إلى عشه . متأوب : اسم فاعل من تأوب ـ إذا جاء فى أول الليل . رفيق بمسح المنكبين: عليم بتحريكهما فى السير. سبوح : حسن الجرى . «أخو» خبر لمبتدأ محذوف أى : هو أخو « بياضات » مضاف إليه « رائح متأوب » صفتان لأخ ، وكذلك «رفيق» و «سبوح» ، ويجوز أن تجعل خبراً ثانياً للمبتدأ

والمعنى : يمدح الشاعر الهذلى جمله فيقول: إن جملى فى سرعة سيره، كذكر النعام الذى له بيضات يحرص عليها ، فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة ومهارة ؛ ليصل إليها ويطمئن عليها من أن يعبث بها أحد

والشاهد : فى « بيضات» ، حيث فتح العين إتباعاً لحركة الفاء، والاسم ثلاثى معتل العين ، وذلك شاذ ـ إلا عند هذيل التى تجيز إتباع العين للفاء على أى حال

(٢) الميرة : الطعام المجلوب ـ وجالبه : ميَّار

(٣) والقياس تسكين الياء ؛ لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء ، فليس فى عينه إلا التسكين . وفيه شذوذ آخر وهو : جمعه بالألف والتاء ، مع أن مفرده ليس مما يجمع بهما قياساً .

(٤) هو بالفتح جمع حَجة ـ للمرة من الحج ، وبالكسر جمع حِجة ـ للهيئة منه وبالضم جمع حُجة ـ وهى الدليل والبرهان .

عينه ، فلو حُرِّك انفكّ إدغامُه، فكان يثقلُ ، فتفوتُ فائدة الإدغام(١).

(١) أى: وهى التخفيف. وقد تبين ـ مما ذكر أن ما خالف الأحكام العامة ـ فهو نادر، أو شاذ لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية، أو لغة لبعض العرب كهذيل. وفى ذلك يقول الناظم:

(وَنَادِرٌ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ ـ غَيْرُ مَا   قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى)(*)

تنبيه : إذا كان المجموع بالألف والتاء صفة على وزن «أفعل» للمذكر و «فعلاء» للمؤنث ، جمعته جمع تكسير على وزن « فُعْل » مثل : حمراء ـ شقراء ـ سوداء ـ بيضاء ـ زرقاء ؛ فيقال : هم وهن : حمر ـ شقر ـ سود ـ بيض ـ زرق .

الأسئلة والتمرينات

١ ــ بماذا يستدل على المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ؟ مثل لما تقول .

٢ ــ اذكر الصيغ التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، وضعها فى جمل مفيدة موضحة .

٣ ــ تأتى التاء لمعان غير التأنيث . اذكر هذه المعانى، ووضحها بأمثلة من إنشائك .

٤ ــ اذكر خمسة من الأوزان المشتركة بين ألفى التأنيث المقصورة والممدودة ، ومثل لها بأمثلة من عندك إذا استطعت :

٥ ــ كيف تثنى وتجمع المقصور والمنقوص ؟ اذكر أمثلة توضح بها ما تقول .

٦ ــ اشرح قول ابن مالك الآتى ، وبين سبب المنع والشذوذ فيما ذكر .

وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ   وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

٧ ــ فيما يأتى شواهد لبعض مسائل فى بابى التأنيث ، والمقصور والممدود . وضح الشاهد وبين حكمه .

قال تعالى : (مَن يُحْيِي العِظَامَ وهى رَمِيم ؟ إن رحمتَ الله قريبٌ مِن المحسنين. وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لكَ من الأولى. وجاءتْ كلُّ نَفْسٍ معها سائقٌ وشَهِيد . يوم ترَوْنها تذْهَلُ كلُّ مُرْضِعَةٍ عمَّا أرضعت . وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنتم الأَعْلَوْنَ . هَمَّازٍ مَشَّاء بِنَمِيم . يأيها الذينَ آمنوا قُوا

(*) « ونادر » خبر مقدم « أو ذو » عطف عليه، واضطرار مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر « ما » اسم موصول مضاف إليه «قدمته» الجملة صلة ما «أو لأناس» أو عاطفة «لأناس» متعلق بانتمى المعطوفة جملته بأو على خبر المبتدأ . وقد وقع الخبر فى البيت مفردا ومضافا وجملة، فتنبه

أنفسكم وأهليكم ناراً وقُودَها الناسُ والحجارة عَلَيْهَا ملائكة غِلَاظٌ شِدَاد . إنَّ المتقين في جنَّات وَنَهَر) .

نحن في المشتات ندعو الجَفَلَى لا ترى الآدِبَ فينا ينتقر

وإذا الشعوب تخاصمت فالحقُّ في حَدِّ الحُسَام

وإذا خفيتُ على الغبيِّ فعاذر ألا تراني مُقلة عمياء

٨ — يقول المتنبي من قصيدة يهجو فيها كافوراً الإخشيدى ، ويفتخر بنفسه .

لِتعلم مِصرُ وَمَن بالعِراقِ ومن بالعواصم أنِّي الفتَى

وَأنِّي وَفيتُ . وأنِّي أبيتُ وَأنِّي عتَوتُ على مَن عتَا

بين في هذين البيتين : حكم الفتى — وعتا — من حيث القصر ، ثم هات مصدراً للأفعال : وفيت — وأبيت — وعتوت ، وبين حكمه أيضاً .

٩ — بين فيما يأتي : المنقوص ، والمقصور ، والممدود . ما يمكن جمعه ، ثم اجمعه وثنه صحراء: جرداء . حسن الجزاء عمل هاد إلى الرشاد. المواء : صوت الهرة ، والثغاء : صوت الشاة . الرّفاء : من يصلح الثياب. والعداء : الكثير الجرى . يقال : ليلة ليلاء ، ودعة هطلاء ، وعين نمساء ، وطاعة عمياء ، وفتاة هيفاء على الباغى تدور الدوائر ، والنقا أولى بذى التقى .

١٠ — اجمع الكلمات الآتية جمع مؤنث سالماً ، واشكل العين بما يمكن — مبيناً السبب . غرفة . هند . سيرة . خلوة . أكلة . ظبية . سعدى . رضا . هالة . رحمة . حكمة .

١١ — ثن الكلمات الآتية واجمعها جموعاً مناسبة ، ثم ضع أربعة منها في أساليب مختلفة الوادى . المقهى . بيـداء . المرتقى . راع . مثوى . متداع . المرائى . الحاكى .

١٢ — خاطب غير الواحد بالعبارة الآتية :

أبق على مودة صديقك ، وارع حقوق الصحبة ، واسم بنفسك عن الصغائر وكن لزملائك نعم الهادى — تظفر بمحبتهم وتقديرهم .

(هذا باب جمع التكسير)(١)

وهو ما تَغَيَّرت فيه صيغةُ الواحدِ؛ إمَّا بزيادةٍ — كصِنْوٍ وصِنْوان(٢) أو بنقصٍ(٣) — كتُخمةٍ وتُخَم ، أو بتبديلِ شكلٍ — كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتَبديل شَكل — كرِجال ، أو بنقصٍ وتبديلِ شكلٍ — كرُسُل ، أو بِهِنَّ(٤) كغلمان .

وله سبعةٌ وعشرون بِنَاء . منها : أربعةٌ موضوعةٌ للعدَدِ القليل — وهو من الثلاثَة إلى العشرة ، وهى : «أَفْعُل» كأَكْلُب ، و «أَفعَال» كأَجْمال ، و «أَفْعِلَة» كأَحْمِرة ، و « فِعْلَة » كصِبْية .

هذا باب جمع التكسير

(١) هو : اسم يدل على ثلاثة فأكثر ، وله مفرد يشاركه فى معناه وفى أصول حروفه سواء كان هذا المفرد حقيقياً — كرجل ورجال ، أوتقديرياً كجمع المركب كما سيأتى بيانه ، وذلك مع تغيير يطرأ على صيغة المفرد ؛ لفظياً كان ذلك التغيير ، أو تقديرياً كفلك للمفرد والجمع ؛ فقد قدر فى المفرد كـ« قُفْل » ، وفى الجمع كـ« بُدْن » ، و «هجان» فى المفرد — مثل كتاب ، وفى الجمع كرجال . وقد بين المصنف أنواع التغيير اللفظى .

(٢) الصنو : المثل ، وجمعه صنوان . قال صاحب اللسان : وإذا كانت نخلتان أو ثلاث أو أكثر أصلها واحد — فكل واحد منها صنو ، والاثنان : صنوان — بكسر النون ، والجمع صنوان — بالتنوين . وقوله تعالى : (صنوان وغير صنوان) أى نخلات أصلها واحد — ومتفرقات مختلفة الأصول . من الآية : ٤ — سورة الرعد

(٣) أى : بنقص بعض الحروف فى الجمع .

(٤) أى : بالنقص ، والزيادة ، وتبديل الشكل ؛ فقد زيد فى غلمان ألف ونون فى آخره ، ونقص منه الألف قبل الميم ، وتبدل شكله عن المفرد .

وقد جمع الناظم ذلك فى قوله :

وثلاثةوعشرون للعددِ الـكثير[١] ـ وهو ماتجاوز العشرة. وسيأتى.
وقد يُسْتَغْنَى ببعض أبنية القِلَّة عن بناءِ الـكَثْرَة[٢] كأرجُلٍ ـ

(« أفعِلَةٌ ، أفْعُلُ ، ثمَّ فِعْلَهْ »   ثُمَّتَ « أفعَالٌ » جُمُوعُ قِلَّهْ)[*]

(١) يزيد عدد الصيغ المشهورة لجموع الـكثرة على ثلاثين ، وسنشير إلى ما لم يذكره المصنف فى موضعه المناسب . أما جمعا الصحيح فيصلحان للقلة والـكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوى ؛ لأنهما موضوعان لمطلق الجمع، من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ إلا إذا وجدت قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر . ومفردهما لا يتغير فى الغالب عند الجمع . وإذا اقترن جمع القلة بأل الاستغراقية ، أو أضيف إلى معرفة ـ انصرف إلى الـكثرة .

هذا : واعلم أن أكثر جموع التـكسير سماعى ، وهى متعددة وكثيرة فى المراجع اللغوية، وبعضها لا ضابط له . وما ذكره النحاة من الأوزان والضوابط الخاصة بها ـ إنما هو للغالب والـكثير ، وليقاس على كل وزن منها ويحمل عليه ما استوفى هذه الشروط ـ ولم يسمع عن العرب؛ فإذا قيل: إن هذا مطرد ، أو قياسى ، أو الأصل، أو نحو ذلك ـ فمعناه : أنه يجوز للمحدثين قياس ما لم يسمع على ما سمع واستوفى شروطه.

وقد نص قرار المجمع اللغوى على ذلك حيث قال : « يرى المجمع أن الـكلمات التى يستعملها قدامى النحاة والصرفيين وهى : القياس، والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والـكثير ، والباب ، والقاعدة ـ ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلة منها فى كتبهم ، يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم ـ قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب » .

(٢) إما بحسب الوضع ؛ بأن يكون العرب قد وضعوا جمعاً على صيغة واحدة لأحد النوعين ، واستعملت هذه الصيغة فى القلة حيناً ، وفى الـكثرة حيناً آخر ، واستغنى بذلك عن وضع صيغة أخرى كما مثل المصنف . أو بحسب الاستعمال ؛ بأن تـكون وضعت الصيغتين ، ولـكنها استغنت فى بعض المواضع عن إحداهما بالأخرى مجازاً لقرينة ، مثل : « أقلام » فى قوله تعالى : (من شجرة أقلام) ؛ فقد استعمل جمع القلة للـكثرة ، مع أن للقلم وزن كثرة وهو : « قلام » والمقام مقام مبالغة وتـكثير ،

(*) « أفعلة » مبتدأ « أفعل » معطوف عليه بحذف العاطف « ثم فعله ثمت أفعال » معطوفان على أفعلة « جموع قلة » جموع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وقلة مضاف إليه.

وأَعْناق ـ وأفئِدة[١] . وقد يُعكس[٢] كرِجال ـ وقُلُوب ـ وصِرْدان[٣] ، وليس منه[٤] ما مَثَّل به الناظم ، وابنُه ؛ مِن قولِهِم : فى جمع صَفاة — وهى الصَّخْرَةُ الملساءُ ـ صُفِىّ ؛ لقولِهم أَصفاء[٥] . حَكاه الجوهرىُّ وغيره

(الأول) مِن أبنيةِ القِلَّة : « أَفْعُل » ـ بضمّ العَين ، وهو جمع لنوعين : أحدهما : « فَعْل » اسماً ، صحيحَ العَين[٦] سواءٌ صحَّت لامُه أم

فكانتا الصيغتين موجودة، وتشيع فى أحدهما وحده ـ وتستعمل فى الآخر بقرينة فى الكلام

(١) جمع رِجل ـ وعنق ـ وفؤاد ؛ فقد استغنى فيها ببناء القلة ولم يستعمل لها بناء كثرة

(٢) فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة؛ إما بحسب الوضع ـ كما مثل المصنف. أو بحسب الاستعمال اعتمادا على القرينة ، نحو : « ثلاثة قروء » ؛ فقد قرنت ثلاثة بجمع الكثرة ، مع وجود جمع القلة وهو « أقراء » .

(٣) جمع : رَجل ـ وقلب ـ وصُرد « اسم لطائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود » فقد استغنى فيها بجمع الكثرة ، ولم تضع العرب لها جمع قلة .

(٤) أى من هذا القسم الذى لم تضع له العرب بناء قلة، وأغنى فيه جمع الكثرة

(٥) فتكون حينئذ مما وضعت له العرب بناء قلة واستغنت عنه ببناء الكثرة مثل « قروء » . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَبَعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِى كَـ« أَرْجُلٍ » ، وَالْعَكْسُ جَاءَ « كَالصُّفِى ») (*)

أى بعض هذه الأوزان قد يفى بالكثرة ويدل عليها ويغنى فيها ـ كأرجل جمع رجل ؛ فإنها للقلة والكثرة بحسب الوضع ، ولكنها فى أحدهما أكثر شيوعا . وجاء العكس مثل « الصفى » ـ جمع صفاة ، فهو بناء كثرة يغنى عن القلة .

وإذا لم يسمع للكلمة جمع فى اللغة ؛ يرى مجمع اللغة العربية : أن يختار لها صيغة جمع القلة الذى يطرد فى وزنها . وإذا وجد لها صيغتان للجمع ـ اختير أقواها وأشهرها ، وإن تساويا فى القوة ـ اختيرا معاً ، ويكتفى بجمع واحد فى المصطلحات العلمية أياً كان (٦) وليست فاؤه واواً ، كوقت ووعد . وليس مضعفاً كعمّ وجدّ .

(*) « وبعض ذى » بعض مبتدأ ، واسم الإشارة مضاف إليه يعود إلى المتقدم « بكثرة » متعلق بيفى « وضعاً » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز ، أو مصدر فى موضع الحال ـ أى ذا وضع « يفى » الجملة خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « جاء » الجملة خبر « كالصفى » خبر لمبتدأ محذوف

اعتَلّت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْب، وَظَبْي، وَجَرْو[1] ـ بخلاف نحو: ضَخْم؛ فإنّه صِفَة، وإنّما قالوا: أَعْبُد[2] لِغَلبة الاسميّة ـ وبخلاف نحو: سَوْط وبَيْت؛ لاعتلالِ العَين. وشَذّ قياساً[3] أَعْيُن، وقياساً وسماعاً ـ أَثْوُب وَأَسْيُف، قال: * لـكلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبستُ أَثْوُبَا *[4]

وقال: * كَأَنّهم أَسْيُفٌ بِيضٌ يمَانِيةٌ *[5]

---

(١) جمعها: أكلب ـ وأظب ـ وأجر، وأصل أظب وأجر: أظْبُي ـ وأجرو استثقلت الضمة على الياء فى أظبي فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء للتخلص من الساكنين كحذفها من المنقوص. وفى أجرو، قلبت ضمة الراء كسرة ثم الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة، ثم حذفت كقاض.

(٢) جمع عبد، مع أنه صفة. (٣) أى لا استعمالا؛ لـكثرته واستعماله فى القرآن الـكريم، قال تعالى: (وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ـ وتلذ الأعين). من الآية: ٩٢ من سورة التوبة. والآية: ٧١ من سورة الزخرف

(٤) بيت من الرجز المشطور، لمعروف بن عبد الرحمن. ونسبه بعضهم إلى حميد بن ثور، وبعده:

* حَتّى اكْتَسَى الرّأْسُ قِنَاعاً أَشْيَبَا *

أَمْلَحَ لا لَذّاً ولا مُحَبّبـا أَكْرَهَ جِلبَابٍ إذا تُجَلبِبا

اللغة والاعراب. القناع: ما تقنع به المرأة رأسها، وهو أوسع من المقنعة. وأراد به هنا: الشعر الأبيض الذى يغطى الرأس. لا لذا: ليس لذيذا «لـكل» متعلق بلبست «دهر» مضاف إليه «أثوبا» مفعول لبست «أشيبا» صفة لقناعا.

والمعنى: يصف نفسه بالحنـكة والحزم فيقول: لبست لـكل زمان لبوسه، فعاملت الناس بما يتفق وزمانهم، وتخلقت بأخلاق كل زمان، وسايرتهم حتى شاب رأسى.

والشاهد: جمع ثوب على أثوب شذوذاً، والقياس: جمعه على أثواب ـ أو ثياب.

(٥) صدر بيت من البسيط ـ لم نقف على قائله، وعجزه:

* عَضْبٌ مَضَارِبهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ *

اللغة والاعراب. أسيف: جمع سيف. بيض: جمع أبيض، والمراد: شديد

الثانى: الاسمُ الرباعىُّ المؤنّث[1] الذى قبلَ آخره مَدَّةٌ[2] ؛ كعَنَاق[3] وذِراع ، وعُقاب ، ويمين . وشذَّ فى نحو : شِهاب وغُراب — من المذكّر[4] .

(الثانى) « أَفْعَال » — وهو لاسمٍ ثُلاثىٍّ لا يَستحِقُّ « أَفْعُل » ؛

البريق واللمعان . يمانية : منسوبة إلى اليمن ، وقد زادوا فى النسبة إليه ألفاً قبل النون واستغنى بذلك عن ياء النسبة ، فقالوا : يمان – يريدون: يمنى. وفى الحديث: « العلم يمان والحكمة يمانية» . عضب : قاطع . مضاربها : جمع مضرب ، وهو نحو شبر من طرف السيف . الأثر : ما بقى من آثار ضربة السيف. « كأنهم » كأن حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبين اسمها «أسيف» خبر «بيض يمانية» نعتان لأسيف، وكذلك ما بعدها .

والمعنى : يصف هؤلاء القوم بكرم الأصل ، ومضاء العزيمة وصفاء الخلق ، فيقول : كأنهم فى ذلك سيوف يمانية،شديدة اللمعان،عظيمة القطع ، لا يزال بها أثر الضرب والطعن.

والشاهد : جمع سيف على أسيف شذوذاً ، والقياس : سيوف – وأسياف .

(١) أى: تأنيثاً معنويا بغير علامة تأنيث ظاهرة .

(٢) أى : ألف – أو واو – أو ياء .

(٣) العناق هى : الأنثى من أولاد المعز ، والجمع: أعنق – وعنوق. والعناق أيضاً : الداهية والأمر الشديد ، وفى المثل: «العُنوق بعد النوق» . يضرب فى الضيق بعد السعة.

(٤) خرجت الصفة، كشجاع. والثلاثى ، كدار ونار– وشذ أدوُر وأنوُر . وغير المؤنث ، كعمود ورغيف . وما فيه علامة ظاهرة ، كسحابة ونعمى . وما ليس قبل آخره مدة ، كزينب . وفى » أفعُل » وما يطرد فيه – يقول الناظم :

(لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا « أَفْعُل » وَلِلرُّبَاعِىِّ اسْمًا أيْضًا يُجْعَلُ
إنْ كانَ كالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ : فى مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدِّ الأحْرُفِ)(*)

(*) « لفعل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسماً » حال منه « صح » الجملة نعت لاسماً « عيناً » تمييز محول عن الفاعل « أفعل » مبتدأ مؤخر « وللرباعى » متعلق بيجعل فى موضع المفعول الثانى له «اسماً» حال من الرباعى «أيضاً» مفعول مطلق لمحذوف «يجعل» نائب فاعله يعود إلى أفعل ، وهو مفعوله الأول (*) «إن كان» شرط وفعله ، واسم كان يعود إلى الرباعى «كالعناق» متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف « فى مد » متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها « وتأنيث وعد» معطوفان على مد ، و « الأحرف » مضاف إليه

إمَّا لأنَّه على «فَعْل» ولـكِنَّه مُعتلُّ العين، نحو: ثَوْب وسَيْف — أو لأنَّه عَلَى غَـيْرِ «فَعْل»[(١)]، نحو: جَمَل، وَنَمِر، وَعَضُد، وَحِمْل، وَعِنَب، وَإبِل، وَقُفْل، وَعُنُق. ولـكنَّ الغالبَ فى «فُعَل» — بضم الأوَّل، وفتح الثانى — : أن يَجىءَ على «فِعْلان»؛ كصُرَد، وَجُرَذ، وَنُغَر، وَخُزَز[(٢)]. وَشَذَّ نحو: أرْطَاب[(٣)]، كما شَـذَّ فى «فَعْل» — المفتوح الفاء الصحيح العينِ الساكِنها نحو: أحمال، وَأَفْرَاخ، وأزناد[(٤)].

أى: أن «أفعُل» يكون جمعاً لـكل اسم ثلاثى على وزن «فَعْل» — صحيح العين، ولـكل اسم رباعى يكون كالعناق؛ فى وجود مدة قبل آخره، وفى التأنيث وعـــدد الحروف. وقد أوضحنا وأوضح المصنف القول فى ذلك.

ومما شذ: جبل وأجبل، وعُنق وأعنق، وضِلع وأضلع، ونِعمة وأنعم، وذئب وأذؤب.

هذا: ويحفظ «أفعُل» — كما قال صاحب التصريح — «فى فعَل» كجبل، و «فعُل» كضبع، و «فعل» كعنُق، و «فُعْل» كقُفل و «فِعَل» كضِلع، و «فَعَلة» كأكمة، وكلها من الأسماء.

وفى «فِعْل» اسماً وصفة — كذئب وجلف، و «فِعْلة» كذلك — كنعمة وشدة.

(١) ويشمل ذلك ثمانية أوزان: فتح الفاء — مع فتح العين وكسرها وضمها. وكسر الفاء — مع سكون العين وفتحها وكسرها. وضم الفاء — مع سكون العين وضمها. وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب.

(٢) الصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. والجرذ: نوع من الفأر. والنغر: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى «البلبل» — والأنثى نُغرة. والخزز: ذكر الأرانب والجمع خِزّان — وأخِزّة، وموضعها مَخزة، ومنه اشتق الخز.

(٣) جمع رطب، وكذلك أرباع — جمع رُبع.

(٤) الزَّند: موصل طرف الذراع في الكف، والعُود الأعلى الذى يقدح به النار، والأسفل: زَندة، ولا يقال: زندتان، والجمع: زناد — وأزنُد.

قال الله تعالى : (وَأُولَاتُ الأَحْمَالِ)(١) ، وقال الْحُطَيئةُ :

* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ *(٢)

وقال آخر : * وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *(٣)

---

(١) من الآية : ٤ـ سورة الطلاق (٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

* زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ *

وهذا البيت من قصيدة للحطيئة ، يخاطب سيدنا عمر بن الخطاب، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر بقوله :

دعِ الْمَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِى

اللغة والاعراب . لأفراخ ، الأفراخ : جمع فرخ وهو ولد الطائر ، والمراد هنا : الصغار من أولاد الشاعر . «ذو مرخ» : اسم واد باليمامة . زغب : جمع زغباء ــ من الزُّغَب ، وهو أول ما ينبت من الريش والشعر . الحواصل : جمع حوصلة، وهى كيس فى أسفل عنق الطائر يجتمع فيه غذاؤه . وهذا كناية عن صغر الفرخ وضعفه « ماذا » اسم استفهام مبتدأ وخبر ـ أو مفعول لتقول «زغب الحواصل» زغب صفة لأفرخ والحواصل مضاف إليه «لا» نافية « ماء » مبتدأ والخبر محذوف ــ أى لهم « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى « شجر » معطوف على ماء .

والمعنى : ما قولك فى أولاد صغار بهذا المكان ، ولا ماء عندهم ولا شجر ، إذا شكوا إليك حالهم وما هم فيه من حاجة ؟ وبعد هذا البيت :

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فى قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ

قيل : إن عمر لما سمع ذلك رق له وأخرجه من السجن. ويقولون: إن «ذو مرخ» واد كثير الشجر ، ولكنه قال : لا ماء ولا شجر ــ من باب التلطف لا غير .

والشاهد : جمع « فرخ » على أفراخ شذوذاً ، والقياس : أفرخ ــ وفراخ .

(٣) عجز بيت من المتقارب، للأعشى ـ ميمون بن قيس ـ يمدح قيس بن معديكرب الكندى . وهو من شواهد سيبويه ، وصدره :

* وُجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ *

اللغة والاعراب . وجدت : ألفيت . أصلحوا ، المراد : أصلحوا شئونهم ، وورد

اصطلحوا ــ من الصلح . زندك، الزند: تقدم معناه قريباً. أثقب: أكثر ناراً واشتعالاً ــ من أثقب النار أوقدها؛ وهذا كناية عن كثرة جوده وفضله . «وجدت» فعل ماض للمجهول ، والتاء نائب فاعل «خيرهم» خبر مفعول ثان لوجد، وهم مضاف إليه «وزندك» الواو للحال ، وزندك مبتدأ ومضاف إليه «أثقب» خبر مضاف إلى ما بعده . وروى: أثبت.

والمعنى : تبين أنك خيرهم وأفضلهم فى صفات الرجولة؛ إذا أصلحوا شئونهم عند الصلح ــ وأنك أمضاهم عزيمة وأنفذهم عملا .

والشاهد : جمع « زند » على أزناد شذوذا؛ لأنه اسم ثلاثى صحيح العين على وزن « فَعل » والقياس فيه : أزند . وفى صيغة « أفعال » يقول الناظم :

(وَغَيْرُ مَا « أَفْعُلُ » فِيهِ مُطَّرِدْ   مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا ــ « بِأَفْعَالٍ » يَرِدْ

وَغَالِباً أَغْنَاهُمْ « فِعْلَانُ »   فى فُعَلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ(*)

أى أن ما لا يطرد فيه « أفعل » من الثلاثى ــ يجمع على أفعال ، وقد أوضحنا ذلك ويغلب أن يجمع « فُعَل » على « فِعلان » كجمع صُرد على صردان .

هذا : وفى جعلهم جمع « فَعْل » المفتوح الفاء صحيح العين ساكنها ــ على «أفعال» من قبيل الشذوذ ــ نظر . والصواب ــ كما حققه بعض العلماء ــ جواز جمعه على أفعال قياساً . فيقال: بَحث وأبحاث ــ وشَكل وأشكال ــ وسَهم وأسهام .. إلخ؛ فقد ورد منه ألفاظ كثيرة فى لسان العرب تكفى لجعله قياساً ؛ كحَبر وأحبار ــ ولفظ وألفاظ ــ ورأى وآراء .. إلخ . وقد عد بعض أعضاء المجمع اللغوى أكثر من ثلثمائة وأربعين لفظاً منه.

وإذا كان « فَعل » واوى الفاء أو مضعفا ، فإنه يكثر مجيئه على « أفعال »؛ كوقت وأوقات ــ ووكر وأوكار ــ ووهم وأوهام ــ وربٌ وأرباب ــ وفذ وأفذاذ ، ومجيئه على «أفعل» قليل. ومما حفظ فيه «أفعال»: « فَعيل » بمعنى فاعل ــ كشهيد ، و « فَعُول » كعدو و « فَعلة » كهضبة، و « فَعلة » كتمرة، و « فِعلة » كنضوة ــ للهزيلة من النوق، و «فعال» كجبان. قيل: وقد تجىء «أفعال» فى المفرد نادرا. ومن ذلك: « بُرمة أعشار » أى مكسرة إلى عشرة

(*) « وغير » مبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» متعلق بمطرد الواقع خبراً لأفعل ، والجملة صلة ما « من الثلاثى » متعلق بمحذوف حال من غير ــ أو من ضمير مطرد « اسماً » حال من الثلاثى « بأفعال » متعلق بيرد الواقع خبراً لغير .

(*) « وغالباً » منصوب بنزع الخافض « فعلان » فاعل أغناهم والضمير للعرب « فى فعل » متعلق بأغنى « كقولهم » خبر لمبتدأ محذوف « صردان » خبر لمبتدأ محذوف أيضا ــ أى هذه صردان ، والجملة مقول القول

(الثالث) «أَفْعِلَة» - وهو لاسمٍ مذكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بمدَّةٍ قبلَ الآخِرِ(١) نحو: طَعَام، وَحِمَار، وَغُرَاب، وَرَغِيف، وَعَمُود. وَالتُزِمَ فى «فَعَال» بالفَتْحِ، و «فِعَال» بالكسر - مُضَعَّفى اللَّام(٢) أو مُعْتَلِّيهَا؛ فالأول: كبَتَات(٣) وَزِمَام، والثانى: كَقَبَاء وإنَاء.

(الرابع) «فِعْلَة» - بكسر أوَّله وسكون ثانيه، وهو محفوظ(٤)

أجزاء، وثوب أخلاق «ممزق بال»، ونطفة أمشاج «مختلطة بماء المرأة ودمها» والأكثرون على أن مثل هذه الأمثلة من وصف المفرد بالجمع شذوذا.

(١) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها؛ وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب (٢) المراد بتضعيف اللام: أن تكون هى والعين من جنس واحد

(٣) البتات: الزاد، والجهاز، ومتاع البيت. وفى الحديث «لا يؤخذ منكم عشر البتات». والزمام: الخيط الذى يشد فى البرة ويشد فى طرفه المقود. وقد يسمى المقود زماماً، والجمع أبتّة - وأزِمّة؛ والأصل أبتتة - وأزممة؛ التقى مثلان، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلها ثم أدغما.

هذا: ويجمع «فَعال» كزمان، و «فِعال» كإزار، و «فعيل» كقضيب، و «فعول» مذكرا كعمود - جمع كثرة، على «فُعُل». وفى صيغة «أفعلة» يقول الناظم:

(فى اسمٍ مُذكَّرٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ «افْعِلَةُ» عَنْهُمُ اطَّرَدْ
وَالزَمْـــهُ فى فَعَالٍ، أوْ فِعَالِ مُصاحِبَىْ تَضْعِيفٍ، أوْ إعْلَالِ)(*)

أى أن «أفعلة» يطرد جمعاً لكل اسم مذكر رباعى ثالثه مدة. ويلتزم «أفعلة» فى جمع المضاعف أو المعتل اللام؛ من «فَعال» أو «فِعال» على النحو الذى شرح.

(٤) ليس لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة تطرد فيها، وإنما سمعت فى مفردات معدودة على أوزان ستة، وهى: «فَعْل» و «فَعَل» و «فِعْل» و «فَعال»، و «فعَال» و «فَعيل». وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب.

(*) «فى اسم» متعلق باطرد «مذكر رباعى» صفتان له «بمد» متعلق بمحذوف صفة ثالثة لاسم — أو حال منه «ثالث» مضاف إليه «أفعلة» مبتدأ «عنهم» متعلق باطرد الواقع خبراً للمبتدأ (*) «والزمه» فعل أمر والضمير البارز مفعوله عائد على أفعلة «مصاحبى» حال من فعال وفعال «تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف

فى نحو : وَلَد ـ وَفتًى ، ونحو : شَيْخ ـ وَثَوْر ، ونحو : ثِنًى (١) ، ونحو : غَزَال ، ونحو : غُلام ، ونحو : صَبِىّ ـ وَخَصِىّ (٢) .

ولعدم اطِّرادِه قال أبو بكر (٣) : هو اسمُ جَمعٍ لا جمعٌ .

و (الأول) من أبنية الكثرة : « فُعْل » — بضمْ أوّله وسكونِ ثانيه ، وهو جَمعٌ لشيئين : أحدهما : «أَفْعَل» ؛ مُقابل فَعْلاء (٤) كأحمر ـ أو مُمْتَنِعةٌ مقابلتُه لَهَا لمانع خِلقِىّ (٥) ؛ نحو : «أَكْمَر ـ وآدَر » (٦) ، بخلاف نحو : آلَى (٧) ـ لكبير الألية ؛ فإن المانع من «أَلْيَاء» ـ تخلُّف الاستعمال (٨)

والثانى : « فَعْلاء » ؛ مُقَابلة « أَفْعَل » كحمراء — أو ممتنعة مقابلتُهَا له لمانعٍ خِلقىّ ، كرَتْقَاء ، وعَفْلاء (٩) — بالعين ؛ بخلاف نحو : عَجْزاء لكبيرة العَجُز (١٠) .

---

(١) وزنه « فِعل » والثِّنَى : الشىء الذى يعاد مرتين . وفى الحديث : « لا ثِنَى فى الصدقة » ـ أى لا تؤخذ مرتين فى العام ، والثِّنى أيضاً : الثانى فى السيادة ، كالوزير بالنسبة للسلطان . (٢) وزنهما « فعيل » .

(٣) هو أبو بكر بن السراج . انظر التعريف به صفحة ١٦٨ جزء أول .

(٤) أى : « أفعل » وصف لمذكر يقابل « فَعْلاء » وصفاً لمؤنث ، فجمعهما « فُعْل » .

(٥) وذلك بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف .

(٦) الأكمر : العظيم الكمرة ، وهى حشفة الذكر . والآدر : العظيم الأدرة وهى الخصية المنتفخة . (٧) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام ـ أصله : أألى ، قلبت الهمزة الثانية ألفاً ، ثم الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٨) فقد استعملوا « آلى » فى المذكر ، ولم يستعملوا فى المؤنث « ألياء » .

(٩) الرتق : انسداد الفرج باللحم . والعَفل : شىء يجتمع فى قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل .

(١٠) فإن المانع من « أعجز » ـ تخلف الاستعمال لا غير ؛ فإن العرب قالوا فى المؤنث « عجزاء » ، ولم يقولوا فى المذكر « أعجز » .

(الثانى) « فُعُل » — بضمتين . وهو مُطَّرِدٌ فى شيئين : فى وَصفٍ على « فَعُول » بمعنى فاعِل[١] ، كَصَبُور وغَفُور . وفى اسمٍ رباعىٍّ بِمَدَّة قبل لامٍ غيرِ مُعتلَّةٍ مطلقاً ، أو غَيْرِ مُضاعفةٍ ـ إن كانت المـدَّة ألفاً نحو : قَذَال وأتان[٢] ، ونحو : حِمَار وذراع ، ونحو : قُرَاد وكُرَاع[٣] ، ونحو :

هذا : ويجب قلب ضمة فاء هذا الجمع كسرة ، إذا كانت عينه ياء لتسلم من القلب نحو أبيض وعيناء ؛ تقول فى جمعهما : بيض وعين تصحيحاً للعين ، ويكون وزن الفعل مع هذا « فعل » كأصله . وإن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو — تركت الفاء مضمومة ، نحو : خُضر وسُود وحُوٌ ؛ فى جمع أخضر — وأسود — وأحوى « الحوة : سواد يميل إلى الخضرة ، أو حمرة تميل إلى السواد » ويكثر فى الشعر ضم عين هذا الجمع إذا كانت صحيحة هى واللام وغير مضعفة ، نحو : النُّجُل فى قول الشاعر :

طَوَى الجَدِيدَان ما قد كنتُ أنشُرُه ... وَأنْكَرَتْنِى ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ

فلا يضم معتل العين كسود ولا المضعفة كغُرّ — جمع أغر ، أو غراء . ولا معتل اللام ، كعمى — جمع : أعمى وعمياء . وفى « فعل » و « فِعْلة » يقول الناظم :

(فُعْلٌ لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا ... وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى)(*)

أى : أن « فُعْل » من جموع الكثرة ، يطرد فى كل وصف يكون مذكره على « أفعل » ومؤنثه على « فعلاء » ، و « فعلة » من جموع القلة — يدرى مفرده ويعرف بالنقل عن العرب ، ولا ضابط له . وشذ جمع بدنة على بُدن ، وأسَد على أُسْد ، وبازل على بُزل .

(١) فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع هذا الجمع ، نحو : رَكوب — وحَلوب .

(٢) القذال : جماع مؤخر الرأس — ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية . والأتان : أنثى الحمير . وقد مثل المصنف بمثالين لكل من المذكر والمؤنث ، فى مفتوح الفاء — ومكسورها — ومضمومها ، وكذلك لما مدته ياء ، أو واو للمذكر والمؤنث ، ثم لما مدته ياء أو واو مع التضعيف — على هذا الترتيب .

(٣) القراد : دويبة معروفة ، وبعير قَرِد — كثيرها . والكراع : مستدق الساق

(*) « فعل » مبتدأ « لنحو » متعلق بمحذوف خبر « أحمر » مضاف إليه ، وصرف للضرورة « وفعلة » مبتدأ « جمعاً » مفعول ثان مقدم ليدرى « بنقل » متعلق بيدرى الواقع خبراً المبتدأ ، ونائب فاعله يعود على فعلة ، وهو المفعول الأول .

ونحو : عَمُود وقَلُوص(١) ونحو : سَرِير وَذَلُول . وخرج نحو : كِسَاء وَقَبَاء ؛ لأجل اعتلال اللام، ونحو : هِلَال وَسِنَان ؛ لأجل تضعيفها مع الألف . وشَذّ عِنَان(٢) وَعُنن ، وَحِجَاج(٣) وَحُجُج . ويُحْفَظُ فى نحو(٤) : نَمِر ـ وَخَشِن ، وَنذير، وَصحِيفة .

(الثالث) « فُعَل » — بضمّ أَوَّله وفتح ثانيه . وهو مُطَّرِدٌ فى شيئين : فى اسم على « فُعْلَة »(٥) ، كقُرْبة وَغُرفة وَمُدْية وَحُجَّة وَمُدَّة . وفى « الفُعْلَى »(٦) أُنثى «أَفْعَل»، كالكُبْرَى والصُّغْرَى ،بخلاف حُبلى(٧)

من الغنم والبقر ـ يذكر ويؤنث . وفى المثل : « أُعطى العبد كراعاً فطلب ذراعاً ».

(١) القلوص : الشابة من النوق ، وهى بمنزلة الجارية من النساء .

(٢) بكسر العين : اسم لما تقاد به الدابة ـ وبفتحها: السحاب، واحدتها عنانة .

(٣) بكسر الحاء وفتحها : العظم المستدير حول العين ـ أو الأعلى الذى ينبت عليه الحاجب . (٤) وهى كما مثل المصنف: « فَعِل » اسماً وصفة ، و « فعيل » صفة و « فعيلة » اسماً كصحيفة ، وصفة كنجيبة. وكذلك يحفظ فى « فَعْل» كسقف ورهن وفى « فاعل » كبازل ، وشارف ـ للمسنة من النوق . وفى « فَعَل » كنصف «للمرأة بين الحداثة والمسنة » . وفى « فَعال» كصَناع « للمرأة المتقنة لما تصنعه النساء ». وفى « فَعِلة » كفرحة . وفى « فَعَلة » كخشبة . وفى « فِعْل » كستر . ويجب ـ فى غير الضرورة الشعرية ـ تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً؛ لثقل الضمة على الواو ، نحو سوار وسُوْر ـ وسواك وسوك . وإن كانت العين ياء جاز ضمها وتسكينها ، ويجب عند التسكين كسر الفاء لتسلم الياء ويجوز تسكين العين ، إن كانت حرفاً صحيحاً ، نحو: كتاب وكُتُب أو كُتْب . ويمتنع تسكين عين المضعف نحو سرير وسرر .

(٥) سواء أكان صحيح اللام أو معتلها أو مضعفها ، وقدمثل لها المصنف .

(٦) أى فى وصف على وزن « فُعلى » التى هى مؤنث « أفعل » المذكر .

(٧) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

وشذَّ في نحو : بُهْمَة[١] ، ونحو : رُؤْيا[٢] ، ونحو : نَوْبَة[٣] ونحو : بَدْرَة ـ وَلِحْيَة ـ وَتُخَمَة[٤] .

(الرابع) « فِعَل » — بكسرِ أوَّله وفتح ثانيه ، وهو لاسمٍ[٥] عَلَى « فِعْلَة » كَحِجَّة ، وَكِسْرَة ، وَفِرْيَة — وهى الكِذْبة . وَيُحْفَظُ فى « فَعْلَة»[٦] نحو : حَاجَة ، ونحو : ذِكْرَى ، وَقَصْعة ، وَذِرْبة ، وَهِدْم .

---

(١) أى : لأنها صفة . والبهمة : الرجل الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى لشجاعته ، وجمعه : بُهَم . (٢) لأنها مصدر، وجمعها رُؤى بالتنوين .

(٣) لعدم ضم الفاء ، ومثلها: قَرية ـ ولِحية ـ وبَدرة . والبدرة : عشرة آلاف درهم ، وجمعها : بدور ـ وبِدر .

(٤) لتحرك الثانى . هذا : وقد زاد فى التسهيل مما يطرد فيه « فُعَل » : الاسم الذى على وزن « فُعْلة » نحو: جُدْعه وجُمع ـ وكل جمع تكسير على وزن « فُعُل » وعينه ولامه من جنس واحد ، نحو : جديد وجدُد ، وذلول وذلل؛ فإنه يجوز تخفيفه عند بعض القبائل ـ بفتح عينه وجعله على وزن « فُعَل » تقول : جُدَد ـ وذُلَل.

(٥) تام الأصول ؛ فخرجت الصفة ، نحو : صِغرة ، وكِبرة ـ صفتان بمعنى صغير وكبير . وناقص الفاء ، نحو : عِدة ـ وزِنة .

(٦) أى الأجوف المفتوح الأول ، مثل حاجة ـ وحِوج . وفى « فِعلى » مصدراً كذكرى ـ وذِكر . وفى « فَعْلة » صحيح الأصول مثل : قصعة وقصع ـ وفى « فِعلة » صفة مثل : ذِربة وصِمّة ، والجمع : ذرب ـ وصمم ، والذربة : المرأة الحديدة اللسان والصمة : الرجل الشجاع . وفى « فِعْل » كهدم ـ للثوب الخلق ، وجمعه : هِدم .

وقد ينوب « فُعَل » عن « فِعَل » ـ وبالعكس ؛ فمن الأول : حلية وحُلى ـ ولحية ولحى ، ومن الثانى : صُورة وصِور ـ وقُوّة وقِوى ، وهو قياس ولكنه قليل.

وفى « فُعْل » و« فُعَل » و« فِعَل» يقول الناظم :

(وَ« فُعَلٌ » لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدّْ   قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ، أَعْلَالاً فَقَدْ

(*) « وفعل » مبتدأ « لاسم »متعلق بمحذوف خبر «رباعى » نعت لاسم «بمد » صفة ثانية لاسم ـ أو حال منه «قد زيد» الجملة صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد «إعلالا» مفعول لفقد

(الخامس) «فُعَلَة» — بضم أوّله وفتح ثانيه. وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ لعاقل على «فاعِل» مُعْتَلّ اللام[١]، كرامٍ، وقَاضٍ، وَغازٍ.

(السادس) «فَعَلَة» — بفتحتين. وهو شائع[٢] في وصفٍ لمذكَّرٍ عاقل صحيح اللام[٣]، نحو: كامل، وساحِر، وسافِر، وبَارّ.

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فى الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ... وَ «فُعَلٌ» جَمْعـاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

وَنَحْوِ كُبْرَى، وَلِفِعْلَةٍ «فِعَلْ» ... وَقَدْ يَجِىءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعَلْ»)(*)

أى: أن «فُعُل» من أوزان جمع الكثرة، يطرد فى كل اسم رباعى قد زيد قبل آخره مدة؛ بشرط كونه صحيح الآخر، وغير مضاعف ـ إن كانت المدة ألفاً ـ وهذا فى الأعم الغالب. ومن الأوزان: «فُعَل» وهو يطرد فى اسم على «فُعْلة» ـ أو فُعْلى أنثى الأفعل، كـكبرى. ومن الأوزان: «فِعَل» وهو جمع لاسم على «فِعْلة»، وقد تجمع فِعلة على «فُعَل»، وقد أوضحنا وأوضح المصنف ما فى هذه الأوزان.

(١) سواء كان معتل اللام بالياء أو بالواو. فخرج الاسم، نحو: واد ـ وعاد ووصف المؤنث مثل: عادية ـ وسارية، ووصف غير العاقل، نحو: ضار ـ وصف لأسد وصحيح اللام مثل: ضارب ـ فلا يجمع شىء من ذلك على «فُعَلة». وشذ فى صفة على غير «فاعل» نحو: كَمِىّ وكماة ـ وفى «فاعل» اسماً، نحو: باز وبزاة ـ وفى صحيح اللام، نحو: هادر وهُدَرة، والهادر: الرجل الساقط الذى لا يعتد به.

(٢) الواقع: أنه مطرد.

(٣) على وزن فاعل؛ فلا يجمع غير الوصف مثل: واد، وباز. ولا وصف المؤنث نحو: طالق وحائض. ولا وصف غير العاقل نحو: صاهل. ولا الوصف المعتل اللام نحو: ساع. ولا نحو حذِر، لأنه ليس على فاعل. ويلاحظ أن أوصاف المفرد هنا ـ كما هى

مقدم، وجملة «فقد» فى محل جر صفة اللام (*) «ما» ظرفية مصدرية «فى الأعم» متعلق بيضاعف «ذو الألف» ذو نائب فاعل يضاعف والألف مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «جمعا» حال من ضمير عرف «لفعلة» متعلق بجمعا أو بعرف «عرف» ماض للمجهول ونائب فاعله يعود إلى «فعل» المبتدأ، والجملة خبره

(*) «ونحو» معطوف على فعله «كبرى» مضاف إليه «ولفعلة» خبر مقدم والواو للاستئناف «فعل» مبتدأ مؤخر «قد» حرف تقليل «جمعه» فاعل يجىء «على فعل» متعلق به أو بيجىء.

(السابع) « فَعْلَى » — بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو لما دَلَّ على آفة[١] ؛ من « فَعِيل » وصفاً للمفعول ، كجَرِيح وأَسِير وقَتِيل . وَحُمِل عليه ستَّةُ أَوْزان مما دلَّ عَلَى آفة ؛ من « فَعِيل » وصفاً للفاعل كمريض ، و « فَعِل » كزَمِن[٢] ، و « فاعِل » كهالِك ، و « فَيْعِل » كميِّت ، و « أَفْعَل » كأحمق ، و « فَعْلان » كسكْران[٣]

في الصيغة السابقة ؛ غير أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة . وشذ : سيد وسادة ، وخبيث وخَبَثة . وفي هذين الوزنين يقول الناظم :

(في نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ « فُعَلَهْ » وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ)(*)

أى أن « فُعَلة » يطرد في كل وصف على «فاعل» معتل اللام لمذكر، مثل: رام . و « فَعَلة » يشيع ويطرد في وصف على « فاعل » صحيح اللام لمذكر عاقل ، نحو : كامل وكمله . وا كتفى الناظم بالمثال عن ذكر هذه الشروط .

(١) أى عاهة طارئة ؛ من ألم وتوجع - أو موت وهلك - أو عيب ونقص أى نقص

(٢) هذان الوصفان دالان على الألم والتوجع .

(٣) هذا والذى قبله يدلان على نقص وعيب. وقد قرىء: (وترى الناس سَكْرى) ويحفظ : رجل كيِّس — أى عاقل — ورجال كَيْسى ، وسنان ذرب — أى حاد وأسنة ذربى .

وإلى وزن « فَعْلى » يشير الناظم بقوله :

(فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ)(*)

أى : أن « فعلى » يكون جمع تكسير لكل وصف على وزن «فعيل» بمعنى مفعول كقتيل، و « فعل » كزمن ، و « فاعل » كهالك ؛ مما يدل على هلاك أو مرض ،

(*) «في نحو رام» متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد - لا به ؛ لأنه مضاف إليه ذو، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف « ذو اطراد » ذو خبر مقدم واطراد مضاف إليه « فعله » مبتدأ مؤخر « نحو كامل » نحو فاعل شاع وكامل مضاف إليه « وكملة » معطوف على كامل .

(*) « فعلى » مبتدأ « لوصف » خبر « كقتيل » خبر لمبتدأ محذوف « وزمن وهالك » بالجر معطوفان على قتيل « وميت » مبتدأ « به » متعلق بقمن الواقع خبرا للمبتدأ .

(الثامن) «فِعَلَة» — بكسر أوّله وفتح ثانيه. وهو كثير في «فُعْل» اسماً[1] — بضمّ الفاء، نحو: قُرط، ودُرْج، وكُوز، ودُبّ.

وقليل في اسم على «فَعْل» — بفتح الفاء، نحو: غَرْد[2]، أو بكسرها نحو: قِرْد. وقلّ أيضاً في نحو: ذَكَر وهادِر[3].

(التاسع) «فُعَّل» — بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً. وهو لوصف على «فاعِل» أو «فاعِلة» صَحِيحَي اللّام[4]، كضارِب وصائِم — ومؤنّثيهما. ونَدَر في نحو: غازٍ وعافٍ[5] — كما نَدَر في نحو: خَرِيدة[6]

و «فيعل» كميت — حقيق بأن يجمع هذا الجمع، وقد بين المصنف الباقي من الأوزان.

(١) أي: صحيح اللام؛ فخرجت الصفة، نحو: حلو ومر، ومعتل اللام مثل عضو وظبي ونِحْى — فلا يجمع شيء منها على «فِعَلة».

(٢) نوع من النبات الصحراوي — المسمى الكمأة، وحكى كسر العين.

(٣) الهادر: الساقط — وجمعه هدرة. وفي «فِعَلة» يقول الناظم:

(لِفُعْلٍ اسْماً صَحّ لاماً «فِعَلَهْ» وَالْوَضْعُ في فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ)[*]

أي: أن «فِعَلة» جمع لـ«فُعْل» اسماً صحيح اللام، والوضع العربي قلّل أن يكون جمعاً لاسم على وزن «فَعْل» أو «فِعْل».

(٤) سواء كانت العين صحيحة أو معتلة كما مثل المصنف. وخرج الاسم؛ كحاجب العين — وجائزة البيت. أما الحاجب بمعنى مانع، وجائزة بمعنى مارة — فهما وصفان ويجمعان على حُجّب وجُوّز.

(٥) أي من كل وصف معتل اللام، والجمع غُزّى — وعُفّى. والعافي: السائل أو من عفا عنه — إذا تركه ولم يعاقبه. (٦) الخريدة: المرأة الحيية — ذات الحياء

(*) «لفعل» جار ومجرور خبر مقدم «اسماً» حال منه «صح» الجملة في محل نصب نعت لاسماً «لاماً» تمييز محول عن الفاعل «فعلة» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» متعلق بقلله «وفعل» عطف عليه «قلله» فعل ماض والفاعل يعود الى الوضع والهاء مفعوله يعود الى فعلة، والجملة من قلله وفاعله المستتر خبر المبتدأ.

وَنُفسَاء ، وَرَجُل أَعْزَل(١) .

(العاشر) « فُعَّال » — بضم أوله وتشديد ثانيه . وهو لوصفٍ على «فاعِل» صحيح اللام، كصائِم وقارِئ(٢) . قيل: وندَرَ في«فاعِلَة» كقوله :

* وقد أَرَاهُنَّ عَنِّي غيْرَ صُـــدَّادِ *(٣)

والظاهرُ أَنَّ الضميرَ للأبصار(٤) ـ لا للنساء، فهو جمع صادٍّ ـ لا صادَّة.

وفي المعتلِّ، كـغُزَّاء وَسُرَّاء(٥) .

أو الجميلة ، أو العذراء ـ والجمع خُرّد ، وقالوا : خرائد ـ على القياس .

(١) أي لا سلاح معه ؛ ويقال: رجال عُزّل ـ وعُزْل

(٢) التمثيل بقارىء: يدل على دخول مالامه همزة، تقول في جمعهما: صوام ـ وقراء

(٣) عجز بيت من البسيط، لعُمير بن شُيَيم ـ المعروف بالقطامي ، وصدره :

* أبصارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائِلةٌ *

اللغة والاعراب . أبصارهن : جمع بصر ـ والمراد العين . مائلة : متجهة ، من مال إليه ـ إذا اتجه نحوه . صداد : من الصد ـ وهو الإعراض وهو جمع صادة « أبصارهن » مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير المؤنثات « إلى الشبان » متعلق بمائلة « مائلة » خبر أبصارهن « وقد » الواو للحال وقد حرف تحقيق «عنى» متعلق بصداد « غير صداد » غير مفعول ثان لأرى ، وصداد مضاف إليه ـ أو غير حال من المفعول .

والمعنى : أن عيون هؤلاء الغواني متجهة إلى الشبان ، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسينني مع ذلك .

والشاهد : في «صداد» فإنه جمع صادة ؛ بدليل التأنيث في أبصارهن وأراهن، وذلك نادر ؛ لأن «فُعّال» جمع لفاعل ـ لا لفاعلة. قيل: ولم يرد في فاعلة للمؤنث ـ إلا هذا البيت

(٤) فإنه يقال : بصر صادّ ـ كما يقال : بصر حادّ .

(٥) جمعان لغاز ، وسار ـ اسمى فاعل من الغزو والسرى .

وفي « فُعّل » و « فُعّال » يقول الناظم :

(وَ « فُعَّلٌ » لِفَاعِلٍ وَفَاعِـــلَهْ ... وَصفَيْنِ ، نحو عاذِلٍ وَعاذِلَهْ)

(*) « وفعل » مبتدأ « لفاعل » خبر « وفاعلة » عطف عليه « وصفين » حال منهما .

(الحادى عشر) « فِعَال » — بكسر أوله . وهو لثلاثةَ عشرَ وزناً:

الأول، وَالثانى : « فَعْل — وَفَعْلة » — اسمين أو وَصْفَين(١) نحو : كَعْب وقَصْعة — وصَعْب وَخَدْلَة(٢) . وندَر فى يائِىِّ الفاء، نحو : يَعْر(٣) — أو العَيْنِ نحو : ضَيف وضَيْعة .

الثالث، والرابع : « فَعَل — وَفَعَلة »(٤) — غيرَ معتَلِّي اللام، ولا مُضَعَّفَيْها(٥)، كجَمَل وجَبَل، وَرَقَبة وَثَمَرَة .

الخامس، والسادس : « فِعْل »(٦) كذِئب وَبِئر، و « فُعْل »(٧) كدُهن ورُمْح .

(وَمِثْلُهُ « الفُعَّالُ » فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِى الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا)(*)

أى : أن « فُعَّل » جمع مقيس فى وصف صحيح اللام على وزن فاعل أو فاعله، نحو عاذل — وعاذلة، ومثله الفُعّال؛ فهو مقيس فى وصف صحيح على وزن « فاعل » لمذكر، وندر « فُعّل وفُعّال » — فى المعتل اللام المذكر . وندر أيضاً فى جمع فاعلة.

(١) بشرط الا تكون فاؤهما ولا عينهما ياء .

(٢) الخدلة: هى الممتلئة الساقين والذراعين مع استدارة . والخدلة أيضاً : الحبة الضئيلة من العنب. والخدل : الضخم (٣) هو الجدى يربط فى الزبية — أى الحفرة ليجىء الأسد لافتراسه فيقع فيها، والأنثى : يَعرة، وفى المثل : «أذل من اليَعر».

(٤) اسمان لاصفتان؛ فخرج نحو : بَطَل وبطلة؛ لأنه وصف .

(٥) فخرج نحو : فتى وعصا؛ لاعتلال لامهما، ونحو : طلل؛ لأنه مضعف اللام

(٦) بشرط أن يكون اسماً كما مثل المصنف؛ فخرج نحو : جِلْف للرجل الجافى :

(٧) بشرط أن يكون اسماً غير واوى العين ولا يائى اللام، فخرج نحو : حلو وحوت . ومُدْى . والمُدْى : مكيال شامى . وهو غير المد — وجمعه أمداء .

(*) « ومثله » خبر مقدم ومضاف إليه، والضمير يعود إلى فعل « الفعال » مبتدأ مؤخر « فيما » متعلق بمثل، لما فيه من معنى المماثلة، وجملة « ذكرا » صلة ما، والألف للاطلاق « وذان » اسم إشارة مبتدأ « فى المعل » متعلق بندرا « لاما » تمييز « ندر » فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ .

السابع ، والثامن : « فَعِيل » بمعنى فاعل ، و «مُؤَنَّثُه»(١) ؛ كظَرِيف وكريم وشَرِيف — ومؤنثاتها .

والخمسةُ الباقية : « فَعْلاَن » صفة ، ومؤنَّثاه « فَعْلى — وَفَعْلاَنَة » . و « فُعْلاَن » صفة ، وأنثاه « فُعْلاَنة » ، كغَضْبان وَغَضْبى — وَنَدْمان ونَدْمانَة — وخُمصان وخُمصانة(٢) . والتَزَمُوا فى « فَعِيل » وأُنثاه ؛ إذا كانا واويَّى العَيْنين صحيحَى اللَّامين كطويل وطويلة — ألاَّ يُجْمَعا إلا على « فِعال »(٣) . وَيُحفظ « فِعال » فى نحو : رَاعٍ وقائم وآمّ(٤) — ومؤنثاتهنَّ ، وَأَعْجَف(٥) وَجَواد ، وَخَيِّر ، وبَطْحَاء ، وَقَلُوص(٦) .

(١) بشرط أن يكونا وصفين صحيحى اللام ؛ فخرج نحو : حديد وجريدة ؛ لأنهما اسمان . ونحو : غنىّ وولىّ — ومؤنثهما ، لاعتلال اللام .

قيل : لم يأت على «فعيل» صفة، عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان — إلا فى ثلاث كلمات : طويل — قويم — صويب ، وأما عويص فقد غلبت عليه الاسمية .

(٢) الخَمَصة : الجوعة ، وخمص البطن — مثلثة الميم — خلا ، ورجل خمصان — بالضم والتحريك، وخميص الحشا : ضامر البطن، وهى خمصانة وخميصة ، والجمع خماص .

(٣) أما غيرهما فيجمع عليه وعلى غيره ، تقول : كريم — وكرماء — وكرام ، وكذلك : ظريف ، وشريف

(٤) آم — بهمزة ممدودة وميم مشددة — من أمّ بمعنى قصد ، وأصله : آمِم كضارب ؛ فأدغم المثلان ، وجمعه إمام كقيام ، قال تعالى : (واجعلنا للمتقين إماماً) أى قاصدين لهم، والمؤنثة : آمة . الآية : ٧٤ سورة الفرقان

(٥) أى هزيل ، ومؤنثه عجفاء — وعجف بغير هاء ؛ والجمع منهما عجاف

(٦) القلوص : الشابة من الإبل، وهو اسم على وزن فَعول — وما قبله أو صاف على أوزانها . وقد بين الناظم ما يطرد فيه «فِعال» من الأوزان فى إجمال، فقال فى « فَعْل وفَعلة » .

(فَعْلٌ وَفَعْلَة « فِعَالٌ » لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا)(*)

(*) « فعل » مبتدأ « وفعلة » عطف عليه « فعال » مبتدأ ثان « لهما » جار ومجرور خبره والجملة خبر الأول « وقل » فعل ماض فاعله يعود على فعال « فيما » متعلق بقل «عينه» مبتدأ ومضاف إليه «اليا» خبر والجملة صلة ما «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

(الثانى عشر) « فُعُول » — بضمَّتين . ويَطَّرِد فى أربعة :

فبين أنه قليل فيما عينه ياء منهما ؛ ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه الياء أيضاً كما أوضحنا

وقال فى الأربعة التالية لهما وهى : « فَعْل وفعلة » . و « فِعل وفُعل »

(وَ « فَعَلٌ » أَيْضًا لَهُ « فِعَالُ » مَا لَمْ يَكُنْ فِى لَامِهِ اعْتِلَالُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا ، وَمِثْلُ « فَعَلِ » ذو التَّاءِ وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ ، فَاقْبَلِ)(*)

أى : اطرد « فِعال » فى « فَعل وفَعَلة » ما لم يكن لامهما معتلا أو مضاعفاً ، واطرد أيضاً فى « فُعل وفِعْل » وقد أوضح المصنف شروط كل .

وفى الرابع والثامن ــ وهما: « فعيل »، ومؤنثه ــ قال :

(وَفِى فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِى أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ)(*)

أى اطرد « فِعال » أيضاً ــ فى كل صفة على فعيل بمعنى فاعل ، مقترنة بالتاء أو مجردة منها ؛ بشرط صحة لامها كما أسلفنا .

وقال فى الخمسة الباقية ، وفى « فعيل » معتل العين بالواو صحيح اللام :

(وَشَاعَ فِى وَصْفٍ عَلَى « فَعْلَانَا »، أَو أُنْثَيَيْهِ ، أَوْ عَلَى « فُعْلَانَا »

وَمِثْلُهُ « فُعْلَانَةٌ » ، وَالْزَمْهُ فِى نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَــفِى)(*)

أى : وشاع ــ أى اطرد ــ « فِعال » جمعاً لوصف على « فَعلان » ، أو أنثييه وهما: « فَعلانة أو فَعلى » ، وفى وصف على « فُعْلان » أوعلى « فعلانة » . والزم « فعال » فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين ، نحو : طويل وطويلة .

(*) « وفعل » مبتدأ أول « أيضاً » مفعول مطلق « له » خبر مقدم « فعال » مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول « ما » مصدرية ظرفية « فى لامه » خبر يكن مقدم « اعتلال » اسمها مؤخر (*) « أو يك » فعل مضارع ناقص معطوف على يكن بحذف النون للتخفيف ، واسمها يعود إلى فعل « مضعفاً » خبرها « ومثل » خبر مقدم « فعل » مضاف إليه « ذو التا » ذو مبتدأ مؤخر والتا مضاف إليه « وفعل » معطوف على ذو التا « مع فعل » مع ظرف متعلق بمحذوف حال من فعل ، وفعل مضاف إليه .

(*) « وفى فعيل » متعلق بورد « وصف فاعل » وصف حال من فعيل وفاعل مضاف إليه « كذاك فى أنثاه » متعلقان باطرد والضمير يعود إلى فعال .

(*) « على فعلانا » متعلق بمحذوف نعت لوصف « أو أنثييه » عطف عليه « أو على فعلانا » معطوف على فعلانا « ومثله » خبر مقدم ومضاف إليه « فعلانة » مبتدأ مؤخر « تفى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وهو الزمه ، والياء للاشباع .

أحدها : اسم على « فَعِل » نحو : كَبِدَ وَوَعِل[١] — وهو فيه كاللازم[٢] . وجاء فى نحو : نَمِر — نُمُور على القياس ، و نُمُر[٣] قال :

* فيهَا عَيَايِيلُ أُسُودٍ و نُمُرْ *[٤]

وقد يكون مقصوراً مِنْ نُمُور للضرورة[٥] ، وقالوا أيضاً : أَنْمار[٦] .

والثلاثةُ الباقيةُ : الاسمُ[٧] الثلاثىُّ الساكنُ العين ، مفتوحُ الفاء[٨] نحو : كَعْب وَفَلْس ، ومكسورُها نحو : حِمْل وَضِرْس ، وَمضمومُها نحو : جُنْد وَ بُرْد — إلاَّ فى ثلاثة[٩] :

---

(١) الوعل — ككتف — تيس الجبل ، ويقال فيه : وِعل — ووُعِل كدئل ، والأنثى وعلة (٢) أى اطراد « فُعول » فى فعِل — ملتزم غالباً لايكاد يجاوزه إلى غيره . (٣) أى : سماعاً (٤) بيت من مشطور الرجز ، أنشده سيبويه لحكيم بن مُعية الربعى من تميم — يصف فتاة نبتت فى موضع محفوف بالجبال والشجر . وقبله

حُفَّتْ بأَطْوَادٍ جبَالٍ وَسَمُرْ فى أَشِبِ الغِيطَان مُلْتَفِّ الْحُظُرْ

اللغة والاعراب . حُفت : أحيطت . بأطواد : جمع طود ، وأصله الجبل العالى . والمراد هنا : الشديد الارتفاع . أشب : ملتف ومختلط . الغيطان : جمع غوط ، وهو الأرض المطمئنة الواسعة . الحظر : الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة . عيايل : جمع عيل — واحد العيال ، والمراد : أشبال السباع . « فيها » خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عيايل» مبتدأ مؤخر « أسود » بدل من عيايل أو بيان لها : وروى بالجر على الإضافة ، ويكون من إضافة الصفة للموصوف . وقيل : الصواب «غيائيل» جمع غَيْل وهو موضع الأسد . **والشاهد** : جمع «نمر» على نُمُر سماعاً ، والقياس : نمور (٥) أى أن أصله نمور على رزن فعول ، ثم حذفت الواو للضرورة اكتفاء بالحركة المجانسة لها .

(٦) جمع قلة قياسى لنمر — لا سماعى (٧) خرجت الصفة كضعب وجِلف — وحُلو .

(٨) وليس معتل العين بالواو ، كحوض — فلا يجمع على فعول . وشذ فى «فوج» — وهم الجماعة من الناس — فُووج (٩) من مضموم الفاء ، فلا يطرد فيها فُعول .

أحدها : معتل العين كَحُوت(١) .

الثانى : معتل اللام كمُدْى(٢) . وشذَّ فى نُوْى نُؤِىٌّ ، قال :

* خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيًّا *(٣)

الثالث : المضاعف ـ كمُدٌّ(٤) . وَشَذَّ فى حُصٍّ ـ بالحاء المهملة ـ وهو الوَرْس(٥) — حُصُوص . وَيُحفظ فى « فَعَل »(٦) كأَسَد ، وَشَجَنَ ، وَنَدَب(٧) ، وَذَكر .

---

(١) فالغالب جمعه على « فِعلان » كحيتان (٢) فيجمع غالباً على « أفعال » تقول : مدّى ـ وأمداء؛ بقلب يائه همزة طبقاً لقاعدة الإعلال . والمُدى: القفيز الشامى. وهو غير المد المعروف (٣) صدر بيت من الوافر للطّرماح ، وعجزه :

* مَحَافِرُهَا كَأَشْرِيَةِ الإِضِينَ *

اللغة والاعراب . أياصر : جمع أيصر ، وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد . نؤيا : جمع نؤى، وهى حفيرة تحفر حول الخباء لئلا يدخله المطر. كأسرية ـ جمع سرى كغنى : نهر صغير يجرى إلى النخل. وروى: كأشربة . الإضين : جمع أضاة، وهى المستنقع من سيل أو غيره . « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « محافرها » مبتدأ ومضاف إليه « كأشربة » متعلق بمحذوف خبر وهو مضاف إلى « الأضين » الملحق بجمع المذكر السالم ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة « لنؤيا » .

والمعنى : أن هذه الديار خلت من أهلها ودرست آثارها ، ولم يبق إلا الأياصر والنؤى ، وقد خرج منها الماء على شكل مجار صغيرة كأسرية الإضين .

والشاهد : جمع « نؤى » بزنة « فُعْل » وهو معتل اللام ـ على نُؤىّ بزنة « فعول »، وأصله نؤوى ـ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا ، ثم كسرت الهمزة لمناسبة الياء . ويجوز قلب ضمة النون كسرة للمناسبة أيضاً.

(٤) المد : مكيال مقداره رطلان عند أهل العراق ، ورطل وثلث عند أهل الحجاز . ولا يجمع على « فعول » بل جمعه : أمداد (٥) وقيل : هو الزعفران . والورس ـ كما فى القاموس : نبات كالسمسم يزرع باليمن نافع للكلف طلاء، وللبهق شرباً (٦) أى اسماً غير مضعف (٧) الندب: جمع ندبة ـ وهى أثر الجرح الباقى على الجلد.

(الثالث عشر) « فِعْلان » — بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطرد أيضاً فى أربعة : اسم على « فُعَال » كغلام وغُراب . أو على « فُعَل » كصُرَد وجُرَذ . أو « فُعْل » — وَاوِىّ العين — كحُوت وَكُوز . أو « فَعَل »(١) كتاج ـ وساج ـ وخال(٢) ـ وجاز ـ وَنَار ، وَقَاع . وَقَلَّ فى نحو : صِنْو وخَرِب(٣) وغَزال، وصِوَار(٤) وحائط، وظَلِيم(٥) وخَرُوف

(الرابع عشر) « فُعْلان » — بضم أوله وسكون ثانيه . ويكثُرُ فى ثلاثة : فى اسم على « فَعْل » كَظَهْر وبَطْن ، أو « فَعَل » صحيح العين ؛

(١) والغالب أن تكون عينه فى الأصل معتلة .

(٢) الخال : النقطة المخالفة لبقية لون البدن ، والأصل خيل ، والجمع خيلان .

(٣) الخرب : ذكر الحبارى ـ والشعر المختلف وسط المرفق ، والجمع أخراب وخراب ـ وخربان (٤) هو القطيع من بقر الوحش، وجمعه: صيران، وأصله: صوْران .

(٥) هو ذكر النعام ، وجمعه ظلمان . وكذلك يحفظ فى « فِعلة » كنسوة ونسوان وفى وصف على « فَعل » كضيف، وضيفان ـ أو على « فُعال » كشجاع وشجعان .

وفى الوزنين المتقدمين « فُعول » و « فِعلان » ـ يقول الناظم فى إجمال :

(وَبِفُعُولٍ « فَعِلٌ » نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِباً ، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
فى « فَعْلٍ » اسْمًا مُطْلَقَ الفا ، وَ« فَعَلْ » لَهُ ، وَلِلْفُعَالِ « فِعْلَانٌ » حَصَلْ
وَشَاعَ فى حُوتٍ وَقَاعٍ مع مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فى غَيْرِهِمَا)(*)

أى : أن « فعول » يورد جمعاً ـ فى اسم ثلاثى على « فعل » ويلتزم فيه غالباً .

(*) « وبفعول » متعلق بيخص « فعل » مبتدأ « نحو كبد » نحو خبر لمبتدأ محذوف وكبد مضاف إليه « يخص » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر فعل « غالباً » حال من الضمير فى يخص « كذاك » متعلق بيطرد وفاعله يعود إلى فعول (*) « فى فعل » متعلق بيطرد اسماً مطلق الفا » حالان من « فعل » ومضاف إليه « وفعل » مبتدأ « له » جار ومجرور خبر « وللفعال » متعلق بحصل « فعلان » مبتدأ وجملة « حصل » خبر

(*) « فى حوت وقاع » متعلقان بشاع « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منهما « ما » اسم موصول مضاف إليه « ضاهاهما » فاعل ضاهى يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول، والجملة صلة ما « وقل » فعل ماض فاعله يعود إلى فعلان « فى غيرهما » متعلق بقل .

كَذكَر وجَذَع(١) ، أو « فَعِيل » كَقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب
وقلَّ في نحو : راكب وأَسْوَد ، وزُقَاق(٢) .

(الخامس عشر) « فُعَلاء » — بضم أوّله وفتح ثانيه . ويطّردُ في « فَعِيل بمعنى فاعل »(٣) — غيْرَ مُضاعَفٍ ولا مُعتلِّ اللّام(٤) . كظَرِيف وكَرِيم وبَخِيل . وكَثُرَ في « فاعِل » دالاًّ على معنًى كالغريزة ، كعاقِلٍ وصالِحٍ وشاعِرٍ ،

ويطرد في اسم على « فعل » مثلث الفاء ، ويحفظ في « فَعَل » . أما « فعلان » فيطرد في اسم على « فُعال » وقد سبق أنه مطرد في « فُعَل » كصرد » . وكذلك يطرد فيما عينه واو ؛ من « فُعل » أو « فَعل » كحوت وقاع ، ويقل في غير ذلك . ولم يذكر الناظم الشروط والتفصيلات ، وقد أوضحها المصنف وزدناها إيضاحاً .

(١) الجذع : الشاب الحدث ، وقيل : الثنى من المعز . وهى بهاء ، والجمع : جذاع وجُذعان — وهو صفة بحسب الأصل . ثم غلبت عليه الاسمية ؛ كعبد وعبدان . ومثله : حمل وحملان

(٢) الزقاق — كغراب : السكة ويؤنث ، والجمع أزقة وزقان . وهو أيضاً مجاز البحرين .
وفي الأسماء الثلاثة التي تجمع على « فعلان » يقول الناظم :

(وَ « فَعْلاً » اسْماً ، وَفَعِيلاً ، وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ — فُعْلَانٌ شَمَلْ)(*)

أى : أن « فعلان » جمعاً يشمل من المفردات : الصحيح العين الذى على وزن « فعل » ، و « فعيل » و « فعَل » — وخرج بقوله اسماً : ضخم — وجميل — وبطل وبغير معتل العين : نحو قود ؛ فلا يجمع شيء منها على « فعلان » .

(٣) أو بمعنى « مُفعل » — أو « مفاعل » ، ويشترط أن يكون « فعيل » في الثلاثة : وصفاً لمذكر عاقل ، غير مضعف ولا معتل اللام ، دالاًّ على سجية مدح أو ذم كامثل المصنف وشذ : أسراء — وقتلاء — وسجناء — في أسير وقتيل وسجين ؛ لأنهما بمعنى مفعول

(٤) فخرج نحو : لبيب وشديد ، وغنى وولى .

(*) « وفعلا » مفعول مقدم لشمل « اسما » حال من فعلا « وفعيلا وفعل » معطوفان عليه « غير معل العين » غير حال من فعل وما بعده مضاف إليه « فعلان » مبتدأ « شمل » الجملة خبر .

وشذَّ « فُعَلاء » فى نحو : جَبَان[1] وَخَلِيفة[2] و سَمْح ، ووَدُود .

(السادس عشر) «أَفعِلاء» — بكسر ثالثه . وهو نائب عَن فُعَلاء ؛ فى المضَعَّف[3] كَشَديد وعزيز، وفى المعتلّ[4] كَوَلِيّ وَغَنِيّ .

وشذَّ فى نحو[5] : نَصيب ، وَصَدِيق ، وَهَيِّن .

(السابع عشر) « فَوَاعِل » — ويطَّرد فى سبعة ؛ فى « فاعِلَة » اسماً أو صفة كَـ(نَاصِيَةٍ كاَذِبَةٍ خَاطِئَة)[6] ، وفى اسمٍ على «فَوْعَل» كَجَوْهَر

(١) أى مما ليس على « فعيل » أو « فاعل » .

(٢) فقد جمعوه على خلفاء بطريق الحمل على المذكر ــ وهو خليف؛ لأنه لا يقع إلا على مذكر . وقيل: إن «خلفاء» جمع خلف ، أما خليفة ، فجمعه « خلائف» .

(٣) أى فى جمع فعيل المتقدم بمعنى فاعل .

(٤) أى معتل اللام من فعيل أيضاً .

(٥) أى من غير المضعف والمعتل اللام . وشذ كذلك « ظنين » ــ بمعنى متهم ــ و « أظناء » ؛ لأنه بمعنى مفعول ، وإن كان مضعفاً .

وفى « فعلاء » و « أفعلاء » يقول الناظم :

(وَلِـكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ « فُعَـلاَ » كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَـــا قَدْ جُعِلاَ
وَنَابَ عَنْهُ « أَفْعِلاَء » فى الْمُعَلّْ لاماً ، وَمُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ)(*)

أى : أن « فعلاء » يطرد جمعاً فى « فعيل » بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل ، غير مضاعف ولا معتل اللام ؛ كـكريم وبخيل ، وما شابههما مما يدل على معنى كالغريزة . وينوب عن « فعلاء » فى المضاعف والمعتل ــ « أفعلاء » ، وقل مجىء « أفعلاء » جمعاً لغير ما ذكر

(٦) ناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة ــ صفتان . الآية ١ : سورة العلق

(*) « ولـكريم » خبر مقدم « وبخيل » معطوف عليه « فعلا » مبتدأ مؤخر « كذا » متعلق بجعلا فى موضع المفعول الثانى « لما » متعلق به أيضاً، و«ما» اسم موصول «ضاهاهما» الجملة صلة ما « قد » حرف تحقيق « جعلا » نائب فاعله العائد إلى فعلا ــ هو مفعوله الأول، والألف للاطلاق .

(*) «فى المعل» متعلق بناب «لاما» تمييز «ومضعف» عطف على المعل «وغير ذاك» غير مبتدأ واسم الإشارة مضاف إليه، والـكاف حرف خطاب ، وجملة « قل » خبره .

وكَوْثر ، أو « فَوْعَلة » كصَوْمَعَة[١] وزَوْبَعَة ، أو « فاعَل » — بالفتح
كخَاتَم وقالَب، أو « فاعِلاء » — بالكسر، نحو : قاصِعاء ورَاهِطاء[٢] ،
أو « فاعِل » كجَائز[٣] وكاهِل ، أو فى وصْفٍ على « فاعِل » لمؤنَّث[٤] ،
كحائِض وطالِق ، أو لغيرِ عاقل[٥] كصاهِل وشاهِق .
وشَذَّ فوارسُ ـ ونَوَاكِسُ ـ وسَوَابِقُ ـ وهَوالكُ[٦] .

---

(١) هى : بيت العبادة للنصارى ـ كالصومع .
(٢) اسمان لجحر اليربوع . وله ثالث اسمه : النافقاء ، وجمعها : قواصع ـ ورواهط ـ ونوافق
(٣) هى : الخشبة توضع فوق حائطين ـ والخشبة التى تحمل خشب سقف البيت .
(٤) اى : عاقل ، خال من تاء التأنيث غالباً .
(٥) بشرط أن يكون لمذكر .
(٦) لأنها جموع أوصاف على « فاعل » لمذكر عاقل . والناكس : المطاطىء رأسه
وزاد فى الكافية ثامناً ، وهو : « فوعلة » نحو : صومعة وصوامع . وقد ذكر فى التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع . فقال : « فواعل لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة ؛ أو واو غير ملحقة بخماسى » . وقوله مما ثانيه ـ بيان لغير ، واحترز به من نحو : آدم ؛ فإن ألفه أبدلت من فاء الكلمة ، فلا يجمع على فواعل ـ بل على أفاعل ، نحو : أوادم . واحترز بقوله : غير ملحقة بخماسى ـ من نحو : خورنق ، فجمعه : خرانق ، بحذف الواو ـ بزنة فعالل ؛ لأن الواو فيه للالحاق . والخورنق : قصر للنعمان الأكبر مشهور ه وفى فواعل ـ يقول الناظم :

(« فَوَاعِلٌ » لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاَء مَعَ نَحْوِ كاهِلِ
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَهْ ، وَشَذَّ فى الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ)(*)

(*) « فواعل » مبتدأ « لفوعل » خبر « وفاعل وفاعلاء » معطوفان على فوعل « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله « وحائض وصاهل وفاعله » معطوفات على كاهل « وشذ » فعل ماض وفاعله يعود الى فواعل « فى الفارس » متعلق بشذ « مع ما » مع ظرف حال من الفارس و « ما » مضاف إليه « ماثله » الجملة صلة ما ، والضمير البارز فى ماثل مفعوله ، وهو يعود الى الفارس

(الثامن عشر) « فَعائل » . ويطَّرِد فى كلِّ رباعىّ[١] مؤنَّثٍ، ثالثُه مَدَّةٌ[٢]؛سواء كان تأنيثُه بالتاء كسَحَابة[٣] وصَحِيفة وحَلُوبة — أو بالمعنى كَشِمَال[٤] ، وعَجُوز ، وسعيد — علمَ امرأة .

أى : أن فواعل يطرد جمعاً لاسم على وزن « فَوْعل » ، أو على « فاعله »— أو على « فاعلاء »— أو على «فاعل»، نحو كاهل . ويطرد أيضاً فى وصف خاص بالأنثى على وزن «فاعل» كحائض، ولمذكر غير عاقل كصاهل. وفى جمع على «فاعلة» . وشذ فى وصف على «فاعل» لمذكر عاقل لم يجمع على «فواعل » . ويرى بعض الباحثين عدم التقيد بالشرط الذى يقضى بألا تجمع صفة « فاعل » على فواعل إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل ؛ وذلك لوجود جموع كثيرة من هذا النوع، كل منها وصف لمذكر عاقل ؛ كسابق وسوابق — وسابح وسوابح — وقارئ وقوارئ — وكاهن وكواهن — وغائب وغوائب — وحاج وحواج . فالحق أن صيغة « فاعل» تجمع قياساً على « فواعل »؛ سواء كانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل ، غير أن الأفضل مراعاة الشروط .

(١) قال شارح الموضح : اسماً كان أو صفة. وشرط غيره الاسمية فى ذوات التاء ، ما عدا «فعيلة» فتجمع على فعائل ولو كانت صفة، كلطيفة ولطائف؛ بشرط ألا تكون بمعنى مفعول .

(٢) ألفاً كانت ، أو واواً ، أو ياء .

(٣) مثلها : رسالة ، وذؤابة .

(٤) بكسر الشين — مقابل يمين ، وبفتحها — ريح تهب من ناحية القطب . وهو يشمل عشرة أوزان : خمسة مختومة بالتاء ، وخمسة مجردة منها ؛ فالتى بالتاء «فعالة» مثلثة الفاء ؛ كذؤابة — وسحابة — ورساله ، و «فعولة» : كحمولة وحمائل؛ و «فعيلة» كصحيفة وصحائف ، ويشترط ألا تكون بمعنى مفعولة ، كجريحة بمعنى مجروحة . والمجردة منها — ويشترط أن تكون لمؤنث معنوى — هى : « فعال » مثلثة الفاء ، نحو: شمال : « لليد اليسرى » وشمائل ، وعقاب « اسم لطائر » وعقائب ، وشمال للريح المعروفة وشمائل » . و « فعول » نحو: عجوز وعجائز . و « فعيل » نحو : لطيف « اسم امرأة » ولطائف . وذكر فى التسهيل : أن « فعائل » يكون جمعاً للمؤنث بألف التأنيث المقصورة كحبارى وحبائر — أو الممدودة ، كجلولاء وجلائل ، وشذ :

(التاسع عشر) «فَعَالِي» — بفتح أوله وكسر رابعه. ويطَّرِدُ في سبعة: «فَعْلاة» كَمَوْمَاة[1]. و«فِعْلاة» كسِعْلاة[2]. و«فِعْلِيَة» كَهِبْرِيَة[3]. و«فَعْلُوَة» كَعَرْقُوَة[4] — وما حُذِفَ أَوَّلُ زائِدَيْهِ[5] من نحو: «حَبَنْطَى وقَلَنْسُوَة»[6]. و«فَعْلاء»؛ اسماً كصحراء — أو صفةً لا مُذَكَّرَ لها كَعَذراء[7]. وذُ الألف المقصورَة؛ لتأنيث

ضُرة وضرائر — وحُرة وحرائر — وكنّة وكنائن؛ لأنها ثلاثية. وفي «فعائل» يقول الناظم:

(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ «فَعَالَهْ» وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ)(*)

أي: أن فعائل يكون جمعاً لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره، مؤنث — بتاء ثابتة أو مزالة — أي غير موجودة. والمراد بشبه «فعالة» — «فَعيل» و«فَعول» بالتاء أو مجردتين منها، وقد أوضحنا ذلك كله بالأمثلة.

(١) هي الصحراء الواسعة التي لا نبات فيها، وجمعها: مَوام — كجوار.

(٢) هي في زعم العرب: الغُول، أو ساحرة الجن — وجمعها سعالٍ.

(٣) هي القشر الذي يتعلق بأصول شعر الرأس — أو ما يتطاير من ذرات القطن والدقيق — وجمعها هبارٍ.

(٤) هي الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو — وجمعها عراقٍ.

(٥) أي ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي، ويحذف أول الزيادتين عند بعض العرب.

(٦) الحبنطى: العظيم البطن. والقلنسوة، ما يلبس على الرأس. وقد زيد في الأول النون والألف؛ ليلحق بسفرجل. فإذا حذف أول زائديه — وهو النون — قيل في جمعه: حباطٍ. أما الثاني فقد زيد فيه النون والواو فإذا حذف أول الزائدين — قيل في جمعه: قلاسٍ. أما من يحذف ثاني الزائدين فيجمعهما على حبانط وقلانس. ومثلهما: عفرنى للأسد، وبلهنية بمعنى السعة؛ يقال: فلان في بلهنية من العيش — أي في سعة.

(٧) هي البكر.

(*) «وبفعائل» متعلق باجمعن «فعالة» مفعوله «وشبهه» معطوف على فعالة «ذاتاء» «ذا» حال من المفعول به وتاء مضاف إليه «أو مزالة» معطوف على «ذاتاء» وإضافته إلى الهاء من إضافة اسم المفعول لمفعوله الثاني، والأول هو نائب الفاعل.

كحُبْلَى - أو إلحاقٍ كذِفْرَى(١).

(تمام العشرين) «فَعَالَى» — بفتح أوَّله ورابعه. ويُشَارِكُ الفَعَالِي — بالكسر — في صحراء، وما ذُكِرَ بعده(٢).

وَلَيْسَ لِفَعَالَى ما ينفرِدُ به عن الفَعَالِي- إلاَّ وَصْفٌ(٣).

(الحادى والعشرون) «فَعَالِيّ» — بالتَّشْديد. ويَطَّرِدُ في كلِّ ثُلاثِيٍّ(٤) آخرُه ياءٌ مشدَّدة(٥) غير متجدِّدة للنَّسَبِ(٦)

(١) هي الموضع الذى خلف أذن البعير يرشح منه العرق، والجمع: زفار. وألفه زائدة للالحاق بدرهم. ويحفظ فعالى في نحو: مُهر ومهار - وأهل وأهال - وليلة وليال.

(٢) أى في «فعلاء» اسماً كصحراء - أو وصفا لمؤنث لا مذكر له كعذراء، أو مختوما بألف التأنيث المقصورة، أو ألف الإلحاق على أساس ما تقدم في «فعالِى» بالكسرة؛ فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين «فعالِى - و فعالى».

(٣) أى على وزن «فعلان» أو «فعلى»، نحو: كسلان وكسالى - وسكران وسكارى. والأحسن في صيغة هذا الوصف - ضم أوله عند الجمع، فيقال: كُسالى - وسُكارى. وكذلك ينفرد الفعالِى بالكسر - بالخمسة التى ذكرت قبل صيغة «فعلان». ويحفظ «فَعالى» في نحو: يتيم - وأيم - وطاهر - وحبط. و «فُعالى» في نحو: قديم - وقُدامى، وأسير - وأسارى.

وفى «الفعالى والفعالى» يقول الناظم فى إجمال لا تفصيل فيه ولا إيضاح.

(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ، وَالقَيْسَ اتْبَعَا)(*)

أى أن «فعالى وفعالى» يشتركان في جمع ما كان على «فعلاء»؛ اسما كصحراء أو صفة كعذراء. واتبع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرها.

(٤) ساكن العين. (٥) تلى الأحرف الثلاثة وتزيد عليها.

(٦) سواء كانت هذه الياء أصلية لغير النسب مطلقا ككرسى - أم أصلها مزيدة

(*) «وبالفعالى» متعلق بجمعا، والباء بمعنى على «والفعالى» معطوف عليه «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء» عطف عليه «والقيس» مفعول اتبع، والألف في اتبعا منقلبة عن النون الخفيفة، ومعناه: اتبع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرها.

كَبُخْتِيّ[1] وكُرْسِيّ وقُمْرِيّ[2] بخلاف نحو : مصرىّ ، وَبَصْرِىّ[3]

وأما أَنَاسِيّ فَجَمعُ إنسان — لا إنسىّ[4] ، وأصلُه أناسين ؛ فأبدلوا النونَ ياء ـ كما قالوا : ظَرِبَان وظَرَابِىّ[5] .

(الثانى والعشرون) « فَعَالِل » . ويَطَّرِدُ فى أربعة وهى : الرُّباعىُّ والخماسىّ — مُجَرَّدين ، ومزيداً فيهما :

للنسب ، ثم أهمل هذا الغرض وترك وأصبح غير ملحوظ ، نحو : مُهْرِى ؛ فإن أصله الجمل المنسوب إلى قبيلة « مُهرة » اليمنية المشهورة بالإبل المذكورة ، ثم أهمل ذلك وصار المهرى اسما للنجيب من الإبل مطلقا ؛ فيجمع على مهارى .

(١) أصله الجمل المنسوب إلى « بُخت » الخراسانية ؛ وهى المشهورة بجودة إبلها وحسنها ، ثم تنوسى ذلك وشاع استعمال « البختى » فى كل جمل قوى جميل ، وجمعه بخاتى ـ والأنثى بُختية. (٢) القمرى: نوع من الحمام ، والجمع قمارى ـ والأنثى قمرية.

(٣) لأن ياءهما متجددة للنسب . ولا يجمع على هذا الوزن . مثل عربىّ وعجمىّ لتحرك عينهما . وشذ قبطى وقَباطى .

(٤) لأن الياء فى « إنسى » متجددة للنسب الباقى على حاله . وما ختم بها لا يجمع على « فَعالى » . وقيل : ما المانع من جعل أناسى جمع إنسى على تناسى النسب ـ كما قالوا فى بختى وقمرى ؟. وأناسين : جمع إنسان ولا داعى للبدل ؟ والعرب تقول : إنسى — فى معنى إنسان ؟ (٥) أصله . ظرابين، فأبدلت النون ياء . و «الظربان : دويبة كالهرة منتنة الريح . ويحفظ « فعالى » فى نحو : صحراء وعذراء ؛ فيقال : صحارىّ وعذارىّ . وذكر فى التسهيل : أنه يطرد أيضا فى وزن « فَعلاء » على النحو الذى سبق شرحه ؛ نحو : علباء ـ وقوباء .

وفى « فعالىّ » يقول الناظم :

(وَاجْعَل فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ جُدِّدَ ، كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ)(*)

(*) «فعالى» مفعول أول اجعل «لغير» فى موضع المفعول الثانى له «ذى نسب» ذى مضاف إليه ونسب كذلك «جدد» فعل ماض المجهول. والجملة صفة لنسب «كالكرسى» متعلق بمحذوف حال من غير ذى نسب ـ أو خبر لمبتدأ محذوف « تتبع » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر «العرب» مفعول تتبع .

فالأول: كجَعفر وزِبرِج [1] .

والثانى : كسفَرْجَل وَجَحْمَرِش [2] . ويجبُ حذفُ خامِسه [3]؛ فتقول : سفارِج وجَحامِرْ، وأنتَ بالخيارِ فى حذفِ الرابع أو الخامس؛ إن كان الرابع مُشْبِهاً للحُروف التى تُزَاد [4] : إمَّا بكونه بلفظِ أحدها كخَدَرْنَق [5] — أو بكونه مِنْ مَخْرَجِه كفَرَزْدَق [6] ؛ فإن الدَّالَ من مَخْرج التاء .

أى : اجعل « فَعالِىّ » جمعا لكل اسم ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ؛ ككرسى . أما النسب غير المتجدد — وهو الذى أهمل عند الجميع — فلا يمنع جمعه .

(١) الجعفر : النهر الصغير ، والكبير الواسع — ضد ، أو النهر الملآن . والزبرج : الذهب — أو السحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمرة .

(٢) الجحمرش: العجوز الكبيرة — والمرأة السمجة الوقحة .

(٣) وذلك للتخفيف؛ لأن الثقل حدث به .

(٤) حروف الزيادة عشرة معروفة ، وهى مجموعة فى قولهم : « أمان وتسهيل » أو فى « سألتمونيها » ويمكن الاستغناء عن الحرف الزائد وتؤدى الكلمة معنى بعد حذفه.

(٥) هو العنكبوت، فرابعه — وهو النون — حرف أصلى ولكنه من لفظ حروف الزيادة.

(٦) اسم جنس جمعى لفرزدقة ، وهى القطعة من العجين ، ولقب به همام ابن غالب الشاعر المشهور . تقول فى الجمع : خدارق ، وفرازق ، بحذف الرابع ، وخدارن — وفرازد ، بحذف الخامس ، وهو أجود ؛ لأن المعهود الحذف من الآخر ، ومحل التخيير : إذا لم يكن الخامس مشبهاً للزائد ، وإلا وجب حذفه مطلقاً ، سواء كان الرابع شبيهاً بالزائد أم غير شبيه، نحو: «قُذَعْمل» للجمل الضخم — وقذاعم، وسفرجل — وسفارج ؛ ذلك لأن اللام قد تزاد فى نحو : عبدل — فى عَبد .

والخلاصة

أنك إذا جمعت الخماسى، تعين حذف خامسه — إن لم يكن الرابع مشبهاً للزائد ؛ فإن

والثالث(١) : نحو مُدَحْرَج ـ ومُتَدَحْرِج .

والرابع(٢) ، نحو : قَرَطَبُوس(٣) ، وَخَنْدَرِيس(٤) . ويجبُ حَذفُ زَائِدِ هذَيْنِ النَّوْعين(٥) — إلاَّ إذَا كانَ ليناً(٦) قبلَ الآخِرِ فيثْبُتُ . ثمَّ إن كانَ ياءً صُحِّحَ(٧) نحو : قِنديل ، أو واواً أو ألفاً قُلبا ياءَيْنِ نحو : عُصفور ـ وسِرْدَاح(٨) .

كان الرابع كذلك ، فأنت بالخيار فى حذف أحدهما ؛ ما لم يكن الخامس شبيهاً بالزائد وإلا تعين حذفه : (١) الرباعى المزيد بحرف أو حرفين ، أو ثلاثة ـ كاحرنجام.

(٢) وهو الخماسى المزيد (٣) قيل : هو بفتح القاف ـ الداهية ، وبكسرها ـ الناقة العظيمة الشديدة (٤) اسم من أسماء الخمر (٥) ويحذف مع الزائد ـ الحرف الخامس فى مزيد الخماسى أيضاً كما مر ، تقول فى الجمع : دحارج ـ وقراطب ـ وخنادر . وتقول فى قبعثرى « للجمل الضخم » ـ قباعث .

(٦) أى رابعا وإلا حذف . والمراد باللين الذى يبقى هنا فى الجمع : حرف العلة الساكن ؛ سواء كان قبله حركة تناسبه كما مثل المصنف ـ وهو حرف المد اصطلاحاً ، أو لا تناسبه كفردوس ـ وهو المسمى باللين ـ فيقال فى الجمع : فراديس .

فإذا كان حرف العلة متحركاً ، نحو: كَنَهْوَر «للسحاب المتراكم ـ وللرجل الضخم» ، وهبيّخ للغلام الممتلىء لحماً ـ قيل فى جمعهما: كناهِر ـ وهَبايخ، بحذف حرف العلة وجوباً، وكذلك إذا كان حرف العلة غير رابع ، نحو : « فَدَوْكس » اسم من أسماء الأسد فيجمع على فداكس (٧) ويجمع ما هو فيه على «فعاليل» بزيادة ياء قبل الآخر فى الغالب، إلا إذا كان مختوماً بياء مشددة مثل : كرسىّ ـ فلا تزاد عليه الياء ، لئلا يجتمع فى آخر الكلمة الواحدة ـ ثلاث ياءات (٨) السرداح : الناقة الطويلة ـ أو الكريمة ـ أو السمينة، والمكان اللين. وفى صيغة «فعالل» وشبهه الآتى ـ يقول الناظم:

(وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا   فى جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

(*) « وبفعالل » متعلق بانطقا « وشبهه » معطوف عليه «فى جمع» متعلق بانطقا «ما» اسم موصول مضاف إليه « فوق الثلاثة» فوق ظرف متعلق بارتقى الواقع صلة لما ، والثلاثة مضاف إليه.

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِى جُرِّدَ ، الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ)(*)

أى : أن «فعالل» ، وشبهه - يكونان جمعاً لكل اسم ارتقى على الثلاثة - أى رباعيا - غير ما سبق ذكر جمعه . وانف - أى احذف - الآخر من الخماسى المجرد عن الزيادة واجمعه على « فعالل » قياسا . ثم قال الناظم فى الرباعى :

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ)(*)

أى : أن الرابع إذا كان شبيها بالمزيد - قد يحذف دون الخامس الذى يتم به أصل الكلمة . فإن كان الرابع غير مشبه للزائد - لم يجز حذفه ، ويتعين حذف الخامس ، ثم قال الناظم فى الخماسى :

(وَزَائِدَ العَادِى الرُّبَاعِى احْذِفْهُ ،مَا لَمْ يَكُ لَيْناً إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا)(*)

أى : احذف زائد الاسم العادى - أى المجاوز الرباعى « وهو الخماسى المزيد بحرف » ؛ إلا إذا كان هذا الزائد حرف لين قبل الآخر الذى به ختام الاسم ، فإن كان الزائد حرف مد قبل الآخر - لم يحذف ، بل يجمع الاسم على « فعاليل » ، نحو : قرطاس - وقراطيس .

هذا : ويصح فى جمع التكسير الذى على وزن « فعالل » وشبهه - إذا حذف من مفرده شىء عند الجمع - أن يزاد ياء قبل الآخر عوضاً عن المحذوف ؛ سواء كان المحذوف أصلياً أم زائداً . وكذلك يجوز أن يزاد فيه ياء قبل الآخر إن لم تكن موجودة - ولو لم يحذف منه شىء ؛ كما يجوز حذفها إن كانت موجودة ، فتقول فى جعفر وبرثن ، وفرزق ، وخدرنق : جعافر وجعافير - وبراثن وبراثين - وفرازق ، وفرازيق - وخدارق وخداريق ، وهذا مذهب الكوفيين . ومنع البصريون

(*) «من غير» متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «ما» اسم موصول مضاف إليه «مضى» الجملة صلة « ومن خماسى» متعلق بانف «جرد» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى خماسى، والجمله صفة له « الآخر » مفعول انف مقدم « بالقياس » متعلق بانف .

(*) « والرابع » مبتدأ « الشبيه » صفة له « بالمزيد » متعلق به « قد يحذف » الجملة خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بيحذف « ما » اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق بتم « العدد » فاعل تم ، والجملة صلة ما . والمراد بقوله : بما به تم العدد - الخامس من الخماسى .

(*) « وزائد » مفعول لمحذوف يفسره احذفه « العادى » مضاف إليه « الرباعى » مفعول العادى ، وسكنت ياؤه للضرورة « ما » مصدرية ظرفية «يك» مجزوم بلم بحذف النون، واسمه يعود إلى الزائد « ليناً » خبر « إثره » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ومضاف إليه « اللذ » اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وهو لغة فى الذى «ختما» الجملة صلة والألف للاطلاق ، وجملة المبتدأ والخبر صفة لينا ، والمراد باللذ ختما : الحرف الأخير من الكلمة .

(الثالث والعشرين) « شِبْه فَعَالِل »[1] . ويَطَّرِدُ فى مزيد الثلاثىِّ غيرِ ماتقدَّم[2]، ولاتحذف زيادتُه إن كانت واحدةً[3]؛ كأفكل[4] ومَسجِد وجَوهَر - وَصَيْرَف[5] - وعَلْقَى[6] . ويُحذَفُ ما زادَ عليها ؛ فتحذفُ زيادةٌ من نحو : مُنطلِق ، واثنتان من نحو : مُستَخرِج ومُتَذَكِّر .

زيادة ياء قبل الآخر - دون أن يكون هنالك محذوف جاءت عوضاً عنه؛ فلا يقال فى جعفر - جعافير؛ إلا فى ضرورة الشعر . وكذلك منعوا حذف الياء الموجودة فى مفاعيل إلا فى الضرورة .

هذا : وقد وردت ألفاظ دالة على الجمع على وزن مفاعل وفعاليل وليس لها مفرد . ومن ذلك : هزاهز - وهى تحريك الفتن والحروب بين الناس . وأبابيل - وهى الفرق الكثيرة من الطير والحيوان والإنسان . وعباديد - وهى الجماعات من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه . وتباشير - لأوائل الصبح وكل شيء . وقيل: هذه أسماء جموع .

وهنالك مفردات لا تجمع ، مثل : اليمّ - وهو البحر . والسراب - وهو ما يرى نصف النهار كأنه ماء وليس بماء . والدبور - وهى الريح التى تهب من الغرب، ويقابلها: الصبا .

(١) المراد به : ما يماثل « فعالل » فى عدد الحروف وضبطها ، وإن خالفه فى الوزن الصرفى ، مثل : مفاعل - كمنابر ، وفياعل - كصيارف ، وفواعل - كجواهر ، وفعالل - كسلالم ، وفعالىّ - ككراسى .

(٢) فلا يجمع على شبه « فعالل » مثل : أحمر - سكران - قائم - رام - باب صغرى - وسكرى - . . إلخ ؛ فقد تقدم لهذه جموع تكسير أخرى قياسية . وحكم هذا الثلاثى المزيد عند جمعه على شبه « فعالل » - أوضحه المصنف بقوله: ولا تحذف زيادته الخ

(٣) سواء أكان الزائد حرف علة أم غير علة - كان فى الأول أم فى غيره - للالحاق أم لغير الالحاق . وقد مثل المصنف لهذه الأنواع .

(٤) الأفكل - بفتح الهمزة والكاف - الرعد والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل . ومثلها: الأفضل مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفه؛ ليشبه الأسماء غير الأوصاف؛ لأنه إذا خلا من ذلك لزم الافراد والتذكير كما هو معروف

(٥) الصيرف : نقاد الدراهم - والمحتال للأمور .

(٦) اسم نبت . قيل : وفى التمثيل به نظر ؛ لأنه يجمع على « الفعالى » بكسر اللام وفتحها كما سبق .

ويتعيَّن إبقاءُ الفاضلِ[١]؛ كالميم مُطلقاً[٢] فتقول في مُنطَلِق[٣] : مَطالق — لا نَطَالِق[٤]، وفي مُسْتَدْعٍ : مَداعٍ[٥] — لا سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ[٦]. خلافاً للمبرّد في نحو : مُقْعَنْسِس[٧] ؛ فإنه يقول : قَعَاسِس ؛ ترجيحاً لمُمَاثِل الأصل[٨] . وكالهمزةِ والياءِ المصدَّرتَين كـألَنْدَدَ ويَلَنْدَدَ[٩] ؛ تقول: ألَادّ — ويَلَادّ[١٠] .

وإذا كان حذفُ إحدَى الزِّيادَتين مُغنِياً عن حذفِ الأخرى بدون

---

(١) وهو: ماله مزية لفظية أو معنوية ، أو لايغنى حذفه عن حذف غيره .

(٢) سواء صدرت أم لا — كان معها حرف مماثل للأصل أم لا. ولا فرق فى ذلك بين الخماسى والسداسى .

(٣) أى: مسمى به ، وكذلك مستدع .

(٤) لأن الميم تفضل النون بتصديرها ، ودلالتها على معنى مختص بالاسم ؛ لأنها تدل على اسم الفاعل أو المفعول ، وهذه مزية معنوية .

(٥) بحذف السين والتاء ؛ لأن وجودهما يخل ببنية الجمع ، وإبقاء الميم لمزيتها المتقدمة

(٦) لأن البناء الأول غير موجود ، والثانى فيه حذف الميم ، فيفوت الغرض منها — وهو الدلالة على الفاعل .

(٧) أى: مما آخر زائديه للالحاق . والمقعنسس : المتأخر الراجع إلى الخلف — من القعس وهو: خروج الصدر ودخول الظهر — ضد الحدب

(٨) فيحذف الميم والنون ، ويبقى السين لأنها وإن كانت زائدة — فهى ضعف حرف أصلى ، فيحكم لها بما للأصل ؛ فكأن أصل مقعنسس عنده — قعسس كجعفر ؛ ولأنها زيدت للالحاق باحرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره .

(٩) كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة — كالألد .

(١٠) أى فى جمعهما جمع تكسير — بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ؛ لتصدرهما وتحريكهما ، ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى ؛ وهو التكلم فى الهمزة ، والغيبة فى الياء — بخلاف النون فإنها فى مثل موضعهما لا تدل على شىء أصلا ، وهذه مزية معنوية .

العكس — تعيَّن حذفُ المُغْنِي حَذْفُهَا ؛ كياء حَيْزَبُونَ[١] تقول : حَزَابِين — بحذف الياء[٢] وقلب الواو ياء — لا حَيَازِبْنَ بحذف الواو ؛ لأَنَّ ذلك مُحْوِجٌ إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن[٣] ؛ إذ لا يقعُ بعد ألف التكسير ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكن — إلاَّ وهو معتَل[٤] .

فإن تكافأت الزيادتان فالحاذِفُ مُخَيَّرٌ ، نحو : نُونَى سَرَنْدَى[٥] وعَلَنْدَى[٦] وأَلِفَيهما[٧] ؛ تقول : سَرَانِد — وسَرَادٍ ، وعَلاَنِد — وعَلاَدٍ .

---

(١) الحيزبون : المرأة العجوز ؛ وفيه ثلاثة زوائد : الياء ، والواو ، والنون .

(٢) لأن حذفها يغنى عن حذف الواو ؛ لصيرورتها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء

(٣) ليصير على صيغة الجمع فى « مفاعل » .

(٤) مثل : قناديل — ومصابيح .

(٥) السرندى : السريع فى أموره — أو الشديد من الرجال ، والأنثى سرندا‌ه .

(٦) العلندى : البعير الضخم — والغليظ من كل شىء ، ونوع من شجر العضاه له شوك ، واحده بهاء ، والجمع علاند .

(٧) فإنهما زيدتا للالحاق ولا مزية لإحداها على الأخرى ؛ لأن النون رجحت بالتقديم على الألف ، كما أن الألف رجحت بتقديم الحركة لإلحاقها بسفرجل ، فلما تكافأت الزيادتان — خُير الحذف .

وإلى ما تقدم فى شبه مفاعل ، وحكم الزائد عند الجميع — يشير الناظم بقوله :

وَالسِّينَ وَالتَّاءَ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِـــل
وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِـــوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْـــلُهُ إِنْ سَبَقَا

(*) « والسين » مفعول أزل مقدم « واليا » بالقصر عطف عليه « من » متعلق بأزل « كمستدع » الكاف بمعنى مثل — فى محل جر بمن ، و « مستدع » مضاف إليه « إذ » حرف تعليل « ببنا الجمع » ببنا متعلق بمخل والجمع مضاف إليه « بقاهما » مبتدأ ومضاف إليه « مخل » خبر (*) « والميم » مبتدأ « أولى » خبر « من سواه بالبقا » متعلقان بأولى « والهمز » مبتدأ « واليا » بالقصر عطف عليه « مثله » خبر المبتدأ وما عطف عليه « سبقا » فعل الشرط وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط

وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفْ أَنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وَخَيَّرُوا فِى زَائِدَىْ سَرَنْدَى ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى)(*)

أى : أزل السين والتاء من مثل مستدع عند الجمع ؛ لأن بقاءهما مخل ببناء الجمع وصيغته. ومغزى هذا : أنه إذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لاختل بناء الجمع على فعالل وفعاليل — حذفت الزيادة ، ويبقى ماله مزية كالميم . وتحذف النون من مثل : ألندد ، ويلندد . وتبقى الهمزة والياء ؛ لما فى ذلك من مزية كما شرحنا .

واحذف الياء وأبق الواو عند جمع مثل: حيزبون ؛ مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع، ولا يتأتى مع الأخرى — كما سبق أيضاً .

وإذا لم يكن لإحدى الزيادتين مزية على الأخرى — كنت بالخيار فى حذف إحداهما؛ كالزيادة فى سرندى وعلندى— وما شابههما .

تتمة

١ — ذكرنا قريباً أنه يجوز—على مذهب الكوفيين— زيادة ياء قبل الآخر فى صيغة فعالل وشبهه ؛ سواء حذف شىء من المفرد لتكون هذه التاء عوضاً عن المحذوف— أم لا . ويجيز الكوفيون أيضا: زيادة الياء فى «فعالل» مماثل « مفاعل »،وحذفها من «فعاليل» مماثل « مفاعيل » ؛ فتقول فى جمافر — جمافير ، وفى عصافير — عصافر ، وجعلوا من الأول قوله تعالى : (ولو ألقى معاذيره) ، ومن الثانى قوله : (وعنده مفاتح الغيب) — إلا « فواعل » فلا يقال فيه « فواعيل » إلا شذوذاً ، كقوله :

* سَوَابِيغُ بِيضٍ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ *

وينبغى ألا يؤدى ذلك إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين — كما فى جمع جلباب على جلابيب ؛ فإن حذف الياء يجعل صيغة الجمع : «جلابب» بغير إدغام ، مع أن الإدغام فى مثل هذا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

٢ — قد تأتى تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف بدلا من الياء ؛ وذلك إذا كان المحذوف ألفاً خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع ،مثل: حَبنطى ؛ حبائط —

محذوف لدلالة ما قبله عليه (*) «والياء» مفعول احذف مقدم «لا الواو» عطف عليه «جمعت» فعل الشرط والتاء فاعله «ما» اسم موصول مفعوله «كحيزبون» متعلق بمحذوف صلة ما،وجواب الشرط محذوف «فهوحكم» مبتدأ وخبر «حتما»فعل ماض للمجهول والألف للاطلاق والجملة صفة لحكم

(*) « فى زائدى » متعلق بخيروا «سرندى» مضاف إليه « وكل» معطوف على سرندى «ما» اسم موصول مضاف إليه « ضاهاه » الجملة صلة ما « كالعلندى » خبر لمبتدأ محذوف .

حبانيط ــ حبانطة . قنديل ؛ قنادل ــ قناديل ــ قنادلة . وكذلك إذا كان المفرد اسماً مختوما بياء النسب وحذفت منه هذه الياء عند جمعه ؛ فيؤتى بالتاء بدلا من الياء غالباً ؛ للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشْعَثِى ــ وأشاعثة ، وأزرقى ــ وأزارقة . ومهلبِى ــ ومهالبة

٣ ـــ لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم ــ مما جرى على الفعل وبدىء بميم زائدة ؛ لمشابهته للفعل . بل القياس أن يجمع مثله جمع تصحيح . وجمع شذوذاً ؛ ملعون ــ وميمون ــ ومشئوم ــ ومُوسر ــ ومفطر . ويستثنى من ذلك «مُفْعِل» وصفا للمؤنث ، نحو : مُرضع ــ ومراضع .

٤ ـــ قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، وفى المراجع اللغوية عديد من جمع الجمع ؛ فكما يقال فى جماعتين من الجمال ــ جمالان ، يقال كذلك فى جماعة منها ــ جمالات ، قال تعالى: (كأنه جمالات صُفر) . ويقال فى جمع رجال وبيوت: رجالات ــ وبيوتات . وكذلك ورد جمع اسم الجمع واسم الجنس؛ فقيل فى قوم ورهط وتمر : أقوام ــ وأراهط ــ وتُمران . والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن الجمع ما دل على جماعة وله مفرد من لفظه ، أما اسم الجمع فليس له واحد من لفظه غالبا ، كقوم ورهط واسم الجنس يدل على الماهية وضعا ، فهو صالح للواحد والاثنين وللأكثر ؛ كتمر وبقر ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ــ أو الياء ، وقد لا يكون له مفرد من لفظه ، كماء وتراب (انظر الجزء الأول ص ٣٠) .

ولا يطلق جمع الجمع على أقل من تسعة . وإذا أريد تكسير مكسره ينظر إلى ما يشاكله من الآحاد ؛ فى عدد حروفه ومطلق حركاته وسكناته ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك فى الآخر ، والساكن بالساكن ــ فيكسر مثل تكسيره ؛ فيقال فى أعين : أعاين ، وفى أقوال: أقاويل ؛ تشبيهاً بأسْوَد «للعظيم من الحيات» وأساود ، وإعصار «للريح الشديدة» ــ وأعاصير . وقالوا فى غربان : غرابين ، تشبيهاً بسراحين ــ مفرد «سرحان» للذئب .

وما كان من الجموع على مثال : « مفاعل ــ أو مفاعيل ــ أو فَعلة ــ أو فُعلة » ومشاكلا لها على النحو السابق ــ لا يجوز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له فى الآحاد حتى يحمل عليه عند الجمع ، ولكن قد يجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ، كقولهم فى نواكس « مفرده ناكس ــ بمعنى مطأطىء الرأس » ناكسون ، وفى صواحب ــ صواحبات . ومنه الحديث : « إنكن لأنتن صواحبات يوسف » .

٥ ـــ إذا أريد تثنية المركب وجمعه ؛ فإن كان إضافياً وصدره غير « ذى ــ وابن ــ

وأخ» - اقتصر على تثنية صدره وجمعه تصحيحاً أو تكسيراً، ولا يتغير عجزه مطلقاً؛ ففى مثل: «علم الدين» - اسم رجل - يقال: علما الدين رفعاً، وعلمى الدين - نصباً وجراً، وعلمو الدين - وأعلام الدين. وإن كان صدره «ذو - أو ابن - أو أخ» - من أسماء ما لا يعقل؛ مثل: ذى القعدة، وذى الحجة، وابن عرس، وابن آوى، وأخى الجحر «للثعبان» - ثنى صدره كتثنية المفرد الصحيح، ويقتصر على جمعه جمع مؤنث سالما؛ فيقال: ذوات القعدة - ذوات الحجة - بنات عرس - بنات آوى - أخوات الجحر، ولا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر سالما.

وإن كان المركب إسناديا «وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية» مثل: البدر طالع - فتح الله «كل منهما اسم رجل»، ونعمة الله - ست الدار، وكل منهما اسم امرأة. أو مزجيا كسيبويه - فلا يثنى لفظه ولا يجمع، وإنما تزاد قبلهما كلمة «ذو» للمذكر «ذات» للمؤنث، وتثنيان وتجمعان، فيقال: ذوَا أو «ذوَى» - فتح الله، وذوُو أو ذوى - فتح الله. وذوُو، أو ذوى سيبويه. وذواتا، أو ذواتى أو ذوات - نعمة الله.. إلخ[1] وتعرب «ذو» إعراب جمع المذكر السالم و «ذوات» إعراب جمع المؤنث، وما بعدها مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة الحكاية كما مر فى بابه. وكذلك الشأن فى المثنى والمجموع على حده إذا سمى بهما - وثنيا أو جمعا؛ تقول: ذوَا محمدين - وذوو محمدين؛ كما يقال فى تثنية كلبَتى الحداد - هاتان ذواتا كلبتين، وفى الجمع: ذوات كلبتين.

٦ - الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة على أى وزن - يجمع بالألف والتاء؛ إذا قصد إلى جمع قلته، وإذا قصد إلى جمع كثرته جرد من التاء - بشرط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الإنسان، تقول: نملة - نملات - نمل، تينة - تينات - تين، هامة - هامات - هام، بقرة - بقرات - بقر. ويعتبر البصريون هذا النوع - اسم جنس جمعى، ويعتبره الكوفيون جمعا.

٧ - لا يجمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة؛ لأن ذلك ينافى مايدل عليه التصغير من قلة. وأيضا؛ فليس هنالك صيغة تناسبه من جموع الكثرة. أما جمعه للقلة فجائز.

٨ - ذهب كثير من النحاة إلى أن جمعى السلامة لمذكر ومؤنث - من جموع القلة، وقيل هما لمطلق الجمع، فهما صالحان للقلة والكثرة. وإذا قرن جمع القلة بأل الاستغراقية أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع - انصرف إلى الكثرة، نحو قوله تعالى (إن المسلمين والمسلمات - إلخ)

(١) انظر صفحة ٦٧ وما بعدها جزء أول، عند شروط المثنى والجمع.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف كلا من جمعى القلة والكثرة ، ومثل لكل ، ثم اشرح قول الناظم :

وَبَعضُ ذى بكثرةٍ وَضعاً يَفِى   كأرجُل وَالعكسُ جاء كالصفِى

٢ — يشترك الفعالِى والفعالى فى مواضع . اشرح ذلك ، وبين ما ينفرد فيه كل منهما موضحا بالأمثلة :

٣ — ما حكم زائد الرباعى والخماسى عند الجمع على « فعالل » ؟ ومتى يتعين حذف أحدهما ؟ اشرح ذلك بالمثال ، معللا لما تقول .

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وفَعلاً اسماً وفَعيــلاً وَفَعل   غيرَ مُعلِّ العَين ـ فُعلان شَمَل

٥ — كيف تجمع المركب الإضافى جمع تكسير؟ وكذلك ما سمى به من مثنى أو جمع؟ مع التمثيل .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب ، بين موضع الشاهد ، واذكر مفردات الجموع .

قال تعالى: (فى صُحُف مُكرَّمةٍ مرفوعة مُطهرة بأيدى سَفَرة كِرام بررَة. فيها سُرُر مرفوعةٌ * وأكواب موضوعة * ونمارقُ مَصفُوفَة * وزرابىُّ مَبثوثَة . وعنده مفاتحُ الغيب لا يعلمُها إلا هو. إن كنتم للرُّؤيا تَعبُرُون له مقاليدُ السموات والأرض. سَرابيل تقيكم الحرّ وسرابيل تقيكم بأسكم ومن الجِبال جُدَد بيضٌ وحُمرٌ مختلف ألوانُها وغرابيبُ سُود * ومِن الناس والدّوابّ والأنعامِ مختلف ألوانه كذلك . ولَوْ أنَّ ما فى الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ يمدُّه من بعده سَبعة أبحرٌ ما نَفدت كلماتُ الله)

لَنا الجفناتُ الغرُّ يلمَعْن فى الضُّحَى   وأسيافُنا يقطرن من نَجدةٍ دَما

فَضَحتم قُرَيشاً بالفِرار وأنتُمْ   قُمُدّون سُودانٌ عِظَامُ المناكِب

وأيقنت أنى عند ذلك ثائرٌ   غَداتئذٍ أو هالكٌ فى الهوالكِ

قواضٍ مَوَاضٍ نَسجُ داود عِندها   إذا وقعت فيه كنَسجِ الخَدَرنَق

٧ — اجمع الكلمات الآتية ـ جموع تكسير ، مبينا القياسى منها والسماعى ، على ضوء ما عرفت من ضوابط :

جَحود ـ جبان . زناد . أسد . دلو . شمال . مِرّيخ . رغيف . صبى . سرير . ساع . قائم . ضعيف . لئيم . مريض . طابع . صاحب . عاقلة . فتوى . ابن آوى . جزئى . أعمى . عبد الشكور . ما شاء الله . أضحوكة . زعفران . محمّدين . عين رمضاء . أذن صماء .

٨ — أعرب ماتحته خط فى البيتين الآتيين، وبين ما فيهما من جموع تكسير ، واذكر مفرداتها . ثم اجمع الكلمات : بأس . الردى . الندى ـ جموع تكسير .

ولا عَيب فينا غيرَ أن سماحنا   أضرّ بنا واليأس من كل جانب

فأفنى الرّدى أرواحنا غير ظالم   وأفنى النّدى أموالنا غير عائب

٩ — يطرد « فعلاء » و « أفعلاء » فى فعيل بمعنى فاعل ؛ فما الفرق بينهما .

١٠ — أعرب البيتين الآتيين ، ثم اجمع ما تحته خط ـ مبينا نوع الجمع .

ولى قَلمٌ فى أنملى إن هَزَزْتُهُ   فما ضَرّنى ألاّ أهُزّ المُهنّدَا

إذاجالَ فوق الطِّرْسِ وَقعُ صَريره   فإنّ صَليلَ المَشرَفىّ له صَدَى

١١ — بم يستدل بعض النحو بين بهذه الآيات الكريمات ؟

(وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو . كأنه جمالات صفر . ولو ألقى معاذيره)

١٢ — كيف تجمع المركب بأنواعه ؟ مثل لما تقول .

(هذا باب التصغير)(١)

باب التصغير

(١) معناه لغة : التقليل ، واصطلاحا : تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة وهيئتها، فيحولها إلى وزن « فعيل » أو « فُعَيْعل » ـ أو « فُعيعيل » بطريقة خاصة تؤدى إلى ذلك . وهذه الأوزان الثلاثة تسمى « صيغ التصغير » ، وهى غير جارية على نظام الميزان الصرفى .

وأغراض التصغير كثيرة، ترجع غالبا إلى التقليل والتحقير، وأظهرها :

(١) تحقير ما يتوهم عظمه ؛ كأُسَيِّد .

(ب) تصغير ما يتوهم كبره ؛ كجُبَيْل .

(حـ) تقليل كمية ما يتوهم كثرته ؛ كدُرَيهمات .

(د) تقليل جسم الشىء ذاته ؛ كوليد ـ وطفيل .

(هـ) تقريب ما يتوهم بعُد زمنه أو محله أو قدره ؛ كقُبَيل العصر، وبُعيد العشاء، وفُويق الفرسخ أو دوينه . وأصيغر منك .

ومنها عند بعضهم : التحبب والتدليل ، نحو : يابنىّ ـ ويا أخى . والترحم ، نحو : يامسيكين . والتعظيم والتهويل عند الكوفيين ، كقول بعض العرب ـ وهو الحباب ابن المنذر ـ «أناجُذيلها المحكك وعُذيقها المرجّب» . وجذَيل : تصغير جذل ـ وهو عود ينصب للابل الجربى لتحتك به . والمحكك : الذى كثر الاحتكاك به ؛ أى أنا ممن يستشفى برأيه ـ كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود . وعذيقها : تصغيرها عَذق ـ وهو النخلة بحملها ، وبكسر العين : القنو منها، والمرجّب : المعظم ـ أو من الرجبة ، وهى أن تحاط النخلة الكريمة بحجارة أو خشب أو شوك ، إذا خيف عليها لكثرة حملها لئلا يرقى إليها . واعتبر التصغير فى مثل هذا للتعظيم ؛ لأن المقام للمدح ، ومنه قول لبيد :

وكلُّ أُناسٍ سوف تدخلُ بينهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

والفائدة المرجوة من التصغير هى : الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة أو القرب أو التهويل ـ باختصار ؛ فهو وسيلة من وسائل الإيجاز .

والتصغير خاص بالأسماء ؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف ؛ لأن التصغير وصف فى

وله ثلاثةُ أبنيةٍ[1] : « فُعَيل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل » كفُلَيْس —

المعنى ، والفعل والحرف لا يوصفان . وشذ تصغير فعل التعجب كما سيأتى .

وكذلك لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذى عملت من أجله — ماعدا رويداً . ويشترط فى الاسم المصغر :

١ — أن يكون معرباً ؛ فلا تصغر — قياساً — الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وأسماء الاستفهام والشرط، «وكم» الخبرية، وغيرها من المبنيات. وما سمع من ذلك مصغراً يقتصر فيه على الوارد كما سيأتى بعد .

٢ — ألا يكون مصغراً حقيقة ، أو تكون صيغته على هيئة المصغر ، مثل : كميت ودُرَيد — وسُوَيد — أعلام . وقيل : إذا كان غير مصغر حقيقة ، ولكن مادته وتكوينه على صيغة المصغر — جاز تصغيره ، نحو : مُهيمن — ومسيطر « اسمى فاعل من هيمن — وسيطر ». ويكون تصغير مثله بحذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير .

ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع؛ فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع تكسيراً فيقال: مهامن — ومساطر . أما المصغر فلا يجمع جمع تكسير للكثرة ؛ كما أسلفنا قريباً .

٣ — أن يكون معناه قابلا للتصغير ؛ فلا يصغر نحو : كبير — وجسيم — وعظيم ، ولا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً ، كأسماء الله — وملائكته — وأنبيائه — وكتبه — والمصحف والمسجد؛ لأن تصغيرها ينافى تعظيمها. ولا أسماء الشهور — وأيام الأسبوع؛ لأنها تدل على مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل . ولا جمع الكثرة ؛ لأن التقليل ينافيه . ولا المركب الإسنادى ؛ لأن صيغ التصغير لا تنطبق عليه إلا بعد أن يحذف منه ماقد يوقع فى لبس. ولا الجمل المحكية؛ لأن التصغير ينافى الحكاية ، وكذلك لا تصغر « كل » و « بعض »؛ لأن الأول يدل على الشمول — وهو ينافى التقليل ، والثانى يدل بنفسه على التقليل — فلا حاجة إلى تصغيره . ولا « غير — وسوى — والبارحة — والغد »؛ لأن دلالتها لا تحتمل القلة والكثرة. وكذلك الأسماء المختصة بالنفى؛ كعريب وديار ؛ لأن شرط عملها عدم تصغيرها ولم يرد تصغيرها عن العرب . ولا يصغر من الأسماء ما أشبه الفعل مثل « حسبك » — كما لا تصغر أسماء الأفعال — ولا اسم المفعول — ولا الصفة المشبهة .

(١) وزن المصغر بهذه الأبنية الثلاثة — اصطلاح خاص بهذا الباب ، اعتبر فيه مجرد اللفظ ، من غير مقابلة أصلى بأصلى ولا زائد بمثله ؛ تقليلا للأوزان . وليس جارياً على

وَدُرَيْهِمْ وَدُنَيْنِير ؛ وذلك لأنَّه لا بدَّ فى كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأوَّل ، وفَتح الثانى[1] ، واجتلابُ ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ .

ثم إن كان المصَغَّرُ ثُلاثيًّا[2] اقْتُصِرَ عَلَى ذلك ، وهى: بِنيةُ « فُعَيل » كفُلَيس وَرُجَيل ، ومن ثَمَّ[3] لم يكن نحو : زُمَّيْل[4] ولُغَّيْزَى[5] — تصغيراً ؛ لأنَّ الثانىَ غيرُ مَفتُوحٍ — وَالياءَ غيرُ ثالثةٍ .

وإن كان مُتجاوزاً للثلاثة[6] احتِيجَ إلَى عَمَلٍ رابعٍ ، وهو كَسرُ ما بَعدَ ياءِ التصغير[7] . ثمَّ إن لم يَكُن بعدَ هذا الحرفِ المكسورِ حرفُ لِينٍ قبلَ الآخر[8] — فهى بِنيةُ « فُعَيعِل » ، كقولك فى جَعفَر : جُعَيفِر .

وإن كان بعدَه حرفُ لينٍ قبل الآخِر ـ فهى بنية « فُعَيعِيل »[9] ؛ لأنَّ اللِّينَ الموجودَ قبل آخر المكبَّر ؛ إن كان ياءً سَلِمَتْ فى التصغيرِ لمناسبتها

اصطلاح التصريف ؛ فإن مثل: أحيمر ، ومكيرم ، وسفيرج ـ وزنها فى التصغير : « فعَيل » ووزنها الصرفى : أُفَيعِل ـ ومُفَيعِل ـ وفُعَيلِل .

(١) هذا إذا لم يكن الأول مضموماً من قبل كغُراب ، والثانى مفتوحاً كذلك كغَزال ، وقيل: يقدر ضم جديد وفتح أيضاً (٢) يدخل فى حكم الثلاثى : ماختم بتاء زائده للتأنيث، مسبوقة بأحرف ثلاثة أصلية كما سيأتى .

(٣) أى ومن أجل اشتراط فتح الثانى ، واجتلاب ياء ثالثة (٤) الزُّمّيل: الجبان الضعيف

(٥) اسم للغز ـ وهو الكلام المعمى ، يقال : ألغز فى كلامه ـ إذا عمى مراده

(٦) سواء كانت حروفه أصلية نحو: جعفر ، أو فيها زائد نحو : بندق .

(٧) أى إن لم يكن مكسوراً من قبل ، نحو « قِرمِز » لنوع من الصبغ الأحمر . وقيل يقدر الكسر للتصغير ـ ماعدا حالات ستجىء .

(٨) سواء كان ألفاً ، أم واواً ، أم ياء فى المكبر

(٩) وهو بناء مازاد على أربعة أحرف . وإلى هذه الأوزان الثلاثة ـ يشير الناظم بقوله:

للكسرة ، كقنديل وقنيديل . وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما، كعصفور وعصيفير ،ومصباح ومصيبيح

ويتوصَّلُ فى هـذا الباب إلى مثالَىْ « فُعَيعل ، وفُعَيعيل »(١) — بما يُتَوصَّلُ به فى باب الجمع — إلى مثالَىْ « فعَالِل، وفعَاليل »(٢) ؛ فتقول فى تصغير سَفَرْجَـــلْ ، وفرَزدق، ومُستخرج ، وألَنْدَد ، ويَلَنْدَدْ ، وحَيْزَبُون : سُفَيْرِج(٣) ، وفُرَيْزِد — أو فُرَيْزق(٤) ومُخَيْرج(٥) ، وأُلَيِّد

(فُعَيْلاً اجْعَــلِ الثُّلاَثِىَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُذَىٍّ» فى «قَذَى»
« فُعَيْعِلٌ » مَعَ « فُعَيْعِيلِ لِمَا » فَاقَ كَجَعْـــلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا)(*)

أى : اجعل الاسم الثلاثى إذا صغرته — على وزن« فُعيل » بضم أوله ، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده ؛ تقول فى تصغير قَذَى ، وهو جسم صغير كالهباء يقع فى العين فيؤلمها » : قُذَىّ ، بإرجاع الألف إلى أصلها الياء وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها . فإن زاد الاسم على ثلاثة وكان رابعة غير حرف لين — فعل به ماتقدم ، وكسر ما بعد الياء ، تقول فى دِرهم : دُرَيهم ، وإن كان الرابع حرف لين قلب ياء ، فينتهى الوزن إلى « فعيعيل » للخماسى ومازاد عليه :

(١) أى: فيما زاد على أربعة أحرف (٢) وللحاذف هنا من وجوب وترجيح، وتخيير — ماسبق له هنالك فى التكسير . (٣) أى بحذف خامسه وجوباً ؛ لقول الناظم فيما سبق:

(. . . . . . وَمِنْ خُمَاسِى جُرِّدَ الآخــــر انفِ بالقياس)

(٤) بحذف الخامس مع الترجيح، أو الرابع ؛ لقوله :

(والرابع الشَّبِيهُ بالمزيد قد يُحذف . . . .)

(٥) أى بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما ، لقوله فيما سبق :

(*) « فعيلا » مفعول اجعل الثانى «الثلاثى» مفعوله الأول «صغرته» فعل الشرط ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا ، والجواب محذوف «نحو قذى» نحو خبر لمبتدأ محذوف ، وقذى مضاف إليه « فى قذى » متعلق بمحذوف حال من قذى

(*) «فعيعل» مبتدأ «مع فعيعيل» مع ظرف وفعيعيل مضاف إليه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى الخبر وهو «لما» وما اسم موصول، وجملة «فاق» صلة ومفعوله محذوف — أى فاق الثلاثى «كجعل» خبر لمبتدأ محذوف « درهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول « دريهما» مفعول المصدر الثانى .

وَيُلَيِّدَ[١] ، وَحُزَيْبِين[٢] . وتقول فى سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى[٣] : سُرَيْنِدَ وَعُلَيْنِدَ — أو سُرَيِّد وَعُلَيِّد .

ويجوزُ لك فى بابَي التكسير والتصغير — أن تعوِّض مما حذفتَه[٤] ياءً ساكنةً قبل الآخِر، إن لم تكن موجودةً ؛ فتقول: سُفَيْرِيج وَسَفارِيج — بالتَّعويض[٥] وتقول فى تكسير احْرِنْجام وتصغيرِه : حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم ، ولا يمكن التعويض لاشتغالِ محلّه بالياء المنقلبةِ عن الألف.

وما جاء فى البابين مخالفاً لما شرحناه فيهما — فَخَارِجٌ من القياس .

(وَالسِّين وَالتَّا مِن كَمُسْتَدع أَزِل إذ بِبِنا الْجَمع بَقاهما مُخِـــــلَ)

(١) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرها .

(٢) بحذف الياء وقلب الواو ياء لما مر (٣) أى مما تكافأت فيه الزيادات وخير الحاذف فى إحداها لعدم المزية . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمعِ وُصِلْ بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ)(*)

أى : ماوصل به إلى التكسير فى صيغة منتهى الجموع ؛ من حذف حرف أصلى أو زائد — صِل به إلى التصغير ؛ حين تريد تصغير مثله

(٤) سواء كان المحذوف حرفاً أصلياً ، كسفرجل — أم زائداً نحو : منطلق .

(٥) والتعويض هنا غير لازم . قال الناظم :

(وَجَائِزٌ تعويضُ «يا» قَبْلَ الطَّرَف إنْ كانَ بَعْضُ الاُسْمِ فيهما انْحَذَفْ)(*)

أى : يجوز أن يعوض مما حذف فى التصغير أو التكسير — ياء قبل الآخر . وقد سبق بينا أن هذه الياء قد يؤتى بها وإن لم يحذف شىء .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ — أو مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « به لمنتهى الجمع» متعلقان بوصل الواقع صلة لما ومضاف إليه «به إلى أمثلة التصغير» متعلقان بصل ومضاف إليه أيضا .

(*) « وجائز » خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر «يا» بالقصر مضاف إليه « قبل الطرف » قبل ظرف متعلق بتعويض والطرف مضاف إليه ، وسكن الطرف للشعر « كان » فعل الشرط ناقص « بعض الاسم» بعض اسمها والاسم مضاف إليه «فيهما» متعلق بانحذف الواقع خبراً لكان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

مثالُه فى التكسير: جَمْعُهم مكاناً ـ على أمكن(١)، ورَهطاً وكُراعاً ـ على أراهِط وأكارِع(٢) وباطلا وحديثاً ـ على أباطيل وأحاديث(٣).

ومثالُه فى التصغير: تصغيرُهم مَغْرِباً وعِشاء ـ على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان(٤) وإنساناً وليلةً ـ على أُنَيْسِيَان وَلُيَيْلِيَة(٥). وَرَجُلاً ـ عَلَى رُوَيجل. وَصِبْيَة وَغِلْمة، وَبَنُون ـ عَلَى أُصَيْبِية وَأُغَيْلِمة، وَأُبَيْنُون. وَعَشِيَّة ـ عَلَى عُشَيْشِيَة(٦)

(فصل) واعلم أنَّه يُستثنى من قولنا: يُكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة — أَرْبعُ مسائل:

---

(١) والقياس: أكون بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة، ولكنه حذفها لشبهها بالزائد وفيه شذوذ آخر وهو: أن « مكان » مذكر، وقياس جمعه « أفعلة »

(٢) والقياس فيهما: رهوط ـ وأرهُط، وكرع ـ وأكرع. والرهط: مادون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة. والكراع مستدق الساق ـ يذكر ويؤنث

(٣) والقياس: بواطل، وأحدثة ـ أو حدث.

(٤) والقياس: مُغَيْرِب ـ وعُشَيَّة ـ بإسقاط الألف والنون.

(٥) والقياس: أُنَيْسَان ـ أو أنيسين، ولُيَيْلة ـ بإسقاط الياء منهما.

(٦) والقياس فيهما: رُجَيل ـ وصُبَيَّة ـ وغُلَيِّمة ـ وبُنَيُّون ـ وَعُشَيَّة.

وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير وجمع مهمل ـ عن تصغير وجمع مستعمل فيكون مغيريان وما بعده ـ كأنه تصغير مغريان وعشيان ـ وأنيسان ـ وليلاة ـ ورجل وأصبية ـ وأغلمة ـ وأبنون. واختاره فى التسهيل. وفى ذلك يقول الناظم:

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِى الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا)(*)

أى أن ماخالف المذكور فى البابين « التصغير والتكسير » وجرى على غير لفظ

(*) « وحائد » خبر مقدم « عن القياس » متعلق به « كل » مبتدأ مؤخر « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « خالف » الجملة صلة أو صفة « فى البابين » متعلق بخالف « حكماً » مفعول خالف « رسما » فعل ماض للمجهول، والجملة صفة لحكماً، والألف للاطلاق.

(إحداها) ما قبلَ علامةِ التأنيث[1] ، وهى نوعان : تاء كشَجَرة ، وألف كحُبْلى .

(الثانية) ما قبلَ المدَّةِ الزائدةِ قبلَ ألف التأنيث ؛ كحَمْراء[2] .

(الثالثة) ما قبل ألف « أَفعال »[3] كأجمال وأفراس .

(الرابعة) ما قبل ألف « فَعْلَان »[4] الذى لا يُجمع على « فَعَالين »[5] كسَكْران وعُثمان ؛ فهذه المسائلُ الأربعُ يجب فيها أن يَبْقَى ما بعد ياء التصغير مفتوحا — أى باقياً على ما كان عليه من الفَتح قبل التصغير[6] ؛

واحده ـ خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه (١) بشرط اتصالها به ، كما مثل المصنف ؛ فإن فصل ما بعد الياء منها ـ كسر على الأصل ، كحنيظلة ـ ودحيرجة .

(٢) المراد : ألف التأنيث الممدودة . ويقال فى تصغيرها : « حُميراء » . ويؤخذ من هذا أن الألف الممدودة ليست علامة التأنيث ، وإنما العلامة الألف التى انقلبت همزة . وخرج الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة ، نحو : أرطى ، وملهى والذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ، نحو : علباء ـ فيجب كسر الحرف الذى قبل الألف ؛ تقول فى التصغير : أُرَيط ، ومُلَيه ، وعُليب ـ بالكسر والتنوين ؛ فرقا بين الإلحاق والتأنيث . وقد قلبت ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة (٣) أى بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن «أفعال» جمعا ، فإذا صغر وقعت ألف «أفعال» بعد ياء التصغير ، فيفتح الحرف الذى قبل الألف ، وهو الواقع بعد ياء التصغير (٤) مثلث الفاء ، اسماً كان أو صفة .

(٥) بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين ، وألا يكون مؤنثه بالتاء على «فعلانة» فخرج ما نونه أصلية ، نحو : حسّان من الحسن ـ فتصغيره : حُسَيِّن ، والقياس . حسيسين ونحو : سيفان ـ بمعنى طويل ؛ فإن مؤنثه سيفانة ، فيقال فى تصغيره : سُيَيْفِين . ويجب كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير إن كان « فَعلان » مما يجمع على فعالين كما مثل بعد

(٦) قالوا فى علة ذلك : إن فتح ما قبل تاء التأنيث للخفة ، وما قبل الألف المقصورة والممدودة لبقائهما على حالها ؛ لأنه لو كسر ماقبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة . وما قبل ألف « أفعال » للمحافظة على الجمع . وما قبل الألف والنون

تقول : شُحيرة — وحُبَيْلَى — وحُميراء — وأُجَيمال — وأُفَيْرَاس — وسُكَيْرَان — وعُثَيْمَانَ[١] ، وتقول فى سِرحان وسُلطان — سُرَيحين وسُلَيطِين ؛ لأنهم جمعوها على سَرَاحِين وسَلاطِين .

(فصل) ويُستثنى أيضاً مِن قولِنا : يُتوصَّلُ إلى مثالِ « فُعَيعِل وفُعَيْعِيل » بما يُتوصَّلُ به من الحذف إلى مِثالَى « مَفاعِل ومَفاعِيل » — ثمانى مسائل ، جاءت فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومةً بشيء قُدِّر انفصالُه عن البنية ، وقُدِّر التصغير وارِداً على ما قبل ذلك الشىء[٢] ؛

لمشابهتهما ألفى التأنيث، بدليل منع الصرف . والحق أن العلة الحقيقية: الورود عن العرب .

(١) لأنهم لم يجمعوا هذه الألفاظ على « فعالين »

وفى المستثنيات المتقدمة يقول الناظم :

(لِتِلْوِ « يا » التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ انْحَتَمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ « أَفْعَالٍ » سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ)(*)

أى : انحتم الفتح ووجب لتالى ياء التصغير ؛ من قبل علامة التأنيث ـ وهى التاء والألف المقصور أو المدودة . وكذلك وجب الفتح للحرف الذى سبق ألف «أفعال» والحرف الذى قبل ألف « فعلان » الذى مؤنثه « فعلى » كسكران . وما ألحق به من مضموم العين ـ أو مكسورها بالشروط التى ذكرناها، وهى: زيادة الألف والنون، وأن يكون المؤنث بغير التاء ، وأن يكسر على « فعالين » (٢) فمع أن أحرفها تزيد كل منها على أربعة ـ لا يحذف حرفها الخامس ولا مابعده عند التصغير ، على الرغم من أنهما

(*) « لتلو » متعلق بانحتم ، وهو بمعنى تالى « يا التصغير » يا مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله وقصر للضرورة « من قبل » متعلق بمحذوف حال من تلو «علم تأنيث» أى علامة تأنيث ـ مضاف إليه « أو مدته » معطوف على علم الفتح « الفتح انحتم » مبتدأ وخبر

(*) « كذاك» خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر « مدة أفعال » مدة مفعول سبق مقدم وأفعال مضاف إليه ، وجملة «سبق» صلة ما «أو مد» معطوف على مدة أفعال «سكران» مضاف إليه ممنوع من الصرف للوصفية والزيادة «وما» اسم موصول معطوف على سكران «به» متعلق بالتحق الواقع صلة لما .

وذلك ما وَقَع بعد أربعةِ أحرفٍ ؛ من ألف تأنيثٍ ممدودةٍ كقُرْفُصَاء . أو تائِه كَحَنْظَلَةَ . أو علامةِ نَسَبٍ كَعَبْقَرِىّ(١) . أو ألفٍ ونونٍ زائدتين كزعْفَرَان وَجُلْجُلاَن(٢) . أو علامة تثنية كمسلمَيْنِ . أو علامة جمع تصحيح للمذكّرِ كجعْفَرِين . أو للمؤنّثِ كَمسْلِمَات . وكذلك عَجزُ المضافِ كامرِىء القيسِ ، وعَجزُ المركّبِ كَبعلبكّ(٣) . فهذه كلُّهَا ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها مُنفصلةً ، وتَقدير التصغير واقعاً على ماقَبلَهَا(٤) وَأَمّا فى التكسير ؛ فإنك تحذفُ فتقول : قَرَافِص — وحَنَاظِل — وعباقر وزعافر — وجَلاجِل . ولو ساغَ تكسيرُ البواقى(٥) لوجب الحذفُ ؛ إلاَّ أَنَّ المضافَ يُكَسَّرُ بلا حَذفٍ كما فى التَّصغير ، تقول : أمارِىء القيس — كما تقول أُمَيْرِىء القيس ؛ لأنهما كلمتان ، كلٌّ منهما ذاتُ إعرابٍ يَخُصُّها ، فكان ينبغى للناظم ألاَّ يَستثْنيه(٦) .

فى بعض الصور قد يحذفان عند التكسير

(١) نسبة إلى « عبقر » ، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب . والعبقرى : السيد ، والكامل من كل شىء

(٢) الجلجلان : ثمر الكزبرة — وحب السمسم .

(٣) يشمل هذا : المركب العددى كخمسة عشر ؛ فتقول : خميسة عشر بتصغير الصدر لاغير ، وكذلك المختوم بويه . أما المركب الإسنادى كتأبط شرا — فلا يصغر

(٤) تقول فى تصغير ماسبق : قُرَيفِصاء — حُنَيظلة — عُبيقرى — زُعيفران — جُليجلان مسيلمين — جعيفرن — أو جعيفرون — مسيلمات — أميرىء القيس — بُعيلبك

وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وتاؤه وعلامة النسب .. إلخ ؛ لأنها نزلت منزلة كلمات مستقلة منفصلة عما قبلها ، فلو حذفت التبس تصغير ماهى فيه بتصغير المجرد منها .

(٥) وهى : التثنية ، والجمعان ، والمضاف ، وصدر المركب .

(٦) أى فى جملة المستثنيات فى النظم ، حيث يقول فيها .

(فصل) وتثبتُ ألفُ التأنيث المقصورةُ إن كانت رابعة كحُبْلى ، وتُحذفُ إن كانت سادسةً كلُغَّيْزَى[1] أو سابعةً كَبَرْدَرَايا[2] ، وكذا

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا)(*)

أى لا يعتد فى التصغير ويعتبر فى حكم الانفصال : ألف التأنيث الممدودة ، وتاء التأنيث ، والياء الزائدة للنسب ، وعجز المضاف ، وعجز المركب ، والألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، وعلامة التثنية ، وعلامة جمع التصحيح ـ فهذه كلها تثبت فى التصغير ولا تحذف ، ويعتبر ما قبلها كأن الكلمة خالية عنها . وقد يجاب عن الناظم، بأنه لايقصد استثناء هذه الثمانية من قوله السابق: وما به لمنتهى الجمع .. إلخ حتى يرد استثناء عجز المضاف مع أنه لم يذكر قبل . وإنما يريد أنه يكتفى معها بحصول صيغة التصغير تقديراً ؛ بتقدير انفصال مايخل بها ، سواء فعل مثل ذلك فى الجمع أم لا .

(١) اسم للغز ـ وهو الكلام المعمى ، وأصله جحر اليربوع ؛ تقول فى تصغيره لغيغيز . ويصح زيادة تاء التأنيث للتعويض فيقال : لغيغيزة .

(٢) اسم موضع ، ووزنه فعلايا ، ويقال فى تصغيره : بُريدو ، وقد حذفت ألف

(*) «وألف التأنيث» ألف مبتدأ والتأنيث مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه، أو من ضمير الخبر «مدا» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ألف التأنيث، والألف للاطلاق «وتاؤه» معطوف على ألف ومضاف إليه «منفصلين» مفعول «عدا» الثانى مقدم ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول والجملة خبر المبتدأ (*) «كذا» متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخراً» منصوب على نزع الخافض «للنسب» متعلق بالمزيد «وعجز المضاف» عجز معطوف على المزيد، والمضاف مضاف إليه «والمركب» عطف على المضاف

(*) «وهكذا» خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر «فعلانا» مضاف إليه «من بعد أربع» من بعد متعلق بزيادتا ـ أو حال من الضمير فى الخبر «أربع» مضاف إليه

(*) «انفصال» مفعول قدر «ما» اسم موصول مضاف إليه «دل على تثنية» الجملة صلة «أوجمع» ـ بالكسر ـ عطف على تثنية وتصحيح مضاف إليه «جلا» الجملة صفة لجمع، وجمع ـ بالنصب ـ مفعول جلا مقدم ، والجملة عطف على جملة «دل على تثنية» ، وهذا أحسن .

الخامسةُ إن لم يتقدّمها مَدّةٌ[1] كَقَرْقَرَى[2] ، فإنْ تقدَّمتها مَدَّةٌ — حَذَفْتَ أيَّهما شِئْتَ كحُبَارَى، وقُرَيثَا[3] تقول : حُبَيْرَى — أو حُبَيِّر[4] وقُرَيثَا — أو قُرَيِّث .

(فصل) وإن كان ثانى المصغَّر ليناً مُنقلباً عن لينٍ — رَدَدْتَه إلى أصله[5] ؛ فتَرُدُّ ثانىَ نحو : «قِيمَة ودِيعة ومِيزان وباب» — إلى الواو[6] التأنيث ، ثم الألف والياء لزيادتهما

(١) أى حرف مد زائد .

(٢) اسم موضع ، وتصغيره : قُرَيقر . وإنما وجب الحذف فى الخامسة فصاعداً ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن صيغة « فعيعل » أو « فعيعيل » .

(٣) القريثا: نوع من التمر — وهو أطيب التمر بسراً . ويجوز فيه المد

(٤) أى بحذف ألف التأنيث المقصورة ، وقلب المدة ياء وإدغامها فى ياء التصغير وفى حكم الألف المقصورة يقول الناظم :

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فادْرِ وَالْحُبَيِّرِ)(*)

أى : أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً — وجب حذفها ولا تثبت فى التصغير . وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة كحبارى — جاز حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التأنيث ؛ تقول : حبيرى — وجاز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة، تقول: حُبَيِّر. ويجوز أن يقال : حُبَيرة — بزيادة التاء عوضاً عن المحذوف كما سبق .

والخلاصة : أن لألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات هى : وجوب الحذف — ووجوب البقاء — وجواز الأمرين

(٥) أى الذى انقلب عنه ، سواء أكان ألفاً أم واواً — أم ياء

(٦) لأنها الأصل المنقلب عنه ، إذا الأصل : قِوْمة — من القوام ، ودِوْمة — من الدوام ، ومِوْزان — من الوزن ، وبوب ؛ قلبت الواو ياء فى

(*) «وألف التأنيث» مبتدأ ومضاف إليه « ذو القصر » ذو نعت لألف كذلك والقصر مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم « زاد » الجملة فى محل جزم فعل الشرط «على أربعة» متعلق بزاد «لن يثبتا» جواب الشرط ، وقد حذفت منه الفاء للضرورة ، وفاعله يعود إلى ألف التأنيث ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ (*) «وعند تصغير» عند ظرف متعلق بخير، وتصغير مضاف إليه «حبارى» مضاف إليه كذلك « بين الحبيرى » بين ظرف متعلق بخير أيضاً والحبيرى مضاف إليه « والحبير » معطوف عليه ، وجملة « فادر » اعتراضية بينهما لا محل لها .

ويُرَدُّ ثانى، نحو : « مُوقِن ومُوسِر وناب » — إلى الياءِ(١) ؛ بخلاف ثانى نحو : مُتَّعِد — فإنه غيرُ لينٍ ، فيقال : مُتَيْعِد(٢) لا مُوَيْعِد، خلافاً للزّجاج والفارسىّ(٣). وبخلاف ثانى نحو : «آدم»ـ فإنَّه عن غير لينٍ(٤) فتُقلب واواً ؛ كالألف الزائدةِ من نحو : ضارب ، والمجهولةِ الأصل كصَابٍ(٥). وقالوا فى عِيدٍ: عُيَيْد شذوذاً(٦) ؛ كراهيةً لالتباسه بتصغير عُودٍ

وهذا الحكمُ(٧) ثابتٌ فى التكسير الذى يتغيّرُ فيه الأوّلُ ، كموَازين ـ وَأَبْوَاب ـ وَأَنياب ـ وَأَعْواد ، بخلاف نحو : قِيَم وَدِيَم(٨)

الثلاثة الأولى لسكونها وكسر ما قبلها ، وألفاً فى الرابع لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى تصغيرها : قُويعة ـ دُويعة ـ مُوَيزِن ـ بُوَيب .

(١) لأن أصلها الياء ؛ فأصل موقن: مُيْقِن من اليقين ، وموسر ـ مُيْسِر ـ من اليسر وناب : نيب ، بدليل الجمع على أنياب ، قلبت الياء واواً فى الأولين لسكونها إثر ضمة ، وألفاً فى الثالث لتحركها وانفتاح ماقبلها: تقول فى تصغيرها: مُيَيْقِن ـ مُيَيْسِر ـ نييب .

(٢) بإبقاء التاء الأولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة ، وحذف تاء الافتعال ومتعد : اسم فاعل من اتعد ـ بمعنى مواعد . وأصله: موتعد: قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء (٣) فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها ـ وهو تاء الافتعال ، والصحيح الأول ـ وهو مذهب سيبويه . انظر الزجاج ١٣٢ جزء أول ـ والفارسى ٢٥١

(٤) لأنه عن همزة قبلها همزة ؛ إذ أصله أءدم، قلبت الثانية ألفاً لسكونها إثر فتحة ، فتصغر على أويدم ، بقلب الثانية واواً ، ولا ترجع إلى أصلها الهمزة

(٥) اسم شجر مر ، وهو جمع ـ والمفرد صابة ، ومثله عاج : تقول فى تصغيرها : صويب ـ وعويج (٦) والقياس : عويد بالواو : رداً إلى أصلها لأنه من عاد يعود ولعل السر فى ذلك قصد الفرق بين عيد وعود .

(٧) أى الذى ذكر فى التصغير؛ وهو قلب الحرف الثانى بأقسامه وإرجاعه إلى أصله على النحو المتقدم (٨) أى مما لم يتغير فيه شكل الأول،فإن الثانى يبقى على ماهو عليه .

هذا : وإذا كان ثانى الاسم المصغر ليناً مبدلا عن همزة لم تسبقها همزة كذيب وريم ، أو عن حرف صحيح غير همزة ، نحو . دينار وقيراط ، إذ أصلهما :

(فصل) وإذا صُغِّر ما حُذِف أحدُ أُصولِه — وَجَب رَدُّ محذوفِه؛ إن كانَ قد بقِي بعدَ الحذفِ على حَرْفَيْن، نحو: كُلْ وَخُذْ وَمُذْ أعلاماً[1]

دّناروقراط— وجب إرجاعه، إلى الأصل، تقول فى التصغير: ذُؤيب— ورُؤَيم؛ إذ أصلهما ذئب ورئم « والريم: الظبي الخالص البياض »، ودُنينير وقُويريط— بإرجاع الثانى وهو الياء— إلى أصله النون والراء.

والخلاصة: أن الألف الثانية اللين يجب قلبها عند التصغير واواً فى أربعة مواضع هى: التى أصلها الواو مثل: باب وميزان— المنقلبة عن همزة تلى همزة مثل: آدم— الألف الزائدة — مثل ضارب وكاهل المجهولة الأصل، مثل: عاج — وصاب

وياء فى موضع واحد، وهو: أن يكون أصلها الياء، مثل، ناب — وموقن

وفى حكم ثانى المصغر وأحواله — يقول الناظم فى إجمال:

(وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثانياً لَيِّناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وَشَذَّ فى عِيدٍ عُيَيْدٌ، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا — مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
وَالأَلِفُ الثَّانى الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاواً، كَذَا مَا الأَصْلُ فيهِ يُجْهَلُ)[*]

أى اردد وأرجع إلى الأصل — كل حرف ثان لين، سواء كان أصله واواً كقيمة أو ياء كموقن. وشذ قولهم فى عيد: عُيَيد؛ لأنه لم يرد إلى أصله، والقياس عُوَيد، ويجب لجمع التكسير— من رد الثانى إلى أصله— ما وجب للتصغير. وإذا كان ثانى المصغر ألفاً زائدة قلبت واواً، وكذلك المجهولة الأصل. وقد أوضحنا ذلك كله.

تنبيه

إذا صغر اسم مقلوب — صغر على لفظه لا على أصله، تقول: فى جاه — من الوجاهة — جويه

(١) قيد بكونها أعلاماً ليصح تصغيرها؛ لأنه لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما سبق

(*) « لأصل » متعلق باردد على أنه مفعوله الثانى « ثانياً » مفعوله الأول « ليناً » صفة لثانياً « قلب » الجملة صفة ثانية له « فقيمة » الفاء للتفريع، و « قيمة » مفعول أول صير « قويمة » مفعول ثان « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر (*) « عييد » فاعل شذ « للجمع من ذا » متعلقان بحتم « ما » اسم موصول نائب فاعل حتم « لتصغير » متعلق بعلم الواقع صلة لما (*) « والألف » مبتدأ « الثانى المزيد » نعتان للألف « يجعل » نائب فاعله يعود إلى الألف وهو المفعول الأول « واواً » مفعوله الثانى، والجملة خبر المبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ « فيه » متعلق بيجهل الواقع خبراً للمبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة ما.

وَسَهٍ وَيَدٍ وَحِرٍ[١] ، تقول : أُكَيْل ، وَأُخَيْذ — بِرَدّ الفاء ، وَمُنَيْذ وَسُتَيْه — بردّ العين ، وَيُدَيَّة وَحُرَيْح — بردِّ اللام[٢] .

وإذا سُمّى بما وُضِع ثُنَائِيًّا ؛ فإن كانَ ثانيه صحيحاً نحو : هَلْ وَبَلْ —

---

(١) سَه : أصله : ستَه — وهو الدبر ، وحِر : أصله حِرْح — وهو الفرج حذفت الحاء لاستثقالها بعد راء ساكنة .

(٢) ومن الباقى على حرفين : الثلاثى الذى حذف منه حرفان، وبقى حرف واحد ضمت إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : قِه علماً — أمر من وقى ، فقد حذفت منه الفاء واللام. ورَه — أمر من رأى ، فقدحذفت منه العين واللام ؛ فعند التصغير يرد المحذوف ، تقول : وُقَىّ ، ورُؤَى.

وبسرى هذا الحكم على الثلاثى الذى حذفت بعض أصوله وعوض عنها تاء التأنيث؛ نحو: عدة وسنة — علمين. فيقال فى تصغيرهما: وُعَيد بإرجاع الفاء المحذوفة، وسُنَيّة أو سُنيهة— بإرجاع اللام المحذوفة . ولا يمنع وجود التاء من رد المحذوف . وهذه التاء للتأنيث وليست عوضاً . ومما حذفت لامه الأصلية وعوض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » تقول فى تصغيرهما : بُنَيّة وأخَيّة — برد المحذوف

قيل: ولم يرد فى اللغة إلا بضع كلمات عوض من لامها تاء يوقف عليها وقبلها ساكن، منها : أخت ، وبنت ، وهَنت « كناية عما يستقبح ذكره » ، وكَيت « كناية » عن قولهم كذا وكذا . ومثلها : ذَيت ، وثنتان ، وكلتا عند سيبويه.

وفى حكم تصغير ما حذف بعض أصوله — يقول الناظم :

(وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فى التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا)(*)

المراد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف لغرض ما ؛ أى أكمل المنقوص عند التصغير برد ما حذف منه ، إذا بقى على حرفين ؛ سواء كان مجرداً من التاء أو ملتبساً بها، مثل: «ماء» مسمى به. تقول فى تصغيره: مُوَىّ— برد المحذوف.

(*) « فى التصغير » متعلق بكمل « ما » مصدرية ظرفية « غير التاء » غير حال مقدم من ثالثا الواقع مفعولا ليحو ؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتاء مضاف إليه « كما » بالقصر — لغة فى ماء — خبر لمبتدأ محذوف .

لم يُزَدْ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ ؛ فيجب أن يضعّف[١] أو يُزَاد عليه ياءٌ[٢] فيقال : هُلَيْلَ — أَوْ هُلَىّ .

وإن كان معتلاً وجَب التَّضْعِيفُ قبل التَّصغير[٣] ، فيقالُ فى « لَوْ » و « كَى » و « مَا » — أعلاما : لَوّ وَكَىّ — بالتشديد ، و « مَاء » — بالمد ، وذلك لأنَّكَ زِدْتَ عَلَى الألِفِ أَلِفا فالتَقى أَلِفَان ، فأبدلت الثانيةُ همزةً ، فإذا صُغِّرَت أُعطيتَ حُكم « دَوّ — وحى[٤] — وماء » ؛ فتقولُ : لُوَىّ كما تقول: دُوَىّ ، وَأَصلهما : لُوَيْوٌ — وَدُوَيْوٌ[٥] . وتقول : كُيَىّ بثلاث ياءات[٦] — كما تقول : حُيَىّ ، وتقول : مُوَىّ[٧] ، كما تقول فى تصغير الماء المشروب — مُوَيْه ، إلاَّ أَنَّ هذا لامُه هاء فرُدَّ إليها[٨] .

---

(١) ويكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها فتتوسط بينهما .

(٢) أى بعد ياء التصغير ، ويكون ذلك بتضعيف ياء التصغير نفسها وهذا أحسن ، والحامل على ذلك: الوصول إلى بناء « فعيل » ثم يتحرك الحرف الذى يلى ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة .

(٣) قيل : لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين، آخره حرف لين متحرك ، وهذا لانظير له. بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحاً؛ فإن له نظيره من الأسماء المعربة مثل يد — ودم.

(٤) الدو : البادية — والفلاة الواسعة . والحى . القبيلة ، والجمع أحياء.

(٥) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا

(٦) الأولى أصلية ، والثانية للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف .

(٧) أى بإبدال الهمزة ياء وإدغامها فى ياء التصغير .

(٨) وأصله « موه » قلبت الواو ألفاً على القاعدة ، ثم الهاء همزة سماعاً على غير قياس فصار « ماء » — فعند التصغير يرجع كل إلى أصله :

ويعتبر الاسم ثنائياً إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، نحو: ابن، واسم..إلخ. فتحذف همزة الوصل عند تصغيره ، ويرد المحذف فتقول: بُنَىّ — وسُمَىّ .

(فصل) وتصغيرُ الترخيم؛ أن تَعْمِد إلى ذى الزيادةِ الصالحةِ للبقاء فتحذفها، ثم تُوقِعَ التصغيرَ على أُصُوله[1]. ومن ثَمَّ[2] لا يتأتى فى نحو: جعفر وسَفَرْجل؛ لتجرُّدِهما، ولا فى نحو: مُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجَم؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزِّنَةِ[3]، ولم يكن له إلا صيغتَانِ وهما:

« فُعَيْل »[4] كحُمَيد فى أحمد، وحامد ومحمود، وحَمْدون، وحَمْدان[5].

و « فُعَيْعِل »[6]، كقُرَيْطِس — لا فُعَيْعِيل؛ لأنه ذُو زيادة.

---

(١) ما ذكره المصنف طريقته مختصرة . أما تعريفه فهو: تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلى، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة الصالحة للبقاء. وسمى بذلك لما فيه من ضعف بسبب الحذف ـ من الرخم بمعنى الضعف واللين .

والغرض منه هو الغرض من التصغير الأصلى . وقد يكون الدافع إليه : التودد والتدليل ، والضرورات الشعرية .

(٢) أى من أجل أنه مختص بالمزيد .

(٣) أى فى تصغير غير للترخيم؛ فلا يسمى تصغيرهما على دُحيرج ، وحُريجم ـ تصغير ترخيم ؛ لأن الحذف واجب لغيره . ويتبين من هذا أنه يشترط أمران : أن يكون الاسم مشتملا على زيادة ، وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم .

(٤) للثلاثى الأصول إذا كان مسماه مذكراً ، فإن كان مؤنثاً زيدت تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، فإذا كان معنى الاسم مختصاً بالمؤنث ؛ كحائض وطالق ـ لاتلحقه التاء ، تقول فى التصغير: حُييض، وطُليق؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاءالتأنيث

(٥) ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير ـ بالقرائن التى تمنع اللبس

(٦) للرباعى الأصول . وإذا أريد تصغير مثل : إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم ـ فالقياس عند سيبويه أن يقال : بُريهم ، وسُميعل ـ بحذف الزوائد ، وهى الهمزة والألف والياء . وعند غيره: أُبَيره ، وأسيمع؛ لأن الهمزة عندهم أصلية وسمع ترخيمهما، على بُريه وسُميع ـ وهو شاذ ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين، والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد . ولغير الترخيم : بُريهيم وسُميعيل ـ قياساً عند سيبويه. وعند غيره :

(فصل) وتَلْحَق تَاءُ التأنيث تصغيرَ مالا يُلْبِس ؛ من مؤنَّثٍ عَارٍ منها ، ثلاثيٍّ فى الأصل وفى الحال، نحو: « دَار-وَسِنّ وَعَيْن- وَأُذُن »[١]. أو الأصل دون الحال نحو : « يد »[٢] ، وكذا إن عَرَضَت ثلاثيتّه بسبب التصغير[٣] كسماء مطلقا[٤] وحَمْرَاء وحُبْلَى — مصغَّرين تصغير

أبيريه وأسيميع . ورأى سيبويه أوضح وأصح. ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام — خلافا للفراء وثعلب. ومما ورد من تصغير غير العلم قولهم فى المثل : عَرفَ حُميق جمله « تصغير، أحمق » وهو يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه .

وفى تصغير الترخيم يقول الناظم :

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بِالأَصْلِ كالعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا) (*)

أى : من يريد تصغير الاسم تصغير ترخيم — اكتفى بتصغير أصوله وحذف زوائده تقول فى تصغير المعطف : عُطيف . وقد أوضح المصنف حكم هذا النوع .

(١) يقال فى تصغيرها : دُويرة — وسُنينة — وعيينة — وأذينة ، ويستمر هذا الحكم بعد التسمية . ومن ذلك : عمرو بن أذينة — وعُيينة بن حصن .

(٢) أصلها: يدى ، حذفت اللام تخفيفاً فيقال فى تصغيرها : يُدَية. قيل : وإنما لحقت التاء المصغر؛ لأن التصغير وصف فى المعنى فالمصغر بمثابة الموصوف مع صفته، ولما كانت التاء تلحق آخر الصفات المؤنثة — لحقت كذلك آخر المصغر. ولحقت الثلاثى دون الرباعى التماساً للتخفيف .

(٣) يدخل تحت هذا نوعان : أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة، نحو: سماء : تقول فى تصغيره : سُمَيّة : لأن أصله سميي — بثلاث ياءات ؛ الأولى للتصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، وهى الواو المنقلبة همزة ؛ لأنه من سما يسمو » حذفت إحدى الياءين الأخيرتين لتوالى الأمثال، فبقى ثلاثياً فتلحقه التاء .

والثانى ما صغر تصغير ترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حمراء — وحبلى ، تقول — فيهما : حُمَيرة — وحبيلة .

(٤) أى : سواء صغرته ترخيماً أولا .

(*) « ومن » اسم موصول مبتدأ « بترخيم » متعلق بيصغر الواقع صلة لمن « اكتفى » الجملة خبر المبتدأ « بالأصل » متعلق باكتفى « كالعطيف » خبر لمبتدأ محذوف « يعنى » فعل مضارع، وفاعله يعود على من « المعطفا » مفعوله والألف للاطلاق .

الترخيم[1] . بخلاف نحو : شَجَر وبَقَر ، فلا تلحقُهماَ التاء فيمنْ أَنَّثَهما ؛ لئلاَّ يَلْتَبِسَا بالمُفرد[2] . وبخلاف نحو: خَمْس وستّ؛ لئلا يَلْتَبِسَا بالعَدد المذكَّر[3] . وبخلاف نحو : زَيْنب وسُعَاد ؛ لتجاوُزِهما للثلاثة[4] .

وشَذَّ تَرْكُ التاء فى تَصغير : حَرْب ، وعَرَب ، وَدِرع ، ونَعْل ، ونحوهِنَّ[5] مع ثلاثيَّتِهنَّ وعَدمِ اللَّبس .

واجتلابها فى تصغير: وراء، وأمام، وقُدَّام - معزيادتهنَّ على الثلاثة[6] .

---

(١) كما ذكرنا ، وتصغيرها فى غير الترخيم: حُميراء - وحُبيلى، ولا تلحقهما التاء ، لأنه لا يجمع بين علامتى تأنيث .

(٢) أى بتصغير المفرد ، وهو : شجرة - وبقرة .

(٣) أى عند تصغيره . ومثل خمس وست : غيرهما من أسماءالعدد الدالة على معدود مؤنث : كسبع - وبضع - وعشر ، فيقال: خميس - وسديس - وسبيع - وبضيع - وعشير . ولا يقال : خميسة - وسديسة - وسبيعة - وبضيعة - وعشيرة ؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر المصغر فيظن أنها لمعدود مذكر .

(٤) فيقال فيهما : زيينب وسعيد - بغير تاء . ومما تقدم يتبين : أن شرط زيادة تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، سواء كانت ثلاثيته أصلية أو طارئة ، باقياً عليها أو حذف منه شىء . وأن يكون مؤنثاً عند تصغيره . وألا يلتبس بغيره عند زيادتها .

(٥) مثل : ذَود « من ثلاثة أبعرة إلى عشرة » - وقَوس - وعرس - وناب « للمسن من الإبل » - وفرس لأنثى - ونَصَف « للمرأة المتوسطة فى السن » ، وغير ذلك مما سمع ولا يقاس عليه . وقد ذكر بعض المتأخرين نحو عشرين لفظاً ، وبعضهم ألحق التاء فى بعضها :

(٦) فقيل فى تصغيرها : وُرَيئة - وأُمَيمة - وقُدَيديمة . والقياس حذف التاء ، وفيما تقدم من زيادة تاء التأنيث وتركها - يقول الناظم :

(فصل) ولا يُصَغَّرُ مِن غير المتمكِّن إلا أربعةٌ : « أَفْعَلَ »(١) فى التعجب . والمركَّب المزجىّ(٢) كبعلبكّ وسيبويه — فى لُغة من بناهُما، وأمَّا من أَعْربهما فلا إشكال(٣) ؛ وتصغيرُهما تَصْغير المتمكِّن نحو : ما أُحَيْسِنه — وبُعَيلِبك — وسُيَيبوَيه .

(وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَاصَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثىٍّ ، كَسِنْ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ
وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرْ لَحَاقُ « تَا » فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثُرْ)(*)

أى : إذا صغرت المؤنث الثلاثى الخالى من علامة التأنيث — فاختمه بالتاء ، مثل : سِن ؛ تقول فى تصغيره : سُنَينة ، وهذا عند أمن اللبس . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ، فتقول فى شجر وبقر ، وخمس : شُجير ، وبُقير ، وخُميس — بلا تاء ؛ لأنك لو ختمتها بالتاء لا لتبس بتصغير المعدود به مذكر . وترك التاء مع أمن اللبس شاذ إذا تحققت بقية الشروط . ويندر زيادة التاء ، إذا زاد الاسم المصغر على ثلاثة أحرف بأن كان رباعياً فأكثر . وقد مثل المصنف لذلك كله .

(١) فى قياس هذا النوع من التصغير خلاف ، والراجح أنه غير قياسى .

(٢) سواء كان علما كنفطويه ، أو عدديا كأحد عشر ، ويكون التصغير والتغيير على صدره دون عجزه ؛ فيقال : نُفيطويه — وأُحَيد عشر .

(٣) فيكون تصغيرهما قياسيا ؛ لأنهما حينئذ من أقسام المعرب — أى المتمكن ولا يصغر من المعربات : — مع — وعند — ولدن ؛ لعدم تصرفها

(*) « ما » اسم موصول مفعول اختم «صغرت» الجملة صلة ما « من مؤنث» متعلق بصغرت «عار ثلاثى» نعتان لمؤنث «كسن» خبر لمبتدأ محذوف (*) «ما» مصدرية ظرفية «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم واسمها يعود الى مؤنث «بالتاء» بالقصر متعلق بيكن ، وجملة « يرى » خبرها ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول « ذا لبس » ذا المفعول الثانى ولبس مضاف إليه

(*) «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من ترك «لبس» مضاف إليه « فيما » متعلق بندر وما اسم موصول « ثلاثياً» مفعول كثر مقدم ، وفاعله يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما .

واسمُ الإشارة[1] ، وسُمِعَ ذلك منه فى خَمْسِ كلمات وهى : ذَا ، وتَا ، وَذَانِ ، وتَان ، وأُولاء[2] .

والاسمُ الموصولُ ، وسُمِع ذلك منه أيضاً فى خَمْس كلمات ، وهى : الذى ، والتى ، وتَثْنيتُهما ، وجَمع الذى[3] .

ويُوافِقْنَ تصغيرَ المتمكِّن فى ثلاثة أمور : اجتلابِ الياء الساكنةِ ، والتزامِ كَونِ ما قبلها مفتوحاً ، ولزومِ تكميل ما نقص منها عن الثلاثة.

ويُخَالِفْنه فى ثلاثة أيضاً : بقاءِ أَوَّلها على حركَته الأصليَّة[4] . وزيادة ألفٍ فى الآخر عِوضاً من ضمِّ الأوَّل[5] — وذلك فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع[6] . وأنَّ الياء قد تقعُ ثانيةً ، وذلك فى «ذَا» و « تَا » ؛ تقول : ذَيَّا ، وَتَيَّا ، والأصلُ : ذَيَيًّا وَتَيَيًّا[7] فحذفت الياءُ الأولى[8] —

---

(١) ويكون لها فى التصغير ، من التنبيه ، والخطاب ، ولام البعد ـ مالها فى التكسير.

(٢) فقالوا : ذَيّا ـ فى ذا وهذا ، وتَيّا ـ فى تا وهذه ، وفى ذلك ـ ذَيّالك ، وفى تلك ـ تَيّالك ، وفى أولئك وهؤلاء ـ أوليا وهؤليا ، ولا تصغر ذى وذه ، لئلا يلتبس تصغيرها بتصغير ذا للمذكر :

(٣) وهو : الذين ـ والألى ، وهذان اسما جمع ـ لا جمع . ولا تصغر « من وما » الموصولتان ، ولا أسماء الشرط والاستفهام ، ولا حيث ولا الضمائر .

(٤) من فتح ، كالذى ـ والتى ـ وذا ـ وتا ، أو ضم ؛ كأولى ـ وأولاء ؛ وذلك تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره . (٥) أى الضم الذى كان ينبغى أن يجتلب للتصغير . ولا يقال إن أوليا ، وأليّاء ـ زيدت فيهما ألف ؛ مع أن الأول منهما مضموم ولا يجمع بين العوض والمعوض ـ لأن الضمة أصلية فيهما .

(٦) أما فيه فلا تعويض عن ضم الأول؛ لطوله بالزيادة التى للتثنية أو الجمع.

(٧) الياء الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة المنقلبة عن الألف.

(٨) للتخفيف ، ولم تحذف ياء التصغير لأنه جىء بها لمعنى ، ولا الثالثة ـ لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الألف ، وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير .

وَذَيَّان وتَيَّان[١]، وتقول: أُولَيَّا[٢]؛ بالقصر في لغة من قَصَر — وبالمدِّ في لغةِ من مَدَّ، وتقول[٣]: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا — وَاللَّذَيَّانِ — وَاللَّذَيُّونَ[٤].

وإذا أردتَ تصغيرَ «اللَّاتِي» — صَغَّرت «التي» فقلت: اللَّتَيَّا، ثم جَمَعْتَ بالألفِ والتَّاء فقُلت: اللَّتَيَّات، واستَغْنَوْا بذلك عن تصغير «اللَّاتِي، واللَّائِي» على الأصحّ.

ولا يُصغَّر «ذِي» اتفاقاً للإلباس[٥]، ولا «تِي» للاستغناء بتصغير «تَا» خلافاً لابن مالك[٦].

---

(١) أى فى تثنية «ذان» و «تان»، وهما معربان على الصحيح. وتصغيرهما قياسى، وقد جاء الشذوذ من فتح أولها وتشديد الياء.

(٢) أى فى تصغير «أولاء».

(٣) أى فى تصغير الذى والتى، ومثناهما، وجمع الذين.

(٤) أى فى حالة الرفع، وفى حالة النصب والجر: اللذيين — بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وهذا قول سيبويه؛ لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفا كما فى التثنية فكأنه لا وجود لها. وعند الأخفش بالفتح مطلقا؛ قبل الواو والياء كالمقصور، مثل: المصطفَين، وهل التثنية والجمع واردان على المفرد المصغر — أو ذلك تصغير للمثنى والجمع؟ — قولان هذا: وسمع فى اللذيا واللتيا — فتح الأول وضمه وكذلك اللذين، واللذان واللتان معربان على الصحيح، فتصغيرهما قياسى، وجاء الشذوذ من فتح أولهما.

(٥) أى بتصغير «ذا».

(٦) إذ يقول فى النظم. منها: «تا، وتى» وقد نص النحاة على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث — إلا «تا» خاصة.

وفى تصغير اسم الإشارة والموصول — يقول الناظم:

(وَصَغَّرُوا شُذوذاً: الَّذِى، الَّتِى وَذَا، مَعَ الْفُرُوعِ، مِنْهَا: تَا، وتِى)(*)

(*) «شذوذاً» حال من الواو فى صغروا — أى شاذين «الذى» مفعول صغروا «التى» عطف عليه بحذف العاطف «وذا» عطف على الذى «مع الفروع» مع ظرف حال مما قبله والفروع مضاف إليه «منها» خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتى» معطوف على تا.

أى صغروا من الأسماء المبنية شذوذاً ـ لأن التصغير من خواص الأسماء المتمكنة ـ الذى والتى ، ومثناهما وجمعهما ـ من الأسماء الموصولة، وذا وتا وفروعهما ـ من أسماء الإشارة ، وذلك مقصور على السماع بالشكل الذى ذكره المصنف .

ويعلل النحويون جواز ذلك ؛ بأن الموصول والإشارة يوصفان ويوصف بهما ، والتصغير وصف فى المعنى .

وكذلك يذكران ويؤنثان، ويثنيان ويجمعان ، فأشبها بذلك الأسماء المتمكنة .

فوائد

(ا) يصغر اسم الجنس واسم الجمع على لفظهما لشبههما بالواحد ؛ فيقال : قُويم ونُفير ـ ورُهيط ؛ فى قوم ـ ونَفر ـ ورَهط . وكذلك تصغر جموع القلة ؛ فيقال : أجيمال ـ وفُتَيَة ؛ فى إجمال، وفتية . أما جمع الكثرة فلا يصغر ؛ لأن ذلك يتعارض مع المفهوم من التصغير . وإذا أريد تصغيره ـ صغر المفرد ، ثم جمع بالواو والنون للمذكر العاقل ،فيقال فى غلمان : غُلَيّمون . وبالألف والتاء للمؤنث ، وللمذكر غير العاقل ، تقول فى جوار . ودراهم : جُوَيريات ـ ودُرَيهمات .

(ب) إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد ـ يجوز قلبها ألفا للتخفيف ؛ كما فى دُويبة . تصغير دابة ، فيقال : دُوابّة ، وذلك مقصور على السماع .

(حـ) الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأن التصغير كما ذكرنا يتضمن وصفا فى المعنى، فيصح وقوعه نعتا .. إلخ ؛ مما يغلب عليه الاشتقاق .

(د) هنالك ألفاظ مكبرة وردت عن العرب على صورة المصغر، منها:

اللجين ـ للفضة ، والثريا ـ نجم معروف ، والكُمَيت ـ مالونه أحمر فيه قنوءة من الإبل والأفراس ،والهُوينا ـ السهولة والرفق ، والمهيمن ـ المسيطر ... إلخ .

ووردت بعض الأسماء مصغرة ولم ينطق بها بكثرة ، لأنها مستصغرة عندهم ومن ذلك « جُمَيل » لطائر صغير يشبه العصفور وكميت ـ اسم للبلبل.

(هـ) قيل فى تصغير دابة ـ وشابة ـ وهدهد : دُوابّة ـ وشُوابّة ـ وهُداهد . فجىء بالألف بدلا من ياء التصغير للتخفيف. والقياس : دُويّبة ـ وشُويّبة ـ وهُدَيهد وليس فى اللغة غير هذه الثلاثة على ما نعلم .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التصغير واذكر صيغه القياسية ، وأنواعه ، وشروط الاسم الذى يصغر مع التمثيل بأمثلة من عندك .

٢ — اذكر أربعة من الأغراض التى يأتى لها التصغير . ومثل لكل بأمثلة من عندك.

٣ — هنالك مواضع لا يكسر فيها ما بعد ياء التصغير. اذكرها، ومثل لها مع الإيضاح.

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وَكمِّلِ المَنْقُوصَ فى التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّـاءِ ثَالِثاً كَمَا

وبين المقصود بالمنقوص ، واستوعب القول فى كيفية تصغير المحذوف أحد أصوله — مع الإتيان بأمثلة موضحة .

٥ — متى تلحق التاء الاسم المصغر ؟ ومتى يمتنع لحاقها له ؟ اشرح ذلك واستشهد بقول الناظم فيه .

٦ — كيف تصغر اسم الجنس ، والجمع بأنواعه ؟ والمركب الإضافى والمزجى ؟ اشرح ذلك ، ومثل .

٧ — يستشهد بما يأتى فى باب التصغير . بين موضع الاستشهاد .

قال سيدنا عمر رضى الله عنه فى عبد الله بن مسعود : كنيف مُلِئ علماً .

« والكنيف : وعاء تكون فيه أداة الراعى» . ويقال فى الأمر البعيد : بعد اللتيا والتى .

وكل أناسٍ سوفَ تدخُلُ بينهم ... دُوَيْهِيَة تصفـر منها الأنامل

ياما أُمَيْلِيحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنَا ... مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

أو تحلِفِى بربك العـلىِّ ... أنى أبو ذَيَّالكِ الصَّـبىِّ

٨ — اشرح تصغير الترخيم وشروطه وصيغه ، وبين الغرض منه ، مع التمثيل .

٩ — نظم صفى الدين الحلى من شعراء القرن السابع الهجرى — قصيدة فى المدح ، بها كثير من الأسماء المصغرة منها :

نُقَيط من مُسَيْكٍ فى وُرَيد ... خُوَيلك أو وُسَيم فى خُدَيد

ومعناه : نقط من مسك فى ورد خالك ، أو وسم فى خد .

ومنها :

وذيّاك اللُّوَيْعِــــع فى الضُّحَيا ... وُجَيهك أم قُمَير فى سُعَيِــد

وُجَيه شُوَيدن فيــه شُكَيل ... أدقّ مُعيِنيات من خُــويد

اذكر مكبر كل مصغر من هذين البيتين ، وبين الغرض من التصغير فيما تذكر

١٠ — صغر الكلمات الآتية واضبطها (نموذج) .

الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها
اسم	سُمَىّ	مقام	مُقَيِّم	رجال	رُجَيْلون
هِبة	وُهَيبة	سكران	سُكَيران	صلة	وُصَيلة
سَفينة	سُفَيِّنَة	ثِقة	وُثَيقَة	ماء	مُوَيه
عُروة	عُرَيّة	حُرّة	حُرَيْرَة	عبد الله	عُبَيد الله
صديق	صُدَيق	رشوان	رُشَيّان	دواة	دُوَيّة
كراسة	كُرَيْرِيسَة	أخ	أُخَىّ	أب	أُبَىّ
ريح	رُوَيحة	أخت	أُخَيَّة	آثم	أُوَيْثِم
آثار	أُوَيْثار	طبيب	طُبَيِّب	عَدُوّ	عُدَىّ
بطيخة	بُطَيْطِيخَة	فلاة	فُلَيّة	فِضّة	فُضَيْضَة
كاتب	كُوَيْتِب	سَحَابة	سُحَيِّبَة	مَرْمَى	مُرَيْم
ريشة	رُيَيْشَة	خضراء	خُضَيْراء	كف	كُفَيْفَة
جبال	جُبَيلات	أعمِدَة	أُعَيْمِدَة	ظُرفاء	ظُرَيِّفون
رِبًا	رُبَىّ	مَلهى	مُلَيْه	مَروان	مُرَيّان
عصفور	عُصَيفير	كِتاب	كُتَيِّب	ميزان	مُوَيزين

١١ — صغر الأسماء الآتية واضبطها ، وبين ما حدث فيها من تغيير ، ووضح السبب .

دلو . وردة ، رمانة : إناء . موسر . ريان . أبو تمام . شفة . دجاجة .
مهرجان . عاج . فأس . أداة . تفاحة . علامة . ساع .

١٢ — اشرح قول المتنبي فى هجاء كافور الإخشيد ، وبين ما فيه من شاهد .

وَفارَقتُ مِصرا وَالاسَيوِدُ عينُهُ ... حِــذار مسيرى تستهل بأدمع

(باب النسب)(١)

إذا أردتَ النَّسَبَ إلى شيءٍ فلا بُدَّ لك مِن عَمَلَين فى آخره :
أحدهما : أن تزيدَ عليه ياءً مشدَّدةً تَصِيرُ حرفَ إعرابه .

باب النسب

(١) هو زيادة ياء مشددة فى آخر الاسم ، وقبلها كسرة ؛ لتدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم المجرد منها — أى مرتبطاً ومتصلا به ، بأى نوع من أنواع الارتباط والغرض منه : توضيح المنسوب أو تخصيصه ؛ وذلك بنسبته إلى موطنه نحو : قاهرى — أو اسكندرىّ . أو قبيلته نحو : هاشمى ، أو صنعته كطبعى ، أو إلى صفة يمتاز بها كإدارى ، أو علم نبغ فيه كنحوى .. إلخ .

وتسمى تلك الياء « ياء النسب » ، والاسم الذى تتصل به « المنسوب إليه » ، والشىء الذى تدل على اتصاله بما قبلها « المنسوب » . وهذه الياء المشددة لا يجوز تخفيفها لئلا تلتبس بياء المتكلم المضاف إليها . ويحدث للاسم ثلاث تغييرات :

لفظى — وهو : زيادة ياء مشددة فى آخر المنسوب إليه ، وكسر ما قبلها ، وما يتبع ذلك من تغييرات ستأتى .. ثم إجراء الإعراب بعلاماته المختلفة على هذه الياء .

وقد أشار المصنف إلى ذلك كما سيأتى قريباً .

ومعنوى — وهو : صيرورته اسماً للمنسوب ، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه .

وحكمى — وهو : أنه بسبب هذا الأثر المعنوى — يعتبر مؤولا بالمشتق ؛ لتضمنه معناه ، فيصلح للمواضع التى تحتاج إلى مشتق . وقد يرفع بعده اسماً ظاهراً أو مضمراً باطراد ؛ فيكون كالصفة المشبهة فى رفع الظاهر والمضمر ، ويعرب مرفوعه نائب فاعل ، تقول: على حجازى أبوه — وأمه مصرية. ولا يعمل النصب إلا فى ظرف أو حال، تقول : أنا مصرى أبداً — وأنا وطنى مخلصاً .

وقد أشار الناظم إلى ما تقدم مقتصراً على التغيير اللفظى — فقال :

(ياءً كَـ«يا»الـكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ)(*)

(*) « ياء » مفعول لزادوا « كيا الـكرسى » كيا متعلق بمحذوف صفة لياء ، والكرسى مضاف إليه « للنسب » متعلق بزادوا « وكل ما » مبتدأ ومضاف إليه ، وما اسم موصول « تليه » فعل مضارع وفاعله يعود إلى ياء والهاء مفعوله ، والجملة صلة ما « كسره وجب » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كل

والثانى : أن تكسِرَه ؛ فتقول فى النَّسَبِ إلى دِمَشْق : دِمَشْقىّ .

ويُحذفُ لهذه الياء أمورٌ فى الآخر ، وأُمورٌ متصلةٌ بالآخر .

أمَّا التى فى الآخر فستةٌ :

(أحدها) الياءُ المشدَّدةُ الواقِعةُ بعد ثلاثة أحرفٍ فصاعِداً[1] ، سواء كانتا زائدَتين ، أو كانت إحداهُما زائدةً والأخرَى أصيلةً .

فالأوَّل نحو : كُرسِىّ وشافِعِىّ[2] ؛ فتقول فى النَّسَبِ إليهما : كُرْسِىّ وشافِعِىّ ، فيتَّحِدُ لفظُ المنسوبِ ولَفظُ المنسوبِ إليه ، ولكِنْ يختلفُ التَّقدير[3] . ولهذا كان « بَخَاتِىّ » — عَلَماً لرجُل — غيرَ مُنصرف[4] فإذا نُسِبَ إليه انْصَرفَ[5] .

والثانى نحو : « مَرْمِىّ » أصلُه : مَرْمُوى ، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياء[6] والضَّمَّة كَسرةً[7] وأُدغمت الياءُ فى الياء ، فإذا نَسَبْتَ إليه قُلت: مَرْمِىّ[8]

أى أن العرب زادوا ياء فى آخر الاسم ، مثل ياء الكرسى ؛ لتدل على النسب . ويجب كسر الحرف الذى تليه — أى تقع بعده .

(١) وذلك لتحل محلها ياء النسب الزائدة .

(٢) الياء فيهما زائدة ؛ إلا أنها فى « كرسى » لغير النسب . وفى «شافعى» للنسب

(٣) فيقدر أن المعنى مع الياء المجددة للنسب — غيره مع الياء التى حذفت وحلت محلها ياء النسب .

(٤) أى لصيغة منتهى الجموع ؛ نظراً لأصله قبل التسمية وحالة الجمعية ؛ لأن الياء التى حذفت من بنية الكلمة التى تصير بسببها من صيغ منتهى الجموع ، وهو جمع بُخْتِى — والأنثى : بُختية ، وهى الإبل الخراسانية

(٥) أى : لزوال صيغة منتهى الجموع ؛ لأن ياء النسب زائدة فهى فى تقدير الانفصال

(٦) لاجتماعهما وسبق إحداهما ساكناً (٧) لمناسبة الياء ، ولتسلم من قلبها واواً .

(٨) أى : بحذف الياء المشددة التى هى لام الكلمة ، وجعل ياء النسب الزائدة مكانها : ومرمى : اسم مفعول من رمى .

وبعضُ العَرب يَحذفُ الأولى لزيادتها ، ويُبقى الثانيةَ لأصالتها، وَيقلبُهاَ أَلفاً[١] ، ثم يَقلب الألفَ وَاواً[٢] فيقول : مرْمَوِىّ .

وإن وَقَعت الياءُ المشدَّدةُ بعد حَرفين، حُذِفَت الأولى فقط، وقُلبت الثانيةُ أَلِفاً ثم الألف واواً ، فنقول فى أُمَيَّة : أُمَوِىّ[٣] .

وإنْ وَقَعت بعدحرفٍ ـ لم تَحذِف واحدةً منهما ؛ بل تَفْتَحُ الأولى وَتَرُدُّهاَ إلى الواو ـ إن كان أصلُهاَ الواو[٤] ، وتقلبُ الثانيةواواً ؛ فتقول فى طَىّ وَحَىّ: طَوَوِىّ ـ وَحَيَوِىّ[٥] .

---

(١) أى : لتحركها وانفتاح ما قبلها على القاعدة الصرفية .

(٢) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب كما بينا ، والألف لا تقبل الحركة .

وفى هذا يقول الناظم :

(وَقِيلَ فى المَرْمِىِّ مَرْمَوِىُّ   وَاخْتِيرَ فى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىُّ)(*)

أى إذا كانت إحدى الياءين زائدة والأخرى أصلا ـ فقد يكتفى بحذف الأولى وتقلب الثانية الأصلية واواً ، وتزاد بعدها ياء النسب ؛ فيقال فى المرمىّ : مرموىّ وهى لغة قليلة ، والمختار فى الاستعمال: مرمىّ ـ بحذف الياء المشددة ـ لا الأولى الساكنة .

(٣) ومثل ذلك : علوىّ، وقُصَوِىّ ـ فى علىّ وقُصىّ ، وعَدوِىّ ـ فى عدىّ .

وإلى ذلك يشير الناظم بقوله عند الكلام على « فَعيل و فعيل » :

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِياَ   مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا)(*)

أى : أن ما كان على « فَعيل ـ وفُعيل » بلا تاء ، وكان معتل اللام ـ فحكمه حكم ما فيه التاء ؛ من وجوب حذف يائه الزائدة وفتح عينه .

(٤) وتترك ياء إن كان أصلها الياء   (٥) لأنهما من طَويت ـ وحَيِيت .

(*) « فى المرمى » متعلق بقيل «مرموى» نائب فاعل «قيل» على إرادة اللفظ «واختير» فعل ماض المجهول «مرموى» نائب فاعل اختير

(*) «معل لام» معل مفعول ألحقوا ولام مضاف إليه «عريا» فعل ماض، والألف للاطلاق ، وفاعله يعود إلى معل لام ، وهو صفة له ومتعلقه محذوف ـ أى عرى من التاء « من المثالين» متعلق بمحذوف حال من ضمير عرى « بما » متعلق بألحقوا وما اسم موصول «التا» بالقصر مفعول أوليا الثانى مقدم عليه، ونائب فاعلا يعود إلى ما . وهو المفعول الأول ، والجملة صلة ما.

(الثانى) تاء التأنيث ؛ تقولُ فى مَكَّة : مَكِّىّ . وقَوْلُ المتكلمين فى ذات : ذاتىّ ، وقَولُ العامَّةِ فى الخليفة : خَلِيفَتِىّ - لَحْنٌ[(١)] وصوابهما : ذَوَوِىّ ، وَخَلَفِىّ .

(الثالث) الألفُ إن كانت متجاوزةً للأربعة ، أو رابعة متحركا ثانى كلمتها ؛ فالأوّلُ : يقعُ فى ألفِ التأنيث كحُبارَى - وألفِ الإلحاق كحَبَرْكَى[(٢)] فإنه مُلْحَقٌ بسفَرْجَل — والألفِ المنقلبةِ عن أَصْلٍ كمصطفَى[(٣)] .

والثانى : لا يقعُ إلاَّ فى أَلفِ التأنيثِ كَجَمَزَى[(٤)] .

وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَحْوُ حَىٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ)(*)

أى نحو حَىّ ؛ مما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد - لا يحذف منه شىء فى النسب ، بل يجب فتح ثانيه . وإن كان أصله واواً - رد إلى أصله ، وإلا بقى ويقلب الثالث واواً .

(١) أى خطأ ، والقياس فى « ذات » : قلب ألفه واواً ، ورد لامه المحذوفة وقلبها واواً ، وحذف التاء . وفى « خليفة » : حذف الياء والتاء . ومثالهما فى الخطأ قولهم : خلوتي - فى المنسوب إلى الخلوة . ومن ذلك : التاء فى عرفات وثمرات - مسمى بهما ، فتحذف التاء عند النسب إليهما ؛ لأنها للتأنيث ثم تحذف الألف .

(٢) من معانيه : القراد - والأنثى حبركاه ، والطويل الظهر القصير الرجلين ، والضعيف الرجلين كأنه مقعد ، والغليظ الرقبة .

(٣) فإن أصلها الواو ؛ لأنه من الصفوة . تقول فى النسب : مصطفىّ . وقول العامة مصطفاوى ، أو مصطفوى - لحن .

(٤) هو وصف بمعنى سريع - من الجمز ، وهو ضرب من السير فوق العنق يقال . فرس جَمَزَى - أى سريعة المشى .

(*) « ونحو حى » نحو مبتدأ أول وحى مضاف إليه « فتح ثانيه » فتح مبتدأ ثان وثانيه مضاف إليه أيضاً « يجب » الجملة خبر الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول « واواً » مفعول اردد الثانى ، والهاء مفعوله الأول وهو يعود إلى ثانيه « يكن » فعل الشرط واسمها يعود الى ثانيه « عنه » متعلق بقلب ، وجملة « قلب » من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب خبر يكن ، ونائب فاعله يعود الى ثانيه ، وجواب الشرط محذوف يعلم من سابق الكلام .

أما الساكنُ ثانى كلمتِها، فيجوزُ فيها القَلْبُ والَحْذف[1]، والأرجح فى التى للتأنيثِ كحُبلَى — الحذفُ[2]، وفى التى للإلْحاق كعَلْقى، والمنقلبةِ عن أصل كَمَلْهىً — القلبُ[3]. والقلبُ فى نحو: مَلْهَى خيرٌ مِنْه فى نحو: عَلْقَى، والحذفُ بالعكس[4].

(الرابع) ياءُ المنقوص المتجاوزةُ أربعةً، كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ[5] فأَمَّا الرابعةُ كقاضٍ فكألِفِ المقصور الرابعةِ فى نحو: مَسْعًى ومَلْهًى[6]، ولكن الحذفُ أرجحُ[7]. وليس فى الثالث من ألفِ المقصور كفتًى وعَصًا، وياء المنقوص كَعمٍ وَشَجٍ — إلاَّ القلب واواً[8]، وحيث قَلَبْنَا الياء

---

(١) سواء أكانت زائدة للتأنيث، أم للالحاق، أم منقلبة عن أصل.

(٢) وذلك لقوة شبهها بتاء التأنيث لزيادتها.

(٣) وذلك محافظة على حرف الإلحاق فى الأول، ورجوعا إلى الأصل فى الثانى. وإذا قلبت الألف الرابعة واواً بأنواعها الثلاثة — جاز زيادة ألف قبل الواو، تقول: حُبلاوىّ — وعِلباوىّ — ومَلهاوىّ. وخص سيبويه ذلك بألف التأنيث:

(٤) أى أن الحذف فى نحو «علقى» — مما ألفه للالحاق — خير منه فى نحو: «ملهى»؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلى.

(٥) تقول فى النسب إليهما: معتدىّ ومستعلىّ — بحذف ياء المنقوص الخامسة والسادسة للطول. (٦) أى: مما ثانى ما هى فيه ساكن، وألفه منقلبة عن ياء أو واو، ويجوز فيها الحذف والقلب واوا، تقول: قاضِى، وقاضوِى.

(٧) أى من القلب، بل قال بعضهم: إن القلب عند سيبويه من شواذ النسب وأنه لم يسمع إلا فى قول الشاعر:

فكيف لنا بالشُّرْبِ إنْ لم يكن لنا　　دراهمُ عند الحانوِىّ ولا نقد

والوجه عند سيبويه أن يقال: الحانى: لأنه منسوب إلى الحانة — وهى بيت الخمار.

(٨) تقول: فتوِىّ — وعصوِىٌّ — وعموىٌّ — وشجَوِىٌّ؛ أما فى فتى — فالثلا تجتمع

واواً فلا بُدَّ مِن تقدُّم فَتحِ ما قبلها[١] . ويجب قَلبُ الكسرةِ فتحةً في « فَعِل » كنَمِر ، و « فُعِل » كدُئِل ، و « فِعِل » كإبِل[٢] .

الكسرة والياءات ، وأما في عصا ــ فللرجوع إلى الأصل ، وفي عم ــ وشج ؛ لأن عينهما تفتح عند النسب إليهما كما في « نمِر » : فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واواً ــ كما في فتى .

(١) أي قبل أن تقلب واواً ؛ لأن هذا القلب مسبوق بقلبها ألفاً .

(٢) تقول : نَمَرِى ــ ودؤَلي ــ وإبَلي ، وذلك لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب : ومثلها : كل ثلاثي مكسور العين ، سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها .

وقد ذكر الناظم ما تقدم من المواضع الأربعة في ستة أبيات غير مرتبة ، وفي إجمال .

فقال في حذف الياء المشددة من آخر المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث وألفه :

(وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَ« تَا » تَأْنِيثٍ أَوْ « مَدَّتَهُ » ، لاَ تُثْبِتَا)(*)

أي احذف مثل ياء الكرسي المشددة ــ من الاسم الذي يحويه عند النسب إليه ، ولا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه ــ بل احذفها ، والمراد بالمدة هنا : ألف التأنيث المقصورة .

وذكر حكم الألف الرابعة إذا كان ثاني ما هي فيه ساكناً ــ بقوله :

(وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ)(*)

أي إذا كانت ألف التأنيث رابعة ، ساكناً ثاني ما هي فيه ــ جاز فيه وجهان : القلب واواً ، والحذف وهو المختار .

(*) « ومثله » مفعول احذف مقدم ، والضمير إلى ياء النسب مضاف إليه « مما » متعلق باحذف « حواه » الجملة صلة ما ، والهاء مفعول حوى عائدة على الياء « وتا تأنيث » تا مفعول تثبتا مقدم وتأنيث مضاف إليه « أو مدته » معطوف على تا « تثبتا » فعل مضارع في محل جزم بلا الناهية مبنى على الفتح لاتصاله بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا .

(*) « تكن » فعل الشرط واسمها يعود إلى مدة التأنيث المقصورة ، وجملة « تربع » خبرها « ذا ثان » ذا مفعول تربع وثان مضاف إليه « سكن » فعل ماض وفاعله يعود إلى ثان ، والجملة صفة له « فقلبها » الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « قلبها » مبتدأ مضاف إلى الهاء من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « واواً » مفعوله الثاني ، وخبر المبتدأ محذوف ــ أي جائز « وحذفها حسن » مبتدأ وخبر ، وإضافة حذف إلى « ها » من إضافة المصدر لمفعوله ؛

وبين حكم ما يشبهها فى ذلك، وهو ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل — بقوله :

(لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ، وَالأَصْلِيِّ — مَا لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)(*)

أى أن ألف الإلحاق المقصورة، والألف المنقلبة عن أصل — كألف التأنيث فى جواز القلب والحذف، ولكن يعتمى — أى يختار — القلب، فى المنقلبة عن أصل؛ بعكس ألف التأنيث.

وأشار إلى حكم الألف الزائدة على أربعة، وياء المنقوص كذلك — بقوله :

(وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذَاكَ «يَا» الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ)(*)

أى احذف الألف التى جاوزت أربعا وزادت عليها، وكذلك ياء المنقوص؛ إن كانت خامسة — عزلت — أى طرحت وحذفت.

وفى حكم ياء المنقوص الرابعة والثالثة — يقول :

(وَالْحَذْفُ فى الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ)(*)

أى أن الحذف فى ياء المنقوص الرابعة أولى من القلب واواً. أما الثالثة فقلبها واواً محتوم، ومعنى يعن — يظهر.

وقال فى ضرورة فتح ما قبل الواو المقلوبة، وفى حكم الثلاثى المكسور العين :

(وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً، «وَفَعِلْ» «وَفُعِلٌ» عَيْنَهُمَا افْتَحْ «وَفِعِلْ»)(*)

اى اجعل المنقوص صاحب ذلك القلب عن أصل — واليا فتحاً؛ أى يجب فتح ماقبله

(*) «لشبهها» خبر مقدم «الملحق» نعت لشبه «والأصلى» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «لها» متعلق بمحذوف صلة «وللأصلى» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» — أى يختار — الجملة صفة لقلب.

(*) «والألف» مفعول أزل مقدم «الجائز» نعت له، وفيه ضمير هو فاعله «أربعاً» مفعوله «كذاك» متعلق بعزل «يا» مبتدأ وقصر للضرورة «المنقوص» مضاف إليه «خامسا» حال من ضمير «عزل» والجملة خبر المبتدأ، ونائب الفاعل يعود إلى ياء المنقوص.

(*) «والحذف» مبتدأ «فى اليا» متعلق به «رابعاً» حال من اليا «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب ثالث» قلب مبتدأ مؤخر وثالث مضاف إليه «يعن» — أى يعرض — فعل مضارع والجملة صفة لثالث، ويعن بالنون الساكنة للشعر، وأصلها مشددة، من عن — بمعنى ظهر.

(*) «وأول» فعل أمر مبنى على حذف الياء «ذا القلب» ذ مفعول أول والقلب مضاف إليه «انفتاحاً» مفعول ثان — أى اجعل صاحب هذا القلب واليا فتحاً «وفعل» مبتدأ «وفعل» عطف عليه «عينهما» مفعول افتح مقدم، وجملة «افتح» خبر المبتدأ، «وفعل» معطوف على الضمير المجرور بالإضافة محلا، ولم يعد الجار لجواز ذلك عند الناظم.

(الخامس والسادس) علامةُ التثنية ، وعلامةُ جمعِ تصحيحِ المذكر[1]

فتقول فى زَيدانِ وزَيدُونَ — عَلَمين مُعْرَبين بالحروف : زَيْدِىٌّ[2] .
فأمَّا قبلَ التسميةِ فإنَّما يُنسَبُ إلَى مُفردِهما . ومَنْ أَجْرَى «زَيْدَان» عَلَماً
مُجْرَى «سَلْمَان»[3] ، وقال : * أَلَا يَا دِيَارَ الْحَىِّ بالسَّبُعَانِ *[4] — قال :
زَيْدَانِىٌّ . ومَنْ أَجْرَى «زَيْدُونَ» عَلَماً ، مُجْرَى «غِسْلِين»[5] — قالَ :

وإذا نسب إلى ثلاثى مكسور العين ، قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، سواء كانت الفاء مضمومة — أم مفتوحة — أم مكسورة . وقد أجمل الناظم فيما ذكره ، وأوضح المصنف ذلك كله وفصله — فتدبر يافتى

(١) وكذلك ما ألحق بهما ، كاثنين ، وعشرين وبابه ، تقول : اثنَىٌّ ، أو ثَنوىٌّ — بالنسب إلى لفظه أو إلى أصله ، وعشرى . ومثلهما : جمع المؤنث على التفصيل الآتى :

(٢) فقد حذفت علامتا التثنية والجمع ؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد علامتا إعراب ؛ بالحروف ، وبالحركات فى ياء النسب .

(٣) أى فى لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف — للعلمية وزيادة الألف والنون .

(٤) صدر بيت من الطويل ، لتميم بن أبى بن مقبل ، وقيل لغيره ، وعجزه :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ *

اللغة والإعراب . السبعان ؛ اسم واد — أو جبل، ولا يعرف اسم على «فَعُلان» غيره . أملّ : من أمل الكتاب — إذا قال فكتب عنه . وضمن معنى كرّ فعدى بالباء . البلى : مصدر بلى الثوب — إذا خلق . الملوان : الليل والنهار ، «ألا» أداة استفتاح «بالسبعان» متعلق بمحذوف حال من ديار الحى «أمل» فعل ماض «الملوان» فاعل .

والمعنى : أن ديار هؤلاء القوم بهذا المكان ، أصابها البلى والخراب بمرور الأيام والأعوام .

والشاهد : فى السبعان ؛ فإنه فى الأصل تثنية سبع ، ثم سمى به فصار علماً على مكان بعينه ، وأجراه الشاعر مجرى المفرد كسلمان ، ولو أجرى مجرى المثنى نظراً إلى معناه الأصلى — لقيل : بالسبعين ، وأعرب بالياء لأنه فى محل جر .

(٥) أى فى لزوم الياء ، والإعراب بالحركات على النون منونة .

زَيْدِينِيّ . وَمَن أَجْرَاه مجرَى « هارُون »[(١)] أَوْ مَجْرَى « عَرَبُون »[(٢)] ، أَوْ أَلزَمه الوَاوَ وفتحَ النون — قالَ : زَيدُونِيّ[(٣)] .

ونحو تَمَرَاتٍ[(٤)] ؛ إنْ كانَ باقياً عَلَى جَمْعِيته — فالنسبُ إلى مفرده ، فيقال : تَمْرِيّ بالإسكان . وإن كان عَلَماً ؛ فَمَنْ حَكَى إعرابَه نَسبَ إِلَيه عَلَى لَفظه[(٥)] ، وَمَن مَنَع صَرْفَه[(٦)] نَزّل تاءه مَنزلةَ تاءِ مكَّةَ — وَأَلفَه مَنزلةَ ألفِ جَمَزَى ، فَحذفَهُمَا[(٧)] ، وَقَالَ : تَمَرِيّ بالفتح .

وَأَمَّا نحو : ضَخْمات[(٨)] ففي أَلِفه القَلبُ ، والْحذفُ[(٩)] ؛ لأنها كألف حُبْلَى، ولَيْسَ في ألف نحو : مُسلمات وسُرَادِقات[(١٠)] — إلاّ الْحذفُ .

---

(١) أى فى لزوم الواو ، والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

(٢) أى فى لزوم الواو ، والإعراب على النون منونة .

(٣) أى : فيكون معرباً بحركات مقدرة على الواو ، منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف أحواله — كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله .

هذا : وإذا حدث لبس فى النسب إلى المثنى أو الجمع العلمين المعربين بالحروف — بالنسب إلى المفرد منهما — يكون التعيين والتمييز بالقرائن .

(٤) أى من جمع المؤنث السالم الذى ثانيه متحرك وألفه رابعة .

(٥) فيقول : تمرى — بفتح العين وحذف الألف والتاء معاً على القاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين . وليس بين هذه الصورة والتى قبلها فرق — إلا فى مثل: وردة — وتمرة .

(٦) أى للعلمية والتأنيث .

(٧) أى على التدريج ؛ فحذف التاء أولا ، ثم الألف — للتنزيل المذكور .

(٨) مما الثانى فيه ساكن، وألفه رابعة، سواء كان صفة ، كضخمات — أم اسماً، كهندات

(٩) والحذف هو المختار . ويجوز مع القلب : الفصل بالألف الزائدة ، تقول . ضخماوى — وضخموى ؛ كما فى حبلى .

(١٠) أى مما ألفه خامسة فصاعداً، سواء كان جمعاً قياسياً أو سماعياً — لاسم أو لصفة.
وفى حذف علامتى التثنية والجمع للنسب — يقول الناظم فى إجمال :

وأمَّا الأمورُ المتصلةُ بالآخر فستةٌ أيضاً :

(أحدها) الياءُ المكسورةُ المدغمةُ فيها ياءٌ أخرى[1] ؛ فيقال فى طَيِّب وهَيِّن : طَيْبِيّ وهَيْنِيّ — بحذف الياء الثانية . بخلاف نحو: هَبَيَّخ لانفتاح الياء[2] ، وبخلاف نحو : مُهَيِّيم[3] لانفصال الياء المكسورةِ من الآخر بالياء الساكنة[4] ، وكان القياسُ أن يقال فى طيء : طَيْئِىّ ، ولكنَّهم بَعْدَ الحذفِ قَلَبوا الياء الباقيةَ ألِفاً على غيرِ قياس[5] فقالوا : طائى .

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)(*)

أى احذف من المنسوب إليه عند النسب — ما فيه من علامة تثنية ، ومثل هذا الحذف للعلامة — واجب فى جمعى التصحيح بنوعيه : المذكر والمؤنث .

(١) سواء كانت الياء المكسورة أصلية كطيب وهين — أو منقلبة عن أصل كميت — أو زائدة : كغُزَيِّل — تصغير غزال ، تقول : مَيْتِىّ — وغُزَيْلِىّ .

(٢) فلا تحذف الياء الثانية لعدم كسرها ؛ فيقال : هَبَيَّخِى — بإثبات الياء الثانية — والهبيخ : الغلام السمين .

(٣) تصغير مهيام ، من هام على وجهه إذا ذهب من العشق — أو من هام إذا عطش

(٤) فيقال فى النسب إليه : مُهَيِّيمِى بإثبات الياء المكسورة . وبقى من المحترزات ؛ ما إذا كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما فيها ياء أخرى ، نحو : مُغْيِل — اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها — إذا أرضعته وهى حامل ، فلا تحذف الياء ، فيقال فيه : مُغْيِلِىّ فجملة الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة — ومكسورة — ومتصلة بالحرف الأخير .

(٥) أى لأنها ساكنة ، وإنما تقلب المتحركة . وعلل النحويون الحذف فيما تقدم : بأنه للتخفيف ، وفيه يقول الناظم :

(*) «وعلم التثنية» — أى علامة — مفعول احذف مقدم والتثنية مضاف إليه «للنسب» متعلق باحذف «ومثل ذا» مثل مبتدأ وذا مضاف إليه «فى جمع» متعلق بوجب الواقع خبراً عن المبتدأ «تصحيح» مضاف إليه ، وفاعل «وجب» يعود إلى «مثل ذا» .

(الثانى) ياء « فَعِيلَة »[1] - كحَنِيفَة وصحيفَة ؛ تحذف منه تاء التأنيث أولاً[2] ثم تحذف الياء[3] ثم تقلب الكسرة فتحة[4] فتقول: حَنَفِىّ وصَحَفِىّ وشَذّ قولهم فى السَّلِيقَة[5] : سَلِيقِىّ — وفى عَمِيرة كَلْب[6] : عَمِيرِىّ

ولا يجوزُ حذفُ الياءِ فى نحو : طَوِيلَة ؛ لأن العينَ مُعْتَلّة ؛ فكانَ يلزمُ قَلبُهاَ ألفاً لتحرُّكِهاَ وتَحَرُّكِ ما بَعْدَهَا وانفتاحِ ما قَبلَهاَ فيكثُرُ التَّغييرُ . ولا فى نحو : جَلِيلَة ؛ لأنَّ العَينَ مُضَعَّفة ، فيلتقى بعدَ الْحذفِ مِثْلاَنِ فيثقُل[7] .

(وَثَالثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذّ « طَائِىٌّ » مَقُولاً بالألِفْ)(*)

أى يجب حذف الياء الثالثة المكسورة من نحو : طيب ؛ مما وقع فيه قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب - ياء مكسورة مدغم فيها أخرى . وشذ طائى بإبدال الياء ألفاً ، والقياس : طَيِّى .

(١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام كذلك

(٢) لأنها لا تجامع ياء النسب كما تقدم .

(٣) فرقاً بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ؛ كشريفى وحنيفى - فى النسب إلى شَريف وحَنيف : (٤) كما مر فى « نمر » ؛ كراهة توالى كسرتين وياء النسب ، وبذلك تصير الكلمة - بعد هذا التغيير - على وزن « فَعَلِىّ » .

(٥) هى الفطرة والطبيعة . والسليقى : الذى يتكلم بأصل طبيعته ؛ معرباً من غير تعلم ، قال الشاعر :

ولستُ بِنَحْوِىّ يَلُوكُ لِسَانَه ولكنى سَلِيقِىٌّ أقولُ فأُعْرِبُ

(٦) قبيلة عربية ، ومثلها : سليمة الأزد . أما عميرة غير كلب ، وسليمة غير الأزد - فيقال فيهما : عَمَرِىّ وسَلَمِىّ - على القياس . (٧) وفى ذلك يقول الناظم بعد :

(*) « وثالث » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة - كونه نعتاً لمحذوف - أى وحرف ثالث « من نحو » متعلق بمحذوف الواقع خبراً للمبتدأ وطيب مضاف إليه . ونائب فاعل حذف يعود إلى ثالث « طائى » فاعل شذ « مقولا » حال منه « بالألف » متعلق بمقولا .

(الثالث) ياء «فُعَيْلَة»[١] — كجُهَيْنَة وقُرَيْظَة؛ تحذفُ تاء التأنيث أوّلاً ثم تحذفُ الياء[٢]؛ فتقول: جُهَنِيّ — وقُرَظِيّ، وشذّ قولهم في رُدَيْنَة[٣]: رُدَيْنِيّ، ولا يجوزُ ذلك في نحو: قُلَيْلَة؛ لأنَّ العين مضعّفة[٤]

(وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ)[*]

أي تمموا ولم يحذفوا ما كان على وزن «فعيلة»، وكان معتل العين صحيح اللام كالطويلة؛ فقالوا: طَوِيلِيّ. وكذلك تمموا ولم يحذفوا ما كان مضاعفاً كالجليلة؛ فقالوا جليلي، ولم يحذفوا كراهة اجتماع المثالين وما فيه من الثقل مع عدم الإدغام.

هذا: ويرى بعض الباحثين المعاصرين من أعضاء المجمع اللغوى المصرى: أن النسب إلى «فَعيلة» بلفظ «فعلىّ» بالشرطين المذكورين — ليس واجباً، بل هو جائز بشرط اشتهار المنسوب إليه، وعرض أكثر من مائة شاهد على ذلك، بعد تتبعه الكثير لكلام العرب، وأيد رأيه هذا بقول ابن قتيبة الدينورى في كتابه «أدب الكاتب» ما نصه: «إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة» من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً — ألغيت منه الياء؛ مثل: ربيعة، وبجيلة، وحنيفة، فتقول: رَبَعِي— وبَجَلِي— وحنفى، وفى ثقيف — ثَقَفِي، وعتيك — عَتَكِي. وإن لم يكن الاسم مشهوراً — علماً كان أو نكرة — لم تحذف الياء فى «فعيل ولا فعيلة»؛ أى أن الحذف قديماً لم يكن إلا فى المشهور. وقد رأى المجمع اللغوى الأخذ بهذا الرأى المؤيد برأى عالم جليل كابن قتيبة، وعلى ذلك؛ فما ذكر من الشواذ — غير شاذ، وتكون النسبة إلى طبيعة — طَبِيعِيّ، وليست شاذة كما اشتهر.

(١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة

(٢) فتصير الكلمة بعد هذا التغيير على وزن «فعلى».

(٣) ردينة: امرأة رجل يسمى السمهرى، كانا يقوّمان الرماح. ويرى بعضهم بقاء ياء «فُعَيْلة» معتلة العين كما فى «فعيلة».

(٤) وكذلك إذا كانت العين معتلة مع صحة اللام — كما فى نُوَيْرة ونويرى، فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام — وجب الحذف، نحو: حَيَيّة — وحَيَوِى.

(*) «ما» اسم موصول مفعول تمموا «كان» فعل ماض ناقص، واسمه يعود إلى ما «كالطويلة» متعلق بمحذوف خبر كان والجملة صلة ما «وهكذا» خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كان كالجليلة» الجملة من كان واسمها وخبرها صلة ما.

(الرابع) واو «فَعُولَة»[1] — كشَنُوءة[2]. تحذفُ تاءِ التأنيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلبُ الضمة فتحةً؛ فتقول: شَنَئِىّ. ولا يجوزُ ذلك فى قؤُولة؛ لاعتلال العين — ولا فى نحو مَلُولَة؛ لأجل التضعيف[3]

(الخامس) ياء «فَعِيل» — المعتلّ اللامِ؛ نحو غَنِىّ وَعَلِىّ. تحذفُ الياء الأولى[4]، ثم تُقْلبُ الكسرة فتحةً، ثم تُقْلبُ الياء الثانية ألفاً، ثم تقلَبُ الألفُ واواً؛ فتقول: غَنَوِىّ — وَعَلَوِىّ[5].

(السادس) ياء «فُعَيل» — المعتلّ اللام، نحو قُصَىّ. تحذفُ الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية أَلِفاً، ثم تقلبُ الألف واواً؛ فتقول: قُصَوِىّ

وهذان النّوعانِ مَفْهومان مِمَّا تقدَّم[6]، ولكنَّهما إنما ذُكرا

وفى الحذف الخاص بصيغتى «فعيلة» و «فعيلة» يقول الناظم:

(وَ «فَعَلِىٌّ» فى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ وَ «فُعَلِىٌّ» فى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ)(*)

أى التزم فى النسب إلى «فعيلة» «فعلى» بفتح العين وحذف الياء. وفى النسب إلى «فعيلة» — «فعلى» بحذف الياء. وقد علمت مافيه من شروط. ومن رأى بعض المعاصرين — مدعماً برأى ابن قتيبة فى ذلك.

(١) بشرط أن تكون العين صحيحة فى الاسم وغير مضعفة.

(٢) حى من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم. ولم يرد عن العرب غير هذه الكلمة

(٣) أما «فعول» بغير تاء فينسب إليه على لفظه، نحو: ملول — وملولىّ، وعدو — وعدوّى.

(٤) وهى الزائدة

(٥) وذلك كراهة اجتماع الياءات مع الكسر.

(٦) أى فى «فعيلة — وفعيلة» وقد سبق ذكرهما فى حكم الياء المشددة بعد حرفين: من حذف الأولى وقلب الثانية واواً. وفيهما يقول الناظم:

(*) «وفعلى» مبتدأ «فى فعيلة» متعلق بالتزم الواقع خبراً للمبتدأ، وهو ممنوع من الصرف «وفعلى» مبتدأ «فى فعيلة» — مصروف — متعلق بحتم الواقع خبراً لفعلى.

هناك استطراداً وهذا موضعُهما .

فإن كان «فَعِيل» و «فُعَيل» صحيحَى اللام — لم يُحذفْ منهما شيء(١) .

وشذ قولهم فى ثقيف وقُرَيش : ثَقَفِيّ — وَقُرَشِيّ(٢) .

(فصل) حُكمُ همزةِ الممدود فى النَّسَبِ — كحُكمها فى التَّثنية ؛ فإن كانت للتأنيثِ — قُلبت واواً كصَحراوِىّ(٣) ، أو أصلاً — سَلِمَتْ نحو : قُرَّائِىّ ، أو للإلحاق أو بَدلاً من أصلٍ — فالوجهان ؛ فتقول : كِسائِىّ — وكِساوِىّ ، وَعِلْباوِىّ وعِلبائِىّ(٤) .

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا   مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا)(*)

يريد بالمثالين : صيغتى « فعيلة » و « فعيلة » أى أن النحاة ألحقوا عند النسب ما كان معتل اللام خالياً من التاء من الصيغتين السابقتين ـ بما وليته التاء منهما ؛ فى وجوب حذف يائه ، وفتح عينه .   (١) تقول فى عَقيل وعُقيل : عَقِيلى وعُقَيلىّ .

(٢) أى بالحذف « انظر ما قرره بعض المعاصرين ورأى المجمع اللغوى صفحة ٢٥٨ ويرى المبرد والسيرافى : جواز الحذف فى المعل لاماً ـ من فعيل وفعيل ـ ولا شذوذ فيه ، وهو كثير فى لغة أهل الحجاز . ويمكن القياس على ماسمع من ذلك .

(٣) وشذ قلبها نوناً فى صنعانى ـ وبهرانى ؛ نسبة إلى صنعاء اليمن ـ وبهراء اسم قبيلة من قضاعة ، وجاء : صنعاوى ، وبهراوى ـ على القياس .

(٤) وفى الأحسن منهما ما سبق . وفى همزة الممدود يقول الناظم :

(وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فى النَّسَبْ   مَا كَانَ فى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ)(*)

أى أن همزة الممدود تعطى فى النسب من الحكم ما جرى عليها فى التثنية مما تقدم .

(*) سبق إعراب هذا البيت وبيان مجمل معناه فى صفحة ١٥٦ فارجع إليه »

(*) « وهمز ذى مد » مبتدأ ومضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود الى همزة ذى مد ، وهو مفعوله الأول ، والجملة خبر المبتدأ « فى النسب » متعلق بينال «ما» اسم موصول مفعوله الثانى ، وجملة « كان » صلة ما « فى تثنية له » متعلقان بانتسب الواقع خبراً لكان واسمها مستتر فيها .

(فصل) يُنسبُ إلى صَدر المركَّبِ ؛ إن كانَ التركيب إسناديًّا ، كتأبَّطِيّ وبَرْقِيّ — فى تأبَّط شرًّا ، وَبَرَق نَحْرُه . أو مَزجيًّا كَبَعْلِيّ وَمَعْدِيّ ـ أو معدَوِيّ[1] ؛ فى بعلبَكّ ، وَمَعْدِي كَرِب . أو إضَافيًّا[2]

تتمة

(ا) إذا كان الاسم مؤنثاً والهمزة لام الـكلمة لا للتأنيث، نحو : سماء ـ وحراء وقباء ـ جاز الوجهان ، والتصحيح أجود ؛ للفرق بين هذا ، وبين صحراء . والمسموع فى ماء وشاء ـ قلب الهمزة واواً ، تقول: ماوىّ ـ وشاوىّ، فلو سمى بهما جاز الوجهان؛ على القياس فيما همزته بدل من أصل ، تقول : مائى ـ وماوىّ ، وشائى ـ وشاوى . والنسبة إلى « كيمياء » كيمياوى ـ وكماوى ، ولا يقال كيميائى .

(ب) وإذا نسب إلى الثلاثى المعتل الآخر الشبيه بالصحيح ـ وهو ما آخره واو أو ياء قبلهما ساكن ، نحو . ظبي ودلو ـ فلا يحذف منه شيء عند النسب ، تقول : ظبيىّ ـ ودلوىّ . فإن جاءت بعده تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ، تقول فى ظبية وغزوة ـ ظبْيِىّ وغزوِىّ ، وتزاد تاء التأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، وسمع قَروِىّ ـ فى قَرية .

(حـ) وإذا نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ـ وهو قليل فى اللغة العربية حتى قيل: إنه لم يسمع منه إلا « سَمندو ـ وقمندو » ، وقد كثر الآن هذا النوع ؛ مثل : أرسطو ، رنو ، كننغو ـ فالأحسن حذف الواو ؛ إن كانت خامسة فأكثر ، وبقاؤها إن كانت ثالثة ، وجواز الأمرين إن كانت رابعة ، تقول : أرسطى ، ورنوى ، وكننغوى أو كننغى ، ويجب كسر ما قبل ياء النسب فى جميع الحالات .

(١) وإنما خير بين حذف الياء ووضع ياء النسب مكانها ـ وهو الأرجح ، أو قلبها واواً ؛ لأنه بعد حذف الجزء الثانى يصير الجزء الأول منقوصاً كقاض، وياء المنقوص إذا كانت رابعة يجوز فيها الحذف والقلب . وأجاز الجرمى النسب إلى العجز فيقال : شرىّ ـ ونحرىّ ـ وبكىّ ـ وكربىّ . وقيل : ينسب إليهما مزالا تركيبهما، تقول: بعلى ـ بكى ، معدى ـ كربى . وقيل : إلى مجموع المركب، تقول : بعلبكى ، وحضرموتى .

(٢) يشترط أن يكون علماً بالوضع أو بالغلبة ، أما نحو غلام محمد ـ مما ليس علماً ـ فمن النسبة إلى المفرد ؛ فينسب فيه إلى المضاف وحده ، أو إلى المضاف إليه كذلك ـ

كامْرِئِى وَمَرَئِىَ — فى امرىء القيس(١) ؛ إلا إن كان كُنيةً كأبى بكرٍ وأُمِّ كلثوم ، أو مُعَرَّفاً صَدرُه بعَجُزه(٢) كابن عُمَرَ وابنِ الزُّبير — فإنك تنسُبُ إلى عجزه ؛ فتقول : بَكْرِىّ وكُلْثُومِىّ وَعُمَرِىّ .

وَرُبَّمَا أُلحِق بهما مَا خِيفَ فيه لَبْسٌ ، كقولهم فى عبدِ الأشهل : أشهلِى ، وفى عبدِ مَنَافٍ : مَنَافِىّ(٣) .

على حسب المراد .

(١) والثانى أفصح عند سيبويه ، وبه تكلم العرب .

قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس .

إذا المَرَئِىّ شَبَّ له بنات عَقَدْنَ برأسِه إبَةً وَعارَا

واستثنى بعضهم : امرأ القيس الكندى ؛ فإنه ينسب إليه « مَرْقَسِى » .

(٢) وذلك بأن يكون صدره نكرة، وعجزه معرفة — بها يتعرف الصدر ، كابن عباس — وابن عمر — وهو العلم بالغلبة .

(٣) لأنه لو نسب إلى الصدر فقيل عبدى — لم يعرف المنسوب إليه .

ويتلخص من هذا : أنه ينسب إلى عجز المركب الإضافى فى ثلاث حالات : أن يكون كنية ، وأن يكون علماً بالغلبة ، وأن يكون النسب إلى الصدر مؤدياً إلى اللبس . وما عدا ذلك ينسب إلى صدره . وفى النسب إلى المركب بأنواعه — يقول الناظم :

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ ، وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَــزْجاً ، وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إضَافَةً مَبْــدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِى وَجَبْ
فِيمَا سِـوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ ، كَعَبْدِ الأَشْهَلِ)(*)

(*) « وصدر ما » وصدر معطوف على صدر جملة ومامضاف إليه « ركب » الجملة صلة ما « مزجاً » مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف — أى تركيب مزج « ولثان » معطوف على لصدر « تمما » الجملة نعت لثان (*) « إضافة » مفعول تمما « مبدوءة » نعت لإضافة « بابن » متعلق بمبدوءة « أو اب » معطوف على ابن « أو ما » معطوف على ابن — أى أو مبدوءة بما ... الخ « له » متعلق بوجب « التعريف » مبتدأ « بالثانى متعلق به « وجب » الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة ما ،

(*) فيما متعلق بانسبن « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « هذا » اسم إشارة مضاف إليه « للاول » متعلق بانسبن « ما » مصدرية ظرفية « لبس » نائب فاعل يخف .

(فصل) وإذا نَسبتَ إلى مَا حُذِفَتْ لامه ـ رَدَدْتَهَا وُجوبا في مسألتين إحداهما : أن تكونَ العينُ مُعتلة كشاة ، أَصلُهَا شَوْهَة[1] ؛ بدليل قولهم شِياه؛ فتقول: شَاهِيٌّ[2] ، وأبو الحسن[3] يقول:شَوْهِيّ؛ لأنه يَرُدُّ

أى انسب لصدر جملة « والمراد بها المركب الإسنادى » ، وصدر المركب المزجى وذلك بأن تلحق ياء النسب بالصدر دون المعجز . ويكون النسب للثانى « وهو المعجز » إذا كان متمما لمضاف هو : كلمة ابن ـ أو أب ، أو كان الصدر مما يستفيد التعريف من الثانى ـ وهو المضاف إليه . وينسب للصدر فيما سوى ذلك إذا أمن اللبس ؛ فإن خيف، لبس ـ نسب إلى المعجز ، كعبد الأشهل .

هذا : وشذ بناء اسم على « فَعْلل » منحوتا من المضاف والمضاف إليه ، والنسب إلى تلك الصيغة.وحفظ من ذلك: تَيملىّ ، وعبدرىّ ، ومَرقسىّ ، وعَبقسىّ، وعبشمىّ وحضرَمىّ ـ فى النسب إلى : تيم اللات ـ وعبد الدار ـ وامرىء القيس الكندى ـ وعبد القيس ـ وعبد شمس ـ وحضرموت . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَتضحكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأن لَمْ ترى قبلى أَسِيراً يمانيا

فائدة

يقال للرجل إذا شاخ : «كُنْـتِىّ» نسبة إلى قوله : كنت فى شبابى كذا وكذا. إلخ قال الشاعر :

فأصبحت كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً وَشَرُّ خِصَالِ المرء «كُنْتُ» وَ«عاجِنُ»

وهذا شاذ ، والقياس : كونياً . والعاجن : الذى يعتمد على أصابع يده عند قيامه من الكبر والضعف .

(١) فهى واوية العين ، حذفت لامها ـ وهى الهاء ـ للتخفيف وعوض عنها التاء ، ثم حركت الواو بالفتحة لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فصارت شَوة ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) هذا عند سيبويه والجمهور وهو الراجح ، فهم يستبقون عند النسب ـ الضبط الطارىء على حروف الكلمة بسبب حذف بعض أصولها ، ولا ترجع الحروف إلى ضبطها الأصلى إذا رد المحذوف الذى كان سبباً فى تغيير بعض الحركات ، فتفتح العين هنا وإن سكنت فى الأصل ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٣) انظر التعريف به فى صفحة ١٤٦ جزء أول .

الـكلمةَ بعد ردِّ محذوفها إلى سكونها الأصلى[1] .

الثانية : أن تـكون اللامُ قد رُدَّت فى تَثنية ، كـأب وَأَبوان ، أو فى جمع تصحيح[2] كسَنَة وسَنَوَات — أو سَنَهــات ، فتقول : أَبَوِىّ وسَنَوَىّ — أو سَنَهِىّ . وتقول فى ذُو ، وذَات : ذَوَوِىّ[3] لأمْرَين: اعتلالِ العين — وردِّ اللام فى تَثنية ذات، نحو : (ذَوَاتَا أَفْنَانٍ)، وتقول فى أُخت : أَخَوِىّ — كما تقول فى أخ[4] . وتقول فى بنت : بَنَوِىّ — كما تقول فى ابن إذا رَددتَ مَحذوفَه[5] ؛ لقولهم : أخوات وبنات — بحذف التاء والرَّدِّ إلى صيغةِ المذَكَّرِ الأصلية[6] . وسِرُّه[7] أَنَّ الصيغةَ كـلَّهَا للتأنيث[8] ؛ فوجبَ رَدُّهَا إلى صيغةِ المذكَّر[9] ، كما وَجَبَ حذفُ

---

(١) وأصلها قبل حذف اللام التى هى الهاء : « شَوهَة » فإذا ردت اللام رجعت الواو إلى ضبطها الأصلى وهو السكون ، ويمتنع قلبها ألفاً لعدم تحركها .

(٢) سواء كان لمذكر أو لمؤنث .

(٣) بفتح الدال والواو ـ باتفاق بين سيبويه ، وأبى الحسن الأخفش ؛ لأن أصل « ذو » عندهما ـ « فَعَل » بالتحريك ولامها ياء ، فترد اللام وتقلب ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً لأجل الياء كما فى فتى. و« ذات » هى « ذو » بزيادة التاء .

(٤) أى عند رد لامه المحذوفة . ولا يضر الالتباس بينهما ؛ لأن النحاة لايبالون بذلك فى النسب   (٥) ويلاحظ : أن الجبر فى « بنت » واجب مثل « أخت » ـ بخلاف « ابن » فإنه جائز فيه .   (٦) وقد سبق أن ما وجب رده فى الجمع ـ يجب رده فى النسب . وأصل بنات ـ بنوات ، قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ولم يفعل ذلك مع أخوات ؛ لأنها أقل استعمالا .

(٧) أى حكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر .

(٨) أى صيغة أخت وبنت : والتاء فيهما وإن كانت عوضاً عن اللام المحذوفة ـ فهى للالحاق بقُفْل وجذع ؛ إلحاقاً للثنائى بالثلاثى ، وتشعر بالتأنيث مع ذلك .

(٩) وذلك بحذف التاء فى النسب .

التاء فى مَكِّى وبَصْرِىّ ومُسلماتٍ[(١)] . ويونُس[(٢)] يقولُ فيهما : أُخْتِىّ وبنتِىّ ؛ مُحْتَجًّا بأنّ التاء لغير التأنيثِ ؛ لأنّ قبلَهَا ساكنٌ صحيح[(٣)] — ولأنّهَا لا تُبدَل فى الوقفِ هاءً ، وذلك مُسلَّمٌ ؛ ولكنّهم عامَلوا صِيغتَهما مُعامَلةَ تاءِ التأنيثِ — بدليل مَسألة الجمع[(٤)] .

---

(١) أى فى النسب إلى مكة ، وبصرة ، وجمع المؤنث لمسلمة ؛ وذلك لئلا تقع تاء التأنيث حشواً . (٢) انظر التعريف به فى صفحة ٢٣٣ جزء أول .

(٣) أى وإذا كان ماقبل تاء التأنيث صحيحاً — يجب فتحه ؛ كضَيعة — وقصة — وفاطمة وحمزة ، ولا يسكن إلا إذا كان معتلا مثل « فتاة » .

(٤) فقد ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين ، وقالوا : أخوات وبنات ، ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا : أختات وبنتات . ورأى يونس جدير بالمحاكاة ؛ لأنه يمنع اللبس بين النسب إلى أخ وابن — وأخت وبنت . وفيما تقدم من رد اللام جوازاً ووجوباً — يقول الناظم:

(وَاجْبُرْ بِرَدٍّ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فى جَمْعَىِ التَّصْحِيحِ، أَوْ فى التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهــذِى تَوْفِيَهْ

وَبِأَخٍ أُخْــتاً ، وَبِابْنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)[(*)]

أى : اجبر برد اللام المحذوفة جوازاً فى المنسوب إليه ؛ إلا إذا كان الرد مألوفاً وواجباً فى التثنية أو فى جمعى التصحيح ؛ فحينئذ يجب توفية المجبور — وهو المحذوف

(*) « ما » اسم موصول مفعول اجبر «منه» متعلق بحذف الواقع صلة لما «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف — أى اجبره جبراً ذا جواز « يك » فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف «رده» اسم يك « ألف » الجملة خبرها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام

(*) « فى جمعى التصحيح » فى جمعى متعلق بألف والتصحيح مضاف إليه «أو فى التثنية» معطوف على جمعى التصحيح « وحق مجرور » حق مبتدأ ومجبور مضاف إليه « بهذى » متعلق بتوفية الواقع خبراً للمبتدأ أو بمجبور واسم الإشارة إلى ما سبق من التثنية والجمع .

(*) وبأخ » متعلق بألحق « أختاً » مفعوله مقدم « وبابن » معطوف على بأخ « بنتا » معطوف على أختاً — من قبل العطف على معمولين لعامل واحد وهو جائز « ويونس » مبتدأ وجملة « أبى .. إلخ » خبره ، وقصر « التاء » للضرورة .

ويجوز رَدُّ اللام وتركُها فيما عدا ذلك(١) نحو : يَدٍ وَدمٍ وَشَفَةٍ . تقول : يَدَوِىّ ـ أو يدِىّ ، وَدمَوِىّ — أو دَمِىّ ، وَشَفِىّ — أو شفهِىّ قاله الجوهرى وغيره(٢) . وقَوْلُ ابن الْخَبَّـاز : إنه لم يُسمَع إلاَّ شَفَهِىّ بالردّ — لا يَدفَعُ ما قلناه(٣) إن سَلَّمناهُ ؛ فإنَّ المسألة قياسيَّةٌ لا سماعية . ومَن قال : « إنَّ لامَها واو » فإنَّه يقول — إذا ردَّ — شَفَوِىّ ، والصوابُ ما قدمناه ؛ بدليل شافَهتُ والشِّفاه(٤) .

وتقول فى ابن ، وَاسْمٍ(٥) : ابنِىّ — واسمِىّ ، فإن رَدَدت اللام قلتَ : بَنَوِىّ وسَمَوِىّ(٦) بإسقاط الهمزة ـ لئلا يُجْمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه(٧) .

وإذا نَسبتَ إلى ما حُذِفت فاؤُه أو عينُه ـ رَدَدْتهما وُجوباً فى مسألة وهى : أن تكون اللّامُ معتلةً ، كـ« يَرَى » علماً وكـ« شِيَةٍ »(٨) ؛ فتقول

اللام ـ برد لامه إليه . وألحق أختا بأخ ، وبنتا بابن ـ فى رد المحذوف وحذف تاء التأنيث . ويونس يأبى حذف التاء وينسب إليهما على لفظيهما .

(١) وهو : ما صحت عينه ، ولم ترد لامه فى تثنية ولا فى جمع .

(٢) وأصل « يد » ـ يَدى ـ بسكون الدال ، حذفت اللام تخفيفاً بغير تعويض وتحركت الدال الساكنة . وأصل « دَم » ـ دَمْوٌ ، حذفت الواو تخفيفاً كذلك وحركت الميم . وأصل « شَفة » شفْه ، حذفت الهاء تخفيفا وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها .

(٣) أى من جواز الأمرين .

(٤) فإن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير ـ يردان الأشياء إلى أصولها .

(٥) أى : ونحوها ، مما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل ، مثل : إست .

(٦) الكثير المسموع : ضم السين أو كسرها ، أما الميم فمفتوحة .

(٧) فلا يصح أن يقال : أبنوىّ ـ واسموىّ .

(٨) أصل يَرى ـ يرْأى ، نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة

فى يَرَى : يَرَئِىّ بفتحتين فكسرة ، على قولِ سيبويه فى إبقاء الحركة بعد الرَّدِّ[1] ، وذلك لأنه يصيرُ يَرَأَى بوزن جَمَزَى، فيجبُ حينئذ حذف الألف[2] . وقياسُ قول أبى الحسن يَرْئِىّ — أو يَرْأَوِىّ ؛ كما تقول : مَلْهِىّ ومَلهوىّ[3] . وتقول فى « شِيَةٍ » على قولِ سيبويه : وِشَوِىّ ، وذلك لأنكَ لمَّا رَدَدْتَ الواو — صار الوِشِى بكسرتين كإبِل ، فقلبت الثانيةُ فَتْحةً كما تفعل فى إبِل[4] ، فانقلبت الياء أَلفاً ثم الألِفُ واواً[5] .
وعلى قول أبى الحسن : وِشْيِىّ[6] .

وأصل « شِية » وِشْى ، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة . والشية : العلامة ، وكل لون يخالف معظم اللون — من الفرس وغيره
(١) أى رد العين المحذوفة ـ وهى الهمزة .
(٢) لأنها رابعة متحرك ثانى ما هى فيه .
(٣) أى بحذف الألف، أو قلبها واواً؛ لأنه إذا رد المحذوف ـ وهو الهمزة ـ رجعت الفاء إلى سكونها الأصلى فيصير بوزن « جرجى » ، وألف المقصور الرابعة الساكن ثانى ما هى فيه ـ يجوز فيها الوجهان : حذفها ، وقلبها واوا .
(٤) أى إذا نسبت إليها ؛ وذلك لكراهة توالى كسرتين وياءين كما سبق .
(٥) لأن ألف المقصور الثالثة يجب قلبها واواً .
(٦) لأنه برد العين إلى سكونها الأصلى — يمتنع قلبها ألفا لزوال المقتضى له . وإلى « شية » وما فى حكمها ـ يقول الناظم :
(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)(*)

(*) « وإن يكن » شرط وفعله « كشية » خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول اسمها مؤخر « الفا » بالقصر مفعول عدم مقدم ، وجملة «عدم» صلة ما « فجبره » الفاء واقعة فى جواب الشرط و «جبره» مبتدأ مضاف إلى الهاء « وفتح عينه » عطف على جبره ومضاف إليه « التزم » الجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وأفرد ضمير التزم على معنى المذكور من جبره وفتح عينه ، وضمير جبره وفتح عينه عائد على مدلول «ما» وهو الاسم المحذوف الفاء.

ويمتنعُ الرَّدُّ فى غيرِ ذلك ، فتقول فى سَهٍ وعِدَة[1] « وأصلُهما سَتَه وَوَعْد ـ بدليل أستاه، والوَعْد» : سَهِىّ ـ لا سَتَهِىّ ، وعِدِىّ ـ لا وعْدِىّ؛ لأنّ لامَهما صحيحة[2] .

وإذا سَمَّيت بثنائىِّ الوَضع مُعْتلِّ الثانى : ضَعَّفتَه قبل النَّسب[3] ، فتقول فى «لَوْ» و«كَىْ» — عَلَمَيْن : لوّ، وكَىّ ـ بالتشديد فيهما، وتقول فى « لا » عَلماً : « لاء » بالمد[4] ، فإذا نسبْتَ إليهنّ[5] قُلتَ : لَوِّىّ — وكَيَوِىّ[6] ولائىّ — أو لاَوِىّ[7] ، كما تقول فى النَّسبِ إلى الدَّوّ والحَىّ والكساء : دَوِّىّ ، وحَيَوِىّ ، وكِسائىّ — أو كِساوِىّ .

أى إذا كان الاسم المنسوب إليه محذوف الفاء معتل اللام ، مثل « شية » ـ وجب جبره برد فائه المحذوفة ـ وفتح عينه عند سيبويه والجمهور ، فتقول فى شية : «وِشَوِىّ»

(١) السَّه : العجز ـ أو حلقة الدبر . وعِدة : مصدر وَعَد ، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث .

(٢) فلم يرد المحذوف منهما ؛ فرقا بين النسبة إلى ما حذفت لامه ، وما حذفت عينه أو فاؤه

(٣) وذلك بأن تزيد عليه مثله من جنسه

(٤) أى بإبدال ألف التضعيف همزة ؛ تخلصاً من تجاور ساكنين

(٥) وذلك بأن جعلتها أسماء لأشخاص يراد النسب إليهم ، أو أريد نسبة شخص إلى لفظها لإكثاره منها .

(٦) أى بلا إدغام ؛ لعدم اجتماع مثلين ؛ لأن الياء الزائدة تقلب واواً فى النسب .

(٧) لأن الزائد للتضعيف بمنزلة الأصلى ، والهمزة إذا كانت بدلا من أصل ـ يجوز فيها التصحيح والقلب واواً كما سلف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَضَاعِفِ الثَّانِىَ مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذُولِينٍ، كَـ«لاَ» ،وَ«لاَئِى»)(*)

(*) « الثانى » مفعول ضاعف « من ثنائى » متعلق بمحذوف حال من الثانى «ثانيه» مبتدأ «ذولين» خبر ومضاف إليه، والجملة نعت لثنائى «كلا» جار ومجرور ، و«لا» مقصود لفظه، متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ولائى » معطوف على «لا» وأصله بتشديد الياء وخفف فى الوقف

(فصل) ويُنسبُ إلى الكلمةِ الدالةِ على جماعةٍ على لَفْظِها؛ إن أَشبَهت الواحدَ؛ بكونِها اسمَ جمع [1] كقَومِىّ ورَهْطِىّ، أو اسمَ جنسٍ كشجَرِىّ [2] أو جمعَ تكسيرٍ لا واحدَ له كأبابِيلِىّ [3]، أو جارياً مَجرى العَلَم كأنصارِىّ [4]. وأمّا نحو: كِلَاب وأَنْمَار — عَلَمَين [5] —

أى إذا نسب إلى ثنائى الوضع معتل الثانى — وجب تضعيفه؛ فتقول فى «لا» علما: «لائى» بإبدال الألف الثانية همزة.

هذا: وإذا كان الثانى صحيحا مثل «كم» و «هل»؛ فإن جعل الثنائى علما للفظ وقصد إعرابه — وجب تضعيف الحرف الثانى، تقول: أكثرت من «الكَمّ — ومن الهلّ» كما تقول فى المعتل: أكثرت من اللاّء. وإن جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه فلا يضعف الثانى، تقول: جاءنى «كم» ورأيت «هلا».

وخلاصة ما ذكره المصنف فى المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله:

(١) أن محذوف الفاء والعين: يجب فيه الرد إذا كانت لامه معتلة؛ كشية، ويرى — علمين. ويمتنع الرد إن كانت اللام صحيحة؛ نحو: عِدة، وسَنة.

(ب) ومحذوف اللام، يجب فيه رد المحذوف؛ إن رد فى التثنية، كأب — وأخ. أو فى الجمع بالألف والتاء، كأخت — وبنت — وسنة. أو كانت عينه معتلة نحو: شاة و «ذو». ويجوز الرد فيما عدا ذلك. أما ثنائى الوضع فقد سبق حكمه قريبا.

(١) سواء كان له مفرد من لفظه مثل. صَحْبِىّ وركْبِىّ — أم لا كمثال المصنف.

(٢) ومثله: تُركِىّ — ورومِىّ .. إلخ — فى النسبة إلى شجر، وترك، وروم.

(٣) الأبابيل: الجماعات، وقيل مفرده إبّالة — وهى الحزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير فى تضامها. ومثل أبابيل: عباديد — وهم الجماعات المتفرقة من الناس ومن الخيل — تذهب فى كل وجه. (٤) فقد صار علما بالغلبة على القوم المعروفين من أهل المدينه — أنصار الرسول عليه الصلاة والسلام، ومثله «الأصولى»، نسبة إلى الأصول؛ فقد غلب على العلم المعروف حتى صار كالعلم عليه.

(٥) أى وضعا للقبيلتين المعروفتين، ومثلهما: مدائن — اسم بلد بالعراق. ومعافر ابن مر — أخو تميم بن مر.

فليس مِمَّا نحنُ فيه؛ لأنه واحدٌ، فالنسبُ إليه على لَفْظِهِ من غير شُبْهة وفي غير ذلك يُرَدُّ المكسَّرُ إلى مفرده، ثم يُنسب إليه؛ فتقول في النَّسب إلى فَرَائض، وقَبَائل، وحُمْر: فَرَضِيّ وقَبَلِيّ — بفتح أَوَّلهما وثانيهما[(١)] وأَحْمَرِيّ — وحَمْراوِيّ[(٢)]

---

(١) وذلك لردها إلى فريضة وقبيلة، فحذفت الياء والتاء في النسب — ومن الخطأ قولهم: فرائضى — وكتبى، وآفاقى، في النسب إلى كتب، وآفاق، والقياس: كتابي وأفقي

(٢) وذلك لأن «حُمرا» إما جمع أحمر — أو حمراء، والنسب إلى أحمر — أحمرى، وإلى حمراء — حمراوى بقلب الهمزة واوا.

وفي النسب إلى جمع التكسير يقول الناظم:

(وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ)[(*)]

أى إذا أردت النسب إلى الجمع، فجيء بمفرده وانسب إليه، وهذا إن لم يشابه هذا الجمع الواحد بالوضع؛ بأن يكون علما كأنمار — أو جاريا مجرى العلم كأنصار. وهذا الذى ذهب إليه المصنف والناظم — مذهب البصريين. أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته — بدون رد إلى مفرده؛ لأن النسب إلى المفرد قد يوقع فى لبس. وقد قرر مجمع اللغة العربية الأخذ برأى الكوفيين، ورأى أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أدق فى التعبير عن المراد — من النسبة إلى المفرد؛ فيقال — مثلا — فى النسبة إلى الدول: الدولى، وفى النسبة إلى الملوك: الملوكى، ولا سيما أن النسب إلى الجمع قد كثر فيما مضى، وغلب حتى جرى مجرى الأعلام، فقد قيل: الدوانيقى — لأبى جعفر المنصور الخليفة العباسى، وقيل لغيره: الكرابيسى — والأنماطى — والثعالبى — والجواليقى ... إلخ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن. وإنما ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع.

(*) «الواحد» مفعول اذكر مقدم «ناسباً» حال من فاعل اذكر المستتر «للجمع» متعلق بناسبا «يشابه» فعل الشرط مجزوم بلم وفاعله يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول يشابه «بالوضع» متعلق بيشابه والباء بمعنى فى، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه مع أن الشرط مضارع للضرورة

(فصل) وقد يُستَغنَى عن ياء النَّسب بصَوغ المنسوبِ إليه على « فَعَّال » ، وذلك غالبٌ فى الحِرَف ؛ كَبَزَّاز — ونجَّار — وعَوَّاج[1] وعَطَّار ، وشذ قوله :

* ولَيس بذِى سَيْفٍ وليس بِنَبَّالِ *[2]

---

(١) البزّاز: بائع البز ؛ وهو الثياب، أو متاع البيت ـ من الثياب ونحوها. والعواج: بائع العاج . وأمثلة « فعّال » كثيرة ، كحدّاد ـ ونجار ـ ونساج ـ ولبان ... إلخ ومع كثرتها لا يجيز سيبويه القياس عليها . أما المبرد فيجيز القياس على ما سمع .

وقدقرر مجمع اللغة العربى: أن «فعّال» يصاغ قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشىء، فإن خيف لبس بين صانع الشىء وملازمه ـ كانت صيغة «فعّال» للصانع ، وكان النسب بالياء لغيره ، فيقال: «زجّاج» لصانع الزجاج، و«زجاجىّ» لبائعه. ويجوز أن يزاد على آخره تاء للدلالة على الجماعة فيقال : الحدّادة ـ والنجّارة ـ والبقّالة ـ والعطّارة ، ومنه : البغّالة ؛ وذلك لأن الجماعة مؤنثة .

(٢) عجز بيت من الطويل لامرىء القيس الكندى ـ يصف رجلا بلغه أنه توعده، وهو من شواهد سيبويه ، وصدره :

* وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِى بِهِ *

اللغة والاعراب . فيطعننى ـ بضم العين من باب نصر ، وقيل بفتحها . بنبال : بصاحب نبل ـ وهى السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها . والنابل : الذى يبرى السهام. «بذى رمح» بذى خبر ليس على زيادة الباء ورمح مضاف إليه، وكذلك «بنبال» « فيطعن » يطعن فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية فى جواب النفى .

والمعنى : أن هـــذا الشخص الذى يتوعدنى لا أبالى به ؛ لأنه ليس من أهل السلاح ولا من رجال الحرب .

والشاهد : فى قوله « بنبال »؛ حيث استعمل فى الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل ، والغالب أن تصاغ هذه الصيغة من أسماء الحرف . كالنجارة ، والعطارة ؛ للدلالة على الانتساب إليها . قال الأشمونى : إن « فعال» هنا قام مقام « فاعل» ، كلابِن وتامِر ، وقد بناه على « فعّال » للمبالغة .

أى بذى نَبْل ، وحَمل عليه قومٌ : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[١] .
أو على « فَاعِـل » ، أو على « فَعِل » — بمعنى ذى كذا ؛ فالأولُ كتامرٍ — ولَابِنٍ ـ وطَاعِمٍ — وكاسٍ[٢] والثانى كَطَعِمٍ — ولَبِنَ — ونَهِرٍ ، قال :

* لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَـكِنِّى نَهِرْ *[٣]

(١) أى بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم فى ذلك : أن « فعال » هنا لو كانت للمبالغة لـكان النفى منصباً عليها فيـكون المعنى : ماربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الـكثرة وحدها دون أصل الظلم وهذا فاسد؛ لأنه سبحانه منزه عن الظلم قليلا كان أو كثيراً . ٤٦ ـ فصلت
وقيل : إن « فعال » بمعنى « فاعل » ، وعدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاة الجور ، وبأن العبيد جمع كثرة ، فجىء فى مقابلته بالـكثرة .

(٢) أى صاحب تمر ـ ولبن ـ وطعام ـ وكسوة . قال الحطيئة :

وَغَرَرْتَـنِى وَزَعَمْتَ أَنَّـ ـكَ لَابِنٌ فى الصَّيْفِ تَامِرٌ

أى كثير اللبن والتمر ، والفرق بين « فاعل » هذا فى النسب ـ وبين اسم الفاعل: أن الثانى يفيد العلاج ويقبل تاء التأنيث ـ بخلاف الأول .

(٣) صدر بيت من الرجز ، استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، وعجزه :

* لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَـكِنْ أَبْتَـكِرْ *

اللغة والاعراب . بليلى : منسوب إلى الليل ـ أى لا أعمل فيه . نهر : أى أعمل بالنهار . أدلج الليل : أسير فيه ، والدلج : السير من أول الليل . ابتـكر : أدرك النهار من أوله ، والابتـكار : المبادرة إلى الشىء . « بليلى » خبر لست على زيادة الباء «نهر» خبر لـكن ، وسكن لضرورة الشعر .

والمعنى : أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولـكنه يزاول عمله بالنهار ، ولا يسير بالليل، وإنما يقوم مبـكراً ليدرك النهار من أوله ؛ حيث النشاط والقوة بعد الراحة .

وقد يكون المراد : أنه ليس من اللصوص أو الفتاكين الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام ـ بعيدين عن أعين الرقباء ، ولـكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم .

والشاهد : فى « نهر »، فإنه على وزن « فَعِل » على معنى المنتسب إلى النهار وهذه الصيغة تغنى عن ياء النسب ، فهى بدل « نهارى ». والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، ولا يقاس عليهما ؛ لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما .

(فصل) وما خَرَج عما قرَّرناه فى هذا الباب — فشاذٌّ ؛ كقولهم : أَمَوِىٌّ - بالفتح[(١)] وبِصْرِى - بالكسر[(٢)] ودُهْرِىٌّ للشيخ الكبير - بالضم[(٣)] ومَرْوَزِىٌّ - بزيادة الزاى[(٤)]، وبَدَوِىٌّ - بحذف الألف[(٥)]، وجَلُولِىٌّ وحَرُورِىٌّ — بحذف الألف والهمزة[(٦)].

وفى الصيغ الثلاث يقول الناظم :

(وَمَعَ « فَاعِلٍ ، وَفَعَّالٍ ، فَعِلْ » فى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ)(*)

أى قد يستغنى عن الياء - بصوغ الاسم على «فاعل» - أو «فعّال» - أو «فعل» يعنى صاحب كذا . وقد يستغنى عن ياء النسب أيضاً : « بِمِفْعال » كقولهم : امرأة معطار - أى ذات عطر ، و « مِفْعيل » كقولهم : ناقة مِحْضير - أى ذات حُضر وهو الجرى و « فَعَالٍ » بقلة، ومنه يَمانى - فى يمنى، بتخفيف ياء النسب وحذف إحدى الياءين والإتيان بدلها بألف، وشآمى - فى شامى، بياء واحدة ساكنة .

(١) والقياس ضم الهمزة - نسبة إلى أُمية .

(٢) والقياس فتح الباء نسبة إلى البصرة ، وسمع الكسر - ولكن الفتح أفصح وعليه فلا شذوذ . (٣) والقياس فتح الدال نسبة إلى الدّهر .

(٤) نسبة إلى مدينة « مَرْو » بفارس ، ومثله : ربّانى . وفَوْقانى ، وسُفْلانى ، وتحتانى - نسبة إلى الرب ، وفوق ، وسفل ، وتحت . وصنعانى - فى صنعاء - وبحرانى - فى البحرين ، ورُوحانى - فى الروح - وصيدلانى - فى الصيدلة - وجَوانى وبرّانى - فى النسبة إلى جوّ بمعنى البيت، وبرّ بمعنى الخارج ... إلخ . (٥) نسبة إلى البادية .

(٦) الأول منسوب إلى «جَلولاء» - قرية بفارس، والثانى إلى «حَروراء» - قرية بظاهر الكوفة . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(*) «ومع فاعل» مع ظرف حال من ضمير أغنى وفاعل مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل « فعل » مبتدأ « فى نسب » متعلق بأغنى الواقع خبراً عن المبتدأ «عن الياء» متعلق بأغنى وقصر للضرورة « فقبل » الفاء عاطفة، قبل فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل مستتر فيه .

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّراً عَلَى الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)(*)

أى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما سبق تقريره ، يقتصر فيه على الذى ورد منقولا عن العرب مسموعا عنهم ، ولا يقاس عليه كما ذكرنا .

هذا : وهنالك جموع لحقت آخرها تاء عوضاً عن ياء النسب ، لأن مفرداتها كانت منسوبة؛ مثل : الأزارقة ـ الأشاعرة ـ المهالبة ـ المشارقة ـ المغاربة .

وإذا كان المنسوب مؤنثاً أتى بتاء التأنيث بعد ياء النسب ؛ للدلالة على ذلك إن لم يوجد مانع ، تقول : قرأت بحوثاً علمية عميقة ، لباحثات عربيات ؛ فمنهن المصرية ، والسورية ، والكويتية ، والفلسطينية . . . الخ

الأسئلة والتمرينات

١ ـ عرف النسب . واشرح التغييرات التى تحدث بسببه ، وبين الغرض منه ـ مع التمثيل .

٢ ـ تحذف لأجل النسب أشياء من آخر الاسم . اذكر هذه الأشياء ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ ـ كيف تنسب إلى المركب ؟ وإلى الجمع واسم الجنس ؟ اشرح ذلك بالأمثلة .

٤ ـ ما حكم الياء المشددة فى آخر الاسم إذا نسب إليه ؟ اشرح أحوالها المختلفة التى مرت بك ، ووضح بالأمثلة .

٥ ـ بين حكم المقصور والممدود عند النسب ، واشرح قول الناظم :

وَالأَلِفَ الجَـائِزَ أربعاً أزِل كذاكَ « يا » المنقوص خامساً عُزِلْ

٦ ـ كيف تنسب إلى « فَعيلة » ، و « فُعيلة » ؟ و « فَعولة » ، مثل ـ واشرح رأى ابن قتيبة ، ورأى المجمع اللغوى فى هذا .

٧ ـ وضح حكم النسب إلى محذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، وابسط القول فى بيت الناظم :

وضَاعِفِ الثَّانِىَ من ثُنائِى ثانيـه ذُولِينَ كَلاَ وَلاَئى

(*) « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « أسلفته » الجملة صلة ما « مقررا » حال من الهاء فى أسلفته « على الذى » جار ومجرور متعلق باقتصر « ينقل » الجملة صلة « منه » متعلق بينقل . وهو فى موضع النيابة عن الفاعل « اقتصرا » فعل ماض للمجهول، ونائب فاعله يعود إلى غير ، والجملة خبر غير ، والألف للاطلاق .

٨ — هنالك صيغ يستغنى بها عن ياء النسب ، اذكر هذه الصيغ ، وبين فيم تستعمل غالباً ؟

٩ — فيما يأتي شواهد للنسب ، وضح الشاهد ، وبين المنسوب إليه على ضوء ما عرفت .

قال تعالى : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ . كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب) . كان عنترة العبسى فارساً جاهلياً . وكان الأصمعى لغوياً بارعاً . وكان الأشبيلى عروضياً ماهراً وكان الصنهاجى صاحب الأجرومية المعروفة — نحوياً كوفياً .

كليني لهمّ يا أميمةُ ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

تزوجتها راميّة هرمزيّة   بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق

إذا ما غضبنا غضبة مضريّة   هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

إذا المرئى شبّ له بنات   عقدن برأسه إبةً وعارا

١٠ — قال المتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، ويصف كتيبة :

وملمومة سيفيّة ربعيّة   تصيح الحصى فيها صياح اللقالق

ملمومة : مجموعة . اللقالق : نوع من الطيور ، والمفرد : لقلق — أو لقلاق .

وقال أيضاً .

وأهوى من الفتيان كلّ سميذع   نجيب كصدر السمهريّ المقوّم

١١ — انسب إلى الكلمات الآتية ، واشرح قاعدة النسب إلى كل منها .

رب . حدائق . ناحية . أبو الفداء . جاد المولى . طبرية . سبعة . فرنسا .
شتاء . جرجا . ثريد . حسناء . غنى . رضوى . معدة . راية . قلادة .
عشواء . سلمان . دية . ابن عمر . عبدالجليل . مدينة . طليطلة . البحرين .
ثان . جاد الرب . بنى سويف . معهد التربية .

١٢ — سمع عن العرب ما يأتي :

ربّانى	فى النسبة إلى	« رب »		تحتانى وفوقانى	فى النسبة	إلى	تحت وفوق
بدوىّ	«	«	البادية	قرشى	«	«	قريش
الرازى	«	«	الرى	قروى	«	«	قرية

طائى فى النسبة إلى طيِّىء   بَصرى   فى النسبة إلى البصرة
حَضرمى « « حضرموت مَروزى « « مَرْو
حَقّانى « « حَق رُوحانىّ « « رُوح
فهل هذا جار على قواعد النسب التى مرت بك ؟ وإذا كان فيها تغيير وشذوذ عن هذه القواعد ، فما هو ؟ اشرح ذلك .

١٣ — ضع فى المكان الخالى فى العبارات الآتية : اسماً منسوباً ملائماً للمعنى ، واذكر المنسوب إليه.
كان لاختراع القنبلة .. والصواريخ .. والسفن .. والطائرات .. وغير ذلك من أنواع التقدم .. أثر كبير فى الحروب .. التى تدور رحاها فى العالم بين المستعمرين .. والشعوب .. ينذر بالويل .. ويقضى على صفاء الحياة .

١٤ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل « نموذج » .

الكلمة	النسب	الكلمة	النسب	الكلمة	النسب
سَخِىّ	سَخَوِىّ	عصا	عَصَوِىّ		إِطْسِىّ
كليلة	كُلَيلِىّ	ربا	رِبَوِىّ	إطسا	إِطْسَوِىّ
ربيعه	رَبَعِىّ	سيد	سَيِّدِىّ		إِطْسَاوِىّ
بنى سويف	سوِيفِىّ	أونياء	وَفَوِىّ	قنا	قِنَوِىّ
غىّ	غَوَوِىّ	كنائس	كَنَسِىّ	ابن عبّاس	عَبَّاسِىّ
هواء	هَوَائِىّ	أسماء	سَمَوِى	بادية	بادِىّ
خلاق	خُلُقِىّ	هديّة	هَدَوِىّ		بادَوِىّ
قرية	قَرَوِىّ	ثانٍ	ثانِىّ ـ ثانَوِىّ	جزيرة	جَزَرِىّ
وفاء	وَفَاوِىّ	بيداء	بَيْدَاوِىّ	مهندسون	مُهَنْدِسِىّ
فتية	فَتَوِىّ	جاد المولى	جادِىّ	مدرسة الزراعة	زِرَاعِىّ
بُثَيْنَة	بُثَنِىّ	شمس الدين	شَمْسِىّ	مصطفى	مُصْطَفِىّ
عبد الحميد	حَمِيدِىّ	علىّ	عَلَوِىّ	نهاية	نِهَائِىّ

١٥ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل بعد النسب .
شعرى . حسناء . بيضة . معى . غنى . فرنسا . كتب . رى . بردى . ثريد . شبرا . دينا .

(باب الوقف)(١)

إذا وقَفْتَ على مُنوَّنٍ(٢) فأرجَحُ اللغاتِ وأكثرُها : أن يُحذَفَ

باب الوقف

(١) الوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ إما لتمام الغرض من الكلام، أو لقصد الاستراحة، أو لتمام النظم في الشعر والسجع في النثر، وغير ذلك من الأغراض، وهو أنواع كثيرة، أظهرها ثلاثة:

(ا) اختيارى، وهو الذى يقصد لذاته وبمحض الاختيار، وقد قسمه القراء إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن. فالتام هو الذى يكون عند تمام الكلام ولا تعلق له بما بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وأكثر ما يكون فى رءوس الآى وانقضاء القصص. وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف الكافى. وإن كان هذا التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن. ويتطلب الوقف أنواعاً من التغيير ترجع غالباً إلى ثمانية أشياء، وهى: الحذف ــ والزيادة ــ والسكون ــ والنقل ــ والتضعيف ــ والروم ــ والإشمام ــ والإبدال.

وقد ذكر المصنف سبعة منها، وجمعها بعضهم فى بيت فقال:

نَقل، وَحَذف، وإسكان، ويتبعها الـتضعيف، والرُّوم، والإشمام، والبدل

(ب) اضطرارى، وهو الذى لا يقصد أصلا ــ بل يلجأ إليه الإنسان للضرورة، مثل انقطاع النفس، ويسميه القراء: الوقف القبيح؛ لأنه قد يفسد المعنى.

(ج) اختبارى، وهو: الذى لا يقصد لذاته؛ بل يقصد به الاختبار الشخصى؛ هل يحسن الشخص الوقوف على نحو: «عَمَّ»، و«فِيمَ»، و«اقتضاءَم»، (ألا يسجدوا) ــ بالتخفيف، ونحو ذلك مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو فى الواقع أكثر؟ ــ أولا.

والنوع الأول هو المراد هنا، والمقصود فى هذا الباب.

(٢) الموقوف عليه إما أن يكون منوناً أو غير منون؛ فإذا وقف على منون ــ غير مؤنث بالتاء ــ ففيه ثلاث لغات. ذكر المصنف إحداهن ــ وهى الفصحى.

والثانية: الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، وهى لغة ربيعة غالباً.

والثالثة: الوقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ــ وواواً بعد الضمة ــ وياء بعد الكسرة، وهى لغة الأزد. أما المؤنث بالتاء فسيأتى حكمه قريباً، وأنه لا يوقف عليه إلا بالإسكان.

تنوينُه بعد الضمةِ والكسرةِ[(١)] ؛ كهذا زَيْد — ومررت بزيْد. وأن يبدلَ ألفاً بعدَ الفتحةِ ؛ إعرابيةً كانت كرأيتُ زيداً — أو بنائيةً كـ« إيهاً — وَوَيهاً »[(٢)] . وشَبّهوا « إذَنْ» بالمنَوّنِ المنصوبِ — فأَبْدَلُوا نُونَهاَ فى الوَقف ألفاً . هذا قولُ الجمهور[(٣)] . وزَعَم بَعضُهم أَنَّ الوقفَ

(١) ويسكن ما قبل التنوين .

(٢) معنى «إيهاً» — انكفف ، ومعنى «ويهاً» — أعجب . انظر ٣٢٥ — جزء ثالث.
وقد أشار الناظم إلى هذه اللغة بقوله :

(تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفاَ ... وَقْفاً ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفاَ)(*)

أى : إذا وقفت على اسم منون ، وكان التنوين بعد فتحة — فأبدله ألفاً فى الوقف؛ واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح « وهو الضم والكسر » ، وسكن ما قبله .

هذا : والمقصور المنون يوقف عليه بالألف فى الأحوال الثلاثة . وهذه الألف بدل من التنوين على قول ، وبدل من لام الكلمة على قول آخر . وعند سيبويه والجمهور : بدل من التنوين فى حالة النصب ، وبدل من لام الكلمة فى حالتى الرفع والجر .

ويظهر أثر هذا الخلاف فى الإعراب؛ فعلى أنها بدل من التنوين — يعرب الاسم بحركات مقدرة على الألف المحذوفة للساكنين ، وعلى أنها المنقلبة عن الياء — يعرب بحركات مقدرة على الموجودة ؛ لأنها حينئذ محل الإعراب .

(٣) واختاره الناظم ، وإليه أشار بقوله :

(وَأَشْبَهَتْ « إذاً » مُنَوّناً نُصِبْ ... فَأَلِفاً فى الْوَقْفِ نُونُهاَ قُلِبْ)(*)

أى : أن « إذاً » أشبهت الاسم المنون المنصوب ، فقلبت نونها ألفاً فى الوقف كما يقلب تنوين المنصوب .

(*) « تنويناً » مفعول أول اجعل « إثر » ظرف متعلق باجعل « فتح » مضاف إليه « ألفا » مفعول اجعل الثانى « وقفا » مفعول لأجله — أو حال من ضمير اجعل بتأويل واقفاً « وتلو » مفعول احذف مقدم « غير فتح » مضاف إليه « احذفا » فعل أمر مبنى على الفتح لنون التوكيد المنقلبة ألفاً فى الوقف .

(*) « إذا » فاعل أشبهت « منوناً » مفعوله ، وجملة « نصب » نعت منوناً « فألفاً » مفعول قلب الثانى مقدم « فى الوقف » متعلق بقلب « نونها » مبتدأ ومضاف إليه ، وجملة « قلب » خبر ونائب فاعله هو المفعول الأول ، وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جائز فى الضرورة

عليها بالنُّون[1] . واختارَه ابنُ عُصفور ، وإجماع القُرَّاء السَّبعةِ على خِلافِه[2] . وإذا وُقِفَ على هاءِ الضَّمير ؛ فإن كانت مفتوحة ثَبَتَتْ صِلَتُهَا[3] ؛ وهى الألف ؛ كرَأيتُها — ومررتُ بها . وإن كانَتْ مَضمومةً أو مكسورةً حُذِفَت صِلتها ؛ وهى الواوُ والياءُ[4] كرأيتُهْ — ومَرَرْتُ بِهْ إلاَّ فى الضَّرورةِ[5] فيجوزُ إثباتُهَا كقوله :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرجاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ[6]

---

(١) أى : لأنها بمنزلة « أن » الناصبة للمضارع ، والتنوين لا يدخل فى الحروف . ونقل هذا عن المازنى والمبرد ، وعلى ذلك تكتب بالنون . وإن وقف عليها بالألف كتبت بالألف .

(٢) فقد أجمعوا على الوقف بالألف فى نحو : (ولن تفلحوا إذاً أبداً) ٢٠ : الكهف وفى رسمها خلاف ؛ فقيل : تكتب بالألف كما فى المصحف الإمام وهذا هو الكثير ، وقيل : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها — وإن أعملت كتبت بالنون ، وقيل : بالعكس ؛ لأنها عند الإلغاء تلتبس بإذا الشرطية .

(٣) وهى حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها .

(٤) ووقف على هاء الضمير بالسكون .

(٥) أى ضرورة الشعر ، وإنما يكون ذلك فى آخر العروض — أو الضرب .

(٦) بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج — أو بيتان من مشطور الرجز .

اللغة والاعراب . مهمة : هو المفازة البعيدة التى يشق السير فيها — والبلد القفر ، قيل : سميت بذلك لأن سالكها يقول لرفقته « مَهْ مَهْ » — أى كف عن الكلام . مغبرة : كثر فيها الغبار — وهو التراب . أرجاؤه : نواحيه — جمع رجا بالقصر وهى الناحية . « ومهمه » الواو واو رب « مهمه » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حرف الجر الشبيه بالزائد « أرجاؤه » فاعل بمغبرة ومضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون أرضه » لون اسم كأن وأرضه مضاف إليه « سماؤه » خبر كأن ومضاف إليه .

والمعنى : أن هذا المهمه قد عمه الغبار وانتشر فيه ، وارتفع غباره كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه ، فحذف المضاف وقلب التشبيه للمبالغة .

وقوله :

تجاوزْتُ هِنداً رَغبةً عن قِتالِهِ إلى مَلِكٍ أعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ (١)

وإذا وُقِفَ على المنقوصِ وجَبَ إثباتُ يائِه فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكونَ محذوفَ الفاء ؛ كما إذا سَمَّيتَ بمضارع « وَفَى » أو « وَعَى » ؛ فإنك تقولُ : هذا يَفِى ، وهَذا يَعِى — بالإثبات ؛ لأنَّ أَصلَهُمَا : يَوْفِي ويَوْعِي ، فحُذِفت فاؤُهما (٢) ، فلو حُذِفت لامُهما لـكان إجْحَافاً .

والشاهد : فى أرجاؤه وسماؤه ؛ فقد أثبت فى كل منهما الواو التى هى صلة الضمير المضموم فى الوقف ، وذلك لضرورة الشعر ، والـكثير حذف الصلة ، والوقف بالسكون .

(١) بيت من الطويل — لم ينسب لقائل فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة والاعراب . هند : علم رجل ؛ بدليل تذكيرضميره وصرفه . أعشو إلى ضوء ناره : أستدل عليها ببصر ضعيف ، والعشا : سوء البصر بالليل والنهار — كالعشاوة ، والعشواء : الناقة التى لاتبصر أمامها ، وعشا النار وإليها : رآها ليلا من بعيد فقصدها مستضيئاً بها . « رغبة » مفعول لأجله « إلى ملك » جار ومجرور متعلقان بتجاوزت ، وجملة « أعشو » صفة لملك . والمعنى واضح بعد ما ذكر من شرح

والشاهد : فى « قتاله — وناره » حيث أثبت الهاء فيهما — التى هى صلة الضمير المـكسور — فى الوقف للضرورة . وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فى سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فى الإضْمَارِ) (*)

أى : احذف عند الوقف — فى غير الضرورة — صلة هاء الضمير ؛ إن كانت مضمومة أو مكسورة ، وقف على الهاء ساكنة . وإن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف .

(٢) أى لوقوعها بين عدوتيها : الياء المفتوحة ، والـكسرة .

(*) « لوقف فى سوى » متعلقان باحذف « اضطرار » مضاف إليه « صلة » مفعول احذف « غير الفتح » غير مضاف إليه والفتح مضاف إليه أيضا « فى الإضمار » متعلق بصلة .

الثانية : أن يكونَ محذوفَ العَينِ ؛ نحو : « مُرٍ » — اسم فاعل من أَرَى ، وأصلُه: مُرْئِى بوزن مُرْعِي، نُقِلَتْ حركةُ عَينِه — وهى الهمزةُ — إلى الراء ، ثم أُسقِطَت[1] . ولم يَجُزْ حذفُ الياء فى الوقفِ لما ذَكَرنا[2] .

الثالثة : أن يكونَ منصوباً ؛ مُنَوَّناً كان نحو: (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) — أو غَيرَ منوَّنٍ نحو : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[3]. فإن كان مرفوعاً أو مجروراً — جازَ إثباتُ يائه وحذفُها ، ولكنَّ الأرْجَحَ فى المنوَّنِ الحذف[4] نحو: هذا قاضْ- ومررتُ بقاضْ ، وقرأ ابن كثير: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي — وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي)[5] .

والأرْجَحُ فى غيرِ المنوَّنِ الإثْبَاتُ[6] كهذا القاضِي-ومررتُ بالقاضِي.

---

(١) أى حذفت الهمزة للتخفيف ، ثم الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين .

(٢) أى من أن فى ذلك إجحافاً بالكلمة ؛ لإبقائها على حرف واحد .

(٣) إنما وجب إثبات الياء فيهماوقفاً ؛ لتحصنها فى الأول بالألف ، وفى الثانى «بأل»

(٤) لأن الياء غير ثابتة فى الوصل ، والوقف موضع راحة يحتاج إلى التخفيف فلا يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل . وهذا رأى سيبويه والمتأخرين- وهو الراجح .

(٥) أى بإثبات الياء فيهما . وهذا إذا لم يكن المنقوص محذوف العين وإلا تعين الرد كما سبق . الآيتان : ٧ ، ١١ من سورة الرعد

(٦) وقرىء : (وهو الكبير المتعال — يوم التناد) — بالحذف فيهما ، ويدخل تحت غير المنون : ما سقط تنوينه بدخول أل ، كمثال المصنف : وما سقط تنوينه للنداء نحو : يا قاضى — أو لمانع الصرف ، نحو : رأيت جوارى بالنصب — أو للاضافة ، نحو : هذا قاضى مصر ، ويترجح فى هذا- الحذف كالمنون . وفى حالة النصب لا يقلب تنوينه ألفاً لضعفه ، بل يوقف عليه بالياء .

وإلى ما تقدم من حكم الوقف على المنقوص — يشير الناظم بقوله :

(فصل) ولك فى الوَقفِ على المحرَّكِ الذى ليسَ هاءَ التأنيث[١] — خمسةُ أوجه :

أحدها : أن تَقفَ بالسكون وهو الأصلُ . ويتعيَّنُ ذلك فى الوقف على تاء التأنيث[٢] .

الثانى : أن تَقفَ بالرَّومِ ، وهو : إخفاء الصَّوْتِ بالحركة[٣] ،

(وَحَذْفُ «يَا» المَنْقوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ مَا   لَمْ يُنْصَبَ ـ أوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)

(وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِين بالْعَكْسِ ، وَفي   نَحْوِ مُرٍ ـ لزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِى)(*)

أى : أن حذف ياء المنقوص المنون ـ غير المنصوب ـ أولى من الإثبات ، فإن كان منصوباً أبدل تنوينه ألفاً . والمنقوص غير المنون بالعكس ، فإن كان غير منصوب فالإثبات أولى من الحذف . وإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة . وأشار بقوله :

(... وفى * نحو مُرٍ لزوم ردّ اليا اقتفى) .

إلى أنه إذا كان المنقوص المنون محذوف العين « كمُر » أو محذوف الفاء ـ وجب إثبات الياء عند الوقف .

(١) أما هى فيوقف عليها بالسكون ويحذف تنوينها ، مثل : فاطمة ـ وقائمة .

(٢) لأنه لا يتأتى فيها الأوجه الأخرى ، وسيوضح المصنف ذلك بعد .

(٣) وذلك بأن تشير إليها بخفة وسرعة ، وترومها مختلساً لها ولا تتمها ، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، فهى أكثر من الإشمام الآتى ؛ لأنها تسمع فيدركها الأعمى الصحيح السمع ـ والبصير ؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف به يكون متحركا . وسمى الروم روما ؛ لأنك تروم الحركة ولم تسقطها

(*) «وحذف» مبتدأ «يا المنقوص» مضاف إليه «ذى التنوين» نعت المنقوص والتنوين مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبنى على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف

(*) «وغير» مبتدأ «ذى التنوين» مضاف إليه «بالعكس» متعلق بمحذوف خبر «وفى نحو» متعلق باقتفى «مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ «رد اليا» مضاف إليه ، وجملة « اقتفى » خبر المبتدأ .

ويجوزُ فى الحركاتِ كلِّهاَ — خلافًا للفراء فى منعِهِ إياه فى الفتحةِ[١] وأكثرُ القُرَّاء على اختيار قوله .

الثالث : أن تقفَ بالإشْمَامِ ، ويَخْتصُّ بالمضمومِ .

وحقيقتُه : الإشارةُ بالشَّفَتين إلى الحَرَكة بُعَيدَ الإسكانِ — مِن غير تَصْوِيت[٢] ؛ فإنَّما يُدْرِكُه البصيرُ .

الرابع : أن تَقفَ بتضعيفِ الحَرفِ الموقوفِ عليه[٣] ، نحو : « هذا خالدّ — وهو يَجعَلّ » ، وهو لغةٌ سَعديَّةٌ . وشرطُه خمسة أمور ، وهِيَ :

ألَّا يكونَ الموقوفُ عليه همزة[٤] كخَطَأ ورَشَأ[٥] . ولا ياءً كالقاضِي . ولا واواً كيدعُو . ولا ألِفاً كيَخْشَى . ولا تالياً لسكونٍ[٦] كزيْدٍ وعَمْرو .

---

(١) فيمتنع الوقف عنده على لا ريب — إن الله — يؤمنون .

(٢) وكيفيته : أن تضم الشفتين مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس ؛ ليراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة ، ولذلك لايدركه إلا البصير.

وهو مشتق من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيأت العضو للنطق بها.

والغرض منه ومن الروم : الفرق بين الساكن أصالة ، والمسكن لأجل الوقف .

(٣) أى بتشديده، وذلك بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام .

(٤) لأن الهمزة لاتدغم ولا يدغم فيها فى موضع اللام لثقلها ، والحرص على إظهارها لخفائها، وتدغم إذا كانت عيناً كسأل .

(٥) الرشأ محركة : الظبي إذا قوى ومشى مع أمه ، والجمع أرشاء . وشجرة تسمو فوق القامة . والرشاء : حبل البئر .

(٦) وذلك لئلا يجتمع ثلاث سواكن : المدغم وهو المزيد للتضعيف ، وما قبله ، وما بعده . قال الصبان : ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى قوله تعالى : « مستطر » فى أول سورة القمر .

الخامس : أَن تقفَ بنَقْلِ حركةِ الحرفِ إلى ما قَبلهُ[1] ؛ كقراءة بعضهم : (وَتَوَاصَوْا بَالصَّبُرْ)[2] ، وقوله :

* أَنَا ابْنُ ماوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ * [3]

وشرطُه خمسة أمور أيضاً، وهيَ : أن يكون ما قبل الآخِر ساكناً. وأن يكون ذلك الساكنُ لايتعذرُ تحريكُه ، ولا يُستَثْقَلُ. وأَلاَّ تكونَ الحركةُ فتحةً[4] . وأَلاَّ يُؤدِّى النَّقلُ إلى بناءٍ لا نَظيرَ له .

---

(١) أى نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله (٢) سورة العصر

(٣) صدر بيت من الرجز . استشهد به سيبويه، ونسبه لبعض السعديين ولم يعينه ، ونسبه ابن السيد لعبد الله بن ماوية الطائى ؛ ونسبه الصاغانى لفدكى بن عبد الله المنقرى ، وعجزه :

* وَجَاءَتِ الخَيْلُ أثافِيَّ زُمَرْ *

اللغة والاعراب . النقر : صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بالفارس ؛ ويكون بلصق طرف اللسان بأعلى الحلق، ثم فتحه والتصويت به ـ أثافى : جمع أثفية ـ : وهى العدد الكثير والجماعة من الناس . والأثفية أيضاً : الحجر يوضع عليه القدر . ويقال: رماه بثالثة الأثافى ـ أى بالشر كله . زمر : جمع زمرة ـ وهى الجماعة. «أنا» ضمير منفصل مبتدأ « ابن ماوية »ابن خبر وماوية مضاف إليه «إذا » ظرف بمعنى حين والعامل فيه ـ مافى ابن ماوية من معنى شجاع أو مقدام ، « النقر » فاعل جد .

والمعنى : أنا الشجاع المقدام إذا اضطربت الخيل بفرسانها وجاءت جماعات متتابعة ، وذلك عند الهيجاء ، واشتداد رحى الحرب .

والشاهد : فى « النقر » فإن أصله بسكون القاف وتحريك الراء بالضمة للاعراب فنقلت الضمة من الراء إلى القاف للوقف .

(٤) أى الحركة التى يراد نقلها ؛ لأن المفتوح إذا كان منونا ـ يلزم من النقل حذف ألف التنوين ، وحمل غير المنون عليه .

وكذلك يشترط أن يكون المنقول منه صحيحاً ، فلا نقل فى نحو : «ظبى ـ ودلو» .

فلا يجوز النَّقلُ فى نحو: هذا جَعفَرْ؛ لتحرُّكِ ما قَبله[١]. ولا فى نحو: «إنسان — ويَشُدّ — ويَقولُ — ويَبيعُ» ؛ لأنَّ الألِفَ والمُدغَم لا يَقبلانِ الْحركة، والواوُ المضمومُ ما قَبلها، والياء المكسورُ ما قبلها تُستثقلُ الحركة عليهما. ولا فى نحو: «سَمِعتُ العِلْمَ» ؛ لأنَّ الحركة فتحةٌ. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش[٢].

ولا فى نحو: هذا عِلْم؛ لأنه ليس فى العربية «فِعُل» ـ بكسرِ أوَّله وضَمّ ثانيه.

ويختصُّ الشرطان الأخيران[٣] بغير المهموزِ ؛ فيجوزُ النَّقلُ فى نحو: لِلّٰهِ الذى يُخْرِجُ الْخَبْءَ — وإن كانت الحركة فتحةً، وفى نحو: هذا رِدْءٌ — وإن ادَّى النَّقلُ إلى صيغة «فِعُل»[٤] ومَن لم يثبت فى أوزانِ الاسمِ «فُعِل» ـ بضَمةٍ فكسرةٍ، وزَعم أنَّ الدُّئِل منقولٌ عن الفعل — لم يُجِزْ فى نحو «بِقُفْلٍ» — النقلَ[٥] ويجيزُه فى نحو: «بِبُطْء» ؛ لأنَّه مَهمُوزٌ[٦].

---

(١) أى: والمحرك لا يقبل حركة أخرى. وهذا احتراز لقوله: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً. ويجوز فى لغة لخم نقل الحركة إلى متحرك، ومن ذلك قول الشاعر:

من يأتمر للخير فيما قَصَدُه ... تحمد مساعِيه ويعلم رشَدُه

فقد نقل حركة الهاء فى قصده ـ وهى الضمة ـ إلى الدال وهى متحركة قبل النقل. (٢) وذلك طردا للباب.

(٣) وهما: ألا تكون الحركة فتحة، وألا يؤدى النقل إلى بناء لا نظير له فى العربية.

(٤) وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب. والردء: العون ـ والردء: العدل الثقيل (٥) لأنه يصير بعد النقل «بقُفِل».

(٦) لأن عدم النظير فى النقل من الهمزة مغتفر لثقلها. والبطء: ضد السرعة.

ومع هذا فالنقل قليل فى كلام العرب ولم يقرأ به فى القرآن إلا فى كلمتين: الصبر ــ والعصر قيل : ولعل السبب فى ذلك ، ما يترتب عليه من تغيير بناء الكلمة فى الظاهر ، وما يلزم من نقل حركات الإعراب إلى وسط الكلمة ــ ومحلها المألوف آخر الكلمة .

وفيما تقدم من الوقف على المتحرك ــ يقول الناظم :

(وَغَيْرَ «هَا» التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

أَوْ أَشْمِمْ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً ، إِنْ قَفَا

مُحَرَّكاً ، وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقَلاَ

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِى الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ)(*)

أى : إذا وقف على اسم متحرك الآخر ــ غير هاء التأنيث ــ فلك فى الوقف عليه خمسة أوجه : التسكين . والروم . والإشمام فيما حركته ضمة . والتضعيف فى غير ما آخره همزة ، أو حرف علة ، وينبغى أن يلى حركة . والوقف بالنقل بشرط أن يكون ماقبله ساكناً لا يمتنع تحريكه ، وألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة .

ويجيز الكوفيون الوقف بالنقل مطلقاً ، ولا يجيزه البصريون إذا كانت الحركة فتحة ــ إلا إذا كان الآخر مهموزاً . ويمتنع الوقف بالنقل إذا أدى إلى بناء غير موجود فى العربية إلا إذا كان الآخر همزة . وقد ذكر المصنف أمثلة موضحة لذلك كله .

(*) «و غير» مفعول لمحذوف يفسره سكنه «هاالتأنيث» مضاف إليه «من محرك» متعلق بسكنه «أو قف» معطوف على سكنه «رائم التحرك» رائم حال من فاعل قف والتحرك مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله (*) «أو أشمم» معطوف على قف «الضمة» مفعول أشمم «أو قف» عطف على اشمم «مضعفاً» حال من فاعل قف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «ما» اسم موصول مفعوله «همزاً» خبر ليس واسمها يعود إلى ما ، والجملة صلة الموصول «أو عليلا» معطوف على همزاً «قفا» ــ أى تبع ــ فعل الشرط وفاعله يعود إلى ماليس همزاً . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام

(*) «محركا» مفعول قفا «وحركات» مفعول انقلا مقدم «انقلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بالنون المنقلبة ألفاً للوقف «لساكن» متعلق بانقلا «تحريكه» مبتدأ ومضاف إليه «لن يحظلا» الجملة خبر، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لساكن (*) «ونقل فتح» نقل مبتدأ وفتح مضاف إليه «من سوى» متعلق بنقل «المهموز» مضاف إليه «لا يراه بصرى» الجملة خبر المبتدأ «وكوف» مبتدأ وحذفت منه ياء النسب للضرورة «نقلا» الجملة خبر والألف للاطلاق (*) «والنقل» مبتدأ «يعدم» فعل الشرط «نظير» نائب فاعله «ممتنع» خبر، وجواب الشرط محذوف «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «فى المهموز» متعلق بيمتنع الواقع خبراً لليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ ــ وهو ذاك .

(فصل) وإذا وُقِفَ على تاء التأنيث[(١)] التُزِمت التـاءُ ؛ إن كانت متصلة بحرف كثُمَّتْ[(٢)] ، أو فعلٍ كقامَتْ ، أو باسمٍ وقبلهـا ساكنٌ صحيح كأُخْت وبِنْت[(٣)] . وجاز إبقاؤُهَا وإبدالها إن كان قبلَهَا حركة[(٤)] نحو : تَمْرَة ـ وشجَرَة ، أو ساكنٌ معتلٌّ نحو : صَلاة ـ ومسامات[(٥)] لكن الأرجح فى جَمْع التصحيح كمسامات ، وفيما أَشبَهَهُ[(٦)] ـ وهو اسمُ الجمع ، وما سُمِّىَ به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً؛ فالأوَّل كأولات، والثانى كعَرَفات وأذرعات[(٧)] ، والثالث كهيْهَات ؛ فإنَّها فى التقدير جمع هَيْهَة ، ثم سُمِّى بها الفعل — الوقفُ بالتاء . ومن الوقفِ بالإبدالِ قولهم : «كيف الإخوة والأخَوَاه ؟» ، وقولهم: «دَفْنُ البنَاه من المَكْرُمَاه»[(٨)]

---

(١) المراد : التاء التى تدل على التأنيث ولو بحسب الوضع؛ فتشمل تاء المبالغة مثل راوية ، وزيادة المبالغة كعلامة .

(٢) ومثلها : رُبَّتَ ـ ولَعلَّتَ ـ ولات. وأجاز الكسائى الوقف على «لات» ـ بالهاء وأجاز ابن مالك فى الكافية ، وأبو حيان: الوقف على ربت وثمت ـ بالهاء ؛ قياساً على لات

(٣) وكون تائهما للتأنيث ـ لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً .

(٤) ولا تكون الحركة إلا فتحة .

(٥) ولا يكون هذا الساكن المعتل إلا ألفاً ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك فهى كالمتحرك تقديراً .

(٦) أى فى الدلالة على متعدد فى الحال ، مثل : « أولات » ـ أو فى الأصل مثل : « عرفات » ـ أو فى التقدير « كهيهات » .

(٧) هما : جمعا عرفة وأذرعة تحقيقاً : وعرفة : موقف الحجاج على بعد حول اثنى عشر ميلا من مكة ، وأذرعة : قرية بالشام

(٨) تعبير المصنف يوهم أن هذا ليس بحديث . وقد روى الطبرانى عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال : « الحمد لله » وذكره .

وقرأ الكسائى والبَزّى[١] : (هَيْهَاه)[٢] ، والأرجح فى غيرهما[٣] الوقفُ بالإبدال[٤] . ومن الوقف بتركه ـ قراءةُ نافعٍ وابن عامرٍ وحمزة (إنَّ شَجَرَتْ)[٥] ، وقال الشاعر :

وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ ۝ من بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

كانَتْ نفوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ۝ وكادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ[٦]

(١) هو الإمام ـ أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزى المكى ، مقرىء مكة ومؤذن المسجد الحرام. كان أستاذاً محققاً ضابطاً متقناً ، روى عنه ابن قُنْبُل ، وتوفى سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

(٣) أى فى غير جمع التصحيح ، وما أشبهه ؛ سواء كان ذلك الغير مفردا كمسلمة ـ أو جمع تكسير كغلمة .

(٤) أى بإبدال التاء هاء ؛ فرقاً بينها وبين التاء الأصلية.

(٥) ٤٣ ـ سورة الدخان

(٦) بيتان من الرجز ، لأبى النجم العجلى ـ الراجز المشهور :

اللغة والاعراب ـ أنجاك : خلصك . مسلمة : علم رجل، ولعله مسلمة بن عبد الملك ابن مروان. الغلصمة : اللحم بين الرأس والعنق ، أو الموضع الناتىء فى رأس الحلقوم . « الله » مبتدأ « أنجاك » الجملة خبر «بكفى» متعلق بأنجى مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للوقف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « مسلمت » مضاف إليه « من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » كافة للبعد عن الإضافة، أو مصدرية، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مضاف إليه ـ ببعد ـ أى من بعد كون نفوس .. إلخ « وبعدمت » معطوف عليه للتوكيد . وأصله « بعد ما » فأبدلت ألف « ما » المصدرية هاء ، ثم الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وما بين ذلك توكيد أيضاً « أمت » مفعول ثان لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع منها سكون الوقف ؛ ونائب فاعله يعود إلى الحرة .

والمعنى : أن الله سبحانه خلصك من الموت وما لاقيت من الشدة بيدى هذا الشجاع البطل ـ مسلمة ، من بعد ما كانت أرواح القوم على وشك الخروج ، وكادت الحرائر أن تسبى وتصبح إماء :

والشاهد: فى مسلمت ـ والغلصمت ـ وأمة ؛ حيث لم تبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء ، بل

(فصل) ومِن خصائص الوقف اجتلابُ هاءِ السَّكت[1]، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفِعل المُعَلّ بحذف آخره ؛ سواءٌ كان الْحَذفُ للجزم نحو : لم يَغْزُهْ ـ ولم يَخْشَهْ — ولم يَرْمِهْ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّهْ)[2] — أو لأجل

أبقيت على حالها . وفى حكم الوقف على تاء التأنيث ـ يقول الناظم فى إجمال كعهده :

(فى الْوَقْفِ «تَا» تَأْنيثِ الِاسْمِ «هَا» جُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحّ وُصِلْ
وَقَلّ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ ، وَمَا   ضَاهَى،وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى)(*)

أى : إذا وقف على اسم فيه تاء التأنيث ، ولم يكن قبلها ساكن صحيح ـ بأن كان ما قبلها متحركاً أو ساكناً معتلا بالألف ـ وقف عليه بالهاء ، وإن كان ماقبلها ساكناً صحيحاً ـ وقف عليه بالتاء . ويقل الوقف بالهاء على جمع التصحيح المؤنث وما يشبهه والأرجح الوقف عليهما بالتاء ، أما غيرهما من المفرد وجمع التكسير ـ فبالعكس .

(١) وذلك للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف ، وسميت بذلك لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة .

(٢) هذا على القول بأنه من السنة، وأن لامه واو محذوفة ، وأصله يتَسنّو ، قلبت الواو ألفاً ثم حذفت للجازم فلحقته هاء السكت فى الوقف . ٢٥٩ ـ سورة البقرة

ويرى الحجازيون: أن الهاء فى يتسنه أصلية وهى لام الفعل، والفعل مجزوم بالسكون. وقيل : أصل « يتسنه » يتسنّن ـ بثلاث نونات ، من الحمأ المسنون ، أبدلت النون الثالثة ألفاً لاجتماع الأمثال ، ثم وقف عليه بالهاء . وقيل : إن لام « سنه » هاء ، والهاء فى « يتسنه » أصلية . ومعنى لم يتسنه : لم يتغير الطعام والشراب بمرور السنين .

(*) « فى الوقف » متعلق بجعل « تا » بالقصر مبتدأ «تأنيث الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر مفعول جعل الثانى مقدم «جعل» نائب فاعله يعود إلى تاء التأنيث، وهو المفعول الأول ، والجملة خبر المبتدأ «يكن» فعل الشرط مجزوم بلم واسمه يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» متعلق بوصل الواقع خبراً ليكن «صح» الجملة صفة لساكن (*) «فى جمع تصحيح» فى جمع متعلق بقل وتصحيح مضاف إليه « وما » اسم موصول معطوف على جمع « ضاهى » الجملة صلة ما « وغير » مبتدأ « ذين » مضاف إليه والإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه «بالعكس» متعلق بانتمى الواقع خبراً عن المبتدأ

البِناء نحو : اغزُهْ ـ وَاخشَهْ ـ وَارْمِهْ ، وَمِنْه : (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)[(١)] .

والهاء فى ذلك كلِّه جائزةٌ لا واجبةٌ ـ إلاَّ فى مسألة واحدةٍ ، وهى: أن يكونَ الفعلُ قد بَقِيَ على حَرفٍ واحد ، كالأمر من وَعَى يَعِي؛ فإنك تقول: « عِهْ »[(٢)] قال الناظمُ: « وكذا إذا بقى على حرفَيْنِ أحدُهما زائدٌ نحو : لم يَعِهْ ». انتهى[(٣)] . وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وُجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ ـ وَمَنْ تَقِ)[(٤)] بتركِ الهاء .

---

(١) اقتده : فعل أمر من يقتدى . والهاء ساكنة للسكت ، ومن كسرها فهى ضمير المصدر ، وفيها الإشباع وعدمه. من الآية: ٩٠ ـ سورة الأنعام

(٢) أصله : اوعى ، حذفت الياء للبناء على الأمر ، والواو حملا على المضارع لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، وبقى عين الكلمة بعد حذف فائها ولامها . ومثلها : « فِهْ » ـ أمر من الوفاء ، و « قِهْ » ـ من الوقاية ، و « إِهْ » أمر من وأى يئى ـ بمعنى وعد يعد . ومثال ما بقى منه الفاء فقط « رَهْ » أصله: ارأه، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت ، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها (٣) أى كلام الناظم فى غير الألفية .

(٤) أى فى قوله تعالى فى الآية ٢٠ من سورة مريم : (ولم أكُ بغيا) . وفى الآية ٩ من سورة غافر : (ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته) .

وفى هذا الموضع من لحاق هاء السكت فى حالة الوقف ـ يقول الناظم :

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فى سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُومًا ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا)(*)

(*) « بها السكت » بها متعلق بقف والسكت مضاف إليه « على الفعل » متعلق به كذلك « المعل » نعت لفعل « بحذف آخر » متعلق بالمعل ومضاف إليه « من » اسم موصول مفعول أعط « سأل » الجملة صلة من

(*) « وليس » اسمها يعود إلى لحاق هاء السكت « حتما » خبرها « فى سوى » متعلق بحتما « ما » اسم موصول مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « أو كيع » عطف عليه « مجزوما » حال من كيع « فراع » فعل أمر مبنى على حذف الياء « ما » اسم موصول مفعول راع « رعوا » الجملة صلتها ، والعائد محذوف ـ أى الذى رعوه .

الثانى : « ما » الاستفهاميَّة المجرورةُ ؛ وذلك أنَّه يجبُ حذفُ أَلفِهاَ إذا جُرَّت[1] نحو : « عَمَّ ـ وفيم ـ ومَجِىءَ مَ جِئْتَ »[2] ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية[3] فى مثل: «سأَلْتَ عمّا سألت عنه» فإذا وقفتَ عليها أَلحقتَهاَ الهاءَ حِفظاً للفتحة الدالةِ على الألف . ووجَبَت إن كان الخافِضُ اسماً[4] كقولك: فى «مَجِىءَ مَ جِئت، واقتضاءَ مَ اقْتَضَى »: مَجِىءَ مَهْ ـ واقتضاء مَه

أى ؛ يجوز الوقف بهاء السكت على الفعل الذى حذف آخره للجزم أو للبناء ، كقولك فى لم يعط : لم يعطِه ـ وفى أعط : أعطِه . ولا يلزم ذلك إلا إذا بقى الفعل على حرف واحد ، مثل : « عِ » أمر من وعى ، تقول فيه : « عِهْ » . أو على حرفين أحدهما زائد مثل « يَعِ » مجزوما تقول : لم يعِهْ . والصحيح عدم لزومها فيما بقى على حرفين أحدهما زائد مثل « يع » مجزوماً ، تقول : لم يَعِه . والصحيح عدم لزومها فيما بقى على حرفين كما أوضح المصنف .

(١) سواء جرت بحرف أو بإضافة ، وقد مثل لهما المصنف . وبعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة ، فإذا وقف لا يقف إلا بالألف. وقد جاء على هذه اللغة قول حسان :

عَلَى مَا قام يَشْتِمُنِي لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ فى رَمادِ

ويشترط ألا تركب مع « ذا » وإلا امتنع الحذف ؛ نحو : لماذا تسافر؟ ـ على ماذا تلومنى؟ وقال الشاطبى : حذف الألف من المجرورة بالاسم ـ جائز لا واجب.

(٢) « مجىء » مفعول مقدم لجئت ، وقد تقدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدير ـ وهو الاستفهام ، والأصل: « جئت مجىء مَ » وهو سؤال عن صفة المجىء ـ أى على أى صفة جئت ؟

(٣) تشمل . الموصوله كمثال المصنف ، والشرطية نحو : بما تسر أسر ، والمصدرية، نحو : عجبت مما تشرب ؛ فلا يحذف ألف شىء من ذلك . ونقل المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة؛ لكثرة الاستعمال، يقول كثير من العرب: سَل عَمَّ شئت.

(٤) لبقائها على حرف واحد .

وتَرَجَّحَت إن كان حرفاً[1] نحو: (عَمَّ يَتَسَاءلُونَ)، وبها قرأ البزّى[2].

الثالث: كلُّ مبنىٍّ — على حركةٍ — بناء دائماً — ولم يُشْبِه المُعْرَب[3].

وذلك كياء المتكلم[4] وكَهِىَ، وَهُوَ — فيمن فتحهن، وفى التنزيل: (مَاهِيَهْ — مَالِيَهْ — سُلطَانِيَهْ)[5] وقال الشاعر:

* فَمَا إنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ *[6]

---

(١) لأن الجار إذا كان حرفاً كان كالجزء منها فكأنها على حرفين.

(٢) انظر صفحة ١٩٢ . وإلى هذا الموضع يشير الناظم بقوله:

(وَ«مَا» فى الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْماً فى سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ، كَقَوْلِكَ: اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)(*)

أى إذا جرت «ما» الاستفهامية — وجب حذف ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار — لحقتها هاء السكت. وهذه الهاء غير لازمة إذا كان الجار حرفاً، نحو: «عَمَّهْ — وفيمه»، وعَمْ — وفيمَ، والإثبات أجود. وتجب إن كان الخافض اسماً، نحو: «اقتضاء مه».

(٣) القيود ثلاثة، وسيذكر المصنف محترزاتها، فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت.

(٤) الأصل فيها: البناء على الحركة، وسكونها أحيانا عارض للتخفيف.

(٥) «ماهيه» من الآية ١٠ من سورة القارعة (وما أدراك ماهيه)، «ماليه وسلطانيه» من الآيتين: ٢٨، ٢٩ من سورة الحاقة (ما أغنى عنى ماليه — هلك عنى سلطانيه).

(٦) عجز بيت من المتقارب، لسيدنا حسان بن ثابت الأنصارى — شاعر الرسول — فى الفخر، وصدره:

(*) «وما» مبتدأ «فى الاستفهام» متعلق بمحذوف نعت لما — أى ما المستعملة فى الاستفهام. «جرت» فعل الشرط «حذف ألفها» الجملة جواب الشرط، وجملتا الشرط وجوابه خبر المبتدأ «وأولها» فعل أمر مبنى على حذف الياء، و «ها» مفعوله الأول «الها» مفعوله الثانى. «إن تقف» شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه.

(*) «وليس» اسمها يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء فى الوقف «حتما» خبرها «فى سوى» متعلق بحتما «ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «انخفضا» صلة «باسم» متعلق بانخفضا «كقولك» خبر لمبتدأ محذوف «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته الى واجب التصدير «م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض وفاعله «هو» أى اقتضى أى اقتضاء.

ولا تدخلُ فى نحو: جاءَ زيد لأنَّه مُعربٌ[1]. ولا فى نحو: اضْرِبْ ولم يَضْرِبْ؛ لأنه ساكنٌ[2]. ولا فى نحو: لا رَجُلَ — ويا زيدُ — وَمِنْ قبلُ وَمِن بعدُ؛ لأنَّ بناءهُنَّ عارِضٌ[3]. وشذَّ قولُه:

* إذَا ما تَرَعْرَعَ فينَا الغُلَامُ *

اللغة والإعراب. ترعرع: تحرك ونشأ؛ والمراد: قارب البلوغ. الغلام: الصبي والأنثى غلامة «إذا» شرطية «ما» زائدة بعد إذا «ترعرع» فعل الشرط «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط و «ما» نافية «إن» زائدة «من» استفهام مبتدأ «هوه» ضمير منفصل فى محل رفع خبر والهاء للسكت، والجملة نائب فاعل «يقال»:

والمعنى: إذا بلغ الصبي منا الحلم، لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشتهر ويعرف له شأنه وقدره فى المجتمع الذى يعيش فيه.

والشاهد: فى «هوه» حيث لحقت هاء السكت الضمير؛ لتبقى حركة البناء — وهى الفتحة — على حالها؛ كما لحقت «سلطانيه وماليه» على لغة فتح ياء المتكلم.

هذا: وإذا كانت ياء ساكنة؛ فإن كانت فى فعل جاز فيها إثبات الياء ساكنة وهو الأجود، تقول: أكرمنى وعلّمنى. وجاز حذفها وهو حسن؛ لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها نحو: أكرمَن وعلّمَن. قال الأعشى:

* ومِنْ شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إذَا ما انتَسَبْتُ إليه أنكَرَن *

يريد: أنكرنى. والشانئ: المبغض

وإن كانت فى اسم نحو: هذا كتابي ومحمد صديقى — لم يجز حذفها عند كثير من العلماء؛ فلا تقل! هذا كتاب؛ لأن الحذف يوقع فى لبس، فلا يدرى — أهو مفرد أو مضاف؟ وأجاز سيبويه ثبوت الياء ساكنة وحذفها؛ لأن اللبس يزول عند الوصل.

وإن كانت فى حرف فكذلك، وإن كانت محذوفة فى الوصل بقيت على الحذف فى الوقف نحو: (يا عباد فاتقون). الآية: ١٦ — سورة مريم

(١) أى بالحركات، وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت، وتلحق المثنى والمجموع على حده؛ تقول: مسلمانْه — ومسلمونَه؛ لأن إعرابهما بالحروف.

(٢) أى: وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة.

(٣) فالحركة فيها شبيهة بحركة الإعراب فى العروض؛ لأنها جاءت بسبب شيء

* أُرْمَضُ مِن تحتُ وَأَضْحَى مِن عَلُهْ * (١)

فَلَحِقت مَا بُنِى بناء عارضاً ؛ فإنَّ « عَلُ » من باب قَبْلُ وبَعْدُ ، قاله الفارسى والناظم .وفيه بَحثٌ مذكور فى « باب الإضافةِ » .

يشبه العامل وتزول بزواله ، فلا تدخلها هاء السكت ، وعلى ذلك لا تدخل اسم «لا» ، ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى من الظروف لقطعه عن الإضافة ، كقبل ــ وبعد ، ولا العدد المركب كخمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب كما بينا .

(١) عجز بيت من الرجز ، نسبه العينى لأبى ثروان ، وقد ورد فى أرجوزة منسوبة لأبى الحجنجل ، وصدره :

* يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لا أُظَلَّلُهُ *

اللغة والاعراب . لا أظلله : أى لا أظال فيه ، وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه . أرمض : من رمضت قدمه ــ إذا احترقت بالرمضاء ، وهى الأرض الشديدة الحرارة ، ويقال : أرمضته الرمضاء ــ أى أحرقته . وأضحى : أتعرض للشمس وقت الضحى . وفى بناء أرمض وأضحى للمفعول أو للفاعل ــ بحث طويل فى الصبان فارجع إليه إن شئت . «يا » حرف تنبيه ، أو للنداء والمنادى محذوف ، «رب» حرف جر شبيه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة « لى » جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلله» أظَلّلُ فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا ، والهاء مفعول ثان على التوسع ــ أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «تحت» ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ــ أى : من تحتى «عله» مبنى كذلك على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذاً ؛ لأنه غير مبنى بناء دائماً .

والمعنى : رب يوم يمر علىّ لا أنعم فيه بشىء يظللنى ؛ أعانى ألم الرمضاء فى قدمى ، وحر الشمس وقت الضحى على رأسى .

والشاهد : فى قوله « من عله » ؛ حيث لحقت هاء السكت لفظ « عل » وهى مبنية بناء عارضاً ، وذلك شاذ . ومن العلماء من قال : إن هذه الهاء ليست هاء السكت ولكنها بدل من الواو التى هى لام الكلمة ؛ لأن أصل «عل» عَـلْو ، فلما أريد الوقوف عليها ردت لامها وقلبت هاء للوقف .

ولا فى الفعل الماضى ، كَضَرَبَ وقَعَدَ[١] ؛ لمشابهتِهِ بالمضارع ؛ فى وقوعِهِ صِفةً — وَخَبَراً — وحالاً — وَشَرْطاً .

(مسألة) قد يُعطى الوصلُ حُكمَ الوقفِ[٢] وذلك قليلٌ فى الكلام، كثيرٌ فى الشعرِ[٣] ؛ فمِنَ الأوّل : قراءةُ غير حَمْزَةَ والكسائى (لَمْ يَتَسَنَّه

---

(١) أى لأنه مبنى على حركة ، وذلك عند سيبويه والجمهور . وجوز بعضهم لحاق الهاء له مطلقاً ؛ لأن حركته لازمة . وقيل : إن أمن اللبس بهاء الضمير ، نحو : قعده — جاز ؛ لأن « قعد » لازم فلا يتعدى للمفعول به ، حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به — وإلا فلا ، كضربه . وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله :

(وَوَصْلَ ذِى الْهَا أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُــرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَـــيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ ، فى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا)(*)

أى : أجز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب ، وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة . واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة ، ومعنى المدام : « الدائم الملتزم »

(٢) أى : من إسكان مجرد — أو مع الروم — أو مع الإشمام ، ومن تضعيف — ونقل ، ومن اجتلاب هاء السكت .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَرُبَّمَا أُعْطِى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا)(*)

أى قد يعطى الوصل حكم الوقف ، وذلك قليل فى النثر كما يشير إليه التعبير بربما ،

(*) «ووصل» مفعول أجز مقدم «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «الها» نعت لذى أو بدل «بكل» متعلق بأجز « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « حرك » الجملة صلة أو صفة «تحريك بناء» تحريك مفعول مطلق وبناء مضاف إليه «لزما» فاعله يعود على بناء والألف الاطلاق والجملة صفة لبناء (*) «ووصلها» مبتدأ ومضاف إليه « بغير» متعلق به «تحريك بنا» مضاف إليه « أديم » فعل ماض المجهول والجملة نعت لتحريك بنا ، وجملة « شذ» خبر المبتدأ « فى المدام » — متعلق باستحسنا ، ونائب فاعله يعود إلى وصل هاء السكت

(*) « لفظ » نائب فاعل أعطى ، وهو مفعوله الأول « ما » اسم موصول مفعول الثانى « للوقف » متعلق بمحذوف صلة « نثراً » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل — أى ذا نثر « منتظما » حال من فاعل فشا العائد إلى الإعطاء المفهوم من أعطى .

وَانْظُرْ — فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ)[١] — بإثباتِ هاء السكت فى الدَّرج[٢] ،

ومن الثانى قوله : * مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا *[٣]

أصله القَصَب — بتخفيف الباء ، فَقَدَّرَ الوقف عليها فشدّدها ، على حَدِّ قولهم فى الوَقفِ : «هذا خالِدّ» بالتشديد ، ثم أَتِى بحرفِ الإطلاق — وهو الألِف ، وبَقِى تضعيفُ الباء .

---

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة (فانظر إلى طعامك وشرابك لم يَتَسَنَّه ، وانظُر إلى حِمَارِك) ، ومن الآية ٩٠ من سورة الأنعام (أُولئِكَ الذينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ، قُلْ لا أسْأَلُكُمْ عليهِ أجْراً) فاش وكثير فى النظم .

(٢) ولهذا ذكر : «وانظر » فى الآية الأولى ، و «قل» فى الثانية؛ ليبين الوصل .

(٣) بيت من مشطور الرجز ، لرؤبة بن العجاج — كما فى سيبويه ، وقيل: لغيره ، وذكر النحاة أن قبله :

* لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا *

والذى فى اللسان وغيره : أنه من أبيات هى :

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا ... فى عامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أخْصَبَّا

إنَّ الدَّبى فَوقَ المُتونِ دَبَّا ... كَأَنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

* أو الحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا *

ومن هذا يتبين : أنه حدث شىء من التغيير والتحريف فى النقل ولم يحقق .

اللغة والاعراب . جدبا : جدباً . والجدب : القحط بانقطاع المطر ويبس الأرض أخصبا : أخصب ونما فيه الزرع . الدَّبى : أصغر الجراد والنمل ، يقال : أرض مُدْبية — أى كثيرتهما ، ومدبية — أكل الدبى نبتها . المتون : الظهور . جمع متن ، والمراد متون الأودية . دبا : مشى مشيا هينا . اسلحب : امتد وملأ الأودية . والمسلحب : الطريق البين الممتد . الحريق : النار المشتعلة . القصبا : القصب ، وهو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا . « جدبا » مفعول — أرى، « أو الحَريق » معطوف على السيل . « وافق » أى صادف — الجملة فى محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول وافق .

والمعنى : لقد خفت أن أرى فى عامنا هذا قحطا وجدبا بسبب انقطاع المطر ، بعدما أخصبت الأرض ونما فيها الزرع ؛ فقد مشى الجراد ودبت الحشرات فوق متون الأودية ، وانتشرت ؛ كأنها السيل حين يجرى ، أو الحريق صادف قصبا فأسرع الاشتعال وامتدت نيرانه .

والشاهد : فى القصبا ؛ حيث شدد الباء وضعفها مع وصلها بألف الإطلاق ، مع أن التضعيف لا يكون إلا فى حالة الوقف ، ولكن الشاعر أعطى الوصل حكم الوقف .

هذا : ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء — إلا ما روى عن أبى عمرو — أنه وقف على قوله تعالى : (وتواصوا بالصبر) — بكسر الباء .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الوقف واذكر أنواعه ، وما الذى يقصده النحويون من هذا الباب ؟

٢ — كيف تقف على الاسم المنون ، وعلى « إذا » ، وعلى تاء التأنيث ، وعلى امرأة ؟ فى قوله تعالى : (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأت نوح وامرأت لوط) اشرح ذلك على ضوء ما شرح .

٣ — ما حكم الوقف على المنقوص والمقصور ؟ وضح ذلك بأمثلة فى جمل مفيدة .

٤ — كيف تقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث ؟ وضح الأوجه الجائزة فيه وبين الفرق بين الروم والإشمام ، وشروط الوقف بالتضعيف — وبالنقل .

٥ — متى يطرد الوقف بهاء السكت ؟ وفيم تجب ؟ ولم يؤتى بها ؟ وضح بالأمثلة .

٦ — يستشهد بما يأتى فى باب الوقف . بين موضع الاستشهاد وحكم الوقف فيه :

قال تعالى :(وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ . ومَا لَهم مِن دُونِهِ مِن وَال)

على ما قامَ يَشتمنى لَئِيم كخِنزير تمرَّغ فى تراب

عجِبت والدَّهرُ كثير عَجَبُهْ مِن عَنَزِىّ سبّنى لم أضْرِبُهْ

أرتنىَ حِجْلاً على ساقها فهشّ الفؤاد لذاكَ الحِجِلْ

٧ — يقول الشاعر :

ألام يقول الناعيان الأمَهْ ؟ ألا فاندُبا أهل النّدَى والكَرامة

فى هذا البيت مخالفة لبعض أحكام الوقف . بين سبب تلك المخالفة . وكيف توجه ذلك ؟

٨ — قف عما يجوز من أنواع الوقف على ما يأتى :

(ا) « ما» فى : عَمّ تبحث ؟ بِمَ تجيب السائل ؟ سررت عما سررت به.

وفى قول المرحوم أحمد شوقى شاعر مصر :

إلامَ الخلف بينكمُو إلاما ؟ وهذى الضجة الكبرى عَلاما ؟

ثم أعرب البيت واشرح معناه .

(ب) أجيبوا المنادى . هل تجيد القوافى ؟ لم هذا البطء ؟ لم يدع ، ولم يخش ولم يأت . علام تسأل ؟

(حـ) مضارع وأمر الأفعال الآتية ، مع وضع كل فى جملة مفيدة .

سها . نوى . وعى . دعا . نأى . ولى. اقتدى . وهى. استدعى . أسرى.

٩ — قال عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَر العواذِل فى الصّبا ح يَلُمْنَنِي وَألومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وقد كَبِرْتَ فقُلْتُ إنَّهْ

لا بُدَّ من شَيْبٍ فَدَعْنَ ولا تُطِلْنَ مَلامَكُنَّهْ

بين حكم الوقف وطريقته فى آخر كل بيت ، وزن ما تحته خط مع بيان السبب .

١٠ — يستشهد بعض النحاة فى باب الوقف بقول عروة بن حزام الآتى. بين موضع الاستشهاد والقول فيه :

يارَبِّ يا ربَّاه إيَّاكَ أسَل عَفراء يا ربَّاهُ من قبل الأَجَل

* فإنَّ عفراء من الدُّنيا الأَمَل *

ثم قال :

يا مَرْحَباهُ بِحِمارِ عَفْرَاء

(هذا باب الإمالة)[١]

وهى: أن تَذهبَ بالفتحة إلى جهةِ الـكسرةِ ؛ فإن كان بَعدها أَلِف ذَهَبْتَ إلى جهةِ الياءِ كالفتَى ، وإلا فالممَالُ الفتَحةُ وَحْدَهاَ، كنِعْمَة — ويَسَحَر[٢]. وللإمالةِ أسبابٌ تَقْتضيها[٣]، وموانعُ تُعارِضُ تلكَ الأسباب، وموانعُ لهذه الموانعِ تحول بينها وبين المَنع .

باب الإمالة

(١) هى فى اللغة : مصدر أملت الشىء إمالة — إذا عدلت به إلى الجهة التى هو فيها ؛ من مال الشىء — إذا انحرف عن القصد ، وفى الاصطلاح : ما ذكره المصنف . وشدة الارتباط بين المعنيين واضحة ؛ لأن الإمالة عدول بالفتحة أو الألف عن استوائهما، وجنوح بهما إلى الـكسرة أو الياء . والغرض الأصلى منها : تناسب الأصوات وتقاربها، وصيرورتها من نمط واحد ؛ وذلك أنك إذا نطقت بكلمة «ساجد» مثلا — كان فى نطقك بالفتحة والألف تصعّد واستعلاء — وبالـكسرة بعدُ انحدار وتسفّل، فيـكون فى الصوت شىء من الاختلاف والتنافر . فإن أميلت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الـكسرة؛ فتقرب منها ، وتصبح الأصوات من نمط واحد تقريباً .

وقد تأتى الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره ، وسيأتى إيضاح ذلك كله .

والإمالة جائزة لا واجبة ، فـكل ما يمال يجوز عدم إمالته والرجوع إلى أصله .

وليس هنالك كلمة تمال إلا وفى العرب من يفتحها . وهى تـكون فى الأسماء المتمـكنة والأفعال غالباً . وقد شاعت بين تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد ؛ كأسد — وقيس أما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح ولا يميلون إلا قليلا .

(٢) أراد بالمثالين : بيان أنه لا فرق بين أن تـكون الفتحة قبل تاء التأنيث — أو لا هذا : ويرى بعض النحاة أن الممال هو الفتحة وحدها ؛ سواء كان بعدها ألف أم لا ؛ لأن الألف ليست إلا فتحة ؛ غير أنها طويلة فى نحو : الفتى ، وقصيرة فى مثل « نعمة وسحر » :

(٣) أى تمال لأجلها . وهذه الأسباب قسمان : لفظى، وهو : الياء والـكسرة الظاهرتان . ومعنوى ، وهو : الدلالة على أحدهما .

أما الأسبابُ فثمانية :

(أحدها) كونُ الألِفِ مُبدلةً من ياءٍ متطرِّفةٍ ، مثاله في الأسماء : الفَتى ـ والهُدَى، ومثاله في الأفعال: هَدَى ـ واشتَرَى[١] . ولا يمالُ نحو : نَاب — مع أنَّ أَلِفَه عن ياءٍ بدليل قولهم : أَنْيَاب — لعدم التطرُّف[٢] ، وإنما أُميلَ نحو : فتاة ونَوَاة ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ في تقديرِ الانفصال[٣] .

(الثاني) كونُ اليـاءِ تَخْلُفُهَا في بعض التصاريف ، كألفِ مَلْهى وَأَرْطَى وحُبْلَى وغزَا ؛ فهذه وشِبْهُهَا[٤] تُمَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْهيان — وأَرْطيَان — وحُبْليَان، وفي الجمع :حُبْليات[٥] ، وفي البناء للمفعول:غُزِيَ

وعلى هـذا فيشكِلُ قولُ الناظم : إنَّ إمالَةَ ألف « تَلاَ » في (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا)[٦] —لمناسبة إمالة ألف(جَلاَّها)، وقوله وقولُ ابنهِ: إنَّ إمالةَ أَلِف (سَجَى) — لمناسبـةِ إمالةِ أَلِف (قَلَى) ؛ بل إمالتهما لقولك : قُلِي ـ وسُجِى[٧] .

---

(١) الدليل على أنه الألف فيها مبدلة من ياء : ردها إليها في المثنى ، والإسناد، تقول: الهديان والفتيان ـ وهديت واشتريت .

(٢) يجيز بعض العرب إمالته إن كان مجروراً ، تقول : نظرت إلى ناب ـ بالإمالة ، وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب .

(٣) وعلى هذا تـكون الألف فيهما مبدلة من ياء متطرفة حكما .

(٤) أى مما ألفه زائدة على ثلاثة ؛ سواء كانت بدلا من واو في الاسم كملهى ـ أو زائدة للالحاق كأرطى ـ أو ألفاً مقصورة للتأنيث كحبلى ـ أو بدلا من الواو في الفعل الثلاثي كغزا . وأمثلة المصنف على هذا الترتيب الذى ذكرناه .

(٥) وكذلك: ملهيات ـ وأرطيات . (٦) الآية : ٢ ـ سورة الشمس

(٧) أى حيث تخلف الياءفيهما الألف عند البناء للمفعول، فلا حاجة لدعوى التناسب

ويُسْتثنَى من ذلك(١) : ما رُجُـوعُه إلى الياء مُخْتَصٌّ بلغةٍ شاذةٍ ، أو بِسبَبِ مُمَازَجَةِ الألِف(٢) لحرفٍ زائد.

فالأوّل ؛ كرجوع ألِف عَصاً وقفاً إلى اليـاء(٣) فى قول هُذَيل — إذا أضافوها إلى ياء المتـكلم : عَصَيّ وَقَفَيّ(٤) .

والثانى؛ كرجُوعِهما إليها إذا صُغِّرَا فقيل: عُصَيَّة وقُفَيّ(٥) ، أو جُمعاً على « فُعول » فقيل : عِصِيّ — وَقِفِيّ(٦) .

إذا أمكن غيره . وأجيب : بأن ابن مالك ذكر التناسب لأنه سبب متفق عليه بين النحاة والقراء ، وهذا لا ينافى وجود سبب آخر للامالة .

(١) أى من السبب الثانى وهو : كون الياء تخلف الألف فى بعض التصاريف .

(٢) أى مخالطتها ومجاورتها . (٣) مع أنها منقلبة عن الواو .

(٤) أصلهما: عَصَوْى — وقَفَوْى ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء وأدغمتا — فلا يمالان؛ لأن الألف فيهما لاتعود للياء إلا فى لغة شاذة .

(٥) أصلهما : عُصَيْوة — وقُفَيْو ، ففعل بهما ما تقدم ، وقلبت ياء لمجاورتها ياء التصغير ، وهى حرف زائد .

(٦) أصلهما : عُصُوو — وقُفُوو— على وزن فلوس ، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين ، ثم قلبت الأولى ياء على القاعدة وأدغمتا ، وقلبت الضمة الثانية على العين كسرة؛ لتسلم الياء من القلب، ثم كسرت فاؤهما إتباعاً لـكسرة العين .

وقد أشار الناظم إلى السببين المتقدمين من أسباب الإمالة — بقوله :

(الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ « يَا » فى طَرَفْ أمِلْ ، كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ
دُونَ مَزِيدٍ ، أوْ شُذُوذٍ ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا)(*)

(*) « الألف »مفعول أمل مقدم «المبدل» نعته «من يا»جار ومجرورمتعلق بالمبدل «فى طرف» صفة ليا « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الواقع » مبتدأ مؤخر « منه » متعلق بخلف أو بالواقع « اليا » فاعل للواقع « خلف » حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (*) « دون » ظرف متعلق بالواقع أو بخلف « مزيد » مضاف إليه « أو شذوذ» عطف

الثالث : كونُ الألف مُبدَلةً من عَين فِعل[1] يَؤُولُ عند إسناده إلى التَّاء — إلى قولك : « فِلْت » بكسر الفاء[2] ؛ سواء كانت تلك الألفُ منقلبةً عن ياء نحو: باع وكال وهاَب[3] — أم عن واوٍ مكسورةٍ كخَاف وكاد[4] ومات فى لُغة من قال : مِتُّ بالكسر ، بخلاف نحو : قال وطَال — ومات فى لغة الضَّمِّ[5] .

أى لن الألف المبدلة من ياء واقعة فى طرف الاسم أو الفعل ـ تمال ، وكذلك إذا ردت الألف إلى الياء فى بعض التصاريف ؛ كالتثنية أو الجمع ، أو الإسناد إلى الضمير لا بسبب زيادة قبل ياء التصغير ، أو فى لغة شاذة . وحكم ما فيه هاء التأنيث ـ حكم ماخلا منها ؛ فتمال الألف التى فيها سبب الإمالة ، وإن وليتها هاء التأنيث ؛ لأنها فى حكم الانفصال

(١) أما المبدلة من عين اسم ـ فلا تمال مطلقاً ، سواء كانت بدلا عن ياء ـ كعاب وناب ، أو عن واو ـ كتاج وباب .

(٢) أى وحذف العين ، وذلك حين إسناده إلى تاء الضمير .

(٣) الألف فى كال وباع منقلبة عن ياء مفتوحة ـ وفى هاب عن ياء مكسورة .

(٤) الدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو : أن مصدرهما الخوف والكود .

(٥) فإن الألف فى قال منقلبة عن واو مفتوحة ، وفى طال ومات عن مضمومة فهذه لا تمال ؛ لأنها تؤول عند إسنادها لتاء الضمير إلى « فُلت » بضم الفاء ، تقول « قُلت » ـ وطُلت ـ ومُت ، فى لغة الضم .

وإلى السبب المتقدم أشار الناظم بقوله :

(وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُلْ إلَى « فِلْتُ » كَمَاضِى خَفْ وَدِنْ)[*]

على مزيد « ولما » جار مجرور خبر مقدم ، وما اسم موصول ، وجملة «تليه» صلة «ها» فاعل تليه « التأنيث » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر على حذف مضاف « الها » بالقصر مفعول عدم مقدم ، وألفه للاطلاق وفاعله يعود على « ما » والجملة صلة .

(*) « وهكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل عين الفعل» بدل مبتدأ مؤخر ومابعده مضاف إليه «يؤل» فعل الشرط، وفاعله يعود إلى الفعل، والجواب محذوف « كماضى » خبر لمبتدأ محذوف « خف » مضاف إليه « ودن » عطف عليه مقصود لفظهما . وفى هذا البيت : السبب الثالث من أسباب الإمالة .

الرابع : وقوعُ الألف قبلَ الياء(١) كبايَعْتُه وسايَرْتُه ، وقد أهمله الناظم والأكثرون .

الخامس : وقوعُها بعد الياء ؛ مُتَّصِلَةً كبَيَان(٢) ، أو مُنفصلة بحرف كشَيْبَان ـ وجادَتْ يَداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء نحو : دَخلْتُ بيْتَها(٣)

أى كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق ـ تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن «فِلت» بكسر الفاء، سواء كانت العين واواً، كخاف ، أو ياء كدَان ـ فتجوز إمالتهما .

والخلاصة

أن الألف التى هى عين الفعل ، تمال إن كانت عن ياء مفتوحة ، كدان ـ أو مكسورة كهاب ، أو عن واو مكسورة كخاف ؛ فإن كانت عن واو مضمومة كطال ، أو مفتوحة كقال ـ لم تمل .

(١) بشرط أن تكون متصلة كما مثل المصنف ، أو منفصلة بالهاء كشاهين .

(٢) ومثله : بيَّاع وكيَّال ، بتشديد الياء ، بل إن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب ، وهو الياء .

(٣) قيد بعضهم ذلك بألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم ، نحو : هند اتسع بيتها ـ وإلا امتنعت الإمالة ، وكذلك تمتنع إن كانت الألف منفصلة عن الياء بحرفين ليس أحدهما « هاء » ، نحو : ساد الوفاق بيننا ، أو بأكثر من حرفين ، نحو : عيشتنا راضية . قيل : وإنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فكأنها غير حاجز .

وفى هذا السبب يقول الناظم :

(كَذَاكَ تَالِى الياءِ ، وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ اوْ مَعَ «ها» كَجَيْبَهَا أدِرْ)(*)

أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء ، بشرط الاتصال بها . واغتفر الفصل بحرف أو حرفين ، أحدها هاء ، نحو : الحلة أدِرْ جَيبها .

(*) « كذاك » خبر مقدم « تالى الياء » تالى مبتدأ مؤخر والياء مضاف إليه « والفصل اغتفر » مبتدأ وخبر ، ونائب فاعل اغتفر يعود إلى الفصل « بحرف » متعلق بالفصل « أو مع ها » مع معطوف على مقدر وها مضاف إليه ـ أى بحرف واحد ، أو مع ها « كجيبها » الكاف جارة لقول محذوف ، وجيبها مفعول أدر مقدم ، و « ها » مضاف إليه . وهذا هو السبب الرابع للامالة .

السادس : وقوعُ الألفَ قبلَ الـكسرةِ[1] نحو : عالِم — وكاتِب.

السابع: وقوعُها بعدَها[2] منفصلةً؛ إمَّا بحرفٍ نحو: كِتاب وسِلاَح، أو بحرفين ؛ أحدهما هاء[3] نحو : يُرِيد أن يَضْرِبَهَا — أو ساكنٌ نحو: شِمْلاَل وسِرْدَاح[4] ، أو بهذين[5] وبالهاء ، نحو : دِرْهَمَاك .

الثامن : إرادةُ التَّنَاسُب[6] ؛ وذلك إذا وقَعت الألفُ بعـد ألفٍ

---

(١) سواء كانت الـكسرة ظاهرة كما مثل المصنف، أو مقدرة ، مثل : حادّ ؛ فإن أصله : حادد . (٢) أى وقوع الألف بعد الـكسرة .

(٣) ويشترط أن يكون كلا الحرفين متحركا ، وألا يكون قبل الهاء ضمة ؛ فلا إمالة نحو : هوَ يضربُها . (٤) الشملال . الناقة السريعة ، والسرداح : الناقة الطويلة أو الـكريمة — أو القوية الشديدة . (٥) أى الحرفين : الساكن — فالمتحرك .

وإلى السببين المتقدمين يشير الناظم بقوله :

(كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

كَسْراً ، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ)(*)

أى كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة نحو : عالم ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو : كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة وأولهما ساكن نحو : شملال ، ولا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء ، نحو : هذان درهماك .

(٦) أى التوافق والتماثل بين الـكلمة وأخرى ممالة لسبب من الأسباب المتقدمة وإنما يلجأ إليه إن لم يكن هنالك سبب آخر غيره ؛ ولهذا يسمى الإمالة للامالة — أو لمجاورة الممال ، وهو أضعف أسباب الإمالة .

(*) «كذاك» خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «يليه كسر» الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول صلة «تالى» مفعول يلى «كسر» مضاف إليه «أو سكون» عطف على كسر .

(*) «كسرا» مفعول ولى ، والجملة نعت لسكون «وفصل الها» مبتدأ ومضاف إليه «كلا فصل» متعلق بيعد الواقع خبراً عن المبتدأ، ونائب فاعل يعد يعود على فصل الهاء «فدرهماك» الفاء للتفريع ، ودرهماك مبتدأ أول مضاف إلى الكاف «من» اسم شرط مبتدأ ثان «يمله» فعل الشرط «لم يصد» جواب الشرط ، والجملة خبر من ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول .

فى كلِمتها أو فى كلِمةٍ قارَنَتْها قد أُميلتاَ لسبب ؛ فالأوَّل : كرأيتُ عِمَاداً وقرأت كِتاباً[١] ، والثانى : كقراءةِ أبِى عَمرو والأخوين : (وَالضُّحَى) — بالإمالة — مع أن ألفهَاَ عن واوِ الضَّحوة ؛ لمناسبةِ « سَجَى » و « قَلاَ » وما بعدهما[٢] .

وأما الموانِع فثمانية أيضاً وهى: الرَّاء، وأحرفُ الاستعلاء السبعة[٣] وهى : الخاءِ والغَين المعجمتان ، والصَّادُ والضَّادُ ، والطَّاء والظَّاء

---

(١) فإن الألف الثانية فيهما المنقلبة عن التنوين — ممالة لمناسبة الألف الأولى التى أميلت ؛ لوقوعها بعد كسرة فى كلمتها فصل بينهما بحرف واحد .

(٢) وعلى هذا فلا يشترط فى الإمالة للتناسب ورعاية الفواصل : أن يكون المال الأصلى سابقا على المال للتناسب . « الآيات الثلاثة — من أول سورة الضحى »

هذا : ويرجع الأول والثانى والثالث من الأسباب — إلى القسم المعنوى ؛ فإن الأول والثانى يدلان على الياء ، والثالث يدل على الكسرة . أما باقى الأسباب — ماعدا الثامن — فترجع إلى القسم اللفظى . والثامن يرجع إلى سبب ما أميل لأجله .

ويشير الناظم إلى السبب الثامن بقوله :

(وَقَدْ أَمَالوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ   دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَادًا ، وَتَلاَ)(*)

أى : تمال الألف الخالية من سبب الإمالة ؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة — إن لم يكن هنالك سبب سواه ؛ كإمالة الألف الثانية من « عمادا — وتلا » ؛ لمناسبة الألف الممالة قبلهما .

(٣) علة منعها الإمالة — كما يقول النحاة — : طلب تجانس الصوت ؛ ذلك لأن هذه الأحرف تستعلى إلى الحنك ، وإمالة الألف فى صاعد وانحدارها بعد ذلك ، أو فى هابط وصعودها بعدُ — فيه مشقة ؛ فمنعت الإمالة لذلك . أما الراء فإنه وإن لم يكن فيها

(*) «لتناسب بلا داع» متعلقان بأمالوا «سواه» سوا نعت لداع والهاء مضاف إليه «كعمادا» خبر لمبتدأ محذوف» وتلا» معطوف عليه ، وكلاهما مقصود لفظه ،

والقاف(١) . وشَرْط المنع بالرّاء أمرانِ : كونُهَا غــيرَ مكسورةٍ(٢) ، واتصالُهَا بالألف(٣) ؛ إمَّا قبلها، نحو : فِرَاش ورَاشِد — أو بعدها ، نحو : هذا حِمَارٌ ورأيت حماراً. وبَعْضُهم يجعلُ المؤخَّرَة المفصولةَ بحرف — نحو: « هَذَا كافِرٍ » — كالمتَّصلةِ(٤) .

وشرط الاستعلاء المتقدِّم على الألف أن يَتَّصِل بها ، نحو : صَالِحٍ وضَامِنٍ وطالب ـ وظالم ـ وغالب ـ وخالد ـ وقاسم . أو ينفصلَ بحرفٍ ، نحو : غَنَائِمَ ؛ إلاَّ إنْ كان مَكسوراً(٥) نحو : طِلاب وغِلاب(٦) وخيام وصِيام ؛ فإنَّ أهْلَ الإمالة يُميلونه(٧) ، وكذلك السا كنُ بعد كَسرةٍ(٨) نحو:مِصْبَاح وإصْلاح ومِطْواع ومِقْلاَة(٩) « وهى التى لا يعيش لها ولد».

استعلاء ـ إلا أنها قابلة للتكرر إذا شددت ، فكأنها أكثر من حرف واحد فأشبهت المستعلية ، بل قيل : إنها أشد فى المنع .

(١) هى الحروف التى فى أوائل كلمات هذه العبارة « قد صاد ضرار غلام خالى طاحة ظليماً » ، والظليم : ذكر النعام. أو هى حروف «خص ضغط قظ » .

(٢) أما المكسورة فسيأتى أنها تمنع المانع .

(٣) ويشترط ألا يجاور الألف راء أخرى ـ وإلا لم تمنع الإمالة ، نحو قوله تعالى: (إن الأبرار لفى نعيم) ١٣ ـ الانفطار ، ٢٢ ـ المطففين (٤) أى فى منع الإمالة .

(٥) هذا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف ؛ إذ المكسور قبل المتصل متعذر ، لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحا .

(٦) هما مصدران لطالَبَ ـ أى طلب بحق ، وغالَبَ ـ أى قهر .

(٧) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة .

(٨) فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً ؛ لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن ـ قدر اتصالها به . فنزل ذلك منزلة المكسور .

(٩) هى بالتاء الفوقية : الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل ـ والمرأة لا يعيش لها ولد .

ومِن العَربِ مَن لا يُنزِلُ هذا منزلةَ المكسور [١] .

وشرط المؤخَّر عنها — كونُه : إمَّا متَّصلاً كساخِرٍ وحاطِب [٢] وحاظِل [٣] وناقِف [٤] . أو مُنفصلاً بحرفٍ كنافِق [٥] ونافخ وناعِق وبالغ — أو بحرفين كمواثيق ومناشيط [٦] . وبعضهم يُميلُ هذا لِتراخِي الاستعلاء .

وشرط الإمالةِ التي يكفُّها المانعُ : ألاَّ يكون سببُها كسرةً مقدَّرةً [٧] ولا ياءً مقدَّرةً [٨] ؛ فإنَّ السببَ المقدَّر هنا — لكونه موجوداً في نَفْس الألفِ — أقوى من الظاهر؛ لأنه إمّا متقدِّمٌ عليها [٩]، أو متأخِّرٌ عنها [١٠] . فَمِنْ ثَمَّ أُميلَ نحو : خافَ وطابَ [١١] وحاقَ وزاغ [١٢] .

---

(١) أى لا يجعل الساكن بعد كسرة مثل المكسور ، فيمنع الإمالة فيه لأجل حرف الاستعلاء . (٢) من حَطب — إذا جمع الحطب .

(٣) من حظَل عليه — إذا منعه من التصرف والحركة والمشى .

(٤) اسم فاعل من نقفَ رأسه — إذا ضربه عليها حتى يخرج دماغه ، أو من نقف الرمانة إذا قشرها ليستخرج حبها . والنقفُ : كسر الهامة .

(٥) اسم فاعل أيضا من نفق البيع نفاقا — إذا راج ، والسوق إذا قامت ، والرجل والدابة نُفوقا — إذا ماتا ، والجُرح — إذا تقشر .

(٦) جمع منشاط ، صيغة مبالغة من نَشِط إذا جدّ وطابت نفسه للعمل وغيره .

(٧) وذلك مثل « خاف » ؛ فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، وسبب الإمالة الكسرة المقدرة فى الواو المنقلبة أيضا .

(٨) مثل « طاب » ؛ فإن ألفه منقلبة عن ياء هى سبب الإمالة .

(٩) أى على الألف ؛ كالكسرة فى كِتاب ، والياء فى بيّان — مثلا .

(١٠) أى عن الألف نحو: غانِم وبايِع . (١١) أى مع تقدم حرف الاستعلاء .

(١٢) أى مع تأخر حرف الاستعلاء ؛ لأن السبب مقدر فى نفس الألف ، فهو أقوى من الاثنين . وفيما تقدم من موانع الإمالة يقول الناظم .

(مسألة) يُؤَثِّرُ مانعُ الإمالةِ إن كان مُنفصِلاً[١] ، ولا يُؤثِّرُ سَبَبُهَا إلاَّ مُتَّصِلاً؛ فلا يُمَالُ نحو: «أتى قَاسِمٌ» ـ لوجودِ القاف[٢] ، ولا «لزيدٍ مالٌ» ـ لانفصالِ السببِ .

هذا ملخَّصُ كلامِ الناظم وابنه[٣] ، وعليهما اعتراضٌ من وجهين :

(وَحَرْفُ الِاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا ، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
كَذَا إذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ)(*)

أى أن حروف الاستعلاء السبعة التى ذكرها المصنف ـ تمنع الإمالة؛ إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة على النحو الذى شرح . وكذلك تمنع الإمالة الراء غير المكسورة ، وذلك إذا وقع كل بعد الألف؛ متصلا بها ـ أو مفصولا بحرف أو بحرفين. وكذلك يمنع الإمالة حرف الاستعلاء المتقدم ؛ ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكنا إثر كسرة ؛ فلا إمالة فى نحو : طالب وصالح ـ بخلاف نحو : طلاب وإصلاح ومطواع .

(١) أى بأن كان فى كلة أخرى مستقلة بنفسها ، سواء كان متصلا بالألف ، أو مفصولا منها بحرف أو بحرفين كما تقدم .

والعلة فى ذلك : أن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب .

(٢) وهى حرف استعلاء وإن كانت منفصلة عن الألف فى كلة أخرى .

(٣) أى فى شرحى الكافية والخلاصة ، ويقول الناظم فى الألفية :

(*) «وحرف الاستعلا» حرف مبتدأ والاستعلا مضاف إليه «يكف» الجملة خبر المبتدأ «مظهرا» مفعول يكف «من كسر أو يا» كلاهما بيان لمظهرا «وكذا» متعلق بتكف بعد «را» بالقصر فاعل تكف (*) «كان» فعل الشرط «ما» اسم موصول اسمها ، وجملة «يكف» صلة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ما «متصل» خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو بعد» معطوف على بعد السابق، وحرف مضاف إليه «أو بحرفين» متعلق بفصل

(*) «كذا» متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ـ أى يمال كذا «إذا» ظرف خال من معنى الشرط مضاف إلى جملة «قدم» ونائب فاعل قدم يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «ينكسر» فعل مضارع فاعله يعود إلى المانع أيضا «أو يسكن» معطوف على ينكسر «إثر الكسر» إثر ظرف متعلق بيسكن والكسر مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف ، والمطواع ـ أى المطيع ـ مفعول مقدم لمر «مر» ، فعل أمر من ماره ـ أى أطعمه، والميرة: الطعام .

أحدهما: أنهما مَثَّلاَ بأَتَى قاسمٌ — مع اعترافِهما بأنَّ الياءَ المقدَّرة لا يؤثِّرُ فيها المانع[١]، والاستعلاءُ فى هذا النوع لو اتصلَ لم يؤثِّر. والمثالُ الجيِّدُ: «كتابُ قاسمٍ»[٢].

الثانى: أَنَّ نُصُوصَ النَّحْويين مُخَالفةٌ لما ذكَرَا من الحُكْمَين[٣]. قال ابنُ عصفور فى مُقَرِّبه[٤] — بعد أن ذكرَ أسبابَ الإمالة — ما نصّه: «وسواءٌ كانت الكسرة مُتصلةً أم منفصلة، نحو: لزيدٍ مالٌ؛ إلا أنَّ إمالةَ المتَّصِلةِ كائنةٌ ما كانت أقوَى». وقال أيضاً: «وإذا كان حرفُ الاستعلاءِ مُنفصِلاً عن الكلمةِ لم يمنَع الإمالة؛ إلاَّ فيما أُمِيلَ لكسرةٍ

(وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِــــلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ)(*)

أى أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان غير متصل؛ بأن كان منفصلا. أما الكف — أى سبب المنع — فقد يؤثر منفصلا، والمراد بالانفصال فى الموضعين: كونهما فى كلة أخرى مستقلة.

(١) لأن شرط الإمالة التى يكفها المانع: ألا يكون سببها ياء مقدرة، وألف «أتى» منقلبة عن الياء.

(٢) فإن سبب الإمالة هنا الكسرة الظاهرة، فيكفها المانع وإن كان منفصلا.

(٣) أى المذكورين قبل فى «مسألة»، وهما: تأثير مانع الإمالة إن كان منفصلا، وعدم تأثير السبب إلا متصلا.

(٤) المقرب: كتاب مختصر فى النحو والصرف من جزء واحد، منه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية.

قال المؤلف فى مقدمته: لقد وضعت كتابا صغير الحجم مقربا للفهم وقفت فيه من علم النحو على شرائعه، وملكت عِصِيه وطائعه، وذللته للفهم بحسن الترتيب وكثرة

(*) «ولا» ناهية «لسبب» متعلق بتمل المجزوم بلا «لم يتصل» الجملة فى محل جر نعت لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يوجبه» فعل مضارع ومفعول «ما» اسم موصول فاعل يوجب، والجملة خبر المبتدأ وهو الكف، وجملة «ينفصل» صلة ما.

عارضةٍ نحو: «بِعالٍ قاسمٍ»(١)، أو فيما أُميلَ من الألِفَات التى هى صِلاتُ الضمائر(٢) نحو: «أرادَ أن يَعْرِفها قَبْل»(٣) انتهى. ولولا مافى شرح الكافية(٤) لَحَمَلْتُ قوله فى النظم:

* وَالكفُّ قد يُوجِبُهُ ما يَنْفَصِلْ * — على هاتين الصُّورَتين(٥)، لإشعارِ «قَدْ يَفعل»(٦) فى عُرْف المصنِّفين — بالتقليل.

وأمَّا مانعُ المانع: فهو الرَّاءُ المكسورةُ المجاورَةُ(٧)؛ فإنها تمنع المُسْتَعْلِى والرَّاءَ — أن يَمْنَعَا(٨)؛ ولهذا أُميلَ: (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)(٩)،

التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع».

(١) فإن الكسرة فيه عارضة بسبب دخول عامل الجر.

(٢) لأن الضمير مع ما قبله كجزء من الكلمة، وهما كالكلمة الواحدة.

(٣) فلا تمال الألف فى «يعرفها» لأن القاف بعدها مانعة من الإمالة وإن انفصلت.

(٤) أى من قوله: إن سبب المنع قد يؤثر منفصلا؛ فيقال: أتى أحمد بالإمالة، وأتى قاسم بتركها. (٥) أى المذكورتين فى كلام ابن عصفور فى المقرب، وهما: ما أميل للكسرة العارضة، وما أميل من الألفات التى هى صلات للضمائر.

(٦) أى فى قول الناظم: «والكف قد يوجبه ما ينفصل» وقيل: إنما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلام الناظم هنا على الصورتين؛ لجواز أن يكون رأيه هنا مخالفاً لما فى شرح الكافية، وما ذكر من كلام ابن عصفور لا ينهض حجة عليه، ولا يقتضى أن نصوص النحويين خلاف ما قاله. وعلى ذلك فلا اعتراض ولا مؤاخذة على الناظم. (٧) أى الواقعة بعد الألف

(٨) ذلك لأن الراء حرف تكرير فهى بمنزله حرفين مكسورين، فقوت بذلك جانب الإمالة. وهذا إذا تأخرت عن الألف، فإن تقدمت عليها لم تؤثر، كما فى قوله تعالى: (ومن رباط الخيل) فلم يمله أحد من القراء؛ لئلا يلزم التصعد بعد التسفل.

(٩) من الآية ٧ من سورة البقرة

و (إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ)(١) — مع وُجودِ الصادِ والْغَيْن ، و (إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ)(٢) ـ مع وُجودِ الرَّاءِ المفتوحة ، و (دَارَ الْقَرَارِ)(٣) ـ مع وجودِهما(٤) .

وبعضُهم يجعلُ المنفصلة بحرفٍ كالمتَّصلة(٥) سَمِعَ سيبويه الإمالة فى قوله :

* عَسَى اللهُ يُغْنِى عن بِلَادِ ابْنِ قَادِرِ *(٦)

---

(١) الآية ٤٠ — سورة التوبة (٢) ١٨ — سورة المطففين (٣) ٣٩ — سورة غافر

(٤) أى القاف المستعلية والراء المفتوحة ، وكلاهما مانع من الإمالة .

(٥) أى فى أنها تمنع المانع (٦) صدر بيت من الطويل ، لهدبة بن خشرم العذرى — يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر ، وقيل : لغيره ، وعجزه :

* بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة والاعراب . قادر : اسم رجل . منهمر : مطر كثير ، يقال : انهمل المطر وانهمر — أى نزل بشدة وتتابع نزوله . جون : أسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض فهو من الأضداد . الرباب : السحاب الأبيض — واحدته بهاء . سكوب : منصب ، من سكب الماء — إذا صبه . « الله » اسم عسى . « يغنى » الجملة فى محل نصب خبر « عن بلاد ابن قادر » جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بيغنى . « بمنهمر » متعلق أيضاً بيغنى « جون الرباب » جون بدل من منهمر ، والرباب مضاف إليه « سكوب » نعت لمنهمر .

والمعنى : يطلب من الله تعالى ويرجوه أن ينزل المطر الكثير ؛ فيعم الأرض ويكون الخصب والخير العميم ؛ ليستغنى عن بلاد ابن قادر ويرحل عنها .

والشاهد : إمالة « قادر » مع وجود الفاصل بين الألف والراء المكسورة بحرف ، وقد سمع ذلك سيبويه عن العرب . وفيه شاهد آخر وهو : مجىء خبر « عسى » فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وذلك نادر ، والكثير اقترانه بها .

هذا : ومحل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء ؛ إذا تقدم على الألف ؛ فإن تأخر عنها لم تكف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا ؛ كَغَارِماً لاَ أَجْفُو)(*)

(*) « وكف مستعل » كف مبتدأ ومستعل مضاف إليه « ورا » — بالقصر والتنوين — معطوف على مستعل ، « ينكف » فعل مضارع فاعله يعود الى كف مستعل ، والجملة خبر المبتدأ « بكسر راء » بكسر متعلق بينكف ورا مضاف إليه « كغارماً » الكاف جارة لقول محذوف ، وغارماً مفعول أجفو مقدم

(فصل) تُمالُ الفتحة قبلَ حرفٍ من ثلاثة :

أحدها : الألفُ وقد مَضَت ، وشرطُها : ألاَّ تكونَ فى حرفٍ ، ولا فى اسمٍ يُشْبِهُه[1] ؛ فلا تُمال «إلاَّ» لأجل الكسرة . ولا نحو : « عَلَى » للرُّجوع إلى الياء فى نحو : عَليك ، وعَليه . ولا «إلى» لاجتماع الأمرين فيها .

ويُستثنَى من ذلك : «هاَ» و « ناَ »[2] خاصَّةً ؛ فإنهم طرَدوا الإمالةَ فيهما[3] ، فقالوا : مَرَّ بناَ وبهاَ — وَنَظَرَ إلَيْناَ وَإلَيْهاَ[4] .

وأمَّا إمالَتُهم « أَنَّى وَمَتَى[5] ، وَبَلَى ولاَ »[6] ؛ فى قولهم : افْعَلْ هذا إمَّا لاَ — فشاذ من وجهين: عدم التمكُّن[7] ، وانتفاء السبب[8] .

أى : أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة ، إذا وجدت معهما الراء المكسورة كفتهما وأميلت الألف لأجلها ، مثل : لا أجفو غارماً .

(١) وذلك لأن الإمالة نوع من التصرف ، وهو لا يدخل الحرف ولا ما يشبهه إلا ما استثنى مما سيأتى ، فالإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة .

(٢) المراد : « ها » التى هى ضمير الغائبة — لا « ها » التنبيه . و « نا » ضمير المتكلم المعظم لنفسه ، أو ومعه غيره (٣) بشرط أن يكون قبلهما كسرة أو ياء — كما مثل المصنف ؛ وذلك لكثرة استعمالها ، ومع اطراد الإمالة فيهما فهما من قسم المسموع.

(٤) أى بالإماله ؛ لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة، أو الياء مفصولة بحرف

(٥) أى من الأسماء المبنية، ومثلهما: «ذا» الإشارية .

(٦) الأولى حرف جواب ، والثانية حرف نفى — لا للجواب ، خلافاً لقطرب الذى يجيز إمالة «لا» الجوابية أيضاً ، لكونها مستقلة فى الجواب ، ومثلهما : «يا» الندائية .

(٧) أى لأنها مبنية (٨) أى المجوز للامالة ؛ لأن الألف فى المبنى أصلية وغير منقلبة عن شىء ، وليست قبلها كسرة . والذى سهل إمالة هذه الأحرف أنها نائبة عن الجمل ؛ لأنها تفيد معنى مفهوماً مستقلة عن غيرها ، فأصبح لها مزية على غيرها. وهذا التعليل ظاهر فى غير « أنى ومتى ». وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

الثانى : الرَّاء؛ بشرطِ كونها مكسورةً ،وكونِ الفتحة فى غيرِ ياءٍ(١) وكونِهما(٢) مُتَّصِلتين، نحو: مِنَ الكِبَرِ ـ أو مُنفَصِلتين بساكنٍ غير ياءٍ نحو : مِنْ عَمْرٍو ؛ بخلاف نحو : «أعوذُ باللهِ مِن الغِيَرِ ـ ومِن قُبْحِ السِّيَرِ(٣) ـ ومِن غَيْرِكَ»(٤). واشتِراطُ الناظم تطرُّفَ الرَّاءِ ـ مردودٌ(٥) بنصِّ سيبويه على إمالتهم فتحةَ الطَّاءِ مِن قولك: «رأيتُ خَبَطَ رِيَاحٍ»(٦)

(وَلاَ تُمِلْ مَالَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ ،غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»)(*)

أى : لا تمل غير المتمكن إلا سماعاً ، ما عدا « ها » و « نا » ؛ فإنهما يمالان باطراد لكثرة استعمالهما ؛ إذا كان قبلهما كسرة أو ياء كما تقدم ، وقد علمت أن هذا لا يمنع الاقتصار على المسموع. هذا : وتمال «ها» و «طا» و «را» و «حا» ـ فى فواتح السور؛ للفرق بين الاسم والحرف؛ لأنهما أسماء مايلفظ به من الأصوات المنقطعة فى مخارج الحروف ـ لا حروف . وكذلك تمال حروف المعجم مثل : «با ـ وتا ـ وثا» . . إلخ .

(١) سواء كانت بعد ذلك فى حرف استعلاء نحو : من البقر ، أو فى راء نحو : قوله تعالى (إنها ترمى بشَرر) ، أو فى غيرهما نحو : (إنها لإحدى الكبر) .

(٢) أى الفتحة والراء (٣) فلا تمال الفتحة فيهما لانها على الياء . والغير جمع غيرة ـ وهى أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة . والسير : جمع سيرة ـ وهى السنة والطريقة (٤) لان الفصل فيه بياء ساكنة . ويغتفر أيضاً الفصل بين الفتحة والراء بحرف مكسور ؛ فيمال نحو : « أشِر » . ويشترط ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، نحو: من المشرق؛ فإنه مانع من الإمالة كما نص على ذلك سيبويه

(٥) قد يجاب عن الناظم بأنه خص الطرف بالنظر للغالب ـ لا لأنه لازم وسكت عن غيره . ولا يلزم من السكوت على الشىء نفيه .

(٦) قال الصبان : لعله بفتح الخاء والباء ـ أى ورقاً نفضته الرياح من الشجر .

(*) « ما » اسم موصول مفعول تمل « لم ينل تمكنا» الجملة صلة ما، وتمكنا مفعول ينل « دون » ظرف متعلق بتمل « سماع » مضاف إليه « غير» منصوب على الحال أو على الاستثناء « ها » مضاف إليه ، « وغير » معطوف على غير الأولى « نا » مضاف إليه .

والثالث : هاء التأنيث[1] . وإنما يكونُ هذا فى الوقفِ خاصَّة كرَحْمَة ونِعْمَة ؛ لأنهم[2] شبَّهُوا التأنيثَ بألِفه ؛ لاتفِّاقهما فى المَخْرَج[3] والمعنى[4] — والزيادة[5] — والتَّطرُّف — والاختصاص بالأسماء .

والذى فى اللسان ، خَبَط الشجرة : شدها ثم ضربها بالعصا ونفض ورقها منها ، والخَبْط : ضرب ورق الشجر حتى ينحات عنه ، ثم يستخلف من غير أن يضر ذلك بأصل الشجرة. وعن الليث ، الخَبَط : خبط ورق العِضاه من الطلح ونحوه ؛ يخبط بالعصا فيتناثر ثم تعلف به الإبل. ومن هذا يتبين : أنه يجوز سكون الباء وفتحها ، ويؤخذ من الإمالة فى هذا المثال : أنه لا يشترط فى إمالة الفتحة بكسر راء بعدها — كونهما فى كلمة واحدة . وفى إمالة الفتحة قبل الراء — يقول الناظم :

(وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فى طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)(*)

أى أمل الفتحة قبل الراء المكسورة بالشروط التى أوضحها المصنف وصلا ووقفاً، وهى تكون فى الطرف غالباً، نحو : مل للأمر الأيسر تكف المشقة .

(١) ومثلها : هاء المبالغة ، نحو : علاَّمة ؛ لأنها فى الأصل هاء تأنيث . أما هاء السكت ، نحو : «كتابيه» — فلا تمال الفتحة قبلها على الراجح . وكذلك لا تمال الفتحة قبل تاء التأنيث التى لا تقلب هاء ، كرحمة — عند من يقف عليها بالتاء . ولا قبل التاء المتصلة بالفعل ، كقامت (٢) بيان لسبب إمالة الفتحة قبل الهاء مع أنها ليست من أسباب الإمالة (٣) لأن كلا يخرج من أقصى الحلق .
(٤) لأنهما يدلان على التأنيث (٥) أى على أصول الكلمة .

وقد أشار الناظم إلى إمالة الفتحة قبل الهاء — بقوله :

(كَذَا الَّذِى تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فى وَقْفٍ ؛ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ)(*)

(*) « والفتح » مفعول أمل مقدم « قبل » ظرف متعلق به « كسر راء » مضاف إليه « فى طرف » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء « كللأيسر » الكاف جارة لقول محذوف وللأيسر متعلق بمل « تكف » فعل مضارع للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ومفعوله الأول نائب فاعله المستتر فيه ، « الكلف » مفعوله الثانى

(*) « كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « ها التأنيث» ها فاعل تليه والتأنيث مضاف إليه، والجملة صلة الذى «فى وقف» متعلق بتليه «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «ما» زائدة «كان» اسمها يعود إلى الذى تليه هاء التأنيث «غير ألف» غير خبرها وألف مضاف إليه

وعن الكسائى إمالةُ هاءِ السَّكْتِ أيضاً نحو : (كِتابِيَهْ). والصحيحُ المنعُ — خلافاً لثعلب وابن الأنبارى .

أى : كذلك تمال الفتحة قبل هاء التأنيث فى حالة الوقف ؛ بشرط ألا يكون قبل الهاء ألف ، نحو : الصلاة والحياة فإنها لا تمال . قال الاشمونى : إنه لا وجه لاستثناء الالف ؛ لأن الضمير فى تليه راجع للفتح وليس للحرف الذى تليه الهاء . ولعله فعل ذلك لدفع توهم أن الهاء تسوغ إمالة الالف كما سوغت إمالة الفتحة .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الإمالة ، وبين الغرض منها ، وحكمها ، ومن هم أصحابها ؟

٢ — ما الذى تدخله الإمالة من أنواع الكلمة ؟ اشرح ذلك ، ومثل لما تقول .

٣ — أذكر أربعة من أسباب الإمالة ، ومثلها من الموانع — مع الايضاح بالتمثيل .

٤ — متى تمال الفتحة؟ وما شرط إمالتها قبل الراء ؟ اشرح ذلك ، موضحاً بالامثلة .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَراً يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لا أَجْفُو)

وبين على ضوئه — حكم الألف فى قوله تعالى : (وَعَلَى أبصارِهم غِشَاوَةٌ . وإنَّ الآخِرَةَ هِيَ دارُ القَرَارِ) .

٦ — بين ما تجوز إمالته ، وما لا تجوز ؛ مع ذكر السبب ، والمانع فيما يأتى :

قال تعالى : (وأمَّا مَنْ خافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عن الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هى المأوَى . قُلْ إنَّ الهُدَى هُدَى الله . يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ويُرْبِى الصدقات، واللهُ لا يُحِبُّ كلَّ كَفَّار أَثِيم) فى الأمثال : « إنَّ العَصَا من العُصَيَّة ، ولا تَلِدُ الحَيَّة إلاّ حَيَّة » . بئس الجار من الأشرار ، وأنعم بجوار الأخيار الأبرار. المال مال الله، والخلق عياله، فالويل لمن بالغ فى الضرر وبخل بماله على عياله. لقد كان أبو بكر نسَّابة فى العرب، وكان يأخذ الناس بالأيسر فى كل أمر ويحيدبهم عن الضرر ما استطاع إلى ذلك سبيلا. ستمر بنا أزمات ، فيجب أن نتذرع بالصبر حتى نقضى عليها ، والله مع الصابرين .

(باب التصريف)[١]

وهو : تغييرٌ فى بِنية الـكَلِمَةِ[٢] لغرضٍ مَعنوِىٍّ أو لفظىٍّ :

فالأول : كتغييرِ المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغييرِ المصدر إلى الفِعل والوَصف[٣]. والثانى : كتغيير قَوَلَ وغَزَوَ — إلى قَالَ وغزَا[٤].

ولهذين التَّغييرين أحكام؛ كالصحة ـ والإعلال ، وتسَمَّى تلك الأحكامُ: عِلْمَ التَّصريف[٥]. ولا يدخلُ التَّصريف فى الحروف، ولا فيما أشبَهها؛ وهى

باب التصريف

(١) يقولون : إن التصريف فى اللغة معناه مطلق التغيير . وفى القاموس: التصريف فى الـكلام : اشتقاق بعضه من بعض ، وفى الرياح : تحويلها من وجه إلى وجه . وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف .

(٢) أى فى صيغتها التى حقها أن تـكون عليها حالة الافراد ؛ وذلك لإظهار ما فى حروفها ؛ من أصالة ـ أو زيادة ـ أو حذف ـ أو صحة ـ أو إعلال ـ أو إبدال .

(٣) وكالتـكسير والتصغير ـ وقد سبق الـكلام على هذا النوع .

(٤) وهذا التغيير يكاد ينحصر فى القلب والابدال ، والحذف ، والادغام والزيادة والنقل ـ وهو المقصود هنا

(٥) وذلك لما فيها من التغيير والتحول من حال إلى حال ، وعلى هذا يتضح التعريف الاصطلاحى الوافى للتصريف ، وهو : أنه علم يبحث عن أحكام بنية الـكلمة العربية ؛ بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ونحو ذلك . وبما يعرض لآخرها من وقف أو غيره ؛ مما ليس بإعراب أو بناء . ويكون التصريف فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة فى اللغة العربية . ولا يدخل الاسماء الأعجمية ، ولا يتعلق بالحروف وأشباهها . وفى ذلك يقول الناظم :

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى)[*]

(*) « حرف » مبتدأ « وشبهه » عطف عليه والهاء مضاف إليه « من الصرف » متعلق ببرى الواقع خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه ، وصح ذلك لأن برى ـ على زنة فعيل ، وهى يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما » اسم موصول مبتدأ « سواهما » سوى ظرف وهما مضاف إليه متعلق بمحذوف صلة « بتصريف » متعلق بحرى الواقع خبراً عن المبتدأ . وأصله : حرى ـ بالتشديد فخفف للضرورة

الأسماء المتوغِّلةُ فى البِناَء(١) والأفعالُ الجامدة(٢) ؛ فلذلك لا يَدخلُ فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكونُ كذلك إلا الحرفُ، كباء الجرِّ — ولامِه — وقَد — وبل ، وما أشبَه الحرفَ ؛ كتاء قُمت — و « نا » من قمنا .

وأما ما وُضعَ على أكثر مِن حَرفين ثم حُذف بعضُه — فيدخُلُه التصريفُ، نحو : يدٍ وَدَمٍ — فى الأسماء . ونحو : « قِ » زيداً ، وقُم ، وبِعْ — فى الأفعال(٣) .

(فصل) ينقسمُ الاسمُ(٤) إلى : مُجرَّدٍ من الزوائدِ ، وأقلُّه الثلاثىُّ(٥) كرجُل، وغايتُه الخماسىُّ كسفَرْجَل ، وما بينهما الرباعىُّ كجعفر .

أى : أن الحرف وما يشبهه من الاسماء المبنية والأفعال الجامدة — برىء وخال من التصريف . وما سواهما — وهو الاسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة — حرى وجدير بالتصريف (١) مثل الضمائر ، وأسماء الاستفهام والشرط ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال. وما ورد من تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فشاذ.

(٢) أى التى لا تختلف أبنيتها باختلاف الأزمنة ، مثل : نعم — وبئس — وعسى — وليس ، وذلك لأنها أشبهت الحروف فى الجمود والبناء .

(٣) وقس على ذلك ما أشبهه . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِىٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا)(*)

أى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال — ما كان على أقل من ثلاثة أحرف؛ إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه (٤) أى المتصرف . أما المبنى فقد يكون على حرف أو حرفين (٥) قيل: إنما كان أقل أبنية الاسم ثلاثة أحرف ؛ لأنه لابد فى اعتدل الكلمة من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسطهما . والذى يبتدأ به

(* «أدنى» اسم ليس «من ثلاثى» متعلق به «يرى» فعل مضارع للمجهول والجملة خبر ليس ونائب فاعله مفعوله الأول «قابل تصريف» قابل مفعوله الثانى وتصريف مضاف إليه «سوى» أداة استثناء «ما» اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة «غيرا» صلة أو صفة ، والألف للاطلاق .

وإلى مَزيدٍ فيه ؛ وغايتُه سبعةٌ كاستخراج[١] ، وأمثلتُه كثيرةٌ في قول سيبويه لا تَليقُ بهذا المختصَر[٢] .

وأبنيةُ الثلاثي أحدَ عشر ، والقسمةُ تقتضِي اثنَيْ عشر ؛ لأنّ الأوّل

ينبغي أن يكون متحركا؛ إذ لايبدأ بالساكن ، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكنا، فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما،ففصل بينهما بثالث لاتجب فيه حركة ولاسكون؛ليكون مناسبا لهما فأصبح الثلاثي أكثر الأسماء استعمالا،لخفته بقلة حروفه، واعتداله بسبب الفصل بين فائه ولامه

(١) وأقله أربعة، مثل : قتال ، وبينهما الخماسي ، كإكرام ، والسداسي كانطلاق . وفي ذلك يقول الناظم :

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ! وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا)(*)

أي : أن منتهى ما يبلغ الاسم المجرد من الزيادة ـ خمسة أحرف ، وإن زيد فيه فلا يجاوز سبعة أحرف (٢) لخصها صاحب التصريح فقال : « الزيادة تكون : واحدة وثنتين ـ وثلاثا ـ وأربعاً . ومواضعها أربعة : قبل الفاء ـ وبينها وبين العين ـ وبين العين واللام ـ وبعد اللام . ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ؛ فالزيادة الواحدة قبل الفاء، نحو: « أجدل » ، وما بين الفاء والعين ، نحو: « كاهل» ،وما بين العين واللام نحو: « غزال » ، وما بعد اللام نحو : « علقى » والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء ، نحو: « منطلق »، وبين الفاء والعين ، نحو: «جراجر » ـ للضخام من الإبل ، وبين العين واللام، نحو: «خطاف» ، وبعد اللام، نحو: «علباء» . والزيادتان المتفرقتان؛ بينهما الفاء نحو: «أجادل»، وبينهما العين،نحو: «عاقول»، وبينهما اللام،نحو : «قصيرى» ـ لضرب من الأفاعي، وبينهما الفاء والعين نحو: «إعصار»، وبينهما العين واللام،نحو:«خيزلى»ـ مشية فيها تثاقل ، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو : «أجفلى» ـ للجماعة من كل شيء . والثلاثة المجتمعة قبل الفاء نحو: «مستخرج»، وبين العين واللام ،نحو:«سلاليم» ، وبعد اللام ،نحو:«عنفوان»وعنفوان الشيء: أوله أو بهجته.والمتفرقة نحو: «تماثيل».واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو « أفعوان » . والأربعة نحو: «اشهيباب»ـ مصدر اشهاب ـ

(*) «ومنتهى اسم» منتهى مبتدأ واسم مضاف إليه «خمس» خبر «تجردا» فعل الشرط والألف للاطلاق ، والجواب محذوف « يزد » بالبناء المفعول فعل الشرط «فما » الفاء واقعة في جواب الشرط وما نافية « سبعاً» مفعول عدا مقدم ،والجملة في محل جزم جواب الشرط .

واجبُ الحركةِ[1] والحركاتُ ثلاثٌ. والثانى يكونُ محرَّكا وساكناً؛ فإذا ضَربتَ ثلاثةَ أحوال الأوَّلِ فى أربعةِ أحوالِ الثانى ـ خرج من ذلك اثناعشر[2]، وأمثلتُها: فَلْس — فَرَس — كَتِف — عَضُد — حِبْر — عِنَب — إبِل، قُفْل — صُرَد — دُئِل — عُنُق[3]. والمهمَلُ منها: «فِعُل»[4].

وأما قِراءةُ أبى السَّمَّال: (والسَّماءِ ذَاتِ الْحِبُكِ) بكسر الحاء وضمِّ الباء ـ فقيل: لم تَثبُت[5]، وقيل: أَتبَعَ الحاءَ للتاء من «ذاتِ»[6]، والأصلُ حُبُك — بضمتين، وقيل: على التَّداخُل فى حَرْفَىِ الكلمة؛ إذ يقال: حُبُك بضَمَّتين، وحِبِك — بكسرتين[7]. وزَعَم قومٌ إهمال «فُعِل» أيضاً،

إذا صار أشهب. والشهبة: بياض يخالطه سواد

(١) لأنه مبتدأ به ويتعذر الابتداء بالساكن (٢) وإليها يشير الناظم بقوله:

(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِى افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثانيهِ تَعُمّْ)(*)

ولم يعتبر الحرف الأخير من الثلاثى فى الوزن؛ لأنه حرف إعراب فحركته بحسب العوامل ولا صلة له بما قبله (٣) الأمثلة التى ذكرها المصنف لهذه الأوزان من الأسماء. وأمثلتها من الصفات على الترتيب المتقدم هى: سَهْل ـ بَطَل ـ حَذِر ـ يَقِظ ـ نِكْس «السهم ينكسر فوقه فيجعل أعلاه أسفله» ـ زِيَم «متفرق» ـ بِلِز «ضخم» ـ حُلْو ـ حُطَم ـ رُتُم ـ جُنُب

(٤) بكسر الفاء وضم العين، وإنما أهملت لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم وكلاهما ثقيل، ولهذا لم يرد فى كلام العرب (٥) وهو الصحيح. وأبو السمال العدوى البصرى ـ مقرىء له اختيار شاذ فى القراءة (٦) ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين. وضعف بأن «أل» كلمة برأسها منفصلة فهى حاجز قوى يمنع من الاتباع. وصاحب هذا القول أبو حيان

(٧) فقد ركب القارى من اللغتين هذه القراءة، وينسب ذلك لابن جنى. واعترض على هذا القول بأن التداخل فى جزأى الكلمة الواحدة غير معهود، وإنما المعهود التداخل

(*) «وغير» مفعول افتح مقدم «آخر الثلاثى» آخر مضاف إليه والثلاثى كذلك «وضم واكسر» فعلا أمر معطوفان على افتح «تسكين» مفعول زد «ثانيه» ثانى مضاف إليه، وهو مضاف إلى الهاء «تعم» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر والفاعل أنت

وأجابوا عن دُئِل ورُئِم — بأنهما مَنقولان مِنَ الفعل[١] . واحتجّ المثبِتُونَ بِوُعِل لغة فى الوَعِل[٢] . وإنما أُهمِلُ أو قلَّ لقصدِهِم تخصيصه بِفعل المفعول[٣] .

والرباعىُّ المجرَّد : مفتوحُ الأوَّل والثالث كجَعْفَر ، ومكسورُهما كزِبْرِج[٤] ، ومَضمومُهما كَدُمْلُج[٥] ، ومكسورُ الأوَّل مفتوحُ الثانى كفِطَحْل[٦] . ومكسورُ الأول مفتوح الثالث كدِرْهم[٧]

بين حرفى كلمتين . والاتباع أحسن هذه الأقوال . والحبك : طرائق النجوم فى السماء والمفرد حبيكة ، وحُبُك الرمل : حروفه والواحدة حباك . ومن الماء والشعر : الجعد المتكسر منهما (١) أى المبنى للمجهول ، فليسا من الأسماء الأصلية ، ودئل : اسم دويبة تشبه ابن عرس ، سميت به قبيلة من كنانة ، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلى . ورئم : اسم جنس للدبر (٢) وعلى ذلك فليس « فِعُل » بمهمل كما يزعمون . والوَعِل : تيس الجبل ، والأنثى وَعْلة (٣) واحتمل فيه الثقل لأنه بناء عارضى فرعى على المبنى للمعلوم وقد أشار الناظم إلى ذلك — وإلى فِعُل — فقال :

(وَفِعُلٌ أُهْمِلَ ، وَالعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ)(*)

أى أن ما كان على وزن « فِعُل » بكسر فضم — أهمل استعماله للنقل ، وعكسه — وهو ماجاء على وزن « فُعِل » بضم فكسر — قليل الاستعمال ؛ لأن العرب أرادوا تخصيص صيغة فعلية بفُعِل ؛ أى بالفعل الماضى الثلاثى المبنى للمجهول .

(٤) اسم للذهب — والسحاب الرقيق فيه حمرة — والزينة من وَشى أو جوهر .

(٥) اسم فرس معاذ بن عمرو بن الجموح (٦) هو الضخم من الإبل — أو زمن خروج نوح عليه السلام من السفينة (٧) ماذكره المصنف أمثلة لأوزان الأسماء ، وأمثلة هذه الأوزان من الصفات هى : « سَلْهَب » للطويل — أو من الرجال خاصة ، و « دِلْقِم » للناقة التى كسرت أسنانها من الكبر — وللعجوز ، « ودِرْدِح » للمولع بالشىء والعجوز .

(*) « وفعل » مبتدأ « أهمل » الجملة خبر « والعكس يقل » إعرابه كذلك « لقصدهم » متعلق بيقل ، والضمير المضاف إليه فاعل قصد — من اضافة المصدر الى فاعله « تخصيص » مفعوله « فعل » مضاف اليه « بفعل » متعلق بتخصيص .

وزاد الأخفشُ والكوفيون : مَضمومَ الأوَّلِ مفتوحَ الثالث كَجُخْدَب[1] ، والمختارُ أَنَّه فرعٌ مِن مَضمومِها ، ولم يُسْمَع فى شىء إلا وسُمِع فيه الضَّمُّ كجُخْدُب وطُحْلُب[2] وجُرْشُع[3] . ولم يُسمع فى بُرْثُن[4] وبُرْجُد[5] وعُرْفُط[6] - إلا الضم .

وللخماسىِّ المجرَّدِ أربعةٌ ؛ أمثلتها : سَفَرْجَل[7] ، جَحْمَرِش[8] قِرْطَعْب[9] قُذَعْمِل[10] ، فجملةُ الأوزانِ المتفَقِ عليها عشرون[11] .

وما خَرجَ عمَّا ذكرنا من الأسماء العربية الوضع — فهو مُفرَّعٌ عنها ؛ إمَّا بزيادةٍ كمنطلِق ومُحْرَنْجِم . أو بنقصِ أصل كيدٍ ودَمٍ . أو بنقصِ حرفٍ زائدٍ كعُلَبِط — أَصلُه عُلَابِط[12] ؛ بدليل أَنَّهم نَطقُوا به ، وأنَّهم لا يُوَالُون بين أربع متحركات . أو بتغيير شكل ؛

و «جِرْشَع» - للعظيم من الابل والخيل ، و «سبطر» للشهم الماضى . والسِّبطرى : مشية فيها تبختر ، و «هِبْلع» للأكول العظم اللقم . وأوزنها على الترتيب : فَعْلَل - فِعْلِل - فُعْلُل - فِعَلٌّ - فِعْلَلْ - فُعْلُل .

(١) هو الأسد - والطويل الرجلين (٢) خضرة تعلو الماء المزمن .

(٣) هو العظيم من الجمال والخيل (٤) اسم لمخلب الأسد .

(٥) كساء غليظ مخطط . (٦) شجر من العضاه فى البادية .

(٧) مثال للاسم ، والصفة نحو : شمردل - للسريع من الإبل - والطويل .

(٨) اسم للعجوز المسنة - وللأفعى الضخمة .

(٩) هو الشىء الحقير التافه ، ومثال الصفة : جِرْدحل . للضخم من الابل .

(١٠) هو : الضخم من الإبل وأوزانها على الترتيب : فَعَلَّل - فَعْلَلِل - فِعْلَلّ - فُعَلِّل

(١١) أحد عشر للثلاثى ، وخمسة للرباعى ، وأربعة للخماسى ، ولا عبرة بمن خالف فى مضموم الفاء مكسور العين ، وقد جعل متفقاً عليه . (١٢) هو الضخم من الرجال .

كتغيير مضموم الأوّل والثالث؛ بفتح ثالثه في نحو: جُخْدَب — وبكسر أوّله في نحو: خِرْفُع[١]. وكتغيير مكسورهما؛ بضمّ ثالثه في نحو: زِئْبُر[٢]. وأما سَرَخْس وبَلَخْش — فأعجميان[٣].

(فصل) وينقسمُ الفعل إلى مُجَرَّدٍ. وأقلّه ثلاثة كضربَ، وأكثرُه

(١) هو القطن الفاسد في براعيمه.
(٢) هو ما يظهر من دَرز الثوب. وقيل: هو لحن. والصحيح زِئْبِر — كزبرج
(٣) الأول: اسم بلدة بخراسان. والثاني: اسم حجر من الجواهر معروف.

وفيما تقدم من أوزان الرباعي والخماسي المجردين، وحكم ما خرج عما ذكر — يقول الناظم:

(لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ « فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ ، وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ »
وَمَعْ « فِعَلٍّ — فُعْلَلٌ » ، وَإِنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌ ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى)(*)

أي أن للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان هي المذكورة، وللخماسي المجرد المشار إليه بقوله: وإن علا — أربعة أبنية وقد ذكرها. وأشار بقوله وما غاير.. إلخ — إلى أن ما جاء على خلاف ذلك فهو: إما مزيد فيه، أو ناقص محذوف منه بعض حروفه. والمزيد من الأسماء: ما كان بعض حروفه زائدا. وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف: فالثلاثي يزاد عليه حرف نحو: إصبع — وحرفان نحو: إعصار — وثلاثة نحو: مستخرج — وأربعة نحو: اشهيباب. والرباعي يزاد عليه حرف نحو: مدحرج — وحرفان نحو متدحرج — وثلاثة نحو: عبوثران «اسم نبات». أما الخماسي فلا يزاد عليه إلا حرف مدّ

(*) « لاسم » جار ومجرور خبر مقدم « مجرد رباع » نعتان لاسم، وحذفت ياء النسب من رباع للضرورة « فعلل » مبتدأ مؤخر، وما بعده معطوف عليه (*) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله « فعل » فعلل » مضاف إليه « فعلل » معطوف عليه « علا » فعل الشرط، ومعناه: زاد، وفاعله يعود على اسم « فمع » الفاء واقعة في الجواب، « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « فعللا » الواقع مفعولا لحوى، و « فعلل » مضاف إليه، وجملة « حوى » جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الماضي، وفاعل حوى يعود على اسم (*) « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل » عطف عليه « وما » اسم موصول مبتدأ « غاير » الجملة صلة « للزيد » متعلق بانتمى « أو النقص » عطف على للزيد، وجملة « انتمى » خبر المبتدأ.

أربعةٌ كدَحْرَج . وإلى مزيدٍ فيه ، وغايتُه ستَّةٌ كاستَخْرَج[١] ، وأوزانُه كثيرة[٢] .

وأوزانُ الثلاثيِّ ثلاثةٌ : كضَرَب ، وعَلِم ، وظَرُف[٣] . وأما نحو : ضُرِب بضمِّ أوَّله وكسْر ثانيه؛ فمن قال: «إنَّه وَزْنٌ أصليٌّ»؛ مُستدِلا بأنَّ نحو : جُنَّ ، وبُهِتَ ، وَطُلَّ دَمُه ، وَأُهْدِرَ ، وَأُولِعَ بكذا ، وعُنِى بحاجتى بمعنى اعتَنَى بها[٤] ، وزُهِيَ علينا بمعنى تكبر[٥] — لم تُستعمل إلا مبنية للمفعول ـ عَدَّه رابعاً[٦] . وَمَنْ قال إنه فرعٌ عن فِعل الفاعِل؛ مستدلاً بتركِ الإدغام فى نحو : سُويِرَ — لم يَعُدَّه[٧] .

قبل الآخر نحو: سلسبيل ، وفى الآخر نحو قبعثرى، ولا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف . وأبنية المزيد كثيرة تزيد على المئات . وقد استقصاها ابن عصفور فى كتابه « الممتع » وذكرها سيبويه فى كتابه ، فارجع إليهما إن شئت

(١) وأقله أربعة، مثل « أكرم » ، ثم الخماسى كانطلق .

(٢) تقدم المشهور منها فى باب مصادر غير الثلاثى « جزء ٣ صفحة ٣٧ » .

(٣) لأن الفاء لا تكون إلا مفتوحة ، ولا تكون ساكنة لأنه لا يبدأ بالساكن .

(٤) أما « عَنى فلان كذا » بمعنى قصده ـ فهو مبنى للفاعل .

(٥) ومثلها : حُمّ ـ وزُكم ـ ووُعك ـ وفُلج ـ وسُقِط فى يده ـ ونُفِست المرأة ـ ونُتجت الدابة ـ وغُمّ الهلال ـ وأُغمى على محمد .. إلخ .

(٦) وإلى هذا ذهب المبرد والكوفيون وتبعهم الناظم ، ودليلهم : أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لاستلزم وجوده وجود ذلك الغير، لأن وجود الفرع يستوجب وجود الأصل ، واللازم باطل لوجود هذه الأفعال ونحوها ـ فكذلك الملزوم .

(٧) وهذا هو الأظهر ـ وهو مذهب البصريين ، وحجتهم : أن عدم قلب الواو ياء وإدغامها، مع اجتماعهما ، وسبق إحداهما بالسكون على مقتضى القاعدة ـ دليل على أنها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير ؛ فكما لا تدغم الألف من ساير ـ فكذلك ما غير عنها. وأجيب بأنه لو أدغم ، وقيل: سُيِّر ـ لم يعلم، أهو مجهول ساير؟ أو سيّر ؟ فترك الادغام منعاً للاجمال .

وللرباعى وزن واحد كدَحرَج ، ويأتى فى دُحْرِج — بالضمّ — الخلاف فى فعل المفعول .

(فصل) فى كَيْفِيَّةِ الوَزن ، ويُسَمَّى التَّمْثِيل[١] .

تُقَابَلُ الأصولُ بالفاءِ — فالعين — فاللامِ[٢] ؛ مُعطاةً ما لموزُونِهَا مِنْ تحركٍ وسُكونٍ[٣] ، فيقال فى فَلْس : فَعْل ، وفى ضَرَب : فَعَل — وكذلك فى قَام وَشَدَّ ؛ لأنَّ أصلَهما : قَوَم وشَدَد[٤] ، وفى عَلِم : فَعِل —

وهذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثى — هى باعتبار الماضى فقط . أما باعتبار الماضى مع المضارع فله ستة أحوال تقدمت فى باب أبنية المصادر « جزء ٣ صفحة ٣٠ » .

وفى أوزان الفعل الثلاثى يقول الناظم :

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثانِىَ مِنْ ... فِعْلٍ ثلاثِىٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُـــرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيـــهِ فَمَا سِتًّا عَدَا)(*)

وقوله : وزد نحو ضمن — يشير إلى رأى الناظم الذى يوافق فيه الكوفيين بجعل وزن « فُعِل » وزناً أصلياً ، وقد علمت حجة كل من الفريقين .

(١) وذلك : لمماثلة حروف الميزان للموزون فى عدد الحروف وهيآتها .

والغرض من الوزن : بيان أحوال أبنية الكلمة فى الحركات والسكنات ، والأصول والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحذف وعدمه ، وقد اختير للميزان لفظ « فعل »

(٢) ويسمى الحرف الأول: «فاء الكلمة »، والثانى: « عين الكلمة » ، والثالث: « لام الكلمة » . (٣) أى : أصليين .

(٤) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فى الأول ، وأدغمت الدال فى الدال لاجتماع المثلين فى الثانى .

(*) « الثانى » تنازعه الأفعال الثلاثة قبله على أنه مفعول به « من فعل » متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثلاثى » نعت لفعل « نحو » مفعول زد « ضمن » مضاف إليه مقصود لفظه

(*) « ومنتهاه » مبتدأ ومضاف إليه «أربع» خبر « جردا» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ونائب فاعله يعود إلى المضاف إليه ، «الالف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف « يزد » فعل مضارع فعل الشرط «فيه» متعلق به «ف» الفاء واقعة فى الجواب وما نافية « ستاً» مفعول عدا مقدم، والجملة جواب الشرط، ومعنى عدا — جاوز .

وكذلكَ في هابَ وَملَّ[١]، وفي ظَرُف: فَعُل ـ وكذلك في طَالَ وَحبَّ[٢].

فإن بَقيَ من أصولِ الكلمة شيء[٣] زِدْتَ لاماً ثانيةً في الرباعيّ فقلتَ في جَعْفَر: «فَعْلَل»، وثانيةً وثالثةً في الخماسيّ؛ فقلتَ في جَحْمَرِش: «فَعْلَلِل»[٤].

ويقابَلُ الزائدُ بلفظِه؛ فيقالُ في أَكْرَمَ وبَيْطَر وَجَهْوَرَ: «أَفْعَلَ — وفَيْعَلَ ـ وَفَعْوَلُ»[٥]. وفي اقتَدَر: افتَعل، وكذلك في اصطبَر وَادَّكَر؛ لأنَّ الأصلَ: اصْتَبر واذْتَكَر[٦]. وفي استخرج: استَفْعَل؛

---

(١) لأن أصلهما: هَيِب، ومَلِل ـ ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام.

(٢) فإن أصلهما: طَوُل وحبُب ـ ففعل بهما ما سبق أيضاً.

(٣) بأن كان أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف.

(٤) وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح.

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ في وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بلفظِهِ اكْتُفِي
وَضَاعِفِ اللامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ)(*)

أى: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ «فعل» من الحروف ـ أى بالفاء والعين واللام. والزائد يعبر عنه بلفظه، وضاعف اللام إن بقى بعد الثلاثة أصل فتقول في وزن جعفر: «فَعْلَل»، وفي وزن فستق ـ «فُعْلُل».

(٥) على طريق اللف والنشر المرتب. (٦) قلبت تاء الافتعال طاء في الأول ودالا في الثاني، كما سيأتي إيضاحه في موضعه.

(*) «بضمن» متعلق بقابل «فعل» مضاف إليه ـ أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة «قابل» فعل أمر «الأصول» مفعول قابل «في وزن» متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» متعلق باكتفي على أنه نائب فاعله متقدم، والجملة خبر المبتدأ (*) «اللام» مفعول ضاعف «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «أصل» فاعل لمحذوف يفسره مابعده، وهو فعل الشرط، والجواب محذوف «كراء» خبر لمبتدأ محذوف «جعفر» مضاف إليه، وما بعد عطف عليه.

إلاَّ أنَّ الزائدَ إذا كان تكراراً لأصلٍ(١) ، فإنه يقابَل عند الجمهور بما قُوبِل به ذلكَ الأصلُ(٢) ، كقولك في جِلْتِيت(٣) وَسُحْنُون(٤) وَاغدَوْدَن(٥) : فِعْلِيل — وَفُعْلُول — وَافعَوْعَل .

وَإذا كان في الموزونِ تحويلٌ(٦) أو حَذْفٌ(٧) — أتيتَ بمثله

(١) سواء كان للالحاق أو غيره .

(٢) أى يكرر الأصل ولا ينطق بالحرف الزائد نفسه .

(٣) نوع من الصمغ لوجع المفاصل ، والتاء فيه للالحاق .

(٤) قال صاحب التصريح : هو أول المطر — والريح ، والنون فيه للالحاق ، ولم أعثر عليه فى مراجع اللغة . (٥) اغدودن النبت : اخضر حتى يقرب إلى السواد — والشعر طال وتم . والمغدودن من الشجر : الناعم المتثنى — والشاب الناعم ، والدال فيه لغير الالحاق .

والخلاصة

أن الزائد يعبر عنه بلفظه كما ذكر الناظم فى البيت السابق ؛ إلا المبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء ، وإلا المكرر فإنه يكرر ما يقابله فى الميزان .

وفى ذلك يقول الناظم :

(وَإنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فى الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ)(*)

أى إذا كان الحرف الزائد فى الموزون ضعف حرف أصلى فيه — فاجعل له فى الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذى هو ضعفه ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ؛ كما مثل المصنف

(٦) أى من مكان إلى آخر ، ويسمى هذا : القلب المكانى ؛ وذلك بأن قدمت العين على الفاء ؛ كآصع — جمع صاع ، فإنها على وزن «أعْفُل» ، أو اللام على الفاء كحادى ، أو اللام على العين كناء . (٧) أى فى بعض الأصول .

(*) « الزائد » اسم يك الواقعة فعلا للشرط « ضعف أصلى » ضعف خبرها وأصلى مضاف إليه « فاجعل » الجملة جواب الشرط ، « له » فى موضع مفعول اجعل الثانى « فى الوزن » متعلق باجعل « ما » اسم موصول مفعول اجعل الأول « للاصل » متعلق بمحذوف صلة.

فى الميزان ؛ فتقول فى نَاءَ : فلَعَ ؛ لأنَّه من نَأَى[١] ، وفى الْحَادى : عالِف ؛ لأنَّه من الوَحدة[٢] .

وتقول فى يَهَبْ : يَعَلْ[٤] وفى بِـعْ : فِل ، وفى قاضٍ : فَاعٍ[٣] .

(فصل) فيما تُعْرَفُ به الأصولُ والزوائد . قال الناظم رحمه الله :

(وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِى لاَيَلْزَمُ الزَّائِدُ؛ مِثْلُ تَا احْتُذِى)[٥] (*)

(١) قدمت اللام — وهى الياء — إلى موضع العين وهى الهمزة ، فصار : نيأ — على وزن فَلع ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) أصله : واحد ، أخرت الفاء — وهى الواو — إلى موضع اللام وهى الدال ؛ ولما كان لا يمكن البدء بالألف — قدمت الحاء عليها فصار حادِو ، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، فصار حادى .

(٣) أصله « يَوْهِب » حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها : الفتحة والكسرة .

(٤) أصله : قاضى ، حذفت لامه لالتقاء الساكنين .

هذا : وإذا تعذر وزن بعض الكلمات مثل : اسطاع ، وأهراق — روعى فى ذلك الأصل ، فيقال فى وزنهما : « أفعل » ؛ لأن أصلهما : أطوع — وأريق ، والسين والهاء زائدتان .

تنبيه

يؤخذ مما تقدم: أن الميزان يطابق الموزون فى: القلب المكانى، وفى الاعلال بالحذف، وبالنقل والحذف ، وفى إدغام حرف أصلى فى زائد، نحو : قدّس — أو زائد فى زائد نحو : مكرمى . ويخالفه فى : الاعلال بالقلب ، وفى الاعلال بالنقل فقط ، وفى الاعلال بالنقل والقلب ؛ فوزن جاء — فَعلَ ، ووزن يقول ، يَفْعـل ، ووزن أطاع — أفْعَل . وفى إدغام حرف أصلى فى مثله ، نحو: يقرّ ، وزائد فى أصلى ، نحو: سيّد .

وسيأتى مزيد إيضاح لذلك .

(٥) أى أن الحرف الأصلى هو : الذى يلزم جميع تصاريف الكلمة ، والزائد هو

(*) « والحرف » مبتدأ « إن يلزم » شرط وفعله « فأصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأصل خبر لمبتدأ محذوف . أى فهو أصل ، والجملة جوب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « والذى » مبتدأ « لايلزم » الجملة صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك « تا » مضاف إليه وقصر للضرورة « احتذى » مضاف إليه مقصود

وفى التعريفين نَظَر : أما الأوَّل[١] ؛ فلأنَّ الواو من «كَوْكَب»، وَالنُّونَ من «قَرَنفُل» — زائدتان كما ستعرِفُه ، مَع أنهُمَا لا يَسقُطان[٢] .

وأما الثانى[٣] ؛ فلأن الفاء من «وَعَد»، وَالعَينَ من «قال»، واللامَ من «غَزَا» — أُصولٌ ، مع سُقوطِهنَّ فى: يَعِد — وقُل — ولم يَغزُ[٤] .

وتَحريرُ القولِ فيما تُعرَفُ به الزوائدُ أن يُقالَ :

اعلم أنه لا يُحكم على حرفٍ بالزيادة حتَّى تزيدَ بقية أحرفِ الكلمة على أصلين .

ثم الزائد نوعان : تكرارُ الأصل ، وغيرُه :

فالأوَّل : لا يختصُّ بأحرُفٍ بعينها[٥] . وَشَرْطُه : أن يماثِلَ اللام

الذى لايلزم فى جميع التصاريف ، مثل التاء فى احتذى ؛ فهى زائدة، لأنها تحذف فى بعض التصاريف، تقول : حذا حذوه . والاحتذاء : الاقتداء .

(١) وهو تعريف الأصلى بأنه : هو الذى يلزم فى جميع التصاريف .

(٢) لأن الكلمتين جامدتان .

(٣) وهو تعريف الزائد بأنه : ما لا يلزم فى جميع التصاريف .

(٤) وعلى ذلك فتعريف الأصلى غير جامع ، وتعريف الزائد غير مانع .

ويجاب عن الناظم فى ذلك : بأن الأصلى الساقط لعلة تصريفية — مقدر وجوده فهو كالثابت. والزائد الذى يلزم لعلة — كان مقدراً سقوطه ، فالمقصود من اللزوم وعدمه ؛ إما تحقيقاً ، وإما تقديراً .

(٥) فيكون فى جميع الحروف ما عدا الألف ؛ لأنها لاتقبل التضعيف ، ولا يختص بحروف « سألتمونيها » .

لفظه ، وهو مبنى للمجهول ، من احتذى به — أى اقتدى به ، وحذا حذوه — أى تبعه ويقال: احتذى—أى لبس الحذاء —وهو النعل .

كجَلْبَبَ وجلباب ، أو العَينَ : إما مع الاتِّصال كقَتَّل[١] — أو مع الانفصال بزائد كعَقَنْقَل[٢] . أو يماثلَ الفاء والعينَ كمَرْمَرِيس[٣] ، أو العين واللامَ كصَمَحْمَح[٤] .

وأمَّا الذى يُماثلُ الفاءَ وحدَها كقَرْقَف[٥] وسُنْدُس[٦] ، أو العين المفصولةَ بأصلٍ كحَدْرَد[٧] — فأصليٌّ .

وإذا بُنِيَ الرباعيُّ من حرفين[٨] ؛ فإن لم يصحّ إسقاط ثالثِه فالجميعُ أصلٌ كسِمْسِم[٩] ، وإن صَحّ كلَمْلِمه ولِمَّه[١٠] ، فقال الكوفيون : ذلك

---

(١) مثال للفعل ، ويكون فى الاسم مثل . سُلّم — وقِنّب . وهل الزائد الحرف الأول أو الثانى ؟ — قولان .

(٢) مثال للاسم ، أما الفعل فنحو : احدَوْدَب — واعشوشب ، والعقنقل : الوادى العظيم المتسع — والكثيب المتراكم .

(٣) هو : الداهية — وأرض لاتنبت شيئا ، ووزنه « فَعْفَعيل » ومثله : مَرمَرِيت بمعنى الداهيــة أيضا ، ولا ثالث لهما .

(٤) هو الرجل الشديد المجتمع الألواح — والقصير — والأصلع .

(٥) هو الخمر يَرْعد عنها صاحبها ، ووزنه « فَعفل » .

(٦) هو رقيق الديباج ، ووزنه « فُعْلُل » .

(٧) اسم رجل ، ووزنه « فَعْلع » ولم يرد على هذا الوزن غيره .

(٨) وذلك بأن تكررت فاؤه وعينه ، سواء كان ذلك فى اسم كما مثل المصنف — أو فى فعل مثل : وَسْوس ، وزلزل .

(٩) وزنه « فِعْلِل» ولا يصح إسقاط ثالثه ؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ؛ فحكم بأصالتهما معاً والسمسم بكسر السينين : الحب المعروف ، وبفتحهما : الثعلب .

(١٠) هما أمران من . لملمت الشيء ولممته — إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض .

الثالثُ زائد مُبدَلٌ من حرفٍ مُماثِلٍ للثانى[١] ، وقال الزَّجاج : زائدٌ غيرُ مبدلٍ من شىء[٢] وقال بقيةُ البصريين : أصْلٌ[٣] .

والنوع الثانى[٤] مختصٌ بأحرفٍ عشرةٍ ، جمعها الناظم فى بيتٍ واحدٍ أربع مرات[٥] فقال :

هَنَاءٌ وتسليم ، تَلاَ يَومَ أُنْسِهِ ... نِهايةُ مسئولٍ ، أَمَانٌ وَتسهيلُ

فتزادَ الألِفُ ؛ بشرطِ أن تصحب أَكْثرَ من أَصْلَين[٦] كضارِب

---

(١) وهو العين ، فأصل «لَمْلَم» — على قولهم — «لَمَّم» ، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، فورنه على ذلك «فعَّل» .

(٢) أى الثالث الصالح للسقوط ، ووزن لملم على قوله «فَعْفَل» بتكرير الفاء .

(٣) فيكون وزنه عندهم «فَعْلَل» وتكون مادة «لملم» — غير مادة «لمّ» .

وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَاحكُم بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ ، وَالْخُلْفُ فى كَلَمْلِمِ)(*)

أى احكم بأن جميع الحروف أصلية فى مثل : سِمسم : من كل رباعى تكررت فاؤه وعينه ، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط والحذف ؛ فإن صح أحد المكررين للسقوط مثل لملم — ففى الحكم عليه بالزيادة خلاف بسطه المصنف .

(٤) وهو مما فيه الزائد غير تكرار الأصل .

(٥) وجمعها أبو العلاء المعرى فى قوله : التناهى سمو . وجمعها بعض النحاة فى قوله اليوم تنساه .

(٦) بشرط أن يكون مقطوعا بأصالة الجميع ، فإن صحبت أصلين فقط — فليست زائدة ، وإن صحبت أصلين وكان الثالث محتملا الأصالة والزيادة ؛ فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، وذلك مثل : «أبان» . فإنه يحتمل أن وزنه «فعال» بزيادة الألف وأصالة الهمزة — أو «أفعل» بالعكس

(*) «بتأصيل» متعلق باحكم . «حروف سمسم» حروف مضاف إليه وسمسم كذلك «ونحوه» عطف على سمسم «والخلف» مبتدأ «فى كلملم» متعلق بمحذوف خبر ، والكاف بمعنى مثل مجرور بفى مضاف إلى لملم ، ولملم : أمر من لملم الشىء — بضمّ بعضه إلى بعض ، وحرك بالكسر للروى .

وعماد — وَغَضْبَى — وَسُلاَمَى[1]؛ بخلاف نحو : قال — وغزا .

وتُزادُ الواوُ والياءُ بثلاثةِ شروط :

أحدها : ما ذُكِرَ فى الألف[2] .

والثانى : ألاَّ تكون الكلمةُ مِنْ بابِ سِمْسِم[3] .

والثالث : ألاَّ تتصدَّرَ الواوُ مطلقاً ، ولا الياء قبل أربعةِ أُصُولٍ فى غيرِ مضارع ، وذلك نحو : صَيْرَف[4] وجَـوْهَر — وقَضِيب — وعَجُوز — وحِذْرِية[5] ، وعَرْقُوَة[6] .

ولا تزاد أولا لأنه لا يبدأ بساكن . وتزاد حشواً وطرفاً ، وتكون للتأنيث والإلحاق فى الطرف .

(١) كرر الأمثلة لبيان أنها تزاد فى الاسم : ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة كما مثل . والسلامى : واحدة السلاميات — وهى العظام الصغار بين مفاصل الأصابع فى اليدين والرجلين . وتزاد سادسة نحو : قبعثرى ، وسابعة نحو أربعاوى . وتزاد كذلك فى الفعل ثانية نحو: قاتل ، وثالثة نحو : تغافل ، ورابعة نحو: سلقى .. إلخ .

وفى زيادة الألف يقول الناظم :

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صاحَبَ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)(*)

أى : إذا صحبت الألف أكثر من حرفين أصليين — أى ثلاثة حروف أصول — حكم بزيادتها . والمين : الكذب . (٢) وهى : أن تصحب أكثر من أصلين .

(٣) أى الثنائى المكرر « الرباعى المضعف » ؛ فإنه يحكم بأصالتهما فيه كما تقدم .

(٤) هو المحتال المتصرف فى الأمور — وصراف الدراهم .

(٥) هى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة ، والجمع حذارى .

(٦) هى الخشبة المعترضة على رأس الدلو ، وفى هذه الأمثلة زيادة الواو والياء — ثانيتين — وثالثتين — ورابعتين .

(*) « فألف » مبتدأ « أكثر » مفعول صاحب مقدم « من أصلين » متعلق به ، وجملة صاحب نعت لألف « زائد » خبر المبتدأ « بغير مين » بغير متعلق بزائد ، ومين مضاف إليه

بخلاف : بَيْت وسَوْط ، ويُؤْيُؤ (١) وَوَعْوَعَة (٢) وَوَرَنْتَل (٣) وَيَسْتَعُور (٤)

وتُزَادُ الميمُ بثلاثة شروطٍ أيضاً وهى : أن تتصدَّرَ ، ويتأخر عنها ثلاثةُ أُصولٍ فقط ، وألَّا تلزمَ فى الاشتقاقِ . وذلك نحو : مَسْجِدْ وَمَنْبِج (٥) ، بخـــلاف نحو : ضِرْغَام (٦) ومَهْد (٧) ومَرْزَجُوش (٨)

(١) اسم طائر من الجوارح كالباشق ـ وجمعه: يآيى كمساجد .

(٢) مصدر وعوع ـ إذا صوت . وهذا وما قبله من باب سمسم .

(٣) الورنتل : الداهية ـ والأمر العظيم . قيل : والنسر . وقد تصدرت فيه الواو ووزنه « فعلّل » . (٤) هو شجر يستاك بعيدانه ، واسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير . وقد تصدرت فيه الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع ووزنه « فَعلول » وفى زيادة الياء والواو يقول الناظم:

(وَاليَا كَذَا وَالوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كما هُمَا فى يُؤْيُؤ وَوَعْوَعَا) (*)

أى كذلك يحكم بزيادة الياء والواو؛ إذا صحبت كل ثلاثة أحرف أصول مثل الألف ولم يكونا فى ثنائى مكرر مثل: يُؤيؤ ـ ووعوعة ، ومريم ، ومدين ـ وزنهما « فَعْلل » وإن صحبت الياء أكثر من ثلاثة ـ لا « فَعْيل » ؛ لعدم وجوده فى الـكلام ، ولا « مَفْعل » وإلا وجب الإعلال بالنقل والقلب ، فيقال : مَرام ـ ومَدان .

هذا : وتزاد الياء فى الاسم ؛ أولى نحو : يَلمع « اسم للسراب » ، وثانية نحو : ضيغم . وثالثة نحو : قضيب : ورابعة نحو : حِذرية ... إلخ .

وكذلك الواو تزاد ثانية نحو: كوثر . وثالثة نحو: عجوز . ورابعة نحو: عرقوة .. إلخ .

ولا تزاد الواو أولا عند الجمهور على الصحيح .

(٥) اسم موضع والنسبة إليه منبجانى ، بفتح الباء على غير قياس .

(٦) أى لعدم تصدر الميم ، والضرغام : الأسد .

(٧) لأنه لم يتأخر عنها ثلاثة أصول . والمهد : الموضع يهيأ للصبى .

(٨) لأنه تأخر عن الميم أكثر من ثلاثة أصول؛ فالميم فيه أصلية ووزنه « فَعْلَلول »

(*) « والياء » بالقصر ـ مبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر « والواو » مبتدأ حذف خبره ـ أى كذلك « إن لم يقعا » شرط وفعله ، وحذف جوابه للضرورة وألف الاثنين فاعل يقعا « كما » فى موضع الحال من ألف الاثنين فى يقعا » ، و « ما » كافة الـكاف عن العمل ـ أو نعت لمحذوف وما مصدرية

ومِرْعِزّ(١) فإنهم قالوا : ثَوْبٌ مُمَرْعَز ؛ فأثبتوها فى الاشتقاق .

وتُزادُ الهمزةُ المصَدَّرَةُ بالشرطَيْنِ الأوَّلَين(٢) نحو : أَفْكَل(٣) وأفضل ، بخلاف نحو : كُنَأْبِيل(٤) — وَأَكَلَ — وإصطبل .

وتُزادُ المتطرفةُ بشرطين، وهما: أن تَسبقَهَا أَلِفٌ، وأن تُسبَقَ تلك الألفُ بأكثرَ من أصلَين نحو : حَمراء — وعِلباء — وقُرْفُصَاء(٥) بخلاف نحو :

والمرزجوش معرب ، وعربيته . السمسق، وهو نبات طي طيب الرائحة، تعالج بهأمراض كثيرة ؛ كعسر البول — والمغص ... إلخ .

(١) هو الزغب الذى تحت شعر المعز . ويشترط كذلك لزيادة الميم : ألا تكون كلتها رباعية من حرفين ؛ كمرمر — ومهمه . ولا تزاد الميم إلا فى الأسماء .

(٢) وهما : أن تتصدر ، وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ؛ سواء كانت فى فعل أو فى اسم . ولو قال المصنف : بالشرط الثانى — لكفى ؛ لأن فرض الكلام فى الهمزة المصدرة

(٣) الأفكل : الرعدة — والجماعة ؛ يقال: أخذه الأفكل — إذا أخذته الرعدة ، وجاءوا بأفكلهم — أى جماعتهم . (٤) لعدم التصدير — وهو اسم موضع باليمن . وفى زيادة الهمزة المصدرة يقول الناظم :

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحَقِّقَا)(*)

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة ؛ إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول حقاً

(٥) كرر الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون أول الكلمة مفتوحاً أومكسوراً أو مضموماً ، والألف فى الأولين مسبوقة بثلاثة أصول ، وفى الثالث بأربعة .

أى وقوعا كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه « ما» فانفصل الضمير ، «فى يؤيؤ » متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه ، أو بالمصدر المضاف المحذوف «ووعوها » معطوف على يؤيؤ مقصود لفظه ، أو من عطف الفعل على الاسم

(*) « وهكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر «وميم » عطف على همز «سبقا » فعل ماض وألف الاثنين فاعل « ثلاثة » مفعول به ، والجملة نعت لهمز وميم «تأصيلها تحققا» تأصيلها مبتدأ وجملة تحققا خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لثلاثة ، ونائب فاعل تحققا يعود إلى تأصيلها .

« ماء وشاء، وبناء وأبناء »[١] .

وتُزادُ النونُ متأخرةً بالشرطَين[٢] نحو : عثمان وغضبان ، بخلاف نحو : أمان وسِنان[٣] .

وتزادُ متوسطةً بثلاثة شروط : أن يكون توسُّطها بين أربعةٍ بالسَّوِيَّة وأن تكونَ ساكنةً ، وأن تكون غير مُدْغمة ، وذلك كغَضَنْفَر

(١) فإن الألف فى الأولين مسبوقة بأصل واحد ، وفى الآخرين بأصلين لا غير .

قال الناظم :

(كذاكَ هَمزٌ آخِرٌ بعدَ ألِفْ أكثرَ مِنْ حَرْفَينِ لفظُها رَدِفْ)(*)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة ؛ إذا وقعت آخرا بعد ألف تبع لفظها — أى تقدمها — أكثر من حرفين . (٢) أى المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما : أن تسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين . وإذا كان قبل الألف حرف مشدد نحو : حسّان ورمّان ، أو حرف لين نحو : عِقيان، وعنوان — احتملت الزيادة والأصالة ؛ إلا إذا دل دليل على أحدهما ، كمنع صرف حسان فى قول أمية بن خلف يهجو سيدنا حسان بن ثابت :

* ألا مُبلغٌ حسّانَ عنِّى مُغَلْغَلَةً تدِبُّ إلى عُكاظ *

فإن منع صرفه دليل على زيادة النون، وكذلك : عفّان وحيّان؛ إذا اشتقا من العفة والحياة — كانت النون زائدة ووزنهما « فعلان » ومنعا من الصرف . وإن اشتقا من العفونة والحين — كانت النون أصلية وصرفا ، وكان وزنهما « فعّال » .

وتزاد النون متأخرة أيضاً فى المثنى والمجموع على حده ، وفى الأمثلة الخمسة فى حالة الرفع ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد. ولم يذكرها المصنف ولا الناظم؛ لأن هذه زيادة معروفة متميزة ، والمراد هنا بيان الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة .

(٣) فإن الألف سبقت فيهما بأصلين لا غير .

(*) « كذاك » خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد ألف » بعد ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز وألف مضاف إليه « أكثر » مفعول ردف مقدم « من حرفين » متعلق بأكثر « لفظها ردف » مبتدأ وخبر، والجملة نعت ألف .

وَعَقَنْقَل[1] وَقَرَنْفَل وَحَبَنْطَى[2] وَوَرَنْتَل[3]، بخلاف «عَنْبَر وَغُرْنَيْق»[4] وعجَنَّس[5]. وتزادُ مصدَّرَةً في المضارع[6].

وتزادُ التاء في التأنيث كقائمة[7]، والمضارع كتقوم، والمُطاوع كتَعلَّم، وتَدحْرج، والاستِفعالِ والتَّفعُّل والافتِعالِ — وفرُوعِهِنَّ[8].

(١) يطلق العقنقل على الوادى العظيم المتسع — وعلى الكثيب المتراكم.
(٢) الحبنطى: الممتلىء غيظاً — أو بطنة، وقيل: القصير.
(٣) هو الداهية — والأمر العظيم. (٤) الغرنيق: طير من طيور الماء طويل العنق يشبه الكُرْكى — أو هو نفسه، والشاب الأبيض الجميل.
(٥) هو الجمل الضخم الشديد والنون فيه ثالثة مدغمة. ووزنه «فعلل» لأن الزائد فيه التضعيف على الراجح. (٦) وذلك نحو: نقوم. وتزاد ثانية نحو: حنظل، وثالثة نحو: غضنفر، ورابعة نحو: رعشن.. إلخ، وكذلك تزاد في المطاوع كانكسر. وفي باب الافعنلال كالاحرنجام. وفي زيادتها يقول الناظم:

(وَالنُّونُ فى الآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفى نَحْوِ: غَضَنْفَرٍ — أصالَةً كُفى)(*)

أى: تزاد النون فى الآخر بشروط الهمزة، وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة بعد حرفين وبعدها حرفان، وألا تكون مدغمة، وذلك نحو غضنفر. ومعنى أصالة كُفى — أى منع الأصالة وصرفت عنه. (٧) ومثله: الجمع، كقائمات.
(٨) أى من الفعل والوصف. وكذلك تزاد فى باب التفاعل وفروعه، كالتقاتل. وفى باب التفعيل والتفعال؛ كالتقديس والترداد — دون فروعهما؛ لأنه لا تاء فيها. وفى زيادة التاء يقول الناظم:

(وَالتَّاءُ فى التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ)(*)

(*) «والنون» مبتدأ «فى الآخر» حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور بعده وهو «كالهمز» الواقع خبراً المبتدأ «وفى نحو غضنفر» فى نحو متعلق يكفى وغضنفر مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفى، ونائب فاعله مفعوله الأول. والغضنفر: الأسد.

(*) «والتاء» مبتدأ والخبر محذوف «فى التأنيث» متعلق بذلك الخبر المحذوف — أى زائدة أو تزاد — مثلا «والمضارعة» عطف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث «الاستفعال» مضاف إليه

وتُزادُ السِّين في الاستفعال[1] وأهملها الناظم وابنُه.

وزيادةُ الهاءِ واللام قليلةٌ، كأُمَّهات، وأَهْراق، وطَيْسَل — للكثير — بدليل سُقوطها في الأُمُومة[2] والإراقة[3] والطَّيْس[4].

وأما تمثيلُ الناظم وابنِه وكثير من النحويين — للهاء — بنحو: لِمَه ولم تَرَه، ولِلَّام بذَلك وتلك[5] — فمردودٌ؛ لأنَّ كلا من هاء السكتِ ولامِ البُعد — كلمةٌ برأسِها، وليست جُزءاً من غيرها.

أى: تزاد التاء إذا كانت للتأنيث فى وصف أو فعل. أو للمضارعة، أو للاستفعال وفروعه من الفعل والوصف، أو للمطاوعة. وزيادتها فى هذه المواضع مطردة

وتزاد سماعا فى أول الكلمة، مثل: تنضب «اسم لشجر ذى شوك»، وتتفل «اسم للثعلب أو جروه» وتبيان وتلقاء، وتمساح وتمثال.

وفى آخرها نحو: ملكوت -وجبروت- ورحموت. وقد زيدت حشواً فى ألفاظ نادرة جداً مما جعل العلماء يذهبون إلى أصالتها.

(١) قيل: إن السين وحدها لم تزد مجردة عن التاء؛ إلا فى اسطاع يسطيع — وقد موس — بمعنى قديم. ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك.

(٢) أى فى المصدر، وكذلك فى الجمع؛ فقد قالوا: أمّات. وتغلب الأمهات فى العقلاء، والأمات فما لا يعقل: ووزنها. «فعلهات» لأنه جمع أم.

(٣) مصدر أراق الماء — إذا صبه، والمضارع يريق. ومضارع أهراق — يهريق.

(٤) هو العدد الكثير — وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام، أو هو خلق كثير النسل؛ كالذباب — والسمك — والنمل — والهوام.

(٥) أى: ونحوهما من أسماء الإشارة فى البعد؛ كهنالك — وأولالك

وفى زيادة الهاء واللام يقول الناظم:

(وَالْهَــاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللَّامُ فى الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ)(*)

(*) «والهاء» مبتدأ حذف خبره كسابقه «وقفاً» حال من ضمير الخبر المحذوف بتقدير مشتق — أى واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض — أى فى وقف «كلمه» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ولم تره» عطف على لمه «واللام» مبتدأ خبره محذوف كما تقدم «فى الإشارة» متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للاشارة.

وما خَلا من هذه القُيود حُكِمَ بأصالته ؛ إلاّ إن قامت حُجَّةٌ على الزِّيادةِ [1] ؛ فلذلك حُكِمَ بزيادةِ همزتَىْ: شَمْأَل [2] - واحْبَنْطَأ [3] ، وميمَىْ: دُلامِص [4] - وابنُم ، ونونَىْ: حَنْظَل - وسُنْبَل ، وتاءَىْ: مَلَكُوت - وعِفْرِيت وسينَىْ: قُدْمُوس [5] - وأسطاع [6] ؛ لسقوطها في الشُّمُول - والحَبَط - والدِّلاصَة والبُنُوّة - والمُلك - والعَفْر «بفتح أوّله»، وهو التراب [7] ، والقِدَم - [8] والطاعة

أى . تزاد الهاء فى الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة ، نحو : « لِمَه » ، وعلى فعل الأمر المحذوف الآخر ، والمضارع المحذوف الآخر للجزم ، نحو لم « تره » وغيرها مما تقدم فى موضعه . وزياة اللام مشهورة فى أسماء الإشارة .

وقد ذكر الأشمونى أن التحقيق عدم ذكر هاء السكت ولام الإشارة - مع حروف الزيادة ؛ للسبب الذى ذكره ابن هشام . (١) وفى هذا يقول الناظم خاتماً هذا الباب :

(وَامْنَعْ زِيَادَةَ بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ   إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلَتْ) (*)

أى إذا وقع شىء من حروف الزيادة السابقة غير مقيد بالعلامة الدالة على زيادته - فامنع زيادته واحكم بأصالته ؛ إن لم تقم على زيادته حجة بينة ؛ كزيادة نون حنظل ، لسقوطها فى قولهم : حظلت الإبل - إذا آذاها أكل الحنظل . أصله : حنظلت

(٢) هى ريح الشمال ، والجمع شمالات .

(٣) أى انتفخ بطنه ، والحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) هو الشىء البراق اللماع ، يقال : ذهبٌ دلامِص - أى لماع ، ورأس دُلص - أى أصلع . (٥) هو الشىء القديم - والملك الضخم - والعظيم من الإبل .

(٦) بقطع الهمزة وضم أول المضارع ؛ لأن أصله أطاع ومضارعه يُسطيع - بضم الياء ؛ فزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل ، فإن أصل أطاع - أطوع .

(٧) راجع إلى عِفريت . والعفريت : الرجل الخبيث الداهية المبالغ فى الشىء يقال : رجل عفر وعفريت - وامرأة عفرية . وتضم إليه كلمة نفريت ، فيقال عفريت نفريت - وعفرية نفرية . (٨) كان الأولى أن يقول : التقدم كما يدل عليه معناه .

(*) « زيادة » مفعول امنع « بلا قيد » متعلق بزيادة ، وجملة « ثبت » نعت لقيد « حجة » فاعل تبين - إن كان للمعلوم ، ونائب فاعله إن كان للمجهول ، والجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « كحظلت » بفتح الظاء المثالة - خبر لمبتدأ محذوف

وفى قولهم: حَظِلَت الإبلُ- إذا آذاها أكلُ الْحَنْظَل، وَأَسْبَل الزَّرع

وبزيادة نُونَىْ : نَرجس - وَهُنْدَلِع،[1] وَتاءى تَنْضُب[2] - وتُخُيِّب[3]؛

لانتفاء فعْلِل — وَفُعْلَلِل — وَفَعْلُل — وَفُعُلِّل .

---

(١) اسم لنبات ذى شوك .

(٢) نوع من الشجر تألفه الحرباء . واسم بلد قرب مكة .

(٣) يراد به الباطل ، من الخيبة — وهى الحرمان وعدم بلوغ المراد . يقال : وقعوا فى وادى تخُيب- أى فى باطل ، وخيبه الله : حرمه الخير، وخاب خيبة إذا لم ينل ما طلب. وفى المثل : الهيبة خَيبَة والخياب . القدح الذى لا يوارى .

هذا ، ومما تقدم يتبين أن من أدلة الزيادة :

(ا) سقوط بعض الأحرف من أصل الكلمة لغير علة ؛ كسقوط الهمزة والنون والتاء من الأمثلة التى ذكرها المصنف . وكسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر. أما السقوط لعلة فلا يكون دليلا على الزيادة؛ كسقوط الواو من فى: وعد يعد — ووعد ،

(ب) ولزوم عدم النظير لوحكم بالأصالة . وذكر المصنف أمثلة ذلك أيضاً ، واقتصر على هذين الدليلين . ومن الأدلة غير ما ذكره المصنف :

(حـ) سقوط بعض الأحرف من فروع الكلمة؛ كسقوط ألف «كتاب» عند جمعه على كتب .

(د) وكون الحرف مع عدم الاشتقاق-فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون فى شرَنبث« للغليظ الكفين والرجلين » فإنه غير مشتق ، ونونه زائدة؛ لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا كذلك ، مثل : « جحَنْفل » للعظيم الشفة ، من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان .

(هـ) كون الحرف دالا على معنى ؛ كأحرف المضارعة ، والسين والتاء من مستغفر

والغرض من الزيادة : زيادة المعنى فى مثل : كاتب — ومستغفر ، وتكثير الكلمة فى مثل: كمثرى ، ومد الصوت فى نحو: كتاب. وقدتكون الزيادة للتعويض من المحذوف كإقامة — أو للالحاق — أو للتأنيث كما سبق بيان ذلك فى موضعه .

(فصل) فى زيادةِ همزةِ الوَصل[1]

وهى هَمزةٌ سابقةٌ، موجودةٌ[2] فى الابتداء، مفقودَةٌ فى الدَّرْج[3].

ولا تـكونُ فى مضارعٍ مطلقاً[4]، ولا فى حَرفٍ غير أل[5]، ولا فى

---

(١) الـكلام فيها تـكملة للـكلام السابق على زيادة الهمزة . وأفردت بفصل خاص لاختصاصها بالأحكام التى ستأتى. وسميت بذلك؛ لأنها تسقط عند وصل الكلمة بما قبلها وتثبت عند البدء بها ــ أو لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ ولذلك يسميها الخليل: «سلم اللسان»

(٢) أى واقعة فى أول الـكلمة متقدمة على جميع حروفها .

(٣) أى فى الاستمرار فى الـكلام، ووصل الـكلام بعضه ببعض ؛ لأنه إنما جيء بها للتـكون وصلة للبدء بالساكن . قيل : وكان الأجدر أن تسمى : همزة الابتداء .

أما همزة القطع فهى التى تثبت فى الوصل وفى الابتداء .

وقد أشار الناظم إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلوَصْلِ هَمزٌ سابِقٌ لاَ يَثْبُتُ   إلاّ إذَا ابتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)(*)

وفى قوله : للوصل همز ــ إشارة إلى أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً ، وقوله استثبتوا ــ بكسر الباء ، أمر للجماعة بالاستثبات من الشيء ومعرفته حق المعرفة .

ويجوز أن يكون فعلا ماضياً عند فتحها. وتعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير؛ كبُنَىّ وسُمَىّ فى ابن واسم ، بخلاف همزة القطع ، فتقول فى أب وأخ : أُبَىّ وأُخَىّ .

وقد تثبت همزة الوصل فى الضرورة كقول الشاعر :

إذا جاوَزَ الإثنين سِرٌّ فإنه   بِنَثٍّ وَتَكثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

كما تحذف همزة القطع عند الضرورة أيضاً ؛ كقول القائل :

* إنْ لم أقاتِلْ فالبِسُونى بُرْقعا *

(٤) ثلاثياً أو غيره ، مجرداً أو مزيداً ؛ ذلك لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة دائماً فلا حاجة به إلى همزة الوصل .

(٥) أى التى للتعريف ــ أو الزائدة ؛ أما الموصولة فهى اسم على الصحيح . ومثل

(*) « للوصل » خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « سابق » نعت لهمز «لا يثبت» الجملة نعت ثان له «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفى «إذا» ظرف متعلق بيثبت «به» نائب فاعل ابتدى «كاستثبتوا» الـكاف جارة لقول محذوف «استثبتوا فعل أمر مبنى على حذف النون، والواو فاعل

ماضٍ ثلاثيٍّ، كأَمَر وأَخَذ[1] - ولا رباعيّ كأَكرَم وأعطى[2] - بل في الخماسيّ كانطلَقَ، والسّداسيّ كاستَخرج، وفي أمرهما وأمر الثلاثيّ كاضْرِب[3]. ولا في اسمٍ - إلّا في مصادرِ الخماسيّ والسّداسيّ[4] كالانطلاق والاستِخراج. قالوا: وفي عشرةِ أسماء محفوظةٍ وهي: اسمٌ، واسْتٌ[5]،

أل: «أم» في لغة حمير على القول بأن همزتهما للوصل، كما في قوله عليه السلام: «ليس من امبر امصيام في امسفر» - أي ليس من البر الصيام في السفر.

(١) لأن أوزان الماضي الثلاثي كلها محركة الفاء فلا تحتاج لهمزة وصل.

(٢) لأن الرباعي لا يبدأ بالهمزة - إلا وزن «أفعل» والهمزة فيه قطع.

(٣) ضابط ذلك: أنه إذا كان أول المضارع مفتوحاً، كيكتب، وينطلق، ويستخرج - فهمزة أمره وصل - وإن كان مضموماً، كيكرم ويعطي - فهمزته قطع. ويستثنى من أمر الثلاثي ثلاثة أفعال وهي: أخذ - وأكل - وأمر؛ فإن الأمر منها: خُذ - وكل - ومُر؛ بحذف الفاء وجوباً في: كل، وخذ. وجوازاً في مُر، والاستغناء عن همزة الوصل لتحرك أولها. قال تعالى: (خذوا ما آتيناكم بقوة - كلوا واشربوا ولا تسرفوا).

(٤) أي المبدوءين بهمزة وصل. وهذه هي المواضع القياسية لهمزة الوصل، وفيها يقول الناظم:

(وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ انْجَلَى
وَالأَمْرُ وَالمَصْدَرِ مِنْـــهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)[*]

أي أن همز الوصل يكون قياسياً في ماضي ما زاد على أربعة أحرف؛ وهو الخماسي والسداسي - وأمره ومصدره، وأمر الفعل الثلاثي الساكن ثاني مضارعه كما مثل، فإن كان ثاني مضارعه متحركا، نحو يقوم - فإن الأمر منه لا يحتاج إلى همزة وصل، نحو: «قم».

(٥) هو الدبر. وأصله: سته كجمل، حذفت لامه - وهي الهاء

(*) «وهو لفعل» مبتدأ وخبر «ماض» نعت لفعل «احتوى» الجملة نعت ثان له «على أكثر» متعلق باحتوى «من أربعة» متعلق بأكثر (*) «والأمر والمصدر» معطوفان على فعل «منه» في موضع الحال من الأمر وما عطف عليه، والهاء عائدة على الفعل. «وكذا» متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر الثلاثي» أمر مبتدأ مؤخر والثلاثي مضاف إليه.

وابنٌ، وابنُم[1] ، وابنَـة ، وامرُؤ ، وامرَأة ، واثنَان ، واثنَتان[2] ، وأيمُنُ — المخصوص بالقسم[3] .

وينبغى أن يزيدوا : « أل » الموصولةَ، «وَأَيْمُ»ـ لغةٌ فى أيْمُن ؛ فإن قالوا : هى أَيْمُن فحذفت اللام — قُلنا: وابنُم هو ابنٌ ، فَزِيدَت المِيم[4]

(مسألة) لهمزةِ الوَصل بالنسبةِ إلى حركَتِها — سَبعُ حالات :

تشبيهاً بحروف العلة . وسكنت السين ، ثم جىء بالهمزة للتوصل للساكن، وكتعويض عن اللام ، ويقال فيه : سَه ـ بحذف العين ، ووزنه « فَل ». ولم يأت من الأسماء ما حذف عينه إلا هذا ـ وقولهم «مذ» لأنها محذوفة من منذ. وسَت ـ بحذف اللام ، ووزنه « فع» ويكون الإعراب على الهاء والتاء .

أما اسم ؛ فأصله « سمو » عند البصريين ـ ووسم عند الكوفيين ، حذفت لامه على الأول وفاؤه على الثانى ، وسكن أوله وأتى بالهمزة توصلا وتعويضاً كما سبق .

(١) هو بمعنى «ابن» والميم فيه زائدة للتوكيد والمبالغة، كما زيدت فى «زرقم» بمعنى الأزرق. ومن ذلك قول المتلمس « أبى الله إلا أن أكون لها « ابنما »

وأصل ابن : بنو كقلم ؛ فعُل به ما تقدم .

(٢) أصلهما. ثنيان ، وثنيتان ، حذفت لامهما ،وسكنت التاء ، ثم جىء بالهمزة كما بينا

(٣) هو اسم مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة، والأكثر فتح همزته ويجوز كسرها وخرج « أيمن » فى مثل: بَرِء القوم بأيمنهم ـ فإنه جمع يمين ، وهمزته للقطع اتفاقاً .

(٤) وإلى مواضع همزة الوصل السماعية ـ أشار الناظم بقوله :

(وَفى اسْمٍ ، اُسْتٍ،اُبْنٍ ،اُبْنُمٍ ،سُمِـعْ وَاثْنَـيْنِ ،وَامْرِىءٍ ، وَتَأْنِيثٍ تَبِـعْ
وَأَيْمُنُ ، هَمْـزُ أَلْ ، كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فى الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)[*]

أى : سمع وحفظ همزة الوصل فى الأسماء المذكورة . وفى قوله : وتأنيث تبع

(*) « وفى اسم » متعلق يسمع وما بعده عطف عليه ، وجملة « تبع » نعت لتأنيث ومفعوله محذوف ـ أى تبع مذكره منها «وأيمن» معطوف على اسم است الخ فهو فى موضع خفض ، ورفعه على الحكاية ؛ لأنه ملازم للرفع والابتداء « همز أل » همز مبتدأ وأل مضاف إليه « كذا » متعلق بمحذوف خبر «ويبدل» فعل مضارع ونائب فاعله يعود على همز أل ، وهو مفعوله الأول «مداً» مفعوله الثانى « فى الاستفهام » متعلق بيبدل « أو يسهل » عطف على يبدل .

وجوب الفتح فى المبدوء بها « أَلْ »[1] . ووُجوبُ الضم فى نحو : اُنطَلِق[2] واستُخرِج — مبنيّين للمفعول ، وفى أمرِ الثلاثىِّ المضمومِ العين فى الأصل نحو : اقتُل — اكتُب ؛ بخلافِ : امْشُوا — اقضُوا[3] . ورُجْحانُ الضَّمِّ على الكسر فيما عَرَض جَعلُ ضَمَّةِ عَينِه كَسرةً ، مِن نحو : أُغْزِى[4] ، قاله ابنُ الناظم .

وفى تَكْمِلَةِ أبى عَلِىٍّ[5] : أنه يجِبُ إشمامُ ما قبلَ ياء المخاطبةِ[6]

إشارة إلى أن المؤنث كالمذكر ، وكذلك المثنى كالمفرد فى جميع ما ذكر .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همز أل ، وكلاهما مفتوح لا يجوز حذفه — وجب إبدال همزة الوصل ألفاً وهو الأرجح — أو التسهيل بين الهمزة والألف ؛ تقول : آلأمير قادم ؟ ألأمير قادم ، ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وسيبين المصنف ذلك .

(١) وذلك للخفة وكثرة الاستعمال .

(٢) من كل فعل ماض مضموم ثالثه ضماً أصلياً ظاهراً .

(٣) فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأن عينهما فى الأصل مكسورة ، والأصل : أمشِيُوا — واقضِيُوا ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لمناسبة الواو .

(٤) فإن أصله : اغزُوِى ، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثم حذفت الواو للساكنين ؛ فالضم نظراً للأصل ، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة . ولم يجز هذان الوجهان فى « امشوا » ؛ لأن كسر الهمزة هو الأصل ، وقد عضد بكسر العين أصلا ، فألغى العارض لمعارضته أصلين — بخلاف اغزى .

(٥) التكملة : كتاب فى الصرف لأبى على الفارسى ، ألفه تكملة لكتابه « الإيضاح » قيل : إن سبب تأليفه ، أن عضد الدولة لما قرأ الإيضاح استقصره ، وقال لأبى على : ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فصنف التكملة وحمله إليه ، فلما اطلع عليه عضد الدولة قال : قد غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو ، وقد عنى به كثير من النحاة وتناولوه بالشرح والإيضاح .

(٦) وذلك تنبيهاً على الضم الأصلى . والمراد بالإشمام هنا : ما يسمى روماً عند القراء ، وهو الميل بالضمة نحو الكسرة .

وإخلاصُ ضَمّ الهمزةِ . وفى التسهيل[١] أنَّ همزةَ الوصلِ تُشَمُّ قبلَ الضمَّةِ المُشَمَّة[٢] . ورجحانُ الفتح على الكسرِ فى « أَيْمُن » ـ و « أيم » ورجحانُ الكسرِ على الضَّمِّ فى كلمةِ « اسم » .

وجوازُ الضمِّ والكسرِ والإشمامِ فى نحو: اخْتَار وانْقَاد ـ مبنيَّينِ للمفعول ووُجوبُ الكسر فيما بَقِى[٣] وهو الأصلُ .

(مسألة) لا تُحذَفُ همزةُ الوصلِ المفتوحةُ[٤] إذا دَخلَت عليها همزةُ الاستفهام، كما حُذفَتْ الهمزةُ المكسورةُ نحو: (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا ؟ ـ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)[٥] وهو الأصلُ ؛ لئلا[٦] يلتبِسَ الاستفهامُ بالخبر ، ولا تُحقَّقُ ؛ لأنَّ همزةَ الوصل لا تثبتُ فى الدَّرج إلا ضرورة كقوله :

---

(١) كتاب ألفه ابن مالك تسهيلا وتلخيصاً لكتابه المسمى « الفوائد النحوية » وسماه: « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد »، وهو كتاب جمع مسائل النحو وقواعده ، وقد عنى به العلماء من بعده ، ووضعوا عليه شروحا كثيرة .

(٢) أى إذا أشممت الثالث ـ أشممت الهمزة ، وإلا فلا .

(٣) أى من الألفاظ المسموعة ، وكذلك المصادر والأفعال. وجملة القول: أن همزة الوصل تكون مكسورة ، وتفتح مع لام التعريف ـ وميمه، ومع أيمن وأيم على الراجح. وتضم إذا وقع بعدها ضمة أصلية لازمة . ويجوز فى اسم الضم والكسر وهو أرجح.

(٤) وذلك فى « أل » ، و « أم » فى لغة حمير ، وأيمن ، وأيم .

(٥) الأصل : أاتخذناهم ـ أاستغفرت ـ بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، حذفت الثانية استغناء عنها بالأولى ، وكما حذفت المضمومة فى نحو : اضطر الرجل ؟ فإن أصله بهمزة وصل مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام المفتوحة حذفت همزة الوصل. وقد ترك مقتضى القياس للسبب الذى ذكره المصنف. ٦٣ـ ص ، ٦ـ المنافقون

(٦) هذا تعليل لقوله : لا تحذف همزه الوصل المفتوحة .. إلخ .

* أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحسنَ شِيمةً *(١)

— بل الوَجهُ أن تُبدلَ ألفاً . وقد تُسَهَّل(٢) مع القَصرِ ، تقول : آلْحسنُ عِندكَ — وآيْمُن اللهِ يَمِينُك ؟ ؛ بالمدِّ على الإبدال رَاجحاً — وبالتَّسهيل مَرجوحاً ، ومنه قوله : * أَأَلْحَقَّ إنْ دَارُ الرَّبابِ تَباعَدَتْ *(٣)

وقد قُرِىء بهما فى نحو : (آلذَّكَرَين — آلآن) .

---

(١) صدر بيت من الطويل لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ *

اللغة والاعراب . شيمة : هى السجية والطبيعة ، وجمعها : شيم . حدثان الدهر : صروفه وأحداثه . جمل : اسم امرأه . « ألا » أداة تنبيه « لا » نافية « اثنين » مفعول أول لأرى «أحسن» مفعول ثان له « شيمة » تمييز «على حدثان» جار ومجرور متعلق بأحسن، والدهرمضاف إليه « منى » متعلق بأحسن كذلك .

والمعنى: إنهلايرىمن طبعهوشيمته أحسن منهومن جمل على تحمل أحداث الدهر ونوازله

والشاهد : فى « اثنين » فإن الهمزه فيه للوصل . وحقها أن تسقط فى الدرج ، ولكن الشاعر أثبتها لضرورة الوزن ،

(٢) التسهيل : أن ينطق بها بين الهمزة والألف .

(٣) صدر بيت من الطويل — وعجزه :

* أو انبَتَّ حَبلٌ أَنَّ قَلبَكَ طائرُ *

وقد استشهد به سيبويه ونسبه إلى عمر بن أبى ربيعة . ونسبه العينى : إلى حسان ابن يسار التغلبى .

اللغة والاعراب : الرباب : اسم امرأة . تباعدت : صارت بعيدة عنك . انبت : انقطع . حبل :الحبل معروف، ويراد به هنا : العهد وأسباب المودة والصلة . « أألحق » الهمزة الأولى للاستفهام ، والثانية أداة التعريف ، و « الحق » منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم « إن » شرطية « دار الرباب » دار فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت ، والرباب مضاف إليه — والجواب محذوف لدلالة السياق عليه «أن

قلبك طائر » أن ومعمولاها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وقيل : الحق بالرفع مبتدأ وما بعده خبر ، وليس هذا بسليم .

والمعنى : أخبرنى وأصدقنى ! إذا تباعدت عنك دار الرباب ، أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء ، هل الحق أن قلبك يطير معها ، ويذهب عقلك حزناً عليها ؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه .

والشاهد : فى قوله « أألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» تسهيلا ـ أى بين الهمزة والألف قصراً ـ وهذا مرجوح ، والكثير الراجح : إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ـ ألفاً .

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ عرف التصريف ـ ووضح الغرض منه . وبين فيم يكون ؟ مع التمثيل .

٢ ـــ اشرح قول ابن مالك :

بضمن فعل قابل الأصـــول فى وزن ، وزائدٌ بلفظه اكتفى

وبين على ضوئه . كيف تزن الكلمة ؟ وما وزن : سافر ـ مستغفر ـ انكسر ،

٣ ـــ بماذا يعرف الحرف الأصلى من الزائد ؟ اذكر بعض الضوابط لذلك ، وما حكم وزن ما فيه تقديم أو تأخير ؟ اذكر أمثلة موضحة ،

٤ ـــ اذكر شروط زياده الواو والياء : ثم شرط زياده الهمزة والنون ـ مع التمثيل .

٥ ـــ عرف همزه الوصل ، ولم سميت بذلك ؟ وما الفرق بينها وبين همزة القطع نطقاً وكتابة ؟

٦ ـــ بين موضع الاستشهاد فى هذا الباب بما يأتى ، وزن ما تحته خط :

قال تعالى : (قل آللهُ أذن لكم أم على اللهِ تفترُون ؟ وقال موسى لأخيه هارونَ اخلفنى فى قومى . ربِّ أرنى أنظر إليك) . وفى الحديث : « إذا لقيت الكافر فالقَه بوجه مكفهرّ » .

حُبَّ بالزَّور الذى لا يُرى منه إلا صفحـــة ولمـام

٧ ـــ اذكر مواضع همزة الوصل القياسية . ثم بين متى يجب ضم الهمزة ؟ ومتى يجب فتحها وكسرها ؟ ومثل لما تقول .

٨ — بم يستشهد النحويون بما يأتى مع إعراب ما تحته خط .

إذا جاوزَ الإثنين سر فإنه   بنثٍّ وتكثير الوشاة قمين

لانسبَ اليومَ ولا خلةً   اتسع الخرق على الراقع

ولا تُبادر فى الشتاء وليدنا   ألقِدرَ تنزلها بغير جِعَال

نث الحديث : أفشاه . الوشاة : جمع واش وهو النمام . الجعال : خرقة ينزل بها القدر .

٩ — زن الكلمات الآتية واضبطها ، وبين المجرد منها والمزيد مع النص على أحرف الزيادة .
الله . أب . خال . رسالة . مدعو . سعة . قل . أم . كيس . ترو . وأجب .

١٠ — « نموذج »

الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها
هادٍ	فاعٍ	أبٌ	فعٌ	يدعُون (بواو الجماعة)	يَفعُون
عربىّ	فَعَلىّ	قُلتُ	فُلتُ		
صنائع	فَعائل	آرام	أفعال	يدعُون (الواو لام الفعل)	يَفعُلن
كيِّس	فَيعِل	استحقّ	استفعل		
لم يَسَعْ	لم يَفَعْ	مرّ	افعَل	استقالة	استفعَلة
إثاقلتم	تفاعلتم	إنـا	افعَ	اخلولى	افعوعَل
مرجُوّ	مفعُول	الله	العَال	قُمْ	فُلْ
مَقُول	مفعُل	سَنة	فعَه	عِ	عِ
إدّاراً	تفاعَل	آجال	أفعال	آتى	أفعَل
جِهات	عِلات	تحيّة	تفعِلة	انقادَ	انفعَل
ارعَوَى	افعَلّ	سَرِىّ	فعيل	اصطلى	افتعَل
إقادة	إفعَلة	صِلْ	عِلْ	ثُقاة	فُعَلة
وَلّ	فعّ	دعُوا	عَلوا	اصفارّ	افعالّ
رُدّ «فعل أمر»	افعُل	اطّيّر	تفعّل	يرى	يَفَل
رُدّ «فعل ماض»	فُعِل	آثار	أفعال	سَعة	عَلة
أيامَى	فيالع	نرى	نفَل	كُنّ	فُلن

باب الإبدال

(١) سيمر بك فى هذا الباب أربعة ألفاظ اصطلاحية هى : الإبدال ــ والقلب ــ والإعلال ــ والتعويض ، ولكل منها مدلوله الخاص . ولهذا رأينا أن تبدأ بتوضيحها ، وبيان العلاقة بينها .

(ا) فالإبدال هو : جعل حرف مكان حرف آخر ؛ سواء كان الحرفان صحيحين ، مثل : تلعثم ــ وتلعذم ، ومدكر ــ ومدتكر ، أم معتلين مثل : قال ــ وباع ؛ فإن أصلهما : قَوَل ــ وبَيَع ، أم مختلفين نحو : دينار ــ وقيراط ؛ أصلهما : دنّار ــ وقرّاط .

(ب) والقلب : خاص بتحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها ؛ كقلب الواو ألفاً من قول ــ إلى قال ، والياء همزة إذا كانت متطرفة بعد ألف زائدة نحو : بناء ؛ فإن أصله : بناى ، والواو المتوسطة ياء بعد كسرة مثل : قيام ــ والأصل قوام ؛ فهو أخص من الابدال .

(حـ) أما الإعلال فهو : تغيير أحد حروف العلة أو الهمزة ؛ بقلبه إلى آخر منها ــ أو حذفه ــ أو تسكينه تخفيفاً ، مثل : قام ــ وأصله : قوم . وصاح ــ وأصله : صيح ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ويسمى هذا إعلالا بالقلب .

ومثل : مقول من قال ــ وأصله : مقوُول ، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذف الأول منهما لذلك ؛ فهذا إعلال بالتسكين ثم بالحذف .

(د) وأما التعويض أو العوض فهو : حذف حرف والاستغناء عنه بآخر أياً كان ذلك الحرف ؛ صحيحاً أو معتلا ، وسواء حل العوض مكان المحذوف ــ أم فى غير مكانه مثل : تاء عدة ــ وهمزة ابن . وقد يكون العوض عن حركة ، كسين اسطاع ؛ فإنها عوض عن حركة عينه . وعلى هذا : فالعوض لا يتقيد بحرف ولا بمكان معين . أما الإبدال فإنه وإن كان لا يتقيد بحرف ــ إلا أنه يتقيد بمكان المحذوف .

والإعلال يتقيد بأحرف العلة ، والقلب نوع من الإبدال والإعلال ، وتكون العلاقة بينهما على النحو الآتى :

(ا) بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق ؛ فكل قلب إبدال ولا عكس يجتمعان فى نحو : « باع » ، وينفرد الإبدال فى مثل : « اصطبر » .

(ب) وكذلك الشأن فى الإبدال والتعويض ؛ فكل إبدال تعويض ولا عكس ، يجتمعان فى مثل « اصطبر ــ وادّكر » ، وينفرد التعويض فى نحو : « عدة » .

الأحرفُ التى تُبْدلُ مِن غيرِها إبدالاً شائعاً[1] لغيرِ إدغامٍ[2] ـ تسعةٌ يجمعها « هَـدَأْت مُوطِياً » . وخَرَج بقولنـا شائعاً ـ نحو قولهم فى « أُصَيْلاَن » — تصغير أَصِيل على غير قياس[3] ، وفى « اضْطَجَع » وفى نحو : « عَلِىّ » فى الوَقف : أُصَيْلاَل ـ والْطَجَع ـ وعَلِـجّ . قال :

* وَقَفْتُ فِيهاَ أُصَيْلاَلاً أُسائِلُهاَ *[4]

(حـ) أما الذى بين الإبدال والإعلال ـ فعموم وخصوص من وجه ؛ يجتمعان فى نحو : « قال ـ وصاح » ، وينفرد الإبدال فى نحو : « اصطبر ـ ومدكر » ، والإعلال فى نحو : « يقوم » .

(١) أى مطرداً وقياساً يضطر إليه فى التصريف ، ويوقع عدمه فى خطأ ، كقولك فى قال : « قول » .

(٢) أما الإبدال الشائع للادغام فيقع فى جميع الحروف ـ ما عدا الألف اللينة ؛ فإنها لسكونها لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، وليس مكانها هذا الباب .

(٣) أى لزيادته على أصله المكبر ، وقيل : هو تصغير « أصلان » جمع أصيل ـ كبعير وبُعران ، وهو غير قياسى أيضاً ؛ لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحده .

(٤) صدر بيت من البسيط ـ للنابغة الذبيانى ، وقد استشهد به سيبويه ، وعجزه :

* أعيَتْ جَواباً وَماَ بالرَّبْعِ من أَحَدِ *

اللغة والاعراب - أصيلالا ، الأصيل : ما بين العصر وغروب الشمس ـ وجمعه أصلان ، وصغر على أصيلال بقلب النون لاماً . أعيت : ضعفت وعجزت . وفى رواية : عَيّت ـ والمعنى واحد . الربع : المنزل والدار . «أصيلالا» ظرف زمان لوقفت «جوابا» مفعول مطلق لمحذوف . أى أعيت عن أن تجيب جوابا « وما » الواو للحال « وما » نافية «بالربع» ، متعلق بمحذوف خبر مقدم «من أحد» مبتدأ مؤخر على زيادة «من» والجملة فى محل نصب حال .

والمعنى : وقفت بدار المحبوبة وقت الأصيل أسأل عنها وعن أخبارها ، فعجزت الدار عن إجابتى ، وليس هناك أحد يجيبنى .

والشاهد : إبدال النون فى أصيلان ـ لاما لقرب المخرج ، وهذا شاذ ونادر .

وقال : * مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *(١)

وقال : * خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ *(٢)

---

(١) عجز بيت من الرجز؛ لمنظور بن حية الأسدى يصف ذئبا ، وصدره :

* لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ * وقبله :

يا رُبَّ أَبَّاز من العُفْرِ صَدَعْ تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إليه وَاجْتَمَعْ

اللغة والاعراب. أباز : هو الذى يكثر القفز — والمراد به ظبى . العفر : هو من الظباء الذى لونه لون التراب . تقبض الذئب : جمع نفسه وتهيأ للوثوب عليه . دعة ، الدعة : الراحة وسعة العيش ، مال : انحاز وركن . أرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعناب . حقف : هو ما اعوج وانحنى من الرمل ، والجمع أحقاف . الطجع : اتكأ على الأرض . « لما » شرطية « رأى » فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « دعه » اسم لا « مال » جواب الشرط والفاعل يعود على الذئب أيضاً « فالطجع » الفاء عاطفة ، والطجع فعل ماض والفاعل يعود على الذئب أيضا .

والمعنى : أن هذا الذئب ، لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب ، ولم يشبع بأكل ، ركن إلى شجرة من الأرطى فى منحنى من الرمل ، واتكأ على جنبه ليستريح .

والشاهد : إبدال اللام من الضاد شذوذاً ، وأصله : اضتجع قلبت التاء طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق ، ثم الضاد لاماً ، والأول إبدال قياسى ، والثانى شاذ ونادر .

(٢) هذا من شواهد سيبويه ، وهو رجز لرجل من أهل البادية لم يعين اسمه . وبعده :

المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ وَبِالْغَدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجِّ

يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

اللغة والاعراب . عويف : تصغير عوف — اسم رجل . العشج : هو العشى — وهو آخر النهار . كتل : جمع كتلة — وهى الشىء المجتمع ، ويروى : فلق — وهو ماقطع منه . والبرنج : البرنى — وهو نوع من التمر الجيد . الود : الوتد . الصيصج : الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد : أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه . « خالى » مبتدأ

وتسمَّى هذه اللغةُ: عَجْعَجَةَ قُضَاعَةَ(١). ومعنى «هَدأتُ» — سَكَنْت و «مُوطياً» من أوطَأته — جعلته وَطيئاً، فالياءُ فيه بدلٌ من الهمزة.

وذِكْرُه(٢) الهاءَ زيادةٌ على ما فى التَّسهيل؛ إذ جَمَعها فيه فى: «طَوَيت دائماً» ثم إنَّه لم يتكلم هنا عليها مَع عدِّه إيَّاها؛ ووجْهُه أنَّ إبدالَهَا مِن غيرِها إنَّما يَطَّرِدُ فى الوقف على نحو: «رَحْمَة - ونِعمَة»، وذلك مذكورٌ فى بابِ الوقف.

وأمَّا إبدالُها مِن غيرِ التاء فمسموعٌ؛ كقولهم: هِيَّاكَ - ولَهِنَّكَ قائم - وهَرَقْتُ الماء — وَهَرَدْتُ الشَّىْءَ — وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ(٣).

(فصل فى إبدال الهمزة)، تبدلُ من الواوِ والياء فى أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرَّفَ إحداهما(٤) بعد ألفٍ زائدةٍ نحو: كِسَاء

«عويف» خبر أو بدل، «وأبو علج» — معطوف عليه ومضاف إليه «المطعمان» خبر لمبتدأ محذوف — أى هما، أو خبر عن خالى وأبو على.

والشاهد: فى «أبو علج» فإن أصله أبو على، فأبدلت الياء المفرة جيماً فى الوقف وكذلك الحال فى العشج — والبرنج — والصيصج، وهو إبدال شاذ.

(١) وهناك عجعجة فى قضاعة، يحولون الياء جيماً مع العين فيقولون: هذا راعج خرج معج؛ يريدون: هذا راعى خرج معى.

(٢) أى الناظم. (٣) فقد أبدلت فى الجميع — الهاء من الهمزة؛ لاتفاقهما فى المخرج، والأصل: إياك — ولإنك — وأرقت الماء — وأردت الشىء — وأرحت الدابة.

(٤) إما حقيقة بأن تقع فى آخر الكلمة — كما مثل المصنف، أو حكماً بأن يقع بعد أحدهما حرف من شأنه عدم اللزوم، ولو كان لازماً بالفعل للكلمة؛ وذلك كالتاء العارضة للتأنيث للفرق بين وصفى المذكر والمؤنث، كبنَّاء — وبنَّاءة، وكزيادتى التثنية العارضتين نحو. رداءان وكساءان — ورداءين وكساءين؛ مما همزته بدل من أصل، أو من حرف إلحاق. أما المبدلة من ألف التأنيث — فيجب قلبها واواً فى التثنية.

وسَماء . ودُعاء[١] ،ونحو :بِناء وظِباء وفِناء[٢] ؛ بخلاف نحو: قاول وبايَعَ وإدَاوَة وهِدَاية[٣]، ونحو : غَزْو — وظَبْى[٤]، ونحو: واوْ — وآى[٥] وتشارِكهما فى ذلك: الألفُ فى نحو: حَمراء ؛ فإنَّ أصلَها حَمْرى كَسَكْرى فزِيدَت ألفٌ قبلَ الآخِر للمدِّ ، كألف كتاب وغُلام ، فأُبدلت الثانيةُ همزةً[٦] .

الثانية : أن تقع إحداهما عيناً لاسمِ فاعلِ فِعْلٍ أُعِلَّت فيه[٧] نحو :

---

(١) الهمزة فيهن مبدلة عن واو .

(٢) الهمزة فيهن مبدلة عن ياء ، وإبدال الواو والياء همزة ابتداء لتطرفهما إثر ألف زائدة ـ رأى ابن مالك وآخرين ، وقيل: إنهما أبدلتا ألفين لتحركهما إثر فتحة ، والحاجز بينهما ساكن معتل فهو غير حصين ، ثم قلبت الألف همزة لالتقائها ساكنة مع الألف الأولى الزائدة ، والألف إذا تحركت قلبت همزة .

(٣) فإنه يجب التصحيح لعدم التطرف فى قاول وبايع ، ولأن تاء التأنيث غير عارضة فى إداوة وهداية ، بل هى لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، وليس للكلمة معنى بدونها . والإداوة : إناء صغير من الجلد يتخذ للماء .

(٤) لأنه لم تتقدم عليهما ألف .

(٥) لأن الألف فيهما أصل وليست زائدة، و « واو » : اسم للحرف « و » ـ ووزنها « فَعَل » . و « آى » : جمع آية ، وهى العلامة ـ أو القطعة من السورة ، ووزنها « فَعَل » .

(٦) والخلاصة : أن الواو والياء والألف إذا تطرفت إحداها تطرفاً حقيقياً أو حكمياً إثر ألف زائدة ـ قلبت همزة .

(٧) أى أعلت عين فعله ، سواء كان اسم الفاعل مؤنثاً ـ أو مثنى ـ أو مجموعاً . ومثله : كل اسم على وزن « فاعل » أو « فاعلة » وإن لم يكن وصفاً « اسم فاعل » ، كقولهم : «جائز » للبستان . قال الشاعر :

صَعْدَةٌ نَابِتَـةٌ فى جائز أينما الرِّيحُ تُميلها تَمِلِ

وقولهم : جائزة ـ للخشبة المعترضة وسط السقف .

قَائِل وبائِـع(١) — بخلاف نحو: عَيِنَ فهو عَايِنٌ، وعَوِرَ فهو عَاوِر(٢).

(الثالثة) أن تقعَ إحداهُما بعد ألف مَفاعل(٣)، وقد كانت مَدَّةً زائدةً في الواحـــد(٤) نحو: عجائز وصحائِف، بخلاف: قَسْوَرَة

---

(١) فإن أصلهما: قاول — وبايع. فأعلا بقلب كل من الواو والياء همزة — أو ألفاً ثم همزة؛ حملا على الفعل: قال — وباع.

(٢) يقال: عَيِن عَيناً وعينة — عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين. والعَوَر: ذهاب حس أحد العينين، وإنما صحت الواو والياء فى اسم الفاعل؛ لأنهما لم تعل فى الفعل خوف الالتباس بِعَان وعَار. وإنما يعل الوصف حملا على الفعل. وإلى المسألتين السابقتين يشير الناظم بقوله:

(أَحْرُفُ ٱلإِبْدَالِ «هَدَأْتَ مُوطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِن وَاوٍ وَيَا
آخِـــراً أَثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِى فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِى)(*)

أى: أن أحرف الإبدال التى تبدل من غيرها إبدالا شائعاً — تسعة أحرف مجموعة فى هذه العبارة: «هدأت موطياً». ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة، وكذلك إذا وقعت كل منهما عينا فى صيغة «فاعل» وأعلت فى فعله. وقوله: «ذا اقتفى» — أى اتبع وروعى. والإشارة، إلى إبدال الواو والياء همزة. (٣) المراد: «مفاعل» وما يشبهه فى عدد الحروف والحركات؛ من كل جمع تكسير ثالثه ألف بعدها حرفان مكسور أولهما؛ كفعائل وفواعل.

(٤) واللام صحيحة. وقيل فى علة الإبدال: إنه عند جمع قلادة على «مفاعل» — وقعت ألفها بعد ألف الجمع؛ فاجتمع ألفان ولا يمكن حذف أحدهما لفوات الغرض المقصود منه، فوجب تحريك المدة بالكسر لتكون كمين مفاعل، والألف إذا حركت قلبت همزة. ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة — بألف قلادة.

(*) «أحرف» مبتدأ «الابدال» مضاف إليه «هدأت موطياً» خبر المبتدأ مقصود لفظه «من واو» متعلق بأبدل «ويا» بالقصر — عطف عليه

(*) «آخراً إثر» ظرفان متعلقان بمحذوف نعت لواو وياء — أو حالان «ألف» مضاف إليه. وجملة «زيد» بالبناء للمجهول نعت لألف «وفى فاعل» متعلق باقتفى «ما» اسم موصول مضاف إليه «أعل» الجملة صلة ما «عيناً» تمييز محول عن الفاعل «ذا» اسم اشارة مبتدأ، وجملة «اقتفى» خبره، وهو ماض للمجهول ونائب فاعله يعود إلى ذا.

وقَسَاوِر[١] ومَعِيشَةَ وَمَعَايِشَ[٢] وشَذَّ مُصِيبَة ومصائِب، ومَنَارَة ومَنَائِر[٣]

ويشارِكُ الواوَ والياءَ فى هـذه المسألةِ الألِفُ[٤] نحو : قِلَادَة وقَلَائِد ، ورِسالَة ورَسائِل .

الرابعة : أن تقعَ إحداهما ثانِىَ حَرفينِ لَيِّنَيْنِ بينهما ألفُ مَفاعِل[٥] سواء كان اللَّينانَ : ياءين كَنيَائِف جمع نَيِّف[٦] — أو واوين كأوائِل

---

(١) لأن الواو ليست بمدة . والقسورة : الأسد، ويقال فيه : قَسْوَر بغير تاء .

(٢) لأن المدة فى المفرد أصلية ، وحرف المد الأصلى متحرك بأصله ؛ فإذا وقع بعد ألف «مفاعل » تحرك بحركته فلا يبدل .

(٣) أى بالإبدال ، مع أن المدة فى المفرد أصلية ، والقياس : مصاوب — ومناور ، وشذ كذلك : معائش — بالهمزة .

(٤) فتقلب همزة فى الجمع .

وإلى المسألة الثالثة من قلب الواو والياء والألف همزة — يشير الناظم بقوله :

(وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فى الْوَاحِـدِ   هَمْزاً يُرَى فى مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ)[*]

أى أن حرف المد « وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه » ، إذا كان ثالثا زائداً فى الواحد — يبدل همزة ؛ إذا ولى ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » نحو : قلادة — وقلائد . وقد أشار الناظم إلى بعض الشروط بقوله : « والمد زيد ثالثا فى الواحد » ، ولم يفصل اعتماداً على المثال .

(٥) أو مشابهه كذلك — لا ألف « مفاعيل » ولا ما يشبهه بشرط صحة اللام .

(٦) النيف : كل ما زاد على العقد إلى العقد الثانى ، من ناف — إذا زاد ؛ يقال : عشرة ونيف . والنيف : الزيادة — والفضل — والإحسان .

(*) «والمد» مبتدأ ، وجملة « زيد » حال من ضمير «يرى» الواقع خبراً عن المبتدأ « ثالثا » حال من ضمير زيد — أومن نائب فاعل يرى ، وهو على الأول من قبيل الحال المتداخلة — وعلى الثانى حال مترادفة « فى الواحد » متعلق بزيد « همزاً » مفعول ثان ليرى ، إن كانت علمية ونائب فاعله هو المفعول الأول — أو حال من ضمير يرى إن كانت بصرية « فى مثل » متعلق بيرى « كالقلائد » مضاف إليه على زيادة الكاف بين المضاف والمضاف إليه .

جمع أوَّل ـ أو مختلفين كسَيَائِد جمع سَيِّد ؛ إذ أصلُه سَيْوِد[١] وأما قوله :

* وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ *[٢] ـ فأصله بالعَوَاوِير ؛ لأنَّه جمع عُوَّار ، وهو الرَّمَد ، فهو مفاعِيل كَطَواوِيس — لا مَفَاعِل ؛ فلذلك صُحِّح .

وعكسه قولُ الآخر : * فيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *[٣] فأُبدِلَتْ الهمزةُ من ياء مفاعيل ؛ لأنَّ أصله « مَفَاعِل » ؛ لأن عَيَائِيلَ جمع عَيِّل — بكسر الياء — واحدُ العِيَال ، والياء زائدة للإشباع — مثلها فى قوله :

---

(١) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمتا ومثله : صوائد ـ جمع صائد ، وبوائع ـ جمع بائعة . ويشترط صحة اللام فى الجميع .

(٢) عجز بيت من الرجز ، لجندل بن المثنى الطهوى ، يصف الدهر وما لقيه منه ؛ حين كبرت سنه وانحنت عظامه ، وأصابت الأقذاء عينه . وصدره :

* حَنَى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَأْرِى *

اللغة والاعراب . حنى : قوس . ثأرى : قاتلى ، والثأر : الدم والطلب به ، والجمع أثآر وآثار ، وثأر به : طلب دمه وقتل قاتله . كحل عينه : وضع فيها الكحل تزييناً لها ، وفيه تخفيف الحاء وتشديدها . العواور: جمع عُوَّار ، وهو اللحم ينزع من العين ـ وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع فى العين . «حنى» فعل ماض، وفاعله، وفاعل كحل ـ يعودان على الدهر ، فى قوله مخاطباً زوجته :

غَرَّكِ أن تقاربَتْ أَبَاعِرِى وَأن رأيْتِ الدهرَ ذا الدَّوائِرْ

حَنَى عِظَامِى . . . . الخ

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع ـ كحلا على طريق المجاز.

والشاهد : تصحيح الواو فى «العواور» وعدم إبدالها همزة ؛ لما ذكره المصنف من أن أصله : العواوير على وزن مفاعيل ـ لا مفاعل ؛ لأن من حق جمع الاسم الذى على هذه الحال أن تقلب ألفه ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكن الضرورة جعلت الشاعر يحذف الياء ويكتفى بالكسرة مع الاعتداد بها وكأنها موجودة .

(٣) شاهد من كلام حكيم بن معية الربعى. وقد تقدم الكلام عليه فى باب جمع التكسير

..... * .... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *(١) فلذلك أُعِلَّ

(وهناك مسألة خاصة بالواو) : اعلم أنَّه إذا اجتمعَ واوان ، وكانت

(١) قطعة من بيت من البسيط ، للفرزدق الشاعر المشهور – يصف ناقة بالقوة وسرعة السير فى الهواجر ، وهو بتمامه :

تَنفِى يَدَاهَا الْحَصَى فى كلّ هَاجِرَةٍ   نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

اللغة والاعراب . تنفى : تبعد وتطرد . يداها المراد : يدا الناقة التى يصفها هاجرة ، الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر . الدراهيم : جمع درهام –لغة فى درهم ، تنقاد : مصدر نقد الدراهم – إذا ميز رديئها من جيدها ، على غير قياس . الصياريف : جمع صيرف ، ويقال له : صيرفىّ – وصرّاف ، وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض «يداها» يدا فاعل تنفى مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبة مضاف إليه «الحصى» مفعوله «فى كل هاجرة» فى كل متعلق بتنفى ، وهاجرة مضاف إليه «نفى الدراهيم» نفى مفعول مطلق لتنفى الدراهيم مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد الصياريف» تنقاد فاعل لنفى والصياريف مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

والمعنى : أن هذه الناقة لقوتها وسرعتها – تدفع يداها الحصى وتطرده عن وجه الأرض ، وهى سائرة وقت الهاجرة ؛ فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صوت ، كما يدفع الصراف الدراهم فيسمع لها صوت ورنين .

والشاهد : فى الصياريف ؛ فهو جمع صَيرف ، والقياس فى جمعه : صيارف ، أو صيارفة – بزيادة تاء للنسب ، كالأزارقة – والأشاعرة ، ولـكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء زائدة . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة الرابعة بقوله :

(كَذَاكَ ثَانِى لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا   مَدَّ «مفاعِلَ» كَجَمْعِ نَيِّفَا)(*)

أى : كذلك تبدل الهمزة من ثانى حرفين لينين اكتنفا – أى أحاطا – بمدة «مفاعل» وتوسطت هى بينهما . كما لو جمعت كلمة نَيِّف جمع تـكسير ، فإنك تقول : نيائف ؛ بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع – همزة .

(*) «كذاك» جار ومجرور خبر مقدم «ثانى» مبتدأ مؤخر «لينين» مضاف إليه «اكتنفاء» ألف الاثنين فاعل والجملة صفة لينين «مد» مفعول اكتنفاء «مفاعل» مضاف إليه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع «كجمع» متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله المحذوف «نيفاً» مفعوله – أى كجمعك نيفاً والنيف الزدياه .

الأولى مُصَدَّرَةً[١]، والثانية : إمّا متحركةٌ ، أو ساكِنةٌ متأصّلةٌ فى الواوية[٢] — أُبْدِلَتْ الواوُ الأولى همزةً ؛ فالأولى نحو : جَمْع وَاصِلة وَوَاقِيَة ، تقول : أَوَاصِل وَأَوَاقٍ ، وأصلهما : وَوَاصِل وَوَوَاقٍ[٣]. والثانية نحو : الأولى أُنْثى الأوَّل ؛ أصلها: وُولى بواوين ؛ أُولاهما فاءٌ مضمومةٌ — والثانية عينٌ ساكنةٌ[٤] ؛ بخلاف نحو : وُوفى وَوُورِى ؛ فإن الثانيةَ ساكنةٌ منقلبةٌ عن أَلِف «فاعَل»[٥] ، وبخلاف نحو : الوُولَى بواوين — مُخَفَّفاً من الوُؤْلى بواوٍ مضمومةٍ فهمزةٍ ، وهى[٦] أنثى « الأوْأَل » — أَفْعَل —[٧] من وَأَلَ إذا لَجأَ[٨] .

وخرج باشتراط التصدير نحو: هَوَوِى وَنَوَوِىّ[٩] فى المنسوب إلى هَوًى وَنَوًى .

---

(١) أى فى أول الـكلمة .

(٢) أى ليست منقلبة عن حرف آخر ؛ بأن تـكون مدة أصلية كأولى أنثى الأوّل — أو ليست مدة أصلا ؛ سواء تحركت كأواصل ، أو كانت ساكنة كأوّل . فذلك كله يجب فيه الإبدال .

(٣) أى بواوين : الأولى فاء الـكلمة — والثانية متحركة عارضة مبدلة من الألف الزائدة فى المفرد ، فأبدلت الواو الأولى همزة .

(٤) متأصلة الواوية ، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة .

(٥) أى وهو : واَفى — ووارَى ، فليست متأصلة فى الواوية ؛ لأنها بدل من ألف زائدة ، فلا يجب الإبدال حينئذ — بل يجوز :

(٦) الضمير راجع للوؤلى — بالهمز .

(٧) أى أفعل تفضيل لمذكر ، وللمؤنث « وُؤْلى » على وزن « فُعلى » .

(٨) فتـكون الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة فى الواوية ، وحينئذ لا يجب إبدال الواو الأولى همزة — بل يجوز .

(٩) لأن الواوين اجتمعتا فى آخر الـكلمة فلا تبدل الأولى همزة . وإلى هـــذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(فصل فى عكس ذلك) :

وهو : إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقعُ ذلك فى بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على « مَفَاعِل »(١) وذلك إذا وَقَعت الهمزةُ

(. . . . وَهَمْزاً أوّلَ الْوَاوينِ رُدَّ   فى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِىَ الأَشُدُّ)(*)

أى يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة — فى بدء كلمة لم تشبه « وُوفى » فى كون الثانية ساكنة عارضة ؛ ذلك لأنها بدل من الألف ، فإن الأصل « وَافى » على وزن فاعَل، فلا يجب فيها الإبدال بل يجوز. والأشد:القوة. وقد ذكر المصنف تفصيل ذلك

وخلاصته : أنه يجب قلب أول الواوين المصدرتين همزة فيما يأتى :

(ا) إذا كانت الهمزة الثانية متحركة ؛ كما فى جمع « واصلة » على فواعل ، تقول أواصل ، وأصلها : ووَاصل .

(ب) أو كانت الثانية ساكنة متأصلة فى الواوية ، كما فى « أُولى » أنثى الأول ؛ فإن أصلها : وُولى — بواوين ، قلبت الأولى همزة ، وليس فى العربية سوى هذه الكلمة

(حـ) أو تكون الثانية غير مدة أصلا ؛ بألا تكون بعد ضمة — كأوّل .

ويجوز القلب :

(ا) إذا كانت الثانية مدة عارضة غير أصلية مثل : «وُوفى» مبنية للمجهول ، فإنها منقلبة عن الألف الزائدة فى الماضى وهو «وافى»على وزن فاعل، فيجوز أن يقال: أوفى

(ب) أو كانت منقلبة عن حرف أصلى مثل : «وُولى» أنثىالأوأل — أفعل تفضيل.

(حـ) وكذلك تبدل الهمزة جوازاً من الواو ؛ إذا كانت مضمومة ضمة لازمة غير مشددة مثل: «أُجوه»— جمع وَجه ، و«أدؤر»جمع دار ، والأصل: وُجوه—وأدوُر.

(د) أو كانت مصدرة مكسورة كإشاح وإفادة — فى وشاح ووفادة . وتبدل من الياء إذا كانت مكسورة بين ألف وياء مشددة نحو : رائىّ وغائىّ — فى النسبة إلى :راية وغاية ، والأصل : رايِىّ وغايِىّ — بثلاث ياءات ، خففت الأولى بقلبها همزة .

(١) أى . وما يشبهه كما تقدم ؛ من كل جمع تكسير يماثله فى عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى ؛ فيدخل فى ذلك : فواعل ، وفعائل، وأفاعل. إلخ.

(*) « وهمزاً » مفعول رد الثانى مقدم « أول الواوين » أول مفعوله الأول والواوين مضاف إليه « رد » فعل أمر « فى بدء » متعلق برد « غير شبه» مضاف إليه «ووفى الأشد » مضاف إليه لشبه ، مقصود لفظه . ووفى فعل ماض مبنى للمجهول ، والأشد نائب فاعل

بعد أَلِفه ، وكانت تلك الهمزةُ عارِضةً في الجمع[1] ، وكانت لامُ الجمع همزةً ، أو ياءً ، أو واواً .

وخرج باشتراط العروض ، نحو : المِرآة والمرَائى ؛ فإن الهمزة موجودةٌ في المفرد؛ لأن المِرآة «مِفْعَلة» من الرُّؤية ـ فلا تُغَيَّرُ في الجمع[2]

وخَرَجَ باشتراط اعتلالِ اللَّامِ — نحو : صحائف وعَجائز ورسائِل ؛ فلا تغيَّرُ الهمزةُ في شيء من ذلك أيضاً .

وأمَّا ما حَصلَ فيه ما شَرطناه[3] — فَيَجِبُ فيه عَملاَن : قلبُ كسرةِ الهمزة فتحةً ، ثم قلبُها ياء في ثلاث مسائل وهى :

أن تكون لامُ الواحدِ همزةً ، أو ياءً أصليةً ، أو ياءً منقلبةً عن واو.

وواواً في مسألةٍ واحدةٍ وهى: أن تكون لامُ الواحِدِ واواً ظاهرة[4]

---

(١) أى ليست أصيلة فيه ؛ وذلك بأن لم تكن في المفرد ، بل جاءت في الجمع بدلا من حرف علة في المفرد .

(٢) وسمع « مرايا » بالإبدال شذوذاً ؛ سلوكاً بالهمز الأصلى مسلك العارض بسبب الجمع ؛ كما شذ عكسه ، وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى في قول عبيدة بن الحارث ابن عبد المطلب ـ عم الرسول ـ من قصيدة قالها في شأن يوم بدر ، وما وقع له من قطع رجله ، ومبارزته هو وحمزة وعلى ، ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وهو المراد من قوله : «ثلائثنا» في هذا البيت .

فما بَرِحَتْ أقدامنا في مكانِنا ثلائِثِنا حتى أُزِيرُوا المَنَائِيا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائئُ ـ بهمزتين . والقياس : خطاياى : لأنه جمع خطيئة .

(٣) وهو وقوع الهمزة بعد ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » ، وكون الهمزة عارضة في الجمع ، وكون لام الجمع معتلة « واو ـ أو ياء ـ أو همزة » .

(٤) أى سالمة في اللفظ من القلب ياء .

مثالُ مالامُهُ همزةٌ : « خَطَايَا »[1] ؛ أصلها : خَطَايِئ — بياء مكسورةٍ هى ياء خَطِيئة — وهمزةٍ بعدَها هى لامُهَا ، ثم أُبدِلت الياء همزةً عَلَى حَدّ الإبدال فى صحائف[2] فصار خَطَائِئ — بهمزتين ، ثم أُبدِلت الهمزةُ الثانية ياء ؛ لما سيأتى من أنّ الهمزةَ المتطرِّفة بعد همزةٍ تُبدلُ ياء ، وإن لم تكن بعدَ مكسورة ، فما ظنُّك بها بعدَ المكسورةِ ؟ ثم قُلبت كسرةُ الأولى فتحةً للتخفيفِ ؛ إذْ كانُوا قد يَفْعلون ذلك فيما لامُهُ صحيحةٌ ، نحو : مَدَارَى[3] ، وعَذَارَى — فى المَدارِى والعَذارِى ؛ قال :

* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِى *

(١) جمع خطيئة وهى الذنب ؛ من الخطأ وهو ضد الصواب ؛ ووزنه « فعائل » .

(٢) وهو وقوعها بعد ألف التكسير فى هذ الوزن .

(٣) جمع مِدْرى ، وهى مثل الشوكة يصلح بها شعر المرأة — كالمشط الكبير .

(٤) صدر بيت من الطويل — لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* فَيَا عَجباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ *

اللغة والاعراب . عقرت : ذبحت ونحرت . العذارى : جمع عذراء — وهى الشابة الفتية البكر . مطيتى ، المطية : كل ما يرتحله المسافر . رحلها ، الرحل : ما يوضع على ظهر البعير ، ويروى : كورها — وهو بمعنى الرحل . « ويوم » ظرف مبنى على الفتح فى محل جر أو رفع — معطوف على يوم فى الحالتين ؛ فى قوله قبل : ولا سيما يوم بدارة جلجل.

ويجوز أن يكون منصوباً معرباً ؛ كأنه قال : أذكر يوم عقرت « مطيتى » مفعول عقرت « فياعجبا » يا للنداء وعجبا منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا وهى مضاف إليه « من كورها » متعلق بعجبا « المتحمل » نعت لرحلها أو لكورها .

والمعنى : أذكر يوم عقرت ناقتى لهؤلاء الفتيات الأبكار ، وإنى لأعجب لهن ومنهن ! كيف أطقن الرحل فى هوادجهن ؟ وكيف رحلن بإبلهن على تنعمهن ورفاهة عيشهن ؟ وقصة هذا اليوم وما كان منه مع الفتيات وابنة عمه عنيزة — معروفة مشهورة .

وقال : * تَضِلُّ المَدَارَى فى مُثَنًّى وَمُرْسَلِ * [1]

— فَفَعْلُ ذلك هُنا أَوْلَى [2] ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قَبلها، فصار خطاءا — بألفين بينهماهمزةٌ ، والهمزةُ تُشْبِهُ الألِفَ [3] فاجتمع شِبهُ ثلاثِ أَلِفَات ، فأُبدِلت الهمزةُ ياء [4] ، فصار خطَايَا بعدَ خمسةِ أعمال .

والشاهد : فى المذارى ، فإنه جمع عذراء ، وأصله : عذارِىُ — قلبت كسرة الراء فتحة ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها — مثل خطايا . وقد استدل به على أن العرب تقلب الكسرة التى بعد ألف « مفاعل » — فتحة فى الأسماء الصحيحة ، مع أن الاسم الصحيح لا يحتاج إلى تخفيف ؛ لسهولة كل الحركات على حروفه .

(١) هذا الشاهد أيضاً عجز بيت من الطويل لامرىء القيس ، من المعلقة المذكورة — فى وصف شعر امرأة بالطول والكثرة . وصدره :

* غَدَائِرُه مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى الْعُلاَ *

اللغة والاعراب . غدائره ، الغدائر : الذوائب من الشعر — واحدتها غديرة ، مستشزرات : مرتفعات ، والشزر : الفتل على غير جهة للكثرة . تضل : تغيب ، المدارى : جمع مِدْرَى — وهى ما يعمل من الخشب أو الحديد على شكل المشط يسرح به الشعر المتلبد. وفى رواية : تضل العقاص ، والعقاص : جمع عقيصة. وهى ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب. مثنى : مفتول؛ لأنه ثنى بالفتل. مرسل: مسرح غير مفتول . « غدائره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر « إلى العلا » متعلق به « تضل المدارى » الجملة صفة « فى مثنى » متعلق بتضل « ومرسل » معطوف على مثنى.

والمعنى : أن ذوائب شعرها مرفوعات إلى أعلى الرأس ، وأن المدارى تضل فيه لكثافته وطوله ، وكثرته ما بين مفتول ومسرح .

والشاهد : فى المدارى ، ويقال فيه ما قيل فى العذارى فى البيت قبله .

(٢) أى لثقل الكسرة . (٣) لأنهما من مخرج واحد ، وهى متوسطة بين الفين .

(٤) وذلك فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة فى الآخر ، ولم تبدل واواً لخفة الياء ، ورجوعاً إلى الأصل .

ومثال مالامُه ياءٌ أصلية : « قَضَايَا »[1] ؛ أصلُهَا : قَضَايِيُ بياءين : الأولى ياء فَعِيلة — والثانية لامُ قَضِيَّة ، ثم أُبدِلت الأولى همزةً كما فى صحائف ، ثم قُلبت كسرةُ الهمزةِ فتحةً[2] ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً[3] ، ثم قُلِبت الهمزةُ ياء — فصار قَضَايا بعد أربعةِ أعمال[4] .

ومثال مالامُه واوٌ قُلِبت فى المُفرد ياء : « مَطِيَّة »[5] ؛ فإنَّ أصلهَا مَطِيوَة — فَعِيلة — من المَطاَ وهو الظَّهر[6] ، ثم أُبدلت الواوُ ياء ، ثم أُدغمت الياء فيها، وذلك على حَدِّ الإبدالِ والإدغامِ فى سَيْوِد - وَمَيْوِت[7] إذ قيل فيهما : سَيِّد وميِّت — وَجمعُهَا مطَايَا، وَأصلها : مَطايِو[8] . ثم قُلِبت الواوُ ياء لتطرُّفِهاَ بعد الـكسرة ، كما فى الغازِى - والدعى. ثم قُلبَت الياء الأولى همزةً كما فى صحائف[9] . ثم أبدلت الـكسرةُ فتحةً ، ثم الياء ألفاً[10] ، ثم الهمزةُ ياء — فصار مَطَايَا بعد خمسةِ أعمال .

ومثال مالامُه واوٌ سَلِمَت فى الواحـد : « هِرَاوة[11] وهَرَاوَى » ؛

---

(١) جمع قضية ، ووزنه « فعائل » ومثلها : هدية وهدايا ، وسجية وسجايا

(٢) أى للتخفيف ؛ وذلك لثقل الـكلمة بكونها جمعاً متناهياً ، فصار « قضاءَىُ » .

(٣) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها على القاعدة ، فصار قضاءا . فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم . (٤) إنما لم تـكن خمسة كخطايا ؛ لأن لام الـكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة . (٥) هى الدابة تمطو - أى تجد وتسرع فى السير .

(٦) أو من المطو- وهو المد والإسراع فى السير. يقال : مطوت بهم فى السير- أى مددت وأسرعت . (٧) وهو قلب الواو ياء ، وإدغامهما على القاعدة .

(٨) بياء مكسورة هى ياء «فعيلة» ، وواو هى لامها .

(٩) فصار مطاىٔ . (١٠) فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم .

(١١) هى العصا الضخمة ، ومثلها : إداوة - للاناء المسمى «الزمزمية» .

وذلك أنّا قلَبْنا ألِفَ «هِرَاوة» فى الجمع همزةً ـ على حدِّ القَلبِ فى «رِسالة ورسائل»[1] ، ثم أبدلنا الواو ياء لتطرُّفِها بعد الكسرةِ ، ثم فتَحنا الكسرةَ فانقلبت الياءُ ألفاً ، ثم قلبنا الهمزةَ واواً[2] — فصار هَرَاوَى بعد خمسةِ أعمالٍ أيضاً[3] .

(الباب الثانى) باب الهمزتين المتلقيتين فى كَلِمة[4] . والذى يُبدلُ منهما أبداً هو الثانية ـ لا الأولى ؛ لأن إفراطَ الثِّقل بالثانية حَصل.

فلا تخلُو الهمزتان المذكوتان ؛ من أن تكون الأولى مُتحركة

---

(١) أى لوقوعها فى جمع على «مفاعل» بعد ألف تكسيره حرفان ـ كما سبق مرات ـ فصار و « هرائو » . (٢) وذلك ليشابه ويشاكل الجمع مفرده .

وقد أشار الناظم إلى الباب المتقدم بقوله :

(وَافْتحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ «يَا» فِيمَا أُعِلّْ لاَمًا ، وَفى مِثْلِ هِـــرَاوَةٍ جُعِلْ
واواً . . . .)[5]

أى افتح الهمزة المعهودة ـ وهى الطارئة بعد ألف مفاعل وشبهه ، وردها ياء فى الجمع الذى لامه معتلة بالياء أو الهمزة ، وواواً فيما لامه معتلة بالواو ، وذلك مثل: هراوة ـ وهراوَى . وقد أوضح المصنف ذلك بما لا مزيد عليه .

(٣) وشذ تصحيح الهمزة بعد الألف فى قول الشاعر: حتى أزيرو المنائيا .

(٤) أى واحدة ؛ احترازاً من الاجتماع فى كلمتين نحو : أأنت فعلت هذا ؟ ـ أأمن وأأمر سعيد؟ فإن همزة الاستفهام كلمة مستقلة ـ فلا يجب فى مثل ذلك الإبدال؛ بل يجوز التحقيق كما ذكرنا ـ والإبدال ؛ فتقول : أنت فعلت ؟ ـ إيتمن ـ ايتمر .

(*) « الهمز » مفعول أول رد ، وهو مطلوب أيضاً لافتح على سبيل التنازع « يا » بالقصر مفعول رد الثانى «فيما» متعلق برد ، وما اسم موصول وجملة «أعل» المبنى للمفعول صلة ما «لاماً» تمييز محول عن نائب الفاعل «وفى مثل» متعلق بجعل «هراوة» مضاف إليه .

(*) « واوا» مفعول ثانٍ لجعل والأول نائب فاعله . أى جعل الهمزة واوا مثل هراوة.

والثانية ساكنة أو بالعكس ، أو يكونا متحركَتَين[١] .

فإن كانت الأولى متحركةً والثانية ساكنةَ — أبدلت الثانيةُ حَرفَ عِلَّة من جنسِ حركةِ الأولى ؛ فتبدَلُ ألِفاً بعد الفتحة نحو : آمَنْت[٢] ، ومنه قولُ عائشة رضى عنها : « وكان يأمُرُنى أن آتزِر »[٣] ، وهُو بهمزة فألفٍ ، وعَوَامُّ المحدِّثين يُحرِّفونه فيقرءونَه بألفٍ وتاءٍ مُشَدَّدَةٍ ، ولا وجه له ؛ لأنه افتَعِل من الإزار ، ففاؤه همزةٌ ساكنةٌ بعد همزةِ المضارَعة المفتوحة[٤] .

وياءً بعد الكسرة نحو : إيمان ، وشَذَّت قِراءةُ بعضهم (إئْلافِهِمْ) بالتَّحقيق .

وواواً بعد الضَّمةِ نحو : أُوتُمِن ، وأجازَ الكسائى أن يُبتدأ أُؤْتُمِن .

---

(١) ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً .

(٢) الأصل : أأمنت ، أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها .

(٣) أى : ألبس الإزار ، وذلك إذا كانت حائضاً وأراد مباشرتها ، وأصله : أأتزر ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً . وهذا جزء من حديث عن عائشة ، ونصه كما فى البخارى : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كنت أغتسل أنا والنبى صلى الله عليه وسلم من إناء واحد كلانا جنب ، وكان يأمرنى فآتزر فيباشرنى وأنا حائض ، وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض » ، والمراد بالمباشرة فى الحديث : التقاء البشرتين لا غير ، وإنما كان يأمرها بالاتزار — لحرمة ما وراء الإزار من الحائض .

(٤) فقد أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد فتح — لا بعد تاء . وحكى الزمخشرى عن بعض العرب : اتّزر — بالإدغام . وروى البخارى من حديث جابر : إذا كان الثوب ضيقاً فاتّزر به ، وذلك مقصور على السماع .

بهمزتين[1]، نقله عنه ابنُ الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء، وردَّه[2].

وإن كانت الأولى ساكنة والثانيةُ متحركة[3]: فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية نحو: سَأَّل[4] ولأَّل[5] ورأَّس[6].

وإن كانتا فى موضع اللّام — أبدلت الثانيةُ ياء مطلقاً[7]؛ فتقول فى مثال «قِمَطْر» من قَرَأ: قِرَأْى[8]، وفى مثال «سَفَرْجل» منه: قَرَأْيأٌ — بهمزتين بينهما ياءٌ مُبدلةٌ من همزةٍ[9].

---

(١) مضمومة فساكنة. وخص الابتداء؛ لأن همزة الوصل تذهب فى الدرج فترجع الهمزة الثانية إلى أصلها لزوال موجب قلبها واواً.

(٢) حاصل الرد: أن العرب لا تجمع بين همزتين ثانيتهما ساكنة، وهذا الرد ذكره ابن الأنبارى على الكسائى فى إجازته البدء فى قوله تعالى: (إئت بقرآن غير هذا) بهمزتين — من الآية ١٥ من سورة يونس — لا فى أؤتمن كما قال المصنف.

وفى حكم هذه الحالة — وهى الهمزة الساكنة بعد المتحركة — يقول الناظم:

(وَمَدًّا أُبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ أَنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتُمِنْ)(*)

أى ابدل ثانى الهمزتين المجتمعتين فى كلة واحدة — إن كانت ساكنة، وهذا يقتضى أن تكون مدة من جنس حركة ما قبلها، وذلك مثل: آثر — أصله: أأثر، فأبدلت الثانية الساكنة ألفا لمناسبة فتح ما قبلها. وأئتمن: أصله: أأتمن فقلبت الثانية واواً لضم ما قبلها. (٣) ولا يقع هذا النوع فى موضع الفاء لتعذر النطق بالساكن ابتداء.

(٤) صيغة مبالغة من السؤال — أى كثير السؤال، ووزنه «فعّال».

(٥) نسبة لبائع اللؤلؤ (٦) نسبة لبائع الرءوس (٧) سواء كانت طرفا أم غير طرف.

(٨) الأصل: قرأء — بهمزتين أولاها ساكنة، قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفا إثر همزة ساكنة فراراً من الثقل، وكان القياس الإدغام كما فى سآل، لولا أن الطرف أولى بالتغيير، ولهذا قدم القلب هنا.

(٩) والأصل: قرأأأ بثلاث همزات، فقلبت الثانية لأن قلبها يخلص من اجتماع همزتين

(*) «ومدا» مفعول ابدل الثانى «ثانى» مفعوله الأول والهمزين مضاف إليه «من كلة» متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن يسكن» شرط وفعله، والجواب محذوف أى فأبدله مداً

وإن كانتا متحركَتين ؛ فإن كانتـا فى الطَّرَف ، أو كانت الثانيةُ مكسورة ـ أُبْدِلت ياء مطلقاً[١] .

وإن لم تكن طرَفاً ، وكانت مَضْمومةً ـ أبدِلَت واواً مطلقاً[٢] .

وإن كانَتْ مفتوحةً ؛ فإن انفتَحَ ما قبلَهَا أو انْضَمّ ـ أبدِلَت واواً وإن انـكسرَ أُبدِلَت ياء[٣] .

وأمثلة المتطرفة: أن تَبْنِيَ مِن «قرأ» مِثلَ جَعْفَر ـ أوزِبْرِج ـ أو بُرْثُن[٤] .

وأمثلة المـكسورة : أَن تَبْنِيَ من « أمَّ »[٥] مثل إِصْبِـع — بفتح الهمزةِ — أو كَسرِهَا ، أو ضَمِّها ، والباءُ فيهنَّ مكسورة ، فتقولُ

وهذه الأمثلة التى ذكرها المصنف هنا وفيما بعد : فرضية خيالية ؛ يقصد بها التدريب والتمرين ، ولا يكاد يوجد لها نظائر مأثورة فى فصيح الـكلام العربى .

(١) سواء كان ما قبلها مفتوحا ـ أم مضموما ـ أم مكسوراً .

(٢) سواء كانت بعد ضم ـ أو فتح ـ أو كسر .

(٣) والخلاصة : أن الهمزتين المتحركتين ؛ إما أن يكونا فى الطرف ـ أو لا .

(ا) فإن كانتا فى الطرف ؛ فالأولى : إما مفتوحة ـ أو مكسورة ـ أو مضمومة .

(ب) وإن كانتا فى غير الطرف ؛ تضرب حالات الأولى الثلاثة فى مثلها من الثانية ، فينشأ من ذلك تسع صور . وحكم ذلك كله :

[ا] أن المتطرفة ؛ تبدل ياء فى جميع أنواعها ، ولا ينظر إلى حركتها أو حركة الأولى .

[ب] وغير المتطرفة ؛ تبدل ياء إذا كانت مفتوحة بعد كسر ، أو مكسورة بعد فتح ـ أو كسر ـ أو ضم . وتبدل واواً ؛ فى الخمسة الباقية وهى : أن تـكون مفتوحة بعد فتح ـ أو ضم ، أو مضمومة بعد فتح ـ أو كسر ـ أو ضم .

(٤) فتقول : قَرْأأ ، قِرْئِئ ـ أى قُرْؤُؤ ـ بهمزتين ثم تبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرف فيما زاد على الثلاثة .

(٥) معناها : قصد ـ أو صار إماما .

فى الأوَّل : أَأْمِم — بهمزتين: مفتوحةٍ فساكنةٍ ، ثم تَنقُل حركةَ الميم الأولى إلى الهمزةِ الثانيةِ قَبلها ليتمكَّن من إدغامِها فى الميم الثانية[١] ، ثم تبدلُ الهمزة ياء[٢] ، وكذا تفعلُ فى الباقى أيضاً ، وذلك واجب

وأمَّا قراءةُ ابن عامر والكوفيين : « أئمة »[٣] بالتحقيق[٤] ، فممّا يُوقفُ عنده ولا يُتجاوز .

وأمثلة المضمومة : « أَوُبّ » جمع أَبّ وهو المَرْعَى ، وأن يُبنَى من « أمَّ » مثل إصْبُع — بكسر الهمزة وضم الباء ، أو مثل « أُبْلُم »[٥] فتقول : أَوُم — بهمزةٍ مفتوحةٍ أو مكسورةٍ أو مضمومةٍ ، وواو مضمومةٍ[٦] . وأصلُ الأوَّل : أَأْبُب على وزن أَفْلُس ، وأصلُ الثانى والثالث : إِئْمُم — وأُأْمُم ، فنقلوا فيهنَّ[٧] ؛ ثم أبدلُوا الهمزة واواً[٨] وأدغموا أحدَ المِثلين فى الآخر.

---

(١) وذلك لاجتماع مثلين . (٢) أى الهمزة الثانية المنقول إليها كسرة الميم ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة — تقلب ياء كما تقدم .

(٣) أى فى قوله تعالى فى سورة القصص فى الآية الخامسة : (ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين) وقد وردت فى آيات أخرى .

(٤) أى من غير إبدال ، وهو جمع إمام ، والقياس : أيمة بقلب الهمزة الثانية ياء وأصله : أأممة ، نقلت كسره الميم إلى الهمزة قبلها توصلا للادغام وأدغمت الميان ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء . (٥) هو سعف شجر الدوم .

(٦) بهذا التقسيم استوفى الأقسام الثلاثة ، وأصبح ذكر « أوب » زائداً ؛ فالصواب حذف قوله « أو مفتوحة » ؛ للاستغناء عنها بذكر « أوب » .

(٧) أى نقلوا حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها — وهو الهمزة الثانية .

(٨) أى تخفيفا ؛ لأنها تجانس حركتها .

ومثال المفتوحة بعد مفتوحة : « أَوَادِم » —[١] جمع آدم .

ومثال المفتوحة بعد المضمومة: « أُوَيْدِم » — تصغير آدم .

ومثال المفتوحة بعد مكسورةٍ : أن يُبنَى مِن « أَمّ » على وزن إِصْبَع — بكسر الهمزةِ وفتح الباء[٢] .

(١) أصله : أآدم — بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، قلبت الهمزة الثانية واواً على قاعدة قلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واواً مطلقا ؛ سواء كان ما قبلها مفتوحا أو غير مفتوح .

(٢) تقول : إِيَمّ ، وأصله : إِأْمَمْ ، نقلت حركت الميم الأولى إلى الساكن قبلها توصلا للادغام الواجب ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء .

وقد ذكر الناظم حكم الهمزتين المتحركتين في ثلاثة أبيات ؛ فقال فى حكم الهمزة المفتوحة وأنها تقلب واواً إن كان قبلها فتحة أو ضمة — وياء إن كان قبلها كسرة —

(إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً ، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ)(*)

أى إن يفتح الهمز الثانى بعد ضم أو فتح—يقلب واواً، وينقلب ياء إن وقع بعد كسر

وقال فى حكم الهمزة المكسورة والمضمومة :

(ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا،وَمَا يُضَمّ وَاواً أَصِرْ ، مَالَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقـــاً جَا ، وَأَؤُمّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فى ثَانِيهِ أُمّ)(*)

(*) « إن يفتح » شرط وفعله ونائب الفاعل يعودإلى ثانى الهمزين « إثر ضم» إثر ظرف متعلق بافتح وضممضاف إليه « قلب» جواب الشرط ونائب الفاعلمفعوله الأول «واواً » مفعوله الثانى « وياء » مفعول ينقلب مقدم « إثر كسر » إثر ظرف متعلق به وكسرمضاف إليه .

(*) « ذو الكسر » مبتدأ ومضاف إليه « كذا » خبر « مطلقاً » حال من الضمير المنتقـلإلى الظرف « و ما»اسم موصول مفعول أول أصر،وجملة «يضم»صلة «واواً» مفعول أصر الثانى « ما » مصدرية ظرفية « لم يكن » اسميكن يعود إلى ثان الهمزين ، وجملة « أتم » خبرها « لفظاً » مفعول اتم ، والتقدير : مالم يكن مايضم قد ختم كلمة — أى وقع فى آخرها

(*) «فذاك» اسمإشارةإلىثانالهمزين — مبتدأ « ياءمطلقاً »حالان منفاعل«جا»العائد إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر المبتدأ « وأؤم » مبتدأ قصد لفظه « ونحوه» عطفعليه«وجهين» مفعول أم مقـدم « فى ثانيه » متعلق بأم « أم» فعل أمر بمعنى قصد ،والجملة خبر المبتدأوما عطف عليه . ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب ، على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم

وإذا كانت الهمزةُ الأولى من المتحركتين — همزةً مضارعة[1] ، نحو : أَؤُمُّ وأَئِنُّ[2] — مضارِعَى أَمَمْتُ وأننت — جازَ فى الثانيةِ التَّحقيق[3] ؛ تشبيهاً بهمزةِ المتكلِّم؛ لدلالتها على معنًى - بهمزة الاستفهام نحو : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) .

(فصل) فى إبدالِ الياءِ من أُخْتَيها : الألف والواو .

أمَّا إبدالُهَا من الألفِ ففى مسألتين :

(إحداهما) أن ينكسر ما قبلها، كقولك فى مِصباح : مَصابِيح ، وفى مِفتاح : مَفاتيح ، وكذلك تصغيرهما[4] .

(الثانية) أن تقعَ قبلها ياءُ تصغيرٍ، كقولك فى غلام : غُلَيِّم[5] .

أى كذلك ينقلب ياء - الهمز المكسور مطلقاً ؛ سواء كان ما قبله مكسوراً ، أم غير مكسور . والهمز المضموم يقلب واواً مطلقاً ؛ بشرط ألا يكون طرفا ، وهو المراد بقوله : « ما لم يكن لفظاً أتم » . فإن كان طرفاً وجب قلبه ياء ، وهذا قوله : « فذاك ياء مطلقاً جا » . وإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة . وكانت الثانية مضمومة - جاز فى الثانية وجهان : الإبدال والتحقيق، نحو : أؤم مضارع أمّ ؛ تقول : أأم - وأؤم . وذلك قوله : « وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه » ومعنى أمّ : اقصد واتجه لهذا الحكم :

(١) أى للمتكلم ، سواء كان متعدياً أو قاصراً (٢) أى أتألم من الألم مثلا :

(٣) وجاز القلب فتقول : أوم - وأين . وكذلك إذا التقت الهمزتان فى كلتين يجوز فى الثانية القلب والتحقيق، نحو قوله تعالى : (فقد جاء أشراطها) .

(٤) أى أن الألف تنقلب ياء فى التكسير والتصغير ؛ لانكسار ما قبلها وتعذر النطق بالألف بعد الكسرة ، فيقال فى التصغير : مُصَيبيح - ومُفَيتيح .

(٥) لأن ما بعد التصغير لا بد أن يكون متحركا بالكسرة ، والألف لا تقبل الحركة ، وياء التصغير ساكنة فقلبت الألف ياء للتخلص من الساكنين :

وفى هاتين المسألتين يقول الناظم :

وَأَمَّا إبدالُها مِن الواو ففى عَشرِ مسائل :

(إحداها) أن تقعَ بعد كسرةٍ وهى: إمَّا طَرَفٌ[1] كرَضِىَ وقَوِىَ وعُفِى والغَازِى والداعِى[2] . أو قبلَ تاءِ التأنيثِ[3] كشَجِيَة[4] ، وَأَكْسِية[5] . وغَازِية[6] ، وعُرَيقِيَة — فى تصغير عَرْقُوَة[7] . وشذَّ سَوَاسِوة — فى جمع سواء[8] ، ومقَاتِوَة — بمعنى خُـدَّام[9] . أو قبلَ الألفِ والنُّونِ

(وَيَاءً اُقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ . . . . .)(*)

أى اقلب حرف الألف ياء إذا تلا — أى وقع — بعد كسرة ، أو بعد ياء تصغير .

(١) أى حقيقة ، سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل — أو للمفعول ، أو فى اسم ، وقد مثل لها المصنف . أو حكما ، كالواقعة قبل تاء التأنيث أو الألف والنون الزائدتين .

(٢) هذه الـكلمات كلها واوية اللام أصلا ؛ بدليل ظهور الواو فى بعض التصاريف كالرضوان — والقوة — والعفو — والغزو — والدعوة .

(٣) هذه متطرفة حكما ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة بنفسها ، فالواو التى تليها فى حكم المتطرفة . ومثل التاء : الألف المدودة ، كأشقياء وأدعياء .

(٤) هى بتخفيف الياء — اسم فاعل للمؤنث ؛ من الشجو — وهو الحزن والهم ، وأصلها : شجوة . (٥) جمع كساء — وأصلها : أكسِوة . (٦) اسم فاعل من الغزو .

(٧) هى إحدى الخشبتين المعترضتين فى فم الدلو . وكان يجب فى عريقية عدم قلب الواو ياء ؛ لأنها بنيت على التاء — بدليل أنه ليس هناك اسم معرب آخره واو قبلها ضمة .

(٨) أى بمعنى مستو ، يقال : الناس سواسوة فى هذا الأمر — أى مستوون فيه ، والقياس : سواسية ، ووزنه « فعافلة » على أى حال . وقال الدماميني : السواسوة : الجماعة المستوون فى السن . وفيه شذوذ آخر وهو : جمعه على هذا الوزن ، وقياس جمعه : أسوية ؛ لأن « فعال » يجمع على أفعلة ، كقَباء وأقبية ؛ كما شذ من جهات أخر .

(٩) جمع « مُقتو » اسم فاعل من اقتوى — بمعنى خدم ، والقتو : الخدمة ، وأصله : مُقْتوِو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم أعل إعلال قاض ، قيل : ولا ثالث لهما .

(*) « وياء » مفعول اقلب الثانى مقدم « ألفاً » مفعوله الأول « كسراً » مفعول لا مقدم ، وجملة « تلا » نعت لألف وفاعله يعود على ألفا « أو ياء » عطف على كسرا ، وتصغير مضاف إليه .

الزَّائِدَتين ، كقولك فى مثال قَطِران من الغَزْو : غَزِيَان[١] .

(الثانية) أن تقع عَيناً لمصدرِ فِعلٍ ؛ أُعِلَّت فيه[٢] ـ ويكونُ قَبلَها كسرة ـ وبَعدَها أَلِف[٣] كصِيام وقِيام وانقِياد واعتِياد[٤] ؛ بخلاف نحو : سِوَار وسِوَاك ـ لانتفاءِ المصدَرِيَّة ، ونحو : لاَوَذَ لِوَاذاً[٥] وجاوَرَ جِوازاً ـ لِصِحَّةِ عَينِ الفِعل[٦] ، وراح رَواحاً ـ لعدم الكسرةِ ، وحَالَ حِوَلاً وعَادَ المريض عِوَداً ـ لعدم الألِف . وقلَّ الإعلالُ فيه[٧] نحو قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَماً[٨] وَارْزُقُوهُمْ) ، وقوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَماً لِلنَّاسِ)[٩] — فى قراءة نافع وابنِ عامر فى النساء ، وفى قراءة ابن عامر فى المائدة . وَشَذَّ التَّصحيحُ مع استيفاءِ الشروطِ فى قولهم : نَارَت الظَّبية نِوَاراً[١٠] ـ بمعنى نَفَرت ، ولم يُسْمَع له نَظِير .

---

(١) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، ولا عبرة بالألف والنون الزائدتين لأنهما فى حكم الانفصال . (٢) أى فى الفعل ؛ بأن كانت فيه حرف علة منقلباً عن غيره .

(٣) فجملة الشروط أربعة ، وقد ذكر المصنف محترزاتها ـ فتنبه يا فتى .

(٤) الأصل فيهن : صوام ـ وقوام ـ وانقواد ـ واعتواد ـ بالواو ، فقلبت ياء فى المصدر حملا له على الفعل ، لاستثقالها بين الكسرة والألف .

(٥) لاوذ القوم لواذاً وملاوذة ـ لاذ بعضهم ببعض ، ولاذ به ـ لجأ إليه وعاذ به .

(٦) المراد : عدم إعلالها كما بينا ، وإلا فهى معتلة .

(٧) أى فيما عدم الألف . ولم يشترط ابن الحاجب فى الشافية فى قلب الواو فى المصدر ـ وجود ألف بعدها .

(٨) هو مصدر جىء به للمبالغة كما قال المفسرون ، وأصله : « قِوماً » قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . من الآية ٥ من سورة النساء (٩) ٩٧ : سورة المائدة

(١٠) والقياس « نيارا » .

(الثالثة) أَنْ تَقَعَ عيناً لجمعٍ صحيحِ اللامِ وقبلَها كسرةٌ ، وهى فى الواحد: إمّا مُعَلَّة(١) ، نحو : دَار وَدِيار ـ وَحِيلَة وَحِيلَ ـ وَدِيمَة وَدِيَم(٢) ـ وَقِيمة وَقِيمَ ـ وقَامة(٣) وقِيمَ ، وشَذَّ حاجة وحِوَج .

وإمّا شبيهةٌ وهى الساكنة . وشرطُ القلبِ فى هذه : أن يكونَ بَعدها فى الجمع ألِفٌ(٤) كسَوْط وَسِيَاط ـ وحَوْض وحِيَاض ـ وَرَوْض

وفى المسألتين المتقدمين يقول الناظم :

(. . . . . بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا
فى آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَادَتَىْ « فَعْلَانَ » ذَا أَيْضًا رَأَوْا
فى مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا ، وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غالبًا ، نَحْوُ الْحِوَلْ)(*)

أى افعل « ذا » بالواو ـ وهو قلبها ياء ـ إذا كانت طرفاً فى الآخر ، أو وقعت قبل تاء التأنيث ، أو قبل زيادتى « فعلان » مكسوراً ما قبلها على نحو ما بينه المصنف .
وكذلك رأى النحاة قلب الواو ياء بعد الكسرة ؛ فى مصدر كل فعل معتل العين وبعدها ألف وقبلها كسرة . وإذا كان المصدر على وزن « فِعَل » وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ـ صحت فيه الواو نحو: الحِوَل ـ مصدر حال؛ تقول: حال حِوَلا .

(١) أى منقلبة ، سواء كان بعدها ألف فى الجمع ، كديار ـ جمع دار ، أو لا كباقى الأمثلة التى ذكرها المصنف . (٢) أصلها : دِوْمه ـ من دام يدوم .
(٣) قامة الإنسان : طوله وحسن قوامه واعتداله ـ وبكرة البئر بأداتها .
(٤) لأنها ليست فى الضعف كالمعتلة ، فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بوجود الألف القريبة من الياء . فجملة الشروط خمسة : أن يكون جمعاً صحيح اللام ـ وأن

(*) « بواو » متعلق بافعلا « ذا » اسم إشارة مفعول افعلا مقدم، وهو إشارة إلى القلب ياء (*) فى آخر » متعلق بمحذوف نعت لواو « أو قبل » معطوف على محل فى آخر « تا التأنيث » مضاف إليه « أو زيادتى » عطف على تاء التأنيث « فعلان » مضاف إليه ممنوع من الصرف « ذا » اسم إشارة مفعول رأوا، وهو إشارة إلى قلب الواو ياء (*) « فى مصدر المعتل » فى مصدر متعلق برأوا، والمعتل مضاف إليه « عيناً » تمييز « والفعل » مبتدأ « منه » حال من فاعل « صحيح » الواقع خبراً للمبتدأ « غالباً » حال من فاعل صحيح أيضاً « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والحول مضاف إليه .

وَرِيَاض ؛ فإن فُقِدَت صُحِّحت الواوُ نحو : كُوز وَكِوَزة ـ وَعَوْدٌ « بفتح أوَّله المُسِنّ من الإبل »(١) وعِودَة ، وشَذَّ قولهم : ثِيَرَة(٢) .

وتُصَحَّحُ الواوُ إن تحرَّكَت فى الواحد نحو : طَوِيل وَطِوَال، وشَذَّ قولُه : * وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَال طِيَالهَا *(٣)

قيل : ومنه(٤) (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)(٥) ، وقيل : جَمْعُ جَيِّد(٦) لاجَوَاد.

تسكون الواو فى الواحد معلة أو شبيهة بها ـ وأن يكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف .

(١) هو الذى جاوز فى السن سبع سنين، والجمع عِيَدة ـ وعِوَدة .

(٢) جمع ثَور ، والقياس ثِوَرة . (٣) عجز بيت من الطويل لأنَيف بن زبّان النبهانى الطائى ـ أحد شعراء الحماسة ، وصدره :

* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ *

اللغة والاعراب . القماءة : قصر القامة ، من قمؤ الرجل ـ إذا ذل وصغر . ذلة : ضعة وهوان . أعزاء ـ من العزة وهى القوة والمنعة ـ ضد الذلة . طيالها : جمع طويل وأصله طوال . « أن القماءة ذلة » ، المصدر المسكون من أن ومعموليها فاعل تبين .

والمعنى : ظهر لى بعد التجربة والممارسة ـ أن قصر القامة فى الإنسان دليل الضعة والمذلة ، وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة .

والشاهد : فى « طيالها » فإن الأصل : طوالها ؛ لأنه جمع طويل ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وكان القياس ألا تقلب ياء فى الجمع ؛ لأن الواو فيها متحركة فى المفرد ، فهى قوية بالحركة ولم تقلب فيه ، فقلبها شاذ .

(٤) أى من إبدال الواو المتحركة فى المفرد ياء شذوذاً ، وذلك بناء على أن الجياد جمع جواد ـ وهو الذى يسرع فى جريه .

(٥) الصافن من الخيل : الذى يقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وهو من صفات الخيول الجيدة ـ والرجل يصف قدميه. والجياد : المسرعة فى جريها ، وقد وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الصفتين المحمودتين؛ واقفة وسائرة ـ ٣١ : سورة ص

(٦) وعلى ذلك لايكون الإبدال شاذاً ؛ لأن الواو فى المفرد معتلة ؛ إذ أصله جَيْوِد ـ من جاد يجود ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا .

أو أُعِلَّت لامُه ؛ كجمع رَيَّان ـ وَجَوّ[1] بتشديدِ الواو ، فيقال : رِوَاء وَجِوَاء ـ بتصحيح العَين[2] ؛ لئلاَّ يتوالَى إعْلالَانِ[3] وكذلك ما أشبَهما.

وهذا الموضع ليس محرّراً فى الْخلاصةِ ولا فى غيرها من كتب الناظم فتأمَّلْه .

(١) ريان ـ أى مرتو بالماء ـ ضد عطشان ، والجو : هو الفضاء بين السماء والأرض ، واسم لمواضع كثيرة .

(٢) وأصلهما: رِوَاى ـ وجِوَاوْ ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة

(٣) إعلال العين ؛ بإبدالها ياء لـكسر ما قبلها ـ وإعلال اللام بقلبها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . وكذلك يمتنع الإعلال إن لم يكسر ما قبل الواو نحو : أثواب وأحواض ، أو وقعت الواو عيناً لمفرد غير مصدر ، نحو : خِوان وسِوار . وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط ، كما فى حِوَج وحِوَل ـ جمعى حاجة وحيلة .

وإلى هذه المسألة الثالثة أشار الناظم بقوله :

(وَجَمْعُ ذِى عَينٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ)(*)

أى : إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام ، وأعلت فى مفرده أو سكنت ـ فاحكم بهذا الإعلال؛ وهو قلبها ياء ، إن انكسر ما قبلها ووقعت بعدها ألف كما بين المصنف ومعنى عَنّ : ظهر وعرض . ثم ذكر الناظم أنه إذا لم تقع بعد الواو السالفة ألف فى الجمع ـ لاتعل . ويجب التصحيح فى الجمع الذى على وزن « فِعَلة » كما مثل المصنف فى عَود وعِودة ـ وكُوز وكِوزة . ويجوز التصحيح والإعلال فيما كان على وزن « فِعَل » فقال فى ذلك :

(وَصَحَّحُوا « فِعَلَةً » ، وَفى « فِعَلْ » وَجْهَانِ ، وَالإِعلالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ)(*)

(*) « وجمع ذى عين » جمع مبتدأ وذى عين مضاف إليه « أعل » ماض المجهول والجملة نعت لعين «أو سكن» معطوف على أعل « فاحكم » الفاء زائدة ، والجملة خبر المبتدأ «بذا» متعلق باحكم « الإعلال » بدل أو عطف بيان «فيه حيث» متعلقان باحكم «عن» ـ أى عرض ـ فعل ماض ، والجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(*) « فعلة» مفعول صححوا والواو فيه للعرب « وفى فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ « أولى » خبر « كالحيل » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى وذلك

(الرابعة) أن تَقَعَ طَرَفاً رابعـةً فصاعِـداً[1] تقول : عَطَوْت، وَزَكَوْت[2] فإذا جئتَ بالهمزة أو التضعيف — قلت : أَعْطَيْتُ وزَكَّيْتُ[3] . وتقول فى اسمِ المفعولِ ؛ مُعْطَيَان ومُزَكَّيَان ؛ حَمَلوا الماضى عَلَى المضارعِ ، واسم المفعول على اسمِ الفاعل ؛ فإنَّ كلاًّ منهما قَبل آخره كسرةٌ . وسأل سيبويه الخليلَ عن وجه إعلال نحو : تَغَازَيْنَا وتَدَاعَيْنَا[4] ، مع أَنَّ المضَارِعَ لا كَسْرَ قبل آخره[5] — فأَجَابَ بأَنَّ الإعلال ثَبتَ قبلَ مَجىءِ التاءِ فى أَوَّله ، وهو[6] غَازَيْنَا ودَاعَيْنَا — حملاً عَلَى « نُغَازِى ونُدَاعِى » ، ثم استُصحِب معها[7] .

فالتصحيح نحو : حاجة وحِوج أو حيج ، وحيلة وحيل وحول . والإعلال نحو : قامة وقِيمَ — وديمة ودِيم . والإعلال غالب ، أما التصحيح فشاذ عند غيره .

(١) بشرط فتح ماقبلها ، وأن تكون منقلبة ياء فى المضارع ، سواء كانت فى فعل أو فى اسم

(٢) بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة . ومعناها . أخذت — ونميت .

(٣) فأبدلت الواو ياء لأنها صارت رابعة .

(٤) والأصل تغازونا — وتداعونا .

(٥) أى حتى يعل ويحمل عليه الماضى ؛ فإن المضارع تتغازى وتتداعى .

(٦) الضمير عائد على معلوم من السياق — أى الفعل المجرد من التاء .

(٧) وهذا الإعلال يستصحب أيضاً مع هاء التأنيث نحو : المعطاه ؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر فتحة . وفى هذه المسألة يقول الناظم :

(وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ « يَا » انْقَلَبْ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ . . . .)(*)

(*) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير فى انقلب الواقع خبراً المبتدأ « بعد فتح » بعد ظرف متعلق بانقلب وفتح مضاف إليه « ياء » مفعوله وقصر للضرورة « كالمطيان » الكاف جارة لقول محذوف ، والمطيان مبتدأ « يرضيان » فعل مضارع مبنى للمجهول والألف نائب فاعل والجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى موضع الحال من ضمير انقلب ، وهى مقول القول المحذوف

(الخامسة) أَنْ تَلِيَ كسرةً ، وهى ساكنةٌ مُفردَةٌ(١) نحو : ميزَان وَميقَات(٢) ؛ بخلاف نحو : صِوَان وَسِوَار(٣) ، واجْلِوَّاذ واعْلِوَّاط(٤) .

(السادسة) أن تكونَ لاماً لِـ« فُعْلَى » ـ بالضم ؛ صفةً نحو : (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا) ، وقولك : للمتقين الدَّرَجَةُ العُلْيَا(٥) . وأما قول الحجازيِّين « القُصْوَى » ـ فشَاذٌّ قياساً فَصيحٌ استعمالا(٦) نُبِّه به على الأصل ؛ كما فى استحْوَذَ والقَوَد . فإن كانت « فُعْلَى » اسماً لم تُغَيَّر(٧) كقوله : * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبرةً(٨) *

أى إذا وقعت الواو لاماً « أى طرفاً » بعد فتح ـ قلبت ياء ؛ كالمعطيان ويرضيان، فإن أصلهما : الواو ، وقد فصل المصنف القول فى هذا . وكلمة « وجب » الواقعة تماماً للبيت متصلة بموضوع آخر هو : إبدال الواو من الألف ـ كما سيأتى بعد.

(١) أى غير مشددة ومدغمة فى مثلها. (٢) أصلهما : موزان وموقات ـ من الوزن والوقت ، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

(٣) لأن الواو فيهما متحركة . والصوان : هو الوعاء الذى يصان ويحفظ فيه الشيء.

(٤) لأن الواو فيهمامشددة غيرمفردة .وشذ قلبالواو المدغمة فىمثلها ياء كقولهم ديوان فى دوّان، بدليل جمعه على دواوين .والإجلواذ : المضاء والسرعة فى السير ، وهو خاص بالإبل . واعلوّط البعير ـ تعلق بعنقه وعلاه ـ أو ركبه بلا خطام أو عرياناً . ويجب التصحيح كذلك إن فتح ما قبل الواو ؛ نحو : سَوط ـ وقَول . ولم يذكر الناظم هذه المسألة الخامسة . (٥) فإن أصلهما : الدنوا والعلوا ـ من الدنو والعلو ؛ بدليل دنوت دنوا ـ وعلوت علواً ؛ قلبت الواو ياء للاستثقال ، وللفرق بينها وبين « فُعلى » الاسم . (٦) وهى لغة قريش ، وقد وردت كثيراً فى كلامهم ، وجاء فى القرآن الكريم :(إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ القُصْوَى) ٤٢ـسورةالأنفال

(٧) بل تبقى الواو بدون قلبها ياء ، وذلك فرقاً بينها وبين الصفة . ولم يعكس الوضع ؛ لأن الاسم أخف من الصفة .

(٨) صدر بيت من الطويل ، لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة ، وعجزه :

(السابعة) أن تَلْتَقِيَ هي والياءُ في كلمة[1] ، والسابقُ منهما ساكِنٌ متأصِّلٌ ذاتاً وسُكوناً . ويجبُ حينئذٍ إدْغَامُ الياءَ في الياء .

---

* فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

اللغة والاعراب . حزوى : اسم موضع بالحجاز ، يكثر ذكره فى شعر ذى الرمة. هجت : أثرت وحركت . عبرة: دمعة . ماء الهوى. المراد به : الدمع وأضيف إلى الهوى لأنه سببه . يرفض: يسيل وينصب متفرقا . يترقرق: يبقى فى العين متحيراً مضطرباً يجىء ويذهب . « أدارا » الهمزه للنداء ، ودارا منادى منصوب وإن كان نكرة مقصودة لأنه شبيه بالمضاف لوصفه بحزوى قبل النداء ، وتقدم أن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما فى حديث : « يا عظيماً يرجى لكل عظيم » « بحزوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدار . « عبرة » ، مفعول هجت .

والمعنى : أن هذه الدار بهذا الموضع- تثير الذكريات ، وأيام الحب والهوى فتذرف العين دمعها أحياناً ، ويضطرب فيها أخرى .

والشاهد : فى حزوى ؛ حيث بقيت الواو على حالها ولم تقلب ياء ؛ لكونها اسماً لا صفة . وفى هذا يقول الناظم :

(بِالْعَكْسِ جاء لاَمُ « فُعْلَى » وَصْفاً   وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى)(*)

أى بعكس لام « فعلى » المذكورة فى البيت قبله ، والتى ستجىء بعد - تبدل الواو الواقعة لاماً لفُعلى وصفاً - ياء ، وندر « قُصوى » بإقرار الواو قياساً ، ولايخفى أنه فصيح استعمالا لوروده فى القرآن . أما « فُعلى » اسماً فتسلم فيها الواو كما سيأتى . وإن كانت لام «فعلى» ياء سلمت فى الاسم والصفة نحو: الفتيا ، والقصيا - تأنيث الأقصى.

(١) أى واحدة - أو ما هو فى حكم الكلمة ، كمسلمىّ فى حالة الرفع ؛ لأن المتضايفين كالشىء الواحد .

(*) « بالعكس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لام فعلى « وصفا » حال من فعلى « وكون قصوى » كون مبتدأ وقصوى مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبره « لايخفى » لا نافية ، والجملة خبر للمبتدأ .

مثالُ ذلك فيما تَقَدَّمَت فيه اليـاء : سَيِّـد ومَيِّت ، أصلهمـا : سَيْوِدْ ومَيْوِت(١) .

ومِثَالُه فيما تَقَدَّمَت فيه الواوُ : طَيّ ولَيّ ـ مصدرَا طَوَيْت ولوَيْت، وَأَصلُهما طَوْيٌ وَلَوْيٌ(٢) . ويجبُ التصحيح إن كانا مِن كلمَتين(٣) نحو: يَدْعُو ياسِر ـ ويَرْمى واعِد ، أو كان السابقُ منهما متحركاً نحو : طَوِيل وغَيُور ، أو عارِضَ الذّات(٤) نحو : رُوْيَة ـ مُخفَّف رُؤْية ، أو عارِضَ السكون نحو : قَوْىَ ؛ فإنَّ أصلَه الـكسر، ثم إنَّهُ سُـكِّن للتخفيف ، كما يقال فى عَلِم : عَلْم .

وشَذَّ عمَّا ذَكرنَا ثلاثةُ أنواع : نوعٌ أُعِلَّ ولم يَسْتوفِ الشروطَ كقراءةِ بعضِهم : (إنْ كُنْتُمْ للرُّيَّا تَعْبُرُونَ)(٥)ـ بالإبدال والإدغام(٦) . ونَوعٌ صُحِّح مع استيفائها نحو : ضَيْوَن(٧) وأَيْوَم(٨) وعَوَى الـكلب

(١) أما ساد ؛ فإنه ـ من ساد يسود اتفاقا ، ومات ـ من يموت على إحدى اللغتين ، ووزنهما على الراجح عند البصريين « فَيْعِل » .

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا .

(٣) وكذلك إذا كانا فى كلة واحدة ولم يلتقيا، مثل : زيتون ـ ونيروز.

(٤) بأن كان منقلباً من غيره ، كالمبدل عن الألف نحو: سوير وبويع ،أو عن الواو كديوان ؛ فإن أصله دوّان ، فالياء بدل من الواو الأولى. أو عن الهمزة كمثال المصنف.

(٥) من الآية : ٤٣ من سورة يوسف

(٦) أى بإبدال الهمزة واواً ثم ياء وإدغامهما ، مع أن الواو عارضة الذات لأنها مخففة من الهمزة . وحكى بعضهم اطراد الإبدال فى مثل هذا ؛ مما واوه بدل عن همزة.

(٧) هو السنور الذكر ـ والجمع : ضياوِن ، ولم يدغم لأنه وضع اسماً جامداً .

(٨) أى كثير الشدة . يقال : يوم أيوم ـ كما يقال : ليلة ليلاء .

عَوْيَةً - ورَجاَء بن حَيْوة. ونوعٌ أُبْدِلت فيه الياءُ واواً وأُدْغِمَت الواوُ فيها نحو: عَوَّة[١] ونَهُوّ[٢] عن المنكَرِ. واطَّرَدَ فى تصغير ما يُكَسَّر على «مفاعِل»[٣] - نحو جَدْول، وأَسْوَد للحيَّة- الإعلالُ والتَّصْحيح[٤].

(الثامنة) أن تكونَ لامَ «مفعولٍ» الذى ماضِيه على «فَعِلَ» -

---

(١) مصدر عوى الكلب - إذا نبح، والقياس: عيّة؛ وأصله: عَوْية.

(٢) هو بفتح النون على وزن «فَعول»، وأصله نهوى: والقياس نَهُىّ، وهو وصف مبالغة للناهى.

(٣) أى: وما يوازنه؛ بشرط أن يكون اسما لا صفة- مشتملا على واو متحركة.

(٤) تقول: جُديّل وأُسيّد على القياس، وجديول وأسيود، حملا للتصغير على التكسير، والإعلال فى ذلك أحسن. فإن كان المفرد وصفا نحو: أسود صفة - تعين الإعلال، فيقال: «أسيد لا غير» لأنه لا يجمع على أساود، وعلى ذلك فيشترط فى وجوب الإبدال: ألا يكون اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على «مفاعل». وكذلك إذا كانت الواو غير متحركة فى المفرد نحو: عجوز وعمود؛ فإنهما وإن كسرا على مفاعل، إلا أن الإعلال واجب فى مصغرها، فتقول: عُجيِّز وعُميِّد، ولا يجوز التصحيح. وفى هذه المسألة يقول الناظم -فى فصل مستقل:

(إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا   وَاتَّصَلاَ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَـا   وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا)(*)

أى إذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة، والسابق منهما ساكن سكونا أصليا- قلبت الواو ياء وأدغمتا، وشذ ما يفيد غير ما رسم وعيّن من ذلك. وقد أوضح

(*) «إن يسكن» شرط وفعله «السابق» فاعل يسكن «من واو» متعلق بيسكن «ويا» بالقصر عطف على واو «واتصلا» معطوف على يسكن، وألف الاثنين فاعل «ومن عروض» متعلق بعريا المعطوف على اتصلا، والضمير فى عريا عائد إلى السابق.

(* «فياء» الفاء واقعة فى جواب الشرط و«ياء» مفعول اقلبن الثانى «الواو» مفعوله الأول «مدغما» حال من فاعل اقلبن المستتر «معطى» فاعل شذ، وهو اسم مفعول ونائب فاعله هو مفعوله الأول «غير» مفعوله الثانى «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد رسما» الجملة صلة ما والألف للاطلاق، ونائب فاعل رسما يعود إلى ما.

بكسر العين[١] نحو : رَضِيَه فهو مَرضِيٌّ[٢] ، وقَوِيَ عَلَى زيدٍ فهو مَقْوِيٌّ عليه[٣] وشذَّ قراءة بعضِهم (مَرْضُوَّه)[٤] .

فإن كانت عينُ الفعلِ مفتوحةً — وَجَبَ التصحيحُ نحو : مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ[٥] ، والإعلالُ شاذٌّ كقوله :

* أَنَا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وعَادِيَاً *[٦]

المصنف هذا كله.

(١) سواء كان متعديا أو لازما .

(٢) الأصل : مرضوو — بواوين ، قلبت الثانية وهى لام الكلمة — ياء ؛ حملا على الفعل؛ لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها كما سبق ؛ ثم الأولى وهى واو مفعول، لاجتماعها مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واواً .

(٣) أصله: مقووو ، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة، ثم الوسطى لاجتماعها ساكنة مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة كما سبق .

(٤) أى بتصحيح الواو وإدغام الواو الزائدة فيها ، وذلك فى قوله تعالى فى سورة الفجر (يأيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية) . وجعله فى التسهيل مرجوحا

(٥) فإن فعلهما : غزا ودعا — وأصلهما : غَزَوَ ودَعَوَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً على القاعدة .

(٦) عجز بيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي *

اللغة والاعراب . عِرس الرجل : زوجه . مليكة : اسمها ، وهو بدل أو عطف بيان من عرسى الواقع فاعلا لعلمت « أننى » أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها « أنا » ضمير فصل « الليث » خبر أن ، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولى علمت « معدياً » حال من الليث ، « علىّ » متعلق به على أنه نائب فاعله ؛ لأنه اسم مفعول . يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول « وعاديا » معطوف على معديا

والمعنى : تعلم زوجى مليكة أننى شجاع كالليث ، سواء اعتدى علىّ أحد أو اعتديت أنا على غيرى .

(التاسعة) أنْ تكونَ لامَ «فُعُول» ـ جمعاً ، نحو: عَصاً وعُصِيّ ـ وقَفاً وقُفِيّ ـ ودَلو ودُلِي(١) ، والتَّصحيحُ شاذّ ، قالوا : أُبُوّ، وأُخُوّ(٢)، ونُحُوّ ـ جمعاً لنَحْو وهو الجهة ، ونُجُوّ ـ بالجيم ـ جمعاً لنَجْو ، وهو السَّحاب الذى هَرَاق ماءه ، وبَهْو(٣) ـ وهو المصدر ـ وبُهُوّ . فإن

والشاهد : فى «معديا» ؛ فقد أعل بقلب واوه ياءً ـ شذوذاً، والقياس تصحيح لامه ؛ لأن فعله عَدَا مفتوح العين ، وأصله : معدوو ، قلبت لامه ياء لتطرفها ، ثم الواو ياء على القاعدة وأدغمتا، ثم ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء ـ فصار معدى، ولكن الشاعر أعله شذوذاً . ويرى الناظم أن التصحيح فى مثل هذا راجح لا واجب ، والإعلال مرجوح ، وفى هذا يقول :

(وَصَحِّحِ المفعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا   وَأَعْلِلِ أنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأجْوَدَا)(*)

أى إذا بنى اسم مفعول من ماض ثلاثى، واوى اللام، غير مكسور العين ، مثل : عدا ـ فالأجود تصحيح واوه ؛ تقول: معدوٌّ. ويجوز إعلاله بقلب الواو ياء فتقول : معدىّ ـ إن لم تتحر الرأى الأجود . وقد ذكر الناظم هذا البيت والذى بعده فى باب الإعلال بالنقل»

(١) الأصل فيها : عُصُوو ـ وقُفُوو ـ ودلوو ـ على وزن «فُعول» قلبت الواو الثانية ياء : لثقل الواوين مع الضمة فى الجمع، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء ؛ وأدغمتا على القاعدة ، وكسر ما قبل الياء لتصح . ويصح كسر الأولى منها للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر فى مثل هذه الصيغة ـ لا يخلو من ثقل .

(٢) جمعان لأب وأخ ، والقياس : أُبِىّ وأُخِىّ .

(٣) هو البيت المتقدم أمام البيوت ، والواسع من الأرض ـ ومن كل شىء . وقيل: إن قول المصنف : وهو المصدر ـ فيه نظر ؛ لأن المفهوم من عبارة القاموس : أنه لم يستعمل مصدراً، وإن كان ذلك لايدل على عدم وجوده ، والجمع أبهاء ـ وبُهُوّ ـ وبُهِىّ .

(*) «المفعول» مفعول صحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول «عدا» مضاف إليه مقصود لفظه «وأعلل» فعل أمر ومفعوله محذوف يعود على المفعول «إن» شرطية «تتحر» فعل الشرط مجزوم بلم بحذف الألف «الأجودا» مفعول تتحر ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف؛ أى إن لم تتحر الأجود من الوجهين ـ فأعلل .

كان « فُعُول » مُفرداً وجَبَ التصحيحُ نحو: (وعَتَوْا عُتُوًّا كَبيراً)(١) ـ لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فى الأرْضِ)(٢). وتقول: نَمَا المـال نُمُوًّا ـ وسَمَا زيدٌ سُمُوًّا(٣). وقد يُعلُّ نحو: عتَا الشيخ عِتِيًّا ـ وقَسَا قَلْبُه قِسِيًّا(٤).

(العاشرة) أن تكونَ عيناً « لفُعَّل » ـ جمعاً صحيحَ اللام(٥)، كصُيَّم ونُيَّم(٦) والأكثرُ فيه التصحيحُ، تقول: صُوَّم ـ ونُوَّم.

ويجبُ إن اعتَلَّتْ اللامُ؛ لئلاَّ يَتوالى إعلالانِ(٧) وذلك كشُوًّى. وغُوًّى ـ جَمْعَى شاوٍ وغاوٍ(٨).

أو فُصِلَت من العينِ نحو: صُوَّام ونُوَّام؛ لبُعدِها(٩) حينئذٍ من.

(١) ٢١: سورة الفرقان (٢) ٨٣: سورة القصص

(٣) فجميع هذه الأمثلة مصادر مفرده مضمومة الأول والثانى. والأصل: عُتوو ـ وعُلوو ـ ونُموو ـ وسُموو، أدغمت أولى الواوين فى الثانية.

(٤) وقول الناظم يفيد التسوية بين الجمع والمفرد، حيث يقول فى هذه المسألة:

(كَذَاكَ ذا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ذِى الْواوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ)(*)

أى أن الاسم الذى على وزن « فُعول » واوى اللام ـ يجوزفيه وجهان: التصحيح والاعلال، سواء أكان جمعاً أم مفرداً. ويرى غير ابن مالك: أن الغالب فى الجمع الاعلال، وفى المفرد التصحيح ـ وهو الأصح (٥) بشرط عدم وجود فاصل بين العين واللام.

(٦) جمعان لصائم ونائم، وأصلهما: صوّم ونوّم ـ بواوين قبلهما ضمة، فعدل إلى الياءين للخفة. (٧) إعلال العين، وإعلال اللام.

(٨) اسما فاعل من شَوى يَشوى ـ وغَوى يَغوى، وأصلهما: شُوَّى ـ وغُوَّى، قلبت الياء فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين.

(٩) أى العين:

(*) « كذاك » جار ومجرور متعلق بجا « ذا » بمعنى صاحب ـ حال من الفعول الواقع فاعلا لجا بالقصر « وجهين » مضاف إليه « من ذى الواو » متعلق بجا ومضاف إليه ـ أو بمحذوف ـ حال من الفعول « لام جمع » لام حال من الواو وجمع مضاف إليه « أو فرد » عطف على جمع « من » ـ أى يظهر ـ الجملة صفة لفرد، وفاعل يعن يعود على فرد.

من الطَّرَف ، وشذَّ قوله : * فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا *(١)

(فصل) فى إبدالِ الواوِ مِن أُختيها : الألِف والياء .

---

(١) عجز بيت من الطويل– لأبى الغمر الكلابى « ويقال له أبو النجم »، وصدره :

* أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنْتُ مُنْذِرٍ *

اللغة والاعراب . طرقتنا : زارتنا ليلا . مية : اسم امرأة . أرق : أسهر وأذهب النوم من الأعين . النيام : جمع نائم – اسم فاعل من نام ينام نوماً .

« ألا » أداة استفتاح أريد بها التنبيه « مية » فاعل طرقتنا «ابنة منذر »ابنة صفة لية ومنذر مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، و « ما » نافية « النيام» مفعول أرق مقدم « إلا »أداة حصر « كلامها» فاعل مؤخر ومضاف إليه .

والمعنى : أن هذه المرأة زارتهم بالليل وقد نام القوم . فأرقهم حديثها العذب وأطار النوم من أعينهم كلامها الحسن البديع، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين .

والشاهد : فى « نيام » ؛ فإنه جمع نائم والهمزة منقلبة من واو . وقد أعل بقلب الواو ياء مع أن قبل لامه ألف وهذا شاذ ، والقياس: نُوام بالتصحيح – أو نيَّم بحذف الألف . وإلى هذه يشير الناظم بقوله :

(وشَاعَ نَحْوَ نُيمٍ فى نُوَّمٍ وَنَحْوُ نُيَّامٍ – شُذُوذُهُ نُمِى)(*)

أى شاع وكثر فى جمع التكسير الواوى العين الذى وزنه على« فُعَّل » – الإعلال بقلب واوه ياء، نحو : نيمّ – فى نوّم ، وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف . فإن كان قبل اللام ألف – وجب التصحيح ، وشذ الاعلال نحو : نيَّام– فى نوام .

هذا . ومما يجب فيه قلب الواو ياء : أن تقع الواو طرفاً بعد ضمة أصلية فى اسم معرب ؛ سواء كانت طرفاً حقيقة مثل أدْل – جمع دلو . أو حكما كما إذا وقع بعدها تاء تأنيث أو علامة تثنية نحو : تدانية – وتدانيان ، فتقلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة لمناسبة الياء . وعلة القلب فى هذا– التفادى مما لا نظير له فى العربية .

وهذا الموضع لم يتعرض له الناظم ولا ابن هشام .

(*) « نحو » فعل شاع « نيم » مضاف إليه « فى نوم » متعلق بمحذوف حال من نيم، أو متعلق بشاع « ونحو نيام» مبتدأ ومضاف إليه « شذوذه نمى » مبتدأان وخبر ، والجملة خبر « نحو »

أَمَّا إبدالها من الألِف ففى مسألةٍ واحدةٍ وهى : أن يَنضَمّ ماقبلها[١] نحو : بُويع وضُورِب، وفى التنزيل : (مَا وُورِى عَنْهُمَا)[٢] .

وأما إبدالها من الياء ففى أربع مسائل :

(إحداها) أن تكونَ ساكنةً مفردةً[٣] فى غيرِ جمع[٤] نحو : مُوقِن وموسِر[٥] . ويجبُ سَلامَتُهَا إنْ تحرّكت نحو : هُيَام[٦] ، أو أُدغمت كَحُيَّض[٧] أو كانت فى جمع . ويجب فى هـذه قَلْبُ الضَّمَّةِ كسرة ؛ كِهِيمٍ[٨] وبِيضٍ – فى جمع أَفْعَل ، أو فَعْلاء .

---

(١) سواءاً كانت فى الفعل – وذلك عند بنائه للمجهول كما مثل المصنف ، أم فى الاسم عند تصغيره، نحو: «كُوَيتب» – فى تصغير كاتب ، و«مُوَيهر» – فى تصغيرماهر.
ويشترط لقلبها واواً فى التصغير: ألا يكون أصلها الياء، وإلا وجب ردها إلى أصلها، نحو : ناب ، فيقال فيه : نُيَيب . وقد تقدم ذلك فى التصغير (٢) ٢٠ – سورة الأعراف

(٣) أى غير مشددة ، ولا بد أن يكون قبلها ضمة .

(٤) أى فى لفظ مفرد غير دال على الجمع ،سواء كانت فى اسم أو فعل

(٥) أصلهما ؛ مُيْقن و مُيْسر، وكذلك الفعل تقول: يوقن ويوسر ؛ فإن أصلهما : يُيقن ويُيسر . قلبت الياء واواً للتجانس بين حرف العلة والحركة قبله .

(٦) مصدر هام إذا اشتد عطشه – أو اختل عقله من العشق والحب .

(٧) جمع حائض ، وهذا المثال خارج بقوله : فى غير جمع . ومثال المفرد . «خُيَّر – وزُيَّن» .

(٨) جمع أهيم وهيماء . والهيم : الإبل العطاش، وأصله هُيْم ، فكسرت الهاء لما سبق . والهيام – بكسر الهاء وضمها – داء يصيب الإبل فتهيم فى الأرض ولا ترعى ، وتعطش فلا تروى . وكذلك لا يجوز القلب إذا كانت غير مسبوقة بضمة نحو . حَيل وجيل .

وفى هذه المسألة، وما قبلها من إبدال الواو من الألف – يقول الناظم :

(الثانية) أن تقعَ بعد ضمّةٍ وهى: إما لامُ «فَعُل» كنَهُوَ الرَّجُل وَقَضُو — بمعنى: ما أنهاهُ — أى أعقَله، وما أقضاه[1].

أو لامُ اسمٍ مختومٍ بتاءٍ بُنيت الكلمةُ عليها[2]؛ كأن يُبنَى مِن الرَّمْى مثلُ «مَقْدُرَة»، فإنك تقولُ: مَرْمُوَة[3] بخلاف نحو: توانَى توانِيَةً[4]، فإنَّ أصلَه قبلَ دخولِ التاء: توَانُيًا — بالضم، كتكاسَلَ

(. . . . . وَوَجَبْ

إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَمُوقِنٍ، بِذَالَهَا اعْتُرِفْ
ويُكْسَرُ المَضْمُومُ فى جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»)(*)

أى أنه يجب أن تبدل الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة؛ وذلك فى الفعل عند بنائه للمجهول، وفى الاسم عند تصغيره كما بين المصنف، وهو الموضع الوحيد الذى تبدل فيه الواو من الألف. وتبدل من الياء إذا سكنت فى مفرد بعد ضمه كموقن، ويجب قلب الضمة كسرة فى الجمع لتصح الياء — فيقال: «هِيم» فى جمع أهيم، ولا تقلب واواً كالمفرد لثقل الجمع والضمة.

وقول الناظم: «ووجب» — تمام البيت الذى تقدم فى صفحة ٣٧٤.

(١) تقدم الكلام على هذه الصيغة فى باب التعجب فى الجزء الثالث، وأنها تؤدى معنى التعجب، وهى من الأساليب القياسية فيه.

(٢) أى من أول الأمر؛ بحيث لا تؤدى الكلمة معناها إلا مع هذه التاء التى للتأنيث.

(٣) والأصل: مَرْمُية، أبدلت الياء واواً لوقوعها إثر ضمة.

(٤) فإن الياء فيه عارضة بعد بناء الصيغة المطلوبة للمذكر، فلا تقلب معها الياء واواً؛ لأنها فى نية الانفصال فما قبلها آخر، بل يجب حينئذ كسر الضمة لتسلم الياء.

(*) «إبدال» فاعل وجب «بعد ضم» بعد ظرف متعلق بإبدال، وضم مضاف إليه «من ألف» متعلق أيضاً بإبدال «ويا» مبتدأ «كموقن» صفته على حذف مضاف — أى كياء موقن «بذالها» متعلقان باعترف الواقع خبراً المبتدأ، «اعترف» إما فعل أمر أو ماض مبنى للمجهول.

(*) «فى جمع» متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة وما مصدرية «هيم» نائب فاعل يقال قصد لفظه، والجملة صلة «عند جمع» عند ظرف بمعنى فى متعلق بيقال، وجمع مضاف إليه «أهيما» مضاف إليه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

تكاسُلاً(١) ، فأُبدِلت ضَمّتُه كسرةً لتَسلَمَ الياءُ من القلبِ(٢) ، ثم طرأت التاءُ لإفادةِ الوَحدة، وبَقِيَ الإعلالُ بحالِه(٣) .

أو لامُ اسمٍ مختومٍ بالألفِ والنون ؛ كأن يُبنَى من الرَّمْى على وزنِ « سَبُعَانِ » — اسم الموضع الذي يقول فيه ابنُ أَحْمَرَ :

* أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ *(٤) — فإنك تقولُ : رَمُوان(٥) .

---

(١) لأن هذا هو المصدر القياسي للفعل الذي على وزن « تفاعل » .

(٢) لأنه ليس في الأسماء المتمكنة العربية ما آخره واو قبلها ضمة لازمة كما تقدم ذلك قريبا فارجع إليه .

(٣) وهو قلب الكسرة ضمة .

(٤) ذكر الشيخ خالد أن هذا البيت لتميم بن أبي مقبل وهو الأصح . وقد تقدم الكلام عليه في باب النسب « انظر صفحة ٢٥٤ » .

(٥) والأصل : رميان ، قلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة .

وإلى هذه المسألة يشير الناظم بقوله :

(وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ « الْيَا » مَتَى ... أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أوْ مِنْ قَبْلِ « تَا »

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ « رَمَى » كَمَقْدُرَهْ ... كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ)(*)

أى أن الياء إذا ضم ما قبلها ، ووقعت لام فعل ، أو اسم مختوم بتاء التأنيث كبناء صيغة على وزن « مَقدُره » من رمى ، أو مختوم بألف ونون مزيدتين ، كبناء صيغة على وزن « سَبعان » ـ وجب قلبها واواً .

(*) « وواواً » مفعول رد الثاني « إثر » ظرف متعلق برد « الضم » مضاف إليه «اليا» بالقصر مفعول رد الأول «متى» اسم شرط جازم في محل نصب بألفى الواقع فعلا للشرط ، ونائب فاعله مفعوله الأول «لام فعل» لام مفعوله الثاني وفعل مضاف إليه «أو من قبل تا» معطوف على لام فعل وتا مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف ؛ أى متى ألفى الياء لام فعل ـ فرده واوا .

(*) « كتاء » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «بان» مضاف إليه «من رمى» متعلق ببان «كمقدرة» متعلق به أيضا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه رد السابق «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار قبله « كسبعان» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لصيره تقدم عليه «صيره» الهاء مفعوله الأول عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رمى والفاعل يعود على بان .

(الثالثة) أن تكون لاماً «لِفَعْلَى» بفتح الفاء — اسماً لا صفةً نحو: تَقْوَى[1] وشَرْوَى[2] وفَتْوَى. قال الناظم وابنُه[3]: «وَشَذَّ سَعْيَا — لمكان، وَرَيَّا للرائحة[4]، وطَغْيَا — لولد البَقَرة الوحشيَّة» انتهى.

فأمَّا الأول فيحتمِلُ أنه منقولٌ من صِفةٍ[5] كَخَزْيَا وَصَدْيَا — مؤنثي خَزْيان وصَدْيان.

وَأَمَّا الثانى؛ فقال النحويون: صِفةٌ غَلَبت عليها الإسميةُ، والأصلُ: رائحةٌ رَيَّا — أى مملوءةٌ طيباً[6].

وأما الثالثُ؛ فالأكثرُ فيه ضمُّ الطاء، فلعلّهم استَصْحَبُوا التصحيح حين فَتَحُوا — للتخفيف[7].

---

(١) أصله الأصيل: «وَقيا» لأنه من وقيت؛ قلبت واوه تاء كما فى تراث — ثم ياؤه واواً، ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم توالبهما، وهوغير منصرف لألف التأنيث، ومن قرأ: «على تقوى من الله» بالتنوين — جعلها للالحاق بجعفر كألف تترى.

(٢) أصله: شريا لأنه من شريت، ومعناه: المثل، يقال: لك شرواه — أى مثله.

(٣) الناظم فى شرح الكافية، وابنه فى شرح الخلاصة.

(٤) أما ريا من الرى — ضد صديا، فعدم القلب فيها واضح لأنها صفة.

(٥) أى إلى الاسمية، وقد استصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

(٦) أى وتصحيح الصفة غير شاذ، على أنه لو سلم بالاسمية — فالذى يمنع القلب هو: أنه لو قيل «رَيْوا» لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون.

(٧) وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله:

(مِنْ لاَمِ «فَعْلَى» اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ؛ كَتَقْوَى، غَالِباً جَاذَا الْبَدَلْ)(*)

(*) «من لام فعلى» من لام متعلق ببدل وفعلى مضاف إليه «اسماً» حال من فعلى «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو وسكن على لغة ربيعة «ياء» مضاف إليه «كتقوى» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «غالباً» حال من «ذا» الواقع فاعلا لجاء «البدل» بدل من اسم الإشارة أو بيان له أو نعت والتقدير: أتى الواو بدل ياء من لام فعلى حال كونها اسما كتقوى جاء هذا البدل غالبا

(الرابعة) أن تكون عَيناً « لِفُعْلى » — بالضم ؛ اسماً كطُوبَى — مصدراً لطَابَ — أو اسماً للجَنَّة[1] ، أو صفة جَارِيةً مجرى الأسماء[2] ، وَهِيَ: « فُعْلَى أَفْعَل » كالطوبَى والكُوسَى والْخُورَى — مؤنثات : أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَر . والذى يدُلُّ عَلَى أنها جَارِيةٌ مجرى الأسماء — أَنَّ أَفعلَ التفضيل يُجمعُ على « أفاعِل »[3]، فيقالُ : الأفاضِلُ والأكابر ؛ كما يقال فى جمع أَفْكَل[4] : أفاكِل . فإن كانت « فُعْلَى » صِفةً محضةً[5] وَجَب قَلبُ ضمتِهِ كسرةً[6] ، ولم يُسْمَع من ذلك إلاَّ (قِسْمَةٌ ضِيزَى) — أى جائرَة ، ومِشْيَةٌ حِيكَى — أى يتحرَّكُ فيها المنكبان[7] .

هذا كلامُ النحويين . وقال الناظم وابنُه : يَجوز فى عَين « فُعْلَى »

أى أن الواو تبدل من الياء غالباً ، إذا وقعت لاماً لاسم علىوزن « فَعلى » نحو : « تقوى » فإن أصله تقيا ، لأنه من تقيت .

(١) فإن أصلها « طيبى » لأنه من طاب يطيب ، قلبت ياؤه واواً .

(٢) وذلك بأن تكون معمولة للعوامل المختلفه مباشرة دون أن يسبقها موصوف .

(٣) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافاً إلى معرفة، فمثله فى ذلك مثل الأسماء المحضة . «انظر ما تقدم فى جمع التكسير» (٤) أى الذى هو اسم جامد للرِّعدة — لا صفة.

(٥) أى خالصة من شائبة الاسمية، وذلك بجريانها على موصوف ولو مقدراً.

(٦) أى لكى تصح الياء وتسلم من قلبها واواً ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .

(٧) يقال : حاك فى مشيه يحوك ويحيك — إذا حرك منكبيه ، ويقال : ضازه يضوزه ويضيزه — إذا جار عليه وبخسه . والأصل فيهما : ضيزى وحيكى — بضم أولهما ، فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ، وعند بعض النحويين: أصلهما: ضُوزَى — وحوكى ، فهما واو يان . وفى القاموس : أنهما واويان ويائيان . وهنالك كلمة ثالثة مسموعة هى « كِيصى » يقال رجل كيصى — أى تمشى وحده ويأكل وحده ولا يعنيه غير نفسه .

صفةً : أن تَسْلَمَ الضَّمةُ فتقلب اليـاءُ واواً — وأن تُبدلَ الضَّمةُ كسرةً فتسلم الياء ؛ فتقول : الطُّوبَى والطِّيبَى ، والكُوسَى — والكِيسَى ، والضُّوقَى — والضِّيقَى [1] .

(فصل) فى إبدال الألِف من أختيْها الواوِ والياءِ [2] . وذلك مشروط بعشرةِ شروطٍ :

الأوّل : أن يتحرّكا ؛ فلذلك صحّتا فى القَوْلِ والبَيْع — لِسُكونِهما .

---

(١) مؤنثى : الأكيس — والأضيق .

قال الناظم معبراً عن رأيه فى « فُعلى » .

(وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً « لِفُعْلَى » وَصْفاَ فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى) (*)

أى إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن « فُعلى » جاز فيها الوجهان : التصحيح والإعلال بقلبها واواً . هذا : وكلام الناظم يخالف ما عليه سيبويه والنحويون من وجهين :

[ا] أنه يجيز فى « فعلى » وصفاً وجهين ، وهم يوجبون تصحيح الياء وكسر ماقبلها

[ب] أنه أجاز فى « فَعلى » أنثى الأفعل — من الصفات الجارية مجرى الأسماء — الوجهين أيضا ، ونص على أنهما مسموعان عن العرب . وهم حكموا لها بحكم الأسماء المحضة ، فأوجبوا إقرار الضمة وقلب الياء واواً .

(٢) إذا وقعت الألف عينا أو لاما فى الفعل الثلاثى — فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء — مثل : باع — وصام — وجرَى — وسَما ؛ فإن الأصل : بيعَ — وصومَ وجرى — وسمو ، فقلبت الياء أو الواو ألفا ، ويدل على ذلك : المصادر وغيرها . وكذلك الشأن فى كثير من الأسماء . وهذا القلب لا يتم إلا بشروط :

(*) « وإن تكن » شرط وفعله ، واسم تكن يعود إلى الياء « عينا » خبرها « لفعلى » متعلق بمحذوف نعت لعيناً « وصفا » حال من فعلى « فذاك » الفاء واقعة فى جواب الشرط « ذا » اسم إشارة مبتدأ والكاف حرف خطاب « بالوجهين » فى موضع المفعول الثانى ليلفى « عنهم » متعلق بيلفى ، ونائب فاعله هو مفعوله الأول ، وجملة « يلفى » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء .

الثانى : أن تكونَ حركَتُهما أصلية[١] ؛ ولذلك صحَّتا فى جَيَل[٢] ، وتَوَم[٣] مُخفَّفى جَيْئَل — وتَوْأَمَ .

الثالث : أن ينفتحَ مَا قبلهُماَ[٤] ؛ ولذلك صَحَّتَا فى العِوض ، والحِيَل ، والسُّور .

الرابع : أن تكونَ الفتحةُ متَّصلةً — أى فى كلمتيهما ؛ ولذلك صحَّتاَ فى : ضربَ وَاحِد ، وَضَرَبَ يَاسِر[٥] .

الخامس : أن يتحرَّك ما بعدَهما إن كانتا عَينَين[٦] ، وَألاَّ يليهما

---

(١) أى ليست طارئة للتخفيف ، أو لغيره من الحركات التى لاتلازمهما .

(٢) اسم من أسماء الضبع .

(٣) هو الولد يولد ومعه غيره فى بطن واحد، ويقال لهما : توأمان . وكل واحد توأم ، والأكثر توائم . ومثل جيل وتوم فى عدم الإبدال ، لعروض الحركة — قوله تعالى : (لتبْلونفى أموالكم وأنفسكم ـولا تنسوُا الفضل بينكم ـإنالذين اشتروا الضلالة).

(٤) لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها .

(٥) قيل : لو مثل بغير هذين المثالين نحو : أخذ ورقة ، ووجد يزيد — لكان أحسن ؛ لأن وجود الألف بعد الواو والياء — مانع من قلبهما أيضا ، فلم يتمحض المنع لما ذكر . وكذلك لا يعل نحو : قاوم وبايع ؛ للفصل بالألف .

وقد جمع الناظم هذه الشروط الأربعة فى بيت واحد فقال :

(مِنْ وَاوٍ أوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً أُبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)

أى أبدل الألف من الواو أو الياء ، إذا تحركتا ، وكانت حركتهما أصلية ، ووقعا بعد فتحة ، متصلة بهما « بأن يكونا فى كلمة واحدة » .

(٦) وكذلك إذا كانتا فاءين نحو : توالى وتبا من — فلا قلب .

(*) « من واو » متعلق بأبدل « أو ياء » عطف عليه « بتحريك »متعلق بمحذوف نعت لهما « أصل»فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى تحريك والجملة نعت لتحريك «ألفاً » مفعول أبدل مقدم « بعد فتح» بعد ظرف متعلق بابدل وفتح مضاف إليه « متصل » نعت لفتح .

أَلِفٌ وَلاَ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ إن كانتا لاَمَين ؛ ولذلك صَحَّت العينُ فى بَيَان وطَوِيل وخَوَرْنَق (١)، وَاللَّامُ فى رَمَيَا وَغزَوَا، وَفَتَيَان وَعصَوان (٢). وَعَلَوِىّ وَفَتَوِىّ (٣). وَأُعِلَّتْ العين فى قَامَ وَبَاعَ وَبَابَ وَنَابَ؛ لتحرُّكِ مَا بَعدهَا وَاللَّامُ فى غَزَا وَدعَا وَرَمَى وبَكَى ؛ إذْ لَيْسَ بَعدَهَا أَلِفٌ وَلاَ يَاءٌ مشدَّدةٌ ، وكذلك فى يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوْن (٤) وَأَصلُهمَا : يَخْشَيُونَ وَيَمْحَوُون فقُلِبَتَا أَلِفَين (٥) ثم حُذِفتا للسا كِنَيْنِ .

---

(١) وذلك لسكون مابعدها بالألف فى بيان ، والياء فى طويل ، والراء فى خورنق ــ وهما عينان ، وخورنق : قصر للنعمان الأكبر بالعراق .

(٢) لوجود الألف بعدها ، وقد مثل للأفعال والأسماء وإنما صح قبل الألف لأن الإعلال قبلها يؤدى إلى اجتماع ساكنين ، وحذف أحدهما يوقع فى لبس المثنى بالمفرد ؛ إذ يصير : غزا ــ ورمى ، وحُمل مثل : فتيان وعصوان ــ عليه .

(٣) لوجود ياء مشددة بعد الواو ــ هى ياء النسب . والواو فى علوىّ منقلبة عن ياء « على » . وفى فتوىّ منقلبة عن ألف « فتى » .

(٤) بفتح الياء والحاء ــ على لغة من قال : مَحاه يَمحاه مَحواً ــ إذا أذهب أثره ، أو على أنه مبنى للمفعول ؛ فيكون من محاه يمحوه محوا ؛ وهذاهو الأشهر لضم حاء يمحو .

(٥) أى لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . وفى هذا الشرط الخامس يقول الناظم :

(إِنْ حُرِّكَ التَّالِى ، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ ... إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ ، وَهْىَ لاَ يُكَفّْ
إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ) (*)

(*) « التالى » نائب فاعل حرك الواقع فعلا للشرط ، والجواب محذوف « وإن سكن » شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى التالى « كف » ــ أى منع ــ فعل ماض جواب الشرط « إعلال » مفعول كف « غير اللام » مضاف إليه « وهى » ضمير منفصل مبتدأ عائد على الواو والياء وأفرد لأن العطف فيهما بأو « لا يكف إعلالها » لا ناهية والجملة خبر المبتدأ . « ساكن » متعلق بيكف « غير ألف » غير نعت لساكن وألف مضاف إليه « أو ياء » عطف على ألف « التشديد قد ألف » الجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر نعت لياء ، و « فيها » متعلق بألف .

السادس : ألاَّ تـكون إحداهُماَ عيناً « لِفَعِلْ » الذى الوصفُ منه على « أَفْعَلَ »(١) نحو : هَيِفَ(٢) فهو أَهْيَف ، وعَوِر فهو أَعْوَر .

السابع : أَلاَّ تـكونَ عيناً لمصدر هذا الفِعل(٣) كالهَيَف .

الثامن : ألاَّ تـكونَ الواوُ عيناً لا«فْتَعل» الدالِّ على مَعنَى التَّفاعُل —

أى أن شرط الإبدال السابق، أن يتحرك التالى لهما. فإن سكن مابعد الواو أو الياء فإن السكون يكف — أى يمنع — إعلال غير اللام « أى يمنع قلب الواو أو الياء ألفا إذا وقعيا فاء أو عينا » ويجب التصحيح نحو : بيان وطويل . أما اللام فيقع فيها الإعلال إن وقع بعدها ساكن غير ألف أو ياء مشددة ، كرميا وعلوىّ . ومعنى ألف : عرف وشاع فى الكلام الفصيح

وبتبين من هذا : أن القلب ممتنع إذا وقع بعدهما ألف أو ياء مشددة ؛ فإن وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين — فالقلب واجب على الراجح .

(١) هو « فَعِل » اللازم ، المكسور العين الدال على لون أو عيب أو شىء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم ؛ فإن الصفة المشبهة منه تـكون على هذا الوزن . كسود — وعوِر — وحول . وإنما صحت عين هذا الفعل حملا على أصله فى الألوان والعيوب ، وهو « افعلّ » كاحولّ — وأعورّ ؛ لأنه بمعناه فى اختصاص كل بالخلق والألوان . وخرج نحو : خاف ؛ فإنه وإن كان مكسور العين— إلا أن وصفه على فاعل نحو : خائف — فيعل كفعل بالفتح والضم .

(٢) من الهيف . وهو ضمور البطن والخصر ، ويعد من الصفات الممدوحة .

(٣) وذلك حملا للمصدر على الفعل ، فهو مقيس على المقيس . وفى هذين الشرطين يقول الناظم :

(وَصَحّ عَيْنُ فَعَـــل وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْــوَلاَ)(*)

اى أن الفعل الذى الوصف منه على وزن « أفعل » — يجب تصحيح عينه إن كانت

(*) «عين» فاعل صح « فعل» مضاف إليه «وفعلا» عطف عليه والألف للاطلاق « ذا أفعل » ذا بمعنى صاحب — حال من فعلا المكسور العين ، مضاف إلى أفعل «كأغيد» خبر لمبتدأ محذوف.

أى التشارُكِ فى الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ ، نحو: اجْتَورُوا واشْتَوَرُوا ؛ فإنَّه فى معنى تجاوَرُوا وتشاوَرُوا[١] . فأما الياء فلا يُشترطُ فيها ذلك ؛ لقُرْبها مِن الألِف[٢] ؛ ولهذا أُعِلَّت فى استافُوا — مع أنَّ معناه تَسَايَفُوا[٣] .

التاسع : ألاَّ تكونَ إحداهما مَتلُوَّةً بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال[٤] فإنْ كانت كذلك — صَحَّتْ[٥] وأُعِلَّتْ الثانيةُ[٦] نحو : الْحَيَا[٧]

ياء أو واواً ، نحو : غَيد فهو أغيد — وحوِل فهو أحول ، والغَيَد: نعومة البدن وحمل المصدر على الفعل ، وهو المراد « بفعل » .

(١) ولهذا حمل على « تفاعل » فى التصحيح الذى استحقه ؛ لفصل عينه من الفتحة كما تقدم ، فإن لم يدل على المفاعلة — وجب الإعلال لعـــدم ما يحمل عليه فى التصحيح نحو : اختان ، واختار — بمعنى خان — وخار .

(٢) أى فى المخرج ؛ فهى لذلك أحق بالإعلال من الواو .

(٣) أى تضاربوا بالسيوف ، ومثل استاقوا : امتازوا وابتاعوا — أى تمايزوا وتبايعوا ، وإلى هذا الشرط يشير الناظم بقوله :

(وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِن افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ — سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ)(*)

أى إذا دل « افتعل » على معنى التفاعل — أى الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية ، وكانت عينه واواً — سلمت ولا تقلب ياء ، نحو : اشتَور — بمعنى تشاور .

(٤) وهو القلب ألفا . (٥) لئلا يتوالى إعلالان فى كلمة بلا فاصل بينهما وهو فى الغالب ممنوع عند النحاة لإجحافه بالكلمة : ويلزم كذلك اجتماع ألفين .

(٦) لأنها طرف ، والطرف محل التغيير .

(٧) مصدر حيي ، ومعناه الغيث ، وأصله الحَيي بياءين ، فقلبت الثانية — وهى لام الكلمة — ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(*) « تفاعل » فاعل يبن الواقع فعلا للشرط « من: افتعل » متعلق ببين « والعين واو » الجملة من المبتدأ والخبر حال ، والرابط الواو « سلمت » الجملة جواب الشرط « ولم تعل » الواو للحال ، والجملة حال مؤكدة من فاعل سلمت العائد الى الواو ، والرابط الواو والضمير

والْهَوَى[١] والْحَوى — مصدر حَوِىَ إذا اسودَّ[٢] . ورُبَّمَا عَكَسُوا فأعلُّوا الأولَى وَصَحَّحُوا الثانيةَ ، نحو : « آية » فى أسهَل الأقوال[٣] . فإن قُلتَ : لَنَا أَسهَلُ منهُ قولُ بعضِهِم : إنَّهَا « فَعِلة » كَنَبِقَة ؛ فإن الإعلالَ حينئذ على القياس[٤] ، وَأَمَّا إذا قيل: إنَّ أصلَهَا أَيَيَة — بفتح الياء الأولى، أو أَيْيَة — بسكونها، أو آيِيَة فاعِلة؛ فإنه يلزم إعلالُ الأوَّلِ دون الثانى[٥] ،

---

(١) مصدر هوى ، وهو ميل النفس إلى الشىء وشاع فى المذموم : وأصله الهَوَىُ قلبت الياء ألفا لما تقدم .

(٢) وأصله : الحَوَوُ — من الحُوّة وهى سواد إلى الخضرة — أو حمرة إلى السواد، وشفة حَوّاء — حمراء إلى السواد ، فلامه واو مثل عينه ، لقولهم فى المثنى : حوَوَان.

(٣) أصلها أيَيَة كقصبة ، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وكان القياس إعلال الياء الثانية وهى لام الكلمة ، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية غير طرف ، ومثل آية : غاية — وراية — وثاية « وهى حجارة صغار يضمها الراعى عند متاعه فيثوى عندها — أو رءوس أشجار يجمعها ويلقى عليها أثوابا ليستظل بها » ، وطاية — « وهى السطح » وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها :

وإلى هذا الشرط ، وورود السماع بما يخالفه فى بعض كلمات — يشير الناظم بقوله :

(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّْ صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ)(*)

أى إن استحق هذا الإعلال — وهو القلب — لحرفين ؛ بأن كان فى الكلمة حرفا علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله — صحح الأول وأعلّ الثانى ، وقد يعكس على قلة. ولا يجوز إعلالهما معا ؛ لئلا يتوالى فى كلمة واحدة إعلالان .

(٤) أى إعلال الأولى لأنها محركة وقبلها مفتوح ، وإعلال الثانية ممتنع لعدم فتح ماقبلها

(٥) أى على القول بأن أصلها : أيية ، وهو شاذ

(*) « وإن » شرطية « لحرفين » متعلق باستحق الواقع فعلا للشرط « ذا » اسم إشارة نائب فاعل لمحذوف يفسره استحق « الإعلال » بدل أو بيان أو نعت لذا«أول» نائب فاعل صحح ، والجملة جواب الشرط «وعكس» مبتدأوهومضافالمحذوفتقديرا «قد يحق» الجملة خبر .

وإعلالُ السَّاكن[١] وحذفُ العين لغير مُوجب[٢] .

قلت : ويلزمُ على الأوَّلِ : تقديمُ الإعـلالِ[٣] على الإدغامِ[٤] ، والمعروفُ العكسُ ؛ بدليل إبدال همزةِ أَيِمّة — ياءً لا ألفاً[٥] فتأمّله .

العاشر : ألاَّ يكونَ عَيناً لمـا آخرُه زيادةٌ تختصُّ بالأسماء[٦] ؛ فلذلك صَحَّتَا فى نحو : الجَوَلاَن[٧] والهيمَان[٨] ، والصَّوَرَى[٩] ، والحَيَدَى[١٠] ، وشَذَّ الإعلالُ فى مَاهَان وَدَارَان[١١] .

(١) وهو الياء الأولى على أن أصلها أيية .

(٢) أى : على القول بأنها آيية كفاعلة . والمعهود فى مثله قلب الياء الأولى همزة ، كبائعة وقائلة .

(٣) وهو قلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٤) فقد اجتمع مثلان أولهما ساكن .

(٥) إيضاح الدليل: أن أصل أئمة ـ أأممة ، فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها ، بل قدموا الإدغام فنقلوا كسرة الميم الأولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ، ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها ، وهذا يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالاعلال :

(٦) وذلك كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة ؛ لأن هذه الزيادة تبعد شبهه بالفعل الذى هو كالأصل فى الإعلال لأنها لاتلحقه أصلا .

(٧) مصدر جال يجول ـ إذا طاف وتنقل .

(٨) مصدر هام على وجهه يهيم ـ إذا سار على غير هدى ، أو أحب وعشق امرأة.

(٩) بفتحات ـ اسم بقعة فيها ماء .

(١٠) مشية المتمايل المختال ، وحمار حيدى وحيِّد ـ يحيد ويعدل عن ظله لنشاطه ، ولم يوصف مذكر على « فَعلى » ـ غيره .

(١١) والأصل: موهان ودوران؛ لأنهما تثنيةماء ودار. وقيل: هما أعجميان فلايحسن عدهما فيما شذ . وفى الشرط العاشر يقول الناظم :

وَعَيْنُ مَا آخِرهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ ـ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)[*]

(*) « وعين » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف اليه « آخره » ظرف متعلق بزيد الواقع صلة لما « ما » اسم موصول نائب فاعل زيد « يخص الاسم » الجملة صلة ما الثانية « واجب » خبر المبتدأ وهو عين « أن يسلما » فى تأويل مصدر فاعل لواجب، والألف للاطلاق.

(فصل فى إبدال التاء من الواو والياء)

إذا كانت الواوُ والياءُ فاءً للافتعالِ — أُبدِلَت تاءً[١] وأُدغمت فى تاءِ الافتعال ومَا تَصرَّفَ منها[٢] نحو : اتَّصَلَ واتَّعدَ[٣] — من الوَصْلِ والوَعدِ ، واتَّسَرَ من اليُسر[٤] قال : * فإن تَتَّعِدْنى أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *[٥]

أى إذا كان عين الـكلمة واواً أو ياء تستدعى القلب ألفاً ؛ وكان فى آخرها زيادة تختص بالاسم — امتنع القلب ، ووجب التصحيح .

(١) وذلك لعسر النطق بحرف اللين السا كن مع التاء ؛ لقرب مخرجيهما وتنافر صفتيهما ؛ لأن حروف اللين مجهورة والتاء مهموسة . وحروف الهمس مجموعة فى هذه العبارة « حثه شخص سكت » وما عداها مجهور . ويشترط فى هذا الإبدال : ألا تـكون الواو والياء مبدلتين من همزة .

(٢) كالماضى والمضارع والأمر ؛ واسمى الفاعل واسم المفعول .. إلخ .

(٣) أصلهما : اوتصل — واوتعد ، قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال للتخفيف .

(٤) أصله : ايتسر ، ففاؤه ياء . (٥) صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة فى منافرة وقعت بينهما . وعجزه :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا *

اللغة والاعراب : تتعدنى : تتوعدنى وتتهددنى ، وأتعده : أوعده بالشر الباقيات المراد الأشعار التى تبقى على ألسنة الرواة يروونها للأعقاب . القوارص : جمع قارصة وهى الـكلمة المؤذية المؤلمة . « إن » شرطية « تتعدنى » فعل مضارع فعل الشرط « اتعدك » جواب الشرط « بمثلها » متعلق به « وسوف » الواو عاطفة ، وسوف حرف تنفيس « الباقيات » مفعول أزيد منصوب بالـكسرة نيابة عن الفتحة «القوارص» نعت للباقيات .

والمعنى : إن كنت تتوعدنى وتهددنى يا علقمة ؛ لأنى أنصفت خصمك — فإنى أقابلك بالمثل ، وأهجوك بشعر مؤلم يتناوله الرواة .

والشاهد : فى « تتعدنى وأتعدك » فإن أصلهما : توتعدنى — وأوتعدك ؛ لأنهما من الوعد ، فقلبت الواو فيهما تاء وأدغمت فى التاء الزائدة بعدها وهى تاء الافتعال .

وقال : * فَإِنَّ القَوافِى تَتَّلِجن موَالِجَا *[1]

وتقولُ فى افتعلَ من الإزار : إيتَزَر[2] . ولا يجوزُ إبدالُ الياء تاءً وإدْغامُها فى التاءِ ؛ لأنَّ هذه الياءَ بَدلٌ من همزةٍ وليست أصليَّةً[3] ، وشذَّ قولهم فى افتعَلَ مِن الأكلِ : اتَّكلَ[4] . وقولُ الجوهرىّ

(١) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد البكرى ، وعجزه :

* تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ *

اللغة والاعراب : القوافى : جمع قافية ؛ وتطلق على حرف الروى الذى تبنى عليه القصيدة ، وعلى القصيدة كلها . والمراد بها هنا : القصائد . تتلجن ؛ من الولوج وهو الدخول مواَلجاً : جمع مولج ، وهو مكان الولوج أى الدخول ، « القوافى » اسم إن منصوب بالفتحة المقدرة على الياء لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع المجرور « تتلجن » الجملة خبر إن « مواَلجاً » منصوب بتتلجن ، وكان حقه المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، ولكنه صرف للضرورة «تضايق» فعل مضارع مرفوع ، وأصله تتضايق فحذفت إحدى التاءين وفاعله يعود إلى المِوالج « أن تولجها » أن ناصبة وما بعدها مضارع منصوب والمصدر مجرور بعن محذوفة ، وهو بدل من عنها « الإبر » فاعل تولج .

والمعنى : أن القصائد والأشعار تؤدى بها معان دقيقة ، تصل إلى النفوس وتدخل إلى العقول من مسالك خفية لا يستطيع والج أن يلجها ، ولا يمكن الإبر أن تنفذ منها .

والشاهد : فى « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء بعدها زائدة للافتعال ، فقلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء . (٢) أى بإبدال الهمزة ياء .

(٣) وسمع : اتزر شذوذاً ، وقد تقدم ذلك قريبا فتنبه يا فتى .

(٤) وكذلك قولهم فى ائتمن من الأمانة : اتمن ، بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، والفصيح فى ذلك كله عدم الإبدال . وفيما تقدم يقول الناظم :

(ذُو اللِّينِ «فَا» «تَا» فِى افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ ... وَشَذَّ فِى ذِى الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ)[*]

(*) « ذو اللين » مبتدأ ومضاف إليه . «فا» بالقصر حال من نائب فاعل أبدلا « تا » بالقصر مفعول ثان مقدم لأبدلا « فى افتعال » متعلق بأبدلا ــ أو بمحذوف نعت لتا « أبدلا » نائب الفاعل يعود إلى ذو اللين ، وهو مفعوله الأول والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « وشذ» فاعله يعود على الإبدال المفهوم من أبدل «فى ذى الهمز» فى ذى متعلق بشذ والهمز مضاف اليه ، «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون «نحو» فاعل شذ ، و « ائتكلا» مضاف إليه لنحو مقصود لفظه .

فى اتخذ : « إنَّه افتعل من الأخذِ » — وَهَم[1] ، وإنما التاء أصل ، وهو مِن تَخِذ[2] ؛ كاتَّبع — مِن تَبِع .

(فصل فى إبدال الطاء)

تُبدَل وُجوباً من تاء الافتعالِ[3] الذى فاؤه صادٌ أو ضادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ ، وتسمَّى أحرُفَ الإطْبَاق[4] ؛ تقول فى افْتعل من صَبَر : اصْطَبر[5] ولا تُدغَم ؛ لأنَّ الصَّفِيرِيَّ لا يُدغَمُ إلاَّ فى مِثله[6] ، ومِن

أى أن حرف اللين ـ وهو الواو والياء ؛ إذا كان فاء فى صيغة الافتعال وفروعه أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال إذا كان حرف اللين بدلا من همزة نحو : إيتكل من الأكل ، فلا يقال فيه : اتكل إلا شذوذاً ، وإنما يقال : إيتكل . وقيد أحرف اللين بالواو والياء ؛ لأن الألف لا تكون فاء كلمة مطلقاً .

هذا : وبعض الحجازيين يتركون هذا الابدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ؛ فيبدلونها ياء بعد الكسرة ـ وألفا بعد الفتحة ـ وواواً بعد الضمه ؛ فيقولون : ايتصل ياتصل فهو موتصل ـ وايتسر ياتسر فهو موتسر . إلخ .

(١) لأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال . ايتخذ بغير إدغام ولا إبدال . وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ « افتعل » من الوخذ . والأصل : اوتخذ ، قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس . (٢) هذا مبنى على ثبوت تخذ ثلاثيا

(٣) أى : ومشتقاته كما سلف ، وذلك لاستثقال النطق بالتاء مع حروف الإطباق لما بينهما من اتفاق فى المخرج وتباين فى الصفة ؛ إذ التاء حرف مهموس غير مستعل وحروف الاطباق مستعلية ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

(٤) وذلك ؛ لانطباق اللسان عند النطق بها بأعلا الحنك .

(٥) وأصله : اصتبر ، قلبت التاء طاء .

(٦) وأجاز بعضهم الادغام بقلب الثانى إلى الأول ؛ فيقال : اصبر ليبقى الصفير ، ويمتنع العكس لئلا يذهب الصفير وحروف الصفير، هى : الزاى ـ والسين ـ والصاد ـ

ضَرَب : اضْطَرَب [١] ، ولا تُدغَم ؛ لأنَّ الضَّادَ حرفٌ مُستَطيل [٢] .
ومِن طَهَر : اطَّهر [٣] ، ثم يجبُ الإدغامُ لاجتماع المِثلَين فى كلمةٍ وأوَّلُهما ساكن . ومِنْ ظَلَم : اظْطَلَم ؛ ثم لك ثلاثةُ أوجه [٤] : الإظهارُ ، والإدغامُ مع إبدال الأوَّل مِن جنس الثانى ، ومَع عَكْسِه . وقد رُوِى بهنّ قوله :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعطِيكَ نَائِلَه عَفواً وَيُظلَمُ أحياناً فيَظَّلِمُ [٥]

(فصل فى إبدال الدال)

تُبْدلُ وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤُه دالٌ أو ذالٌ أو زَاى ،

---

(١) أصله : اضترب ، ويقال فيه ما مر فى اصطبر .
(٢) أى والادغام فى الطاء يفوت الاستطالة . وقد عرفت أنها لا تفوت بقلب الثانى إلى الأول ، فيقال : اضّرب . (٣) وأصله : اطتهر أبدلت التاء طاء .
(٤) أى فى مثل هذه الصورة التى تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الظاء .
(٥) بيت من البسيط ، لزهير بن أبى سلمى المزنى — فى مدح هرم بن سنان .

اللغة والاعراب : نائله ، النائل : العطاء — كالنوال . فيظلم : يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفاً ولا استكانة . « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الجواد » خبر ، « الذى » صفة للجواد « نائله » مفعول أعطى الثانى ومضاف إليه ، والجملة صلة الموصول « عفواً » مفعول مطلق عامله يعطى ، وهو صفة لمصدر محذوف — أى إعطاء عفواً « أحيانا » ظرف زمان منصوب بيظلم . «فيظلم» معطوف على يظلم المبنى للمجهول

والمعنى : أن هرما هو الجواد الذى يجزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا إبطاء ، ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه — لا ضعفا ولا خوفا .

والشاهد : فى قوله «فيظلم» وأصله فيظتلم ، ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم . ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامها فيصير يطلم . وقد روى هذا البيت بالأوجه الثلاثة — باختلاف الرواية .

تقولُ فى افتَعل مِن دَان : ادْدَانْ(١) ثم تُدْغَمُ لما ذَكرْنَا فى اطّهر. ومِن زَجَرَ : ازْدَجَرَ(٢) ، ولا تدغمُ لما ذكرناه فى اصْطبر(٣) ومِن ذَكَرَ : اذْدَكرَ ، ثم تبدلُ المعجمةُ مهملةً وتُدغمُ . وبعضُهم يَعكِسُ ، وقد قُرِىء شاذًّا : (فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ) بالمعجمة(٤) .

---

(١) أصله : ادتان ، قلبت تاء الافتعال دالا .

(٢) وأصله أيضا : ازتجر ، ومعناه:منع . (٣) أى من أن حرف الصفير لا يدغم إلا فى مثله . والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ــ ضعيف .

(٤) من هذا : يفهم أنه يجوز فى اذدكر ــ الأوجه الثلاثة المذكورة فى اظطلم فتقول . اذدكر بلا إدغام ــ واذكر بالذال المعجمة وبقلب المهملة إليها ، وادكر بالدال المهملة وقلب المعجمة إليها من الآية :١٥ ــ سورة القمر. ويستخلص مما تقدم :

[ا] إنه إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال ، وطاء بعد الطاء ــ وجب الادغام لاجتماع مثلين .

[ب] وإن أبدلت دالا بعد الزاى ، أو طاء بعد الصاد أو الضاد ــ جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى إلى الأول ــ دون عكسه .

[حـ] أما إذا أبدلت دالا بعد الذال أو طاء بعد الظاء ــ فيجوز فيهما ثلاثة أوجه: الاظهار ، والادغام بوجهيه . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(«طاَ» «تاَ» افتِعاَلٍ رُدَّ إثرَ مُطْبِقٍ في ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِى)(*)

يقول : رد ــ أى صير ــ تاء الافتعال طاء بعد حرف من حروف الاطباق . وتصير دالا بعد الدال والزاى والذال ، مثل : ادأن : وازدد ــ وادكر ، والأصل : ادتان وازتد ــ واذتكر ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف فقلبت دالا وأدغمت الدال فى الدال .

(*) « طا » بالقصر للشعر ــ مفعول رد الثانى «تا » بالقصر مبتدأ « افتعال » مضاف إليه وجملة « رد » خبر المبتدأ « إثر مطبق » إثر ظرف يرد ومطبق مضاف إليه « فى ادان » متعلق يبق « وازدد وادكر » معطوفان عليه « دالا » حال من فاعل بقى العائد إلى تاء الافتعال.

(فصل فى إبدال الميم)

أُبدِلت وجوباً من الواو فى « فَم » ، وأصلُه فَوَه ؛ بدليل أفوَاه[١] حذَفُوا الهاءَ تخفيفاً ؛ ثم أبدَلُوا الميمَ من الواوِ[٢] . فإنْ أُضيفَ رُجِعَ به إلى الأصلِ فقيل : فُوك ، ورُبَّمَا بَقِىَ الإبدالُ نحو : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ »[٣] .

ومن النونِ بشرطين : سكونِهَا ، ووقوعِها قبلَ الباءِ ، سواء كانا فى كلمةٍ أو كلمتَين نحو : (انْبَعَثَ – مَنْ بَعَثَنَا)[٤] .

---

(١) لأن التكسير من الأشياء التى ترد الألفاظ إلى أصولها .

(٢) لأنهما من مخرج واحد . (٣) هذا جزء من حديث ، وتمامه « .. أطيب عند الله من ريح المسك » ، والخلوف : تغير رائحة الفم ، يقال : خلف فم الصائم — تغيرت رائحته كأخلف . ومثل الحديث قول رؤبة :

* يُصبِح ظَمآن وفى البحرِ فَمُهْ *

(٤) الأولى من الآية ١٢ – من سورة الشمس (إذِ انبَعَثَ أشْقَاهَا) ، والثانية من الآية ٥٢ – من سورة يس (مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا) ، ومثل النون : التنوين نحو : مؤمنٌ بالله . قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم من إبدال الميم من النون .

(وَقَبلَ « بَا » اقْلِبْ مِيمَاً النُّونَ ، إذَا كَانَ مُسكَناً كَمَنْ بَتَّ انبذَا)(*)

أى اقلب حرف النون ميماً ؛ إذا كان النون مسكناً قبل الحرف « با » مثل : من بت انبذا – أى من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبال به . وهذا المثال حوى صورة النون الساكنة ، قبل الباء فى كلمة هى « انبذا » ، وفى كلمتين وهما « من بت » . وأرجو أن يلاحظ : أن قلب النون ميماً إنما هو فى النطق لا غير ، أما كتابة فتبقى صورة النون على حالها

(*) « وقبل » ظرف متعلق باقلب « با » بالقصر مضاف إليه « ميما » مفعول اقلب الثانى « النون » مفعوله الأول « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها يعود إلى النون « مسكنا » خبرها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق عليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف ، ومن اسم الشرط ، وجملة « بت » فعل الشرط ، و« انبذا » جوابه على إضمار الفاء للضرورة

وشذوذاً فى نحو قوله : * وَكَفِّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ *[1] وأصله: البَنَان.
وجاء عكسُ ذلك فى قولهم: أَسودُ قاتِنٌ، وَأَصلُه: قَاتِم[2].

هذا : وكثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب ــ كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر عنه بالابدال ؛ لما عرفت من أن القلب إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة .

(١) عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

* يا هَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللغة والاعراب . هال : اسم امرأة ؛ منادى مرخم « هالة » ــ منقول من هالة القمر وهى الدارة المحيطة به . التمتام : من التمتمة ــ وهى تكرير التاء والميم . المخضب: الذى جعل فيه الخضاب . البنام : المراد البنان ــ وهى أطراف الأصابع ، والواحدة بنانة . ويقال: بنان مخضب ؛ لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء يوحد ويذكر.

« يا » حرف نداء « هال » منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم «ذات المنطق» ذات صفة لهال على اللفظ أو المحل والمنطق مضاف إليه «التمتام» صفة لمنطق « وكفك » بالجر معطوف على المنطق « المخضب » نعت له . ويجوز رفع « كفك » على أنه مبتدأ والمخضب البنان تركيب إضافى خبر . والجملة حال من « هال » .

والمعنى : ينادى المسماة «هالة» ، ويصفها بأن فى نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة

والشاهد : فى البنام ؛ حيث أبدل الميم من النون شذوذاً ؛ لتحركها وعدم وجود الباء بعدها .

(٢) فقد أبدل الميم نوناً ، والقتمة : لون فيه غبرة وحمرة ، والأقتم الذى تعلوه القتمة . وخلاصة ماذكره المصنف من الحروف التى يقع فيها الابدال .

(ا) أن الهمزة تبدل من الألف والواو والياء .
(ب) والألف تبدل من الهمزة والواو والياء .
(حـ) والواو تبدل من الهمزة والألف والياء .
(د) والياء تبدل من الهمزة والألف والواو .
أى أن كل واحدة تبدل من الباقى.

(هـ) والميم تبدل من الواو والنون .
(و) والتاء تبدل من الواو والياء .
(ز) والطاء والدال يبدلان من التاء.

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ عرف الإبدال واذكر حروفه ، وبين الفرق بينه ، وبين القلب . والإعلال ، ووضح ما تذكر بالأمثلة .

٢ ـــ اذكر ثلاثة من المواضع التي تقلب فيها الواو ياء ، ومثلها مما تقلب فيه الياء واواً ، ومثل لما تقول .

٣ ـــ متى تقلب الواو همزة وجوبا ؟ وجوازا؟ وماحكم الهمزتين الملتقيتين في كلمة ؟ مثل .

٤ ـــ اذكر شروط قلب الواو والياء ألفاً . ووضح بأمثلة من إنشائك .

٥ ـــ اشرح قول ابن مالك :

وَصَحَّحوا فِعَلَةً وفى فِعَـــلَ وجهانِ ، والإعلالُ أولَى كالحيل

٦ ـــ متى تقلب الواو الواقعة لا ما « لفُعلى » ـ ياء ؟ ومتى تسلم من القلب ؟ مثل .

٧ ـــ لماذا لم تقلب الواو والياء ألفا فى الـكلمات الآتية ؟ وضح السبب .

غيور ـ قوى ـ جوارب ـ صبيان ـ جولان ـ طويل .

٨ ـــ بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى باب الإبدال ، ووضح سبب ما تقول .

قال تعالى : (أُولئك الّذين اشترُوا الضَّلالة بالهدى . إذ أنتم بالعُدوة الدُّنيا وهم بالعُدوة القصوى. ارجعى إلى ربك راضيةً مرضية. ولا تخسروا الميزانَ . وَنَذر الظالمين فيها جِثيًا . الّذين يذكرون الله قياماً وقعوداً . له مَقَاليد السَّموات والأرض . ويتربصُ بكم الدَّوائر . وإنهم عندنا لمن المُصْطَفَيْن الأخيار . وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام . لتبلَوُنَّ فى أموالـكم وأنفسِكم . لسعيها راضيةٌ * فى جنة عالية . وجعلنا لـكم فِيها معايش . لم يرد اللهُ أن يطهر قلوبهم) .

ألستم خـــير مَن رَكِب المَطايا وأندَى العالَمين بُطون راح ؟

إنَّ العيونَ التى فى طَرفها حَوَرُ قتلننا ثم لم يُحْيِين قَتـــلانا

أضعتُ شبابى بين حلم وغفـــلة وأنفقتُ عمرى فى الأمانى الـكواذب

وإذا المطى بنـــا بلغن محمّدًا فظهورُهن على الرجال حـــرام

٩ — فى الـكلمات الآتية شذوذ كما يقولون ؟ وضحه ، واذكر القياس فيها .
مصائر . سواسوة . يوم أيوم — نيام — معدى — ثيرة جمع ثور .
١٠ — ما شرط إعلال الألف والواو والياء بعد ألف الجمع ؟ ومتى تسلم ؟ وضح بأمثلة
١١ — هات اسم المفعول من الأفعال الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :
عدا — رمى — حظى — وفى — نسى — رأى — كفى — رعا — غشى — رضى — أعطى — أبكى — اشتكى إليه — استعلى عليه .
١٢ — كيف تأتى بصفة افتعل من الأفعال الآتية :
زجر — طلع — صنع — صحب — وصف .
١٣ — متى يجب إظهار الدال والطاء المبدلتان من تاء الافتعال ؟ ومتى يجوز الإظهار والإدغام ؟ مثل .
١٤ — أسند الفعلين : سما ، وهدى — إلى ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة وبين ما يحدث فيهما من تغيير ، وسببه .
١٥ — هات صفة على وزن « فعلان » من « روى » . واسم مفعول من «أرضى» ومصدرا من « آوى » واسم فاعل من « أتى » وبين ما حدث فيها من إعلال .
١٦ — هات اسم الفاعل من الأفعال الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :
صان . لام . هاب . شاء . كال . نما . لقى . رعى . طوى . أعطى . أطاع . اتضح اقتضى . اصطاف . اشترى . استراح . استفاد . استولى .
١٧ — زن الـكلمات الآتية وبين ما حدث فيها من إبدال وإعلال :
ادخر . اصطفى . اضطهد . يتصل . ازين . مكيدة . مقامة .
١٨ — خاطب بالعبارة الآتية المفردة المؤنثة وجماعة الذكور ، وبين ما يحدث من إعلال :
تأن فى عملك ، وأده فى وقته ، ولا تله عنه
١٩ — زن الجموع الآتية ، واذكر مفرد كل ، وبين ماحدث فيها من إعلال :
آثار . أرجاء . ظباء . عالة . غزاة . رماة : حبائل . أساطير . شواهد . جوائز
٢٠ — اذكر أصل كل كلمة من الـكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير ، وحكمها فى الإعلال والتصحيح .
رسائل — نائم — إفادة — شقاء — ميراث — نائم — أعداء — مقالة — شفاء . ضحا — دار — بناء — رماة — أشياء .

٢١ــ اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية ، وبين ماحدث فيها من تغيير:

« نموذج »

الكلمة	أصلها	ماحدث من التغيير
قصائد	قصايد	قلبت الياء الزائدة بعد ألف مفاعل همزة ؛ للفرق بين مالا حركة له فى الأصل ـ وهو المد الزائد ، وما له فى الأصل حركة ـ وهو المد الأصلى وغيرَ المد مطلقاً .
سماء	سماو	قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .
إجابة	إجواب	نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبت ألفاً فالتقى ألفان فحذفت إحداها وعوض عنها التاء .
آمن	أأمن	قلبت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة ما قبلها .
ميت	مَيوِت	قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع سكون السابق منهما ثم أدغمتا .
ميقات	موقات	قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة استثقالا .
فتوى	فتيا	قلبت الياء واواً لوقوعها لاماً افعلى اسماً ؛ للفرق بينها وبين الصفة.
هاب	هَيَب	تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً اثقل تحركها بعد حركة لا تجانسها .
عطايا	عطايو	قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى قصائد ، ثم فتحت الهمزة وقلبت الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء .
راضية	راضوة	قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً ووقوعها بعد كسرة .
موقظ	مُيقظ	قلبت الياء واواً تخفيفاً للتجانس لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة.
اتعظ	اوتعظ	وقعت الواو فاء فى الافتعال فأبدلت تاء وأدغمتا .
أواصل	وواصل	اجتمع واوان أول الكلمة وتحركت الثانية وهى عارضة فى جمع واصلة لأنها مبدلة من الألف الزائدة فى المفرد فقلبت الأولى همزة .
ادّكر	اذتكر	أبدلت التاء دالا ثم الذال دالا وأدغمتا .
اضطرب	اضترب	أبدلت تاء الافتعال طاء لثقل النطق بها بعد حرف الإطباق .

(باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل)
(إلى الساكن الصحيح قبله)[1]

وذلك فى أربع مسائل:

(إحداها) أن يكونَ الحرفُ المعتلُّ عَيناً لِفعل[2] . ويجبُ بعد النقل فى المسائلِ الأربع : أن يبقى الحرفُ المعتلُّ إن جانَس الحركةَ المنقولةَ[3] نحو : يقُولُ ويبِيعُ ؛ أصلهما : يقْوُل مثل يَقْتُلُ — ويَبْيِعُ مثل يَضْرِبُ[4] . وأن تقلبَه حرفاً يُناسبُ تلك الحركةَ إن لم يجانسها نحو: يَخَافُ ويُخيف ؛ أصلُهما : يَخْوَف كيذْهَب، ويُخْوِف كيُكرِم[5] .

باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

(١) يسمى هذا : الإعلال بالنقل ــ أو الإعلال بالتسكين ، وهو : نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، مع بقاء صورة حرف العلة بعد ذلك ؛ إن كان متحركا بحركة تجانسه ، كيصوم . وأصله : يصوُم ، ويخاف ــ وأصله يخوَف ، ويبيع ــ وأصله : يبيِع . وقلبه حرفا آخر إن لم يكن تناسب بينه وبين حركته الأصلية التى نقلت إلى الساكن ، مثل : أقام ــ وأصله : أقوَم ؛ كما سيأتى إيضاحه . وعلة هذا النقل استثقال الحركة وإن كانت ضمة أو كسرة على حرف العلة . وحملت الفتحة على أختيها . ولم تستثقل فى نحو دلو وظبى ؛ لأنها حركة إعراب لاتلزم .

(٢) وذلك بأن يكون الفعل « أجوف » ، وفى أربع المسائل يجب أن يكون حرف العلة فى كل منها عين الكلمة .

(٣) بأن يكون واوا والحركة المنقولة ضمة ، أو ياء والحركة المنقولة كسرة .

(٤) نقلت ضمة الواو وكسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وترك كل منهما على حاله لمجانسته الحركة فى المنقول منه .

(٥) نقلت حركة الواو ــ وهى الفتحة فى الأول والكسرة فى الثانى ــ إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء ، ثم قلبت الواو فى الأول ألفا لانفتاح ما قبلها ، وياء فى الثانى لسكونها وكسر ما قبلها . ومثل المضارع فى ذلك ــ الماضى ــ والأمر ، نحو : أجاب

ويمتنعُ النقلُ إن كان الساكنُ معتلاً نحو : بَايَع وعَوَّق وبيَّن[1] ، أو كان فعلَ تعجُّب[2] نحو : ما أَبْيَنَه وأَبْيِنْ به — وما أَقْوَمه وأَقْوِمْ به أو مضعَّفاً نحو : ابيَضَّ واسْوَدَّ[3] ، أو مُعتلَّ اللام[4] نحو : أَهْوَى وأَحْيَا

أصله : أجوب ، نقلت حركة العين وهى الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا للمجانسة و « خاف » — أصله أخوف ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها . ثم قلبت ألفا للمناسبة وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ثم حذفت العين لالتقائها ساكنة مع اللام ، ولا يعل من الماضى إلا صيغتا « أفعل » كأجاب — و « استفعل » كاستجاب .

(١) أما نحو : « بايع » فلأن الساكن قبل الياء — وهو الألف — لا يقبل الحركة، مثله : طاوع. وأما نحو: عوّق وبيّن ؛ فلأن نقل الحركة إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان ، وحذف أحدهما يوقع فى اللبس .

(٢) ومثله اسم التفضيل ، بل إن امتناع النقل فى صيغة التعجب للحمل على أفعل التفضيل المشابه له ؛ وهو لا يعل لمشابهته المضارع فى الوزن والزيادة — كما سيأتى فى المسألة الثانية .

(٣) وذلك خوفا من اللبس . إذا أعل كل منهما ؛ فإنه إذا نقلت حركة العين إلى الباء انقلبت ألفا ؛ ثم تحذف همزة الوصل للاستغناء عنها فيصيران: باضَ وسادَ . فيلتبسان باسم الفاعل من البضاضة — وهى نعومة البشرة — ومن السد .

(٤) وذلك لئلا يتوالى إعلالان : إعلال العين ، وإعلال اللام .

وإلى هذه المسألة وشروطها وما استثنى — يقول الناظم :

(لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ، وَلاَ ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ)(*)

أى إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركا . « واوا أو ياء » وقبلها ساكن صحيح — فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها مثل : أبن — أصله : أبين نقلت حركة الياء إلى الباء وهى ساكن صحيح ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء للتخلص من الساكنين . ولا نقل

(*) « لساكن » متعلق بانقل « صح » الجملة صفة لساكن « التحريك » مفعول انقل « من ذى لين » متعلق بانقل ومضاف إليه « آت » نعت للين ، وفيه ضمير هو فاعله « عين فعل » عين مفعوله وفعل مضاف إليه . « ما » مصدرية ظرفية « فعل تعجب » فعل خبر يكن وتعجب مضاف إليه واسمها يعود على فعل « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة « كابيض » معطوف على خبر يكن « أو أهوى » معطوف على ابيض « بلام » متعلق بعللا الواقع صفة لأهوى ، والألف للاطلاق .

(المسألة الثانية) الاسمُ المُشْبِهُ للمضارع فى وزنِه دونَ زيادتِه[١] — أو فى زيادتِه دون وَزنِه[٢] .

فالأول[٣] كَمَقَام ؛ أصله مَقْوَم — على مِثال مَذْهَب[٤] فنقلوا وقلبُوا والثانى[٥] كأن تَبْنِيَ من البَيع أو مِن القَول اسماً على مِثَال «تِحْلِيء»[٦] بكسر التاء وهمزةٍ بعد اللام ؛ فإنَّك تقولُ : تِبْيِع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة[٧] — وتِقْيِل كذلك . وهذه الياءُ منقلبةٌ عن الواوِ لسكونِها بعد الكسرةِ[٨] . فإن أشبهه فى الوزن والزيادة معاً ، أو باينَه فيهما

فى أفعل التعجب أو التفضيل، ولا فى مضعف اللام كأبيض ، ولا فى معتل اللام كأهوى . وقد أفصح المصنف ذلك .

(١) بأن يكون مشابهاً له فى مجرد عدد الحروف ، مع مقابلة الساكن بمثله والمتحرك بمثله.

(٢) بأن تكون فيه الزيادة التى تختص بالفعل « كأحرف المضارعة » .

(٣) وهو ما وافق المضارع فى الوزن دون الزيادة ؛ بأن تكون زيادته ليست من الحروف المذكورة وإن كانت فى مكانها .

(٤) فهو يشبه « يعلم » مثلا فى الوزن ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال — وهى الميم ، ومثله : مَصير — ومُجيب — ومُستقيم ؛ فإنهما فى الأصل على وزن ، يَجلس — ويكرم — ويستغفر ؛ فكل اسم على وزن « مَفعِل » بفتح الميم مع تحرك العين بأى حركة — أو « مُفعل » أو « مستفعل » بضم الميم مع كسر العين أو فتحها — يعل بالنقل ؛ لمشابهته الفعل فى الوزن دون الزيادة .

(٥) وهو ما وافق المضارع فى الزيادة دون الوزن ؛ بأن تكون الزيادة فى أوله من حروف المضارعة ، ويخالفه فى الحركات والسكنات .

(٦) هو القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر . ويطلق على وسخه — وعلى الشعر نفسه . (٧) نقلت حركة الياء وهى الكسرة — إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء ، فصار تبيع ففيها إعلال بالنقل .

(٨) وأصلهما « تِقْوِل » نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وهو القاف ، ثم قلبت

معاً — وجبَ التصحيح[1] ؛ فالأوّلُ نحو : أبيض وأسود[2] ، وأما نحو « يَزِيد » علماً — فمنقولٌ إلى العاميَّة بعـد أن أُعِلَّ إذْ كان فعلاً[3] .

والثانى نحو : مِخْيَط[4] هذا هو الظاهر[5] .

الواو ياء لتجانس الـكسرة كما سبق ، ففيها إعلالان : أحدهما بالنقل والآخر بالقلب وقد أشبه هذا النوع المضارع فى زيادته الخاصة فى أوله ، ولـكن فيه علامة يمتاز بها عن الفعل ؛ وهى أن هذا الوزن وهو « تفعل » بكسر التاء وضمها ــ خاص بالاسم ولا يجىء فى الفعل .

وفيما تقدم من هذه المسألة يقول الناظم :

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فى ذَا الأعْلاَلِ اُسْمٌ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ)[*]

أى أن الاسم الذى يشبه الفعل المضارع ــ يكون مثل الفعل فى الإعلال بالنقل . وقوله : «وفيه وسم» معناه : أن يكون فى الاسم علامة يمتاز بها عن الفعل ؛ بأن يشبهه فى الوزن فقط ، أو فى الزيادة فقط .

(١) أما فى حالة المشابهة فى الأمرين فلئلا يتوهم أنه فعل ، وفى حالة المباينة فيهما يبعد عن الفعل الذى هو الأصل فى الإعلال .

(٢) فهذان وصفان يشبهان « أعلم » فى الوزن وزيادة الهمزة ، فلو أعلا لقيل : أباض وأساد ، فيلتبسان بالفعل .

(٣) أى أن الإعلال دخله وهو مضارع قبل نقله للعلمية واستصحب معها ، فلا يقال: إنه شابه المضارع وزناً وزيادة ، ومع ذلك أعل .

(٤) فإنه مباين للمضارع وزناً بكسر أوله ؛ لأن المضارع لا يكون فى الأغلب مكسور الأول . وزيادة لأنه مبدوء بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم . والمخيط: اسم لأداة الخياطة.

(٥) أى كون علة تصحيح نحو : مخيط ــ مباينته المضارع وزناً وزيادة بدون نظر إلى من يكسر حرف المضارعة ــ لقلته .

(*) « ومثل فعل » مثل خبر مقدم وفعل مضاف إليه « فى ذا » متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة « الاعلال » عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « اسم » مبتدأ مؤخر «ضاهى مضارعاً» الجملة نعت لاسم «وفيه» خبر مقدم « وسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة نعت ثان لاسم أو حال ، والرابط الواو .

وقال الناظم وابنُه : « وكان حَقَّ نحو مِخيط أن يُعَلَّ ؛ لأنَّ زيادته خاصةٌ بالأسماء ، وهو مُشبِه لتِعْلِم ، أى : بكسر حرفِ المضارعة فى لغة قوم ، لكنّه حُمِلَ على مِخْيَاط ؛ لِشَبَهِه به لفظاً ومعنًى »[1] انتهى .

وقد يُقال : إنَّه لو صحَّ ما قالاَ للزِم ألاَّ يُعلَّ مثالُ « تِحْلِىء » ؛ لأنه يكون مُشبِهاً لِتِحْسِب[2] فى وزنه وزيادته . ثم لو سُلِّمَ أنَّ الإعلالَ كان لازماً لِماَ ذَكَرَا — لم يُلزم الجميع ؛ بل مَن يَكسِرُ حرفَ المضارعة فقط

(المسألة الثالثة) المصدرُ المُوازِنُ لـ « إفعال » أو « استِفعال »[3] نحو : إقْوَام وَاسْتِقْوَام . ويجبُ بعد القلب حذفُ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتِها وَقُرْبِها من الطَّرَف[4] ثم يؤتَى بالتاء عوضاً ، فيقال : إقامة واستقامة ، وقد تحذف[5] نحو : (وإقامِ الصَّلاة) .

---

(١) أما فى اللفظ فلعدم الفرق بين لفظيهما إلا بالألف . وأما معنى فلأن كلا منهما يكون اسم آلة ، وصيغة مقصوداً بها المبالغة .

(٢) أى بكسر حرف المضارعة فى اللغة المذكورة ، واللازم باطل ، فكذلك الملزوم

(٣) هو الذى عين فعله معتلة ، ويكون على وزن « أفعل » أو « استفعل » نحو : أقام واستقام ، وقد أعل المصدر حملا على فعله ، فتنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها وهو الفاء ، ثم تقلب العين — وهى الواو — ألفاً ، فيتوالى ألفان : بدل العين ، وألف « إفعال » و « استفعال » ولا يمكن النطق بهما فتحذف الثانية .

(٤) هذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم ، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الأولى التى هى بدل عين الكلمة . ولهذا الخلاف أثره فى الوزن ؛ فوزن إقامة واستقامة على رأى الجمهور — «إفعلة واستفعلة» ، وعلى مذهب الأخفش : «إفالة واستفالة»

(٥) وحذفها مقصور على السماع ، ويكثر ذلك مع الإضافة لسدها مسد التاء ، ومنه قوله تعالى : (وإقام الصلاة) ، وورد : أراه إراء — وأجابه إجابا .

(المسألة الرابعة) صيغة مفعول[١] . ويجبُ بعد النقل فى ذَوَاتِ الواوِ — حذفُ إحدى الواوَيْن ، والصحيحُ أنها الثانيةُ لِمَا ذكَرْنا[٢] . ويجبُ أيضاً فى ذوَاتِ الياءِ — الحذفُ ، وقلبُ الضمة كسرةً ؛ لئلاَّ تنقلبَ الياءُ وَاواً فتلتبس ذواتُ اليـاء بذات الواو . مثال الواوىّ : مَقُول — وَمَصُوغ[٣] ، واليائى : مَبِيع — وَمَدِين[٤] .

وفى هذه المسألة الثالثة وما يتصل بها ، وفى الاسم المخالف للمضارع فى وزنه وزيادته فى المسألة الثانية — يقول الناظم :

(وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ)[٥]

أى أن « مفعال » يلزم فيه التصحيح لأنه غير مشبه للفعل ، وحمل عليه « مِفعل » لمشابهته له فى معناه كما بينا — فصحح مثله ، والمصدر المعتل العين الذى على وزن « إفعال » و « استفعال » — تحذف ألفه ، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً . وقد تحذف هذه التاء وذلك مقصور على السماع والنقل عن العرب . وقد ورد تصحيح « إفعال واستفعال » وفروعهما فى ألفاظ ، منها : أعول إعوالا — وأغيمت السماء إغياما — واستحوذ استحواذاً — واستغيل الصبى استغيالا « أى شرب الغيلَ — وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل » . وهذا عند كثير من النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وقيل : غير ذلك .

(١) أى : من الفعل الثلاثى المعتل العين « الأجوف » ، سواء كان واوياً أو يائياً . وتعل صيغة مفعول بالنقل والحذف كما سيبين المصنف .

(٢) أى : من أنها زائدة وقريبة من الطرف .

(٣) أصلها : مقوول — ومصووغ . نقلت حركة العين إلى ما قبلها على القاعدة فالتقى ساكنان ، حذفت واو مفعول عند سيبويه ، والواو — التى هى عين الكلمة — عند الأخفش ، ووزنه عند سيبويه « مَفُعل » وعند الأخفش « مَفُول » .

(٤) أصلهما : مبيوع — ومديون ، فعل بهما ما تقدم من النقل والحذف ، ثم كسر

---

(٥) « ومفعل » مبتدأ « صحح » بالبناء للمجهول والجملة خبر « كالمفعال » متعلق بمحذوف حال من ضمير صحح « وألف الإفعال » ألف مفعول أزل مقدم والإفعال مضاف إليه « واستفعال » معطوف على الإفعال .

وبنو تميم تُصَحِّح اليائيَّ[1] فيقولون : مَبْيُوع وَمَخْيُوط ، قال :

* وكأنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *[2] وقال: * وإخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ *[3]

ما قبل الياء ؛ لئلا تنقلب واواً عند سيبويه ، ولتقلب الواو ياء عند الأخفش لئلا يلتبس اليائي بالواوي . ووزنهما على رأى سيبويه « مَفِعل » وعند الأخفش « مَفِيل ».

(١) لأن الياء أخف عليهم من الواو .

(٢) نصف بيت من الكامل لم يعثر على تمامه . ولم يعرف قائله ــ غير أنه شاعر من بنى تميم يصف الخمر ، والضمير فى كأنها يعود إلى الخمر التى يصفها الشاعر .

مطيوبة : اسم مفعول : من طاب فلان الشىء يطيبه ــ إذا وجده طيباً حلواً ، وطاب الشىء : إذا حلا وحسن . فالفعل متعد ، ومنه أخذ اسم المفعول ــ ولازم كما بينا . و « تفاحة » خبر كان . ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها

والشاهد : فى مطيوبة : فقد جاء على الأصل ، والقياس أن يقال مطيبة كمبيعة .

(٣) عجز بيت من الكامل للعباس بن مرداس السلمى ــ يخاطب كليب بن عمرو السلمى ثم الظفرى ، وصدره :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً *

اللغة والاعراب : إخال : أظن . معيون : اسم مفعول ، من عانه يعينه ــ إذا أصابه بالعين ، وروى مغيون ، وفى الحديث « إنه ليغان على قلبى » ــ بالغين المعجمة ، وهو اسم مفعول أيضاً ؛ من قولهم : غِين على قلب فلان ــ بالبناء للمجهول ــ أى غطى عليه وحجب وألبس ، فلم يتعرف حقيقة الأمور ، ولعل هذا هو الأنسب . « سيداً » مفعول ثان ليحسبونك ، « أنك سيد » الجملة من أن ومعموليها سدت مسد مفعولى إخال .

والشاهد : فى معيون ، حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ، والأكثر فيه الإعلال ، وأن يقال : معين كمبيع . وسمع طعام مزيوت ــ وبُر مكيول ــ ويوم مغيوم ــ ورجل مديون ، ولا يقال : رجل دون ــ ولا ما أدوته .

(*) « لذا الإعلال » لذا متعلق بأزل والإعلال مضاف إليه « والتا » ــ بالقصر ــ مفعول الزم مقدم « عوض » حال من التاء ، وقد وتم عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها » حذف مبتدأ والهاء مضاف إليه عائدة إلى التاء « بالنقل » متعلق بعرض الواقع خبراً للمبتدأ « ربما » رب حرف تقليل ، وما كافة

وربَّماَ صحَّح بعضُ العرب شيئاً من ذواتِ الواوِ ؛ سُمع : ثوبٌ مَصْوُون[1] ، وَفَرسٌ مَقْوُود .

(باب الحذف)[2]

وفيه ثلاثُ مسائل :

(إحداها) تتعلقُ بالحرفِ الزائدِ ؛ وذلك أنَّ الفعل إذا كان على

---

(١) أى محفوظ — من صان يصون ، ومسك مدوون — أى مبلول أو مسحوق ، ولا يقاس على ذلك . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

(وَماَ لِإِفْعَالٍ — مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلٍ — فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ)(*)

أى أن ما ثبت لإفعال واستفعال من النقل والحذف — يثبت لاسم المفعول من الفعل المعتل العين بالواو أو بالياء ، ومعنى قمن : جدير وحقيق ؛ فتقول فى اسم المفعول من باع — مبيع ، ومن صان — مصون ، وندر تصحيح الواوى العين ؛ فيقال : مصوون . واشتهر تصحيح يائى العين وهى لغة تميم ؛ فيقولون : مبيوع ومخيوط .

« تنبيه » كثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم . والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرف من أن القلب إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة « انظر صفحة ٣٤٧ » .

(٢) الإعلال بالحذف ينقسم قسمين : مقيس مطرد ، وشاذ غير مقيس . فالأول : ما يكون لعلة تصريفية غير التخفيف ، وسببه : إما الثقل كحذف همزة «أفعل» فى المضارع ، وفاء المثال ، والعين فى المضعف كما سيأتى . وإما التقاء الساكنين كما فى الأجوف عند تسكين لامه ، والفعل المعتل اللام عند إسناده للواو ، وهذا القسم هو المقصود هنا .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « لإفعال » متعلق بمحذوف صلة ما «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله « ومن نقل » عطف عليه «فمفعول» مبتدأ ثان والفاء زائدة «به» متعلق بقمن الواقع خبراً عن المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . «نحو مبيع» نحو خبر لمبتدأ محذوف ومبيع مضاف إليه «ومصون» عطف على مبيع «تصحيح» فاعل ندر « ذى الواو » مضاف إليه «وفى ذى اليا» وفى ذى جار ومجرور متعلق باشتهر واليا مضاف إليه ، وفاعل اشتهر يعود على تصحيح .

وزن « أَفْعَل »(1) فإنَّ الهمزةَ تُحذفُ فى أمثلة مُضارِعه(2) ومِثَالَىْ وَصْفِه — أَعْنِى وَصْفَى الفاعِلِ والمفعولِ ؛ تقول : أُكْرِمُ — ونُكْرِمُ — ويُكرِمُ — وَتُكْرِمُ ؛ وَمُكرِم ، ومُكْرَم(3) ، وشذَّ قوله :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *(4)

أما القسم الثانى غير المقيس فهو : ما يكون لغير علة تصريفية ؛ مثل الحذف للتخفيف وللترخيم ، وكحذف لام — يد — ودم — وأخ ، ولاضابط له ، ويسمى: الحذف اعتباطاً .

(١) وذلك هو: الماضى الرباعى — المبدوء بهمزة زائدة .

(٢) وذلك لئلا يجتمع همزتان فى كلة فى المبدوء بهمزة المتكلم، وحمل الباقى عليه .

(٣) والأصل : أأكرم — ونؤكرم — ويؤكرم — ومؤكرِم — ومؤكرَم ، حذفت الهمزة فى الجميع . قال الناظم :

(وَحَذْفُ هَمْزِ « أَفْعَلَ » اسْتَمَرَّ فى مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ)(*)

أى أنه يجب حذف همزة « أفعل » من المضارع ، ومن صيغتى الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام بها أو الوقوع منها، وهما : صيغتا اسمى الفاعل والمفعول. ومثل وصف المفعول فى الحذف : المصدر الميمى ، واسما الزمان والمكان .

(٤) نصف بيت من الرجز، أو بيت من مشطوره ، لأبى حيان الفقعسى، ولم نقف له على تكلة مع ترديد النحاة له .

اللغة والاعراب : أهل : مستحق . يؤكرما : يكرم . « فإنه أهل » إن واسمها وخبرها « لأن» اللام للتعليل ، وأن مصدرية « يؤكرم » فعل مضارع للمجهول منصوب بأن ،والمصدر المنسبك من أن ومدخولها مجرور باللام.

والشاهد : فى يؤكرم ؛ حيث أثبتت الهمزة ، ولم تحذف تخفيفاً — لضرورة الشعر ، والقياس حذفها ، وقد سمع أرض مؤرنبة — أى كثيرة الأرانب ، وكساء مؤرنب — إذا خلط صوفه بوبر الأرنب .

(*) « حذف » مبتدأ « همز أفعل » مضاف إليه ، وجملة «استمر» خبرالمبتدأ« فى مضارع» متعلق باستمر «وبنيتى» معطوف على مضارع، وهو مثنى بنية بمعنى صيغة «متصف» مضاف إليه .

(المسألة الثانية) تتعلق بفاءِ الفِعل(١)، وذلك أنَّ الفِعل إذا كان ثلاثيًّا(٢) وَاوِيَّ الفَاءِ(٣) مفتوحَ العين(٤)، فإنَّ فاءَه تُحذفُ في: أمثـلةِ المُضَارعِ(٥) — وفى الأمر — وفى المصدر المبنىِّ على «فِعْلَة» بكسر الفاء(٦). ويَجِبُ فى المَصْدرِ تعويضُ الهاءِ من المحذوفِ؛ تقول: يَعِد-وَنَعِد

هذا: وإذا أبدلت همزة «أفعل» هاء: كقولهم فى أراق الماء: هراق، أو عيناً كقولهم فى أنهل الإبل: عنهل — لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراق يهَريق فهو مُهَريق ومُهَراق، وكذلك عنهل، والنهل: الشرب الأول، والمنهل: المورد.

(١) وذلك إذا كان مثالا واوى الفاء.

(٢) فإن زاد على ثلاثة لم يحذف منه شيء نحو: والى يوالى — ووافى يوافى.

(٣) فإن كان يائى الفاء فلا حظ له فى الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم: يَسَر يَسِر — أى لعب الميسر، ويئس يئس فى لغة، والأصل: يَيسر، ويَيئَس.

(٤) أى فى الماضى: بشرط أن يكون مكسورها فى المضارع مثل: وعد يعد — ووصف يصف؛ لأن العبرة بذلك لا بفتحها فى الماضى؛ فإن كان مضموم العين فلا تحذف فاء مضارعه نحو: وَضُؤ يَوضؤ — ووَسم يَوسم. وإن كان مكسورها، فإن كسرت عين مضارعه — حذفت الفاء نحو وثِق يثِق — وورث يرِث، وإن فتحت؛ فقد تحذف فاء المضارع نحو: وسع يسع — ووطِىء يَطأ «ولا ثالث لهذين اللفظين»، وقد لا تحذف نحو: وَجل يوجل ووجع يوجع، ويشترط لحذف الواو من المضارع: أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً مثل: أعد — نَعد — يَعد، فلا تحذف من يُوعد ونُوعد ويُوعَد — مبنياً للمجهول، وأن تكون عينه مكسورة؛ فلا حذف فى مثل: يولد ويوضؤ. وشذ الحذف فى يُدَع ويُذَر — مبنيين للمجهول فى لغة، والفصيح إثبات الواو.

(٥) أى المبدوءة بحروف المضارعة الأربعة، وعلة الحذف فى ذلك: وقوع الواو بين عدوتيها: الياء المفتوحة — والكسرة فى المبدوء بالياء، وحمل غيره عليه.

(٦) يشترط فى حذف الواو هنا. أن تكون «فِعلة» مصدراً، وأن يكون

وَتَعِدْ — وَأَعِد، ويا زيدُ عِدْ عِدَةً(١) . وأما الوجهة — فاسمٌ بمعنى الجِهة لا للتَّوجُّه(٢) ، وقد تُترَكُ تاءُ المصدرِ شذوذاً(٣) كقوله :

* وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا *(٤)

المصدر لبيان الهيئة ؛ فلا حذف فى غير المصدر . وشذ من ذلك « رِقَة » جمع ورق مثلثة — للفضة المضروبة ، « وحِشَة » للأرض الموحشة التى لا أنيس بها ، و « لِدَة » صفة بمعنى ترب — وهو المساوى فى السن ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ويقال : « لِدُون » — وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء ، ويقال: «لِدَات» ولاحذف فيما قصد به الهيئة مثل: وِعْدة المحب — ووِقْفة المعجب بنفسه .

(١) أصلها : وِعْد — بكسر الواو وسكون العين ، حذف الفاء حملا على المضارع ثم حركت العين بكسرة الفاء لتدل عليها ، وجىء بناء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة .

(٢) أى أنها ليست مصدراً، وإنما هى اسم للمكان المتوجه إليه، وعلى ذلك فلا شذوذ فى إثبات واوه . وقيل: إنها مصدر وإثبات الواو فيها شاذ، وسوغ ذلك أنها غير جارية على الفعل ؛ إذ لم يحفظ : وَجَه يَجِه ، فليس هنا موجب الحذف وهو الحمل على المضارع، وإنما المحفوظ : توجّه — واتجه ، والمصدر : التوجه — والاتجاه .

والخلاصة

أن مصدر المثال لا يحمل على فعله بحذف فائه — إلا بشرطين : أن تكون فاء المصدر مكسورة ، وأن يكون الفعل محذوف الواو فى المضارع .

(٣) وذلك إذا أضيف ؛ لقيام الإضافة مقام التاء — كما سلف مثل هذا مرات.

(٤) عجز بيت من البسيط ، لأبى أمية — الفضل بن العباس — بن عتبة بن أبى لهب . وصدره :

* إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة والاعراب : الخليط : المخالط الذى يخالط المرء فى جميع أموره — كالنديم والجليس، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد. البين: الفراق والبعد، ومعنى أجدوا البين : أحدثوا الفراق وجعلوه أمراً جديداً . انجردوا : بعدوا واندفعوا ، يقال : انجرد بهم السير — بعد وامتد . ويروى فانصرموا — أى انقطعوا ببعدهم عنا .

(المسألة الثالثة) تتعلق بعينِ الفعل[1] ؛ وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً مَكسورَ العينِ ، وعينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ — فإنه يُستعمَلُ فى حال إسنادِه إلى الضميرِ المتحرِّكِ على ثلاثةِ أوجه : تامًّا[2] ، ومحذوف العين بعدَ نَقل حَركتِها[3] ، ومع تركِ النَّقل ؛ وذلك نحو: «ظَلَّ» ، تقول

«أجدوا البين» الجملة خبر إن «فانجردوا» الفاء عاطفة وانجرد فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل «عد الأمر» عد مفعول أخلف الثانى والأمر مضاف إليه ، « الذى » اسم موصول نعت للأمر « وعدوا » الجملة لامحل لها صلة الذى ، والعائد محذوف — أى وعدوه.

والمعنى : يجرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك ، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة ، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه ؛ من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة .

والشاهد : فى « عد الأمر » حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذاً ، لأن أصله « عدة » وهى عوض عن فاء المصدر وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ويرى الفراء : أنه لا بأس من الحذف عند الاضافة ولا شذوذ . مثل قوله تعالى (وإقام الصلاة) .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(«فَا» أمْرٍ أوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ أحْذِفْ ، وَفى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ)

أى أنه يجب حذف الفاء فى المضارع والأمر إذا كان الماضى مثل « وعد » ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين مكسورها فى المضارع ، وكذلك يجب الحذف فى المصدر إذا كان على وزن « فِعلة » ولا يدل على الهيئة — كعدة .

(١) أى الماضى الثلاثى المضعف .

(٢) أى يبقى على حاله مع فك إدغامه وجوباً . وكلمة « تاماً » منصوبة على أنها بدل من قول المصنف « على ثلاثة أوجه » الواقع حالا .

(٣) أى إلى فاء الكلمة .

(*) « فا » بالقصر للضرورة ،مفعول احذف مقدم « أمر » مضاف إليه « أو مضارع » عطف على أمر « من كوعد » من جارة والكاف بمعنى مثل ،مضاف إلى وعد ،والجار والمجرور حال من أمر وما عطف عليه « وفى كعدة » متعلق باطرد « ذاك اطرد » مبتدأ وخبر .

ظَلِلْتُ — وَظِلْتُ — وَظَلْتُ[١] وكذلك فى ظَلِلْن[٢] قال الله تعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[٣] .

وإن كان الفعلُ مضارعاً أو أمراً واتصلا بنون نسوة — جاز الوجهان الأوّلان[٤] نحو : يَقرِرْنَ ويَقِرْنَ — واقْرِرْنَ وقِرْنَ[٥] . ولا يجوز فى نحو : (قُلْ إنْ ضَلَلْتُ)[٦] ، ولا فى نحو : (فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)[٧] — إلا الإتمامُ ؛ لأنَّ العينَ مفتوحةٌ[٨] ، وقرأ نافعٌ وعاصم : (وَقَرْنَ) بالفتح[٩] وهو قليل ؛ لأنه مفتوح — ولأنَّ المشهور قَرَرْتُ فى المكان —

---

(١) يقال : ظلت أعمل كذا — أى بقيت أعمل طول النهار دون الليل . والفعل ظل من باب علم غالباً ، وفيه الكسر أيضاً .

(٢) ومثله : ظللنا — وظللتما — وظللتم — وظللتن .

(٣) أى تعجبون ، أو تندمون على اجتهادكم فيه « الآية ٦٥ من سورة الواقعة » .

(٤) وهما : الإتمام من غير حذف ولا تغيير — إلا فك الإدغام ، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء . ولا يجوز الثالث — وهو : حذف العين وحركتها ؛ لأن الفاء واللام ساكنان فى الأمر والمضارع ؛ فيؤدى الحذف إلى التقاء ساكنين .

(٥) يقال: قرّ بالمكان يقِر — أى سكن واستقر فيه ، وأصلها : قررَ يقرر — كضرب يضرب ، فلما اجتمع مثلان أو لهما مكسور — حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضى .

(٦) من « الآية ٥٠ من سورة سبأ » ، وهو بفتح العين — من الضلال ضد الاهتداء .

(٧) من « الآية ٣٣ من سورة الشورى » — أى يبقين ثوابت على ظهر البحر .

(٨) أى فليس هنالك نقل ، ومثله : حللت ، وشذ همت — فى هممت ، وكذلك يتعين الإتمام إذا كان الماضى المضعف غير ثلاثى نحو: أقررت ، وشذ أحست فى أحسست .

(٩) فعل أمر — من قر بالمكان — أى استقر فيه . وأصله : اقررن نقلت حركة الراء للقاف ثم حذفت ، وكذلك الشأن فى المضارع . من الآية ٣٣ — سورة الأحزاب

بالفتح، أَقِرُّ بالكسر، وأمّا عكسُه⁽¹⁾ ففى قَرِرْتُ عَيناً أَقَرُّ⁽²⁾.

(باب الإدغام)⁽³⁾

يجب إدغامُ أوّلِ المِثلَين المتحرِّكَين⁽⁴⁾ بأحدَ عشر شرطاً:

---

(١) وهو قررت بالكسر – أقر بالفتح.

(٢) أى سررت، والحذف فى غير مكسور العين مقصور على السماع. وفى هذه المسألة يقول الناظم:

(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ، وَقَرْنَ نُقِلاَ)⁽*⁾

أى أن الماضى الثلاثى المضاعف المكسور العين كظلّ، إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونه – جاز فيه ثلاثة الأوجه التى ذكرت، وإذا اتصل فعل الأمر المضاعف، أو المضارع بنون النسوة نحو: اقررن – جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، تقول: قِرن، وورد قَرن – بفتح القاف وهو نادر؛ لأن التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة خاص بمكسور العين. هذا: وقد ألحق الناظم فى الكافية مضموم العين بمكسورها فى جواز حذف عينه فأجاز فى اغضن – غضن؛ قياسا على قرن والحذف فى غير مقصور العين – مقصور عند الجمهور على السماع.

(٣) معناه فى اللغة: الإدخال. يقال: أدغم الفرس اللجام – أدخله فى فيه، والحرف فى الحرف – أدخله، ومعناه اصطلاحا: الإتيان بحرفين، ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما؛ بحيث ينطق بهما المتكلم دفعة واحدة، ولهذا عرفه بعضهم بأنه: رفع اللسان بالحرفين رفعاً واحداً ووضعه بهما كذلك. ويدخل الإدغام جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، والغرض الأصلى منه: التخفيف، ويكون فى متماثلين؛ من كلمة كمرّ – ومن كلمتين مثل: قل له، وفى متقاربين كذلك مثل: ادّكر – وقل رب، ويجب فى المتقاربين قلب أحدهما مماثلا للآخر، ولهذا قيل: إن الإدغام لا يكون إلا بين متماثلين.

وأنواعه ثلاثة: (١) واجب (ب) وممتنع (ج) وجائز – وستأتى.

(٤) وكذلك يجب إدغام المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط:

(*) «ظلت» مبتدأ قصد لفظه، «وظلت» عطف عليه «فى ظلت» متعلق باستعملا الواقع خبراً المبتدأ. «وقرن» مبتدأ «فى اقررن» متعلق بنقلا الواقع خبراً المبتدأ «وقرن» عطف على المبتدأ مقصود لفظه «نقلا» ألف الاثنين فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

أحدها : أن يكونا فى كلمة كشَدَّ ومَلَّ وَحَبَّ ؛ أصلُهنَّ : شَدَدَ بالفتح ، ومَلِلَ بالكسر ، وحَبُبَ بالضم . فإن كانا فى كلمتين مثل: جَعَل لَك — كان الإدغام جائزاً[1] لا واجباً .

الثانى : ألاَّ يتصدَّرَ أوَّلُهما[2] كما فى دَدَن[3] .

(ا) ألا يكون أولهما هاء سكت ؛ فإن كان هاء امتنع الإدغام ؛ لأنه جيء بها للوقف ، وهو منوى فى حالة الوصل . وروى عن ورش الإدغام فى (ماليه * هلك) وهو ضعيف قياساً . وورش : لقب عثمان بن سعيد ــ أحد القراء السبعة المشهورين .

(ب) ألا يكون همزة منفصلة عن فاء الكلمة نحو : لم يقرأ أحد ، والإدغام فى ذلك ردىء ، فإن كانت الهمزة متصلة بالفاء ــ وجب الإدغام نحو : سآل ــ ولآل ــ ورآس .

(ح) ألا يكون مدة فى الآخر ؛ فإن كان كذلك امتنع الإدغام نحو : يعطى ياسر ــ ويدعو واحد ؛ لئلا يذهب المد بسبب الإدغام . ولو كان ليناً فقط أدغم نحو : أخشى ياسر ــ واخشوا واقدا . ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما سواء كانا فى كلة نحو : ظللت وحللت ، أو فى كلتين نحو : رسول الحسن ، أو كانا بالعكس ، وكان الأول هاء سكت كما تقدم ، أو مدة فى الآخر ــ أو همزة مفصولة من الفاء . وقد مثلنا لذلك .

(١) وذلك بشرطين : ألا يكون المثلان همزتين فى كلتين نحو : قرأ آية ؛ فإن إدغام مثل ذلك ردىء كما سلف قريباً . وألا يكون قبلهما ساكن صحيح نحو : (شهر رمضان * الشمس سراجا) فإن إدغام ذلك ممنوع عند البصريين ؛ لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلاً ، وقرأ به أبو عمرو ، وأوله البصريون على إخفاء الحركة فإن سبقهما لين جاز الإدغام نحو : سير رمضان .

(٢) لأن الإدغام يستدعى سكون أول المثلين ، ولا يبدأ بالساكن إلا إذا كان الأول تاء مضارعة ؛ فإنه يجوز الإدغام إذا كانت بعد مدة أو حركة ، نحو قوله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث ــ تكاد تميز من الغيظ) ، ٢٦٧ ــ سورة البقرة ، ٨ سورة الملك .

(٣) هو اللهو واللعب ، ويقال فيه : دَدًا ــ كفتى ، ودَدْ ــ كدم .

الثالث : ألَّا يتَّصِلَ أَوَّلُهما بمُدغمٍ[1] كجُسَّس — جمع جاس[2] .

الرابع : ألَّا يكونا فى وَزنٍ مُلْحَقٍ[3] ؛ سواء كان المُلحقُ أحَدَ المِثلين كقَرْدَدٍ[4] ومَهْدَدٍ[5] — أو غيرَهما كهَيْلَل[6] — أو كِلَيهما نحو : اقْعَنْسَسَ[7] ؛ فإنها ملحقةٌ بجعفر — وَدَحْرج — واحرَنْجَم .

الخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن : ألا يكونا فى اسمٍ على « فَعَل » بفتحتين كطَلَل[8] ومَدَد ، أو « فُعُل » بضمتين كذُلُل[9] وجُدُد — جمع جديد ، أو « فِعَل » بكسر أوَّله وفتح ثانيه كلِمَم[10]

---

(١) أى ألا يكون أول المثلين مدغما فيه حرف قبله ، فيمتنع حينئذ إدغام المثلين المتحركين ؛ لئلا يجتمع ساكنان ويبطل الإدغام السابق .

(٢) اسم فاعل من جس الشىء — إذا لمسه ، أو من جس الخبر — إذا فحص عنه ومنه الجاسوس — لصاحب خبر الشر ، والحاسوس — بالحاء ، والناموس: صاحب خبر الخير

(٣) أى ملحق بغيره ؛ وذلك لأن الإدغام يفوت ما قصد من الإلحاق وهو : موازنة الملحق للملحق به .

(٤) هو المكان الغليظ المرتفع — واسم جبل .

(٥) علم امرأة .

(٦) فعل ماض منحوت من مركب ، ومعناه : أكثر من قول لا إلهَ إلا الله ، والياء فيه مزيدة للالحاق .
ومن الألفاظ المنحوتة : بسمل إذا قال : « بسم الله » ، وسبحل — إذا قال : « سبحان الله » ، وحمدل — إذا قال : « الحمد لله » ، وحوقل — إذا قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، وحسبل — إذا قال : « حسبى الله » ، وجعفل — إذا قال : « جعلت فداك » ، ودمعز — إذا قال : « أدام الله عزك » .. إلخ . والباب كثير ولكنه سماعى .

(٧) معناه : تأخر ورجع ، والملحق فيه السين الثانية — على المختار ، والهمزة أو النون — مزيدة للالحاق .

(٨) الطلل: ما شخص من آثار الديار .

(٩) جمع ذلول ، وهو ضد الصعبة ، يقال : ذل يذل ذلا فهو ذلول .

(١٠) جمع لِمّة — وهى الشعر المجاوز شحمة الأذن ، ويقال : لِمام

وَكِلَلٍ[١]، أو «فُعَل» بضم أوَّله وفتح ثانيه؛ كدُرَر وجدَد — جمع جُدَّة وهى الطريقةُ فى الجَبَل.

وفى هذه الأنواع السبعةِ الأخيرةِ — يمتنعُ الإدغام[٢].

والثلاثةُ الباقيةُ: ألاَّ تكون حركة ثانيهما عارضةً[٣] نحو: اخصُصَ أبى — واكفُفِ الشر؛ أصلُهما: اخصُصْ واكفُفْ — بسكون الآخر ثم نُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى الصادِ، وحُرِّكت الفاء لالتقاء الساكنين.

---

(١) جمع كِلة وهى: ستر رقيق يتوقى به من البعوض ونحوه، وهى المسماة فى عرفنا «بالناموسية».

(٢) هى الثلاثة الملحقة، والأربعة من الخامس إلى الثامن. أما امتناعه فى الملحقة فلأن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق كما بينا قريباً. وأما فى الخامس؛ فإنه وإن وازن الفعل — إلا أنه لم يدغم للتنبيه على فرعية الإدغام فى الأسماء، وأصالته وقوته فى الأفعال. وأما الثلاثة الباقية فلمخالفتها لوزن الفعل، والإدغام خاص بالفعل المتفرع عن الاسم — وبما وازنه من الأسماء.

(٣) وذلك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن، ولا إدغام عند سكون ثانى المثلين كما مر. وإلى الشروط المتقدمة أشار الناظم بقوله:

(أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِى كِلْمَةٍ أَدْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ أَبِى
وَلاَ كَهَيْلَلٍ، وَشَذّ فِى أَلِلْ وَنَحْوِهِ — فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)(*)

ولم يذكر الثانى وهو: ألا يتصدر أولهما نحو: ددن. وأشار بقوله: وشذ فى

(*) «أول مثلين» أول مفعول أدغم مقدم ومثلين مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «فى كلمة» متعلق بمحذوف حال من مثلين لتخصصه بالوصف — أو نعت ثان له «لا» عاطفة والمعطوف عليه محذوف — أى كلمة بوزن مخصوص لا كمثل، والكاف زائدة، ومثل معطوف على ذلك المحذوف — «صفف» مضاف إليه، وما بعده معطوف عليه» «ولا كجس» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفى كجسس معطوف على كمثل صفف، وما بعده مثله. «فى ألل» متعلق بشذ «ونحوه» عطف عليه «فك» فاعل شذ «بنقل» متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» معطوف على شذ.

وَألاَّ يكون المِثلان ياءين لازماً تحريكُ ثانيهما ، نحو : حَيِيَ وَعَيِيَ[1] .
ولا تاءين فى «افتعل» ، كاستتر واقتتل .

وفى هذه الصورِ الثلاث يجوزُ الإدغام[2] والفك[3] قال الله تعالى : (وَيَحْيَي مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ)[4] ويقرأ أيضاً : (مَنْ حَيَّ) ، وتقول : استَتَرَ واقتتل . وإذا أردت الإدغامَ نقلتَ حركةَ الأولى إلى الفاء ، وأسقطتَ الهمزةَ للاستغناء عنها بحركةِ ما بعدها ، ثم أدغمت ؛ فتقول فى الماضى : ستَّرَ وقتَّل ، وفى المضارع : يَستِّر ويَقتِّل — بفتح أولهما[5] وفى المصدر سِتَّاراً وقِتَّالاً — بكسر أوَّلهما[6] .

ويجوز الوجهان أيضاً فى ثلاث مسائل أُخر :

(إحداهنّ) : أُولَى التاءين الزائدتَين فى أوَّلِ المضارع نحو : تتجلّى

ألل ونحوه فك ... إلخ — إلى أن هنالك ألفاظاً محفوظة منقولة عن العرب ، شذ فكها اختياراً ، وقياسها الادغام ، نحو : أَلِل السقاء — إذا تغيرت رائحته ، ولحِحت عينه — إذا التصقت بالرمض ، وقَطِط الشعر — إذا اشتدت جعودته .. إلخ .

(١) وإنما لزم تحريك ثانيهما ؛ لأن كلا منهما فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر .

(٢) وذلك نظراً إلى القاعدة المتقدمة ، وهى اجتماع مثلين فى كلة وتحريك ثانيهما حركة لازمة . (٣) نظراً إلى أن حركة الثانى كالعارضة فى « حيي » ؛ لوجودها فى الماضى دون المضارع والأمر ، والعارض لا يعتد به فكذا ما هو كالعارض : ولبناء ما قبل المثلين على السكون فى اخصص واستتر ، فيحوج الإغام إلى تكاف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن . (٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال

(٥) وكذلك ثانيهما ،وتشديد الثالث مع كسره . وأصلهما : يستتر ويقتتل ،فنقل وأدغم

(٦) والأصل : استتاراً — واقتتالا ، فلما أريد الإدغام نقلت كسرة التاء الأولى إلى ما قبلها وأدغمت ، وطرحت همزة الوصل .

وتتذكّر . وذكر الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه : أنك إذا أدغمت اجتَلبْت همزةَ الوصل[١] ولم يخلُق الله همزةَ وصلٍ فى أوّل المضارع[٢] ، وإنما إدغامُ هذا النوع فى الوصل[٣] دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزّى رحمه الله تعالى فى الوصل نحو : (وَلاَ تَّيَمَّمُوا — وَلاَ تَّبَرَّجْنَ — وَكُنْتُمْ تَّمَنَّوْنَ)[٤] ، فإن أردتَ للتخفيفَ فى الابتداء — حَذفتَ إحدى التاءَين وهى الثانيةُ[٥] — لا الأولى خلافاً لهشام[٦] وذلك جائز فى الوصلِ أيضاً قال الله تعالى : (نَاراً تَلَظَّى[٧] — وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ)[٨] .

---

(١) وذلك للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للادغام ، تقول : اتجلى واتذكر .

(٢) أى على طريق اللزوم له عند الابتداء به — كما فى الماضى والأمر والمصدر . ولا بد أن يكون المصنف قد استند على سماع أو استنباط أو قياس ليس فى اللغة ما ينافيه والذى ذكره النحاة : أن الفعل المبدوء بتاءين ؛ إن كان ماضياً نحو : تتبع وتتابع — جاز فيه الإدغام ابتداء واجتلاب همزة الوصل فيه وفى مصدره ؛ فيقال : اتبع اتباعا واتابع اتابعاً ، وإن كان مضارعا — لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به نحو : تتذكر لأن ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون إلا فى المضارع . بل يخفف بحذف إحدى التاءين كما سيأتى . (٣) ويكون بعد متحرك أو لين كما سبق ، نحو : (تكاد تميز — ولا تمنوا) لعدم الحاجة حينئذ إلى الهمزة .

(٤) تقرأ بميم مضمومة فى « كنتم » بعدها تاء ساكنة فى « تمنون » مدغمة فى مثلها

(٥) لأن الثقل حصل بها ، ولقربها من الطرف ، ولأن الأولى تدل على المضارعة ، وحذفها يضيع المقصود منها ، وهذا مذهب سيبويه والبصريين .

(٦) هو هشام الضرير من الكوفيين ، وحجته : أن الثانية تدل على معنى هو : المطاوعة ، وحذفها يخل بذلك (٧) أى تلتهب ، وأصله تتلظى ، حذفت إحدى التاءين ، ولو كان ماضياً لقيل تلظت ؛ لوجوب التأنيث مع المجازى إذا كان ضميراً متصلا

(٨) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران . وفيما تقدم يقول الناظم :

وقد يجيء هذا الحذفُ في النون[1] ، ومنه — على الأظهرِ — قراءة ابن عامر وعاصم : (وَكَذلكَ نُجِّي الْمُؤمِنِينَ)[2] أصله نُنَجِّي — بفتح النون الثانية . وقيل: الأصل نُنْجِي بسكونها فأُدغمت[3] كإجَّاصَة وَإجَّانَة[4] وإدغامُ النونِ في الجيم لا يكادُ يُعرف . وقيل : هو من نَجَا يَنجُو ؛ ثم

(وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ
وَمَا بتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى « تَا » كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ)(*)

أي أن « حَيِيَ » ونحوه » ؛ مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما — يجوز فيه الفك والإدغام على الاعتبارين اللذين ذكرهما المصنف . وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان ؛ إما في أوله نحو : تتجلى ، أو في وسطه نحو : استتر . وما في أوله تاءان قد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى ، ولا يكون هنالك إدغام ، كتبَيَّن ؛ فإن أصله تتبين ، حذفت إحداهما للثقل ، كما أوضح ذلك المصنف .

ومن هذا يتبين : أن المضارع المبدوء بتاءين — ؛ يجوز فيه إظهار التاءين ، وحذف إحداهما ابتداء ووصلا . وإدغام الأولى في الثانية وصلا بعد متحرك أو مد . أما الماضي فيجوز فيه وجهان لا غير : الإظهار ، والإدغام .

(١) أي تحذف للتخفيف النون الثانية ؛ فيما تصدر فيه نونان .

(٢) من الآية ٨٨ — سورة الأنبياء (٣) أي أدغمت النون الثانية في الجيم .

(٤) الأصل فيهما : إنجاصة — وإنجانة فأدغمت النون في الجيم ، والإجاصة : واحدة الإجاص — وهو ثمر معروف دخيل على العرب ؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة . والإجاص : المشمش والكمثرى بلغة الشاميين ، والإجانة — بفتح الهمزة وكسرها — واحدة الأجاجين وهي : إناء يغسل ويعجن فيه .

(*) وحي » مقصود لفظه — مفعول افكك مقدم « وادغم » معطوف على افكك « دون » ظرف متعلق بكل من افكك وادغم — على الحال « حذر » مضاف إليه ، كذاك » متعلق بمحذوف خبر مقدم « نحو » مبتدأ مؤخر « تتجلى » مضاف إليه مقصود لفظه « واستتر » معطوف على تتجلى (*) «وما» اسم موصول مبتدأ «بتاءين» متعلق بابتدي الواقع صلة لما « قد يقتصر » الجملة خبر ما « فيه » متعلق بيقتصر « على تا » متعلق بيقتصر أيضاً « كتبين العبر » فعل وفاعل

ضُعِّفَت عينُه وأُسندَ لضمير المصدر(١)، ولو كان كذلك لفُتِحَت الياء؛ لأنَّه فعلٌ ماضٍ(٢).

(الثانية والثالثة): أن تكون الكلمةُ فعلاً مضارعا مجزُوماً(٣) أو فِعْلَ أمرٍ(٤)، قال الله تعالى: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُم عَنْ دِينِهِ)؛ فيُقرأ بالفَكِّ — وهو لُغَةُ أهلِ الحجازِ، والإدغامِ — وهو لغة تميم؛ قال الله تعالى: (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ)، وقال الشاعر:

* فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *(٥)

---

(١) أى: على أنه نائب فاعل له: لأنه ماض للمجهول. والتقدير: نجى هو — أى النجاء. قيل: وفيه ضعف.

(٢) فيكون مثل (قضى الأمر). وأيضاً: ففيه إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل.

(٣) أى بالسكون ومضاعفاً.

(٤) أى مبنياً على السكون أيضاً، وغير متصل بنون النسوة: فإن لم يجزم المضارع مطلقاً، أو جزم بحذف النون، أو الأمر على الحذف — وجب الإدغام.

(٥) صدر بيت من الوافر لجرير الشاعر الأموى المشهور، من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين — المعروف بالراعى النميرى. وعجزه:

* فلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا *

اللغة والاعراب: غض الطرف: أى أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر. نمير: قبيلة — فرع من قيس بن عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعى النميرى، وفيهم يقول جرير أيضاً:

بأى بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر

« غض » فعل أمر « الطرف » مفعول به « كعبا » مفعول مقدم لبلغت.

والمعنى: يقول لمخاطبه: طأطىء بصرك واعرف قدرك ولا تتجاوزه، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم؛ وقف عند الحد الذى تؤهله لك صفات قومك، فإنك من قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

والشاهد: فى « غض »؛ حيث جاء بالادغام، ويروى بضم الضاد وفتحها

والتزم الإدغامُ فى « هَـلُمَّ »[1] لثقلها بالتركيب[2] ، ومن ثَمَّ[3] التزموا فى آخرها الفتح ، ولم يُجيزوا فيه ما أجازوهُ فى آخر نحو : رُدَّ وَشُدَّ ؛ من الضمّ للإتباع — والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجبُ الفكُّ فى « أَفْعِل » فى التَّعجُّب[4] نحو : أَشْدِد ببياضِ

وكسرها ؛ فالضم على الاتباع لضم العين — والفتح للتخفيف لأن الفتحة أخف الحركات — والكسر على الأصل فى التخلص من الساكنين.

(١) هذا كالاستثناء من فعل الأمر المتقدم الذى جوز فيه الفك والادغام ، واستثناؤها على لغة بنى تميم ؛ فإنها عندهم فعل أمر غير متصرف ، تلحقه علامات التأنيث والتثنية والجمع ؛ تقول : هلما — هلمى — هلموا — هلممن ، فلزام الادغام فيها على أصلهم فى فعل الأمر . أما الحجازيون فيقولون : إن « هلم » اسم فعل أمر بمعنى أقبل ، ولا فعل له ، وتلتزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب ماهى مسندة إليه .

(٢) وقد اختلف فى تركيبها ، فقال البصريون : هى مركبة من « ها » التنبيه ومن « لم » التى هى فعل أمر ، من قولهم : لم الله شعثك — أى جمعه ؛ كأن قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت الألف من « ها » تخفيفاً . وعند الكوفيين : مركبة من «هل» التى للزجر — و « أم » بمعنى اقصد ، خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها — وهو اللام .

(٣) أى من أجل ثقلها بالتركيب .

(٤) هو أيضاً كالاستثناء من فعل الأمر المتقدم نظراً لصورته ؛ لأنه فى الحقيقة فعل ماض على صورة الأمر كما هو معروف : وإنما التزم فيه الفك محافظة على صورته وصيغته ، سواء كان متصلا بالباء أم لا .

وفى حكم « أفعِل » فى التعجب ، و « هَلم » يقول الناظم :

(وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فى التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ   وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فى «هَلُمّْ»)(*)

أى أنه يجب فك صيغة « أفعل » فى التعجب محافظة على صيغته ؛ تقول : أحبِب بمحمد وأشدد بعلى ، فلا يجوز فيه الوجهان كفعل الأمر المتقدم ، ويلتزم الادغام فى

(*) « وفك » مبتدأ « أفعل » مضاف إليه مقصود لفظه «فى التعجب» متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض للمجهول والجملة خبر المبتدأ « الإدغام » نائب فاعل التزم الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف « فى هلم » متعلق بالتزم .

وجوه المتقين — وَأَحْبِب إلى الله تعالى بالمحسنين . وإذا سُكِّن الحرف المدغَمُ فيه ؛ لاتصالِه بضمير الرفعِ[١] — وَجَبَ فكُّ الإدغامِ[٢] في لغة غيرِ بكرِ بن وائلٍ، نحو: حَلَلت، و (قُلْ إنْ ضَلَلْت — وشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ)[٣].

« هلم » للثقل بالتركيب ـ على القول بأنها فعل أمر ، فهى أيضاً مستثناة من فعل الأمر السابق .

(١) أى البارز المتحرك ويشمل ذلك : تاء الضمير ، وتاء ونون الاناث .

(٢) وذلك لتعذر الادغام ؛ لأن ما قبل الضمير البارز لا يكون ساكناً وتقدمت الاشارة لذلك ، وإذا سكن لجزم أو شبهه « والمراد به سكون آخر الأمر » ـ جاز الفك. وهو لغة أهل الحجاز ، وجاز الادغام وهو لغة تميم .

(٣) أى أحكمنا خلقهم ، الآية : ٥٠ من سورة سبأ ، ٢٨ من سورة الإنسان

وفى هذا الموضع الذى يعتبر شرطاً من شروط وجوب الادغام ، وهو : ألا يعرض سكون ثانى المثلين ؛ إما لاتصاله بضمير رفع ، أو لجزم وشبهه ـ يقول الناظم :

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي)(*)

أى يجب فك الفعل المدغم عينه ولامه ، وسكن آخره ؛ لاقترانه بضمير رفع نحو : حللت . وإذا سكن بسبب دخول جازم ، أو شبهه كسكون الآخر فى الأمر ـ جاز الفك، وجاز الادغام ، والأفصح الفك .

هذا : وإذا اتصل بآخر الفعل المدغم ـ من المجزوم وشبهه ـ « ها » الغائبة ـ وجب فتحه نحو : ردَّها ولم يردَّها ، وإن كان « هاء » الغائب ـ وجب ضمه نحو :

(*) « وفك » فعل أمر حذف مفعوله ـ أى أول المثلين ، أو ماض المجهول ونائب فاعله يعود لذلك المحذوف « حيث ظرف مكان متعلق بفك « مدغم » مبتدأ « فيه » متعلق به على أنه نائب فاعل لأنه اسم مفعول « سكن » فعل ماض والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» متعلق بفك من إضافة الكون الناقص إلى اسمه. وهو علة لسكن «بمضمر الرفع» بمضمر متعلق باقترن الواقع خبراً للكون الناقص والرفع مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «حللت ماحللته» مضاف إليه مقصود لفظه أو نحو مضاف لقول محذوف ، وما بعده مقول القول « وفى جزم » متعلق بمحذوف خبر مقدم« وشبه الجزم » وشبه معطوف عليه والجزم مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر ، وجملة «قفى» نعت لتخيير

وقد يُفكّ الإدغام في غير ذلك شذوذاً نحو : لَحِحَتْ عَيْنُه[1] وَأَلِلَ السِّقَاءُ[2] ، أو في ضرورةٍ كقوله :

الحمد لله العليِّ الأجْلَلِ ‏ ‏ ‏ الواسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ[3]

رُدَّه ولم يردُّه ، وإن اتصل بآخره ساكن — كسر للتخلص من الساكنين نحو : ردِّ القوم ، وبعضهم يفتحه للتخفيف ، وحكى ضمه إتباعاً . وإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك جاز فيه الفتح مطلقاً ، كردَّ وفرَّ وعضَّ : والكسر مطلقاً ، والاتباع لحركة الفاء .

(١) أي لصقت بالرمص — وهو وسخ جامد يجتمع في الموق ، فإن كان سائلا فهو عمص .

(٢) أي تغيرت رائحته — وكذلك الأسنان إذا فسدت — والأذن إذا رقت .

(٣) بيت من الرجز للفضل بن قدامة — المعروف بأبي النجم العجلي — الراجز المشهور ، وهو مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام . بسبب مخالفة بعض مفرداته للمشهور من اللغة .

اللغة والاعراب : العلي : صفة ، من العلو — بمعنى علو الشأن وسموه . الأجلل : الأجل الأعظم . الواسع الفضل : الكثير العطاء والاحسان . الوهوب : صيغة مبالغة من الهبة — أي العظيم الهبات . « المجزل » اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه ، والجزيل : العظيم . « الحمد » مبتدأ « لله » متعلق بمحذوف خبر « العلي الأجلل » ، صفتان للفظ الجلالة ، وكذلك ما بعده .

والشاهد : في « الأجلل » حيث لم يدغم ، والقياس فيه الأجل بالادغام ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لذلك .

والمعنى : يحمد الله سبحانه ، وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شيء ، الذي عم فضله وعطاؤه الجم جميع المخلوقات ، وهذا حسن ختام من المصنف ، يوحي بما أفاض الله عليه من توفيق وهداية لهذا السفر الجليل . نفع الله به ؛ وغفر لنا وله ، ووفقنا إلى ما فيه الخير والنفع العام ؛ إنه سميع مجيب .

ملحوظة

كثر في باب الابدال وما بعده — مخالفة ابن هشام للناظم في ترتيب الموضوعات وبعض المسائل والفروع ، وضم بعضها إلى بعض ؛ فجاء الاستشهاد بالألفية غير منتظم

على الترتيب المعهود فى الأبيات وفى الفصول ، وقد كان ذلك نادراً فيما سبق قبل . فأرجو أن يفهم ذلك ويتدبر .

خاتمـــة

إذا التقى ساكنان ، وجب التخلص منهما بحذف الأول فى ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون أول الساكنين مَدّة ، ويجب حذفها لفظاً وخطاً : إن كان الساكن الثانى من كلمة الأولى ؛ كخف وقل وبع ـ أو كجزء منها كما فى المعتل اللام ؛ إذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو : تغزُنّ وترمِنّ ، وتحذف لفظاً فقط إن كانا من كلمتين نحو : يخشى القوم ـ (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر ـ وقالا الحمد لله) ، وإن لم يكن أولهما مدة وجب تحريكه إلا فى :

الموضع الثانى : وهو أن يكون أول الساكنين نون التوكيد الخفيفة ، فإنها تحذف إذا وليها ساكن للفرق بينها وبين التنوين نحو : لاتهين الفقير .

الموضع الثالث : تنوين العلم الموصوف بابن ، مضافاً إلى علم ، نحو : على بن أبى طالب ، فإن لم يكن لفظ « ابن » صفة أو لم يضف إلى علم ـ لم يحذف التنوين .

ويتخلص من الساكنين فى غير ما تقدم ـ بالتحريك . والتحريك ؛ إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين وهو الأكثر . وإما بالضم ، ويجب فى :

(ا) أمر المضعف المتصل به هاء الغائب ـ ومضارعه المجزوم كما مر ، نحو : ردّه ولم يردّه ، والكوفيون يجيزون فيه أيضاً : الفتح ، والكسر .

(ب) فى ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم قبلها نحو : (لهمُ البشرى ـ كتب عليكم الصيام) فإن اتصلت بضمير مكسور جاز الضم والكسر .

وإما بالفتح ويجب فى أربعة مواضع:

[ا] نون «من» الجارة إذا دخلت على ما فيه أل ، نحو : منَ الله ـ منَ الكتاب . فإن كان الساكن غير أل ـ كثر الكسر نحو : من ابنك .

[ب ، حـ] أمر المضاعف المضموم العين ، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة نحو : ردّها ـ ولم يردّها .

[د] تاء التأنيث إذا وليها ألف اثنين نحو (قالتا أتينا طائعين)

ويغتفر التقاء الساكنين فى ثلاثة مواضع .

[ا] إذا كان أول الساكنين حرف لين أو ياء تصغير ، وثانيهما حرف مدغم فى مثله ، وهما فى كلمة واحدة نحو : دابة وخويصة « تصغير خاصة » ، ولا الضالين .

[ب] الكلمات المسرودة نحو: قاف ، ميم ، نون ، وذلك لجريانها مجرى الموقوف عليها
[حـ] الكلمات الموقوف عليها نحو : بكر ، ثوب ، قال.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الإعلال بالنقل ، واذكر شروطه ، ومواضعه ، ووضح ما تقول بالأمثلة
٢ — اذكر المواضع التى يمتنع فيها النقل ، ومثل . ثم بين سبب الشذوذ فى الكلمات الآتيـة :

مدين . جدول . استحواذ . استروح . مكيال . أسود . منائر . نيام .

٣ — هات من الأفعال الآتية : اسمى الفاعل والمفعول – والمصدر الميمى – واسم الآلة ، وبين وزنها ، وما حدث فيها من إعلال وسببه .

باع . رأى . رق . كال . محا . أضاع

٤ — متى تقلب عين « أفعل » و «افتعل» إذا كانا معتلى العين « أجوفين» – ألفاً ؟ ومتى تسلم ؟ وضح ما تذكر بالمثال .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وما لإفعال من الحذف ومن نقل – فمفعول به أيضاً قمن)

٦ — متى تحذف فاء المثال من الفعل المضارع ؟ ومن المصدر ؟ اذكر شروط ذلك وضح بالأمثلة ، واستشهد بقول الناظم .

٧ — هات المضارع والأمر من الأفعال الآتية ، وبين ما يحدث فيها من تغيير وسببه.

وفى . ولى . وثب . وجل . لوى . نام . استشار

٨ — ما حكم التاءين الزائدتين فى المضارع وفى الماضى؟ من حيث الإظهار – والإدغام ؟ وضح بالأمثلة .

٩ — اشرح حكم الفعل المضعف من الماضى والمضارع والأمر – عند الإسناد إلى الضمير المتحرك ، موضحا ذلك بالأمثلة

١٠ — فيما يأتى : شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح موضع الشاهد وبين ماحدث فيه من تغيير إن كان .

قال تعالى : (وَفى الأرضِ قطعٌ متجاوراتٌ . فجاءته إحداهما تمشى على استحياء . ادعُونى أستجب لكم . أولئك مأواهم جهنم ، ولا يجدون

عنها مَحِيصاً . يأهل يَثْرِب لا مُقَام لـكم . إنّ ربّى قريبٌ مجيب . إنه كان وَعدُه مَأْتِياً . إنَّا نحن نرثُ الأرض وَمن عليها . وَادّكر بعد أمّة وَقُلْ للمؤمنات يَغضُضن من أبصارهن . فَظَلْتم تَفـكهون . أولئكَ يُدعَوْن إلى النار . وَاللهُ يقول الحق وَهو يَهدِى السبيل . وَمَا يُدريك لَعله يزكى أو يَذكر فتنفَعه الذكرى . وَمن يُشَاقّ الله فإن الله شديد العقَاب . وَقدْ دخلوا بالـكُفر . أمَّن يجيب المضطر إذا دعاه . ولا تَهِنُوا ولا تحزنُوا وأنتم الأعْلَوْن) .

وَقال نَبِيُّ المسلمين تَقَدَّموا ... وَأَحْبِب إلينا أن تـكونَ المقدَّما

وَلاَ يحركنى بغض وَلا مِقة ... وَلاَ تريق همومى دَفع أقلامى

وَإنَّ شِفَائى عَبرة مُهراقة ... فهل عند رسم دارس من مُعوَّل؟

١١ — بين ما فى الـكلمات الآتية من إعلال ، ووضح السبب

مغيث . طوبى . مصفاة . أوائل . مرضى . موسر . استقامة

١٢ — بين فيما يأتى : ما فيه إعلال من الـكلمات ، ووضحه واذكر السبب .

كان عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين ــ مهيب الطلعة مخشى الجانب، آمن فى الأيام الأولى من الدعوة الإسلامية ،وقد اشترك مع الرسول فى جميع الغزوات وكان يلبس الخشن من الثياب مع قدرته على ارتداء الديباج . تولى الخلافة فى العام الثالث عشر من الهجرة ؛ وكانت رحى الحرب دائرة بين العرب والروم فى الشام ، وحضر فتح القدس ، واستيلاء عمرو بن العاص على فلسطين وهو أول من أنشأ الديوان لإدارة أعمال البلاد ، ووضع التاريخ الإسلامى مبتدئاً من أول سنة قمرية بعد الهجرة ، وجعل الخلافة بعده شورى . ويعد المثل الأعلى للحاكم العادل ، وقد دام حكمه عشر سنوات وتسعة أشهر وتوفى لثلاث ليالى بقين من ذى الحجة سنه ٢٣ هـ ؟

فهرس موضوعات الجزء الرابع من كتاب
«ضياء السالك إلى أوضح المسالك»

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء

تنبيه : وقعت بعض أخطاء مطبعية يدركها القارىء بسهولة ، وأكثرها تصويب أو تحريف وقد أثبتنا أهم ما عثرنا عليه عند القراءة بعد الطبع .

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٩	٢٢	الناهه	الناهية
٢٩	٢٣	الاشثناف	الاستئناف
٦٣	٢٠	انتقاء المسبب	انتفاء المسبب
١٠٧	٢٥	امفتح	الفتح
١٣٧	٢٤	وثب	وناثب
١٥٣	٢٥	الكف ى	الكفرى
١٦٧	١٣	القفهرى	القهقرى
٣٨	٢٥	القل	النفل
٣١	٢٣	والبرم	بالترم
١٠٧	٢٥	القاعل	الفاعل
١٠٧	٢٥	ال فـ ـتح	الفتح